

الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكة الإدارية العليا

وفتاوى الجمعية العمومية

منذ عام ١٩٤٦ - وحتى عام ١٩٨٥

تحت اشراف

الاستاذ الدكتور
الحاج محمد حليم الشاذلي

الدكتور نعيم عظمي
رئيس مجلس الادارة

المجلد الرابع والعشرون



إصدار: التدار العربية الموسوعة

الطبعة: ١٩٨٥ - ١٩٨٦ - ١٩٨٧

الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمة الإدارية العليا

وفتاوى الجمعية العمومية

منذ عام ١٩٤٦ - وحتى عام ١٩٨٥

تحت إشراف

الدكتور نعيم عطية
نائب رئيس مجلس الدولة

الجزء الرابع والعشرون

الطبعة الأولى

١٩٨٧ - ١٩٨٦

إصدار: الدار العربية للموسوعات

القاهرة، ٢٠ شارع عدلي - ص.ب. ٥٤٢ - ج. ٧ : ٧٥٦٦٣٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُتِلْ أَعْمَلُوا
فَنَسِيرِي اللَّهِ عَمَلَكُمْ
وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ
صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمِ

تقديم

الدار العربية للموسوعات بالمشاهرة
التي قدمت خلال أكثر من ربع قرن
مضى العديد من الموسوعات القانونية
والإعلامية على مستوى الدول العربية .

يسعدنا أن نقدم إلى السادة رجال القانون
في مصر وجميع الدول العربية هذا العمل الجديد
الموسوعة الإدارية الحديثة

شاملة مبادئ المحكمات الإدارية العليا
منذ عام ١٩٥٥

وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦
وذلك حتى عام ١٩٨٥

أرجو من الله عز وجل أن يحوز القبول
وفقنا الله جميعاً لما فيه خير امتنا العربية .

عبد الفکر الحافي

موضوعات

الجزء الرابع والعشرون

نائب وزير

ناد

نحب

نذور

نزع الملكية للمنفعة العامة أو التحسين

نفقات الجنازة

نفقات السفر

نفقة

نقابة

نقد اجنبى

نقل

نيابة ادارية

هيئة الوصاية المؤقتة

هيئة عامة

هيئة قضائية

هيئة قطاع عام

وحدة بين مصر وسوريا

وحدة مجمعة

وزن وكيل وقياس

وزير

وصية

وظيفة عامة

وفاء

وقف

وكيل وزارة

منهج ترتيب محتويات الموسوعة

بويت في هذه الموسوعة المبادئ القانونية التي قررتها كل من المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتاوى والتشريع ومن قبلها قسم الراى مجتمعا منذ انشاء مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ .

ولقد رتب هذه المبادئ مع ملخص للاحكام والفتاوى التي ارسنها ترتيبا ابجديا طبقا للموضوعات . وفي داخل الموضوع الواحد رتب المبادئ وملخصات الاحكام والفتاوى ترتيبا منطقيا بحسب طبيعة المادة المجمعة وامكانات هذه المادة للتبويب .

وعلى هدى من هذا الترتيب المنطقى بدىء - قدر الامكان - برصد المبادئ التي تضمنت قواعد عامة ثم اعقبها المبادئ التي تضمنت تطبيقات او تفصيلات . كما وضعت المبادئ المقارنة جنبا الى جنب دون تفيد بتاريخ صدور الاحكام او الفتاوى . وكان طبيعيا ايضا من منطلق الترتيب المنطقى للمبادئ فى اطار الموضوع الواحد ، ان توضع الاحكام والفتاوى جنبا الى جنب ما دام يجمع بينها تماثل او تشابه يقرب بينها دون فصل تحكمى بين الاحكام فى جانب والفتاوى فى جانب آخر ، وذلك مساعدة للباحث على سرعة تتبع المشكلة التي يدرسها والوصول باقصر السبل الى الاسم بما ادلى فى شأنها من حلول فى احكام المحكمة الادارية العليا او فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على حد سواء . وكثيرا ما تتلاقى الاحكام والفتاوى او تتقارب عند راي واحد بل حتى متى وجد تعارض بينها فمن المفيد ان يعرف القارئ على هذا التعارض توا من استعراض الاحكام والفتاوى متعاقبة بدلا من تشتيته بالبحث عما اقرته المحكمة من مبادئ فى ناحية وما قررتها الجمعية العمومية فى ناحية اخرى .

ولما كانت بعض الموضوعات تنطوي على مبادئ عديدة ومتشعبة أرساها كم من الاحكام والفتاوى فقد اجريت تقسيمات داخلية لهذه الموضوعات الى فصول وفروع وزعت عليها المبادئ وما تعلق بها من فتاوى واحكام بحيث يسهل على القارئ الرجوع الى المبدأ الذى يحتاج اليه .

وقد ذيلت كل من الاحكام والفتاوى ببيانات تسهل على الباحث الرجوع اليها فى الاصل الذى استقيت منه بالمجموعات الرسمية التى ناب المكتب الفنى بمجلس الدولة على اصدارها سنويا للاحكام والفتاوى ، وإن كان الكثير من هذه المجموعات قد أضحت متعذرا للتوصل اليها لتقادم العهد بها ونفاذ طبعاتها . كما أن الحديث من الاحكام والفتاوى لم يتسن طبعها الى الآن فى مجلدات سنوية ، مما يزيد من القيمة العملية للموسوعة الادارية الحديثة ويعين على التقاى فى الجهد من أجل خدمة عامة تتمثل فى اعلام الكافة بما أرساه مجلس الدولة ممثلا فى محكمته الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع من مبادئ يهتدى بها .

وعلى ذلك فسيلتقى القارئ فى ذيل كل حكم أو فتوى بتاريخ الجلسة التى صدر فيها الحكم والفتوى ، ورقم الطعن أمام المحكمة الادارية العليا التى صدر فيها الحكم ، أو رقم الملف الذى صدرت الفتوى من الجمعية العمومية أو من قسم الرأى مجتمعاً بشأنه ، وأن تشير الاشارة الى رقم الملف فى بعض الحالات القليلة فسيلتقى فى تلك الفتوى بدلا من ذلك بالرقم الذى صدرت فيه الفتوى الى الجهة الادارية التى طلبت الرأى وتاريخ التصدير .

وفى كثير من الاحيان تتأرجح المجموعات الرسمية التى تنشر الفتاوى بين هذين البينتين الخاصين فتشير تأرة الى رقم ملف الفتوى وتشير تسارة اخرى الى رقم الصادر وتاريخه .

ومثال ذلك :

(طعن ١٥١٧ لسنة ٢ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٥٧)

ويعنى ذلك حكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٢ ق للصادر بجلسته ١٣ من ابريل ١٩٥٧ .

ومثال ثان :

(ملف ٧٧٦/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٨/٦/١٤)

ويقصد بذلك الفتوى التى أصدرتها الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع جلسة ١٤ من يونيه ١٩٧٨ بشأن الملف رقم ٧٧٦/٤/٨٦ .

مثال آخر ثالث :

(فتوى ١٢٨ - فى ١٩/٧/١٩٧٨)

ويقصد بذلك فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع التى صدرت الى جهة الادارة طالبة الفتوى برقم ١٢٨ بتاريخ ١٩ من يولييه ١٩٧٨ .

كما سيجد القارئ تعليقات تزيده المأما بالموضوع السذى يبحثه .
وبعض هذه التعليقات تتعلق بفتوى أو حكم . وعندئذ سيجد التعليق عقب الحكم أو الفتوى المعلق عليها ، وبعضها يتعلق بالموضوع برمته أو يكثر من فتوى أو حكم بداخله وعندئذ سيجد القارئ هذا التعليق فى نهاية الموضوع . وعلى النوام لن تحمل التعليقات أرقاماً مسلسلية كما هو متبع بشأن المبادئ المستخلصة من الفتاوى والاحكام المنشورة .

وبذلك نرجو أن نكون قد أوضحنا للقارئ المنهج الذى يجدر أن يتبعه فى استخراج ما يحتاجه من مبادئ وتعليقات انطوت عليها هذه الموسوعة . ولا يفتونا فى هذا المقام أن نذكر القارئ بأنه سوف يجد فى ختام الموسوعة بيبانا تفصيلياً بالاحالات ، ذلك لتطويع عديد من الفتاوى والاحكام بأكثر من موضوع ، فإذا كانت قد وضعت فى أكثر الموضوعات ملائمة الا انه وجب ان نشير اليها بمناسبة الموضوعات الاخرى التى تمسها الفتوى أو الحكم من قريب أو بعيد .

والله ولى التوفيق

حسن الفكهاى ، نعيم عطية

نائب وزير

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

أضاف القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ درجة نائب وزير الى درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وحدد المرتب السنوى لنائب وزير - اثر ذلك - منح هذا المرتب لمن يعين فى درجة نائب وزير ولن سبق تعيينه فى هذه الدرجة اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٧٨ - أساس ذلك - أن المشرع وحد بين تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ وتاريخ العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وأنه استخدم اصطلاح الدرجة عند تحديد من يستحق مرتب نائب وزير فإنه بذلك يكون قد أضاف درجة الى درجات الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشئون الدستورية والتشريعية ومكتب القوى العاملة يؤكد ذلك .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ بتحسين مرتب نائب وزير نص فى المادة الاولى على أن « يكون مرتب نائب الوزير ٢٢٥٠ جنيه سنويا » ، كما نص فى المادة الثانية على أن « يمنح هذا المرتب لكل من يعين فى درجة نائب وزير ويسرى ذلك على من صدرت قرارات بتعيينهم فى هذه الدرجة » .

وينص فى المادة الرابعة على أن « ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اول يوليو ١٩٧٨ » .

ومفاد ذلك أن المشرع قرر بعبارة واضحة فى هذا القانون تحديد المرتب السنوى لنائب الوزير وقضى بمنح هذا المرتب لمن يعين فى درجة نائب وزير ولن سبق تعيينه فى هذه الدرجة ، وذلك اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٧٨ - تاريخ العمل بالقانون المذكور .

ولما كان المشرع قد وحد بين تاريخ العمل بالقانون ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ العمل بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة المعمول به طبقا للمادة السادسة من مواد إصداره من اول يوليو ١٩٧٨ وكان قد استخدم

اصطلاح الدرجة عند تحديد من يستحق مرتب نائب وزير فانه بذلك يكون قد اُضيف درجة الى جدول الدرجات الملحق بقانون العاملين رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وهو ما ينم عنه تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية ومكتب القوى العاملة من مشروع القانون ١٢٤ لسنة ١٩٨٠ والمقدم الى مجلس الشعب بجلسته ١٠/٧/١٩٨٠ ، اذ ورد به ان الحكومة تقدمت بمشروع يقضى باعتبار العاملين المعيّنين بدرجة نائب وزير والتي لم ترد في جدول الدرجات الملحق بنظام العاملين المدنيين بالدولة معيّنين في درجة وكيل اول ، مع احتفاظهم بصفة شخصية ببدايات التمثيل التي يتقاضونها حاليا ، وذلك بقصد المحافظة على استقرار اوضاعهم الوظيفية ، بيد ان اللجنة رأت ان الامر يقتضى انشاء درجة نائب وزير على ان يحدد مرتبها بما يزيد على مرتب وكيل وزارة ، ومن ثم عدلت المشروع المقدم من الحكومة على النحو وبالصياغة التي صدر بها القانون وحرصت اللجنة على ان تضمن القانون نصا يقضى بانطباقه باثر رجعي اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه . وليس ادل على ان القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨١ انشأ هذه الدرجة من ان القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٢ بنظام نائب الوزير عندما اُجاز تعيين نائب للوزير حصر واجباته في ان ينوب عنه في ممارسة اختصاصاته بالوزارة ، وان ينوب عنه في حضور جلسات مجلس الوزراء بغير ان يستخدم اصطلاح الدرجة وبغير ان يربط بين هذا المنصب وجدول درجات الكادر العام ، ولقد افصحت المذكرة الايضاحية لهذا القانون صراحة عن ان هذا المنصب لا يعتبر درجة مالية في كادر الوظائف الادارية ، ومن ثم فان تلك المغايرة في عبارات النص وحكمه واعماله التحضيرية ، وتبرز قصد المشرع في القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٠ انشاء درجة نائب وزير واصافتها الى الجدول (١) الملحق بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان القانون رقم لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٠ اُضيف درجة نائب وزير الى درجات القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

(ملف ٩٠٨/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨١/١٢/٢ - وبذات المعنى ملف ٩٠٩/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٠) .

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ بتنظيم الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية - خضوع الاندية لأحكامه متى تكونت عن طريق المؤسسة وبمال جمع كله أو بعضه من الجمهور .

ملخص الفتوى :

أن المادة الاولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ الخاص بتنظيم الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية والتبرع لوجوه الخير تنص على أن « تعد جمعية خيرية كل جماعة من الافراد تسعى الى تحقيق غرض من أغراض البر ، سواء اكان ذلك عن طريق المعاونة المادية أو المعنوية . وتعد مؤسسة اجتماعية كل مؤسسة تنشأ بمال يجمع كله أو بعضه من الجمهور لمدة معينة ، سواء اكانت هذه المؤسسة تقوم بإداء خدمة انسانية دينية أو علمية أو فنية أو صناعية أو زراعية أو رياضية أو بأى غرض آخر من أغراض البر أو النفع العام . ويشترط فى جميع الاحوال الا يقصد الى ربح مالى للأعضاء ، والا تكون أغراض الجمعية الخيرية أو المؤسسة الاجتماعية ووسائلها فى تحقيق هذه الاغراض مخالفة للنظام العام أو الامن العام أو الآداب العامة » . وواضح من هذا النص انه يشترط فى الجمعية لكى تخضع لأحكام هذا القانون أن يكون الغرض الذى تسعى الى تحقيقه غرضاً من أغراض البر ، وبالنسبة للمؤسسة يلزم أن يكون المال الذى تنشأ به مجموعاً كله أو بعضه من الجمهور لتحقيق غرض ديني أو علمي أو فني أو صناعي أو زراعي أو رياضي أو غرض من أغراض البر . وإذا كان النص قد اقتصر فى حالة الجمعية على أن يكون الغرض منها منصرفاً الى البر فقط ، فانه لا يتصور أن تخضع الجمعيات - التى ينحصر نشاطها على دائرة اعضائها - لأحكام هذا القانون ، لأن معنى البر يكون منتفياً فى هذه الحالة . أما اذا تعلق الامر بالمؤسسات فليس ثمة ما يمنع من قصر نشاطها على اعضائها ، دون أن يخرجها ذلك عن نطاق تطبيق القانون طالما انها تهدف الى غرض من الاغراض المتعددة المنصوص عليها .

ويتطابق ذلك على الاندية الرياضية ببيان ان الامر بالنسبة لها يختلف من ناد الى آخر ، فمنها ما يتكون عن طريق جمعية ، وفي هذه الحالة لا يمكن انطباق الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ المشار اليها على هذا النوع من الاندية ، لأنها اذ تقتصر على اعضائها فانه لا يتصور حينئذ ان يكون غرضها من اغراض البر ، اذ ان معنى البر ينقضى في هذه الحالة . اما اذا تكون النادى الرياضى عن طريق المؤسسة وبمال جمع كله او بعضه من الجمهور فيحينئذ تطبق الفقرة الثانية من المادة الاولى المنوه عنها ، ومن ثم يخضع النادى لقانون الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية .

(فتوى رقم ٢٣٩ - فى ١٩٥٥/٧/٦)

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن الاندية - السلطة المختصة بالاذن بفتح النادى او نقله هي المحافظة - سريان هذا الحكم سواء كان الفتح بداءة او بعد الحكم باغلاقه - لا اختصاص للإدارة العامة للوائح والرخص او النيابة العامة او المحكمة .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن الاندية تنص على انه « لا يجوز فتح ناد او نقله من مكان الى آخر الا بعد ابلاغ المحافظة او المديرية ، وذلك بكتاب موصى عليه قبل فتح النادى او نقله بثلاثين يوما على الاقل فاذا كان النادى المطلوب فتحه او نقله سبق الحكم باغلاقه بالتطبيق لاحكام هذا القانون او اى قانون آخر وجب الحصول على ترخيص مسبق من المحافظة او المديرية قبل الفتح او النقل ، ومن ثم فان السلطة المختصة بالاذن بفتح النادى او نقله - سواء كان ذلك بداءة او لسبق الحكم باغلاقه - هي المحافظة ، وليست الادارة العامة للوائح والرخص او النيابة العامة او المحكمة .

(فتوى رقم ٢٦٨ - فى ١٩٦٢/٤/١٢)

الهيئات الالهية

قاعدة رقم (٤)

المبينا :

القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون الهيئات الالهية لرعاية الشباب والرياضة - مجلس ادارة النادى هو الجهة صاحبة الاختصاص فى تحديد فئات الاشتراك لكل نوع من انواع العضوية وغيرها من المسائل ، حدود ولاية وزير الدولة للشباب اعلان بطلان أى قرار يصدره مجلس ادارة النادى ويكون مخالفا لاحكام القانون واللوائح ودعوته الى اصدار قرار يكون مطابقا للقانون - التظلم والطعن فى قرار وزير الشباب .

ملخص الحكم :

من حيث الثابت من احكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون الهيئات الالهية لرعاية الشباب والرياضة ، ان مجلس ادارة النادى هو الجهة صاحبة الاختصاص فى تحديد فئات الاشتراك لكل نوع من انواع العضوية (المادة ٦٦ من النظام الاساسى للنادية الرياضية) ولائحته المالية اذ انه لا يجوز زيادة رسم الاشتراك السنوى او أى رسوم أخرى عن الرسوم المقررة لذلك سنة ١٩٧٥ الا باذن من الجهة الادارية المختصة (وزارة الشباب م ١٢ من النظام الاساسى للنادية الرياضية) وان الجمعية العمومية العادية تختص باعتماد ميزانية والحساب الختامية للسنة المالية المنتهية وفروع الميزانية للسنة المالية (م ٢٧ ج من النظام الاساسى للنادية الرياضية) وان مجلس ادارة النادى هو الهيئة التى تتولى قانونا ادارة شئون النادى . ولوزير الشباب (رئيس الجهة الادارية المختصة) اعلان بطلان أى قرار يصدره مجلس الادارة يكون مخالفا لاحكام هذا القانون او القرارات المنفذة له او لنظام النادى او لأى لائحة من لوائحه الداخلية . ويجوز للنادى التظلم من القرار المذكور للوزير المختص خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغه به . كما يجوز له الطعن فى قرار الوزير امام محكمة القضاء الادارى بدون مصروفات خلال المستين يوما من تاريخ اخطار النادى برفض تظلمه او من تاريخ انقضاء مدة الخمسة عشر يوما المذكورة ، وتفصل المحكمة فى الطعن على وجه الاستعجال

ويتضح من ذلك ان وزير الدولة لا يصدر قرارات تقع في اختصاص مجلس ادارة الاندية ، ولكنه يملك فقط ولاية الاعتراض على اى قرار يصدره مجلس ادارة النادي او تصدره الجمعية العمومية لنادى يكون مخالفا للقانون او للقرارات المنفذة له او لنظام النادي او للاتحة الداخلية وذلك باعلان بطلان القرار محل الاعتراض ويتضمن هذا الاعلان بالبطان دعوه للنادى الى اصدار قرار يكون مطابقا لاحكام القانون او القرارات المنفذة له او لنظام النادي ولوائحه الداخلية ، اى انه يتضمن دعوه للنادى لتصحيح مساره بالقضاء الخروج عن القانون والقرارات المنفذة له وعلى نظام النادي ولوائحه الداخلية .

(طعن رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٢٧ - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٧)

فصل

الفصل الأول : ماهية النذب وإجرائه

الفرع الأول : السلطة المختصة بالنذب

الفرع الثاني : نطاق النذب

الفرع الثالث : توافر شروط شغل الوظيفة في العامل المنتذب لها

الفرع الرابع : النذب مهما استتال لا ينقلب نقلا

الفرع الخامس : اساءة استعمال سلطة النذب

الفصل الثاني : الأوضاع المترتبة على النذب

الفرع الأول : الجهة المختصة بالتأديب أثناء النذب

الفرع الثاني : ترقية المنتذب

الفرع الثالث : الآثار المالية المترتبة على النذب

أولا : مكافأة أو بدل النذب

ثانيا : استحقاق المنتذب لبذل الإقامة في إحدى المحافظات النائية

الفصل الثالث : مسائل متنوعة

الفرع الأول : المنازعة في قرار النذب

الفرع الثاني : النذب من أحد الاقليمين (مصر وسوريا) للعمل في
الاقليم الآخر

الفصل الأول

ماهية النذب واجراؤه

الفرع الأول

السلطة المختصة بالنذب

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

السلطة المختصة بممارسة النذب وفقا لنص المادة ٥٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - الشرط الذى تضمنته اللائحة التنفيذية للقانون بضرورة موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة على تجديد النذب - فيه خروج على الحدود التى رسمها المشرع الدستورى للوائح التنفيذية - أساس ذلك - اثره - تجديد نذب العاملين يتم بقرار من السلطة المختصة بغير أن يشترط لصحته موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .

ملخص الفتوى :

أن المادة ١٤٤ من دستور سنة ١٩٧١ تنص على أن « يصدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ، بما ليس فيه تعديل أو تعطيل أو إعفاء من تنفيذها ، وله أن يفوض غيره فى إصدارها . ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذها » .

ومفاد ذلك أن المشرع الدستورى اعتنق فى دستور سنة ١٩٧١ المدلول الضيق للوائح التنفيذية فسار بذلك على ذات النهج الذى جرت عليه السابطين المصرية المتعاقبة ابتداء من دستور سنة ١٩٢٣ فلم يجز للائح أن تخرج على حدود القانون أو أن تأتى بقواعد جديدة مما يعتبر تعديلا أو إعفاء من تنفيذها .

ولما كانت المادة ٥٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على أنه « يجوز بقرار من السلطة المختصة نذب العامل للقيام مؤقتا بعمل وظيفة أخرى من نفس درجة وظيفته أو وظيفة تعلوها

مباشرة في نفس الوحدة التي يعمل بها أو في وحدة أخرى إذا كانت حاجة العمل في الوظيفة الأصلية تسمح بذلك .

وتنظم اللائحة التنفيذية « القواعد الخاصة بالنائب » ، فأنها تكون بذلك قد أسندت اختصاص النائب إلى السلطة المختصة التي عرفتھا المادة الثانية من القانون بأنھا الوزير المختص أو المحافظ المختص بالنسبة للهيئات العامة وتبعا لذلك فأنه لا يجوز لللائحة التنفيذية عند تناولها للنائب بالتنظيم أن تحد من اختصاص تلك السلطة أو أن تشرك معها سلطة أخرى أو أن تضع على ممارستها لهذا الاختصاص قيودا من أي نوع بعد أن أطلق القانون يدها في تقدير ملائمة إجراءاته في ضوء حاجة العمل في الوظيفة الأصلية للعامل . ومن ثم فأنه وقد نصت المادة ٤٥ من اللائحة التنفيذية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الصادرة بقرار لجنة الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٧٨ على أن « يكون نائب العامل كل أو بعض الوقت لمدة لا تتجاوز سنة واحدة ويجوز تجديدها مرة واحدة في حالة الضرورة بعد موافقة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة » ، فأنها تكون بذلك قد اشركت الجهاز مع السلطة المختصة في إجراء النائب ووضعت النائب عليها قيودا في ممارسة اختصاصها لم يقرره القانون بالنص على شرط شكلي يترتب على تخلفه البطلان وبذلك تكون تلك اللائحة قد خرجت عن الحدود التي رسمها المشرع الدستوري للوائح التنفيذية باشتراطها موافقة الجهاز على تجديد النائب وترتبطا على ذلك فإن تجديد نائب العاملين يتم بقرار من السلطة المختصة بغير أن يشترط لصحته موافقة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة . ولا يقدح في ذلك أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أسند لللائحة التنفيذية تحديد القواعد الخاصة بالنائب إذ لا يدخل في نطاق تلك القواعد إضافة قيد على اختصاص السلطة التي أسند إليها القانون إجراء النائب .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم تقييد السلطة المختصة بموافقة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة عند ممارستها لاختصاصها في تجديد نائب العاملين .

الفرع الثانى

نطاق النذب

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

عدم جواز نذب الموظف الا للوزارات والمصالح الحكومية وفقا لنص المادتين ٤٨ و ٥٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، فلا يجوز للاندية والمنشآت الرياضية الاستعانة بمدرسى الألعاب الرياضية من الموظفين للتدريب الرياضيين فى هذه الجهات - يكون عن طريق الاعسارة ، او بالترخيص لهم بالعمل مؤقتا فى غير اوقات العمل الرسمية وفقا لنص المادة ٧٨ من هذا القانون .

ملخص الفتوى :

لما كان النذب وفقا لنص المادتين ٤٨ ، ٥٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لا يجوز الا للوزارات ومصالح الحكومة مما لا يدخل فى نطاقه الاندية والمنشآت الرياضية . لهذا فان سبيل الاستعانة بمدرسى الألعاب الرياضية من الموظفين لتدريب الرياضيين فى الاندية والمنشآت يكون اما باعارتهم الى هذه الهيئات ، او بالترخيص لهم بالعمل فى غير الاوقات الرسمية فى هذه الهيئات وفقا لنص المادة ٧٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على ان يكون الترخيص بالعمل مؤقتا اى صادرا لمدة محددة .

(فتوى رقم ٤٥٢ - فى ١٩٦٢/٧/٤)

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

موظف - نذب - نذب وكيل حسابات الشئون البلدية والقروية بطنطا للعمل مديرا منفذا لمجلس تنسيق الخدمات بطنطا فى غير اوقات العمل الرسمية - غير جائز لأن النذب لا يكون الا فى نطاق الوزارات والمصالح ومجلس تنسيق الخدمات جمعية خاصة - الجمع بين العمل فى الحكومة وبعض الجهات الخاصة - لا يكون بطريق النذب بل يكون بطريق الاذن او الترخيص من الوزير المختص وفقا لحكم المادة ٧٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

ملخص الفتوى :

نظمت المادتان ٤٨ ، ٥٠ من قانون موظفى الدولة أحكام النذب . وتجمل هذه الاحكام فى أن نذب الموظف لا يجوز فى غير نطاق وزارات الدولة ومصالحها ، سواء كان النذب طول الوقت أم نصف الوقت وقد سبق للجمعية العمومية أن فسرت عبارة المصالح بحيث تشمل المؤسسات العامة ومثلها الجامعة .

وعلى هذا فانه متى اجازت الوزارة لأحد موظفيها العمل باحدى الهيئات الخاصة فى غير اوقات العمل الرسمية ، كانت هذه الاجازة فى حقيقتها انسابا أو ترخيصا بالعمل ، وفق نص المادة ٧٨ من قانون موظفى الدولة وتقضى بانه « لا يجوز للموظف أن يؤدى أعمالا للغير بمرتب أو بمكافأة ولو فى غير اوقات العمل الرسمية ، على أنه يجوز للوزير المختص أن ياذن للموظف فى عمل معين بشرط أن يكون ذلك فى غير اوقات العمل الرسمية » .

ولما كان مجلس تنسيق الخدمات بطنطا هيئة اجتماعية او بمعنى آخر جمعية خاصة اشتهرت برقم ٥٤ بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٥٨

لهذا ، فان سبيل قيام وكيل حسابات الشئون البلدية والقروية بطنطا ، وهو موظف بوزارة الخزانة ، بالعمل فى مجلس تنسيق الخدمات بطنطا فى غير اوقات العمل الرسمية لا يكون عن طريق النذب لامتناع هذا السبيل بين الوزارات والجمعيات الخاصة وانما سبيله الاذن بالعمل الذى نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٧٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ اذا كانت وزارة الخزانة قد اصدرت قرارا بنذب أحد الموظفين بمجلس تنسيق الخدمات بطنطا فى غير اوقات العمل الرسمية . فانه ليس من شأن هذا القرار أن يغير من طبيعة هذا الاجراء فهو وإن سماه نذبا فهو فى حقيقته اذن بالعمل ويظل كذلك مع ما يترتب عليه من آثار لأن العبرة بالمعنى وليست بالمباني .

(فتوى رقم ٤٤٨ - فى ٢/٧/١٩٦٢)

الفرع الثالث

توافر شروط شغل الوظيفة فى العامل المنتخب لها

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

فى جميع حالات النذب يجب أن يتوافر فى العامل المنتخب المؤهل المطلوب لشغل الوظيفة المنتخب إليها .

ملخص الفتوى :

استبانت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع نص المادة ٨ من قانون نظام الماملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أن المشرع أوجب على شركات القطاع العام وضع هيكل تنظيمى لها يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها وشروط شغلها ، واعتبرت المادة ٩ من ذات القانون كل مجموعة وظيفية وحدة متميزة فى مجال التعيين والترقية والنقل والنذب والاعارة ، وقضت المادة ١٠ منه بأن يكون شغل الوظائف عن طريق التعيين فيها أو الترقية أو النقل أو النذب أو الاعارة إليها .

وإذا كانت المادة ٥٥ من ذات القانون قد أجازت - لدواعى العمل - بقرار من رئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه ، نذب العامل الى وظيفة مماثلة أو تتوافر فيه شروط شغلها أو الى وظيفة تعلو وظيفة مباشرة فى ذات الشركة وذلك لمدة سنة قابلة للتجديد سنة أخرى ويحد أقصى سنتين ، فإن هذا النذب أما أن يكون الى وظيفة مماثلة وفى هذه الحالة فإن اشتراطات شغل هذه الوظيفة المماثلة ستتوافر فى العامل المنتخب إليها ، أما إذا كان النذب الى وظيفة أخرى غير مماثلة فإن المشرع نص صراحة على ضرورة توافر اشتراطات

شغل هذه الوظيفة فى العامل المنتدب إليها ، فإذا كان النذب الى وظيفة أعلى فإنه يفترض أيضا توافر اشتراطات شغل الوظيفة المنتدب إليها فى العامل المنتدب باعتبار النذب احدى وسائل شغل الوظيفة الأعلى ولا يعفى النذب من وجوب توافر شروط شغل الوظيفة كما أن هذه الوظيفة الأعلى هى وظيفة ترقية من الوظيفة الأدنى التى يشغلها العامل أصلا فيتعين أن تتوافر فيه شروط شغلها عدا المدة البينية ، التى لا يشترط توافرها الا فى حالة شغل الوظيفة الأعلى بصفة أصلية بطريق الترقية إليها أو التعيين فيها • وذلك يكون المشرع قد تطلب فى جميع صور النذب ضرورة توافر اشتراطات شغل الوظيفة المنتدب إليها العامل من حيث المؤهل وسواء عدا المدة البينية اللازمة للترقية ، وهذا النهج يتمشى مع ما اعتنقه المشرع من توصيف وتقييم للموظائف ومن مساواة بين النذب والترقية والاعارة فى وجوب توافر شروط شغل الوظيفة المزمى إليها أو المنقول أو المعار أو المنتدب إليها •

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى وجوب توافر المؤهل المطلوب لشغل الوظيفة فى العامل فى جميع حالات النذب •

(ملف ٦٧٢/٣/٨٢ - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٠)

الفرع الرابع

النوب مهما استطال لا يتقلب نقلا

قاعدة رقم (٩)

المجلس :

مجلس مراقبة الامراض العقلية - انشاؤه بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ بشأن حجز المصابين بامراض عقلية - عدم اعتباره وحدة ادارية لها كيان ذاتي بوزارة الصحة العمومية - هو هيئة استشارية فنية تتبع سيوان عام هذه الوزارة - عدم تخصيص وظائف او درجات له بالميزانية - نوب موظف من مصلحة الصحة الوقائية للعمل بسكرتاريته - لا يعتبر نقلا مهما طالت مهته .

ملخص الحكم :

لئن كان مجلس مراقبة الامراض العقلية قد ورد ذكره تحت الفرع (١) الديوان العام بالوزارة فى ميزانية السنة المالية ١٩٥٢/١٩٥٤ ، الا انه لم تدرج له اية وظائف او درجات خاصة به ، بل كل ما خصص له بالميزانية هو مبلغ ٧٥٠ جنيتها فى السنة مكافآت للأعضاء وغيرهم من الخبراء كاتعاب عن حضور الجلسات ومصاريف انتقال وما الى ذلك ، وهذا المبلغ وارد تحت بند (هـ) مكافآت لأطباء أخصائيين ولأعضاء مجلس مراقبة الامراض العقلية وليس تحت البند ١٠ ، ماهيات ومرتبوات واجور .

ويبين من ذلك ان مجلس مراقبة الامراض العقلية المنشأ بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ بشأن حجز المصابين بأمراض عقلية ، ليس مصلحة او ادارة او فرعا من أيهما ، بل هو هيئة استشارية فنية ، اذ نصت المادة الاولى من هذا القانون على انه « يختص بالنظر فى حجز المصابين بامراض عقلية والاقرار عنهم ، وفى الترخيص بالمستشفيات المعدة لهم والتفتيش عليها » .

كما نصت المادة الثانية منه على أن المجلس يشكل من رئيس هو وكيل وزارة الصحة العمومية للشئون الطبية أو من يقوم مقامه ، ومن أعضاء بحكم وظائفهم تابعين لمختلف الوزارات والمصالح كالحامى العام أو رئيس نيابة الاستئناف ، وكبير الأطباء الشرعيين أو من يقوم مقامه ، وموظف كبير يندبه وزير الداخلية وموظف كبير يندبه وزير الشئون الاجتماعية ، وأستاذ الأمراض العصبية بجامعة القاهرة ، ومندوب من قسم قضايا وزارة الصحة العمومية فى درجة نائب على الأقل وكبير أطباء مصلحة السجون أو من يقوم مقامه ويتولى سكرتيرية المجلس من يعينه وزير الصحة العمومية من الموظفين لهذا الغرض ، • وأن هذا المجلس بحكم تشكيله على الوجه المتقدم لا يكون وحدة إدارية لها كيان ذاتى من وحدات وزارة الصحة العمومية ، وآية ذلك أنه لم تقر له وظائف أو درجات لموظفين فنيين أو كتابيين بميزانية الوزارة ، وإنما اعتمد له مبلغ سنوى اجمالى خصص لكافآت الأعضاء والأطباء الاختصاصيين وما الى ذلك • ومن ثم فإن النذب المدعى للعمل بسكرتيريته إنما تم استحصالها لوظيفته التى كان يشغلها بمصلحة الصحة الوقائية بحكم الضرورة لا الى وظيفة بالمجلس ليس لها وجود بقانون ربط الميزانية ، وما كان ندبه بهذا الوضع - مهما استطل - ليستحيل نقلا ، أن جاز ذلك ، لوقوعه على غير محل أو لينتج اثرا هذا فى الخصوص لكون هذا الأثر غير ممكن ولا جائز قانونا لانتفاء الاعتماد المالى اللازم لترتيبه •

الفرع الخامس

اساءة استعمال سلطة النذب

قاعدة رقم (١٠)

المبسدا :

الأصل أن النذب من وظيفة الى أخرى أمر تترخص في ممارسته جهة الإدارة بما لها من سلطة تقديرية وبمراعاة أن النذب مؤقت بطبيعته - يتعين على الجهة الإدارة عند أعمال سلطتها التقديرية ألا تسيء استعمال هذه السلطة - تكرار نذب العامل لوظائف متعددة بعضها انتهى من وظيفته والأخرى مغايرة لها دون اعادته الى عمله الاصلى يؤدي الى عدم كفاية استقرار العامل نسبيا في وظيفة بذاتها - قيام حالة واقعية تستخلص من جماع تصرفات جهة الإدارة وتفيد في قيام قرينة اساءة استعمال جهة الإدارة سلطتها في النذب - توافر ركن الخطأ - متى ثبت توافر أركان المسؤولية من خطأ وضرر وعلاقة سببية يحكم بالتعويض المناسب - عدم سقوط الحق في طلب التعويض الا بمضي المدة الطويلة .

ملخص الحكم :

المسلم أن النذب من وظيفة الى أخرى مما تترخص في ممارسته الجهة الادارية بسلطة تقديرية ، وأنه وبمراعاة أن النذب مؤقت بطبيعته فإن المحكمة ترى في تكرار نذب الطاعن تارة الى وظيفة أخرى كما في نذبه لقسم التراث ، وتارة الى وظائف أخرى مغايرة دون اعادته الى عمله الاصلى ، ترى في كل ذلك بما يترتب عليه من عدم كفاية استقرار الطاعن نسبيا في وظيفة بذاتها ، ما يكشف عن حالة واقعية جديدة تستخلص من جماع هذه التصرفات تفيد في قيام قرينة على أن الإدارة قد اساءت استعمال سلطتها في النذب هذا ما يشكل خطأ في جانبها أصاب الطاعن ولاشك بضرر لما كان لهذا الوضع من اثر سيء

على حالته النفسية والصحية مما كان له اثره على انتاجه الأدبي . والمحكمة
تقدر للطاعن تعويضاً عن ذلك مبلغ ألف جنيه .

ومن حيث أنه عن الدفع يسقط حق الطاعن في التعويض بالتقادم
الخمسي ، فإن المحكمة تؤيد ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من رفض لهذا الدفع
لما استندت اليه المحكمة من أن التعويض المطالب به لا يسقط الا بمضي المدة
الطويلة وهي لم تكتمل .

(طعن ٩٤٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٩)

الفصل الثاني

الأوضاع المترتبة على النذب

الفرع الأول

الجهة المختصة بالتأديب أثناء النذب

قاعدة رقم (١١)

المبدأ :

الجهة المختصة بتأديب الموظف أثناء النذب - هي الجهة المنتدب اليها وفقا لنص المادة ٨٥ من قانون موظفي الدولة معدلة بالقانون رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٥٩ - العقوبات الجائز لهذه الجهة توقيعها - شمولها عقوبة الفصل لاطلاق النص - ورود هذه الأحكام على المادة ٨٥ الخاصة بتأديب الموظفين المعينين على وظائف دائمة - لا يمنع من سريانه بطريق القياس من باب أولى على تأديب المستخدمين الخارجيين عن الهيئة ، وكذلك المنتخبين مؤقتا للعمل بوظيفة أخرى .

ملخص الحكم :

إذا كانت المادة (٨٥) من قانون الموظفين قد عدلت بالقانون رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٥٥ بما يجعل الجهة المنتدب اليها الموظف تخضع بتأديبه عن المخالفات التي يقرنها أثناء النذب دون تحديد لنوع الجزاءات ما يجوز توقيعها وما لا يجوز ، فإن النص على هذا الوضع يجب أن يؤخذ على إطلاقه وبالتالي يكون من حق الجهة المنتدب اليها الموظف أن توقع عليه عقوبة الفصل ، ولما كان هذا الحكم قد ورد على المادة (٨٥) المشار اليها وهي خاصة بتأديب الموظفين المعينين على وظائف دائمة فإن الحكمة التي من أجلها تقرر هذا إنما تسرى من باب أولى وبطريق القياس على تأديب الموظفين الخارجيين عن الهيئة والمنتخبين مؤقتا للعمل بوظيفة أخرى ، ومن ثم فقد كان من سلطة الإصلاح الزراعي أن يوقع عقوبة الفصل على الطاعن .

(طعن رقم ١٢٥٣ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٦)

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

الاصلاح الزراعى - الموظفون المنتدبون به من الوزارات والمصالح - مركزهم القانونى بالنسبة للتأنيب يكون بمراعاة وظائفيهم الاصلية بالجهات المنتدبين منها نص لائحة الاستخدام بالاصلاح الزراعى على خضوعهم بالنسبة للجزاءات لاحكام قانون التوظيف .

ملخص الحكم :

اذا كان الطاعن لم ينقل الى الاصلاح الزراعى وانما ندب فقط للعمل فيه ومنح درجة ومرتب الوظيفة التى عهد بها اليه وظل محتفظا بوضعه هذا حتى تقرر فصله من الخدمة ومن ثم فان مركزه القانونى بالنسبة للتأنيب يكون بمراعاة وظيفته الاصلية فى الاوقاف وهى من الوظائف الخارجة عن الهيئة . . . وقد نص فى لائحة الاستخدام بالاصلاح الزراعى على ان الموظفين المنتدبين والمعارين من الوزارات والمصالح الحكومية يخضعون فيما يختص بالاجازات والجزاءات للاحكام الواردة بقانون نظام موظفى الدولة .

(طعن رقم ١٣٥٣ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٦٣/١/٢٦)

الفرع الثاني

ترقية الملتحق

قاعدة رقم (١٣)

المبسطة :

ترقية شاغل الوظيفة بطريق النذب استثناء وفقا للمادة ٢٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - جوازية اذا توافرت شروطها .

ملخص الحكم :

ان ما يحتاج به المدعى من استحقاقه للترقية الى الدرجة الرابعة المخصصة لوظيفة مساعد مراقب الحسابات ، تأميسا على انه شغل هذه الوظيفة بطريق النذب بقرار من لجنة شئون الموظفين بإدارة الخازن والمشتريات لمدة أكثر من سنة ، مردود بأنه فضلا عن أن اللجنة المذكورة ليست هي صاحبة الاختصاص الاصيل في مثل هذه الأحوال كما سلف ايضاحه فان الترقية في هذه الحالة جوازية وليست حقا مكتسبا للموظف وذلك حسبما جرى عليه نص المادة ٢٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذي كان ساريا وقت اصدار القرار المطعون فيه وهو لا يمنح الدرجة المخصصة للوظيفة الا لمن يقوم بعملها فعلا . واذا قام موظف بأعباء وظيفه درجتها أعلا من درجته لمدة سنة على الأقل جاز منحه الدرجة اذا توافرت فيه شروط الترقية اليها . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن ترقية الموظف في هذه الحالة جوازية لجهة الادارة ورخصة منحت لها فيجوز أن تعمل الترقية فيها استثناء من قواعد الترقية المنصوص عليها في المواد ٢٨ و ٢٩ و ٤٠ كما يجوز الترقية بمقتضى المادة ٢٢ دون التقيد بنسبة الأقدمية او بنسبة الاختيار او البدء بالجزء المخصص للأقدمية ايا كانت طبيعة الوظيفة المرقى اليها ولو كانت غير متميزة بطبيعتها بحسب تخصيص الميزانية .

(طعن رقم ٤٩٥ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦١/١/١٤)

قاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

الإصلاح الزراعى - الموظفون المنتدبون به من الوزارات والمصالح ترقيهم فى الفئات المبينة فى الجدول المرافق للائحة الاستخدام ، ومنحهم العلاوات المقررة للموظائف التى يشغلونها فى حدود الربط المالى المقرر لها - لا يؤثر على ترقيةاتهم وعلاواتهم بالجهات المنتدبين منها - أساس ذلك أن النذب بطبيعته اجراء مؤقت لا يقطع الصلة بالوظيفة الاصلية ولا يغير من طبيعتها .

ملخص الحكم :

جاء بلانحة المستخدمين بالاصلاح الزراعى « أن ترتيب الموظفين المنتدبين من الوزارات والمصالح فى الفئات المبينة فى هذا الجدول (جدول بيان وظائف ودرجات الكادر) يؤثر على ترقيةاتهم وعلاواتهم بالجهات المنتدبين فيها ولا يؤثر هذا الوضع فى الملفات الشخصية الخاصة ، « فاذا كان الطاعن عند ندبه من وزارة الاوقاف للعمل بالاصلاح الزراعى فى سنة ١٩٥٣ قد وضع فى الدرجة (٨ - ١٢) جنيها الواردة بكادر الموظفين والمخصصة لوظيفة مساعد كاتب ثم تدرج الى ان عين بوظيفة كاتب فى هذا الكادر فى الدرجة (١٢ - ٢٠) جنيها وكان يمنح العلاوات المقررة للموظيفة التى كان يشغلها فى حدود الربط المالى المقرر لها - فان ذلك كله لا يؤثر على وضعه القانونى الثابت له بوصفه موظفا بوزارة الاوقاف لان النذب هو بطبيعته اجراء مؤقت لا يقطع صلته بوظيفته الاصلية ولا يغير من طبيعة الرابطة التى قامت بينه وبين الجهة الاصلية التى عين فيها فيظل مع هذا النذب خاضعا للقانون الذى كان يحكمه قبل النذب من حيث الترقيةات والجزاءات ، وقد اكد هذا المعنى الاصلاح الزراعى فى رد بحث به الى مندوب الاصلاح الزراعى فى ايتائى البارود بتاريخ ١٦/٧/١٩٥٥ جاء فيه ان منح هؤلاء الكتبة ماهيات شاملة كان ترتييا لوضعهم فى كادر الاصلاح فى الدرجات التى تتناسب

وأعمالهم وهي درجة مساعد كاتب (٨ - ١٢) جنيتها وهذا لا شأن له بموضوع انتدابهم من وزارة الاوقاف فوضعهم بالنسبة للوزارة المذكورة لم يتغير .

(طعن رقم ١٢٥٢ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٦)

القاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

نسب الموظف الى وظيفة ما ، مع توفر شروط شغلها ، لا يخولته حقا في الترقية اليها .

ملخص الحكم :

النسب الى وظيفة ما ، مع توفر شروط شغلها في الموظف المنسوب للقيام بعملها لا يخولته حقا في الترقية اليها .

(طعن رقم ١٢ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٩)

قاعدة رقم (١٦)

المبدأ :

نسب الى وظيفة أعلى جواز الطعن عليه .

ملخص الحكم :

ان القرار الصادر بنسب إحدى ناظرات المدارس الاعدادية لشغل وظيفة ناظرة لمدرسة ثانوية وفقا لقرار وزير التربية والتعليم رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن قواعد الترقية والنقل للموظفات الفنية وان تضمن نديها لشغل هذه الوظيفة الا انه في حقيقته متضمنا ترقيتها ترقية أدبية حقيقية لنقلها الى وظيفة أعلى في سلم التدرج الاداري وان لم تصحبه أية درجة مالية ومن ثم يجوز الطعن عليه باعتباره متضمنا ترقية .

(طعن رقم ٥٦٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٥)

الفرع الثالث

الائثار المالية المترتبة على النذب

أولا : مكافأة أو بدل النذب

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

نذب استاذ باحث بالمعهد الطبى بالاسكندرية للاشراف على ادارة المعهد المذكور - استحقاقه مكافأة نظير هذا الاشراف بالشروط والأوضاع المبينة فى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية - استحقاقه لهذه المكافأة اذا ما نذب للقيام بامورية فى الخارج متى كانت هذه الامورية متعلقة بوظيفته فى الاشراف على المعهد .

ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٩ لسنة ١٩٦٤ بمسئوليات وتنظيم وزارة البحث العلمى الحق بتلك الوزارة معاهد البحوث النوعية المنصوص عليها فى المادة الثالثة منه ومنها المعهد الطبى بالاسكندرية .

وقد اصدر السيد الدكتور وزير البحث العلمى القرار رقم ٤٠١ بتاريخ ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ بنذب السيد الدكتور للاشراف على ادارة المعهد الطبى المشار اليه مع تفويضه اختصاصات رئيس المصلحة فى الشؤون المالية والادارية . ثم قررت لجنة وكلاء الوزارة بقرارها المعتمد من السيد الوزير فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٦٤ منحه مكافأة اشراف بالمعهد المذكور بنسبة ٢٥٪ من مرتبه بحد اقصى قدره خمسة وعشرين جنيها شهريا .

وفى ٣٠ من مارس ١٩٦٥ عين سيادته فى وظيفة استاذ باحث بالمعهد واستمر فى تقاضى المكافأة المذكورة بالاضافة الى مرتبه تبعا لصدور قرارات باستمرار نذبه للاشراف على ادارة المعهد وباعتبار ان ما يصرف اليه مكافأة عن عمل اضافى لا يعد امتدادا للعمل الاصلى - كما استمر سيادته فى صرف مكافأة الاشراف هذه خلال فترة ايقاده فى مؤتمرات علمية خارج الجمهورية .

ومن حيث أن الاشراف على ادارة المعهد بطريق النذب لا التعيين يشكل اعباء وظيفية مغايرة للوظيفة الاصلية لاستاذ باحث بالمعهد مما تقتضى معه صرف مكافاة قيامه بهذا العمل الذى لا يعتبر امتدادا لعمله الاصلى .

ومن حيث أن المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية معدلة بالقانونين رقمى ٣٦ و ٩٣ لسنة ١٩٥٩ تنص على انه فيما عدا حالات الاعارة فى خارج الجمهورية لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من اجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته او مكافاته الاصلية لقاء الاعمال التى يقوم بها فى الحكومة او فى الشركات او فى الهيئات او فى المجالس او اللجان او فى المؤسسات العامة او الخاصة على ٣٠٪ (ثلاثين فى المائة) من الماهية او المكافاة الاصلية على الا يزيد ذلك على ٥٠٠ جنيه (خمسمائة جنيه) فى السنة .

ولا تسرى هذه القيود على الاجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون عن الأعمال العلمية والفنية اذا انطبق عليها وصف المصنفات المنصوص عليها فى الباب الاول من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف انشاء واداء .

كما لا تسرى على الأجور والمرتبات والمكافآت التى تستحق عن المحاضرات والدروس واعمال الامتحانات بالجامعات والمعاهد العالية .

ومن حيث أن السيد الدكتور الاستاذ الباحث بالمعهد الطبى بالاسكندرية قد انتدب للاشراف على ادارة المعهد لذلك يستحق مكافاة نظير قيامه بهذا العمل بالشروط والاوزاع المبينة فى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وتعديلاته .

ومن حيث أن نذب الموظف خارج الجمهورية للمقيام بمأمورية تتعلق باشرافه على ادارة هذا المعهد لا يفقده الحق لمكافاته الاضافية عن هذا العمل .

لذلك فإن السيد الدكتور المذكور يستحق مكافأة الاشراف على ادارة المعهد المشار اليه اذا ما ندب بأمورية في الخارج متى كانت هذه الامورية متعلقة بوظيفته في الاشراف على المعهد .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية الاستاذ المعين في احدى المعاهد التابعة لوزارة البحث العلمى والذي يندب للاشراف على ادارة ذات المعهد فى الحصول على مكافأة نظير ذلك .

وعلى ذلك فان السيد الدكتور المذكور بالمعهد الطبى بالاسكندرية والذي ندب للاشراف على هذا المعهد يستحق مكافأة نظير الاشراف وهذه المكافأة تخضع لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ ويستمر استحقاقه لهذه المكافأة اذا ما ندب للقيام بأمورية في الخارج متى كانت هذه الامورية متعلقة بوظيفته في الاشراف على المعهد .

(ملف ١٥٢/٦/٨٦ - جلسة ١٩٦٩/١/١٢)

قاعدة رقم (١٨)

المبسطة :

استحقاق العامل المنتخب لوظيفة رئيس مجلس المدينة للمكافأة المقررة لهذه الوظيفة - هذا الرأى لا يتعارض مع ما سبق ان اقرته الجمعية العمومية بجلسته ١٧ من مايو سنة ١٩٦٧ من عدم استحقاق تلك المكافأة لوكل مجلس المدينة عند حلوله محل رئيس مجلس المدينة .

ملخص الفتوى :

اقتت ادارة الفتوى للجهازين المركزيين للتنظيم والادارة والمحاسبات بتاريخ ١٤ من ابريل سنة ١٩٧١ بأحقية أحد العاملين للمكافأة المقررة لرؤساء مجالس المدن اثناء مدة ندبه رئيسا وتبدي جهة الادارة لمجلس مدينة ادفو . ان هذا الرأى يتعارض مع ما سبق ان انتهى اليه رأى الجمعية

العمومية بجلستها المنعقدة فى ١٧ من مايو سنة ١٩٦٧ من ان المكافاة المقررة لرؤساء مجالس المدن لا يفيد منها الا من يعين فى وظيفة رئيس مجلس المدينة فى الاحوال المنصوص عليها فى الفترة (د) من المادة (٣١) من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون الادارة المحلية .

ومن حيث ان المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١ ببعض الأحكام الخاصة برؤساء مجالس المدن تنص على أن « يمنع رؤساء مجالس المدن من الموظفين بالاضافة الى مرتباتهم وعلاواتهم مكافاة شهرية مقدارها خمسة وثلاثين جنيها ، » وتنص المادة (٢) على أن « يكون رؤساء مجالس المدن من غير الموظفين متفرغين لهذه الوظيفة ويمنحون مكافاة شهرية قدرها مائة جنيها ، »

ومن حيث انه ولئن كانت القاعدة وفقا لما سبق ان راته الجمعية بجلستها المنعقدة فى ١٧ من مايو سنة ١٩٦٧ ان المكافاة المقررة لرئيس مجلس المدينة لا تستحق الا لمن يعين فى هذه الوظيفة ، الا ان الواضح من أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه ان المشرع يجرى على التنب الى هذه الوظيفة فى حكم التعيين فيها من حيث استحقاق المكافاة المقررة عنها وان كان قد غاير فى مقدار المكافاة فى الحالين ، ذلك انه حدد المكافاة التى تستحق لرئيس مجلس المدينة المتفرغ بما يزيد على المكافاة المستحقة لرئيس مجلس المدينة من الموظفين ، ويدهى ان اسناد هذه الوظيفة لأحد الموظفين لا يتأتى الا عن طريق ندمه او اعارته اليها ، وهو ما يؤكد اتجاها قصد المشرع الى استحقاق المكافاة لمن ينسب الى هذه الوظيفة .

ومن حيث انه لا وجه للقول بتعارض هذا الرأى مع رأى سابق للجمعية العمومية انتهى الى عدم استحقاق هذه المكافاة لوكيل مجلس المدينة الذى يحل محل رئيس المجلس فى ممارسة اختصاصاته اذا امتنع عليه ممارستها او عند خلو المنصب ، ذلك ان هذه الحصول لا يترتب عليه بذاته كما سبق للجمعية العمومية ان اوضحت - اعتبار وكيل مجلس المدينة رئيسا للمجلس ، وانما هو يمارس هذه الاختصاصات فى هذه الحالة بحكم القانون وبوصفه وكيلًا لمجلس المدينة مادام لم يصدر قرار بتعيينه فيها ، وهى حالة تختلف ولاشك عن حالة

ندب أحد العاملين للقيام بوظيفة رئيس مجلس المدينة • اذ يعتبر العامل المندوب لهذه الوظيفة رئيسا لمجلس المدينة ويمارس اختصاصات الوظيفة بهذا الوصف ، ومن ثم يستحق المكافاة المقررة لها •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه لا تعارض بين ما افقت به ادارة الفتوى للجهازين المركزيين للتنظيم والادارة والمحاسبات من استحقاق العامل المنتدب لوظيفة رئيس مجلس المدينة المكافاة المقررة لهذه الوظيفة ، وبين ما سبق أن رآته الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة فى ١٧ من مايو سنة ١٩٦٧ من عدم اسحقاق هذه المكافاة لوكيل مجلس المدينة عند حلوله محل رئيس مجلس المدينة •

(ملف ٨٦/٤/٤٠٣ - جلسة ٢٩/١٠/١٩٧١)

قاعدة رقم (١٩)

المجلس :

العاملون بالجهاز المركزى للمحاسبات والجهاز المركزى للتنظيم والادارة الذين يتم اختيارهم اعضاء بالمحاكم التأديبية - يقومون خلال هذه العضوية بأعمال وظائفهم الاصلية ولا يعتبرون منتدبين بمجلس الدولة - اثر ذلك انهم لا يخضعون فى تغيير كفايتهم للقواعد المقررة فى شان المنتدبين للعمل فى غير جهاتهم الاصلية •

ملخص الحكم :

ان مفاد المادتين ١٨ و ١٩ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية ان العاملين بديوان المحاسبة او بديوان الموظفين - الذين اطلق عليهما فيما بعد الجهاز المركزى للمحاسبات والجهاز المركزى للتنظيم والادارة - الذين يتم اختيارهم اعضاء بالمحاكم التأديبية انما يقومون خلال مدة هذه العضوية بأعمال وظائفهم الاصلية التى تاتى بهم المشرع القيام بها بوصفهم من العاملين بأحد الجهازين المشار اليهما فلا يعتبرون منتدبين بمجلس الدولة وبالتالي لا يخضعون فى

تقدير كفايتهم للقواعد المقررة فى شأن المنتدبين للعمل فى غير جهات عملهم الأصلية ومن ثم يختص بتقدير كفايتهم الرؤساء فى الجهاز الذى يتبعونه والذى تم اختيارهم لهذه العضوية عن طريقه وبناء على ذلك ولما كان المدعى من العاملين بالجهاز المركزى للمحاسبات وقد اختاره الجهاز المذكور عضوا بالحكمة التأديبية لحكمة موظفى وزارات النقل والمواصلات والحكم المحلى والاسكان والمرافق لمدة سنتين من ١٤ من اكتوبر سنة ١٩٦٤ فينقد للجهاز المذكور اختصاص تقدير كفايته خلال هذه المدة ولا يغير من ذلك ما قام به رئيس المحكمة المذكورة من تقدير فى شأنه طالما انه ليس الرئيس المباشر الذى عناه المشرع بوضع تقرير كفاية العامل .

(طعن رقم ٢٦٩ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٧)

القاعدة (٢٠)

المبدأ :

ندب أحد العاملين فى غير وقت العمل الرسمى للحراسة العامة وتعيينه من قبل الحارس العام حارسا على احدى المنشآت الخاضعة للحراسة ثم تعيينه مصفيا لها - تحديد مكافآته عن هذا النذب فى حدود الضوابط المنصوص عليها فى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تنظيم البدلات والأجور الإضافية - هذا التحديد يتفق وصحيح حكم القانون - عدم جواز اعمال احكام الوكالة المنصوص عليها فى المادة ٧٠٩ من القانون المدعى بشأنه وتحديد مكافآته على أساسها - عدم أحقيته فى تقاضى النسبة المؤوية المقررة بقرار نائب رئيس الجمهورية رقم ١٠ لسنة ١٩٦٢ وقدرها ١٠٪ من قيمة المبالغ المحصلة بمعرفة الحراسة بالنسبة لتلك المنشأة اذ أن قيمة هذه النسبة تعتبر اقتطاعا اداريا من الأموال المحصلة للحراسة قصد بها تغطية مكافآت العاملين بالحراسة ومصروفات الإدارة دون أن تعتبر اتعابا للحارس على المنشأة او المصفى لها .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أنسه بتاريخ ١٢/٨/١٩٦٣ صدر الأمر رقم ٧١ لسنة ١٩٦٣ من رئيس المجلس التنفيذي ورئيس لجنة الحراسات ناصا في مادته الأولى على تعيين مورث الطاعنين حارسا خاصا على مكتب ٠٠٠٠٠٠ وقد استمر في عمله المذكور كحارس خاص على هذا المكتب ثم مصفيا له بالأمر الإداري رقم ١٠١ لسنة ١٩٦٣ الصادر في ٢٦/١١/١٩٦٣ وتم انتهاء مهمته بقرار رئيس الوزراء رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٦٦ وإن تعيين مورث الطاعنين حارسا خاصا حالة كونه يشغل وظيفة عامة هي وظيفة وكيل مساعد وزارة الإسكان بمحافظة الاسكندرية لا يعدو أن يكون اسناد عمل له في وظيفة مغايرة لعمله الأصلي بالإضافة الى أعمال الوظيفة وإذا كان الأصل أن يخصص الموظف جهده في الحدود المعقولة لأداء واجبات وظيفته وأن يقوم بنفسه بالعمل المنوط به في أوقات العمل الرسمية أو الذي يكلف بأدائه ولو في غير هذه الأوقات متى اقتضت مصلحة العمل ذلك . وإذا كلف بأعمال تجاوز الحدود المعقولة سواء أكانت من ذات طبيعة عمله الأصلي أم من طبيعة مغايرة فيجوز منحه مكافآت عنها وهو أمر جعله القانون جوازيا للجهة الإدارية لاعتبارات مردها الى صالح العمل والى العدالة معا . وهذا المبدأ قرر بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ . وقد صدر القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن الأجور والمرتبات والمكافآت فنص في مادته الأولى على أنه « فيما عدا حالات الاعارة خارج الجمهورية لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من أجر ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته أو مكافآته الأصلية لقاء الأعمال التي يقوم بها في الحكومة أو ... على ٢٠٪ من الماهية أو المكافأة الأصلية على ألا يزيد ذلك على ٥٠٠ جنيه في السنة » . كما نص قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ في المادة الثالثة منه على أنه « لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه العامل من البدلات والأجور والماهيات التي تمرى عليها هذا القرار على مبلغ ٥٠٠ جنيه في السنة » . فإذا كانت جهة الإدارة قد أعلنت في شأن مورث المدعين الأحكام المتقدمة فإن قرارها في هذا الشأن يكون سليما ومطابقا للقانون . ولا محل لما يثيره الورقة من أن قرار نائب رئيس الجمهورية رقم ١٠ لسنة ١٩٦٢ يعطى لمورثهم الحق في اقتضاء ١٠٪ من قيمة المبالغ التي حصلها سواء أيام تعيينه

(م ٣ - ج ٢٤)

كحارس أو مصف للمنشأة المذكورة ذلك أن المادة الأولى من القرار المذكور تنص على أن « يؤذن للحارس العام على أموال وممتلكات الخاضعين للامرين رقمي ١٢٨ ، ١٤٠ لسنة ١٩٦١ المشار إليهما في أن يقطع من الاموال الخاضعة للحراسة نسبة مئوية يكون حسابها على النحو المبين في المواد التالية ، وحددت المواد من ٢ الى ١٢ ١٠٪ من صافي المبالغ المستحقة للمنشأة في الاراضي الزراعية أو ايجار العقارات أو كويونات الأوراق المالية والمبالغ الناشئة عن اتمام التصفية ، ولم ينص القرار المذكور على أن هذا الاقتطاع يختص به الحارس كاتصاف له بل أن هذه المبالغ قصد بها تغطية مكافآت الموظفين والعمال ومصروفات الادارة وهو ما افصح عنه صراحة قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ في المادة الثالثة منه حيث نصت على أن « لرئيس الوزراء أن يأذن للمدير العام بأن يستقطع نسبة مئوية من الاموال الموضوعة تحت الحراسة لتغطية مكافآت الموظفين والعمال ومصروفات الادارة » كما أنه لا يجوز القول بأن مورث المدعين كان وكيلًا عن أصحاب المنشأة ومن ثم تسرى في شأنه أحكام الوكالة لأن الحارس الخاص في مثل هذه الحالة لا يغدو أن يكون وكيلًا للحارس العام الذي له أن يباشر الحراسة بنفسه أو بمن يستعين بهم من أهل الخبرة أو من موظفي الدولة لادارة الاموال الخاضعة للحراسة . وإذا كان الحكم الطعين قد انتهى الى ذلك فإنه يكون قد صدر سليما وبمناى من الالغاء ويكون الطعن المائل غير مستند الى أساس سليم من القانون وخليقا بالرخص .

(طعن رقم ٣٢٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/١٠)

القاعدة (٢١)

المبني على :

شركة القطاع العام تتحمل ببذلات تدب عاملها في ظل القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الذي لم يعد يجيز تدب العامل إلا أن وظيفة داخل الشركة . كما تلغزم بتلك البذلات ما لم تفصح الجهة المنتدب إليها عن اراستها في تحملها .

ملخص الفتوى :

من حيث أن المشرع كان يجيز في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام الملغى نذب العاملين بشركات القطاع العام الى الحكومة والهيئات العامة شركات القطاع العام الاخرى وذلك لمدة سنة قابلة للتجديد ، واعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ عدل المشرع عن هذا الاتجاه بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الذى عمل به من هذا التاريخ فلم يعد يجيز نذب العامل بشركة القطاع العام الا الى وظيفة داخل الشركة ولما كان النذب بطبيعته اجراء مؤقت فانه لا يقطع صلة العامل بوظيفته الاصلية ولا يغير من طبيعة العلاقة التى تربطه بالجهة المنتدب منها وانما يظل تابعاً لها ومعدوداً من عمالها فتكون له حقوقهم وعليه واجباتهم كما أن وظيفته لا تخلو بندبه ولا يجوز شغلها بغيره ، لذلك يظل المصرف المالى لمستحقاته المالية مدرجا بميزانية تلك الجهة فتلتزم كأصل عام بادائها له ما لم تلتزم الجهة المنتدب اليها العامل بتحمل مرتبه ومستحقاته المالية ، ومن ثم فان شركة مريوط الزراعية - الجهة المنتدب منها - تلتزم باداء كافة مستحقات العامل فى الحالة الماثلة بما فى ذلك البدلات خلال الفترة من تاريخ نديه حتى ١٩٧٨/٧/١ التى وقعت فى ظل العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذى كان يجيز نذب العاملين بالقطاع العام الى الهيئات العامة طالما أن هيئة التعاون الزراعى التى نذب اليها العامل لم تتعهد باداء تلك المستحقات . كما وأن تلك الشركة تلتزم كذلك باداء مرتب وبدلات هذا العامل ابتداء من ١٩٧٨/٧/١ حتى تاريخ نقله منها فى ١٩٧٩/١٢/٣١ اذ كان عليها ان تسترد عاملها المنتدب الى الهيئة المذكورة وان تؤدى اليه تبعا لذلك كافة مستحقاته المالية أعمالا لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ السارى اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ والذى لم يجيز نذب العامل الا فى داخل الشركة . وليس لها أن تتحلل من هذا العامل وتركته يعمل بالهيئة التى نذب اليها قبل نفاذه ، ذلك لأن القانون يحمل قوة تنفيذه فى ذاته لذلك تنتج احكامه اثارها فور نفاذه دون أى اجراء آخر ومن ثم يترتب على الفناء النذب بقوة القانون اعتبار المنتدب وكأنه قد عاد الى عمله الاصلى مع ما يترتب على ذلك من آثار أهمها التزام الجهة التى يتبعها باداء مرتبه وبدلاته .

ولذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام شركة مريوط الزراعية بأداء البدلات المستحقة للمعروضه حالته خلال الفترة من ١٩٧٦/٩/٤ حتى ١٩٧٨/١٢/٣١ .
(ملف ٨٥٩/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨١/٤/٨)

ثانيا : استحقاق المنتدب لبذل الإقامة في احدى المحافظات الثانية

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

يستحق العامل المنتدب الى احدى المحافظات الثانية بدل تدب الإقامة المنصوص عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ .

ملخص الفتوى :

من حيث أن القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أجاز شغل الوظائف الدائمة على من يشغل الوظيفة بصفة مؤقتة . وأن قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ ناط استحقاق بدل الإقامة بأداء العمل باحدى المحافظات الثانية المنصوص عليها فيه .

ولما كان التدب لشغل احدى الوظائف باحدى هذه المحافظات من مقتضاه أن يؤدي العامل العمل المسند اليه بها ، ومن ثم يتوافر له مناط استحقاق بدل الإقامة التي حدده النص صراحة ويصفة قاطعة بأداء العمل لم يربط بينه وبين شغل الوظيفة بصفة اصلية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى استحقاق العامل المنتدب لاحدى المحافظات الثانية لبذل الإقامة المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ .

(ملف ٨٤٦/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨)

الفصل الثالث

مسائل متنوعة

الفرع الاول

المنازعة في قرار النذب

قاعدة رقم (٢٣)

المبدأ :

لا مطعن على قرار النذب متى صدر من مختص واستند الى سبب صحيح وثقيا مصلحة مشروعة .

ملخص الحكم :

ان صدور النذب في ظل المادتين ٢٦ و ٢٧ من قانون نظام التعاملين بالقطر العام ممن يملك اصداره قانسونا وهو الوزير المختص ، فانه يكون بمنأى عن الطعن عليه متى ثبت استناد القرار الى سبب صحيح يبرر ، وهو تقرير لجنة تقصى الحقائق ، واتجه الى غاية مشروعة وهي تحقيق المصلحة العامة .

(طعن ١٢٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٧)

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

اذا تضمن قرار النذب عقوبة مقننة فرد تغيير ذلك الى تكييف المدعى لدعواه تحت رقابة المحكمة على أى حال .

ملخص الحكم :

اذا قام النص على قرار نذب أحد العاملين على انطوائه على عقوبة تأديبية مقننة فان الفصل فيما اذا كان قرار النذب المطعون فيه قد

انطوى على عقوبة تأديبية مقنعة من عدمه وان كان يمكن ان يكون سبيلا الى تحديد مدى اختصاص المحكمة بنظر الدعوى الا انه فى حقيقة الامر يعتبر فصلا فى الموضوع الدعوى ذاته . ويقتضى الأخذ فى تحديد هذا الاختصاص بتكليف المدعى للقرار بحيث اذا تحققت المحكمة من صحة هذا التكليف قضت فى موضوع الدعوى على مقتضاه دون ان ينطوى ذلك على معنى ترك الامر فى شأن تحديد الاختصاص القضائى للمحاكم التأديبية لحض اختيار ذوى الشأن تبعا للتكليف الذى يسبقونه على القرار طالما ان الفصل فى مدى صحة هذا التكليف يختلط بموضوع الدعوى ذاته ومرده فى النهاية الى التكليف الذى تأخذ به المحكمة فى هذا الصدد .

(طعن ٦٤١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨١/١/٣١)

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

الطعن من قبل عامل بالقطاع العام فى قرار النذب بانه ينطوى على عقوبة تأديبية مقنعة أمام محكمة القضاء الإدارى فتحكم بأحالة الى المحكمة التأديبية ، يجعل هذه المحكمة الأخيرة مقيدة بالفصل فى الدعوى ، رغم أنها أصلا من اختصاص المحاكم العانية .

ملخص الحكم :

إذا قام أحد العاملين بالقطاع العام دعواه على قرار النذب أمام محكمة القضاء الإدارى . فاصدرت محكمة القضاء الإدارى حكمها بعدم الاختصاص وأحالة الدعوى الى المحكمة التأديبية ، فإن هذا الحكم يقيد المحكمة التأديبية ويلزمها بالفصل فى الدعوى ، وان كانت المنازعة تدخل أساسا فى اختصاص القضاء الإدارى .

(طعن ١٢٧١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٧)

الفرع الثانى

المنتدب من أحد الاقليمين (مصر وسوريا) للعمل فى الاقليم الآخر

قاعدة رقم (٢٦)

المبدأ :

نسب الموظف من أحد الاقليمين للعمل بالاقليم الآخر - اجازات الموظف المنتدب فى هذه الحالة - تخضع للاحكام المقررة فى الاقليم المنتدب اليه الموظف .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على القرار الجمهورى رقم ١٠٥١ لسنة ١٩٦٠ فى شأن ندب الموظفين من أحد اقليمى الجمهورية للعمل فى الاقليم الآخر انه نظم مسائل محدودة معينة ليس من بينها تنظيم اجازات هؤلاء الموظفين ، ومن ثم يتعين الرجوع فى هذا الخصوص الى القواعد العامة التى تحكم شئون الموظفين كافة .

ولما كان الموظف المنتدب لجهة غير الجهة التابع لها يؤدى عمله لصالح المرفق العام الذى تقوم عليه الجهة المنتدب للعمل بها فان مقتضى ذلك خضوعه - بحسب الاصل - للنظم الموضوعه لهذا المرفق ولتوجيه الجهة القائمة عليه على أساس أن هذه النظم تستهدف تسيير المرفق على وجه دائم منتظم وان تلك الجهة تتولى تنفيذها بما يؤدى الى تحقيق هذا الغرض ، ويؤيد هذا النظر ما نص عليه فى المادة ٩ من القرار المشار اليه من سريان احكام التاديب المقررة فى الاقليم الذى وقعت فيه المخالفة على ما يقع من الموظف من مخالفات اثناء ندبه لشغل وظيفة ، وكذلك ما نص عليه فى المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة فى الاقليم الجنوبى من أنه فى حالة ندب موظف من عمله للقيام مؤقتا بعمل وظيفة أخرى تكون السلطة التأديبية بالنسبة الى المخالفات التى يرتكبها من اختصاص الجهة التى ندب للعمل بها .

ويراعى دائما تنظيم الاجازات سواء من ناحية مدتها أو مواعيد منحها أو اجراءات هذا المنح أو غير ذلك ، ظروف العمل ومقتضياته ، وتختلف هذه الظروف والمقتضيات باختلاف المرافق العامة وبخاصة بين الاقليمين ، ومقتضى ذلك خضوع الموظف المنتدب من أحد الاقليمين للنظم المعمول بها فى شأن

الاجازات فى الاقليم المنتخب للعمل به وتستقل الجهة المختصة فى هذا الاقليم بمنحه اجازته فى حدود هذه النظم .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى أن اجازات الموظف المنتخب من أحد الاقليمين للعمل فى الاقليم الآخر تخضع للقواعد المنظمة للاجازات بالاقليم المنتخب للعمل به .

(قترى رقم ٢٧٣ - فى ٢٢/٣/١٩٦١)

قاعدة رقم (٢٦)

المبدأ :

نوب الموظف من أحد الاقليمين للعمل فى الاقليم الآخر - علاوة الاقليم التى يستحقها الموظف طبقا لاحتمام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥١ لسنة ١٩٦٠ - تحديدها - يكون على أساس المرتب الاصل الذى يتقاضاه الموظف فلا تضم اليه الرواتب الاضافية .

ماخص الفتوى :

يبين من نص المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥١ لسنة ١٩٦٠ ، أن الشارع جعل للموظف المنتخب من أحد اقليمى الجمهورية العمل فى الاقليم الآخر ، حقا فى مرتب وظيفته الأصلية وما يستحقه من اعانات ورواتب اضافية تقدر على أساسه ، وذلك عن علاوة اقليم تحدد فى الثلاثين يوما الأولى من مدة انندب طبقا للجدول رقم (١) المرافق لهذا القرار ، وتحدد فى المدة الثانية وفقا للجدول رقم (٢) . وقد اعتد الشارع فى هذين الجدولين بما يتقاضاه الموظف أساسا ، وبصفة أصلية بحسب درجة الوظيفة ، وحدد مقدار علاوة الاقليم التى يستحقها على أساس هذا المبلغ فى الجدول الأول ، جعل الأساس فى تحديد مقدار العلاوة لموظفى الاقليم المصرى الذين يندبون للعمل فى الاقليم السورى هو الدرجة المقررة للوظيفة أو الرواتب الشهرية التى يتقاضونها ، كما جعل هذا الأساس بالنسبة الى موظفى الاقليم السورى ، هو المرتبة المقررة للوظيفة ، وفى الجدول الثانى قاعدت بالنسبة الى موظفى الاقليم المصرى ممن تقل مرتباتهم عن ١٢٠٠ جنيه سنويا ، بالدرجة التى يشغلها الموظف وفرق بين موظفى الدرجة الواحدة على أساس ما يتقاضاه الموظف من راتب ،

مراعى فى ذلك اول مربوط الدرجة ونهايتها • وقد جرى على هذه القاعدة بالنسبة الى موظفى الاقليم السورى الذين تنقسم المراتب المقررة لوظائفهم الى درجات محدد لكل منها مربوط ثابت •

ويستفاد من ذلك ان الشارح انما يعنى بالمرتب الذى تقدر على اساسه علاوة الاقليم التى تستحق للموظف المنتدب من احد اقليمى الجمهورية للعمل فى الاقليم الآخر ، المرتب الاصلى الذى يتقاضاه ، دون ما يلحق به من اعانات ، او ما يضاف اليه من رواتب اضافية ايا كان نوعها ، فكل اولئك لا يحسب فى ضمن المرتب الذى تقدر على اساسه علاوة الاقليم • يؤيد هذا النظر ان المادة الثمانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥١ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر ، يفرق صراحة بين المرتب الاصلى للموظف وبين توابع هذا المرتب ومتمماته ، مما لا يسوغ معه القول بان المقصود من الماهية الشهرية او المرتب فى كلا الجدولين الملحقين بهذا القرار هو المرتب الاصلى وتوابعه ومتمماته ، وفضلا عن ذلك فان توابع المرتب ومتمماته من اعانة غلاء معيشة وبدل تفرغ ونحو ذلك مما يتقاضاه الموظف لو اضيفت اليه لجاوز نهاية مربوط الدرجة التى يشغلها ، وبلغ الدرجة التالية لها او اكثر وهو امر بعيد عن قصد الشارح ، الذى قسم كل درجة من درجات الوظائف الى فئات ، على اساس المرتب الذى يتقاضاه الموظف دون ان يخرج فى هذا التقسيم على ما هو مقرر للدرجة بفئاتها المختلفة من راتب اصلى ، حسب مربوط الدرجة بداية ونهاية •

ويخلص مما تقدم ان ما ذهبت اليه وزارة الخزانة فى الاقليم السورى ، من ان علاوة الاقليم التى تمنح للموظفين المنتدبين للعمل فى هذا الاقليم ، تقدر على اساس ما يتقاضاه الموظف من راتب اصلى وفى حدود الدرجة المقررة لوظيفته الاصلية - على اساس سليم من القانون ، ومن ثم فلا يجوز تقدير علاوة الاقليم على اساس مجموع ما يتقاضاه الموظف من راتب اصلى واعانة غلاء وبدلات مختلفة ، وانما يتعين ان يكون هذا التقدير على اساس الراتب الاصلى دون الرواتب الاضافية المشار اليها •

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

علاوة الاقليم الخاصة بالنائب من احدى الاقليمين للعمل بالاقليم الآخر - صرفها طبقا للجنة المقررة في الجدول رقم (١) المرفق بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥١ لسنة ١٩٦٠ - لا يكون الا خلال الثلاثين يوما الاولى من نوبت الموظف فعلا للعمل بالاقليم الآخر بغض النظر عن تاريخ نفاذ قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر .

ملخص الفتوى :

ان الموظف المنتدب لا يستحق علاوة الاقليم وفقا للجدول رقم (١) المرفق لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥١ لسنة ١٩٦٠ ، الا عن مدة الثلاثين يوما الاولى من مدة النوبت فعلا ، ومن ثم فلا يستحق من اتم تلك الفترة قبل تاريخ العمل بهذا القرار ، علاوة الاقليم طبقا للجدول المذكور وانما يستحقها طبقا للجدول رقم (٢) على أن تخفض بمقدار النصف بعد مضي ثلاث سنوات على نحو ما تقدم ذكره .

(فتوى رقم ٢٥٩ فى ١٦/٣/١٩٦١) .

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

نوبت الموظف من احدى الاقليمين للعمل بالاقليم الآخر - من الثلاث السنوات المنصوص عليها فى المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥١ لسنة ١٩٦٠ والتي تخفض علاوة الاقليم بعد انقضاءها الى النصف - حسبها - تحسب من به نوبت الموظف فعلا لا من تاريخ نفاذ قرار رئيس الجمهورية المشار اليه .

ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تبادل الموظفين فى الاقليمين وهو القرار الذى كان معصولا به قبل نفاذ قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥١ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه - كان ينص فى المسادة الثالثة على ان : « يستحق الموظف المكلف مرتب الوظيفة المسمى لها بالاقليم الآخر أثناء القيام بالهمة وتوابعه ومتمماته ، ويمنح بالإضافة الى ذلك ما يعادل مرتبه الاصل لمدة اقصاها سنة ، فاذا استطلت المدة الى أطول من ذلك منح

ما يعادل ربع المرتب المذكور لمدة سنة أخرى ، كما ان القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٨ فى شأن توحيد فئات بدل السفر عند الانتقال من اقليم لآخر ، كان ينص فى المادة الثانية على ان المدة التى يستحق فيها بدل السفر هى ثلاثة أشهر ، يجوز تجديدها لمدة أخرى ولمرة واحدة .

ويستفاد من هذين النصين ان الموظف المنتدب من أحد الاقليمين للعمل فى الاقليم الآخر سواء أكان هذا النذب لشغل وظيفة أو لأداء مهمة كاو يستحق علاوة على مرتبه الأصلى ، مبلغا آخر يقابل علاوة الاقليم التى نص عليها فى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥١ لسنة ١٩٦٠ ، وأن استحقاقه هذا المبلغ كان موقوتا بـمدة محددة لا تزيد عند النذب لشغل وظيفة عن سنتين ، ولا تجاوز عند النذب لأداء مهمة ، ستة أشهر .

وقد عدل القرار رقم ١٠٥١ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه من الأحكام المتقدمة فأجاز النذب لمدة ثلاث سنوات يمنح الموظف خلالها علاوة اقليم ، تحدد وفقا للمادة الثانية منه ، فان استطلت مدة النذب لأكثر من ذلك منح الموظف نصف علاوة الاقليم المشار اليها . وبهذا منح الموظف عندما تجاوز مدة نذبه سنتين مبلغا يضاف الى مرتبه الأصلى وتوابعه وتمماته ولم يكن يستحق فى هذه الحالة سوى مرتبه الأصلى وتوابعه وتمماته .

وهذا الحكم الجديد يسرى على الموظفين المنتدبين قبل تاريخ العمل بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥١ لسنة ١٩٦٠ ممن لم تنقضى مدة نذبهم قبل ذلك ، فيفقدون منه ، ويجرى فى شأنهم أحكامه ، ذلك لأن القواعد التنظيمية العامة تسرى باثرها المباشر على الموظفين الموجودين فى الخدمة ولو كانوا قبل ذلك فى مراكز قانونية عامة حددتها القواعد التنظيمية الملغاة .

وعلى هدى ما تقدم يتعين حساب مدة الثلاث سنوات المنصوص عليها فى المادة الرابعة من القرار الجمهورى المشار اليه التى تخفص بعدها علاوة الاقليم الى النصف - يتعين حسابها ، ابتداء من تاريخ نذب الموظف للعمل بالاقليم الآخر ، فتدخل المدة التى قضاها منتدبا قبل تاريخ نفاذ القرار المذكور ، ضمن مدة الثلاث السنوات المذكورة ، بحيث تنقضى هذه المدة بمضى ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ نذب الموظف فعلا ، ويمنح الموظف بعد ذلك نصف علاوة الاقليم .

(فتوى رقم ٢٥٩ فى ١٦/٣/١٩٦١) .

نذور

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ :

النذور التي ترد للمساجد والأضرحة - لا موجب لاستصدار قرار جمهوري بإنشاء صندوق أو مؤسسة عامة لها بعد ادماج ميزانية وزارة الأوقاف في ميزانية الدولة - الاكتفاء بتعديل لائحة النذور الصادرة من مجلس الأوقاف الأعلى في أول مايو سنة ١٩٢٨ بقرار من وزير الأوقاف .
ملخص الفتوى :

رأت وزارة الأوقاف بعد ادماج ميزانيتها في الميزانية العامة للدولة أن تستصدر قانونا بإنشاء صندوق للنذور يؤول إليه ما يرد إلى المساجد والأضرحة التابعة للوزارة من نذور ، ويدبر هذا الصندوق مجلس إدارة - يشكل بقرار من وزير الأوقاف ، وتصدر لائحته التنفيذية بقرار من وزير الأوقاف يبين بها نظام العمل وطرق الإدارة والصرف بالصندوق دون التقيد بالنظم الإدارية والمالية المتبعة في المصالح الحكومية - وقد عرض مشروع هذا القانون على اللجنة الوزارية للشئون التشريعية فرائت بعد الموافقة عليه موضوعا أن يصدر بقرار من رئيس الجمهورية استنادا إلى قانون المؤسسات العامة .

غير أن السيد / مستشار رئيس الجمهورية للشئون القانونية والفنية لم ير موجبا لاستصدار قرار جمهوري بإنشاء هذا الصندوق اكتفاء بتعديل لائحة النذور المعمول بها حاليا والصادرة بقرار من مجلس الأوقاف الأعلى بتاريخ أول مايو سنة ١٩٢٨ على وجه يكفل تحقيق أهداف هذا المشروع ، وذلك استنادا إلى أن أموال النذور أموال خاصة رصدها مقدموها لأغراض معينة وتقوم وزارة الأوقاف - باعتبارها الجهة المشرفة على المساجد والأضرحة - بالتصرف فيها

طبقا لتلك اللائحة فهي لا تعتبر من إيرادات الدولة ، وقيام الصندوق المقترح بأجهزته وموظفيه يلقي عبثا على الخزنة العامة أو على حصيلة النذور دون مقتض .

ونظرا لهذا الخلاف رأيت اللجنة الوزارية. للشئون التنفيذية تأجيل النظر فى هذا المشروع مع عرض الموضوع على مجلس الدولة .

وقد عرض على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدتين فى ٤ و ٣١ من مايو سنة ١٩٦٠ فاستبأر لها من استقراء نصوص مشروع القانون المشار اليه ومذكرته الايضاحية أنه لا يستهدف تحقيق الأغراض والمزايا التى يستهدفها المشرع باختيار نظام المؤسسة العامة لإدارة مرفق من المرافق العامة وأول هذه الأغراض التحرر من الأنظمة الحكومية ، وتخصص المؤسسة فى نشاط معين يعهد به لأشخاص فنيين ذوى خبرة به ، والتخفيف من العبء الملقى على عاتق الإدارة بصفة عامة وعلى الوزراء بصفة خاصة .

وليس من شأن ادماج ميزانية وزارة الأوقاف فى الميزانية العامة للدولة ان تندمج حصيلة النذور فى الأموال العامة للدولة ، بل تظل هذه النذور محتفظة بطبيعتها بوصفها أموالا خاصة تبرع بها أصحابها فى اوجه البر والخير ، ومن ثم فهي تحتفظ باستقلالها عن أموال الدولة العامة ، فلا يحقق انشاء الصندوق هذا الاستقلال لأنه قائم بطبيعته .

وفضلا عن ذلك فان قيام مؤسسة عامة تشرف على النذور يؤدى الى وجود نوعين من النشاط المتجانس تباشرهما جهتان متميزتان . ، ذلك لال. وزارة الأوقاف تشرف على المساجد والأضرحة. تطبيقا للمادتين ١٠ و ١١ من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ ، فى حين ان المؤسسة العامة المقترحة تشرف على ما يرد لهذه المساجد والأضرحة من نفور وقد يسفر ذلك عن تعارض أو ازدواج

فى الاختصاص بسبب اتصال المساجد والأضرحة بصناديق النذور
اتصالا وثيقا .

ومن حيث ان المادة ١٦ من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ تنص على ان :
« ينظم العمل بوزارة الأوقاف بمقتضى لائحة تنفيذية تصدر بقرار من وزير
الأوقاف » . وظاهر من هذا النص ان الوزير يختص بتنظيم سير العمل فى
كافة شئون الوزارة ومنها النذور التى ترد للأضرحة والمساجد ، ومن ثم فهو
يحقق ذات الهدف المقصود بنص المادة الرابعة من مشروع القانون المقترح التى
تحول وزير الأوقاف حق اصدار قرار يبين نظام العمل وطرق الادارة والصرف
بالصندوق ، وكما يبين كافة ما يتعلق بتقديم النذور بالمساجد والأضرحة
وطريقة حصرها وتقديمها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه ليس ثمة موجب لاستصدار قرار
رئيس الجمهورية بإنشاء صندوق للنذور التى ترد للمساجد والأضرحة ،
ويكتفى فى هذا الصدد بتعديل اللائحة الحالية للنذور بقرار من وزير الأوقاف
على نحو يحقق الأعداف التى تستهدفها الوزارة .
(فتوى رقم ٥٣٠ فى ١٦/٦/١٩٦٠) .

قاعدة رقم (٣٠)

المبطل :

فيمّا عدا شاغل وظيفة قراء مقراء السيد أحمد البدوى الحاليين
بصفة شخصية ولدى الحياة ، لم ترد وظيفة قراء مقراء المسجد ضمن الوظائف
التي يستحق شاغلوها حصة فى صندوق النذور .

ملخص الحكم :

صدر قرار نائب وزير الأوقاف رقم ٥ لسنة ١٩٧٦ ،
بإضافة وظيفة جديدة الى المادة الرابعة من قرار وزير الأوقاف وشئون الأزهر
رقم ٢٢ لسنة ١٩٧١ فى شأن اللائحة التنفيذية لصناديق النذور التى ترد

للمساجد والأضرحة التابعة لوزارة الأوقاف . هذه الوظيفة الجديدة المضافة هي : « قراء مقرأة السيد أحمد البدوي الذين يعملون حالياً بالمسجد » . ويصرف لكل منهم نصف حصة من حصة صندوق نذور المسجد بصفة شخصية مدة حياتهم ، ومقاد هذين القرارين ان كلا منهما حدد وظائف العاملين الذين يستحقون حصة في حصيلة صناديق النذور بالمساجد والأضرحة . وقد اشتمل القرار الثاني على وظيفة « قراء مقرأة » . على ان قرار نائب وزير الاوقاف رقم ٥ لسنة ١٩٧٦ لم يورد هذه الوظيفة بصفة عامة بل وضع لها ضوابط ومعايير ، فمن ناحية خصص الوظيفة بقراء مقرأة السيد أحمد البدوي ، ومن ناحية اخرى قصرها على قرائها الحاليين بصفة شخصية وطوال مدة حياتهم . ومن ثم فانه نتيجة لذلك يتعين القول بعلم ادراج قراء مقرأة المسجد بصورة عامة مطلقة ضمن مستحقى حصة في صندوق النذور .

(طعن ٢٨٥٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/٣٠) .

نزع الملكية للمنفعة العامة أو التحسين

الفصل الأول : مناص نزع الملكية وشروطه

الفرع الأول : مناص نزع الملكية لزوم العقار المملوك ملكية خاصة للمنفعة العامة

الفرع الثاني : المنفعة العامة التي يراد تحقيقها من وراء نزع الملكية

الفرع الثالث : تحقيق رسالة الاعلام يعتبر من الأعمال المتصلة بالمنفعة العامة

الفرع الرابع : نطاق نزع الملكية ، عدم جواز نزع ملكية البناء دون الأرض

الفرع الخامس : التعويض المستحق عن نزع الملكية

اولا : تقدير التعويض المستحق عن العقار المنزوع ملكيته

ثانيا : مقابل التحسين يعتبر من العناصر التي تراعى فى التعويض المستحق عن العقار المنزوعة ملكيته

ثالثا : الجهة التي يؤول اليها التعويض

رابعا : ايداع التعويض بالأمانات عند وجود نزاع على ملكية العقار

خامسا : التنازل عن التعويض ملزم للمتنازل

الفصل الثانى : اجراءات نزع الملكية

الفرع الأول : نزع الملكية قد يكون بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر

الفرع الثاني : نشر قرار المنفعة العامة في الجريدة الرسمية

الفرع الثالث : ايداع النماذج أو القرار الوزاري مكتب الشهر العقاري

الفرع الرابع : القرارات الصادرة من لجان الفصل في معارضات
نزع الملكية

الفرع الخامس : مدى سقوط مفعول القرار الصادر بتقرير المنفعة العامة

الفصل الثالث : الاستيلاء المؤقت على العقارات بالطريق المباشر

الفصل الرابع : مسائل متنوعة

الفرع الأول : نقل ملكية العقارات بين الجهات الادارية يكون بالاتفاق
وليس عن طريق نزع الملكية .

الفرع الثاني : جواز نزع ملكية الاراضى اللازمة لاقامة مشروعات ذات
نفع عام تقوم بتنفيذها الشركات تحت اشراف الدولة
ورقابتها

الفرع الثالث : نزع ملكية عقارات شركات القطاع العام يكون وفقا
للقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع الملكية للمنفعة
العامة أو التحسين

الفرع الرابع : تخصيص الدولة ما تمتلكه على الشيوع بينها وبين
الأفراد للمنفعة العامة يتضمن قسمة الأطنان

الفرع الخامس . الادارة العامة لأموال الحكومة

الفرع السادس : مسائل خاصة بالاقليم السوري إبان الوحدة

الفصل الأول

مناطق نزع الملكية وشروطه

الفرع الأول

مناطق نزع الملكية لزوم النقل المملوك ملكية خاصة للمنفعة العامة

قاعدة رقم (٣١)

المبدأ :

القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين - القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة أو الاستيلاء - الدستور والقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ تضمننا ضابطاً أساسياً في مجال التوفيق بين حق الدولة في الحصول على العقارات اللازمة لمشروعاتها العامة وبين حقوق ذوي الشأن من ملاك هذه العقارات - شرط لزوم العقارات المملوكة ملكية خاصة للمنفعة العامة يجب أن يكون مستمداً من حاجة جهة الإدارة الملحّة لهذه العقارات لأداء مشروعاتها بما يقتضيه ذلك من تقرير صفة المنفعة العامة لها والاستيلاء عليها - إذا دلت الظروف أو واقع الحال على غير ذلك وقعت الإجراءات مشوبة بالبطلان - أساس ذلك المساس : بالملكية الخاصة التي كفلها الدستور والقانون - تصرف الجامعة في جزء من الأرض التي وهبتها لها إحدى المحافظات لإقامة مباني الكليات والمباعد والمنشآت والمرافق اللازمة للجامعة وذلك بالمخالفة لشرط الجهة الواهبة بالمنع من التصرف في الأرض الموهوبة لها - لا يجوز للجامعة بعد التصرف في جزء من الأرض أن تعود وتنزع ملكية بعض الأفراد لاستكمال المنشآت - أساس ذلك : عدم تحقق الاعتبارات التي من أجلها أجاز الدستور والقانون اتخاذ إجراءات نزع ملكية العقارات - اتخاذ إجراءات نزع ملكية الأفراد في هذه الحالة ينطوي على إساءة استعمال السلطة وتجاوز في تطبيق أحكام الدستور والقانون - أساس ذلك : المساس بالملكية الخاصة في غير الأحوال المقررة وتكذب الغاية التي قامت عليها فكرة التضحية بالمصالح الشخصية لحساب المصالح العام .

ملخص الحكم :

ان المادة ٣٤ من الدستور تنص على أن : « الملكية الخاصة مضمونة ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون » ، وتنص المادة (١) من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين على أن قد يجري نزع ملكية العقارات اللازمة للمنفعة العامة والتعويض عنه وفقا لأحكام هذا القانون ، « كما نص القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات ، فى المادة (١) على أن « يكون تقرير صفة المنفعة العامة أو التصريح للجهة المستملكة عن وجود نفع عام بالنسبة لعقارات المراد نزع ملكيتها للمنفعة العامة بقرار من رئيس الجمهورية » ، ونص فى المادة (٢) على أنه « فيما عدا الأحوال الطارئة والمستعجلة التى تقتضى الاستيلاء المؤقت على العقارات اللازمة لاجراء أعمال الترميم و يكون الاستيلاء المؤقت على العقارات التى تقرر لزومها للمنفعة العامة بقرار من رئيس الجمهورية » ، وبذلك فقد حرص الدستور والقانون على التوفيق بين حق الدولة فى الحصول على انقارات اللازمة لمشروعاتها العامة لتحقيق ثمرتها المرجوة فى خدمة الصالح العام ، وبين حقوق ذوى الشأن من ملاك هذه العقارات ، فأرسى ضابطا أساسيا فى هذا المجال - هو لزوم العقارات المملوكة ملكية خاصة للمنفعة العامة ، وهذا يتكشف من ظروف ووقائع الأحوال فما تقرره الجهة الادارية فى هذا الشأن يجب أن يكون مستندا من حاجتها الملحة لهذه العقارات لاقامة مشروعاتها بما يقتضيه ذلك من تقرير صفة المنفعة العامة لها والاستيلاء عليها للصالح العام فان دلت الظروف ووقائع الحال على غير ذلك وقعت الاجراءات المتخذة فى هذه الحالة مشوبة بالبطلان لمساسها بالملكية الخاصة التى كفلها الدستور والقانون .

ومن حيث أن الثابت من أوراق الطعن ان محافظة الشرقية كانت قد وهبت

س ط ف

الى جامعة الزقازيق مساحة من الأرض الزراعية مساحتها ٥١ ٦ ٤٥ كائنة بناحية بندر الزقازيق محافظة الشرقية بحوض العقابى (١) قسم ثان القطعة رقم

س ط ف

٨٦ من ٣٧ شائعة فى مسطح مساحته ١٩ ٥ ٥٢ وذلك بموجب عقد هبة

مشهر برقم ٥٢٢ فى ١٩٧٥/٢/٣ وتضمن العقد فى التمهيد الذى اعتبر جزءاً لا يتجزأ منه الإشارة الى أنه تقررت هبة المقارات الموضحة بهذا العقد تديعياً لجامعة الزقازيق وللأزمة لها ، ونص فى البند الثالث على أنه : « يقر الطرفان بصفتها بأن الفرض من هذه الهبة هو تخصيص الأراضى الموهوبة لاقامة مباني الكليات والمعاهد والمنشآت والمرافق اللازمة لجامعة الزقازيق ٠٠٠ ويثبت من المستندات المودعة ملف الطعن أن جامعة الزقازيق تصرفت قبل أن تستكمل

س ط ف

منشآتها على الأرض الموهوبة لها بالبيع فى مسطح مساحته ١١ ٢٠ ١٨ من هذه الأرض لصالح الجمعية التعاونية لبناء المساكن لأعضاء هيئة التدريس والعاملين بجامعة الزقازيق وذلك بموجب العقد المسجل رقم ٤٤١١ لسنة ١٩٧٧

س ط ف

وباعت لذات الجمعية مسطحاً مساحته ١١ ٢١ ١٨ من تلك الأرض وذلك بموجب العقد المسجل رقم ٣٩٤٠ لسنة ١٩٨١ كما أبرمت الجامعة العقد المسجل رقم ٢٦٧٤ لسنة ١٩٨١ مع الدكتور ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ عن نفسه وبصفته ولها

س ط ف

طبيعياً على أولاده القصر عن بيع مسطح مساحته ١١ ١ - تعاد ٢٥٢ م ٢ ، وتمت هذه التصرفات جميعها محددة ومقررة ، وفى شهر يناير ١٩٨٢ أرسل رئيس جامعة الزقازيق كتاباً الى وزير الدولة للتعليم والبحث العلمى أشار فيه الى عقد الهبة رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٧٥ ومساحة الأرض الموهوبة للجامعة بموجبه

س ط ف

وهى ١٥ ٦ ٤٥ الشائئة فى مساحة قدرها ١٩ ٥ ٥٢ وذكر ان الجامعة خططت لاقامة العديد من المباني والمنشآت تدريجياً وفقاً لاحتياجاتها ٠ وأضاف هذا الكتاب ان السيد ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ (الطاعن) أحد ورثة البائعين للمحافظة قام بتسجيل العقد رقم ١٨٩٥ لسنة ١٩٧٩ - القطعة ٥٧٠ عن مساحة

س ط ف

- ١ ٤ وهذه الأرض تحتاجها الجامعة فعلاً لتوسعتها اذ انها تقع فى داخل الجامعى وليس من المقبول اقامة منشآت خاصة عليها ، وقد عرض الوزير مذكرة فى هذا الشأن على رئيس مجلس الوزراء طالباً استصدار قرار باعتبار الأرض اللازمة لاستكمال منشآت جامعة الزقازيق بحوض العقابى رقم (١) قسم ثان -

بندر الزقازيق حملة العقد المسجل ١٨٩٥ لسنة ١٩٧٩ من أعمال المنفعة العامة ، وبناء على ذلك صدر قرار رئيس مجلس الوزراء المظنون فيه رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٨٢ فى ١٣ من مايو ١٩٨٢ ونص فى مادته الأولى على أن « يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع استكمال المنشآت العلمية لجامعة الزقازيق » ، وفى المادة الثانية على أن « يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة لتنفيذ هذا المشروع والبالغ مساحتها - ١ ٤ بحوض العقابى رقم ١ قسم ثان - بنار الزقازيق والموضحة حدودها ومعالها واسم مالكةا بالذاكرة والرسم التخطيطى المرفقين » .

ومن حيث أنه يستفاد من سياق هذه الوقائع أن الجامعة المظنون ضدها قد أخلت بالشرط المانع من التصرف فى الأرض الموهوبة لها ، والمخصصة لاقامة مبانى الكليات والمعاهد والمنشآت والمرافق اللازمة لها ، وذلك حين بادرت بمجرد استيلائها على الأرض الموهوبة لاقامة منشآت الجامعة عليها الى التصرف فيها فى غير الغرض المخصص لها طبقا لعقد الهبة وبمساحات كبيرة وواسعة
س ط ف

١١ ٢١ ١٨) لجمعية اسكانية وهى من الغير وعلى خلاف الشرط المانع ولم تقم بما كان يمليه عليه واجبها - وهى الجامعة الناشئة حديثا من وضع تخطيط للأرض يحدد احتياجاتها وما يلزمها لاقامة مشروعاتها وتوسعاتها فى المستقبل فأخذت من قبيل أن تستكمل منشآتها تجرى التصرف تلو الآخر فى الأرض الموهوبة لها ضاربة صفحا عما نص عليه عقد الهبة الذى رصد لها الأرض اللازمة لاقامة هذه المنشآت فأهدرت بذلك مصالحها ثم عادت تبحث عنها فى الأرض المملوكة للطاعنين . ولا يجديها قولها بأن تصرفها فى جزء من هذه الأرض الى جمعية بناء المساكن لأعضاء هيئة التدريس قد تم فى عام ١٩٧٧ وقت أن كانت لا تمت بصلة للمنشآت الجامعية .

ومتى كان الامر كذلك فلا تحقق الاعتبارات التى من أجلها أجاز الدستور للمستقبل أو بأنها أساءت التخطيط ، واستفلت الأرض لتحقيق اغراض اخرى الجامعة لا تتوقع هذه التوسعات ، فذلك منها اقرار صريح بأنها لم تخطط

والقانون اتخاذ اجراءات نزع ملكية العقارات اللازمة للمنفعة العامة بالنسبة لأرض المدعين بل ان اتخاذ هذه الاجراءات ضدهم رغم هذه الوقائع والظروف انما ينطوى على اساءة لاستعمال السلطة وتجاوز فى تطبيق أحكام الدستور والقانون لمساسها بالملكية الخاصة فى غير الأحوال المقررة وتشويه للخاية التى قامت عليها فكرة التضحية بالمصالح الشخصية لحساب المصالح العام ، واذ صدر القرار المطعون فيه منطويا على هذه المثالب والعيوب فانه يكون قرارا باطلا جديرا بالالغاء .

(طعن ٢٤٤١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٨٥)

الفصل الثاني :

المنفعة العامة التي يراد تحقيقها من وراء نزع الملكية

قاعدة رقم (٣٢)

المبدأ :

عدم جواز نزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تصويض عادل وفقا للقانون - اساس ذلك نص المادة ١٦ من الدستور - السلطة المختصة بتقرير المنفعة العامة - تقرير المنفعة العامة كان يتم بقرار من الوزير المختص طبقا للمادة الثانية من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية المقاربات للمنفعة العامة او التحسين - اسناد هذا الاختصاص الى رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ - تفويض رئيس الجمهورية لبعض الوزراء في تقرير صفة المنفعة العامة لمشروعات وزاراتهم .

ملخص الفتوى :

نزع الملكية - تفويض في الاختصاص - تفويض رئيس الجمهورية لوزير الري في تقرير صفة المنفعة العامة بالنسبة الى مشروعات اخرى - اثر ذلك - لا يدخل في اختصاص وزارة الري تقرير المنفعة العامة لمشروع تدبير مساكن الاحالي أو إعادة تخطيط قرية ، الا حيث يصدر قانون يوجب على وزارة الري تدبير الاراضى اللازمة لاقامة مساكن الاحالي التي نزع ملكيتها لصالح مشروع من المشروعات العامة - لا يكون ثمة نفع عام اذا نزع ملكية اراضى لتخصيصها لمنفعة خاصة هي منفعة أشخاص معروفين بفواتهم وأسمائهم .

ان المادة ١٢ من الدستور تنص على أن « الملكية الخاصة مصونة ، وينظم القانون اداء وظيفتها الاجتماعية ، ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقا للقانون » .

كما تنص المادة ٨٠٥ من القانون المدني على أنه « لا يجوز أن يحرم احد من ملكه الا فى الأحوال التى يقررها القانون وبالطريقة التى يرسمها ، ويكون ذلك فى مقابل تعويض عادل » .

ومؤدى ذلك أنه ولئن كانت الملكية الخاصة ليست حقا مطلقا للمالك بل هى وظيفة اجتماعية يرسم القانون حدودها وكيفية ممارسة المالك لها الا ان الدستور قد خلع على الملكية الخاصة حمايته فجعلها مصنونة لا يجوز نزع ملكيتها عن صاحبها الا استثناء ، وقيد هذا الاستثناء بقيدين أولهما : ان يكون نزع الملكية للمنفعة العامة ، وثانيهما : ان يكون مقابل تعويض عادل وفقا للقانون . .

فنزع الملكية هو استثناء من أصل دستورى يقرر صون الملكية وحمايتها وهو استثناء تقتضيه الضرورة وتحتته المصلحة العامة وهذه المصلحة العامة وتلك الضرورة لابد أن ينبثقا كلاهما من مصلحة المجموع ومن تحقيق نفعه العام وذلك هو ما عبر عنه الدستور بالمنفعة العامة ، والمنفعة العامة مناط نزع الملكية وشرط تقريره بحسبانها الداعى اليه والمسوغ له وباعتبارها منفعة المحتجم كله التى يجب أن تغلب منفعة الفرد وتعلوها . .

وتوضيحا لهذا الأصل الدستورى وتنظيما له صدر قانون بتنظيم نزع الملكية للمنفعة العامة وهو القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ بشأن نزع ملكية العقارات للمنافع العمومية ثم استبدل به القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين ، وطبقا للمادة الثانية من هذا القانون كان تقرير المنفعة العامة لمشروع من المشروعات بقرار من الوزير المختص الى أن صدر القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ فعدل عن ذلك بإسناد هذا الاختصاص الى رئيس الجمهورية تقديرا من المشرع لخطورة نزع الملكية ولكونه استثناء من الأصل يتعين احاطته بأقصى الضمانات الا ان اتساع نطاق المشروعات الحيوية الهامة التى تقوم بها مختلف الوزارات أدى الى تفويض رئيس الجمهورية لبعض الوزراء فى تقرير صفة المنفعة العامة لمشروعات وزاراتهم . وبمقتضى هذا التفويض أسند الى وزير الرى اختصاص تقرير المنفعة العامة بالنسبة الى مشروعات الرى ، وبهذه المثابة لا يدخل تقرير المنفعة العامة لمشروع تدبير مساكن الأهالى أو إعادة

تخطيط قرية فى اختصاص وزارة الرى وحسب هذه الوزارة أن تنفذ ما نيظ بها تحتيته من مشروعات الرى والصرف وتقوم بتعويض الاهالى عن املكهم التى نزعها لصالح هذه المشروعات بالطريق الذى رسمه القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ وهو التعويض النقلى الذى تقدره ويكون لذوى الشأن من الملاك واصحاب الحقوق الاعتراض عليه خلال الميعاد الذى حدده القانون ، الا حيث يصدر قانون يوجب على وزارة الرى تدبير الاراضى اللازمة لاقامة مساكن الاهالى التى نزعت ملكيتها لصالح مشروع من المشروعات العامة فضلا عن ان نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة انما يقوم أساسا على أن ثمة مشروعا ذا نفع عام يراد تنفيذه وان ذلك التنفيذ يقتضى تخصيص أرض لذلك ، فلا يتصور النفع العام اذا نزع ملكية اراضى لتخصيصها لمنفعة خاصة هي منفعة أشخاص معروفين بذواتهم واسمائهم من واقع عملية حصر العقارات التى تقرر لزومها للمنفعة العامة لمشروع الرياح الناصرى . هذا ومن المقرر أن المال الذى ينزع ملكيته للمنفعة العامة يعتبر مالا عاما ويتعارض مع كونه كذلك أن يكون نزع ملكيته لى تتصرف فيه الدولة الى الافراد اذ أن الاموال العامة طبقا للمادة ٨٧ من القانون المدنى لا يجوز التصرف فيها والحجز عليها وتملكها بالتقادم .

ومن حيث انه لا شبهة فى علم وجود منفعة عامة فيما تبغى الوزارة اجراءه وان نزع الملكية فى هذه الحالة يتم لمنفعة خاصة بحتة لا تختلط بما منفعة عامة لذلك يكون قرار وزير الرى فى هذا الشأن مخالفا للقانون . .

ومن حيث انه لا صحة لما تذكره الوزارة من ان نزع الملكية بقصد اقامة مساكن لمن نزعت ملكيتهم يعتبر متخذنا لصالح المشروع الاصلى ذلك لأن المشروع الاصلى هو انشاء الرياح الناصرى واختصاص الوزارة ينتهى عند تحديد هذا المشروع وبيان الاراضى اللازمة لتنفيذه ونزع ملكيتها ودفع التعويضات لاصحاب هذه الارض أما ما تريد الوزارة اتخاذه فليس له صلة بالمشروع الاصلى وانما هو مشروع جديد ليس من أعمال المنفعة العامة كما سبق بيانه لذلك فان قول الوزارة أنه بغير نزع ملكية اراض لصالح ملاك المساكن المنزوعة سوف يترتب عليه تعذر اتمام مشروع الرياح الناصرى - قول لا محل له - ذلك ان حسب الوزارة أن تعطى ملاك هذه المساكن تمويضا عادلا وأن تسارع الى صرفه كاملا وأن تفسح

لهم وقتا معقولا قبل الاستيلاء على مساكنهم ولا تشريب على الوزارة في الاستيلاء على تلك المساكن طالما أنها نزع ملكيتها طبقا للقانون وليس في القانون ما يخول صاحب المسكن او جهة الادارة الامتناع عن ازالته للمنفعة العامة بحجة عدم وجود مسكن بديل ..

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والنشرع الى ان تدبير اراضى لملك المساكن التى نزع ملكيتها لمشروع الرياح الناصرى لاقامة مساكن عليها لا يعتبر مشروعا من أعمال المنفعة العامة وبالتالي لا يجوز نزع ملكية هذه الأراضى لتسليمها الى أصحاب تلك المساكن ..

(ملف رقم ١٧/١ - جلسة ١٠/٢٢/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٣٣)

المبطل :

اشترط القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة والتحسين لاجازة نزع الملكية ان تكون ثمة منفعة عامة يراد تحقيقها من وراء ذلك - اطلاق القانون مجال التدبير فى هذا الشأن للسلطة التنفيذية التى لها طبقا للمادة ٢٢ منه ان تحدد العقارات اللازمة مباشرة لمشروع الاصل الذى قررت له منحة المنفعة العامة وكذلك العقارات التى ترى انها مكتملة لأغراض المنروع - للجهة نازعة الملكية ان تتصرف فى العقارات التى ادخلت فى مشروع المنفعة العامة للتحسين على النحو الذى يحقق أهداف المشروع سواء بالاستقلال المباشر ام بطرحها للجمهور وفق ما تراه متفقا مع المصالح العام .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه من البرجة الثالث وهو المؤسس على ان القرار رقم ١٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر قد شابته عيب الانسراف بالنسطة لانه تنكب المصالح العام واستهدف فى حقيقة الامر الاستيلاء على أملا - بعض

المواطنين بقصد انشاء مساكن للعاملين بالمحافظة ، وان قرار المحافظ بطرح الأرض موضوع النزاع للبيع بالمزاد جاء بدوره مشوباً بالعيب المذكور لأنه استهدف تحقيق ربح خاص للمحافظة على حساب الأشخاص الذين نزع ملكيتهم . فان هذا الوجه من الطعن مردود بأن كل ما اشترطه القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه لاجازة نزع الملكية هو أن تكون ثمة منفعة عامة يراد تحقيقها من وراء ذلك ، وقد اطلق القانون مجال التقدير في هذا الشأن للسلطة التنفيذية التي لها طبقاً للمادة ٢٢ سالفه الذكر أن تحدد المقاررات اللازمة مباشرة للمشروع الاصلى الذى قررت له صفة المنفعة العامة وكذلك المقاررات التى ترى انها مكملية لأغراض المشروع . ولما كان ذلك وكان المدعى لم يقدم دليلاً على ما ادعاه من انحراف الادارة عن مقاصد القانون المشار اليه أو عن الصالح العام الذى أفصح عنه القرار رقم ١٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ ومذكرته الايضاحية لذلك يكون ادعاؤه هذا غير قائم على سند ، أما بالنسبة لقرار محافظ القاهرة رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤ المنشور بالوقائع المصرية بتاريخ ٧ من فبراير سنة ١٩٧٤ بانهاء تخصيص قطعة الأرض - التى تشمل القعدة - موضوع النزاع .. للجمعية التعاونية للسكان بمحافظة القاهرة ، وتخصيصها للبيع بالمزاد فان هذا القرار مطابق للقانون وخال من شائبة الانحراف بحسبان ان للجهة نازعة الملكية أن تتصرف فى العقارات التى أدخلت على مشروع المنفعة العامة لتحسين على النحو الذى يحقق اهداف المشروع سواء بالاستغلال المباشر أم بطرحها للجمهور وفق ما تراه متفقاً مع الصالح العام ، ومن طئاع الأمور أن يجرى بيعها بالسعر الجارى به التعامل فى مثلها وقت البيع .

ومن حيث أنه لما تقدم فانه وان كان الحكم المطعون فيه متعين الالغاء لما قضى به من عدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة ، الا أن المنازعة فى موضوعها غير قائمة على سند سليم من القانون ، ومن ثم يتعين القضاء بقبول الطعن شكلاً وفى موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعويين مع الزام المدعى بصفته المصروفات .

الفرع الثالث

تحقيق رسالة الاعلام يعتبر من الأعمال المتصلة بالمنفعة العامة

قاعدة رقم (٣٤)

المبني :

تحقيق رسالة الاعلام تعتبر من الأعمال المتصلة بالمنفعة العامة -
جواز الالتجاء الى نزع الملكية طبقا لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ كلما
لزم عقار لتحقيق هذه الرسالة - ليس ثمة ما يمنع أن يشمل نزع الملكية العقارات
بالتخصيص والمقومات المعنوية أن وجدت .

ملخص الحكم :

أن الدولة في العصر الحديث تقوم بتنظيم كافة وسائل
الاعلام والإشراف عليها لما لها من مساس بالمصلحة العامة للدولة ، وإذا كانت
دور العرض السينمائي تعتبر من أهم وسائل الاعلام ونشر الثقافة بين
الجماهير ، فإن تحقيق رسالة الاعلام تعتبر من الأعمال المتصلة بالمنفعة العامة ،
وبهذه المثابة فإنه يجوز في سبيل تنظيم وسائل الاعلام وتقويتها والإشراف
عليها إشرافا فعليا ، الالتجاء الى نزع الملكية طبقا لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة
١٩٥٤ كلما لزم عقار من العقارات لتحقيق هذه الأغراض وإذا كان القانون
المشار اليه ينصب على العقارات وحدها غير أنه من الأمور المسلمة أن الفرع
يتبع الأصل ، ولذلك - فليس ثمة ما يمنع من أن يشمل نزع الملكية العقارات
بالتخصيص ، والمقومات المعنوية أن وجدت ، على أساس أن الهدف الأساسي لم
يكن هو الاستيلاء على تلك المقومات وإنما هو نزع ملكية العقار باعتباره لازما
لتحقيق المنفعة العامة ، ويترتب على ذلك كله جواز نزع ملكية دور العرض
السينمائي طبقا لأحكام القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه كلما اقتضت
المصلحة العامة ذلك ، ومن ثم فإن أوجه الطعن المتصلة بهذه الموضوعات تكون
على غير أساس من القانون .

الفرع الرابع

نطاق نزع الملكية - علم جواز نزع ملكية البناء دون الأرض

قاعدة رقم (٣٥)

المبدأ :

لا يجيز كل من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ والمرسوم بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣١ نزع ملكية البناء دون الأرض ، ولما كان مشروع مرسوم نزع ملكية الأديار العليا لا تهدف الى ادخال عقار فى المال لتخصيصه لمنفعة عامة كما لا تهدف الى نزع ملكية منطقة لغرض من الأغراض المنصوص عليها فى المرسوم بقانون ، فلا يكون له سند من القانون ومن ثم لا يجوز إصداره .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعا بجلسته المنعقدة فى اول ديسمبر سنة ١٩٥١ موضوع نزع ملكية الأديار العلوية الزائدة على خمسة عشر مترا فى بعض أحياء القاهرة .

وبالرجوع الى أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ الخاص بنزع ملكية العقارات للمنفعة العامة والى الأحكام العامة المتعلقة بنزع الملكية ينضح أن نزع الملكية ليس الا طريقة لنقل ملكية العقار من مالكه الى الأموال العامة للدولة أو لأحد الأشخاص الاعتبارية العامة . ومقتضى ذلك أن يخصص العقار المنزوعة ملكيته لمنفعة عامة .

أما المرسوم بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣١ فقد أجاز نزع ملكية مساحات أخرى غير اللازمة فعلا لإنشاء الشوارع أو الميادين العامة أو توسيعها أو تعديلها كما أجاز فى حالة نزع الملكية للمنافع العامة بشأن من شأن الصحة أو التحسين أو لإنشاء حي جديد أن يتمدى نزع الملكية العقارات اللازمة لطرق المواصلات أو لغيرها من الأغراض أو المرافق العامة وأن يشمل أيضا ما يرى ضرورة نزع

ملكيته من عقارات أخرى سواء أكان وجه هذه الضرورة الصحة العامة أو التجميل
أم كان ذلك لأن تلك العقارات بسبب صغرها أو عدم انتظام شكلها لا تقبل
التقسيم والبناء عليها بكيفية لائقة تتفق والغاية المقصودة من المرافق العامة •
ويتبين من نصوص هذا القانون أن نزع الملكية لا يمكن إلا أن يشمل
الأرض وما عليها من بناء ولا يمكن نزع ملكية البناء وحده وبالتالي لا يمكن نزع
ملكية بعض أدواره •

فكلا القانونين لا يجيز نزع ملكية الأدوار العليا وحدها من بناء •

ولما كان مشروع مرسوم نزع الملكية محل البحث لا يهدف إلى إدخال عقار
في المال العام لتخصيصه لمنفعة عامة كما لا يهدف إلى نزع ملكية منطقة لغرض
من الأغراض المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣١ بل يهدف
إلى هدم الأدوار العليا وإزالتها نظراً إلى زيادتها على الارتفاع المحدد بالمرسوم
الصادر في ١٦ من فبراير سنة ١٩٤٨ والذي لا يتطبق عليها لأنها أقيمت قبل
صدوره فإنه لا يكون له سند من القانون ومن ثم لا يجوز إصداره •

لذلك انتهى رأي القسم إلى عدم جواز نزع ملكية الأدوار العليا •

(فتوى رقم ٦٨٠ - في ١٢/١٢/١٩٥١) •

الفرع الخامس

التعويض المستحق عند نزع الملكية

أولاً : - تقدير التعويض المستحق عن العقار المنزوع ملكيته

قاعدة رقم (٣٦)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من مايو سنة ١٩٤٧ بملوافة على أن تقوم وزارة الأوقاف ببناء بعض الأبنية وتاجيرها لوزارة التربية والتعليم - تحديد القيمة الإيجارية بموجب هذا القرار بنسبة معينة من ثمن الأرض وتكاليف البناء سريان هذا القرار ما بقيت العلاقة بين الوزارتين علاقة إيجار - لا مجال لأعماله إذا تغيرت العلاقة بنزع ملكية الأرض والمباني - تقدر قيمتها عندئذ على أساس قيمتها الحقيقية بالاتفاق بين الوزارتين طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٤ والقوانين المعدلة له .

ملخص الفتوى :

في ١٨ من مايو سنة ١٩٤٧ وافق مجلس الوزراء على أن تقوم وزارة الأوقاف ببناء بعض الأبنية المدرسية وتاجيرها لوزارة التربية والتعليم مقابل ٤٪ من ثمن الأرض ، ٧٪ من تكاليف المباني وذلك لمدة ٤٠ سنة ينظر بعدها في تجديد عقد الإيجار على أساس خصم نسبة ٢٥٪ مقابل استهلاك المباني - وقد كان من بين تلك الأبنية مبنى مدرسة النقراشي الثانوية النموذجية بالقبة بمحافظة القاهرة - وقد أقيم هذا المبنى على قطعة أرض مساحتها ١٦٨٣٣٥ مترًا مربعًا مملوكة لوقف خيرى مشترك ومن أموال بدل متجمدة لبعض الأوقاف الخيرية وسلم المبنى الى وزارة التربية والتعليم بتاريخ ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥١ - وتمت موافقة لجنة الاستبدال في ٣ من مارس سنة ١٩٥٥ على تقدير ثمن الأرض بمبلغ ١٣٤٦٦ جنيهها و ثمن المباني والرافق بمبلغ ١٤٢٢٧١٧٠٠ جنيه ، وفي ٧ من يناير سنة ١٩٦٣ رفع السيد وزير التربية

والتعليم مذكورة الى السيد رئيس المجلس التنفيذي فى شأن اعتبار أرض ومبانى مدرسة النقراشى الثانوية النموذجية بناحية القبة بمدينة القاهرة من أعمال المنفعة العامة - فصدر قرار رئيس المجلس التنفيذى رقم ١٤٨ فى ١٦ من يناير سنة ١٩٦٣ باعتبار أرض ومبانى المدرسة المذكورة من أعمال المنفعة العامة .

ولما كان الثابت من قرار مجلس الوزراء المشار اليه انه قد وضع أساسا لتحديد قيمة الإيجار المستحق لوزارة الأوقاف قبل وزارة التربية والتعليم عن المدارس التى تؤجرها لها بأن حدد الأجرة بنسبة معينة من قيمة الأرض مضافا إليها نسبة أخرى من قيمة المباني وقت انشائها .

وهذا القرار يظل واجب التطبيق طالما بقيت العلاقة بين الوزارتين علاقة إيجار فإذا تغيرت العلاقة فلا محل لتطبيق أحكام قرار مجلس الوزراء سالف الذكر فى تقدير الأسس التى تقوم عليها العلاقة الجديدة ومادام أن وزارة التربية والتعليم نزع ملكية أرض ومبانى مدرسة النقراشى النموذجية بالقبة فان أحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين المعدل بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ والقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦١ تكون هى الواجبة للتطبيق فى هذه الحالة ويقدر التعويض المستحق لوزارة الأوقاف عن الأرض والمباني حسب قيمتها الحقيقية وقت صدور قرار نزع الملكية وتقدر هذه القيمة باتفاق الوزارتين .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٨ من مايو سنة ١٩٤٧ انما يحكم علاقة وزارة الأوقاف مع وزارة التربية والتعليم طالما بقيت هذه العلاقة تأجير أرض مبنى مدرسة النقراشى النموذجية الثانوية بالقبة - أما تقدير التعويض عن الأرض والمباني بعد نزع ملكيتها فيحكمه قانون نزع الملكية رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ والفوانين المعدلة له ويكون تقدير التعويض المستحق عن الأرض والمباني حسب قيمتها الحقيقية وقت صدور قرار نزع الملكية ويكون تقدير هذه القيمة باتفاق الوزارتين .

(فتوى رقم ١١٣٤ بتاريخ ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٦) .

(م - ٥ - ج ٢٤)

ثانيا : مقابل التحسين يعتبر من العناصر التي تراعى فى التعويض المستحق
عن العقار المنزوعة ملكيته

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

مقابل التحسين المنصوص عليه فى القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥
المقرر عن العقار يعتبر من العناصر التى تراعى فى تقدير التعويض المستحق عن
العقار عند نزع ملكيته للمنفعة العامة - أساس ذلك : ان مقابل التحسين المشار
اليه يختلف معلا وسببا عن التعويض المستحق عن العقار المنزوعة ملكيته طبقا
للنانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة او
التحسين - استحقاق هذا المقابل على العقارات التى يطرا عليها تحسين بسبب
أعمال المنفعة العامة سواء نزع ملكيتها او بقيت على ملك اصحابها .

ملخص الحكم :

من حيث ان القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن فرض
مقابل التحسين على العقارات التى يطرا عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة
ينص على ان يفرض فى المدن والقرى التى فيها مجالس بلدية مقابل تحسين على
العقارات المبنية والأراضى التى يطرا عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة .
ويتولى كل مجلس فى دائرة اختصاصه تحصيل هذا المقابل ويكون موردا من
موارده (مادة ١) ، ويصدر وزير الشؤون البلدية والقروية عن كل عمل من أعمال
المنفعة العامة يرى أنه يترتب عليه تحسين قرار ببيان هذا العمل وتاريخ الانتفاع
به أو بجزء منه به خرائط تبين حدود منطقة التحسين وينشر هذا القرار فى
الجريدة الرسمية (مادة ٤) ، وتتولى تقدير قيمة العقار الداخلى فى حدود منطقة
التحسين قبل التحسين وبعده اللجنة خاصة نص القانون على تشكيلها وتنظيم
العمل فيها واجراءات الطعن فى قراراتها ، (مادتان ٦ ، ٧) ، وقد شكلت لجان
الطعن ونظمت اجراءاتها بصريح النص (مادتان ٨ ، ٩) ، ونص على أن يكون
مقابل التحسين مساويا نصف الفرق بين تقدير اللجنة للقيمة قبل التحسين

وبعد (مادة ١٠) ، وعلى أن المجلس البلدى المختص - فى جميع الأحوال - أن يحصل مقابل التحسين عن طريق خصمه مما يستحق فى ذمته لنوى الشأن من تعويض عن نزع الملكية للمنفعة العامة أو التحسين (مادة ١٣) - كما نصت المادة ١٩ من القانون المشار اليه على إلغاء كل نص مخالف لأحكامه - والثابت فيما تقدم أن القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ صدر بتنظيم لمقابل التحسين ناسخ لكل ما سبقه من الأحكام ومن بينها قواعد التحسين الواردة بالقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين أو التى أفرد لها الباب الخامس منه تحت عنوان : « فى التحسينات التى تطرأ على العقارات بسبب أعمال المنفعة العامة » وانتظمتها المواد ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ منه ، ومن ثم فإنه منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ لا يستقيم اعتبارا لمقابل التحسين المقرر عن المقار من العناصر التى تراعى فى تقدير التعويض المستحق عنه لدى نزع الملكية للمنفعة العامة بحيث يجب التعويض مقابل التحسين المفروض على المقار وإنما يتحقق تقدير التعويض المستحق عن المقار بمعزل عن مقابل التحسين الذى قد يكون مفروضا عليه والذى لا ينشأ استحقاقه أصلا أو يستقيم على صحيح سند الا بصور قرار متميز من وزير الشؤون البلدية والقروية ببيان أعمال المنفعة العامة التى يترتب عليها التحسين وحدود منطقة التحسين وخرائطه ، والذى لا يعمين مقداره الا بعد أن تبسأثر تقديره لجان خاصة وفق قواعد معلومة وإجراءات مرسومة لا يخلط بينها وبين أنظمة تقدير التعويض المستحق عن نزع الملكية ، ومن ثم لا يتأتى الظن بأن مقابل التحسين يخطر عنصرا ضمن عناصر تقدير تعويض نزع الملكية وإنما تنفرد بتقدير هذا المقابل إذا ما بقيت منطقة التحسين بأداتها القانونية الصحيحة للجان ذات الشأن التى ينبسط اختصاصها شاملا كافة العقارات التى يطرأ عليها التحسين سواء نزع ملكيتها أو بقيت على ملك أربابها دون ما تفرقة بينها - ومن هنا نصت المادة ١٣ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ على أن للمجلس البلدى المختص فى جميع الأحوال أن يحصل مقابل التحسين عن طريق خصمه مما يستحق فى ذمته لنوى الشأن من تعويض عن نزع الملكية للمنفعة العامة أو التحسين ، كما صدر القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢ بإضافة مادة جديدة

الى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ برقم ٢١ مكررا تقضى بأن يصرف نصف قيمة العقارات المنزوعة ملكيتها والتي تدخل ضمن مناطق التحسين ، وعلى النصف الآخر بأمانات المصلحة الى حين تقديم ذوى الشأن شهادة من الجهة المختصة تفيد سداد مقابل التحسين عن هذه العقارات تقديرا من المشرع لأن مقابل التحسين يختلف . وحلا وسببا عن التعويض المستحق عن نزع الملكية فيما يقتضى بالتالى الخصم بهذا المقابل قبل أداء التعويض والاحتياط حين اداء التعويض الا ان مقابل التحسين قد تحقق سدادا بنى قبل هذا وقد جرى قضاء المحكمة العليا فى دعاوى تنازع الاختصاص على ان مقابل التحسين المنصوص عليه فى القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ يختلف محلا وسببا عن التعويض المستحق عن العقارات المنزوعة ملكيته طبقا للقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة او التحسين وان هذا المقابل يستحق على العقارات التى يطرا عليها تحسين بسبب اعمال المنفعة العامة سواء نزعت ملكيتها أو بقيت على ملك أصحابها ومن ثم فان مقابل التحسين المقرر عن العقار لا يعتبر من العناصر التى تراعى فى تقدير التعويض الذى يستحق عن هذا العقار عند نزع ملكيته للمنفعة العامة بحيث يجب التعويض مقابل التحسين الذى قد يكون مفروضا عليه وانما يجرى تقدير تعويض نزع الملكية دون مراعاة مقابل التحسين الذى قد يكون مفروضا عليه ويظل هذا المقابل التزاما فى ذمة المالك حتى يتم الوفاء به ، « الدعوى رقم ١١ لسنة ٤ تنازع - وجلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٧٥ » .

ومقتضى ما تقدم جميعا أن الحكم المطعون فيه جانب حكم القانون فيما انتهى اليه من أن تعويض نزع الملكية يجب مقابل التحسين ويمتنع معه اصدار قرار لاحق بفرضه .

ثالثا : العبة التى يؤول إليها التوىض

قاعة رقم (٣٨)

المبدأ :

الجهة التى يؤول إليها التوىض المستحق عن الأراضى الموزعة على صغار الفلاحين والتى تنزع ملكيتها للمنفعة العامة يكون مستحقا لمن وزعت عليه صغار الفلاحين ما لم يختار استئزال قيمة هذا التوىض من القيمة الاجمالية للثمن المتفق عليه فى عقود التصرفات فعندئذ يؤول التوىض الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى .

ملخص الفتوى :

ان التوىض المستحق عن نزع الملكية فى الحالة المعروضة انما يتم صرفه بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ فى شأن نزع ملكية المقارات للمنفعة العامة أو التحسين .

ومن حيث أن احكام القانون المشار اليه تقضى بصرف التوىض للمالك أو صاحب الحق على الأرض ، أى انه يصرف للحائز سواء كان سند وضع يده على الأرض عقد بيع عرفى أو عقد بيع مسجل ذلك انه طبقا لأحكام هذا القانون ليس ثمة ضرورة لتسجيل سند الملكية فى مجال استحقاق التوىض ، ومن ثم فان التوىض المستحق فى الحالة المعروضة يصرف للمتصرف اليه فى أراضى الإصلاح الزراعى حيث انه فى التعبير القانونى السليم يعتبر مشتريا لهذه الأراضى ، ذلك ان العقود المتضمنة التصرف فى الأطنان محل البحث لا تعدو أن تكون فى جوهرها عقود البيع العادية التى تحكمها قواعد القانون الخاص وسخضع للأحكام العامة فى الالتزامات بالنسبة الى عقد البيع الواردة فى القانون المدنى وبيان ذلك ان كل تصرف من هذه التصرفات يتضمن بيانا بالمساحة المباعة أو المنزوعة وثنها ، وتسلم الأرض المبيعة فى كل تصرف الى المشتري أو الموزعة عليه فيكون هو صاحب الحق فيها فاذا نزع ملكية جزء من الأرض الموزعة عليه فان التوىض المستحق عن ذلك يكون مسنقا للمتصرف

اليه وذلك فى حالة ما اذا لم يطلب من الهيئة العامة للأصلاح الزراعى استئزال قيمة المساحات المنزوع ملكيتها من القيمة الاجمالية للثمن الواردة فى عقود التصرفات المحررة فى هذا الشأن ، أما اذا طلب المتصرف اليه استئزال قيمة الأرض المنزوع ملكيتها من القيمة الاجمالية للأرض ، فان التعويض يصرف فى هذه الحالة الى الهيئة المذكورة وذلك باعتبار ان المتصرف اليه يكون متنازلا عن هذه المساحات الى الهيئة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن التعويض المستحق عن الأراضى المنزوع ملكيتها من بين الأراضى الموزعة على صغار الفلاحين يكون مستحقا لمن وزعت عليه من صغار الفلاحين ما لم يختار استئزال قيمة هذا التعويض من القيمة الاجمالية للثمن المتفق عليه فى عقود التصرفات ، فعندئذ يؤول التعويض الى الهيئة العامة للأصلاح الزراعى .

(ملف ١٠٠/٢٤ جلسة ١٩٧٢/٦/٢٨) .

رابعاً : ايداع التعويض بالأمانات عند وجود نزاع على ملكية العقار

قاعدة رقم (٣٩)

المبدأ :

النزاع على ملكية العقار المنزوع ملكيته أمام القضاء حول الملكية - ايداع مصلحة المساحة التعويض بالأمانات الى ان يصدر للمصالح اى من الأطراف المتنازعة على الملكية حكم نهائى باحقته فى صرف التعويض .

ملخص الفتوى :

من حيث انه وقد ثبت فى كشوف الحصر التى اجريت عن المساحة المتداخلة فى المشروع أن هناك من ينافعون فى ادعاء السيد / ملكية ١٥٠ مترا مربعا من المساحة المذكورة وقد وافق الحاضرون أمام لجنة الحصر على ايداع الثمن امانات مصلحة المساحة لحين فض النزاع بينهم وديا او قضائيا .

ومن حيث ان الحكم الصادر من محكمة الجيزة الابتدائية فى دعوى تقدير الثمن للمساحة المتداخلة فى المشروع لا يحوز أية حجية فيما يتعلق بثبوت الملكية ، ذلك ان هذه الدعوى مرفوعة من السيد / بصفتها أحد الملاك المتنازعين للمساحة المذكورة واختصم فيها مصلحة المساحة بصفتها الجهة القائمة على اجراءات نزاع الملكية والتي قامت بتقدير الثمن انطعون فيه ، ولم يختصم فيها احدا ممن ينازعونه الملكية ، ولم يصدر حكم المحكمة المذكورة بالزام مصلحة المساحة بأن تؤدى للسيد / مبلغا معينا وانما اقتصر منطوق الحكم على القضاء بتعديل قرار لجنة الفصل فى الماخرضات الصادر بجلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ فى القضية رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ منافع الجيزة الابتدائية وتقدير ثمن المتر الواحد بمبلغ ١٢ جنيها فقط والزمتم المعارضض ضدهما بالمصروفات المناسبة . ومن المسلم أن الحجية لمنطوق الحكم دون الأسباب خاصة تلك التى لا تكون ضرورية للفصل فى الاعتراض كما هو الشأن فى الحالة المعروضة .

ومن حيث ان علم اعتراض أحد ممن وردت أسماؤهم فى كشوف الحصر على بيانات الملكية خلال الميعاد المحدد لقانون ليس من شأنه اعتبار السيد / مالكا للقدر الذى يدعى ملكيته فى المساحة المتداخلة فى المشروع استنادا الى القرينة القانونية التى رتبها القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ على عدم تقديم اعتراض فى الموعد المحدد ، وذلك لأن كشوف الحصر التى أعدت وعرضت طبقا للقانون المذكور تضمنت وجود منازعين له فى الملكية وهذا من شأنه عدم القرينة القانونية المشار إليها ، وعلاوة على ذلك فان القرينة المذكورة مقررة لمصلحة الجهة القائمة على اجراءات نزاع الملكية ومن ثم فلا يسوغ للمنازعة ملكيته أن يستفيد منها أو يحتج بها قبل الجهة المذكورة .

ومن حيث ان بعض من وردت أسماؤهم فى كشوف الحصر على أنهم ملاك للمساحة المتداخلة فى المشروع ممن ينازعون فى ملكية السيد / تلقوا الملكية بمقتضى عقدين مسجلين أحدهما برقم ٣٨٢٠ لسنة ١٩٢٦ والثانى برقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٢٧ أو بمقتضى عقود أخرى مسجلة من أشخاص تلقوا الملكية بمقتضى العقدين المسجلين سالفى الذكر ، وثبت من تقرير اللجنة

الفنية التي طبقت العقود المذكورة على الطبيعة ان هذه العقود تشمل المساحة المتنازع عليها ، وذلك على خلاف ما قرره مصلحة المساحة من قبل لادارة الفتوى والتشريع لوزارة الري - أما السيد / فقد تلقى ملكيته للقدر المتنازع عليه بمقتضى عقد بيع عرفى من السيد / بتاريخ ٦ من يناير سنة ١٩٤٨ وقد استصدر حكما من محكمة الجيرة الابتدائية فى القضية رقم ٥٩ لسنة ١٩٥١ بصحة ونفاذ عقد البيع وتأيد هذا الحكم استثناءيا ، والثابت انه سجل عريضة الدعوى بمصلحة الشهر العقارى والتوثيق برقم ١٨٣٠ بتاريخ ١٠/٢/١٩٥١ ولكنه لم يؤشر عليها بالحكم الصادر لصالحه بحجة أنه يتعذر عليه شهر سند ملكيته الآن. طبقا لقانون الشهر العقارى الذى لا يجيز شهر المحررات بين الأفراد اذا كانت تشمل أملاكاً نزع ملكيتها ، ومن ثم فان الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع لا يترتب عليه نقل الملكية للسيد / لعدم التأشير بالحكم على تسجيل عريضة الدعوى ، هذا فضلا عن ان هذا الحكم لا حجية له على الغير الذى لم يكن ممثلا فى الدعوى ولم يتناقض من البائع لأن حكم صحة ونفاذ عقد البيع ليس له اثر اكثر من اثر عقد البيع عينه .

ومن حيث ان هناك دعوى استحقاق برقم ٤٤ لسنة ١٩٦٤ مرفوعة أمام محكمة الجيرة الابتدائية ضد السيد / وآخرين بشأن المساحة المتنازعة فى المشروع وقد حكم فيها بجلسته ١٩/٢/١٩٦٩ بانقطاع سير الخصومة لوفاة أحد المدعين وأحد المدعى عليهم ثم عجلت الدعوى لجلسة ١٤/١/١٩٧٠ .

ومن حيث أنه يخلص من كل ما تقدم ان هناك نزاعا جديا فى ملكية السيد / للجزء الذى يدعى ملكيته فى المساحة المتنازعة فى المشروع مما يستوجب الاستمرار فى ايداع التعويض المستحق عنها بالأمانات الى أن يفصل القضاء فى النزاع على الملكية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى استمرار ايداع قيمة التعويض المستحق عن قطعة الأرض محل النزاع بالأمانات الى أن يصدر لصالح

أى من الأطراف المتنازعة على الملكية حكم نهائى بأحقيته فى صرف التعويض المستحق عن نزاع الملكية .

(ملف ١٩/١/٦٨ - جلسة ١٩٧٠/٤/٨)

خامسا : التنازل عن التعويض ملزم للتنازل

قاعدة رقم (٤٠)

المبدأ :

ان التنازل الذى يتم استعجالا لتنفيذ مشروع المنفعة العسامة دون انتظار الاعتمادات المالية لتنفيذه وفى مقابل ما يعود على أرض التنازل من منفعة خاصة نتيجة لهذا التنفيذ ، يصبح بقيام الحكومة من جانبها بتحقيق هذا المقابل ملزما للتنازل ولا يجوز الرجوع فيه .

ملخص الفتوى :

استعرض قسم الرأى مجتمعاً بجلسته المنعقدة فى ١٣ من فبراير سنة ١٩٤٩ موضوع شكوى حضرة الذى يتلخص فى أن حضرة الشاكى قلم مع آخرين من ملاك ناحية العامرية مركز المنزلة بمديرية الدقهلية فى ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٤٣ تنازلاً عما يلزم من أرضهم لمشروع مصرف العامرية وفروعه وقد تضمن هذا التنازل ما يفيد أنه تام ونهائى وأن للحكومة الحق فى الاستيلاء على ما تراه لازماً لتشغيل هذا المشروع للمنفعة العامة دون أن يكون للملاك الحق فى المطالبة بأى ثمن أو مقابل ، ليس لهم الاحتجاج قطعياً فيما يتعلق باتجاه سير المشروع أو مساحة الجزء المشغول ، وذلك فى مقابل المنفعة التى تعود على أرضهم من انشاء هذا المصرف .

وانه بعد أن تم المشروع طلب حضرته تعويضه عما أخذ من أرضه بمساحة قدرها بالضبط من اراضى الحكومة المجاورة له ، واستند فى ذلك إلى أن الحكومة هى المكلفة بتدبير طرق الري والصرف مما تجنيه من الضرائب ، وإلى أن المأخوذ من أرضه كثير بالنسبة الى ما أخذ من جاره ومن مالك الأرض المجاورة له فى الناحية الأخرى من المصرف .

وإن مصلحة المساحة قد ردت على ذلك بأنه لا يمكن جعل المساحة المملوكة
أو طول المسافة الواقعة على المصرف أساسا لتوزيع ما يؤخذ من الأرض لأن هذا
إنما يرجع الى تخطيط المصرف وجعله مستقيما على قدر الامكان .

وقد انتهى رأى القسم الى أن التنازل المؤرخ ٢٨ من اغسطس سنة ١٩٤٣
الصادر من حضرة قد تم استمجالا لتنفيذ المشروع حتى لا يتأجل
الى أن تسمح الاعتمادات المالية لتنفيذه وفي مقابل ما يعود على أرضه من منفعة
نتيجة لهذا التنفيذ . وقد قامت الحكومة من جانبها بتحقيق هذا المقابل ، ولذلك
فقد أصبح هذا التنازل ملزما للمتنازل ولا يجوز له الرجوع فيه ، كما لا يجوز
المناقشة فى اتجاه المشروع أو مقدار المساحة التى أخذت له لأنه فضلا عن أن ذلك
خاضع لتقدير الحكومة وسياستها فقد تنازل مقعما عن هذا الاحتجاج — ولذلك
فإن حضرته لا يستحق قانونا أى تمويض قبل الحكومة .

(فتوى رقم ٦٣/٢/٢٤ فى ١٩٤٩) .

الفصل الثانى

اجراءات نزع الملكية

الفـــــــــــــــــرع الاول

نزع الملكية قد يكون بطريق مباشر او بطريق غير مباشر

قاعدة رقم (٤١)

المـــــــــــــــــلأ :

نزع الملكية - قد يكون بطريق مباشر او بطريق غير مباشر - نزع ملكية بعض الاراضى الزراعية دون اتباع القواعد والاجراءات المنصوص عليها فى قانون نزع الملكية رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ - يعتبر نزع ملكية تم فعلا بطريق غير مباشر - اثر ذلك - زوال ملكية اصحاب هذه الاراضى من تلوغ ضمها الى المال العام دون ان يؤثر فى هذا عدم صدور قرار بالاستيلاء عليها - عدم سريان احكام القانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل قانون الاصلاح الزراعى والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بخطر تملك الاجانب للاراضى الزراعية على هذه الاراضى لسبق نزع ملكيتها بالفعل - حق اصحاب هذه الاراضى فى التعويض عنها وفقا لقانون نزع الملكية المشار اليه .

ملخص الفتوى :

ان نزع الملكية للمنفعة العامة قد يكون مباشرا ، اذا ما اتبعت القواعد والاجراءات التى نظمها قانون نزع الملكية للمنفعة العامة ، وقد يكون بطريق غير مباشر اذا ضمت الحكومة الى المال العام عقارا مملوكا لاحد الافراد دون اتخاذ الاجراءات المنوّه عنها فى قانون نزع الملكية ، ويستتبع هذا الطريق الغير مباشر نزع ملكية العقار بالفعل فيتحقق بذلك حكمة ويتولد عنه - أسوة بالصورة العادية المباشرة - جميع الحقوق المنصوص عليها فى القانون المشار اليه ، من نحو ثبوت حق لمالك العقار الذى نزع ملكيته فعلا

فى التعويض عنه • (محكمة النقض ، الطعن رقم ١١٤ سنة ٢٧ قضائية جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ - مجموعة أحكام النقض ص ١٣ العدد ٣ ص ١٠٣١ وما بعدها) •

وحيث ان نزع الملكية فعلا على النحو السابق ، يترتب عليه زوال ملكية صاحب العقار بضمه الى المال العام من تاريخ هذا الضم ، واستئصال حق المالك على العقار الى حق فى التعويض عنه •

وحيث ان الأراضى التى لزمتم مشروع التوسع الزراعى للمنطقة الشمالية لمديرية التحرير ضمت الى أراضى الدولة اللازمة له بتسليمها الى الجهة القائمة على تنفيذ المشروع ، دون اتباع الاجراءات والأوضاع المنصوص عليها فى قانون نزع الملكية للمفعة العامة ، حيث تم هذا الضم دون صدور قرار بالاستيلاء عليها بالطريق المباشر وبغير قرار بنزع ملكيتها طبقا لأحكام ذلك القانون ، ومن ثم يشكل ذلك الضم صورة من صور نزع ملكية تلك الأراضى فعلا وما يتولد عن ذلك من الآثار الآتف ذكرها ، وأوضحها ثبوت حق ملاك تلك الأراضى فى التعويض عنها بدلا من حق ملكيتهم عليها وذلك من تاريخ ضمها لأراضى الدولة اللازمة للمشروع فى ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٠ •

ومن حيث ان القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون الاصلاح الزراعى قد عمل به من تاريخ نشره فى ١٥ من يونيه سنة ١٩٦١ ، كما أن أبعد آثار القانون رقم ١٥ سنة ١٩٦٣ يحظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية وما فى حكمها لا ترتد الى ما قبل ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦١ طبقا لمادته الثانية • وفى هذين التاريخين كان قد تم ضم الأراضى المشار اليها الى المال العام ونزعت بذلك ملكيتها من أصحابها فلا تصيبها أحكام اى من هذين القانونين • اذ فى التراخي المحددة لهما لترتيب آثارهما كانت ملكية أصحاب

— W —

الأراضي قد استحالَت إلى حق في التعويض عنها منذ ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٦١ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن القانونين رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ، ورقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ لا تسرى أحكام أى منهما على الأراضي المشار اليهما .

(فتوى رقم ٩٦ فى ١٩٦٤/٢/٣) .

الفرع الثاني :

نشر قرار المنفعة العامة في الجريدة الرسمية

قاعدة رقم (٤٢)

المبدا :

نص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التصمين على نشر القرار للمنفعة العامة في الجريدة الرسمية ولصقه في المحل المعد للاعلانات بالمحافظة وفي مقر الشرطة والمحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقار - اغفال اجراءات النشر والاعلان - علم اصحاب الشأن بالقرار علما يقينيا والطعن عليه في الميعاد عن بيئة بكامل نصوصه - لا يترتب على اغفال هذا الاجراء بطلان القرار .

ملخص الحكم :

ومن حيث نشر القرار المقرر للمنفعة العامة في الجريدة الرسمية ولصقه في المحل المعد للاعلانات بالمحافظة وفي مقر الشرطة والمحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقار على نحو ما توجب المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه اجراءات خالية على صدور القرار لا ترتد باثرها الى ذات القرار او تنال من صحته ، وهى جميعا محض اجراءات لاحقة لا تعدو ان تكون تسجيلا لما تم فعلا - غايتها اساسا وصول القرار الى علم ذوى الشأن بمراعاة ان قرار تقرير المنفعة العامة لمشروع معين بما يصاحبه ويترتب عليه من نزع الملكية ، ليس فى طبيعته قرارا تنظيميا عاما بحيث يتعين نشره فى الجريدة الرسمية ويكفى فيه هذا النشر وانما هو اقرب الى القرارات الفردية اذ يمس المركز القانونى لكل مالك لجزء من العقار الذى تنزع ملكيته ومن ثم كفل القانون من اجراءات النشر والاعلان ما يؤمن بقدر الامكان وصول القرار الى علم اصحاب الشأن . فاذا كان من المقطوع به ان اصحاب الشأن جميعا علموا بالقرار علما يقينيا وطعنوا عليه فى الميعاد عن بيئة بكامل نصوصه وديباجته فان نعيمهم بعدئذ

ببطلان القرار بمقولة اغفل اجراءات النشر والاعلان المتعلّية فى صده - وعلى
اقتراض ذلك - نعى فى غير طائل متمين الرضى .

ومن حيث انه من المقرر قانونا ان لجهة الادارة سلطانها فى اختيار الموقع
وتحديد العقارات التى يشملها التخصيص للنفع العام بما تراه محققا للمصلحة
العامة وبما يجتمع لهما من مقومات الخبرة والدراية وينعقد لها من اسباب
الاختصاص الصحيح ، ومثل هذا الاختيار مما يدخل فى نطاق سلطتها التقديرية
وينأى عن تعقيب القضاء الادارى ما دام رائده الصالح العام وانه لا ينهض من
الشواهد ما ينبىء عن انها انحرفت به عن غاياته فتتكبت وجه المصلحة العامة
او اتخذته ب باعث منبت المصلحة بها . واذا كان من الثابت ان العقار محل المنازعة
اعتبر من أعمال المنفعة العامة - فى ضوء موقعه ومواصفاته ، وخصص لأغراض
وزارة الأوقاف ماثلة فى الرسالة الدينية السامية التى تنهض على تحقيقها ، حيث
استعمل مقرا للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية فان القرار الطعين وبهذه المثابة
انما صدر سليما قائما على صحيح سببه بمنأى عن مظان الانحراف ولا يبقى من
اسباب تعييبه الا ما ينعى عليه به من البطلان فيما انطوى عليه من استيلاء مؤقت
فى غير حالاته المقررة قانونا .

(طعن رقم ٥٧١ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٢) .

الفصل الثالث

إيداع النماذج أو القرار الوزاري مكتب الشهر العقاري

قاعدة رقم (٤٣)

المبني على :

القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين - إيداع النماذج أو القرار الوزاري مكتب الشهر العقاري خلال سنتين من تاريخ نشر قرار المنفعة العامة بالجريدة الرسمية - عدم اتباع ذلك - سقوط مفعول هذا القرار .

ملخص الحكم :

تنص المادة ٩ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين على أن « يوقع اصحاب الحقوق التي تقدم في شأنها معارضات على نماذج خاصة بنقل ملكيتها للمنفعة العامة ، أما الممتلكات التي يتعذر الحصول على توقيع اصحاب الشأن فيها لأي سبب كان على النماذج المذكورة فيصدر بنزع ملكيتها قرار من الوزير المختص وتودع النماذج أو القرار الوزاري في مكتب الشهر العقاري ويترتب على هذا الإيداع بالنسبة للعقارات الواردة بها جميع الآثار المترتبة على شهر عقد البيع

كما تنص المادة ١٠ من القانون المذكور على أنه « اذا لم تودع النماذج أو القرار الوزاري - طبقا للاجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة خلال سنتين من تاريخ نشر القرار المقرر للمنفعة العامة في الجريدة الرسمية سقط مفعول هذا القرار بالنسبة للعقارات التي لم تودع النماذج أو القرار الخاص بها » .

وننص المادة ٢٩ مكررا المضافة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢ على أن :
« لا تسقط قرارات النفع العام المشار اليها في المادة ١٠ من هذا القانون اذا كانت

المقارات المطلوب نزع ملكيتها قد دخلت فعلا فى مشروعات تم تنفيذها سواء قبل العمل بهذا التعديل أم بعده .

ومفاد ما تقدم ان النماذج التى يوقعها أصحاب الحقوق بنقل ملكيتها للمنفعة العامة أو القرار الوزارى المقرر للمنفعة العامة فى الجريدة الرسمية ، فاذا لم تودع هذه النماذج او قرائر نزع الملكية خلال هذه المدة ، سقط مفعول القرار المقرر للمنفعة العامة ، الا أن هذا القرار لا يسقط فى حالة ما اذا كانت المقارات المطلوب نزع ملكيتها قد دخلت فعلا فى مشروعات تم تنفيذها .

ولما كان الثابت من الأوراق ان جهة الادارة المختصة قد أقرت بأن المشروع الذى من اجله صدر القرار المطعون فيه باعتباره - أعمال المنفعة العامة ، قد ارجىء تنفيذه ، وإن المقارات التى كانت لازمة لا تزال فى حوزة أصحابها حتى الآن ، وإن النماذج الخاصة بالمشروع لم يتم ايداعها الشهر العشارى - ومن ثم فانه لا ريب فى سقوط مفعول هذا القرار طبقا لحكم المادة ١٠ من القانون المشار اليه ولا مجال لاثارة حكم المادة ٢٩ مكررا من هذا القانون طالما كان الثابت أن المشروع المذكور قد ارجىء تنفيذه. وإن المقارات على ملك أصحابها .

ومن حيث أنه لكل ما تقدم ، وإن الحكم المطعون فيه قد قضى بإلغاء القرار المطعون فيه بالنسبة الى المقارات المملوكة للمدعين ، فإنه يكون قد أصاب وجه الحق والقانون ويضدو الطعن عليه ولا اساس له من الصحة خليقا بالرفض .

(طعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩/٢/١٩٨٣) .

الفصل الرابع

القرارات الصادرة من لجان الفصل في معارضة نزع الملكية

قاعدة رقم (٤٤)

المبطل :

لجان الفصل في معارضة نزع الملكية المنصوص عليها في القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ - هيئات ادارية ذات اختصاص قضائي - جعل المعلن في قراراتها من اختصاص المحكمة الابتدائية - لا يغير من طبيعة هذه القرارات باعتبارها قرارات ادارية - اعلانها يقع على عاتق اللجنة وبخطابات موصى عليها مصحوبة بعلم وصول طبقا للاصل العام في قرارات اللجان الادارية ذات الاختصاص القضائي .

ملخص الفتوى :

يبين من استعراض نصوص القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ - بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين - المتعلقة بالمعارضة في التمويضات المقدرة ، وبطريقة الفصل فيها ان هذه النصوص تجرى على النحو التالي :

المادة ١٢ : « ترسل المصلحة القائمة باجراءات نزع الملكية المعارضات المقدمة عن قيمة التعويض خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انقضاء المدة المنصوص عليها في المادة السابعة الى رئيس المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقارات ليحييها بدوره في ظرف ثلاثة ايام الى القاضي الذي يتدبر لرئاسة لجنة الفصل في هذه المعارضات ، ويقوم قلم كتاب المحكمة باخطار المصلحة وجميع اصحاب الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول بالتاريخ المحدد لنظر المعارضات أمام اللجنة » .

المادة ١٣ : « تشكل لجنة الفصل في المعارضات الخاصة بالتعويضات برئاسة قاض يندبه رئيس المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقارات وعضوية اثنين من الموظفين الفنيين ، أحدهما من مصلحة المساحة والثاني من المصلحة طالبة نزع الملكية يختارهما وزير الأشغال العمومية بالاتفاق مع الوزير المختص وتفصل اللجنة في المعارضات خلال شهر من تاريخ ورودها إليها » .

المادة ١٤ : « لكل من المصلحة القائمة بإجراءات نزع الملكية ولأصحاب الشأن الحق في الطعن في قرار لجنة المعارضات أمام المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها العقارات خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانهم بالقرار المذكور ، وتنظر المحكمة في الطعن على وجه الاستعجال ويكون حكمها فيه نهائيا » .

ومن هذه النصوص يتضح أن لجنة الفصل في المعارضات تعتبر - طبقا لطريقة تشكيلها الواردة في القانون - هيئة إدارية ذات اختصاص قضائي . ولقد استقر الرأي - منذ انشاء مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ - على اعتبار القرارات الصادرة من هذا النوع من اللجان قرارات إدارية ، ذلك أن هذا القانون قد نص في المادة ٦/٤ على اختصاص محكمة القضاء الإداري بالفصل في طلبات إلغاء القرارات الإدارية النهائية . وقد قام جسد حول مدلول هذا النص ومداه وحل يؤخذ في استكناه القرار الإداري بالمعيار الشكلي وبذلك يشمل اختصاص المحكمة القرارات الصادرة من هيئات إدارية ذات اختصاص قضائي ، أم بالمعيار الموضوعي فلا يشملها ، فجاء القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ آخذا بالمعيار الشكلي كاشفا لاختصاص محكمة القضاء الإداري بالفصل في طلبات إلغاء هذه القرارات ، منوها في مذكرته الإيضاحية بأنه انما خول المحكمة الفصل في الطعون التي ترفع عنها لكي ينقطع الجدل حول طبيعتها واختصاص المحكمة بنظرها في ظل القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ ، مما يدل على أن الأمر في هذا الشأن أمر إفصاح عن اختصاص ثابت دفعا للشك وقطعا للجدل ، لا امر انشاء اختصاص جديد .

وإذا كان المشرع في القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه قد أخرج

من اختصاص القضاء الإداري - الطعون المتعلقة بالقرارات الصادرة من لجان الفصل في المعارضات ، وعهد بها الى المحكمة الابتدائية التي تقع في دائرتها المقارات . فان ذلك لا يغير من طبيعة القرارات التي تصدرها هذه اللجان ، فتظل محتفظة بطبيعتها كقرارات ادارية شأنها في القرارات الصادرة من هيئات التوفيق في منازعات العمل ، والقرارات الصادرة من لجان قيد المحامين بالجدول العام وقبولهم للمرافعة أمام المحكمة الوطنية وتأديبهم ، فان الطعون المرفوعة عن هذه القرارات قد أخرجتها المادة ١١ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ من اختصاص القضاء الإداري .

وما دام القرار الذي تصدره لجنة الفصل في المعارضات يعتبر قرارا اداريا ، فان اعلان هذا القرار للطرفين المتنازعين يقع على عاتق هذه اللجنة نفسها ويقوم به سكرنيرها ، ولا يغير من ذلك أن القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ قد اغفل تنظيم هذا الأمر ، إذ ان المتبع ان تقوم اللجان الادارية ذات الاختصاص القضائي باعلان الطرفين بالقرارات التي تصدرها بدون حاجة الى نص خاص .

واذا كان القانون المذكور قد سكت أيضا من تنظيم طريقة هذا الاعلان ، فان العمل قد جرى على اعلان ذوى الشأن بالقرارات الصادرة من هيئات ادارية ذات اختصاص قضائي بخطابات موصى عليها مصحوبة بعلم وصول ، يؤيد هذا النظر أن القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه لم ينص على اجراء الاعلان طبقا لقانون المرافعات ، سواء في هذه الحالة أو غيرها من الحالات ، وانما - على العكس من ذلك - جرت نصوصه جميعها على أن يكون هذا الاعلان بخطابات موصى عليها مصحوبة بعلم الوصول في الحالات التي أوجبه فيها . وهذه الطريقة توفر الجهود واننفقات التي تتكلفها الحكومة وذو الشأن في اعلان هذه القرارات عن طريق المحضرين ، كما أن فيها اقتصادا للوقت الذي يستغرقه الاعلان بهذه الوسيلة .

الفرع الخامس

مدى سقوط مفعول القرار الصادر بتقرير المنفعة العامة

قاعدة رقم (٤٥)

المبدأ :

المادة ٢٩ مكررا من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ فى شأن نزع الملكية للمنفعة العامة او التحسين المضافة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢ - نصها على عدم سقوط قرارات النفع العام اذا كانت العقارات المطلوب نزع ملكيتها قد ادخلت فعلا فى مشروعات تم تنفيذها سواء قبل العمل بهذا التعديل أم بعده - شرط ذلك ان يكون العقار المطلوب نزع ملكيته قد ادخل فى مشروع نفذ خلال سنتين من تاريخ نشر قرار المنفعة العامة .

ملخص الفتوى :

ان مشروع مستشفى الأمراض العقلية بناحية المندرة قسم
س ط ف
المنتزه بمحافظة الاسكندرية تناول مساحة تبلغ ٦ ٢ ١٣ من تكليف وقف
..... وقد اتخذت الاجراءات التى نص عليها القانون رقم ٥٧٧ لسنة
١٩٥٤ بشأن نزع الملكية للمنفعة العامة او التحسين فصدر قرار من وزير الصحة
فى ١٩٥٦/٣/٦ بتقرير المنفعة العامة للمشروع . ونشر هذا القرار فى الجريدة
الرسمية بتاريخ ١٩٥٦/٣/٩٢ وأعلن عن موعد عرض الكشف والخرائط فى
الوقائع المصرية وفى جريدتين يوميتين بتاريخ ١٧ ، ٢٢ ، ٢٣ من مايو سنة
١٩٦٧ ، ثم تم العرض فعلا خلال المدة من ١٩٦٧/٥/٢٥ الى
١٩٦٧/٦/٢٤ ، ووقع النموذج الخاص بنقل ملكية المساحة المذكورة الى
المنفعة العامة .

وعندما طلبت مصلحة المساحة من الادارة مراجعة عقد البيع لاحظت ان
استمارة البيع لم يتم ايداعها مكتب الشهر العقارى وأن تنفيذ المشروع قد تم فى
عام ١٩٦٣ ، أى بعد مضي أكثر من سنتين على نشر القرار الصادر بتقرير
المنفعة العامة .

وقد ناز خلاف فى الرأى حول ما اذا كان يتعين حتى يظل قرار المنفعة العامة قائما فى حالة عدم الايداع أن يتم تنفيذ المشروع خلال سنتين من تاريخ نشر هذا القرار .

ومن حيث ان المادة ٩ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه تنص على أن : « يوقع اصحاب الحقوق التى لم تقم فى شأنها معارضات على نماذج خاصة بنقل ملكيتها للمنفعة العامة . اما الممتلكات التى يتعذر الحصول على توقيع اصحاب الشأن فيها لآى سبب كان على النماذج المذكورة فيصدر بنزع ملكيتها قرار من الوزير المختص . وتودع النماذج أو القرار الوزارى فى مكتب الشهر العقارى ويترتب على هذا الايداع بالنسبة للمعارات الواردة بها جميع الآثار المترتبة على شهر عقد البيع » .

وتنص المادة ١٠ على انه اذا لم تودع النماذج أو القرار الوزارى طبقا للاجراءات المنصوص عليها فى المادة السابقة خلال سنتين من تاريخ نشر القرار المقرر للمنفعة العامة فى الجريدة الرسمية سقط مفعول هذا القرار بالنسبة للمعارات التى لم تودع النماذج أو القرار الخاص بها .

واوضح من ذلك ان القاعدة التى تضمنتها المادة ١٠ هى سقوط قرار المنفعة العامة اذا لم تودع النماذج أو القرار الوزارى الصادر طبقا لنص المادة ٩ مكتب الشهر العقارى خلال سنتين من تاريخ نشر القرار المقرر للمنفعة العامة فاذا لم يتم الايداع خلال هذه المدة سقط مفعول هذا القرار بالنسبة للمعارات التى لم تودع النماذج أو القرار الخاص بها .

وبتاريخ ٢ من يناير سنة ١٩٦٢ صدر القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٢ فاقضى باضافة مادة جديدة برقم ٢٩ مكررا الى القانون آنف الذكر تنص على أنه : « لا تسقط قرارات النفع العام المشار اليها فى المادة ١٠ من هذا القانون اذا كانت المعارات المطلوب نزع ملكيتها قد أدخلت فعلا فى مشروعات تم تنفيذها سواء قبل العمل بهذا التعديل ام بعده »

فهذا النص يقرر استثناء من القاعدة العامة السابق ايضاحها مؤداه عدم سقوط قرارات النفع العام اذا كانت العقارات المطلوب نزع ملكيتها قد ادخلت فعلا فى مشروعات تم تنفيذها .

ويبين من ذلك أن هذا الاستثناء احل تنفيذ المشروع محل ايداع النماذج او قرار نزع الملكية مكتب الشهر العقارى ورتب عليه ذات الاثر الذى يترتب على الايداع وهو عدم سقوط قرار النفع العام . ومن ثم يكون من البديهي أن يشترط فى التنفيذ ذات المدة التى تشترط فى الايداع طالما أن النص لم يف من هذا الشرط .

ويؤكد هذا النظر ان المادة ٢٩ مكررا قضت بعدم سقوط قرارات النفع العام المشار اليها فى المادة ١٠ : « اذا كانت العقارات المطلوب نزع ملكيتها قد ادخلت فعلا فى مشروعات تم تنفيذها » ومعنى ذلك انه عندما تنقضى مدة الستين ويتحتم النظر فى مفعول قرار النفع العام للقول ببقائه أو بسقوطه ، فانه فى هذه الحالة ينظر الى المشروع فاذا كان قد نفذ فى الماضى وكانت العقارات قد ادخلت فعلا فى هذا المشروع المنفذ فان القرار لا يسقط ويظل قائما . أما اذا كان المشروع لم ينفذ ولم تدخل فيه العقارات بالفعل فان الاستثناء لا يسرى ويسقط القرار المقرر للنفع العام .

وبعبارة أخرى ، فان شرط الاستثناء ان تكون العقارات قد ادخلت بالفعل فى مشروع تم تنفيذه . وليس هناك وقت محدد ومنضبط . يمكن النظر اليه للوقوف على مدى توافر هذا الشرط سوى وقت تمام مدة الستين من تاريخ نشر قرار المنفعة العامة فهذا الوقت - فضلا عن كونه المحدد والمنضبط - هو الوقت الرحيم الذى يمكن استظهاره من النص باعتبار أن الاستثناء جاء خاصا بمدة الستين دون ما عداها .

ولا حاجة فى القول بأن نص المادة ٢٩ مكررا قد جاء فى عبارة مطلقة لم تفسر بين ما مضى على نشره من قرارات النفع العام قبل تنفيذ المشروع مدة سنتين أو اكثر وبين ما لم تمض على نشره هذه المدة . ذلك ان الاستفادة من

عبارة النص انه يشترط التنفيذ قبل انقضاء المدة التى يسقط القرار بانقضائها
كما سبق البيان ، والنص كله استثناء يتعلق بهذه المدة وآثارها •

وقضلا عن ذلك فان تفسير الاستثناء يجب أن يكون فى ضوء القاعدة
المستثنى منها وفى حدود الحكمة من تقرير الاستثناء •

والقاعدة المستثنى منها تحدد مدة معينة لسقوط القرار ، والاستثناء جاء
على هذه المدة وحدا لهذا الأثر ومن ثم ينبى إذا كانت عبارة النص مطلقة حقا أن
تتقيد بالنصوص الأخرى المتصلة بها باعتبار نصوص التشريع الواحد نصوصا
متكاملة يفسر بعضها بعضا •

وحكمة هذا الاستثناء انه بعد نشر قرار المنفعة العامة قد تناول اجراءات
نزع الملكية لسبب أو لآخر فى حين يقتضى المشروع من الادارة بذل الهمة فى
تنفيذه تحقيقا للغاية المرجوة منه فتقوم بتنفيذ المشروع فعلا بغير انتظار لتمام
الاجراءات الخاصة بنزع الملكية • وينبنى على ذلك أمران أولهما ان تنفيذ المشروع
فى الطبيعة والواقع يترتب ادخال العقار فى المنفعة العامة بالفعل وبالتالي يترتب
على ذلك ذات الأثر الذى يترتب على صدور قرار نزع ملكيته هو توقيع صاحب
الشان نموذجا بنقل ملكيته للمنفعة العامة وايداع هذا أو ذاك مكتب الشهر
العقارى • والأمر الثانى ان القول بسقوط قرار المنفعة العامة اذا لم يتم ايداع
خلال سنتين من تاريخ نشر هذا القرار فى حالة تمام تنفيذ المشروع يصبح غير
مستساغ ويؤدى الى نتائج شاذة حيث يفدو المشروع الذى تم فعلا كما لو كان
عملا من أعمال الفسب والتمعدي ومن اجل ذلك قرر هذا الاستثناء اعتدادا بإقامة
تنفيذ المشروع ، وبديهي ان ذلك كله يقتضى حتما تمام التنفيذ قبل اكتمال مدة
سقوط قرار المنفعة العامة •

ومن حيث انه ولئن كانت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٢
أنف الذكر قد اوردت انه : « رؤى تضمين المشروع حكما وقتيا فى مادة مستحدثة
وهى المادة ٢٩ مكررا التى تقضى بعدم تجديد قرارات المنفعة العامة التى سقط

مفعولها بالتطبيق لحكم المادة العاشرة وذلك اذا كانت العقارات التى تقرر نزع ملكيتها قد ادخلت فى مشروعات تم تنفيذها بالفعل ، - الا انه لا يحوز الاستناد الى هذه العبارات للقول بعدم اشتراط مدة معينة لتمام تنفيذ المشروع طالما ان المقصود بالنص هو « القرارات التى سقط مفعولها » ، ذلك انه وقت اضافة نص المادة ٢٩ مكررا كان الحكم فى سقوط قرارات النفع العام لنص المادة ١٠ وحده الذى يقضى بسقوط القرار اذا لم يتم الايداع خلال سنتين من نشر القرار ، وبصرف النظر عن تمام تنفيذ المشروع ، وبالتالى كان السقوط لازما بتمام هذه المدة اذا لم يتم الايداع حتى وان كان المشروع قد تم تنفيذه فى الطبيعة . ومن ثم رؤى اضافة هذا الاستثناء كما رؤى أن يسرى على المشروعات التى تمت قبل اضافته ولذلك جاءت عبارة النص مقررمة عدم سقوط قرارات النفع العام المشار اليها فى المادة ١٠ اذا كانت العقارات المطلوب نزع ملكيتها قد ادخلت فعلا فى مشروعات تم تنفيذها « سواء قبل العمل بهذا التعديل أو بعده » . وواضح انه قبل هذا التعديل سقطت بالفعل القرارات التى لم يتحقق فى شأنها الايداع وبالتالى أراد المشرع احيائها فى حالة واحدة هى حالة تنفيذ المشروع بالفعل . وبعبارة اخرى ، فان هذا التعبير الوارد فى المذكرة الايضاحية ينصرف الى الوقت الذى سبق اضافة الاستثناء ولا يتصل بعدم اشتراط التنفيذ قبل انقضاء السنتين .

ومن حيث ان القول بنير ما تقم من شأنه اهدار القاعدة التى وردت فى المادة ١٠ من القانون كلية وزوال كل أثر لها . ذلك انه اذا كان تنفيذ المشروع يحول دون سقوط قرار المنفعة العامة أيا كان وقت هذا التنفيذ وبصرف النظر عن مدة السنتين فان معنى هذا ان مدة السنتين هذه وحكم السقوط المتعلق بها ، كل ذلك يصبح عديم الجدوى ولا مجال له فى التطبيق اذ تستطيع الادارة خلال اية مدة مهما طال ان تنفذ المشروع فلا يسقط القرار . ومن ثم تفادى القاعدة انه اذا نفذت المشروعات فى أى وقت فان قرارات النفع العام لا تسقط ، وبديهي أن ترتيب هذا الحكم يتعارض مع نص المادة ١٠ ولا يترك فرصة لتطبيقها مع انها القاعدة الأصل .

ويخلص مما تقدم أنه يشترط لتطبيق نص المادة ٢٩ مكررا من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه أن يكون العقار المطلوب نزع ملكيته قد ادخل فعلا فى مشروع نفذ خلال سنتين من تاريخ نشر قرار المنفعة العامة .

ومن حيث أن قرار وزير الصحة الصادر بتقرير المنفعة العامة فى الحالة المعروضة قد نشر فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٩/٣/١٩٥٦ وأم يتم الايداع بعد ، كما لم يتم تنفيذ المشروع الا فى عام ١٩٦٣ فمن ثم يكون هذا القرار قد سقط .

ومن حيث أن عدم جواز استصدار مثل هذا القرار لا يحول دون تعويض اصحاب الشأن عن ممتلكاتهم التى ادخلت ضمن المشروع .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن قرار وزير الصحة الصادر فى ١٩٥٦/٣/٦ والمنشور فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٩/٣/١٩٥٦ بتقرير المنفعة العامة لمشروع مستشفى الأمراض العقلية بالاسكندرية قد سقط لعدم ايداع نماذج نقل الملكية او قرار نزع الملكية مكتب الشجر العتارى حتى الآن وعدم تنفيذ هذا المشروع الا فى عام ١٩٦٣ .

ولا محل لاستصدار قرار جديد بتقرير المنفعة العامة لهذا المشروع ، مع أداء التعويض لأصحاب الحق فيه .

(ملف ٢١/١/٧ جلسة ١١/٣/١٩٧٠) .

قاعدة رقم (٤٦)

المبدأ :

القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة مؤداه أنه يلزم لدخول العقارات المنزوع ملكيتها للمنفعة العامة فى ملك الدولة أن يصدر أولا قرار من رئيس الجمهورية بتقرير المنفعة العامة للمشروع المزمع اقامته - يعقب ذلك نشر البيانات التى حدها القانون وفقا للاجراءات التى رسمها - ثم اعداد نماذج البيع التى تقوم مقام عقد البيع وتوقيعها من

الملاك وأصحاب الحقوق وإيداعها مكتب الشهر العقارى المختص - فى حالة رفض ملك العقارات وأصحاب الحقوق عليها توقيع هذه النماذج يصدر الوزير المختص قرارا بنزع ملكية العقارات ويودع القرار مكتب الشهر العقارى ليقوم مقام التوقيع على نماذج البيع - يجب أن يتم الإيداع خلال سنتين من تاريخ نشر قرار المنفعة العامة فى الجريدة الرسمية - جزاء عدم الإيداع فى اليعاد سقوط مفعول قرار المنفعة العامة .

ملخص الفتوى :

من حيث أنه يلزم طبقا لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع الملكية المعدل بالقانونين رقمى ٥٢ لسنة ١٩٦٠ و ١٣ لسنة ١٩٦٢ لدخول العقارات المنزوع ملكيتها للمنفعة العامة فى ملك الدولة أن يصدر أولا قرار من رئيس الجمهورية بتقرير المنفعة العامة للمشروع العام وحصرها وإقامته ، ثم يقبذ ذلك تحديد العقارات اللازمة لإنشاء المشروع العام وحصرها وتحديد ملاكها وأصحاب الحقوق عليها وتقدير التعويض المستحق عنها ، ونشر هذه البيانات وفقا للإجراءات التى رسمها القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه ، ثم تعد نماذج البيع التى تقوم مقام عقد البيع ويوقعها ملاك العقارات وأصحاب الحقوق تمهيدا لنقل ملكية هذه العقارات الى الدولة ويجب إيداع هذه النماذج بعد التوقيع عليها مكتب الشهر العقارى المختص وترتب عليها جميع الآثار المترتبة على عقد البيع ، فلذا رفض ملك العقارات وأصحاب الحقوق عليها توقيع هذه النماذج يصدر الوزير المختص قرارا بنزع ملكية هذه العقارات ويجب إيداع هذا القرار مكتب الشهر العقارى المختص ليقوم مقام التوقيع على نماذج البيع المشار إليها ، وأوجب القانون ضرورة إيداع نماذج البيع سالفة الذكر أو القرار الوزارى بنزع الملكية مكتب الشهر العقارى المختص خلال سنتين من تاريخ نشر قرار المنفعة العامة فى الجريدة الرسمية والا سقط مفعول قرار المنفعة العامة .

ومن حيث أنه بتطبيق المبادئ المتقدمة على الحالة المعروضة ، يبين أنه بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٧٣ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٢٢ لسنة ١٩٧٣ بتقرير المنفعة العامة لمشروع إنشاء الهيئة العامة للآثار ، وإن هذا القرار نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٥ فى ٢٩ أغسطس سنة ١٩٧٤ وأنه لم توقع

استثمارات البيع عن الحصة المملوكة لوزارة الأوقاف ، ولم يصدر قرار من الوزير المختص بنزع ملكية هذه الحصة ، ولم يتم إيداع استثمارات البيع والقرار الوزاري مكتب الشهر العقاري المختص حتى الآن ، ولم يتم تنفيذ مشروع فعلا حتى الآن ، ومن ثم فإن مفعول قرار المنفعة العامة رقم ٢٠٢٢ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه يكون قد سقط بالتطبيق لصراحة نص المادة العاشرة من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ سالف الإشارة •

وبناء عليه تلتزم محافظة القاهرة برد الحصة المملوكة لوزارة الأوقاف ورد قيمة المباني التي كانت مقامة عليها ، كما تلتزم المحافظة بإداء الربيع المستحق عن هذه الحصة من تاريخ الاستيلاء الفعلي وحتى رد العين الى مالكيها وفقا لحكم المادة ١٦ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر •

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سقوط مفعول قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٢٢ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه والتزام محافظة القاهرة برد الحصة المملوكة لوزارة الأوقاف فى العقار رقم ١٨ شارع البستان قسم عابدين - القاهرة ، وقيمة المباني التي كانت مقامة على هذه الحصة ومقابل الربيع عن هذه الحصة من تاريخ الاستيلاء الفعلي عليها وحتى تاريخ ردها الى هيئة الأوقاف المصرية •

(ملف ٢٢٩/٢/٣٢ - جلسة ١٩٨٣/٤/٢٠) •

قاعدة رقم (٤٧)

المبدأ :

لا تنتقل ملكية العقار التزم نزع ملكيته للمنفعة العامة بمجرد صدور القرار اللازم بتقرير المنفعة العامة ، بل يجب السير فى بقية الاجراءات خلال سنتين من نشر قرار المنفعة العامة فى الجريدة الرسمية •

ملخص الفتوى :

ان مفاد نصوص القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات المبنية للمنفعة العامة أو التحسين معدلا بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢ ان ملكية العقار لا تنتقل الى الدولة بمجرد صدور قرار تقرير المنفعة العامة على العقار . ويقتصر الأثر القانوني لهذا القرار على اعطاء الجهة طالبة نزع الملكية حق الحصول على هذه العقارات ، واتخاذ الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون والتي يتعين استيفاؤها كأصل عام توطئة لانتقال ملكيتها الى الدولة . ولا يتحقق هذا الانتقال الا بايلاء النماذج الخاصة بنقل ملكية العقارات للمنفعة العامة أو قرار الوزير المختص في مكتب الشهر العقاري . وهذا الايداع هو الذي يترتب عليه جميع الآثار المترتبة على شهر عقد البيع . فاذا لم نودع النماذج المذكورة أو القرار الوزاري المسار اليه لمدة سنتين من تاريخ نشر القرار المقرر للمنفعة العامة سقط مفعول هذا القرار .

(ملف ٤٦/١/٧ - جلسة ١٩٨٤/٦/٦) .

قاعدة رقم (٤٨)

المبدأ :

المادتان ١٠ ، ١١ مكررا من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين - حددتا أحوال سقوط مفعول القرار الصادر بتقرير المنفعة العامة وهي :

أ - عدم ايداع النماذج الموقع عليها من اصحاب الشأن مكتب الشهر العقاري او قرار نزع الملكية الصادر من الوزير المختص .

ب - عدم قيام جهة الادارة بتنفيذ المشروع المطلوب نزع ملكية العقارات من اجله . او على الأقل ان تبدأ فعلا في تنفيذه خلال سنتين من تاريخ نشر القرار للمنفعة العامة في الجريدة الرسمية .

ج - عدم اتخاذ الادارة لتلك الاجراءات - اثر - سقوط مفعول القرار المقرر

للمنفعة العامة واعتباره كأن لم يكن - والتزام جهة الادارة برد العقارات
الى اصحاب الحقوق فيها .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٠ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين ، تنص على أنه : « اذا لم تودع النماذج أو القرار الوزاري (بنزع الملكية) طبقاً للاجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة خلال سنتين من تاريخ نشر القرار المقرر للمنفعة العامة في الجريدة الرسمية ، سقط مفعول هذا القرار بالنسبة للعقارات التي لم تودع النماذج أو القرار الخاص بها » ، وتنص المادة ٢٩ مكرراً من هذا القانون مضافة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢ - على انه : « لا تسقط قرارات النفع العام المشار اليها في المادة ١٠ من هذا القانون اذا كانت العقارات المطلوب نزاع ملكيتها قد ادخلت فعلاً في مشروعات تم تنفيذها سواء قبل العمل بهذا التعديل أم بعده » ، ومقتضى هذين النصين انه يتعين على جهة الادارة ان تودع في مكتب الشسهر العقارى النماذج الموقع عليها من اصحاب الشأن او قرار نزاع الملكية الصادر من الوزير المختص ، او ان تقوم بتنفيذ المشروع المطلوب نزاع ملكية العقارات من أجله ، او على الأقل ان تبدأ فعلاً في تنفيذ هذا المشروع ، وذلك خلال سنتين من تاريخ نشر القرار المقرر للمنفعة العامة في الجريدة الرسمية ، فاذا لم تقم جهة الادارة بايداع النماذج أو قرار نزاع الملكية ولم تبدأ في تنفيذ المشروع خلال مدة السنتين المشار اليها ، سقط مفعول المقرر للمنفعة العامة بالنسبة الى العقارات التي لم تودع النماذج أو القرار الخاص بها ولم تدخل في تنفيذ المشروع ، ويترتب على سقوط مفعول القرار اعتباره كأن لم يكن ، والتزام جهة الادارة برد العقارات - التي سقط مفعولها بالنسبة اليها - الى اصحاب الحقوق فيها ، اذا كانت قد استولت عليها منهم تنفيذاً لهذا القرار .

ومن حيث ان الطاعن قصر طعنه على ما قضى به الحكم المطعون فيه من رفض الطلب الاحتياطي ، وهو طلب وقف تنفيذ القرار السلبي بامتناع جهة الادارة ، عن رد الأرض محل النزاع اليه ، كآثر لما يذهب اليه من سقوط مفعول القرار

الجمهورى المقرر للمنفعة العامة ، بانقضاء سنتين من تاريخ نشره دون أن تودع جهة الادارة النماذج أو قرار نزع الملكية ولم تبدأ فى تنفيذ المشروع واستند فى طعنه الى ان الحكم المطعون فيه قد شابه تناقض فيما قضى به فى خصوص هذا المطلب وخلط بين دعوى الالفاء والدعوى الحقوقية ، على النحو السابق ذكره .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بالوجه الأول الذى قام عليه الطعن ، وهو تناقض الحكم المطعون فيه ، بأن أقر بأن للمدعى مصلحة فى الفاء القرار المطعون فيه ثم قضى بعد ذلك بأنه ليس للمدعى حق فى الفاء هذا القرار ، فان الواقع ان الحكم المطعون فيه حين قرر أن للمدعى مصلحة ظاهرة حدد هذه المصلحة - صراحة وبوضوح - فى نطاق الطعن على قرار المنفعة العامة وطلب تقرير مفعول هذا القرار واعتباره منعما ، حتى تظل الأرض محل النزاع على ملك البائع له ولا تنتقل الى ملكية الدولة ، ليتسنى نقلها اليه اذا ما صدر حكم لصالحه فى دعوى صحة ونفاذ عقد البيع ، ولم يقرر الحكم المطعون فيه مصلحة للمدعى بالنسبة الى طلب وقف تنفيذ والفاء القرار المطعون فيه ، وهو - كما حدده - القرار السلبى بامتناع جهة الادارة عن رد الأرض محل النزاع اليه ، كائنا لسقوط مفعول قرار المنفعة العامة ، بل أن الحكم نفى - أساسا - وجود قرار سلبى بامتناع الادارة عن رد الأرض للمدعى ، استنادا الى أن المدعى ليس له حق فى رد الأرض اليه وهو لا يملكها أصلا ، لأن الملكية ما زالت - بحسب الظاهر من الأوراق - لورثة جيوفانى أنيللى ، وهم اصحاب المصلحة فى طلب الفاء القرار السلبى بالامتناع عن رد الأرض اليهم ، وذلك بغرض التسليم بسقوط مفعول قرار المنفعة العامة واعتباره منعما ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه لم يشبه أى تناقض فى هذا .

الفصل الثالث

الاستيلاء المؤقت على العقارات بالطريق المباشر

قاعدة رقم (٤٩)

المبدأ :

استيلاء الهيئة العامة للسكة الحديد على ارض وقف من وزارة الأوقاف على سبيل الإيجار تمهيدا لنزع ملكيتها للمنفعة العامة - لا يترتب عليه خروج الأرض المستولى عليها من الوقف - أثر ذلك - وجوب الاعتداد بتاريخ صدور قرار نزع الملكية عند تقرير ثمن هذه الأرض لا بتاريخ قرار الاستيلاء - القول بأن الاستيلاء يعنى نزع الملكية بالفعل غير صحيح طالما ان الأرض المستولى عليها لم تظم الى المال العام وانما كان الاستيلاء عليها على سبيل الإيجار مما ينفي أيضا فكرة غصب عقار وتخصيصه للمنفعة العامة .

ملخص الفتوى :

إذا بان من الاطلاع على المحاضر التى حررت بين الجهتين (الهيئة العامة للسكة الحديد ووزارة الأوقاف) عن استيلاء الهيئة على أرض الوقف الخيرية تضمنت بيانا عن التزامها بأجرة الأرض ومقدار هذه الأجرة فانه فى ضوء ذلك ينمين الاعتداد بتاريخ نزع الملكية لا بتاريخ استسلام الهيئة للأرض عند تقدير ثمنها - ذلك للأسباب التالية :

١ - إذا كان مفهوم أن وضع يد الهيئة على الأرض كان استعدادا لنزع ملكيتها فانه وقد صور وضع اليد على أنه إيجار يتضح أنه لم يكن مقصودا من بدء وضع اليد ضم الأرض الى الملك العام ، وانما الاحتفاظوا الانتفاع بها لحين اتمام هذا الضم بنزع الملكية وليس أدل على ذلك من انه جاء بمجز المحضر المؤرخ ١٦ من فبراير سنة ١٩٤٦ سالف الذكر ان الوزارة تحتفظ لنفسها بالحق فى حالة استغناء السكة الحديد عن الأرض بإعادتها

بحالتها التي كانت عليها، ومن ثم يتعين رفض الادعاء بأن واقعة الاستيلاء سنة ١٩٤٦ ، ١٩٤٩ قد ترتب عليها بذاتها ادخال الأرض في المال العام وخروجها من ملك الوقف وحلول الحق في التعويض محل حق ملكية الوقف منذ سنة ١٩٤٦ ، وانما تم ذلك بمرسوم نزع الملكية .

٢ - لا شك أن نزع الملكية قد يتم بالفعل - دون اتباع الاجراءات التي ينظمها القانون - ذلك عن طريق ضم عقار مملوك لأحد الأفراد الى المال العام ، غير ان منطاد تحقق ذلك الأثر في تلك الحالة أن يتم ضم العقار للمال العام . تحت يد هيئة عامة دون ان يأخذ وضع يد الهيئة على العقار أحد الأوصاف المقررة في علاقات القانون الخاص التي لا ترتب حقا عينيا على العقار كالايجار - حيث لا يعقل في هذه الصورة ان تكون الهيئة العامة مستأجرة للعقار من مالكه وقت الادعاء بخروجه عن ملكه ودخوله في المال العام . ولا وجه هنا لاثارة بحث أثر غصب عقار وتخصيصه للمنفعة العامة على صيرورته مالا عاما ، لأن هذا الغرض لم يتحقق في الصورة المعروضة حيث لم يتم استيلاء الهيئة على أرض الوقف غصبا وانما على سبيل الايجار كما جاء بالمحاضر صراحة .

٣ - ان صدور مرسوم نزع ملكية الأرض في ١٨ من مايو سنة ١٩٥٠ يقطع الجدل في أنه سبق ان نزع هذه الملكية قبل ذلك التاريخ اتفاقا او غصبا ، ذلك لأنه ليس من اتفاق على ذلك وانما الاتفاق كان ايجار - كما سبق - يبقى ملك الوقف للأرض ولا يحسبه عنه ، كما أنه ليس من غصب على ما سلف بيانه . وعلى ذلك ظلت الأرض مملوكة لجهة الوقف في فترة ما قبل صدور المرسوم المذكور وبالتالي لا يبيح التعويض عن خروج الأرض عن ملك الوقف خلال تلك الفترة وانما يبحث في تاريخ صدور المرسوم اذ يصوره تحقق أثر خروج الأرض عن ملك الوقف واستحقاقه في هذا التاريخ ثمنها .

(فتوى رقم ٢١٧ - في ٢٦/٣/١٩٦٤) .

قاعدة رقم (٥٠)

المبدأ :

الاستيلاء المؤقت على العقار طبقا لنص المادة ١٦ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين - تحديد مجاله الزمني بالمدة التي عينت له أو بانتهاء اجراءات نقل الملكية للمنفعة العامة - اكمال اجراءات التخصيص للمنفعة العامة ينهي الاستيلاء المؤقت الواقع على ذلك العقار كاجراء من اجراءات التنفيذ المباشر والاستحواذ على العقار لفترة موقوتة تنتهي باستقرار حيازته وملكيته للمنفعة العامة

ملخص الحكم :

من حيث أنه يبين من الرجوع الى قانون نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ان الباب الرابع منه أفرد تحت عنوان : « فى الاستيلاء المؤقت على العقارات » لهذا الغرض ، حيث أجازت المادة ١٦ منه - فقرة اولى - « للجهة طالبة نزع الملكية الاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على العقارات التى تقرر لزومها للمنفعة العامة ويكون ذلك بقرار من (الوزير المختص) ينشر فى الجريدة الرسمية ويشمل بيانا اجماليا بالعقار واسم المالك الظاهر مع الاشارة الى القرار الصادر بتقرير المنفعة العامة » فى حين تناولت المادة ١٧ حالات الاستيلاء المؤقت عند حصول غرق أو قطع جسر أو تفشى وباء وسائر الأحوال الطارئة والمستعجلة وحالة الاستيلاء مؤقتا على العقارات اللازمة لخدمة مشروع ذى منفعة عامة - وعن ذلك أبانت المذكرة الايضاحية للقانون المشار اليه : « اشتمل الباب الرابع على مبادئ جديدة تنظم الاستيلاء على العقارات فأجاز أخذها بطريق التنفيذ المباشر بقرار وزارى ينشر فى الجريدة الرسمية ورتب للمالكها تعويضا مقابل عدم الانتفاع بها من تاريخ الاستيلاء عليها لعين صرف التعويضات المستحقة عن الملكية وتعين المصلحة المختصة خلال اسبوع من تاريخ الاستيلاء قيمة التعويض ويعلن صاحب الشأن بذلك (مادة ١٦) وبذلك يتيسر للمصالح القيام بتنفيذ المشروعات فوراً فتحقق الثمرات المقصودة منها دون أن يلحق الملاك أى ضرر وسيترتب على هذا النص

إزالة الصعوبات التي كانت تعانيها المصالح في عدم القيام بتشغيل المشروعات في المواعيد المقررة لها وفي حدود السنة المالية المدرج بميزانيتها الاعتماد المخصص للمشروع ٠٠ ، هذا كما نصت المادة ١٤ من اللائحة التنفيذية لقانون نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين الصادرة بقرار وزير الأشغال العمومية المؤرخ في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ على أنه : « عندما تدعو الضرورة إلى سرعة الاستيلاء على العقارات التي تقرر لزومها للمنفعة العامة دون انتظار المواعيد التي حددها القانون للإجراءات يكون للجهة طالبة نزع الملكية الاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر وذلك بقرار من الوزير المختص ينشر في الجريدة الرسمية ويشمل بياناً إجمالياً بالعقارات وأسماء ملاكها الظاهرين مع الإشارة إلى القرار الصادر بتقرير المنفعة العامة ٠٠٠ » - والبادئ من ذلك أن الصورة الأولى من صور الاستيلاء المؤقت على العقارات هي المنصوص عليها التنفيذية ، وفيها يستولى بطريق التنفيذ المباشر على العقارات التي تقرر لزومها بالمادة ١٦ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ والتي رددتها المادة ١٤ من لائحته للمنفعة العامة دون انتظار المواعيد التي حددها القانون لإجراءات نقل الملكية للمنفعة العامة ، مع تعويض أربابها مقابل حرمانهم من الانتفاع بها من تاريخ الاستيلاء الفعلي إلى حين صرف التعويضات المستحقة عن الملكية ، وهذا الاستيلاء المؤقت الذي كشفت المذكرة الإيضاحية للقانون عن دواعيه ومبرراته هو بحسبان تكييفه الصحيح وصريح وصف المشرع له استيلاء مؤقت يتحدد مجاله الزماني بالمدة التي عينت له أو باتمام إجراءات نقل الملكية للمنفعة العامة - أي الأجلين أقرب - حيث يوقع أصحاب الحقوق على نماذج نقل الملكية أو يصدر قرار وزاري بنزع الملكية وتودع النماذج أو القرار الوزاري مكتب الشهر العقاري ويترتب على هذا الإيداع جميع الآثار المترتبة على عقد البيع (مادة ٩ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤) بمعنى أن التخصيص للمنفعة العامة ، فأنما ينهى بذلك الاستيلاء المؤقت الواقع على ذات العقار كإجراء من إجراءات التنفيذ المباشر والاستحواذ على العقار لفترة موقوتة تنتهي حتماً باستقرار حيازته وملكيته للمنفعة العامة . ومقتضى ما تقدم أن القرار الجمهوري الطعين إذ قضى بتخصيص العقار محل المنازعة للمنفعة العامة والاستيلاء مؤقتاً عليه لمدة ثلاثة سنوات - بعد إذ انتقل الاختصاص بإصدار قرارات الاستيلاء

المؤقت في هذه الحالات الى رئيس الجمهورية ، وذلك ريثما تنتهى اجراءات نقل ملكيته للمنفعة العامة والتي صدر بعدئذ في شأنها قرار وزير الأوقاف وشئون الأزهر رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ آنف البيان ، فانما يستقيم على سنة صحيح من الواقع وصريح نص المادة ١٦ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ والتي تجيز الاستيلاء المؤقت في هذه الحالة .

ومن حيث ان مقتضى ما تقدم جميعا أن القسرار الجمهورى الطعين صادف صحيح حكم القانون والواقع ان دعوى الفائه على غير أساس حرية بالرفض ، وقد أصاب الحكم المطعون فيه فيما انتهى اليه قضاؤه بشأنه وان الطعن عليه في غير محله بما يتعين من ثم القضاء برفضه .
(طعن رقم ٥٧ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٧٩) .

قاعدة رقم (٥١)

المبدأ :

القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة او التحسين - القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية العامة والاستيلاء على العقارات - مفاد المادة ١٧ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ أنه يجوز للوزير أو المحافظ في الحالات الطارئة أو المستعجلة أن يأمر بالاستيلاء مؤقتا على العقارات اللازمة لاجراء اعمال الترميم أو الوقاية كما يجوز في غير ما تقدم الاستيلاء مؤقتا على العقارات اللازمة لخدمة مشروع ذي منفعة عامة - تصدد مدة الاستيلاء المؤقت في الحاليتين السابقتين بحيث لا يتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ الاستيلاء الفعل - القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ - المشرع حد من سلطة المحافظ في الاستيلاء على العقارات وقصرها على الاستيلاء المؤقت في الحالات الطارئة والمستعجلة - وفي غير هذه الحالات يصدر قرار الاستيلاء المؤقت على العقارات من رئيس الجمهورية - الأثر المترتب على ذلك : سلطة المحافظ في اصدار قرارات الاستيلاء مؤقتا على العقارات تجد حدها القانوني في قيام حالة طارئة مستعجلة تتطلب مواجهتها ضرورة الاستيلاء على عقارات بصفة مؤقتة لدرء خطر

داهم أو لاجراء أعمال الترميم أو الوقاية وهى اسباب مردها اصل واحد هو الحالة الطارئة أو المستعجلة التى يتعين تلادكها خشية استفحال نتائج يتعلو التحكم فى آثارها - يخرج عن اختصاص المحافظ الاستيلاء المؤقت على العقارات اللازمة لخدمة مشروع ذى نفع عام والذى يختص به رئيس الجمهورية - .

ملخص الحكم :

المادة ١٧ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٤٥ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين نصت على انه : « يجوز للمدير أو المحافظ بناء على طلب المصلحة المختصة فى حالة حصول غرق أو قطع جسر أو تفشى وباء ، وفى سائر الأحوال الطارئة أو المستعجلة ان يأمر بالاستيلاء مؤقتا على العقارات اللازمة لاجراء أعمال الترميم أو الوقاية أو غيرها ، كما يجوز فى غير الأحوال المتقدمة الاستيلاء مؤقتا على العقارات اللازمة لخدمة مشروع ذى منفعة عامة » . وقضت المادة ١٨ بأن : « تحدد مدة الاستيلاء المؤقت على العقار بحيث لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ الاستيلاء الفعلى ٠٠٠ » ، ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات فنصت المادة الثانية منه على أنه : « فيما عدا الأحوال الطارئة والمستعجلة التى تقتضى الاستيلاء المؤقت على العقارات اللازمة لاجراء أعمال الترميم والوقاية وغيرها يكون الاستيلاء المؤقت على العقارات التى تقرر لزومها للمنفعة العامة بقرار من رئيس الجمهورية » .

ومن حيث ان البادى من ذلك ، على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان المشرع حد من سلطة المحافظ فى الاستيلاء على العقارات وقصرها على الاستيلاء المؤقت فى الأحوال الطارئة والمستعجلة لاجراء أعمال الترميم والوقاية وما إليها ، أما فى غير هذه الأحوال فيصدر قرار الاستيلاء المؤقت على العقار من رئيس الجمهورية . وبناء على ذلك فان سلطة المحافظ انى اصدار قرارات الاستيلاء مؤقتا على العقارات تجد دعما قانونى فى قيام حالة طارئة مستعجلة يتطلب مواجهتها ضرورة الاستيلاء على عقارات بصفة مؤقتة لدرء خطر داهم أو لاجراء أعمال الترميم أو الوقاية ٠٠٠ وكل هذه الأسباب يجمعها أصل واحد هو الحالة

الطارئة او المستعجلة التى يتعين المبادرة الى مواجهتها خشية استغلال نتائجها وتعذر التحكم فى آثارها .

ومن حيث انه ولئن كان الشارع لم يبين الأحوال الطارئة والمستعجلة التى قد تقتضى من المحافظ ممارسة سلطته فى الاستيلاء المؤقت على العقارات طبقاً للمادة الثانية من القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ ، الا انه فيما أورده من أمثلة لتلك الحالات فى المادة ١٧ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ومنها حصول غرق أو قطع جسر أو تفشى وباء ، انما يكون قد افصح عن مراده فى وجوب تحقق الخطر المحقق أو الظرف الطارئ فى تلك الأحوال ، وهو المعنى الذى عبرت عنه المذكرة الايضاحية للقانون المذكور تعليقا على المادة ١٧ منه بعبارة : « حالة الطوارئ المستعجلة ، ومتى كانت هذه هى حدود السلطة الاستثنائية التى يمارسها المحافظ فى الاستيلاء المؤقت على العقارات ، فانه يعد خارجا عن نطاقها الاستيلاء المؤقت على العقارات اللازمة لخدمة مشروع ذى منفعة عامة مهما بلغت أهميته والحاجة اليه لتحقيق المصلحة العامة فذلك هو بعينه محل التعديل التشريعى الذى أتى به القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ وناطه بقرار يصدر من رئيس الجمهورية بدلا من المحافظ الذى كان مخولا تلك السلطة من قبل هذا التعديل .

ومن حيث أنه تأسيسا على ذلك ، واذا كان الثابت ان القرار المطعون فيه صدر من محافظ الغربية بالاستيلاء المؤقت على قطعة الأرض المملوكة للمدعى لصالح الشركة العربية لحليج الاقطان بقرض استخدامها لتخزين الاقطان الزهر ومخلفات الحليج ، فان هذا القرار لا يظاھر القانون لصدوره فى غير الأحوال الطارئة والمستعجلة التى يجوز فيها للمحافظ الاستيلاء مؤقتا على العقارات ، اذ ليس ثمة حالة طارئة وقعت فجأة ولم يكن بالوسع توقعها أو حالة مستعجلة لا تحتل الانتظار حتى تحل بالطرق والاجراءات العادية بل البادى أن الأمر على خلاف ذلك كما ذهب بحق الحكم المطعون فيه لأن الشركة كانت على وجه اليقين على بينة من أمرها فى انتهاء مدة عقد استئجارها لأرض المطعون ضده بحلول آخر يونيو ١٩٨٢ وكانت تعلم بذلك من أمد طويل . واذا كان ذلك فمن ثم يتحقق ركن الجدية فى طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه .

ومن حيث أنه عن الوجه الثالث من أوجه الطعن فان تنفيذ القرار يمثل عدوانا على ارض المدعى واعتداء على حق الملكية الذى حرص الدستور على حمايته وصيانته ، وبهذه المثابة يتوافر ركن الاستعجال فى طلب وقف التنفيذ .
(طعن ١١٣٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/٢٩)

الفصل الرابع

مسائل متنوعة

الفرع الأول

نقل ملكية العقارات بين الجهات الادارية يكون بالاتفاق

وليس عن طريق نزع الملكية

قاعدة رقم (٥٢)

المبدأ :

القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ بدم البرك والمستنقعات ومنع احداث الحفر - اراضى البرك والمستنقعات التى سبق ردمها او تجفيفها وفى ظل العمل بأحكامه وقبل اتمام اجراءات نزع ملكيتها - انتقال ملكيتها الى الدولة منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن البرك والمستنقعات - دخول بعض هذه الاراضى فى مشروع تعديل محطة سكة حديد اسيوط - وجوب الاتفاق على نقل ملكيتها بين الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية وبين الوزارة المختصة - اساس ذلك : هو ان نقل ملكية العقارات بين الجهات الادارية يكون بالاتفاق لا عن طريق نزع الملكية .

ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن البرك والمستنقعات التى قامت الحكومة بدمها قبل اتمام نزع ملكيتها بعد العمل بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ تنص على أن :

• تؤول الى الدولة ملكية اراضى البرك والمستنقعات التى ردمتها او جففتها الحكومة بعد العمل بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه وقبل ان تتم اجراءات نزع ملكيتها .

كما تؤول الى الدولة ملكية ما قد تقوم بتجفيفه أو ردمه من أراضي البرك والمستنقعات قبل اتمام اجراءات نزع ملكيتها بعد العمل بأحكام هذا القانون وبذلك تقاس قيمتها الحقيقية قبل تاريخ البدء فى ردمها أو تجفيفها .

ويصدر قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية بتحديد مواقع وحدود الأراضي المشار اليها فى الفقرتين السابقتين ويجوز للمالك هذه الأراضي استرداد ملكيتهم خلال سنة من تاريخ نشر القرار الوزارى الصادر بتحديد مواقعها وحدودها فى الجريدة الرسمية مقابل دفع قيمة الأراضي فى هذا التاريخ أو تكاليف الردم أيهما أقل .

ومفاد هذا النص فى ضوء المذكرة الايضاحية للقانون ان ما ردمته الدولة أو جففته من اراضي البرك والمستنقعات تؤول ملكيتها اليها ولو لم يتم اجراءات نزع الملكية قبل الردم أو التجفيف فان كان الردم أو التجفيف قد تم فى ظل العمل بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ انتقلت الملكية الى الدولة من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ وان كان الردم أو التجفيف فى ظل العمل بهذا القانون الأخير انتقلت الملكية بمجرد القيام به وأصبح من حق الملاك الأصليين فى الحالتين استرداد ملكيتهم خلال سنة من تاريخ نشر القرار الوزارى المتضمن مواقع وحدود هذه الأراضي ، وبذلك يكون المشرع قد رتب انتقال ملكية أراضي البرك والمستنقعات التى لم يتم اجراءات نزع ملكيتها على واقعة مادية هى نشر القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ بالنسبة الى الأراضي التى ردمت أو جففت قبل تاريخ العمل به (وقد عمل به من تاريخ نشره) أو الردم أو التجفيف بالنسبة الى الأراضي التى تردم أو تجفف منذ هذا التاريخ، ومن ثم فلم يعد انتقال ملكية هذه الأراضي متوقفا على اجراءات معينة تقوم بها السلطات الادارية المختصة ، وقد استهدف المشرع بهذا النص المحافظة على أموال الدولة وتحقيق المساواة بين الأفراد ذلك ان وزارة الشؤون البلدية والقروية كانت قد أنفقت أموالا كثيرة فى ردم البرك والمستنقعات وتجفيفها قبل ان تتخذ اجراءات نزع ملكيتها ولما شرعت فى نزع ملكيتها بعد ذلك استبان ان نزع الملكية بعد الردم أو التجفيف غير جائز قانونا لانقضاء شرط قيام المنفعة العامة وقت صدور قرار نزع الملكية وبذلك ظل أصحابها منتفعين بها بعد ردمها أو تجفيفها دون ان يدفعوا تكاليف الردم رغم ان

الوزارة لم تقصد من الاسراع بالردم او التجفيف الا تحقيق الصالح العام للمواطنين وحمايتهم من انتشار الأمراض ومن جهة أخرى فقد كان عدم تحصيل تكاليف الردم منهم اخلالا بالمساواة بينهم وبين غيرهم من الملاك الذين نزعت منهم ملكية أراضي البرك والمستنقعات قبل ردمها ثم استردادها بعد دفع تكاليف الردم . تفاديا لضياح أموال الدولة والاخلال بالمساواة بين الملاك بسبب عدم صدور القرارات الوزارية اللازمة في وقت مناسب جعل المشرع انتقال ملكية أراضي البرك والمستنقعات التي لم تتم اجراءات نزع ملكيتها مترتبا على واقعة نشر القانون أو على ردمها أو تجفيفها على نحو ما سبق بيانه .

وعلى مقتضى ما تقدم تكون أراضي البرك والمستنقعات التي سبق ردمها في ظل العمل بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ دون اتباع اجراءات نزع ملكيتها مملوكة للدولة منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ (١٢) من يونيو سنة ١٩٦٠) . ولا وجه للقول بترأخي انتقال الملكية الى تاريخ صدور القرار الوزاري بتحديد مواقع هذه الأراضي لأن في هذا القول تفويتا لقصد المشرع من نص المادة الأولى من القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ واعدارا للحكمة السالف ذكرها .

ولما كان الثابت في الحالة المعروضة ان من بين الأراضي الداخلة في مشروع تعديل محطة أسبوط بعض أراضي البرك والمستنقعات التي سبق ردمها في ظل العمل بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ دون اتخاذ اجراءات نزع ملكيتها ، ومن ثم تكون هذه الأراضي مملوكة للدولة منذ تاريخ العمل بالقانون ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ ، ولم يعد بعد ثمة وجه للسير في اجراءات نزع الملكية في مواجهة مالكيها السابقين .

ولما كان انتقال ملكية بعض الأراضي المملوكة للدولة الى أحد الأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى لا يتأتى عن طريق نزع ملكية الأراضي بل عن طريق اتفاقه مع الوزارة المختصة ولهذا يتعين أو تتفق الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية مع هذه الوزارة على أن تؤول اليها ملكية أراضي البرك والمستنقعات المشار اليها .

وغنى عن البيان انه اذا ثبت أحقية أحد الملاك السابقين في استرداد ما كان

يملكه من البرك والمستنقعات طبقا لأحكام القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ فانه يتعين عندئذ اتخاذ اجراءات نزع الملكية في مواجهته .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى ان ملكية اراضى البرك والمستنقعات التى سبق ردمها او تجفيفها فى ظل العمل بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ (وقبل اتمام اجراءات نزع ملكيتها) تنتقل الى الدولة منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ وان ما يدخل من هذه الأراضى فى مشروع تعديل محطة أسبوط يتم الاتفاق على نقل ملكيته بين الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية وبين الوزارة المختصة .

(فتوى رقم ٢٣٦ - فى ١١/٤ لسنة ١٩٦٢) .

الفرع الثاني

جواز نزع ملكية الأراضى اللازمة لاقامة مشروعات ذات نفع عام

تقوم بتنفيذها الشركات تحت اشراف الدولة ورقابتها

قاعدة رقم (٥٣)

المبدأ :

القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة - الشركات التى تقوم بتنفيذ مشروعات ذات نفع عام تحت اشراف الدولة ورقابتها - الأراضى اللازمة لاقامة هذه المشروعات - جواز نزع ملكيتها لحساب الشركات المذكورة اذا تعلو التراضى مع ملاكها على نقل ملكيتها اليها - قرار الوزير المختص باعتبار هذه المشروعات من المنفعة العامة تمهيدا لنزع ملكية الأرض هو قرار صحيح قانونا .

ملخص الفتوى :

ان نقل ملكية الأرض الى الشركة لاقامة المصنع الخاص بالمستحضرات الطبية عليها كان يمكن اتمام اجراءات الاستبدال ، ولكن وزارة الصناعة وهى القائمة على أمر انشاء مثل هذا المشروع آثرت أن تلجأ الى طريق اعتبار المشروع من اعمال المنفعة العامة ، ونزع ملكية الأرض المشار اليها لتنفيذه ، لاعتبارات منها الرغبة فى سرعة انجاز المشروع ، مما يقتضى اخلاء الأرض عن شاغليها ، وهو ما تسعف أحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة فى الوصول اليه فى زمن وجيز ، اذ يتم طبقا للمادة ٦ فى مدة اقصاها خمسة شهور من تاريخ اخطار المذكورين بالاخلاء . دون حاجة الى استصدار أحكام بذلك . وتقرير اعتبار المشروع المشار اليه من أعمال المنفعة العامة ، بقرار من الوزير المختص وهو وزير الصناعة ، صحيح قانونا ، اذ أنه ولئن كانت الجهة التى تتولى تنفيذه ، هى شركة من أشخاص القانون الخاص ، الا أن المشروع فى ذاته ، هو من المشروعات ذات النفع العام ، وهو على ما جاء فى

مذكرة السيد وزير الصناعة المبينة لأسباب إصداره قراره سالف الذكر ، يدخل ضمن مشروعات التنمية الاقتصادية ويحقق للبلاد وفرا في العملات الأجنبية ويحقق الاكتفاء الذاتي في عدد كبير من المستحضرات الطبية التي تحتاجها البلاد ، وبذلك يكون المشروع قد قصد به تقديم خدمة عامة ، تتمثل فيما يترتب على تنفيذه من اشباع حاجة عامة ، لها من الأهمية والعمومية ، ما يقتضى من الدولة أن تتولاه . وفى ذلك يمكن لها أن تقوم بها بغطائها او بطريق انشاء مؤسسة عامة لها . او بانشاء شركة تسهم فيها الدولة أو احدى المؤسسات العامة على ان الدولة قد ترى أن تتفق مع شركة من الشركات التى لا تسهم فيها هي او احدى المؤسسات العامة بنصيب ما ، على أن تقوم بتنفيذ مشروع يدخل ضمن مشروعات الخدمات العامة أو مشروعات التنمية الاقتصادية ، التى رتبته الدولة أمرها ووضعت خططها على أساس ان يتم تنفيذها فى مدى معين . وتكتفى الدولة فى هذا بمجرد توجيه الشركة الى القيام بمشروع من هذه المشروعات ، فتفيد بذلك اتجاه هذه الشركات الى استثمار أموالها وتخصيص بعض نشاطها فى هذا المشروع ، بما يعين على تنفيذه ، فتشارك هذه الشركات فى تحقيق خطط الدولة وأهدافها العامة . وهو ما تحرص الدولة عليه ، حتى لا تحمل وحدها عبء ذلك كله دون مشاركة من هذه الشركات أساسها التعاون بين القطاع العام ممثلا فى الدولة ومؤسساتها العامة والشركات التابعة لها ، وبين القطاع الخاص الذى تمثل هذه الشركات جانباً منه . وقد تستعين الدولة فى ذلك بشركات أجنبية ، تتفق معها على انشاء فروع لها فى مصر ، واقامة مصانع فيها ، افادة من خبرة هذه الشركات فى مجال تخصصها وانتفاعا بإمكانيا ، وقيام هذه الشركات أو تلك بالمشروع ذى النفع العام ، بتوجيهه من الدولة ، لا ينفى عن المشروع ذاته وصف اعتباره محققا للنفع العام ، وذلك ما يقتضى معاملته ، على أساس هذا الوصف ، فى الحدود التى تسمح فيها القوانين بذلك . ولما كان تقرير نزع ملكية المقارات للنفعة العامة انما يقوم أساسا على أن ثمة مشروعا ذا نفع عام يراد به تنفيذه وان ذلك التنفيذ يقتضى تخصيص ارض ما لذلك ، مما يستتبع القول باجازة نزع ملكيتها لحساب الجهة القائمة بالمشروع اذا تعذر التراضى مع

ملاكها على نقل ملكيتها الى هذه الجهة - فانه وازاء ذلك يقتضى الأمر تفسير عبارة (المصالح) التى يجوز نزع الملكية لاقامة مشروعات ذات نفع عام ، تتولاها ، بما يشمل الشركات التى تقوم بتنفيذ مشروعات ذات نفع عام ، تحت اشراف الدولة ورقابتها أو توجيه منها ، تحقيقا للبرامج التى وضعتها الدولة وتضمنت انشاء مثل هذه المشروعات ، تحقيقا للمصلحة العامة وغنى عن البيان انه لا ضير على ذوى الشأن من ذلك اذ القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ قد كفل لهم حقهم فى التعويض العادل عما يؤخذ من املاكهم ، وإباح لهم المعارضة فى تقدير هذا التعويض ، امام القضاء .

وعلى مقتضى ذلك - يكون قرار وزير الصناعة بتقرير اعتبار المشروع المتقدم الاشارة اليه من أعمال المنفعة العامة - صحيحا ويتعين المضى فى تنفيذ مؤداه . ومتى تقرر ما تقدم - فانه من ثم يكون السبيل الى نقل ملكية الأرض اللازمة لاقامة المشروع السالف الذكر الى الشركة التى تتولاها ، وهو الاستمرار فى اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . فى شأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة . وغنى عن البيان او ذلك ، هو الحل واجب الاتباع ، ما دام انه لم تتبع اجراءات الاستبدال كاملة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن على مصلحة المساحة الاستمرار فى تنفيذ ما طلبته اليها مصلحة التنظيم الصناعى من استكمال الاجراءات الخاصة بنزع ملكية الأرض المشار اليها ونقل ملكيتها الى الجهة التى تتولى تنفيذ مشروع اقامة المصنع السالف الذكر .

(فتوى رقم ١٤٠٠ - فى ١٤/١٢/١٩٦٣) .

الفرع الثالث

تخصيص الدولة ما تمتلكه على الشيوع بينها وبين الأفراد

للمنفعة العامة يتضمن قصة الاطيان

قاعدة رقم (٥٤)

المبدأ :

تخصيص الدولة ما تمتلكه على الشيوع بينها وبين الأفراد ، للمنفعة العامة يتضمن قصة للاطيان - التجاء الدولة الى هذا التخصيص قبل رضاء الشركاء لا يؤدي الى القول بانها تقيم المشروع العام على ارض غير مملوكة لها - ارتضاء الشركاء مع الدولة ان تكون المساحة الداخلة في اعمال المنفعة العامة من نصيبها يجعل الامر مستقرا على هذا الاساس منذ البداية بحكم اثر الكاشف للقصة - مثل : تنفيذ مشروعى كورنيش النيل وميناء اثر النبی - عدم جواز اتخاذ اجراءات نزع الملكية ما دامت الارض اللازمة لا تتجاوز ما تمتلكه الدولة ملكية خاصة على الشيوع بينها وبين الافراد - الاكتفاء بتخصيص الارض المملوكة لها للمنفعة العامة .

ملخص الفتوى :

أصدر السيد وزير الشئون البلدية والقروية اقرار رقم ١٧٥٣ لسنة ١٩٥٧ باعتماد كورنيش النيل من اثر النبی الى المعصرة وتقرير المنفعة العامة لهذا المشروع ، ونص في مادته الثانية على أن تعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع اعتماد كورنيش النيل من اثر النبی الى المعصرة . وفقا لما هو مبين على رسم التنظيم وبالمذكرة المرافقة ، ونص في مادته الثالثة على أن يجرى نزع ملكية العقارات اللازمة لتنفيذ هذا المشروع وفقا لاحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ - وقد جرى بعد ذلك تنفيذ المشروع المذكور حيث تداخلت فيه اجزاء من جزيرة دار السلام وضمت اليه فعلا ، واذا كانت هذه الاجزاء تقع فى ارض

مملوكة ملكية شائعة بين الحكومة والأفراد فقد اتجه نظر الى القول بأنه ما دامت هذه الأجزاء لا تزيد مساحتها عما تملكه الحكومة فانها تقتطع من مجموع ما تملكه ، وبخاصة وان اجراءات نزع أجزاء من ملكية الأفراد لم تتخذ وبهذا تمسك الأفراد . وعارض ذلك نظر آخر ، ذهب الى أن تقتطع مساحة تلك الأجزاء من مجموع ما تمتلكه الحكومة والأفراد كل بنسبة ملكيته الى ملكية الآخر ، ولم يبت برأى فى ذلك ، الى أن صدر بعدئذ ، قرار السيد رئيس المجلس التتفيني رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٦١ باعتبار مشروع انشاء مرسى عامة للشحن والتفريغ بناحية اثر النبی من أعمال المنفعة العامة ، وقضى هذا القرار بأن : « يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع انشاء مرسى عامة للشحن والتفريغ بشياخة الخوخة والقنايات ، قسم مصر القديمة ، بناحية اثر النبی ، بمحافظة القاهرة » - وجرى تنفيذ هذا المشروع ايضا ، وتداخلت فيه أجزاء من ارض دار السلام المشار اليها . واذا لم يصدر فى هذه الحالة بدورها ، كما فى سابقتها ، قرار بنزع ملكية ما يلزم من ارض للمشروع ، وكانت الأرض التى ادخلت فيه فعلا مملوكة بالمشاع ، على الوضع المتقدم . فقد ثار فى شأن وضع اراضى الأفراد ، الخلاف السابق .

ومن حيث ان نزع الملكية للمنفعة العامة يرد على المقارات المملوكة للأفراد ، أما المقارات المملوكة للدولة ، فانها ان كانت غير مخصصة للمنفعة العامة ، فان السبيل الى تخصيصها لذلك ، هو أن يصدر بهذا قرار من الجهة المختصة قانونا باجراء هذا التخصيص - ونزع الملكية للمنفعة العامة ، انما هو استثناء لا يلجأ اليه ، الا اذا وجدت الضرورة لذلك ، والضرورة هنا أن تعوز الدولة المقارات انتى يتطلبها تنفيذ أعمال المنفعة العامة التى تريد اجرامها ، من ثم ، فاذا ما كانت هذه الأعمال ، تجرى فى ارض مملوكة للدولة وللأفراد ملكية شائعة ، وكان ما يخص الدولة منها ما يكفى لتنفيذ تلك الأعمال ، فان الدولة تخصص ما تمتلكه للمنفعة العامة وتقيم عليه المشروع الذى تريد ، أما ما يخص الأفراد فيبقى على ملكهم لانعدام السبب الموجب لنزع ملكيتهم عنه . والتخصيص فى هذه الحالة ، يتضمن قسمة للأرض ، بمقتضاها يتعين نصيب الدولة منها بالأرض التى

لزمتم لأعمال المنفعة العامة ، ومثل هذه القسمة تقتضى رضا من يشترك مسع الدولة فى ملكية الأرض على الشيوع ، على ان الدولة اذا ما لجأت الى ذلك قبل تمام مثل هذا الرضاء ، وأقامت المشروع ، الذى اقتضت المنفعة العامة تنفيذه على الأرض انتى تداخلت فيه ، فان ذلك منها يعتبر عملا قد وقع فى أرض تملكها لا فى أرض مملوكة لغيرها بصفة مطلقة اذ الأمر يتوقف عندئذ على نتيجة ما تسفر عنه القسمة التى يجب اجرلؤها فى مثل هذه الحالة ، فاذا ما ارتضى من يشتركون مع الدولة فى ملكية الأرض جميعها على الشيوع أن تكون المساحة التى أدخلت فى اعمال المنفعة العامة من نصيب الدولة ، فان الأمر يستقر على أساس ذلك منذ البداية بحكم الأثر الكاشف للقسمة الذى يجعل الأرض من نصيب الدولة عند اجراء تلك الأعمال .

ومن حيث انه بالتطبيق لما تقدم فانه لا يصح أساسا اللجوء الى نزع الملكية بالنسبة الى ما يخص الأفراد من الأرض فى جزيرة دار السلام لتنفيذ مشروعى كورنيش النيل وميناء الشحن والتفريغ بأثر النبی اذا كانت الأرض اللازمة لاقامة هذين المشروعين لا تتجاوز مساحتها ما تملكه الدولة ملكية خاصة فى هذه الجزيرة ، وينعين القول بذلك اذا ما تمت هذه الاقامة دون اتخاذ الاجراءات اللازمة قانونا لنقل الملكية فيما يخص نصيب الأفراد الى الدولة ، اذ انه عندئذ يبقى هؤلاء الأفراد محتفظين بملكيتهم - واذا كان كل ما اتخذ فى هذا الشأن هو مجرد صدور قراراتين باعتماد المشروعين ، وتخصيص الأراضى اللازمة لتنفيذها للمنفعة العامة ، فان هذين القرارين ينصرفان الى نصيب الدولة فى أرض الجزيرة ما دام انه كاف لتنفيذ المشروعين ، وبذلك يكون محل القرارين ، هو تخصيص تلك الأرض المملوكة للدولة ملكية خاصة ، للمنفعة العامة ، وترد الأعمال المادية التالية لذلك على هذه الأرض ، ويعد ذلك تمييزا لما يخص الدولة بطريق التراضى على ذلك بينها وبين شركائها من الأفراد ، وهو رضا ظاهر من تمسكهم بادخال الأراضى انتى أدخلت فى المشروعين ضمن نصيب الدولة ، بحيث تعتبر حصة الحكومة متميزة عن حصة الأفراد من أول الأمر على أساس ذلك .

ومن حيث انه لا محل للقسول بأن نزع ملكية قد وقع بالفعل على ملك الأفراد ، بضم بعض أرضهم الى المال العام الذى تمثل فى الأرض التى أقيم عليها المشروعات سالف الذكر وهما من أعمال المنفعة العامة ، وان هذا النزاع قد تم فعلا بغير اتباع الاجراءات المقررة فى قانون نزع الملكية للمنفعة العامة ، وانه لذلك يتعين ترتيب الأحكام المقررة فى هذا القانون ، مما يقتضى تعويض الأفراد طبقا للقانون المذكور عما نزع من ملكيتهم - لا محل لهذا القول لأنه يفترض أمرا غير مسلم هو وقوع نصيب الأفراد من الأرض الشائعة ملكيتها فى الجزء الذى لزم لتنفيذ المشروعات ، وهو أمر غير حاصل ، حيث لم تقع قسمة ، كما أن التنفيذ اذ تم فعلا دون اتباع اجراءات القانون ، لا يبدو أن يكون عملا ماديا تعامل الدولة فى شأنه معاملة الأفراد ، فيحمل على انه وقع منها ، كمالكة للأرض على ما سلف بيانه ، ما دام انها مالكة للأرض على الشيوع ، فيعتبر ذلك تمييزا لعصتها من أول الأمر رضى به ذوى الشأن من شركاء الشيوع .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه يتعين استنزال المساحات التى تناولها المشروعات المشار اليهما من أراضى الدولة الشائعة فى المنطقة المذكورة دون مساس بملكية الأفراد .

(ملف رقم ٤/١/٧ - جلسة ١٤/١٠/١٩٦٤) .

الفرع الرابع

الإدارة العامة لأموال الحكومة

قاعدة رقم (٥٥)

المبدأ :

الإدارة العامة لأموال الحكومة - اختصاصها يقتصر على قيد العقارات والأراضي التي تؤول ملكيتها إلى الدولة في سجلات خاصة - يخرج عن اختصاصها اتخاذ إجراءات نزع ملكية الأراضي .

ملخص الفتوى :

إن المادة الأولى من القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء هيئة عامة لشئون سكك حديد مصر تنص على أن : « تنشأ هيئة عامة تلحق بوزارة المواصلات يطلق عليها « الهيئة العامة لشئون سكك حديد مصر » وتكون لها شخصية اعتبارية مستقلة وتتولى هذه الهيئة إدارة مرفق النقل بسكك حديد الحكومة » .

وتنص المادة الخامسة على أن يمثل وزير المواصلات (النقل) الهيئة أمام جميع الجهات وله حق التوقيع عنها في التعاقد وفي التقاضي وفي غير ذلك من الأمور الخاصة بشئون الهيئة . كما تنص المادة التاسعة على أن : « يحدد رأسمال الهيئة بمجموع قيمة الأصول التي تعتمد لهذا الغرض بقرار من رئيس الجمهورية وتوضع للهيئة ميزانية مستقلة تلحق بميزانية الدولة ويراعى في وضعها القواعد المتبعة في المشروعات أو الهيئات التجارية . ، ، وبناء على هذا النص رفعت مذكرة إلى السيد رئيس الجمهورية جاء بها ما يأتي : « لاحظت اللجنة أن تشريعات المرفق (مرفق السكة الحديد) لم تخرج عن كونه ملكاً للدولة ولهذا الاعتبار فضلاً عن اعتبارات أخرى ضمنتها تقريرها رؤى أن تقيّد الأراضي التي تملكها الهيئة بسجلات مصلحة الأملاك الأميرية وأن يتم استلام

الهيئة لها بمحضر تسليم وتسلم بمعرفة لجنة تشكل من مندوبين يمثلون الهيئة والمصلحة المذكورة وان يكون استغلال الهيئة للأراضى عن طريق ايجار اسمى قدره جنيه واحد سنويا لمدة ٩٩ سنة قابلة للتجديد وأن يطبق ذلك على ما يستجد من اضافات مستقبلا وبذلك تظل الأراضى التى تشغلها الهيئة ملكا للدولة ، وقد وافق السيد رئيس الجمهورية بالنيابة على هذه المذكرة فى ١٠ من يناير سنة ١٩٥٨ وصدر بها القرار الجمهورى رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٥٨ .

وقد تضمن قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٤٣ لسنة ١٩٧١ بتحديد الإدارات الرئيسية بديوان عام الوزارة تحديدا لاختصاصات الادارة العامة لاملاك الحكومة فنص على أن تختص هذه الادارة بالآتى :-

القيام بأعمال رصد أملاك الدولة بسجلات الملكية والخرائط واثبات تحركاتها وحصر ما يؤول للحكومة من أراضى وعقارات ومراجعة الأثمان الأساسية والأذن بالبيع واتخاذ اجراءات نقل الملكية .

إبداء الارشادات والتوجيهات فى شأن عمليات التأجير وعقود الأشغال وأعمال التحصيل والتنازلات والتعديلات والقضايا والحجوز الادارية والعقارية ومتابعتها .

القيام باجراءات التخصيص للمنفعة العامة وتقدير الأثمان الأساسية للبيع أو التأجير واستصدار القرارات اللازمة بشأنها .

ادارة عقارات أملاك الدولة الأميرية والمستردة والنكرات الشاغرة وتحصيل ايجاراتها وتسويتها وصيانتها واستلام ما يخلو من عقارات ومباشرة القضايا ومنع التعديلات وانهاء حالات المشاع .

تجهيز واعداد المستندات وتحديد الأثمان الأساسية للعقارات المستردة والاشترك فى اجراءات بيعها مع الجهات المعنية وتسليم ما يباع منها للمشتريين

بعد تسوية حساباتهم ومتابعة الاجراءات اللازمة لحصر التركات الشاغرة للمتوفين من غير وارث ورفع الاراضى والعقارات وتحقيق مسطحاتها وبحث الملكية وتسلسلها واعداد قوائم شهرها ومسك سجلاتها وتجهيز رسوماتها وتتولى تصفياتها والاشراف على ادارتها وصيانتها ومباشرة قضايها واجراءات الفرز والتجنيب وتسوية المتحصلات .

القيام بما يعهد الى الوزارة من شراء العقارات أو الاراضى أو بيعها أو نأجيرها واتخاذ الاجراءات الفنية والقانونية اللازمة .

بحث وتنظيم وتنسيق الأشغال الادارية للوزارات والمصالح والمؤسسات والهيئات العامة وشركات القطاع العام عن طريق تدبير أماكن لها .

ابداء الارشادات والتوجيهات فى شأن عمليات التأجير وعقود الأشغال والتحصيل والادعاءات والتمديدات والقضايا والحجوز الادارية والمقارية ومتابعة هذه الشؤون .

ومن حيث انه يبين من النصوص المتقدم ذكرها ان اختصاص ادارة املاك الحكومة يقتصر على قيد العقارات والاراضى التى تؤول ملكيتها الى الدولة فى سجلات خاصة ، أى ان وظيفة هذه الادارة تبدأ بعد ايلولة ملكية العقارات والاراضى الى الدولة وعندئذ تبدأ مهمتها ، وبالتالي يخرج عن اختصاصها اتخاذ اجراءات نزع ملكية الاراضى اللازمة لهيئة السكة الحديد لأن ذلك يستتبع وجود اعتماد مالى حتى تتمكن من القيام بذلك وهو غير متوافر حتى الآن .

ومن ناحية أخرى فان هيئة السكك الحديدية هيئة عامة لها شخصية اعتبارية مستقلة وذمة مالية خاصة وهى وان كانت ملحقة بميزانية الدولة الا ان هذا لا يمنع من استقلالها ، ومن ثم فانها تستطيع أن تقوم باجراءات البيع والشراء ، كما لها بصفتها هيئة عامة تستطيع أن تقوم باجراءات نزع الملكية على حسابها ودفع التعويضات المالية اللازمة من ميزانيتها . وبديهي ان اختصاص الهيئة بهذه الاجراءات يؤدى الى اظهار ميزانيتها بصورة حقيقية حيث تظهر فيها ايراداتها الفعلية ومصروفاتها الفعلية وهو ما تتوخاه الدولة دائما فى ميزانيات الاشخاص الاعتبارية المستقلة عن شخصية الدولة .

ومما هو جدير بالذكر أن الأراضى التى تقوم هيئة السكة الحديد بإجراءات نزع ملكيتها ودفع التعويضات اللازمة لها أو قبول هبتها فانها تكون ملكا للهيئة ذلك ان هذه الأراضى لا تعتبر من عناصر الأصول التى قصدت المادة التاسعة من قانون انشاء الهيئة المذكورة تفويض رئيس الجمهورية فى تحديدها لأن نطاق اختصاص رئيس الجمهورية محدود بطبيعة الغرض المقوض من أجله وهو فرز نصيب الهيئة عند انشائها من ممتلكات الدولة التى كانت قائمة وقت ذاك ، فاذا باشر رئيس الجمهورية اختصاصه بتحديد قيمة رأس مال الهيئة وبيان مكوناته فيتعين عدم تجاوز هذه المهمة واذا كانت المذكرة التى وافق عليها السيد رئيس الجمهورية بالنيابة قد حددت أسباب عدم تضمين بعض العناصر ضمن أصول الهيئة ، فان احكامها هى الأخرى قاصرة على العناصر القائمة وقت تحديد صافى أصول الهيئة اما ما يدخل ضمن هذه الأصول فى المستقبل فليس من شأن تلك المذكرة التعرض لتحديد صاحب حق الملكية عليه ، فضلا عن ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٥٨ بتحديد أصول الهيئة جاء خلا من أى نص يقرر اعتبار الدولة هى المالكة لكل ما تشغله الهيئة مستقبلا او ان الهيئة لا تعتبر مالكة للأراضى التى تقيم عليه مشروعاتها العامة ، وانما يقتصر على تحديد صافى أصول الهيئة ومكونات هذه الأصول مع استبعاد العناصر التى تضمنتها تلك المذكرة وبالتالي فان العبارة التى وردت فى تلك المذكرة ومؤداها ان : « يطبق وبذلك يكون من حق الهيئة أن تملك الأراضى اللازمة لها بعد انشائها وتتحمل ثمنها ودفع التعويضات المستحقة لملكها طبقا لقانون نزع الملكية وتقوم بالتوقيع على عقود واستثمارات البيع أو نقل الملكية ، ولا تدخل هذه الأراضى ضمن الأراضى التى تقيّد بسجلات ادارة أملاك الحكومة ولا تشغلها بطريق الإيجار لأنها المالكة لها » .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الهيئة العامة للسكة الحديد هى المختصة باتخاذ الاجراءات اللازمة لنقل ملكية الأراضى اللازمة لمشروع تعديلات محطة اتوبيس الديزل ، وتصبح هذه الأرض ملكا لها بعد اتباع هذه الاجراءات ولا تقيّد بسجلات الادارة العامة لأملاك الحكومة .

الفرع الخامس

مسائل خاصة بالأقليم السوري ابلن الوحيد

قاعدة رقم (٥٦)

المبدأ :

نصت المادة ١٧ من قانون الاستملاك على وجوب استملاك باقى العقار المستملك اذا كان هذا الجزء غير صالح للانتفاع - المقصود بعدم الصلاحية - هو ان يكون باقى العقار غير صالح للانتفاع به كلية وبحيث يصبح الملك لا فائدة فيه مطلقا - تقدير ذلك يعود الى الجهة المستملكة - قرارها الصادر فى هذا الشأن - مبرم وبات .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٧ من قانون الاستملاك رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٨ والقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٩ إنما قصدت من النص على استملاك الأجزاء الباقية من العقارات المستملكة متى أصبحت هذه الأجزاء غير صالحة للانتفاع - أن تكون الأجزاء الباقية غير صالحة للانتفاع بها كلية وبحيث يصبح الملك لا فائدة فيه مطلقا .

وقد خول القانون الجهة الادارية سلطة تقدير حالة الأجزاء الباقية من عقار استمكنت جزءا منه من حيث صلاحيتها للانتفاع بها من عدمه ، حتى اذا ما رأت أنها غير صالحة للانتفاع بها حق عليها استملاكها ، وأن رأت غير ذلك فلا تجبر على استملاكها . وقد جعل المشرع قرارها فى هذا الشأن مبرما أى باقا بمعنى أن رقابة المحكمة تكون مقصورة فى هذه الحالة على التحقق من قيام القرار على وقائع صحيحة تؤدى اليه وانه صدر غير مشوب بعيب بالانحراف أو سوء استعمال السلطة .

فاذا كان الثابت من الأوراق ان جهة الادارة أقامت قرارها برفض استملاك الأجزاء الباقية من ملك المدعين على واقع المعلومات والآراء التى قدمت إليها من

رجالها الفنيين ، والثابت منها ان الأجزاء الباقية من ملك المدعيين تصلح للانتفاع بها ، فان قرارها هذا يكون قائما على أساس وقائع صحيحة استخلصت استخلاصا سائفا من اصول ثابتة في ملف الموضوع تؤدي اليه وليس هناك من دليل في الأوراق على أنها كانت مدفوعة الى ذلك بدوافع شخصية وبالتالي يكون قرارها هذا قرارا صحيحا مطابقا للقانون .

(ملعن رقم ١٠١ لسنة ٢ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦١) .

نقائات الجنائز

قاعلة رقم (٥٧)

المبشأ :

منح ورثة الموظفين وأرباب المعاشات مصروفات جنازة بالتطبيق للمادتين ٨٥ ، ٨٨ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات - جواز تعديل هذه اللائحة بقرار من وزير الخزائة طبقا لنص المادة ٧٥٥ من هذه اللائحة - مسطور قرار وزير الخزائة رقم ٦ مكررا لسنة ١٩٦٢ متضمنا تفويض وكيل الوزارة المساعد لشئون المعاشات بمنح ورثة الموظفين وأرباب المعاشات مصروفات جنازة استثنائية لغاية ماأتى جنيها فيها مصروفات الجنازة القانونية - بقاء العمل بأحكام اللائحة المالية للميزانية والحسابات في ظل العمل بمسطور سنة ١٩٥٦ تطبيقا للمادة ١٩٠ منه - يتعين مراعاة أحكام المادة ٥٠ المسطور إذا أريد تعديل اللائحة - وجوب تنظيم أحكام مصروفات الجنازة الاستثنائية بقانون تطبيقا لنص المادة ٩٧ من الدستور المشار اليه - القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ - بأصدار قانون القامين والمعاشات للموظفين المدنيين - اقتصاره على أحكام مصروفات الجنازة القانونية دون الاستثنائية - إثر ذلك : اعتبار قرار وزير الخزائة سالف الإشارة اليه معدوما فيما تضمنه من تفويض وكيل الوزارة المساعد بمنح مصروفات جنازة استثنائية لورثة الموظفين وأرباب المعاشات .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٨٥ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات تنص على أن مصروفات جنازات الموظفين المتوفين هي منحة من الحكومة للورثة نظير مصروفات فعليه يتكبدونها فلا تصرف مصروفات جنازات موظفي ومستخدمي الحكومة سـراء آكانوا من الموظفين المدنيين أم من المثبتين أم من المستخدمين الخارجيين عن هيئة العمال الا بالشروط التي بينها المادة المذكورة . وتنص المادة ٨٨ من ذات

اللائحة على ان تسرى أحكام المادة ٨٥ على أرباب المعاشات على ان يكون المبلغ الذى يصرف مقابل مصروفات جنازة من يتوفى منهم مساويا لثلاثة أرباع المعاش بشرط ألا يتجاوز ٥٠ جنيها ولا يقل عن ثلاثة جنيها .

كما تنص المادة ٧٥٥ منها على ان وزارة المالية والاقتصاد (الخزنة حاليا) مى الوزارة المختصة بتفسير أحكام هذه اللائحة ولا يجوز ادخال أى تغيير او تعديل فى هذه الأحكام قبل الحصول مقدما على ترخيص منها . واستنادا الى هذا النص صدر قرار وزير الخزنة رقم ٦ مكرر لسنة ١٩٦٣ فى شأن التفويض بالاختصاصات ونص فى البند (رابعا) من المادة الأولى منه على او يختص وكيل الوزارة (المساعد) لشئون المعاشات بمسائل من بينها ما ورد فى البند ٣ عن صرف مصروفات الجنازة لورثة الموظفين وأرباب المعاشات من الموظفين بصفة استثنائية لقاية ماتتين من الجنيها بما فى ذلك مصروفات الجنازة القانونية .

ولما كان القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين قد نص فى المادة ٥٨ منه على أن : « على الصندوق (صندوق التأمين والمعاشات) أن يؤدى بالنسبة الى كل صاحب معاش نفقات جنازته وتقدر هذه النفقات بمقدار معاش شهر بحد أدنى قدره خمسة جنيها وتؤدى هذه النفقات الى أرملة صاحب المعاش أو أرشد عائلته او الى شخص يقدم ما يثبت قيامه بدفع هذه النفقات ، ولكنه لم يس على دفع أى نفقات جنازة استثنائية علاوة على نفقات الجنازة القانونية وفى المنصوص عليها فى المادة المذكورة ، كما لم يفوض وزير الخزنة فى منح مثل تلك النفقات الاستثنائية .

ولما كان قرار وزير الخزنة رقم ٦ مكرر لسنة ١٩٦٣ قد صدر فى شهر مارس سنة ١٩٦٣ أى فى ظل العمل بالدستور الصادر فى ٢٣ من يونيه سنة ١٩٥٦ الذى تنص المادة ١٩٠ منه على أن : « كل ما قرره القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى نافذا ومع

ذلك يجوز إلّاؤها أو تحويلها وفقا للقواعد والاحكام المقررة فى هذا الدستور » وتطبيقا لهذا النص تبقى اللائحة المالية للميزانية والحسابات معمولا بها فى ظل العمل بالدستور المشار اليه الا أنه اذا أريد تعديلها تعين مراعاة القواعد والاحكام المقررة فيه ومن هذه القواعد ما نصت عليه المادة ٩٧ من ذات الدستور التى تقضى بأن : « يعين القانون قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والاعانات والمكافآت التى تقرر على خزانة الدولة وينظم حالات الاستثناء منها والسلطات التى تتولى تطبيقها » وهذه المادة منقولة عن المادة ١٣٦ من الدستور الصادر فى ١٩ من ابريل سنة ١٩٢٣ التى كانت تنص على أنه : « لا يجوز تقرير معاش على خزانة الحكومة أو تعويض أو اعانة أو مكافأة الا فى حدود القانون » ، وهذا الحكم نفسه ورد فى الدستور الصادر فى سنة ١٩٦٤ فقد نص فى المادة ٧٣ منه على أن يعين القانون قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والاعانات - والمكافآت التى تقرر على خزانة الدولة وينظم حالات الاستثناء منها والسلطات التى تتولى تطبيقها .

ومن حيث ان عبارة « اعانة » المنصوص عليها فى الدستور يقصد بها ما يصرف لمواجهة النوازل والنوائب وما فى حكمها مما يدعو الى تقديم العون والمساعدة الى المصابين والمنكوبين وذويهم وعلى هذا الاعتبار تشمل فى مدلولها نفقات الجنائز الاستثنائية وتبعا لذلك يتعين أو يتولى القانون تعيين قواعد منحها والسلطات التى تتولى تطبيقها نزولا على الحكم الذى قرره المادة ٩٧ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٧٣ من الدستور الحالى الصادر فى سنة ١٩٦٤ .

ولما كان القانون لم يعين قواعد منح مصاريف الجنائز الاستثنائية اذ اقتصر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ على تعيين قواعد منح مصاريف الجنائز القانونية فحسب كما لم يفوض القانون وزير الخزانة فى ترتيب أى التزام فى شأن المصاريف الاستثنائية على الخزانة العامة ومن ثم يكون قراره رقم ٦ مكررا لسنة ١٩٦٣ قد صدر «عدوما وذلك بالنسبة الى ما قرره فى البند (رابعا) من المادة الأولى منه من تفويض وكيل وزارة الخزانة فى صرف مصروفات الجنائز الاستثنائية وهى ما زاد على مصاريف الجنائز القانونية وذلك لأن قواعد صرفها

يتعين أن يقررها القانون ولا يكفى فى تقريرها قرار وزارى يصدر بغير
سند من القانون .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى اعتبار قرار وزير الخزانة رقم ٦ مكرر
لسنة ١٩٦٣ فى شأن التفويض بالاختصاصات معدوما بالنسبة لما قرره من
تفويض وكيل الوزارة المساعد لشئون المعاشات فى صرف مصروفات الجنائز
لورثة الموظفين وأرباب المعاشات من الموظفين بصفة استثنائية . واذا رُوى أن من
الملائم مواجهة بعض الأحوال التى تقتضى صرف مصاريف جنازة بصفة استثنائية
فإن ذلك يقتضى تعديلا فى التشريع يحيز ذلك ويواجه ما تم صرفه فعلا .
(فتوى رقم ١٣٧٥ بتاريخ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٦) .

قاعدة رقم (٥٨)

المبدأ :

المادة ١٠١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظم العاملين المدنيين بالدولة
تقضى بأنه اذا توفى العامل وهو بالخدمة يصرف ما يعادل أجر شهرين كاملين
لمواجهة نفقات الجنائز بعد أدنى خمسون جنيها للارمل او الأرشد من الأولاد
او لمن يثبت قيامه بصرف هذه النفقات - الواضح من هذا النص أن المشرع
رغبة منه فى تدبير مبلغ عاجل لما تتطلبه الوفاة من مصاريف قرر صرف ما يعادل
أجر شهرين كاملين بعد أدنى خمسون جنيها للارمل او ارشد الأنساء او من
يثبت قيامه بالصرف - جاءت عبارة النص من الوضوح فى الصرف للارمل او
الأرشد باعتبار أحدهما - فى الأغلب الأعم - هو الذى يتولى الانفاق على الجنائز
- لم يقصد المشرع بهذا الترتيب أن تعجب الأرملة الأبناء أو أن يعجب هؤلاء
من ثبت قيامه بالانفاق على الجنائز - بناء على ذلك - اذا ثبت أن من قام بالصرف
على الجنائز من غير الأرملة والأبناء فيتم الصرف اليه مباشرة باعتبار أن هذه
المبالغ مخصصة للصرف على الجنائز وليست منحة للأرملة والأبناء .

ملخص الحكم :

أن المادة ١٠١ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على انه (اذا توفي العامل وهو بالخدمة يصرف ما يعادل أجر شهرين كاملين لمواجهة نفقات الجنائز بحد أدنى خمسون جنيها للارمل او للارشد من الأبناء او لمن يثبت قيامه بصرف هذه المنحة) .

والواضح من النص المتقدم أن المشرع رغبة منه في تدبير مبلغ عاجل لما تتطلبه الوفاة من مصاريف قرر صرف ما يعادل أجر شهرين كاملين بحد أدنى خمسون جنيها للارمل او ارشد الأبناء ، او من يثبت قيامه بالصرف ، وقد جاءت عبارة النص من الوضوح في الصرف للارمل او الارشد من الأبناء باعتبار أحدهما - في الأغلب الأعم - هو الذى يتولى الانفاق على الجنائز ولم يقصد بهذا الترتيب أن تحجب الأرملة الأبناء أو أن يحجب هؤلاء من ثبت قيامه بالانفاق على الجنائز وبناء على ذلك فإذا ثبت ان من قام بالصرف على الجنائز من غير الأرملة والأبناء فيتم الصرف اليه مباشرة باعتبار أن هذه المبالغ مخصصة للصرف على الجنائز وليست منحة للأرملة والأبناء ولعل في تقرير المشرع هذه المبالغ هو مواجهة مصروفات الجنائز ومن المقرر أن العلة تدور مع العلول وجردا وعموما فإذا ما ثبت القيام بالصرف على جنازة وجب اداء المبالغ الى من يتولى ذلك .

ومن حيث ان الثابت من التحقيق الذى أجرته الجهة الادارية ان شقيق المتوفى هو الذى قام بالصرف على الجنائز من واقع المستندات التى قدمها ، وما أقر به الشهود فى التحقيق فان قيام الادارة بالصرف اليه يكون مطابقا لحكم المادة ١٠١ المشار اليها . ولا يكون للأرملة ثمة حق فى المطالبة بمصروفات الجنائز .

(طعن ٢٩٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٣) .

نفقات السفر

قاعدة رقم (٥٩)

المبدأ

قرار رئيس الجمهورية رقم ٥١٠ لسنة ١٩٦٢ بشأن إيفاد بعض المهندسين الى جمهورية مالي - نص المادة الأولى منه على التصريح بسفر زوجاتهم على نفقة البعثة لمن أراد - وجوب شمول التصريح بالضرورة للأولاد الصغار الذين يرتبطون بوالدتهم - قيام الجهة المختصة بصرف تكاليف سفر هؤلاء الأولاد في محله .

ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٥١٠ لسنة ١٩٦٢ بشأن إيفاد بعض المهندسين الى جمهورية مالي، ينص في المادة الأولى منه على أن : «يؤخذ السادة الآتى بيانهم الى جمهورية مالي لعمل المباحث والدراسات التفصيلية لمشروع إنشاء الطرق وذلك لمدة عام . ويمنح كل منهم مبلغ خمسين جنيها مصروفات استعداد السفر . كما يمنح كل منهم مبلغ سبعين جنيها بدل تمثيل تصرف لهم مرة واحدة عند وصولهم ، ويمنح كل منهم بدل السفر الموضح أمام كل منهم بالكامل وطوال مدة إقامتهم بجمهورية مالي ، كما تصرف مرتباتهم لأسرهم بالجمهورية العربية المتحدة ويصرح بسفر زوجاتهم على نفقة البعثة لمن أراد ذلك ، » .

ولئن كان النص المتقدم قد اقتصر في عبارته على التصريح بسفر زوجات السادة المهندسين الموفدين الى جمهورية مالي على نفقة البعثة بمقتضى القرار الجمهوري المشار اليه دون ذكر الأولاد ، الا أن هذا التصريح يشمل بالضرورة وبحكم اللازم الأولاد الصغار الذين يرتبطون بوالدتهم ارتباطا لا يمكن معه فصلهم عنها ، أو استغناؤهم عن رعايتها بسفرها دونهم .

وعلى ذلك فإذا كان كل من المهندس رئيس البعثة والمهندس وكيل البعثة،

قد اصطحب معه زوجته ، كما اصطحب معه اولاده الصغار الذين لا غنى لهم عن ملازمة والدتهم ، فان سفر هؤلاء الاولاد باعتباره مرتبطا بسفر الزوجات يجرى مجراه فيما يتعلق بنفقاته . ولما كان الحاصل فعلا ان مصلحة الطرق والكبارى باعتبارها الجهة المختصة قد قررت صرف تذاكر سفر الى جهه ودية مالى للاولاد المذكورين ، فانه لا يكون ثمة وجه لطلبة السيدين المذكورين برد قيمة هذه التذاكر .

(ملف ١١٠/٦/٨٦ فى ١٤/١١/١٩٦٥) .

نفقة

قاعدة رقم (٦٠)

البطلان

الأحكام الشرعية بالنفقة ولو كانت مشمولة بالنفاذ لا يجوز تنفيذها بالحجز على مرتب الموظف إلا بعد أن تصبح نهائية .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعاً موضوع تنفيذ أحكام النفقة على موظفى الحكومة بجلسته المنعقدة فى ١٤ من مايو سنة ١٩٥٠ ولاحظ أن المادة ٣٤٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ تنص على أنه : -

« لا يجوز تنفيذ حكم من الأحكام على من يتعدى اليه من المتداعيين إلا بعد اتخاذ جميع اجراءات اعلان تلك الأحكام ووجود شهادة من قلم الكتاب دالة على عدم تقديم طعن فى الحكم بطريق المعارضة أو الاستئناف » .

والمبدأ الذى اخذ به المشرع فى هذا النص هو نفس المبدأ الذى اخذ به قانون المرافعات القديم فيما يتعلق بالتنفيذ على الغير (المادة ٤٠٨) .

والمقصود بالغير - فى هذا الخصوص - الأشخاص الذين ليست لهم مصلحة شخصية فى الدعوى ولا يعود عليهم من الحكم فيها نفع ولا ضرر انما يجب عليهم تنفيذ الحكم نظراً الى الماهية من وظيفة كالموظف المكلف بشطب الرهون أو الصفة كالحارس القضائى أو المحجوز لديه .

فهو لا يجوز التنفيذ عليهم ولو كان الحكم قابلاً للتنفيذ على الخصم المحكوم عليه إلا بعد استيفاء الاجراءات المنصوص عليها فى المادة ٣٤٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وهى : (١) اعلان الحكم - (٢) تقديم شهادة من

قدم الكتاب دالة على عدم تقديم طعن فى الحكم بالطرق العادية « المعارضة والاستئناف » .

وليس بصحيح أن هذه القواعد لا تسرى بالنسبة الى الأحكام المشمولة بالتنفيذ المؤقت استنادا الى أن القانون نص على تنفيذها ولو مع حصول المعارضة أو الاستئناف اذ لو كان ذلك صحيحا لما كان هناك معنى للتعيين السالف الذكر لأن الأحكام غير المشمولة بالتنفيذ لا يجوز تنفيذها على المحكوم عليه ذاته الا اذا أصبحت نهائية فمن باب أولى لا تنفذ على الغير الا اذا أصبحت كذلك .

فالقواعد ان القواعد الموضوعية على الغير انما تتعلق بالأحكام المشمولة بالتنفيذ ولا تتعلق الا بها .

أما القول بأن المادة ١٩ من لائحة تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية الصادرة فى ٤ من أبريل سنة ١٩٠٧ قد وضعت اجراءات تنفيذ الأحكام بالطريق الادارى اذا كان الحجز واقعا تحت يد الحكومة ومن هذه الاجراءات أن الحكم يعلن الى المستخدم بافادة من المصلحة ولم يرد فيها أى ذكر للاجراءات المنصوص عليها فى المادة ٣٤٨ (المادة ٣٤٤ من لائحة سنة ١٨٩٧ التى كانت سارية وقتئذ) فيرد عليه بأن هذه اللائحة انما تبين اجراءات تنفيذ الأحكام التى يجوز تنفيذها بمقتضى القواعد العامة المنصوص عليها فى القانون والقول بغير ذلك لا يستقيم لأن هذه اللائحة صادرة بقرار وزارى فى حدود التفويض المنصوص عليه فى المادة ٣٨١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ فلا يمكن أن يبين القرار قواعد تخالف أحكام هذا القانون والا كانت باطلة ولا يعمل بها .

كما أن الاعلان المنصوص عليه فى المادة ١٩ السالفة الذكر لا يمكن أن يكون المقصود به اعلان الحكم الذى يبدأ منه ميعاد المعارضة أو الاستئناف (فى الأحكام المعتبرة حضورية) بل هو اجراء من اجراءات التنفيذ يقابل فى قانون المرافعات المدنية والتجارية أخبار المحجوز عليه بالحجز . ولذلك نص على ان الاعلان

المذكور يشمل التبليغ بالحجز الذى وقع ، والمبلغ المحجوز من اجله ، ومقدار المبلغ المحجوز عليه .

ولا منقح فيما قيل من ان المصلحة التابع لها الموظف لا تعتبر مجرد محجوز لديه بل تعتبر جهة تنفيذ اختارها وزير العدل استنادا الى التفويض المخول له بمقتضى المادة ٣٤٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية فى تعيين الجهة التى تتولى التنفيذ لأن اعتبار المصلحة جهة تنفيذ ادارى لا يتعارض مع اعتبارها فى الوقت ذاته محجوزا لديه فتقوم فى هذا الصدد بدورين : -

الاول : أنها جهة تنفيذ، اى تقوم بدور اقلام المحضرين بالنسبة الى التنفيذ القضائى .

الثانى : أنها محجوز لديه على مبلغ مستحق للمحجوز عليه .

فالحجز الذى اوقع على مرتب الموظف هو حجز ما للمدين لدى الغير بلا جدال سواء وقع بالطريق الجنائى أو بالطريق الادارى واطراف هذا الحجز هم المحكوم له (الحاجز) والمحجوز عليه (الموظف) والمحجوز لديه (الحكومة) .

وما دامت الحكومة لديه فهم من الغير على ما سبق بيانه وتطبق بالنسبة لها قواعد تنفيذ الأحكام على الغير .

لذلك انتهى رأى القسم الى انه يجب - لتنفيذ أحكام النفقة بالحجز تحت يد الحكومة على ما يكون مستحقا للموظف لديها - استيفاء الاجراءات المنصوص عليها فى المادة ٣٤٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وهى اعلان الحكم وتقديم شهادة من قلم الكتاب دالة على عدم تقديم طعن فى الحكم بالطرق العادية (المعارضة والاستئناف) .

(فتوى رقم ١٨٨ فى ١٩٥٠/٥/٣١) .

قاعدة رقم (٦١)

المبدأ :

تنفيذ الحكم الشرعى الصادر بتقرير نفقة - وجوب قيام الادارة به متى
طلب منها ذلك - انقضاء المدة المقررة للتقادم - لا يحول دون التنفيذ ما لم
يتمسك المحكوم ضده بهذا التقادم بالطريق الذى رسمه القانون أمام القضاء -
اساس ذلك نص المادة ٣٨٧ من القانون المدنى .

ملخص الفتوى :

ان الحكم متى حاز قوة الأمر المقضى كان حجة بما فصل فيه من حقوق طبقا
للمادة ٤٠٥ من القانون المدنى ويتمين على الجهات المنوط بها تنفيذه القيام بهذا
التنفيذ متى طلب اليها ذلك . وان المشرع قد رسم اجراءات تنفيذ الأحكام
الشرعية وهى تختلف عن الاجراءات المعتادة فى تنفيذ الأحكام عموما بما تضمنته
لائحة الاجراءات الواجب اتباعها فى تنفيذ الأحكام الصادرة فى مواد الأحوال
الشخصية من اجازة هذا التنفيذ عن طريق جهات الادارة .
وقد بين القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ معدلا بالقانون رقم ٤٣ لسنة
١٩٦٢ المبالغ التى لا يجوز الحجز عليها اطلاقا من مستحقات العاملين بالدولة
وتلك التى لا يجوز الحجز عليها الا فى حدود معينة وفاء لدين يتعلق بأداء
الوظيفة أو لدين نفقة .

ومقتضى ما تقدم ان الأصل أن تقوم جهة الادارة بتنفيذ الأحكام الواجبة التنفيذ
التي تتولى تنفيذها على ما سلف بيانه متى طلب اليها ذلك بالاجراءات المرسومة
وفى الحدود المقررة قانونا ، ولا يحول دون ذلك انقضاء المدد المقررة للتقادم ما لم
يتمسك الشخص المراد التنفيذ ضده بهذا التقادم بالطريق الذى رسمه القانون
أمام القضاء ، ذلك ان الدفع بالتقادم فى النطاق المدنى لا يتعلق بالنظام العام

فلا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وانما ينبغي التمسك به اذ نصت المادة ٣٨٧ من القانون المدنى على أنه : -

١ - لا يجوز للمحكمة أن تقضى بالتقادم من تلقاء نفسها ، بل يجب أن يكون ذلك بناء على طلب المدين أو بناء على طلب دائنيه أو أى شخص له مصلحة فيه ولو لم يتمسك به المدين .

٢ - ويجوز التمسك بالتقادم فى أية حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام المحكمة الاستئنافية .

لذلك انتهى الرأى الى أن على العامل المطلوب تنفيذ الحكمين «وضع البحث على القدر الجائر الحجز عليه قانونا من أجره اذا ما اعترض على هذا التنفيذ أن يلجأ فى ذلك الى جهة القضاء المختصة بالفصل فى هذه المنازعة .

(ملف ٨٦/٤/٣٤٤ - جلسة ١٩٦٦/٣/٣) .

قاعدة رقم (٦٢)

المبدأ

حكم النفقة الشرعية واجب النفاذ المعجل بقوة القانون فى ظل احكام قانون المرافعات الجديد - بقاء الاحوال الشخصية للمصريين محكومة بذات القواعد التى كانت سارية قبل العمل بقانون المرافعات الجديد - تنفيذا احكام النفقة بالغصم من واتب المحكوم عليه هى اجراءات خاصة نظمتها نصوص لائحة تنفيذ احكام المعاكم الشرعية على نحو خاص - عند قيام التزام بين متجمد النفقة والنفقة المتجددة المقررة لاثنين أو اكثر من الزوجات يوزع الجزء الجائر الحجز عليه بينهن بنسبة ما هو مقرر لكل منهن - العبرة فى نسبة التوزيع بالمقرر الشهري لكل من المحكوم لهن بصرف النظر عن ان احد الدينين اصبح متجمدا والاخر ما زال متجمدا .

ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية تنص على ما يأتى : -

« يلغى قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ عدا الباب السابع من الكتاب الأول الخاص بإجراءات الاثبات ، والفصل الثانى من الباب الثانى عشر من الكتاب الأول الخاص بالمعارضة والمواد ٨٦٨ الى ١٠٣٢ من الكتاب الرابع الخاص بالاجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية ، كما يلغى للباب الأول من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، ويستعاض عن النصوص الملغاة بنصوص القانون المرافق ، كما يلغى كل نص آخر يخالف أحكامه » .

ومؤدى هذا النص استمرار المواد من ٨٦٨ الى ١٠٣٢ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ نافذة دون إلغاء فى ظل قانون المرافعات الجديد .

ولما كان الكتاب الرابع المشار اليه هو الخاص بالاجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية للمصريين والأجانب ، وهو المضاف الى القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه بموجب القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ . ولما كان الكتاب الرابع هذا قد استبقاه القانون الجديد كاملا فيما عدا الفصل الأول من الباب الأول منه المعنون : « قواعد الاختصاص العام للمحاكم المصرية فى مسائل الأحوال الشخصية للأجانب ، والذي كان يضم المواد ٨٥٩ الى ٨٦٧ من ذلك الكتاب ، فان مؤدى ذلك بقاء العمل بالنسبة للأحوال الشخصية للمصريين بذات القواعد التى كان معمولاً بها قبل صدور القانون الجديد فى ظل العمل به .

ولما كانت تلك القواعد قد نظمها القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية وإحالة الدعوى التى تكون منظورة أمامها الى المحاكم الوطنية - وذلك بنصه فى المادة ٥ على ما يأتى : -

« تتبع أحكام قانون المرافعات فى الاجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية والمجالس المالية عدا الأحوال التى ورد فى شأنها قواعد خاصة فى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى المكملة لها » .

ومن ثم فإن قانون المرافعات الجديد الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ يكون قد اعتمد بقاء الأحوال الشخصية للمصريين محكومة بذات القواعد التى كانت سارية قبل العمل به وهى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ والمكملة بقواعد أهمها لائحة الاجراءات الواجب اتباعها فى تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية الصادرة فى ٤ أبريل سنة ١٩٠٧ والقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ الخاص بأحكام النفقة وبعض مسائل الأحوال الشخصية التى لم تتضمنها اللائحة المذكورة ، مع تطبيق المسواد التى استبقاها القانون الجديد من نصوص الباب الرابع من قانون المرافعات السابق بالنسبة لاجراءات الأحوال الشخصية التى لم يرد بها نص فى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والقوانين المكملة لها .

ومن حيث أن لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ تنص فى المادة ٣٥٣ منها على ما يأتى : -

« التنفيذ المؤقت يكون واجبا لكل حكم صادر بالنفقة أو أجره الحضانة أو الرضاع أو المسكن أو تسليم الصغير لأمه » .
ومفاد ذلك وجوب التنفيذ المسجل بقوة القانون لأحكام النفقة .

ومن حيث أنه عن مدى أحقيد السيد / ٠٠٠٠٠٠ في صرف ربح المكافأة
المحجوزة ، ومدى احقية المحكوم لها في صرفه .

فان اللائحة المالية للميزانية والحسابات تنص في المادة ١٣ على أن : -
« تتبع القواعد الآتية في جميع أحوال النفقات أو التوكيل في قبضها ،
بفض النظر عن قيمتها » : -

أولا - يجب أن يكون التنازل عن النفقة أو التوكيل في قبضها مصدقا عليه
من احدى المحاكم .

ثانيا - يجوز لأرباب النفقات ، في الأحوال القهرية التي تمنعهم من الحضور
بأنفسهم أن يوكلوا عنهم آخرين في قبض النفقة لصرفية واحدة عن شهر
واحد بموجب توكيل عرفي ٠٠٠ ويعتمد هذا التوكيل اداريا من
المصلحة المختصة .

ولما كان لا يبين من الأوراق ان ثمة تنازلا قد روعيت في شكله القواعد
والأوضاع المذكورة ، فانه لا يكون ثمة وجه لما يدعيه المحكوم عليه في شأن تنازل
المحكوم لهما عن النفقة المحكوم بها لهما .

ومن حيث ان المادة ١٩ من لائحة تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية الصادرة في
أبريل سنة ١٩٠٧ تنص على انه : « اذا كان المحكوم عليه مستخدما في الحكومة
او من أرباب المعاشات - يجوز توقيع الحجز على الجزء الجائز من ماهيته أو
معاشه في الأحوال المنصوص عليها في القانون ويجب على الدائن في هذه
الحالة أن يقدم للمصلحة التابع لها المستخدم طلبا على الاستمارة الخاصة بذلك ،
ويشتمل الطلب على اسم ولقب وصناعة ومحل اقامة كل من الطالب والمدين ،
وكذلك مقدار المبالغ المستحقة بالضبط الى تاريخ الطلب ويرفق بالطلب نسخة
الحكم المقتضى تنفيذه بموجبها وصورة منه اذا كان لم يسبق اعلانه ، ويعلن الحكم

للمستخدم بأفادة من المصلحة يبين فيها فى الوقت نفسه الحكم الذى انبنى عليه الحجز وكذلك مقدار المبلغ المحجوز عليه ، وتدفع المبالغ المحجوزة عند حلول مواعيد استحقاقها للدائن بموجب إيصال يحرر على ظهر السند ، اذا كان الحجز على معاش يقدم الطلب الى المصلحة المكلفة بالصرف .

ومؤدى ذلك ان اجراءات تنفيذ أحكام النفقة بالخصم من راتب المحكوم عليه هى اجراءات خاصة نظمها نصوص لائحة تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية على نحو خاص قصد به تجنيب المحكوم له ما تتطلبه القواعد العامة من اجراءات فى شأن حجز ما للمدين لدى الغير مراعاة لمستحقى النفقات الشرعية .

ومن حيث انه عن مدى قيام التزام بين متجمد النفقة والنفقة المتجددة فان المادة ١١ من اللائحة المالية للميزانة والحسابات تنص على انه : -

« فى حالة ما اذا كان المبلغ المحكوم به نظير نفقة للزوجة ولغيرها من اقارب الموظف يزيد على الربع الجائز الحجز عليه قانونا من المرتب او المعاش او غيرها من المبالغ التى لا يجوز الحجز عليها ٠٠٠ فتعلى قيمة الجزء الجائز حجزه بحساب الامانات حتى يتفق المحكوم لهم بالنفقة على كيفية تقسيمه بينهم أو يفصل القضاء بالأولوية . أما اذا كانت النفقات المذكورة مقررة لائنتين او اكثر من الزوجات فيوزع هذا الجزء بينهن بنسبة ما هو مقرر لكل منهن ٠٠٠ » .

وطالما كان متجمد النفقة فى أصله نفقة - فانه يبقى على أصله فى الحكم ما لم يوجد من النصوص ما يقيد المطلق ويغير الحكم بالنسبة لتجمد النفقة ويرتب أولوية للنفقة المتجددة عليه ، وعلى ذلك ولما كانت المادة ١١ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات قد قررت الحل التشريعى لزام من نفقة فان هذا الحل يكون واجب الاعمال فى شأن ديون النفقة بمعناها المطلق الشامل لكل من النفقة المتجمدة والنفقة المتجددة على حد سواء .

ومع مراعاة ان الفقرة الثانية من المادة ١١ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات سالفه الذكر التى قضت بأنه اذا كانت النفقات مقررة لاثنيين أو أكثر من الزوجات فيوزع الجزء الجائز الحجز عليه بينهن بنسبة ما هو مقرر فالعبرة فى نسبة التوزيع بالمقرر الشهري لكل من المحكوم لهما بصرف النظر عن ان أحد الدينين أصبح متجهدا وان الآخر ما زال متجهدا وبهذه المثابة فانه لن يثور انتسأول حول التاريخ الواجب الاعتداد به عند توزيع ربع المكافاة المشار اليها باعتبار ان النسبة ستكون واحدة من الحالتين .

هذا ولم تر الجمعية العمومية وجها لابتداء الرأى فى غير ذلك من المسائل التى لا تتعلق بصفة أصلية بالوقائع المروضة عليها .
لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

- اولا - ان احكام النفقة الشرعية واجبة النفاذ المجل بقوة القانون .
ثانيا - أحقية السيدة / والسيدة / فى استيفاء النفقة المحكوم بها لكل منهما خصما من ربع المكافاة المستحقة للسيد /
ثالثا - ان النفقتين المحكوم بهما للسيدتين المذكورتين يتزاحمان على ربع المكافاة المشار اليها وفقا للمادة (١١) من اللائحة المالية للميزانية والحسابات .
(ملف ١٩٤٩/٦/٨٦ - جلسة ١٩٧٢/٦/١٤) .

نقابة

الفصل الأول : نقابة المحامين

الفرع الأول : مجلس النقابة المنتخب

الفرع الثاني : قرارات لجنة قبول المحامين

الفصل الثاني : نقابة التجارين

الفرع الأول : القيد بالنقابة

الفرع الثاني : الاسقاط النصفى لعضوية مجلس النقابة

الفصل الثالث : نقابة الأطباء

الفرع الأول : انتخابات النقابة

الفرع الثاني : الترشيح لمنصب النقيب

الفرع الثالث : قرارات مجلس النقابة

الفرع الرابع : تأديب الأطباء

الفرع الخامس : صندوق الاعانات والمعاشات

الفصل الرابع : نقابة الأطباء البيطريين

الفرع الأول : الترشيح لمنصب النقيب وعضوية مجلس النقابة

الفرع الثاني : انتخاب رئيس وأعضاء مجلس النقابة

الفصل الخامس : نقابة الصيادلة

الفرع الأول : الانتخابات

الفرع الثاني : الاشتراكات

الفصل السادس : نقابة المهندسين

الفرع الأول : القيد فى النقابة

الفرع الثاني : قرارات النقابة

الفرع الثالث : المعاش

الفرع الرابع : دفعة النقابة

الفرع الخامس : رسم لصالح النقابة

الفصل السابع : نقابة المهن الزراعية

الفرع الأول : عضوية النقابة

الفرع الثاني : انعقاد الجمعية العمومية

الفرع الثالث : انشاء النقابة لشركة مساهمة

الفصل الثامن : نقابة عمالية

الفصل التاسع : مسائل عامة ومتنوعة

الفرع الأول : المهن الحرة - مرافق عامة

الفرع الثاني : تأديب أعضاء مجالس ادارة التشكيلات النقابية

الفرع الثالث : مدى جواز خصم اشتراكات النقابة من مرتبات

العاملين المدنيين بالدولة

الفصل الأول

نقابة المحامين

الفـرـع الأول

مجلس النقابة المنتخب

قاعدة رقم (٦٣)

المبدأ :

حكم المحكمة الدستورية بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ الذى حل مجلس النقابة المنتخب - مقتضاء ولازمه عودة مجلس النقابة المنتخب - القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ تشوبه ذات المخالفة الدستورية التى شابت القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ - القرار المطعون فيه الصادر استنادا الى القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ يبنو لذلك غير مشروع - مشروعية القرار الانارى ليست قاصرة على اتفاق القرار مع القانون - القرار الذى يصدر استنادا الى قانون غير دستورى يكون غير مشروع - اثر ذلك : توافر ركن الجدية فى طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه على مدى ما تقدم ، ووفق ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه بحق ، فان مقتضى الحكم بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ولازمه عودة مجلس نقابة المحامين المنتخب ، الذى كان قد انتهت ولايته بمقتضى المادة الاولى من القانون المذكور الى الوجود وممارسة هذه الولاية ، واذ كان هذا الوجود القانونى لمجلس النقابة المنتخب قائما وقت صدور القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ والذى قضى بتشكيل لجنة مؤقتة تتولى اختصاصات مجلس النقابة العامة ،

فان هذا القانون الأخير يكون قد عاد بالأمر الى ما كان عليه فى ظل القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ المضى بعدم دستوريته من حيث انكار الوجود القانونى لمجلس النقابة المنتخب ، واقضاء انتقيب وأعضاء مجلس النقابة المنتخبين وفقا لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ عن مناصبهم قبل نهاية مدة العضوية عن غير طريق هيئة الناخبين المتمثلة فى الجمعية العمومية للنقابة ، ويكون قد خرج بذلك عن مبدأ التنظيم الديموقراطى الواجب مراعاته فى التشكيلات النقابية انشاء والغاء ، وهى ذات المخالفة الدستورية التى كشفت عنها المحكمة الدستورية العليا بحكمها الصادر بجلسته ١١ من يونية سنة ١٩٨٣ بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر . واذا استظهر الحكم المطعون فيه أن ما استند اليه القرار المطعون فيه من نصوص القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ تبدو بحسب انظاها غير دستورية ، وأن القرار المطعون فيه يبدو لذلك غير مشروع ، بما يتوافر معه ركن الجدية فى طلب وقف تنفيذه ، فانه يكون قد أصاب صحيح حكم القانون .

ولا حجية فيما ذهب اليه الطعن من ان الحكم المطعون فيه قد تناقض فى أسبابه حين قال أن القرار المطعون فيه قد صدر مطابقا للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ من حيث الشكل أو المضمون الا ان النصوص القانونية التى توسدها القرار المذكور مشكوك فى دستورتها ، والراجع فى نظر المحكمة أنها غير دستورية ، لأن مبدأ المشروعية فى القرارات الادارية يقاس بمدى مطابقتها للقانون الذى صدرت تنفيذا له حتى ولو كان مشكوكا فى دستوريته ما بقى هذا اتفاقنا ، ذلك انه لى يكون القرار الادارى مشروعا يتمين أن يكون القانون الذى يصدر هذا القرار استنادا اليه مشروعا هو الآخر ، فالمشروعية لا تتجزأ ، وكما أن القرار الادارى الصادر استنادا الى لائحة مخالفة للقانون يكون قرارا غير مشروع ، فان القرار الذى يصدر استنادا الى قانون غير دستورى يكون غير مشروع هو الآخر ، ومن باب أولى ، اذ الدستور هو أول ما يتبغى احترامه فى مدارج انظام القانونى . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه قد جاء فى هذا الصدد مبرا من التناقض فى الأسباب كما برىء من القصور فى التسبب .

(طعن رقم ٢٧٤٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٤)

الفرع الثاني

قرارات لجنة قبول المحامين

قاعدة رقم (٦٤)

المبطل :

اجور نشر قرارات لجنة قبول المحامين بوزارة العدل بالجريدة الرسمية
- الجهة التي تتحملها - هي نقابة المحامين باعتبارها الجهة القائمة على شئون
المحاماة ومراعاة تطبيق احكام قانون المحاماة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المحاماة امام
المحاكم على ان : « يشترط فيمن يشغل بالمحاماة امام المحاكم أن يكون اسمه
مقيدا بجدول المحامين » ، وتنص المادة الرابعة على أن : « يعهد بجدول المحامين
الى لجنة تسمى لجنة قبول المحامين وتؤلف من رئيس محكمة الاستئناف ومن
انائب الصام أو من يقوم مقامها ومن ثلاثة من المحامين المقررين امام محكمة
الانقض ويعينهم مجلس النقابة من بين أعضائه » ، وتنص المادة الخامسة على أن
« تقدم طلبات القيد مع الأوراق المثبتة لتوافر الشروط المبينة فى المادة الثانية الى
اللجنة المشار اليها فى المادة السابعة ، وتقرر اللجنة بمسء التحقق من توافر
الشروط فى قيد اسمه بالجدول .

ومفاد هذه النصوص ان مهنة المحاماة لا يباشرها الا من تتوافر فيه شروط
مبينة وبعد أن يتم قيد اسمه فى جدول المحامين ، وقد استهدف المشرع من قصر
ممارسة هذه المهنة على الأشخاص المقيدين أسماؤهم فى هذا الجدول رفع مستوى

المهنة حتى تستطيع أن تؤدي رسالتها على أكمل وجه وناط المشرع بلجنة معينة التثبت من توافر الشروط وقيد أسماء من تتوافر فيهم في الجدول .

ولما كان عمل هذه اللجنة هو التثبت من توافر شروط الصلاحية وقيد الأسماء في الجدول تبعاً لشبوتها يعتبر في واقع الأمر وسيلة لتحقيق هدف المشرع من قصر ممارسة المهنة على من تتوافر فيهم هذه الشروط ومن ثم فإن العمل الذي تؤديه هذه اللجنة ليس مقصوداً به إلا صالح مهنة المحاماة والقائمين بها .

ولما كانت نقابة المحامين هي الجهة القائمة على شئون المحامين ومراعاة تطبيق أحكام قانون المحاماة على نحو يؤدي إلى تحقيق صالح المهنة ، ولهذا تتحمل النقابة وحدها نفقات الأعمال التي تقوم بها اللجنة المشار إليها ومن بينها أجور نشر قراراتها في الجريدة الرسمية .

ولا يغير من هذا النظر أن تشكيل لجنة القيد في الجدول يشمل بعض رجال القضاء ، ذلك لأن اشتراكهم فيها لا يؤثر على طبيعة العمل الذي تؤديه وهو التثبت من توافر الاشتغال بالمحاماة تحقيقاً لقصر ممارسة المهنة على ذوي الصلاحية لها وهو تقرير لصالح مهنة المحاماة على نحو ما تقدم .

لهذا انتهى رأى الجمعية إلى أن نقابة المحامين هي الملتزمة وحدها بالوفاء بأجور نشر قرارات لجنة قبول المحامين في الجريدة الرسمية .

(فتوى رقم ٣١٩ - في ١٠/٥/١٩٦٢) .

- ١٤٣ -

الفصل الثاني
نقابة التجار
الفرع الأول
القيد بالنقابة
قاعدة رقم (٦٥)

المبدأ :

القيد بنقابة التجارين ولئن كان اجباريا ، الا انه ليس لازما كمسوغ من مسوغات التعيين في الوظائف العامة .

ملخص الفتوى :

ان المشرع لم يهجهق منهاج واحد في خصوص العضوية في النقابات المهنية ، فعسوية نقابة المهن الفنية التطبيقية اختيارية ، بينما عضوية نقابات المهندسين والمهن الزراعية والتجارين اجبارية . على ان القيد الاجباري في النقابة المهنية لا يترتب عليه بالضرورة اعتباره مسوغا من مسوغات التعيين ، وانما هو امر يتعلق بتنظيم العلاقة بين النقابة وأعضائها ، ولا يترتب على مخالفته أدنى مساس بالتعيين في الوظائف العامة او الاستمرار فيها .

ويعتبر القيد في النقابة المهنية مسوغا من مسوغات التعيين من عدمه امرا منوطا بارادة المشرع الصريحة في هذا الشأن . وفي هذا المقام نجد المشرع قد نص صراحة في القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهندسين على اعتبار القيد في النقابة مسوغا من مسوغات التعيين . اما في القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن نقابة التجارين ممدا بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ فان المشرع ولئن كان قد نص صراحة على أن العضوية في النقابة اجبارية ، الا انه لم ينص صراحة على أنها تعد من مسوغات التعيين . ومن ثم فلا يجوز اعتبار القيد في نقابة التجارين مسوغا من مسوغات التعيين في الوظائف العامة .

(ملف ٦٢٤/٣/٨٦ - جلسة ١٦/١١/١٩٨٣) .

قاعدة رقم (٦٦)

المبدأ :

عضوية نقابة التجارين ليست لازمة كمسوغ من مسوغات التعيين في الوظيفة .

ملخص الفتوى :

ان المشرع في القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن نقابة التجارين المعدل للقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ ولو انه نص صراحة على ان العضوية في هذه النقابة اجباريا ، الا أنه لم ينص صراحة على أنها تعد مسوغا من مسوغات التعيين، كما فعل بالنسبة لنقابة المهندسين ، الأمر الذي يمكن معه اعتبار القيد في نقابة التجارين مسوغا من مسوغات التعيين .

(ملف ٦٢٤/٣/٨٦ - جلسة ١٨/٤/١٩٨٤) .

الفرع الثاني

الاسقاط النصفى لعضوية مجلس النقابة

قاعدة رقم (٦٧)

المبلى :

التجديد النصفى لأعضاء مجلس نقابة التجار الذين أوردته القانون ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ يقتصر على الأعضاء المنتخبين المكملين لأعضاء المجلس - يسرى التجديد النصفى على الزيادة فى عدد الأعضاء المنتخبين التى استحدثها القانون المذكور - الستة أعضاء الذين انتخبوا سنة ١٩٨١ لعدم اتمامها سنة ١٩٧٩ لم يأت بهم القانون ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ لأول مرة فلا يخضعون للتجديد النصفى .

ملخص الفتوى :

تتلخص وقائع الموضوع أنه فى عام ١٩٢٥ شكل مجلس نقابة التجار لأول مرة تطبيقا لأحكام القانونين رقمى ٤٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن انشاء نقابة التجار و ١٠٩ لسنة ١٩٧٤ المعدل لبعض أحكامه وكان عدد الأعضاء المنتخبين فى مجلس النقابة مكملين لعدد أعضائه من النقيب وممثل الشعب ورؤساء النقابات الفرعية بحيث يكون مجموع عدد أعضاء المجلس ثلاثين عضواً هو احد عشر عضواً ، وفى عام ١٩٧٧ تم اسقاط عضوية ستة من الأعضاء المنتخبين الأحد عشر ، وانتخب بدلا منهم أربعة أعضاء فقط لاجراء احكام التكميل اعمالا لحكم المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه . وبقي خمسة أعضاء من الذين تم انتخابهم فى عام ١٩٧٥ . وفى عام ١٩٧٩ انتهت عضوية هؤلاء الأعضاء الخمسة بمرور أربع سنوات على عضويتهم بالمجلس ولم يتم انتخاب أعضاء آخرين بدلا منهم حتى صدر القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ المعمول به اعتبارا

عضويتهم سنة ١٩٨١ بعد اجراء التجديد النصفى الذى تم سنة ١٩٧٧ ، وبذلك تم انتخاب ستة أعضاء : أربعة بدلا ممن انتهت عضويتهم واثنين جديدين .

وقد وافق مجلس النقابة فى ١٣/٢/١٩٨٣ على اجراء اسقاط نصفى بالقرعة للاعضاء الستة المكملين الذين انتخبوا طبقا للقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ وبدأت عضويتهم فى سنة ١٩٨١ . فاعترض عضوان منهم بدعوى ان الاسقاط النصفى يقتصر على المجلس المشكل لأول مرة دون سواء من المجالس اللاحقة . وبطلب رأى ادارة الفتوى لوزارة المالية فى هذا الشأن قامت بعرض الموضوع على اللجنة الثالثة لقسم الفتوى التى اترأت ان اسقاط العضوية لنصف أعضاء مجلس النقابة يكون بالنسبة لأول مجلس نقابة فقط ، دون بقية مجالس النقابة اللاحقة التى يجب أن تكمل مدة انتخابها وقدرها اربع سنوات دون اسقاط نصفى واذا اعترض بعض أعضاء مجلس النقابة على هذا الرأى طلب وزير المالية عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ، فتبين لها أن المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن نقابة التجاريين تنص على أن : « يؤلف مجلس النقابة من ثلاثين عضوا ويتمين أن يكون بمجلس النقابة ممثلون لكل شعبة يختارهم مجلسها ورؤساء النقابات الفرعية يكملهم أعضاء آخرون تنتخبهم الجمعية العمومية » .

وتكون انتخابات أعضاء مجلس النقابة ومجالس الشعب ومجالس النقابات الفرعية بالأغلبية النسبية للاصوات الصحيحة للحاضرين لمدة أربع سنوات وتسقط عضوية نصف أعضاء المجلس بعد سنتين بالقرعة لأول مرة وتنتهى عضوية النصف الباقى بانتهاء أربع سنوات على انتخابهم .

وتنص الفقرة الأولى من المادة ٢٣ سالفه الذكر بعد تعديلها بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ على أن : « يؤلف مجلس النقابة من خمسة وأربعين عضوا

ويتعين ان يكون بمجلس النقابة ممثلون لكل شعبة يختارهم مجلسها ورؤساء النقابات الفرعية يكملهم أعضاء آخرون من بينهم أحد خريجي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - تنتخبهم الجمعية العمومية على مستوى الجمهورية .

ومفاد ذلك ان المشروع أراد ان تكون مدة عضوية مجلس نقابة التجاريين أربع سنوات ويتم اسقاط عضوية نصف الاعضاء المنتخبين بعد مرور سنتين على بدء عضويتهم لأول مرة ، ويظل النصف الباقي في العضوية لمدة أربع سنوات من بدء الانتخابات ويلاحظ انه وان كان النص يفهم من عباراته شمول التجديد النصفى كافة أعضاء المجلس عدا النقيب الا أن أعضاء المجلس من ممثلي الشعب ورؤساء النقابات الفرعية يخضع اختيارهم للنظام الخاص بمجالس الشعب والنقابات الفرعية مما يرجح ان التجديد النصفى لا يشمل هاتين الفئتين وانما يقتصر على الأعضاء المنتخبين المكملين لعدد أعضاء المجلس فقط .

ولما كان مجلس النقابة قد شكل لأول مرة في سنة ١٩٧٥ من ثلاثين عضوا وتم اعمال حكم الاسقاط النصفى في سنة ١٩٧٧ للاعضاء الأحد عشر المنتخبين مما أدى - كما سلف البيان - الى خروج ستة من الأعضاء المكملين وانتخاب أربعة بدلا منهم ، وقد انتهت مدة عضوية الخمسة الذين جاء بهمسم التجديد النصفى لسنة ١٩٧٧ في سنة ١٩٨١ .

واذ جاء القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ناصا على زيادة عدد أعضاء مجلس النقابة من ثلاثين عضوا الى خمسة واربعين عضوا ومبنيا على النص الخاص بسريان أحكام التجديد النصفى عند التشكيل لأول مرة ولم يأخذ المشرع في اعتباره ان التجديد النصفى لأول تشكيل لمجلس النقابة كان قد تم فعلا سنة ١٩٧٧ وقد كان بطبيعته حكما وقتيا ينقضى ألزمه بعد اجراء التجديد النصفى لأول مجلس مشكل مما يفصح عن

ارادة المشرع فى استمرار التجديد النصفى بالنسبة لمن يدخل المجلس لأول مرة نتيجة التعديل الذى اجراه وجاء بزيادة فى عدد اعضاء المجلس من ٣٠ الى ٤٥ عضوا وبذلك يقتصر هذا التجديد النصفى الذى جاء به تعديل سنة ١٩٨٠ على الزيادة التى طرأت على المجلس نتيجة له فقط دون من شملهم التجديد النصفى الاول لسنة ١٩٧٧ .

ولكن هذا التعديل الذى تم سنة ١٩٨٠ وان أدى الى زيادة مجموع عدد اعضاء المجلس من ثلاثين عضوا الى خمسة واربعين عضوا الا أنه أدى الى تقلص عدد الاعضاء المنتخبين المكملين لاعضاء المجلس الى ستة أعضاء فقط .

وبذلك فان التجديد النصفى الذى يتم طبقا لأحكام القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ لا يشمل من شملهم التجديد النصفى الذى تم سنة ١٩٧٧ سواء من انتخبوا فى هذا التجديد بدل من خرجوا ، او من بقوا وانتهت عضويتهم سنة ١٩٧٩ ولكن يقتصر على الزيادة فى العدد التى جاء بها هذا القانون فقط .

ولم يأخذ المشرع فى اعتباره ان التجديد النصفى الاول الذى تم سنة ١٩٧٧ وادى الى خروج نصف الاعضاء المكملين اى ٦ من ١١ وقد انتخب ٤ فقط بدلا من الستة وبذلك تقلص عدد الاعضاء المكملين فى سنة ١٩٧٧ الى ٩ بدلا من ١١ ، وعندما انتهت عضوية الخمسة الذين لم يخرجوا فى سنة ١٩٧٧ وذلك فى سنة ١٩٧٩ لم تجر انتخابات لاختيار بديل لهم وعند انتهاء مدة عضوية من انتخبوا سنة ١٩٧٧ فى سنة ١٩٨١ ، تبين ان مجموع خسرات المنتخبين التى انتهت فى سنة ١٩٧٩ وسنة ١٩٨١ قد تقلصت الى ستة أعضاء مكملين فقط ، بينما كان مجموع من انتهت عضويتهم فى سنة ١٩٧٩ وسنة ١٩٨١ ستة أعضاء وبذلك يكون من الواضح ان المشرع وان تصور انه ان الزيادة فقط بعد سنتين من انتخابها اى سنة ١٩٨٣ الا أنه عند التطبيق تبين ان المشرع لم يأت فى الواقع

بأية زيادة بل قد تقلص عدد الاعضاء المكملين من ١١ فى اول مجلس سنة ١٩٧٥ الى تسعة ١٩٧٧ ثم الى ستة فقط سنة ١٩٨١ وبذلك فان التجديد النصفى الذى تصوره المشرع ووجب التطبيق بالنسبة الى الزيادة التى استحدثتها ، فانه وقد ثبت انه لم يات بأية زيادة بل تقلص عدد الاعضاء المنتخبين الى ستة فقط ومن ثم فلا يسرى فى شأنهم حكم التجديد النصفى لذلك انتهى رأى الجمعية لعمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه :

(١) التجديد النصفى لأعضاء مجلس نقابة التجاريين الذى رددته حكم القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ يقتصر على الاعضاء المنتخبين المكملين لاعضاء المجلس دون ممثل الشعب ورؤساء النقابات .

(٢) يسرى التجديد النصفى الذى رددته المشرع فى القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ على الزيادة فى عدد الاعضاء المنتخبين التى استحدثتها القانون المذكور .

(٣) الا أنه وقد ثبت ان القانون المذكور لم يستحدث أية زيادة فى عدد الاعضاء المنتخبين بل تقلص عددهم الى ستة فقط كان جرى فى شأنهم أحكام التجديد النصفى الاول سنة ١٩٧٧ ، واعادة الانتخاب فى سنة ١٩٨١ لعدم اتمامها سنة ١٩٧٩ ، فان هؤلاء الستة الذين انتخبوا سنة ١٩٨١ بدلا ممن خرجوا فى التجديد النصفى سنة ١٩٧٧ وقد انتهت عضويتهم سنة ١٩٨١ لم يات بهم القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ لأول مرة فلا يخضعون للتجديد النصفى الذى جاء به القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ .

(ملف ٣٢/١/٨٨ - جلسة ١/٩/١٩٨٥)

الفصل الثالث

نقابة الأطباء

الفرع الأول

انتخابات النقابة

قاعدة رقم (٦٨)

المبدأ :

طبقا لأحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء نقابة الأطباء الذين انتخبوا لمنصب النقيب أو لعضوية مجلس النقابة في انتخابات سنة ١٩٧٠ ثم في انتخابات سنة ١٩٧١ يسرى في شأنهم الحظر المنصوص عليه في المادتين ٢٠ و ٢١ من هذا القانون (عدم جواز انتخاب العضو أو النقيب أكثر من مرتين متتاليتين) - يتروى على ذلك عدم جواز انتخاب هؤلاء الأطباء في دورة سنة ١٩٧٦ ولا يصح بالتالى ترشيحهم لانتخابات هذه الدورة - أساس ذلك انه يبين من الرجوع لأحكام المادتين ٢٠ ، ٢١ أنفى الذكر أن الحظر الوارد فيهما صريح فى انصرافه الى انتخاب عضو مجلس النقابة أو النقيب أكثر من مرتين متتاليتين - والانتخاب مرة يتحقق باجرا. الانتخاب وعلان فوز المنتخب بالمركز الذى انتخب له وهو بهذا المعنى لا يتلزم مع البقاء فى العضوية أو فى منصب النقيب كامل مدة الأربع سنوات المنصوص عليها فى هاتين المادتين - قيسا أسباب تمنع من استكمال هذه المدة لا يؤثر فى ان الانتخاب قد تم وحق غايته .

ملخص التسوى :

ان المادة ١٨ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء نقابة الأطباء تنص على أن : « يشكل مجلس النقابة من النقيب وأربعة عشر عضوا » ، والمادة ٢٠ منه تنص على أن : « مدة العضوية فى مجلس النقابة أربع سنوات ٠٠ ولا يجوز

انتخاب العضو أكثر من مرتين متتاليتين » ، وتنص المادة ٢١ على أن : « مسلة
النقيب أربع سنوات ، ولا يجوز انتخابه أكثر من مرتين متتاليتين » .

من حيث أنه يبين من الرجوع لأحكام المادتين ٢٠ و ٢١ أنفتى الذكر أن
الحظر الوارد فيهما صريح في انصرافه الى انتخاب عضو مجلس النقابة أو النقيب
أكثر من مرتين متتاليتين ، والانتخاب مرة يتحقق بأجراء الانتخاب وأعلان فوز
المنتخب بالمركز الذى انتخب له ، وهو بهذا المعنى لا يتلزم مع البقاء فى العضوية
أو فى منصب النقيب كامل مدة الأربع سنوات المنصوص عليها فى هاتين المادتين
حيث أنه لا يضمن للمنتخب ضرورة البقاء كل تلك المدة إذ أنه من المتصور دائما أن
تقوم أسباب تمنع من استكمال هذه المدد سواء فى الطبيب المنتخب أو استمرار
مجلس النقابة ذاته دون أن يؤثر ذلك فى أن الانتخاب قد تم وحقق غايته . ولا
يقدح فى ذلك القول بأن الانتخاب مرتين فى تطبيق المادتين المشار اليهما لا يعتد
به بالنسبة للحظر الوارد فيهما الا اذا استكمل المنتخب المدة المقررة نتيجة
للا انتخاب فى كل مرة ، فهذا مردود بأمرين أولهما أن نص المادتين صريح - كما
سبق القول - فى انصرافه الى الانتخاب مجردا ، وليس من سنه فى عبارة النص
يقرن مرة الانتخاب باستكمال مدته ، وثانيهما أن هذا القول يؤدي الى جواز
انتخاب من سبق انتخابه مرتان مرة ثالثة اذا كان لم يستكمل عند انتخابه فى
احدى هاتين المراتين مدة الأربع سنوات ، وتلك نتيجة من شأنها أن يبقى الطبيب
المنتخب فى مجلس النقابة أو فى مركز النقيب أكثر من ثماني سنوات وهو
ما يتعارض مع ابعده فهم لأحكام هاتين المادتين وأوسع تطبيق لهما عندما يدعى
انهما يتيحان دائما للمنتخب أن يستوفى مدة ثماني سنوات فى مرتى انتخابه
بينما القول المتقدم يسمح للمنتخب بالبقاء أكثر من هذه السنوات الثمانية ،
ومن ثم فانه قول يجاوز فى نتائجه ما قد تطوع اليه أحكام مادتي
القانون .

ومن حيث انه متى كان ذلك كذلك فان الأطباء الذين انتخبوا لمنصب
النقيب أو لعضوية مجلس النقابة في انتخابات سنة ١٩٧٠ ثم في انتخابات
النقيب أو لعضوية مجلس النقابة في انتخابات سنة ١٧٠ ثم في انتخابات
سنة ١٩٧١ يسرى في شأنهم الحظر المنصوص عليه في المادتين ٢٠ و ٢١ المشار
اليهما ولا يجوز انتخابهم في دورة سنة ١٩٧٦ ولا يصح بالتالي ترشيحهم
لانتخابات هذه الدورة .

(فتوى رقم ١٧١ في ١٨/٣/١٩٧٦) .

قاعدة رقم (٦٩)

المبدأ

الفتوى الصادرة في شأن الأطباء المذكورين هي كاشفة لحكم القانون -
يترتب على ذلك انه لا يعتبر عدم علمهم بالفهم الصحيح لحكم القانون علرا مبررا
لإعادة التقدم بطلبات للترشيح لمستويات أخرى بعد أن أوصد باب الترشيح -
الخطأ في فهم المسألة القانونية لا يصلح علرا مبررا لاستناد معاد حده القانون
ورتب على انقضائه اثر السقوط .

ملخص الفتوى :

انه عن مدى اعتبار الطلبات التي قدمها الأطباء المذكورين مسالحة للتقدم
لترشيح لمستويات أخرى غير التي تقدموا اليها استنادا الى أن علمهم بحظر
ترشيحهم لم تكشف عنه الا الفتوى وان ذلك تم بعد أن أوصد باب الترشيح ،
فانه لما كانت الفتوى تكشف عن حكم القانون ولا تنشئه وذلك بتفسير نصومه
وتبين قصد المشرع منها ، ومن ثم فمرد الأمر في تحديد تاريخ نفاذها انما هو
الى القانون نفسه الذي تكشف عن حكمه ، فمتى حدد تاريخا معيناً لنفاذه تعين
احترام هذا التاريخ دون تاريخ صدور الفتوى التي تقف عند حد تفسير نصومه
النافذة من التاريخ المحدد لها في التشريع ذاته ، وتسرى من هذا التاريخ ،

ويرتب على ذلك أن الفتوى الصادرة في شأن الأطباء المذكورين هي كاشفة لحكم القانون ولا يعتبر عدم علمهم بالفهم الصحيح لهذا الحكم عذرا مبررا لاعادة التقدم بطلبات أخرى للترشيح بعد ان أوصد بابه ، اذ الخطأ في فهم المسألة القانونية لا يصلح عذرا لامتداد ميعاد حده القانون ورتب على انتقضائه اثر السقوط ، كما انه لا يجدى في ذلك اقتراح اعتبار الطلبات المقدمة للمستويات التي كُشفت الفتوى عن عدم احييتهم في التقدم اليها صالحة للتقدم الى مستويات أعلى اذ لا تصلح في شأنها فكرة تحول الاجراء الباطل الى آخر صحيح اذا حمل في طياته عناصر هذا الاجراء الصحيح ، لأن الغرض في ذلك أن تكون تلك العناصر متكاملة وقت اتخاذ الاجراء ، أما في الحالة المعروضة فتفسير مستوى الترشيح هو المصاح جديد عن الارادة يتضمن تحديدا للمستوى المراد الترشيح اليه يتم بعد قفل باب الترشيح ، مما يعتبر في حقيقته فتح باب الترشيح أو مد ميعاده لفئة دون أخرى ، وهو اخلال بمبدأ المساواة وتحقيق المناقسة المتكافئة بين المرشحين .

من أجل ذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية الى :

اولا - ان الأطباء الذين انتخبوا لمنصب التقيب أو لعضوية مجلس النقابة في انتخابات سنة ١٩٧٠ واعيد انتخابهم في انتخابات سنة ١٩٧١ لا يجوز انتخابهم للمرة الثالثة في دورة سنة ١٩٧٦ ولا يصح بالتالى ترشيحهم لهذه الانتخابات .

ثانيا - انه لا يجوز اعتبار الطلبات المقدمة من الأطباء المذكورين صالحة للترشيح لمستويات أخرى مقايمة .

(ملف رقم ٢٢/١/٨٨ - جلسة ١٧/٣/١٩٧٦) .

الفرع الثاني

الترشيح لمنصب النقيب

قاعدة رقم (٧٠)

المبدأ :

القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٩ بشأن اتحادات نقابات المهن الطبية - قرار وزير الصحة رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٧٤ باللائحة الداخلية لنقابة الأطباء - حق الترشيح لمنصب مجلس النقابة حق لكل طبيب يعتمد بالجدول المصام وأدى الاشتراك السنوي المستحق حتى نهاية السنة المالية السابقة لإجراء الانتخاب - مناط الشرط الأخير أن يكون الطبيب ملتزم قانوناً بإداء الاشتراك - إذا زال عنه هذا الالتزام بإعلانه من أداء الاشتراك - علم لزوم هذا الشرط - ألز ذلك حق الطبيب المحال إلى المعاش في الترشيح لمنصب مجلس النقابة .

ملخص التمسوى :

ان المادة الثامنة من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٩ بشأن نقابة الأطباء تنص على أنه : ه تنشأ بالنقابة الجداول الآتية :

(أ) الجدول العام : ويقيد فيه كل طبيب استوفى الشروط المنصوص عليها في هذا القانون وفي قانون مزاولة مهنة الطب .

(ب) جدول الاختصاصيين .

(ج) جداول الأطباء غير المشتغلين .

ومن حيث انه وفقاً لنص هذه المادة فانه يوجد بنقابة الأطباء عدة جداول من بينها الجدول العام الذى يقيد فيه كل طبيب استوفى الشروط المنصوص عليها في قانون النقابة وفي قانون مزاولة مهنة الطب .

ومن حيث ان احالة الطبيب الى المعاش لا تحول دون قيده بالجدول العام وعضويته للنقابة وذلك مستفاد من نص المادة ١٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٩ بشأن اتحاد نقابات المهن الطبية التي تنص على ان : « المعاش حق لكل عضو ٠٠ » فهي تدل على ان الاحالة الى المعاش لا تنفي العضوية ومن نص المادة ١٦ من ذات القانون التي تنص على : « اعفاء العضو المستحق للمعاش من تسديد الاشتراك السنوي للنقابة ٠٠ » وهذا الحكم يؤكد ان الاحالة للمعاش لا تحول دون عضوية النقابة ولذلك نصت المادة ٥ من اللائحة الداخلية لنقابة الأطباء على انه : « على طالبى القيد بجدول غير المشتغلين الذين تخلفوا عن مزاولة المهنة لآى سبب من الأسباب - أن يتقدموا بطلب القيد فى الجدول ٠٠ » (قرار وزير الصحة رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٧٤) وليس من شك فى ان المحالين الى المعاش يعدون ممن تخلفوا عن مزاولة المهنة وبالتالي يكون لهم الحق فى القيد بجدول غير المشتغلين الذى لا يكون الا لمن كان مقيد بالجدول العام باعتباره الجدول الاساسى الذى يتعين ان يقيد فيه كل طبيب ابتداء .

ولما كان نص المادة ٢٩ من قرار وزير الصحة رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٧٤ باللائحة الداخلية لنقابة الأطباء يثبت حق الترشيح لمناصب مجلس النقابة لكل طبيب مقيد بالجدول العام وادى الاشتراك السنوى المستحق حتى نهاية السنة المالية السابقة لاجراء الانتخاب فان مناط الشرط الأخير أن يكون الطبيب ملتزم قانونا باداء الاشتراك فاذا زال عنه هذا الالتزام لن يكون هناك وجه لبقاء هذا الشرط فى حقه ، اذ أن تطلب توافر هذا الشرط فيه يكون مطالبة بمستحيل وهذا غير جائز .

ومن حيث ان الطبيب المحال الى المعاش معفى بنص المادة ٢٥ من قانون اتحاد نقابات المهن الطبية رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٩ من أداء الاشتراك السنوى للنقابة فان تطلب سداد الاشتراك حتى آخر السنة المالية السابقة لاجراء الانتخاب واعتبار ذلك شرط لترشيحه لا يجد سند من القانون الذى اعفاء اصلا من اداء الاشتراك ويكون هذا الشرط غير لازم بالنسبة له فيحق للطبيب المحال الى المعاش الترشيح لمناصب مجلس النقابة دون نظر الى مدى توافر هذا الشرط الذى يعتبر غير قائم بالنسبة له .

من أجل ذلك : انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية الطبيب المحال الى المعاش فى الترشيح لمنصب تقييد الأطباء .

الفرع الثالث

قرارات مجلس النقابة

قاعدة رقم (٧١)

المبدأ :

نقابة المهن الطبية - القرارات التي تصدر من مجلس النقابة او من الهيئات المختصة بها هي قرارات ادارية .

ملخص الحكم :

يخلص من استقراء نصوص القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء نقابات المهن الطبية انه قد أضفى على النقابة شخصية معنوية مستقلة ، وخولها حقوقا من نوع ما تختص به الهيئات الادارية العامة ، فخولها حق احتكار المهنة وهي مرفق عام وقصرها على اعضائها دون سواهم ، كما خولها حق فرض رسوم مالية على صورة اشتراكات جبرية تحصل في مواعيد دورية ، ثم سلطة اصدار قرارات واجبة التنفيذ في شئون الاطباء وسلطة تاديب اعضائها ، وسلطة تشريع بوضع اللائحة الداخلية ولائحة تقاليد المهنة ، كما يدل على انها قد جمعت بين مقومات المؤسسات العامة وعناصرها من شخصية مستقلة ومرفق عام تقوم عليه مستعينة في ذلك بسلطات عامة شأنها في ذلك شأن كافة هيئات التمثيل المهني ، ومن ثم فهي شخص اداري من أشخاص القانون العام وقراراتها سواء صدرت في موضوع التاديب من هيئاتها المختصة (وهي هيئات ادارية لا قضائية) او صدرت من مجلس النقابة في مسائل القيد بالسجلات او في غير ذلك من الأغراض ، هي قرارات ادارية قابلة للطعن فيها بدعوى الالغاء أمام محكمة القضاء الاداري .

قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ :

قرار مجلس نقابة المهن الطبية باحالة احد اعضاء النقابة الى مجلس التأديب هو قرار ادارى نهائى - مرد نهائية القرار الادارى الى احكام القانون فى هذا الشأن - جواز الطعن فيه بالالفاء مستقلا عن الحكم التأديبى النهائى .

ملخص الحكم :

ان كون القرار نهائيا أو غير نهائى فى أمر معين مرده الى احكام القانون فى هذا الشأن ، ويبين من استقراء نصوص القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء نقابات واتحادات نقابات المهن الطبية ان قرار مجلس النقابة باحالة اعضائها الى هيئة التأديب هو قرار ادارى نهائى تنفيذى فى خصوص تلك الحالة ، ذلك لأن المجلس المذكور هو المختص دون سواء بالنظر فى هذا الأمر وليس ثمة سلطة اعلى تملك التعقيب عليه فى موضوع الاحالة الى مجلس التأديب ، فهو قرار نهائى فى التدرج الرياسى كما أن مجلس النقابة اذ يصدره يستنفذ سلطته فلا يملك الرجوع فيه أو العدول عنه ، وللقرار فضلا عن ذلك اثره القانونى بالنسبة الى المحالين للمحاكمة التأديبية وبالنسبة الى الهيئة المختصة بمحاكمتهم تأديبيا ، ذلك ان الدعوى تنتقل بمجرد صدوره من مرحلة التحقيق الى مرحلة المحاكمة ، كما ينبعث اختصاص الهيئة التأديبية فيتعين عليها السير فى المحاكمة ، وهذا وجه النهائية فى القرار المطعون فيه ، ويترتب على ذلك جواز الطعن فيه بدعوى الفناء مستقلا عن الحكم التأديبى النهائى اذا كان القرار مخالفا للقانون فى موضوع الاحالة الى التأديب فى ذاتها أو شاب القرار عيب عدم الاختصاص أو عيب فى الشكل أو فى الاجراءات ويظل لهيئة التأديب اختصاصها بنظر الموضوع ، فلا تحول رقابة القضاء الادارى على اجراءات التأديب التى تسبق المحاكمة على النحو وفى الحدود السابقة دون مزاوله هيئة التأديب ولايتها فى تأديب اعضاء النقابة عما ينسب اليهم من مخالفات .

(طعن رقم ٦٠٨ لسنة ٣ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٥٨) .

قاعدة رقم (٧٣)

المجلس :

مجلس نقابة المهن الطبية وهيئات التأديب كافة تعتبر هيئات ادارية
- قراراتها في شأن التأديب هي قرارات ادارية لا قضائية - تعريف القرار
القضائي .

ملخص الحكم :

ان مجلس نقابة المهن الطبية وكذلك هيئات التأديب كافة تعتبر هيئات
ادارية في تشكيلها وفي اختصاصها ، اذ خولها القانون حق اصدار قرارات في
مسائل التأديب بمقتضى سلطتها العامة ، وهذه القرارات ادارية لا قضائية لان
القرار القضائي هو الذي تصدره المحكمة بمقتضى ولايتها القضائية ويحسم - على
اساس قاعدة قانونية - خصومة قضائية تقوم بين خصمين وتتعلق بمركز قانوني
خاص او عام ، ولا ينشئ هذا القرار مركزا قانونيا جديدا ، وانما يكشف او يقرر
قيام حق او عدم قيامه ، وظاهر ان القرارات التأديبية لا تحمل أية سمة من
هذه السمات .

(طعن رقم ٦٠٨ لسنة ٣ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٥٨) .

قاعدة رقم (٧٤)

المجلس :

تخفيض مجلس ادارة اتحاد نقابات المهن الطبية معاش عضو الاتحاد مدة
القامته بالخارج الى جنيه شهريا بما له من سلطة بمقتضى تفويض الجمعية
العمومية للاتحاد - يعتبر قرارا اداريا نهائيا - خضوع دعوى الفائه
للمحساد المقسود .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن مجلس اتحاد نقابات المهن الطبية قرر بتاريخ ١١ من يونية سنة ١٩٥٨ - بعد فحص ملف المدعى - أن يصرف له جنيها مصريا واحدا شهريا مدة اقامته بالخارج ، وأن يصرف المعاش المقرر حسب القواعد مدة اقامته بالأراضي المصرية على أن يتقدم كل ستة شهور للاتحاد للاطلاع على جواز السفر ، فإن هذا القرار ما هو الا افصاح من مجلس الاتحاد بقصد تخفيض معاش المدعى الى مبلغ اسمى قدره جنيه واحد شهريا . وقد اعتبر المجلس أن له ارادة ملزمة في هذا الشأن بما له من سلطة بمقتضى تفويض الجمعية له بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٨ من مارس سنة ١٩٥٨ ، ومن ثم فقد اكتملت لهذا القرار جميع عناصر القرارات الادارية النهائية التى تخضع الدعاوى بطلب الفائتها للميعاد المقرر فى صدد دعاوى الالفاء .

(طعن رقم ٢٤٩٥ لسنة ٦ ق - جلسة ١٥/٤/١٩٦١) .

قاعدة رقم (٧٥)

المبدأ :

المعاش المقرر للاعضاء المتقاعدين بالتطبيق للمادة ٦٣ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص بانشاء نقابات المهن الطبية - تخفيض مجلس الاتحاد هذا المعاش الى جنيه واحد شهريا لو حرمان العضو منه اذا غادر البلاد واقام بالخارج - غير جائز .

ملخص الحكم :

إذا كانت شروط استحقاق المعاش بالتطبيق للمادة ٦٣ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص بانشاء نقابات المهن الطبية متوافرة فى المدعى فإنه يستحق

المعاش المقرر له كاملا ولا يجوز حرمانه منه كله أو بعضه الا بقاء على سبب يقسره القانون ، ولا يجوز لمجلس الاتحاد ان يقرر اسبابا جديدة للحرمان من المعاش كله أو بعضه لم ينص عليه القانون ، واما استناد مجلس الاتحاد الى قرار الجمعية العمومية الصادر بتخفيض معاش الأعضاء وأسرههم الى جنيه مصرى واحد شهريا فى حالة مفادرتهم الأراضى المصرية ومن تاريخ مفادرتهم البلاد استنادا الى التفويض المنصوص عليه فى المادة ٦٥ من القانون ، فانه استناد فى غير محله ، لانه فضلا عن ان التفويض لا يخول غير انقاص أو زيادة المعاش المقرر لأرامل الأعضاء وأولاهم دون المعاش المقرر للعضو ، فانه لو سلم جدلا بأن هذا التفويض يشمل ، فانه يجب أن يكون انقاص المعاش أو زيادته راجعا الى اسباب تتعلق بموارد الصندوق ومقتضيات احتياطية مما يقتضى ان يكون القرار بذلك عاما وشاملا لجميع الأعضاء بغير تمييز بينهم بسبب ظروفهم الخاصة .

(طمن رقم ٢٤٩٥ لسنة ٦ ق - جلسة ١٥/٤/١٩٦١) .

الفصل الرابع

تأديب الأطباء

قاعدة رقم (٧٦)

المادة ١٩

المادة ١٩ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء نقابات واتحادات نقابات
للن الطبية كانت تقضى بأن يحاكم أعضاء النقابة العاملون بالحكومة عما يقع
منهم بسبب مزاولتهم مهنتهم من مخالفات لا تتعلق بجهاتهم الحكومية أمام مجلس
النقابة - هذه المادة تعتبر ملغاة قانونا اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٥
لسنة ١٩٦٩ بشأن نقابة الأطباء والذي نظم الباب الخامس منه النظام التأديبي
لأعضاء نقابة الأطباء بما لا يحول دون اختصاص السلطات التأديبية المختصة
المنصوص عليها في قوانين العاملين في تأديب الأطباء الخاضعين لهذه القوانين
بالنسبة للمخالفات التي يرتكبونها خارج نطاق عملهم متى كانت هذه المخالفات
تشكل مسلكا معيبا ينعكس على سلوكهم العام في مجال وظائفهم وذلك دون إخلال
بحق النقابة في النظر في أمرهم عن هذه المخالفات وتوقيع عليهم الجزاءات
المنصوص عليها في قانون النقابة والتي تتلاءم مع صفتهم النقابية .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن الدفع بأن مساطرة الطبيب تأديبيا عما ينسب إليه من
خروج على مقتضى الواجب في عمله بعيادته الخاصة لا ينمقذ إلا للهيئة التأديبية
المشكلة بنقابة الأطباء وإن الجهة الإدارية التابع لها بصفته موظفا عاما لا تختص
بمسائله تأديبيا عن هذه الأمور هذا الدفع مردود ذلك لأنه يبين من استقراء
القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٩ بشأن نقابة الأطباء الذى وقع الاتهام المنسوب
للطاعن في ظل سريان أحكامه - قد نظم في الباب الخامس منه النظام التأديبي

لأعضاء نقابة الأطباء فنص في المادة ٥١ منه على أن يحاكم أمام الهيئة التأديبية كل عضو أخل بأحكام هذا القانون أو بأداب المهنة وتقاليدها كما نص في المادة ٥٢ منه على أنه مع عدم الإخلال بحق إقامة الدعوى العمومية والمدنية أو التأديبية تكون العقوبات التأديبية على الوجه الآتي ٠٠٠ ونص في المادة ٥٤ منه على أنه على النيابة أن تخطر النقابة بأى اتهام يوجه ضد أى عضو من أعضائها بجناية أو جنحة متصلة بالمهنة وذلك قبل البدء فى التحقيق ٠٠ وفى حالات التقاضى المختلفة الخاصة بالمهنة يجوز للطبيب طلب تدخل النقابة كطرف ثالث - وأخيرا نص فى المادة ٦٧ على أنه لا تحول محاكمة العضو جنائيا أو تأديبيا أمام هيئات التآديب المختصة بالجهة التى يعمل بها ، دون محاكمته تأديبيا طبقا لأحكام هذا القانون .

ويبين من جماع هذه النصوص أنها تقضى فى صراحة بأن محاكمة أعضاء نقابة الأطباء عن كل إخلال بأحكام هذا القانون وآداب المهنة وتقاليدها يكون أمام الهيئة التأديبية المشكلة وفق أحكامه وذلك دون إخلال بحق إقامة الدعوى العمومية أو المدنية أو التأديبية ضد العضو بما من مقتضاه أن محاكمة عضو النقابة المدنية عن إخلال بأحكام هذا القانون أو بأداب المهنة وتقاليدها لا يحول دون محاكمته تأديبيا بوصفه أحد العاملين فيما نسب اليه من مخالفات ، يستوى فى ذلك المخالفات التى يرتكبها فى دائرة عمله الوظيفى وتلك التى يرتكبها خارجها إذا انطوت على سلوك معيب ينعكس أثره على سلوكه العام فى مجال الوظيفة ولا حجة فى الاستناد الى المادة ١٩ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء نقابات واتحادات نقابات المهن الطبية التى كانت تقضى بأن يحاكم أمام الهيئات التأديبية لكل نقابة كل عضو من أرباب المهنة التابع لها من غير موظفى الحكومة ، أما الأعضاء من موظفى الحكومة فيحاكمون أمام السلطات التأديبية المختصة فى جميع ما ينسب اليهم فى دائرة عملهم الحكومى من مخالفات لها علاقة بأعمالهم الحكومية وأمام مجلس النقابة فيما يقع منهم بسبب مزاوله مهنتهم فيما عدا ذلك وان يحاكم أمام الهيئات التأديبية للنقابة كل عضو صدر ضده حكم نهائى بعقوبة أو بتعويض من محكمة جنائية أو مدنية أو تأديبية مختصة لأمر تمس استقامته أو شرفه أو كفايته فى مزاوله مهنته لا حجة فى الاستناد الى هذه المادة ذلك لأنه فضلا عن أن القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٩ سالف الذكر لم يردد أحكامها فإن إعادة تنظيم أمر

(م ١١ - ج ٢٤)

محاكمة اعضاء نقابة الأطباء بوصفهم هذا على أساس يخالف ما كانت تقضى به المادة ١٩١ المشار اليها على النحو السالف البيان مؤداه ان هذه المادة أصبحت ملغاة بحكم القانون اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه طبقا لنص المادة ٧٨ منه التى تنص على الفاء كل نص يخالف أحكامه . وبهذه المثابة لا ينحصر اختصاص السلطات التأديبية المختصة المنصوص عليها فى قوانين العاملين عن النظر فى تأديب الأطباء الخاضعين لهذه القوانين بالنسبة للمخالفات التى يرتكبونها خارج نطاق عملهم متى كانت هذه المخالفات تشكل مسلكا معيبا ينعكس على سلوكهم العام فى مجال وظائفهم وتوقع عليهم الجزاءات التأديبية المنصوص عليها فى نظمهم الوظيفية التى تتسق مع مراكزهم القانونية الوظيفية وذلك دون اخلال بحق النقابة فى النظر فى أمرهم عن هذه المخالفات وتوقع عليهم الجزاءات التى تضمنها قانون النقابة والتى تتلاءم مع صفة الأطباء النقابية .

(طعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٨)

لأمانة رقم (٧٧)

المبدأ :

نقابة الأطباء من أشخاص القانون العام وقرارها بأحالة طبيب الى هيئة التأديب قرار ادارى يختص القضاء الإدارى ببسط رقابة المشروعية عليه .

ملخص الحكم :

ان نقابة الأطباء من أشخاص القانون العام ، وهى منشأة بقانون ، وأغراضها وأهدافها ذات نفع عام . وتعتبر قرارات النقابة التى تصدر فى موضوع التأديب وفى مسائل التقيد وغيرها قرارات ادارية . ويعتبر قرار مجلس النقابة بأحالة

الطبيب الى هيئة التأديب قرارا اداريا نهائيا فى خصوص تلك الحالة . ويجوز العلمن بالالفاء فى قرار الاحالة مستقلا عن الحكم التأديبى النهائى اذا شابه عيب من العيوب المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة . وتقف رقابة المحكمة على مشروعيته قرار الاحالة عند حد التثبيت من صدور قرار الاحالة من جهة ناط بها قانون نقابة الأطباء اصدار قرارات احالة الأطباء أعضاء النقابة الى الهيئة التأديبية ومن قيام قرار الاحالة بحسب الظاهر على سببه المبرر له قانونا ، ولا تملك فحص وتمحيص الوقائع المكونة لركن السبب فى قرار الاحالة حتى لا تتحول الى محكمة تأديبية لا يخولها القانون هذه السلطة .

(طعن ١٥١٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١١) .

الفرع الخامس

صندوق الإعانات والمعاشات

قاعدة رقم (٧٨)

المبدأ :

خضوع صندوق الإعانات والمعاشات لأعضاء نقابات المهن الطبية وأسرههم لأحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بشأن صناديق التأمين الخاصة -- تطبيق أحكام هذا القانون على جميع الصناديق القائمة وقت العمل بأحكامه .

ملخص الفتوى :

انه على الرغم من ان قانون اتحاد المهن الطبية رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٩ أنشأ صندوقا لإعانات ومعاشات أعضاء المهن الطبية وأسند إدارته الى مجلس إدارة الاتحاد الذى يختص بوضع لائحة الصندوق على ان تصدر بقرار من وزير الصحة الا ان المشرع اتجه بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ الى توحيد نظم صناديق التأمين الخاصة التى تبلغ جلة اشتراكاتها ألف جنيه فأكثر فأخرجها من نطاق تطبيق أحكام قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ والزم الصناديق القائمة جميعها بغير استثناء بأن تقدم طلبا لتسجيلها وفقا لأحكامه الى المؤسسة المصرية العامة للتأمين وفى ذات الوقت ألغى الباب الثالث من قانون الاشراف والرقابة على هيئات التأمين رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ واستبدل بهذا الاشراف نظاما جديدا أدخل فى نطاقه جميع الصناديق التى تتألف فى النقابات أو الجمعيات أو غيرها بهدف منح أعضائها تعويضات أو معاشات أو مرتبات دورية أو أية مزايا مادية أخرى وخول وزير التأمينات وحده سلطة تحديد الشروط الواجب توافرها فى النظم الأساسية للصناديق الخاصة بعد أخذ رأى مجلس إدارة المؤسسة المصرية

العامة للتأمين ، وخص كل صندوق بمجلس ادارة مستقل يهيمن على شئونه ويتولى تصريفها وفقا للنظام الاساسى الخاص به . ومن ثم يكون القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه قد استحدث نظاما جديدا موحد الزم به جميع صناديق التأمين الخاصة ولم يستثن من الخضوع له آيا منها . وعليه يخضع صندوق الاعانات والمعاشات لأعضاء نقابة المهن الطبية لأحكام هذا القانون .

ولا وجه للقول بأن النظام الذى قرره قانون اتحاد نقابات المهن الطبية رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٦ لهذا الصندوق يعد نظاما خاصة وبالتالي يتعين اعماله فى ظل العمل بأحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه على اعتبار انه تضمن أحكاما عامة ليس من شأنها الاخلال بالنظم الخاصة القائمة - ذلك لأن المشرع أفصح فى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ عن إرادته فى تطبيق أحكامه على الصناديق القائمة وقت العمل به فالزمها بالتسجيل لدى المؤسسة المصرية العامة للتأمين وفقا لأحكامه ولم يستثنها عندما حدد نطاق تطبيق أحكامه ، ومن ثم فإن القانون الجديد يسرى عليه منذ تاريخ العمل به .

لذلك : انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع صندوق الاعانات والمعاشات لأعضاء نقابات المهن الطبية وأسرههم لأحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بشأن صناديق التأمين الخاصة .
(ملف ٢٨/١/٨٨ - جلسة ١٩٨٤/٣/٤) .

الفصل الرابع

نقابة الأطباء البيطريين

الفروع الأولى

الترشيح لمنصب النقيب وعضوية مجلس النقابة

قائمة رقم (٧٩)

المبدأ :

يحق للأطباء البيطريين غير المشتغلين بالمهنة بالجدول العام حضور اجتماعات الجمعية العمومية للنقابة والترشيح لمنصب النقيب أو عضوية مجلس النقابة .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء نقابة الأطباء البيطريين ينص في المادة ٤ منه على أن : « تنشأ بالنقابة الجداول الآتية » :

(١) الجدول العام : ويقتد فيه كل طبيب استوفى الشروط المنصوص عليها . .
في قانون مزاوله مهنة الطب البيطري ، بعد سداد رسم القيد فيه
وقدره خمسة جنيهات .

(ب) جدول الاختصاصيين : ويقتد فيه كل طبيب بيطري استوفى الشروط المنصوص عليها في اللائحة الداخلية للنقابة ، بعد سداد رسم القيد وقدره عشرة جنيهات .

(ج) جدول غير المشتغلين .

وينص في المادة ١١ منه على أن : « تتألف الجمعية العمومية من كافة الأعضاء المقيدين أسماؤهم في الجدول العام الذين أدوا الاشتراكات السنوية المستحقة حتى آخر السنة المنتهية » .

ولما كان مفاد هذين النصين أن حق حضور الجمعية العمومية للنقابة أطباء البيطريين انما يثبت لأعضاء النقابة المقيّدة أسماؤهم بالجدول العام - الذى يضم جميع أعضاء النقابة - على من كان منهم غير مسدد للاشتراك المستحق عليه .

ولما كان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٩ بشأن اتحاد نقابات المهن الطبية ينص فى المادة ٢٥ منه على أن : « يعفى العضو المستحق للمعاش من تسديد الاشتراك السنوى للنقابة من تاريخ تقرير المعاش له ، وللمجلس الاتحاد أن يقرر إعفاء أحد الأعضاء من تسديد الاشتراك لمدة محددة بناء على اقتراح مسبب من مجلس النقابة التى ينتمى إليها العضو » فان مفاد ذلك عدم استحقاقه للاشتراك على الأعضاء المشار اليهم فى هذا النص ، ابتداء من تاريخ استحقاق المعاش لهم أو خلال الفترة المحددة فى القرار الصادر من مجلس الاتحاد بحسب سنة الاعفاء الذى أشار اليه النص فى كل من الحالتين المذكورتين .

ولما كان الأطباء البيطريون غير المشتغلين مقيدين بالجدول العام للنقابة وفقا لنص البند (ج) من المادة الثالثة من اللائحة الداخلية لنقابة الأطباء البيطريين الصادرة بقرار وزير الصحة رقم ١٦٦ لسنة ١٩٧٠ ، فانهم يكونون من أعضاء الجمعية العمومية للنقابة دون اشتراط أدائهم للاشتراكات السنوية عند عدم استحقاقها عليهم وفقا لنص المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه .

ولما كان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٩ سالف الذكر ينص فى المادة ١٧ منه على أن : « يشكل مجلس النقابة من النقيب وأربعة وعشرين عضوا من الأعضاء المقيدين فى جداول النقابة » ، ومن بينها جدول غير المشتغلين المنصوص عليه فى البند (ج) من المادة ٤ من ذات القانون ، فانه يجوز وفقا لهذا الحكم أن يكون النقيب وأعضاء مجلس النقابة من بين الأطباء البيطريين غير المشتغلين .

من أجل ذلك : انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية الأطباء البيطريين غير المشتغلين فى حضور اجتماعات الجمعية العمومية للنقابة وفى الترشيح لمنصب النقيب أو لعضوية مجلس النقابة .

(ملف ٢٥/١/٨٨ - جلسة ١٩٧٧/٣/٩) .

الفرع الثاني

انتخاب رئيس وأعضاء مجلس النقابة

قاعدة رقم (٨٠)

المبدأ :

مفاد أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء نقابة الأطباء البيطريين أن المشرع قد اتجهت إرادته فيما يتعلق بإجراءات وشروط انتخاب رئيس مجلس النقابة إلى اعتبار عملية الانتخاب وحدة واحدة بكل مراحلها - أثر ذلك - عدم قبول الطعن فيها إلا بعد انتهاء عملية الانتخاب وتشكيل مجلس النقابة .

ملخص الحكم :

يبين من مطالعة القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء نقابة الأطباء البيطريين أنه أورد في الباب الرابع منه « أحكام تكوين النقابة » ، ففضى في المادة العاشرة بأن النقابة تتكون من الجمعية العمومية ومجلس النقابة على مستوى الجمهورية ، ومن الجمعيات العمومية ومجالس النقابات الفرعية على مستوى المحافظات ، وفي المادة ١٦ بأن من اختصاصات الجمعية العمومية انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة ، وفي المادة ١٧ بأن يشكل مجلس النقابة من النقيب وأربعة وعشرين عضواً ، ويتم تشكيل المجلس بالانتخاب المباشر ، وفي المادة ١٨ بأن يعلن المجلس في شهر ديسمبر من كل عام عن المراكز الخالية وأن تقدم إليه طلبات الترشيح لها تمهيدا لإجراء الانتخاب - وقد بينت اللائحة التنفيذية للقانون الصادرة بقرار وزير الصحة رقم ١٦٦ لسنة ١٩٧١ في الباب السابع منها الأحكام التفصيلية لمراحل عملية الانتخاب وإجراءاتها بدءاً من تقديم

طلبات الترشيح وانتهاء بالاقتراع واعلان نتيجة الانتخاب ، وأوردت اختصاصات مجلس النقابة بتلقى طلبات الترشيح وفحصها والبت فيها وتحديد أسماء المرشحين - كما تنص المادة ٣٥ من القانون على انه : « لخمسين عضوا على الأقل ممن حضروا الجمعية العمومية الطعن فى صحة انعقادها أو فى تشكيل مجلس النقابة ، بتقرير موقع عليه منهم يقدم الى قلم كتاب محكمة النقض خلال ١٥ يوما من تاريخ انعقادها ، بشرط التصديق على التوقيعات من الجهة المختصة ، ويجب أن يكون الطعن مسببا والا كان غير مقبول شكلا ، وتفصل محكمة النقض فى الطعن على وجه الاستعجال فى جلسة سرية وذلك بعد سماع أقوال النقيب أو من ينوب عنه ووكيل عن الطاعنين ، ونقض المادة ٣٦ بأنه اذا قبل الطعن فى صحة انعقاد الجمعية العمومية بطلت قراراتها ، وتدعى للانعقاد خلال ثلاثين يوما من تاريخ قبول الطعن ، وتدعى كذلك فى حالة الحكم ببطلان انتخاب النقيب أو اثنين أو أكثر من أعضاء مجلس النقابة خلال ثلاثين يوما من تاريخ الحكم بالبطلان .

ومن حيث أن المشرع وقد قرر على ما سلف بيانه بأن يشكل مجلس النقابة بالانتخاب المباشر الذى حدد القانون واللائحة التنفيذية مراحلها واجراءاته بدءا من فتح باب الترشيح للمراكز الشاغرة بالمجلس حتى اتمام الانتخاب واعلان النتيجة ، وبأن يكون الطعن فى تشكيل المجلس بتقرير يقدم الى محكمة النقض من خمسين عضوا على الأقل ممن حضروا الجمعية العمومية اثنى جرت فيها الانتخابات ، فان مفاد ذلك أن المشرع وهو بصدد تنظيم الطعن القضائى فيما بهتور باجراءات وشروط انتخاب رئيس وأعضاء مجلس النقابة من مخالقات قانونية ، قد اتجهت ارادته الى اعتبار عملية الانتخابات هذه بكل مراحلها وحدة واحدة لا يقبل الطعن فيها الا بعد انتهاء عمالية الانتخاب وتشكيل مجلس النقابة ، وعزل محاكم مجلس الدولة عن الفصل فى صحة تشكيل مجلس النقابة ، وناط هذا الاختصاص بمحكمة النقض وفقا للإجراءات والمواعيد

المتصوص عليها في المادة ٢٥ من قانون النقابة والا كان الطعن غير مقبول شكلا ، ومن ثم فانه لا يسوغ الطعن على استقلال امام محاكم مجلس الدولة فيما تصدره النقابة من قرارات بالبت في طلبات الترشيح لرئاسة وعضوية مجلس النقابة وتوفر شروط الترشيح ، اخذا في الاعتبار ان اختصاص محكمة النقض بالفصل في صحة تشكيل مجلس النقابة من شأنه ان يثير املها كافة الاجراءات والقرارات التي ترتبط بهذا التشكيل لتسلط قضاءها عليها ، وتحقق بذلك رقابة مشروعيتها .

ومن حيث أنه لما كان الأمر كما تقدم ، وكان قرار مجلس النقابة بقبول طلب أحد المرشحين للانتخابات يمثل احدى مراحل عملية الانتخاب ، فان الطعن فيه بالانقضاء امام محاكم مجلس الدولة يكون غير مقبول ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه الى غير ذلك فانه يكون قد خالف القانون ويتعين القضاء بالافائه والحكم بصدق قبول الدعوى ، مع الزام المدعى بالمصروفات .

(طعن رقم ٢٢١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٦) .

الفصل الخامس

نقابة الميادلة

المسرع الأول

الانتخابات

قاعدة رقم (٨١)

المبدأ :

نص المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٦ بإنشاء نقابة الميادلة على حظر انتخاب النقيب لأكثر من مرتين متتاليتين - إذا كان الثابت أنه قد أعيد انتخابه نقيباً للميادلة في ٢٧/٦/١٩٧١ بعد العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٩ وكان هذا الانتخاب هو المرة التالية مباشرة لانتخابه السابق الذي تم في ظل القانون القديم رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ والذي ظل قائماً من ١٩/١٢/١٩٦٥ حتى ٢٦/٦/١٩٧١ فإنه يكون قد تحقق في شأنه الانتخاب لمنصب النقيب مرتان متتاليتين ويحظر انتخابه لهذا المنصب مرة ثالثة في دورة مارس سنة ١٩٧٦ - ٧ يؤكد ذلك أن الانتخاب الأول الذي تم في ظل القانون القديم ظل قائماً ومستجراً لآثاره بعد العمل بالقانون الجديد في سنة ١٩٦٩ واستمر بعد ذلك قرابة العامين - أساس ذلك تطبيق قاعدة الأثر المباشر للقانون .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء نقابة الميادلة تنص على أن : « يشكل مجلس النقابة من النقيب و ٢٤ عضواً » ويكون تشكيل المجلس على الوجه الآتي :

(١) ينتخب النقيب و ١٢ عضواً بالانتخاب المباشر على مستوى الجمهورية يتم انتخابهم من جميع الميادلة الأعضاء المقيدين بالنقابة .

(ب) اثني عشر عضوا يمثلون المناطق الست الآتية :

١ - منطقة القاهرة وتشمل القاهرة والجيزة .

٢ - منطقة وسط الدلتا وتشمل محافظات المنوفية والغربية وكفر الشيخ والقليوبية . بحيث لا يزيد ممثل أية محافظة واحدة عن عضو واحد .٠٠ والمادة ٢٤ منه تنص على « أن يكون انتخاب النقيب لمدة أربع سنوات ولا يجوز انتخاب العضو أكثر من مرتين متتاليتين » والمادة ٣٧ تنص على أن : « ينشأ بكل محافظة بها أكثر من عشرة صيادلة نقابة فرعية وفي المحافظات التي يقل عدد الصيادلة فيها عن عشرة يضمون الى أقرب نقابة فرعية لهم » . والمادة ٣٨ تنص على أن : « وتكون الجمعية العمومية للنقابة الفرعية من جميع أعضاء النقابة المقيدين بسجلاتها .٠٠ » ، وتنص المادة ٣٩ على أن : « تنتخب الجمعية العمومية للنقابة الفرعية مجلس يتكون من رئيس وستة أعضاء .٠٠ » .

ومن حيث انه طبقا للمادة ٢٤ المشار اليها يحظر انتخاب النقيب لأكثر من مرتين متتاليتين .

ومن حيث أن القانون بوجه عام يحكم الوقائع والمراكز التي تتم تحت سلطانه ، أى في الفترة ما بين تاريخ العمل به والفائنه ، وهذا هو مجال تطبيقه الزمنى . فيسرى القانون الجديد بأثره المباشر على الوقائع والمراكز التي تقع أو تتم بعد نفاذه ولا يسرى بأثر رجعى على المراكز والوقائع التي تقع أو تتم قبل نفاذه الا بنص صريح يقرر الأثر الرجعى ، ومن ناحية أخرى لا يسرى القانون القديم على المراكز أو الوقائع القانونية التي تقع أو تتم بعد الفائنه الا اذا مد العمل به بالنص ، وهذا كله يصلق على الوقائع والمراكز القانونية من حيث

تكوينها ، أما الآثار المستقبلية المترتبة عليها فتخضع للقانون الجديد بحكم أثره المباشر .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على حالة السيد / الصيدلى فانه وقت أن أعيد انتخابه فى ١٧/٦/١٩٧١ بعد العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٩ وكان هذا الانتخاب هو المرة الثانية مباشرة لانتخابه السابق الذى تم فى ظل القانون القديم رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ وظل قائما من ١٩/١٢/١٩٦٥ حتى ٢٦/٦/١٩٧١ فانه يكون قد تحقق فى شأنه الانتخاب لمنصب النقيب مرتين متتاليتين ويحظر انتخابه لهذا المنصب مرة ثالثة فى دورة مارس ١٩٧٦ ، خاصة وأن الانتخاب الاول الذى تم كما سلف البيان فى ظل القانون القديم ظل قائما ومنتجا لآثاره بعد العمل بالقانون الجديد فى ١٩٦٩ وهو ما استمر بعد ذلك قرابة العامين .

وترتibia على ما سلف بيانه فانه يحظر انتخاب السيد المذكور لمنصب نقيب الصيادلة مرة ثالثة فى دورة ١٩٧٦ كما يحظر بالتالى ترشيحه لذلك المنصب فى انتخابات تلك الدورة .

(فتوى رقم ١٧٢ فى ١٨/٢/١٩٧٦)

قاعدة رقم (٨٢)

المبدأ :

نص المادة ٢٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه قاطع الدلالة على ان من يمثل المنطقة فى مجلس النقابة يتعين أن يكون متمثيا اليها بعمله او باقامته بدليل انه لو انتقل منها فك تمثيله لها - هذا الحكم بالنسبة للترشيح للنقابة العامة أولى بالاتباع بالنسبة للنقابة الفرعية بطريق القياس .

ملخص الفتوى :

انه عن مدى أحقية الصيدلى فى التقدم لانتخاب النقابة ممثلا لمنطقة .

المناطق الست المبينة في المادة ٢٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٩ دون أن يكون من غير المقيمين في أي من المحافظات الداخلة في إحدى هذه المناطق أو من غير العاملين بها فإنه يبين من استعراض نص المادة ٧٠ المشار إليها أنها بعد أن تناولت كيفية تشكيل مجلس النقابة وبيان عدد أعضائه وكيفية تمثيل الأعضاء عن المناطق نصت في قرتها الرابعة على أنه : «إذا انتقل عضو مجلس النقابة إلى خارج المنطقة التي يمثلها حل محله لباقي مدته العضو الحائز على أكبر عدد نال من الأصوات بعد آخر من انتخب لعضوية المجلس عن نفس المنطقة . » وهذا النص قاطع الدلالة في أن من يمثل المنطقة في مجلس النقابة يتعين أن يكون منتقيا إليها بعمله أو بإقامته بدليل أنه لو انتقل منها فقد تمثيله لها على النحو المتقدم ، وهذا ما يتفق مع أصل تقتضيه الصفة التمثيلية عن المنطقة إذ ينبغي ألا يمثل المنطقة إلا من له مصلحة مشروعة فيها إقامة كانت أو عملا .

وعلى ذلك فإنه لا يجوز أن يتقدم للترشيح ممثلا لمنطقة ما من لا يتخذ من دائرتها محلا لإقامته أو مقرا لعمله ، وإذا كان ما تقدم هو الحكم بالنسبة للترشيح للنقابة العامة فإنه أولى بالاتباع بالنسبة للنقابة الفرعية إذ يلزم أن يكون المرشح من العاملين أو المقيمين بدائرة اختصاص النقابة وذلك كما هو مستفاد من المادتين ٣٧ و ٣٨ من القانون المشار إليه وقياسا على الحكم بالنسبة للنقابة العامة .

(فتوى رقم ١٧٢ في ١٨/٣/١٩٧٦) .

الفرع الثاني

الاشتراكات

قاعدة رقم (٨٣)

المبدأ :

إذا كان أحد الصيادلة يسدد اشتراكات النقابة بطريقة الخصم من مرتبه بمعرفة الشركة التي يعمل بها فإن تأخر هذه الشركة في توريد اشتراكات النقابة في الموعد المحدد يعتبر تأخرا من الصيدلي المذكور حائلا دون قبول ترشيحه - أساس ذلك ان هذه الشركة تعتبر وكيله عنه في السداد وتصرفات الوكيل تنصرف الى الأصل وما يصدر عن الأول يعتبر صادرا عن الأصل .

ملخص الفتوى :

انه عن قبول ترشيح السيد / الصيدلي فإنه لا كان يسدد اشتراكات النقابة بطريق الخصم من مرتبه بمعرفة الشركة التي يعمل بها فإن هذه الشركة تعتبر وكيلة عنه في السداد ، ولما كانت تصرفات الوكيل تنصرف الى الأصل وأن ما يصدر عن الأول يعتبر صادرا عن الأصل وعلى ذلك فإن تأخر الشركة الذي يعمل بها الصيدلي المذكور عن توريد اشتراك النقابة عن شهرى نوفمبر وديسمبر فى الميعاد المحدد يعتبر تأخرا من الصيدلي المذكور حائلا دون قبول ترشيحه .

من أجل ذلك : انتهى رأى الجمعية العمومية الى :

أولا - لا يجوز انتخاب السيد الصيدلي لمنصب نقيب الصيدالة مرة ثالثة فى دورة ١٩٧٦ ولا يصح بالتالى ترشيحه لهذا الانتخاب .

ثانيا - لا يجوز أن يتقدم للترشيح ممثلا لمنطقة من لا يتخذ من دائرتها مقسرا

ثالثا - عدم جواز قبول ترشيح الصيدلي

(ملف ٩/١/٤٩ - جلسة ١٧/٣/١٩٧٦) .

الفصل السادس

نقابة المهندسين

الفروع الأول

القييد فى النقابة

قاعدة رقم (٨٤)

المبدأ :

تقدير مدى اعتبار المؤهل هندسيا يضاف على حامله وصف المهندس الذى يتوافر فيه شرط قيده بسجلات المهندسين أمر لا تستقل به نقابة المهندسين -
تحديد المؤهلات فى القانون ، او بالاتفاق بين وزارة المرى ووزارة التعليم العالى
ونقابة المهندسين .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة للمهن الهندسية معدلا
بالقانونين رقمى ٧٧ لسنة ١٩٥٧ و ٩٨ لسنة ١٩٦٣ قد أنشأ نقابة للمهن
الهندسية تؤلف من أرباب المهن الهندسية المقيمة أسماؤهم بالسجلات التى نص
عليها هذا القانون وأولها خاص بالمهندسين ، واثانى للمهندسين تحت التمرين
والثالث بالمهندسين المساعدين واشترطت المادة الثانية من القانون على طلب القيد
شروطا منها أن يكون مهندسا أو مهندسا تحت التمرين او مهندسا مساعدا ،
بالطبق لأحكام هذا القانون ، وحددت المادة الثالثة من يعتبر فى حكم هذا
القانون مهندسا او مهندسا تحت التمرين او مهندسا مساعدا ، ونصت الفقرة
(ا) من هذه المادة على او يعتبر مهندسا فى حكم هذا القانون كل من حصل على
دبلوم مدرسة الهندسة بالجيزة أو على درجة بكالوريوس فى الهندسة من إحدى
الجامعات المصرية أو على دبلوم مدرسة الفنون الجميلة العليا (قسم العمارة) أو
كلية الفنون الجميلة (قسم العمارة) او على شهادة أخرى من الخارج تتفق

وزارة الأشغال العمومية والتربية والتعليم ومجلس النقابة على اعتبارها معادلة لأحدى الشهادات المذكورة . او من نجح فى امتحان معادلة يحدد نظامه وتوضع مناهجه بالاتفاق بين الوزارتين المذكورتين وتجريه احدى كليات الهندسة بالجامعات المصرية . وقضت المادة ٢٦ من القانون بأن يقدم طلب القيد الى مجلس النقابة ونظمت شروط وأوضاع التقدم به ونصت على ان : يقرر المجلس قيد الطالب فى السجل بعد التحقق من توافر شروط القيد فيه ، ثم نظمت المادة ٢٧ طريق النظم من القرار الصادر برفض طلب القيد .

ومن حيث ان اثبات من مطالعة القانون سالف البيان وبخاصة النصوص المشار اليها آنفا أن المشرع اشترط فيما اشترطه للقيد فى سجل المهندسين نقابة المهن الهندسية أن يكون طالب القيد مهندسا فى حكم هذا القانون . وقد على المشرع بتحديد من يعتبر مهندسا تحديدا جامعا ، ولم يخلو النقابة وحدها أدنى ساطة تقديرية فى هذا الشأن ، فقد عمد المشرع بالنسبة الى المؤهلات المصرية الى تحدد المهندسين منها والتي يعتبر حاملها مهندسا فى تطبيق القانون المشار اليه وذلك على سبيل الحصر وهى دبلوم مدرسة الهندسة بالجيزة ، وبكالوريوس فى الهندسة من احدى الجامعات المصرية ، ودبلوم مدرسة الفنون الجميلة العليا (قسم عمارة) وكلية الفنون الجميلة (قسم عمارة) ، ثم تطرق القانون الى الشهادات الأجنبية التى تمنح من الخارج وقضى لاعتبارها معادلة لأحدى الشهادات الهندسية المصرية سالف البيان أن تتفق على ذلك كل من وزارتي الرى (الأشغال العمومية) والتربية والتعليم ومجلس النقابة ، وأخيرا اعتبر القانون مهندسا من ينجح فى امتحان معادلة يحدد نظامه وتوضح مناهجه بالاتفاق بين الوزارتين المذكورتين وتجريه احدى كليات الهندسة بالجامعات المصرية . ومؤدى ذلك أن المشرع لم يترك للنقابة وحدها أدنى حرية فى تقدير ما اذا كان ثمة مؤهل يعتبر هندسيا يضى على حامله وصف المهندس الذى يتوافر فيه شرط قيده بسجلات المهندسين او لا يعتبر كذلك ، وانما ناط هذه

السلطة اما لتحديد القانون ذاته كما هو الشأن بالنسبة للمؤهلات المصرية أو لاتفاق وزارتي الري والتربية والتعليم ومجلس النقابة بالنسبة للمؤهلات الأجنبية التي تمنح في الخارج ، أما بالنسبة لما عدا هذه المؤهلات فقد تطلب المشرع في طالب القيد بسجلات المهندسين أن يجتاز بنجاح امتحان معادلة تجريه إحدى كليات الهندسة بالجامعات المصرية بالشروط والأوضاع السالف بيانها ٢

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المدعى لم يحصل على أحد المؤهلات الهندسية المصرية التي عدتها المادة الثالثة من قانون نقابة المهن الهندسية سالف الذكر ، ولم تتم معادلة درجة الكانديدات التي حصل عليها من معهد الصلب والسبائك بموسكو لأحدى الشهادات الهندسية المصرية المشار إليها آنفا باتفاق وزارتي الري والتربية والتعليم ومجلس النقابة ، كما أنه لم يؤد امتحان معادلة وفقا للقانون ، فمن ثم لا يتحقق فيه شرط الحصول على المؤهل الهندسي اللازم للقيد بسجل المهندسين بنقابة المهندسين الذي يطالب به . واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ولا غناء فيما أبداه المدعى من أن درجة الكانديدات التي حصل عليها عودلت بدرجة الدكتوراه المصرية بالتطبيق لقرار وزير التعليم العالي رقم ١١٤ الصادر في ٢٠ من مارس سنة ١٩٦٣ ، ومن ثم فلا يلزم لاعتبارها هندسية موافقا لوزارتي الري والتربية والتعليم ومجلس النقابة ، لأن ذلك من الأمور التي تستقل بها النقابة وهو ما مارسته فعلا عند قبول قيد بعض زملاء له بسجلات المهندسين ، لا غناء في ذلك لأنه فضلا عن القرار المذكور رقم ١١٤ الصادر في ٢٠/٣/١٩٦٣ صدر عن رئيس ديوان الموظفين تنفيذا لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة وبناء على ما ارتأته لجنة تحديد النظم والمعادلات بالادارة العامة للبعثات ولم يصدر الا بالتطبيق لأحكام قانون نقابة المهن الهندسية ولا من السلطة التي خولها هذا القانون معادلة المؤهلات الهندسية ، فان

ما قضى به هذا القرار هو مجرد اعتبار درجة الكانديدات من روسيا معادلة لدرجة الدكتوراه التى تمنحها الجامعات المصرية دون ثمة تحديد لنوع الدراسة او التخصص الذى منحت هذه الدرجة فيه ، ومن ثم فلا يسوغ وفقا لحكم المادة الثالثة من قانون نقابة المهن الهندسية اعتبار هذه الدرجة مؤهلا هندسيا وحاملها مهندسا ما لم يتم اعتبارها كذلك بالاتفاق بين وزارتي الري والتربية والتعليم ونقابة المهن الهندسية . فضلا عن ذلك فان الدراسة التى أجرتها النقابة بفروعها المختلفة قد أجمعت على التفصيل السابق على ان الدراسات الهندسية التى تلقاها المدعى لتمهد له سبيل الحصول على درجة الكانديدات المذكورة لا ترقى بمؤهله المدعى الى مرتبة المؤهل الهندسى الذى يعتبر معه حامله مهندسا فى حتم قانون نقابة المهن الهندسية ، وذلك سواء بمقارنة هذه الدراسات كما وكيفًا بالدراسات الهندسية التى يتلقاها طلببة كليات الهندسة بالجامعات المصرية أم الدراسات التى تلقاها بعض زملائه الذين استشهد بهم . ولم يتقدم المدعى بما يدحض هذه الدراسات أو بما يفيد انحراف النقابة بسلطتها فيما نوهيت اليه فى شأته من نتائج . أما ما استند اليه المدعى وشاطره فيه الحكم المطعون فيه وأقام عليه قضاءه من أن النقابة جرت على اعتبار درجة الكانديدات التى حصل عليها المدعى مؤهلا هندسيا بالنسبة لبعض زملائه وقبلت قيدهم بسجلات المهندسين مع تماثل دراسته مع دراسة زملائه ، فلا حجة فى ذلك أنه فضلا عن أن الخطأ فى تطبيق القانون بالنسبة للبعض لا يبرر التماذى فى مخالفة القانون والفاء حكمه فى كل الحالات الأخرى . فان الدراسة التى قامت بها النقابة على ما سلف بيانه خلصت لأسباب سائفة مستقاة من وقائع وبيانات لم ينكرها المدعى او يطن فيها الى أن دراسة المدعى الهندسية لا ترقى فحسب الى مرتبة الدراسات الهندسية التى تلقاها بعض من استشهد بهم ممن قبلت طلبات قيدهم بسجلات المهندسين ولكنها أيضا لا ترقى الى مرتبة الدراسات التى يدرسها

قاعدة رقم (٨٥)

المبدا :

القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ أناط بوزير التعليم العالي وحده تحديد المؤهلات العلمية المعادلة لدرجة بكالوريوس فى الهندسة من احدى الجامعات المصرية - درجة بكالوريوس فى الهندسة من المعاهد العالية الصناعية التابعة لوزارة التعليم العالي معادلتها بدرجة البكالوريوس فى الهندسة من احدى الجامعات المصرية - معادلة درجة بكالوريوس الهندسة فى الانتاج الصناعى التى يمنحها لخريجيه المعهد الفنى العالى التابع للمصانع الحربية بدرجة بكالوريوس فى الهندسة من المعاهد العالية الصناعية التابعة لوزارة التعليم العالي بقرار وزير التعليم رقم ١٠٣٥ لسنة ١٩٧٦ يستتبع - بحكم اللزوم - معادلة المؤهل الاول بدرجة البكالوريوس فى الهندسة من احدى الجامعات المصرية - احقية خريجى المعهد العالى التابع للمصانع الحربية من حملة بكالوريوس الهندسة فى الانتاج الصناعى فى القيد كاعضاء فى نقابة المهندسين طبقا لاحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن الموضوع - فان المادة ٣ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٩ فى شأن انشاء نقابة المهن الهندسية تقضى على أن يعتبر مهندسا فى حكم هذا القانون من حصل على درجة بكالوريوس فى الهندسة من احدى الجامعات المصرية أو دبلوم مدرسة الهندسة الملكية أو دبلوم مدرسة الفنون الجميلة العليا (قسم العمارة) او على شهادة اخرى تتفق وزارة المعارف ووزارة الأشغال بعد اخذ رأى مجلس النقابة على اعتبارها معادلة لاحدى الشهادات المشار اليها . ويتضح من هذا النص ان المهندس فى مجال تطبيق قانون المهن الهندسية رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ هو الحاصل على احدى المؤهلات سالفه الذكر وعلى رأسها بكالوريوس الهندسة

من إحدى الجامعات المصرية ، او على شهادة معادلة تتفق وزارة التربية ووزارة
الرى بعد أخذ رأى مجلس نقابة المهندسين على اعتبارها معادلة لدرجة بكالوريوس
فى الهندسة من إحدى الجامعات المصرية او لدبلوم مدرسة الهندسة الملكية او
لدبلوم مدرسة الفنون الجميلة العليا (قسم العمارة) وتقضى المادة ٣ من القانون
رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهندسين على انه يشترط فيمن يكون عضوا
بالنقابة ان يكون حاصلا على بكالوريوس الهندسة من إحدى الجامعات المصرية او
على شهادة معادلة لها طبقا لما يقرره وزير التعليم العالى من إحدى الكليات او
المعاهد العليا فى جمهورية مصر العربية او فى الخارج . ويتضح من هذا النص
ان عضوية نقابة المهندسين مشروطة بالحصول على درجة البكالوريوس فى
الهندسة من إحدى الجامعات المصرية او بالحصول على شهادة معادلة لدرجة
البكالوريوس من إحدى الجامعات المصرية . وناط القانون بوزير التعليم العالى
وحده ان يقرر تعادل الشهادات الأخرى بدرجة البكالوريوس فى الهندسة من
إحدى الجامعات المصرية واستنادا الى هذا النص أصدر وزير التعليم القرار رقم
١٠٣٥ لسنة ١٩٧٦ فى ١٩٧٦/١/٧ باعتبار درجة بكالوريوس الهندسة هى
الانتاج الصناعى التى يمنحها المعهد العالى الفنى التابع للمؤسسة المصرية العامة
للمصانع الحربية تعادل عليا درجة بكالوريوس الهندسة من المعاهد العاليه
الصناعية التى كانت تابعة لوزارة التعليم العالى ، ولئن كان قانون نقابة
المهندسين قد نص على تعادل الشهادات المعادلة مع درجة البكالوريوس فى
الهندسة من إحدى الجامعات المصرية بحيث تكون هذه الدرجة العلمية الأخيرة هى
الدرجة العلمية الطرف الأسمى فى كل قياس وتعادل ، الا ان التعادل الحقيقى مع
هذه الدرجة يتحقق أيضا اذا كان المؤهل العلمى الذى تم وزن وتقدير تعادله مع
درجة البكالوريوس فى الهندسة من إحدى الجامعات المصرية قد عودل بمؤهل
سبق تعادله مع بكالوريوس الهندسة من إحدى الجامعات المصرية . وعلى ذلك

ظانه متى كانت درجة بكالوريوس الهندسة من المعاهد العالية الصناعية التى كانت تابعة لوزارة التعليم العالى قد عولجت بدرجة بكالوريوس الهندسة من احدى الجامعات المصرية - فان قرار وزير التعليم رقم ١٠٣٥ لسنة ١٩٧٦ الصادر فى ١٩٧٦/٩/٧ بمعادلة درجة بكالوريوس فى الهندسة فى الانتاج الصناعى التى يمنحها المعهد العالى الفنى التابع للمؤسسة المصرية للمصانع الحربية بدرجة بكالوريوس الهندسة من المعاهد العالية الصناعية - هذا التعادل يجعل درجة البكالوريوس فى الهندسة فى الانتاج الصناعى معادلة بحكم اللزوم واليقين لدرجة البكالوريوس فى الهندسة من احدى الجامعات المصرية ، ومما يؤكد هذا النظر ان قرار وزير التعليم العالى رقم ٦٣ الصادر فى ١٩٦٩/٦/٨ يجعل لحاصل بكالوريوس الهندسة فى الانتاج الصناعى الحق فى التعيين فى الدرجة السابعة الفنية العالية . وقد اقرت وزارة التعليم العالى فى كتابها المؤرخ فى أغسطس سنة ١٩٦٧ ان المحتوى العلمى لما جاء بالمقررات والامتحانات بالمعهد الفنى للمصانع الحربية يقارن بالبكالوريوس الجامعى . وجاء فى كتاب وزير التعليم العالى الى نقيب المهندسين رقم ١٣٦٧ المؤرخ ١٩٧٥/٣/١ ان بكالوريوس الهندسة فى الانتاج الصناعى يعادل درجة بكالوريوس الهندسة المنوحة للمعاهد العالية الصناعية وهو ما أكدته وزير التعليم بقراره رقم ١٠٣٥ لسنة ١٩٧٦ الصادر فى ١٩٧٦/٩/٧ - وجاء فى كتاب وكيل وزارة التعليم العالى الى نقيب المهندسين رقم ١٢٩٧ المؤرخ ١٩٧٦/١٠/٣ ان درجة بكالوريوس الهندسة فى الانتاج الصناعى التى تمنح لخريجى المعهد الفنى التابع للمؤسسة المصرية العامة للمصانع الحربية يعادل علميا درجة بكالوريوس الهندسة من المعاهد العالية الصناعية واوصت الوزارة بقيد خريجى هذا المعهد كأعضاء بنقابة المهندسين . وجاء فى مضبطة الجلسة السابعة والثلاثين التى عقدها مجلس الشعب فى يوم السبت ١٩٧٤/٦/٢٩ لمناقشة بعض مواد قانون نقابة المهندسين رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ ما يستفاد منه ان بعض الأعضاء بالمجلس ارتأوا اضافة عبارة المعاهد العليا العامة

والخاصة لتشمل المادة الثالثة (أ) من القانون على وجه التخصيص المهده العالي
للمؤسسة المصانع الحربية وصناعات الطيران ضمن دور العلم التي تمنح درجة
بكالوريوس الهندسة ويكون لخريجها الحق فى عضوية نقابة المهندسين - فرد
مقرر المشروع على هذا الطلب بأن خريجى ذلك المعهد يصبحون أعضاء فى نقابة
المهندسين دون مناقشة ودون حاجة الى ادخال اى اضافة على النص لأن المعاهد
والكليات التي وردت فى المذكرة الايضاحية للقانون وردت على سبيل المثال وليس
على سبيل الحصر واطافة اسم المعهد الفنى للمصانع الحربية تقتضى بالضرورة
حصر جميع المعاهد والنص عليها ، واطاف عضو آخر ان الهدف الرئيسى من
اصدار القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ هو تلبية الطلب الأساسى للمعاهد العليا التي
تتبادل مؤهلاتها مع درجة البكالوريوس فى الهندسة بأن ينخرط خريجوها فى
نقابة المهندسين . وفى كتاب وزارة التعليم العالى الى نقيب المهندسين رقم ٦٤٥
بتاريخ ٢٢/٢/٧٥ ١ تؤكد الوزارة ان المعهد العالى للمصانع الحربية يخضع
لاشرافها وتتفق خطة الدراسة فيه مع المقررات المعتمدة فى اجتماع عمداء كليات
الهندسة العربى فى بغداد - اذ ان الخطة المقررة لكليات الهندسة تجعل مدة الدراسة
الكلية من ٣٥٠ الى ٤٥٠ ساعة ، بينما عدد ساعات الدراسة فى المعهد الفنى
للمصانع الحربية ٦٨٠٤ ساعة . والخطة المقررة تجعل لدراسة العلوم الأساسية
فى كليات الهندسة ١١٠٠ ساعة بينما مدة دراستها فى المعهد ٩٨٠ ساعة ، كما
تجعل الخطة المقررة لدراسة العلوم الهندسية ١٢٥٠ ساعة بينما عدد ساعات
دراستها فى المعهد ١٣٠٨ ساعة والخطة المقررة تجعل للتطبيقات ٢١٥٠ ساعة
بينما عدد ساعات دراسة التطبيقات فى المعهد ٤٥١٦ ساعة ، وعلى ذلك فانه لما
كان القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ قد ناط بوزير التعليم العالى وحده تحديد
المؤهلات العلمية المعادلة لدرجة بكالوريوس فى الهندسة من احدى الجامعات
المصرية . وكانت درجة بكالوريوس فى الهندسة من المعاهد العالية الصناعية
التابعة لوزارة التعليم العالى قد عودلت بدرجة البكالوريوس فى الهندسة من

أحدى الجامعات المصرية فإن معادلة درجة بكالوريوس فى الهندسة فى الانتاج الصناعى التى يمنحها لخريجيه المعهد الفنى العالى التابع للمصانع الحربية بدرجة بكالوريوس فى الهندسة من الملاءم العالية الصناعية التابعة لوزارة التعليم العالى بقرار وزير التعليم رقم ١٠٣٥ لسنة ١٩٧٦ يستتبع بحكم اللزوم معادلة ويرتب على ذلك احقية خريجى المعهد العالى التابع للمصانع الحربية من حملة المؤهل الاول بدرجة البكالوريوس فى الهندسة من احدى الجامعات المصرية ، بكالوريوس الهندسة فى الانتاج الصناعى فى القيد كاعضاء فى نقابة المهندسين طبقا لاحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ ومن ثم يكون القرار السلبى بامتناع نقابة المهندسين عن قيد المدعين والمتدخلين حملة درجة بكالوريوس الهندسة فى المعهد الفنى العالى للمصانع الحربية مخالفا للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ الامر الذى يتعين معه الحكم بالفائه وما يترتب على ذلك من اثبات احقية المدعين والمتدخلين فى القيد كاعضاء فى نقابة المهندسين طبقا للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ . واذا قضى الحكم المطعون فيه بالفاء القرار السلبى بامتناع نقابة المهندسين عن قيد المدعين والمتدخلين كاعضاء فى النقابة - فانه - اى الحكم المطعون فيه - يكون قد جاء مطابقا لاحكام القانون حقيقا بالتأييد ، ويكون الطعن فيه فى غير محله وعلى غير أساس سليم من القانون - الامر الذى يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه برفضه والزام نقابة المهندسين بالمصاريف .

(طعن رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٦) .

قاعدة رقم (٨٦)

المبدأ :

مفاد نص اللادتين ٤ ، ٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهندسين ان ميعاد رفع دعوى الالفاء امام محكمة القضاء الادارى فى قرار القيد

بالنسبة لمن تقلم من ذلك الى مجلس النقابة هو ثلاثون يوما من تاريخ اعلانه بقرار مجلس النقابة برفض تقلمه - شهادة مهتمس في النسيج من مدونة موشن جلاد باخ بالمانيا الغربية ، معادلته بشهادة بكالوريوس كلية الفنون التطبيقية قسم نسيج - بقرار وزير التعليم العالي رقم ٤١٩ لسنة ١٩٧٤ - استيفاء المدعى شرط المؤهل الذي تطلبه القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهندسين للمقيد بالنقابة .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن الوجه الاول من أوجه الدامن ، وهو الخاص بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد المقرر قانونا ، فان المادة ٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهندسين تنص على ان : « تشكل لجان القيد برئاسة أحد وكيل النقابة وعضوين من مجلس النقابة يختارهما المجلس وممثلين لكل شعبة » . ويقدم طلب القيد الى الشعبة المختصة لدراسته وتقديم توصياتها بشأنه طبقا للنظام الداخلى وتعرض هذه التوصيات على لجان القيد وعلى الطالب ان يؤدى مع الطلب رسما قدره عشرة جنيهات ولا يرد هذا الرسم بأى حال من الأحوال ، وتقرر لجنة القيد قيد الاسم فى الجدول الخاص بمد التحقق من توافر شروط القبول فى الطائفة طبقا للأوضاع والاجراءات التى يحددها النظام الداخلى ويجب ان يكون قرار اللجنة برفض القيد مسببا . وفى هذه الحالة تسلم صورة من قرارها الى الطالب أو ترسل اليه بكتاب موصى عليه بعلم الوصول خلال اسبوع من تاريخ صدور القرار . وفى جميع الاحوال يجب أن يصدر القرار من اللجنة خلال ثلاثة اشهر من تاريخ استيفاء الأوراق المطلوبة ، « وتنص المادة ٥ من ذلك القانون على انه : « يجوز للطالب ان يتظلم من القرار الذى يصدر برفض قيده الى مجلس النقابة وذلك خلال ثلاثين يوما التالية بتاريخ اعلانه بهذا القرار ، كما يجوز لمجلس الشعب اذا رأى وجهها لذلك أن يعرض وجهة نظره على مجلس النقابة فى النظام بعد تكليفه الطاعن بالحضور بكتاب موصى عليه لسماع اقواله

على ألا يكون لأعضاء لجنة القيد المختصة صوت معدود في قرار المجلس بقبول التظلم أو رفضه . ولمن صدر قرار برفض تظلمه ان يظن فيه أمام محكمة القضاء الإداري خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلانه بالقرار . ولا يجوز للطلاب اذا رفض طلب قيد اسمه أن يحدد طلبه الا اذا زالت الأسباب التي حالة دون قبوله ، .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص ان ميعاد رفع دعوى الانشاء أمام محكمة القضاء الإداري في قرار القيد النسبي لمن تظلم من ذلك القرار الى مجلس النقابة ، هو ثلاثين يوما من تاريخ اعلانه بقرار مجلس النقابة برفض تظلمه .

ومن حيث ان الثابت من حافظة المستندات التي قدمها الطاعن نفسه (نقابة المهندسين) اثناء نظر الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري بجلسته ١٢/٢/١٩٧٩ ان أمين عام النقابة أرسل كتابا الى المطعون ضده نصه : « نرجو التكرم بالاحاطة ان مجلس النقابة الأعلى بجلسته المنعقدة في ١/٧/١٩٧٨ قد قرر رفض طلب القيد والتظلم المقدم منكم في هذا الشأن » . وهذا الكتاب موقع من الأمين العام للنقابة في ٢٩/١/١٩٧٨ ويحمل رقم صادر (٨٩٦) في ١/٢/١٩٧٨ ومؤشر عليه « مسجل بعلم الوصول » .

ولا كان الثابت أيضا ان المدعى قد أقام دعواه أمام محكمة القضاء الإداري في ٢/٣/١٩٧٨ - أي خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلانه بقرار مجلس النقابة برفض تظلمه - حتى مع افتراض ان الاعلان قد وصله يوم تصديره في ١/٢/١٩٧٨ - فان دعواه تكون مقامة في الميعاد ، ويكون الدفع بعدم قبولها شكلا على غير أساس ، ويفيد من ذلك ما أبدته النقابة الطاعنة من ان المدعى لم يكن قد قدم تظلمه الى مجلس النقابة في الموعود المحدد قانونا - ذلك انه فضلا عن ان النقابة لم تقدم دليلا على هذا الزعم ، فان الثابت من الكتاب المقدم منها الصادر من أمين عام النقابة ان مجلس النقابة لم يقرر عدم قبول التظلم لتقديمه بعد الميعاد وانما قرر بجلسته ١/٧/١٩٨٢ « رفض طلب القيد والتظلم » مما يقطع بأن كلا من طلب القيد والتظلم كان محل بحث مجلس النقابة حتى تاريخ صدور

قراره فى ١٩٧٨/١/٧ ، ومن ثم يكون الممول عليه فى تحديد ميعاد رفع الدعوى هو تاريخ اعلان ذلك القرار اليه ، واذ اقام المدعى دعواه خلال الميعاد المقرر فى المادة ٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ، فانها تكون مقبولة شكلا ويكون هذا الوجه من أوجه الطعن غير سديد .

ومن حيث انه عى الوجه الثانى من أوجه الطعن ، وهو المتعلق بتحديد القانون الواجب التطبيق على الدعوى ، فما دام الثابت حسبما تقدم ان القرار المطعون فيه هو القرار الصادر من مجلس نقابة المهندسين بجلسة ١٩٧٨/١/٧ يرفض قيد المدعى بتلك النقابة ، ورفض تظلمه من عدم القيد ، فان القانون الواجب التطبيق على الدعوى هو القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه الذى صدر القرار المطعون فيه فى ظله ، وتطبيقا لأحكامه .

ومن حيث ان المادة ٣ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه تنص على انه : « يشترط فيمن يكون عضوا بالنقابة ما يلى : - (١) أن يكون حاصلا على بكالوريوس فى الهندسة من احدى الجامعات المصرية أو على شهادة معادلة لها طبقا لما يقرره وزير التعليم العالى من احدى الكليات أو المعاهد العليا فى جمهورية مصر العربية أو فى الخارج » . او ان يكون قد نجح فى الامتحان الذى تجبريه وزارة التعليم العالى طبقا للنظام ووفقا للمناهج التى تضعها هذه الوزارة بالاتفاق مع وزارتى الصناعة والرى بعد أخذ رأى مجلس اتحاد نقابة المهندسين والنقابات المهنية » .

ومن حيث أنه يبين من هذا النص ان المشرع قد أناط بوزير التعليم العالى وحده الاختصاص بتحديد الشهادات الصادرة من احدى الكليات او المعاهد العليا فى مصر او فى الخارج التى تعتبر معادلة لبكالوريوس الهندسة من احدى الجامعات المصرية ، كما أناط بوزارة التعليم العالى الاختصاص باجراء امتحان - لمن لم تتم معادلة شهادتهم بقرار وزير التعليم العالى - وفقا للمناهج التى

تضعها تلك الوزارة بالاتفاق مع وزارتي الصناعة والرى ، وبعد أخذ رأى مجلس اتحاد نقابة المهندسين والنقابات المهنية .

وقد جاء بالمذكرة الايضاحية لمشروع ذلك القانون تعليقا على النص المشار اليه ان المشروع وقد جاء بالمذكرة الايضاحية لمشروع ذلك القانون تعليقا على اليه ان المشروع يقوم على مبادئ أساسية منها : « شمول عضوية النقابة للمهندسين الحاصلين على بكالوريوس الهندسة من احدى الجامعات او على شهادة معادلة لها طبقا لما يقرره وزير التعليم العالى من احدى الكليات او المعاهد العليا فى جمهورية مصر العربية او الخارج مثل كلية الفنون الجميلة قسم العبارة ، ومثل معاهد التكنولوجيا كمعهد التكنولوجيا بحلوان وكلية الفنون التطبيقية قسم النسيج وطباعة المنسوجات . وبذلك يكون المشروع قد حقق العضوية الثابتة المستقرة بالنقابة لخريجي الكليات والمعاهد العليا الهندسية » .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان المدعى حاصل على شهادة مهندس فى النسيج من مدرسة المهندسين العليا بمونش جلاذ باخ بألمانيا الغربية عام ١٩٦٣ ، وهى مدرسة حكومية وفقا لما قرره السيد مدير عام البعثات بوزارة التعليم العالى أمام هذه المحكمة بجلسة ١٠/٣/١٩٨٤ ، واذ صدر قرار من وزير التعليم العالى برقم ٤١٩ فى ١٧/٦/١٩٧٤ بمعادلة هذه الشهادة بشهادة بكالوريوس كلية الفنون التطبيقية قسم النسيج بجمهورية مصر العربية فان المدعى يكون : - استوفى شرط المؤهل الذى تطلبه القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه للتقيد فى نقابة المهندسين ، ولا وجه لا ينهض الطاعن على القرار الصادر من وزير التعليم العالى برقم ٤١٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه من انه صدر قبل العمل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه فلا يمتد به بعد صدور ذلك القانون ، لا وجه لهذا المعنى ، وذلك انه ما دام هذا القرار صادر ممن يملك اصداره وفقا للاختصاص المخول له بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالدولة ، وما دام

هذا القرار ساريا لم يبلغ ولم يعدل في ظل القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ فإنه يكون واجب الاعمال في خصوص معادلة الشهادات التى نصت عليها المادة ٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ، ولا وجه لما تثيره النقابة من ان مفهوم تقييم المؤهل للقيد فى نقابة المهندسين مختلف عن مفهوم التقييم العلمى للمؤهل للصلاحيه للتعيين فى الوظائف العامة ، لا وجه للقول بهذا الاختلاف لأنه فضلا عن انه اختلاف غير منطقي لأن القيد فى النقابة شرط من شروط شغل الوظيفة العامة مما يقتضى ائتوحيد فى مفهوم التقييم فى الحالين ، وهو ما اخذ به القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه حين أحال فى تقييم المؤهل اللازم ، للقيد فى النقابة الى قرار يصدر من وزير التعليم العالى يرصفه الجهة المختصة بتقييم المؤهلات العليا حتى يتم توحيد المعاملة لأصحاب المؤهلات العليا فى جميع المجالات ، فضلا عن ذلك فإن الثابت على ما تقدم ، انه لم يصدر قرار آخر من وزير التعليم العالى فى ظل العمل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ يتضمن تعديلا أو إلغاء لقراره رقم ٤١٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ، بل الثابت من الأوراق - المقدمة من الطاعن أيضا - ان ادارة المعادلات والتقديرات أصدرت كتابا بتاريخ ١٩٧٤/٧/٣٠ (اى بعد العمل بالنانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤) يفيد معادلة الشهادة الحاصل عليها المدعى لبكالوريوس كلية الفنون التطبيقية (قسم النسيج) من جمهورية مصر العربية ، وقد حاولت نقابة المهندسين (الطاعنة) الاعتراض على هذه المعادلة بكتابها المؤرخ فى ١٩٧٤/١٠/٨ الموجه الى السيد وزير التعليم العالى ، الا أن اعتراضها لم يلق استجابة . ولا وجه كذلك للنعى على قرار وزير التعليم العالى رقم ٤١٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه بمقولة انه صدر خلافا لقرار سابق برقم ٤٨ فى ١٩٧٣/٢/١٠ حيث تمت معادلة الشهادة التى حصل عليها المدعى ببدلول المعاهد العليا الصناعية التابعة لوزارة التعليم العالى مما يكشف عن تضارب الوزارة فى معادلة المؤهلات الأجنبية . لا وجه لهذا النعى لأن القسراس رقم ٤١٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه وهو لاحق للقرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٣ يعد ناسخا له ،

وهو امر جائز ما دام القراران من مرتبة واحدة ، ومن ثم يكون هذا الوجه ايضا من اوجه الطعن غيد سديد .

ومن حيث انه عن الوجه الثالث من اوجه الطعن ، وهو الخاص بنوعية المؤهل الحاصل عليه المدعى التى تؤهله للتقيد فى نقابة المهن التطبيقية دون نقابة المهندسين ، فمردود عليه بما جاء بالمذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ التى سلف نصها من ان عضوية النقابة أصبحت شاملة لفئات مختلفة ضربت أمثلة لدفعها ومنها (كلية الفنون التطبيقية - قسم النسيج وطباعة المنسوجات) - كما هو مردود أيضا بما ابداه المدعى ولم تجوره جهة الادارة من ان خريجي كلية الفنون التطبيقية قسم النسيج يقيدون فى نقابة المهندسين بغير قيد أو شرط ، ومن ثم يكون هذا الوجه أيضا من اوجه الطعن غير سديد .

ومن حيث انه متى كان ذلك ، فان الطعن يكون على غير أساس من القانون خليقا بالرقض ، مع الزام الطاعن بالمصروفات .
(طعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٤)

الفرع الثاني

قرارات النقابة

لائحة رقم (٨٧)

المبدأ :

نقابات المهن التى تنشأ بقانون لتحقيق اهداف ذات نفع عام يكون لها مقومات أشخاص القانون العلم - أثر ذلك - قرارات النقابة فى نطاق تنظيم العمل بها وفى شئون أعضائها تعتبر قرارات ادارية قابلة للتصحيح بمعنى مستين يوما على صدورها - قرار اعلان بنتيجة الانتخاب يكون بمنجاة عن العطن بمعنى المدة المذكورة رغم ما شابه من عيب .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٦ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهندسين تنص على أن : « يعتبر أعضاء نقابة المهن الهندسية المقيمة أسماؤهم بسجلاتها الدائمة والمؤقتة عند صدور هذا القانون مهندسين وأعضاء مؤسسين لنقابة المهندسين وتدرج أسماؤهم فى جداولها حسب تواريخ حصول كل منهم على لقب مهندس ، ويعفى الأعضاء المؤسسون من أداء رسوم القيد » .

وتنص المادة ٣٤ من هذا القانون على أن : « يدير كل شعبة مجلس ينتخبه أعضاؤها من عدد لا يقل عن سبعة ولا يجاوز خمسة عشر عضوا تبعاً لعدد المقيدين فى كل شعبة ، ويبين النظام الداخلى عدد أعضاء مجلس كل شعبة وطريقة

وتنص المادة ١٤ من ذات القانون على أن : « يصدر النظام الداخلى للنقابة وشروط واجراءات انتخابهم » .

وتنص المادة ١٤ من ذات القانون على أن « يصدر النظام الداخلى للنقابة بقرار من وزير الرى بعد موافقة الجمعية العمومية للنقابة ويجب أن يتضمن

هذا النظام أوضاع واجراءات الترشيح والانتخابات النقابية على كافة مستوياتها »

ولقد أصدر وزير الري قراره رقم ٢١٣٣ لسنة ١٩٧٥ بالنظام الداخلى لنقابة المهندسين ونص المادة ٢١ على أن : « تعلن نتيجة فرز أصوات النقابة العامة بعد اعتمادها من نقيب المهندسين وذلك بمقر النقابة العامة بالقاهرة ومقر النقابات الفرعية بالمحافظات وفى الصحف »

وتنص المادة ٧٤ من هذا القرار على أن : « ينتخب أعضاء الجمعية العمومية للشعبة على مستوى الجمهورية بالاقتراع السرى فى الأسبوع الأخير من شهر فبراير أعضاء مجلس الشعبة على الوجه الآتى :

(١) بالنسبة لشعب الهندسة المدنية والميكانيكية والكهربائية والعمارة :

١ - ستة أعضاء ممن مارسوا المهنة لمدة أكثر من خمس عشرة سنة .

٢ - وخمسة ممن مارسوها لمدة أقل من خمس عشرة سنة »

ومن حيث أنه يبين من نصوص القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ان المشرق رتب المهندسين عند قيدهم بجداول النقابة بحسب تواريخ حصول كل منهم على لقب مهندس . كما قرر ادارة كل شعبة من شعب النقابة بواسطة مجلس ينتخبه أعضاؤها من عدد لا يقل عن سبعة ولا يجاوز ١٥ عضوا وأحال الى النظام الداخلى لتحديد عدد أعضاء كل مجلس وطريقة وشروط واجراءات انتخابهم .

ومن حيث ان المشرع ترك للنظام الداخلى تحديد شروط الانتخاب بعبارة عامة مطلقة فانه يكون لهذا النظام أن يسن لشروط اللازم توافرها فى الناخبين وكذا الشروط اللازم توافرها فى المرشحين وذلك امر مستفاد من صريح عبارة المادة ٢٧ والمادة ١٠٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ فالمادة ٣٤ أحالت للنظام

الداخلي لتحديد طريقة واجراءات وشروط الانتخاب ، كما خولت المادة ٩٤ وزير
الرى سلطة اصدار هذا النظام على أن يتضمن أوضاع واجراءات الترشيح ومن
ثم يكون نص المادة ٧٤ من النظام الداخلي للنقابة متفقا مع حكم القانون فيما
تضمنه من تقسيم للمرشحين لمضوية مجلس ادارة الشعبة الى فئتين بحسب مدة
ممارسة المهنة . وهذا المسلك ليس غريبا عن المشرع فلقد اعتد فى المادة ٦ من
القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بتاريخ الحصول على لقب مهندس أى بتاريخ ممارسة
المهنة عند ترتيب المهندسين بجداول النقابة .

ومن حيث ان نقابة المهندسين من نقابات المهن التى يتوافر فيها مقومات
اشخاص القانون العام فانشاؤها يتم بقانون واغراضها واهدافها ذات نفع عام
ولها على اعضائها سلطة تأديبية ولهؤلاء الاعضاء دون سواهم حق احتكار مهنتهم
فلا يجوز لغيرهم مزاولتها وذلك وفقا للقواعد التى تقرها النقابة - ومن ثم فان
قرارات النقابة الصادرة فى نطاق تنظيم العمل بها وفى شؤون اعضائها تعتبر
قرارات ادارية وبالتالي فهى قابلة للتحصن بمضى ستين يوما على صدورها ان
شابها عيب مثلها فى ذلك مثل سائر القرارات الادارية .

ومن حيث أن المهندس فى الحالة الماثلة قد رشح نفسه وفاز بالتزكية على
انه مارس المهنة لمدة اقل من ١٥ سنة . فى حين انه ليس كذلك فان عضويته
بمجلس ادارة الشعبة تكون مخالفة للقانون بيد أنه لما كانت المادة ٧٤ من النظام
الداخلي للنقابة تقرر اجراء الانتخابات فى الأسبوع الأخير من فبراير فانه حتى
على فرض اجراء الانتخابات فى السنة التى اعترضت فيها الشعبة على عضويته
فان قرار اعلان نتيجة الانتخاب يكون قد تحصن بمضى أكثر من ستين يوما على
صدوره وبالتالي لا يجوز قبول اعتراض مجلس الشعبة على عضويته لابدان بتاريخ
١٩٧٧/٧/١٧ بعد الميعاد المحدد للطعن فى القرارات الادارية .

من اجل ذلك : انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والمشرع

الى ما يأتى :-

اولا - مشروعية نص المادة ٧٤ من قرار وزير الري رقم ٢١٣٣ لسنة ١٩٧٥
بالنظام الداخلى لنقابة المهندسين الذى تضمن تقسيم المرشحين
لمجالس الشعب الى فئتين بحسب مدة ممارسة المهنة وقصر ترشيح كل
فئة على من يندرج تحتها .

ثانيا - ان عضوية السيد المهندس / الذى رشح نفسه باعتباره قد
مارس المهنة لمدة تقل عن ١٥ سنة فى حين انه ليس كذلك قد
أصبحت بمنجاة من الطعن لتحصل قرار اعلان نتيجة الانتخابات
بمضى ستين يوما على صدوره .
(ملف ٢٧/١/٨٨ - جلسة ١٩٧٨/٥/٣١) .

الفرع الثالث

المعاش

قاعدة رقم (٨٨)

المبطل :

صدر قرار من مجلس نقابة المهن الهندسية في ١٩٧١/٤/٢٩ بقواعد صرف معاش العضو في حالة العجز الصحي - انطواء القواعد التي تضمنها القرار المذكور على تعديل، لأحكام اللائحة الداخلية للنقابة - يقتضى الأمر لنفاذها من الجمعية العمومية للنقابة وصدر قرار بها من وزير الري - انطواء هذه القواعد أيضا فيما تضمنته من اشتراط لثبوت العجز الكامل للعضو تنطوي ، بالإضافة الى خروجها على أحكام المادة ١٢٠ من اللائحة ، على مخالفة لحكم المادة ٥٩ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ التي تكتفى باشتراط ثبوت العجز الصحي عن مزاولة المهنة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٧ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة للمهن الهندسية تنص على ان : « تختص الجمعية العمومية للنقابة بما يأتى : اقرار اللائحة الداخلية التى يضعها مجلس النقابة وما يدخله عليها من التعديلات » .

كما تنص المادة ١٥ على أن : « يختص مجلس النقابة بما يأتى : أولا - اعداد اللائحة الداخلية للنقابة وما يرى ادخاله عليها من التعديلات . على أن تصدر بقرار من وزير الأشغال العمومية . بعد موافقة الجمعية العمومية عليها » .

وتنص المادة ٥٩ ، معدلة بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ . بأن يكون لمعصو

الحق فى معاش أو اعانة بتوافر الشرطين الآتيين : أولا - ان يكون قد ادى الى النقابة رسم الاشتراك المستحق عليه ما لم يكن معفى من ادائه بقرار من مجلس النقابة . ثانيا - ان يثبت عجزه صحيا عن مزاوله المهنة بقرار من القومسيون الطبى العام . وتنظم اللائحة الداخلية مقدار المعاش وكيفية صرفه .

ومن حيث أنه بتاريخ ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ صدر قرار وزير الأشغال العمومية رقم ٩٦٩٩ لسنة ١٩٥٩ باللائحة الداخلية لنقابة المهن الهندسية .

وقد تطلبت المادة ١٢٠ من هذه اللائحة لصرف المعاش أو الاعانة توافر ذات الشروط التى اشارت اليها المادة ٥٩ من القانون آنف الذكر .

ونصت المادة ١٢٢ منها على أن : « يصرف للعضو معاش شهرى فى حالة العجز الصحى حسب الفئات الآتى :

١١ جنيها للعضو .

ويضاف الى هذا المبلغ : -

مليم جنيه
٢٥٠٠ عن الزوجة :-

٢٠٠٠ عن كل من الولد والبنت .

١٥٠٠ عن كل من الوالد والوالدة .

ومن حيث ان مجلس نقابة المهن الهندسية أصدر بتاريخ ١٩٧٦/٤/٢٩ قرارا بقواعد وشروط صرف المعاشات فى حالة العجز الصحى . وتضمن هذا القرار الأحكام الآتية : -

أولا - أن يقرر القومسيون الطبى العجز الكامل للعضو .

ثانياً - تحديد مدلول الأسرة التي يعولها العضو بأنها تتكون من الزوجة والأبناء

الذين لم يبلغوا سن الرشد ويدرسوا بالمدارس .

ثالثاً - تكملة الحد الأقصى لدخل العضو حسبما هو مبين فيما بعد في حدود

المعاش المقرر للمهندس طبقاً لللائحة على أن يعاد النظر في الحالة بعد

عشر سنوات من الصرف ، وقواعد التكملة هي :

١ - المهندس (شخص واحد) بحد أقصى ٢٥ جنيها .

٢ - المهندس + ١ (شخصان) بحد أقصى ٣٥ جنيها .

٣ - المهندس + ٢ (ثلاثة أشخاص) بحد أقصى ٤٥ جنيها .

٤ - المهندس + ٣ (أكثر من ثلاثة أشخاص) بحد أقصى ٥٠ جنيها .

ومن حيث أنه مشابهة في أن القواعد المشار إليها قد تضمنت تعديلاً لأحكام

اللائحة الداخلية لل نقابة من عدة وجوه أولها أنها اشترطت لصرف المعاش أن يقرر

القومسيون الطبي العجز الكامل للعضو ، في حين أن المادة ١٢٠ من اللائحة

- والمطابقة لنص المادة ٥٩ من القانون - تكتفي باشتراط أن يشهد المجز

الصحي عن مزاولة المهنة . وثانيهما أنها ضيق من مدلول الأسرة التي يصرف

عنها المعاش فقصر ذلك على الزوجة والأبناء الذين لم يبلغوا سن الرشد ويدرسوا

بالمدارس ، بينما قضت المادة ١٢٣ من اللائحة بصرف معاش للعضو عن الزوجة

والأولاد دون تحديد سن معينة ، والوالد والوالدة . وثالثهما أنها وضعت قواعد

لتكملة الحد الأقصى لدخل العضو الذي يصرف إليه المعاش في حين أن المادة ١٢٣

المذكورة قد خلت من مثل هذه القواعد .

ومن حيث أنه متى كان ذلك ، فإن هذه التعديلات يتعين لنفاذها ، في

الحدود التي لا تخالف فيها أحكام القانون إقرارها من الجمعية العمومية للنقابة

ثم صدور قرار بها من السيد وزير الري بالتطبيق لأحكام المادتين ٧ ، ١٥ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه .

ولا يغير من هذا النظر ما قضت به المادة ١٣٠ من اللائحة من أن : « لمجلس النقابة في كل وقت حق إعادة النظر في المعاشات والاعانات التي سبق تقريرها وذلك وفقا لتقتضيه حالة الصندوق او حالة الشخص المنتفع بالمعاش او الاعانة » ، ذلك انه ولئن كان يجوز لمجلس النقابة ، بالتطبيق لهذا النص ، إعادة النظر في الاعانات والمعاشات التي سبق تقريرها وفقا لتقتضيه حالة الصندوق او حالة الشخص المنتفع - الا أن هذا الحق المخول للمجلس والذي يجريه في الحالات الفردية الرأعمية يتميز عما أجراه حين اصدر قواعد عامة مجردة تنظم شروط استحقاق المعاش بالمخالفة لنصوص اللائحة الداخلية ، مما لا يكون معه محل لاعمال مقتضى هذه النصوص اذا ما طبقت التعديلات التي أصدرها مجلس النقابة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان القواعد التي قررها مجلس نقابة المهن الهندسية بتاريخ ٢٩/٤/١٩٦٧ بخصوص المعاشات التي تصرف في حالة العجز الصحي تنطوي على تعديل لأحكام اللائحة الداخلية للنقابة ، ومن ثم يقتضى الأمر لنفاذها اقرارها من الجمعية العمومية للنقابة وصدور قرار بها من السيد وزير الري .

هذا ، وتجدر الاشارة الى أن القواعد آنفة الذكر فيما تضمنته من اشتراط ثبوت العجز الكامل للمعضو تنطوي ، بالإضافة الى خروجها على أحكام المادة ١٣٠ من اللائحة ، على مخالفة لحكم المادة ٥٩ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ التي تكتفى باشتراط ثبوت العجز الصحي عن مزاولة المهنة .

(ملف ٨٨/١٣/١٠ - جلسة ١٥/٩/١٩٧١)

الفرع الرابع

دعفة النقابة

قاعدة رقم (٨٩)

المبـدأ :

الاجراءات الهندسية اللازمة لشهر التصرفات العقارية لا تعتبر من قبيل العقود الهندسية التي تستحق عليها رسم دعفة نقابة المهندسين .

ملخص الفتوى :

يتلخص الموضوع فى أن بعض فروع مصلحة المساحة والمكاتب الهندسية امتنعت عن اتمام الاجراءات الهندسية التى تحول اليها من مأموريات الشهر «عقارى حتى يدفع طالبو الشهر رسم دعفة نقابة المهن الهندسية المنصوص عليها فى المادة ٥٥ فقرة خامسة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ استنادا الى أن هذه العملية تعتبر إيجاباً من الطالب وقبولا من المصلحة وتكون عقدا هندسيا يندرج تحت حكم المادة المشار اليها .

وتنص المادة ٤٥ من القانون المذكور على أن رأس مالك صندوق النقابة يتكون من موارد عددها ومنها ما يحصله مجلس النقابة ثمنا لطابع دعفة ينشأ خصيصا لهذا الصندوق ويكون لصقه الزاميا على الاوراق المبينة فى هذه المادة ومنها عقود الاعمال الهندسية التى تبرم مع المصالح الحكومية أو المؤسسات الحسرة أو الافراد .

وتنص المادة التاسعة من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقارى على أن جميع التصرفات التى من شأنها انشاء حق من الحقوق العينية العقارية الاصلية أو نقله أو تغييره أو زواله ، وكذلك الاحكام النهائية

المنبئة لشيء من ذلك يجب شهرها بطريق التسجيل ويدخل في هذه التصرفات الوقف والوصية ، ويترتب على عدم التسجيل أن الحقوق المشار إليها لا تنشأ ولا تنتقل ولا تتغير ولا تزول بين ذوي الشأن ولا بالنسبة الى غيرهم .

وقد بين الباب الأول من هذا القانون المكاتب التى تقوم بالشهر واختصاص كل منها ، وما تقوم به من أعمال .

فمكاتب الشهر العقارى تقوم بخدمة عامة للجمهور هى شهر تصرفاتهم التى يوجب القانون شهرها وعلاقة المنتفع من هذه الخدمة بهذه المكاتب عبارة عن مركز قانونى ينظمه القانون واللوائح القابلة للتعديل حسب ما تقتضيه المصلحة العامة ولا يمكن اعتبار هذه العلاقة تعاقدية والا لما جاز لمصلحة الشهر العقارى أن تعدل فى احكام هذه العلاقة بارادتها وحدها وهو ما لا يمكن التسليم به .

لذلك انتهى رأى القسم الى ان الخدمات التى تقوم بها مصلحة الشهر العقارى لا تترتب على عقود بينها وبين الأفراد وانما هى خدمات عامة تنظمها القوانين واللوائح المتعلقة بها فلا يمكن القول بوجود عقد هندسى بينها وبينهم بالمعنى المقصود فى المادة ٥٦ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ الخاص بنقابة المهن الهندسية ، ومن ثم لا تستحق على الطلبات التى تعد للمصلحة المذكورة لشهر التصرفات العقارية رسم دمنة نقابة المهن الهندسية ، ومن ثم لا تستحق على الطلبات التى تعد للمصلحة المذكورة لشهر التصرفات العقارية رسم دمنة نقابة المهن الهندسية ولا يجوز لأقلام الهندسة التابعة لمصلحة المساحة أن تمتنع عن قبول هذه الطلبات بحجة عدم دفع الرسم المشار اليه .

(فتوى رقم ١٠٥ بتاريخ ١٩٤٩/٤/٦) .

قاعدة رقم (٩٠)

المبدا :

لا يحصل رسم دمنة نقابة المهن الهندسية الا مرة واحدة عن أصل العقد او أصل الرسومات الهندسية التي يباشرها عضو النقابة .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعا بجلسته المنعقدة فى ٢٥ من يونيه سنة ١٩٥٠
تحصيل دمنة نقابة المهن الهندسية على نسخ العقود والرسومات الخاصة
بالأعمال الهندسية ولاحظ أن المادة الخامسة والخمسين من القانون رقم ٨٩
لسنة ١٩٤٦ الخاص بإنشاء نقابة المهن الهندسية فى تعدادها للموارد التي
يتكون منها رأس مال صندوق المعاشات والإعانات ذكرت فى البند
(خامسا) ما يأتى :-

« ما يحصله مجلس النقابة ثمنا لطابع دمنة ينشأ خصيصا لهذا الصندوق
ويكون لصقه الزاميا على الأوراق الآتية » :

(أ) كافة الرسومات الهندسية التي يباشرها عضو النقابة .

(ب) عقود الاعمال الهندسية التي تبرم مع المصالح الحكومية أو لمؤسسات
الحررة أو الأفراد .

ثم بينت المادة مقدار هذه الدمنة بالنسبة الى هذين البندين فنصت
على ما يأتى :-

٥٠ م للرسومات والعقود التي لا تتعدى قيمتها ١٠٠ ج

١٠٠ م للرسومات والعقود التي تزيد قيمتها على مائة جنيه ولا تتجاوز ٥٠٠ ج

٢٠٠ م للرسومات والعقود التي تزيد قيمتها على ٥٠٠ ج ولا تتجاوز ١٠٠٠ ج

وتزاد مائة ملجم لكل الف جنيه تزيد على الألف الأولى .

ثم نصت المادة على أن اللائحة الداخلية للنقابة تبين طريقة تنظيم
وتحصيل هذه الرسوم .

فالبند (خامسا) من المادة الخامسة والخمسين قد جعل قيمة رسم الدفعة
السابق الإشارة اليه منوطا بقيمة العقد أو الرسومات المفروض عليها هذا الرسم
ومؤدى ذلك أن هذا الرسم بالقيمة المعينة انما يستحق على العقد أو الرسومات
كوحدة ولا يحصل الا مرة واحدة عن أصل المحرر المثبت للعقود أو أصل
الرسومات الهندسية ولا يصح تحصيله عن نسخ العقود أو الرسومات .

ولو كان القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ قصد أن يحصل الرسم عن النسخ
علاوة على تحصيله على الأصل لنص على ذلك صراحة كما فعل في المادة ١٢ من
القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص برسم الدفعة الذى تحصله الحكومة .
اذ جاء بهذا : -

« اذا كان العقد أو المحرر من عدة صور احتفظ كل متعاقد بصورة ممضاة
لأن كل صورة يستحق عليها رسم الدفعة الذى يستحق على الأصل ... »

أما ما جاء بالمادتين ١٢٧ و ١٢٨ من اللائحة الداخلية لنقابة المهن الهندسية
من نص على لصق الطابع على العقود الرسمية التى يتعامل بمقتضاها سواء التى
ستحتفظ بها الهيئة الحكومية أو ستسلم الى المفاوض أو المتعهد وانه اذا رغب احد
المفاوضين او المتعهدين فى اخذ صورة اخرى وجب لصق طابع دمنة عليها على قدر
قيمة العلية فانه يعتبر احكاما جديدة لا تتفق مع القانون الذى تستند اليه
اللائحة وتستمد منه قوتها ، ومن المعروف أن اللوائح التنفيذية لا يجوز
ان تخالف القوانين .

(فتوى رقم ٢٣١ فى ١٠/٧/١٩٥٠)

الفرع الخامس

رسم لصالح النقابة

قاعدة رقم (٩١)

المبدا :

المادة ٤٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهندسين - المادة ٥١ من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء نقابة المهن الفنية التطبيقية - نص كل منهما على فرض رسم على انتاج الاسمنت وحديد التسليح المحل لصالح النقابة - مناط استحقاق الرسم هو عملية الانتاج لا التداول - مقتضى ذلك هو التزام الشركات المنتجة بالرسم دون نقل عبئه الى المستهلك - يجوز لوزير الصناعة طبقا للمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشأن التسعير الجبرى وتحديد الأرباح أن يعدل تسعير الاسمنت وحديد التسليح او ايها بما يسمح بإضافة قيمة الرسم كله او بعضه اذا اقتضت ذلك ظروف اقتصاديات الانتاج ، وذلك دون اثر رجعى لهذا التعديل .

ملخص الفتوى :

انه لما كانت المادة ٤٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهندسين والمادة ٥١ من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء نقابة المهن الفنية التطبيقية قد تضمنتا النص على فرض رسم معين القيمة على انتاج مقادير معينة الوزن من كل من الاسمنت وحديد التسليح المحل ، على نحو يجعل مناط استحقاق الرسم هو عملية الانتاج لا التداول ، ومن ثم فان الشركات المنتجة هى الملتزمة بأدائه على وجه لا يسمح لها بنقل هذا الالتزام الذى فرضه القانون عليهما الى المستهلك ، الا أن ذلك لا يحول دون استعمال وزير الصناعة لحقه المقرر بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحدد

- ٢٠٤ -

الأرباح ، على النحو الذى يعدل من تسعير الأسمنت وحديد التسليح أو أيهما بما يسمح بإضافة ما يوازى قيمة الرسم كله أو بعضه اذا اقتضت ذلك ظروف اقتصادية الإنتاج بعد فرض هذا الرسم على الشركات المنتجة ، وذلك بمراعاة عدم رجعية أثر القرار الذى يصدر بالتسعير الجديد .

(ملف ٢٠٣/٢/٣٧ - جلسة ١٩٧٦/١١/١٥ -) .

الفصل السابع

نقابة المهن الزراعية

الفرع الأول

عضوية النقابة

قاعدة رقم (٩٢)

المبدأ :

دبلوم الدراسات التكميلية الزراعية العالية - ليس من المؤهلات الواردة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ - المناط في اعتبار شهادة ما معادلة للشهادات الواردة بذلك القانون هو يصدر قرار من وزارة التربية والتعليم بالاتفاق مع وزارة الزراعة .

ملخص الحكم :

تنص المادة الثانية من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن نقابة المهن الزراعية على انه يشترط فيمن يكون عضوا في النقابة ما يأتي : (١) ٠٠٠٠ (٢) أن يكون حاصلا على إحدى الشهادات المبينة في المادة الثالثة ، (٣) ٠٠٠٠ ، وتنص المادة الثالثة من ذلك القانون على أن يعتبر مهندسا زراعيا في حكم هذا القانون من حصل على بكالوريوس الزراعة من إحدى كليات الجامعة المصرية أو بكالوريوس أحد المعاهد العليا الزراعية أو على دبلوم من مدرسة الزراعة بالجيزة أو مدرسة الزراعة العليا أو على شهادة زراعية تتفق وزارتا المعارف والزراعة على اعتبارها معادلة لأحدى الشهادات المذكورة بعد أخذ رأى النقابة. فالقيد في سجل النقابة منوط بتوافر الشروط المبينة بالمادة الثانية من القانون المشار اليه ومن بينها حصول الطالب على أحد المؤهلات المحددة بالمادة الثالثة . فإذا تخلف شرط من الشروط الواردة بالمادة الثانية ، أو كان طالب القيد غير حاصل على شهادة مؤهل بذاته من المؤهلات المحددة بالمادة الثالثة ، امتنع قيد الطالب في

سجل النقابة • ولما كانت دبلوم الدراسات التكميلية الزراعية العالية الحاصل عليها المدعى ليست من بين المؤهلات الواردة بالمادة الثالثة فقرة (أ) من القانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٤٩ - وهى مؤهلات وردت على سبيل الحصر - كما لم يصدر باعتبارها معادلة لاحدى الشهادات المذكورة قرار من وزارة المعارف بالاتفاق مع وزارة الزراعة ، فلا حق للمدعى فى طلب قيده بالنقابة ، ولا وجه للتحدى بأن دبلوم الدراسات التكميلية الزراعية العالية سبق أن عودلت بالشهادات الأخرى الواردة بالفقرة (أ) من المادة الثالثة من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ بمقولة انه قدر لهذه الدبلوم فى قرارات مجلس الوزراء الخاصة بالمعادلات الدرجة السادسة بمرتب ١٠ ج و ٥٠٠ م شهريا ، أو برنامج الدراسة المقررة للحصول على الدبلوم تتفق وبرامج المؤهلات الأخرى ، أو إن الدبلوم نهتت بأنهما من الدبلومات العالية - لا وجه لذلك كله ، اذ المناط فى اعتبار شهادة ما معادلة للشهادات الواردة بالمادة الثالثة من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ هو بصدر قرار من وزارة المعارف بالاتفاق مع وزارة الزراعة باعتبارها كذلك، ومثل هذا القرار لم يصدر ، بل على العكس من ذلك صدر قرار بالاتفاق بين الوزارتين بأن شهادة دبلوم الدراسات التكميلية الزراعية العالية ليست فى مستوى أى من الشهادات الزراعية الوارد ذكرها بالفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ ، وانما هى مؤهل متوسط. وظاهر من كل ما تقدم أن القيد بسجل النقابة رعين بتوافر الشروط المقررة بالقانون على النحو السابق ايضاحه ، فاذا تخلف شرط من هذه الشروط فى حق طالب القيد فقد تعين رفض طلبه ، ومن ثم فلا محل لما قضى به الحكم المطعون فيه من انه كان على النقابة أن تترجى إصدار قرارها برفض طلب المدعى الى أن يصدر قرار من وزارتي المعارف والزراعة متفقتين فى شأن مؤهله ، ذلك أن رفض طلب قيده لمصنم توافر الشروط المطلوبة قانونا لا يحول مستقبلا دون اعادة عرض حالته اذا ما استوفى شروط القيد .

الفرع الثاني

انعقاد الجمعية العمومية

قاعدة رقم (٩٣)

المبــــدأ :

نقابة المهن الزراعية - انعقاد الاجتماع السنوى العادى لجمعيةها العمومية ،
واجراء انتخاب أعضاء مجلسها - ميعادها - نص القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩
المصدر بانشائها على انعقاد الاجتماع المذكور بعد ظهر الجمعة الثانى من يناير من
كل عام وتحديد صباح هذا اليوم ومساء اليوم السابق عليه لاجراء عملية انتخاب
أعضاء مجلس النقابة - عدم جواز تأجيل هذا الميعاد - لا يغير من ذلك وقوعه فى
يوم من أيام الأعياد او المواسم الرسمية .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء نقابة المهن الزراعية
على أنه : « لا يحضر الجمعية العمومية الا الأعضاء الذين دعوا رسم الاشتراك
السنوى المستحق عليهم لفاية تاريخ اجتماعها العادى ويعقد اجتماعها السنوى
العادى بعد ظهر يوم الجمعة الثانى من شهر يناير من كل سنة فى الموعد الذى
يحدده مجلس النقابة ويجوز دعوتها الى اجتماع غير عادى فى مدى شهر من
تاريخ طلب يقدمه عشرة على الأقل من أعضاء مجلس النقابة أو مائة على الأقل من
الأعضاء المقيدين ولا تكون مداوات الجمعية العمومية صحيحة الا اذا حضر
الاجتماع أكثر من نصف الأعضاء الذين تتألف منهم الجمعية . فاذا لم يتكامل
العدد أجل الاجتماع أسبوعين ، وتكون مداوات الجمعية العمومية الثانية
صحيحة ايا كان عدد الأعضاء الحاضرين » .

كما تنص المادة ٢٣ منه على أن : « تتولى كل فئة من الفئتين المنصوص

عليهما في المادة الثالثة انتخاب الأعضاء الذين يمثلونها في مجلس النقابة .
وتجرى عملية الانتخاب بالنسبة الى الفئة المنوه عنها في الفقرة الأولى من المادة
المذكورة صباح يوم انعقاد الجمعية العمومية للنقابة (وبعد ظهر اليوم السابق
لانعقاد الجمعية العمومية للنقابة) وبعد ظهر اليوم السابق لانعقاد الجمعية
العمومية بالنسبة الى الفئة المنوه عنها بالفقرة الثانية من تلك المادة .

ويستفاد من هذين النصين ان المشرع حدد لانعقاد الاجتماع السنوى
العادى للجمعية العمومية لنقابة المهن الزراعية يوما معيناً فى كل عام ووقتا معيناً
من هذا اليوم وهو بعد ظهر الجمعة الثانى من شهر يناير من كل سنة كما حدد
لاجراء عملية انتخاب أعضاء مجلس النقابة موعداً محدداً على الوجه السابق وهو
صباح اليوم المشار اليه ومساء اليوم السابق عليه . وقد جاء القانون فى هذا
الصدد صريحا قاطعا مما يقتضى التزام حكمه واعمال نصه .

ولقد راعى المشرع فى اختيار هذين الموعدين أنهما يوافقان موعد العطلة
الاسبوعية فى الدولة ، حيث تتاح لأعضاء النقابة من موظفى الحكومة والهيئات
العامة والخاصة فرصة الاشتراك فى الاجتماع السنوى العادى للجمعية العمومية
للقابة والمساهمة فى انتخاب أعضاء مجلس النقابة — ولا تنهض الأعياد سببا
مبررا لتعديل حكم صريح قاطع نص عليه المشرع ، والا لجاز تعديل هذه المواعيد
كلما وقعت المواعيد يوما من أيام الأعياد او المواسم الرسمية وهى عديدة كثيرة
مما يسفر عن اهدار نص المشرع وليس ثمة سبيل لتعديل المواعيد متى صادفت
عيدا من الأعياد غير تعديل النص عن طريق التشريع .

والقاعدة انه متى كان النص صريحا فلا يجوز ترك حكمه بدعى انه غير
عادل او ان حكما آخر يكون اعقل منه أو اصلح وان استبدال حكم بآخر أمر من
اختصاص المشرع نفسه طبقا لقاعدة (لا مسأغ للاجتهاد فيما ورد فيه
نص صريح قطعى) .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز تأجيل عقد الاجتماع السنوى العادى للجمعية العمومية لنقابة المهن الزراعية واجراء انتخاب أعضاء مجلس النقابة عن المواعيد المحددة فى المادة ٧ والمادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء نقابة المهن الزراعية .
(فتوى رقم ١٧ فى ١٧/١/١٩٦٠)

الفصل الثالث

انشاء النقابة العامة لشركة مساهمة

قاعدة رقم (٩٤)

المبدأ :

عدم جواز انشاء الجمعية التعاونية الزراعية المركزية ونقابة المهن الزراعية او فروعها في المحافظات شركة مساهمة وفقا للقانونين المنظمين لهما .

ملخص الفتوى :

من حيث ان قانون التعاون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨١ ينص في المادة اولى منه على أن : « التعاون حركة شعبية ديمقراطية ترعاها الدولة ، ويسهم التعاون في تنفيذ الخطة العامة للدولة في القطاع الزراعى كما تنص المادة ١٥ منه على أن تتولى الجمعية المركزية دعم الجمعيات المكونة لها ومعاونتها في أداء وظائفها وعلى الاخص ما يأتى : »

كما ان قانون نقابة المهن الزراعية رقم ٣١ لسنة ١٩٦٦ ينص في مادته الاولى على أن : « تنشأ نقابة للمهن الزراعية تضم المهتمين الزراعيين المساعدين في الجمهورية العربية المتحدة ويكون مقرها القاهرة ولها فروع على مستوى المحافظات وتعمل على تحقيق الاهداف التالية : »

ومن حيث ان البادى من نصوص هذين القانونين ، انه ليس لأى من الجمعية التعاونية أو نقابة المهن الزراعية أو فروعها باحدى المحافظات مزاولة الأعمال التجارية ومنها تأسيس شركات المساهمة ، فضلا عن ان كلا من القانونين المذكورين قد عين اختصاصات هذه الهيئات على سبيل الحصر والتحديد ، فى دعم الحركة التعاونية ورفع مستوى الأعضاء النقابيين، واذ منحها المشرع الشخصية

المعنوية (الاعتبارية) ، فإن أهليتها مقيدة بمبدأ التخصص الذى يسود نظاما ففى
انما انشئت لغرض معين تخصصت لتحقيقه ، ونشاطها القانونى يتحدد لهذا
الغرض لا ينبغى تجاوزه ولا يجوز ممارسة ما ليس داخلها فى دائرة هذا
التخصص ، حماية للشخص المعنوى ذاته واحتراما لارادة الشارع نفسه ،
وتطبيقا للمادة ٥٣ من التقنين المدنى التى تقضى بأن للشخص الاعتبارى اهلية فى
الحدود التى يعينها سنة انشائه أو التى يقرها القانون .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز
انشاء كل من الجمعية التعاونية الزراعية المركزية ، ونقابة المهن الزراعية أو
فرعها بمحافظة الدقهلية الشركة المساهمة المشار إليها . وفقا للقانونين
المنظمين لهما سالفى الذكر .

(ملف ٢٧/١/٨٤ - جلسة ٢٠/١٠/١٩٨٢) .

الفصل الثامن

نقابة عمالية

قاعدة رقم (٩٥)

المبدأ :

نصت المادة الثانية من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ معدلا بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ على تعريف العامل بأنه كل ذكر أو أنثى يعمل لقاء أجر مهما كان نوعه في خدمة صاحب عمل وتحت سلطته وإشرافه - كما نصت المادة ١٧١ منه على أن تحدد شروط العضوية في مجالس إدارة النقابة العامة أو اللجنة النقابية أو النقابة الفرعية بقرار من وزير العمل - صدور قرار وزير القوى العاملة رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٤ والنص فيه على ضرورة توافر شروط معينة فيمن يرشح نفسه لعضوية مجلس إدارة اللجنة النقابية أو النقابة العامة أو النقابة الفرعية أو الاتحاد المحلي للجان النقابية أو الاتحاد العام للعمال ، وهي أو يكون بالغاً سن الرشد ولم يسبق الحجر عليه ، وأن يجيد القراءة والكتابة فيما عدا عمال الزراعة وأن لا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة جنحة في إحدى الجرائم التي نص عليها القرار وأن يكون عضواً عاملاً بالاتحاد الاشتراكي - تطلب هذه الشروط لا يترتب عليه حرمان طائفة من العاملين من حق عضوية مجالس إدارة التشكيلات النقابية دون مسوغ قانوني أو إجراء تفرقة بين العاملين أعضاء النقابة دون سند أو مبرر أو إجراء تغيير في تعريف العامل أو مخالفة مبدأ المساواة بين المواطنين الذي نص عليه الدستور أو مصادرة لحق من حقوق المواطن الأساسية - قرار وزير القوى العاملة رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٣ بإضافة شرط جديد إلى هذه الشروط بأن يكون المرشح منطبقاً عليه التعريف السياسي للعامل - خروج ذلك على حدود التفويض المخول له بمقتضى المادة ١٧١ من قانون العمل مما يجعل هذا الشرط باطلاً .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ معدلا بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ ينظم نوعين من العلاقات ، النوع الأول هو العلاقة بين العامل من ناحية ورب العمل من ناحية أخرى . وفى هذا المجال وردت المادة الثانية منه تعرف العامل من مواجهة رب العمل وتقول : « يقصد بالعامل كل ذكر او أنثى يعمل لقاء اجر مهما كان نوعه فى خدمة صاحب العمل وتحت سلطته او اشرافه » ، اما النوع الثانى فهو العلاقة بين العمال وبعضهم البعض . وفى هذا المجال وضع القانون فى الباب الرابع منه الأحكام الخاصة بنقابات العمال . ونص فى المادة ١٧١ منه على أن : « تحدد شروط العضوية فى مجال ادارة النقابة العامة او اللجنة النقابية او النقابة الفرعية بقرار من وزير العمل » .

ومن حيث انه يبين مما سبق ان القانون وهو ينظم علاقة العمل من مختلف نواحيها ، يحدد مجال تطبيق كل قاعدة فيه من حيث الأشخاص . فاول كل شئ يستبعد من تعريف العامل أحد طرفى العلاقة وهو رب العمل . ثم افترض بعد ذلك أن جميع من ينطبق عليهم هذا التعريف لا يسوغ لهم لدواعى الصالح العام ان يكونوا أعضاء فى مجلس ادارة وكل من التشكيلات النقابية المشار اليها . الأمر الذى يترتب عليه بالضرورة ان بعضا ممن ينطبق عليهم تعريف العمال لابد وان يستبعدوا من مجال العضوية فى مجالس الادارة . لأن القانون قد افترض أن هذه العضوية تتطلب فى العضو صفات وخصائص وقدرات قد لا تتوافر فى كل من يشملهم تعريف العامل . الا ان المشرع لم يشأ أن يحدد بنصوص تشريعية مسبقة هذه الشروط . بل ارتأى ان يترك تفصيل ذلك للوزير . وذلك بضمان قدر أكبر من المرونة فى تحديد هذه الشروط لتأتى متفقة مع طبيعة كل مسترى من التشكيلات النقابية . ومع اختلاف نوعية العمل والعمال الذين يقومون به من مجال لآخر وليمكن أو تتلام هذه الشروط مع المكان والزمان اللذين تقوم فيهما علاقة العمل .

ومن حيث انه بالتطبيق لهذه الأحكام فقد أصدر وزير القوى العاملة القرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٤ ونص فيه على أنه يجب أن تتوافر فيمن يرشح نفسه لعضوية مجلس ادارة اللجنة النقابية او النقابة العامة او النقابة الفرعية او الاتحاد المحلي للجان النقابية او الاتحاد العام للعمال الشروط الآتية :

(أ) أن يكون بالغاً من الرشد ولم يسبق الحجر عليه .

(ب) ان يجيد القراءة والكتابة فيما عدا عمال الزراعة .

(ج) أو لا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة جنحة في احدى الجرائم التي نص عليها القرار .

(د) أن يكون عضواً عاملاً بالاتحاد الاشتراكي .

والذي يبين من هذه الشروط ان القرار خصص من بين من ينطبق عليهم تعريف لعامل الوارد في المادة الثانية من القانون ثلثات تتوافر فيها شروط معينة ونص على أن يكون لهذه وحدها حق الترشيح لعضوية مجالس ادارة التشكيلات النقابية . وهو في هذا انها اضاف أوصافاً وقيوداً على تعريف العامل بناء على التفويض الذي منحه المشرع للوزير تحقيقاً للمصلحة العامة التي تملو المصالح الفردية .

ومن حيث انه يبين من صحيفة دعوى المدعى انه لا يوجه لمطعنا على ما تضمنه القرار الوزاري الصادر عام ١٩٦٤ ، بل انه يرى ان تفويض الوزير في وضع الشروط المشار اليها في المادة ١٧١ سالفة الذكر انما كان القصد منسب انتقاء العناصر القيادية النقابية من الصالحين لممارسة هذا النشاط . وبهذا فان المدعى يسلم بأنه لا يكفي أن يتوافر في الشخص عناصر تعريف العامل كما وردت في المادة الثانية من القانون ، بل يتعين الى جانب ذلك أن تتوافر فيه شروط تجعله من بين العناصر القيادية . وينبني على ذلك ان تطلب هذه الشروط لا يترتب

عليه حرمان طائفة من العاملين من حق عضوية مجالس ادارة التشكيلات النقابية دون مسوغ قانوني او اجراء تفرقة بين العاملين أعضاء النقابة دون سند او مبرر او اجراء تغيير في تعريف العامل او انه خالف مبدأ المساواة بين المواطنين الذي ينص عليه الدستور او مصادرة لحق من حقوق المواطن الأساسية .

ومن حيث ان القرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٣ الصادر من وزير القوى العاملة اُضاف الى هذه الشروط ان يكون المرشح منطبقا عليه التعريف السياسي للعامل ، وهو القرار الذي صدر الحكم بالقائه تأسيسا على ان الوزير باصداره هذا القرار قد اورد شرطا يناقض تعريف العامل الوارد في المادة ٢ من قانون العمل وأضفى على هذا التعريف وصفا او قيداً لم ير للشرع ايراده ويكون الوزير بما أورده في هذه الفقرة قد خرج على حدود التفويض المخول له بمقتضى المادة ١٧١ من قانون العمل مما يجعل هذا الشرط باطلا .

ومن حيث انه ليس صحيحا في القانون ان تطلب شروط خاصة في المرشح لعضوية مجالس ادارة التشكيلات النقابية يطاقت - من حيث المبدأ - تعريف العامل الوارد في المادة ٢ من قانون العمل . لانه تأسيسا على ما سبق ذكره ، يعتبر هذا القول خلطا بين مجالين منفصلين في علاقة العمل وان كان قانون واحد ينظمهما معا . فتعريف العامل يأتي على رأس الأحكام التي تنظم علاقة العامل برب العمل. فإذا خلصت المجموعة التي ينطبق عليها تعريف العامل يورد القانون الأحكام التي تنظم التشكيلات النقابية التي تضمها ، وكيفية انتقاء العناصر القيادية التي تكون مجالس ادارتها وتكون صالحة لأداء المهام المطلوبة من هذه التشكيلات ولا يكون صحيحا أن تطلب هذه الشروط يورد وصفا او قيداً على ذلك التعريف ، لأن الشروط المذكورة لا تتعرض لعلاقة العامل برب العمل وبالتالي فانها لم تمس تعريف العامل ولم تحرم من سفة العامل ايا ممن ينطبق عليهم حكم المادة الثانية من القانون .

ومن حيث ان الفقرة (هـ) التى أضافها القرار المطعون فيه انما جاءت استمرارا لما تضمنه القرار السابق رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٤ من وضع المعايير والشروط التى تبرز العناصر القادرة على أن تكون أعضاء فى مجالس ادارة التشكيلات النقابية ، وعلى ذلك فانه يكون قد صدر فى حدود التفويض الذى تضمنته المادة ١٧١ من قانون العمل وقد صدر محققا للمصلحة العامة متفقا مع أحكام القانون . ذلك أنه نظرا لوجود نوعين من النقابات ، يضم الواحد منها المهنيين الحاصلين على المؤهلات العليا . ويتسع الآخر للقاعدة العمالية العريضة انتهى لا يسوغ لها الانضمام الى هذه النقابات المهنية ، لذلك فانه يكون من الطبيعى أن تكون مجالس ادارة كل من النوعين معبرة عن اوضاع العاملين فى كل نوع ، قريبة من مستوى تفكيرهم ، قادرة على الاحساس الواقعى بمشاكلهم ومطالب حياتهم . ولا يعنى هذا تفرقة بين العاملين او اخلافا بمبدأ المساواة او مصادرة لحق من الحقوق الأساسية - يستوى فى ذلك حرمان غير أصحاب المؤهلات العليا من عضوية النقابات المهنية ومجالس ادارتها ، او حرمان اصحاب هذه المؤهلات من مثل هذه المراكز فى النقابات العمالية .

هذا وقد اشترط القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ باصدار قانون النقابات العمالية الذى الفى الباب الرابع من قانون العمل - فيمن يكون عضوا فى النقابة العامة الا يكون منضمنا الى نقابة عامة أخرى ولو كان يمارس أكثر من مهنة .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه جاء على خلاف هذه المبادئ ، فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، مما يتعين معه الحكم بالفائه وبرفض الدعوى مع الزام المدعى بالضرورات .

(طعن رقم ٤٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١/٢٦/١٩٨٠) .

الفصل التاسع

مسائل عامة ومتنوعة

الفرع الأول

المهن الحرة مرافق عامة

قاعدة رقم (٩٦)

المبدأ :

تنظيم المهن الحرة كالطب والمحاماة والهندسة يدخل أصلا في صميم اختصاص الدولة بحسبانها قوامه على المرافق العامة - تخليها عن هذه لأعضاء المهنة أنفسهم وتخويلهم نصيبا من السلطة العامة لتلبية رسالتهم تحت إشرافها - عدم تغيير ذلك للتكيف القانوني لهذه المهن بوصفها مرافق عامة .

ملخص الحكم :

ان تنظيم المهن الحرة كالطب والمحاماة والهندسة (وهى مرافق عامة) مما يدخل أصلا في صميم اختصاص الدولة بوصفها قوامه على المصالح والمرافق العامة ، فاذا رأت الدولة ان تتخلى عن هذا الأمر لأعضاء المهنة أنفسهم لانهم اقدر عليه مع تخويلهم نصيبا من السلطة العامة يستعينون به على تأدية رسالتهم مع الاحتفاظ بحقها فى الإشراف والرقابة تحقيقا للمصالح العام . فان ذلك لا يغير من التكيف القانوني لهذه المهن بوصفها مرافق عامة .

(طعن رقم ٦٠٨ لسنة ٣ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٥٨) .

الفرع الثاني

تأديب أعضاء مجلس إدارة التشكيلات النقابية

قاعدة رقم (٩٧)

المبدأ :

المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢،
المشرع قد أناط بالمحاكم التأديبية نظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية
الإدارية صاحبة ولاية التحقيق في الدعاوى التأديبية الخاصة بأعضاء مجالس
الإدارية صاحبة ولاية التحقيق في الدعاوى التأديبية الخاصة بأعضاء مجالس
إدارة التشكيلات النقابية - المحكمة التأديبية هي صاحبة الولاية الطبيعية في
محاكمة الأعضاء المذكورين - لا حجة في القول بأن المادة ٥٦ من الدستور تقضي
بأن تكون للنقابات الشخصية الاعتبارية وانها تختص بمسائلة أعضائها عن
سلوكهم في ممارسة نشاطهم ، لأن هذا النص وإن كان يلزم النقابات بمسائلة
أعضائها عن سلوكهم في ممارسة نشاطهم إلا أنه لا يمنع صراحة أو ضمناً الجهات
القضائية من ممارسة اختصاصها في مسائلة أعضاء هذه النقابات إذا ما ورد منهم
أي عدوان على حقوق الغير .

ملخص الحكم :

إن الحكم المطعون فيه قد صادف صواب القانون والواقع فيما انتهى إليه
من رفض الدفاع التي تقدم بها الطاعن وإدانتها مما نسب إليه للأسباب السائفة
التي استند إليها والتي تأخذ بها عن سلوكهم في ممارسة نشاطهم إلا أنه لم
يمنع صراحة وضمناً الجهات القضائية من ممارسة اختصاصها في مسائلة أعضاء
هذه النقابات إذا لم يرد منهم أي عدوان على حقوق الغير ولما كان الثابت من
الأوراق أن المذكرة التي تقدم بها الطاعن إلى السيد المستشار رئيس مجلس الدولة

بالاعتراض على الفتوى التى انتهى اليها السيد/عضو المكتب الفنى بمجلس الدولة قد انطوت على اهانة بهذا العضو واتهام صريح له بأن له مآربا فى النتيجة التى انتهى اليها فى فتواه حيث ذكر بعد أن استعرض نصوص القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ بشأن المنظمات النقابية العمالية والقانون رقم (١) لسنة ١٩٨١ المعدلة له . . . ويتضح من جماع هذه النصوص التى لم يعيها الباحث فى مذكرته حاجة فى نفس يعقوب . . . » فإن هذا القول يعتبر اعتداء يستوجب المؤاخذة التأديبية وهو أمر يخرج كلية عن مجال النشاط النقابى أخذاً فى الحسبان ان موضوع الفتوى كان يدور حول حدود مجلس الدولة فى خصم اشتراكات العاملين بالمجلس الذين استقالوا عن عضوية النقابة ، وهو أمر يدخل حسمه فى صميم اختصاص مجلس الدولة بغير هذا النظر ينطوى على إباحة للمرءوسين من رؤسائهم والتشهير بهم والحق من كرامتهم ، وهو الأمر الذى يتفق مع المصلحة العامة وما تقتضيه من قيام دواعى توقيف المرءوسين لرؤسائهم ، هذا ومن جهة أخرى فإن هذا السلوك المعيب من الطاعن ينعكس على سلوكه بوصفه عاملاً بمجلس الدولة يستتبع مؤاخذته عنه تأديبياً .

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم يتعين الحكم بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع برفضه .

(طعن ١٠٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٦)

الفرع الثالث

مدى جواز خصم اشتراكات النقابات من مرتبات

العاملين المدنيين بالدولة

قاعدة رقم (٩٨)

المبدأ :

مدى جواز خصم اشتراكات النقابات من مرتبات العاملين المدنيين بالدولة
— قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ — سريان أحكام الباب
الرابع منه على العاملين بالحكومة الذين كانوا خاضعين لكادر العمال — نظام
النقابات المنصوص عليه في هذا الباب لا يسرى على العاملين بالدولة
الذين لم يخضعوا لكادر العمال — نصوص قانون العمل — مقتضاها ان الانضمام
الى النقابات ليس وجوبيا وانما هو امر اختياري متروك لمحض ارادة العامل .

ملخص الفتوى :

ان أحد العاملين بديوان محافظة الجيزة وهو السيد / اعترض
على خصم ١٠٠ مليم شهريا من مرتبه لحساب اللجنة النقابية للعاملين بمحافظة
الجيزة ، مبديا أنه لم يقدم طلبا للانضمام الى هذه النقابة ، كما لم يقدم اقارار
بقبول خصم الاشتراك الخاص بها من راتبه ، فاستجابت المحافظة لهذا الاعتراض
وأوقفت الخصم من راتبه اعتبارا من اول اكتوبر سنة ١٩٧١ ، الا انه عاد فطالب
برد ما سبق خصمه منه بغير حق في المدة من أول يوليو سنة ١٩٦٤ حتى أول
سبتمبر سنة ١٩٧١ .

ومن حيث ان المادة (٤) من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١
لسنة ١٩٥٩ تنص على انه :

« لا تسرى أحكام هذا القانون على عمال الحكومة والمؤسسات العامة والوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة الا فيما يصدر به قرار من رئيس الجمهورية » ، وتطبيقا لهذا النص صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦٢ ونص في مادته الاولى على أن : « تطبيق احكام الباب الرابع من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ (وهو البواب الخاص بنقابات العمال) على عمال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة » ويقصد بالعمال في حكم هذا القرار الأشخاص الخاضعين لأحكام كادر عمال الحكومة او الكادرات العمالية الأخرى » .

ومن حيث انه ولئن كان قانون العاملين المنبين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قد أزال التفرقة بين الموظفين والعمال ، والتي كادر العمال والقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقانون رقم ١١١ لسنة ١٤٦٠ المشار اليهما ، ونص في المادة (٢) على أن : « يعتبر عاملا في تطبيق احكام هذا القانون كل من يعين في احدى الوظائف العامة او المؤقتة بقرار من السلطة المختصة الا ان العاملين الذين كانوا خاضعين لكادر العمال لا يزالون طائفة متميزة » ذلك ان القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع احكام مؤقتة للعاملين بالدولة قد أرجأ تنفيذ بعض احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ . كما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بالتطبيق للقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ونص في الفقرة (ج) على أن يستمر العاملون الخاضعون لأحكام كادر العمال شاغلين لوظائفهم الحالية بدرجاتهم التقويلين اليها ونحت المادة (٩) منه على أن تجري الترفيات بمراعاة التقسيمات النوعية والتخصصات الواردة في الميزانية ، ومن ثم فان هذه الطائفة وحدها هي التي تخضع لنظام النقابات المنصوص عليه في الباب الرابع من قانون العمل » .

ومن حيث أن المادة (٦٠) من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ معدلة بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن : « للمعمال والعمال المتدرجين المستقلين بهم أو صناعات متماثلة أو مرتبطة بعضها ببعض أو تشارك في إنتاج واحد أن يكونوا فيما بينهم نقابة عامة تعمل على رفع كفايتهم الانتاجية وعلى تمكينهم من الاسهام في التطور الصناعى وتصون حقوقهم ومصالحهم ، كما تعمل على رفع مستواهم المادى والثقافى والاجتماعى ، وتحديد مجموعات المهن والصناعات المشار اليها فى الفقرة السابقة بقسار من وزير العمل . وتسرى أحكام هذه المادة على خدم المنازل ومن فى حكمهم » ، وتنص المادة ١٦٣ على انه : « لا يجوز للعامل ان ينضم الى نقابة عامة الا اذا بلغ من العمر خمس عشرة سنة ولا ينضم الى اكثر من نقابة واحدة » ، كما تنص المادة ١٦٤ على ان : « تسير النقابة فى أعمالها طبقا لنظامها الاساسى الذى يجب ان يشتمل على الأخص على ما يأتى ٠٠٠ (٣) شروط قبول الأعضاء وانسحابهم وقصلهم » ، وتنص المادة ١٧٣ على انه : « لا يجوز رفض طالب الانضمام الى النقابة العامة الا بقرار من مجلس ادارتها بأغلبية ثلثى الأعضاء » . والواضح من هذه النصوص ان الانضمام الى النقابات ليس وجوبيا وانما هو أمر اختياري متروك لمحضى ارادة العامل . فله ان ينضم الى الجمعية او لا ينضم اليها ، وهو لا يعتبر منضمًا اليها بقرة القانون .

ومن حيث أن المادة ١٧٢ من قانون العمل معدلا بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه : « يجب على صاحب العمل بناء على طلب كتابى من اللجنة النقابية او النقابة العامة أن يستقطع من اجر العامل قيمة اشتراكه فى النقابة العامة التى ينتمى اليها وان يرسل الى النقابة العامة خلال النصف الأول من كل شهر قيمة الاشتراكات المقتطعة . وعليه كذلك أن يرسل الى النقابة عند استقطاع الاشتراكات فى أول مرة ثم فى يناير من كل عام كشفا مبينا به اسماء العمال

الذين استقطعت الاشتراكات منهم وأن يوافيها بأى تعديلات تطرأ على هذا البيان شهرياً .

ومن حيث أن المادة (١١) من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ فى شأن عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات الموظفين أو المستخدمين أو معاشاتهم أو مكافآتهم إلا فى أحوال خاصة تنص على أنه : « لا يجوز إجراء خصم أو توقيع حجز على المبالغ الواجبة الأداء من الحكومة أو المصالح العامة .. للموظف أو العامل مدنياً كان أو عسكرياً بصفة مرتب أو اجر ٠٠ إلا فيما لا يجاوز الربع ٠٠ ومع ذلك تجوز الحوالة دون الحجز فيما لا يجاوز ربع الباقي بعد الربع الجائز الحجز عليه طبقاً للفقرة السابقة لأداء ما يكون مطلوباً ٠٠ أو رسم اشتراك فى جمعية تعاونية منشأة طبقاً للقانون أو ناد للموظفين أو للعمال أو جمعية أو مؤسسة خاصة منشأة طبقاً للقانون » .

ومن حيث أن المادة ١٧٢ المشار إليها حين نصت على إلزام رب العمل باستقطاع الاشتراك الشهري من مرتب العامل وتوريده الى النقابة ، إنما قررت جواز الخصم فحسب دون أن تتعرض للقوانين الأخرى الخاصة بشروط الخصم من المرتب أو الحجز عليه بالتعديل صراحة أو ضمناً ، لأن التعديل الصريح غير ظاهر . كما أن التعديل الضمنى لا تتوافر شروطه المنصوص عليها فى القانون المدنى لأن المادة ١٧٢ من قانون العمل لا تعيد تنظيم وضع سبق تنظيمه ، كما أنها صدرت فى تشريع لم يشر فى ديباجته للقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ .

يؤيد هذا النظر أن تلك المادة قد خلت من ضوابط لأعمال الاستثناء من قاعدة حظر الحجز على المرتب أو المعاش كما هو الحال فى شأن سائر الاستثناءات التى ترد على تلك القاعدة والتى ترتبط بوجود حجز قضائى . أو اقرار كتابى من صاحب المرتب ، وبوضع حدود لمقدار المرتب الجائز الحجز عليه حتى يحفظ للعامل ولاسرته معاشهما ، وهذا ما يقطع بأن المشرع لم يقصد أن يخرج فى هذه

المادة على القواعد العامة المقررة بالفانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ . ومن ثم فان خصم اشتراك النقابة يكون هنا بالحصول على اقرار كتابي من العمال بقبول هذا الخصم .

ومن حيث انه تطبيقا لما تقدم ، ولما كان السيد / من العاملين بالدولة الذين لم يخضعوا لكادر العمال ، فان نظام النقابات المنصوص عليه في الباب الرابع من قانون العمل لا يسرى في شأنه على انه فضلا عن ذلك ، يبين من الاطلاع على احكام اللائحة الاساسية للنقابة العامة لخدمات الاعمال والادارة بمحافظة الجيزة ، واللائحة الاولى تنص في المادة (٦) على انه : « على راغب الانضمام الى النقابة العامة ان يقدم طلبا على الاستمارة المعدة لذلك الى اللجنة النقابية التي يتبعها فان لم توجد فيتقدم الطالب الى مجلس ادارة النقابة العامة مباشرة » كما تنص المادة (٣٥) من تلك اللائحة على ان : « الاشتراك الشهري يدفعه كل عضو في النقابة العامة على ان يعفى العضو من دفع اشتراكه مع حقه في الاستمرار في العضوية في الحالات الآتية ٠٠٠ » وتنص اللائحة الثانية في البند (ثالثا) تحت عنوان شروط العضوية على ان : « قيمة اشتراك العضو ١٠٠ مليم شهريا تدفع او تستقطع من راتب العضو بموجب اقرار كتابي من صورتين » - ويبين من هذه النصوص ان النظام الاساسي للجنة النقابية المشار اليهما يستلزم للانضمام لها طلبا كتابيا من العامل بهذا الانضمام ، كما ان الاصل هو دفع الاشتراك نقدا ، ويجوز خصمه من راتب العامل المشترك في النقابة بشرط ان يقدم اقرارا كتابيا بقبول هذا الخصم . ومن ثم ، ولما كان الواضح من وقائع الحالة المعروضة ان السيد / لم يقدم طلبا للانضمام للجنة النقابية للعاملين بمحافظة الجيزة . كما لم يقدم اقرارا بقبوله خصم الاشتراك من مرتبه ، فانه ما كان يجوز للمحافظة ان تخصم هذا الاشتراك من راتبه ، ولذلك فان

ما كان يجوز للمحافظة ان تخصم هذه الاشتراك من راتبه . ولذلك فان عليها ان ترد اليه ما خصمته من راتبه بغير حق مع مراعاة التقادم المنصوص عليه في المادة ١٨٧ من القانون المدني التي تنص على ان : « تسقط دعوى استرداد ما دفع بغير حق بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه في الاسترداد . وتسقط الدعوى كذلك في جميع الأحوال بانقضاء خمس عشرة سنة من اليوم الذي ينشأ فيه هذا الحق » .
لهذا ، انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية السيد / ٠٠٠٠٠ في

استرداد ما خصم من راتبه كاشتراك في اللجنة النقابية للعاملين بمحافظة الجيزة مع مراعاة أحكام التقادم المنصوص عليها في المادة ١٨٧ من القانون المدني .
(ملف ١٨٨-١٥ جلسة ١٩٧٢/٥/٣) .

نقد اجنبى

الفصل الأول : الرقابة على التعامل بالنقد الأجنبى وحظره

الفرع الأول : الرقابة على التعامل بالنقد الأجنبى

الفرع الثانى : حظر التعامل بالنقد الأجنبى

الفرع الثالث : جرائم النقد الأجنبى

الفصل الثانى : مسائل متنوعة

الفرع الأول : الترخيص بمزاولة عمليات النقد الأجنبى

الفرع الثانى : سعر الصرف

الفرع الثالث : شرط الدفع بالتلفراف

الفرع الرابع : المقصود بالأجنبى غير المقيم

الفصل الأول

الرقابة على التعامل بالنقد الأجنبي وحظره

الفروع الأول

الرقابة على التعامل فى النقد الأجنبى

قاعدة رقم (٩٩)

المبـدا :

التعامل فى اوراق النقد المصرى والأجنبى وغيرها من القيم المنقولة وتحويلها من مصر او اليها وكذا تصديرها واستيرادها - اخضاعه لرقابة الادارة العامة للنقد - الأهتمام التشريعية المقررة فى هذا الشأن - العقوبات المقررة على مخالفتها أو الشروع فى ذلك - حق رفع الدعوى العمومية رهين باثن من وزير المالية او ممن يندبه لذلك - جواز مصادرة المبلغ موضوع المخالفة اداليا فى حالة علم الاذن باقامة الدعوى .

ملخص الحكم :

يستفاد من نصوص القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ وقرارات وزير المالية رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ ورقم ٥٣ لسنة ١٩٤٦ ورقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٨ المنفذة لأحكام هذا القانون ان المشرع قد أخضع التعامل فى الاوراق النقد المصرى والأجنبى وغيرها من القيم المنقولة وتحويلها من مصر او اليها ، وكذا تصديرها واستيرادها ، لرقابة الادارة العامة للنقد . وحدد الشروط والأوضاع الخاصة بذلك . فحظر كل عملية تتم على خلافها . وفرض على مخالفة عذا الحظر عقوبة الحبس والغرامة والمصادرة . وأباح فيما أجزه للمسافرين من رعايا الجمهورية العربية المتحدة المقيمين باقليم مصر القادمين

اليه ان يحمل كل منهم دون ترخيص مبلغا لا يجاوز عشرين جنيهها من أوراق النقد المصرى ، فان جاوز هذا القدر لزم الحصول على الترخيص المطلوب فيها ينطبق بالزيادة من مراقبة عمليات النقد عن طريق أحد المصارف المرخص لها فى ذلك . وفى جميع الحالات يتعين على كل من يدخل الاقليم المصرى ان يقدم للسلطات الجمركية اقرارا يثبت به قيمة ما يحمله او يحوزه من أوراق النقد المصرى او الأجنبى وفئاته أيا كان مقدارها او نوعها . فاذا اغفل شيئا من ذلك او اثبت فى الاقرار بيانات غير صحيحة كان مخلا بالشروط والأوضاع القانونية المقررة لاستيراد اوراق النقد . وبالتالي مخالفا لأحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ معدلا بالقانونين رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ ورقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ ، وللقراءات الوزارية المنفذة لهذا القانون ، وبذلك يصدق عليه حكم المادة التاسعة منه التى لم تقتصر على معاقبة كل مخالفة لأحكامه مواد الأولى والثانية والثالثة . او كل شروع فى مثل هذه المخالفة بل جاوزت فى التوسع فى تأميم الأفعال التى تكون المخالفة المذكورة ماثور القواعد العامة فى المواد الجنائية . لما لهذه الجرائم من خطورة على النظام المالى للدولة ، فقضت بالعقاب على مجرد محاولة ارتكاب تلك الأفعال ولو لم تبلغ هذه المحاولة حد الشروع المروف قانونا ، وقد قرر الشارع للأفعال المكونة للجرائم التى تناولتها هذه المادة عقوبة الحبس والغرامة ومصادرة المبالغ المضبوطة بجانب الخزانة العامة ، الا انه جعل رفع الدعوى العمومية بالنسبة الى هذه الجرائم او اتخاذ اى اجراء فيها رهينا باذن يصدر تلك الأفعال ولو لم تبلغ هذه المحاولة حد الشروع المعروف قانونا . وقد قرر للمباشتها . وأجاز الوزير او لمندوبه فى حالة عدم الاذن باقامة الدعوى الجنائية مصادرة المبلغ موضوع المخالفة حسبما يراه بوصف المصادرة الادارية فى هذه الحالة عقوبة أهون على المتهم وأكثر رعاية له من عقوبة الحبس بعد المحاكمة الجنائية وما يتبعها من غرامة ومصادرة قضائية . فضلا عن كونها ارفق به لتجنبها اياه تلك المحاكمة .

قاعدة رقم (١٠٠)

المبدا :

مصادرة الادارة العامة للنقد للمبالغ المضبوطة استنادا الى السلطات المخولة لها بمقتضى احكام المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدلة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ - لا سند للادارة فيما تمادت اليه من مصادرة المبالغ المضبوطة قرارعا الصادر فى هذا الشأن فى ظل العمل باحكام المادة ٣٦ من دستور سنة ١٩٧١ يتغوى على نصب السلطة وانحدار الى مرتبة العلم حيث لا حصانة ولا عاصم من ان تمتد اليه الرقابة القضائية دون التقيد بالمواعيد المقررة لاقامة دعوى الالفاء - اساس ذلك ان المحكمة الدستورية العليا قد حكمت فى القضية الدستورية ٣ سنة ٨ قضائية (دستورية) بجلستها المعقودة فى ٤ مارس سنة ١٩٧٨ بعدم دستورية المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المشار اليه فيما نصت عليه من انه فى حالة علم الاذن برفع الدعوى يجوز لوزير المالية او لندوبه مصادرة المبلغ موضوع المخالفة وذلك اعتبارا من تاريخ نفاذ الدستور فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ - نص المادة ٣٦ من الدستور على ان المصادرة العامة للاموال محظورة ولا تجوز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائى .

ملخص الحكم :

حيث ان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ تنظم الرقابة على اعمال النقد وهو القانون الذى صدر القرار محل الطعن فى ظل سريان احكامه قد نص فى المادة ٢ على ان : « يحظر استيراد وتصدير اوراق النقد على اختلاف انواعها وكذلك القراطيس المالية والكوپونات وغير ذلك من القيم المنقولة ايا كانت العملة المقومة بها الا بالشروط والافاضاع التى يحددها وزير المالية بقرار منه »

وينظم وزير المالية بقراره صدره استيراد وتداول شيكات السياحة وتحديد المصارف المرخص بها التعامل فيها » .

وتنص المادة ٩ معدلة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ على أن : « كل من خالف أحكام المواد الأولى والثانية والثالثة أو شرع في مخالفتها أو حاول ذلك يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن خمس سنوات ٠٠ وفي جميع الأحوال تضبط المبالغ محل الدعوى ويحكم بمصادرتها لجانب الخزنة العامة ، فإن لم تضبط يحكم على الجاني عدا المقوبات السابقة بغرامة اضافية تعادل قيمة هذه المبالغ » .

ولا يجوز رفع الدعوى بالنسبة الى الجرائم المتقدم ذكرها او اتخاذ اجراء فيها الا بناء على اذن من وزير المالية والاقتصاد او ممن يندبه لذلك . وفي حالة عدم الاذن يجوز للوزير او لمندوبه مصادرة المبلغ موضوع المخالفة .

نحن حيث أن رقابة دستورية القوانين تستهدف صون الدستور القائم ٣ لسنة ٨ قضائية (دعوى) بجلستها المعقودة في ٤ من مارس سنة ١٩٨٠ « بعدم دستورية المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد معدلة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ » لما نصت عليه من انه في حالة عدم الاذن برفع الدعوى يجوز لوزير المالية او لمندوبه مصادرة المبلغ موضوع المخالفة وذلك اعتبارا من تاريخ نفاذ الدستور في ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ ... » .

من حيث ان رقابة دستورية القوانين تستهدف صون الدستور القائم وحمايته من الخروج على أحكامه بحسبانه الوعاء الجامع للمبادئ والأصول التي يقوم عليها نظام الحكم والتي تحتل المقام الأعلى في مجال التدرج الهرمي للتواعد التشريعية والتي يتعين التزامها والوقوف عند حدودها في ممارسة السلطة وان مقتضى الحكم بعدم دستورية نص في القانون أو اللائحة أن يهدر النص كلية مما

شمله من أحكام من عداد القواعد التشريعية وأن يتجرد من صفته التشريعية وأن
يعتبر كأن لم يكن بالنسبة للكافة اعتبارا من تاريخ صدوره أو من تاريخ العمل
بالدستور أيهما أقرب .

ومن حيث أنه بتطبيق تلك الأصول على خصوصية الحالة المعروضة فإنه
لما كان الثابت من الأوراق أن قد نسب إلى الطاعن كونه قدم من الجمهورية
العربية الليبية في ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ حاملا معه مبلغ ٣٠٦٥ جنيها
مصرية و ٣٧٠ جنيها لليبيا وذلك بالخالفه لأحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧
بشأن الرقابة على النقد وقرار وزير المالية رقم ١٤١٣ لسنة ١٩٦١ وقد حرر
بذلك محضر شرطة مخالفة في ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ وأذنت الإدارة العامة
للتقيد بمقتضى كتابها المؤرخ ٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ باتخاذ الإجراءات
القانونية لرفع الدعوى العمومية ضده إلا أنها عادت وخطرت نيابة الشئون
المالية والتجارية في ٥ من مايو سنة ١٩٧٣ بأنها لا ترى الاذن برفع الدعوى
اكفاء بمصادرة النقد المصرى والاجنبى المضبوط وهو القرار محل الطعن المائل.

وفى هذا المقام غانه ولئن كان الثابت أن ادارة قضايا الحكومة قد قامت
في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٥ بعد صدور الحكم محل الطعن بسحب حافظة
المستندات التى سبق أن أودعتها أمام محكمة القضاء الادارى والتي تحوى ملف
القضية رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ حصر تحقيق المالية والتي حوت الأوراق والمستندات
والأحراز الخاصة بما نسب الى الطاعن - وأنه عندها طلبتها - أمام المحكمة
الادارية العليا - إعادة الأوراق التى سبق سحبها - تقدمت بحفاظتى مستندات
انطوتها على كتابين للسيد رئيس نيابة الشئون المالية والتجارية مفادهما أن
القضية رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليها قد دشتت ولم يعد لها وجود - إلا أن
ذلك ليس من شأنه أن ينال من قيام الحقيقة ممثلة فى صدور قرار من ادارة
التقيد بمصادرة المبالغ التى تم ضبطها مع الطاعن على النحو السابق بيانه وهو
ما ورد مضمونه فى الحكم المطعون فيه ودفاع ادارة قضايا الحكومة منسوبا الى
معين واحد هو الرجوع الى ملف القضية رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليها .

هذا ولا يفوت المحكمة فى تلك الخصوصية أن تشير الى انه لئن كان للجهة الادارية أن تسحب المستندات المقدمة منها بعد صدور الحكم الا ان القيام بدستها رغم قيام القضية بحسبان ان السحب قد تم بعد تقديم الطعن فى الحكم هو أمر يستوجب إعادة النظر فى تنظيم سحب المستندات خلال مدة الطعن أو بعد التقدم به بمراعاة طبيعة المنازعة الادارية ودور الجهة الادارية كخصم شريف يهدف أصلا الى تطبيق أحكام القانون والسهر على تنفيذه وما يثيره الطعن امام المحكمة الادارية العليا من طرح النزاع كاملا لتقضى فيه .

وحيث انه وقد ثبت ان الادارة العامة للنقد قد صادرت المبالغ المضبوطة استنادا الى السلطات المخولة بمقتضى أحكام المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المشار اليه - فانه وقد قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية المادة التاسعة فى خصوصية ما نصت عليه من انه فى حالة عدم الاذن برفع الدعوى يجزى لوزير المالية او لمندوبه مصادرة المبلغ موضوع المخالفة وذلك اعتبارا من تاريخ نفاذ الدستور فى ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ لفلك يكون القرار محل الطعن وقد صدر فى ٢٠ من مايو سنة ١٩٧٢ قد عوى فاقتدا لأساسه ومجردا من مقوماته حيث لا سند للادارة فيما تماذت اليه من مصادرة المبالغ التى ضبطت مع الطاعن بعد أن زالت الصفة التشريعية للمادة التاسعة فى الحدود المبينة اعتبارا من ١١/٩/١٩٧١ - ويكون قرارها - فى ظل العمل بأحكام المادة ٣٦ من دستور سنة ١٩٧١ - التى تنص على ان : « المصادر العامة للأموال محظورة ولا تجوز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائى » يكون قد انتهوى على غصب السلطة وانحدر الى مرتبة العدم حيث لا حصانة ولا عاصم من أو يمتد اليه الرقابة القضائية دون التقييد بالمواعيد المقررة لاقامة دعوى الالغاء .

ومن حيث أنه متى تقرر ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه وقد انتهى الى عدم

قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد — وقد قضى بعدم دستورية المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ اعتبارا من ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ على النحو لنيين فان القرار محل الطعن يكون قد صدر منعلا على التفصيل المبين بما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالغاء القرار الصادر من الادارة العامة للنقد بمصادرة مبالغ النقد المصرى ٣٠٦٥ جنيها مصريا والنقد الأجنبى (٣٧٠ جنيها ليبيا) التى ضبطت مع الطاعن مع ما يترتب على ذلك من آثار والزام الجهة الادارية بالمصروفات عملا بالمادة ١٨٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

(طعن رقم ٣٨٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٦) .

الفرع الثاني

حظر التعامل في النقد الأجنبي

قاعدة رقم (١٠١)

المبدا :

القرار الوزاري رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٨ ببيان الشروط والأوضاع الخاصة باستيراد أوراق النقد الأجنبي أو المهرى - ما ورد فيه من أحكام تتعلق بتنظيم أداء قيمة الصادرات عن طريق المصارف المرخص لها - عدم اشتماله على أية أحكام خاصة بتحديد أو استعمال النقد .

ملخص الحكم :

ان القرار الوزاري رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٨ الصادر ببيان الشروط والأوضاع الخاصة بتنفيذ القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الذي بان كان قد أجاز لغير المقيمين القادمين الى مصر أن يحملوا معهم أية مبالغ من النقد المهرى الا انه لم يتضمن بيان الأوجه التي يجوز لهم استعمالها فيها كما انه في الوقت ذاته لم يتضمن أى حكم من شأنه إطلاق حريتهم في استعمال تلك المبالغ في أى غرض من الأغراض ولئن كان القرار المذكور قد أدخل تعديلا على المادة ١١ من القرار رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ المشار اليه باضافة فقرة اليها تنص على انه : « يجوز أداء كل أو بعض قيمة الصادرات المصرية بأوراق البنكوت المصرى طبقا للتعليمات الصادرة من الإدارة العامة للنقد في هذا الصدد ويجب في هذه الحالة أن يتم استيراد أوراق النقد المهرى عن طريق المصارف المرخص بها » الا أن هذا النص قد اقتصر على تنظيم أداء قيمة الصادرات بأوراق البنكوت المصرى المستورد عن طريق المصارف المرخص لها ولم يتضمن لا هو ولا غيره من نصوص القرار المذكور تحديد الأوجه التي يجوز فيها استعمال أوراق النقد المصرى التي يحملها غير المقيمين معهم عند دخولهم البلاد .

قاعدة رقم (١٠٢)

المبطل :

القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على النقد المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ - حظره على غير المقيمين ووكلائهم التعامل بالنقد المصرى او استيراد اوراق النقد المصرى او الاجنبى الا بالشروط والاضاع التى تعين بقرار من الوزير المختص .

ملخص الحكم :

يؤخذ من نصوص المواد ١ فقرة ٣ و ٢ فقرة أولى . والمادة ٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ان القانون قد حظر على غير المقيمين ووكلائهم التعامل بالنقد المصرى كما حظر استيراد اوراق النقد المصرى او الاجنبى الا بالشروط والاضاع التى تعين بقرار من الوزير المختص ونص على عقوبة رادعة لمن يخالف هذه الاحكام او يحاول او يشرع فى مخالفتها .

(طعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٨ ق - جلسة ١١/٦/١٩٦٦) .

قاعدة رقم (١٠٣)

المبطل :

حظر استيراد اوراق النقد المصرى او الاجنبى الا بالشروط والاضاع التى تعين بقرار من الوزير المختص - القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ - القرارات الوزارية المنظمة لهذا الموضوع تفاوت الامر فيها بين الحظر المطلق والاباحة المطلقة

ملخص الحكم :

ان القرار رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ الصادر من وزير المالية بالشروط والاضاع الخاصة بتنفيذ القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ لم يكن يجيز لائى مسافر قادم الى مصر او خارج منها أن يحمل عند دخول الاراضى المصرية او الخروج منها اى مبلغ

يزيد على عشرين جنيتها مصريا من اوراق النقد الا بترخيص خاص وذلك وفقا لنص المادة السادسة منه ثم استبدل بهذا النص نص آخر بمقتضى القرار رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٨ تضمن انه : « يجوز للسائحين الأجانب ولغير المقيمين القادمين الى اقليم مصر أن يحمل كل منهم دون ترخيص - نقدا مصريا بالفا قيمته ما بلغت » وظلت اباحة حمل اوراق النقد المصرى لغير المقيمين القادمين الى مصر سارية الى أن عمل بالقرار رقم ١٩٤٣ لسنة ١٩٦١ الذى ألغاهما وقلبا حظرا مطلقا .
(طعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١١)

قاعدة رقم (١٠٤)

المبدأ :

قرار ادارى تنظيمى - اللجنة العليا للنقد - تعرضها لجانين فرديتين بطلب استعمال البنكنوت المصرى الوارد من الخارج لحساب غير مقيمين فى شراء عقارات - قرار اللجنة بأنها لا تميل الى الموافقة على هذين الطلبين - لا يعتبر قرار اللجنة قاعدة ملزمة للأفراد .

ملخص الحكم :

بالرجوع الى محضر جلسة اللجنة العليا فى ٢٨ من فبراير لسنة ١٩٥٩ يبين أنه لم يكن معروضا عليها أمر العدول عن قرارها الذى اصدرته بجلستها المنعقدة فى ٢٩ من سبتمبر لسنة ١٩٥٨ بالموافقة على امكان استعمال البنكنوت المصرى الوارد من الخارج لحساب غير المقيمين فى شراء عقارات بل ان الذى كان معروضا عليها هو البت فى طلبين أحدهما مقدم من لبنانية غير مقيمة لاستخدام رصيد حسابها المجد لدى أحد البنوك فى شراء عقار بمصر والآخر مقدم من ثلاثة أشخاص لاستخدام ارصدة حساباتهم المجددة لدى ذات البنك فى شراء عقار على أن يتم سداد باقى ثمنه بنكنوت مصرى يرد من لبنان ، وقد انتهت اللجنة فى شأنهما الى أنها لا تميل للموافقة عليهما معللة ما انتهت اليه على الوجه السابق بيانه - ويبين من صيغة هذا القرار والملازمات التى أحاطت صدوره أنه قرار فردى صدر فى شأن طلبين معينين وان كانت العلة التى استندت اليها اللجنة تنقسم بالعمومية وبناء على ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد اصاب الحق اذ انتهى

فى أسبابه الى أن عبارة (لا تميل اللجنة) لا تعتبر قاعدة نظيمية ملزمة للجنة أو الأفراد .

(طعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١١) .

قاعدة رقم (١٠٥)

المبدأ :

اختصاص إدارة الرقابة على النقد بما يتعلق برفض تحويل مبلغ خاص بشركة تحت التصفية لحساب الشركاء فى الخارج .

ملخص الحكم :

إذا ما أصدرت إدارة الرقابة على النقد قرارها برفض تحويل المبلغ الذى تطلب الشركة تحت التصفية تحويله الى الشركاء فى الخارج باعتباره فائض تصفية قبل انتهاء أعمال التصفية ، فإن الإدارة المذكورة تكون قد اتخذت قرارها هذا بوصفها السلطة القائمة على شئون النقد بمصر ، وذلك برفض تحويل المبلغ المذكور لانتهاء صحة السبب أو الغرض المطلوب تحويل المبلغ من أجله ومن ثم فإن القرار المطعون فيه يكون قد صدر فى حدود اختصاص الإدارة المذكورة ، وهو قرار سليم قائم على سببه .

(طعن ٦٣٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١) .

الفرع الثالث

جرائم النقد الأجنبي

قاعدة رقم (١٠٦)

المبدأ :

المادة ٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ في شأن جرائم تهريب النقد -
الاكتفاء باصدار قرار بمصادرة المبلغ المضبوط اداريا - عدم خضوع هذا القرار
لرقابة القضاء - لا وجه للنص عليه بالتعسف في استعمال السلطة .

ملخص الحكم :

إذا كان الفعل المسند الى المدعى والمكون للجريمة المنصوص عليها في المادة
التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ثابتا في حقه من محضر ضبط الواقعة
وقد ضبط مبالغ عند تفتيشه على أثر الاشتباه في أمره بمسء ان قدم الاقرار
الجمركى المكذوب الذى ثبت به قصده الجنائى وتحققت بناء عليه أركان الجريمة
وبعد اصراره عند استجوابه قبل التفتيش على انكار حيازته لأية مبالغ تزيد على
ما أثبتته باقراره ، ومن ثم حق عقابه بالمادة التاسعة آتفة الذكر ومصادرة المبلغ
الذى حاول تهريبه ولو ثم يأذن وزير الخزانة أو مدير النقد الذى أنابه الوزير
عنه فى هذا الشأن بإقامة الدعوى العمومية . وغنى عن البيان ان عدم الاذن
بمحاكمة المدعى جنائيا والاكتفاء بمصادرة المبلغ المضبوط معه اعمالا للسلطة
التقديرية المخولة لمدير عام النقد فى هذه الحالة ، الأمر الذى ترتب عليه أن
حفظت نيابة الشئون المالية التحقيق اداريا ، لا يخضع رقابة القضاء ، فضلا عن
انه لا ريب اجراء أصلح للتيميم بأخذه بالعقوبة الأخف وتجنيبه العقوبة المقيدة
للحرية وهى الحبس بالاضافة الى الغرامة المضاعفة وهى المصادرة . وهذا ينفى
كل مظنة للتعسف فى استعمال السلطة الذى ينطاه المدعى على قرار المصادرة
المطعون فيه .

قاعدة رقم (١٠٧)

المبدا :

قاعدة القانون الاصلح للمتهم - شرط الافادة منها - هو عدم عدول المشرع عنها الى قانون اشد قبل صدور حكم نهائى - أساس ذلك - مشال بالنسبة للتشريعات المتعلقة بجرائم حمل النقد الى داخل البلاد او الى خارجها .

ملخص الحكم :

إذا كان القرار الوزارى رقم ٥٣٨ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض أحكام القرار الوزارى رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ بالشروط والاموضاع الخاصة بتنفيذ القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعمول به اعتبارا من ٣٠ من يونية سنة ١٩٦٠ قد أباح للقادمين الى الاقليم المصرى من رعايا الجمهورية العربية المتحدة ومن السائحين الاجانب وغير المقيمين ان يحمل كل منهم - دون ترخيص - نقدا اجنبيا وحوالات وشيكات مصرفية وخطابات اعتماد وشيكات سياحية واوراق نقد مصرى بالغة قيمتها ما بلغت . فان الشارع قد النى هذه الاباحة وقلبها حظرا مطلقا بالقرار الوزارى رقم ١١٩٣ لسنة ١٩٦١ المعمول به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦١ . اذ نصت الفقرة الأخيرة من المادة الاولى من القرار على انه : « يحظر على القادمين الى الجمهورية العربية المتحدة أو المسافرين منها أن يحملوا معهم اوراق نقد او بنكوت مصرى » - وهذا الذى يمكن اخذه من الاعتبار عند اعمال قاعدة القانون الاصلح للمتهم . ان كان لها وجه بعد الفاء انقرار السابق عليه رقم ٥٣٨ لسنة ١٩٦٠ ، ذلك ان فكرة القانون الاصلح للمتهم تقوم على رعاية فردية يفترض فيها أنها لا تتطوى على ابناء لمصلحة الجماعة ، ما دام عدول الشارع عن القانون الأشد الى قانون جديد أخف وطأة على المتهم يعنى انه قدر ان هذا القانون الجديد يفضل سابقه من حيث تحقيق فكرة العدالة وفائدة الجماعة . ولما كانت تلك هى

الحكمة التشريعية للنص فان استصحبنا حتى الحكم النهائي او حتى ما يبعد ذلك فى حالة صدور قانون يجعل الفعل غير معاقب عليه يكون شرطا لازما للافادة من القانون الاصلح ، فاذا عدل الشارع قبل الحكم النهائي عن القانون الأخف الى قانون أشد لأنه رأى فيه تحقيقا لفكرة العدالة وفائدة الجماعة انتفى اساس تطبيق قاعدة الاصلح لزوال هذا القانون وحلول قانون أشد محله وقت الحكم ، وواقع الأمر ان القرار الوزارى رقم ١٤٩٣ لسنة ١٩٦١ النافذ الآن هو أشد وطأة من القرار الوزارى رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ معدلا الذى كان معمولا به وقت وقوع الفعل المنسوب الى المدعى لتضمنه حظرا مطلقا لاستيراد أوراق النقد المصرى الذى كان هذا القرار الأخير ينخف منه فى حدود عشرين جنيها .
(طعن رقم ١٩١٧ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢) .

قاعدة رقم (١٠٨)

المبدأ :

اذا كان الثابت ان المدعى بحكم علمها اليقيني منذ سنة ١٩٦٨ باسقاط الجنسية المصرية عنها وباكتسابها من ثم صفة غير المقيم فى حكم التشريع الخاص بنظم الرقابة على عمليات النقد قد نكلت عن اتخاذ ما يجب عليها طبقا لهذا التشريع وقد ترتب على ارتكاب المدعية هذه المخالفة انها حُجبت ادارة الرقابة على النقد والبنوك عن أن تطبق على اموالها واوراقها المالية الموجودة فى مصر النظم القانونية الخاصة باموال غير المقيمين فان هذه الاعمال تشكل جرائم فى تطبيق القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على النقد وتجزئ طبقا للمادة التاسعة منه المصادرة الادارية للمبلغ موضوع المخالفة فى حالة عدم الاذن برفع الدعوى العمومية - قرار مصادرة هذه الاموال يكون صحيحا مطابقا للقانون .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد - معدلا
بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ - ينص فى المادة الأولى منه على أنه :

« يحظر التعامل فى أوراق النقد الاجنبى أو تحويل النقد من مصر أو الديبا
كما يحظر كل تمهيد مقدم بعملة اجنبية وكل مقاصة منطوية على تحصيل أو
تسوية كاملة أو جزئية بنقد اجنبى وغير ذلك من عمليات النقد الاجنبى سواء
كانت حالية أم لأجل الا بالشروط والأوضاع التى تحدد بقرار من وزير المالية وعن
طريق المصارف المرخص لها منه فى ذلك .

ويحظر على غير المقيمين فى مصر أو وكلائهم التعامل بالنقد المصرى أو
تحويل أو بيع القراطين المالية المصرية الا بالشروط والأوضاع التى تعين بقرار
من وزير المالية وعن طريق المصارف المرخص لها منه فى ذلك » .

وبينت اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزير الاقتصاد رقم ٨٦٣ لسنة
١٩٦٠ الأحكام التفصيلية لتنظيم الرقابة على عمليات النقد ، فنصت فى المادة ١١
منها على أن المقصود بعبارة (أموال غير المقيمين) العملات الاجنبية والجنبيات
المصرية التى يملكها اشخاص غير مقيمين . وعرفت فى المادة ٢٤ غير المقيم بأنه :
« من لا تتوافر فيه احدى الصفات الآتية :

- (أ) أن يكون منتميا بالجنسية المصرية بصرف النظر عن محل اقامته .
- (ب) من يحمل بطاقة اقامة لمدة لا تقل عن خمس سنوات او اقامة امدة متعصلة
بلغت خمس سنوات فى مجموعها .
- (ج) كل شخص اعتبارى .
- (د) فروع المنشآت الأجنبية « . »

وقضت فى المادة ٢٥ بأن الأجنبى الذى يزعم الإقامة فى الخارج يقدم طلبا الى ادارة الرقابة على النقد ليكتسب صفة غير المقيم ، وحددت المادة ٢٧ المال الذى يجوز الافراج عنه لغير المقيم بمبلغ خمسة آلاف جنيه للأسرة سواء كان مصدر هذا المبلغ رأس مال أو ايراد ، وقضت بأن تودع باقى أموال غير المقيم فى « حساب مجمد » باسم صاحب الشأن ، وأجازت المادة ٢٨ لغير المقيم أن يودع مبلغ الخمسة آلاف جنيه سالف الإشارة فى « حساب غير مقيم » يفتح باسم صاحبه - وقضت المادة ٣٩ على أن المبالغ المستحقة الدفع الى غير مقيم والتي لا تجيز قواعد الرقابة على النقد تحويلها ينبغى أن تدفع فى حساب مجمد لدى أحد البنوك المعتمدة فى مصر ، وأنه يجب على البنوك أن تقيد فى الجانب الدائن من الحساب المجمد المبالغ التى لها صفة رأس المال حيث يجوز التحويل منهسا بموافقة الادارة العامة للنقد فى الأحوال الأربع التى ذكرتها المادة . وأجازت المادة ٤٠ لغير المقيم أن يستثمر أرصدة حساباته المجمدة فى شراء أوراق مالية معينة ، واستلزم أن يتم الشراء عن طريق البنك المفتوح لديه الحساب المجمد وبشرط أن تحفظ الأوراق المالية لدى بنك معتمد . وقضت المادة ٤١ بأن تعاد قيمة هذه الأوراق عند التصرف فيها الى الحساب للمجمد الذى اشترت من رصيده . وأجازت المادة ٤٢ الموافقة على تحويل ربع الأصول المشتراة من حساب مجمد الى الاستفادة غير المقيم . ونظمت المادتان ١١٣ و ١١٤ الشروط والأوضاع التى يجب على غير المقيم اتباعها للحصر على موافقة ادارة النقد على تحويل ايرادات رؤوس الأموال الى الخارج . كما نظم الباب الرابع (الفصل الأول) من اللائحة المذكورة « عمليات الأوراق المالية » فأوجب فى المادة ١٧٢ أن تودع جميع الأوراق المالية الموجودة فى مصر والموكلة لغير مقيم لدى بنك محلى معتمد ، ونص فى المادة ١٧٣ على مسؤولية البنك المودع لديه هذه الأوراق اذا ما تصرف فيها بما يخالف احكام اللائحة ، وقضى فى المادة ١٧٤ بأن تضاف الأموال المستحقة لغير مقيم والناجمة عن بيع ما يملكه من أوراق مالية فى مصر فى « حساب مجمد » . وأخضع فى المادة

١٧٥ عمليات شراء غير المقيمين ووكلائهم الأوراق المالية فى مصر مراقبة البنك بقصد التحقق من تفرر الشروط التى أوردتها المادة فى هذا الشأن .

ومن حيث أنه بتطبيق هذه القواعد على وقائع المنازعة الماثلة بين أن المدعية - بحكم علمها اليقيني منذ سنة ١٩٦٨ باسقاط الجنسية المصرية عنها وباكتسابها من ثم صفة غير المقيم فى حكم التشريع الخاص بتنظيم الرقابة على عمليات النقد قد نكلت عن اتخاذ ما يجب عليها طبقا لهذا التشريع من اخطار الجهات الادارية المختصة فى مصر والبنوك المودعة لديها نفوذها وأوراقها المالية بأمر اكتسابها صفة غير المقيم ، وقد ترتب على ارتكاب المدعية هذه المخالفة أنها حجت إدارة الرقابة على النقد والبنوك عن أن تطبق على أموالها وأوراقها المالية الموجودة فى مصر النظم القانونية الخاصة بأموال غير المقيمين والتى من مقتضاها وضعها فى حسابات مجمدة يتم استخدامها والإيداع فيها والسحب منها وفق القواعد والضوابط السارية على أموال غسائر المقيمين والتى سلف إيرادها تفصيلا . ثم استغفلت المدعية الأثر المترتب على هذه المخالفة - فآخذت هى ووكيلها - . بدى سبتمبر سنة ١٩٦٨ وحتى ضبطهما فى فبراير سنة ١٩٦٩ - يتعاملان فى تلك الأموال بنزعها ، نقودا وأوراقا مالية ، دون أى التزام بالنظم الخاصة بأموال غير المقيمين وبالمخالفة الصريحة لها ، وقد تم ذلك حسب التفصيل السالف بيانه والذى كُشف عن اتجاه المدعية ووكيلها الى تصفية تلك الأموال وتهريبها الى خارج البلاد ، على ما ورد بنتائج تحريات إدارة مكافحة تهريب النقد بوزارة الداخلية وتقارير خبير النقد المودعة ملف الطعن . ومزوى ما تقدم جميعه أن المدعية ووكيلها قد ارتكبا الجرائم التى حظرتها المادة الاولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ التى سلف ذكرها وخالفا القواعد المنظمة للتعامل فى النقد والأوراق المالية .

ومن حيث ان المادة التاسعة من القانون المذكور - معدلة بالقوانين رقمي

١٥٧ لسنة ١٩٥٠ و ١١١ لسنة ١٩٥٣ - تنص على أن : « كل من خالف احكام المواد الأولى والثانية والثالثة او شرع فى مخالفتها او حاول ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر .. وبغرامة تعادل ضعف المبالغ التى رفعت الدعوى الجنائية بسببها .. وفى جميع الاحوال تضبط المبالغ محل الدعوى ويحكم بمصادرتها لجانب الخزانة العامة . فان لم تضبط يحكم على الجانب عدا العقوبات السابقة بغرامة اضافية تعادل قيمة هذه المبالغ . ولا يجوز رفع الدعوى بالنسبة الى الجرائم المتقدم ذكرها او اتخاذ اجراء فيها الا بناء على اذن من وزير المالية والاقتصاد او ممن يندبه لذلك - وفى حالة عدم الاذن يجوز للوزير او لمنذوبه مصادرة المبلغ موضوع المخالفة » .

ومن حيث أن قرار المصادرة الادارية المطعون فيه والذى صدر فى ٨ من يونية سنة ١٩٦٩ من مدير الادارة العامة للرقابة على النقد قد نص على : « عدم الاذن برفع الدعوى المصومية فى القضية رقم ١٢ لسنة ١٩٦٩ حصر تحقيق شئون مالية - مع اتخاذ الآتى :

- ١ - مصادرة رصيد حساب بينك الاسكندرية فرع الموسيقى .
- ٢ - مصادرة قيمة الأوراق المالية بملف الأوراق المالية الخاص بالسيدة ... بينك الاسكندرية فرع الموسيقى .

٣ - مصادرة رصيد الحساب الجارى المفتوح باسم ... تحت رقم ١١٩ بينك بور سعيد فرع قصر النيل وكذلك الحساب المؤقت بالفوائد عن الحساب المذكور . ولما كان الثابت فيما تقدم ان المدعية ووكيلها قد خالفا القانون بالنسبة لهذه الحسابات الثلاثة بعدم الابلاغ باكتساب صاحبتهما صفة غير المقيم مما ادى الى عدم اخضاعها للنظم الخاصة بأموال غير المقيمين ، كما انها بالاضافة الى ذلك ارتكبا بالنسبة للحساب الاول عدة

مخالفات من بينها مخالفة ايداع مبلغ ٦٢١٥٢.٧٠ جنيها حصيدا بيع اوراق مالية بناء على أمر المدعية الى البنك حالة ان هذا المبلغ كان يجب ان يودع في حساب مجمد طبقا للقواعد القانونية سالفة البيان ، ومخالفة سحب الوكيل مبلغ ٢٥ ألف جنيه بشيك في ١٧ من فبراير سنة ١٩٦٩ لصالح ٠٠٠٠٠٠ تم ضبطه وأوقف صرفه والمبلغان موضوع هاتين المخالفتين وحدهما يجاوزان قيمة الرصيد الدائن لهذا الحساب الذي تقررت مصادرته (٦٤٣٥٦٨٤٦ جنيها) وبالنسبة للنف الأوراق المالية فالثابت فضلا عن مخالفة عدم الإبلاغ بصفة غير المقيم أن المدعية شرعت في بيع ما تبقى بهذا الملف من أوراق بالمخالفة للقواعد التي تنظم التعامل في الأوراق المالية المملوكة في مصر لغير المقيمين ، والتي من أهمها فرض رقابة جهة الإدارة والبنك على التعامل فيها وفقا للقواعد المذكورة ، وبالنسبة للحساب الجاري وفوائده ببنك بور سعيد فقد ثبت أن المدعية - استغلالا منها لما ارتكبه من عدم الإبلاغ باكتسابها صفة غير المقيم قد شرعت في التعامل في مجموع رصيد الحساب المذكور بأن كلفت وكيلها بأن يقبضه لنفسه مقابل أتعاب له .

وعلى ذلك فإن الأفعال التي ارتكبتها المدعية ووكيلها بالنسبة للحسابات الثلاثة التي تضمنها القرار المطعون فيه تشمل جرائم في حكم القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد ، ومن ثم تجيز طبقا للمادة التاسعة منه المصادرة الإدارية للمبالغ موضوع المخالفة في حالة عدم الإذن برفع الدعوى العمومية ، وعلى ذلك يكون القرار فيه قد صدر صحيحا مطابقا للقانون .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد خلاص الى هذه النتيجة وقضى برفض الدعوى فإنه يكون قد أصاب الحق في قضائه ؛ ولذلك يتعين الحكم بقبول هذا الطعن شكلا ورفضه موضوعا .

(طعن رقم ٢٧ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٢٦) ،

قاعدة رقم (١٠٩)

المبــــــــــــدا :

نص المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد الممنلة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ يحظر التعامل في أوراق النقد الأجنبي أو تحويل النقد من مصر أو إليها ، وحظر كل تعهد مقدم بعملة أجنبية وكل مقاصة منطوية على تحويل أو تسوية كاملة أو ضريبة بنقد أجنبي وغير ذلك - عمليات النقد الأجنبي سواء أكانت حالة أم كانت لأجل إلا بالشروط والأوضاع التي تحدّد بقرار من وزير المالية وعن طريق المصارف المرخص لها منه في ذلك - اتساع معنى المقاصة الواردة بالمادة الأولى من قانون النقصد المذكور ليشمل كافة صيغ الوفاء المنطوى على تحويل أو تسوية بنقد أجنبي دون مراعاة للقواعد المقررة في هذا الشأن - ما عدته تلك المادة من أمور محظورة كان على سبيل المثال - أساس ذلك - تطبيق : مخالفة الشخص لأحكام المادة الأولى من القانون المذكور للعمل بمقاصة منطوية على تسوية كاملة بالنقد الأجنبي مقابلها دفع بالجنيه المصرى داخل البلاد بنير الشروط والأوضاع المقررة - قرار المصادرة في هذا الشأن صحيح ويستند لأحكام القانون .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه بالإطلاع على القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد ، الذى جرت وقائع المنازعة الماثلة في ظل العمل بأحكامه ، يبين ان المادة الأولى منه - معدلة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ - قد نصت على أن : « يحظر التعامل في أوراق النقد الأجنبي أو تحويل النقد من مصر أو إليها ، كما يحظر كل تعهد مقدم بعملة أجنبية ، وكل مقاصة منطوية على تحويل أو تسوية كاملة أو جزئية بنقد أجنبي ، وغير ذلك من عمليات النقد الأجنبي سواء أكانت حالة أم كانت لأجل إلا بالشروط والأوضاع التي تحدّد بقرار من وزير المالية

وعن طريق المصارف المرخص لها منه في ذلك ٠٠ ، كما نصت المادة ٩ - معدلة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ - على أن : « كل من خالف احكام المراء الاولم والثانية والثالثة او شرع في مخالفتها او حاول ذلك ، يعاقب ٠٠٠ وفي حالة اعدودة بحكم ٠٠ وفي جميع الأحوال تضبط المبالغ محل الدعوى ويحكم بمصادرتها لجانب الخزانة العامة ، فان لم تضبط يحكم على الجاني عدا العقوبات السابقة بغرامة اضافية تعادل قيمة هذه المبالغ - ولا يجوز رفع الدعوى بالنسبة الى الجرائم المتقدم ذكرها ، او اتخاذ اجراء فيها الا بناء على اذن من وزير المالية والاقتصاد او ممن يندبه لذلك ، وفي حالة عدم الاذن بجوز للوزير او لندوبه مصادرة المبلغ موضوع المخالفة » .

ومن حيث أنه بالرجوع الى التحقيقات التي اجرتها هيئة الخبراء بالادارة العامة للنقد في موضوع المنازعة الماثلة - والمودعة بملف الدعوى - تبين ان المخالفات التي نسبت للمدعى هي انه في الفترة من ١١/١/١٩٦٩ الى ٥/٤/١٩٦٩ اودعت في حساب المدعى بالبنك مبالغ جملتها ٥٨٠٠ جنيه (خمسة آلاف وثمانمائة جنيه مصرى) بناء على طلب شقيقة المدعى التي ارشدت في التحقيق عن المودع الحقيقي لهذه المبالغ ، وقد كشفت أقواله عن انه اقترض من المدعى في الكويت ما يقابل قيمتها بالدينار الكويتى على أساس سعر الدينار ٢ جنيه مصرى . وبناء على ذلك انتهت هيئة الخبراء الى أن المدعى قد خالف احكام المادة الاولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٧ - السارى وقتذاك - وذلك « . . للعمل بمقاصة منظوية على تسوية كاملة بالنقد الاجنبى مقابلها دفع بالجنيه المصرى داخل البلاد بغير الشروط والاوزاع المقررة . . » ، كما رؤى الاكتفاء بمصادرة مبلغ ٥٨٠٠ جنيها سالفة الذكر « . . نظرا لان المذکور لم يتهم قبل ذلك فى أية جرائم نقدية وكونه مقيم بالخارج بالكويت . . » واستنادا الى ذلك ابلى المدير العام وكيل نيابة الشئون المالية والتجارية بالاسكندرية بكتابه المؤرخ

فى ١٩/١١/١٩٦٩ بأنه لا يأذن باتخاذ الاجراءات ورفع الدعوى العمومية ضد
المسدعى مع مصادرة المبلغ المذكور النودع فى حسابه فى بنك مصر فصرع
طلعب حرب بالاسكندرية .

ومن حيث انه لا تثريب على الادارة العامة للنقد ، وقد ثبت فى حق المدعى
ما تقدم ، حين اعتبرته مخالفا لأحكام المادة الأولى من قانون النقد سالف البيان
لأن هذه المادة لا تعنى فقط حظر التمسك بالمقاصة بين دينين أحدهما بالعملة
الأجنبية فهذا حكم تعنى عنه المادة ٣٦٢ من القانون المدنى التى تشترط لجواز
التمسك بالمقاصة بين دينين ان يكون « . موضوع كل منهما نقودا او مثليات
متحدة فى النوع والجودة » ، وانما يتسع معنى المقاصة الواردة فى المادة الاولى
من قانون النقد المذكور ، ليشمل كافة صور الوفاء المنطوى على تحويل او تسوية
بنقد أجنبى دون مراعاة للقواعد المقررة فى هذا الشأن . بل ان ما عدته تلك
المادة من أمور محظورة كان على سبيل المثال اذ اردفت بقولها : « . وغير ذلك
من عمليات النقد الأجنبى » واء آكانت حالة ام كانت لأجل الا بالشروط
والاوضاع التى تعدد بقرار من وزير المالية وعن طريق المصارف المرخص
لها منه فى ذلك » .

ومن حيث انه ترتباً على ما تقدم يكون قرار المصادرة المطعون فيه صحيحاً
استناداً الى أحكام المادتين الأولى والتاسعة من قانون النقد المشار اليه ، ويكون
الحكم المطعون فيه قد خالف القسانون ومن ثم يتعين القضاء بالفسائه وبرفض
الدعوى والزام المدعى بالمصروفات .

الفصل الثاني

مسائل متنوعة

الفرع الأول

الترخيص بمزاولة عمليات النقد الأجنبي

قاعدة رقم (١١٠)

المبـسـط :

رقابة على النقد - القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد - قصر وزير الاقتصاد الترخيص بمزاولة عمليات النقد الاجنبى على بنوك ومؤسسات معينة بالاسم - سماح الادارة لصياغة البحر فى بور سعيد بالعمل نظروفهم الخاصة - لا يكسبهم حقاً فى الاستثمار فى مزاولة عملهم المخالف للقانون .

ملخص الحكم :

انه تنفيذا للقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والقوانين المعدلة له والقرارات الوزارية المنفذة له أصدر وزير الاقتصاد القرار الوزارى رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ فى ٢٢ من اكتوبر سنة ١٩٦٠ بلائحة الرقابة على عمليات النقد وقصر الترخيص فيها بمزاولة عمليات النقد الأجنبي . وذلك فى حدود ما تخوئه الادارة العامة للنقد من سلطات على البنوك المعينة بالاسم فى اللائحة ولتوماس كوك وولده فى حدود ما تستلزمه الاراض السياحية ، كما أوجبت اللائحة أن يتم التعامل فى العملات الأجنبية عن طريق هذه البنوك بالمؤسسات المرخص لها بذلك .

وعلى مقتضى ما تقدم يكون نشاط صيافة البحر والمدينة مجافيا للقانون
ويعد الترخيص به مخالفة لأحكام قانون النقد فاذا كانت الإدارة قد تسامحت في
تنفيذ القانون فسمحت لهؤلاء الصيافة بالعمل ، رحمة بهم ورغبة في عدم
تثريبهم مستهدفة بذلك التيسير على أعالي بور سعيد نظرا لظروف العدوان
التي احاطت بهم وبناء على ما اشارت به لجنة انعاش بورسعيد فليس من شأن
هذا التسامح أن يكسب هؤلاء الصياف حقا في الاستمرار في مزاوله أعمالهم لما
في ذلك من تعطيل لقانون النقد ومخالفة لأحكامه .

(طعن رقم ٤١٧ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٥) .

الفرع الثانى

سعر الصرف

قاعدة رقم (١١١)

المبدا :

العقود المتعلقة بمعاملات خارجية - علم الخلط فى شأنها بين سعر التعادل للجنيه المصرى المحدد بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥١ وسعر الصرف الذى يحدده البنك المركزى المصرى بالاشتراك مع وزارة الاقتصاد وتنفيذا لقانون الرقابة على النقد رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ - سريان سعر الصرف وحده من تاريخ صدوره على هذه العقود - التمييز بين العقود المقومة بالنقد الأجنبى وتلك المقومة بالجنيهات المصرية - خضوع الوفاء لسعر الصرف الجديد فى الحالة الاولى مالم يتفق المتعاقدان على تثبيت القيمة - عدم تأثير الوفاء فى الحالة الثانية لتغير هذا السعر - مناط هذا التمييز هو نية المتعاقدين مستخلصة من ظروف التعاقد وملابساته - اساس ذلك - مثال بالنسبة لعقد مبرم بين هيئة المواصلات السلطانية والاسلكية وبين شركة امريكية .

ملخص الفتوى :

انضمت مصر الى اتفاقية بريتون وودز اعتبارا من ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٥ بمقتضى المرسوم الصادر فى ٧ من يناير سنة ١٩٤٦ وانها - طبقا لاحكام هذه الاتفاقية - حددت سعر التعادل للجنيه المصرى بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥١ الذى نص فى المادة الاولى منه على انه : « حدد وزن الذهب الخالص فى الجنيه بمقدار ٢.٥٨١٨٧ جرام وذلك ابتداء من ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٩ » ، واذا تحدد سعر التعادل بقانون قلته لا يسوغ تعديله الا بقانون آخر - على ذلك يجب عدم الخلط بين سعر التعادل الذى تحدد بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥١ المشار اليه

وبين سعر الصرف الذى يحدده البنك المركزى المصرى بالاشتراك مع وزارة الاقتصاد طبقا لما تقضى به المادة الاولى من قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٢١ لسنة ١٩٥٦ ، ذلك ان سعر الصرف الذى يملك وزير الاقتصاد تحديده وتعديله بقرار منه هو السعر الذى تشتري وتبيع به الدولة العملات الأجنبية اعمالا لنص المادة الثالثة من قانون الرقابة على النقد رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ التى تقضى بأنه : « على كل شخص طبيعى أو معنوى أن يعرض للبيع على وزارة المالية وبسعر الصرف الرسمى الذى يحدده وزير المالية جميع الارصدة المصرفية من العملة الاجنبية المملوكة له .

فاذا كن البنك المركزى المصرى - بناء على قرار وزير الاقتصاد رقم ٤٥٥ مكررا - قد حدد أسعار صرف العملات الأجنبية بالنسبة لجميع المعاملات الخارجية متظورة او غير منظورة اعتبارا من ١ من مايو سنة ١٩٦٢ على أساس ان الجنيه المصرى يعادل ٢٣ دولار فاصبح سعر شراء الدولار الأمريكى ٤٣٦٤٩٤ قرشا وسعر بيعه ٤٣١٢٩ قرشا فيما عدا رسوم الورور فى قنائة السويس التى تسدد على أساس ان سعر الدولار الأمريكى ٢٤٨٢٤٢ قرشا ، فانه يتعين لذلك اعتبار هذا السعر الجديد بالنسبة الى جميع المعاملات الخارجية التى تباع فيها الدولة أو تشتري عملات أجنبية فيما عدا رسم الورور فى قنائة السويس ومن ثم فان كل العقود المتعلقة بمعاملات خارجية يسرى فى شأنها هذا السعر الجديد اعتبارا من تاريخ صدوره ، لان المتعاقدين فى هذه العقود يلجأون الى استبدال عملات أجنبية بالجنيهات المصرية التى حصلوا عليها عن قبضتها بالجنيهات المصرية واتفق على أن يتم الوفاء بنقد أجنبى يعادلها فان الوفاء طريق شراء هذه العملات من البنك التى تنوب عن الحكومة فى مباشرة هذه العملية ، فاذا كانت هذه العقود مقومة بالنقد الأجنبى واتفق على أن يتم الوفاء يجب ان يتم وفقا لسعر الصرف الجديد اعتبارا من تاريخ العمل به ما لم يتفق

الطرفان على تثبيت القيمة بحيث لا تتأثر ارتفاعا أو انخفاضاً بتغير سعر الصرف لأنه في هذه الحالة يتعين النزول على إرادة الطرفين المتعاقدين .

أما إذا كانت العقود - حتى لو تعلقت بمعاملات خارجية - مقومة بالجنيهات المصرية واتفق على أن يتم الوفاء بقيمتها بالجنيهات المصرية فإن قيمتها لا تتأثر بسعر الصرف الجديد لأن هذا السعر لا يؤثر إلا في المعاملات التي تتضمن تحويل القيمة من نقد مصرى إلى أجنبى أو العكس .

وعلى مقتضى ما تقدم فإنه يتعين فى كل حالة الرجوع الى احكام العقد الذى ينظمها والنزول على إرادة المتعاقدين الثابتة فيه أو تقصى هذه النية من ظروف العقد وملابساته اذا كان فيها غموض مع ملاحظة ان عبارة سعر الصرف قد تطلق فى العقود أحيانا على سعر الصرف الثابت ، كما أنها قد تطلق فى احيان اخرى على سعر الصرف المتغير ومن ثم فإنه يلزم دوماً تحديد ما يقصده المتعاقدان من هذه العبارة اذا وردت فى العقد .

وفى خصوص العقد موضوع النزاع المبرم بين هيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية وبين شركة (١ - ب . م ورلد كوربوريشن) فان التعاقد بين هاتين الجهتين تم بالكيفية الآتية :

- ١ - عطاء مقدم من شركة (١ - ب . م) فى ٣١ مايو سنة ١٩٥٣ .
- ٢ - برقية من هيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية الى الشركة فى ٢٩/٩/١٩٥٣ تتضمن الموافقة على العطاء .
- ٣ - عقد رقم ٦٥-٢٨-٢-٥٢ ت ٤٧ فى ١/١٠/١٩٥٣ فى صورة كتاب موجه من المدير العام للتلفونات والتليفونات الى وكيل شركة (١ - ب . م) يتضمن الشروط التى وافقت عليها المصلحة .

وإذا لم تعترض الشركة على ما جاء بالبرقية والعقد بل قامت بالتنفيذ على أساس انشروط التفصيلية التى تضمنها العقد المذكور ، فان شروط هذا العقد تكون هى التى التقى عليها ايجاب وقبول الطرفين المتعاقدين وتعتبر الفصيل فيما ينشأ من خلافات فى خصوص تفسير هذا العقد .

ويبين من مطالعة النطاء المقدم من الشركة والبرقية المرسلة لها والعقد المبرم معها ان قيمة العملة قد حددت فيها جميعا اجمالا وتفصيلا بالجنيه المصرى ، وعلى هذه القيمة التقى ايجاب وقبول الطرفين المتعاقدين وتم الاتفاق بينهما على ادائها بالجنيه المصرى وعلى ثباتها ما لم تتغير الاسعار العالية على النحو المبين فى البند العاشر من العقد . ومن ثم فان هذه القيمة وقد تحددت بالجنيه المصرى واتفق على الوفاء بها بالجنيه المصرى لا يؤثر فيها تغير سعر الصرف ارتفاعا او انخفاضاً ، أما الإشارة الى سعر الصرف فى البند الثامن عشر من العقد فام يكن القصد منها الا بيان الأساس الذى يتم على مقتضاه تحويل القيمة المتفق عليها من دولارات الى جنيهات ولم يكن الغرض منها أن يتغير السعر ارتفاعا او انخفاضاً تبعاً لارتفاع وانخفاض سعر الصرف، بل ان النص الانجليزى لهذا البند لم يشر الى سعر الصرف وانما ورد به ان التحويل يكون على أساس ان الجنيه يساوى ٣٤ر٨٧٢ قرشاً .

لذلك انتهى الرأى الى ان هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية لا تلتزم قبل شركة (ا ب م - وولد كوربوريشن) الأمريكية الا بالوفاء بالقيمة المينة فى العقد انبرم بينهما برقم ٦٥/٣٨/٥٣/٣ ت ت ٤٧ فى اول اكتوبر سنة ١٩٥٣ بالجنيهات المصرية دون ان تتأثر هذه القيمة بما طرأ على سعر الصرف من تغيير بمقتضى الاعلان الصادر من البنك المركزى فى ١٥ من مايو سنة ١٩٦٢ .

(فتوى رقم ٧١٢ - فى ٤/٧/١٩٦٢) .

الفرع الثالث

شرط الدفع بالتلفيراف

قاعدة رقم (١١٢)

المبدأ :

ان الفرنك الذهبى مجرد وحدة حسابية معروفة وزنه وعياره مغاير للفرنك الفرنسى وشرط الدفع به فى الاتفاقات الخاصة بالتلفيراف يعتبر شرطا صحيحا .

ملخص الفتوى :

فى ٢ من اغسطس سنة ١٩١٤ صدر امر عال فى شأن السعر الالزامى لاوراق البنكنوت الصادرة من البنك الاهلى نص فى المادة الاولى منه على ما ياتى :

« اوراق البنكنوت الصادرة من البنك الاهلى المصرى يكون لها نفس القيمة الفعلية للنقود الذهبية المتداولة رسميا فى القطر المصرى .

وعلى ذلك فكل ما يدفع من تلك الاوراق (لى سبب وبأى مقدار) يكون دفعا صحيحا وموجبا لبراءة الذمة كما لو كان الدفع حاصلا بالعملة الذهبية بصرف النظر عما يخالف ذلك من الشروط والاتفاقات الحاصلة أو التى تحصل بين اصحاب الشأن . وذلك بصفة مؤقتة والى أن يصدر امر جديد » .

فهذا النص يقضى باعطاء اوراق البنكنوت الصادرة من البنك الاهلى سعرا الزاميا يجعل له نفس القيمة التى للنقود الذهبية المتداولة رسميا فى مصر . ويترتب على ذلك منع اشتراط الوفاء بهذه العملة .

وبالرجوع الى النظام النقدى الذى كان قائما فى مصر عند صدور هذا الامر لمعرفة المقصود بالعملة الذهبية المتداولة رسميا فى مصر يتبين انه كانت هناك

عملات كثيرة متداولة في مصر قبل الإصلاح النقدي الذي لم يتم الا في سنة ١٨٨٥ ، ففي عهد محمد علي باشا الكبير حدد سعر قانوني لتسعة أنواع من العملة الأجنبية ولنوعين كانا موجودين في مصر من قبل ومن ذلك الريال أبو طاقة والقطعة الفرنسية ذات الخمسة الفرنكات والجنيه الانجليزي والجنيه الذهبي الفرنسي والجنيه التركي وغيرها .

وفي ١٤ من نوفمبر سنة ١٨٨٥ صدر مرسوم الإصلاح النقدي (وعدل في سنة ١٨٨٧) وهذا المرسوم هو أساس السياسة النقدية مصر . وهو الذي كان ساريا عند صدور الامر العالي السابق الاشارة اليه في سنة ١٩١٤ .

وبموجب هذا المرسوم جعلت وحدة النقود المصرية هي الأجنبية - واستبعدت جميع العملات الأخرى عدا ثلاثة هي الجنيه الانجليزي والوينتو (القطعة الفرنسية ذات العشرين فرنكا) والجنيه التركي - وقد حدد لهذه العملات الثلاثة سعر قانوني .

« فعبارة النقود الذهبية المتداولة رسميا في القطر المصري » الواردة في الامر العالي الصادر في سنة ١٩١٤ تعني اذن (١) الجنيهات المصرية (٢) الجنيهات الانجليزية (٣) الفرنكات الفرنسية (٤) الجنيهات التركية .

وبمناسبة صدور بعض أحكام من القضاء ذهبت الى أن الامر العالي الصادر في ٢ اغسطس سنة ١٩١٤ لا يسرى على الاتفاقات ذات الصيغة الدولية وبعض احكام أخرى ذهبت الى ان الأمر لا يتعدى حدود الديار المصرية فلا يطبق الا على أحوال الرفاء داخل القطر ، صدر المرسوم بقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٥ ناصا في ديباجته على ما يأتي :-

وبما ان الحاجة تدعو فيما يتعلق بنظام النقد المصري الى تحديد آثار شروط الدفع ذهبيا في العقود التي يكون الالتزام بالوفاء فيها ذا صبغة دولية

والتي تكون قد قومت بالجنيهات المصرية او الاسترلينية او بنقد اجنبي آخر
كان متداولاً في مصر (الفرنك والجنية التركي) .

ثم نصبت المادة الاولى على انه :

« تبطل شروط الدفع ذمياً في العقود التي يكون الالتزام بالوفاء فيها ذا
صفة دولية والتي تكون قد قومت بالجنيهات المصرية (او الاسترلينية او نقد
اجنبي آخر كان متداولاً قانوناً في مصر (الفرنك والجنية التركي) ولا يترتب
عليها أى اثر » .

« ولا يجرى هذا الحكم على الالتزام بالوفاء بمقتضى المعاهدات او الاتفاقات
الخاصة بالبريد او التلغراف او التليفون » .

والواقع ان الشارع لم يأت في هذا المرسوم بقانون بأى حكم جديد - كما
قال بحق في المذكرة الايضاحية - اذ أن نص الأمر العالى الصادر فى سنة ١٩١٤
يقضى بأن ما يدفع من تلك الأوراق (لى سبب كان وبأى مقدار) يكون دفعاً
صحيحاً وموجباً لبراءة الذمة كما لو كان الدفع حاصل بالعملة الذهبية .

فعبارة (لى سبب) تشغل الالتزام الدولى والالتزام الداخلى فيندرجان
تحت حكم احدهما النص سواء بسواء ، ولكن المشرع أراد ازالة ما قام من خلاف
فى التفسير أن (يزيد مقاصده وضوحاً) كما ورد فى المذكرة الايضاحية
فاصدر المرسوم بقانون السابق الاشارة اليه موضحاً ومفسراً للأمر العالى الصادر
سنة ١٩١٤ دون أن يأتى فيه بأى حكم جديد .

فالفقرة الثانية من المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٢٥
ان لم يستثناء من حكم ابطال التعامل بالنقود الذهبية المتداولة رسمياً من
مصر فيما يتعلق بالنقود ذات الصيغة الداخلية وحسب بل من الحكم العام الذى
لم تلت الفقرة الاولى من هذه المادة الا لزيادة مداه وضوحاً ،
(م ١٧ - ج ٢٤)

ثم ان عبارة الاتفاقات الخاصة بالبريد او التلغراف او التليفون قد وردت
بغير تخصيص ومن ثم تشمل الاتفاقات الداخلية .

عل ان الواقع ان الأمر العالى الصادر فى سنة ١٩١٤ (والمفسر بالمرسوم
بقتون رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٥) لا يسرى على المعاهدات والاتفاقات الخاصة
بالبريد او التلغراف او التليفون بلا حاجة الى نص خاص ، ولم يرد نص الفقرة
الثانية من المادة الاولى من المرسوم بقانون المشار اليه الا ايضاها وتوكيدا
لكل أحكام هذا المرسوم بقانون .

ذلك ان مدى التشريع واحد — على ما سبق البيان — اذ هو ابطال شرط
الدفع ذهابا فى العقود التى قومت بالجنيهات المصرية او الاسترلينية او بنقود
اجنبى آخر كان متداولاً قانوناً فى مصر .

فالبطالن — وهو اثر لاعطاء الاوراق التى يصدرها البنك الاهلى المصرى
سحراً الزامياً — مقصور على شروط الوفاء باحدى العملات المتداولة رسمياً فى
مصر وهى كما توضح فيما سلف الجنيهات المصرية والجنيهات الانجليزية
والفرنكات الفرنسية والجنيهات التركية .

اما شرط الدفع بالذهب فى المعاهدات والاتفاقات الخاصة بالتلغراف
والتليفون (معاهدة لندن سنة ١٩١٢ ومبريد سنة ١٩٣١ مثلاً) والاتفاقات
المبرمة بين الحكومة المصرية وشركتى ماركونى وايسترن فليس مقوماً بالفرنك
الفرنسى (الذى كان يعتبر متداولاً قانوناً فى مصر وتسرى عليه الأحكام السابقة)
بل بالفرنك الذهبى الذى هو مجرد وحدة حسابية مبين وزنه وعياره صراحة فى
١٠

المعاهدات المذكورة (وزنه — من الجرام وعياره عن ٩٠٠ .) ومقسم الى

٣١

مائة جزء) .

وقد ورد ذلك صراحة فى المذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون ٤٥ لسنة

١٩٣٥ حيث قالت :

و مما تجب ملاحظته أنه فيما يتعلق بالمعاملات الخاصة بالبريد أو الطغراف أو الطيفون التي يشترط فيها الدفع بالفرنك الذهبى أن الفرنك الذهبى

١٠

الذهبى فيها (وهو مجرد وحدة للمعاملات الحسابية وزنه — من الجرام ٣٩

وعياره من الذهب الخالص ٩٠٠ ر. مغاير للنتود الفرنسية التي يطلق عليها ذلك الاسم وعلى وجه الخصوص مغاير للمسكوكات المستعملة فى بلاد الاتحاد اللاتينى والتي كانت متداولة رسميا فى القطر المصرى ، ومع ذلك وتقاديا لكل لبس فى هذا الصدد رؤى من الأفضل أن ينص صراحة على أن القانون الجديد لا يجرى حكمه من حيث بطلان شرط الدفع ذهباً على ما يكون فى المعاملات والاتفاقات المذكورة من شرط الدفع بالفرنك الذهبى ، .

ولذلك انتهى رأى القسم الى أن شرط الدفع بالفرنك الذهبى المنصوص عليه فى المادة ١٢ من الاتفاق المبرم بين الحكومة المصرية وشركتى ماركونى والمادة السادسة من الاتفاق المبرم بين الحكومة وشركة إيسترن هو شرط صحيح .

(فتوى رقم ١٦١ فى ١٥/٥/١٩٥٠) .

الفصل الرابع

المقصود بالأجنبي غير المقيم

قاعدة رقم (١١٢)

المبدأ :

القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد — المقصود بالأجنبي غير المقيم في تطبيق أحكامه .

ملخص الفصول :

إن فكرة الإقامة بصفة عامة لا ترد مستقلة عن فكرة الموطن باعتبارها عنصرا من العناصر المكونة له ، ومن ثم فإنه ينبغي في تحديدها الرجوع الى تعريف الموطن ، وقد عرفته المادة ٤٠ من القانون المدني بأنه المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة ، وأنه يجوز أن يكون للشخص في وقت واحد أكثر من موطن ، كما يجوز ألا يكون له موطن ما . والإقامة لفظا هي مجرد الوجود في مكان ما ، والإقامة لفظا هي مجرد الوجود في مكان ما ، ولكن هذا المكان لا يصبح موطننا ما لم طبيعية متقاربة أو متباعدة ، ويترتب على هذا التصوير أنه قد لا يكون للشخص تكن الإقامة فيه مستمرة على وجه يتحقق معه شرط الاعتياد ، ولو تخللتها فترات موطن ما وقد يكون له أكثر من موطن . وإلى جانب الموطن الذي يتحدد باختيار الشخص من جراء إقامته المعتادة ، توجد ثلاثة أنواع أخرى من الموطن : أولا — موطن أعمال يكون مقصورا على ناحية معينة من نواحي نشاط الشخص . ثانيا — موطن قانوني ينسب القانون للشخص ولو لم يقيم فيه عادة ، كما هو الشأن في حالة القاصر ، فإن القانون يجعل من موطن الوصي موطننا له . ثالثا — موطن مختار يتخذه الشخص لتنفيذ عمل قانوني معين .

وقد صدرت عدة تشريعات خاصة حددت فكرة الموطن بما يتفق والغرض الذي يستهدفه المشرع من القانون ، ويمكن القول بأن هذا الموطن يعتبر موطننا

حكما ينسبها القانون الى الشخص بالاضافة الى الوطن المحدد باختياره نقيجة
اقامته المعتادة على النحو السالف الذكر ، فقد نص القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩
الخاص بالضرائب العامة على الازداد على أن الأجنبي يعتبر متوطنا في مصر اذا
اتخذ الدولة المصرية محلا لاقامته الرئيسية ، او اذا كانت مصالحه الرئيسية
فيها . ففكرة الوطن في مجال الضريبة العامة على الازداد حدها المشرع تحديدا
حكما نظر اليه من زاوية استحقاق الضريبة وتحديد المكلف بها ، ومن ثم فقد
اكتفى باعتبار الشخص متوطنا في مصر بان تكون مصالحه الرئيسية بها ، ولو
لم يكن مقيما فيها . والحكمة في ذلك ان وعاء الضريبة هو المال ، ومحل التكليف
بها هو صاحب هذا المال ، فمتى كانت مصالحه الرئيسية - وهي ولا شك تنطبق
بالمال - في مصر ، كان من المتعين أن يتحمل للضريبة ، ولو كان له موطن آخر
لا تمتد اليه سيادة التشريع المصري .

وقد اختلفت نظرة المشرع في المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن
جوازات السفر واقامة الاجانب ، ذلك انه كان يستهدف بهذا القانون تنظيم
فترة الاقامة على نحو يكفل امتداد سيادة التشريع المصري على الاجانب فعلا عند
تغيير الهجرة الى داخل البلاد ، فنقسم الاقامة الى ثلاثة انواع هي : الاقامة
الخاصة ، والاقامة العادية ، والاقامة المؤقتة . وقد خول الاجنبي حق الاقامة
الخاصة اذا ولد في مصر ولم تنقطع اقامته ، او اذا مضت على اقامته بها مدة
معينة بشروط خاصة ، او اذا كان في اقامته مصلحة للدولة كان يكون من رجال
الفن او الصناعة او التجارة . وخول حق الاقامة العادية لمن دخلوا بطريق مشروع
وامضوا فترة محدودة (١٥ سنة) لم تنقطع ، وهؤلاء يرخّص لهم في الاقامة مدة
خمس سنوات قابلة للتجديد . اما الاقامة المؤقتة ، فهي التي يرخّص فيها
للأجانب من غير الطوائف قابلة للتجديد . اما الاقامة المؤقتة ، فهي التي يرخّص
فيها للأجانب من غير الطوائف السابقة ، وأقصى مدتها ستة أشهر يجوز تجديدها

ويبين من استعراض نصوص قانون الرقابة على النقد ان الفرض الذي
استهدفه المشرع من تحديد الاقامة فيه يختلف في هذا التشريع عنه في

التشريعين السالفى الذكر ، ذلك أن فكرة الرقابة على النقد تقوم على منه نقل الأموال خارج الدولة على نحو يؤثر على كيانها الاقتصادى ، وهو ما استهدفه المشرع من اصدار القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل بقوانين لاحقة . فقد نصت المادة الاولى من هذا القانون على أنه : « يحظر على غير المقيمين فى المملكة المصرية أو وكلائهم التعامل بالنقد المصرى أو تحويل أو بيع القراطيس المالية المصرية الا بالشروط والاوزاع التى تعين بقرار من وزير المالية وعن طريق المصارف المرخص لها منه بذلك ، . وتقضى المادة الثالثة بأن : « تعرض للبيع على وزارة المالية جميع المبالغ المقومة بعملة أجنبية المستحقة لأى سبب كان فى مصر أو فى الخارج لحساب شخص أو هيئة مقيمة فى مصر » . وأجازت لوزير المالية أن : « يستثنى من أحكامها الأجانب المقيمين فى مصر بالنسبة الى ما يحصلون عليه من دخل مقوم بعملة البلاد التى يتبعونها » . وقضت المادة الخامسة بأن : « المبالغ المستحقة الدفع الى أشخاص غير مقيمين فى مصر والمحظور تحويل قيمتها اليهم طبقاً لأحكام هذا القانون يعتبر مبرراً للذمة دفعها فى حسابات تفتح فى أحد المصارف المشار إليها فى المادة الأولى من هذا القانون لصالح أشخاص غير مقيمين فى مصر وتكون هذه الحسابات مجمدة ويعين وزير المالية بقرار الشروط والأوضاع اللازمة للتصرف فى المبالغ التى تشتمل عليها الحسابات المجمدة » .

ولم يضع المشرع معياراً يحدد به صفة المقيم ، غير أن البند الأول من القسم الثالث من الباب الأول من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بشأن الرقابة على النقد ، يقضى بأن غير المقيمين هم الأفراد الأجانب ، والبنوك الأجنبية والمؤسسات والهيئات التى تعتبر من وجهة نظر الرقابة على النقد مقيمة فى الخارج بصفة دائمة . ويخلص من هذا التعريف أن المشرع قصد الى وضع قاعدة خاصة يحدد بها معنى غير المقيمين ، وتقوم تلك القاعدة على ضابطتين : ١ - أن يكون الشخص أجنبياً طبيعياً أو معنوياً مقيماً فى الخارج بصفة دائمة ٢ - أن يتحدد هذا التعريف من وجهة نظر الرقابة على النقد . وهذا يدل على أن المشرع فى صدد الرقابة على النقد قصد الى عدم تقييد جهة الادارة التى تتولى هذه الرقابة

بقيود وضوابط محددة تلتزمها في تحديد صفة الأجنبي المقيم وغير المقيم ، وذلك على نقيض ما جرى عليه عند تحديد فكرة الإقامة في قانون الضريبة العامة على الأيراد . وقانون جوازات السفر وإقامة الأجانب . وحكمة ذلك أن الظروف الاقتصادية في تطور مستمر ، وقد تقضى هذه الظروف في وقت ما لا تقتضيه في وقت آخر ، في صدد التشديد أو التخفيف عند وضع الضوابط والشروط التي تحدد صفة الأجنبي المقيم وغير المقيم ، فرأى المشرع أن يترك هذا الأمر لتقدير جهة الإدارة القائمة على شئون الرقابة على النقد ، فتحدد صفة الأجنبي المقيم وغير المقيم وفق مقتضيات المصلحة العامة والظروف الاقتصادية للدولة ، وعلى هدى الاعتبارات التي تراها كفيلا بحماية نقدنا . على أنه يمكن الاستهداء في تحديد صفة الأجنبي المقيم أو غير المقيم بمدة إقامة الأجنبي في مصر وتجديدها أو عدم تجديدها بانتظام ، وظروف مولده وتعليمه ونشأته وإقامته أسرته ووجود مصالح له في مصر ، فإن طالب مدة إقامته يتم تجديدها بانتظام ، أو كان مولودا بمصر ونشأ وتعلم وأقام بها هو وأسرته فترة طويلة ، أو كانت له بها مصالح هامة كانت مرتبة على الإقامة الدائمة بنية البقاء في مصر ، دل ذلك على توافر صفة الأجنبي المقيم في مصر .

(فتوى رقم ٤٣٦ في ١٩٥٦/٦/٢١) .

الفصل الأول الحكم عامة

الفرع الأول

لا الزام على جهة الادارة بالنقل من سلك الى سلك ، وعدم اكتساب الموظف حقا في عدم النقل

قاعدة رقم (١١٢)

المبدأ :

النقل من سلك الى آخر — لا الزام على الادارة في ذلك عند انعدام النص .

ملخص الحكم :

لا الزام على الادارة فيما تترخص فيه من نقل الموظف من سلك الى آخر ما دام لا يوجد نص قانوني يحتم هذا النقل .

(طعن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٦/١/١٩٥٧) .

قاعدة رقم (١١٤)

المبدأ :

ليس للموظف حق مكتسب في البقاء في وظيفة بعينها تاسيسا على انه لم يطلب نقله منها او على انه يفيد منها خبرة معينة لا تتوافر في الوظيفة التي سينقل اليها .

ملخص الحكم :

لا وجه لنفي المدعى على نقله من ادارة الحريق الى ادارة المرور دون طلب منه ، ذلك ان علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها

القوانين واللوائح ، لمركز الموظف هو مركز قانونى عام ، يجوز تغييره فى أى وقت وفق مقتضيات المصلحة العامة وليس للموظف ازاءها حق مكتسب فى البقاء فى وظيفة بعينها تأسيسا على انه لم يطلب نقله منها ، او على انه يفيد منها خبرة معينة لا تتوفر فى الوظيفة التى سيقبل اليها ، ولا معقب على قرارات النقل التى تصدرها جهة الادارة ما دامت تسد خلت من اساءة استعمال السلطة .

(طعن رقم ٦٢ لسنة ١٠ ق — جلسة ١١/١/١٩٧٠) «

الفرع الثاني

ماهية قرار النقل وخصائصه ونطاقه

قاعدة رقم (١١٥)

المبدأ :

ان قرار النقل هو افصح الادارة عن اراءتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد احداث اثر قانونى معين هو انتهاء الولاية الوظيفية للعامل في دائرة الوظيفة المنقول منها واسناد اختصاصات الوظيفة العامة اليه في دائرة الجهة المنقول اليها — ويقع ناجزا اثر النقل بصور القرار للقاضي به وبإبلاغه الى صاحب الشأن ما لم يكن مرجأ تنفيذه فيترأخى هذا الاثر الى التاريخ المعين للتنفيذ — امتناع العامل عن تنفيذه قرار النقل يعتبر مخالفة ادارية في حق الجهة المنقول اليها .

ملخص الفسوى :

ان قرار النقل وفقا لما قضت به للحكمة الادارية العليا هو افصح عن ارادة الادارة الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد احداث اثر قانونى معين هو انتهاء الولاية الوظيفية للعامل في دائرة الجهة او في الوظيفة المنقول منها واسناد اختصاصات الوظيفة العامة اليه في دائرة الجهة او في الوظيفة المنقول اليها . ويقع ناجزا اثر النقل بصور "قرار" القاضي به وبإبلاغه الى صاحب الشأن ، ما لم يكن مرجأ تنفيذه فيترأخى هذا الاثر الى التاريخ المعين للتنفيذ ومتى تحقق الاثر للناجز وحل الاجل المحدد ، انقطعت تبعية الموظف بالجهة الادارية المنقول منها ، وزايلته اختصاصات الوظيفة التي كان متوليا عليها ، وانتقلت تبعيته الى الجهة الادارية المنقول اليها ، وتولد له مركز قانونى في الوظيفة الجديدة .

وترتبيا على ذلك فان العامل الذى يتمتع عن تنفيذ قرار النقل بعدم مرتكبا لمخالفة ادارية لا في حق للجهة الادارية التي نقل منها وللتى لا يمكن

أن تعود صلته بها إلا بالغاء قرار نظه ، بل في حق الجهة الجديدة التي أصبح
يدين لها بالتبعية بحكم نظه اليها .

(مقتوى رقم ٤٥٥ في ١٦/٤/١٩٧٠) .

قاعدة رقم (١١٦)

المبدأ :

رجعية قرار النقل — تضمن قرار النقل نصا برجعيته — يكشف عن
استهدافه غرضاً غير الذي شرعت من أجله قرارات النقل — اعتبار هذا
القرار مخالفا للقانون فيما تضمنه من رجعية النقل .

ملخص الفتوى :

ان قرار النقل انما شرع ليتولى العامل المنقول عمل الوظيفة التي
نقل اليها ولا يمكن أن يتم ذلك الا في تاريخ لاحق لقرار النقل ، فاذا تضمن
قرار النقل نصا بأن يكون ذلك من تاريخ سابق عليه فان هذا النص انما
يستهدف غرضاً آخر غير تولى أعمال الوظيفة المنقول اليها وبذلك يكون
قرار النقل المتضمن هذا النص قد انحرف به عما شرع النقل من أجله
ويكون النص على هذه الرجعية مخالفا للقانون .

(مقتوى رقم ٨١ في ٤/٢/١٦٨) .

قاعدة رقم (١١٧)

المبدأ :

ان شغل الوظائف الخالية بطريق النقل هو حكم عام يشمل جميع
الوظائف الخالية ايا كانت درجاتها فلا يقتصر النقل على أدنى الدرجات او
على بعض الوظائف فهو يشمل جميع الوظائف المخصص لها الدرجات
الواردة في جدول المرتبات المرافق للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ من الدرجة
الثانية عشرة الى الدرجة الممتازة .

ملخص الفتوى :

أن المادة ١٩ من قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن « يكون شغل الوظائف الخالية بطريق الترقية من الوظائف التي تسبقها مباشرة ومن مجموعة الوظائف التي من نوعها أو بالتعيين أو النقل » .

وتنص المادة ٤١ من ذات القانون على أنه « يجوز نقل العامل من وزارة أو مصلحة أو محافظة إلى أخرى أو مؤسسة أو هيئة إلى أخرى إذا كان النقل لا يفوت عليه دوره في الترقية بالأقدمية أو كان ذلك بناء على طلبه » .

ولا يجوز نقل العامل من وظيفة إلى أخرى درجتها أقل .

ويكون نقل العامل بقرار من السلطة المختصة بالتعيين » .

وسبق أن رأت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلسة ١٩٧٠/٢/٤ إلى أن شغل الوظائف الخالية بطريق النقل هو حكم عام يشمل جميع الوظائف الخالية إما كانت درجاتها فلا يقتصر النقل على أدنى الدرجات أو على بعض الوظائف فهو يشمل جميع الوظائف المخصص لها الدرجات الواردة في جدول المرتبات المرافق للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ من الدرجة الثانية عشرة إلى الدرجة الممتازة . وتدخل في هذه الدرجات درجة وكيل وزارة ١٤٠٠ — ١٨٠٠ ج بملاوة ٨٥ ج فهي درجة من درجات الجدول وشاغلها من العاملين الخاضعين لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين المسار إليها ومن بينها أحكام النقل .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢٩ لسنة ١٩٦٨ الصادر في ١٢/٦/١٩٦٨ بنقل السيد إلى وزارة العمل وإن اقتصر على تحديد الجهة المنقولة إليها وحدها وعلى الاحتفاظ له بمرتبه الحالي بصفة شخصية . فإن أحكام القانون تتكفل بتحديد الدرجة المعادلة المنقول إليها وبتحديد أقدميته في هذه الدرجة لأن قرار النقل وهو عمل شرطي

يسند إلى شخص مركزا قانونيا معينا يحدده القانون ويحدد حقوقه
وواجباته .

ومن حيث أن الحاق السيد بوزارة العمل قد تم بطريق النقل
فيتمين شغله لوظيفة درجتها معادلة لدرجة الوظيفة المنقول منها ولما
كانت درجة وكيل وزارة هي التي تتعادل مع درجة وزير مفوض طبقا لقرار
رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه فيكون قرار وزير
العمل بنقله الى درجة وكيل وزارة التي خلت باحالة شاغلها الى المعاش
هو الذي يتفق واحكام القانون .

(فتوى رقم ٤٦٢ في ١٨/٤/١٩٧٠) .

الفرع الثالث

اختصاص لجنة شئون الماملين بظنظر في النقل

قاعدة رقم (١١٨)

المبدأ :

نقل موظف من اللجنة العليا للإصلاح الزراعى الى الهيئة العامة لشئون البترول — خلو قرار النقل من تحديد الرتب الذى يتقاضاه فى الوظيفة المنقول اليها — وجوب الرجوع حينئذ الى ما يقضى به القانون فى مثل حالته فيوضع فى الدرجة الخالية المقابلة للدرجة التى كان يشغلها قبل نقله — القول بوجوب وضعه فى الدرجة التى حددتها لجنة شئون الموظفين بالهيئة المذكورة فى توصيتها بنقله — لا يجوز لكون هذه التوصية صدرت فى وقت لم يكن الموظف المنقول تابعا فيه للجهة المنقول اليها كما أن قرار النقل لم يتضمنها .

ملخص الفتوى :

إذا كان الثابت ليه فى ٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ وهو التاريخ الذى أوصت فيه لجنة شئون الموظفين بالهيئة العامة لشئون البترول بوضع السيد/... فى درجة وكيل قسم (من ٥٥ الى ٧٥ جنيها فى الشهر) ، ولم تكن لسياحته أى صلة بالهيئة حيث كان لا زال موظفا فى الإصلاح الزراعى ، ومن ثم لا أثر لهذه التوصية على حالة سيادته أصلا ، حيث لا تعد وأن تكن اقتراحا يمثل عملا دخلييا أو اجراء تمهيديا داخل الهيئة فى شأن موظف لا صلة لها به .

وحيث أن القرار رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٩ المشار ليه قد اقتصر نصه ومضمونه على نقل للسيد/... الى الهيئة اعتبارا من ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٨ دون أن يحدد ما يتقاضاه من مرتب فيها ، ومن ثم يكون الرد فى تحديد مرتبه إما يقضى به القانون فى مثل حالته . ولا يرجع فى هذا

التحديد الى توصية لجنة شئون موظفي الهيئة في ٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ بوضعه في درجة وكيل قسم (من ٥٥ الى ٧٥ جنيها في الشهر) الا بالقدر الذي تتفق فيه هذه التوصية مع القانون لا أخذاً بالتوصية بعد ان وضع فيها سبق انه لا اثر لها على مركز سياسته حيث صدرت ولا صلة له بالهيئة ولم يتضمنها القرار رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٥٨ حتى يقل انها ادمجت فيه واختلطت به واستمد منه حقا فيها .

ونقل الموظف المذكور الى الهيئة العامة لشئون البترول — ايا كان التكيف للقانوني لهذا النقل — انما يتم الى درجة مالية مقابلة للدرجة التي كان يشغلها في الإصلاح الزراعي .

وعلى مقتضى ما تقدم تكون الدرجة التي شغلها هذا الموظف عند بدء عمله بالهيئة هي تلك التي تعادل الدرجة التي كان يشغلها في الإصلاح الزراعي ، ونظرا لأن هذه الدرجة الأخيرة هي مدير قسم (من ٣٥ — ٤٥ جنيها في الشهر) ، فان الدرجة المماثلة لها في الهيئة ، والتي تكون له قاتونا ، هي درجة محاسب « ب » في الوظائف الفنية العالية أو اداري ثان ومربوطها من ٢٠ الى ٤٥ جنيها في الشهر ، دون أي مبرة بتوصية لجنة شئون موظفي الهيئة المشار اليها على الأساس السالف ذكره .

(فتوى رقم ١١٠ في ١١/٢/١٩٦٤) .

قاعدة رقم (١١٩)

المبدأ :

نص المادة ٤٦ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بنظام ادارة المختبرات العامة المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٧ — اجازته للجنة شئون الموظفين تحديد مرتب الموظف المنقول من هذه الادارة الى أية جهة حكومية أخرى بمنحه آخر مربوط اللغة التي يدخل فيها مرتبه بشرط الا يجاوز ذلك مرتبه مضاعفا اليه علاوة المختبرات — مناط اختصاص لجنة

شئون الموظفين في هذا الشأن — هو كون الموظف لم يتم نقله من ادارة المخابرات العامة وتعيينه في الجهة المنقول اليها — القرار الصادر من هذه اللجنة بتحديد راتب موظف بعد نقله فعلا — هو قرار مشوب بميب عدم الاختصاص مما ينحدر به الى درجة الانعدام — لا يفر من هذا الحكم استمرار الموظف المنقول في عمله بالادارة لفترة محددة لتسليمهم ما في عهدته .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٤٧ من القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٥ بنظام ادارة المخابرات العامة المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٧ اجازت نقل أى موظف بادارة المخابرات العامة الى اية جهة حكومية اخرى ، وذلك بناء على طلب مدير المخابرات وموافقة لجنة شئون الموظفين واجازت المادة ٤٦ من القانون المذكور للجنة شئون الموظفين ان تمنح الموظف المنقول آخر مربوط الفئة التى يدخل فيها مرتبه ، بشرط الا يجاوز ذلك مرتبه مضافا اليه علاوة المخابرات وبناء على ما تقوم به لجنة شئون الموظفين من تحديد لرتب الموظف للنقل على هذا النحو لتحدد الدرجة التى يعين فيها الموظف بالجهة المنقول اليها ، وذلك طبقا لما تنص به المادة ١١٠ من القانون المشار اليه ، من انه اذا روى نقل الموظف من ادارة المخابرات العامة الى اية جهة حكومية اخرى ، فانه يعين فى الدرجة التى يدخل مرتبه فى مربوطها ، وتحتسب اقدميته فيها من تاريخ وصول مرتبه الى ما يعادل اول مربوطها ، فاذا تعادل مرتب الموظف للنقل مع آخر مربوط درجة واول مربوط الدرجة التى تليها سويت حالته بوضعه فى الدرجة الأعلى .

ومفاد ما تقدم هو انه يلزم ان تباشر لجنة شئون الموظفين بادارة المخابرات العامة اختصاصا فى تحديد مرتب الموظف المنقول من الادارة — طبقا للمادة ٤٦ — قبل اتمام نقل الموظف وتعيينه فى الجهة المنقول اليها ، لاذ رتب القانون على هذا التحديد آثار معينة من حيث تحديد الدرجة التى يعين فيها ، وتحديد اقدميته فى هذه الدرجة ، وهو ما يستلزم ان

يكون هذا التحديد قد تم فعلا قبل النقل ، حتى يمكن تصديق الدرجة التى يعين فيها الموظف فى الجهة المنقول اليها ، وتحديد أقدميته فيها ، ومقتضى ذلك هو أنه لا يكون للجنة شئون الموظفين أى اختصاص فى تحديد مرتب الموظف المنقول من ادارة المخابرات العامة ، الا اذا كان الموظف لم يتم نقله بعد وتعيينه فى الجهة المنقول اليها بحيث يتحدد آخر ميعاد لمباشرة هذا الاختصاص بتاريخ صدور قرار التعيين فى هذه الجهة ، وذلك استقرارا لكل من مركز الموظف المنقول ومراكز الموظفين الأصليين فى الجهة المنقول اليها ، وكذلك لأقدمياتهم ، على نحو نهائى لا يكون مرضة للزعزعة والتغيير ، بعد أن يصدر قرار تعيين الموظف المنقول فى الجهة المنقول اليها .

وعلى ذلك فإن مناط اختصاص لجنة شئون الموظفين بإدارة المخابرات العامة ، فى تحديد مرتب الموظف المنقول من الادارة المذكورة ، طبقا للمادة ٦٦ من القانون سالف الذكر (بنحو آخر مربوط الفئة التى يدخل فيها مرتبه ، بشرط ألا يجاوز ذلك مرتبه مضاعفا اليه علاوة المخابرات) مناط هذا الاختصاص هو كون الموظف لم يتم نقله من الادارة وتعيينه فى الجهة المنقول اليها ، ومن ثم ينتهى هذا الاختصاص اذا كان الموظف قد تم نقله فعلا . ومن ثم فإذا ما صدر من اللجنة المذكورة قرار بتحديد مرتب الموظف بعد نقله فعلا ، فإن هذا القرار يكون قد صدر من غير مختص ومن ثم يكون مشويا بعيب عدم الاختصاص ، مما يتحدر بهذا القرار الى درجة الاتسادم .

ولا يسوغ الاحتجاج باستمرار الموظف فى العمل بإدارة المخابرات العامة حتى بعد صدور القرار الجمهورى بتعيينه بوزارة الخارجية — فذلك أن استمرار الموظف فى عمله بعد انتهاء سلته قانونا بالوظيفة أو بالجهة التى كان يعمل بها — ليسلم ما بمعرفته ، أو للقيام بعمل ما تستلزمه طبيعة الوظيفة المنقول — انها مرده الى مبدأ أصيل هو حسن سير

المراقب العامة بانتظام وإطراد ، ومن ثم فلا يحول استقرار الموظف بعض الوقت في عمله لتحقيق مثل هذه الأغراض ، دون ترتيب الآثار الفورية للقرار الإداري بالنقل والذي يعتبر ناجزا بمجرد صدوره في حدود القانون . وقد تضمنت المادة ١١١ من قانون نظام إدارة المخابرات العامة هذا المبدأ الأميل ، إذ نصت على أنه « يجوز إبقاء الموظف بعد انتهاء مدة خدمته بمدة لا تتجاوز شهرا واحدا لتسليم ما بمهنته ، ويجوز مد هذا الميعاد بموافقة مدير إدارة المخابرات العامة لمدة لا تتجاوز شهرين إذا اقتضت الضرورة ذلك ، وتصرف له عن مدة التسليم مكافأة تعادل مرتبه » ، على ذلك فإن إبقاء السيد المذكور بإدارة المخابرات العامة لتسليم ما بمهنته ، أو لاتجاز ما كان موكولا إليه من أعمال بعد صدور القرار الجمهوري بتعيينه بوزارة الخارجية ، لا يترتب عليه أن يظل السيد المذكور محتفظا بصفته كموظف بإدارة المخابرات العامة ، ولا يحول دون اعتبار القرار الجمهوري الصادر بتعيينه بوزارة الخارجية ناجزا بمجرد صدوره .

كما لا يجوز القول بأنه بالرغم من أن هذا الموظف تنقضى خدمته قانونا بإدارة المخابرات العامة فبصدور القرار الجمهوري بتعيينه بوزارة الخارجية ، إلا أن للجنة شئون الموظفين أن تباشر اختصاصها المخول لها بمقتضى المادة ٤٦ من قانون نظام إدارة المخابرات العامة ، بزيادة مرتبه طبقا لأحكام هذه المادة ، حتى بعد صدور القرار الجمهوري المشار إليه ، لا يجوز القول بذلك ، إذ أنه مرفود بأنه يبين من سياق نصوص المواد ٤٧ ، ٤٦ ، ١١٠ من القانون سلف الذكر ، أنه يلزم أن تباشر اللجنة المذكورة اختصاصها بتحديد مرتب السيد المذكور قبل نقله فعلا من إدارة المخابرات العامة ، ولما كان هذا النقل قد تم بصدور القرار الجمهوري بتعيينه بوزارة الخارجية ، بما ترتب على هذا القرار من انتهاء خدمة السيد المذكور بإدارة المخابرات العامة — على النحو السابق لوضاحه — ومن ثم فلا يكون للجنة شئون الموظفين أى اختصاص في هذا الشأن اعتبارا

من تاريخ صدور القرار الجمهوري المشار اليه وذلك بصرف النظر عن ابقاء السيد المذكور في العمل بإدارة المخابرات بعد تاريخ صدور هذا القرار .

(فتوى رقم ١٢١ في ١٩/٢/١٩٦٤) .

قاعدة رقم (١٢٠)

المبدأ :

اختصاص لجان شئون الموظفين بقرارات النقل طبقا للمادة ٢٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ يشمل قرارات النقل المكاني — لا يغير من هذا الحكم ان رأى هذه اللجان استشاري .

ملخص الحكم :

ان النقل المكاني يخضع لأحكام المادة ٢٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التي تقضي باختصاص لجان شئون الموظفين بالنظر في نقل الموظفين لغاية الدرجة الأولى على ان ترفع لتقرحات اللجان الى الوزير لاعتمادها — ومجرد كون رأى هذه اللجان استشاريا لا يبرر اغفال عرض النقل عليها اذ ان ذلك اجراء جوهرى اوجبه القانون لاعتبارات تتعلق بالصالح العام — كما ان اختصاص لجان شئون الموظفين في هذا الشأن عام يشمل النقل من مصلحة الى مصلحة اخرى او من وزارة الى وزارة اخرى كما يشمل النقل من بلد الى اخرى ولو كانت الوظيفتان تابعتين لمصلحة واحدة — ذلك ان النقل من بلد الى آخر ينطوي على اثر قانوني معين هو انتهاء الولاية الوظيفية للموظف المنقول في الجهة المنقول منها واسناد اختصاصات الوظيفة اليه في دائرة الجهة المنقول اليها فهو لا يقل في اهميته وتعلقه بالمصلحة العامة عن النقل من مصلحة الى اخرى او من وزارة الى اخرى — لما الاستناد الى المادة ٢٣ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ للقول بان نقل الموظف من بلد الى آخر لا يخضع لأحكام المادة ٢٨ من ذلك القانون متى كانت الوظيفتان تابعتين لمصلحة واحدة فمردود بان حكم المادة ٢٨ من القانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٥١ عام شامل لا يقيد

نص في اللائحة وبأن المادة ٢٣ من اللائحة لم تعالج سوى الحالة التي يكون فيها النقل من جهة الى أخرى تستقل كل منهما بلجنة شئون الموظفين الخاصة بها .

(ملعن رقم ٣٦١ لسنة ٧ ق — جلسة ١٨/٤/١٩٦٤) .

قاعدة رقم (١٢١)

المبدأ :

اختصاص لجنة شئون الموظفين بالنظر في نقل الموظفين في ظل المادة ٢٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — مقصور على النقل المكاني — النقل من كادر أدنى الى كادر أعلى — يخرج من إطار هذا الاختصاص .

ملخص الحكم :

ان اختصاص لجنة شئون الموظفين بالتطبيق للمادة ٢٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة انما ينحصر فيما أورده الشارع في هذه المادة المعدلة بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٣ بالنظر في نقل الموظفين لدرجة الأولى وفي ترقية — ومن ثم لا يفعد لها اختصاص ما في أمر تعيين هؤلاء الموظفين ، واذا كان النقل من الكادر الأعلى هو نقلا نوعيا بمثابة التعيين في الكادر الأعلى الذي تختلف الوظائف فيه من حيث شروط التعيين والترقية والاختصاصات من مثيلاتها في الكادر الأدنى ، فان هذا النوع من النقل بحسب هذا التكيف وهو ما جرت به احكام هذه المحكمة — يخرج بطبيعته عن اختصاص لجنة شئون الموظفين المبين بالمادة ٢٨ سابقة الفكر ، ومن ثم يكون اختصاصها مقصورا على النقل المكاني الذي حددته المادة ٤٧ في مسدورها بنقل الموظف من ادارة الى أخرى ومن مصلحة او وزارة الى مصلحة أو وزارة أخرى ، دون التسومي .

(ملعن رقم ١٠٥١ لسنة ٧ ق — جلسة ١/٢/١٩٦٦) .

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

النقل التوعى المتضمن حرمان الموظف من ميزة مالية — عدم عرضه على لجنة شئون الموظفين — اثره : بطلان القرار في الأحوال العادية — النقل الذى يتم تنفيذا لقانون كنفل العاملين في قسم الإيرادات بالإذاعة بمعد الفقه بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٦٠ — لا يسرى عليه مثل هذا الحكم .

ملخص الحكم :

الأصل ان النقل الذى لم يعرض على لجنة شئون الموظفين والذي يتضمن الحرمان من ميزة مالية يعتبر معيبا في الأحوال العادية التي يحكمها قانون موظفى الدولة رقم ٢١٠ سنة ١٩٥١ ، الا أن القرار المطعون فيه يخرج من مجال تطبيق هذا القانون بحكم صدوره تطبيقا لأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن رسوم الاذاعة والأجهزة اللاسلكية وأحكام قرار رئيس للجمهورية رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٦٠ الصادر تنفيذا للقانون المذكور في شأن توزيع موظفى ومستخدمى هيئة الاذاعة الزائدين من حاجة العمل بها الى وزارات للحكومة ومسالحتها والهيئات العامة الأخرى ، ومن ثم فانه لا وجبه للتحدى بأحكام قانون موظفى الدولة عند النظر في مشروعية القرار المطعون فيه أو عدم مشروعيتها .

(طعن رقم ٢١٩ لسنة ٩ ق ب - جلسة ١٩٦٦/٢/٦) .

الفرع الرابع

شرط عدم تفويت النقل للدور في الترقية بالأقدمية

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

حق الإدارة في نقل الموظف يحده قيدان : الأول ان لا يفوت عليه النقل حقه في الترقية بالأقدمية ، والثاني الا يرقى الموظف المنقول الا بعد مضي سنة على الأقل من تاريخ النقل ما لم تكن الترقية في نسبة الاختيار او في درجات المصالح المنشأة حديثا — النقل المعنى بهذا النص ينصرف الى نقل الموظف مجردا عن الدرجة التي يشغلها — نقل درجة الوظيفة التي يشغلها الموظف في قانون ربط الميزانية لا يخضع لهذه القيود .

ملخص الفصول :

تنص المادة {٧} من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظلي الدولة على انه « يجوز نقل الموظف من امانة الى اخرى ويجوز نقله من مصلحة او وزارة الى مصلحة او وزارة اخرى اذا كان النقل لا يفوت عليه دوره في الترقية بالأقدمية او كان بناء على طلبه . ومع ذلك لا يجوز النظر في ترقية الموظف المنقول من وزارة او مصلحة الى وزارة او مصلحة اخرى الا بعد مضي سنة على الأقل من تاريخ نقله ما لم تكن الترقية في نسبة الاختيار او في درجات المصالح المنشأة حديثا ، ولا يجوز نقل الموظف من وظيفة الى اخرى درجتها اقل من درجته » .

ويبين من هذا النص ان حق الإدارة في نقل الموظف لا يجرى على إطلاقه ، ولها يرد عليه قيدان أولهما مقرر لمصلحة الموظف المنقول ويقضى بمسده جواز نقله اذا كان النقل يفوت عليه دوره في الترقية . والقيد الثاني مقرر لمصلحة الموظفين في الجهة المنقول اليها الموظف ، ويستهدف عدم اتمام غيرهم عليهم مما يؤدي الى تفويت فرصة للترقي عليهم ، وذلك

بأنص على عدم جواز ترقية الموظف المنقول إلا بعد مضي سنة من تاريخ النقل . على أن المشرع أورد على هذا القيد استثنائين . أولهما أن تكون ترقية للموظف المنقول في النسبة المقررة للترقية بالاقتدار ، وثانيهما أن تكون الترقية في المصالح المنشأة حديثا .

ويلاحظ أن النقل الذي عناء المشرع في هذه المادة ينصرف إلى ذات الموظف مجردا عن الدرجة التي يشغلها ، يدل على ذلك ما يأتي :

أولا — أن المشرع حين استثنى الموظف المنقول من شرط انقضاء مدة السنة إذا كان على درجة في مصلحة أنشئت حديثا إنما قصد الموظف الذي تخطى عن درجته في الجهة المنقول منها ، لأنه لا يتأتى أن يجمع بين مصرفين ماليين في وقت واحد .

ثانيا — أن الفقرة الأخيرة من المادة ٧٧ إذا تقرر أنه لا يجوز نقل الموظف من وظيفة إلى أخرى درجتها أقل من درجته تدل على أن المقصود إنما هو نقل الموظف دون درجته ، لأنه لا يتصور أن ينقل الموظف إلى درجة أقل إلا إذا كان قد تخطى عن درجته الأولى التي نقل منها .

ثالثا — أن نقل درجة الموظف من وزارة أو مصلحة إلى وزارة أو مصلحة أخرى وربط الميزانية على هذا الأساس لا يقصد من ورائه تحقيق مصلحة فردية لموظف بذاته ، وإنما يراعى فيه الاستجابة إلى ما تتطلبه المصلحة العامة ومقتضيات العمل ، وبالتالي فإن ترقية الموظف المنقولة درجته قبل مضي السنة لا تدخل في نطاق الترقية التي حرمتها المادة ٧٧ ، ولتلى يقصد المشرع من ورائها إلى منع التحايل على نصوص القانون في سبيل تحقيق الأغراض والمصالح الذاتية .

ولما كانت الاعتبارات المتقدمة لا تتوافر في الحالات التي يكون فيها نقل الدرجة مقصودا به خدمة الموظف أو كان بناء على طلبه ، إذ يجب تفويت هذا القصد عليه للاعتبارات التي من أجلها شرع الحظر — لذلك

فإن المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ مقصور الأثر على الموظف المنقول دون درجته ، وذلك ما لم يكن النقل مقصودا به خسارة الموظف أو كانه نتيجة لطلبه .

(فتوى رقم ٦٢٦ — في ١١/١٠/١٩٥٦) .

قاعدة رقم (١٢٤)

المبدأ :

نقل الموظف الذى يتم دون طلبه ويفوت عليه دوره في الترقية بالأقدمية — باطل ولو لم يكن مشوبا بإساءة استعمال السلطة — النقل الذى يفوت على الموظف ترقيته بالاختيار — جواز ابطاله اذا اتطوى على إساءة استعمال السلطة .

ملخص الحكم :

لئن كان يجوز للإدارة — طبقا للمادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة — نقل الموظف من إدارة الى أخرى ومن مصلحة او وزارة الى مصلحة او وزارة أخرى ، إلا أن شرط ذلك الا يفوت للنقل على الموظف دوره في الترقية بالأقدمية ، ما لم يكن النقل بناء على طلبه ، ومفاد ذلك أن النقل في تلك الحالة يكون باطلا لمخالفته للقانون ، حتى ولو لم يكن مشوبا بإساءة استعمال السلطة ، ويدون حاجة الى اثبات هذا العيب ، ولكن يجب التنبيه الى أنه ليس معنى ذلك أن النقل يصح دائما اذا كانت الترقية بالاختيار ، بل يجوز ابطاله في هذه الحالة كذلك اذا صدر ببيع من إساءة استعمال السلطة ، ولكن على من يدمى هذا العيب اثباته . فإذا كان الثابت أن ظروف الحال وملابساته تقطع في أن نقل المدمى مديرا لمجلة الأزهر كان مشوبا بسوء استعمال السلطة ، إذ انحرف عن الغاية الطبيعية التى تفيهاها القانون من النقل الى غاية أخرى تتكب بها الجسادة ، وذلك بقصد ابعاده من ملك المعاهد وحرمانه من مزاياه

والترقى في درجته الى مكان ينقل عليه في هذا كله ، بل كان هذا النقل تحليلا للهرب من مقتضى القضاء الذى اتصفه ، اذ كان قد حصل على حكم من محكمة للقضاء الادارى يقضى بإلغاء القرار الصادر من مشيخة الجاليع الأزهر في ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ بنديه للتفتيش بالادارة العلية ، بمعد اذ ثبت للقضاء أن السبب الذى قام عليه لم يكن صحيحا ، ومقتضى تنفيذه — لو كانت الأمور تسير سيرا طبيعيا — هو اعادة المدعى الى وضعه الاصلى في سلك المعاهد ، ولكن قرار المشيخة الصادر في ١٨ من مارس سنة ١٩٥٤ بتعيين المدعى مديرا للمجلة اعتبرا من ٣١ مارس سنة ١٩٥٤ ، وامدار المشيخة في ذات اليوم ، أى في ١٨ من مارس سنة ١٩٥٤ ، قرارا بنصب للمدى مفتشا بادارة للتفتيش ، وعدم تبليغ المدعى بقرار تعيينه مديرا للمجلة الا في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ ، بعد ان ثبت للترقية المطعون فيها ، ان هو الا لصرار من مشيخة الأزهر على ابقاء المدعى في الوظيفة التى قرر حكم الالفاء الصادر من محكمة للقضاء الادارى آنف الذكر لانتقاله منها ، وتصفق المشيخة بذلك الى التحلل من تنفيذ مقتضى حكم القضاء الادارى ، وابقاء الوضع بالنسبة الى المدعى على ما كان قد انجسدر اليه بالقرار الأول — اذ كان للثابت هو ما تقدم ، فان ذلك قاطع في الدلالة على ان موقف المشيخة المدعى يتضح باسساء استعمال السلطة ، فيعتبر نقله — والحالة هذه — باطلا وكائه لم يكن ، ويظل المدعى معتبرا قاتونا وكائه في سلك المعاهد ، وله أن يفيد من نزاياه ، بما في ذلك اناحة الفرصة له في الترقى الى الدرجات الأعلى ، وعلى هذا الأسس كان من حقه ان يكون من المرشحين للترقية الى الدرجة الاولى في القرار المطعون فيه .

قاعدة رقم (١٢٥) .

البند :

المادة ٤٧ من قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — التقيد الذي وضعته المادة المذكورة ينصرف الى النقل العادي الذي يتم في الظروف الطبيعية — النقل الذي يتم وفقا لمقتضيات صالح العمل ومتطلبات المصلحة العامة ، للإدارة الحق في أن تجر به بما تقتضيه من سلطة تقديرية بلا معقب عليها في ذلك ما دامت قد تفتت عند إصدار قرارها الصالح العام ولم تتعسف في استعمال سلطتها ولم تخالف القانون .

ملخص الحكم :

أنه لا وجه لما ينهيه المدعى على القرار الصادر بنقله من وزارة الشؤون الاجتماعية الى وزارة الصناعة اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٦١ بمقولة انه قد ترتب عليه تفويت الدور عليه في الترقية الى الدرجة الثالثة بالأقدمية المطلقة بالمخالفة للمادة ٤٧ من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . ذلك أن هذه المادة تنص على انه « يجوز نقل الموظف من ادارة الى أخرى ، ويجوز نقله من مصلحة او وزارة الى مصلحة لى وزارة أخرى اذا كان النقل لا يفوت عليه دوره في الترقية بالأقدمية او كان بناء على طلبه » . والقيد الذي وضعته هذه المادة لنها ينصرف الى انتقال العادي الذي يتم في الظروف الطبيعية ، فإذا كان النقل وفقا لمقتضيات صالح العمل ومتطلبات المصلحة العامة فإن للإدارة الحق في أن تجر به بما تقتضيه من سلطة تقديرية بلا معقب عليها في ذلك ما دامت قد تفتت عند إصدار قرارها الصالح العام ولم تتعسف في استعمال سلطتها ولم تخالف القانون . والثابت — حسبما سلف بيانه — أن نقل المدعى وزملائه من وزارة الشؤون الاجتماعية الى الوزارات الأخرى قد تم لتبكين هذه للوزارات من القيام بمسئولياتها الجديدة .

المبدأ :

المادة ٤١ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — تنص على نقل العامل من وزارة أو مصلحة أو من محافظة أو مؤسسة أو هيئة إلى أخرى يقيد إلا يفوت النقل عليه دوره في الترقية بالأقدمية — وجوب التزام هذا القيد أيضاً في حالة النقل من كادر إلى آخر — أساس ذلك — النقل في حالة الترقية بالاختيار شرطه أن يصدر بإعطاء من المصلحة العامة .

ملخص الحكم :

أنه ولئن كان يجوز للإدارة طبقاً لنص المادة ٤١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة نقل العامل من وزارة أو مصلحة أو محافظة إلى أخرى أو من مؤسسة أو هيئة إلى أخرى إذا كان هذا النقل لا يفوت على العامل دوره في الترقية بالأقدمية أو كان بناء على طلبه ، فإن النقل من الكادر الإداري إلى الكادر الفني العالي أو العكس وإن كان نقلاً نوعياً لتغاير طبيعة العمل في كل منهما — كما قرر الحكم المطعون فيه — إلا أن الحكمة التي حثت بالمشروع إلى تقرير الحكم الذي أورده نص المادة ٤١ سالف الذكر متوافر في هذا النوع من النقل أيضاً ومن ثم فإن جهة الإدارة تتقيد فيه بدواعي المصلحة العامة وبمصلحة الموظف جميعها بما يتعين معه الاستهداء بحكم المادة ٤١ سالف الذكر وبما أورده من قيود .

ومن حيث أنه بالنسبة إلى ما يثيره الطعن من أن الترقية بيقضي القرارات المطعون فيها كانت بالاختيار وشرط عدم النقل في المادة ٤١ سالف الذكر منوط بالتخطي في الأقدمية المطلقة ، ولئن كان القيد الذي أورده حكم هذه المادة — والذي جاء مردداً لحكم المادة ٧ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة المعنى — هو استثناء من

الأصل العام الذى يجيز النقل كما يجيز ترقية الموظف المنقول ونفعا للقواعد العامة مما يتعين تفسيره فى حدود الحكمة التشريعية التى قام عليها وهى منع التحايل لاثار الموظف المنقول بترقيته فى الجهة المنقول اليها فى نسبة الأقدمية وحرمان من كان يصيبه الدور فى للترقية لولا مزاحمة المنقول له فى فرصة الترقية فيجب بحكم أقدميته الأمر الذى يفهم منه أن القيد الذى أورده الحكم المتقدم وحظر به للنقل هو الذى يفوت على العامل دوره فى الترقية بالأقدمية لأن كان هذا هو ما يفهم من القيد الا أنه سبق لهذه الحكمة أن قضت أنه مما يجب التنبيه اليه أنه ليس معنى ذلك أن النقل يصح دائما إذا كانت الترقية بالاختيار بل يجوز ابطالها فى هذه الحالة كذلك إذا صدرت بباعث من إساءة استعمال السلطة .

ومن حيث أن عيب الاتحراف بالسلطة يعتبر ملازما للسلطة التقديرية الممنوحة لجهة الإدارة فى حدود ما تليه مقتضيات الصالح العام تحقيقا لحسن سير المرافق العامة على سبيل من توحى العدالة الإدارية بالنسبة لمعاملها والقائمين عليها وبهذه المثابة فانه يتعين أن تمارسها بمعيار موضوعى يتفق وروح القانون ، الأمر الذى يطوع للقضاء الإدارى تحرى بواعث العمل وملابساته وأسبابه وفرض رقابته على كل ذلك للوقوف على الهدف الحقيقى الذى تنشده الجهة الإدارية من قرارها وما إذا كان حقا قد رمت به وجه المصلحة العامة أم تنكبت السبيل وانحرفت به عن الغاية كما أنه غنى عن البيان أنه إذا ما أوضحت الإدارة عن أسباب قرارها فإن للحكمة تحرى صحة هذه الأسباب والتأكد من أنها تنتج حقيقة النتائج المنشودة وأنها مستخلصة استخلاصا سليما من أصول نتائجها واتصافا وقلوبنا .

ومن حيث أنه بالرجوع الى الأوزاق يبين أنه خلت ثلاث درجات
١- ثانية ، بالكادر الإدارى بديوان عام وزارة الاقتصاد فقررت لجنة شئون العاملين بالوزارة بتاريخ ٢٦ من ديسمبر لسنة ١٩٦٥ بمحضرها المعتد من الوزير بتاريخ ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ نقل كل من الطمون ضنده

والسيد/..... من الكادر الادارى الى الكادر العالى ونقسن كل من السيدين/..... مكانهما من الكادر العالى الى الكادر الادارى وترقيتهما فى ذات الوقت وبذات القرار مع السيد/..... الذى كان احديث من المدعى فى اقدمية الدرجة الثالثة بالكادر الادارى — الى الدرجات الثالثة والثانية الاخالية بهذا الكادر وصير بذلك للقرار المطعون فيه رقم ١٧٨ بتاريخ ٣ من يناير سنة ١٩٦٦ وقد جاء بمحضر لجنة شئون العاملين المشار اليه انه روعى فى النقل المصلحة العامة التى يقتضيها حسن سير العمل ومناسبة المؤهل الحاصل عليه كل منهم : واضلقت الوزارة بكتابها المؤرخ ١٢ من ابريل سنة ١٩٧٢ ردا على استفسارات المحكمة ان مؤهل المدعى (شهادة المالية من الأزهر) لا يتفق مع اشتراطات التاهيل المناسبة لشغل الوظيفة القيادية وان المرشحين يمتازون بحصولهم على المؤهلات المناسبة بالإضافة الى خبرتهم فى مجالات تخصصهم .

ومن حيث ان الواضح من الوقائع السابق تفصيلها ان الجهة الادارية ربطت بين اعتبارات الصالح العام وبين المعيار الذى اتخذته للمفاضلة بين المدعى وملائة الذين نظوا ورتقوا على اساس الوظائف التى رتقوا اليها ومدى صلاحيتهم وقدراتهم على القيام بامعاتها بالنظر الى خبراتهم السابقة ومناسبة مؤهلاتهم ، فى حين ان الواضح من رد للوزارة على الدعوى ان المدعى كان يشغل بالكادر الادارى قبل النقل وظيفه وكيل مراقبة المحفوظات وشغل بعد النقل وظيفه كبير اخصائين ثلن ، ومعنى ذلك — تمشيا مع وجهة نظر الوزارة ان المدعى وهو حصل على العالمية من الأزهر لا يصلح للعمل بالكادر الادارى فى الوظيفة الأولى ولكنه يصلح للعمل بالكادر الفنى العالى فى الوظيفة الأخيرة وهى وظيفة قيادية وهو أمر لا يستقيم مع ما تتطلبه الوظيفة الرئيسية فى الكادر الفنى العالى من استعداد وتنوعية خاصة فى المؤهلات ومن ثم تصدح حجة الوزارة فى هذا الشأن داحضة ، ويؤكد ذلك ان المؤهل الحاصل عليه زميل المدعى الذى كان تاليه فى اقدمية الدرجة الثالثة بالكادر الادارى وهو السيد/..... هذا المؤهل وهو (ليسانس الآداب) الذى يتماثل مع مؤهل المدعى ولا يفوقه لم يحل دون ترقينه الى

الدرجة الثانية بالكادر الإداري في القرار المطعون فيه : ويؤكد ذلك أيضا أن النقل في حد ذاته لم يتخذ مظهرا جديا غالبا من رد الوزارة بالكتاب المؤرخ ١٢ من أبريل سنة ١٩٧٢ أن الوظائف التي كان يتولاها الموظفون الذين نقلوا بالقرار المطعون فيه قبل النقل لم تتغير بصدور قرار النقل بل ظل كل منهم يشغل وظيفته السابقة مما يشعر بعدم جدية هذا النقل ويدل على أن هناك ارتباطا وثيقا بين نقل المرقين ممن نقلوا من الكادر الفني العالي إلى الكادر الإداري وترقيتهم في ذات الوقت وبذات القرار وبذلك يظهر واضحا أن المعاصرة التي لازمت النقل والترقية كان الهدف منها إتاحة الفرصة لهؤلاء للترقية على الدرجات الخالية بالكادر الإداري ، ومن ثم فإن المفاضلة التي أجرتها الوزارة بين المنقولين بالتبادل وجعلت أساسها المصلحة العامة لا تقوم على أساس سليم من الوقائع وبالتالي يعد نقل سائر لترقية المطعون ضدهم . وناسيسا على ذلك يكون النقل بهذه المثابة باطلا ويظل المدعى مقيدا قانونا في الكادر الإداري كما يكون من حقه أن يتزاحم في الترشيح في الترقية بالاختيار على إحدى الدرجات الثلاث التي كانت خالية بالكادر الإداري والتي تمت الترقية إليها بالقرار المطعون فيه .

(طعن رقم ١١٥٤ لسنة ١٤ ق — جلسة ١١/٦/١٩٧٢) .

قاعدة رقم (١٢٧)

المبدأ :

تنص الفقرة الأولى من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة على أنه يجوز نقل الموظف من إدارة أو مصلحة أو وزارة إلى أخرى إذا كان النقل لا يفوت عليه دوره في الترقية بالأقدمية أو كان بناء على طلبه — خضوع القرارات الصادرة بالنقل لرقابة القضاء الإداري إذا كانت الجهة الإدارية ترمي من وراء النقل لاستبعادهم من دائرة المتطلعين للترقية باعتبار هذه القرارات مقدمة للخطر ووسيلة للحصول بين الموظف وبين الحصول على حقه في الترقية بالأقدمية — طلب الموظف

المنقول إلغاء قرار الترقية الذى أصدرته الجهة المنقول منها فيما تضمنه من تخطية يهدف ابتداء الى إلغاء القرار الصادر بالنقل — أساس ذلك أن طلب إلغاء قرار الترقية في هذه الحالة لا يستقيم إلا كنتيجة لإلغاء قرار النقل — صدور قرار الترقية يكشف عن الهدف الذى كانت تتفياه جهة الإدارة من قرار النقل ومن ثم يمتد في حساب ميعاد الطعن بتاريخ صدور قرار الترقية المطعون فيه .

ملخص الحكم :

أن المطعون شدها إذ طلبت في دعواها إلغاء القرار الصادر من وزارة التربية والتعليم في ١٩٦٢/١١/٢٧ بإجراء ترقيات الى الدرجة الخامسة الفنية للمالية بين موظفى الوزارة المذكورة فيما تضمنه من تخطيها في الترقية الى تلك الدرجة هي تهدف من دعواها لإلغاء إلغاء القرار الصادر في ١٩٦٢/٨/١٢ بنقلها من وزارة التربية والتعليم الى وزارة الثقافة والإرشاد القومى ذلك أن تخطيها في الترقية بالاتحادية المطلقة بموجب القرار المطعون فيه كان سببه انتهاك من موظفى وزارة التربية والتعليم بعد أن نقلت منها بقرار النقل المشار اليه ومن ثم فإن طلبها إلغاء قرار الترقية الصادر في ١٩٦٢/١١/٢٧ لا يستقيم إلا كنتيجة لإلغاء قرار النقل .

وحيث أنه من ناحية أخرى فإن قرار النقل الذى يستر وسيلة للتخطي في الترقية قد يستعمل على صاحب الشأن أدراك مواليه ومن ثم فهو لا يحاسب على ميعاد الطعن فيه قبل أن يظهر له هدفه ودواعيه وتكشف له الفساية التى كانت تتفياها جهة الإدارة من ورائه ، ومن ثم فإذا تبين أن الادعية لم يتهيا لها كشف قصد الإدارة من وراء قرار النقل ولم تبين مدى تأثير مركزها القانونى بذلك القرار إلا حين صدور قرار الترقية قيساً تضمنه من تخطيها كان من الحق ألا تحاسب على ميعاد الطعن إلا من ذلك الحين (حكم المحكمة الإدارية العليا بجلسة ١٩٦٢/٢/١٠ فى الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥ ق) وعلى ذلك وإذا كان الثابت أن قرار الترقية المطعون فيه قد صدر في ١٩٦٢/١١/٢٧ ونشر في نشرة وزارة التربية والتعليم في

١/١/١٩٦٣ بعد ان كانت المدعية قد نصت قرار نظها الى وزارة الثقافة والارشاد القومي منذ ١٩/١٠/١٩٦٢ . وليس ثمة دليل من الأوراق يقوم عليه عليها علما يقينيا بقرار للترقية قبل ان تتظلم منه في ٢٢/١٠/١٩٦٣ ، واذا كانت المدعية قد اقامت دعواها بعد ذلك من طريق المساعدة القضائية بإيداع صحيفة الدعوى في ١٥/٨/١٩٦٤ بعد ان تسديت في ١٨/٢/١٩٦٤ بطلب اعانتها من الرسوم الذي قبل في ٣٠/٦/١٩٦٤ فان دعواها تكون قد اقيمت في الميعاد القانوني وبالتالي فهي مقبولة شكلا .

وحيث ان المادة ٤٧ من نظام موظفي الدولة الصادر بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وهو القانون الذي يحكم المنازعة الماثلة — قد نصت في فقرتها الاولى على انه يجوز نقل الموظف من ادارة الى أخرى ويجوز نقله من مصلحة او وزارة الى مصلحة او وزارة أخرى اذا كان النقل لا يسوت عليه دوره في الترقية بالانتمائية او كان بناء على طلبه — « وقد جرى قضاء هذه المحكمة على انه ولئن كان القضاء الاداري غير مختص في الأصل بمراجعة قرار النقل الا ان عدم اختصاصه بذلك مشروط بما اذا كان هذا القرار مكتوبا صرفا لا تحركه سوى حوافز الصالح العام وحسن التنظيم المرفعى المبرر لاعادة توزيع عمل المرافق العامة او ما اذا كانت الجهة الادارية ترى من وراء النقل الى غبط حقوق اصحاب الدور في الترقية من الموظفين المستحقين لها بالحاقهم بدارات او وزارات أخرى بغية استبعادهم من دائرة المتطلعين للترقية ، وفي هذه الحالة الأخيرة يكون قرار النقل من القرارات التي تخضع لرقابة القضاء الاداري اعتبارا بأنه متضمنة للتخطي ووسيلة مستورة للحيلولة بين صاحب الدور وبين الحصول على حقه في الترقية بالانتمائية فما لم يكن النقل بناء على طلب الموظف ذاته يكون باطلا لمخالفته القانون طالما ان جهة الادارة قد تصحتت من ورائه تسويت الترقية على الموظف المنقول ، أما اذا تم النقل وفقا لمقتضيات صالح العمل ومتطلبات المصلحة العامة فلن للدائرة الحق في أن تجريه بمسا تمتع به

من سلطة تقديرية بلا معقب عليها في ذلك ما دامت قد تفتت عند إصدار القرار الصالح العام ولم تتعسف في استعمال سلطتها ولم تخالف القانون .

وحيث أن الثابت في خصوص المنازعة المسئلة أن وزير الثقافة والإرشاد القومي قد أرسل كتابا إلى وزير التربية والتعليم في ١٩٦٢/٦/٢٦ جاء فيه أن مدرسة الباليه بسدد انشاء قسم ثانوي في العام الدراسي ١٩٦٢/ ١٩٦٣ وتدعيم القسمين الابتدائي والاعدادي مما يحتاج إلى عدد من المدرسين والمدرسات قوى الخبرة الفنية ضمانا لاستقرار التعليم بالمدرسة في طورها الجديد لتتخض برسالتها ، وأن مديرة المدرسة قد وقع اختيارها على المدرسين والمدرسات المطلوب نقلهم وتدريبهم للعمل بها والموضحة أسماؤهم ودرجاتهم والجهات التي يعملون بها في الكشف المرفقة ، وأنه لما كتبت وزارة التربية والتعليم حريصة على مساندة النهضة العلمية ومؤازرتها . ومساعدة دور التعليم في أداء رسالتها ، فإن وزارة الثقافة والإرشاد القومي تطلب الموافقة على نقل وتدريب المدرسين والمدرسات اللذين لهذه المدرسة لكي تتمكن من أداء رسالتها ، هذا وقد ورد اسم المدعية من بين المدرسات الخمسة الذين طلبت وزارة الثقافة إلى وزارة التربية والتعليم تدبيرهم للعمل بها ، وتضمنت الكشف أسماء مدرسات ثمانية أخريات طلبت للوزارة المذكورة نقلهن إليها . وقد تبين من الاطلاع على القرار الصادر من سكرتير علم وزارة الثقافة والإرشاد القومي برقم ٥٤٢ لسنة ١٩٦٢ في ١٩٦٢/١٠/٢٧ بنقل المدعية ومدرسات غيرها إلى الوزارة المذكورة أنه اثار في ديوانته إلى موافقة لجنة شئون الموظفين بوزارة التربية والتعليم بجلسة ١٩٦٢/٨/٢ على نقل كل من السيدات والآنسك . . . و . . . والمدعية وهؤلاء جميعا من المدرسات اللاتي وردت أسماؤهن في الكشف المرفقة لكتاب وزير الثقافة والإرشاد القومي السالف الذكر واللاتي رشحن مديرة مدرسة الباليه للنقل أو التندب إلى المدرسة المذكورة .

وحيث أنه يخلص من ذلك أن وزارة التربية والتعليم لم تهدف من

وراء نقل المدعية الى وزارة الثقافة والارشاد القومى تفويت الدور عليها فى الترقية الى الدرجة الخامسة وانما جاء نقلها استجابة لدوامى الصالح العام التى اشار اليها وزير الثقافة فى كتبه الى وزير التربية والتعليم وكما شملها قرار النقل فقد شمل غيرها من المدرست اللاتى ارتأت وزارة الثقافة بالاتفاق مع وزارة التربية والتعليم اختيارهن للنهوض بالتدريس فى مدرسة الباليه ، ومن ثم فان نقل المدعية من وزارة التربية والتعليم لا يخضع لنقد الوارد فى المادة ٤٧ المسالفة الفكر طالما انه لم يتم فى ظروف عادية وانما تطلبت دواع طارئة من شأنها ان تشكل سببا صحيحا فى الواقع والقانون لقرار النقل وتنفى عن جهة الادارة انها قصدت به تفويت للترقية على المدعية ويبقى ان لجهة الادارة ان تجرى النقل بما تتمتع به من سلطة تقديرية بلا معقب عليها طالما انها لم تخالف القانون ولم تتصرف فى استعمال السلطة وبهذه المثابة يكون قرار النقل قد جاء سليما لا يطمعن عليه وبالتالي لا يكون ثمة مطن على قرار الترقية المطمعون فيه .

وحيث انه وقد ذهب الحكم المطمعون عليه مذهبا مخالفا فانه يتمين القضاء بالحق ويرفض الدعوى مع الزام المدعية المصروفات .

(طعن رقم ٣١٤ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٢١) .

الفرع الخامس الأثر المترتبة على النقل

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

التحاق العامل بجهة أخرى مع احتفاظه بمرتبه الذى كان يتقاضاه في عمله السابق استثناء من احكام كادر العمال — وضعه على درجة اقل من الدرجة التى كان يشغلها في العمل السابق — اعتبار التحاقه بالعمل الجديد قد تم بطريق التعيين وليس بطريق النقل .

ملخص الفتوى :

ان الحاق السائق المذكور بالعمل بمحافظة القاهرة تم وقت ان كانت هيئة النقل العام مؤسسة لها شخصية اعتبارية مستقلة بمقتضى القرار الجمهورى رقم ١٣٦٠ لسنة ١٩٥٩ الصادر بإنشائها ، وقد تقدم الى المحافظة ملفا تعيينه بها ، ووافقت على هذا التعيين لجنة شئون العمال بجلستها المنعقدة في ١٩٦٣/٧/٢ واعتمد قرارها من السيد المحافظ بعد ان ولفى ديوان الموظفين على تعيينه استثناء من احكام كادر العمال باجره الذى كان يتقاضاه في الدرجة ٥٠٠/٣٠٠ مليم ، اى ان الاجراءات التى اتبعت في الحلقة للعمل بالمحافظة هي اجراءات تعيين اخذ فيها رأى ديوان الموظفين للاحتفاظ له براتبه الذى كان يتقاضاه بهيئة النقل العام استثناء من احكام كادر العمال ولو كان الأمر نقلا لاحتفظ بالراتب دون حاجة الى موافقة ديوان الموظفين واتبعت بشأنه لجراءات النقل فضلا عن وجوب النقل الى ذات الدرجة التى كان يشغلها بهيئة النقل العام وهي الدرجة ٧٠٠/٣٠٠ مليم ، والنقل لا يكون حيث يوجد فاصل زمنى بين العمل السابق والعمل الحالى وهو ما وجد اذ تسلم المذكور عليه بالمحافظة في ١٩٦٣/٧/٣١ في حين صدر قرار مؤسسة النقل العام برفع اسمه اعتبارا من ١٩٦٣/٧/١٦ .

ومن حيث أن الإدارة تترخص في شغل وظائفها بطريق التعيين والنقل
وهى مقيدة بالدرجات المالية الواردة بالميزانية فيكون التحاق العامل
المذكور بمحافظة القاهرة بالدرجة ٥٠٠/٣٠٠ ملزم مع احتفاظه براتبه
السابق بهيئة النقل العام هو تعيين جديد وليس نقلا .

ومن حيث أن القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع أحكام وتنظيم
للعاملين المدنيين بالدولة — ينص في المادة الأولى منه على أن تعادل
الدرجات المالية للعاملين المدنيين في الدولة في تاريخ نفاذ هذا القانون ،
وينقل كل منهم الى الدرجة المعادلة لدرجته المالية وذلك كله وفقا للقواعد
وبالشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

وقد أصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن
تواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم
الحالية وعادل هذا القرار الدرجة ٥٠٠/٣٠٠ ملزم بالدرجة التاسعة .
وليس ثمة تثريب على جهة الإدارة إذ هى سوت حالة المذكور على الدرجة
التاسعة باعتبارهم شاغلا للدرجة ٥٠٠/٣٠٠ ملزم وليس الدرجة ٧٠٠/٣٠٠
ملزم التى انقطعت صلته بها بانتهاء خدمته بالهيئة اعتبارا من تاريخ تعيينه
بمحافظة القاهرة فى يولية سنة ١٩٦٣ أى قبل صدور قانون نظام العاملين
المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع
الى أن الحاق السيد/... بمحافظة القاهرة قد تم بطريق التعيين على الدرجة
٥٠٠/٣٠٠ ملزم مع احتفاظه براتبه السابق . وأن تسوية حاله ونقله الى
الدرجة التاسعة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ هى تسوية
صحيحة .

القرار السادس

تراخي الموظف عن استلام وظيفته المنقول إليها

قاعدة رقم (١٢٩)

المبدأ :

تراخي الموظف في تسلم عمله الجديد مدة خمسة عشر يوما بغیر مبذر مقبول — فصله — قيام القرار على سبب مطابق للقانون .

ملخص الحكم :

مضى ثبت أن الموظف لم ينفذ الأمر الصادر بنقله ، ولم يتم بتسليم عمله الجديد في الجهة المنقول إليها ، واستمر على ذلك مدة خمسة عشر يوما ولم يقدم مذكرا مقبولا ، فإن هذه الوقائع تكون ركن السبب في القرار الصادر بفصله من الخدمة ، وما دام لها أصل ثابت بالأوراق . فإن القرار المذكور المستند إلى المادة ١١٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظم موظفي الدولة ، والصادر ممن يملكه في حدود اختصاصه ، إذا استخلص النتيجة التي انتهى إليها استخلاصا سائفا من أصول نتائجها ماليا أو قانونا ، يكون قد قام على سببه وجاء مطابقا للقانون ، وليس يعني عن ذلك إرسال الموظف كتابا إلى رئيسه يبدى فيه استعدادة لتنفيذ قرار نقله ، دون أن يقوم من جانبه بأي عمل إيجابي لتنفيذ هذا النقل بالفعل — فهذا الكتاب يدل على إيمانه في موقفه السلبي من قرار النقل .

الفرع السابع

عدم استحقاق المرتب طوال مدة امتناع المنقول عن استلام عمله المنقول اليه

قاعدة رقم (١٢٠)

المبدأ :

امتناع العامل عن استلام العمل بالجهة المنقول اليها — عدم استحقاقه للمرتب طوال مدة الانقطاع — النص على قرار النقل بمخالفته للقانون لا يبرر الانقطاع عن العمل ولا يكفى لاستحقاق الأجر .

ملخص الفتوى :

ومن حيث أن العاملين المذكورين قد امتنعوا عن استلام أعمال وظائفهم بوزارة التربية والتعليم ، خلال الفترة التي نقلوا فيها الى هذه الوزارة .

ومن حيث أن الأجر لقاء العمل فلا يستحقون رواتبهم عن الفترة المذكورة طالما أنهم لم يؤدوا عملاً خلالها وإن تظلمهم من قرار النقل ونعيمهم عليه مخالفته أحكام القانون لا يبرر امتناعهم عن العمل إذ من واجب العامل المنقول الذي يتضرر من قرار نقله أن يتسلم العمل في الجهة المنقول اليها ويسلك الطريق القانوني في التظلم من القرار الصادر بالنقل .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم استحقاق الكيمايين بمصلحة الطب الشرعي الذين نقلوا الى وزارة التربية والتعليم ثم أعيد نقلهم الى المصلحة الأولى لرواتبهم عن الفترة التي امتنعوا فيها عن أعمال وظائفهم .

(ملف رقم ٢١٦/١/٨٦ — جلسة ١٩٧٠/٤/٨) .

الفرع الثامن

التأخر في تنفيذ النقل لتسليم المهدة

قاعدة رقم (١٣١)

المبدأ :

الآثار الفورية للقرار الصادر بالنقل — لا يحول دون ترتيبها استمرار الموظف في عمله بعد انقطاع صلته بالوظيفة المنقول منها او بالجهة التي كان يعمل بها لتسليم ما في عهده او للقيام بعمل مما تستلزمه طبيعة هذه الوظيفة — اساسه مبدأ حسن سير المرافق العامة بانتظام واطراد .

ملخص الحكم :

ان استمرار الموظف في عمله بعد انتهاء صلته قانونا بالوظيفة او بالجهة التي كان يعمل بها ليس له ما في عهده او للقيام بعمل مما تستلزمه طبيعة الوظيفة ولا يحتل ابطاء او تعطيل ، كل ذلك انما مرده الى مبدأ أصيل هو حسن سير المرافق العامة بانتظام واطراد . ومن ثم فلا يحول استمرار الموظف بعض الوقت في عمله لتحقيق مثل هذه الأغراض دون ترتيب الآثار الفورية للقرار الإداري بالنقل والذي يعتبر ناجزا بمجرد صدوره في حدود القانون .

(طعن رقم ٨٤٩ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/٣) .

للقرع التاسع

مدى استصحاب المنقول مركزه القانونى فى الجهة المنقول منها

قاعدة رقم (١٣٢)

المبدأ :

نقل بعض العاملين بوحدات القطاع العام الى الجهاز المركزى للمحاسبات — القاعدة الأصلية فى تحديد أقدمية العامل المنقول من جهة الى أخرى — استصحاب المنقول مركزه القانونى فى الجهة المنقول منها بما فى ذلك أقدميته فى الوظيفة التى كان يشغلها قبل النقل — لا يجوز فى مقام تحديد أقدمية العامل المنقول الى فئة أو درجة معادلة للفئة أو الدرجة التى كان يشغلها أعمال قواعد الترقية الخاصة بالمعد المقررة كحد أدنى للترقية المنصوص عليها فى الجدول الأول الملحق بالقرار الجمهورى رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ — قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ ببيان شروط وقواعد النقل بين جهاز الدولة الإدارى وبين الشركات التابعة للمؤسسات العامة — ليس من شأن هذا القرار أن يصدل من الآثار القانونية للنقل أيا كانت الاعتبارات التى قام عليها .

ملخص الفتوى :

تم نقل بعض العاملين بوحدات القطاع العام من شاغلى فئات أعلى من درجة بدء التعيين الى الجهاز المركزى للمحاسبات على أن يتم تحديد أقدمياتهم بمراعاة أسبقيتهم للحد الأدنى لمجموع المدد المقررة عند الترقية والنصوص عليه فى الجدول الملحق بالقرار الجمهورى رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ وذلك وفقا لما انتهت اليه لجنة شئون العاملين الفنيين بالجهاز بجلستها المنعقدة فى ١٢ من يونية سنة ١٩٦٨ والمعتمدة محضرها فى ذات التاريخ . وتم الحصول على اقرارات موقعة من العاملين المذكورين بقبول هذا التعديل قبل اجراء النقل . ومع ذلك فقد تقدم بعض العاملين للذكورين بعد نقلهم الى الجهاز بطلبات لتعديل أقدمياتهم بحيث يحتفظ

لهم بذات الأهمية التي كانت لهم في الفئات التي كانوا يشملونها بجهات عملهم الأصلية قبل نقلهم إلى الجهاز .

وكان سند الجهاز المركزى للحسابات فيما قرره من تعديل لأختصاصات العاملين المذكورين بعد نقلهم إليه هو ما نصت عليه المسادة الثانية من قرار التفسير التشريعى رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة من أنه يجوز النقل والندب بين جهاز الدولة الادلوى وبين الشركات التابعة للمؤسسات العامة طبقا للقواعد والشروط التى يقررها رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة « فقد أصدر رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة — بناء على هذا النص — القرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٦ ونص فى المادة الأولى على أن « يصل بالقواعد المرفقة فى شأن النقل والندب بين جهاز الدولة الادلوى وبين المؤسسات العامة والشركات التابعة لها » . وتنص القواعد المشار إليها بعد تعديلها بالقرار رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ على ما يأتى :

أولا : يجب أن يكون العامل مستوفيا لشروط ومواصفات الوظيفة المنقول إليها ويكون النقل الى الدرجة أو الفئة المعادلة للفئة أو الدرجة التى يشغلها العامل بالجهة المنقول منها .

ولا يجوز النقل من المؤسسات العامة والوحدات الانتمائية التابعة لها الى جهاز الدولة الادلوى الا فى حدود ١٠٪ من الوظائف الخالية فى اندرجة المرغوب نقل العامل اليها اذ كان النقل فى غير ادنى درجات التعمين .

ثانيا : يراعى فى فترة تطبيق أحكام القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ أن يكون العامل المنقول الى الحكومة مستوفيا لمجموع المدد المقررة كحد ادنى للترقية بالجدول الأول الملحق بالقرار الجمهورى رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بالنسبة للدرجة المنقول اليها وما يسبقها من درجات حسب المجموعة النوعية المنقول اليها .

ثالثا :

رابعا : تحدد اقدمية العامل المنقول بين زملائه في الجهة المنقول منها وبمراعاة أحكام البند « ثانيا » .

ومن حيث ان القواعد الأصلية في تحديد اقدمية العامل المنقول من جهة الى أخرى تقضى بان يستصحب المنقول مركزه القانونى فى الجهة المنقول منها بما فى ذلك اقدميته فى الوظيفة التى كان يشغلها قبل النقل فلا يترتب على نقل العامل مساس بهذه الأقدمية والا خرج قرار النقل عن المعنى الذى حددته القانون له ورتب عليه آثاره — ومن ثم متى كان حصول العامل على الفئة المعادلة للدرجات والفئة المنقول إليها قد تم صحيحا فإنه تحسب اقدميته عند النقل بمراعاة اقدميته فى شغل الفئة المنقول منها .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم لا يجوز فى مقام تحديد اقدمية العامل المنقول الى فئة أو درجة معادلة للفئة أو الدرجة التى كان يشغلها أعمال قواعد للترقية الخاصة بالمدد المقررة كحد أدنى للترقية المنصوص عليها فى الجدول الأول الملحق بالقرار الجمهورى رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ وذلك لقوله ان أعمال هذه القواعد واجب فى حالات النقل طبقا لقرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه — لا يجوز ذلك — لأنه ليس من شأن قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ان يعدل من الآثار القانونية للنقل ايا كانت الاعتبارات التى قام عليها وبهذه المثابة فان ما قرره قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة من شروط لاجراء النقل لا يعدل من الآثار القانونية للنقل بعد تمامه ولخصها استصحاب الأقدمية فى الوظيفة المنقول منها العامل ، وكل ذلك بطبيعة الحال بمراعاة ان الحصانة للقانونية تلحق القرارات الصادرة بالمخالفة لذلك اذا كلن انتضى عليها مواعيد السحب القانونية .

لهذا انتهى رأى للجمعية العمومية الى ان اقدمية العاملين المذكورين تحدد من تاريخ شغلهم للفئات المعادلة للدرجات أو الفئات التى نقلوا

اليها ومع مراعاة حصانة القرارات الصادرة بما يخالف ذلك اذا كان قد
انقضى عليها مواعيد السحب للقانونية .

(ملف رقم ٢٦٩/١/٨٦ — جلسة ١٩٧٢/٣/٨) .

قاعدة رقم (١٣٣)

المبدأ :

انظر تعيين موظفي الوزارات والمصالح الحكومية في احدى المؤسسات
العامة في شأن تسوية المعاش — اعتباره بمثابة نقل من مرفق عام الى مرفق
آخر لا تتأثر به مراكزهم القانونية الذاتية — اعتبار مدة خدمتهم متصلة ،
واستمرارهم معاملة بقوانين المعاشات التي كانوا معاملة بها قبل هذا
النقل — مثال بالنسبة للموظفين الحكوميين المنقولين الى مؤسسة النقل
العام لمدينة القاهرة .

ملخص الفتوى :

استقر رأي الجمعية العمومية للقسم الاستشاري على قاعدة ،
مقتضاها ان تعيين موظفي وزارات الحكومة ومصالحها في احدى المؤسسات
العامة التي تقوم على مرفق عام ، يعتبر — في خصوص تسوية معاش هؤلاء
الموظفين — بمثابة نقل من مرفق عام الى مرفق آخر . تتأثر به مراكزهم
القانونية الذاتية التي اكتسبوها في ظل القواعد التنظيمية المعمول بها
بالنسبة الى موظفي الحكومة . وتعتبر مدة خدمتهم في الحكومة وفي المؤسسة
العامة التي نقلوا اليها متصلة ، في خصوص تسوية معاشهم ومن ثم تستمر
معاملة هؤلاء الموظفين باحكام قوانين المعاشات التي كانوا معاملة بها في
الحكومة قبل نقلهم الى المؤسسة العامة .

ومن حيث ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٦٠
لسنة ١٩٥٩ بإنشاء مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة تنص على ان تنشأ
مؤسسة عامة بالانظيم المصري تسمى مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة ،

ويكون لها شخصية معنوية وميزانية مستقلة وتنص المادة الثانية من القرار المذكور على أن . . . تتولى المؤسسة ادارة واستغلال كلفة مرافق النقل العام للركاب في مدينة القاهرة وعلى ذلك فإن مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة تعتبر — طبقا لقرار انشائها — مؤسسة عامة . تقوم على مرفق عام ، هو مرفق النقل العام للركاب في مدينة القاهرة . من ثم يعتبر تعيين بعض موظفي وزارات الحكومة ومجالسها في هذه المؤسسة ، بمثابة نقل من مرفق عام الى مرفق عام آخر ، لا تتأثر به مراكزهم القانونية الذاتية التي اكتسبوها في ظل القواعد التنظيمية المعمول بها بالنسبة الى موظفي الحكومة ، وتعتبر مدة خدمتهم في وزارات الحكومة ومجالسها

— التي كانوا يعملون بها — وفي مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة ، مدة خدمة متصلة ، في خصوص تسوية معاشاتهم ، وبالتالي تستمر معاملة الموظفين المذكورين باحكام قوانين المعاشات التي كانوا مغايلين بها في الحكومة ، قبل تعيينهم في المؤسسة العامة سابقة الذكر .

الفرع العاشر

مدى احتفاظ المتقول بأقرباى المالية للوظيفة المتقول منها

قاعدة رقم (١٢٤)

المبدأ :

عدم اختلاف الوظيفة المتقول منها الموظف عن تلك المتقول اليها — لا ينال من ذلك أن الوظيفة المتقول منها الموظف كان مقررا لها مكافآت خاصة — هذه المكافآت لا تعتبر حقا مكتسبا لمن يحصل عليها ولا وزن لها عند معاملة الوظائف المقررة لها بغيرها من الوظائف .

ملخص الحكم :

أنه بالنسبة للقرار الثانى — للخاص بنقل المدعى نقلا مكاتيا من وظيفة مفتش مالية الى وظيفة وكيل ثان بدار المحفوظات — فان وظيفة وكيل ثان بهذه الدار التى نقل اليها المدعى لا تختلف عن وظيفة مفتش مالية بمحافظه الغربية التى نقل منها ، لا من حيث الدرجة المالية ولا من حيث الكادر — وهو الكادر العالى بالنسبة الى للوظيفتين — ما لم يثبت انه ترتب على هذا النقل تفويت دور المدعى فى الترقية بالامتدحية المطلقة وعلى ذلك فان هذا النقل يعتبر نقلا مكاتيا بحتا . . أما بالنسبة للجزات التى يقول المدعى انه فقدوها بنقله الى دار المحفوظات — وهى الخاصة بمكافآت الملاحى والجرد العام للعوائد وما الى ذلك فليس من شأن هذه المكافآت أن تخل بالتماثل بين اللوظيفتين لأنه من الأمور المسلمة أن هذه المكافآت يقصد بها مواجهة ما تتطلبه وظيفة مفتش مالى بحسب وضعها وواجباتها من نفقات يقتضيها التفتيش على الملاحى والعمل فى الجرد العام للعوائد وما الى ذلك من أعمال . ومتى كان الأمر كذلك وكانت هذه الحكمة التى تضيها المشرع من تقرير هذه المكافآت ومن ثم فلا يمكن أن تعتبر حقا مكتسبا لمن يحصل عليها ولا تدخل ضمن مرتبه مهما طال زمن منحه اياها ويجوز إلغاؤها فى أى وقت ويفقد الموظف حقه فيها اذا ما نقل

الى وظيفة اخرى غير مقرر لها هذه المكافآت ولذلك فلا يكون لها من وزن عند معادلة الوظائف المقرر لها المكافآت بغيرها من الوظائف .
(طعن رقم ٢٢٤ لسنة ١٢ ق — جلسة ١١/١١/١٩٦٧) .

قاعدة رقم (١٢٥)

المبدأ :

نص المادة ٨ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ في شأن بعض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام معسلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ مفاده الاحتفاظ للعاملين المنقولين من من المؤسسات للأمانة بمتوسط ما كانوا يحصلون عليه من حوافز ومكافآت وأرباح وأية مزايا مادية أو عينية أخرى خلال عامي ٧٤ ، ١٩٧٥ بشرط أن تكون لها صفة العمومية بالنظر الى كل ميزة على حدة ومقارنتها بمثيلتها في الجهة المنقولة اليها .

بدل طبيعة العمل المقرر للعاملين بالمؤسسات العامة التابعة لوزير الإصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ — حقيقته بدل مركب من عدة بدلات اشتمل عليها دون تمييز أو افراد لولحد منها بنسبة محددة — اثر ذلك — احتفاظ العاملين المنقولين من المؤسسات المشار اليها بمتوسط بدل طبيعة العمل الموحد الشامل الذي كانوا يتقاضون خلال عامي ٧٤ ، ١٩٧٥ مقارنا بمجموع البدلات التي تستند عليها البندل المشار اليه والتي تكون مقررته بالشركة المنقولين اليها ايهما اكبر .

العاملون الذين كانوا يقيمون بمساكن تابعة للمؤسسات التي كانوا يعملون بها مقابل قيمة اسمية أو رمزية ويحصلون في ذات الوقت على بدل طبيعة العمل المقررة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه — الاحتفاظ لهم ببندل طبيعة العمل المشار اليه مخصصا منه قيمة ما كانوا

يؤدونه من مقابل اسمى أو رمزى لتمتعهم بالإقامة فى مساكن المؤسسة —
مراعاة عدم الجمع بين هذا البذل ومجموع البدلات المقبلة التى تكون
مقررة للعاملين بالشركة المنقولين إليها .

ملخص الفتوى :

المادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقانون
رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ ، قررت — الاحتفاظ للعاملين المنقولين من المؤسسات
اللغة بما كانوا يتقاضونه من بدلات تمثيل ومتوسط ما كانوا يحصلون عليه
من حوافز ومكافآت وأرباح وأية مزايا مادية أو عينية أخرى خلال عامى
١٩٧٤ و ١٩٧٥ ، وذلك « مع عدم الجمع بين هذه المزايا وما قد يكون
مقررا من مزايا مماثلة فى الجهة المنقول إليها العامل . وفى هذه الحالة
يصرف له أيهما أكبر ، وقد انتهت الجمعية العمومية فى ١٦ نوفمبر سنة
١٩٧٧ — بأنه فى تطبيق هذا الحكم ينبغى النظر فى كل ميزة على حدة ،
ومقارنتها بمثلتها فى الجهة المنقول إليها العامل ، وأنه يشترط للاحتفاظ
بالميزة أن تكون لها صفة العمومية وأنه يخرج عن نطاق المزايا التى يجب
الاحتفاظ بها للعامل كل مبلغ لا يقابل عمله الأصل ، ويشمل ذلك بدل الانتقال
الثابت ومصاريف الانتقال الفعلية ومكافآت التدريب . والتدريس وبدل
حضور اللجان والجلسات ومكافآت التحكيم والأجور الإضافية .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ سالف
الذكر وأن سعى البذل المقرر بدل طبيعة عمل ، إلا أنه ينطوى فى حقيقته
على بدلات متعددة وفقا لصريح المادة الأولى الإقامة والخطر والمعدوى
والتفتيش والمصحاء والاغتراب ، ومن ثم فهو بدل مركب عن عدة بدلات ،
اشتمل عليها دون تمييز أو أفراد لوالحد منها بنسبة محددة ولما كان
القصد من النص فى القرار المنظم للبذل على شموله تلك البدلات عدم جواز
منح العاملين أيا من البدلات المبينة بالنص أو أفرادها بعد ذلك ، فإنه يجب

الاحتفاظ للعاملين المنقولين من المؤسسات المثلر اليها ، بمتوسط بدل طبيعة للعمل الواحد الشامل الذي كانوا يتقاضونه خلال عامى ١٩٧٤ و ١٩٧٥ ، مقارنا بمجموع قيمة البدلات طبيعة العمل والاقامة والسكن والخطر والمضى والتفتيش والصحراء والاغتراب التى تكون مقررة بالشركة المنقولين اليها ، وفى هذه الحالة يحتفظ للممثل بليهما اكبر .

ولا يؤثر فى ذلك ما سبق ان ارتأته الجمعية العمومية ، من ان تكون ، العبرة فى تطبيق حكم المادة الثامنة من القانون ١١١ لسنة ١٩٧٥ ، هو بكل ميزة على حدة ، لأنه ما دام ورد صراحة فى قرار منح بدل طبيعة العمل ، انه شامل البدلات الأخرى المبينة بالنص ، فانه يعتين أن تجرى المفاضلة مع مجموع فئات البدلات المماثلة التى تكون مقررة بالجهات المنقولين اليها باعتبار انه لا يمكن افراد أى من البدلات الداخلة فى تركيب البديل المقرر بقرار رئيس الجمهورية سالف الذكر أو تحديد فئة أو نسبة فى الفئة الشاملة المحدد بالقرار للبديل الشامل المركب .

ومؤدى ذلك ، انه بالنسبة لمن كانوا يقيمون بمساكن تابعة للمؤسسات التى كانوا يعملون بها ، مقابل قيمة اسمية أو رمزية ، وكانوا يحصلون فى ذات الوقت على بدل طبيعة العمل المنسوه عنه شاملا بدل السكن . فلا يجوز الاحتفاظ لهؤلاء الا ببديل طبيعة العمل المثلر اليه مخصصا منه قيمة ما كانوا يؤدون من مقابل اسمى أو رمزى لتمتعهم بالاقامة فى مساكن المؤسسة مع مراعاة عدم الجمع بين هذا البديل وبين موضوع البدلات المقابلة والتى تكون مقررة للعاملين بالشركة المنقولين اليها وفقا للتفصيل المتقدم .

ومن حيث أن المشرع قد نص صراحة على الاحتفاظ بمتوسط المزايا التى كانت تصرف فى عامى ١٩٧٤ و ١٩٧٥ فانه يجب الالتزام بهذا الحكم دون غيره وبالتالى لا يجوز اتباع طريقة أخرى كضم البديل الى الرتب

المستحق في ١٩٧٥/١٢/٣١ عند تصديق القرار الذي يتعين الاحتفاظ به للعامل من البديل في الحالة المعروضة .
من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه :

اولا : احقية العاملين المنقولين من المؤسسات العلمية اللغاة التي كانت تابعة لوزارة الاصلاح الزراعي واستصلاح الاراضي ، في الاحتفاظ بمتوسط بدل طبيعة العمل الشامل الذي كان مقررا لهم بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٣ والذي كانوا يتقاضونه منها خلال عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ .
مع عدم جواز الجمع بينه وبين مجموع بدلات طبيعة العمل والاقامة والسكن والخطر والعدوى والتفتيش والصحراء والاغتراب الماثلة للبديل الشامل الموحد المشار اليه والتي تكون مقررة للعاملين بالشركة المنقولين اليها .
وفي هذه الحالة يصرف لهم اما متوسط بدل طبيعة العمل الشامل المشار اليها او مجموع البدلات المقابلة له ايها اكبر .

ثانيا : بالنسبة لمن كان يحصل على البديل المشار اليه ، بالاضافة الى تمتعه بالاقامة في مساكن المؤسسات اللغاة نظير مقابل رمزي او اسمى فانه يتعين خصم قيمة هذا المقابل من قيمة بدل طبيعة العمل الذي يحتفظ به باعتبار هذا البديل شاملا بدل السكن في ذات الوقت . ايها اكبر .

(ملف رقم ٨٠٥/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٩) .

قاعدة رقم (١٣٦)

المبدا :

عدم جواز الاحتفاظ ببديل طبيعة العمل المجمد بمد نقل العمال من جهة الى اخرى .

ملخص النقوى :

من حيث ان لائحة العاملين بمؤسسة النقل العام بمدينة القاهرة الصادرة بقرار من مجلس ادارتها بتاريخ ١٩٦٢/٥/٣٠ اجازت في المادة ٥٤ لمجلس الادارة تقرير بدل طبيعة عمل للعاملين بها بنسبة لا تجاوز ٣٠٪ من مرتباتهم الأساسية . وبتاريخ ١٩٦٦/١١/١ عمل بقرار وزير النقل رقم ٨٩٤ لسنة ١٩٦٦ بلائحة العاملين بهيئة النقل العام بمدينة القاهرة الذى قضى في المادة الثانية من مواد لصداره بالفاء اللائحة الصادرة في ١٩٦٢/٥/٣٠ ، وقضى في المادة ٣٨ بأن يستمر صرف بدل طبيعة العمل المقرر للعاملين بالهيئة الذين التحقوا بالخدمة حتى اول اكتوبر سنة ١٩٦٦ وبذات القية المقررة لكل منهم ، واجازت تلك المادة تكليف هؤلاء العاملين بالعمل ساعات اضافية او العمل في ايام العطلات الرسمية بدون اجر اضافى واجازت المادة ٤١ من ذات القرار لمجلس ادارة الهيئة صرف بدلات تقضيها واجبات العمل وفقا للشروط والأوضاع التى يحددها .

ومفاد ذلك أن قرر وزير النقل المشار اليه جمد بدل طبيعة العمل الذى كان يصرف للعاملين بهيئة النقل العام في ١٩٦٦/١١/١ وفقا لأحكام اللائحة الصادرة في ١٩٦٢/٥/٣٠ ، بيد أنه لم يجعل منه جزءا من المرتب بل احتفظ له بذاتية مستقلة ، وفي ذات الوقت خول العاملين حقا في الجمع بينه وبين البديل المنصوص عليه في ذلك القرار ، وفي مقابل ذلك حرم العامل من تقاضى البديل المجهد المقرر عن ساعات العمل الاضافية او العمل في ايام العطلات ، ومن ثم فإن قرار وزير النقل المشار اليه لم يضيف على البديل المجدد صفة جسيده ، ولم يغير من طبيعته المستقلة عن المرتب ، وبالتالي فإن غاية ما رتبته قرار وزير النقل ، أنه زاد البديل المستحق للعامل بعبد ادماجه بمقدار البديل الذى كان يتقاضاه قبل العمل به في مقابل الحرمان من الأجر الإضافى .

ولما كان تقرر بدل طبيعة العمل يرتبط بإداء أعمال الوظيفة التى تقرر لها ويدور معه وجودا وعدما فإن العامل المنقول لا يستصحب البديل

الذى كان يتقاضاه فى الوظيفة المنقول منها زمن ثم فُإن العامل المعروضة حالته لا يستحق البديل المجهد الذى كان يتقاضاه بهيئة النقل العام اعتبارا من تاريخ نظه فى ١٩٧٨/٣/٤ ولما يقتصر حقه على البديل المنصوص عليه بقرار المشرف العام على المجالس القومية المتخصصة رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ بنسبة ٣٠٪ من بداية ربط الوظيفة التى نقل إليها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز احتفاظ العامل المعروضة حالته لبديل طبيعة العمل الذى كان يتقاضاه بهيئة النقل العام اعتبارا من تاريخ نظه الى الأمانة العامة للمجالس القومية المتخصصة .

(ملف رقم ٨٦/٤/٨٧٩ — جلسة ١٩٨١/٣/٤) .

قاعدة رقم (١٢٧)

المبدأ :

احتفاظ المنقولين من المؤسسات العامة الملفاة بالمزايا المادية والعينية فى الوظيفة المنقول منها على سبيل الاستثناء .

ملخص الفتوى :

الأصل أن العامل المنقول لا يجوز له الاحتفاظ بالبدلات ولا يستصحبها معه عند نظه الى جهة أخرى ، ولما يخضع للنظام المعمول به الجهة المنقول إليها . على أن للقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ معدلا بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ ورد على خلاف هذا الأصل ، فقرر مبدأ احتفاظ العاملين المنقولين من المؤسسات الملفاة بما كانوا يتقاضونه من بدلات تمثيل ومتوسط ما حصلوا عليه من حوافز ومكافآت وأرباح وأية مزايا مادية

أو عينية أخرى خلال عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ بصفة شخصية دون ما قيد
الا قيد عدم الجمع بين ميزتين متماثلتين مع احتفاظهم بالميزات الأكبر ولو
ادى ذلك الى زيادة مرتبتهم بالجهة المنقولين اليها . ولا يجوز التوسع
في هذا الاستثناء أو القياس عليه خاصة وانه يرتب اعباء مالية ، وإن كان
المشرع قد قرر الاحتفاظ للعامل بالمزايا بصفة شخصية الا أن كل ميزة تبقى
محتفظة بصفتها وتظل متمتعاً بذاتيها ومتميزة عن المرتب فلا تندمج فيه
ولا تعد عنصراً من عناصره وبالتالي : لا تزيد بزيادة المرتب سواء كانت
هذه الزيادة بسبب ترقية أو تسوية .

(ملف ١٩٥٧/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٤/١٠/٥) .

الفرع الحادى عشر
مى يكون قرار النقل مصدوما

قاعدة رقم (١٣٨)

المبدأ :

صدر قرار أثارى يوضع الموظف المنقول على درجة مالية أعلى من تلك التى كان يشغلها قبل نقله على أن يعمل بذلك من تاريخ سابق لم يكن فيه تلجأ للجهة المنقول إليها — يعتبر قرارا منصدا لا اثر له على المركز القانونى لهذا الوقت فيظل شاغلا ذات المركز الذى كان يشغله قبل نقله ... سند ذلك هو تضمن القرار ترقية ووثبة مالية صارخة لا تجد سندا من القانون تنصهر به الى درجة الانعدام .

ملخص الفتوى :

انه بالنسبة الى القرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٨ الذى تضمن وضع السيد/... فى درجة رئيس قسم (من ٦٠ الى ٨٥ جنيها فى الشهر) فان هذا القرار قد شابه من البطلان الجسيم ما يعمده للأسباب التالية :

اولا : استند القرار — كما أثار بديلاجة — على محضر لجنة شئون الموظفين المنعقدة فى ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٨ ، وقد جاء بهذا المحضر ان اللجنة « قامت بفحص حالة موظفى وعمال الهيئة كل على حده ووضعهم فى الوظائف والمهن والمجموعات المالية المعتمدة فى الميزانيات وراعت فى ذلك مؤهلاتهم وخبرتهم وطبيعة الأعمال التى يقومون بها فى الوقت الحاضر واقتديتهم وكفاءتهم ومدد خدمتهم » . وانتهت للجنة الى التوصية بوضع الموظفين فى الدرجات المبينة قرين اسم كل منهم فى ستة عشر كشفا مرافقا .

والقرار المذكور — في ضوء هذا المحضر — اغتصب سلطة ليست له
اذ كان يتعين قانونا ان يقتصر على تحديد الدرجة المالية التي يوضع
فيها كل موظف وعامل تحديدا يستند فقط الى مرتبة الذي يتقاضاه
الدرجة التي يشغلها . ولكن القرار جاوز ذلك واستند الى معيار أخرى
مما روعى عند التعمين ويكون محل نظر عند الترقية ، وتبعا لهذه المعايير
لدرجاتهم السابقة ومن ثم فقد أجرى ترقية لا يختص بها أصلا ، بل
وأجراها دون التزام معيار منضبطة ، ولم تكن الترقية مبنية على تقارير
كفاءة تحقق العدالة والمساواة . ولقد تضمن القرار صورا صارخة
لوثبات مالية عالية قفزها موظفون على نحو لا يستند الى قانون ويتخطى
جميع الحدود والقيود . ومن ذلك حالة السيد المذكور اذ بينما كان
مركزه عند صدور القرار ينحصر في الدرجة المالية (٣٠ - ٤٥) جنبها
شهريا) كما سبق فان القرار وضعه على الدرجة (٦٠ - ٨٥ جنبها شهريا) .
ثانيا : نص القرار على ان يعمل به اعتبارا من أول يولييه سنة ١٩٥٨
بينما ان عددا من موظفي الهيئة الذين يتناولهم القرار لم يكن قد عين
باليئة في هذا التاريخ ، ومنهم السيد المذكور .

وحيث ان جسامه تلك المخالفات في القرار للذكور تنحدر به الى
مداير الانعدام في الحالات التي تحققت فيها المخالفة ، ومنها حالة السيد
المذكور على ما سلف ومن ثم فانه يكون عقيا في ترتيب أى اثر على مركز
سياسته عند صدوره ، ويظل بالرغم من وجود القرار ماديا شاعلا نفس
المركز الذي كان يشغله من قبل وهو للدرجة المالية (٣٠ - ٤٥) جنبها
شهريا) .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى السيد/... لا يستحق
الا مرتبة درجة لذارى ١٥ من ٤٠ - ٦٠ جنبها شهريا ابتداء من تاريخ
صدور القرار رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه .
(فتوى رقم ١١٠ في ١١/٢/١٩٦٤) .

الفصل الثاني

النقل من كادر الى كادر

الفرع الأول

النقل من كادر خاص الى العام او العكس

اولا : النقل من الكادر العام الى احد الكادرات الخاصة او العكس
يعتبر تعيينا .

قاعدة رقم (١٣٩)

المبدأ :

موظف — نقله من الكادر العام الى احد الكادرات الخاصة او العكس
— اعتباره تعيينا لا ترقية — تعيين مدير قسم الأوقاف (درجة مدير عام)
مديرا عاما بقسم قضايا الأوقاف (بدرجة مستشار) — منحه بداية مربوط
الدرجة الجديدة التي تعادل مرتبه السابق دون علاوة من علاواتها .

ملخص الفتوى :

ان مجلس الأوقاف الأعلى يختص بالنسبة الى موظفى وزارة الأوقاف
بما يختص به مجلس الوزراء بالنسبة الى سائر موظفى الدولة ، وقد سبق
لمجلس الأوقاف الأعلى ان وافق بجلسته المنعقدة فى ١٧ من مارس سنة
١٩٣٨ على تطبيق كادر موظفى لقسم قضايا الحكومة على الموظفين الفنيين
بقسم قضايا وزارة الأوقاف . كما نصت المادة ٦ من القانون رقم ٣٦
لسنة ١٩٤٦ بشأن لاتحة اجراءات وزارة الأوقاف على ان يختص
مجلس الأوقاف الأعلى بنظر المسائل الآتية :

سادسا : وضع اللائحة الداخلية لسير العمل في الوزارة وتصدر بقرار من الوزير .

سابعا : المسائل التي يختص بها مجلس الوزراء بالنسبة للموظفين والمستخدمين وتكون له سلطة مجلس الوزراء ذلك .

وبناء على القوانين المذكور اصدر وزير الأوقاف القرار رقم ١٩ لسنة ١٩٤٦ الذى نصت المادة ٤/٣٧٩ منه على أن « يشكل القسم (أى قسم القضايا) من هيئة قضائية وأخرى كتابية ، وتسرى على الهيئة الأولى القواعد المالية والإدارية التى تطبق على الفنيين من رجال إدارة قضايا الحكومة » .

وقد نصت المادة ٢/٧ من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ ، بإنشاء إدارة قضايا الحكومة على أن « يكون شأن المستشارين الجمهوريين والمستشارين الجمهوريين المساعدين بالنسبة الى المرتب وشروط التعيين شأن المستشارين والمستشارين المساعدين بمجلس الدولة » ، وعند نص القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ ومن بعده القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة على أن « تسرى فيما يتعلق بنظم المرتبات جميع القواعد المقررة فى شأن رجال القضاء » .

ومن حيث أن القاعده « ثانيا » من القواعد المرافقة للمرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن استقلال القضاء نصت على أن « كل من يعين فى وظيفة من الوظائف المرتبة فى درجات ذات مبدأ ونهاية يمنح أول مربوط الدرجة من تاريخ التعيين على أن يمنح العلائق المقررة بحسب القانون » . وظاهر من هذا النص انه يقرر حكما علما ، مقتضاه ان كل من يعين فى إحدى الوظائف القضائية المرتبة فى درجات ذات مبدأ ونهاية يمنح أول مربوط الدرجة من تاريخ تعيينه .

ومن حيث انه لا محل للاستناد الى نص للفقرة الثانية من البند « ثانيا » من القواعد الملحقه بقانون استقلال القضاء التى تنص على انه

« اذا كان مرتب القاضى او عضو النيابة يعادل أول مربوط للدرجة او يزيد عليه فيمنح علاوة واحدة من علاوات الدرجة المعين فيها » . ذلك ان هذه الفقرة انما يقتصر اثرها على القضاء وأعضاء النيابة دون غيرهم من الموظفين الذين يعينون في احدى الوظائف القضائية ، لأن حالة هؤلاء يحكمها نص الفقرة الأولى من البند « ثانيا » المشار اليه .

ومن حيث ان الرأى مستقر على أن النقل من الكادر العام الى أحد الكادرات الخاصة او العكس يعد تعيينا .

ومن حيث أن مدير قسم الأوقاف عين في وظيفة « مستشار » نقلا من الكادر العام بعد أن بلغ مرتبه في وظيفة « مدير علم » ١٣٠٠ جنيه سنويا وهو بداية مرتب وظيفة « مستشار » في كادر القضاء ، ومن ثم يسرى عليه حكم القاعدة « ثانيا » من القواعد المرفقة للمرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه . ويمنح بداية مربوط هذه الدرجة فقط ، تلك البداية التي تعادل مرتبه السابق دون اية علاوة .

لهذا انتهى الرأى الى ان تعيينه مديرا لقسم القضايا بوزارة الاوقاف بدرجة « مستشار » نقلا من الكادر العام لا يعد ترقية ، وانما هو تعيين — الأمر الذى يترتب عليه منحه بداية مربوط الدرجة الجديد وهو ١٣٠٠ جنيه سنويا فقط دون علاوة من علاوات هذه الدرجة .

(فتوى رقم ٢٠٦ فى أول ديسمبر سنة ١٩٥٧) .

قاعدة رقم (١٤٠)

المبدأ :

النقل من كادر الى آخر او من مجموعة وظيفية الى أخرى يتضمن إنهاء للرابطة الوظيفية في الجهة المنقول منها للعامل وتعيينه في الوظيفة التي

نقل إليها — عدم جواز تحلل العامل المنقول من الشروط اللازم توافرها لشغل الوظيفة المنقول إليها — أساس ذلك : لا يوجد ثمة ما يبرر التفرقة بين النقل وبين التعمين المبتدأ أو الترقية — بالنسبة لضرورة توافر الشروط اللازمة لشغل الوظيفة لأن الاعتبارات التي دعت المشرع إلى تطلبها لجباية أعباء وظيفة معينة تقتضى توافر هذا الأمر في كل من يشغل هذه الوظيفة بغض النظر عن الأداة التي يتم شغلها بمقتضاها ما دام أن طبيعة الوظيفة هي التي املت هذه الشروط .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة ينص في المادة ٢/٨٦ منه على أن « يتم التعمين والترقية ببراعة الأحكام الآتية :

١ — حكم المادة ١ (بند ثالثا — ٢) من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع أحكام وقتية للعاملين المدنيين بالدولة » .

وتنص المادة الأولى (بند ثالثا — ٢) من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ على أن « يراعى عند التعمين والترقية المؤهلات الواردة في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له كذلك الأحكام المنصوص عليها في كادر العمل » .

كما تنص المادة الحادية عشرة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على أن المؤهلات العلمية التي يجب أن يكون المرشح حاصلا عليها هي :
..... (٣) شهادة الدراسة الثانوية أو ما يعادلها إذا كان النعيين في وظيفة كتابية أو شهادة الدراسة الابتدائية أو ما يعادلها إذا كان التعمين في وظيفة من الدرجة التاسعة » .

ومن حيث أن النقل من كادر إلى آخر أو من مجموعة وظيفية إلى أخرى

يتضمن انهاء للرابطة الوظيفية في الجهة المنقول منها العامل ، وتعيينه في الوظيفة التي نقل اليها ، ومن ثم فلا يجوز أن يحتل العامل المنقول من الشروط اللازم توافرها لشغل الوظيفة المنقول اليها .

ومن حيث أنه لا يوجد ثمة ما يبرر التفرقة بين النقل — محل البحث — وبين التعيين المبتدأ أو للترقية بالنسبة لضرورة الحصول على المؤهل الدراسي اللازم لشغل الوظيفة ، لأن الاعتبارات التي دعت المشرع الى طلب المؤهل الدراسي لمباشرة اعباء وظيفة معينة ، تقتضى توافرها هذا الأمر في كل من يشغل هذه الوظيفة بغض النظر عن الأداة التي يتم شغلها بمقتضاها ، ما دام ان طبيعة الوظيفة هي التي املت هذا الشرط .

ومن حيث أنه لا يسوغ الاستدلال بما ورد في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من نصوص تجيز التعيين في الدرجة الثامنة دون مؤهل اذا توافرت مدة خبرة معينة ، فقد ورد استثناء من قواعد التعيين والترقية لمعالجة اوضاع كانت قائمة وقت العمل بأحكام هذا القانون ، ومن ثم فلا مجال للقياس عليها أو مد سرياتها الى غير الحالات التي وضعت أصلا لمعالجتها ، وبالتالي يتعين استيفاء جميع الشروط اللازمة لشغل الوظيفة ومن بينها شرط الحصول على المؤهل الدراسي سواء كان شغلها بطريق التعيين المبتدأ أو اعادة التعيين أو الترقية أو النقل من كادر آخر أو من مجموعة وظيفية اخرى .

ومن حيث أنه لما كان الثابت أن السيد المذكور قد تخلف في شأنه شرط الحصول على المؤهل الدراسي اللازم لشغل إحدى وظائف الفئة العاشرة المكتبية ، فمن ثم فإن نقله الى الوظيفة المعنية لا يكون الا الى وظيفة من الفئة العاشرة العمالية (خدمات معلونة) ، وبالتالي فانه لا يجوز اجابته الى طلبه لتصديق نقله الى وظيفة من الفئة العاشرة المكتبية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم جواز نقل السيد/..... إلى وظيفة من الفئة العاشرة المكتبية .

(ملف رقم ٦٣/١/٢٥ - جلسة ١٩٧٨/٣/٢٢) .

ثانيا : معيار التعادل بين درجة من درجات الكادر الخاص ودرجة من درجات الكادر العام .

قاعدة رقم (٦٤١)

المبدأ :

المعادلة بين درجات الكادرات الخاصة وبين درجات الكادر العام — لا يقتصر فيها على المعايير المالية وحدها بل يجب مراعاة المزايا الوظيفية الأخرى كذلك — نقل وكيل نيابة من الدرجة الثانية الى وظيفة في الكادر العام — وضعه في الدرجة الخامسة يعتبر تنزيلا له يخالف نص المادة ٤٧ من قانون نظام موظفي الدولة — اجراء التعادل في هذا الخصوص يقتضى وضعه في الدرجة الرابعة .

ملخص الحكم :

ان المعادلة بين درجات الكادرات الخاصة كالجدول الملحق بقانون استقلال القضاء أو مجلس الدولة وبين درجات الكادر العام لا ينبغي ان يقوم على المعايير المالية وحدها ، وبوجه خاص اذا لوحظ ان بدايات الدرجات المالية ونهاياتها تفترق في الكادر الواحد عن الآخر ، وفي مواعيد العلاوات الدورية ومقاديرها فبينما درجة وكيل النيابة من الدرجة الثانية كانت وقت صدور قرار النقل محل النزاع بدليتا ٣٦٠ جنبها ونهايتها ٤٨٠

جنيتها بعلاوة ٣٦. جنيتها كل سنتين ، فان الدرجة الخامسة في الكادر الفني
العالي والادارى بدلتها ٣٠٠ جنيتها ونهلتها ٤٢٠ جنيتها بعلاوة ٢٤ جنيتها
كل سنتين الى ان يصل المرتب الى ٣٧٢ جنيتها ثم ٣٦ جنيتها كل سنتين لغاية
نهاية الدرجة . هذا الى ان الترقية من الدرجة الخامسة الى الدرجة
الرابعة كانت مقيدة ببقاء الموظف ثلاث سنوات سواء لكاتت الترقية بالآتمدية
أم بالاختيار ، بينما الترقية في الكادر القضائي غير مقيدة بأى مدة وظاهر من
ذلك اختلاف الوضعين تباعا عند الموازنة بين هاتين الدرجتين ، بحيث لا يمكن
القول بأن درجة وكيل النيابة من الدرجة الثانية في عموم
مزاياها تعادل الدرجة الخامسة في الكادر الفني العالي والادارى ، بل هي
بلا مراء أعلى منها ، ويكون وضع وكيل النيابة من الدرجة الثانية في الدرجة
الخامسة هو تنزيل له حتما مما يخالف المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠
لسنة ١٩٥١ ، اما الدرجة الرابعة الادارية فلئن كانت بدلتها ٣٢٠ جنيتها
ونهلتها ٥٤٠ جنيتها وعلاوتها ٤٢ جنيتها كل سنتين أى بما يحاوز حدود
درجة وكيل النيابة من الدرجة الثانية في هذا الخصوص ، الا انه يجب
الا يغرب عن اللبال ان الترقية من هذه الدرجة مقيدة بوجوب البقاء ثلاث
سنوات سواء اكثت الترقية بالاختيار او بالآتمدية ، بينما هي مطلقة بغير
هيد زمنى في الكادر القضائي ، هذا الى جانب المزايا الوظيفية استقلال
القضاء سواء من ناحية فرصة الترقية مستقبلا في الوظائف القضائية في الكادر
الخاص باعتبار ان النيابة والقضاء صنوان في هذا الكادر أو من ناحية
مميزات المعاش والمكافأة أو عدم اللعقلية للعزل مستقبلا اذا ما انتقل وكيل
النيابة الى وظائف القضاء واستوفى للشرائط القانونية في هذا الشأن او
من حيث ضمانات التحقيق والمحكمة أو غير ذلك من المزايا الخاصة التى
يميز الكادر بها رجال القضاء بحكم وظائفهم ، فيكون ما جرى عليه ديوان
الموظفين في الموازنة بين درجات رجال القضاء والنيابة وغيرهم من الكادرات
الخاصة وبين درجات الكادر العام الملحق بقانون موظفى الدولة من مراعاة
المزايا الوظيفية الخاصة في الكادرات الخاصة سليم لا غبار عليه ، وما
انتهى اليه في المعادلة بين درجة وكيل للنيابة من الدرجة الثانية بدرجة في

الكادر الخاص وبين الدرجة الرابعة في الكادر العام واعتبار أقدمية وكيل
لنيابة من الدرجة الثانية المنقول الى الدرجة الرابعة في الكادر العام من يوم
تعيينه في وظيفته الأولى سليم .

(طعن رقم ٩٠٠ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٧/٢) .

قاعدة رقم (١٤٢)

المبدأ :

النقل من الكادر القضائي الى الكادر العام — تعادل درجة مستشار
مساعد بالكادر القضائي بدرجة مدير عام .

ملخص الحكم :

بمقارنة درجة مستشار مساعد بالدرجة الأولى وبدرجة مدير عام
يتمين أن درجة مستشار مساعد تبدأ براتب قدره ٩٠٠ جنيه وتنتهي الى
١٢٠٠ جنيه سنوياً بعلاوة قدرها ٨٤ جنيه كل سنتين وأن الدرجة الأولى
يبدأ مربوطها براتب قدره ٩٦٠ جنيه الى ١١٤٠ جنيه سنوياً بعلاوة
قدرها ٦٠ جنيه كل سنتين وأن درجة مدير عام تبدأ براتب قدره
١٢٠٠ جنيه وتنتهي الى ١٣٠٠ جنيه سنوياً بعلاوة قدرها ١٠٠ جنيه
كل سنتين ومعنى ذلك بما لا يدع مجالاً للشك أن الدرجة الأولى تقل في
علاوتها ونهاية مربوطها عن درجة مستشار مساعد وأن درجة مدير عام
هي أقرب درجات الكادر العام الى درجة مستشار مساعد والتي تتفق معها
نهائية الربوط .

(طعن رقم ١١٦ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢١) .

قاعدة رقم (١٤٣)

المبدأ :

معيار اجراء التعادل بين درجة من درجات الكادر الخاص ودرجة من درجات الكادر العام قبل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ بمعادلة درجات الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العام — المعبرة في المعادلة بالمرتبة بحيث ينقل العامل الى درجة معادلة للدرجة التي يؤهلها لها الراتب الذي وصل اليه .

ملخص الفتوى :

ان مقطع النزاع في المسألة المعروضة يدور حول تحديد المعيار واجب التطبيق عند اجراء التعادل بين درجة من درجات الكادر الخاص ودرجة من درجات الكادر العام في حالة النقل الذي تم قبل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ في شأن معادلة درجات الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العام ، وهل يعتمد في هذا الخصوص بمعيار المدة بحيث تكون المعبرة عند اجراء التعادل بين الدرجات بالمدة التي قضاها العامل المنقول فاذا كان قد اضى في درجته بالكادر الخاص مدة مساوية للنصاب الزمني اللازم للترقية الى درجة اعلى في الكادر العام ينقل الى الدرجة الاعلى مع حساب اقدميته فيها من تاريخ انقضاء هذا النصاب ، لم يتعين الأخذ بمعيار المرتب فينظر الى المرتب الفعلي الذي يتقاضاه العامل المنقول من الكادر الخاص الى الكادر العام وتوازيه مع مربوط الدرجة المتقلبة في الكادر العام بحيث لا يسوغ للنقل الى درجة تقل في مربوطها وعلاواتها من الدرجة المنقول منها .

ومن حيث ان النقل من الكادر الخاص الى الكادر العام لا يجوز ان يقترب عليه مساس بالمركز القانوني الذي اكتسبه العامل في الكادر الأول

بما وصل اليه من راتب حتى صدور القرار بنقله ، فيجب عند النقل مراعاة هذا المركز الذاتى الذى اكتسبه فينقل بذات راتبه الذى وصل اليه بالملاولت .

وانطلاقا من هذا المفهوم استقر الفقه والقضاء قبل صدور القرار الجمهورى رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٧ على الاعتماد بمعيار المرتب بحيث ينقد العامل الى درجة معادلة للدرجة التى يؤهلها لها الراتب الذى وصل اليه . ولم يخرج القرار المشار اليه على هذا المعيار وانما استوحى قواعده مما استقر عليه الفقه والقضاء فاعتد عند اجراء التعادل بين درجات الكادرات الخاصة ودرجات الكادر العام بمتوسط راتب كل من درجة الوظيفة المنقول منها ودرجة للوظيفة المنقول اليها مع عدم الاخلال بالتقدمية العامل فى الدرجة عند نقله .

وليس من شك فى ان معيار المرتب فضلا عن قيامه على اساس سليم فى القانون بعدد هو المعيار الاعدل . اما معيار المدة فانه يقوم على اساس تحكمى حيث يسوى بين من امضى المدة المساوية للنصاب الزمنى اللازم للترقية فى الكادر العام وبين من جاوزها الى ضعفها او يزيد ، بينما يميز بين الذين يتقاضون راتبا واحدا على اساس من المدة التى قضوها كل منهم فى درجته دون ان يدخل فى اعتباره ان احدى الدرجتين تتميز عن الأخرى ، كما يخلط بين معايير الترقية فى كل من الكادر الخاص والكادر العام بافتراض ان المنقول من الكادر الخاص كان خاضعا لمعيار الكادر العام قبل نقله اليه على الرقم من ان عدم تقييد الترقية فى الكادر الخاص بحد زمنى تعدد ميزة تؤخذ فى الاعتبار عند اجراء المفاضلة بين الكادرين .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة يبين ان المرتب الذى كان يتقاضاه الطبيب عند نقله من الكادر الخاص الى الكادر

العام هو ٧٨١ مليم و ٣٥ جنيه اى ما يزيد على ٤٢٠ جنيه سنويا ، وهو ما يحتل في مربوط الدرجة الخامسة بالكادر العام ، فمن ثم يستحق النقل الى تلك الدرجة مع رد اقدميته فيها الى تاريخ بلوغ هذا للرتب .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن السيد الطبيب ... يستحق النقل الى الدرجة الخامسة مع حساب اقدميته فيها من تاريخ بلوغ مرتبه ٧٨١ مليم و ٣٥ جنيه .

وترتبا على ذلك تكون التسوية التى اجرتها الجامعة على هذا الأساس صحيحة ومطابقة لأحكام القانون .

(ملف رقم ١٩٧٩/١/٥٩ - جلسة ١٩٧١/٣/٢) .

قاعدة رقم (١٤٤)

المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ فى شأن معادلة درجات الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العام - اقتصر هذه المعادلة على حالة النقل من كادر خاص الى الكادر العام دون أن يمتد ذلك الى حالة التعيين فى إحدى درجات الكادر العام .

ملخص الحكم :

كما ان لأوجه كذلك للاستناد الى احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ فى شأن معادلة درجات الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العام التفرع تضمنت معادلة رتبة جندى بالدرجة الحادية عشر لا الدرجة العاشرة ، لأن هذا التعامل مقصور التطبيق طبقا للمادة ٢ من القرار

(م ٢١ - ج ٢٤)

مبالغ الذكر على حالة النقل من أحد الكادرات الخاصة الى الكادر العام أو العكس في الحالات التي يجوز فيها ذلك ويشمل ذلك حالات نقل الجنود المتطوعين غير الحاصلين على مؤهل دراسي الى الدرجة الحادية عشرة إما من يعين من هؤلاء الجنود في الدرجة العاشرة راسا باعتبارها الدرجة المقررة للمؤهل الدراسي للخاص على ذلك القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ويطلب ضم مدة خدمته السابقة لوقوعها تالية للحصول على المؤهل الدراسي استنادا الى قواعد حساب المدة السابقة التي تقوم على الانفاذ من الخبرة التي يكسبها المعين خلال المدة التي يقضيها ممارسا لنشاط سابق على تعيينه بالحكومة أو إعادة تعيينه بها فانه يرجع في استظهار شرط التماثل الى قواعد حساب المدة السابقة المستندة في ظل احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على الوجه السابق بيانه .

(طعن رقم ٧٧٨ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٧) .

ثالثا : النقل من كادر الشرطة الى الكادر العام

قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

جواز نقل ضابط الشرطة بموافقه الى إحدى الوزارات — الاحتفاظ له باقدمية الدرجة المنقول منها ما دلم النقل الى درجة معادلة — اختلاف نظام الدرجات في الجهتين يوجب اجراء تماثل بين الدرجتين في كل من الجهتين — وجوب مراعاة المزايا الوظيفية لكل من الدرجتين وأول مربوط كل منهما ومتوسطها ونهايتها وعلاواتها — مثال بالنسبة لنقل مقدم من هيئة الشرطة — تعادل درجة مقدم بدراة مزاياها مع الدرجة الثالثة بالكادر العام — نقله الى هذه الدرجة يوجب الاحتفاظ له باقدميته في رتبة مقدم

لتعاملها مع الدرجة المنقول اليها — لا يفرض من ذلك عدم تقاضيه اول مربوط الدرجة الثالثة عند بدء شغله وظيفه مقدم .

ملخص الفتوى :

يبين من مطالعة احكام قانون هيئة الشرطة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ وقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، ان نقل ضابط الشرطة بموافقة الى احدى الوزارات امر جائز ، بشرط ان يظل مركزه القانوني في الجهة المنقول اليها معادلا للمركز القانوني الذي كان يشغله في هيئة الشرطة ، مع حفظ حقه في اقدمية الدرجة المالية الثابتة له — وفي ذلك يتمين اجراء تعادل بين الدرجة المالية في الهيئة المنقول منها والدرجة المقابلة لها في الجهة للمنقول اليها ، طالما يختلف نظام الدرجات في الجهتين ، على ان يقاس التعادل برعاية المزايا الوظيفية لكلتا الدرجتين ، ومع الاستهداء بالظروف المحيطة بكل منهما فيما يتعلق بأول مربوط للدرجة ومتوسطها ونهايتها وعلاواتها ، وذلك كله في ضوء الضوابط الموضوعية اصلا على النقل واحكامها الا يضار المنقول ، والا يتضمن ترقية له . فاذا تم النقل الى درجة معادلة تعين ان يستصحب العامل المنقول الاقدمية التي كانت له في الدرجة عند النقل .

ومن حيث ان الربط العالي للوظيفة المنقول منها — في الحالة المعروضة

— وهي وظيفة مقدم بكادر هيئة الشرطة (الذي تضمنه القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤) يبلغ اوله ٧٢٠ جنيه سنويا ومتوسطة ٨٠٤ جنيه وآخره ٨٨٠ جنيه ، وعلاوة هذه الوظيفة ٤٢ جنيه سنويا . لما الدرجة المنقول اليها وهي الدرجة الثالثة من درجات الكادر العام (الذي تضمنه القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤) فيبلغ اول مربوطها ٦٨٤ جنيه سنويا ومتوسطها ٩٤٢ جنيه وآخرها ١٢٠٠ جنيه وعلاواتها ٤٨ جنيه ، أي انها تقل عن رتبة المقدم المنقول منها في اول الربوط وتزيد عليها في متوسطه ونهايته بقيمة **العلاوة** .

فإذا أخذ في الاعتبار أن ضابط الشرطة يحصل على مزايا مالية في صورة بدلات ، وسيتمتع عليه بتفويضها في وظيفة الكادر العام ، لتبين أن الدرجة الثالثة هي أقرب الدرجات إلى رتبة المقدم المنقول منها ملحوظا في ذلك أن الزيادات المشار إليها في هذه الدرجة عن رتبة المقدم تواجه المزايا المالية التي يصير نقدها عند شغل تلك الدرجة ، وبذلك تكون الدرجة الثالثة معادلة لرتبة المقدم .

ومن حيث أنه مع ثبوت هذا التماثل يتم النقل إلى تلك الدرجة مع احتفاظ المنقول بالأقدمية التي كانت له في رتبة المقدم طالما أنها تعادل الدرجة الثالثة المنقول إليها .

ومن حيث أنه لا يتم من ترتيب هذه الأقدمية للمنقول أنه لم يكن يتقاضى وقت بدء شغله وظيفة مقدم أول مربوط الدرجة الثالثة ، لأن العبرة في استصحاب الأقدمية بقيام التماثل المذكور ، وهو يقوم وثمة اختلاف مالي بين الدرجتين المنقول منها وإليها ، وهذا الاختلاف كان ملحوظا عند إجراء التماثل . فإذا ثبت المعادلة احتفظ الموظف بأقدميته في الدرجة المنقول منها .

لذلك انتهى الرأي إلى أن نقل السيد/..... المقدم بهيئة الشرطة إلى الدرجة الثالثة بديوان عام وزارة المواصلات يعتبر نقلا إلى درجة معادلة ، ومن ثم يستصحب في هذه الدرجة الأقدمية التي كانت له في الرتبة المنقول منها ، أي تكون أقدميته في الدرجة الثالثة اعتبارا من ١٧ من يولييه سنة ١٩٦١ .

رابعاً : النقل من السلك الدبلوماسى الى الكادر العام

قاعدة رقم (١٤٦)

المبدأ :

المادة ٤٧ من قانون الموظفين — نقل موظف بالسلك الدبلوماسى الى مثل درجته بالكادر الادارى قبل صدور القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ —
جولته .

ملخص الحكم :

نصت المادة ٤٧ من قانون نظام موظفى الدولة على جواز نقل الموظف من ادارة الى اخرى ، ومن مصلحة او وزارة الى مصلحة او وزارة اخرى ، على الا يكون هذا النقل من وظيفة الى اخرى درجتها اقل من درجته . ولما كان الثابت ان المدمى لهما نقل من الدرجة الرابعة الادارية فى السلك السياسى الى مثلتها . وهى الدرجة الرابعة الادارية بديوان الوزارة ، وذلك قبل صدور القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بنظام السلك السياسى والقنصرى ، فان هذا النقل يكون قد وقع صحيحا فى حدود الرخصة المخولة للادارة بالقانون المعمول به وقتئذ ، ما دام النقل ليس حاصل الى درجة اثنى ، ولا يمد بهذه المثابة منطويا على تنزيل فى الوظيفة او جزاء تاديبى ، اذ ان ما يتطلبه المشرع هو تماثل الدرجة محسب ، واذا كان المرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٣ بوضع استثناء وقتى من بعض احكام المادة ٤٧ سالفة الذكر ، قد اجاز — فى لفترة من تاريخ العمل به فى ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٣ حتى آخر فبراير سنة ١٩٥٣ ، وهى التى تم خلالها نقل المدمى — ان ينقل الموظف من وظيفة فنية عالية او ادارية الى وظيفة فنية متوسطة او كتابية من الدرجة ذاتها ، مقسرا بذلك للتنزيل فى الوظيفة مع الإبقاء على الدرجة فقط ، فان النقل من وظيفة ادارية فى السلك

السياسى الى وظيفة ادلوية مثلها ، ومن الدرجة ذاتها بدينولن الوزارة دون تنزيل ، يكون جلتزا من بلب اولى ، اذ يتضح من ميزانية وزارة للخارجية ان الدرجات المخصصة لوظائف للسلك السياسى قبل القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ هى درجات ادارية ، وكذلك الدرجات المخصصة للوظائف الادارية الأخرى بالوزارة .

(ملعن رقم ١٦٥١ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٣/٦) .

خامسا : لنقل من النيابة الادارية الى الكادر العام

قاعدة رقم (١٤٧)

المبدأ :

نقل وكيل نيابة ادارية من الفئة الممتازة الى الدرجة الثالثة بالكادر المالى — طلب اعتباره فى الدرجة الثانية من تاريخ حصوله على درجة وكيل نيابة من الفئة الممتازة لتعادل الدرجتين — لا محل له متى كان نقلة طبقا للقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذى اجاز نقل أعضاء النيابة الادارية بتقرير مسبب الى وظائف عامة فى الكادر الادارى فى درجة مالية تدخل مرتباتهم فى حدود مربوطها أو اول مربوط الوظيفة التى يشغلونها .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية تنص على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح مدير النيابة الادارية وبعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٣٥ من هذا القانون بتقرير مسبب نقل أعضاء النيابة الادارية الى وظائف

عامة في الكادر العالي في درجة مالية تدخل مرتبتهم عند النقل في حدود مربوطها أو أول مربوط الوظيفة التي يشغلونها . » وتنص المادة الثالثة من القانون المذكور على أن « يعمل بالأحكام المنصوص عليها في المادة الثانية لمدة سنة من تاريخ العمل بهذا القانون ، ويجوز تجديد هذه المدة بقرار من رئيس الجمهورية » .

وعند عمل بالقانون من تاريخ نشره في ١٢ من يونية سنة ١٩٦٠ ، ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١٢ لسنة ١٩٦١ بتحديد مدة العمل بأحكام المادة الثانية الآنف نصها سنة أخرى ، أي حتى ١٢ من يونية سنة ١٩٦٢ ، ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٣٥ لسنة ١٩٦٢ المثير للجدل قد صدر في ١٠ من يونيه سنة ١٩٦٢ ومن ثم فانه يكون صادرا خلال مدة العمل بالمادة الثانية المذكورة .

ولما كان نقل السيد/..... من النيابة الادارية الى وزارة الاوقاف ، قد تم بناء على المادة الثانية من القانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ ، ومن ثم فانه يتمين عند مراجعة مشروعية قرار النقل فيما تضمنه من وضع سيادته بالدرجة الثالثة في الكادر العالي ، للرجوع الى احكام هذه المادة وحدها ، دون غيرها من القواعد والاحكام التي توصل اليها القضاء في شأن معادلة وظائف رجال القضاء بدرجات الكادر العلم عند النقل من تلك الوظائف الى هذه الدرجات ، ذلك لأن مناسبة تطبيق القواعد والاحكام القضائية انما تكون حيث لا يوجد نص تشريعي ينظم هذا النقل .

فاذا وجد النص تعين تحكيه وحده دون سواء .

وبما ان نص المادة الثانية المشار اليها قد اجاز — بصريح منطوقه — نقل عضو النيابة الادارية الى وظيفة عامة في الكادر العالي في درجة مالية يدخل مرتبه في حدود مربوطها ، ومن ثم فانه يتمين للنظر — في هذا الشأن — الى مرتب عضو النيابة الادارية عند النقل . فاذا تبين انه يدخل

في نطاق مربوط الدرجة المسالية التي نقل اليها في الكادر العام ، كان النقل الى هذه الدرجة صحيحا ومطابقا للقانون .

وبما ان مرتب المذكور كان يبلغ عند نظه ، ٥٧ جنيه و ٥٠٠ مليم وهو ما يدخل في مربوط الدرجة الثالثة كادر على (٤٣ — ٦٥ جنيه شهريا) ، ومن ثم يكون قرار نقله الى هذه الدرجة قائما على أساس سليم من القانون ، بما لا وجه معه لمراجعته في هذا الخصوص . وقه صدر متفقا مع أحكام التشريع الواجب التطبيق .

وترتبا على ذلك يكون طلب سيادته اعتبار نظه الى وزارة الأوقاف في الدرجة الثانية لا الثالثة وما يترتب على ذلك من ارجاع أقدميته في الدرجة الثالثة الى تاريخ تعيينه في وظيفة وكيل نيابة ادلية فئة متقنة . هو طلب لا أساس له من القانون .

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية الى عدم احقية السيد/..... في طلبه ارجاع أقدميته في الدرجة الثانية الى تاريخ شغله وظيفة وكيل نيابة ادلية فئة متقنة .

الفرع الثاني

النقل من كادر ادنى الى كادر اعلى او العكس

أولاً : الأصل هو الفصل بين الكادرات ، النقل بينها استثناء

قاعدة رقم (١٤٨)

المبدأ :

القاعدة في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هي الفصل بين الكادرين
— الاستثناءات التي أوردتها المشرع على هذا الأصل — عدم جواز النقل
من الكادر المتوسط الى الكادر العالى في غير هذه الحالات .
ملخص الفتوى :

تنص المادة الثابتة من قانون نظام موظفى الدولة على ان « تنقسم
الوظائف الداخلة في الهيئة الى فئتين : عالية ومتوسطة وتنقسم كل من هاتين
الفئتين الى نوعين : فنى وادارى للأولى وفنى وكتلى للثانية ، وتتضمن
الميزانية بياناً لكل نوع من هذه الوظائف ، ولا يجوز بغير إذن من البرلمان
نقل وظيفة من فئة الى أخرى أو من نوع الى آخر » ، ويستفاد من هذا
النص ان تقسيم الوظائف والفصل بين الكادرين على النحو المبين في المادة
السابقة هو اصل عام من الأصول التي يقوم عليها قانون نظام موظفى
الدولة بحيث تتميز كل فئة من فئات الوظائف بأحكام خاصة بها ولا يجوز
بغير إذن من السلطة التشريعية نقل وظيفة من فئة الى أخرى أو من نوع
الى آخر » .

ولذا كان هذا هو الأصل العلم في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١
المشار اليه الا ان المشرع خرج عليه في حالات استثنائية ودرجت على سبيل

الحصر وهى فى ذاتها تثبت الأصل المشار اليه وتؤكد من هذه الحالات ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٤١ من هذا القانون التى تجيز استثناء ترقية الموظف من أعلى درجة فى الكادر الفنى للمتوسط والكتابى الى الدرجة التالية لها فى الكادر الفنى العالى او الإدارى بالشروط وفى الحدود المنصوص عليها فيه ، ومنها الحالة الواردة بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ التى تقضى بأنه فى حالة نقل بعض للدرجات من الكادر المتوسط الى الكادر العالى بميزانية احدى الوزارات او المصالح يجوز بقرار من الوزير المختص نقل الموظف شاغل الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط الى الكادر العالى فى نفس درجته او تسوية حالته على درجة متوسطة خالية من نوع درجته ومعادلة لها .

ومتقضى ذلك انه لا يجوز قانونا نقل الموظف من وظيفة فنية متوسطة او كتابية الى وظيفة فنية عالية او ادارية فى غير الحالات الاستثنائية المنصوص عليها على سبيل الحصر .

(فتوى رقم ٢٣٦ - فى ١٧/٢/١٩٦٠) .

ثانيا : نقل الدرجة الى كادر اعلى لا يستتبع حتما نقل شاغلها

قاعدة رقم (١٤٩)

المبدأ :

تقسيم الوظائف طبقا لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - لم يتغير فى ظل العمل بلحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٥ فى ميزانيتى ١٩٦٦/٦٥ ، ١٩٦٧/٦٦ سوى التسميات التى اطلقت على الوظائف - وهذا التغير لا يؤثر على احكام الفصل بين الكادرات ومنها الحكم المنصوص عليه فى الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ -

نقل الدرجة من الكادر المتوسط الى الكادر العالي في الميزانية لا يستتبع حتما نقل شاغلها بقوة القانون — يترخص الوزير المختص في اجراء هذا النقل بحسب اهلية الموظف لشغل الدرجة المنقولة — تكييف هذا النقل يلته تعيين بالكادر العالي مع الاعفاء من شرط للحصول على المؤهل العالي — تطبيق ما تقدم على نقل بعض الدرجات في ميزانية مجلس الدولة من مجموعة الوظائف المكتبية الى مجموعة لوظائف التنظيمية والادارية .

ملخص الفسوى :

تنص المادة الثانية من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على ان تنقسم الوظائف الداخلة في الهيئة الى فئتين عالية ومتوسطة وتنقسم كل من هاتين الفئتين الى نوعين :

فنى وادارى للأولى .

وفنى وكتابى للثانية .

وتتضمن الميزانية بياناً بكل نوع من هذه الوظائف .

وبين من هذا النص ان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لم يأت بنظام لترتيب الوظائف مطا اى بنظام لترتيب الدرجات في مجموعتين من الوظائف العالية والمتوسطة وقد قسم المجموعة الأولى الى فنية وادارية والثانية الى فنية وكتابية ولم يتغير في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥١ على تقسيم الدرجات العالية وقد تم ذلك في ميزانية الدولة لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر الا التسميات التى اطلقها القانون رقم ٢١٠ للسنتين السابقين ٦٦/٦٥ و ٦٦/٦٧. إذ استبدلت بالوظائف الفنية العالية الوظائف التخصصية وبالوظائف الادارية لوظائف التنظيمية والادارية وبالوظائف الفنية المتوسطة للوظائف الفنية وبالوظائف الكتابية الوظائف المكتبية .

وهذا التغيير لم يؤثر على مضمون التقسيم السابق أو على احكام
النصل بين الكدرات التى تنظم للوظائف السابقة ومنها للحكم الذى نصت
عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المضافة
بالقانون رقم ٥٨٦ لسنة ١٩٥٢ التى تقضى بأنه « وفى حالة نقل بعض
الدرجات من الكادر المتوسط الى الكادر العالى بميزانية احدى الوزارات
أو المصالح ، يجوز بقرار من الوزير المختص نقل الموظف شاغل الدرجة
المنقولة من الكادر المتوسط الى الكادر العالى فى نفس درجته ، و تسوية
حالته على درجة متوسطة خالية من نوع درجته ومعادلة لها ، .

ويؤخذ من هذا الحكم أنه فى حالة نقل درجة من الكادر المتوسط
الى الكادر العالى بالميزانية يجوز نقل شاغل الدرجة من الكادر الأدنى الى
الكادر الأعلى غير أن نقل هذه الدرجة فى الميزانية لا يستتبع حتماً ويقوة
القانون نقل شاغلى الدرجة المنقولة بل اجيز لكل وزير فى وزارته سلطة
الترخيص فى نقل أو عدم نقل كل موظف نظمت درجته من الكادر المتوسط
الى الكادر العالى حسبما يتبين من جدارته وأهليته لهذا النقل الذى هو
بمنازلة تعيين فى الكادر الأعلى مع اعفائه من شرط الحصول على المؤهل
العالى فإذا لم ير نقله الى الدرجة المنقولة فى الكادر العالى وجب تسوية
حالته على درجة متوسطة من نوع درجته ومعادلة لها .

ومن حيث أنه تبين من الاطلاع على ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٦٦/
١٩٦٧ ان الدرجات المدرجة فى ميزانية مجلس الدولة فى المجموعة النوعية
لفئات الوظائف التنظيمية والإدارية ادرجت دون ما تخصيص بوظيفة معينة .
وقد طلبت الأمانة العامة للمجلس من وكالة وزارة الخزانة لشئون الميزانية
تحديد أسماء شاغلى الدرجات المنقولة من مجموعة الوظائف المكتبية الى
مجموعة الوظائف التنظيمية والإدارية فوافدت بأن الدرجات المنقولة هي
الدرجة الخامسة للكتابة ويشغل هذه الدرجة رئيس السكرتارية العامة

بمكتب السيد الأمين العام ودرجتين سادستين كتابيتين يشغل أحدهما رئيس سكرتارية مكتب السيد رئيس مجلس الدولة ويشغل الثانية رئيس سكرتارية مكتب السيد نائب رئيس مجلس الدولة ورئيس الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع .

ومن حيث أن ما تضمنه كتيب وكالة وزارة الخزانة مسالف الذكر لا يعدو أن يكون تحديدا لشاغلي للدرجات المنقولة على النحو الذي طلبته الأمانة العامة لمجلس الدولة تمييزا لهم عن سواهم ممن كفلوا يشغلون درجات كتابية لازالت باقية كما هي دون نقل الى المجموعة التنظيمية والإدارية ، وليس من شأن هذا الكتاب أن يخصص هذه الدرجات لوظائف معينة دون أن يكون لهذا التخصيص مدى في قانون الميزانية .

ولما كان الثابت من كتاب الأمانة العامة للمجلس رقم ٤٠٢٦ بتاريخ ١٩ أغسطس ١٩٦٦ أن شاغلي الدرجات المنقولة هم السادة ولا يغير من هذا النظر بالنسبة للآخر نظه في ١٦ من إبريل سنة ١٩٦٦ للقيام بأعمال وظيفية أخرى بعد طلب نقل الدرجة التي يشغلها وقبل تمام النقل بالميزانية إذ ظل على الرغم من نقله شاغلا لذات الدرجة السادسة المكتبية المنقولة حتى أول يوليو سنة ١٩٦٦ حين تم نقلها الى مجموعة الوظائف التنظيمية والإدارية فيعتبر شاغلا للدرجة المنقولة في مفهوم الفترة الأخيرة من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ مسلفة للذكر شأنه في ذلك شأن زميله من حيث ترخص الإدارة في نقله الى نفس درجته بالمجموعة التنظيمية والإدارية أو تسوية حالته على درجة أخرى مكتبية خالية من نوع درجته و معادلة لها .

لهذا انتهى رأي الجمعية الى أن نقل درجة معينة من المجموعة النوعية لفئات الوظائف المكتبية الى المجموعة النوعية لفئات الوظائف التنظيمية والإدارية لا يترتب عليه أن يكتسب شاغلها حقا تلقائيا في النقل

اليها بمجرد صدور قانون الميزانية وانما يتمين صدور قرار ادارى بنقله اليها أو تسوية حالته على درجة خالية من نوع درجته ومعاملة لها وان جهة الادارة هي صاحبة الحق في تقدير صلاحية من يشغل الدرجة المنقولة.

(غنوى رقم ١١٠٩ بتاريخ ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٦) .

قاعدة رقم (١٥٠)

المبدأ :

ان نقل الدرجة من كادر احدى الى كادر اعلى لا ينقل شاغلها الى الكادر الجديد — جهة الادارة تترخص في نقل الموظف للمنقولة درجته الى كادر اعلى — القانون أم يشترط شكلا معيناً في القرار الذي يصدر بنقل الموظف تطبيقاً لنص المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٢ .

ملخص الحكم :

ان نقل الدرجة من كادر احدى الى كادر اعلى ، لا يستتبع نقل شاغلها الى الكادر الجديد وانما تترخص جهة الادارة في نقل الموظف للمنقولة درجته الى الكادر الاعلى أو تسوية حالته على درجة متوسطة من نوع درجته بنقل الموظف تطبيقاً لنص المادة ٤٧ المشار اليها شكلا معيناً ، ولذلك قد يكون القرار صريحا وقد يكون ضمنيا .

(طعن رقم ٣٣١ لسنة ١١ ق — جلسة ١٧/١/١٩٧٠) .

قاعدة رقم (١٥١) .

المبدأ :

القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة — قسم الوظائف الدخلة في الهيئة الى تقرير عالية ومتوسطة — الأصل في هذا القانون هو الفصل بين الكادرين — نقل درجة من الكادر المتوسط الى الكادر العالي بالميزانية لا يستتبع حتماً ويقضو القانون نقل شاغلها الى التدرج الاعلى — لكل وزير في وزارته سلطة الترخيص في نقل او عدم نقل كل موظف نقلت درجته من الكادر المتوسط الى الكادر العالي — قانون ربط الميزانية لا يسند بذاته الى الموقفين درجات او وظائف وانما يتم ذلك عن طريق اقتعين او النقل او الترقية بقرارات فرعية من الجهة المختصة .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة تسم الوظائف تدخل في الهيئة الى فئتين عالية ومتوسطة على ان تتضمن الميزانية بيان بكل نوع من هذه الوظائف ، ونص على انه لا يجوز بغير اذن من البرلمان نقل وظيفة من فئة الى اخرى او من نوع الى آخر ووضع لكل فئة من هاتين الفئتين احكاما خاصة بها من حيث التعيين والترقية ، مما يقيدان هذا القانون جعل الأصل هو الفصل بين الكادرين .

وان المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه نصت في فقرتها الأخيرة على انه : « في حالة نقل بعض الدرجات من الكادر المتوسط الى الكادر العالي بميزانية إحدى الوزارات أو المصالح يجوز بقرار من الوزير المختص نقل الموظف شاغل الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط الى الكادر العالي في نفس درجته او تسوية حالته على درجة متوسطة خالية من نوع درجته ومطابقة لها » .

ويؤخذ من هذا النص انه في حالة نقل درجة من الكادر المتوسط الى الكادر العالي بالميزانية ، يجوز نقل شاغل هذه الدرجة من الكادر الأدنى الى الكادر الأعلى ، فنقل الدرجة على هذا النحو لا يستتبع حتما وبمسوة القانون نقل شاغلها الى الكادر الأعلى ، وإنما لكل وزير في وزارته سلطة الترخيص في نقل او عدم نقل كل موظف نقلت درجته من الكادر المتوسط الى الكادر العالي ، فلذا لم ير نقله الى الدرجة المنقولة. ويجب تسوية حالته على درجة متوسطة من نوع درجته ومعاملة لها .

وأنه — بناء على ما تقدم — فسواء اكتفت الدرجة الخامسة الادارية المخصصة لوظيفة أمين المكتبة في ميزانية ١٩٥٥/١٩٥٦ وقد استحدثت عن طريق نشأتها او عن طريق نقلها من الكادر الكتابي الى الكادر الإداري. فإن الثابت من الأوراق أن مجلس الدولة لم يصدر قرارا بنقل المتظلم الى الكادر الإداري ، ولا تثريب عليه في ذلك اذ لا يوجد نص قانوني يلزمه اتباع هذا الاجراء ، خاصة وأن المتظلم كان وقت صدور الميزانية المشارس اليها لا يزال في الدرجة السادسة الكتابية ولم يكن قد قد رقى بعد الى الدرجة الخامسة الكتابية .

كما أنه بالإضافة الى ذلك فإنه لا وجه لما يطلبه المتظلم من تسوية حالته بوضعه في الدرجة الخامسة الادارية اعتبارا من تاريخ ورود وظيفة أمين المكتبة في الكادر الإداري في ميزانية سنة ١٩٥٥/١٩٥٦ ، وذلك لأن القانون ربط الميزانية لا يسند الى الموظفين درجات او وظائف ، وإنما يتم ذلك عن طريق التعيين او للنقل او الترقية بقرارات فردية تصدر من جهة الادارة بما لها من سلطة طبقا للقواعد القانونية النافذة في هذا الشأن .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى عدم احقية السيد المذكور في نظلمه .

ثالثا : النقل الى درجات الكادر الأعلى يعتبر تعيينا جديدا او نقلا نوعيا

قاعدة رقم (١٥٢)

المبدأ :

نقل الموظف من كادر أدنى الى كادر أعلى — هو في حقيقته تعيين مبتدأ في الكادر الأعلى — عدم استصحاب الموظف المنقول اقدميته في الكادر الأدنى كاصل عام — جواز هذا الاستصحاب استثناء في الحالات المنصوص عليها قانونا .
ملخص الفتوى :

ان نقل العامل من الوظائف المتوسطة الى الوظائف العالية اى من الكادر المتوسط الى الكادر العالى بها يتضمنه من رفع للموظفين من كادر أدنى الى كادر أعلى وما يستتبعه من تحسين في مركزه ومراعاة اختلاف الشروط التى يتطلبها القانون عند التعيين فى كل من الكادرين وعلى الأخص فيما يتعلق بالمؤهلات العلمية لهما هو بمثابة التحسين فى الكادر الأعلى .

ومن ثم لا يكون هذا النقل جائزا الا فى الحالات وبالشروط والأوضاع التى ينص عليها القانون . والأصل ان هذا النقل لا يستصحب فيه الموظف المنقول اقدميته فى الكادر الأدنى الى الكادر الأعلى بل تعتبر اقدميته بين أقرانه فى هذا الكادر من تاريخ نقله اليه باعتباره تعيينا مبتدأ فيه وذلك طبقا للمادة ١٦ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ التى تنص على أن « تعتبر الأقدمية فى الدرجة من تاريخ التعيين فيها » .

ولا يستصحب العامل المنقول من كادر أدنى الى كادر أعلى اقدميته التى كانت له فى الكادر الأدنى الا اذا أجاز القانون ذلك . كما هو الشأن فى

الحالة التي كانت تنص عليها الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، إذا كان النقل مترتبا على نقل الوظيفة بدرجةها من الكادر ادنى الى الكادر الأعلى بناء على ما رؤى لصالح العمل ولحسن سير المرفق بسبب اختصاصات الوظيفة ومسئوليتها .

(فتوى رقم ١٢٤٩ في ١٢/٢٨ / ١٩٦٥) .

قاعدة رقم (١٥٣)

المبدأ :

النقل من الكادر المتوسط الى الكادر العالى — مجال تطبيق حكم المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ عند نقل الوظيفة بدرجةها من الكادر المتوسط الى الكادر العالى — النقل الى درجات الكادر العالى المنشأة فى الميزانية مقابل إلغاء درجات من الكادر المتوسط يعتبر تعيينا جديدا .

ملخص الحكم :

أن الثابت من الاطلاع على الأوراق أن الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية أصدرت القرار رقم ٧٢ بتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٢ بتسوية حالة حملة المؤهلات الجامعية والعالية من موظفيها الشاغلين لوظائف فى الكادر المتوسط والذين على درجات خصوصية وعملية وذلك بنقلهم على على المراتب العالية الادارية والفنية المنشأة لهم بمزانية الهيئة عن السنة المالية ١٩٦٢/١٩٦٣ مقابل الحذف الذى تم بهذه الميزانية للمراتب المتوسطة والدرجات الخصوصية والعملية التى كانوا يشغلونها حتى يوم ١٩٦٢/٦/٢٠ على أن يمنحوا اول مربوط المراتب الجديدة او مرتباتهم الحالية ايها اكبر وذلك اعتبارا من ١٩٦٢/٧/١ على أن تحدد اقدمياتهم بعد ذلك فى الكادر العالى حسب القواعد المقررة وبمقتضى هذا القرار

سويت حالة الطاعن الذي كان يشغل المرتبة الأولى الكتابية بوضعه في المرتبة الثالثة بالكادر العالي وذلك اعتباراً من يوم ١٩٦٢/٧/١ وقد راعت الهيئة عند ترتيب الأقدمية فيما بين موظفي الكادر الإداري المتقولين من الكادر المتوسط أمتصحتهم لأقدميتهم في المرتبة المتقولين منها وذلك استناداً للكتاب الدوري لديوان الموظفين رقم ٤ لسنة ١٩٥٨ الذي قضى بأن الموظف الذي ينقل من الكادر المتوسط إلى الكادر العالي تبعاً لنقل درجته تحسب له أتمديته في العزجة من تاريخ حصوله عليها في الكادر المتوسط تطبيقاً للمادة ٤٧ فقرة رابعة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظم موظفي الدولة وعلى هذا الأساس اعتبرت أتمدية الطاعن في المرتبة الثالثة بالكادر العالي من ١٩٥٧/٥/٢١ تاريخ حصوله على المرتبة الأولى بالكادر المتوسط فلما صدرت فتوى اللجنة الأولى للقسم الاستشاري بمجلس الدولة في ١٩٦٥/٢/٩ بأنه لا مجال لتطبيق أحكام كتاب ديوان الموظفين مقابل إلغاء المراتب التي كانوا يشغلونها في الكادر المتوسط عرض أمر هذا المشار إليه بالنسبة إلى الموظفين الذين وضعوا على مراتب الوظائف العالية الفتوى على لجنة شؤون الموظفين بالهيئة بجلستها المنعقدة يوم ١٩٦٥/٦/٣٠ فقررت تنفيذها وبذلك أصبحت أتمدية الطاعن في المرتبة الثالثة من يوم ١٩٦٢/٧/١ وعلى أساس هذه الأتمدية لم يكن الطاعن مستحقاً للترقية عند إجراء حركة الترقيات في ديسمبر سنة ١٩٦٥ التي شملت المطعونون في ترقية .

وحيث أن ما اتبعته الهيئة بداءة في تحديد أتمدية الطاعن عند نقله من الكادر المتوسط إلى المرتبة الثالثة بالكادر العالي استناداً إلى كتاب ديوان الموظفين السالف الذكر بحساب أتمديته في المرتبة المذكورة من يوم ١٩٥٧/٥/٢١ هو إجراء غير سليم ذلك أنه لا يجوز تطبيق حكم المادة ٤٧ فقرة رابعة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على موظفي الهيئة العامة لشئون السيكت الحديدية اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٦٠ تاريخ

العمل بنظام موظفيها الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ اذ أصبحت احكام هذا النظام وحسده هي السارية عليهم من التاريخ المشار اليه وقد خلت تلك الاحكام من نص مماثل لنص المادة ٤٧ السابقة الذكر ، وغنى عن البيان ان تطبيق المادة المذكورة انما يكون مجاله عند نقل الوظيفة بدرجتها من الكادر المتوسط الى الكادر العالى بالميزانية فيجوز في هذه الحالة نقل الموظف شاغل للوظيفة المنقولة الى الكادر العالى تبعا لنقل درجته اذا كانت طبيعة العمل واحدة قبل النقل وبعده وكان متوافرا في الموظف شاغل الوظيفة المنقولة المؤهلات والكفايات المطلوب فعندئذ يستصحب اقدميته في الدرجة التى كان يشغلها قبل النقل اما النقل الى درجات او مراتب الكادر العالى التى تنشأ بالميزانية مقابل الغاء درجات او مراتب موازية بالكادر المتوسط — كما هو الحال في المنازعة الراهنة — فهذا النقل يعتبر بمثابة تعيين جديد في الكادر العالى ومن ثم تتحدد الاقدمية في الدرجة او المرتبة من تاريخ التعيين فيها بطريق النقل الى الكادر العالى مع جواز تصحيل اقدمية الموظف المنقول اليها طبقا لقواعد ضم مدد الخدمة السابقة التى انتظمها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٩ اذا ما توافرت شروط تطبيقها وأول هذه الشروط ان يكون التعيين قد تم في إحدى درجاته .

(طعن رقم ١٨٧ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٣) .

قاعدة رقم (١٥٤)

المبدأ :

نقل الموظف من الكادر المتوسط الى الكادر العالى — حصول هذا النقل طبقا للمادة ٤٧/٤ من قانون نظم موظفى الدولة نتيجة نقل بعض الدرجات من الكادر الأول الى الثانى — نقل نوعى — حسب اقدمية الموظف في الدرجة المنقول اليها من تاريخ النقل .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٤٧/٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بأنه « في حالة نقل بعض الدرجات من الكادر المتوسط الى الكادر العالي بميزانية لحدى الوزارات او المصالح يجوز بقرار من الوزير المختص نقل الموظف شافل الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط الى الكادر العالي في نفس درجته او تسوية حالته على درجة متوسطة خالية من نوع درجته ومعادلة لها » .

ويترتب حتما على النقل المشار اليه الغاء وظائف الكادر المتوسط التي نقلت درجاتها الى الكادر العالي ، ومع ذلك فقد أجاز المشرع هنا أن يشغل الموظف المنقولة درجته وظيفه بالكادر العالي في نفس درجته وبما ان الغاء الوظيفة بصفة عامة يترتب عليه اما فصل الموظف طبقاً للمادة ١٧/٥ من القانون المشار إليه ، و تعيينه في وظيفة مساوية او اثنى من وظيفته وفقاً للشروط والضوابط التي تضمنتها المادة ١١٣ من القانون ذاته ، الأمر الذى يجعل من حكم المادة ٤٧/٤ - بجواز تعيين الموظف في وظيفة اعلا - حكماً استثنائياً في هذا الخصوص بما يستتبعه ذلك من ضرورة تفسير هذا الحكم واعماله في أضيق الحدود ، وبالتالي يعتبر تاريخ تسفل الدرجة في الكادر العالي هو تاريخ الأقدمية فيها دون الاعتداد بأى تاريخ سابق .

وفضلاً عن ذلك ، فإن المادة ٤٧/٤ هذه وهى تعالج وضع الموظف المنقولة درجته قد استعملت لفظ « ينقل » في حالة شفله لنفس الدرجة التى تم نقلها ، وتعبر « تسوى حالته » اذ أريد استبقاؤه في درجة متوسطة ، ولا شك ان المغارقة في التعبير تقتضى المغايرة في الحكم اذ ان تسوية الحالة يترتب عليها حساب الأقدمية في الدرجة ، أما النقل النوعى فيعتبر بمثابة تعيين جديد لا يترتب عليه هذا الأثر ، يؤيد هذا التفسير ويدعمه ان حكمه احتساب مدة الخدمة السابقة هى الخبرة الى اكتسبها للموظف من عمله اول ، والتي تنفد في عمله الجديد لاتحاد طبيعة العاملين .

(فتوى رقم ٦٤٧ في ٢٣/١٠/١٩٥٦) .

تعليق :

عُدلت للجمعية من هذا الرأي في الفتوى رقم ٥٦٧ في ١٥/١٠/١٩٥٧ لاذ انتهت الى أن الموظف الذي ينقل من الكادر المتوسط الى الكادر العالي تبعاً لنقل درجته طبقاً للمادة ٤/٤٧ من قانون نظام موظفي الدولة تحتسب أقدميته في الدرجة من تاريخ حصوله عليها في الكادر المتوسط بشرط اتحاد عمل الموظف السابق مع عمله الجديد .

رابعاً : حالات يكون فيها النقل الى درجات الكادر الأعلى تسوية

قاعدة رقم (١٥٥)

المبدأ :

قرار النقل من الكادر المتوسط الى الكادر العالي أعمالاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٧٦ لسنة ١٩٦٦ لا يعدو أن يكون تسوية مستمدة مباشرة من أحكام القانون — عدم تحصنها بفوات مواعيد الإنفاء .

ملخص الحكم :

لا وجه لما يقوله الطاعن من أن القرار الصادر بنقله الى المرتبة الثالثة الادارية هو قرار فردي تحصن بفوات مواعيد الطعن عليه ذلك أن القرار المذكور وهو القرار الصادر برقم ٧٢ بتاريخ ١٧/١٠/١٩٦٢ قد تضمن نظه الى الكادر العالي اعتباراً من ١/٧/١٩٦٢ دون أن يحدد أقدمية معينة له أو لزملائه المتقولين بالقرار المذكور ولما جاءت تسوية حالته بعد ذلك بالرجاع أقدميته في الكادر العالي الى ٢١/٥/١٩٥٧ اعتباراً بأن هذه التسوية مستمدة مباشرة من أحكام القانون دون أن تستهدف تلك التسوية إنشاء مركز قانوني ذاتي بمقتضى سيطرة الادارة التقديرية وبهذه المثابة فإنه يمكن تعديل ترتيب هذه الأقدمية في

أى وقت بالتطبيق السليم لأحكام القانون ومن ثم يمكن المنازعة في هذا الترتيب دون التقيد بميعاد معين أما القرار الصادر من الهيئة في ٢٨/١٠/١٩٦٦ بعد صدور القرار المطعون فيه بوضعه على الدرجة الثالثة الادارية الجديدة اعمالا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٧٦ لسنة ١٩٦٦ فإنه لا يعدو أن يكون نسوية مستمدة مباشرة من أحكام القانون بعد تطبيق القواعد الواردة في قرار رئيس للجمهورية المشار اليه والتي قضت بتطبيق أحكام نظام للعاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على موظفي الهيئة وأيا كان وجه الصواب أو الخطأ في هذه النسوية فحقها لا تشكل سببا قانونيا للطعن في قرارات الترقية السليمة التي صدرت قبل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٧٦ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه .

(طعن رقم ١٨٧ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢) .

خامسا : النقل من الكادر المتوسط الى الكادر العالي ترقية

قاعدة رقم (١٥٦)

المبدأ :

موظف — نقله من الكادر الفني المتوسط الى الكادر العالي — المادة

٤١ من قانون الموظفين يفرض قيود على هذا النقل — عدم سريتها على من سبق نقلهم الى الكادر العالي قبل العمل بقانون الموظفين في ١/٧/١٩٥٢ .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٤١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ (معدلة بالقانونين رقمي ١٤٣ و ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣) تنص على أنه « تجوز الترقية من اعلى درجة في الوزارة او المصلحة في الكادر الفني للمتوسط الى الدرجة التالية لها في الكادر الفني العالي في حدود النسبة المخصصة للاختيار ويشترط

أن لا يزيد نصيب قوى المؤهلات المتوسطة على ٤٠٪ من النسبة المخصصة للاختيار ويعمل بهذه القواعد عند الترقية الى أية درجة أعلى ، . وبين من مطالعه هذا للنص أن الفقرة الأولى الخاصة بالنقل من الكادر الفني المتوسط الى الكادر الفني العالي تضمنت حكما ينسب به مثير في الفقرة الثانية الخاصة بالنقل من الكادر الكتابي الى الكادر الإداري العالي ، وهو أن يعمل بالقواعد المتقدمة عند الترقية الى أية درجة أعلى . والمقصود بهذا الحكم أن الموظف الذي يصل الى أعلى درجة في الكادر الفني المتوسط في الوزارة او المصلحة كالدرجة الرابعة يجوز أن يرقى الى للدرجة التالية لها في الكادر العالي وهي للدرجة الثالثة ، بشرط أن يكون ذلك في حدود نسبة الاختيار اذا كان من أصحاب المؤهلات العالية ، أما اذا كان هذا الموظف من حملة المؤهلات المتوسطة فلا يجوز ترقيته الا في حدود ٤٠٪ من نسبة الاختيار ، وعلى أن تكون هذه الشروط واجبة الاتباع عند النظر في ترقية مثل هذا الموظف بمد ذلك الى الدرجات الأعلى من الدرجة الثالثة . وقد جرى التساؤل عما اذا كانت هذه القيود تسرى على الموظفين الفنيين يحملون مؤهلات متوسطة والذين كانوا يشغلون درجات في الكادر الفني العالي في تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من عدمه ، بمعنى انه اذا كان هناك موظف ذو مؤهل متوسط يشغل الدرجة الثالثة الفنية في الكادر العالي في مصلحة كانت ميزانيتها مقسمة على كادر فني عالي وكادر فني متوسط قبل يوليه سنة ١٩٥٢ ، فهل تقيد ترقيته الى الدرجة الثانية او الأولى بالقيود الواردة في المادة ٤١ نزولا على حكم العبارة الأخيرة من للفترة الأولى منها ، أو انه اذا اكتسب مركزا قانونيا في الكادر الفني العالي قبل العمل بقانون التوظيف فلا تسرى في شأن ترقيته الى درجات هذا الكادر آلا الأحكام الواردة في المادة ٣٨ الخاصة بالترقية في درجات للكادر العالي ، فلا تكون ثمة تفرقة بين شاغلي درجات هذا الكادر بحسب مؤهلاتهم ، بل تجرى في شأن ترقيتهم قواعد الترتيبات بالأممية أو بالاختيار دون أن تحصر ترقية حملة المؤهلات

للمتوسطة منهم في الحدود الضيقة الواردة في المادة ٤١ . والواقع أن
المستفاد من حكم للفترة الأولى من المادة ٤١ سالفه الذكر أنه اذا ينظم النقل
من الكادر الفني المتوسط الى الكادر الفني العالي انما يتناول فريقين من
الموظفين الشاغلين لدرجات في الكادر المتوسط : حملة المؤهلات العالية
وهؤلاء يكون نظمهم في حدود للنسبة المقررة للاختيار ، وحملة المؤهلات
المتوسطة الذين لا يجوز نظمهم الا في حدود ٤٠٪ من هذه النسبة . ولا
شك أن المشرع ، اذ نص في عجز هذه الفترة على ان يعمل بالقواعد
المتقدمة عند الترقية الى اية درجة اعلى في الكادر العالي ، انما قصد
أن تكون ترقية الموظفين المنقولين من الكادر المتوسط الى الكادر العالي ، في
درجات هذا الكادر الأخير مقيدة بذات القيود التي اتبعت في نظمهم ابتداء
الى هذا الكادر . واذا كان تنظيم لنقل الى الكادر العالي يتناول نقل اصحاب
المؤهلات العالية الشاغلين لدرجات في الكادر المتوسط كما يتناول اصحاب
المؤهلات المتوسطة على ما سبق بيانه ، فان مؤدى ذلك لزوم القول بأن
الغرام هذه القيود عند الترقية الى درجات اعلى في الكادر الفني العالي
يسرى في حق هذين الفريقين من الموظفين على السواء . ومتى تقرر أن
اصحاب المؤهلات العالية الذين ينقلون الى الكادر العالي — تطبيقاً لأحكام
المادة ٤١ — تكون ترقيةهم في درجات الكادر العالي محدودة بنسبة
الترقية بالاختيار ، فانه يتمين القول بأن الغرض من هذه القيود هو
حماية الموظفين الشاغلين من قبل لدرجات الكادر العالي ، وليس الغرض
منها حماية اصحاب المؤهلات العالية ، اذ لو كان هذا هو الغرض
الوحيد المقصود لجعل المشرع ترقية اصحاب المؤهلات العالية المنقولين من
الكادر المتوسط في درجات الكادر العالي طليقة من كل قيد مساواة بزملائهم
من كانوا اصلاً في الكادر العالي . ومقتضى القول بأن الهدف من انقياد
الوارد في الفترة الأولى من المادة ٤١ سالفه الذكر هو المحافظة على
مراكز الموظفين الشاغلين لدرجات الكادر العالي وحملة أتمديتهم من أن
تتأثر بأتمديت المنقولين من الكادر المتوسط ولو كانوا حاملين مؤهلات

عالية — مقتضى ذلك هو التسليم بامتداد هذه الحماية الى جميع من كانوا متقيدين على درجات في الكادر العالى ، سواء منهم أصحاب المؤهلات العالية والمتوسطة ، ومن ثم لكل أصحاب المؤهلات المتوسطة الذين وضعوا على درجات في الكادر العالى منذ أول يولية سنة ١٩٥٢ لا تقيد ترقياتهم بالقيود الواردة في المادة ٤١ — لا لأنهم قد كسبوا حقا في الانطلاق في الترقيات الى درجات هذا الكادر وفقا للقواعد التى كان معمولاً بها قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ ، اذ المعروف ان مراكز الموظفين انما هى مراكز لائحية تحكمها القوانين واللوائح التى تصدرها جهة الادارة بتنظيم شئونهم ، بحيث يملك المشرع ان يقيد فى أى وقت ترقيات أى فريق من الموظفين كحيلة المؤهلات المتوسطة مثلا ويحد من ترقياتهم في درجات الكادر العالى حسبما يترأى له ، دون ان يكون لهم الاحتجاج باية مراكز قانونية كسبوها فى شأن ترقياتهم ، اذ كل ما استقر لهم من مراكز فردية ينحصر فى قيدهم لدرجة من درجات الكادر العالى بحيث لا يجوز بقرار فردى نقلهم منه — وانما يستند عدم مريان حكم العبارة الأخيرة من الفقرة الاولى من المادة ٤١ على أصحاب المؤهلات المتوسطة لشاغلين لدرجات في الكادر العالى قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ الى ان هذا الحكم — بحسب سياقه ومعناه وأهدافه — لا يتعدى اليهم ، اذ يقتصر على من ينقلون من الكادر المتوسط الى الكادر العالى فى ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، هؤلاء هم الذين تظل ترقياتهم فى درجات الكادر العالى مقيدة بهذه القيود . اما الوجودون بالكادر العالى عند العمل بالقانون المشار اليه فان مجال تنظيم ترقياتهم هو المادة ٣٨ للخاصة بنظام الترقيات فى درجات الكادر العالى التى جطت مناط للترقية الاممية او الاختيار دون ان تقرر حكما خصا لنوى المؤهلات المتوسطة مما مفاده انهم يتساوون مع أصحاب المؤهلات العالية .

سادسا : جواز نقل الموظف الى الكادر الأعلى تبعا لنقل درجته

قاعدة رقم (١٥٧)

المبدأ :

نقل بعض الدرجات من الكادر المتوسط الى الكادر العالى — جواز
نقل الموظف شاغل للدرجة المنقولة من الكادر المتوسط الى الكادر العالى في
نفس درجته — المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — استصحاب
الموظف المنقول أقدميته في الدرجة المنقولة .
ملخص الحكم :

نصت المادة ٤٧ من قانون موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في
الفقرة الأخيرة منها على أنه « في حالة نقل بعض الدرجات من الكادر المتوسط
الى الكادر العالى ببيزانية احدى للوزارات او المصالح يجوز بقرار من
الوزير المختص نقل الموظف شاغل للدرجة المنقولة من الكادر المتوسط الى
الكادر الفنى العالى في نفس درجته او تسوية حالته على درجة متوسطة
خالية من نوع درجته ومعادلة لها » .

ومن حيث ان هذه المحكمة قضت بجلستها بتاريخ ١٢/٧/١٩٥٨ في
الدعوى رقم ١١٨ لسنة ٤ القضائية في صدد هذه المادة بأنه ولئن كان
القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — بشأن موظفى الدولة قد قسم الوظائف
الداخلية في الهيئة الى فئتين عالية ومتوسطة على أن تضمن الميزانية بيانها
بكل نوع من هذه الوظائف واذا نص على أنه لا يجوز بغير إذن من البرلمان
نقل وظيفة من فئة الى أخرى أو من نوع الى آخر واذا وضع لكل فئة من
هاتين الفئتين احكاما خاصة بها من حيث التعيين والترقية تخلف في كل
واحدة عن الأخرى مما يترتب عليه ان الأقدمية في وظائف الكادر العالى

تتميز عن الأقدمية في وظائف الكادر المتوسط حتى ولو كانت درجاتهما متماثلة ، ومن ثم ماذا نقل موظف من الكادر الأدنى الى مثل درجته في الكادر الأعلى فانه لا يستصحب معه عند النقل أقدميته في الكادر الأدنى بل يعتبر في ترتيب أقدميته بين أقرانه في الكادر الأعلى من تاريخ نقله الى هذا الكادر الأخير . . الا أنه اذا كان للنقل مترتبا على نقل الوظيفة بدرجتها من الكادر الأدنى الى الكادر الأعلى بناء على ما رؤى لمصالح العمل ولحسن سير المرفق العام فان المستفاد من نص القانون في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ المشار اليها أن المشرع قصد الاحتفاظ للموظف الذي ترى الإدارة نقله الى الكادر الأعلى تبعاً لنقل وظيفته بدرجتها بأقدميته فيها وحكمة ذلك ظاهرة تقوم على أساس من للمعادلة والمصلحة العامة ولأنه كما أن نقل بدرجتها قد استدعته حاجة العمل والمصلحة العامة ولأنه كما أن نقل للوظيفة من الكادر المتوسط الى الكادر الأعلى لا يستتبع حتماً وبقوة القانون نقل شاغلها فقد لا يكون الموظف صالحاً للقيام بوظيفته في الكادر الأعلى سواء من حيث الكفالية أو المؤهل ، فقد أجاز لكل وزير في وزارته سلطة الترخيص في نقل أو عدم نقل كل موظف نقلت وظيفته بدرجتها الى الكادر الأعلى ومن ثم فان الموظف الذي تثبت صلاحيته للنقل الى الكادر الأعلى في تلك الوظيفة ينبغي الا تتأثر أقدميته في الدرجة المنقولة بنقله الى الكادر الأعلى ما دام قد تم ذلك تبعاً لنقل الوظيفة بدرجتها تنظيماً للأوضاع في الوزارة أو المصلحة على الأساس المتقدم وما دلم قد ثبتت جدرة الموظف وأهليته للنقل . .

قاعدة رقم (١٥٨)

المبدأ :

الفقرة الرابعة من المادة ٧٧ من قانون التوظيف رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — نصها على أجازة نقل شاغل الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط إلى الكادر الأعلى في نفس درجته — يعتبر حكما استثنائيا — عدم انطباقه حال النقل من درجات شخصية أو إلى كادر أعلى لا تتمثل درجاته مع درجات الكادر المتوسط — لا حق للموظف المنقول في هذه الحالات في استصحاب أقدميته للسابقة .

ملخص الحكم :

أن المادة ٧٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة تقضى في فقرتها الرابعة بأنه في حالة نقل بعض الدرجات من الكادر المتوسط إلى الكادر العالي بميزانية إحدى الوزارات أو المصالح يجوز بقرار من الوزير المختص نقل شاغل الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط إلى الكادر العالي في نفس درجته أو تسوية حالته على درجة متوسطة خالية من نوع درجته ومعادلة لها .

ومن حيث أن حكم الفقرة الرابعة من المادة ٧٧ من قانون نظام موظفي الدولة هو حكم استثنائي ومثله لا يجوز تطبيقه إلا إذا نقلت وظيفة المدعى بدرجةها من الكادر المتوسط إلى الكادر الفني العالي وكان الصالح يقتضى هذا النقل ، وغنى عن البيان أن الوظائف التقليدية التي نص عليها القانون رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٥٥ ليس لها مثل في الكادر المتوسط حتى يصح القول بأن المدعى نقلت وظيفته بدرجةها حين تم تعيينه بصورة مبتدأة بالكادر الفني العالي ، فضلا عما تقدم فإن درجته الخامسة التي كان حاصلها عليها

بالكادر المتوسط كانت درجة شخصية والدرجة الفخضية ليس لها كيان ذاتي بالميزانية بحيث يتصور معه نقلها من كادر أعلى ، فالشروط الواردة في المادة ٤٧ من قانون نظام موظفي الدولة متعلقة كلها في حق المدعى بها يمنع معه امكان استصحابه لأقدميته السابقة في الدرجة الخامسة بالكادر المتوسط على نحو ما زعم في طلباته وحتى اذا كان الأمر كذلك انهار الأسس الذي يجوز أن يبنى عليه ما طلبه بغير حق من تسويات وظيفية خاطئة ربطها بهذه الأقدمية المزعومة .

(طعن رقم ١٤٦٩ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٠) .

قاعدة رقم (١٥٩)

المبدأ :

الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة المضافة بالقانون رقم ٥٨٦ لسنة ١٩٥٢ تجيز بقرار من الوزير المختص نقل الموظف من الكادر المتوسط الى الكادر العالي تبعاً لنقل درجته في الميزانية للحكم الذي تضمنته الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ المشار اليها هو استثناء من اصل عام لا يتوسع في تفسيره ولا يقاس عليه - اذا كان الاجراء الذي اتبعته جهة الإدارة هو الفناء درجات الكادر المتوسط بالميزانية مقابل انشاء عدد بديل وموازى لها بالكادر العالي وكانت غالبية الموظفين الذين شملهم القرار الإداري الذي تضمن النقل من الكادر المتوسط الى الكادر العالي على درجات شخصية لا وجود لها في الميزانية فإن النقل لا يكون تنفيذاً لحكم الفقرة الأخيرة من المادة من تاريخ تعيينه بالكادر العالي .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذي صدر القرار الوزاري رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٦٢ في نيل احكامه - قد نص في مادته الثانية على ان :

و تنقسم الوظائف الدخلة في الهيئة الى فئتين عالية ومتوسطة ، وتنقسم كل من هاتين الفئتين الى نوعين : فنى وإدارى للأولى وفنى وكتابى للثانية وتتضمن الميزانية بيانا بكل نوع من هذه الوظائف ولا يجوز بغير إذن من البرلمان نقل وظيفة من فئة الى أخرى أو من نوع الى آخر وباستقراء مواد هذا القانون تبين أنه قد أورد لكل فئة من هاتين الفئتين أحكاما خاصة بها من حيث التعيين والترقية تخطف كل واحدة عن الأخرى مما يدل على قيام الفصل التام بين الكادرين المتوسط والعالي ، ويستقل كل منهما بدرجته وأقدميات الموظفين المتبعين اليه وعلى ذلك فإن الأصل أن الموظف الذى يقل من الكادر الأدنى الى الكادر الأعلى لا يستصحب معه أقدميته السابقة في الكادر الذى كان تابعا له ومثل هذا النقل يعتبر في الحقيقة بمثابة التعيين في الكادر الآخر المنقول اليه .

ومن حيث أنه اذا كان هذا هو الأصل العام الذى قامت على أساسه أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ عند بدء العمل به ، إلا أن القانون رقم ٥٨٦ لسنة ١٩٥٣ قد أضاف بمعد ذلك الى المادة ٤٧قرة أخيرة التى نصت على أنه : في حالة نقل بعض الدرجات من الكادر المتوسط الى الكادر العالي بميزانية الوزارات أو المصالح يجوز بقرار من الوزير المختص نقل الموظف شاغل الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط الى الكادر العالي في نفس درجته أو تسوية حالته على درجة متوسطة خالية من نوع درجته ومعادلة لها ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن نقل الموظف من الكادر المتوسط الى الكادر العالي تبعا لنقل درجته في الميزانية يقترب عليه استصحاب أقدميته بالكادر الأدنى وذلك استثناء من قاعدة الفصل بين الكادرين وأن مناط أعمال هذا الاستثناء أن تكون طبيعة العمل في كل من الوظائف واحدة بحيث إذا احتفظت طبيعة عملها يكون قد تخلف شرط أعمال هذا الاستثناء وحينئذ يضمن الرجوع الى الأصل العام وتتحدد أقدمية الموظف المنقول من تاريخ نقله الى الكادر الأعلى بحكم كون هذا

النقل في حقيقته تعيينا كما سلفت الإشارة لذ تنص المادة ٢٥ من القانون المذكور على أن « تعتبر الأقدمية في الدرجة من تاريخ التعيين فيها . . . » .
وعلى ذلك فلهذا متى كان الحكم الذي تضمنته الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ المشار إليها هو استثناء من أصل علم فانه من المسلم أن الاستثناء يطبق في أضيق الحدود ولا يتوسع في تفسيره ولا يقاس عليه .

ومن حيث أنه يبين من كتاب ادارة الميزانية بوزارة الصحة المؤرخ ١٩٧٤/٣/٢٨ ان الاجراء الذي لتبعته عند تحويل الدرجات من الكادر المتوسط الى الكادر العالي يكون بالغاء الدرجات المدرجة بالميزانية في الكادر الأول مقابل انشاء عدد بديل ومواز لها بالكادر الآخر كما أن غالبية من شملهم القرار الوزاري رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٦٢ الذي يتضمن نقلهم من الكادر الفني المتوسط والكليتي الفني العالي والاداري كتقوا على درجات شخصية التي لا وجود لها في الميزانية ومن ثم لا يتصور نقل مثل هذه الدرجات من كادر الى كادر آخر ، لذ هذا النقل لا يتم الا حيث توجد درجات أصلية مدرجة في صلب الميزانية .

ومن حيث أنه مبني تبين ما تقدم فلان النقل الذي تضمنه القرار الوزاري رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٦٢ لم يكن القصد منه في الواقع نقل الوظيفة بدرجتها في الميزانية لاعتبارات تتعلق بحسن سير العمل وبمقتضيات المصالح العام تنفيذا لحكم الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وانما كان ذلك لتحقيق الرغبة في نقل من حصلوا على مؤهلات عالية اثناء الخدمة الى الكادر العالي ومن ثم تتحدد اقدمية الموظف في هذه الحالة من تاريخ نقله الى الكادر المذكور أو بعبارة أخرى من تاريخ تعيينه فيها من ١٩٦٢/٧/١ .

(طعن رقم ٤٢٢ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٦/٤/٤) .

سابعاً : الأصل عدم استصحاب الموظف المنقول الى كادر أعلى لأقدميته

قاعدة رقم (١٦٠)

المبدأ :

النقل من الكادر المتوسط الى الكادر الأعلى — الأصل في قانون الموظفين هو الفصل بين الكادرين المتوسط والأعلى — عدم استصحاب الموظف عند النقل أقدميته في الكادر الأدنى — اعتبار النقل نقلاً نوعياً بمثابة التعيين في الكادر الأعلى — الاستثناء من هذا الأصل قد يستفاد من القانون صراحة أو ضمناً .

ملخص الحكم :

أن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة — أذ قسم الوظائف الداخلة في الهيئة الى فئتين (عالية ومتوسطة) على أن تتضمن الميزانية بيتاً بكل نوع من هذه الوظائف ، وأذ نص على أنه لا يجوز بغير إذن من البرلمان نقل وظيفة من فئة الى أخرى أو من نوع الى آخر ، وأذ وضع لكل فئة من هاتين الفئتين أحكاماً خاصة بها من حيث التعيين والترقية تختلف في كل واحدة عن الأخرى — فإنه قد جعل الأصل هو الفصل بين الكادرين مما يترتب عليه أن الأقدمية في وظائف الكادر الأعلى تتميز عن الأقدمية في وظائف الكادر المتوسط حتى ولو كانت درجاتهما متماثلة ، ومن ثم لماذا نقل موظف من الكادر الأدنى الى مثل درجته في الكادر الأعلى فلا يستصحب معه عند النقل أقدميته في الكادر الأدنى ، بل يعتبر في ترتيب أقدميته بين أقرانه في الكادر الأعلى من تاريخ نقله الى هذا الكادر الأخير ، لأن هذا النقل هو نقل نوعي بمثابة التعيين في الكادر الأعلى الذي تختلف الوظائف فيه من حيث شروط التعيين والترقية والاختصاصات عن مثيلاتها في الكادر الأدنى . ولئن كان ذلك هو الأصل . إلا أن الاستثناء منه قد يستفاد من القانون صراحة أو ضمناً لحكمه خاصة تبرر هذا الاستثناء .

(طعن رقم ١١٨ لسنة ٤ ق — جلسة ١٢/٧/١٩٥٨) .

ثالثا : مدى استصحاب الموظف المنقول الى كادر أعلى تبعا لنقل درجته لآدميته

قاعدة رقم (١٦١)

المبدأ :

نقل الموظف من الكادر المتوسط الى الكادر العالى تبعا لنقل درجته وفقا للبادء ٤٧/٤ من قانون الموظفين — اتحد عمل السابق مع عمله الجديد — احتساب اقدميته فى الدرجة من تاريخ حصوله عليها فى الكادر المتوسط .
ملخص الفتوى :

نص الفقرة الرابعة من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة المضلفة بالقانون رقم ٥٨٦ لسنة ١٩٥٣ على أنه « فى حالة نقل بعض للدرجات من الكادر للمتوسط الى الكادر العالى بميزانية احدى الوزارات او المصالح ، يجوز بقرار من الوزير المختص نقل الموظف شاغل الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط الى الكادر العالى فى نفس درجته او تسوية حالته على درجة متوسطة خالية من نوع درجته ومعالجة لها » ، وقد جاء بمذكرة القانون الايضاحية تبيرا لهذا النص « ان حالة العمل قد تستدعى نقل وظيفة مدرجة فى الكادر المتوسط الى الكادر العالى ، وأن يتم هذا النقل فى قانون الميزانية نفسه ، وهذا النقل لا يستتبع حتما وبقوة القانون نقل من يقوم بعمل للوظيفة من احدى الكادرين الى الآخر ، فقد لا يكون الموظف صالحا للقيام بعمل وظيفة فى الكادر العالى سواء من حيث الكفاية او المؤهل » .

ومعنى ذلك أن نقل الدرجة من الكادر المتوسط الى الكادر العالى يتخلّف عنه — بالنسبة الى الموظف شاغل الدرجة المنقولة — احدى وضعين :

الأول : أن يكون الموظف صالحاً لولاية الوظيفة التي نقلت درجتها إلى الكادر العالي ، وفي هذه الحالة ينتقل الموظف على الدرجة المنقولة .

الثاني : أن يكون الموظف المنقولة درجته غير صالح لشغل الوظيفة المنقولة درجتها ، سواء من حيث الكلية أو المؤهل ، وفي هذه الحالة تسوى حالته على درجة متوسطة خالية من نوع درجته ومعادلة لها . ويستند من المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٥٨٦ لسنة ١٩٥٣ الذي أضيف بمقتضاه الفترة للربعة سالفة الذكر إلى المادة ٢٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، أن العمل الذي يعمد به إلى الموظف المدرجة درجته بالكادر المتوسط يظل — بعد نقل درجته إلى الكادر العالي — كما هو دون تغيير .

على أن نقل الموظف بالكادر المتوسط إلى الكادر العالي تبعاً لنقل درجته ، وإن اعتبر بمثابة التعمين في وظائف الكادر العالي ، إلا أنه من ناحية الدرجة المالية يعد نقلاً مكافئاً بحيث تحسب للموظف أقدميته في الدرجة من تاريخ حصوله عليها في الكادر المتوسط ، إذ أن العبارة في الترقيات والأقدميات بالدرجات المالية لا بالوظائف إلا إذا كانت الدرجة مرتبطة بالوظيفة بطريق التخصيص في البرازية ، وهذا هو ما يتفق مع نص المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التي تنص بأن « تعتبر الأقدمية في الدرجة من تاريخ التعمين فيها » .

ومن التفق عليه وفقاً لأحكام قانون نظام موظفي الدولة والقواعد المعمول بها قبل هذا القانون أنه لا يترتب على النقل تعديل في أقدمية الموظف أو المستخدم ولو كان النقل إلى وظيفة تخطت في طبعة عملها عن عمل الوظيفة السابقة .

لهذا فإن الموظف الذي ينتقل من الكادر المتوسط إلى الكادر العالي تبعاً لنقل درجته طبقاً للمادة ٢٧/٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١

تحسب أقدميته في الدرجة من تاريخ حصوله عليها في الكادر المتوسط وذلك بشرط اتحاد عمله السابق مع عمله الجديد .

(فتوى رقم ٥٦٧ في ١٠/٥/١٩٥٧) .

قاعدة رقم (١٦٢)

المبدأ :

نقل الوظيفة بدرجة من الكادر الأدنى الى الكادر الأعلى — نقل الموظف الى الكادر الأعلى تبعاً لنقل وظيفته بدرجة من الكادر الأدنى — عدم تأثر أقدميته في الدرجة المنقولة بنقله الى الكادر الأعلى .

ملخص الحكم :

إذا كان النقل مترتباً على نقل الوظيفة بدرجة من الكادر الأدنى الى الكادر الأعلى بناء على ما رؤى لصالح العمل ولحسن سير المرفق العام وإن طبيعة العمل في الوظائف واحدة ، فقد يستفاد من نصوص القانون ضمناً أنه قصد الاحتفاظ للموظف الذي ينقله الى الكادر الأعلى تبعاً لنقل وظيفته بدرجة من الكادر الأدنى ، ومن ذلك الحالة التي نصت عليها الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ المضافة بالقانون رقم ٥٨٦ لسنة ١٩٥٣ التي تنص (وفي حالة نقل بعض الدرجات من الكادر المتوسط الى الكادر الأعلى بمرتبة إحدى الوزارات أو المصالح يجوز بقرار من الوزير المختص نقل الموظف شاغل الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط الى الكادر الأعلى بنفس درجته أو تسوية حالته على درجة متوسطة خالية من نوع درجته ومعادلة لها ، وحكمة ذلك ظاهرة من العدالة والمصلحة العامة ، لأن نقل الوظيفة بدرجة من الكادر الأدنى استدعت حاجة العمل والمصلحة العامة ، ولأنه وإن

كان نقل الوظيفة من الكادر المتوسط الى الكادر الأعلى لا يستتبع حتما ويمتدة القانون نقل من يقوم بصلها الى الكادر الأعلى سواء من حيث الكفاءة او المؤهل ، فقد لجيز لكل وزير في وزارته سلطة الترخيص في نقل او عدم نقل كل موظف غفلت وظيفته بدرجةها الى الكادر الأعلى ، ومن ثم فإن الموظف الذي تثبت صلاحيته للنقل الى الكادر الأعلى في تلك الوظيفة ينبغي الا تتأثر اقدميته في الدرجة المنقولة بنقله الى الكادر الأعلى ما دام قد تم ذلك تبعاً لنقل الوظيفة بدرجةها تنظيمياً للأوضاع في الوزارة أو المصلحة على الأساس للمتقدم وما دام تثبت جدارة المنقول وأهليته للنقل الذي هو بمثابة التعيين في الوظيفة ذات الطبيعة الواحدة في العمل .

(طعن رقم ٢٣٨٦ لسنة ٦ ق — جلسة ١٣/١٢/١٩٦٤) .

قاعدة رقم (١٦٣)

المبدأ :

استصحاب الموظف المنقول بدرجة من الكادر المتوسط الى الكادر العالي اقدميته في الدرجة المنقول بها — مقصور على هذه الدرجة دون اقدميته في الدرجة السابقة — تميز الأقدمية في وظائف الكادر العالي في الأقدمية في وظائف الكادر المتوسط حتى ولو كانت درجاتها متماثلة . — استصحاب الموظف المنقول اقدميته في هذه الحالة — استثناء يجب الاقتصار على تطبيقه في الحدود التي ورد بها .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان المستفاد من نص المادة ٤٧ مقرة أخيرة من قانون موظفي الدولة ان الموظف المنقول بدرجة من الكادر المتوسط الى الكادر العالي يستصحب معه اقدميته في الدرجة المنقول بها طبقاً لشروط وضوابط

وضعتها هذه المحكمة الا انه لا يستفاد من هذا النص انه يستصحب معه ايضا اقدميته في الدرجة السابقة بهراعاة الأصل هو الأقدمية في وظائف الكادر العالي تتميز من الأقدمية في وظائف الكادر المتوسط حتى ولو كانت درجاتها متماثلة وان الخروج على هذا الأصل يستلزم نصا استثنائيا مثل الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ ، ومن المقرر ان الاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوسع في تفسيره ومن ثم فلا يمكن ان يفترض ان للطاعنين والمطعون ضده عينوا لأول مرة في الدرجة الخامسة فيكون المعيار الواجب للتحويل عليه في تحديد الأقدمية بين المعينين هو المؤهل فاقدمية التخرج فعلمو السن على التعاقب ، الفقرة (ب) من المادة ٢٥ من قانون موظفي الدولة ، لان هذا المعيار لا يستقيم مع وجود واقع على خلافه وهو عدم تعيين المتراشحين لأول مرة في الدرجة الخامسة ولأن المطعون في ترقيته وان كان يستصحب معه اقدميته في الدرجة الخامسة بالكادر الفني المتوسط الا انه لا يصح ان يستصحب معه اقدميته في الدرجة السادسة بالكادر الفني المتوسط ذلك ان المشرع في المادة ٤٧ فقرة أخيرة قد خرج على الأصل العام الذي يقضى بأنه عند نقل موظف من الكادر الأدنى الى مثل درجته في الكادر الأعلى لا يستصحب معه عند النقل اقدميته في الكادر الأدنى وذلك حين استثنى حالة ما اذا كان النقل مترقا على نقل الوظيفة بدرجتها وبهراعاة الشروط والأوضاع التي أرستها هذه المحكمة ومن ثم وجب الاقتصار على تطبيق هذا الاستثناء في الحدود التي ورد فيها بحيث لا يتعمد الى الأقدمية في الدرجة السابقة حسبما سبق به البيان .

تاسعا : مبررات النقل الى الكادر الأعلى تبعا لنقل الدرجة

قاعدة رقم (١٦٤)

المبدأ :

انقل من الكادر المتوسط الى الكادر العالى — النقل المترتب على نقل الوظيفة بدرجةها من الكادر الأدنى الى الكادر الأعلى — استصحاب الموظف ، على سبيل الاستثناء ، اقدميته في الكادر الأدنى — قد يستفاد من نصوص القانون انه قصد اليه لاعتبارات من المصلحة العامة ولاتفاق العمل في الوظيفتين .

ملخص الحكم :

إذا كان النقل مترتبا على نقل الوظيفة بدرجةها من الكادر الأدنى الى الكادر الأعلى بناء على ما رؤى لصالح العمل ولحسن سير المرفق العام أن طبيعة العاملين في الوظيفتين واحدة ، فقد يستفاد من نصوص القانون ضمنا انه قصد الاحتفاظ للموظف للذى يرى نقله الى الكادر العالى تبعا لنقل الوظيفة بدرجةها بأقدميته فيها ، ومن تلك الحالة التى تنص عليها الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ المضافة بالقانون رقم ٥٨٦٦ لسنة ١٩٥٢ لتنتهى بنصه « وفى حالة نقل بعض الدرجات من الكادر المتوسط الى الكادر العالى بميزانية إحدى الوزارات و المصالح ، يجوز بقرار من الوزير المختص نقل الموظف شاغل الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط خالية من نوع درجته ومعادلة لها ، وحكمة ذلك ظاهرة تقوم على أساس من العدالة والمصالح العام ، لأن نقل الوظيفة بدرجة قد استدعته حاجة العمل والمصلحة العامة ، فتم الاندماج على هذا الأساس ، وبمراعاة أن الطبيعة واحدة في العاملين ، لأنه لما كان نقل الوظيفة من الكادر المتوسط

الى الكادر الأعلى لا يستتبع حتما ويقو قوة القانون نقل من يقوم بعملها من الكادر العالي سواء من حيث الكلية أو المؤهل ، فقد أجاز لكل وزير في وزارته سلطة الترخّص في نقل أو عدم نقل موظف نقلت وظيفته بدرجةها الى الكادر الأعلى ، ومن ثم فإن الموظف الذى تثبت صلاحيته للنقل الى الكادر العالي في تلك الوظيفة ينبغى ألا تتأثر اقدميته في الدرجة المنقولة بنقله الى الكادر العالي ، ما دلم قد تم ذلك تبعا لنقل الوظيفة بدرجةها . تنظيميا للأوضاع في الوزارة أو المصلحة على الأساس المتقدم ، وما دام ثبتت جدارة المنقول وإهليته للنقل الذى هو بمثابة التعيين في هذه الوظيفة ذات الطبيعة الوحيدة في العمل . وهذا الحكم الضمنى في تحديد الأقدمية المستفاد من الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ هو حكم استثنائى خاص تقتضيه الأغراض التى استهدفها القانون بإضافة تلك الفقرة ، يقطع في ذلك أن المشرع يرد دائما مثل هذا الحكم عند إعادة تنظيم الأوضاع الإدارية تنظيميا من شأنه نقل الوظائف بدرجاتها من الكادر الأدنى الى الكادر الأعلى ، كما تم ذلك بالقرار بقانون رقم ٣١٠ لسنة ١٩٥٦ الذى أجاز لوزير التموين أن ينقل بقرار منه أية وظيفة من فئة الى أخرى أو من نوع الى آخر بميزانية الوزارة ، كما أجاز له نقل الموظف شاغل الدرجة المنقولة الى الكادر العالي ، أو نقل غيره من موظفى الوزارة الى الدرجة المنقولة الى الكادر العالي في نفس درجته ، بشرط أن يكون حاصلا على المؤهل اللازم للتعيين في الكادر المنقول اليه ، أو تسوية حالته في درجة خالية من نوع درجته ومعادلة لها ، وأن تعتبر اقدمية الموظف في الكادر العالي المنقول اليه من تاريخ حصوله على الدرجة المماثلة للدرجة المنقول اليها في ذلك الكادر ، وذلك بشرط أن يتفق عمل الوظيفة المنقول اليها مع عمل الوظيفة المنقول منها في طبيعتها ، والا اعتبرت الأقدمية في الكادر المنقول اليه من تاريخ النقل .

عاشرا : اداة النقل من الكادر المتوسط الى الكادر العالى

قاعدة رقم (١٦٥)

المبدأ :

النقل من الكادر المتوسط الى الكادر العالى تبعا لنقل درجته في الميزانية بالتطبيق للفقرة ٣ من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — اداة هذا النقل — هي قرار من الوزير المختص لو من يسند اليه هذا الاختصاص بنص في قانون واجب التطبيق — مثال بالنسبة لاختصاص مدير عام الهيئة العامة للسكك الحديدية طبقا لحكم المادة الثانية من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ .

ملخص الحكم :

ان اعمال حكم الفقرة الثالثة من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة التي اضيفت بالقانون رقم ٥٨٦ لسنة ١٩٥٣ والتي يجرى نصها هكذا (وفي حالة نقل بعض الدرجات من الكادر المتوسط الى الكادر العالى بميزانية إحدى الوزارات أو المصالح ، يجوز بقرار من الوزير المختص نقل الموظف شاغل الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط الى الكادر العالى في نفس درجته ، أو تسوية حالته على درجة متوسطة خالية من نوع درجته ، ومعادلة لهما) ان اعمال هذا النم يقتضى ان يكون النقل بقرار من الوزير المختص ، الا ان لمدير عام السكك الحديدية سلطة نقل الموظفين حتى الدرجة الثانية وذلك طبقا لحكم المادة الثانية من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ التي عهدت له بإدارة السكك الحديدية تحت اشراف وزير المواصلات ، وان يبت في حدود القوانين واللوائح في نقل الموظفين حتى الدرجة الثانية ، وهذا القانون

خاص بالسكك الحديدية وظل قائما حتى الفى أخيرا بالقانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ الذى صدر فى ١٤/١٠/١٩٥٦ ، وعمل به من تاريخ نشره ، ولما كان هذا القرار قد صدر فى ظل للقانون الأول قبل الغائه فهو الذى يحكمه ولا يتغير الحال بصحور القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفى الدولة ، اذ لا ينسخ حكمه به لأن القاعدة القانونية تقضى بأن القانون الخاص يقيد القانون العام والعكس غير صحيح فى هذه القاعدة .

(طعن رقم ١١٣٩ لسنة ٥ ق — جلسة ١٣/١/١٩٦٣) .

خلاى عشر : النقل من الكادر العالى الى الكادر المتوسط يستلزم موافقة الموظف المتقو

قاعدة رقم (١٦٦)

المبدأ :

نقله من الكادر العالى الى الكادر المتوسط — جوازه بشرط موافقة الموظف على هذا النقل .

ملخص الفتوى :

ان الأصل العام هو عدم جواز نقل الموظف من الكادر العالى الى الكادر المتوسط ، نظرا لما ينطوى عليه هذا النقل من تنزيل الوظيفة ، وتقويت لفرص الترقى الى نهاية درجات السلم الادارى ، واضرار بمركز الموظف الادبى ، الامر الذى يعتبر بمثابة عقوبة تأديبية لا يجوز توقيعها الا لجريمة ارتكبها الموظف وبعد اتباع الاجراءات التأديبية المنصوص عليها فى القانون . ولما كانت الحكمة من هذا الحظر هى حماية الموظف من غفط الادارة ، حتى لا تتخذ من هذا النقل وسيلة للتشغى والاضرار بمن تشاء من موظفيها على خلاف ما يقتضيه الصالح العام ، فان هذه الحكمة

بشقيها تنقضى في حالة قبول الموظف مثل هذا النقل ، باعتبار انه الأمين على مصلحته والأكثر مفعلاً ، فان هو طلب هذا النقل أو رضى به أو قدم اقراراً للادارة بقبوله ، جاز ذلك ما دامت جهة الادارة — وهى المنوط بها تقدير المصلحة العامة ورعايتها — قد تحدرت لزوم هذا النقل ، بل ولجأت فعلاً في إحدى الحالتين المعروضتين الى نقل بعض الدرجات من الكادر العالى الى الكادر المتوسط ، لصالح العمل ولا مكان التنسيق بين الكادرين العالى والمتوسط .

ولا وجه لما يتحدى به من أن علاقة الموظف بالحكومة هى علاقة لائحية لا تتأثر بقبول الموظف وضعا يغير ما تنص عليه القوانين واللوائح ، إذ ان المادة ١١٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، قد أجازت الاعتداد بقبول الموظف وضعا يغير وضعه القانونى كما اشارت المادة ٤٧ من القانون المذكور في فقرتها اولى الى الاعتداد بقبول الموظف النقل من وزارة أو مصلحة الى وزارة أو مصلحة اخرى ، ولو كان هذا النقل يفوت عليه حقه في الترقية بالامتدعية . لذلك فانه يجوز نقل الموظفين من الكادر العالى الى الكادر المتوسط — تبعاً لنقل درجاتهم أو استقالاتهم — اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك طبقاً لقانون الميزانية ، وبشرط موافقة الموظف المنقول على هذا النقل .

(فتوى رقم ٢١٦ في ١٩٥٥/٦/٢٣) .

ثاني عشر : اثر النقل من الكادر المتوسط الى الكادر العالى على اعانة غلاء المعيشة

قاعدة رقم (١٦٧)

المبدأ :

نقل الموظف من الكادر المتوسط الى الكادر العالى — اثره على اعانة غلاء المعيشة — لا يخضع من الاعانة الا ما يعادل الفرق بين ما كان يتقاضاه فعلاً بالكادر المتوسط واول مربوط الدرجة بالكادر العالى .

ملخص الفتوى :

يتقضى المراحل التشريعية لموضوع اعانة غلاء المعيشة ببيان أن مجلس الوزراء نظّمها بقواعد عامة يقرّر إصداره في أول ديسمبر سنة ١٩٤١ ثم أدخل على هذا القرار بعض تصديلات جزئية حتى أصدر في ١١ من يولييه سنة ١٩٤٤ قراراً بتثبيت هذه الاعانة وتخفيضها في بعض الحالات وذلك تخفيفاً من الأعباء المالية . وفي ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ رفع قيد التثبيت الذي فرضه القرار السابق ، وفي ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ عاد مجلس الوزراء وقرّر تثبيت الاعانة على الماهيات والمرتبات والأجور المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثم قرر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ معاملة الموظفين الذين تثبت لهم اعانة الغلاء على أساس ما هيّاتهم أساس منحهم اعانة للغلاء على الماهية الجديدة من تاريخ الحصول عليه من اعانة المعيشة ولن تتأثر حالتهم بهذا الاجراء ما دامت جلة الأجر في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثم يحصلون على شهادات دراسية اعلا من هذا التاريخ او بعده ، ويعينون بالدرجات او الماهيات الجديدة ، على عليها .

وفي ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ عند نظر مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٥٢/١٩٥٣ وافق مجلس الوزراء على مذكّرة ملحقة بهذا المشروع جاء بها : لما كان بعض الموظفين سينتفعون عند نقلهم الى الكادر الجديد بزيادة في ما هيّاتهم الحالية فقد رأى استقطاع هذه الزيادة مما يحصلون عليه من اعانة غلاء المعيشة ولن تتأثر حالتهم لهذا الاجراء ما دامت جلة الأجر والاعانة لم تتغير وان ما سينولونه من تحسين بسبب تطبيق الكادر سيضمه الى ما هيّاتهم الأصلية ويدخل مستقبلاً في حساب معاشهم بدلاً من علاوة مؤقتة للغلاء تكون خاضعة للتخفيض في أي وقت .

وبين من القرار الأخير الصادر في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ أن المشرع يهدف من وراء خصم فرق الكادرين من اعانة غلاء المعيشة الى

تغطية المعجز الذى خشى وقوعه بسبب تطبيق الكادر الجديد الملصق بالفتون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، وكان سبيله الى ذلك تخفيض نفقات تطبيق للكادر الجديد من بند آخر من بنود الميزانية وهو اعانة غلاء المعيشة — فهو اجراء مقصد به تحقيق غرض مالى بحث هو موازنة الميزانية ، ومع ذلك لم يغفل المشرع حالة الموظف المعيشية فحرص على أن تظل جملة ما يتقاضاه من راتب واعانة غلاء على ما هو عليه حتى لا تضطرب أحواله المعيشية .

ولما كان تحقيق هذين الهدفين اللذين سعى اليهما المشرع ، وهما موازنة الميزانية عن طريق تلاقى المعجز المحتمل وقوعه نتيجة تطبيق الكادر الجديد ، ومراعاة احوال الموظف المعيشية ، يقتضى فى واقع الأمر أن تتساوى الزيادة الناشئة عن تطبيق الكادر الجديد مع النقص المترتب على الخصم من الامانة حتى لا يطغى احد الهدفين على الآخر فيتخلف النص عن تحقيقه ، وعلى مقتضى ذلك فان من يعين فى وظيفة كان مربوطها فى ظل الكادر القديم ١٢ جنيتها واصبح مربوطها فى ظل الكادر الجديد ١٥ جنيتها ، يخصم ثلاثة جنيها من اعانة غلاء المعيشة الخاصة به وهى قبة الفرق بين الكادرين ، أما اذا كان يتقاضى راتبا يزيد على أول مربوط الكادر القديم ويقل عن أول مربوط الكادر الجديد فان الخصم يقع من اعانة غلاء المعيشة الخاصة به بما يوازى الفرق بين ما كان يتقاضاه فعلا وبين أول مربوط الكادر الجديد ، والقول بغير ذلك من شأنه أن يتخلف أحد الهدفين اللذين حرص المشرع على تحقيقهما ، ذلك أن الخصم لو تم على راتب الموظف بما يوازى الفرق بين الكادرين لأصبحت جملة ما يتقاضاه من راتب واعانة أقل مما كان يتقاضاه فى الكادر المتوسط وهو ما يؤدى الى اضطراب احواله المعيشية الأمر الذى حرص المشرع على توقيه .

بؤيد هذا النظر ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٢١ من القانون

رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه حيث تقضى بان موظفى الكادر المتوسط الذين يعينون فى احدى وظائف الكادر العالى يحتفظ لهم بمرتباتهم التى كانوا يتقاضونها فى الكادر المتوسط لذا زالت على اول مربوط الدرجة التى عينوا فيها ، ويشرط الا تجاوز نهلية مربوط هذه الدرجة . وقد جاء بالمذكرة الايضاحية لهذا النص انه « لا يجوز أن تكون اعادة تعيين موظفى الحكومة فى كادر اعلى سببا فى خفض مرتباتهم التى كانوا يتقاضونها قبل تعيينهم فى هذا الكادر حتى لا تضطرب احوالهم المعيشية » .

لهذا انتهى الراى الى انه عند نقل الموظف من الكادر المتوسط الى الكادر العالى لا يخصم من اعانة غلاء المعيشة الخاصة به الا ما يعادل الفرق بين ما كان يتقاضاه فعلا بالكادر المتوسط واول مربوط الدرجة بالكادر العالى ، ويبدأ الخصم من تاريخ التعيين بالكادر العالى ، ومن ثم يرد لمن خصم منهم الفرق بين الكادرين ما خصم بغير وجه حق اعتبارا من تاريخ التعيين بالكادر العالى ما لم يكن قد سقط بالتقدم .

(فتوى رقم ٥٦٩ فى ٢٤/٨/١٩٥٩) .

ثالث عشر : النقل من الكادر الكتابى الى الكادر الادارى او العكس

قاعدة رقم (١٦٨)

المبدأ :

النقل من الكادر الكتابى الى الكادر الادارى دون ترقية — شروط
صحته .

ملخص الحكم :

لذا كانت جهة الادارة تملك — بمقتضى نص المادة ٤١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ معدلة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٣ الصادر

في ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٣ — « الترقية من أعلى درجة في الوزارة أو المصلحة من درجات الكادر الكتابي فيها إلى الدرجة التالية لها في الكادر الإداري » بشروط معينة ، غلقها تلك من باب أولى للنقل دون ترقية متى اقتضى ذلك حسن سير العمل في المصالح العامة : ما دام النقل ليس إلى وظيفة درجتها أقل ولا يفوت على الموظف دوره في الترقية بالأقسامية . ولا يجوز أن يحول دون أعمال سلطة النقل هذه ابتغاء وجه المصلحة العامة التفرع — سواء من قبل الموظف المنقول أو من جانب موظفي الجهة المنقول إليها — بأمل في حق قائم على مصلحة فردية لا تتوازى مع المصلحة العليا الأسى منها والواجب تغليبها عليها .

(طعن رقم ١٩٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٦/٩) .
قاعدة رقم (١٦٩)

المبدأ :

النقل من الكادر الكتابي إلى الكادر الإداري — خلو ملف خدمة الموظف من قرار صريح به — لا يفيد حتما عدم النقل — جواز استخلاص النقل من ادلة واقعية — قرار النقل للمصدر بعد ذلك يعتبر كاشفا لحالة قانونية واقعية فعلا .

ملخص الحكم :

ان خلو ملف خدمة الموظف من قرار صريح بنقله من الكادر الكتابي إلى الكادر الإداري لا يعنى حتما أنه لم ينقل إلى الكادر الإداري بل قد يستفاد هذا النقل اذا قامت ادلة واقعية تفيد هذا النقل — وان صدور قرار بعدم ذلك بهذا النقل انما يكون بمثابة قرار كاشف لحالة قانونية واقعية فعلا .

(طعن رقم ٨٥٨ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦١/٣/٢٥) .

قاعدة رقم (١٧٠)

المبدأ :

نقل الموظف من الكادر الكتابي الى الكادر الإداري طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٦ — شروطه — ان يكون الموظف شاعلاً درجة سادسة شخصية في الكادر الكتابي ، وان تكون الدرجة السادسة الإدارية التي يعين فيها مخصصة لتوظيفه ومنقولة في الميزانيات ٥٤/٥٢ الى ١٩٥٧/٥٦ .
ملخص الفتوى :

ينص القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة في مادته الثانية على ان تنقسم الوظائف الداخلة في الهيئة الى فئتين عليية ومتوسطة وتنقسم كل من هاتين الفئتين الى نوعين فنى وإداري للأولى فنى وكتلى للثانية .

وتتضمن الميزانية بيانياً بكل نوع من هذه الوظائف .

ولا يجوز بغير إذن من البرلمان نقل وظيفة من فئة الى أخرى أو من نوع الى آخر .

وقد أورد المشرع على مبدأ تقسيم الوظائف المقررة بهذا النص استثناءات نص على بعضها في ذلك القانون المذكور ونص على البعض الآخر في تشريعات مستقلة مثال ذلك :

١ — الاستثناء الذى أوردته المادة ٤١ من القانون المشار اليه اذ نصت على انه " يجوز الترقية من أعلى درجة في الوزارة أو المصلحة من الكادر الفنى العالى في حدود النسبة المخصصة للاختيار وبشرط الا يزيد نصيب ذوى المؤهلات المتوسطة على ٤٠٪ من النسبة المخصصة للاختيار ويعمل بهذه القواعد عند الترقية الى أى درجة أعلى .

كما يجوز الترقية من أعلى درجة الى الوزارة او المصلحة من درجات الكادر الكتابي فيها الى الدرجة التالية في الكادر الادارى في حدود النسبة المخصصة للاختيار وبشرط الا يزيد نصيب ذوى المؤهلات المتوسطة على ٤٠٪ من النسبة المخصصة للترقية بالاختيار .

٢ — الاستثناء الذى جاء به الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ من القانون المذكور اذ نصت على أنه : فى حالة نقل بعض الدرجات من الكادر المتوسط الى الكادر العالى لميزانية لحدى للوزارات والمصالح يجوز بقرار من الوزير المختص نقل الموظف شاغل الدرجة المتقولة من الكادر المتوسط الى الكادر العالى فى نفس درجته أو تسوية حالته على درجة متوسطة خالية من نوع درجته ومعادلة لها .

ومن حيث أن المشرع قد اورد على مبدأ تقسيم الوظائف المقررة على النحو المتقدم استثناء تضمنته المادة ٣ من القانون رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٦ التى نصت على أنه : استثناء من احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ يجوز بقرار من الوزير المختص أن يعين موظفى الدرجة السادسة للشخصية بالكادر الكتابي فى الدرجات السادسة الادارية والمتقولة فى الميزانيات ١٩٥٣/١٩٥٤ الى ١٩٥٦/١٩٥٧ أو أن يرقى من كان منهم فى الدرجة السابعة الكتابية الى الدرجة السادسة الادارية المرمومة من الكادر الكتابي متى استوفى شروط الترقية بها . ومفاد هذا النص أن مفاد تطبيق الاستثناء الوارد به أن يكون الموظف شاغلا درجة سادسة شخصية فى الكادر الكتابي وأن تكون الدرجة السادسة الادارية التى يعين فيها مخصصة لموظفيه ومنقولة من الميزانيات ١٩٥٣/١٩٥٤ الى ١٩٥٦/١٩٥٧ .

فاذا كان الثابت أن موظفا كان يشغل درجة سادسة كتابية أصلية فى ميزانية جامعة الاسكندرية ثم نقل من هذه الدرجة الى الدرجة السادسة

الإدارية المنشأة بميزانية الجامعة في السنة المالية ١٩٥٧/١٩٥٦ ومن ثم لا يكون قد توافرت في شأنه شروط تطبيق الاستثناء المقرر بالقانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ على ما سبق بيته .

(فتوى رقم ٩٢٢ في ١٢/٤/١٩٦١) .

قاعدة رقم (١٧١)

المبدأ :

شروط النقل من الكادر الكتابي الى الكادر الإداري طبقا لأحكام القانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ — مخالفة هذه الشروط — جزاء هذه المخالفة هو البطلان وليس الانعدام فلا يجوز سحب قرار النقل في هذه الحالة إلا خلال الميعاد القانوني .

ملخص الفتوى :

انه ولئن كان القرار الصادر بنقل الموظف من الكادر الكتابي الى الكادر الإداري قد جاء مخالفا للقانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ الا انه لا يجوز سحبه او الفأؤه الا في المواعيد المقررة للسحب والالفاء ، ولا يجوز القول بان هذا القرار يعد قرارا معدوما اذ ان القاعدة العامة فقها وقضاء ان القرار الإداري الذي يصدر بالمخالفة للقانون لا يعتبر قرارا منعديا الا اذا بلغ عيب عدم الشرعية فيه حدا ينحصر به الى درجة المعدم وليس هذا هو الحال بالنسبة الى القرار الصادر بنقل الموظف من الكادر الكتابي الى الكادر الإداري اذ ان العيب الذي شاب هذا القرار لا يحيدو ان يكون خطأ في تفسير القانون وتاويله ومن ثم لا ينحصر به الى درجة المعدم .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان القرار الصادر بنقل السيد/..... من الكادر للكتلى الى الكادر الادارى وأن كان مخالفا للقانون الا انه لا يجوز سحبه أو الغاؤه متى كان قد انقضت المواعيد المقررة لهذا السحب أو الفسخ .

(غتوى رقم ٩٢٢ فى ١٢/٤/١٩٦١) .

قاعدة رقم (١٧٢)

المبدأ :

النقل من السلك الادارى الى السلك الكتلى فى ظل أحكام الرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٣ بغير اتباع الإجراءات التأديبية — صحته قانونا اذا خلا من اساءة استعمال السلطة .

ملخص الحكم :

لا حجة فى القول بأن نقل الموظف من السلك الادارى الى السلك الكتلى فى ظل أحكام الرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٣ ، بغير اتباع الإجراءات التأديبية يعتبر مخالفا للقانون ، لانطوائه على عقوبة تأديبية مقننة دون اتباع اجراءاتها التى نص عليها القانون ، ذلك لأن هذا النقل إنما يتم بناء على الرخصة التشريعية التى اجازته لجهة الادارة استثناء من أحكام المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، بشأن نظام موظفى الدولة ، والتى خرجت على أحكام هذا القانون من حيث عدم استلزامها ارتكاب ذنب تأديبى لنقل الموظف من السلك الأعلى الى السلك الأدنى من جهة ، ومن حيث عدم تطلب اتباع الإجراءات التأديبية المقررة فى القانون المذكور لامكان تنزيل الموظف من جهة أخرى ، ذلك ابتغاء سرعة تحقيق الأغراض التى استهدفها المشرع من تقرير هذه الرخصة بشغل الوظائف الحكومية الكثيرة الشاغرة

ومتذاك ، بالنقل أو للفرقية دون ليطياء ودون التقيد ببعض احكام قانون نظام الدولة ؛ حتى لا تتميل الاداة الحكومية او تقتصر في رعاية المرافق العامة ، كما جاء بالذكرة الإيضاحية للبرسيم يقتون آنف للذكر ، وما دام لم يتم دليل من الأوراق على اساءة استعمال السلطة ؛ فإن استعمال الإدارة للرخصة المخولة لها بالقتون في الحدود المرسومة لذلك ، يكون عملا مشروعما لا مطن عليه .

(مطن رقم ١٧٤٦ لسنة ٢ قى — جملة ١٩٥٨/١/١٨) .

الفصل الثالث

النقل من وظيفة الى أخرى داخل الكادر الواحد

قاعدة رقم (١٧٢)

المبدأ :

النقل الى وظيفة أخرى — جائزة بشرط ألا تقل درجتها عن درجته
— تنزيله في الوظيفة دون خفض الدرجة — ليس عقوبة تأديبية في ظل
قانون نظام موظفي الدولة — ترخص الإدارة في النقل من وظيفة الى أخرى .
ملخص الحكم :

ان نقل الموظف أصبح جائزا من وظيفة الى أخرى بشرط ألا تقل درجتها
عن درجته وذلك طبقا للمادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١
الخاص بموظفي الدولة ، ولم يعد التنزيل في الوظيفة عقوبة تأديبية كما كان
الحال طبقا لحكيتو سنة ١٩٠١ ، ولذا فإن المادة ٨٤ من القانون المشار
اليه ، حين عدت الجزاءات التأديبية ، لم تنص على تنزيل الوظيفة بل
نصت على خفض الدرجة ، فالتنقل من وظيفة الى أخرى أصبح من الملاعبات
المتروكة لتقدير الإدارة بما لا يعقب عليها في هذا الشأن ما دام لا يفوت
به الدور في الترقية بالأقدمية وما دلم خلا من اساءة استعمال السلطة .

(طعن رقم ٢٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٥/١٢/١٠) .

قاعدة رقم (١٧٤)

المبدأ :

جواز النقل من وظيفة الى اخرى ما دامت الأخيرة ليست اقل درجة من الأولى .

ملخص الحكم :

ان الجزاءات التي عدهتها المادة ٨٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، ليس من بينها التنزيل في الوظيفة كما كان الحال قبل العمل بالقانون سالف الذكر . وقد اجازت المادة ٤٧ من القانون المشار اليه النقل من وظيفة الى اخرى ما دامت درجة الوظيفة المنقول اليها الموظف ليست اقل من درجة الوظيفة المنقول منها . فالتقول بان نقل المدمى من وظيفة رئيس طم جنائى باحدى اللبالبات الجزئية الى وظيفة كاتب بالنيابة الكلية قد قصد به ان يكون بمثابة عقوبة توقع عليه الى جانب الخصم من مرتبه ، هو مذهب لا يستند الى اساس سليم من القانون ذلك ان المدمى قد نقل الى وظيفة لا تقل درجتها عن درجة وظيفته الأولى ، فلم يتضمن نقله اى تنزيل له في الدرجة .
(طعن رقم ١٦٥٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٤/٢٠) .

قاعدة رقم (١٧٥)

المبدأ :

نقل الموظف الى وظيفة اخرى جائز ما دامت درجتها لا تقل عن درجة الوظيفة المنقول منها — المادة ٤٧ من قانون نظام موظفي الدولة .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة قد قسمت الوظائف للدخلة في الهيئة الى فئتين عالية

ومتوسطة ، ثم قسمت كلا من هاتين الفئتين الى فئى وادارى للاولى وفئى
وكتلى للثانية ، فالتقسيم الوارد بها انما ينصب على اللوائف ، ولا يتناول
الدرجات ، فالدرجة هى للمصرف المالى الذى يتقاضى منه الموظف راتبه ،
وهى تتبع الوظيفة باعتبارها اثرا لها ، ثم نصت المادة ٤٧ من القانون
المشار اليه على انه « يجوز نقل الموظف من ادارة الى اخرى ، ويجوز نقله
من مصلحة او وزارة الى مصلحة او وزارة اخرى اذا كان النقل لا يفوت
عليه دوره فى الترقية بالامتحانية ، او كان بناء على طلبه ولا يجوز
نقل الموظف من وظيفة الى اخرى درجتها اقل من درجته .

ومفهوم هذا النص انه يحظر نقل الموظف من وظيفة الى اخرى
درجتها اقل من درجته ، لما ينطوى عليه هذا النقل من جزاء تاديبى
لا تملكه سوى الجهة المختصة باجرائه وهى مجلس التاديب ، ومفهوم
المخالفة للنص انه يجوز نقل الموظف من نوع الى آخر فى ذات الفئة التى
تتبعها وظيفته ، ما دامت درجتها لا تقل من درجة الوظيفة المنقول منها
اذا ما اقتضى هذا للنقل لبتقاء وجه المصلحة العامة او كان بناء على
طلب الموظف نفسه . فتمتى كان الثابت ان الموظف هو الذى طلب نقله
من وظيفته بالكادر الفنى المتوسط الى مثل وظيفته بالكادر للكتلى ، وكلاهما
من نوع واحد تنظمهما الفئة المتوسطة ، وكانت هناك وظيفتان خاليتان
من الدرجة الثامنة الكتابية ، ووافقت لجنة شئون الموظفين على نقله الى
احدى هاتين الوظيفتين بعد موافقة ديوان الموظفين . واعتمد الوزير
محضر اللجنة فيما يتعلق بهذا النقل فى ١٩/٩/١٩٥٤ . ومن ثم فان النقل
قد تم صحيحا ومستوفيا كافة شرائطه القانونية ، وبالتالي يعتبر هذا
لموظف شاغلا لوظيفة فى الدرجة الثامنة الكتابية من ذلك التاريخ . اما ما
رصدته ادارة المستخدمين من ان قرار نقله الى الدرجة الثامنة الكتابية جاء
مخالفا للمادة الثانية من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن تنظيم
موظفى الدولة — فانه اعترض فى غير محله ، اذ ان هذه المادة تنظم

نقل الوظيفة ذاتها من فئة الى اخرى او من نوع الى آخر ، ولا شأن لهما بنقل الموظف دون نقل وظيفته ، فقد تكفلت بتنظيم هذه للحالة الأخيرة المادة ٤٧ من القانون على ما سلف للبيان . كما انه لا وجه للاحتجاج بانتهاء الرخصة التي منحت للجهة الادارية بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٣ بالاستثناء من احكام المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، اذ ان ذلك المرسوم يتناول جولة نقل الموظفين من فئة الى اخرى ، والحالة المعروضة خاصة بنقل الموظف من نوع الى آخر في نفس الفئة ، وهو امر تجيزه الاحكام الناعمة الواردة في القانون .

(مئوى رقم ٣٦٦ في اول اغسطس سنة ١٩٥٧) .

قاعدة رقم (١٧٦)

المبدأ :

النقل من وظيفة لأخرى في مثل درجته ومرتبته — استهداف النقل مصلحة عامة اقتضتها ظروف العمل — لا وجه للطعن في هذا القرار .

ملخص الحكم :

مضى ثبت ان المدعى عين في الدرجة الثامنة على اعتماد مقاومة الأمراض الوبائية المدرج بالميزانية بند أعمال جديدة ، وندب للعمل كاتباً في ادارة المخازن والمشتريات ، ولما اقتضت ظروف العمل في مصلحة الطب البيطري شغل الوظائف في الاعتماد المخصص لمقاومة الأمراض الوبائية شغلا فعلياً بأن يقومون بأعباء هذه الوظائف ، نقل المدعى وأمثاله الى اعتماد المساحة القطنية في مثل درجاتهم ومراتبهم ، وهذا النقل ليس من شأنه ان يمس مراكزهم التي كانوا قد اكتسبوا بقرار تعيينهم ، سواء من حيث الدرجة أو الراتب ، اذ أنهم نقلوا في وضع مماثل وعلى اعتماد مماثل ، وقد استهدفت

النقل تحقيق مصلحة عامة اقتضتها ظروف العمل في المصلحة التي يعمل بها المدعى — متى ثبت ذلك ، فان الدعوى بطلب إلغاء القرار الصادر بنقل المدعى الى اعتماد المساحة القطنية تكون على غير أساس سليم من القانون متعينا رفضها .

(ع طعن رقم ٧٧٧ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٥/٣) .

قاعدة رقم (١٧٧)

المبدأ :

التنقل من وظيفة الى اخرى — صحيح ما دام لا ينطوى على جزاء تاديبى مقنع بتنزيل الموظف الى وظيفة درجتها اقل — التمتع على قرار النقل بل انه تم على غير درجة وعلى غير وظيفة — غير صحيح متى كان النقل الى مثل درجة الموظف ، ولو كان الخصم بماهية على ربط وظيفة بالجهة للنقل منها .

ملخص الحكم :

ما دام النقل لا ينطوى على جزاء تاديبى مقنع بتنزيل الموظف من الوظيفة التي يشغلها الى وظيفة درجتها اقل من درجته ، ولا يفوت عليه دوره في الترقية بالأممية في الوظيفة المنقول منها ، فهو صحيح ، ذلك ان الموظف ليس له ازاء المصلحة العامة حق مكتسب في البقاء في وظيفة بعينها . ولا حجة فيما يذهب اليه المدعى من ان نقله تم الى غير درجة وعلى غير وظيفة ، اذ الواقع انه اما نقل الى مثل درجته بالديوان العام بوزارة الداخلية ، والحق بقسم الادارة به . ولا يغير من هذه الحقيقة صدور قرار وزير الداخلية ، بالخصم بماهيته على ربط وظيفة مدرس من الدرجة الثالثة بكلية البوليس ، اذ لا يعدو هذا ان يكون تعيينا للمصرف المسالى ، دون مساس بالوضع الوظيفى للمدعى من حيث الدرجة .

(طعن رقم ١٤٧ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/٤/٢٥) .

قاعدة رقم (١٧٨)

المبدأ :

التنقل الى وظيفة اخرى مماثلة — استهداف قرار النقل استقرار الموظف في مقر وظيفته — التمس عليه بمصيب لساء استعمال السلطة او انه تضمن جزاء تأديبيا مقعما — لا محل له — هو نقل مكاتى مما ترخص فيه جهة الادارة .
ملخص الحكم :

اذا كان الثابت ان المدعى نقل من مدرسة الهلال بكرداسة الى مدرسة المعرقب ، وان كلتا المدرستين تابعة لمنطقة الجيزة للتعليمية ، ومن نفس المرتبة ، وقد نقل لمدعى الى وظيفة مماثلة لتلك التي كان يشغلها في المدرسة المنقول منها ، وظاهر من قرار النقل ان الادارة استهدفت من ورائه استقرار المدعى في مقر وظيفته ، فلا يمكن ان يعلب تصرفها بسوء استعمال السلطة او انه تضمن جزاء تأديبيا مقعما ، وهو قرار نقل مكاتى ترخص فيه جهة الادارة بلا معقب عليها ، ما دام ان قرارها قد خلا من اساء استعمال السلطة ، ومن ثم يكون الحكم اذ قضى بالغاء قرار النقل قد خالف القانون ويتمين الضالوه (١٠)

(طمن رقم ٤١٦ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٩) .

قاعدة رقم (١٧٩)

المبدأ :

التنقل الى وظيفة درجتها اقل — لا يجوز طبقا لنص المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن المدعى قد حصل على بكالوريوس الزراعة في سنة ١٩٤٤ والتحق بمصلحة الأملاك الأميرية في ٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٥ في الدرجة السادسة بالكادر العالي (تفائش) ، وكان يشغل وظيفة ناظر زراعة ، ثم صدر قرار مدير علم المصلحة في شهر ديسمبر سنة ١٩٥٥ بنقله من وظيفة ناظر للزراعة بإدارة البيع (الثروة العقارية) من الدرجة السادسة الفنية بالكادر الفني العالي إلى الكادر الإداري مع ترقية إلى الدرجة الخامسة بوظيفة وكيل إدارة ، وذلك اعتباراً من ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ ، ثم أصدر مدير علم المصلحة في شهر أغسطس سنة ١٩٥٧ القرار المطعون فيه بنقل المدعى إلى وظيفة معاون أملاك بحيرية البحيرة اعتباراً من ٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٧ ، وجاء في ذلك القرار أن الوظيفة المتسول منها المدعى هي « ناظر زراعة بالثروة العقارية » في حين أنه لا يوجد في ملف المدعى ما يفيد أنه كان قبل صدور هذا القرار قد نقل من وظيفة وكيل إدارة التي رقى إليها في سنة ١٩٥٥ إلى وظيفة ناظر زراعة .

ولما كان الثابت من الرد على الدعوى أن وظائف معاوني الأملاك مخصص لها الدرجتان السابعة والثامنة ، ويؤيد ذلك أيضاً الإطلاع على ميزانية المصلحة عن عام ١٩٥٧ — ١٩٥٨ المصوب بها وقت صدور القرار المطعون فيه ، فانه يبين منها أنه قد خصص لوظائف معاوني الأملاك الدرجتان السابعة والثامنة في الكادر الفني المتوسط ، ومن ثم فيكون المدعى قد نقل بالقرار المطعون فيه إلى وظيفة نقل درجتها من درجته ، الأمر غير الجائز قانوناً لمخالفته لحكم المادة ٤٧ من القانون رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة التي تنص على أنه « لا يجوز نقل الموظف من وظيفة إلى أخرى درجتها أقل من درجته » .

قاعدة رقم (١٨٠)

المبدأ :

وضع الموظف المنقول على درجة أقل من تلك التي كان يشغلها قبل نقله — لا يجوز .

ملخص الحكم :

ان القرار الصادر في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ من السيد مدير عام هيئة الاصلاح الزراعي بالحاق المطعون عليه بتوظيفه وكيل ادارة في الدرجة (٤٥ — ٦٥ جنيه) اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٥٩ ، مع انه كان قبل نقله في الدرجة الثانية بالكادر الفني العالي بوزارة الأوقاف بمربوط مالي (٦٥ — ٨٠ جنيه) ينطوي بلا جدال على خفض لدرجة المسالية التي كان عليها عند نقله من وزارة الأوقاف ، وهو تصرف اداري لا شك يجافي الأصول العامة التي توجب عدم المساس بأوضاع الموظفين المنقولين الا في حدود القانون وبمعد سلوك طريق التأديب ولا يجادل احد في أن نقل بعض الموظفين — ومن بينهم المطعون ضده — لم يكن يراد به ان تترك حقوق الموظفين — سدى تحت رحمة الجهة الادارية التي تم نقلهم اليها ان شاعت حافظت على أوضاعهم المكتسبة ولن شاعت نحيفت مراكزهم القانونية ومست درجاتهم المالية التي بلغوها ومن ثم يتعين القضاء بالغاء القرار الاداري الصادر من مدير عام الهيئة العامة للإصلاح الزراعي فيها تضمنه من عدم اسناد وظيفة مدير ادارة اليه وهي درجة يستثنيها ربط مالي (٦٥ — ٨٥ جنيه) يقابل الدرجة الثانية التي كان المطعون عليه مغنيا فيها قبل نقله الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي .

قاعدة رقم (١٨١)

المبدأ :

نقل الموظف من نوع الى آخر من الوظائف داخل الكادر الواحد -
يجز في حالة اتحاد الدرجة وتوفر شروط شغل الوظيفة المنقول اليها -
لستصحاب العايل المنقول إقتصاديته السابقة - أساس ذلك أن الأمر في
هذه الحالة نقل وليس تعيينا .

ملخص الفتوى :

النقل من نوع الى آخر من الوظائف داخل الفئة الواحدة أى النقل
من الوظائف الفنية للعالية الى الوظائف الادارية وبالعكس او النقل من
الوظائف الكتابية الى الوظائف الفنية المتوسطة وبالعكس فيحكمه نص المادة
٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التى كانت تنص على أنه « يجوز
نقل الموظف من ادارة الى أخرى ويجوز نقله من مصلحة او وزارة الى مصلحة
او وزارة أخرى اذا كان النقل لا يفوت عليه دوره في الترقية بالأتسمية او
كان بناء على طلبه ولا يجوز نقل الموظف من وظيفة الى أخرى درجتها
أقل من درجته وهذا هو الحكم الذى رددته المادة ٤١ من قانون
العاملين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

ومقتضى هذا النص انه يحظر نقل الموظف من وظيفة الى أخرى
درجتها أقل من درجته لما ينطوى عليه هذا النقل من جزاء تأديبي
لا تملكه سوى الجهة التأديبية المختصة بتوقيمه . ومنهزم المخالفة للنص
المذكور انه يجوز نقل الموظف من نوع الى آخر في ذات الفئة التى تدرج
فيها وظيفته ما دلت درجتها لا تقل عن درجة الوظيفة المنقول منها اذا
انتضت المصلحة العامة هذا النقل او كان بناء على طلب الموظف نفسه .
وهو ما سبق ان انتهى اليه رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى
بجلستها المنعقدة في ١٧ من يوليو سنة ١٩٥٧ .

ومن حيث أنه متى توفر في النقل بين نوعي الوظائف من الفئة الواحدة العالية أو المتوسطة شرط اتحاد الدرجة والشروط الأخرى اللازمة لشغل الوظيفة المنقول إليها فإن العامل يستصحب معه في هذه الحالة أقدميته التي كانت له قبل النقل ، بوصف أن الأمر يتعلق بنقل لا بتعيين وهذا الحكم يفاير حالة التعيين المبثدا التي تتطلب توفر شروط ضم مدد الخدمة فيما يحسب للعامل من مدد خدمة سابقة على هذا التعيين .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما ياتى :

أولا — أن النقل من كادر أدنى الى كادر أعلى غير جائز الا في الحالات وبالشروط والأوضاع التي ينص عليها القانون .

ثانيا — أن العامل المنقول من كادر أدنى الى كادر أعلى يعتبر معينا تعيينا مبتدأ في الكادر الأعلى ومن ثم لا يستصحب الأقدمية التي كانت له في الكادر الأدنى الا اذا أجاز القانون ذلك .

ثالثا — أن النقل من نوع الى آخر داخل الكادر الواحد سواء الفنى والإدارى العالى أو الفنى المتوسط والكتابى جائز في حالة اتحاد الدرجة وتوفر الشروط اللازمة لشغل الوظيفة المنقول إليها ولا يعتبر تعيينا مبتدأ مما تسرى في شأنه قواعد ضم مدد الخدمة السابقة ومن ثم يستصحب العامل المنقول أقدميته التي كانت له قبل النقل .

رابعا — أن القواعد المتقدمة لا تطبق الا خلال فترة العمل بأحكام القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع أحكام وقتية للعاملين المدنيين بالدولة وقبل العمل بقواعد تقييم وترتيب للوظائف تنفيذا لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن العاملين للمدنيين بالدولة .

قاعدة رقم (١٨٢)

المبدأ :

قرار النقل من وظيفة الى الوظيفة المعادلة لها — قرار نسوية يستند
المعامل حقه فيه مباشرة من القانون — يفتح ببعاد الطعن في الترقّيات
السابقة عليه .
ملخص الحكم :

ان المادة الرابعة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ تنص على أن
« تسرى الأحكام الأخرى الواردة في القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ على
الوظائف المنصوص عليها في المادتين الأولى والثالثة من هذا القانون
وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في أنظمة المؤسسات ، أما باقي الوظائف
والمؤسسات المذكورة فتسرى في شأنها جميع القواعد والأحكام المنصوص
عليها في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه .

ومن حيث أن قانون الوظائف العامة هو الذي يسرى على موظفي
المركز القومي للبحوث من غير أعضاء هيئة البحوث باعتبار هذا المركز
هيئة عامة تمارس نشاطا علميا وتخضع كذلك لأحكام القانون رقم ٧٩
لسنة ١٩٦٢ آنف الذكر ولم يرد بلائحته الادارية والالية ما يتعارض
وهذا الأصل المقرر . كما وأن قانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣
تد نص في مادته الثالثة عشرة على أن « تسرى على موظفي وعمل الهيئات

العامة أحكام القوانين المتعلقة بالوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص
خاص في القرار الصادر باتشاء الهيئة وللوائح التي يضعها مجلس الادارة » .
ومن حيث انه يبين بما تقدم انه بصور قرار رئيس الجمهورية رقم
٢٢٦٩ لسنة ١٩٦٤ بمسؤوليات وتنظيم وزارة البحث العلمي عدا العاملين
بالمعهد القومي للقياس والمعايرة التابع لوزارة البحث العلمي ومن بينهم
الدعى من عسداد موظفي وعمل المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا

والمخاطبين بقواعد وأحكام التشريع العلم للتوظيف باعتبارهم من غير الشاغلين لوظائف هيئات التدريس والبحوث والهيئات الفنية التي تنظمها قواعد وأحكام صادرة بقوانين خاصة ومن ثم فإن المدعى يكون — والحال كذلك — قد أصبح خاضعا منذ صدور القرار الجمهورى رقم ٢٢٦٩ لسنة ١٩٦٤ فى ١٢ من يولييه سنة ١٩٦٤ ، لأحكام قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باعتباره القانون العلم لشئون العاملين المدنيين بالدولة والذي يسرى عليه — حسبما سلف البيان — بالتطبيق لأحكام كل من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ والقرار الجمهورى رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦١ السلف نكرهم ومن ثم فانه وقد تحدد بصدور القرار الجمهورى رقم ٢٢٦٩ لسنة ١٩٦٤ فى ١٢ من يولييه سنة ١٩٦٤ النظام الوظيفى الواجب للتطبيق على المدعى فانه كان يتمتع تبعها لذلك نظمه الى درجة من درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تعادل درجته المعين عليها طبقا للجدول الأول الملحق بلائحة موظفى ومستخدمى الهيئة العامة للتوحيد القياسى وذلك على أساس من الضوابط التى أرسنها هذه المحكمة فى شأن النقل من الكادرات الخاصة الى الكادر العلم ومن بينها أن يكون المركز القانونى للعامل فى الجهة المنقول اليها مساويا او معادلا للمركز القانونى الذى كان له فى الجهة المنقول منها مع حفظ حقه فى الأقدمية التى كانت له وذلك اذا كان نظم الدرجات واحدا فى الجهتين .

ومن حيث أن الدرجات الواردة بالكادر الملحق بلائحة الهيئة المصرية للتوحيد القياسى بالنسبة للموظفين سواء فى الوظائف العالية او المتوسطة تتطابق مع الدرجات الواردة بالكادر العلم فى قانون التوظيف رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وكان المدعى معينا على الدرجة (٩٦٠ — ١١٤٠ جنيه) والتي أصبحت فى حكم القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وبالتطبيق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط واوضاع نقل العاملين الى 'الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية' ، تعادل الدرجة الثمانية (٨٧٦ — ١٤٤٠ جنيه) فإن المدعى يكون قد استند مباشرة من أحكام القرار الجمهورى

رقم ٢٢٦٩ لسنة ١٩٦٤ الحق في أن ينقل اعتبارا من تاريخ صدور ذلك القرار في ١٣ من يولييه سنة ١٩٦٤ الى الدرجة الثانية من درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باعتبارها الدرجة المعادلة للدرجة التي كان معنا عليها وقتئذ وذلك بأهمية فيها ترجع الى ٦ من مايو سنة ١٩٦٢ تاريخ تعيينه على تلك الدرجة ومن ثم كان يتعين على الجهة الادارية ان تصدر قرارا بتسوية وضعه الوظيفي على النحو المتقدم ومتى كان الأمر كذلك فان القرار رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٦ الصادر من رئيس المجلس الأعلى للبحث العلمى في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٦٦ بنقل المدعى اعتبارا من ١٣ من يولييه سنة ١٩٦٤ الى الدرجة الثانية من درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المعادلة لدرجته وذلك بأهمية فيها ترجع الى ٦ من مايو سنة ١٩٦٢ لا يعمد في حقيقته أن يكون قرارا بتسوية حالة المدعى اعمالا لحقه المستند مباشرة من أحكام القرار الجمهورى رقم ٢٢٦٩ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر ويكون بالتالى قد كشف عن وضعه القانونى السليم وقت صدور القرار المطعون فيه في ٢ من مايو سنة ١٩٦٦ للأمر الذى يفتح له ميعادا جديدا للطعن في ذلك القرار .

ومن حيث أن المدعى كان قد أقام للدعوى رقم ٢٠٨ لسنة ١٦ القضائية في ١١ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ بالطعن في القرار الصادر في ٢ من مايو سنة ١٩٦٦ وذلك قبل صدور قرار التسوية المشار اليه فيه ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٦٦ واستمر في مخالصة القرار المطعون فيه بالدعوى ذاتها بعد أن تظلم منه مرة أخرى في ٢١ من فبراير سنة ١٩٦٧ على ضوء قرار التسوية رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٦ الذى أوضح تعيينه بوضعه القانونى دون أن يتلقى رداً على ذلك التظلم الأمر الذى يفرض منه طلب المدعى إلغاء القرار المطعون فيه مقبولا شكلا دون ما حاجة الى رفع دعوى جديدة بخاصم فيها انقار ذاته من جديد .

(طعن رقم ٢٠٨ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٣٠) .

الفصل الرابع

النقل من وزارة او مصلحة الى وزارة او مصلحة اخرى

قاعدة رقم (١٨٣)

المبدأ :

القيد للوارد في المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على ترقية الموظف المنقول من وزارة او مصلحة الى اخرى — الحكمة التشريعية التي قلم عليها — توافرها في النقل بين وحدتين اداريتين مستقلتين بترقياتها داخل مصلحة واحدة — سرعان القيد المشار اليه في هذه الحالة .

ملخص الحكم :

سبق لهذه المحكمة ان قضت بان القيد الذي اورثته المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هو استثناء من الأصل العام الذي يجيز النقل كما يجيز ترقية الموظف المنقول طبقاً للقواعد العامة . ويجب تفسير هذا الاستثناء في حدود الحكمة التشريعية التي قام عليها ، وهي منع التحايل لا يثار الموظف المنقول بترقيته في الجهة المنقول اليها في نسبة الأقدمية وحرمان من كان نصيبه الدور في الترقية لولا مزاحمة المنقول له في فرصة الترقية فيحجبه بحكم أقدميته . ويبين من ذلك أن سياسة التشريع في هذا الشأن في ضوء حكمته تقسوم على افتراض موظفين في وحدتين مستقلتين بأقدمياتهما وترقيتهما مما يجعل النقل من أحدهما الى الأخرى مؤثراً في تكافؤ الفرص في الترقية وهو ما اراد القانون تنظيمه على الوجه المبين في تلك المادة . وما دام ان المناط هو النقل من وحدة الى أخرى مستقلة في ترقياتها ، فان الرد في هذا هو الى اوضاع الميزانية التي بحسبها قد تعتبر الفروع المختلفة للمصلحة الواحدة وحددت قائمة بذاتها في الترقية .

(طعن رقم ٤٠٦ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/١٠)

قاعدة رقم (١٨٤)

المبدأ :

نص المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على اجازة النقل من ادارة او مصلحة او وزارة الى اخرى — عدم انطباقه على حالة النقل داخل الوحدة الواحدة — مثال — النقل الحاصل تنفيذاً للقانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٤ باعتبار ميزانية وزارة التجارة والصناعة بمصالحها المختلفة وحدة واحدة بالنسبة للترقيات والتنقلات بين موظفيها حتى نهاية سنة ١٩٥٥ — اعتباره من قبيل التنسيق او التوزيع الداخلى وليس من شأنه جعل الموظف المنقول في مركز خاص — نص القرار الوزاري رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٥ على اعتباره انتداباً مع استثناء حالتي النقل على درجة خالية بالجهة المنقول اليها او بطريقة التبادل — عدم انطباق هذا القرار الاستثنائي على الموظف المنقول الى الديوان العام في ظل القانون السالف الذكر ، ثم صدر قرار بنقله الى هذا الديوان بعد انتهاء الفترة المحددة لتطبيق هذا القانون — اعتباره منقولا من تاريخ القرار الصادر بهذا النقل لا قبل ذلك .

ملخص الحكم :

أن مفهوم المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة أن النقل لا يكون الا من ادارة الى اخرى او من مصلحة او وزارة الى مصلحة او وزارة أخرى ولا يتصور أن يكون النقل في داخل الإدارة الواحدة او المصلحة الواحدة ، وأن النقل المحظور اجراؤه بغير مبرر هو الذي من شأنه أن يفوت على المنقول دوره في الترقية بالانتمدية الا اذا كان بناء على طلبه .

وهذا الحكم العلم الذي قرره المادة ٤٧ في شأن النقل وآثاره لا يتصور حدوثه في دأخل الوحدة التي أوجدها القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٤ الذي قضى بأعتبار ميزانية وزارة التجارة والصناعة بمصالحها المختلفة وحدة واحدة بالنسبة للترقيات والتقلات بين موظفيها في خلال المهلة التي حددتها حتى نهاية يونية سنة ١٩٥٥ خروجاً واستثناء من أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بأداة تشريعية في نفس مرتبته ، ويكون النقل خلالها ولو جاءت عبارته صريحة من قبيل التنسيق أو الترتيب أو التوزيع الدأخل الذي تجريه الجهة الإدارية بيد طليقة استجابة منها لأحتياجات العمل وما يقتضيه حسن سير المرفق العلم ومن ثم لا تترتب عليه أحكام النقل الذي يجعل صاحبه في مركز خاص يحويه القانون لا يسوغ لها أن تمسه بغير مبرر كما أن القرار ٣١٩ لسنة ١٩٥٥ الصادر في نهاية يونية سنة ١٩٥٥ جعله أفتدألباً فيأخذ حكم الأنتداب ، ومع استثناء النقل الذي نص في القرار الصادر به بأنه كان على درجة خالية بالجهة المنتسول إليها أو بأنه تم بطريق التبادل بين موظفين في درجة واحدة وفي كادر واحد . ولما كان هذا الاستثناء لا ينطبق على حالة المدعى كما أن الجهة الإدارية أعربت عن رغبتها في نظه إلى اللديوان العلم بالقرار رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٦ بعدد نهاية الفترة المعينة فلا يعتبر منقولاً إليه إلا من التاريخ الذي حددده هذا القرار الأخير إذ لم تتوافر ظروف أو ملبسات من شأنها أن تحول التذب إلى نقل قبل حصوله .

(طعن رقم ١١٩٦ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦١/٦/٢٤) .

قاعدة رقم (١٨٥)

المبدأ :

نقل العامل من وزارة الى اخرى في وقت لم تكن توجد فيه بالجهة المتقاول منها درجة خالية يسمح بترقيته - اجراء سليم قانونا - لا يفهم من ذلك ان يكون مشروع الميزانية قد تضمن اقتراح انشاء درجات جديدة .

ملخص الحكم :

ان القرار الصادر بنقل المطعون عليه من وزارة الحربية الى وزارة التربية والتعليم اعتبارا من اول يوفية سنة ١٩٥٩ قد صدر في ٢١ يوفية سنة ١٩٥٩ وان قرار ترقية السيد / المطعون فيه قد صدر في ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٠ وان الدرجة التي تمت عليها هذه الترقية قد اعتمدت في ميزانية وزارة الحربية (الكلية الحربية) عن السنة المالية ١٩٥٩/١٩٦٠ اى ان الترقية المطعون فيها قد تمت على درجة انشئت اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٥٩ ومناد ذلك انه لم تكن ثمة درجة ثانية فنية عالية خالية بالكلية الحربية وقت نقل المطعون عليه الى وزارة التربية والتعليم . واذ ثبت ان نقل المطعون عليه من وزارة الحربية الى وزارة التربية والتعليم كان نقلا سليما اقتضته مصلحة العمل والعامل ولم يصدر عن اساءة استعمال السلطة كما يزعم المدعى - ابتغاء تقويت حقه في ترقية كانت متاحة له اذ لم تكن ثمة درجات وقت النقل تسمح بترقيته اليها فان النقل - يكون والحالة هذه - لا مطمئن عليه ذلك ان النقل لا يكون معيبا الا اذا كان هناك درجات تسمح بترقية العامل في الجهة المتقاول منها وقصد حرمانه من الترقية اليها وانفساح الطريق لمن يليه في الاقدمية اما اذا كان الأمر على خلاف ذلك وذهبت جهة الادارة الى استعمال الرخصة المخولة لها قانونا في النقل بقصد تحقيق الغرض الذي شرع من اجله

ثم انشأت درجة جديدة في ميزانية الادارة بعد قرار النقل للمطعون فيه فلا يسوغ الادعاء عندئذ بان مثل هذا النقل قصد به تفويت حق الموظف المنقول في الترقية .

ولا وجه في هذا المقام للتحدى بان للوزارة قد تعمدت نقل المدعى بغية تفويت دوره في الترقية ، لأنها كانت قد اقترحت انشاء درجات في مشروع الميزانية لأن اعداد مشروع الميزانية بواسطة الوزارات المختلفة واقتراح انشاء الدرجات الجديدة لا يقوم دليلا كما يذهب المدعى على لساء استعمال السلطة باعتبار ان الوزارة كانت تعلم بمثل هذه الدرجات المقترحة ، ذلك ان سلطة الوزارة تنحصر في الاقتراح فحسب ولا تمتد الى تقديرها عملا ووجوب انشائها فهي لا تملك ذلك باعتباره حقا أصيلا للسلطة التي تقوم باعتماد الميزانية والتي تملك حذف وتعديل وانشاء للدرجات التي تطلبها الوزارات والمصالح كي تتم الموازنة بين أبواب الميزانية المختلفة دون أن يكون لهذه الوزارات حق الاعتراض على ذلك . ومن ثم فإن اقتراح انشاء بعض الدرجات في ميزانية الجهة المنقول منها المطعون ضده لا ينهض دليلا على علم الوزارة بانشاء هذه الدرجة اذ لا يتأكد هذا العلم الا بصحور قفون ربط الميزانية مقضينا هذه الدرجات وبهذه المثابة يكون نقل المطعون ضده قد وقع صحيحا بالموافقة لأحكام للقانون .

المبدأ :

الأصل أن الموظف المنقول الى وظيفة أخرى لا يستصحب اليها البدلات التي كان يتقاضاها بوظيفته السابقة إلا إذا نص للقانون على غير ذلك .

ملخص الفتوى :

مناد حكم المادة ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة أن العامل الذي يعاد تعيينه في وحدات الجهاز الإداري للدولة دون فاصل زمني بين ترك الخدمة في جهة سابقة واعادة التعيين سواء أعيد التعيين في وظيفته من نفس الفئة التي كان يشغلها او في فئة أعلى ، فانه يحتفظ بأجره السابق أو بداية مربوط الفئة المعين عليها او ايها اكبر ، والأجر السابق لهما ينصرف الى الأجر الأساسي وحده دون ما كر يتقاضاه المعاد تعيينه من بدلات ، ذلك ان الأجر اذا ورد مطلقا كما هو الحال في النص المشار اليه — فالأصل فيه ان ينصرف الى المرتب الأساسي وحده ، كما وان البدلات المقررة للوظيفة انما يرتبط صرفها بشغل تلك الوظيفة ، وعليه فان الأصل انه اذا ما ترك للعامل تلك الوظيفة او نقل بوظيفة أخرى فانه لا يستصحب معه البدلات التي كان يتقاضاها بوظيفته السابقة الا اذا نص القانون على خلاف ذلك ، كما هو الحال في المادة ٢٨ من قانون هيئة للشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٧ فقد احتفظ المشرع — استثناء من القواعد العامة للضبط الذي ينقل الى وظيفة خارج هيئة الشرطة بالمرتب الذي كان يتقاضاه في هيئة الشرطة ، مضانا اليه البدلات السابقة المقررة لرتبته او درجته .

ولا وجه للاعتراض على ما تقدم بدعوى ان القرار الوزاري رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٧ قد حدد مرتب السيد المذكور بمبلغ ١٠١٢٥٠ ، ذلك

أن الموظف يستبد حقه في الراتب من القنون مباشرة ، ومن ثم فإن القرار الصادر بتحديد المرتب على خلاف حكم القنون لا يمسدو أن يكون عملا ماديا لا يكسب الموظف حقا في المرتب الذي حددته .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن الحاق السيد المذكور بوزارة التكوين إنما هو إعادة تعيين ملبجا للمساعدة ٢/١٣ من القانون ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، وبذلك فإنه يستحق أول م.يوط الفئة التى عين بها فى وزارة التكوين أو المرتب الأساسى المقرر لرتبة مقدم للتى انتهت به خدمته بوزارة الداخلية على أساسها .

(ملف ٤٧١/٢/٨٦ — جلسة ١٠/٢٩/١٩٨٠) .

الفصل الخامس

النقل من الحكومة الى المؤسسات العامة او العكس

قاعدة رقم (١٨٧)

المبدأ :

نص المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على قصر النقل بين الوزارات والمصالح داخل الحكومة المركزية - اعتبار هذا النص ترديدا لأصل عام مقتضاه جواز الافادة من خبرة الموظفين بنقلهم الى الجهات التي تحتاج الى هذه الخبرة - اثر ذلك - جواز نقل وكيل نيابة من الفئة الممتازة الى الدرجة الثانية الفنية للمالية باحدى المؤسسات العامة للبحث لاعماله باعتبارها الدرجة المعادلة للدرجة المنقول منها - استصحابه لاقدميته في درجة وكيل نيابة من الفئة الممتازة وارترداد اقدميته في الدرجة الثانية الى تاريخ ترقية الى الدرجة المنقول منها .

ملخص الفتوى :

انه وإن كان من المستفاد من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ان حكمها مقصور على النقل بين الوزارات والمصالح داخل الحكومة المركزية ، الا ان هذا الحكم ترديد لأصل عام مقتضاه جواز الافادة من خبرة الموظفين بنقلهم الى الجهات التي تحتاج الى هذه الخبرة وفقا لما تقرره للجهة الادارية عن ملاءمة هذا النقل ابتغاء حسن ادارة المرافق العامة واستمرار سيرها بانتظام واطراد .

وهذا الأصل الذي رده المشرع في المادة ٤٧ المشار اليها يقوم بالنسبة الى النقل من الحكومة الى المؤسسات العامة لتمكينها من أداء

رسالتها على الوجه الأكمل نظرا لما تقوم به من أعداد وتدريب الأخصائيين في الفروع العلمية المختلفة وإيفاد البعثات الدراسية ولتتبع وسائل التدريب والإعداد العلمي والعمل وتيسير إجراءات البحوث العلمية وتمييزها والنهوض بها وتشجيعها بالاعتمادات والمكافآت المالية والعينية وغير ذلك من الأعراس التي تقوم عليها المؤسسات العلمية .

وإذ كان قد أجاز — نزولا على ذلك الأصل العام — النقل بين الوزارات والمصالح بشرط ألا يفوت النقل على الموظف دوره في الترقية ، وذلك انتفاعا بميزة الموظف المنقول .

لذلك لا يكون ثمة ما يمنع من إجازة نقل موظفي الحكومة — سواء كانوا معينين بالكادر العام أو بإحدى الكادرات الخاصة بها — إلى المؤسسات العلمية للانتفاع بخبراتهم والاستعانة بهم في هذه المؤسسات . ومن ثم يستصحب الموظف المنقول أقدميته في آخر درجة كان يشغلها بالحكومة قبل النقل إلى الدرجة التي ينقل إليها في المؤسسة العلمية وبالتالي ترتد أقدميته في هذه الدرجة الأخيرة إلى تاريخ حصوله على الدرجة الحكومية المنقول منها ، لا سيما إذا لم يوجد أي فاصل زمني بين انتهاء الخدمة بالحكومة والنقل إلى المؤسسة .

يؤكد ذلك ما قضت به المحكمة الإدارية العليا بجلستها المنعقدة في ٣ من يولية سنة ١٩٦٠ في الطعن رقم ٩٠٠ لسنة ٤ القضائية من أن « ما جرى عليه ديوان الموظفين في الموازنة بين درجات رجال القضاء والنيابة وغيرهم من الكادرات الخاصة ، وبين مراعاة المزايا الوظيفية الخاصة في الكادرات الخاصة سليم لا غبار عليه ، وما انتهى إليه في المعادلة بين درجة وكيل النيابة من الدرجة الثانية بدرجة في الكادر الخاص ، وبين الدرجة الرابعة في الكادر العام واعتبار أقدميته وكيل النيابة من الدرجة الثانية

المنقول الى الدرجة الرابعة في الكادر العلم من يوم تعيينه في وظيفته الاولى .
كل ذلك سليم لا غبار عليه كذلك ، ويكون الحكم والحالة هذه قد اصاب
الحق في النتيجة التي انتهى اليها ، ومن ثم يضمن رفض الطعن ... » .

ويبين مما سبق ان المحكمة الادارية العليا - في مقام تحديد اقدمية
وكيل النيابة المنقول من الكادر الخاص الى احدى درجات الكادر العام
قد ردت اقدميته في الدرجة المنقول اليها الى تاريخ تعيينه في وظيفته
الاولى المنقول منها . وغنى عن البيان انه يستوى في اعمال هذا الحكم
ان يكون الكادر العام الذي تم النقل الى احدى درجاته مطبقا في الحكومة
او في احدى المؤسسات العامة ما دام النقل في كلتا الحالتين كانت تحكه
دوافع الصالح العام للانتفاع بخبرة الموظف المنقول نزولا على الاصل
العام السالف بيانه .

(فتوى رقم ٩٥٣ في ٢١/٨/١٩٦٣) .

قاعدة رقم (١٨٨)

المبدأ :

نقل من المؤسسات العامة الى الحكومة ، الموظف يستصحب حالته
الوظيفية ، الا انه لا يستصحب النظام الذي كان مطبقا عليه ، ويخضع للنظام
الخاصة بالجهة المنقول اليها .

ملخص القسوى :

ان الموظف المنقول يستصحب حالته الوظيفية التي كان عليها بالمؤسسة
قبل نقله الى الحكومة ، فان الموظف المنقول من مؤسسة عامة الى الحكومة ،
يظل يتمتع اقامة غلاء المعيشة التي كان يحصل عليها اثناء تبينه لمؤسسة

عامة ، وبالتطبيق للفقرة الثانية من المادة ١٥ من القرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ، اذ انه يكون قد نشأ له مركز قانوني ذاتي في استمرار احتفاظه بهذه الاعاقة ، فهو حين يعاد نقله الى جهة حكومية ، ينقسل بحالته الوظيفية التي كان عليها عند النقل ، مع مراعاة ان يخضع لقاعدة خصم فرق الكادرين ، المطبقة في الحكومة وفي المؤسسات العامة ، التي كانت تخضع لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر . الا ان هذا الموظف وامثاله بعد نقلهم الى الحكومة يخضعون — باعتبار علاقتهم بالدولة علاقة تنظيمية — لما قد يصدر من قواعد جديدة منظمة لهذه العلاقة ، وذلك تأسيسا على انهم كانوا يستصحبون حالتهم الوظيفية ، الا انهم لا يستصحبون النظم المماثلة للقواعد الحكومية المعمول بها ، فاستصحاب حالتهم الوظيفية يضمن لهم الحصول فقط على اعانة غلاء المعيشة التي كانوا يحصلون عليها قبل نقلهم ، فلا يجوز المساس بها ، كائر من آثار النقل ، لكنهم بعد النقل يخضعون لأي تنظيم جديد يصدر في أي شأن من شئون الوظيفة ، ومن ذلك أيضا وبطبيعة الحال الأنظمة الجديدة لاعانة غلاء المعيشة ، وبعبارة ادق ، لا يخضع هؤلاء الموظفون لقواعد السارية وقت تنظيمهم على موظفي الحكومة ، من حيث تثبيت وبن حيث التخفيض النسبي — ما لم تكن هذه القواعد كانت مطبقة عليهم في المؤسسات أو الهيئات العامة المنقولين منها — وأن كانوا يخضعون لقواعد خصم فرق الكادرين ، باعتبار أن هذه القواعد وأجبة التطبيق في الحكومة وفي المؤسسات العامة الخاضعة لأحكام القرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ولو ان الموظف المنقول الى الحكومة لم يكن خاضعا لقاعدتي التثبيت والتخفيض النسبي ، يمثل هذا الموظف عند نقله الى جهة حكومية ، يظل محتفظا بالعانة غلاء المعيشة التي كان يحصل عليها قبل النقل ، وهذا الاحتفاظ أساسه ان الموظف المنقول يستصحب حالته الوظيفية التي نشأ له مركز قانوني ذاتي في استمرار الاحتفاظ بها. ولا يتحدح في هذا النظر ان يكون الموظف المنقول من مؤسسة عامة الى الحكومة — موظفا

حكوميا أصلا قبل نقله الى المؤسسة ، اذ ان العبارة بالجهة التى يتبعها الموظف عند النقل ، والعبارة أيضا بحالته المنقول بها ، ودون تعقب الموظف فى الجهات السابقة ، ما دام وضعه المنقول منه وبه هو الذى يجب للتمويل التربية والتعليم كان نقلا سليما اقتضته مصلحة ابتغاء تفويت حقه فى عليه ، ولا يغير من ذلك أن يكون قد أفاد من هذا النقل ، طالما أن المادة قانونية ، أى تطبيقا للقواعد القانونية المقررة ، كأن يكون الموظف بنقله من الحكومة الى مؤسسة عامة قبل صدور القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ قد اعتبر نقله بمثابة تعيين جديد ، فحصل على اعانة غلاء معيشة أكثر من اعانة غلاء المعيشة التى كان يحصل عليها وقت ان كان فى الحكومة ، ثم جاءت الفقرة الثانية من المادة ١٥ من القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه واحتفظت لهذا الموظف باعانة غلاء المعيشة التى يحصل عليها وقت العمل بهذا القرار الجمهورى ، فهذا المركز القانونى الذاتى فى استمرار الاحتفاظ بهذه الاعانة ، هو مركز مستبد من قاعدة قانونية وحين ينتقل مرة ثانية من المؤسسة العامة الى الحكومة ، ويكون من اثر هذا النقل أن يستصحب حالته الوظيفية المنقول بها ، لا يكون ثبت وجه لتعديل هذا المركز القانونى يقصد حرمانه من فائدة حقها له القانون .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

١ — الموظف المنقول من الحكومة الى المؤسسة المصرية العامة لمحاولات الأعمال المدنية يستصحب حالته الوظيفية ، ومن بين ما يستصعبه اعانة غلاء المعيشة التى كان يحصل عليها قبل النقل .

٢ — الموظف المنقول من مؤسسة التأمينات الاجتماعية الى ديوان الموظفين (الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة حاليا) يستصحب حالته الوظيفية المنقول بها ويكون من حقه أن يتقاضى اعانة غلاء المعيشة التى

كان يتقاضاها بالمؤسسة الا انه لا يستصحب النظام المطبق في المؤسسة —
لذا كان مغايرا للنظم المطبقة في الحكومة ، ويخضع من تاريخ نظه لقاعدة
خضم فرق الكادرين ولاية قاعدة تنظيمية جديدة في شأن اعانة غلاء
المعيشة .

٣ — الموظف الذى كان بخدمة الحكومة ، ثم نقل الى مؤسسة عامة ،
ثم اعيد الى الحكومة ، يستصحب حاله الوظيفية التى كان عليها بالمؤسسة
قبل نقله الى الحكومة ، ولكنه لا يستصحب للنظام الذى كان مطبقا عليه
في المؤسسة اذا كان هذا النظام مغايرا للنظم الحكومية .

٤ — الموظف الذى ينقل من الهيئة العامة للبريد الى الحكومة يخضع
منذ نقله لقاعدة خضم فرق الكادرين .

(ملف رقم ٨١/٦/٨٦ — جلسة ١٢/٥/١٩٦٥) .

قاعدة رقم (١٨٩)

المبدأ :

صدر القرار الجمهورى رقم ١٠٢٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن استكمال
تنظيم المؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتبوية الاراضى المستصلحة —
نقله الى ميزانية هذه المؤسسة اعتمادات جديدة نقلا من ميزانيات هيئات
ومؤسسات اخرى — تفويض نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى في نقل
العاملين الذين يعملون بهذه القطاعات الى المؤسسة وبالعكس — تعيين
احد هؤلاء العاملين في وظيفة مساعد مدير بالمؤسسة المذكورة — هو في
حقيقته نقل يبنى عليه استصحاب المذكور ميعاد علاوته للتدويرية .

ملخص الفتوى :

أن القرار الجمهورى رقم ١٠٣٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن استكمال تنظيم المؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الأراضى المستصلحة قد نقل الى ميزانية هذه المؤسسة اعتمادات جديدة نقلا عن ميزانيات الهيئات والمؤسسات المشار اليها به ، وأذ كان هذا النقل يستلزم نقل العاملين الذين يعملون بالقطاعات التى نقلت ميزانياتها فقد غوضت المادة الرابعة منه نائب رئيس الوزراء الزراعة والرى ووزير الإصلاح الزراعى واستصلاح الأراضى فى نقل العاملين من وإلى المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضى والمؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الأراضى المستصلحة وذلك حتى نهاية السنة المالية ١٩٦٦/٦٥ ، ولقد صدر القرار الجمهورى رقم ١٦٨٧ لسنة ١٩٦٦ بتعيين المهندس ... مدير الادارة العامة للشئون الزراعية بالمؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضى فى وظيفة مساعد مدير شئون الإنتاج والمناطق بالمؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الأراضى المستصلحة بالفئة الأولى بمرتب سنوى قدره ١٢٠٠ جنيه مضافا اليه ٦٠٠ جنيه بدل تهيل .

ونظرا الى أن هذا القرار إنما هو قرار بنقل المذكور من المؤسسة التى كان يعمل فيها الى المؤسسة التى نقلت اليها الاعتمادات ولا يعتبر هذا النقل تعيينا جديدا وينبغى على ذلك أن يستصحب المذكور بمعاد علاوة الدوية .

ونظرا الى أن آخر علاوة دورية منحها كانت فى أول يناير سنة ١٩٦٦ فإن بمعاد علاوته التالية يكون من أول يناير سنة ١٩٦٧ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن قرار رئيس الجمهورية الصادر فى ٢ مايو سنة ١٩٦٦ بتعيين المهندس المذكور بالفئة الأولى

بالمؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتثنية الأراضي المستصلحة هو قرار نقل وبذلك فانه يستصحب ميعاد علاوته الدورية قبل نظه ويستحقها في اول يناير سنة ١٩٦٧ .

(فتوى رقم ٢٩٧ بتاريخ ٢٢/٤/١٩٦٨) .

قاعدة رقم (١٩٠)

المبدأ :

بعد العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ باصدار لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة أصبح نقل الموظف من الحكومة الى المؤسسات العامة او العكس نقلا بالمعنى الاصطلاحي المفهوم لكلمة النقل متى كان النقل قد تم في ظل هذه اللائحة .

ملخص الحكم :

ان الأصل في التعيين ان يكون مبتدا وفي اثنى الدرجات حسب القواعد المقررة للتعيين بالمؤسسة ولا يستصحب الموظف معه حالته الوظيفية السابقة وانه ولئن كان النقل من الحكومة الى المؤسسة او العكس لم يكن أمرا جازا قبل صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ — باصدار لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة وكان ذلك يعتبر بمثابة التعيين المبتدا الا انه بعد العمل بالقرار الجمهورى سالف الذكر أصبح النقل من الحكومة الى المؤسسات العامة او العكس نقلا بالمعنى الاصطلاحي المفهوم لكلمة النقل لا يترتب عليه اى تغيير في حالة الموظف المنقول حيث ينقل بحالته الوظيفية عند النقل متى كان هذا النقل قد تم في ظل العمل بالقرار الجمهورى المشار اليه . ومن ثم فلا مجال للقول بان هذا النقل

ينطوى على تعيين وبالتالي غاته يسرى في شأنه التقيد الوارد بالمادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفى الدولة .

(طعن رقم ٨٢٩ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٠) .

قاعدة رقم (١٩١)

المبدأ :

احتفاظ العاملين المنقولين من المؤسسات الملقاة التي كانت تابعة لوزارة الإصلاح الزراعى واستصلاح الأراضى بمتوسط بدل طبيعة العمل الذى كان مقررا للعاملين بهذه الجهات بالقرار الجمهورى ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ وذلك طبقا لحكم المادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ .

ملخص الفتوى :

حيث أن المادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ قررت الاحتفاظ للعاملين المنقولين من المؤسسات الملقاة بما كانوا يتقاضوه من بدلات تمثيل ومتوسط ما كانوا يحصلون عليه من حوافز ومكافآت وأرباح وأية مزايا مادية أو عينية أخرى خلال عامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، وذلك « مع عدم الجمع بين هذه المزايا وما قد يكون مقررا من مزايا مماثلة في الجهة المنقول إليها العامل ، وفي هذه الحالة يصرف له أيهما أكبر » .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر وإن سمي البديل المقرر به بديل طبيعة عمل ، ألا أنه ينطوى في حقيقته على بدلات متعددة وفقا لصريح نص المادة الأولى : الاقامة والخطر

والمعدوى والتفتيش والصحاء والاغتراب . ومن ثم فهو بدل مركب من عدة بدلات اشتمل عليها دون تمييز او افراد لولحد منها بنسبة محددة لذا فانه يجب الاحتفاظ للعاملين المتقولين من المؤسسات المشار اليها ، بمتوسط بدل طبيعة العمل الموحد الشامل الذي كانوا يتقاضونه خلال عامي ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ من مجموع قيمة البدلات (طبيعة العمل والاقامة والسكن والخطر والمعدوى والتفتيش والصحاء والاغتراب) التي تكون مقررة بالشركة المتقولين اليها ، وفي هذه الحالة يحتفظ العامل بايها أكبر .

ولا يؤثر في ذلك ما سبق ان ارتأته الجمعية العمومية من أن تكون العبرة في تطبيق حكم المادة الثانية من القانون ١١١ لسنة ١٩٧٥ هو بكل ميزة على حدة لانه ما دام ورد صراحة في قرار منح بدل طبيعة العمل انه شامل للبدلات الأخرى المبينة بالنص فانه يتعين ان تجرى المفاضلة بين مجموعة منات البدلات المطالة التي تكون مقررة بالجهات المتقولين اليها باعتبار انه لا يمكن افراد أي من البدلات الداخلة في تركيب البديل المقرر بقرار رئيس الجمهورية سالف الفكر ، او تحديد غنثه او نسبته في البديل الشامل المركب المحدد بذلك القرار .

وبالنسبة لمن كانوا يقيمون بمساكن تابعة للمؤسسات التي كانوا يعملون بها ، مقابل قيمة اسمية او رمزية ، وكانوا يحصلون في ذات الوقت على بدل طبيعة العمل . المنوه عنه شاملا بدل السكن فانه يؤدي ما تقدم انه لا يجوز الاحتفاظ لهؤلاء الا ببديل طبيعة العمل للشار اليه مخصصا منه قيمة ما كانوا يؤدونه من مقابل اسمي او رمزي لتمتعهم بالاقامة في مساكن المؤسسة مع مراعاة عدم الجمع بين هذا البديل وبين مجموع البدلات المقابلة والتي تكون مقررة للعاملين بالشركة المتقولين اليها وفقا للتفصيل المتقدم .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى الآتي :

اولا : لحقية العاملين المتقولين من المؤسسات العامة الملقاة التي كانت تابعة لوزارة استصلاح الأراضي والاصلاح الزراعي في الاحتفاظ بمتوسط بدل طبيعة العمل الشامل الذي كان مقررا لهم بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٣ والذي كثرنا يتقاضونه منها خلال على ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، مع عدم جواز الجمع بينه وبين مجموع بدلات طبيعة العمل والاقامة والسكن ، والخطر والمعدوى والتفتيش والصحراء والاغتراب المسائلة للبديل الشامل الموحد المشار اليه ، والتي تكون مقررة للعاملين بالشركة المتقولين اليها ، وفي هذه الحالة يصرف لهم أما متوسط بدل طبيعة العمل الشامل المشار اليه او مجموعة البدلات المقابلة له ايها اكبر .

ثانيا : بالنسبة لمن كان يحصل على البديل المشار اليه بالاضافة الى تمنحه بالاقامة في مساكن المؤسسات الملقاة نظير مقابل رمزي او اسمي فانه يتعين خصم قيمة هذا المقابل من قيمة بدل طبيعة العمل الذي يحتفظ له ، باعتبار هذا البديل شاملا بدل السكن في ذات الوقت .

(ملف ٨٠٥/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٩) .

قاعدة رقم (١٩٢)

المبدأ :

استصحاب التقول لحاقه عند النقل من حيث الدرجة والرتب والاعية فيها متى كان التقبل من مصلحة التناجم والوقود الى المؤسسة العامة للأبحاث الجيولوجية والتمهدين المنشأة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢٤ لسنة ١٩٦٥ — المؤسسة المذكورة لم تقم بوضع جدول جديد لوظائفها الا في ١٩٦٨/١٢/٢١ لم يحدث تمويل في الميزانية لما أورده الجدول الجديد من زيادات ورفع لوظائف المؤسسة الى ان الفيت بقرار رئيس

الجمهورية رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٧٠ وحلت محلها هيئة علمية بذات الاسم —
ومن ثم لا اعتداد بطلب المعاملة بهذه الجداول لعدم استكمال مقومات
وأوضاع نفسها .

ملخص للحكم :

من حيث أن المؤسسة العلمية للأبحاث الجيولوجية والتعدين انشئت
بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٣٤ لسنة ١٩٦٥ الذي أحلها على
ما نص عليه في المادة الأولى منه محل مصلحة الأبحاث الجيولوجية
والمؤسسة العلمية للتعدين ومصلحة المناجم والوقود فيما يتعلق بإجراء
الدراسات الجيولوجية والتصفية ومراقبة استغلال مواطن الثروة المعدنية
طبقا للقوانين واللوائح ونص على أن يسرى عليها القانون رقم ٦٠ لسنة
١٩٦٣ ، وقضى في المادة ٣ منه بنقل العاملين بهذه الجهات الثلاث إلى
وزارة الصناعة والثروة المعدنية والكهرباء وما يلحق بها القرار من نائب
رئيس الوزراء المختص بها بحللتهم ومقتضى هذا أن يستصحب كل من
هؤلاء وحالته عند النقل من حيث الدرجة والمرتب والأقدمية فيها وفق
ما تستوجبه القوانين واللوائح النارية في الجهة المنقول فيها عندئذ وهي
بالنسبة إلى من كان مثل حالة الطعون ضده أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة
١٩٦٤ والقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع — أحكام وقتية استثناء
من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ وقواعد وشروط وأوضاع
نقلهم إلى الدرجات المعادلة لدرجتهم إذ كان يعمل بمصلحة المناجم والوقود
وقد تحدد وضع كل من هؤلاء المنقولين على هذا الأساس في قرار
نقله إلى المؤسسة المنشأة بالقرار الصادر في ١٩٦٥/١١/٨ فاعتبر على
ما كان عليه فيها ، وقد كان الطعون ضده في الفئة الثالثة طبقا
لجدول الدرجات ومعادلتها وفقا للقوانين سالف الذكر وجاءت ميزانية
المؤسسة في السنوات فقد انشأتها بمراعاة ذلك أي على أساس تحديد
وظائفها ونطاقها وفق أوضاع المنقولين إليها درجات وعقدوا مع ما اقتضه

الأمر من استحداث درجات جديدة وزيادة حقية في باب المرتبات ولم تم المؤسسة بوضع جدول جديد لوظائفها يتضمن تصعيد وظائفها وفئاتها ومرتباتها وشروط شغلها وفق ما يتطلب قرار انشائها النطوى على انماج مصاحتين ومؤسسة عامة فيها من تنظيم جديد ، الا في ١٩٦٨/١٢/٣١ مما يحكمه نص المادتين ١ ، ٢ من اللائحة المعمول بها في هذا التاريخ للصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وهو ما يقتضى الا يسرى مما يشمل عليه التقويم الجديد لوظائف المؤسسة الا اعتباراً من أول السنة المالية الثالثة لها حسبما هو وارد في المادتين ١ ، ٢ ووظائف المؤسسات العامة والشركات التابعة لها الأمر الذي يربط بشرط من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ في شأن اعادة تقويم ورود الميزانية الجديدة متضمنة تمويل هذه الوظائف بتقرير الفئات اللازمة لها على مقتضاه زيادتها عددا ونوعا عما كانت عليه قبلها حتى يمكن اجراء المعادلة بين الوظائف بحالتها القائمة قبلها بما طرأ عليها من تفسير وفق الجدول المذكور وتجرى بمعدن تسوية اوضاع الموظفين تبعا لذلك وهو ما لم يحدث اذ لم يتضمن ميزانية المؤسسة في السنة المالية التابعة لها ولا فيما بعدها حتى الغيت بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٧٠ الذى قضى ان تحل محلها هيئة عامة بالاسم ذاته كما لم يجرى بعد ذلك اعادة تقويم لوظائفها وفئاتها وفق القانون الذى يسرى عليها تبعا او ادراج اعتمادات ، في ميزانياتها لمواجهة ومن ثم فان التنظيم للوظائف المستند الى قرار مجلس ادارة المؤسسة باعتماد جداول توصيف وتقويم ومعادلة وظائفها المعتمد في ١٩٦٨/١٢/٣١ ما كان قد استكمل المراحل اللازمة له في الخصوص حتى يكون ناقضا او منتجا انرد اذ لم يتم اعتماد المال اللازم ، وفي الميزانية في الجهة المختصة بالقرارها.

ومن حيث انه على مقتضى ذلك فان نقل المطعون ضده الى المؤسسة العامة للمساحة الجيولوجية عند انشائها بالقرار رقم ٣٧٢٤ لسنة ١٩٦٥

مستصحباً حالة قبلها الى الفئة الثالثة التي شفعها اعتباراً من ١٩٧٤/٧/١ طبقاً للقانون رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٦٤ وللقانون ١٢٨ لسنة ١٩٦٤ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ — صحيح ولاحق له في رد اقدمية في السنة الثانية الى رقمي لها بالقرار في ١٥/١/١٩٦١ — الى تاريخ العمل بالقرار رقم ٣٧٢٤ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه ولا لى تاريخ اعتماد جداول توصيف وتكوين ومعالجة وظائف المؤسسة في ٢١/١٢/١٩٦٨ وهي لم تستكمل بقوائم واوضاع نفاذها .

(طعن رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٣/٢/٢٠) .

الفصل السادس

النقل من شركة قطاع عام الى الحكومة او هيئة عامة او العكس

قاعدة رقم (١٩٣)

المبدأ :

النقل من شركة قطاع عام الى هيئة عامة تطبيقا لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة — اختلافه عن النقل الذى يتم داخل الهيكل التنظيمى للشخص الاعتبارى الواحد — نتيجة ذلك — يجب ان يأخذ النقل فى الحالة الاولى حكم التعمين المتبدا من حيث خضوعه للقيد الوارد فى الفقرة الثانية من المادة ١٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ التى لا تجيزه الا فى حدود ١٠٪ من مجموع الوظائف الخالية فى غير احدى الدرجات .

ملخص الحكم :

ان الهيئة المدعى عليها تسرى على العاملين فيها احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وهذا — عملا بحكم المادة ٢٠ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ — وهذا القانون قد نص فى المادة ١٩ منه على انه « مع مراعاة استيفاء الموظف لشروط ومواصفات الوظيفة المرقى اليها وكون شغل الوظائف الخالية بطريق الترقية من الوظائف التى تسبقها مباشرة ومن مجموعة الوظائف التى من نوعها او بالتعمين او النقل وذلك بمرأعة حكم الفقرة الأخيرة من المادة ١٢ » ومفاد ذلك ان شغل للوظائف يكون بالترقية او النقل او التعمين ، فلما الترقية فتكون من بين الوظائف التى تسبق مباشرة الوظيفة المرقى اليها ، والى تدرج تحت مجموعة الوظائف التى من نوع الوظيفة المذكورة . واما

ننقل فتم اصلا بشغل الوظيفة الشاغرة بمن يشغل وظيفة أخرى في الجهاز الإداري للدولة معادلة لها في الدرجة . وأما التعيين فهو الذى تنشأ بمقتضاه الرابطة الوظيفية باسناد الوظيفة للمرشح لها بعد الحصول على قبوله ، فإذا كان التعيين فى غير إحدى الدرجات مبتدأ كان لم معادا — وجب ان يتم وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة ١٢ من القانون فى حدود ١٠٪ من الوظائف الخالية وتحسب هذه النسبة وفقا لنص المادة ٢ من التفسير التشريعى رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ ، وهذا وقد أجازت المادة ٤١ من القانون نقل العامل من وزارة أو محافظة إلى أخرى ومن مؤسسة إلى أخرى ومن هيئة إلى أخرى ، إذا كان النقل لا يفوت عليه دوره فى الترقية بالأقدمية لو كان بناء على طلبه ، وقد استكمل هذا النص بالحكم الوارد فى التفسير التشريعى رقم ١ لسنة ١٩٦٥ الذى أجاز النقل من الجهاز الإداري للدولة إلى الهيئات العامة والمؤسسات العامة وبالعكس ، وإذا كان هذا النوع من النقل يتم بين أشخاص اعتبارية يستقل كل منها من الآخر . ويختص بنوع معين من النشاط وينظم وظيفى متميز وجب ان يؤخذ بمفهوم خاص يغاير المفهوم العام للنقل الذى يتم داخل الهيكل التنظيمى للشخص الاعتبارى الواحد ، واية ذلك ان هذا النقل تنقضى به العلاقة الوظيفية بين العامل المنقول والجهة التى يتبعها وتبدأ به علاقة وظيفية جديدة بين هذا العامل وبين شخص اعتبارى آخر ، وبهذه المثابة يجب أن يأخذ حكم التعيين المبتدأ من حيث خضوعه للتقيد الوارد فى الفقرة الثانية من المادة ١٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ التى لا تجيزه الا فى حدود ١٠٪ من مجموع الوظائف الخالية ، اذ تتحقق فى هذه الحالة الحكمة التى تنبأها المشرع وهى حماية شاغلى الوظائف الأدنى من المنافسة الخارجية فى مجال الترقية إلى الوظائف الأعلى ، ويؤكد هذا النظر ان التفسير التشريعى رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ الذى أجاز النقل من الجهاز الإداري للدولة وبين للشركات التابعة للمؤسسات العامة قد قيد صراحة هذا النوع من النقل باشتراط ان يتم طبقا للقواعد والشروط التى يقررها رئيس الجهاز المركزى للتنظيم

والادارة ، ثم صدر بهذه القواعد قرار رئيس الجهاز المركزى رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٦٥ الذى نص على أن النقل بين الجهاز الادارى للدولة وبين المؤسسات العامة والشركات التابعة لها لا يجوز في غير احدى درجات او ثلاث التعيين الا في حدود ١٠٪ من الوظائف الخالية في الدرجة او الثلثة المذغوب نقل العامل اليها فجاء هذا القيد مردد لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذى قيد التعيين في غير هذه الدرجات بنسبة ١٠٪ من الوظائف الشافرة .

(طعن رقم ٧٦٨ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٤) .

قاعدة رقم (١٩٤)

المبدأ :

المادة ٢ من قرار التفسير التشريعى رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ الصادر عن اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ اجازت النقل والانتدب بين الجهاز الادارى للدولة — وبين الشركات التابعة للمؤسسات العامة طبقا للقواعد والشروط التى يقرها رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة — صدور قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ مشترطا فحين ينقل من شركة قطاع عام الى الحكومة أن يكون مستوفيا لمجموع المسد المقررة كحد اثنى للترقيسة بالجدول الأول الملحق بالقرار الجمهورى رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بالنسبة للدرجة المنقول اليها وما يسبقها من درجات — هذا القيد وان تعين مراعاته والالتزام به كتوجيه للجهات الادارية المختلفة بحيث لا ينقل العامل الا اذا كان مستوفيا هذه الحد الا انه متى تم هذا النقل بالأداة القانونية المقررة فليس من شأن القرار المشار اليه ان يعدل من الآثار القانونية للنقل ومنها استصحاب العامل أقدميته في الفئة المنقول منها .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الخاص بنظام العاملين بالدولة قد أجاز في المادة ٤١ منه نقل العامل من وزارة أو مصلحة أو محافظة الى أخرى أو مؤسسة أو هيئة الى أخرى اذا كان للنقل لا يفتو عليه دوره في الترقية أو كان بنسأ على طلبه — كما أجاز قرار التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٥ الصادر من اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين للدنيين في المادة ١ منه د نقل وندب واعارة العاملين بوزارة الحكومة ومصلحتها ووحدات الادارة المحلية الى الهيئات العامة والمؤسسات العامة ونقل وندب واعارة — العاملين بهذه الهيئات والمؤسسات الى الوزارات والمصالح والوحدات المذكورة د وجاء في المذكرة المرفقة بهذا التفسير أن العاملين بالهيئات العامة والمؤسسات العامة موظفون عموميون شأنهم في ذلك شأن العاملين بالجهاز الادارى للدولة اى بوزارات الحكومة ومصلحتها ووحدات الادارة المحلية وتتضمن المصلحة العامة اباحة تبادل نقل العاملين وندبهم واعارتهم بين الجهات العاملة المذكورة للافادة من خبرتهم في الأعمال التى تتطلب هذه الخبرة وللمتمكين من حسن ادارة المرافق العامة وانتظام سيرها ثم صدر بعد ذلك قرار التفسير التشريعي رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ ناصا في المادة ٣ منه على انه (يجوز النقل والندب بين جهاز الدولة الادارى وبين الشركات التابعة للمؤسسات العامة طبقا للقواعد والشروط التى يقررها رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، وورد في المذكرة الخامسة بهذا التفسير أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ قد أجاز النقل والندب بين العاملين فى المؤسسات العامة والشركات التابعة لها ، كما أجاز القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والقرار التفسيري رقم ١ لسنة ١٩٦٥ النقل والندب بين العاملين فى الجهاز الادارى للدولة والعاملين بالمؤسسات العامة وبهذا أمكن النقل والندب بين العاملين فى الوزارات والمصالح الحكومية ووحدات الادارة المحلية والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها ، الأمر الذى يقتضى تقريره بقرار جمهورى تحقيقا للاغراض التى

استهدفها المشرع من اجازة هذا النقل وانه لما كان القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ قد اناط بالجهاز المركزى للتنظيم والادارة مهمة تطوير الخدمة المدنية ورفع مستواها والتنسيق بينها فى مختلف القطاعات فقد أصبح من اختصاص الجهاز المركزى وضع للقواعد والشروط المتعلقة بالنقل والندب والتي تحقق هذه الأهداف . وقد صدر رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة فى ١٣/٨/١٩٦٦ بناء على نص للقرار التفسيرى رقم ٥ ان « يعمل بالقواعد المرفقة فى شأن النقل والندب بين جهاز الدولة الادارى وبين المؤسسات العامة والشركات التابعة لها » وتنص القواعد المشار اليها على ما يلى :

اولا : يجب ان يكون العامل مستوفيا لشروط مواصفات الوظيفة المنقول اليها ويكون النقل الى الدرجة او للفة المعادلة للفة و الدرجة التى يشغلها العامل بالجهة المنقول منها .

ثانيا : يراعى فى فترة تطبيق احكام القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ ان يكون العامل المنقول الى الحكومة مستوفيا لمجموع السد المقرر كحد ادنى للترقية بالجدول الاول الملحق بالقرار الجمهورى رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بالنسبة للدرجة المنقول اليها وما يسبقها من درجات حسب المجموعة النوعية المنقول اليها .

ثالثا :

رابعا : تصدد اقدمية العامل المنقول بين زملائه فى الجهة المنقول اليها بمراعاة اقدميته فى شغل للدرجة المعادلة لها من اجهة المنقول منها وبمراعاة احكام البند ثانيا .

وفى ٢٨ من اغسطس سنة ١٩٦٦ عمل بقرار رئيس للجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام الذى نصت

المادة ٢٣ منه على انه (يجوز لنقل العامل من اى جهة حكومية مركزية او محلية الى وظيفة من ذات فئة وظيفته بالمؤسسات والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها كما يجوز نقل للعامل الى وظيفة من ذات فئة وظيفته سواء كان ذلك داخل المؤسسة او الوحدة الاقتصادية او الى مؤسسة او وحدة اقتصادية اخرى او هيئة عامة او جهة حكومية مركزية او محلية ، ويشترط لصحة قرار النقل في جميع الحالات الا يفوت على العامل دوره في الترقية ما لم يكن ذلك بناء على طلبه او موافقته او كان نقله بقرار من رئيس الجمهورية .

ومن حيث انه وقد اُجيز على مقتضى القواعد المتكسمة ببقائها نقل العامل من احدى شركات القطاع العام الى اية جهة حكومية فان القواعد الأصلية في تحديد اقدمية العامل المنقول من جهة الى أخرى تقضى بان يستصحب المنقول مركزه القانونى في الجهة المنقول فيها بما في ذلك بماس بهذه الأهمية والا خرج قرار النقل عن المعنى الذى حددده القانون اقدميته في الفئة التى كان يشغلها قبل النقل ، فلا يترقب على نقل العامل له ورتب عليه اثره ومتى كان حصول العامل على الفئة المعادلة للفئة المنقول اليها قد تم صحيحا فانه يتمين ان تحسب اقدميته عند النقل بمراعاة اقدميته ، في شغل الفئة المنقول منها - ولذا كان قد عهد الى رئيس الجهاز المركزى للتظيم والادارة بقرار التفسير التشريعى رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ وضع القواعد والشروط التى يتم النقل طبقا لها ، وقد قرر رئيس الجهاز وجوب مراعاة أن يكون للعامل المنقول مستوفيا لمجموع المسد المقررة كحد أدنى للترقية بالجدول الأول الملحق بالقرار الجمهورى رقم ٢٢٤٦ لسنة ١٩٦٤ بالنسبة للدرجة المنقول اليها وما يسبقها من درجات والالتزام به لتوجيه الجهات الادارية المختلفة عند اجراء النقل بحيث لا ينقل حسب المجموعة النوعية المنقول اليها ، فان ذلك القيد وان تعين مراعاته الموظف الى الجهاز الادارى للدولة الا اذا كان مستوفيا هذه المسد الا انه

مضى تم هذا النقل بالأداة القانونية المقررة وليس من شأن قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة أن يمسحل من الأكثر القانونية للنقل أيا كانت الاعتبارات التى تقام عليها ، وأخص هذه الآثار استصحاب الأقدمية فى الفئة أنقول منها العامل — وقد أكد هذا للنظر بما لا يدع مجالا للشك صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه والمعمول به فى ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٦٦ أى فى تاريخ لاحق على صدور قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٦ الصادر فى ١٢/٨/١٩٦٦ نصا فى المادة ٣٣ منه على جواز نقل العامل من وظيفته باحدى شركات القطاع العام الى وظيفة من ذات فئة وظيفته بجهة حكومية دون الاحالة الى أية قواعد أو شروط تصدر من رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة على النحو الذى صدر به قرار التفسير التشريعى رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه مما لا يجوز معه تطبيق هذه القواعد باستصحاب أقدميته عند نقله ما دام أن نص المادة ٣٣ جاء مجيزا على وجه يؤدى الى المساس بالمركز القانونى للعامل المنقول الخاص لنقل العامل من القطاع العام الى الجهات الحكومية دون أية قيود تتعلق بقضاء مدد معينة فى الدرجات .

ومن حيث أنه متى كانت الثابت فى المنازعة الحالية أن المدعية حاصلة على ليسانس الآداب فى يونيه سنة ١٩٥٩ والتحقّت بكبائنه إجتماعية فى المدرسة القومية القنوية للبنات من أول أكتوبر سنة ١٩٥٩ حتى ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٦ ثم عينت فى ١٣ من فبراير سنة ١٩٦٢ بالشركة المصرية للصناعات الميكانيكية الدقيقة وسويت حالتها فى هذه الشركة بتسكينها فى وظيفة رئيس فرع الخدمات والرعاية الاجتماعية من الفئة الخامسة وحددت أتمديتها فى هذه الفئة من ١/٧/١٩٦٤ بالتطبيق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٩ لسنة ١٩٦٦ فى شأن تسويات العاملين فى المؤسسات العمالة والشركات التابعة لها والذي نص فى المادة ١ منه على أنه استثناء من

حكم المادة ٦٤ من لائحة نظام العاملين في الشركات تحديد اقدمية العاملين في المؤسسات والشركات التابعة لها في الفئات التي سويت حالتهم عليها بعد التعداد اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٦٤ . . . فان المدعية تكون قد اكتسبت مركزا قانونيا بهذه التسوية فيما تضمنته من ان اقدميتها في الفئة الخامسة بالشركة المذكورة ترجع الى التاريخ الذي حدده قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٩ لسنة ١٩٦٦ فاذا ما نقلت بعد ذلك في اول فبراير سنة ١٩٦٩ الى الجهاز المركزي للتنظيم والادارة التي كانت تشغلها بالشركة فانها تستصحب اقدميتها في الفئة المذكورة التي تعود الى ١/٧/١٩٦٤ ولا يؤثر في ذلك ما يثريه الجهاز المركزي للتنظيم والادارة من جسد حول مدى صحة هذه التسوية او صحة الاستناد الى شهادة الخبرة المقدمة من المدعية لأن فضلا عن ان هذه التسوية تتفق مع حكم القانون اساس مدة الخبرة التي اعتبرت عليها لجنة التظلمات بالمؤسسة انى تتمتع الشركة والتي تسمح للمدعية بشغل وظيفة من الفئة الخامسة بالشركة فانها قد اكتسبت حقا في استمرار اعمال هذه التسوية في ذاتها انى با زالت قائمة من الوجهة القانونية ولم تستجب محدثه لكلفة آثارها في حق المدعية ، كما انه لا تضع فيها يثريه الجهاز المركزي للتنظيم والادارة من ان المدعية قدمت عند نقلها اليه — اقرار بقبول حساب اقدميتها في الفئة الخامسة اعتباراً من ١٩٦٨/٢/٢٣ بدلا من ١٩٦٤/٧/١ لأنه من المسلم ان علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح ولا تخضع لاية اقرارات يقدمها ذو الشأن بقبول امور تتعارض مع صحيح حكم القانون في شأنها .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه لاذ أخذ بالنظر المتقدم فانه يكون قد أصاب وجه الحق في قضائه ويكون الطعن فيه على غير اساس سليم . من القانون متعين رفضه مع الزام الجهة الادارية المصروفات .

قاعدة رقم (١٩٥)

المبدأ :

أحقية العامل الذى كان يعمل بالجهاز الإدارى للدولة فى ١٩٧٤/١٢/٣١
ثم نقل قبل أول يوليه سنة ١٩٨٠ لى إحدى شركات القطاع العلم فى
الإفادة من أحكام المادة الثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ — أسس
ذلك — أن ما نص عليه المادة السابقة من اشتراط الانتفاع بأحكام مواد
القانون المذكور من وجود تعامل بالخدمة فى تاريخ العمل بالعانون هو
الخدمة بالجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة ووحدات لقطاع العلم
والمؤسسات العامة قبل الغائها .

ملخص الفتوى :

وباستعراض أحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ فى شأن علاج
الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات
بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية المعدل بالقانون رقم ١١٢
لسنة ١٩٨١ والذى ينص فى المادة الثالثة منه على أن (يمنح حملة
المؤهلات العالية أو الجامعية التى يتم الحصول عليها بعد دراسة مختها
أربع سنوات على الأقل بعد شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها الموجودين
بالخدمة فى ٣١ ديسمبر ١٩٧٤ بالجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة
أقدمية اعتبارية قدرها سنتان فى الفئات المالية التى كانوا يشغلونها
أصلا أو أصبحوا يشغلونها بالتطبيق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، أما من
يحصل على هذه المؤهلات بعد دراسة مختها خمس سنوات فأكثر بعد
شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها الموجودين بالخدمة فى ١٩٧٤/١٢/٣١
فى هذه الجهات فيمنحون أقدمية اعتبارية قدرها ثلاث سنوات فى الفئات
المالية التى كانوا يشغلونها أصلا أو أصبحوا يشغلونها فى ذلك التاريخ
بالتطبيق لأحكام لقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ويسرى حكم الفقرة الأولى على حملة الشهادات فوق المتوسطة والمتوسطة التي لم يتوقف منحها ، كما يسرى على حملة الشهادات المتوسطة التي توقف منحها وكان يتم الحصول عليها بعد دراسة تستغرق أقل من خمس سنوات بعد شهادة اتمام الدراسة الابتدائية (قديم) أو بعد امتحان مسابقة للقبول ينتهى بالحصول على مؤهل ، أو بعد دراسة مدتها أقل من ثلاث سنوات دراسية بعد الشهادة الاعدادية بأنواعها المختلفة أو ما يعادل هذه المؤهلات ، وحملة الشهادة الابتدائية (قديم) أو شهادة الاعدادية بأنواعها المختلفة أو ما يعادلها .

كما يسرى حكم الفقرة الأولى من هذه المادة وحكم المادة الخامسة من هذا القانون على حملة المؤهلات المنصوص عليها في المادة الأولى منه الموجودين بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ الذين لم يفيدوا من تطبيق المادة الثانية بسبب عدم وجودهم بالخدمة في تاريخ نشر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية .

ويعتد بهذه الأسمية الاعتبارية المنصوص عليها في الفقرات السابقة عند تطبيق أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن تطبيق قواعد الترقية بالرسوب الوظيفي وايضا عند تطبيق قواعد الرسوب التالية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦ وبالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ وكذلك عند تطبيق حكم المادة ١٠٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة بحيث لا يقل ما يمنحه العامل بالتطبيق لحكمها عن بداية ربط الأجر المقرر للوظيفة المقول اليها ، أو علاوتين من علاواتها أيهما أكبر حتى لو تجاوز بهما نهاية مربوطهما وذلك اذا كان النقل قد تم من الفئة التي منح فيها الأسمية الاعتبارية بمقتضى هذا القانون على ألا يؤثر ذلك على موعد العلاوة الدورية .

ولا يجوز الاستناد الى هذه الأقدمية الاعتبارية للطعن في قرارات الترقية الصادرة قبل العمل بأحكام هذا القانون .

كما تنص المادة الرابعة منه على سريان الحكم السابق على حملة المؤهلات السابقة من العاملين الموجودين بالخدمة في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ بوحدة القطاع العام أو المؤسسات العامة قبل إلغاءها وكان يسرى في شأنها القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ .

وتنص المادة السابعة على أن يشترط للانتفاع بأحكام المواد السابقة أن يكون العامل موجوداً بالخدمة في تاريخ العمل بهذا القانون .

وراء الجمعية أن المقصود بالخدمة في تطبيق أحكام هذا القانون الخدمة بالجهات الإدارية للدولة والهيئات العامة ووحدة القطاع العام والمؤسسات العامة قبل إلغائها .

وبما لذلك فإن العامل المذكور يفيد خلال فترة عمله بمجلس الدولة من أحكام المادة الثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ مضاف الذكر بحيث يمنح أقدمية اعتبارية قدرها سنتان في الفئة ٧٨٠/٣٣٠ التي كان يشغلها في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٢ بحيث ترجع أقدميته الى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧١ ويستكمل بذلك الآلة القانونية للترقية الى الفئة ٤٢٠/٧٨٠ إلا أنه في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٦ بالتطبيق لأحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦ ويتعين على مجلس الدولة إجراء هذه التسوية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية العامل في تسوية حالته على الوجه المتقدم .

(ملف رقم ٦٠٢/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/٦/١٦) .

قاعدة رقم (١٩٦)

المبدأ :

جواز احتفاظ من ينقل من إحدى وحدات القطاع العام الى الحكومة بمتوسط ما كان يتقاضاه في السنتين الأخيرتين قبل النقل من بدلات وأية مزايا مالية أخرى ، على أن تستهلك الزيادة التي يحصل عليها عما هو مقرر للوظيفة المنقول اليها من ريع ما يستحق له من علاوات دورية وعلاوات ترقية مستقلة .

ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع حكم المادة ٢٦ مكررا من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المضافة بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨١ والتي قضت بأن لرئيس الوزراء ان يقرر الاحتفاظ بصفة شخصية لمن ينقل من إحدى وحدات القطاع العام الى إحدى الوحدات الخاضعة لأحكام هذا القانون بمتوسط ما كان يتقاضاه في السنتين الأخيرتين قبل النقل من بدلات وأية مزايا مالية أخرى على أن تستهلك الزيادة التي يحصل عليها عما هو مقرر للوظيفة المنقول اليها العامل من ريع ما يستحق له من علاوات دورية وعلاوات ترقية مستقبلية ، واختصاص رئيس مجلس الوزراء في هذا الشأن يدخل في نطاق السلطة التقديرية التي يترخص بمقتضاها في استخدامه وتقرير الاحتفاظ او عدمه عند التصدي لاستخدام هذا الاختصاص عند إصداره قرار النقل .

ولما كانت عبارات نص المادة ٢٦ مكررا المشار اليها قد وردت عامة تشمل جميع البدلات والمزايا المالية التي كان يحصل عليها العامل

و. المستثنى الآخرتين قبل النقل ومن ثم فلا يجوز التفرقة بينها وقصر الاحتفاظ على بعضها دون البعض الآخر . فكل من يصدق عليه وصف المزية المالية أيا كانت طبيعتها ومساها تدخل فيما يجوز الاحتفاظ بمتوسطة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز الاحتفاظ للسيد/..... بمتوسط ما كان يتقاضاه من بدلات ومزايا مالية بالشركة العربية للأدوية والصناعات الكيماوية عند نقله الى ديوان عام وزارة الصحة .

(ملف ١٥/٤/٨٦ — جلسة ١٧/٤/١٩٨٥) .

الفصل السابع

النقل من السلك العسكرى الى السلك المدنى

الفرع الأول

النقل من القوات المسلحة الى الوظائف المدنية

اولا — التبادل الواجب بالنسبة لمن ينقل من السلك العسكرى الى السلك المدنى .

قاعدة رقم (١٩٧)

المبدأ :

القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة قضى المادة ١٢١ منه بأنه فى حالة نقل احد العسكريين الى وظيفة مدنية ينقل فى الدرجة التى يدخل الراتب المقرر لرتبته لو درجته العسكرية فى مربوطها وتحسب أقدميته فيها من تاريخ حصوله على اول مربوطها — هذا النص يحكم فقط حالة الوظائف وقت النقل بحيث يتم تحديد أقدميته فى درجة واحدة من الدرجة المنقول إليها دون أن يرتد بأثر رجعى مسابقا ليعمل من الدرجة السابقة التى كان يشغلها .

ملخص الحكم :

من حيث أن مقطع النزاع فى هذه الدعوى يدور حوله التبادل الواجب بالنسبة لمن نقل من السلك العسكرى الى السلك المدنى ، وعمما اذا كان من القانون المعمول به وقت النقل يمتد أثره ليعادل كافة الدرجات السابقة أم يقتصر هذا الأثر فقط على الدرجة المنقول إليها عند النقل فقط .

ومن حيث أن القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٦ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة — وهو الذى تم نقل المدعى فى ظله الى الوظيفة المدنية — قضى فى المادة ١٢١ منه على أنه « فى حالة نقل أحد العسكريين الى وظيفة مدنية ينتقل فى الدرجة التى يدخل الراتب المقرر لرتبته او درجته العسكرية فى مربوطها وتحسب أقدميته فيها من تاريخ حصوله على أول مربوطها ومعنى ذلك ومقتضاه أن ينظر الى المنقول بهراعاة الراتب المقرر لرتبته العسكرية ولا يساويه من رتب فى الدرجة المدنية المنقول اليها وتحدد أقدميته فى هذه الدرجة من تاريخ حصوله على أول مربوطها ولا جدول فى أن النص يحكم فقط حالة الموظف وقت النقل بحيث أنه عند تمام نقله بالطريق الذى رسمه القانون تجدد أقدميته فى درجة واحدة هى الدرجة المنقول اليها ومعناه ايضا أنه لا يرتد بأثر رجعى سابق ليعادل من الدرجة السابقة التى كان يشغلها قبل نقله ، بل أنه ليس فيه أى نص يقيد تسوية حالة القائم على الوظائف العسكرية وقت صدورهم فى غير الدرجة التى حددتها القانون بأثره المباشر . دون الرجوع بهم الى تسوية سابقة أو تسلسل فى الدرجة أو المرتب أو العلاوات وعليه تثبتى المراكز للسابقة على صدورهم تحكما القوانين واللوائح التى نشأت فى ظلها .

ومن حيث أنه ينطبق ما تقدمنا على الوقائع الواردة بالأوراق نجد أن المدعى عليه فى وظيفة مساعد ثالث شرف فى ١٩٣٩/١١/٥ بمرتبه قدره ٨٠٠ جنيه شهريا ورقى الى وظيفة مساعد ثان فى ١٩٤٥/٥/١ والى مساعد أول فى ١٩٥٠/٢/١ ثم رقى الى رتبة ملازم شرف فى ١٩٥٧/١١/٥ والى ملازم أول شرف فى ١٩٥٩/١١/٥ والى نقيب شرف فى ١٩٦٤/٧/١ ونقل الى وظيفة مدنية من الدرجة الخامسة للفنية بهيئة الشئون المالية والإدارية المسلحة فى ١٩٦٦/٥/٦ الأمر الذى يثبتن معه أنه وقت النقل كان الراتب المقرر لرتبته العسكرية يدخل فى مربوط الدرجة الخامسة المدنية المنقول

اليها طبقا لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ هذا معناه أن رتبة نقيب شرف تعادل ، الدرجة الخامسة المدنية اما بالنسبة لبلاتى الوظائف التى كان عليها قبل ذلك منذ بداية التصيين فإن تعادلها منوطه بالقوانين التى كتبت سارية وقت تعيينه عليها وبالرجوع الى احكام كادر سنة ١٩٣٩ وهو الذى كان معمولاً به عند تعيين المدعى فى وظيفة مساعد ثالث ١٩٣٩/١١/٥ نجد أن الدرجة التاسعة كتبت تبدأ بالمرتبة ٣٦ — ٧٢ جنيتها سنوياً وبداية الدرجة الثامنة كتبت تبدأ من ٧٢ جنيتها الى ١٢٠ جنيتها سنوياً . والمدعى قد كان رتبة فى ١٩٣٩/١١/٥ وقت تعيينه . . . اذ فقد كان معيناً على وظيفة تعادل الدرجة التاسعة طبقاً لأحكام الكادر العام . وتكون ترقياته قد تمت تباعاً لها فى الثانية الى وظيفة مساعد ثان والسابعة فى وظيفة مساعد اول والسادسة فى وظيفة ملازم اول ثم صارت السادسة طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ثم رقى الى الخامسة فى وظيفة نقيب اعتباراً من ١٩٦٤/٧/١ وهى المعادلة للدرجة التى نقل اليها فى ١٩٦٦/٥/٦ الى الوظيفة المدنية ، وهذا التوالى يتطابق بصحة التعادل بحسب القاعدة التى احصا اليها .

(ظعن رقم ٦٠٧ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٧) .

قاعدة رقم (١٩٨)

المبدأ :

الترقية التى يستحقها الفرد العسكري عند نقله الى وظيفة مدنية — تحديدها على اساس المرتب المقرر لرتبته العسكرية دون المرتب الذى يتقاضاه فعلاً — مثال . نقل ضباط الشرف الى وظائف مدنية .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٢٥ من القانون رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والمساكر

بالقوات المسلحة تنص على انه « في حالة نقل أحد الأفراد الى وظيفة مدنية ينقل في الدرجة التي يدخل للراتب المقرر لرتبته العسكرية في مربوطها وتحسب اقدميته فيها من تاريخ حصوله على أول مربوطها ويجوز أن ينقل في الدرجة التالية للدرجة التي يدخل للراتب المقرر لرتبته في مربوطها اذا كان مجموع راتبه وتعويضاته يبلغ بداية مربوطها أو يجاوزه ، ويتم النقل في هذه الحالة بقرار من رئيس الجمهورية ويتضح من صريح عبارة هذه المادة أن المناط في التعادل الذي يتم على أساسه النقل هو الراتب المقرر للرتبة العسكرية وليس الراتب الذي يتقاضاه الفرد المنقول الى الوظيفة المدنية .

ومن حيث أن جدول فئات الرواتب الملحق بالقانون رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه يقضى بأن « من يرقى الى رتبة ملازم شرف من المساعدين الأول يعامل من حيث للرواتب حسب جدول رواتب الضباط العاملين » كما أن الجدول الملحق بالقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة والمتضمن للرواتب الأصلية ورواتب الطيران لضباط القوات المسلحة بالاطليمين الشمالي والجنوبي — جعل راتب الملازم ١٧ جنيها ويصل بعد سنتين الى ١٩ جنيها وبعد أربع سنوات الى ٢١ جنيها وبعد ست سنوات الى ٢٣ جنيها .

وبذلك يكون الحد الأقصى لراتب رتبة الملازم الأول مما يدخل في ربط الدرجة السادسة بالكادر الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن موظفي الدولة الذي يبدأ من ١٥ جنيها الى ٢٥ بعلاوة كل سنتين مقدارها جنيهاً ٥٠

ومن حيث انه ولئن نص القانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٦٠ في شأن اضافة حكم وقضى الى القانون رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٩ مسالف الذكر — على أن

تسوى حالة ضباط الشرف والمساعدين الموجودين في الخدمة في السنة من ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ إلى ٣١ من ديسمبر ١٩٥٩ على أساس منحهم فئات العلاوات الدورية المقررة في بيان الرتبات المرافق للمرسوم بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بمرتبات صولات وصف ضباط وعساكر القوات المسلحة المعدل بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٧ وذلك اعتباراً من تاريخ ترقيةهم إلى رتبة مساعد درجة ثلاثة كما ورد في المادة ١٢٣ من القانون رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر أن الأفراد الذين يقبلون المعاملة بجدول فئات الرواتب المرافق لهذا القانون والذين يصرفون وقت العمل به رواتب أعلى مما يستحقونه بمقتضى ذلك الجدول يستبرون في صرف رواتبهم وعلاواتهم الحالية على أن يستنفذ الفرق من كل علاوة دورية أو علاوة ترقية يحصلون عليها بمقدار النصف حتى تصل رواتبهم إلى المقدار الذي يستحقونه بالفعل طبقاً لأحكام هذا القانون . وكان من شأن هذه التسوية وذلك القاعدة أن يحصل ضباط الشرف على راتب قد يصل إلى ٣٥ جنيتها وقد حصل المطعون في ترقيته على راتب قدره ٢٩ جنيتها وهو يجاوز الراتب المقرر لرتبة الملازم . إلا أنها في ذات الوقت لم تغير من راتب الرتبة النصوص عليها في القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ الذي جعله المشرع أساساً للمعامل بين الوظيفة العسكرية والوظيفة المدنية عند النقل إليها .

ومن حيث أن المطعون في ترقيته وقد كان وقت نقله بالقرار الجمهوري رقم ٢٤٠٦ في رتبة الملازم الأول وهي الرتبة التي يدخل الراتب المقرر لها في ريبط الدرجة السادسة من درجات الجدول الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ومن ثم فإن نقله بالقرار المذكور في الدرجة الخامسة ينطوى على ترقيته إلى هذه الدرجة ومن ثم تتحدد أقدميته فيها من تاريخ صدور القرار الجمهوري .

ثانياً — الاحتفاظ بأقدمية الرتبة العسكرية ومرتبتها وبدلاتها
عند النقل .

قاعدة رقم (١٩٩)

المبدأ :

تحسب أقدمية المتقول من السلك العسكري إلى السلك المدني في
الدرجة المنقول إليها وحدها دون ما يسبقها من درجات .

ملخص الحكم :

نصت المادة ١٣١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط
الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنسود
بالتواتر المسلحة بأنه في حالة نقل أحد العسكريين إلى وظيفة مدنية
ينقل من الدرجة التي يحظى بالرتب المقرر لرتبته أو درجته العسكرية في
مربوطها وتحسب أقدميته فيها من تاريخ حصوله على أول مربوطها . ويحكم
هذا النص حالة الموظف وقت النقل بحيث يتم تحديد أقدميته في درجة
واحدة هي للدرجة المنقول إليها دون أن يرتد بأثر رجعي سابق ليعادل
من الدرجة السابقة التي كان يشغلها .

(طعن ٦٠٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٨٠) .

قاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ :

قصر المشرع الاحتفاظ بأقدمية الرتبة العسكرية ومرتبتها وبدلاتها
على حالة النقل إلى وظيفة مدنية — أثر ذلك — شغل الوظيفة المدنية بطريق
التعيين المبتدأ لا يدخل تحت أحكام المادة ١٢٩ من القانون رقم ٢٢٢
لسنة ١٩٥٩ .

ملخص الفتوى :

إن النص الذى تخضع له الحالة الماثلة وهو للمادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة كان يقضى بأنه « فى حالة نقل أحد لضباط الى وظيفة مدنية ينقل الى الدرجة التى يدخل الراتب المقرر لرتبته العسكرية فى مربوطها أو بحسب أقدميته فيها من تاريخ حصوله على أول مربوطها . ويتم النقل فى هذه الحالة طبقاً لحكم المادة السادسة من القانون . ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية أن ينقل الضابط الى الدرجة التالية للدرجة التى يدخل الراتب المقرر لرتبته العسكرية فى مربوطها . على أن يمنح أول هذا المربوط وتحسب أقدميته فيها من تاريخ نقله اليها . وفى كلتا الحالتين إذا تقلص الضابط المنقول الى الوظيفة المدنية رواتب وتعويضات مدنية تقل عن مجموع ما كان يتقاضاه بالوظيفة العسكرية أدى اليه لفرق بصفة شخصية حتى يتم استئفاذه بالترقية أو للملاوات أو التعويضات . وتحسب التعويضات العسكرية التى تحسب للضابط عند النقل بقرار من وزير الحربية » (١٠)

ومفاد هذا النص أن المشرع قصر الاحتفاظ بأقدمية الرتبة العسكرية ومرتبها وبدلاتها على حالة النقل الى وظيفة مدنية يدخل الراتب المقرر لرتبته العسكرية فى الدرجة المقرر لها .

ولما كان الضابط فى الحالة الماثلة قد شغل الوظيفة المدنية بطريق التعيين المبتدأ بعد إحالته الى التقاعد وليس بطريق النقل فإن الحكم الذى تضمنه هذا النص لا ينطبق عليه ومن ثم يتحدد مركزه القانونى وحقوقه المالية طبقاً لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الذى صدر قرار تعيينه فى ظله .

قاعدة رقم (٢٠١)

المبدأ :

نقل الى وظيفة مدنية طبقا للمادة ١٢٥ من القانون ٢٣٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين والصف والعساكر بالقسوات المسلحة — استحقاق الانتقال الى العمل المنحى المرتب الاساسى الذى كان يتقاضاه فى الوظيفة العسكرية فقط — استحقاقه الفرق بين هذا المرتب الاساسى مضافا اليه سائر المقررات المالية الأخرى للوظيفة المدنية وبين مجموع ما كان يتقاضاه فى الوظيفة العسكرية يكون بصفة شخصية ويستنفذ بالترقية والعلاوات والتعويضات .

ملخص التوضي :

ان المادة ١٢٥ من القانون رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط للخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين والصف والعساكر بالقوات المسلحة كانت تنص على انه : « فى حالة نقل أحد الأفراد الى وظيفة مدنية ينقل فى الدرجة التى يدخل الراتب المقرر لرتبته العسكرية فى مربوطها وتحسب أقدميته فيها من تاريخ حصوله على أول مربوطها .

ويجوز أن ينقل فى الدرجة التالية للدرجة التى يدخل الراتب المقرر لرتبته فى مربوطها اذا كان مجموع راتبه وتعويضاته يبلغ بداية مربوطها او يجاوزه ويتم النقل فى هذه الحالة بقرار من رئيس الجمهورية .

وفى كلتا الحالتين اذا تقاضى الفرد المنقول الى وظيفة المدنية رواتب وتعويضات مدنية تقل عن مجموع ما كان يتقاضاه فى الوظيفة العسكرية أدى اليه الفرق بصفة شخصية حتى يتم استنفاده بالترقية أو العلاوات او التعويضات » .

ويؤخذ من نص الفقرة الأخيرة من المادة السابقة انه في بيان ما يؤدي الى الفرد المنقول من مبالغ بصفة شخصية ، قد أجرى المقارنة بين عنصرين .

الأول : ما يتقاضاه في الوظيفة المدنية المنقول اليها من رواتب وتعويضات ؛

الثاني : مجموع ما كان يتقاضاه في الوظيفة العسكرية .

وأوضح النص أنه اذا تجاوز العنصر الثاني العنصر الأول احتفظ المنقول بمقدار المجاوزة بصفة شخصية على أن يستفيد مستقبلا بالترقية والعلوات والتعويضات .

والنص بذلك يسلم بالأصل الذي يقضى بالا يحصل المنقول الا على المقررات المالية للوظيفة المدنية المنقول اليها ، الا انه زاد على ذلك حرما على المنقول وحتى لا تضطرب ظروفه ، حكم الاحتفاظ للشخصى بالفرق المشار اليه . فالمشروع يفترض — في عبارات واضحة — أن الحقوق المالية في الوظيفة المدنية تختلف عما كان يتقاضاه المنقول في الوظيفة العسكرية ، ومن هنا كان وجه النص على للحكم الوارد في الفقرة المذكورة . ولو أن المنقول يستحق في الوظيفة المدنية مجموع ما كان يحصل عليه في العمل العسكري استحقاقا أصليا لا يرد عليه حكم الاستنفاد في المستقبل ، ما كان ثبت داع لايراد حكم الفقرة المشار اليها ، فالذى دعا للنص على هذا الحكم هو أن المعاملة المالية للمنقول تحسب على أساس ما نتيجة الوظيفة المدنية من مقررات مالية بصرف النظر عما كان يحصل عليه في الوظيفة المنقول منها ، ولا شأن لمقررات للوظيفة العسكرية الا في بيان ما فقده المنقول بسبب النقل ، فيحتفظ له بصفة شخصية ويستفيد في المستقبل بالمقدار الذي يحل فيه راتب أو تعويض مدنى محل المحتفظ به بالصفة الشخصية .

ويتطابق ذلك على صورتى النقل الواردتين فى المادة رقم ١٢٥ المشار إليها ، يبين انه اذا تم النقل طبقا للفترة الاولى من هذه المادة ، فان المنقول يستحق بصفة أصلية المرتب الأساسى الذى كان يحصل عليه فى الوظيفة العسكرية والفرض طبقا لتلك الفترة ان هذا المرتب لا يقل عن اول مربوط درجة الوظيفة المدنية والا تطبق على النقل حكم الفقرة الثانية ، ويضاف الى ذلك المرتب الأصلى ما يكون للوظيفة ادنية من تعويضات ، فان اتضح ان المرتب الأصلى والتعويضات على هذا الوجه تقل عن مجموع ما كان يتقاضاه المنقول فى الوظيفة العسكرية ادى اليه الفرق بصفة شخصية على ان يستفاد مستقبلا بالترقية والعلاوات والتعويضات . اما اذا تم النقل طبقا للفترة الثانية ، فان النقل يستحق بصفة أصلية اول مربوط الدرجة المدنية المنقول اليها ، والفرق انه يزيد على المرتب العسكرية الأصلى ، ويضاف الى هذا المرتب الأصلى التعويضات المالية الأخرى للوظيفة المدنية ، فاذا اتضح ان مجموع المقررات المالية على هذا الوجه تقل عن مجموع ما كان يتقاضاه المنقول فى العمل العسكرية ادى اليه الفرق بصفة شخصية حتى يتم استيفاءه بالترقية والعلاوات والتعويضات المستقبلية .

ويراعى فى هذا الشأن انه لا أساس مطلقا للقول بان المنقول يستحق فى العمل المدنى على وجه أصلى ونهائى البدلات العسكرية العمالة التى يتقاضاها كل العسكريين ولا يجرى عليها حكم الاستنفاد ، ولا يستحق بصفة شخصية الا البدلات الإضافية التى تمنح لظروف خاصة ولطوائف معينة من العسكريين — لا أساس لذلك لأن المنقول لا يستحق أصلا ونهائيا الا المقررات المالية للوظيفة المدنية بصرف النظر عن الحقوق المالية فى الوظيفة العسكرية سواء منها ما كان من قبيل البدلات العمالة او الإضافية ولا ينظر الى مجموع المقررات المالية العسكرية بما فيها من بدلات على اختلاف صورها الا لمقرراته بمجموع الحقوق المالية المدنية ، وبين الفرق بينها للإبقاء عليه للمنقول بصفة شخصية على ان يتم استيفاءه مستقبلا .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان للمسكرى الذى ينقل الى وظيفة مدنية طبقا للفقرة الأولى من المادة ١٢٥ من القانون رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٩ ، ومن بعدها الفقرة الأولى من المادة رقم ١٣١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ ، لا يستحق بصفة أصلية فى العمل المدنى الا المرتب الأساسى مضافا اليه سائر المميزات المالية الأخرى للوظيفة المدنية الذى كان يتقاضاها فى الوظيفة العسكرية ويستحق بصفة شخصية الفرق بين هذا المرتب الأساسى ان وجدت وبين مجموع ما كان يتقاضاه فى الوظيفة العسكرية مهما كان نوعه ، ويتم استفاد هذا الفرق بالترقية او العلاوات او التعويضات .

فاذا تم النقل طبقا للفقرة الثانية فان المنقول يستحق بصفة أصلية فى العمل المدنى اول مربوط للدرجة المالية المنقول اليها ، ويستحق بصفة شخصية الفرق بين هذا المرتب الأصلى مضافا اليه سائر المميزات المالية الأخرى للوظيفة المدنية ان وجدت وبين مجموع ما كان يتقاضاه فى الوظيفة العسكرية مهما كان نوعه ، ويتم استفاد هذا الفرق بالترقية او العلاوات او التعويضات .

(ملف ٣١٤/٤/٨٦ — جلسة ١٩٦٥/٣/٣١) .

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

لرئيس الجمهورية نقل المسكرين الى الوظائف المدنية مع ترقيةهم الى درجة أعلى .

ملخص الفتوى :

أوجب المشرع عند تسوية حالة العامل المهنى بموجب احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وطبقا للمدد الكلية الواردة بالجدول الثالث الخاص

بالعمال المهنيين أن تخصص المدة المشترطة للترقية من فئة بداية التعيين الى الفئات التالية لها وذلك اذا عين العامل ابتداء في الفئة التاسعة أو الثامنة أو السابعة أو أى فئة أعلى من الفئة العاشرة المحددة لتعيين العمال المهنيين ومن ثم يجب لاعمال هذا الحكم أن يتم تعيين العامل في درجة أعلى من درجة بداية التعيين الأمر الذى يقضى الا تكون له مدة عمل سابقة اخذت في الاعتبار عند تعيينه .

ولما كان العامل في الحالة المسئلة قد نقل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٤٥ لسنة ١٩٦٢ الى درجة صانع دقيق ممتاز (كادر العمال المعادلة للفئة الثامنة وتم هذا النقل من رتبة رقيب اول المعادلة للدرجة التاسعة (ق ٤٦ لسنة ١٩٦٤) طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢٨٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن معادلة درجات الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العام بحيث تضمن نقله ترقية من الدرجة التاسعة الى الدرجة الثامنة اعسالا لسلطة رئيس الجمهورية في نقل العسكريين مع ترقيةهم الى درجة أعلى المنصوص عليها بالمادة ١٢٥ من القانون رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والرتبة لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والعساكر بالقوات المسلحة الذى كان ساريا وقت صدور قرار رئيس الجمهورية بنقله فانه ترتيبا على ذلك تكون فترة تطوعه بالقوات المسلحة من ١٩٥٠/٤/٥ حتى تاريخ نقله قد حسبت ضمن مدة خدمته الفعلية من قبل الأمر الذى يقتضى الاعتراف بحالته الوظيفية خلالها عند تحديد درجة بداية تعيينه وعليه يكون هذا العامل قد استصحب بعد نقله اوضاعه الوظيفية التى كان عليها خلال فترة تطوعه واذا بدأت خدمته في السلك العسكرى في ١٩٥٠/٥/٥ برتبة عريف سائق المعادلة للدرجة العاشرة وفقا للتعاقد المنصوص عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ فانه يتعين تسوية حالته باعتباره شاعلا للدرجة العاشرة من ١٩٥٠/٧/٥ في مدة الخدمة الكلية يكون في ذات الدرجة التى تسبقها منذ بداية تطوعه الى في الدرجة العاشرة .

لذلك انتهت الجمعية للصومية لتسمى للفتوى والتشريع إلى عدم جواز تسوية حالة السيد المذكور السابق بمجلس الوزراء بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه باعتباره معينا لأول مرة بالفئة الثانية .

(ملف ٧٣٥/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨١/١/٧) .

ثالثا — البدلات المحتفظ بها عند النقل من وظيفة عسكرية إلى وظيفة مدنية .

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

نقل من وظيفة عسكرية إلى وظيفة مدنية — الفرد المنقول إلى وظيفة مدنية من وظيفة عسكرية يتقاضى الفرق بين مجموع ما كان يحصل عليه في وظيفته العسكرية من رواتب وبدلات وتعويضات وبين راتب الوظيفة المدنية وذلك بصفة شخصية — المقصود بالبدلات هي التي لها صفة الثبات — علاوة النقل لا تنطبق عليها هذه الصفة .

لخص الفتوى :

إن علاوة النقل لا تدخل ضمن التعويضات التي تحسب طبقا للمادة ١٣١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ عند النقل إلى وظيفة مدنية ، كما أن المادة ١٣١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف وعسكري القوات المسلحة تنص على أنه « في حالة نقل أحد العسكريين إلى وظيفة مدنية ينتقل في الدرجة التي يدخل للراتب المقرر لرتبته أو درجته العسكرية في مربوطها وتحسب أقدميته فيها من تاريخ حصوله على أول مربوطها » .

ويجوز أن ينتقل في الدرجة التالية للدرجة التي يدخل الراتب المقرر لرتبته أو درجته في مربوطها إذا كان مجموع راتبه وتعويضاته يبلغ بداية مربوطها أو يجاوزه ويتم النقل في هذه الحالة بقرار من رئيس الجمهورية .

وفي كلتا الحالتين إذا تقلص الفرد المنقول إلى الوظيفة المدنية راتبه وتعويضات مدنية تقل في مجموعها عن مجموع ما كان يتقاضاه في الوظيفة العسكرية أدى إليه الفرق بصفة شخصية حتى يتم استنفاده بالترقية أو العلاوات أو التعويضات .

ومفاد ذلك أن المشرع حدد ما يستحقه الفرد المنقول من الوظيفة العسكرية إلى وظيفة مدنية بما لا يقل عن مجموع ما كان يتقاضاه في الوظيفة العسكرية بحيث يحصل على الفرق بين هذا المجموع وبين راتب الوظيفة المدنية إذا قل عن هذا المجموع بصفة شخصية وذلك رغبة من المشرع في المحافظة على مستوى المعيشة للمنقول من القوات المسلحة ، فلا يقل دخله دفعة واحدة بل يستهلك الفرق من راتب الوظيفة المدنية والوظيفة العسكرية بالتدريج حتى يتم استنفاده بالترقية أو العلاوة أو التعويضات التي يستحقها بوظيفته المدنية . ومن ثم فلا يدخل في قصد المشرع ما يصرفه لأفراد القوات المسلحة بسبب عارض ما الممول عليه في تحديد مجموع ما يتقاضاه فرد القوات المسلحة في الوظيفة العسكرية بالرواتب والتعويضات التي كان يحصل عليها ما له صفة الثبات والاستمرار دون تلك التي لا تنتم بهذه الصفة .

ولما كان الثابت من كهاب هيئة التنظيم والإدارة للقوات المسلحة —
مرع الأفراد — قسم الميزانية رقم ٥٩/٣/١٥٤ المؤرخ ١٤/١٠/١٩٦٨ أن
علاوة التفرز ليس لها صفة الدوام إذ هي متروكة بأن يخدم الفرد
بوحدات معينة علاوة على هيئة بتأدية الفترات ، ومن ثم فهي لا تدخل
ضمن التعويضات التي تؤدي للمنقول إلى وظيفة مدنية . وعليه لمادة

لا يجوز الاحتفاظ للسيد المعروضة حالته بعلاوة القفز عند نقله الى الوظيفة المدنية .

اما الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى فى الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٤ فى المشار اليه فلا ينال من تلك النتيجة لأنه قضى بالاحتفاظ بعلاوة القفز لأحد خريجي مدرسة المظلات الذين يعد القفز عملا أصليا بالنسبة لهم وعليه لا يجوز القياس عليه فى الحالة الماثلة لأن المطلوب إبداء الراى بشأنه تقاضى علاوة القفز بصفة عرضية بسبب قضائه إحدى فرق القفز . ولذلك فلا يعتبر البذل بالنسبة له من البدلات الثابتة التى تحسب ضمن مرتبه عند نقله الى الوظيفة المدنية .

لذلك انتهت للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية العامل المعروضة حالته فى الاحتفاظ بعلاوة القفز عند نقله الى الوظيفة المدنية .

(ملف ٨٧٢/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨١/٤/٨) .

رابعا - النقل من المخابرات العامة الى السلك السياسى .

قاعدة رقم (٢٠٤)

المبدأ :

نقل موظف من ادارة المخابرات العامة الى السلك السياسى وفقا للقانون ٣٢٢ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٧ - حقه فى الاحتفاظ بمرتبه الاساسى الذى كان يتقاضاه قبل نقله ، طالما انه يدخل فى حدود الدرجة المعين عليها - التحدى بقاعدة الفصل بين الكادرات المختلفة مما يجعل النقل من احدها الى الآخر تعينا جديدا يستتبع منح أول مربوط للدرجة المصانة التعيين فيها - غير صحيح فى هذه

الحالة - اساسى ذلك : نص المادة ١١٠ من القانون المذكور ، والمادة ٧ من قانون نظام السلكين الدبلوماسى والتصلى رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ .
ملخص الفتوى :

غنى عن البيان ان يظل الموظف المنقول محتقظا بمرتبه الاساسى الذى كان يتقاضاه فى ادارة المخابرات العامة ، فى تاريخ صدور للقرار الجمهورى بتعيينه فى لحدى وظلف للسلك السياسى بوزارة الخارجية ، دون أن ينقص مرتبه الى اول مربوط درجة هذه الوظيفة ، ما دام ان مرتبه يدخل فى حدود مربوط درجتها . ذلك انه ولئن كان الأصل هو الفصل بين الكادرات المختلفة ، بحيث يعتبر النقل من احدها الى الآخر تعيينا جديدا فى هذا الأخير ، بما يستتبعه ذلك من تقاضى الموظف المنقول اول مربوط الدرجة التى اعيد تعيينه فيها ، الا أنه يبين من نص المادة ١١٠ من قانون نظام ادارة المخابرات العامة رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٥ معدلا بالقانون ١٣٢ لسنة ١٩٥٧ والمادة ٧ من قانون نظام السلكين الدبلوماسى والتصلى رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ ، أن موظف المخابرات العامة الذى ينقل الى السلك الدبلوماسى يحتفظ بمرتبه الاساسى الذى كان يتقاضاه وقت صدور القرار باعادة تعيينه .

(فتوى رقم ١٢١ فى ١٩/٢/١٩٦٤) .

قاعدة رقم (٢٠٥)

المبدأ :

معادلة الفئة التى كان يشغلها بالدرجة التى ينقل اليها الكادر العام - طبقا لاحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٤ بنظام المخابرات العامة يتعين ان ينقلها افراد المخابرات العامة الى درجات معادلة لرتبهم - قبل

صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ كلن اقرا ما ان يتم التعامل بين الدرجة المنقول فيها واقترب الدرجات فيها في سلم الدرجات في الجهة المنقول اليها وكان يستهدف بجملة معالير بقصد تحقيق ذلك — استكمال معيار متوسط مربوط الدرجة في حالة قصوره بمعيار المرتب الفعلي الذي بلغه العامل المنقول — الدرجة الرابعة بجدول الوظائف الملحق بقانون نظام العاملين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تعتبر اقرب الدرجات الى الفئة « ج » بجدول وظائف المخابرات العامة .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٤ ينظم المخابرات العامة ينص في الفقرة الثانية في المادة ٥٢ منه للوردة في الفصل الرابع وعنوانه « النذب والنقل والاعارة والبعثات والمسابريات وللتجنيد » على انه « وبالنسبة الى من ينقل من المخابرات العامة يجوز للجنة اضافة علاوة المخابرات الى ماهيته وتصبح ماهيته الأساسية التي ينقل بها هي الماهية الناتجة عن اضافة تلك العلاوة .

ويشترط في اضافة علاوة المخابرات ان يكون الفرد قد اضى مدة خدمة بالمخابرات العامة لا تقل عن ثلاث سنوات من تاريخ تثبيتته اذا كان معينا او من تاريخ نظه بعد النذب . . . » كما تقتضى المادة ١٢٠ من هذا القانون بأنه « لذا رؤى نقل فرد من المخابرات العامة الى اى جهة حكومية اخرى فانه يمين في الدرجة التي تعامل الفئة التي يشغلها بالمخابرات العامة عند نظه وتحسب اقدميته في الدرجة من تاريخ شغله للفئة التي نقل منها » .

ومن حيث انه يمين من هذين النصين ان افراد المخابرات العامة الذين ينقلون الى وظائف مدنية ، يمين ان ينقلوا الى درجات مصادلة لرتبهم حتى

لا يلحقهم ضرر نتيجة هذا النقل ، ومن ثم واذا لم تكن ثمة قاعداة — سواء قبل صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٧ في شأن معالجة درجات الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العلم او بعد صدور هذا القرار — لمعالجة درجات المختبرات العلمية بدرجات الكادر العلم ، فقد كان لازما أن يتم التعامل بين الدرجة المنقول منها وأقرب الدرجات اليها في سلم للدرجات في الجهة المنقول اليها ، وفي سبيل ذلك لم يكن الاقتاء او القضاء يجرى على اتباع معيار واحد ، وانما كان يستهدى بجعله معايير يقصد الوصول الى اقرب الدرجات المنقول منها حتى لا يضار الموظف بنقله الى درجة تقل عنها او تصيبه ترقية او وثبة مالية نتيجة نقله الى درجة تلو الدرجة المنقول منها ، واذا كان متوسط مربوط الدرجة هو اقرب هذه المعايير لتحقيق الغرض المطلوب لأنه يقوم على اساس موضوعية ، الا أن للتطبيق العملى اسفر عن قصوره في بعض الأحوال عن تحديد الدرجة المعادلة ، فقد يتداخل مربوط الدرجات في بعضها البعض ، وقد تتوازي درجة من درجات الكادر الخالص مع أكثر من درجة من درجات الكادر العام فيصعب تحديد أى للدرجات تعتبر معادلة لها ، ومن ثم فقد كان لازما أن يستكمل معيار متوسط مربوط الدرجة — في حالة قصوره عن تحديد الدرجة التي يتم النقل اليها — بمعيار المرتب الفعلى الذى بلغه العامل المنقول ، فينقل من بلغ راتبه حدا معينا الى درجة اعلى ، من الدرجة التى ينقل اليها من لم يبلغ راتبه هذا الحد ، وذلك حتى لا يتساوى حديث مع حديم ، وهذا المسلك هو الذى اتبعه المشرع بمعد ذلك في قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه .

ومن حيث انه تطبيقا لذلك فان الدرجة الرابعة بجدول الوظائف الملحق بقانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والتى يبلغ مربوطها السنوى ٩٦٠/٥٤٠ جنبها ومتوسط ربطها الشهرى ٦٢٥٠٠ جنبها — هذه الدرجة تعتبر اقرب الدرجات الى الفئة « ج » بجدول وظائف المختبرات

العامية التي يبلغ مربوطها السنوى ٨٧٠/٦٠٠ جنيها ومتوسط ربطها الشهري ٥٧٥٠٠ جنيا ، فضلا عن ذلك فلما كتبت المادة ١٢٠ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٤ بنظام المخابرات العامة قد حددت الدرجة التي يتم النقل ليا بكونها الدرجة التي « تعادل الفئة التي كان يشغلها الفرد النقول » فان مقتضى ما سلف أن التعادل هنا يتم بين الفئة والدرجة (أى بين متوسط الفئة ومربوط الدرجة) وفي هذا الصدد فان الفئة « ج » بكادر المخابرات العامة التي كان يشغلها السيد / تعادل للدرجة الرابعة بالكادر العام من حيث ربطها ، وسواء في هذا بالنظر الى بداية المربوط ومتوسطه ، بل ان الفئة « ج » تدخل بكامل ربطها المالى في مربوط الدرجة الرابعة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احذية السيد / رئيس مكتب الأمن بهيئة الطلقة الذرية نيبا يطلبه من تعديل الدرجة التي نقل اليها من المخابرات العامة لتصبح الثاقبة بدلا من الرابعة .

(ملف ٢٧٩/١/٨٦ - جلسة ١٩٧٣/٢/٢١) .

الفرع الثاني النقل من الشرطة الى الوظائف المدنية

قاعدة رقم (٢٠٦)

المبدأ :

رجال الشرطة - رجال القوات المسلحة - النقل الى وظائف مدنية -
يبين من نصوص القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ بأصدار قانون هيئة الشرطة
والقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط
الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة أن افراد
القوات المسلحة او افراد للشرطة الذين ينقلون الى وظائف مدنية يتعين أن
ينقلوا الى درجات معادلة لرتبتهم العسكرية - قبل صدور قرار رئيس
الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٧ كان قرأما أن يتم التعامل بين الدرجة
المنقول منها واقراب الدرجات اليها في سلم الدرجات في الجهة المنقول اليها
وكان يستهدف بجملة معايير بقصد تحقيق ذلك - الدرجة الثامنة بجدول
المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تعتبر اقرب الدرجات الى
رتبة مساعد بالقوات المسلحة - والدرجة التاسعة تعتبر اقرب الدرجات
الى رتبة رقيب اول بالقوات المسلحة ورتبة رقيب والى رتبة رقيب بالشرطة.

ملخص الفتوى :

يبين من تقصى القواعد القانونية المنظمة لنقل رجال الشرطة والقوات
المسلحة الى الوظائف المدنية انه في تاريخ النقل الذي تم في الحالة المعروضة .
كلت المادة (١٣١) من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط
للخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود
بالقوات المسلحة تنص على انه « في حالة نقل احد العسكريين الى

وظيفة مدنية ينتقل في الدرجة التي يدخل للراتب المقرر لرتبته أو درجته العسكرية في مربوطها . وتحسب أقدميته فيها من تاريخ حصوله على أول مربوطها ، وتنص المادة (٢٥) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون هيئة الشرطة على أنه « لا يجوز نقل الضباط الى وظيفة خارج هيئة الشرطة الا بمعد موافقته كتبة .. » وتنص للمادة (١١٢) على أن « تسرى على ضباط الصف وعسلكر الدرجة الاولى فضلا عن الأحكام الواردة في هذا الباب لأحكام المواد ١٤ و ٢٥ . . . » وتنص المادة (١٤٦) على أن « يسرى على أفراد هيئة للشرطة ما لا يتعارض مع هذا القانون من الأحكام الواردة في قانون نظام العاملين بالدولة .. » وقد نصت المادة (٤١) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على أنه « يجوز نقل للعامل من وزارة أو مصلحة أو محافظة الى أخرى أو مؤسسة أو هيئة الى أخرى اذا كان للنقل لا يفوت عليه دوره في الترقية بالأكاديمية أو كان ذلك بناء على طلبه . »

ومن حيث أنه يبين من هذه الفصوص أن أفراد القوات المسلحة أو أفراد الشرطة الذين ينتقلون الى وظائف مدنية ، يضمن أن ينتقلوا الى درجات معادلة لرتبتهم العسكرية حتى لا يلحقهم ضرر نتيجة هذا النقل ، ومن ثم واذا لم تكن ثمة قاعدة قبل صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه — لمعالجة درجات الكافرات الخاصة بدرجات الكادر العام ، فقد كان لزاما أن يتم التماثل بين الدرجة المنقول منها واقترب الدرجات اليها في سلم الدرجات في الجهة المنقول اليها ، وفي سبيل ذلك لم يكن الانتفاء أو القضاء يجرى على اتباع معيار واحد ، وانما كان يستهدى بجملة معايير بقصد الوصول الى اقرب الدرجات المنقول منها حتى لا يضار الموظف بنقله الى درجة تقل كثيرا عن الدرجة المنقول منها ، أو تصيبه ترقية أو وثبة مالية نتيجة نقله الى درجة تزيد كثيرا على الدرجة المنقول منها ، واذا كان متوسط مربوط للدرجة هو اقرب هذه المعايير

لتحقيق الغرض المطلوب لأنه يقوم على أسس موضوعية ، إلا أن التطبيق العملي أسفر عن قصوره في بعض الأحوال عن تحديد الدرجة المعادلة ، فقد يتداخل مربوط الدرجات مع بعضها البعض ، أو قد تتوازي درجة من درجات الكادر الخاص مع درجتين أو أكثر من درجات الكادر العام فيصعب تحديد أي الدرجتين تعتبر معادلة لها ، ومن ثم كان لازماً أن يستكمل معيار متوسط مربوط الدرجة في هذه الحالة بمعيار الرتب الذي بلغه للعامل المنقول ، فينقل من بلغ راتبه حداً معيناً إلى درجة أعلى من الدرجة التي ينقل إليها من لم يبلغ راتبه هذا الحد ، وذلك حتى لا يتساوى حديث مع قديم وهذا المسلك هو الذي اتبعه المشرع بعد ذلك في قرار رئيس للجمهورية رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه ، فقد عدل مثلاً بين درجة كونستابل ومتساز بالشرطة ، وبين الدرجتين السابعة والثامنة بالكادر العام ، وحدد الأولى أن بلغ راتبه ٣٦٠ جنيهاً سنوياً ، والثانية أن لم يبلغ راتبه هذا المقدار ، كما عدل بين درجة نقيب وبين الدرجتين الخامسة والسادسة بالكادر العام ، وحدد الأولى أن بلغ راتبه ٤٢٠ جنيهاً سنوياً والثانية أن لم يبلغ راتبه هذا المقدار .

ومن حيث أنه تطبيقاً لذلك ، ولما كتبت الدرجة الثامنة بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ (المشار إليه) ١٨٠ — ٣٦٠ جنيهاً سنوياً (التي يبلغ متوسط مربوطها ٢٧٠ جنيهاً سنوياً ، تعتبر أقرب الدرجات إلى رتبة مساعد بالقوات المسلحة (٢٤٠ — ٢٦٤) التي يبلغ متوسط مربوطها ٢٥٢ جنيهاً سنوياً ، وللدرجة التاسعة (١٤٤ — ٢٠٠) التي يبلغ متوسط مربوطها ٢٢٢ جنيهاً سنوياً تعتبر أقرب للدرجات إلى رتبة رقيب أول بالقوات المسلحة (٢١٦ — ٢٤٠) التي يبلغ متوسط مربوطها ٢٢٨ جنيهاً سنوياً ، وإلى رتبة رقيب بالقوات المسلحة (١٨٦ — ٢١٠) التي يبلغ متوسط مربوطها ١٩٨ جنيهاً سنوياً ، وإلى رتبة رقيب بالشرطة

(١٨٠ — ٢١٦) التى بلغ متوسط مربوطا ١٩٨ جنيها سنويا ، والواضح ان التطبيق بين متوسط مربوط هذه الدرجات يكاد يكون متحققا وليس ثمة تدخل بين هذه الدرجات وبعضها يدعو الى اللجوء الى المرتب الفعلى للعامل المنقول ، وهذا التعادل ذاته هو الذى اعتدته المشرع فيها بعد بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه اذ اعتبر كلا من الدرجات والرتب المشار اليها متعادلة ، ومن ثم فان ما اجراه المجلس الاعلى للرياضة من تسويات لهؤلاء العاملين يكون مطابقا لحكم القانون .

من اجل ذلك لنتهى راي الجمعية العمومية الى انه لا احقية للعاملين المذكورين فى اعادة تسوية حالاتهم على النحو الذى يطالبون به .

(ملف ٦٩/١/٥٩ — جلسة ١٩٧٢/٢/٢١) .

قاعدة رقم (٢٠٧)

المبدأ :

القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٩ فى شأن نقل الأفراد العسكريين نوى الراتب العالى والأفراد العاملين باحكام كادر الشرطة بمصلحة الموائى والمناظر والهيئة العامة لبناء الاسكندرية الى وظائف مدنية — الأفراد العسكريين المنقولين الى وظائف مدنية بالهيئة العامة لبناء الاسكندرية وفقا لاحكام القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٩ يفيدون من القواعد الخاصة بقداى العاملين التى تضمنتها المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ واحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧١ — أساس ذلك ان النقل كوسيلة من وسائل شغل الوظائف العامة ليس من شأنه ان يهدر مدة الخدمة السابقة للعامل المنقول ومن ثم فان العاملين المذكورين من كادر الشرطة الى وظائف مدنية وفقا للقانون سالف الذكر ليس من شأنه ان يهدر مدة خدمتهم بكادر

للشرطة — يؤكد هذا الإنظر أن قرار التفسير التشريعي رقم ٢ لسنة ١٩٦٩
قضى في مائه رقم ٣ بحسب مدد العمل التي قضاها العاملون في كادر خاص
أو في وظائف تنظمها قوانين خاصة في المسد المتصوص عليها في المادة ٢٢
من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ متى خضعوا لأحكامه وعولت درجاتهم .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٤ في شأن نقل
الأفراد العسكريين قوى الراتب العالي والأفراد العاملين بأحكام كادر
الشرطة بمصلحة الموانئ والمنائر والهيئة العامة لميناء الاسكندرية الى وظائف
مدنية — أنه ينص في مائه الأولى على أن « ينقل الأفراد العسكريون ذوو
الراتب العالي والأفراد العاملين بأحكام كادر الشرطة العاملين بمصلحة
الموانئ والهيئة العامة لميناء الاسكندرية والمبينة اسمائهم بالكشوف المرافقة
الى وظائف مدنية في الدرجات وطبقا للتعليمات الموضحة قرين اسم
كل منهم » .

ومن حيث أن النقل كوسيلة من وسائل شغل الوظائف العامة ليس
من شأنه بحسب طبيعته أن يهدر مدة من الخدمة السابقة للعاملين
المنقول . فتظل هذه المدة منتجة لآثارها في خصوص احكام القانون الذي
خضع له العامل بعد نقله ، وليس في ذلك أعمال للقانون الأخير باثر
رجعى ، اذ أن تطبيقه في حق العامل المنقول مسع اخذ مدة خدمته
السابقة على النقل في الاعتبار لن يترتب عليه اية آثار مادية سابقة على تاريخ
النقل وخضوعه لأحكام القانون السالف الذكر ، وعلى مقتضى ذلك فان نقل
العاملين المذكورين من كادر للشرطة الى وظائف مدنية بالهيئة العامة لميناء
الاسكندرية وفقا لأحكام القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٩ ليس من شأنه أن يهدر
مدة خدمتهم بكادر الشرطة ، ومن ثم يتعين الاعتداد بهذه المدة في صدد

تطبيق احكام القوانين التى يخضعون لها فى وظائفهم المدنية ومنها المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وللقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ .

ومن حيث انه مما يؤكد صحة هذا النظر ، ان اللجنة العليا لتسيير قانون نظم العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، اصدرت قرار التفسير التشريعى رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ الذى قضى فى مادته رقم (٣) بحسب مدد العمل التى قضاها العاملون فى كادر خاص او فى وظائف تنظمها قوانين خاصة فى المدد المنصوص عليها فى المادة (٢٢) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه متى خضعوا لاحكامه وعولدت درجاتهم بدرجاته ، وغنى عن البيان ان هذا التفسير التشريعى لا يمدو ان يكون تقييدا للاكثر المترتبة على النقل بحسب طبيعته — وبهذه المثابة فان الأفراد المسكرين المنقولين الى وظائف مدنية بالهيئة العامة لبناء الاسكندرية يفيدون من القواعد الخاصة بتداسى العاملين التى نظمها المادة (٢٢) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وغيرها من القواعد المماثلة .

من اجل ذلك تنتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية الأفراد المسكرين المنقولين الى الهيئة العامة لبناء الاسكندرية — وفقا لاحكام القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٩ — فى الاعتداد بمدة خدمتهم السابقة على النقل فى مجال تطبيق المادة (٢٢) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وللقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ .

(ملف ٥١/١/٢٥ — جلسة ١٩٧٤/١٢/٤) .

قاعدة رقم (٢٠٨)

المبدأ :

ان نقل ضابط او افراد هيئة الشرطة الى وظائف خارجها يكون الى فئات معاملة قتلهم وعلى اساس المرتب الاى يتقاضاه فى هيئة الشرطة مضافا اليه البدلات الثابتة المقررة لرتبته او درجته — البديل الثابت هو الذى لا يتأثر بعمل دون آخر فى هيئة الشرطة ولا يتغير من شهر الى آخر .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة الذي تم النقل في ظله ينص في المادة ٧٧ منه على أن « ... كما تسرى على أفراد هيئة الشرطة أحكام المواد ... ٢٨ ، ... » وينص في المادة ٢٨ على أن « ... لا يجوز نقل الضابط الى وظيفة خارج هيئة الشرطة الا بعد موافقته وبعد اخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة ، ويتم النقل على أساس المرتب الذي يتقاضاه في هيئة الشرطة مضافا اليه — البدلات الثابتة المقررة لمرتبه أو درجته » .

ويبين من ذلك أن نقل ضابط أو أفراد هيئة الشرطة الى خارجها يكون الى غايات معادلة لفئاتهم ويتم اجراء هذا التعادل طبقا لما يلفه العامل المنقول من مرتب ، مضافا اليه ما يتقاضاه من بدلات ثابتة .

وقد انصحت المذكرة الايضاحية لقانون هيئة الشرطة عن طبيعة البدلات التي تتسم بخاصية الثبات في حكم هذا النص ، وتضم تبعاً لذلك للمرتب الذي تحدد على أساسه الدرجة المنقول إليها ، فحددتها بأنها « البدلات التي لا تتأثر بعمل دون آخر في هيئة الشرطة ، والتي لا تتغير من من شهر الى آخر نتيجة أى ظرف طارئ بل يستمر استحقاقها ثابتاً مستقراً » .

وينطبق ما تقدم على ما كان يتقاضاه العامل المذكور من مبالغ يتضح انها جميعها لا يلحقها وصف البديل الثابت ، وأساس ذلك أن علاوة المدن يتقاضاها فرد هيئة الشرطة بمناسبة العمل في مدينة ويوقف صرفها بمجرد النقل الى مناطق لا يصدق عليها وصف المدن ، ومن ثم لا تعتبر ذات طبيعة ثابتة وأن علاوة الباحث لا تمنح الا لمن يقوم بأعمال المباحث ويكون منحها مرهونا باستمراره في أداء هذه الأعمال . وبالتالي تنتفى عنها صفة

البذل الثابت الذى يستصحبه فرد هيئة الشرطة للنقل الى وظيفة خارجها ، كما ان الاجر الاضافى الذى يمنح لأفراد تلك الهيئة لا يعتبر من قبيل البدلات فضلا عن ارتباطه بإدائهم أعمالا اضافية لما هو مسند اليهم أصلا من أعمال ويتوقف استحقاقه على القيام بالخدمة الاضافية المؤقتة بطبيعتها فلا يعد من البدلات الثابتة المبينة فى النص المتقدم كذلك فان استحقاق العروضة حالته لبذل الغذاء فى حالة الطوارئ « منوط بقيام ظروف استثنائية تستلزم استمرار تواتر الشرطة فى أداء عملها طوال اليوم » ، فبالإلى لا يتسم هو الآخر بوصف الثبات المتطلب فيما يحتفظ به من بدلات عند النقل وترقيها على ذلك لا يحق للمذكور الاحتفاظ بأى من تلك المبالغ بعد نقله الى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .

(ملف ٨٦/٤/٨٤٠ - جلسة ٢٤/٢/١٩٨٠) .

الفصل الثامن

نقل الموظف المبعوث

قاعدة رقم (٢٠٩)

المبدأ :

لا يجوز نقل الموظف المبعوث إلا بموافقة الجهة التي أوفدته —
ترقية في الجهة التي أوفدته — صحيحة — إلغاء هذه الترقية — باطل —
أساس ذلك أن القانون ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والأجرات
الدراسية والمنح بالجمهورية العربية المتحدة قد نصت في المادة ٢١ منه
على أن « يلتزم عضو البعثة أو الإعارة الدراسية أو المنحة بخدمة الجهة
التي أوفدته أو أية جهة حكومية أخرى ترى لاحاقه بها بالاتفاق مع اللجنة
التنفيذية للبعثات » ، كما أوجب في المادة ٢٢ على الجهات الموفدة أن تدرج
في ميزانيتها درجات تكافؤية لأعضاء بعثاتها أثناء دراستهم . ومفاد ذلك أن
الموظف الذي أوفد في بعثة لحساب جهة معينة يعتبر في عداد موظفيها
وأن نقله من هذه الجهة إلى جهة أخرى لا يتم بقرئ من لجنة البعثات
وحدها بل يجب أن توافق على هذا النقل الجهة التي أوفدته .

ملخص الحكم :

أن الثابت من الأوراق أن المدعى أوفد في بعثة مقررة للمعهد العالي
للتربية الرياضية للمعلمين بأبى قمر بالاسكندرية وهو من المعاهد التي
أصبحت تابعة لوزارة التعليم العالي بقرار من رئيس الجمهورية رقم ١٦٦٥
لسنة ١٩٦١ الصادر في ٩ من نوفمبر سنة ١٩٦١ بمسئوليات وتنظيم وزارة
التعليم العالي اذ نص في « ثلثا » من المادة الأولى منه على أن تقوم
وزارة بإنشاء إدارة الكليات والمعاهد العليا ومراكز التدريب للحكومية

على اختلاف أنواعها وقد صدر الأمر التنفيذي رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٢ متضمنا نقل المدمى الى وزارة التعليم العالي اعتبارا من ٢ من يناير سنة ١٩٦٢ تنفيذا لأحكام قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر ومن ثم أصبح تابعاً لها من هذا التاريخ فلذا ما قررت بمعد ذلك لجنة البعثات في ٣ من يونيه سنة ١٩٦٢ بتبعية المدمى الى وزارة التربية والتعليم فان قررها الصادر في هذا الشأن ينطوي على الزلله بخدمة هذه الوزارة وهي خلاف الجهة التي أصبح تابعاً لها وموقفاً لصالحها ، وهذا القرار لا ينتج اثره القانوني في نقل المدمى الى وزارة التربية والتعليم الا من تاريخ موافقة وزارة التعليم العالي على هذا النقل والذي تم بقررها رقم ٢٨٦ الصادر في ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ واذا كان هذا القرار قد نص على نقل المدمى الى وزارة التربية والتعليم واعتبرا من ٣ من يونيه سنة ١٩٦٢ لتاريخ قرار لجنة البعثات سالف الذكر ، فانه يعتبر مخالفا للقانون اذ ان من المسلم ان القرارات الادارية لا تكون نافذة الا من تاريخ صدورها وباتر حال مباشر ولا تسرى باثر رجعى الا بنص خاص في القانون ولا سيما اذا كانت تهم حقوقاً مكتسبة .

(طعن رقم ١٢٠٠ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) .

قاعدة رقم (٢١٠)

المبدأ :

ان القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمتح بالجمهورية العربية المتحدة قد نص في المادة ٢١ منه على ان « يقرم عضو البعثة او الاجازة الدراسية او للتحه بخدمة الجهة التي اوفدته او اية جهة حكومية اخرى ترى للحالة بها بالاتفاق مع اللجنة التنفيذية للبعثات ... » كما اوجب في المادة ٢٢ على للجهات الموفدة ان تدرج في ميزانيتها درجات تفكرية لأعضاء بعثاتها أثناء دراستهم .

ومفاد ذلك أن الموظف الذى أوفد فى بعثة لحساب جهة معينة يعتبر من عدد موظفيها وإن نقله من هذه الجهة الى جهة أخرى لا يتم بقرار من لجنة البعثات وحدها بل يجب أن توافق على هذا النقل للجهة التى أوفدته .

ملخص الحكم :

إن الثابت من الأوراق أن المدعى أوفد فى بعثة مقررًا للمعهد العالى للتربية الرياضية للمعلمين بأبى قير بالاسكندرية وهو من المعاهد التى أصبحت تابعة لوزارة التعليم العالى بقرار من رئيس الجمهورية رقم ١٦٦٥ لسنة ١٩٦١ الصادر فى ٩ من نوفمبر سنة ١٩٦١ بمسئوليات وتنظيم وزارة التعليم العالى اذ نص فى (ثالثا) من المادة الأولى منه على أن تقوم الوزارة بإنشاء إدارة الكليات والمعاهد العالية ومراكز التدريب الحكومية على اختلاف أنواعها وقد صدر الأمر للتنفيذ رقم ٢٨ فى ١٨ من يناير سنة ١٩٦٢ متضمنا نقل المدعى الى وزارة التعليم العالى اعتبارا من ٢ من يناير سنة ١٩٦٢ تنفيذا لأحكام قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر ، ومن ثم أصبح تابعا لها من هذا التاريخ فإذا ما قررت بعد ذلك لجنة البعثات فى ٣ من يونيه سنة ١٩٦٢ بتبعية المدعى الى وزارة التربية والتعليم فإن قرارها الصادر فى هذا الشأن ينطوى على التزامه بخدمة هذه الوزارة وهى خلاف الجهة التى أصبح تابعا لها ومرفدا لحسابها ، وهذا القرار لا ينتج اثره القانونى فى نقل المدعى الى وزارة التربية والتعليم الا من تاريخ موافقة وزارة التعليم العالى على هذا النقل والذى تم بقرارها رقم ٢٨٦ الصادر فى ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ وإذا كان هذا القرار قد نص على نقل المدعى الى وزارة التربية والتعليم اعتبارا من ٣ يونيه سنة ١٩٦٢ تاريخ قرار لجنة البعثات سالف الذكر ،

فانه يعتبر مخالفا للقانون اذ ان من المسلم ان القرارات الادارية لا تكون نافذة الا من تاريخ مسدورها ويأثر حال مباشر ولا تسرى بأثر رجعي الا بنص خاص في القانون لا سيما اذا كلفت تسير حقوقا مكتسبة .

(طعن رقم ١٣٠٠ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) .

الفصل التاسع

التفصل في جهات مختلفة

الفرع الأول

وزارة التربية والتعليم

قاعدة رقم (٢١١)

المبدأ :

القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٦ في شأن التعليم الابتدائي والقانون
٥٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن التعليم الاعدادي — سلطة وزير التربية والتعليم
طبقا لاحكامها في تنظيم خطة الدراسة وتوزيع المواد في سنى الدراسة
والمناهج الدراسية — تتضمن بحكم القروم سلطته في توزيع القائمين
بمهمة التدريس .

ملخص الحكم :

يتضح من استعراض احكام القانونين رقمي ٢١٢ لسنة ١٩٥٦ في شأن
التعليم الابتدائي ، ٥٥ لسنة ١٩٥٧ في شأن تنظيم التعليم الاعدادي العام ،
انهما حولا وزير التربية والتعليم ان ينظم بقرارات منه خطة الدراسة ،
وكيفية توزيع المواد في سنى الدراسة ، وعدد الدروس المخصصة لكل
منها ، والمناهج الدراسية على الا يقل عدد الدروس عن العدد الذي
نص عليه في هذين القانونين . وقد اشارت المذكرة الايضاحية للقانون
رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٧ الى ان المشروع المقترح لم يحدد خطة الدراسة
تحديدا نهائيا ، وانما اخذ في الاعتبار ان الخطة تخضع للتجريب
والتقويم في ضوء ما تسفر عنه التجربة وفي ضوء الاتجاهات والاهداف
التربوية .

وان سلطة وضع هذه المواد والخطط والمناهج الدراسية تتضمن
حتما وبحكم اللزوم سلطة توزيع القائمين بمهمة التدريس وتقدير ملائمة
هذا التوزيع بالنسبة الى مختلف مراحل التعليم في ضوء ما تستقر عنه
حاجة مرفق التعليم ، وما يقتضيه تحقيق الأغراض العليا التي استهدفها
المشرع من إصدار القانونين لنفي الذكر .

(طعن رقم ١١١ لسنة ٨ ق - جلسة ١١/٢٧/١٩٦٦) .

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

قانون الميزانية عن السنة المالية ١٩٥٠/١٩٥١ - تضمنه فيما
يختص بوزارة التربية والتعليم نقل وتظيفة المدعى وزملائه من الفرع
الخامس (مدارس اولية) الى الفرع الاول (كادر كتابي) وكذلك درجاتهم
اعتبارا من اول السنة المالية المحدد لها اول مارس سنة ١٩٥٠ -
القرار الإداري الصادر في ١٢/١٠/١٩٥٠ بنقل المدعى اعتبارا من اول مارس
سنة ١٩٥٠ - انما قد افصح عن المركز القانوني الصحيح الذي كان قد
نشا للمدعى منذ صدور قانون الميزانية - من قبيل القرارات التنفيذية
المؤكد الذي كشفت به الجهة الادارية عن حقيقة مركز المدعى القانوني .

ملخص الحكم :

ان قانون الميزانية عن السنة المالية ١٩٥٠/١٩٥١ قد تضمن فيما
يختص بوزارة التربية والتعليم نقل وظيفة المدعى وزملائه من رؤساء
ومعلمي المدارس الأولية المتدربين للأعمال الكتابية من الفرع الخامس
(مدارس اولية) الى الفرع الاول (كادر كتابي) وكذلك درجاتهم اعتبارا من
اول السنة المالية المحدد لها اول مارس سنة ١٩٥٠ ، ومن ثم فان
المدعى من هذا التاريخ يعد ضمن الموظفين الكتابيين بالوزارة الذين

يتدرجون في الفرع الأول وللذين شملتهم الحركة المطعون فيها ترنيا على نقل وظيفته والمصرف المنلى المخصص لدرجته الى هذا الفرع من فروع الوزارة . وبهذه المثابة فان القرار الادارى الصادر فى ١٢/١٠/١٩٥٠ بنقل المدعى اعتبارا من اول مارس سنة ١٩٥٠ يكون قد افصح عن المركز القانونى الصحيح الذى كان قد نشأ للمدعى منذ صدور قانون الميزانية ، وهو بذلك لا يعدو أن يكون من قبيل القرارات التنفيذية المؤكدة الذى كسفت به الجهة الادارية عن حقيقة مركز المدعى القانونى بالنسبة لزملائه للوظائف الكتابيين ، ومن ثم فان تراخيا فى اصدار هذا القرار المثبت لنقطه من يوم نفاذ قانون الميزانية لا يضر به المدعى ولا يحرمه من حقه فى الانادة مما تبرره قرار النقل خلاصا بالتاريخ الذى حددته لمريلان هذا النقل لسند الصحيح الذى استمد منه مقومته .

الفرع الثاني هيئة التدريس بكلية البوليس

قاعدة رقم (٢١٣)

المبدأ :

نقل عضو من هيئة التدريس بكلية البوليس الى قسم الادارة العامة بالديوان العام لوزارة الداخلية — قيام ما يبرره من توصية مجلس الكلية به لأسباب تقتض بصلح التدريس بها — انتفاء سوء استعمال السلطة او المخالفة للقانون — التحدى بحسن التقارير السرية السابقة الموضوعة عن الموظف ، والقول بتغير النظرة اليه بعد تعيين مدير جديد للكلية — لا يكفي للتدخل على اساءة استعمال السلطة .

ملخص الحكم :

اذا كان الثابت ان نقل للمدعى من وظيفته بهيئة التدريس بكلية ابوليس الى قسم الادارة بالديوان العام لوزارة الداخلية انه انما تم للمصلحة العامة المتمثلة في مصلحة للتعليم بالكلية المذكورة ، وذلك بناء على توصية مجلس ادارة الكلية ، بعد اذ تبين له ان بقاء المدعى بها يضر بصلح التعليم نظرا لكثرة تغيبه ، وهذا امر يفرد بتقديره المجلس المشار اليه بصفته المهيمن على شئون التعليم والمشراف على رعايته وعلى وزن كتابه القائمين به . والمسئول عن حسن سيره بالكلية ، بما لا معقب عليه فيه ، ولا رقابة للقضاء الادارى عليه ، ما دام قراره في ذلك قد تغيا وجه المصلحة العامة وخلا من ثباته اساءة استعمال السلطة . وقد ابدى مجلس ادارة الكلية توصيته بنقل المدعى ، واقره على ذلك وزير الداخلية باعتباره المسئول الاخير عن هذا كله ، واستند للوزير في ديباجة قراره الى توصية المجلس بعد اذ اطلع على اسبابها واعتنقها اقتناعا بها ، ولم ينهض دليل على ان

مجلس ادارة الكلية او أن وزير الداخلية قد أصدر فيها لرقاءه عن بواعث شخصية بعيدة عن المصلحة العامة أو مشوبة بالانحراف بالسلطة اذا كان الثابت مما تقدم ، فإن النقل يكون مشروعاً وليس يكفى للتدليل على اساءة استعمال السلطة المدعى بها التحدى بالتقارير السرية في السنوات السابقة ، وما تشهد به من نشاط صاحبها واجتهاده في الماضي ، لأنها من جهة ليست الوعاء الوحيد لتقرير صلاحية الموظف ، ولأنها من جهة أخرى لا منفع من أن يجد به في المستقبل ما يغير النظرة اليه ، ذلك أن سلوك الموظف في عمله ومواظبته عليه ليس حالة دائمة للثبات لا تقبل النحول . بل هي صفة قد تزايل صاحبها ، اذ تتأثر بالظروف المحيطة به ، كما لا يكفى القول بأن النظرة الى المدعى قد تغيرت دون مقدمات بعد تولى مدير كلية البوليس الجديد لمنصبه ، ما دام هذا المدير — ولم يثبت أن بينه وبين المدعى ما يحيله على التجنى عليه — ليس هو صاحب السلطة النهائية التي تملك أمر نقله ، ولا سيما أن توصية مجلس ادارة الكلية لم تقتصر على اقتراح نقل المدعى ومده من هيئة التدريس بها لمصلحة التعليم ، بل تناولت في الوقت ذاته زميلاً آخر له للمصلحة عينها ، ابتغاء التطهير والإصلاح ، وهو نقل مشروع تملكه جهة الادارة وفقاً لمتنظيفات المصلحة العامة ، وترخص فيه بسلطتها التقديرية حسبما تراه محققاً لهذه المصلحة .

الفرع الثالث

هيئة الإذاعة

قاعدة رقم (٢١٤)

المبدأ :

نقل موظفي هيئة الإذاعة العاملين أصلاً في قسم الإيرادات بها إلى وظائف أخرى بالوزارات والمصالح والهيئات العامة بعد الفناء هذا القسم ووظائفه طبقاً للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ - صحته حتى ولو تضمنت تفويت مزايا مالية على الموظف المنقول - لا ينال من ذلك أن يكون الموظف المنقول قد الحق من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ إلى تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٦٠ الصادر تنفيذاً له بأحدى وظائف هيئة الإذاعة الأخرى ، إذ أن ذلك اللاحق مؤقت .

ملخص الحكم :

يبين من مطالعة نصوص القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر ومذكرته الإيضاحية أنه نسخ النظام المسالي القديم الذي كان متبعاً في فرض وتحصيل رسوم أجهزة الاستقبال والذي كان يقوم عليه قسم الإيرادات بهيئة الإذاعة فقد أزال حكمه بإحلال محله نظاماً جديداً لا يمت إلى النظام القديم بآية صلة . بل أنه أتاح بجهات أخرى غير هيئة الإذاعة مهمة تحصيل الرسوم المقررة لحساب هيئة الإذاعة ، وبذلك تقطعت أسباب بقاء قسم الإيرادات بهيئة الإذاعة ، مما يترتب عليه بحكم اللزوم اعتبار وظائف هذا القسم ملغاة ، ولو كان المشرع قد وقف عند هذا الحد لما كان أمام شاغلي هذه الوظائف إلا انتهاء خدمتهم بسبب الفناء ووظائفهم . ولكن صدر بالاستناد إلى القانون المذكور قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٦٠ وتنص المادة الأولى منه على أن موظفي ومستخدمى

هيئة الإذاعة الذين يقرر بعد العمل بالقانون المشار اليه اعتبارهم الذين على حاجة العمل بها يتم توزيعهم بدرجاتهم ووظائفهم على الوزارات والمصالح والهيئات العامة الأخرى وفقا لما تقتضيه حاجتها وتنص المادة الثانية على أن يتم التوزيع المشار اليه بالمادة السابقة بقرار رئيس ديوان الموظفين بناء على اقتراح اللجنة التي تشكل لهذا الغرض من ممثلي ديوان الموظفين وهيئة الإذاعة ويصدر بتشكيلها قرار من رئيس ديوان الموظفين وتنص المادة الرابعة على أن يعمل بهذا القرار اعتبارا من أول يولييه سنة ١٩٦٠ .

ومن حيث أنه يبدو واضحا مما تقدم أن موظفي قسم الإيرادات ليس لهم من وقت العمل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ الى وقت العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣٢ لسنة ١٩٦٠ ليس لهم في هذه الفترة أصل حق في اعتبارهم غير زائدين على حاجة العمل بهيئة الإذاعة ، ذلك أن وظائفهم بقسم الإيرادات قد اعتبرت ملغاة من وقت العمل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ وأوضحناهم للجريدة التي نظمها قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣٢ لسنة ١٩٦٠ سواء بالاستبقاء في هيئة الإذاعة أو بالنقل الى خارجها لا تعتبر قد استقرت الا اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٦٠ وقت العمل بالقرار المذكور . وينبنى على ذلك ان الحاق البعض منهم بإحدى أقسام هيئة الإذاعة في هذه الفترة هو وضع مؤقت لا يرتب له أي حق في البقاء ما دام هذا الوضع لم يستمر الى ما بعد أول يوليو سنة ١٩٦٠ اذ لا يكسب المركز القانوني الذاتي بالنسبة لذلك الوضع بحسب احكام قرار رئيس الجمهورية المشار اليه الا اعتبارا من التاريخ المذكور . كما أنه ليس لمن نقل منهم الى الوزارات والمصالح الأخرى أصل حق في التمسك بالميزة المالية التي كان يتمتع بها . فهذه الميزة كانت من ملحقات وظيفته بقسم الإيرادات التي ألغاه القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ قبل نطقه .

(طعن رقم ٢١٩ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٦) .

الفرع الرابع هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية

قاعدة رقم (٢١٥)

المبدأ :

احكام النقل الواردة في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وفي القرار الجمهورى رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ بنظم موظفى هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية — وجوب أن يكون النقل لدرجة معادلة مع حفظ حق الموظف الانتقال فى اقدميته فى الدرجة — شرط الاحتفاظ بالأقدمية هو النقل الى درجة معادلة — اختلاف نظام الدرجات يوجب اجراء التعادل بين الدرجتين فى الجهتين واجراء النقل الى اقرب للدرجات سواء كانت الاقرب اعلى ام ادنى — وجوب مراعاة المزايا الوظيفية لكل من للدرجتين ومواعيد وغرض الترقية — مثال بالنسبة لنقل احد موظفى هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية من المرتبة الثانية بكادر الهيئة الى وزارة المواصلات — تعادل هذه الدرجة مع الدرجة الثانية فى لكادر العام طبقا للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — نقل هذا الموظف الى الدرجة الاولى هو نقل يتضمن ترقية مما يوجب تحديد الاقدمية من تاريخ النقل دون استصحاب الاقدمية السابقة .

ملخص الفتوى :

يبين من مطالعة المادتين ٢٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٦٢ لسنة ١٩٥٩ لمشار اليه و ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ (الذى كان معمولاً به عند النقل) ، أن نقل العامل من هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية الى احدى للوزارات أو بالعكس أمر جاز ، بشرط أن يكون المركز القانونى للعامل فى الجهة المنقول اليها مساويا او معادلا للمركز القانونى الذى كان يشغله فى الجهة المنقول منها ، مع حفظ حقه فى الاقدمية

الثابتة له في الدرجة المالية ، وذلك اذا كان نظم الدرجات واحسدا في الجهتين . اما اذا اخطف نظم للدرجات فيتمتع في هذه الحالة اجراء التعادل بين درجة العامل في الجهة المنقول منها والدرجة المقابلة لها في الجهة المنقول اليها ، على ان يقلس التعادل ببراعة للزايا الوظيفية لكلا الدرجتين ، منع الاستهداء بالظروف المحيطة بكل منهما فيما يتعلق بأول مربوط الدرجة ومتوسطها ونهليتها ومقدار العالوة الدورية ومواعيد وفرص الترقية ، وما يكون قد وضعه المشرع من ضوابط لتحديد هذا التعادل — وذلك كله في ضوء الضوابط الموضوعية أصلا على النقل واحدها الا يضار العامل منه ، والا يتضمن ترقية له الا في الحدود وبالقيود المقررة قانونا للترقية .

فاذا تم النقل الى درجة معادلة تمعن ان يستصحب العامل المنقول الأسمية التي كانت له في الدرجة عند النقل ، اما اذا تم النقل الى درجة أعلى فان الأسمية تتحدد عندئذ من تاريخ النقل باعتباره يتضمن ترقية . اذا توافرت لهذه الترقية للشرائط اللازمة لصحتها .

ومن حيث أن التعادل يجب ان يتم من الدرجة المنقول منها وقرب الدرجات اليها في سلم درجات الجهة المنقول اليها ، لاستحالة تطبيق الدرجتين باختلاف النظام في الجهتين يستوي في ذلك أن تكون الدرجة الاقرب أعلى ام ادنى بالنسبة الى الدرجة المنقول منها ، ذلك لأنه اذا كان من المفروض الا يضار الموظف بنظمه ، فانه من المتعين ايضا ألا يتضمن النقل بذاته ترقية او وثبة مالية لأجر العامل . وبين حيدى الضرر والنفع ، لا مندوحة من اجراء التعادل على اقرب الدرجات الى الدرجة المنقول منها سواء كان القرب علوا او نزولا ، ما دام التطبيق غير قائم أصلا .

ومن حيث ان ربط الدرجة المنقول منها في الحالة المعروضة — وهي المرتبة الثابتة بكملة هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية يبلغ ٧٨ —

١٠٢٠ ج سنويا ، فيكون متوسط المربوط ٩٠٠ ج وعلاؤها ٦٠ ج كل سنتين ،
وفرص الترقية الى الدرجة الثالثة (المرتبة الأولى) لمدة لا تقل عن سنتين .
اما درجات الكادر العالي الذى تم النقل اليه فمنها الدرجة الأولى وأول
مربوطها ٩٦٠ ج ومتوسطة ١٠٥٠ ج وآخره ١١٤٠ ج ، ومنها ايضا للدرجة
الثابتة وأول مربوطها ٧٨٠ ج ومتوسطه ٨٧٠ ج وآخره ٩٦٠ ج وفرص
الترقية الى الدرجة الثالثة (الأولى) لمدة لا تقل من سنة .

ومن حيث انه يبدو من ذلك أن الدرجة الثانية فى الكادر المنقول اليه
فى الكادر المنقول اليه تطو للدرجة المنقول عنها بمبلغ ١٨٠ ج فى أول الربط
و ١٥٠ ج فى متوسطه و ١٢٠ ج فى آخره . ولذا كان قرب الدرجة الثانية
تتساوى مع الدرجة المنقول منها فى أول الربط ، وتقل عنها فى متوسطه
بمبلغ ٣٠ ج وفى آخره بمبلغ ٦٠ ج .

ومن حيث انه يبدو من ذلك ان الدرجة الثانية فى الكادر المنقول اليه
اقرب الى الدرجة المنقول منها ، ذلك لأن الفوارق بين الدرجتين لا يمسدو
ان يكون ٣٠ ج فى متوسط الربط و ٦٠ ج فى آخره ، بينما تصل الفوارق بين
الدرجة الأولى بذلك الكادر والدرجة المنقول منها الى ١٨٠ ج فى أول الربط
و ١٥٠ ج فى متوسطه و ١٢٠ ج فى آخره . ولذا كان قرب الدرجة الثانية
هو بالأقل ، الا ان ذلك لا يؤثر فى أن تكون هذه الدرجة هى المعادلة
للمرتبة المنقول منها باعتبارها الدرجة الأقرب كما سبق .

ومن حيث انه مما يؤكد هذه المعادلة ما يلى :

١ — ان الفرق بين الدرجة والثانية والمرتبة المنقول منها ، وان كان
غارقا بالأقل ، الا انه يواجهه ان فرص الترقية فى هذه المرتبة لمدة لا تقل
عن سنتين بينما هى سنة واحدة فى الدرجة الثانية ، وهذه ميزة قد
تعوض الغارق المالى .

٢ - لو بقى الموظف المنقول ورقى في الهيئة لحصل على المرتبة الأولى واستحق راتبا سنويا مقداره ١٦٠ ج وهو ذات راتب الدرجة الأولى في الكادر المنقول اليه وهذه الدرجة تعملو الدرجة الثانية التى سلف ان المعادلة تتحقق معها .

٣ - كان موظفو الهيئة يخضعون غيا قبل اول يولية سنة ١٩٦٠ لنظام درجات الكادر العام ، ثم وضع لهم نظام خاص بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، وقد تضمن هذا النظام بعض القواعد المحددة لمعادلة درجاته بدرجات الكادر العام في مجال تنظيم نقل الموظفين من الوضع التسييم في الكادر للعام الى النظام الجديد ، وفي هذا الشأن نصت المادة ٦٥ من القرار المذكور على ان ينقل الموظفون الى الكادر الجديد الملحق بهذا النظام طبقا للقواعد الآتية :

(١) ... (٢) ... وينقل ... موظفو الدرجة الثانية الى المرتبة الثانية ... وهذا اصاح من المشرع عن ان المرتبة الثانية تعادل الدرجة الثانية ، وهو ذات ما تم استخلاصه غيا سبق .

ومن حيث انه يخلص من جميع ما تقدم ان المرتبة الثانية المنقول منها تعادل الدرجة الثانية لا الأولى في الكادر للعام المنقول اليه ، والأصل ان يتم النقل الى الدرجة الثانية بنفس اقدمية المنقول في المرتبة المنقول منها .

ومن حيث انه يترتب على ذلك ان نقل الموظف المذكور من هيئة المواصلات للسلكية والاسلكية الى الدرجة الأولى بوزارة المواصلات هو نقل تضمن ترقية لا تجوز الا اذا كان مقصودا لفاقة من الترقية وتوافرت لها جميع الشروط المقررة قانونا ، وعندئذ تتحدد اقدميته في الدرجة الأولى من تاريخ النقل ، استصحابا للأصل العام في تحديد الأقدمية بالدرجة من تاريخ الترقية اليها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان نقل السيد المهندس/..... من المرتبة الثانية بهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية الى الدرجة الاولى من درجات الكادر العام الذى كان منصوباً عليه فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، قد تضمن ترقية ، ومن ثم تتحدد أقدميته فى هذه الدرجة من تاريخ نقله ، بشرط ان تكون الترقية قد تمت فى حدود ما تسمح به احكام القانون .

(ملف ١٦٤/١/٨٦ — جلسة ١٩٦٥/١/١٣)

قاعدة رقم (٢١٦)

المبدأ :

لحكام النقل الواردة فى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وفى القرار الجمهورى رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ بنظام موظفى هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية — وجوب ان يكون النقل لدرجة معادلة مع حفظ حق الموظف المنقول فى أقدميته فى الدرجة — شرط الاحتفاظ بالأقدمية هو النقل الى درجة معادلة — لاختلاف نظام الدرجات يوجب اجراء لتعادل بين الدرجتين فى الجهة المنقول منها والجهة المنقول اليها — وجوب مراعاة المزايا الوظيفية لكل من الدرجتين وأول مربوط كل منهما ومتوسطها ونهايتها ومقدار العلاوة الدورية ومواعيد وفرض الترقية — مثال بالنسبة لنقل احد موظفى هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية من المرتبة الاولى الكتابية الى ديوان عام وزارة المواصلات — تعادل هذه الدرجة مع الدرجة الخامسة فى الكادر العام طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — نقل هذا الموظف الى الدرجة الرابعة هو نقل يتضمن ترقية يوجب تحديد الأقدمية من تاريخ النقل دون استصحاب الأقدمية السابقة .

ملخص الفتوى :

يبين من مطالعة احكام النقل المنصوص عليها في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وفي قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ الخاص بنظام موظفي هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية ، انه يشترط في نقل العامل ان يكون مركزه القانوني في الجهة المنقول اليها مساويا للمركز القانوني الذي كان يشغله في الجهة المنقول منها ، مع حفظ حقه في الاممية النابتة له في الدرجة السالية ، وذلك اذا كان نظام الدرجات واحدا في الجهتين ، اما اذا اختلف نظام الدرجات فيتعين في هذه الحالة اجراء التعادل بين درجة العامل في الجهة المنقول منها والدرجة المقابلة لها في الجهة المنقول اليها ، على ان يقاس التعادل بمراعاة المزايا الوظيفية لكلتا الدرجتين مع الاستثناء بالظروف المرتبطة بكل منهما فيما يتعلق بأول مربوط الدرجة ومتوسطها ونهليتها ، ومقدار العلاوة الدوية ، ومواعيد وفرص الترقية . وما يكون قد وضعه المشرع لتجسيد هذا التعادل ، وذلك كله في ضوء الضوابط الموضوعية اصلا للنقل واحكامها الا يضر العامل منه ، والا يتضمن ترقية له ، الا في الحدود وبالقيد المقررة قانونا للترقية .

فاذا تم النقل الى درجة معادلة تعين ان يستصحب العامل المنقول الاممية التي كانت له في الدرجة عند النقل ، اما اذا تم النقل الى درجة اعلى فان الاممية تتحدد عندئذ من تاريخ النقل باعتباره متضمنها ترقية ، اذا توافرت لهذه الترقية الشروط اللازمة لصحتها .

ومن حيث ان التعادل يجب ان يتم بين الدرجة المنقول منها واقررب الدرجات اليها في سلم درجات الجهة المنقول اليها ، لاستحالة تسابق الدرجتين باختلاف النظام في الجهتين ، يستوى في ذلك ان تكون الدرجة الاقرب اعلى ام ادنى بالنسبة الى الدرجة المنقول منها . فلك لانه اذا كان من المفروض الا يضر الموظف بنقله فانه من المتعين ايضا الا يتضمن النقل

بذاته ترقية او وثبة مالية في اجر العامل ، وبين حدى الضرر والتفريع
لا مندوحة من اجراء التعادل على اقرب الدرجات الى للدرجة المنقول منها
سواء كان القرب علوا ونزولا ، ما دام التطبيق غير قائم اصلا .

ومن حيث ان ربط للدرجة المنقول منها في الحالة المعروضة — وهى
المرتبة الاولى الكتابية بكادر هيئة المواصلات السلطوية واللاسلكية — يبلغ
٤٢٠ — ٨٤٠ ج سنويا ، فيكون متوسط المربوط ٦٣٠ ج وعلاوتها ٤٨ ج
كل سنتين وفرض الترقية الى مرتبة اعلى معدومة لانها اعلى مراتب الوظائف
المتوسطة بكادر الهيئة ولا تجوز الترقية منها الى مراتب الوظائف المالية
ما لم يكن العامل حاصلًا على مؤهل على مؤهل عال . اما درجات الكادر
العام الذى تم النقل اليه فمنها الدرجة الرابعة اول مربوطها ٥٤٠ ج
ومتوسطه ٧٥٠ ج وآخره ٩٦٠ ج ، ومنها ايضا الدرجة الخامسة واول
مربوطها ٤٢٠ ج ومتوسطه ٦٠٠ ج وآخره ٧٨٠ ج وفرض الترقية الى
الدرجة التالية (الرابعة) لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات .

ومن حيث انه بمقارنة هذه للدرجات المالية ، يبين ان الدرجة
الرابعة فى الكادر المنقول اليه تعلو المرتبة المنقول منها بمبلغ ١٢٠ ج فى
اول الربط و ١٢٠ ج فى متوسطه و ١٢٠ ج فى آخره ، بينما الدرجة الخامسة
بهذا الكادر تتساوى مع المرتبة المنقول منها فى اول الربط وتقل عنها فى
متوسطه بمبلغ ٣٠ ج وفى آخره بمبلغ ٦٠ ج .

ومن حيث انه يبدو من ذلك ان للدرجة الخامسة فى الكادر المنقول اليه
اقرب الى المرتبة المنقول منها ، ذلك لان الفارق بينهما لا يمدو ان يكون
٣٠ ج فى متوسط الربط و ٦٠ ج فى آخره ، بينما يصل للفارق بين الدرجة
الرابعة بذلك الكادر — والمرتبة المنقول منها الى ١٢٠ ج فى اول الربط ومثلها
فى متوسطه وفى آخره ، واذا كان قرب الدرجة الخامسة هو قرب بالاهل ،

الا ان ذلك لا يؤثر في أن تكون هذه الدرجة هي المعادلة للمرتبة المنقول منها باعتبارها الدرجة الأقرب كما سبق .

ومن حيث أنه مما يؤكد هذه المعادلة ما يلي :

١ — أن الفرق بين الدرجة الخامسة والمرتبة المنقول منها ، وإن كان فارقا بالأقل ، إلا أنه يولجه أن فرص الترقية من هذه المرتبة معدومة في الحدود السالف ذكرها ، بينما هي موجودة في الدرجة الخامسة لمدة لا تقل من ثلاث سنوات ، وهذه ميزة قد تعوض الفارق المالي .

٢ — أن الترقية من الدرجة الخامسة يتم إلى الدرجة الرابعة (٥٤٠ — ٩٦٠ ج سنويا) وهذه درجة أعلى في أول ومتوسط وآخر ربطها من المرتبة المنقول منها مما تعتبر معه الدرجة الرابعة أرقى من هذه المرتبة لا معادلة لها . وبالتالي لا مناص من تقرير التعادل مع الدرجة السابقة مباشرة وهي الدرجة الخامسة كما سبق .

٣ — كان موظفو الهيئة يخضعون فيما قبل أو يوليه سنة ١٩٦١ لنظام درجات الكادر العام الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ (الملقى) ، ثم وضع لهم نظام خاص بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ — وقد تضمن هذا النظام بعض القواعد المحددة لمعادلة درجاته المالية بدرجات ذلك الكادر العام في مجال تنظيم نقل الموظفين إلى النظام الجديد ، وفي هذا الشأن نصت المادة ٦٥ من القرار المذكور على أن « ينقل الموظفون إلى الكادر الجديد الملحق بهذا النظام طبقا للقواعد الآتية :

(١) (٢) (٣) (٤) وينقل إلى الوظائف المتوسطة
موظفو الكادرين الفني المتوسط والكتلي من الدرجة الرابعة إلى المرتبة الأولى »

ويبدو من ذلك أن المشروع قد اعتبر المرتبة الأولى معادلة للدرجة الرابعة بكادر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وقد اعتبرت هذه الدرجة معادلة للدرجة الخامسة من درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وذلك طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ الصادر تنفيذا للقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع أحكام وقتية للعاملين المدنيين بالدولة . ومن ذلك يبدو أن المرتبة الأولى المشار إليها تعادل الدرجة الخامسة من درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذي تم النقل في ظله .

ومن حيث أنه يخلص من جميع ما تقدم أن المرتبة الأولى المنقول منها تعادل الدرجة الخامسة لا الرابعة في الكادر العام المنقول اليه ، والأصل أن يتم النقل الى الدرجة الخامسة بنفس أقدمية المنقول في المرتبة المنقول منها .

ويتربط على ذلك أن نقل المذكور من هيئة المواصلات السلطانية والاسلكتية الى الدرجة الرابعة هو نقل تضمن ترقية بحصوله على الدرجة التالية للدرجة المعادلة لمرتبة المنقول منها، وهي ترقية لا تجوز الا اذا كان مقصودا افاضته من الترقية وتوافرت لها جميع الشروط المقررة قانونا ، وعندئذ تتحدد أقدميته في الدرجة الرابعة من تاريخ النقل ، استصحابا للأصل العام في تحديد الأقدمية بالدرجة من تاريخ الترقية اليها .

لذلك انتهى الرأي الى نقل الموظف المذكور من المرتبة الأولى الكتابية بهيئة المواصلات السلطانية والاسلكتية الى الدرجة الرابعة من درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، قد تضمن ترقية ، ومن ثم تتحدد أقدميته في هذه الدرجة من تاريخ نقله ، بشرط أن تكون الترقية قد تمت في حدود ما تسمح به احكام القانون .

الفرع الخامس

المصانع الحربية

قاعدة رقم (٢١٧)

المبدأ :

نقل موظفى المصانع الحربية الى مصانع اخرى — جوازه دون ما يقيد بالقيود المنصوص عليها فى المادة ٤١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — يشترط لامكان هذا النقل قيام حالة ضرورة تقتضيه — تقدير قيام مثل هذه الحالة — من اطلاقات الادارة بشرط عدم اساءة استعمال السلطة .

ملخص الحكم :

يبين من استعراض نصوص المادة ١٤ من القرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٣ الصادر من مجلس ادارة المصانع الحربية بشأن نظام موظفى المصانع الحربية والمادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة ان النقل الذى نظمته المادة ٧ فى مقررتها الاولى بالشروط والقيود الواردة بها قد نظمته المادة ١٤ من القرار المشار اليه ، دون ان تتضمن اى قيد على حق ادارة المصانع الحربية فى اجرائه على نحو ما قبلته به المادة ٤٧ فى مقررتها الاولى ، وذلك تحقيقا للحكمة التى قام عليها القانون رقم ٦١٩ لسنة ١٩٥٣ ولشارت اليه مذكرته الايضاحية ، وكل ما اشترطه القرار لامكان اجراء النقل قيام حالة ضرورة تقتضى ذلك ، وتقرير قيام مثل هذه الحالة امر متروك لطاى تقدير الادارة تصدره على هدى المصلحة العامة لا يحدها ا ذلك الا عيب اساءة استعمال السلطة اذا وجد وثام الدليل عليه .

الفرع السادس
مصلحة الجمارك

قاعدة رقم (٢١٨)

المبدأ :

أجازة القانون رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٦ التعمين فيما لا يجاوز نصف
خلوات الدرجة السادسة الادارية بمصلحة الجمارك بالنقل من الدرجة
السادسة للكتابية بالمصلحة المذكورة — عدم استصحاب الموظف المنقول
بالتنطبق لاحكامه اقدميته في الكادر الأدنى .
ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٦ ، و ان اجاز — لاستثناء من احكام
المادتين ١١ و ١٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي
الدولة — التعمين فيما لا يجاوز نصف خلوات الدرجة السادسة الادارية
بمصلحة الجمارك بالنقل من الدرجة السادسة الكتابية بالمصلحة المذكورة ،
بشرط الا تقل مؤهلات المنقولين عن الشهادة المتوسطة ، وأن يكون التقرير
أن الأخير أن بدرجة امتياز او ما لا يقل عن ٨٠ ٪ ، وأن يكونوا قد جاوزوا
بنجاح امتحان المعهد الثقافي الجمركي الملحق بالمصلحة ، وأن تكون ترقية
خوى المؤهلات المتوسطة منهم من للدرجة الرابعة الادارية الى الدرجة
الثالثة الادارية في حدود النسب المقررة بمقتضى احكام المادة ٤١ من
القانون السالف الذكر — لئن اُجِيز القانون المذكور النقل على هذا الوجه
بالقيود والشروط سلفة الذكر ، الا انه لا يتضح منه — سواء من نصومه
او من مذكرته الايضاحية — انه قصد أن يستصحب الموظف المنقول من الكادر
الأدنى الى الكادر الأعلى اقدميته في الكادر الأدنى ، فلا مناص — والحالة
هذه — من الرجوع الى الأصل ، وهو الفصل بين الكادريين ، فتعتبر
اقدمية الموظف المذكور بين أقرانه في الكادر الأعلى من تاريخ نقله الى هذا

الكادر الأخير ، تقطع في ذلك الحكمة التشريعية التي قام عليها القانون المذكور في ضوء ذكrote الايضاحية ، اذ يظهر منها أن مصلحة الجبارك أبدت « أنه يتصذر عليها من الناحية للعطية أو الوالعية تقسيم وظائفها الى ادارى بحث أو غنى بحث ، وطلبت اعادة النظر في هذا التقسيم في الوظائف ، وكذلك استثناءها من أحكام المادتين ١١ و ١٥ من قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه فيما يختص بقصر التعيين في الدرجة السادسة الادارية ولا مع الأسس التي بنى عليها نظام الممثل بها ، لأن أعمال الجبارك غالبا ما تتطلب من القائمين بها نوعا من التخصص يكتسب بالمران والخبرة مع الاسام بالاجراءات والمعلومات وانظمة الجبركية والتدرج في مختلف درجات الوظائف دون التقيد بؤهل دراسى عال معين ... » . وواضح من ذلك أن الغاية من هذا القانون هى التيسير على المصلحة في شغل هذه الوظائف بطريق النقل من الكادر الأدنى في الحدود وبالقيود والشروط السالفة الذكر ، بدون حاجة الى حصول الموظف المنقول على المؤهل العالى الذى يتطلبه القانون في الأصل للتعيين في هذه الوظائف ، اذ استعفى عن ذلك بالنجاح في امتحان المعهد للتقافى الجبركى الى جانب الشروط الأخرى التي تثبت امتيازاه ، ولكن لا يظهر مما تقدم أن القانون المشار اليه يسمح بأن يستصحب الموظف المنقول اقدمته في الكادر الأدنى عند نقله الى الكادر الأعلى ، بل على العكس من ذلك فان تقييده الترقية من الدرجة الرابعة الادارية الى الدرجة الثالثة الادارية في حدود النسب المقررة بمقتضى أحكام المادة ٤١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تدل على أن هذا النقل الاستثنائى لا يهدف الى ابعاد مما تقدم ، وأن للشارع انما يقيسه على النقل بالتنطبق للمادة ٤١ المشار اليها »

الفرع السابع موظفو المحاكم

قاعدة رقم (٢١٩)

المبدأ :

النقل من وظيفة رئيس قلم جنائى باحدى النيابة الجزئية الى وظيفة كاتب بالنيابة الكلية بدرجة — من الملامات المتروكة لرئيس النيابة بحسبته توزيعا للمعمل على كتاب النيابة — المادة ٥٩ من قانون نظام القضاء .

ملخص الحكم :

ان المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بشأن نظام القضاء تنص على ان : « رئيس كل محكمة يتولى توزيع الاعمال على كتابها وتحديد محل كل منهم وتعيين رؤساء الاقسام والكتاب الاول بالمحاكم الجزئية وكذلك نقل الكتاب وتعيينهم لدخل دائرة الحكة ، ويتولى رئيس كل نيابة كلية هذه الاعمال بالنسبة لكتاب النيابة التبعية له » . ومن ثم فان نقل المدعى من وظيفة رئيس قلم جنائى باحدى النيابة الجزئية الى وظيفة كاتب بالنيابة الكلية بدرجة ، لا يعدو ان يكون توزيعا للاعمال على كتاب النيابة ، فهو بهذه المثابة من الملامات المتروكة لتقدير رئيس النيابة حسبما يكون متفقا مع الصالح العام ، طبقا للمادة ٥٩ سابقة الذكر .
(طعن رقم ١٦٥٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٤/٢٠) .

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

الشروط الواجب توافرها فيمن يعين كتابا بالمحاكم — الامر العيالى الصادر في ١٤/٦/١٨٨٣ والقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بشأن نظام القضاء — عدم اشتراط مثل هذه الشروط بالنسبة للتساخين — مجرد

نقل درجات التلاميذ من سلك الدرجات المؤقتة الى سلك الدرجات الدائمة
— لا يترتب عليه بذلته نقل التلاميذ من وظائف النسخ الى وظائف الكتب
— استقلال وظائف كل من الطلقاتين عن وظائف الأخرى .

ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الصادر بها أمر عال
في ١٤ من يونية سنة ١٨٨٣ انه نص في المادة ٤٣ منها على انه « يشترط
فيمن يعين بوظيفة كاتب أول أن يكون اشتغل في وظيفة كاتب ثان مدة سنة
على الأقل ويشترط فيمن يعين بوظيفة كاتب ثان ان يقدم شهادة من
رئيس قلم النائب العمومي باشتغاله بالكتابة في احد مكاتب المحاكم مدة
سنة شهور ، وأن يكون أحسن الاجابة في امتحان اختبر فيه كتابة وشفاها
عن مسائل المرافعات وترتيب المحاكم على وجه العموم . . . » ، كما نصت
المادة ٣٦ من لائحة الاجراءات الداخلية للمحاكم الأهلية الصادرة في ١٤
من فبراير سنة ١٨٨٤ على ان « الامتحان المقرر اجراؤه في المادة ٤٣
من لائحة ترتيب المحاكم يكون كتابة وشفاها في المسائل المتعلقة بقانون
المرافعات وقانون تحقيق الجنائيات وفي الأعمال المختصة بقلم الكتاب .
ويعاقب من الامتحان من سبقت له خنعة في محكمة ابتدائية بوظيفة
كاتب أول او كاتب ثان وطلب تعيينه بهذه الوظيفة بمحكمة اخرى ابتدائية
او استئنافية » ، ونصت المادة ٣٧ على كيفية تشكيل لجنة الامتحان ،
ونصت المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ باصدار قانون نظام
القضاء على انه « يشترط فيمن يعين كتابا الشروط الواجب توافرها وفقا
للأحكام العامة للتوظيف في الحكومة عدا شرط امتحان المسابقة المقرر لشفاها
الوثائقية » ، كما نصت المادة ٥٣ على انه « لا تجوز ترقية من عين كتابا من
الدرجة التي عين فيها للدرجة التي تليها الا اذا حسنت الشهادة في حقه
ونجح في امتحان يختبر فيه كتابة وشفاها ، ويعنى حملة الشهادات العليا
من شرط الامتحان » ، وبينت المواد من ٥٤ الى ٥٧ مكان الامتحان والمواد

القانونية التي سيجرى الامتحان فيها ونظام الامتحان ، واشترطت المادة ٧٦ الشرط عينه بالنسبة للمتشحين ، ونصت المادة ٧٠ بعد ذلك على ان « يحلف الكتاب والمحضرون والمترجبون امام هيئة المحكمة التابعين لها في جلسة علنية يميناً بأن يؤديوا اعمال وظيفتهم بالضمّة والمعدل ، . هذا ولم تستلزم جميع هذه التشريعات شيئاً من ذلك بالنسبة للنساخين ، فلا يمتحنون عند تعيينهم ، ولا عند ترقيةهم ، ولا يؤدون اليمين قبل مباشرة عملهم . ومغاد ذلك أن وظائف الكتاب تختلف عن وظائف النساخين في طبيعتها وفي شروط التعيين فيها ، بل وفي شروط الترقية من أولى الدرجات الى الدرجة التي تليها ، ومن ثم فلا يعتبر مجرد نقل درجات النساخين من سلك الدرجات المؤقتة الى سلك الدرجات الدائمة نقلاً للنساخين أنفسهم من وظائف النسخ الى وظائف الكتاب ، وما كان هذا النقل ليغير من وضعهم القانوني — حيث اعتبرهم نساخين — شيئاً ، اذ لا زال وضعهم في الميزانية على النحو الذي كان عليه قبل نظمهم الى سلك الدرجات الدائمة ، فلم تدمج وظائف النسخ في وظائف الكتاب ، ولا زالت وظائفهم مخصصة لهم في الميزانية كما كانت قبل النقل تماماً .

(طعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/٦/٧) .

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

وظائف النساخين بمحكمة النقض — كانت جميعها وظائف مؤقتة ثم نقلت الدرجات السابعة والثامنة منها من سلك الدرجات المؤقتة الى سلك الدرجات الدائمة في ميزانية سنة ١٩٤٨/١٩٤٩ — نقل شاغلي الدرجات المذكورة الدائمة — شروطه — امتناع نقل من لا يتولفر فيه أحدها .

ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على ميزانيات الدولة أن وظائف النساخين بمحكمة النقض كانت تدرج تحت عنوان « درجات مؤقتة » الى سنة ١٩٤٧ ، حيث نقلت الى الوظائف الدائمة اعتبارا من السنة المالية ١٩٤٨ — ١٩٤٩ ، فقد تضمنت ميزانية محكمة النقض عن السنة المالية ١٩٤٧ — ١٩٤٨ تحت عنوان « قلم الكتاب » درجات دائمة وأخرى مؤقتة ابتداء من الدرجة التاسعة الى الدرجة السابعة حسب البيان التالي : « الدرجات الدائمة » : ٦ درجات سابعة لمستخدمين ، و ٩ درجات ثامنة لمستخدمين ، ثم « الدرجات المؤقتة » : درجتان سابعة لنساخين ، و ١٢ درجة ثامنة لنساخين ، و ١٤ درجة تاسعة لنساخين ، وتضمنت ميزانية محكمة النقض من السنة المالية التالية (١٩٤٨ — ١٩٤٩) تحت عنوان « الدرجات الدائمة قلم الكتاب » ما يأتي : ٦ درجات سابعة لمستخدمين ، و ٤ درجات سابعة لنساخين و ٧ درجات ثامنة لمستخدمين ، و ١٠ درجات ثامنة لنساخين ، ثم وردت تحت عنوان « الدرجات المؤقتة » : ١٤ درجة تاسعة لنساخين . ومفاد ذلك انه بمعد أن كانت وظائف النسخ جبيما درجات مؤقتة نقلت الدرجات السابعة والثامنة منها من سلك الدرجات المؤقتة الى سلك الدرجات الدائمة ، وبقيت الدرجات التاسعة على حالتها لأنها بطبيعتها مؤقتة حسبما نص على ذلك صراحة في كادر سنة ١٩٣٩ ، وقد استتبع هذا النقل ضرورة احالة شاغلي الدرجات السابعة والثامنة (نسخ) الى القومسيون الطبي لتقرير لياقتهم الطبية ، حتى اذا ثبتت لياقتهم وضعوا على الدرجات الدائمة الجديدة ، فقد نصت المادة الثامنة من دكريتو ٢٤ من يونية سنة ١٩٠١ على أن : « المرشحون الذين يدخلون لأول مرة في خدمة الحكومة وارباب العائلات والمرفوتون الذين يعمدون الى الخدمة يجب عليهم أن يقدموا : (١) شهادة دالة على حسن سيرتهم وأخلاقتهم . (٢) شهادة دالة على جنسيتهم . (٣) شهادة من القومسيون الطبي بصر او بالاسكندرية دالة

على صحة بينتهم . . . ، كما بينت المادة الأولى من البند العاشر من لائحة القومسيونات الطبية طبعة سنة ١٩٢٩ ، شروط اللياقة الطبية للمرشحين للوظائف الدائمة . ولما كان قد ثبت عدم لياقة المدعى طبيا ، كما لم يصدر قرار من السيد الوزير بإعفائه من شرط اللياقة الطبية ، فإنه لم يكن يجوز نقله الى درجات النسخ الدائمة الجديدة ، ومن ثم ظل على درجته السابقة المؤقتة .

(طعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/٦/٧) .

الفرع الثامن

ديوان الأوقاف الخصوصية

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

ديوان الأوقاف الخصوصية لم يكن فرعاً من الحكومة أو مصلحة تابعة لها أو مؤسسة عامة — عديم اعتبار موظفيه ، قبل نقلهم الى وزارة الأوقاف ، من الموظفين العموميين — نقلهم الى وزارة الأوقاف بحالتهم من حيث الدرجة والمهنية والأهمية طبقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ — صدور القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٩ باعتبار ما تم في شأن نقل موظفي ديوان الأوقاف الخصوصية الى وزارة الأوقاف بحالتهم صحيحاً — مقتضى ذلك أن المشرع اعتمد ماضى خدمة موظفي ديوان الأوقاف الخصوصية برواتبهم التي كانوا يتقاضونها وعلاواتهم كما لو كانوا يتقاضونها في وزارة الأوقاف — أثر ذلك : تثبيت أعلنة غلاء المعيشة بالنسبة اليهم على الماهيات والمرتبات المستحقة لهم في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

ملخص الفتوى :

انه ولئن كان ديوان الأوقاف الخصوصية لم تتوافر له من المميزات والخصائص ما يجعله فرعاً من الحكومة أو مصلحة تابعة لها أو مؤسسة عامة كما أن العاملين به قبل نقلهم الى وزارة الأوقاف في اول أغسطس سنة ١٩٥٢ لم يعتبروا موظفين عموميين .

الا أن مقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ بالموافقة على أن يكون نقل موظفي هذا الديوان بحالتهم من حيث الدرجة والمهنية مع الاحتفاظ لهم بأقدمياتهم في درجاتهم ومواعيد

علاواتهم وكذا القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٩ باعتبار ما تم في شأن نقل موظفي ديوان الأوقاف الخصومية الملكية سابقا الى وزارة الأوقاف بحالتهم من حيث الدرجة والمرتب والاحتفاظ لهم بأقدميتهم ومواعيد علاواتهم صحيحا ، ان مقتضى القرار والقانون سلفى الذكر ان الشارع قد اعتمد ماضى خدمة موظفي ديوان الأوقاف الخصومية ورواتبهم التى كانوا يتقاضونها فى هذا الديوان وعلاواتهم الدورية فيه كما لو كانوا يتقاضونها فى وزارة الأوقاف ■

ومن حيث ان مجلس الوزراء كان قد قرر بجلسته المنعقدة فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٠ تثبيت اعانة غلاء المعيشة على الماهية والمرتبات والأجور المستحقة للموظفين والمستخدمين والمعامل فى آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ■

لهذا لنتمى رأى الجمعية العمومية الى الراتب ان الذى تثبت على اساسه اعانة غلاء المعيشة بالنسبة للسيد/..... الذى كان موظفا بديوان الأوقاف الخصومية الملكية سابقا ونقل الى وزارة الأوقاف اعتبارا من ١/٨/١٩٥٢ هو راتبه الذى كان يستحقه فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ تاريخ تثبيت اعانة الغلاء .

(غلوى رقم ١٢٧٥ بتاريخ ٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٦) .

الفرع التاسع
مركز التنظيم والتدريب بقبوب

قاصدة رقم (٢٢٢)

المبسدا :

القانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء مركز التنظيم والتدريب بقبوب
— النص في المادة الثالثة منه على ضم الهيئات العامة التابعة او الخاضعة
لوزارات الصحة العمومية والشئون الاجتماعية والشئون البلدية والزراعة
والمعارف العمومية والتي تبشر اعمالها في دائرة ذلك المركز وضمت اليه
ونقل الاعتمادات المالية لتلك الهيئة الى ميزانية المركز بالقانون رقم ٢٥٦
لسنة ١٩٥٣ — لا يقتضى ذلك نقل لشخص شاغلي الدرجات المنقولة الى
المركز بذواتهم .

ملخص الحكم :

ان ضم الهيئات العامة التابعة او الخاضعة لاشراف الوزارات التي
نصت عليها المادة الثالثة من القانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٣ الى مركز
التنظيم والتدريب بقبوب تنفيذا للقانون المشار اليه يقتضى سلخ هذه
الهيئات العامة كوححدات نظامية من الوزارات التي عدتها المادة المذكورة
ليكون المركز للنشأ من مجموعها ، كما استلزم بالتالى صدور القانون
رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٣ بنقل الاعتمادات التي كتبت مقرررة لتلك الهيئات من
ميزانيات الوزارات التي كتبت تابعة او خاضعة لها الى ميزانية
خاصة للمؤسسة الجديدة التي منحت استقلالاً ذاتياً ، وتقرررت لها
الشخصية الاعتبارية في حدود اشراف الحكومة المركزية عليها حتى تتمكن
من مباشرة نشاطها على الوجه الذي لرتاه الشارع . ولما كان من القومات
الجوهرية لقيام الشخصية الاعتبارية ان تكون للشخص الامبارى ذمة مالية

مستقلة ، فقد نصت المادة الخامسة من القانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٣ على أن « يكون للمركز ميزانية خاصة وتلحق بالميزانية العامة للدولة . . » وهذه الميزانية الخاصة بالمركز والليستقلة تكونت ابتداء من المبالغ التي حُفنت من الاعتمادات المالية المدرجة بميزانيات الوزارات والمصالح المبينة بالجدول حرف « ب » المرافق للقانون رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٣ وإذا كان هذا الجدول قد تضمن بيانا لعدد الدرجات ونوعها ووصفها والجهة التي ستؤخذ من اعتمادات ميزانيتها فإنه لم ينص على وجوب نقل أشخاص شاغلها إلى المركز بذواتهم ، وإنما أورد هذا البيان لكي يحدد على أساسه مقدار المبالغ المقتضى حنفها من ميزانيات الوزارات والمصالح التي عينها . كما أن القانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٣ قد خلا من أي نص على نقل موظفي الهيئات التي قضى بضمها إلى المركز ، ولو أنه أراد نقل الموظفين والمستخدمين تبعاً لنقل وظائفهم لنص على ذلك كما فعل القانون رقم ٥٣٤ لسنة ١٩٥٣ بشأن الموظفين والمستخدمين والعمال المنقولين من المصالح الحكومية التي أصبحت تابعة لمجلس بلدى مدينة القاهرة ، الذى نص فى مادته الثانية على أن « ينقل إلى مجلس بلدى مدينة القاهرة جميع موظفى ومستخدمى وعمال المصالح الحكومية التى أصبحت أو ستصبح تابعة لهذا المجلس اعتباراً من تاريخ شطب الاعتمادات الخاصة بهم من ميزانية الدولة وإدراج اعتمادات عنها فى ميزانية المجلس البلدى . . . » وكما فعل القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٥ بضم مصالح وإدارات المبائى إلى وزارة الشؤون البلدية والقروية ، الذى نص فى مادته الأولى على أن « تضم المصالح والإدارات الآتية بجميع اختصاصاتها وموظفيها إلى وزارة الشؤون البلدية والقروية . . » وقضى فى مادته الثانية بأن « تنقل الاعتمادات المالية الخاصة بالمصالح والإدارات المشار إليها فى المادة الأولى الواردة فى ميزانية ١٩٥٤ / ١٩٥٥ إلى ميزانية وزارة الشؤون البلدية والقروية .

الفرع العاشر

شركة ليون

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

العاملون بشركة ليون الذين نقلوا الى مؤسسة الكهرباء والفاز طبقا للمادة من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ في شأن اسقاط الالتزام المنوح لشركة ليون — تفرقة المشرع بين طائفتين من العاملين في شركة ليون وقت اسقاط التزامها : طائفة العمال وطائفة الموظفين — النص على نقل الطائفة الأولى الى مؤسسة الكهرباء والفاز من تاريخ العمل بالقانون المشار اليه ، اما الموظفون الذين كانوا يعملون بالشركة المذكورة فقد علق الحاقهم بالمؤسسة على اختيارهم بمعرفة لجنة تشكل لهذا الغرض وتعتمد قراراتها من وزير الشؤون البلدية والقروية — عمال شركة ليون الذين نقلوا الى مؤسسة الكهرباء والفاز طبقا للفترة الأولى من المادة ١٢ من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ في الوظائف العمالية التي سويت حالتهم عليها — تحديد اقسديتهم في هذه الوظائف يكون من تاريخ انشاء المؤسسة المذكورة في ٢٠ من يولية سنة ١٩٦١ ولا يترتب على ذلك المساس بمرتباتهم في الشركة قبل نقلهم الى المؤسسة .

ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ في شأن اسقاط الالتزام المنوح لشركة ليون نص في المادة الأولى على ان يسقط طبقا لأحكام هذا القانون التزام استغلال مرفق الكهرباء والفاز بمدينة الاسكندرية الذي كانت تتولاه شركة ليون وشركاه بالاسكندرية ، . . .

ونص في المادة الثانية على أن « تنشأ مؤسسة عامة بالاقليم المصرى تسمى مؤسسة الكهرباء والفاز بمدينة الاسكندرية ويكون لها شخصية معنوية وميزانية مستقلة ، وتعتبر لهوالها من جميع الوجوه أموالا عامة ويكون مقرها مدينة الاسكندرية » .

ونصت المادة ١٣ بأن ينقل الى مؤسسة الكهرباء والفاز بمدينة الاسكندرية جميع عمال الشركة المشار اليها الذين كانوا قائمين بالعمل في المرفق في تاريخ العمل به .

واستثناء من احكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ « يعين في المؤسسة الموظفون القائمون بالعمل في هذا المرفق في التاريخ المشار اليه الذين تختارهم وتحدد مرتباتهم لجنة تشكل بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية بالاقليم المصرى وذلك خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون ويعتمد وزير للشئون البلدية والقروية قرارات هذه اللجنة » .

وقد أصبح هذا القانون نافذا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ٢٠ من يولية سنة ١٩٦١ .

ومن حيث انه يبين من ذلك أن المشرع قد فرق بين طائفتين من العاملين في شركة ليبون وقت استطاع التزامها طائفة العمال وطائفة الموظفين فنص على نقل الطائفة الأولى من تاريخ العمل به الى المؤسسة ، وبذلك فانهم يستمدون حقهم في النقل الى المؤسسة وفي انشاء مركزهم القانونى فيها من احكام القانون ذاته ، أما الموظفون الذين كانوا يعملون بالشركة المذكورة فقد علق الحاقهم بالمؤسسة على اختيارهم بمعرفة لجنة تشكل لهذا الغرض وتعتمد قراراتها من وزير الشؤون البلدية والقروية .

وتنفذا لأحكام هذا القانون نقل عمال الشركة الى المؤسسة مع الخصم بأجورهم على اعتماد اجمالى غير مقسم الى درجت الى أن قسم

هذا الاعتبار الى درجات في ميزانية المؤسسة للسنة المالية ١٩٦٣/١٩٦٤ اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٦٣ .

ومن حيث أن الجمعية العمومية سبق ان انتهت بجلستها للتعقد في ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٤ الى انه « اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ ولدارة مرفق الكهرباء والغاز بمدينة الاسكندرية بواسطة أحد أشخاص القانون للمعام هو مؤسسة الكهرباء والغاز بمدينة الاسكندرية فان موظفي وعمال المرفق يعتبرون من الموظفين العموميين وتسرى في شأنهم أحكام قانون الوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القرار الصادر بإنشاء المؤسسة أو اللوائح التي يضعها مجلس الادارة وذلك طبقاً للمادة ١٣ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمؤسسات العامة ، ويتربط على ذلك أنه من تاريخ العمل بهذا القانون يكون قد نشأ لهؤلاء العاملين مركز قانوني جديد في ظل القانون العام مختلف تماماً عن مركزهم التعاقدى الخاص في ظل أوضاع الالتزام السابق الممنوح لشركة ليبون ودون تعليق نفاذ هذا المركز على تقسيم الاعتبار المالي الى درجات كادر العمال ولا يجوز نتجبة الفراضى في هذا التقسيم الاضرار بهراكز هؤلاء العمال التي تحددت بنقلهم الى المؤسسة بقوة القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ ومن تاريخ العمل به .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان تحديد اقدمية عمال شركة ليبون بالاسكندرية الذين نقلوا الى مؤسسة الكهرباء والغاز بناء على الفقرة الأولى من المادة ١٣ من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ في الوظائف العمالية التي سويت حالتهم عليها يكون من تاريخ انشاء المؤسسة في ١٩٦١/٧/٢٠ ولا يترتب على ذلك المساس بمرتباتهم في الشركة قبل نقلهم الى المؤسسة .

(ملف ٥٦/١/٥٦ — جلسة ١٩٦٩/٤/٩) .

الفصل العاشر

رقابة القضاء الإدارى على قرارات النقل

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

النقل من الكادر الإدارى بوزارة الشؤون الاجتماعية الى الكادر الكتلى بمصلحة السكك الحديدية — إلغاء هذا القرار — من مقتضاه ان يعود الموظف الى وزارة الشؤون الاجتماعية كما كان لا ان يصبح فى عداد موظفى الكادر الإدارى بمصلحة السكك الحديدية — فوات ميعاد الطعن فى هذا القرار — لا يتيح الحق فى المطالبة بالتعويض بإعادة ما فات على الموظف فى الترقية الى درجة اعلى فى الكادر الإدارى بمصلحة السكك الحديدية ولكن الى ما عساه يكون قد فوته عليه قرار النقل من دوره فى الترقية بوزارة الشؤون الاجتماعية ان كان له وجه — ليس لهذا الموظف اصل حق فى التراجع بالكادر الإدارى بمصلحة السكك الحديدية طالما انه لم يصدر قرار باعتباره من موظفى هذا الكادر .

ملخص الحكم :

لئن قرار نقل المدعى من الكادر الإدارى العالى فى وزارة الشؤون الاجتماعية الى الكادر الكتلى فى مصلحة السكة الحديد قد وقع مخالفا للقانون ، لاتطوائه على تنزيل المدعى من كادر اعلى الى كادر ادنى ، مما كان يصح معه الفلأول لو لم يفت ميعاد طلب الالغاء ، الا انه يجب التنبيه الى ان إلغاء مثل هذا القرار — لو كان ذلك مقصورا فى ميعاده القانونى — ما كان يترتب عليه ان يصبح المدعى فى الكادر الإدارى العالى بمصلحة السكة الحديد ، وان له بهذه المثبة ان يتراجع فى الترشيح للترقية

مع من تنظمهم هذا الكادر في هذه المصلحة ، ولتأهله مؤداه — لو كان ذلك مقصوراً — أن يعود الى وزارة الشؤون الاجتماعية كما كان ، فينبغي — والحالة هذه — عند استظهار أركان التعويض — على الأساس الذى يقيم المدعى عليه طلب التعويض — أن ينظر لا الى ما فاتته فى الترقية الى الدرجة الثالثة الادارية فى الكادر الادارى العالى بمصلحة السكة الحديد ولكن الى ما عساه يكون قد فوته عليه قرار النقل هذا من دوره فى الترقية بوزارة الشؤون الاجتماعية أن كان لذلك وجه . ولما كان المدعى يقيم دعواه فى طلب التعويض على أساس أنه كان أحق بالترقية الى الدرجة الثالثة الادارية التى رقى اليها آخر بمصلحة السكة الحديد ، على اعتبار أنه من موظفى الكادر الادارى العالى فى تلك المصلحة ، مع أنه لا يعتبر من موظفى هذا الكادر مجرد صدور قرار خاطيء ينقله الى الكادر الكتابى فى هذه المصلحة ، بل كان لابد لكى يكون له اصل حق فى التزام الادارى أن يصدر قرار بإنشاء هذا المركز القانونى له فى مصلحة السكة الحديد بتعيينه بالكادر العالى حتى يجوز له أن يتزاحم فى الترقية بدوره طبقاً للقانون مع موظفى هذا الكادر ، وبذلك ينهار الأساس القانونى الذى يقيم عليه دعواه ، وهذا لا يمس حقه فى طلب التعويض اذا كان النقل من وزارة الشؤون الاجتماعية قد فوته دوره فى الترقية فى هذه الوزارة أن كان لذلك وجه .

(طعن رقم ٦١٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٣/٢٠)

قاعدة رقم (٢٢٦)

المبدأ :

نقل اثنين من الموظفين من الكادر الادارى الى الكادر الكتابى ونقل آخرين من الكادر الثانى الى الاول — الغاء نقل الأولين بقرار من اللجنة القضائية لمخالفته لأحكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٣ — تنفيذ هذا

القرار يقتضى مجرد اعتبار الموظفين المنكسرين فى الكادر الإدارى ، دون الغاء نقل زميليهما إليه ، ما دام قرار اللجنة لم يشر إلى وجود ارتباط بين النقيضين — لا محل مع ذلك لتنفيذ القرار إذا انعدمت مصلحة من صدر لصالحهما فى ذلك بإحالة أحدهما على المعاشى ونقل الثانى إلى وزارة أخرى — تنفيذ الإدارة للقرار فى هذه الحالة بغية ترقية آخرين يعد انحرافاً بالسلطة .

ملخص الحكم :

إن اللجنة القضائية — إذ قررت الغاء القرار الوزارى المؤرخ ٣٠ من إبريل سنة ١٩٥٣ فيما تضمنه من نقل المتظلمين من الكادر الإدارى إلى الكادر الكتابى — لم تشر إلى وجوب ارتباط بين نقل المنكسرين ونقل المطعون ضدهما من الكادر الكتابى إلى الكادر الإدارى وبالعكس ، ولذا لم تنحص حللتهم على هذا الوجه ولم يتضمن قرارها الغاء نقل المطعون عليهما على وجه التخصيص ، ومن ثم فإن التنفيذ السليم لقرار اللجنة القضائية كان يجب أن يكون فى حدود هذا المقتضى وبالتقدير اللازم لتنفيذه ، وهذا المقتضى هو أن يعتبر المتظلمات وكاتهما لم ينقلا إلى الكادر الكتابى ، بل بعتبران فى الكادر الإدارى ، ولكن هناك واقعا جد بعد صدور القرار وقبل تنفيذه يجب أن يؤخذ فى الاعتبار لدى هذا التنفيذ ، ذلك أن أحد المتظلمين كان قد أحيل إلى المعاشى فى ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ ، وأن الثانى كان قد ندب للعمل بوزارة الإرشاد القومى فى مايو سنة ١٩٥٣ وذلك قبل تنفيذ قرار اللجنة القضائية المشار إليه الصادر فى ٢٨ من مارس سنة ١٩٥٤ ، وقد استطل ندبه حتى نقل نهائيا إلى تلك الوزارة فى ٦ من يونيو سنة ١٩٥٤ ، وببذا زالت المصلحة إن صدر لصالحهما هذا القرار فى تنفيذه ، بل إن ظروف الحال وملابساته تدل على أن تنفيذه بعد زوال مصلحة ذوى الشأن فى ذلك إنما تم بانحراف السلطة ، إذ انتهزت الفرصة لتبديد السبيل لترقية آخرين لم يكونا طرفا فى المنازعة للدرجة الثالثة

الإدارية ، مع انهما يكونا طرفا في المنازعة للدرجة الثالثة الإدارية ، مع انهما كانا يليان المدعين في ترتيب الأقدمية في الدرجة الرابعة الإدارية ، ولو انهما بقيا في الكادر الإداري لكان بقاءهما يحول دون ترقيتهما ، باعتبارهما على رأس ترتيب الأقدمية ، وكلايتهما لا مطعن عليها ، فضلا عن انهما حائزان على مؤهل عال ، ولكن قصد من التنفيذ ابعادهما عن هذا الكادر بفرض فتح الطريق لترقية الموظفين المشار اليهما ، فاتحرف التنفيذ بذلك عن الجادة ، وتنكب الطريق السوى ، مما يعيبه باساءة استعمال السلطة ، يقطع في ذلك انه كانت توجد درجات إدارية خالية من الممكن اتمام التنفيذ عليها دون المساس بالمطعون عليهما لو خلصت النية واستقام التنفيذ ولكنه قد شابه الفرضي .

(طعن رقم ٩١٣ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٩/٤/٤) .

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

عدم خضوع قرارات النقل المكنى لولاية القضاء الإداري — تطبيق ذلك على قرار بنقل الطاعن من العمل بقطارات الركاب الى عمل بقطارات البضاعة .

ملخص الحكم :

أن نقل الطعون لصالحه من للعمل بقطارات الركاب الى عمل بقطارات البضاعة تنحية له عن الاتصال بالجمهور ، هو من الملاحظات المتعلقة بصالح العمل المتروكة لتقدير الإدارة . وهو باعتباره من قرارات النقل المكنى يخرج حتما عن ولاية القضاء الإداري .

(طعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٧/٢) .

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

أن قرارات النقل إذا حملت في طياتها قرارات أخرى مقعنة بما تختص محكمة القضاء الإداري أصلا بنظره ، فالعبرة في مثل هذه الحالات بما قصت إليه الإدارة حقيقة من اتخاذ قرارها لا بما وصفت به القرار .

ملخص الحكم :

أن قرارات النقل إذا كانت تحمل في طياتها قرارات أخرى مقعنة بما تختص محكمة القضاء الإداري أصلا بنظره كان تنطوي على جزاء تأديبي فالعبرة إذا في مثل هذه الحالات بما قصت إليه الإدارة حقيقة من اتخاذ قرارها لا بما وصفت به هذا القرار من وصف مخالف للحقيقة .

(طعن رقم ٤١٩ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٨/٤/١٩٧٠) .

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

أن تلاحق قرارات النقل وصدورها بغير مقتضى من الصالح العام بقصد مجازاة الموظف لرفعته تقريراً إلى رئيس الوزراء - انحراف الجهة الإدارية بسلطانها في نقل الموظفين من مكان إلى آخر عن الغاية التي وضعت لها باتخاذها أداة للعقاب - ابتداعها نوعاً من الجزاء التأديبي لم ينص عليه القانون - عدم جواز اتخاذ سلطة النقل المكاني أداة للمجازاة .

ملخص الحكم :

أن تلاحق قرارات النقل المكاني وصدورها بغير مقتضى من الصالح العام وفي أعقاب رفع الموظف لتقريره الخاص بصناديق التنوير إلى السيد

رئيس الوزراء فان الجهة الادارية انما قصدت مجازاة المدعى لانها لم تكن راضية على التقرير الذى رفعه الى السيد رئيس الوزراء بشأن صناديق النفور .

لذلك تكون الجهة الادارية قد انحرفت بسلطانها فى نقل الموظفين من مكان الى آخر عن الغاية التى وضعت لها واتخذتها اداة للمعاقبة وبذلك تكون قد ابتدعت نوعا من الجزاء التأديبى لم ينص عليه القانون ولومعته على المدعى بغير سبب يبرره اذ ان رفع المدعى للتقرير عن صناديق النفور الى السيد رئيس الوزراء يعرض فيه مقترحاته بشأنها هو حق مشروع للمدعى هدف من ورائه المدعى الى تحقيق مصلحة عامة وقد تلقى كتاب شكر من السيد رئيس الوزراء عن هذا التقرير وما كان يجوز للجهة الادارية ان تضيق تضيق بهذا النقد البناء وأن تتخذ من سلطة النقل المكائى اداة لمجازاة المدعى ومن ثم كان قرارها مخالفا للقانون مشوبا بسوء استعمال السلطة .

(طعن رقم ٤١٩ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٨/٤/١٩٧٠) .

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

إذا قضت المحكمة التأديبية بالنقل من وظيفة الى أخرى بذات الدرجة ليس من قبيل عقاب العامل المنقول عن ذنب ادارى ارتكبه بل من اجل صالح العمل ، فعلى المحكمة ان تقضى برفض الدعوى وليس بعدم اختصاصها .

ملخص الحكم :

إذا صدر قرار بنقل العامل من وظيفة الى أخرى ، وطعن على هذا القرار امام المحكمة التأديبية ، فلا يجوز للمحكمة ان تقضى بعدم اختصاصها

طالباً أنها تعرضت لموضوع القرار ، وأشارت في أسباب حكمها الى أن النقل في هذه الحالة يستهدف مصلحة العمل وليس عقاب العامل ، خاصة 'إذا كانت الوظيفة المنقول اليها للعامل لا تقل عن الوظيفة المنقول منها . ويتمين على المحكمة في هذه الحالة تمشياً مع ما رددته في أسباب حكمها أن تقضى برفض طلب المدعى لا أن تحكم بعدم اختصاصها .

(طعن ٣٧ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/١٥) .

قاعدة رقم (٢٣١)

المبدأ :

ليس اقتران الجزاء بنقل مكاني يعنى لازماً ان هذا النقل عقوبة

تأديبية تحل معنى تعدد العقاب .

ملخص الحكم :

ان اقتران النقل بالجزاء الموقع على العامل ليس في ذاته دليلاً على ان النقل ينطوي على جزاء مقنع تتمدد به العقوبة عن فعل واحد ، طالما ان النقل قصد به مصلحة العمل . ومن ثم يتعين على المحكمة التي نظرت الطعن في الجزاء التأديبي ان تقضى برفض الطلب في هذا الشق لا ان تحكم بعدم اختصاصها .

(طعن ١٨٩ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٨١/١/٣١) .

قاعدة رقم (٢٣٢)

المبدأ :

النقل المكاني الذي يستر عقاباً تأديبياً مقعاً تختص به المحكمة التأديبية .

ملخص الحكم :

إذا صدر قرار بنقل أحد العاملين بالقطاع العام نقلاً مكانياً ، وطعن

على هذا القرار امام محكمة القضاء الادارى ، ونعى على هذا القرار أنه انبثك من منطلق الرغبة فى التأديب ويستتر عقوبة تأديبية غير قانونية ، فانه يجب على محكمة القضاء الادارى أن تقضى بعدم اختصاصها وتحيل الدعوى الى المحكمة للتأديبية المختصة .

(طعن ١٢٧ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١١/٢٢ / ١٩٨٠) .

قاعدة رقم (٢٣٣)

المبدأ :

الطعن على قرار نقل مكافئ يستتر جزاء تأديبيا مقعما يكون امام محكمة للقضاء الادارى او المحكمة الادارية المختصة وليس امام المحاكم التأديبية .

ملخص للحكم :

حددت المادتان ١٢ و ١٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ اختصاص محكمة القضاء الادارى والمحاكم التأديبية . وبمقتضى أحكام هاتين المادتين فإن المحاكم التأديبية ذات اختصاص محدود ورد استثناء من الاختصاص العام لمحكمة القضاء الادارى فى المنازعات الادارية . ويتمتع طبقا للأحكام العامة فى التفسير تفسر الاختصاص المقلد للمحاكم التأديبية أضيق الحدود . ومن ثم يقعن قصر اختصاص المحاكم التأديبية على الطعون فى قرارات الجزاءات التأديبية المقررة صراحة فى القوانين واللوائح كعقوبة عن المخالفات المالية والادارية . اما الجزاءات المنعقة وهى الجزاءات المستورة باجراء أو تصرف ادارى مختص بنظر المنازعات فيها محكمة القضاء الادارى . وهذه القرارات ومنها قرارات النقل المكافئ الذى يستتر عقوبة تأديبية يكون النص عليها بعيب الانحراف بالسلطة ، وفيه تستهدف جهة العمل بالاجراء أو التصرف الانتقام من الموظف العام بمعاقبته تحت ستار قرار ادارى آخر ، أو بعيب الخروج عن قاعدة

تخصيص الأهداف ، بأن تستهدف جهة العمل تحقيق مصلحة عامة بغير الطريق الذي رسمه القانون خصيصا لتحقيقها .

(طعن ٦٤٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٤/١/٣) .

قاعدة رقم (٢٣٤)

المبدأ :

القرار الصادر بالنقل من وظيفة بشركة من شركات القطاع العام الى وظيفة بنىوان عام الوزارة لا تختص به محاكم مجلس الدولة .

ملخص للحكم :

ان صدور قرار نائب رئيس الوزراء بتعيين الطاعن وهو يشغل وظيفة رئيس مجلس ادارة شركة من شركات القطاع العام في وظيفة أخرى بديوان عام الوزارة ، لا يعتبر قرارا اداريا فيما تضمنه من نقل ضمنى ، ذلك انه وان كان القرار صادرا من سلطة عامة ، الا انه صدر في مسألة من مسائل الخاص ومتعلقة بإدارة شخص معنوى خاص . ومن ثم يعتبر هذا القرار صادرا من نائب رئيس الوزراء بصفة رب عمل ناط به قانون العاملين بالقطاع العام بعض الاختصاصات في شئون العاملين بشركات القطاع العام ومن بينها النقل . وعلى ذلك ، فإنه يقترب على ذلك عدم اختصاص المحاكم التأديبية بمجلس الدولة بنظر هذا القرار .

(طعن ١٢٠٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٤/١/٣) .

قاعدة رقم (٢٣٥)

المبدأ :

طلب التعويض عن قرار تعيين او نقل خاطيء في إحدى وحدات القطاع العام تختص به المحكمة الابتدائية (الدائرة العمالية) .

ملخص الحكم :

ان قرارات النقل والتعيين ليست من الجزاءات التأديبية المقررة بنظام العاملين بالقطاع العام . فاذا اقيمت دعوى بطلب التعويض عن ظهر من هو القرار خرج نظرها عن ولاية القضاء الادارى برمته وليس من ولاية المحاكم التأديبية وحدها . ومن ثم يتعين الحكم بعدم الاختصاص والاحالة الى المحكمة التأديبية « الدائرة المالية » المختصة أصلا ببطل هذه المنازعة .

(طعن ٧٤١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٨٤) .

الفصل الحادى عشر

مسائل متنوعة

الفرع الأول

النقل الى الدرجة التاسعة التى استحدثها كادر ١٩٣٩

قاعدة رقم (٢٣٦)

المبدأ :

كادر سنة ١٩٣٩ — استحدثته الدرجة التاسعة — اعتبارها أدنى درجات الكادر — هدف واضح الكادر الى أن يختص بهذه الدرجة الموظفون الذين كانوا قبل انشائها فى درجة أقل من الدرجة الثامنة وذلك بمراعاة الربط المالى لهذه الدرجة — نقل الموظفين الى الدرجة التاسعة لا يعتبر ترقية او تعيينا جديدا — لا يصح الأمر أن يكون تحويلا للدرجات الخاصة الى ما يقابلها فى الكادر الجديد — استصحاب الموظفين لأقدمياتهم السابقة .

ملخص الحكم :

أن الدرجة التاسعة هى درجة مالية استحدثت بأحكام كادر سنة ١٩٣٩ ولم يكن لها وجود فى الكادرات السابقة التى كان معمولا بها قبله وقد ورد بالكشوف الرافقة لهذا الكادر : أن ربط هذه الدرجة يكون من ٣٦ ج الى ٧٢ ج فى السنة بعلاوة ستة جنيهات بصفة دورية كل ثلاث سنوات وتخصص لمعلمى المدارس الإلزامية وأصحاب المربوط الثابت (٧٢ ج) ومساعدى الكتبة والوظائف الصغيرة التى تحتاج الى معلومات كتابية مثل الكتبيين على الآلة الكتبية وملاحظى الجمارك والاستفجية ومن اليهم . حسب ما تقرره وزارة المالية ، والتعيين فيها يكون دائما بصفة

مؤقتة — ومؤدى ذلك أن واضح الكادر ارتأى بمناسبة استحداث هذه الدرجة المالية الجديدة واعتبارها أدنى درجات الكادر أن يختص بها فئات من الموظفين كانوا قبل انشائها في درجات أقل من الدرجة الثامنة التى كانت معتبرة في الكادرات السابقة أدنى درجاتها وذلك بمراعاة الربط المالى لهذه الدرجة المستحدثة بما كان مقررا لهذه الفئات من الموظفين من قبل ، ونقل هذه الفئات من الموظفين الى هذه الدرجة المستحدثة لا يعتبر ترقية لهم أو تعيينا جديدا يترتب عليه اهدار مدة خدمتهم السابقة واعتبار أنها قضيت في غير درجة أو درجة أدنى من الدرجة التاسعة ، ولا يمدد الأمر في هذه الحالة أن يكون تحويلا للدرجات الخاصة التى لم يعد لها وجود بعد صدور الكادر الجديد الى الدرجة المستحدثة باقديمتهم السابقة .

(طعن رقم ٣١٥ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/٧) .

الفرع الثاني

النقل من وظائف خارج الهيئة الى الدرجة التاسعة

قاعدة رقم (٢٣٧)

المبسدا :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من يوليو سنة ١٩٤٣ المنفذ بكتاب وزارة المالية للدورى رقم ف ٢٣٤ — ٢٨٨/١ في ٥ من أغسطس سنة ١٩٤٣ — اجازته نقل مستخدمى الدرجة الثالثة الخارجة من الهيئة الى الدرجة التاسعة بشرط ان يكونوا قد قضوا في وظائف الدرجة الثالثة سبع سنوات على النقل وكانوا قد عينوا قبل ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٠ — علة هذه الاجازة — توافر شروط النقل الى الدرجة التاسعة لا ينشئ للمستخدم مركزا ذاتيا يجعله مستحقا حتما للترقية — هذا النقل متروك الى تقدير الادارة وتقبلها ابدال للدرجات الثالثة خارج الهيئة بالدرجات التاسعة في نطاق ميزانية كل مصلحة .

ملخص الحكم :

ان نقل مستخدم فى الدرجة الثالثة خارج الهيئة الى الدرجة التاسعة لا يستند الى قاعدة ملزمة ، كما يتضح ذلك مما ورد فى كتاب المالية الدورى رقم ف ٢٣٤ — ٢٨٨/١ المؤرخ ٥ من أغسطس سنة ١٩٤٣ . وهو الكتاب الذى تكفل بتفسير رخصة نقل مستخدم الدرجة الثالثة خارج الهيئة الى الدرجة التاسعة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٨ من يوليى سنة ١٩٤٣ ، كما عني بالكشف عن بواعث التيسير التى استحدثت تقرير هذه الرخصة ، حيث جرى نمه كالآتى : « وسارلت هذه الوزارة (وزارة المالية) على قاعدة استبدال وظائف المستخدمين الخارجين عن هيئة العمال من الدرجة الثانية وما فوقها التى يشغلها مستخدمون يقومون

بأعمال كتابية بوظائف من الدرجة التاسعة لأن متوسط ربط هذه للوظائف يعادل أو يزيد على متوسط ربط الدرجة التاسعة ، أما وظائف الدرجتين الثالثة والرابعة من كادر الخدمة الخارجين عن الهيئة فلم توافق وزارة المالية على ابدالها بوظائف درجة تاسعة بالنظر لأن متوسط مربوطها يقل عن متوسط مربوط الدرجة التاسعة . حدث بعد ذلك ان أصدر مجلس الوزراء قرارا في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٠ بعدم التعيين في وظائف الدرجة التاسعة الا لمن كان حاصلا على شهادة الدراسة الثانوية (الثغافة العامة) أو ما يعادلها ، وترتب على انشاء الدرجة التاسعة وتحويل وظائف المستخدمين الخارجين عن الهيئة من الدرجة الثانية وما فوقها الى وظائف من الدرجة التاسعة ثم صدور قرار مجلس الوزراء في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٠ بعدم التعيين في وظائف هذه الدرجة الا لمن كان حاصلا على شهادة الدراسة الثانوية أو ما يعادلها ان امتنع على مستخدمى الدرجة الثالثة (خدم) الذين يقومون بأعمال كتابية طريق الترقية للدرجة الثانية وما فوقها . كما ان ترقيةهم للدرجة التاسعة أصبحت ممتنعة بناء على قرار المجلس المشار اليه . وللتيسير على هؤلاء المستخدمين وانفق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٨ من يولية سنة ١٩٤٣ على اجازة النقل الى الدرجة التاسعة لمستخدمى الدرجة الثالثة الخارجين عن الهيئة الذين يشغلون وظائف حوت مثيلاتها من الدرجة الثانية الى الدرجة التاسعة . وذلك بغض النظر عن عدم حيازتهم للمؤهل الدراسي المقرر ، بشرط ان يكونوا قد قضوا في وظائفهم التي من الدرجة الثالثة سبع سنوات على الأقل ، وكتلوا قد عينوا قبل ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٠ ، وهو للتاريخ الذى صدر فيه قرار مجلس الوزراء بعدم التعيين في الدرجة التاسعة الا من الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية أو ما يعادلها ، وعلى ان يمنح هؤلاء المستخدمون علاوة الترقية عند نقلهم للدرجة التاسعة .

«بؤخذ» مرحلة من فحوى قرار مجلس الوزراء المشار اليه مفسرا بكتاب «الالة الدورى المسوقة عباراته بالصيغة السابقة ان تؤلف شروط النقل

الى الدرجة التاسعة في مستخدم الدرجة الثالثة الخارجة عن الهيئة لا ينشئ له بذاته مركزا ذاتيا يجعله مستحقا حتما للترقية الفعلية الى الدرجة التاسعة من اليوم التالى لتقضيته سبع سنوات في الدرجة خارج الهيئة ، او اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٤٣ عند وجود درجة خالية في حدود النسبة المعينة لذلك ، كما هو الشأن في ترقية قدامى المستخدمين التى نظمتها ذات القرار المشار اليه بالقيود التى اوردتها بل جعل المال والمرجع فى ذلك الى تقدير الجهة الادارية وتقبلها ابدال الدرجات الثالثة خارج الهيئة بالدرجات التاسعة فى نطاق ميزانية كل مصلحة . فالادارة هى التى تترخص وحدها فى تقدير ملاممة هذا الابدال بحسب امكانيات الميزانية وتناسب الدرجات المختلفة فى نطاقها ، مراعية فى ذلك صالح العمل على هدى المصلحة العامة بلا معقب عليها فى هذا التقدير ، وبغير هذه الموافقة لا ينشأ لنوى الشأن من مستخدمى الدرجة الثالثة خارج الهيئة حق فى هذا المركز الذاتى بمجرد صدور قرار مجلس الوزراء فى ٧ من يولية سنة ١٩٤٣ .

(طعن رقم ٩٤٦ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/٢/٢١) .

الفرع الثالث

النقل من الدرجات للشخصية الى الدرجات الأصلية

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

موظفون — نقلهم من الدرجات الشخصية الى الدرجات الأصلية بالتطبيق
لأحكام المادة ٤٠ مكررا من قانون موظفى الدولة او ترقيتهم من الدرجة
القاسعة الى الثامنة — يبنى عليه انتهاء خدمتهم فى الستين بدلا من الخامسة
والستين — تنزلهم عن هذا النقل او الترقية لبقاء الاستمرار فى الخدمة
— غير جائز .
ملخص الفتوى :

ان النقل من الدرجة الى درجة من درجات الأقدمية المطلقة بالتطبيق
لنص المادة ٤٠ مكررا من قانون نظام موظفى الدولة امر وجوبى لا يمكن
التجاوز عنه لما فى هذا التجاوز من مخالفة للقانون من شأنها ان تجعل
ميزانية الدولة غير مطابقة لواقع الحال فيما لو استفحل عدد الدرجات
الشخصية واستمر وجودها دون ان تسوى عن طريق نقل شاغليها من
الموظفين الى درجات بالميزانية . كما ان موافقة الادارة على نزول المستخدم
عن الترقية من الدرجة القاسعة الى الدرجة الثامنة او النقل من الدرجة
الثامنة المؤقتة الى الدرجة الثامنة الدائمة يعتبر اتفاقا من شأنه ان يخل
بما اوجبه القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى المادتين ٤٠ و ٤١ قصد
به التحايل على حكم المادة ١٤ من قانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩
الذى يوجه فصل الموظفين من الخدمة متى بلغوا سن الستين ، وذلك
بالإبقاء على وضعه السابق باعتباره مستخدما مؤقتا ، حتى يستمر فى
الخدمة الى سن الخامسة والستين طبقا لما تقتضيه به المادة ١٤ من
(م ٣٢ — ج ٢٤)

قانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ بالنسبة للمستخدمين المؤقتين . ولا جدال في أن كل اتفاق على خلاف حكم أوجبه القانون يعتبر باطلا لخالفته حكما من الأحكام الآمرة ، ومن ثم فإن نزول المستخدم من ترقيته الى الدرجة التالية أو نقله من درجة مؤقتة الى درجة دائمة يعتبر باطلا لخالفته لأحكام أوجب اعمالها القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة ، فضلا عما فيه من تحايل على أحكام قانون المعاشات رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ فيما يتعلق بالسن القانوني لخروج الموظفين الدائمين من الخدمة . هذا الى أن الترقية من درجة الى درجة أعلى أو النقل من درجة مؤقتة الى درجة دائمة لم يقصد به صالح الموظف وحده بل قصد به كذلك تحقيق مصلحة عامة ، الأمر الذي لا يملك الموظف النزول عنه لما في هذا النزول من مساس بمصلحة الإدارة .

لكل هذا فإنه لا يجوز نزول المستخدمين الشاغلين للدرجات التاسعة والثامنة الوقتية والمقرر فصل أمثلهم من الخدمة في سن الخامسة والستين طبقا لحكم المادة ١٤ من قانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ عن الترقية أو النقل الى الدرجة الثامنة الدائمة التي يستحقونها بالتطبيق لأحكام المادتين ٤٠ و ٤١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، ولو ترتب على الترقية فصلهم من الخدمة في سن الستين وفقا لحكم المادة ١٤ من قانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ .

الفرع الرابع

النقل في الدرجات التي خلت بالتطهير

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

التنقل من السلك الفني العالي أو الإداري الى الفني المتوسط أو الكتابي أو العكس — القانونان رقما ٤٢ و ٨٧ لسنة ١٩٥٢ — شروط تطبيقها —
حصر مجال تطبيق النقل في الدرجات التي خلت نتيجة التطهير — في غير
محلله قانونا .

ملخص الحكم :

حول المشرع الإدارة — بمقتضى كل من المادة الأولى من المرسوم
بقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٣ والمادة الثانية من القانون رقم ٨٧ لسنة
١٩٥٣ — رخصة وقتية ، على خلاف حكم المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠
لسنة ١٩٥١ ، في نقل الموظفين من سلك الى آخر ، وقد جاءت هذه
الرخصة مطلقة من أى قيد ، سواء من حيث طبيعة الوظيفة التي يتم النقل
اليها أو من حيث سبب خلوها ، فيما عدا القيد الزمني الذي أورده لاستعمال
هذه الرخصة والشرط النوعي الذي استلزم به أن تكون كلتا الوظائف في
المرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٣ المنقول منها والمنقول اليها من درجة
واحدة . ويعد أن أجاز النقل من وظيفة فنية عالية أو إدارية الى وظيفة
فنية متوسطة أو كتابية وعلى ذلك بصالح العمل حتى تتمكن الحكومة من
تشغل الوظائف الكثيرة الشاغرة وتذاك بالنقل أو الترقية دون إبطاء ودون
التقيد ببعض القواعد العامة في قانون موظفي الدولة التي قد تقف
حائلا دون تحقيق هذه الغاية اضافة في القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٥٣
مادة جديدة تقضى بجواز نقل الموظفين من الكادر الفني المتوسط أو الكتابي

الى الكادر الفنى العالى او الادارى ، وذلك للحكمة ذاتها ولكى يتم التناسق والتعادل بتبادل النقل بين الكادرات المختلفة وحتى يتسنى الانتفاع بكفايات الموظفين الموجودين فى الكادر المتوسط وقد يكون منهم من يحمل مؤهلا ماليا ومن لكتسب خبرة من ممارسة العمل وتقضى المصلحة العامة بالانتفاع بهم فى الكادر العالى . واذا كانت المذكرة الايضاحية لكل من هذين القانونين قد تضمنت تفويها الى انه ترتب على تطبيق المراسيم بقوانين الخاصة به بفصل الموظفين بغير الطريق الثانى ان شغرت كثير من الدرجات والوظائف الحكومية ، والى ان بعض لجان فصل الموظفين اوصت بوجوب شغل هذه الوظائف وتبادل نقل الموظفين من كادر الى آخر مراعاة لصالح العمل ولكن يمكن تحقيق الأغراض التى دعت الى استصدار تلك المراسيم بقوانين ، فليس مقتضى هذه الاشارة حصر مجال تطبيق النقل فى الدرجات التى خلت نتيجة للتظهير او تخلت بسببه دون ما عداها من الدرجات الأخرى ، بل مجرد بيان لحكم الغالب من الحالات التى كانت من بين بواعث اصدار هذا التشريع ، والتى لا يمكن أن تنقلب قيدا على النص المطلق الذى وضع بصفة عامة ولمدة مؤقتة استثناء من احكام قانون نظام موظفى الدولة ، وهو القانون الذى لا يتحدد تطبيقه فى مجاله بدرجات معينة ، ولا يخرج الاستثناء عن طبيعة المستثنى منه . وقد افصح المشرع فى المذكرتين الايضاحيتين للرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٥٢ عن الحكمة العامة فى اجازة نقل الموظفين بمقتضى هذين التشريعين ، تلك الحكمة التى تسو عن مجرد الرغبة فى شغل الوظائف للشاغرة والتى تتمثل فى تحقيق مصلحة العمل وعدم تعطيل الاداة الحكومية او التقصير فى رعاية المرافق العامة بسبب خلو كثير من الدرجات والوظائف الحكومية ، ثم الانتفاع بكفايات الموظفين الموجودين فى الكادر المتوسط ، ولا سيما حملة الشهادات العالية منهم ، والاعادة من خبرتهم فى الكادر العالى ، بفية اتمام التناسق بين الكادرين وتحقيق الأغراض التى تنفسق والأهداف التى دعت الى استصدار المراسيم بقوانين الخاصة بفصل الموظفين بغير الطريق الثانى .

ولو وقف الأمر عند حد الحرص على شغل الوظائف التي شغرت نتيجة للتطهير و بسببه لا يمكن ذلك عن طريق الترقية الى هذه الوظائف أو التعيين فيها وفقا لقانون نظام موظفي الدولة دون حاجة الى تشريع خاص بجيز النقل بين الكادرين على خلاف أحكام هذا القانون .

(طعن رقم ١٩٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٦/٩) .

الفرع الخامس

النقل من درجة عامل عاды الى درجة مستخدم

قاعدة رقم (٢٤٠)

المبدأ :

النقل من درجة عامل عاды الى درجة مستخدم — هو نقل وليس تعيينا مبتدا — اثر تلك احتفاظهم بلجورهم ولو كانت تريد على بداية مربوط الدرجة المنقول اليها .

ملخص الفتوى :

ان درجة مستخدم بالفئة ٢٠٠ — ٣٢٠ مليا هي من الدرجات المقررة للعمال العاديين دون تخصيصها لنوع معين من الحرف العادية ، وانه لذلك يجوز شغلها بأى عامل ممن يقومون بأى عمل يصدق عليه وصف عمل عاды ، ولا يوجد ما يمنع من نقل العمال العاديين الى الدرجات ٢٠٠ — ٣٢٠ مليا الخالية بنفس أجورهم على أن تحسب لهم اعانة غلاء المعيشة على بداية ربط الدرجة المنقولين اليها عملا بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من مارس سنة ١٩٥٣ .

ومنى كان النقل من درجة عامل عاды الى درجة مستخدم يعتبر نقلا ، ولا يعد تعيينا جديدا . فلا محل للقول بأن القرارات الصادرة من وزارة الرى في هذا الشأن تكون قرارات غير صحيحة ويتعين سحبها ، وذلك ان هذه القرارات الادارية متى كانت تتضمن نقلا للعمال العاديين الى الدرجة ٢٠٠ — ٣٢٠ مليا المنشأة بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٠ ، والتكيف القانونى الصحيح لهذه القرارات هو انها قرارات نقل ، والعمال المنقول يحتفظ بحالته الوظيفية ، ولا يوجد ما يمنع من هذا النقل قانونا ، ما

دأبت الدرجات الجديدة مخصصة للعمال العاديين ، وليست محصنة
لنوع معين من أولئك العمال ، فإذا كان العامل العادى المنقول الى الدرجة
الجديدة يزيد أجره على أول مربوط هذه الدرجة ، فإنه يحتفظ به كأثر
من آثار النقل ، وهذا ما قرره الفقرة الثالثة من البند الثامن من أحكام
كادر العمال ، وهو عدم تخفيض أجر العامل عند نقله من درجة الى
أخرى إذا كان يزيد هذا الأجر على أول مربوط الدرجة المنقول اليها .

ومتى كان ذلك ، وكانت الأوامر الادارية الصادرة من وزارة الرى
بنقل عمال عاديين الى درجة مستخدم ٢٠٠ — ٣٢٠ مليا المنشأة بمقتضى
القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ ، هى قرارات صحيحة فى القانون ، فلا يكون
شبه مجال للطعن عليها بأنها قرارات تنطوى على تعيين .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان الأوامر الادارية الصادرة
من وزارة الرى بنقل عمال عاديين الى درجة مستخدم ٢٠٠ — ٣٢٠ مليا
مع احتفاظهم بأجورهم التى كانوا يتقاضونها فى درجة عامل عادى والنسبة
تزيد على بداية مربوط درجة مستخدم هى قرارات صحيحة فى القانون .

القرع السادس

النقل من بند المكافآت الى الفئات المالية

قاعدة رقم (٢٤١)

المبدأ :

الزميل في تطبيق احكام كتاب دورى وزارة الخزانة رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ يعنى التماثل في مستوى المؤهل ومدة الخبرة في العمل .

ملخص الحكم :

ان قضاء المحكمة الادارية العليا قد جرى على ان المعول عليه في القياس بالزميل ليس هو التطبيق في المؤهل والعمل بل التماثل يتحقق في مستوى المؤهل ومدة الخبرة في العمل ، وذلك طبقا لقواعد تقسيم اعتبارات المكافآت والأجور الشاملة الى فئات ونقل للعاملين المعينين عليها الى الفئات الجديدة في المؤسسات العامة الصادر بها كتاب وزارة الخزانة رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ — وعلى ذلك فقرار رئيس المؤسسة بنقل العاملين من بند المكافآت الى الفئات المالية وبالأقسيمات الخاصة بهم من الفئة التى يشغلها المطعون ضده بالسادسة ويسبقه فيها اثنان أحدهما حاصل على ليسانس آداب سنة ١٩٥٨ والثانى دبلوم كلية الفنون التطبيقية عام ١٩٥٨ أيضا ويسبق هؤلاء جميعا من هم في الفئة الخامسة الحاصلين على مؤهلات عالية مماثلة وكذا دفعت سابقة أحدها الحاصلين على مؤهلات عالية عام ١٩٥٧ . ثم صدر قرار مجلس ادارة المؤسسة وقضى بتعديل ائتمدية العاملين في الفئات التى يشغلونها حاليا وكان المطعون ضده هو أول الذين جرت تسوية حالتهم من دفعة سنة ١٩٥٨ على الفئة السادسة اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ التاريخ المحدد بكتاب دورى وزارة الخزانة سابقة

الفكر . وكل من يسبقونه تمت تسويتهم على الفئة الخامسة من دفعات احديها عام ١٩٥٦ ويليه ثلاثة من دفعة ١٩٥٨ حاصلين على الفئة السادسة ويحملون مؤهلات مماثلة . فان هذه التسويات تكون صحيحة ومطابقة لحكم التواعد التي استلزمها احكام كتاب وزارة الخزانة رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ .

(طعن رقم ٧٤٠ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨١/١١/٢٢ : .

الفرع السابع

النقل من إدارات الحكومة المركزية ومصلحتها الى المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية

قاعدة رقم (٢٤٢)

المبدأ :

لتنقل من إدارات الحكومة المركزية ومصلحتها الى المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية يعتبر تعيينا جديدا الا فيما حده القانونان رقما ٦٢ لسنة ١٩٥٥ و ١٩٠ لسنة ١٩٥٥ على سبيل الاستثناء — عدم خضوع الموظف المنقول من الحكومة الى المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية للتقيد الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .
ملخص الحكم :

ان الأصل في النقل من إدارات الحكومة المركزية ومصلحتها الى المجالس البلدية او بالعكس يعتبر انه بمثابة التعيين ، اذ يبين من مراجعة نصوص القانونين رقمى ٦٢ لسنة ١٩٥٥ و ١٩٠ لسنة ١٩٥٥ — في ضوء مذكرتهما الايضاحيتين — أن المادة الأولى من القانون الأول تنص على أن : « موظفو الحكومة ومستخدموها وعيالها الذين يمينون في المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية ينقلون بالحالة التى يكون عليها كل منهم في تاريخ تعيينه ، ونص في مادته الثانية على أن « تعتبر خدمة الموظفين والمستخدمين والعمال المذكورين في المادة السابقة في كل من الحكومة والمجلس البلدى وحدة لا تتجزأ ، وتحسب في تسوية ما قد يستحقونه من معاش أو مكافأة عند تركهم الخدمة أو الفصل منها ... » وقد جاء في المذكرة الايضاحية بيانا للحكمة التشريعية التى دعت الى اصداره ما يلى : « ورغبة في تمكين المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية من مباشرة اختصاصاته التشريعية التى

تد تقضى الاستمعة بالموظفين ذوى الخبرة والمران السابق ترى وزارة
الشئون البلدية والقروية تيسر نقل موظفى ومستخدمى وعمال الحكومة
الى المجلس البلدى المكسور ، على ان قواعد خاصة لنقلهم وتسوية
مكافاتهم ومعاشاتهم . وقد أوضح قسم التشريع بمجلس الدولة انه روى
فى تحديد هذه القواعد اعتبار موظفى الحكومة ومستخدمىها وعمالها
الذين يعينون فى مجلس بلدى الاسكندرية منقولين اليه بالحالة التى يكون
عليها كل منهم فى تاريخ تعيينه ، واعتبار مدة الخدمة فى كل من الحكومة
والمجلس البلدى وحدة لا تتجزأ وتحسب فى تسوية ما قد يستحقونه من
معاش او مكافآت ، ومغاد ذلك ان الأصل هو اعتبار النقل تعيينا . وان
الاستثناء هو ما حددته القانون المذكور فى الخصوص التى عينه ، وفيما
عدا ذلك فيعتبر النقل تعيينا منشأ لعلاقة جديدة ، وآية ذلك انه لما
أريد استثناء المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية فيما يتعلق بتعيين الموظفين
الذين ينقلون اليه من القيد الذى أورده الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣ من
القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، صدر القانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٥٥
بإضافة فقرة جديدة بهذا المعنى الى المادة ١ من القانون رقم ٦٢ لسنة
١٩٥٥ ، وجاء فى الفقرة الإيضاحية للقانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٥٥ ما يلى
« وان كانت أحكام هذا القانون (٦٢ لسنة ١٩٥٥) تحفظ لموظفى الحكومة
ومستخدميها الذين ينقلون الى المجلس البلدى جميع حقوقهم المكتسبة مع
تسوية حالاتهم كما لو كان نقلا محليا ، الا ان هذا النقل لا زال بمثابة التعيين
ابتداء ، لانه ينشأ علاقة جديدة بين الموظف والمجلس البلدى الذى له
شخصيته المعنوية وميزانيته المستقلة عن الحكومة . ونظرا الى ان المادة
٢٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة . الذى
تسرى أحكامه على موظفى المجلس البلدى تقضى بعدم جواز التعيين فى
غير أدنى درجات الكادر الا فى حدود ١٠٪ من الدرجات ، ولما كانت
حاجة البلدية لموظفى الحكومة تستلزم نقل من هم فى درجات أعلى من بداية
درجات الكادر فان القيد الذى أورده المادة ٢٣ المذكورة سيقتف عقبه

في سبيل تحقيق الغاية من استصدار القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر . وقد رُؤى — استكمالاً لتحقيق الغرض المقصود — أن تستثنى بلدية الاسكندرية بالنسبة لحالات تعيين موظفي الحكومة بها من نسبة السـ ١٠٪ الواردة بالمادة ٢٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليها . وظاهر من ذلك كله أن النقل من الحكومة الى المجلس ما زال يعتبر تعييناً الا فيما حدده القانونان المشار اليهما اللذان وردا على سبيل الاستثناء ، ومن ثم فلا يخضع الموظف المنقول من الحكومة الى المجلس للقيد للوارد في الفقرة الثانية من المادة ٤٧ من القانون سالف الذكر ، لأنه لا يسرى الا على النقل دون التعيين .

(طعن رقم ٩٦٢ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٩/٢/١٤) .

الفرع الثامن

النقل بمناسبة تطبيق القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام
العاملين المدنيين بالدولة

قاعدة رقم (٢٤٣)

المبدأ :

ترتيب الوظائف طبقا لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — تعطيل للعمل بهذا الترتيب خلال فترة العمل بأحكام القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ — أثر ذلك : بقاء أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فيما يتعلق بتقسيم الوظائف قائمة .
ملخص الفتوى :

لئن كانت الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٩٦٧/٦٦ قد عمل بها في ظل العمل بأحكام قانون نظام العاملين المدنيين الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ويقوم هذا القانون على نظام متكامل لترتيب الوظائف على اختلاف درجاتها طبقا لتقييمها حسب أهمية كل منها من حيث المسؤوليات والاختصاصات والواجبات الرئيسية لها ، إلا أن القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ وضع أحكاما وقتية للعاملين المدنيين بالدولة فنص في مادته الأولى على أنه استثناء من أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة يعمل في شئون العاملين المدنيين بالدولة الخاضعين لأحكام القانون المذكور اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤ بالأحكام الآتية :

أولا :

ثانيا : تعادل الدرجات المالية للعاملين المدنيين بالدولة في تاريخ نفاذ هذا القانون ، وينقل كل منهم الى الدرجة المعادلة لدرجته المالية

وفلك كله وفقا للقواعد وبالشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

ثالثا : يتم التعمين والترقية خلال فترة العمل بأحكام هذا القانون وفقا للقواعد الواردة فى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه مع مراعاة ما يأتى :

١ — يراعى عند التعمين والترقية استبعاد ما ورد فى القانون المذكور من قواعد خاصة بالتوصيف والتقييم وترتيب الوظائف أو مرتبة عليها .

وتنفيذا لأحكام القانون سالف الذكر صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية ونص فى المادة الثانية على أن تعادل الدرجات — دائمة أو مؤقتة — الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وبكادر عمال اليومية بالدرجات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على الوجه المبين بالجدول الأول المرافق كما نص فى مادته التاسعة على أن تجرى ترقيات العاملين بمراعاة التقسيمات النوعية والتخصصات الواردة فى الميزانية .

ويؤخذ من النصوص المتقدمة أن ترتيب الوظائف على اختلاف درجاتها طبقا لتوصيفها حسب أهمية كل منها من حيث المسؤوليات والاختصاصات والواجبات ، ولتقييمها بإيجاد شريحة من الأجر لكل وظيفة بمراعاة صعوبة هذه الواجبات وأهمية المسؤوليات ومطالب التأهيل قد تعطل العمل به خلال فترة العمل بأحكام القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه والذي لا ينتهى العمل به الا بصحور قرار من رئيس الجمهورية بالتطبيق للبند خامسا من المادة الأولى من هذا القانون الأخير التى تنص على أنه « لرئيس الجمهورية بقرار منه تجديد تاريخ انتهاء العمل

بهذا القانون يمد اعتماد جداول الوظائف والمرتبات وفقا لحكم المادة ٩١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، ومن ثم تنظر احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة فيما يتعلق بتقسيم الوظائف فقرة .

(غنوى رقم ١١٠٩ في ٢٣/١٠/١٩٦٦) .

قاعدة رقم (٢٤٤)

المبدأ :

نقل العامل الى احدى الدرجات المبينة بالجدول الثاني المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ يترتب عليه استهلاك الراتب الاضافي المنصوص عليه في المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٤ بنصف قيمة علاوة الترقية الى العلاوة الاضافية المنصوص عليها في المادة الرابعة من هذا القرار مع عدم صرف فروق مالية عن الفترة السابقة على صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦ بتعديل قرار رئيس للجمهورية رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٤ .

ملخص الفتوى :

أن المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٤ بتقرير راتب اضافي للعاملين في بعض المناطق كانت تنص على ان « يمنح العاملون الذين يكون مقر عملهم وقت العمل بهذا القرار في احدى الجهات المقرر لها اعانة غلاء اضافية بمقتضى القرارات المشار اليها راتبا اضافيا يعادل قيمة اعانة الغلاء الاضافية المستحقة لكل منهم في ٣٠ يونيه سنة ١٩٦٤ ويقت صرف هذا الراتب بمجرد نقل العامل الى غير هذه الجهات او ترقيته » ثم عدل هذا النص بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦ فاصبح عجزها بعد التعديل ينص على انه « ويوقف صرفاً هذا

المرتب بمجرد نقل العامل الى غير هذه الجهات ، وبالنسبة الى من يستقرون في العمل بهذه الجهات فانه يتم استهلاك هذا المرتب بالخضم منه بنصف قيمة ما يستحق العامل من علاوات ترقية في المستقبل .

وتنص المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه على العمل بالقرار اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٦٤ وهو ذاته تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٤ سلف الذكر كما تنص على عدم صرف أية فروق مالية عن المدة السابقة على تاريخ صدوره .

ومن حيث انه يؤخذ من النص السابق بمعد هذا التعديل أن الراتب الاضافي للعاملين في بعض الناطق المنصوص عليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٤ والذي منح لهؤلاء العاملين عوضا من اعانة الغلاء الاضافية التي كانت مقررة لهم يقف بمجرد نقل العامل الى غير هذه الجهات كما يستهلك من علاوات الترقية .

ومن حيث ان المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط واوضاع نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية تنص على أن « تعادل الدرجات - دائمة او مؤقتة - الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩١١ وبكادر عمال الدولة بالدرجات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على الوجه المبين بالجدول الأول المرفق » .

كما تنص المادة الثالثة على أن « ينقل العاملون المدنيون الموجودون في الخدمة الى الدرجات الجديدة وفقا للاوضاع التالية :

(١) ينقل العاملون وعدا من تتوافر فيهم شروط « ب » كل الى

الدرجة المعادلة لدرجته الحالية وفقا للجدول الأول المشار إليه وبأقدميته فيها .

(ب) ينقل العاملون الشاغلون للدرجات الواردة بالجدول الثاني المرافق الذين أمضوا فيها أو يمضون حتى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٤ مددا لا تقل عن المدة المحددة قرين كل درجة الى الدرجات المبينة بهذا الجدول وتحدد أقدميتهم فيها من أول يوليو سنة ١٩٦٤ .

(ج)

(د) يسرى في شأن العاملين من الفئات الآتية حكم الفقرة « ا » ، فقط من هذه المادة ولو توافرت في شأنهم شروط الفقرة « ب » .

١ — العاملون المعينون بصفة مؤقتة على درجات .

٢ — العاملون غير الحاصلين على شهادات دراسية الذين يشغلون حاليا الدرجة الرابعة فأعلى .

٣ — العاملون الحاصلون على الشهادة الابتدائية أو ما يعادلها الذين يشغلون حاليا الدرجة الثالثة فأعلى .

٤ — العاملون الذين تقدم عنهم تقرير سنوى عن سنة ١٩٦٣ بدرجة ضعيف ما لم يكن قد حل دورهم في الترقية خلال الفترة التالية لوضع التقرير وحرموا منها .

٥ — العاملون الموقوفون عن العمل .

٦ — العاملون المحالون الى الهيئة المشكل منها المحكمة التأديبية بسبب حصولهم على تقريرين بدرجة ضعيف .

(م ٣٣ — ج ٢٤)

٧ - العاملون المحالون الى المحاكمة التأديبية أو الجنائية الا اذا حكم ببرائتهم .

٨ - العاملون الذين وقعت عليهم عقوبات تأديبية من شأنها ان تمنع ترقياتهم لفترات معينة على الوجه المبين بالمادة ١٠٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

٩ - العاملون المحالون الى الاستقداع لأسباب تتعلق بالصالح العام المحتفظ لهم بدرجاتهم بصفة شخصية ، .

ومن حيث انه يبين من الجدولين الأول والثاني المرافقين لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ ، أن الجدول الأول اقتصر على الدرجات الواردة في الجدول المرافق للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والمعادلة للدرجات القديمة الواردة في الجدول المرافق للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وأن الجدول الثاني تضمن النقل الى درجات اعلى من الدرجات المعادلة الواردة في الجدول الأول لمن امضوا مددا معينة حددها قرين كل درجة بحيث لا تقل عن المدد المحددة للترقية .

ومن حيث ان الترقية هي تقسيم العامل في التدرج الوظيفي والمالي فهي تجمع بين اسناد واجبات ومسئوليات وظيفية اعلى للعامل وبين اثباته على ذلك بتقرير اجر الوظيفة الاعلى له طالما كان قائما باعبائها ومسئولياتها .

ومن حيث ان النقل طبقا للجدول الثاني المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ يجمع بين الأمرين السابقين وهما تقسيم العامل في التدرج الوظيفي بنقله الى درجة اعلى من الدرجة المعادلة والتدرج بمنحه راتب هذه الدرجة وعلاواتها فضلا عن أن موانع النقل طبقا لهذا الجدول الواردة في الفقرة « د » من المادة الثالثة من هذا القرار هي

ذاتها موانع الترقية ، ولا يستصحب العامل المنقول طبقا لهذا الجدول اقدميته في الدرجة المنقول منها بعكس الحال عند نقل العامل طبقا للجدول الأول .

ومن حيث ان الحكم الوارد في الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ الذى يقضى بأن « يمنح العامل مرتبا يعادل مجموع ما استحقه في ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٤ من مرتب واعانة غلاء معيشة واعانة اجتماعية مضافا اليه علاوة من علاوات الدرجة المنقول اليها بحد أدنى قدره ١٢ جنيها سنويا ولو جاوز الرتب نهائية مربوط الدرجة او يمنح بدلية مربوط هذه الدرجة ايها أكبر » لا يختلف بالنسبة الى المنقولين الى درجات أعلى طبقا للجدول الثانى عن حكم علاوة الترقية كما حددتها المادة ٢٠ من قانون نظام العاملين المدنيين رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ غيبا قضت به عند الترقية من أن « يمنح العامل أدنى مربوط الدرجة المرقى اليها او علاوة الدرجة للجديدة ايها أكبر » بمؤدى الحكيم واحد وهو منح العامل أدنى مربوط الدرجة الأعلى او علاوتها ايها أكبر .

ومن حيث ان اطلاق المشرع على العلاوة المتصوص عليها في المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ اصطلاح العلاوة الاضافية هو بحكم الأغلب الأعم من الحالات التى ستتمتع فيها هذه العلاوة وهى حالات الجدول الأول الذى تمنح فيه علاوة الدرجة المعادلة ولا يغير هذا من التكييف القانونى الصحيح لهذه العلاوة في نطاق الدرجة الأعلى من الدرجة المعادلة فضلا عن ان علاوة الترقية لا تعدو ان تكون علاوة اضافية من حيث انها تضاف الى العلاوات الدورية ولا تغير من مواعيدها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والنشرية الى ان نقل العاملين الى الدرجات المبينة بالجدول الثانى المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ يترتب عليه استهلاك الراتب

الإضافي المنصوص عليه في المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٤ بنصف قيمة علاوة الترقية أى العلاوة الإضافية المنصوص عليها في المادة الرابعة من القرار الأول مع عدم صرف مروق مالية عن الفترة السابقة على صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٦٦ .

(ملف ٨٦/٤/٤٧٢ — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٤) .

قاعدة رقم (٢٤٥)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط وازداع نقل العاملين الى الدرجات المعاملة لدرجاتهم الحالية — تطبيق الجدول الثانى المرافق لقرار رئيس الجمهورية المشار اليه على العاملين الذين انادوا من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ وطبقت عليهم المادة ٤٠ مكررا من قانون نظام موظفى الدولة متى لادى ذلك الى استيفاء النصاب الزمنى المحدد فى هذا الجدول .

ملخص الفتوى :

ومن حيث انه فيما يتعلق بمدى جواز تطبيق الجدول الثانى المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ على العاملين الذين انادوا من القانون آنف الذكر وطبقت عليهم المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فان المادة ٣ من هذا القرار نصت على أن ينقل العاملون المدنيون الموجودون فى الخدمة الى الدرجات الجديدة وفقا للاوضاع التالية (١) ينقل العاملون — عدا من تتوافر فيهم شروط الفقرة (ب) كل الى الدرجة المعاملة لدرجته الحالية وفقا للجدول الأول المشار اليه وباتسديمته فيها . (ب) ينقل العاملون الشاغلون للدرجات الواردة

بالجدول الثانى المرافق الذين أمضوا فيها أو يمضون حتى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٤ مددا لا تقل عن المدة المحددة قرين كل درجة الى الدرجات المبينة بهذا الجدول وتحدد أقدميتهم فيها من اول يونية سنة ١٩٦٤
(ج)

ومن حيث أن المادة ٤٠ مكررا المشار اليها نصت على انه « مع عدم الإخلال بنصوص المسالتين ٣٥ ، ٤١ اذا قضى الموظف حتى تاريخ نفاذ هذا القانون ١٥ سنة فى درجة واحدة أو ٢٤ سنة فى درجتين متتاليتين أو ٢٨ سنة فى ثلاث درجات متتالية أو ٣١ سنة فى أربع درجات متتالية اعتبر مرقى الى الدرجة التالية بصفة شخصية ما لم يكن التقريران الأخيران عنه بدرجة ضعيف . ويسرى هذا الحكم مستقبلا على من يكمل المدد السابقة ويعتبر مرقى بالشروط نفسها فى اليوم التالى لاتقضاء المدة » .

ومن حيث أنه وقد انتهينا فيها تقسّم الى العاملين الذين طبق عليهم القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ يفيدون من احكام قانون المعادلات الدراسية اعتبارا من تاريخ العمل به بحيث يمنحون الدرجات والمرتبات المقررة لمؤهلاتهم بالخدمة أو حصولهم على المؤهلات إيهما اقرب مع ما يترتب على هذه الدرجات الرجعية والأقدمية الاعتبارية من آثار طبقا للقواعد القانونية القائمة آنذاك ولو كانت سلبية على العمل بالقانون آنف الذكر — رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ — الا ما نص هذا القانون على عكسه صراحة ، فمن ثم فانه يتعين اذا ما ترتب على لفادة العامل من هذا القانون وتطبيق المادة ٤٠ مكررا آنفه الذكر على حاله أن استوفى النصاب الزمنى المحدد فى الجدول الثانى المرافق للقرار الجمهورى رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ تطبيق هذا الجدول عليه مع عدم صرف مروق مالية عن الماضى .

ولا يغير من هذا النظر ما قضت به المادة الثالثة من القانون المشار اليه من عدم جواز الاستناد الى الأقدمية الاعتبارية أو الدرجة الرجعية

التي يرتبها هذا القانون للطعن في القرارات الادارية السابقة على تاريخ العمل به الخاصة بالترقيات و التعيينات او النقل — ذلك ان القرارات الصادرة بنقل العاملين طبقا للجدول آف الذكر لا تعدو ان تكون قرارات تنفيذية لاحكام القرار الجمهورى رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بمعنى ان المركز القانونى للعامل انما ينشأ بالاستناد الى احكام هذا القرار الجمهورى وليس بالاستناد الى القرار التنفيذى الذى يصدر من الجهة الادارة بالتطبيق له ، وبالتالي فان هذه القرارات التنفيذية لا تخضع للمسادة الثلاثة المذكورة التى ينصرف حكمها الى قرارات النقل التى تنشأ بذاتها مركزا قانونيا للعامل حفاظا على هذا المركز من الزعزعة .

(غتوى رقم ٧٥١ فى ١٢/٧/١٩٧١) .

قاعدة رقم (٢٤٦)

المبدأ :

مؤدى احكام القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع احكام وقيية العاملين المدنيين بالدولة وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط و اوضاع نقل العاملين الى درجات المعاملة لدرجاتهم الحالية ان المشرع قد استبعد فى مجال التعيين والترقية ما ورد من احكام خاصة بتوصيف وترتيب الوظائف او مبنية عليها فى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة وانه ابقى على نظام الكادرات وما يتعلق به من قواعد خاصة بالنقل من الكادر المتوسط الى الكادر العالى تبعا لنقل الدرجة التى تتضمنها الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة — استصحاب العامل المتقول بالتطبيق لهذا الحكم لأقدميته فى الدرجة المتقولة تطبيقا لقضاء مستقر — نقل المدعى من وظيفة مساعد مهندس من الدرجة الرابعة بمجموعة

الوظائف التخصصية (ب) وتقابل وظائف الكادر الفني المتوسط الى وظيفة مهندس من ذات الدرجة بمجموعة الوظائف التخصصية (ا) وتقابل وظائف الكادر الفني العالي تبعاً لنقل وظيفته بالميزانية يصح قانوناً ويرتب آثاره متى كان متفقاً وحكم القانون — لا محل للقول بأنه لا يجوز نقل المدعى الى وظيفة مهندس لعدم جواز منحه هذا اللقب لحصوله على بعلوم المدارس الصناعية فقط — اساس ذلك أنه لا سند قانوناً لاشتراط حصول المدعى على لقب مهندس وفقاً لأحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة المهن الهندسية لكي يجوز نقله الى الوظائف المخصصة للمهندسين إذ لا شأن لهذا القانون بالأحكام الخاصة بالتعيين او بترقية في الوظائف العامة التي يحكمها قانون العاملين المدنيين بالدولة .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ينظم العاملين المدنيين بالدولة الواجب التطبيق على هذه الدموى لم يتضمن نصاً مماثلاً لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة الملغى والتي تنص على أنه « . . في حالة نقل بعض الدرجات من الكادر المتوسط الى الكادر العالي يميزانية احدى للوزارات او المصالح يجوز بقرار من الوزير المختص نقل الموظف شاغل الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط الى الكادر العالي في نفس درجته أو تسوية حالته على درجة متوسط خالية من نوع درجته ومعادلة لها » . الا أن القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع احكام وقتية للعاملين المدنيين بالدولة قد نص في مادته الأولى على أنه « استثناء من احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة يعمل في شئون العاملين المدنيين بالدولة الخاضعين لأحكام القانون المذكور اعتباراً من أول يوليـة سنة ١٩٦٤ بالأحكام الآتية :

اولا :

ثانيا : تعادل الدرجات المالية للعاملين بالدولة في تاريخ نفاذ هذا القانون وينقل كل منهم الى الدرجة المعادلة لدرجته المالية وذلك كله وفقا للقواعد والشروط التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

ثالثا : يتم للتعيين والترقية خلال فترة العمل بأحكام هذا القانون وفقا للقواعد الواردة فى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه مع مراعاة ما يأتى :

١ — يراعى عند التعيين والترقية استبعاد ما ورد فى القانون المذكور من قواعد خاصة بالتوصيف والتقييم وترتيب الوظائف أو مبنية عليها . . ، وقد صدر قرار رئيس للجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية ونص فى المادة التاسعة على أن « تجرى ترقية العاملين بمراعاة التقسيمات النوعية والتخصصات الواردة بالميزانية ويشترط قضاء المدد اللازمة للترقية المبينة بالجدول الأول المرافق ، ومؤدى ما تقدم أن المشرع قد استبعد فى مجال التعيين والترقية ما ورد فى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ من احكام خاصة بتوصيف وترتيب الوظائف أو مبنية عليها وابقى على نظام الكادرات وما يتعلق به من قواعد خاصة بالنقل من الكادر المتوسط الى الكادر العالى تبعا لنقل الدرجة التى تتضمنها الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الملغى .

ومن حيث ان قضاء هذه الحكمة قد جرى بجواز نقل الموظف من الكادر الأدنى الى الكادر الأعلى تبعا لنقل وظيفته ودرجتها طبقا للفترة الاخيرة من المادة ٤٧ المشار اليها بناء على ما رؤى لصالح العمل ولحسن سير المرفق العام وانه يستصحب اقدميته فى الدرجة المقولة ، ولما كان

يبين من الأوراق ان المدعى قد نقل من وظيفة مساعد مهندس من الدرجة الرابعة بمجموعة الوظائف التخصصية (ب) الى وظيفة مهندس من ذات الدرجة بمجموعة الوظائف التخصصية (ا) وذلك تبعا لنقل وظيفته بميزانية ٦٨/٦٧ واعتبارا من ١٩٦٧/٧/١ تاريخ العمل بهذه الميزانية ، وقد ثبت ذلك من الاطلاع على ميزانيتي وزارة الصحة عن السنتين الماليتين ٦٧/٦٦ ، ٧٨/٦٧ ، ومن مناقشة مدير الميزانية بهذه الوزارة أكد ذلك وأضاف ان الوظائف التخصصية (ا) هي تقابل وظائف الكادر الفني العالى فى ظل القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ اما الوظائف التخصصية (ب) فهي تقابل وظائف الكادر الفني المتوسط فى ظل القانون المذكور . ترقيا على ما تقدم فان اقسامية المدعى فى الدرجة الرابعة بمجموعة الوظائف التخصصية (ا) تصبح رابعة الى ١٢/١٠/١٩٦٢ تاريخ حصوله على هذه الدرجة بمجموعة الوظائف التخصصية (ب) ما دام نقله قد تم تبعا لنقل وظيفته بدرجةها تحقيقا للصالح العام وثبتت جدارته واهليته للنقل بما للادارة من سلطة تقديرية فى هذا الشأن لا معقب عليها فيها ما دام تصرفها قد جاء متفقا وحكم القانون وخلا من اساءة استعمال السلطة او الانحراف بها . واذ رعى المدعى الى الدرجة الثالثة بالقرار رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٦٨ فى ٢٢/١/١٩٦٨ بالأمسية ، فان هذا القرار يكون القرار رقم ٨٩٦ لسنة ١٩٦٨ بالنسبة لهذا القرار مخالفا للقانون .

ولا وجه لما ذهبت اليه الوزارة الطاعنة من انه لا يجوز نقل المدعى الى وظيفة مهندس لصدى جواز منحه هذا اللقب لحصوله على دبلوم المدارس الصناعية فقط ، ذلك لأنه لا سند قانونى لاشتراط حصول المدعى على لقب مهندس وفقا لاحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقسبة للمهن الهندسية لى يجوز نقله الى الوظائف المخصصة للمهندسين ، اذ لا شأن للقانون المذكور وهو خاص بإنشاء نقسبة للمهن الهندسية بالاحكام

الخاصة بالتعيين أو الترقية في الوظائف العامة لاذ يحكمها ويسرى في شأنها قانون العاملين المدنيين بالدولة .

(ملعن رقم ٨٠٩ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٦/٥/٢٣) .

قاعدة رقم (٢٤٧)

المبدأ :

تقسيم الوظائف في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الى فئتين : عالية ومتوسطة وتقسيم العالية الى فنية وادارية والمتوسطة الى فنية وكتابية — ايراد القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تقسيما جديداً لاساسه ترتيب الوظائف حسب اهمية كل منها بعد تقييمها — صدور القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع احكام وقتية وبقاؤه لتقسيم القديم بصفة مؤقتة طوال فترة العمل بهذا القانون — البحث في جواز النقل بين فئتي الوظائف العالية والمتوسطة وبين نوعي كل منها مقصور على هذه الفترة .

ملخص الفتوى :

أن المادة الثانية من قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ كانت تنص على أن « تنقسم الوظائف الداخلة في الهيئة الى فئتين عالية ومتوسطة وتنقسم كل من هاتين الفئتين الى نوعين :

فنى وادارى للأولى .

فنى وكتابى للثانية .

وتتضمن الميزانية بيانات بكل نوع من هذه الوظائف .

ويؤخذ من هذا النص أن الوظائف في ظل العمل به كانت تنقسم الى فئتين عالية ومتوسطة وأن الوظائف العالية كانت تنقسم الى نوعين فنية وإدارية بينما تنقسم الوظائف المتوسطة الى فنية وكتابية .

بيد أن قانون نظم العاملين المدنيين بالدولة الجديد رقم ٦ لسنة ١٩٦٤ قد أطرح التقسيم السابق مستبدلا به نظاما متكاملا لترتيب الوظائف بحيث تكون الوظيفة إما دائمة أو مؤقتة ، ويكون ترتيب الوظائف على اختلاف درجاتها طبقا لتقييمها حسب أهمية كل منها من حيث المسؤوليات والسلطات والاختصاصات والواجبات الرئيسية لها ، ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع أحكام وقتية للعاملين المدنيين بالدولة ناصا في المادة الأولى على أنه ... « ثالثا : يتم التعيين والترقية خلال فترة العمل بأحكام هذا القانون وفقا للقواعد الواردة في القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه مع مراعاة ما يأتي :

١ — يراعى عند التعيين استبعاد ما ورد في القانون المذكور من قواعد خاصة بالتوصيف والتقييم وترتيب الوظائف أو مبنية عليها .

وقد فوض هذا القانون رئيس الجمهورية في وضع قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية ثم صدر بذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ ناصا في مادته التاسعة على أن «تجرى ترقيات العاملين بمراعاة التقسيمات النوعية والتخصصات الواردة بالميزانية » .

ومفاد هذا ان تقسيم الوظائف الى فئتين عالية ومتوسطة وتقسيم الفئة الأولى الى فنية وإدارية والفئة الثانية الى فنية وكتابية لا يزال معمولا به طوال فترة سريان القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه الذي ينتهى العمل به طبقا للمادة الأولى منه بقرار يصدر من رئيس الجمهورية

بإتهاء العمل بعد اعتماد جداول الوظائف والمرتبات وفقا لقواعد تقييم وترتيب الوظائف .

ومن ثم يكون البحث في جواز النقل بين فئتي الوظائف المتوسطة والعالية وبين نوعي الوظائف في كل منها مقصورا على فترة العمل باللقنون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر لا يتماها .

(فتوى رقم ١٢٤٩ في ١٢/٢٨ / ١٩٦٥) .

قاعدة رقم (٢٤٨)

المبدأ :

عمال اليومية المنقولين الى درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وافادتهم من احكام المادة ٢٢ منه لا تكون الا من وقت صدور القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٨ .

ملخص الحكم :

ان العاملين الذين كانوا خاضعين لاحكام كادر عمال اليومية وانطبقت عليهم احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة ، ولم يكونوا قد استوفوا مقتضيات الامادة من حكم المادة ٢٢ منه ، الا بما اكمله لهم القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٨ من قواعد تنظيم تتابع درجاتهم العمالية وترفع عنهم قيد عدم الحصول على تقريرين سنويين بتقدير ضعيف لتقدر ثبوت هذا المتاع بالنسبة اليهم لعدم خضوعهم لنظام التقارير السرية الذي كان يسرى على الموظفين العاملين باحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — هؤلاء العاملين المنقولين من كادر عمال اليومية لا يفيدون من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٨ بتطبيق

المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ عليهم الا من وقت صدور القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٨ ومن ثم لا يجوز اسناد تلك الامادة الى ما قبيل العمل به .

(طعن ٧٢٣ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١١/١١/١٩٧٩) .

الفصل الأول تشكيل النيابة الادارية

الفرع الأول تعيين عضو النيابة الادارية واقتديته

اولا — تعيين عضو النيابة الادارية :

قاعدة رقم (٢٤٩)

المبدأ :

استعراض للراحل التشريعية المنظمة لاقتديية المحامين الذين يعينون في وظائف القضاء والنيابة الادارية — تجديد اقدمية من يعين في وظائف القضاء والنيابة العامة وادارة قضايا الحكومة او النيابة الادارية يكون اصلا حسب تاريخ القرار الصادر بالتعيين ليصبح تلقيا لزمائه في الوظيفة التي يعين فيها — يجوز لجهة الادارة العدول عن هذا الاصل بتحديد اقدمية خاصة بشرط ان ينص عليها في قرار التعيين — حق استعمال هذه الرخصة رهين بمشيئة الادارة تجريها وفقا لاعتبارات المصلحة العامة لها ان تعتمد بمدة عمل المعين السابقة في المحاماة او الوظيفة التي كان يشغلها او لا تعتمد بها ، او ان تعتمد بجزء منها — اذا استعملت جهة الادارة هذه الرخصة فعليها ان تلتزم بالضوابط المنصوص عليها في هذا الشأن .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه فيها يختص بتحديد اقدمية الطاعن بين زملائه من وكلاء النيابة الادارية فانه بين من استقصاء المراحل التشريعية المنظمة لاقتديية المحامين الذين يعينون في وظائف القضاء والنيابة الادارية والتي صدر قرار تعيين الطاعن في ظلها ان المادة ٣٣ من قانون النيابة الادارية

رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٩ والذي عين الطامان في ظلها — تنص على أن « يكون شأن أعضاء النيابة الإدارية الفنيين فيها يتعلق بشروط التعيين شأن أعضاء النيابة العامة ... الخ » .

وتنص المادة ٣٤ من القانون ذاته على أنه « يجوز أن يعين في الوظائف الفنية بالنيابة الإدارية رجال القضاء والنيابة وأعضاء مجلس الدولة والموظفون الفنيون بإدارة قضايا الحكومة والمشتغلون بالتدريس في كليات الحقوق وبتدريس مادة القانون في الكليات الأخرى بالجامعات المصرية ويكون تعيين هؤلاء في وظائف النيابة الإدارية المماثلة لوظائفهم أو التي تدخل درجات وظيفتهم في حدود الدرجات المالية لتلك الوظائف أو التي تلي مباشرة درجات وظيفتهم في جهاتهم الأصلية ... الخ » ، وتنص المادة ٥٧ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ السارية على وقائع النزاع — على أن « تقرر أقدمية القضاء بحسب تاريخ القرار الجمهوري بتعيينهم ، وإذا عين أو رقي قاضيا أو أكثر في قرار واحد كانت الأقدمية بينهم بحسب ترتيبهم في القرار وإذا عين أحد المحامين مستشارا كانت أقدمية القضاة الذين يساعدون إلى مناصبهم من تاريخ القرار الصادر بتعيينهم . وتعتبر أقدمية أعضاء النيابة عند تعيينهم في وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات ... ويجوز أن تحدد أقدمية أعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة وغيرهم ممن يعينون من خارج السلك القضائي عند تعيينهم في وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات وبالنسبة للمحامين فتحدد أقدميتهم بين أغلبية زملائهم من داخل الكادر القضائي ، ومفاد هذه النصوص أن تحديد أقدمية من يعين في وظائف القضاء والنيابة العامة أو إدارة قضايا الحكومة أو النيابة الإدارية يكون أصلا حسب تاريخ القرار الصادر بالتعيين فيوضع تاليا لزملائه في الوظيفة التي يعين فيها بغض النظر عن تاريخ التخرج أو تاريخ الصلاحية لشغل الوظيفة . على أن الشرع

رخص للإدارة في المداول من هذا الأصل اذ اجاز لها تحديد اقدمية
خاصة بشرط ان ينص عليها في قرار التعيين وحق استعمال هذه الرخصة
رغم بشيئة الادارة تجربها وفقا لاعتبارات المصلحة العامة فلها ان تعتمد
باقدمية المعين من الخارج في الوظيفة المعادلة التي كان يشغلها او مدة
عمله السابق بالحماية او لا تعتمد بها او تعتمد بجزء منها وذلك في حدود
الضوابط التي نص عليها المشرع وطبقا لاعتبارات المصلحة العامة واذا
استعملت جهة الادارة هذه الرخصة التي خولها ليها المشرع لمعليها ان
تلتزم بالضوابط المنصوص عليها في هذا الشأن وعلى ذلك فلا يكون للطامن
اصل حق في أن يطالب بمعدّل اقدميته في وظيفة وكيل نيابة ادارية بما
يتواءم مع حالته الوظيفية قبل التعيين أو عمله السابق بالحماية طالما ان
جهة الادارة لم تمارس سلطاتها التقديرية وقت التعيين وعلى ذلك تصدّد
اقدميته في هذه الوظيفة من تاريخ صدور القرار الجمهوري رقم ١٠٧
لسنة ١٩٦٩ ولا يكون للطامن اصل حق بمعدّل ذلك في طلب تعديل هذه
الادمية طالما انها قد حدثت ابتداء من تاريخ تعيينه فيها . واذا كان
الحكم المطعون فيه قد انتهى الى هذه النتيجة فيكون قد صدر سليما
ومطابقا للقانون .

(طعن رقم ٢٣٢ لسنة ١٨ ق — جلسة ١١/٣/١٩٧٨) .

قاعدة رقم (٢٥٠)

المبدأ :

نص المادة ٣٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة
الادارية على ان يكون شأن اعضاء النيابة الادارية القنين فيما يتعلق بشروط
التعيين شأن اعضاء النيابة العامة — مؤدى احكام مواد القساتون رقم ٥٦
لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية : ان الأصل ان تحدد اقدمية

المحامي حسب القرار الصادر بالتعيين فيوضع تلقيا لزملائه في الوظيفة التي عين فيها بغض النظر عن تاريخ صلاحيته لشغل الوظيفة — ترخص جهة الإدارة في أن تقرّر للمحامي المعين في وظائف القضاء أو النيابة اقسامية خاصة تحدد في قرار التعيين على اساس وضعه بين اقلية زملائه من داخل الكادر القضائي — اذا مارست جهة الإدارة هذه الرخصة تعين عليها ان تلتزم في تحديد اقسامية بالقواعد السليمة — في تحديد منلول عبارة « بين اقلية زملائه » يعتبر زميلا للمحامي من عين في الوظيفة المراد التعيين فيها في تاريخ توافر شروط الصلاحية لدى المحامي للتعين في تلك الوظيفة .

ملخص الحكم :

نصت المادة ٢٣ من قانون اعادة تنظيم النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ على أن يكون شأن اعضاء النيابة الادارية الفنيين فيما يتعلق بشروط التعيين شأن اعضاء النيابة العامة ، ونصت المادة ١٢٢ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ على أن « يكون التعيين في وظيفة وكيل النائب العام وفي الوظائف الأخرى من بين رجال النيابة بطريق الترقية من الدرجة السابقة مباشرة أو من بين رجال القضاء كذلك ، على أنه يجوز أن يعين رأسا في وظيفة وكيل النائب العام .. المحامون المشتغلون أمام المحاكم الابتدائية مدة سنة على الأقل » . ونصت المادة ١٢٢ من القانون المذكور على أن تقرّر اقسامية اعضاء النيابة بالطريقة المقررة لأقسامية رجال القضاء وفقا للمادة ٦٢ ، ونصت المادة ٦٢ في فقرتها على أن لتقرر اقسامية القضاء بحسب تاريخ القرار الجمهوري الصادر بالتعيين ، وإذا عين أو رقي قاضيان أو أكثر في قرار واحد كانت اقسامية بينهم حسب ترتيبهم في القرار ، ونصت المادة ٦٢ في فقرتها الأخيرة على أن « تحدد اقسامية مستشاري محاكم الاستئناف وقضاة المحاكم الابتدائية المعيّنين من (٢٤ — ٢٤ ج)

رجال السلك القضائي في قرار التعيين بموافقة مجلس القضاء الأعلى .
ويجوز أن تحدد ائتمنية أعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة
وغيرهم ممن يعينون من خارج السلك القضائي عند تعيينهم في وظائف القضاء
المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات . وبالنسبة للمحامين
فتمدد ائتمنياتهم بين أغلبية زملائهم من داخل الكادر القضائي ، ومقتضى
أعمال هذه النصوص في المنازعة الماثلة أنه يجوز أن يعين في وظيفة وكيل
نيابة إدارية المحامي المشتغل أمام المحاكم الابتدائية مدة سنة على الأقل .
وأنه في هذه الحالة فإن الأصل أن تحدد ائتمنية المحامي حسب تاريخ
القرار الصادر بالتعيين فيوضع تاليا لزملائه في الوظيفة التي عين فيها
بغض النظر من تاريخ صلاحيته لشغل الوظيفة ، غير أن المشرع رخص
للإدارة أن تقرر للمحامي المعين في وظائف القضاء أو النيابة ائتمنية خاصة
تحدد في قرار التعيين على أساس وضعه بين أغلبية زملائه من داخل
الكادر القضائي ، وفي هذه الحالة يتعين عليها أن تلتزم في تحديد
الائتمنية القواعد السليمة . وفي تحديد مدلول عبارة « بين أغلبية
زملائه » فإنه يعتبر زميلا للمحامي من عين في الوظيفة المراد التعيين فيها
في تاريخ توافر شروط الصلاحية لدى المحامي للتعين في تلك الوظيفة ، فإذا
كان المحامي قد استوفى شروط الصلاحية بعد تاريخ تعيين زملائه
الموجودين أصلا في الوظيفة وجب أن يوضع المحامي تاليا لهم في كشف
الائتمنية ولو كان سابقا عليهم في تاريخ التخرج ، أما إذا كان المحامي
قد استوفى شروط الصلاحية في تاريخ سابق على تاريخ تعيين زملائه
الموجودين أصلا في الوظيفة وجب أن يوضع سابقا عليهم في كشف الأئتمنية
إذا كان قد سار في ممارسة مهنة المحاماة سرا عاديا دون انقطاع والزام
أحكام قانون المحاماة من حيث مواعيد التقيد في الجداول ، وذلك بشرط ألا
يسبق في ترتيب الأئتمنية أغلبية زملائه في التخرج من شأغلي الوظيفة الذين
التحقوا بالوظائف القضائية أثر تخرجهم وساروا في مدارجها سرا عاديا ،
وبذلك أنسية زملائه الذين استوفوا مع شرط الصلاحية لشغل الوظيفة

وعينوا فيها قبله ، وذلك اعتبارا بأن الأصل العام هو أن تحدد الأقدية على أساس القرار الصادر بالتعيين ، وعدم وضع الحامى فى هذه الحالة سابقا على زملائه فى كشف الأقدية يستتبع وضعه بعدهم مباشرة ، وهذه النتيجة تتفق مع ما استهدفه المشرع من عبارة « بين زملائه » التى يدخل تحت مدلولها المعنى المتقدم .

وحين أن مقتضى تطبيق هذه القواعد أن المدعى وقد حددت له اقدنية خاصة فى القرار الصادر بتعيينه فإن الأمر يقتضى وضعه فى كشف الأقدية بحيث يكون تاليا مباشرة لغالبية زملائه الذين استوفوا معه شروط التعيين فى وظيفة وكيل نيابة وسبقوه الى التعيين فيها ، ولما كان المدعى قد حصل على ليسانس الحقوق سنة ١٩٥٤ وقيد اسمه فى جدول المحامين فى ١٢/٧/١٩٥٤ وقيد أمام المحاكم الابتدائية فى ١٠/١/١٩٥٧ وبالتالى استوفى شروط التعيين فى وظيفة وكيل نيابة ادارية فى ١٠/١/١٩٥٨ ثم قيد أمام محاكم الاستئناف فى ٣/٣/١٩٦٢ واستمر مشغولا بمهنة المحاماة منذ تخرجه الى أن عين بالنيابة الادارية فى ١٩٦٤/٩/٢٠ .

ولما كان غالبية زملائه ممن تخرجوا معه عام ١٩٥٤ واستوفوا شروط التعيين فى الوظيفة فى تاريخ مقارب وسبقوه الى التعيين فى وظيفة وكيل نيابة ادارية هم السيد/.... الذى استوفى شروط التعيين فى ٨/٥/١٩٥٨ والسيد/.... الذى استوفى شروط التعيين فى ٩/١١/١٩٥٩ .
فانه يتعين وضع المدعى فى ترتيب الأقدية تاليا لهما مباشرة اذ يعتبر زميلا المذكوران هم اغلبية زملائه الذين يتعين وضعه بينهم أعمالا لنص المادة ٦٢ من قانون السلطة القضائية .

وحيث أنه وقد ذهب الحكم الطعون عليه هذا المذهب ، فانه يكون قد اصاب وجه الحق ، ومن ثم يتعين — والحالة هذه — رفض الطعن موضوعا والزام الجهة الادارية المصروفات .

(طعن رقم ٩٢٨ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٦/٥/٣) .

قاعدة رقم (٢٥١)

المبدأ :

تخطى المدعى فى التعيين فى وظيفة مساعد نيلبة ادارية رغم انه قد توافرت فيه جميع للشروط التى يتطلبها القانون ونجاحه فى الاختبار وحصوله على درجات فى شهادة الليسانس تفوق درجات بعض من شملهم القرار التعيين — التصلل بالمركز الاجتماعى لا يقوم فى ذاته سببا صحيحا لتخطى المدعى لان التعيين فى مثل هذه الوظيفة يجب ان تتساوى فيه الفرص امام المرشحين — هذا التخطى فى التعيين من شأنه ان يشكل اخلايا بالحكم الدستورى الذى يقضى بالمساواة فى الحقوق العامة ومن بينها حق تولى

الوظائف العامة :

ملخص الحكم :

ان المأبث من الأوراق ان اللجنة التى شكلت من اعضاء النيابة الادارية ومن الجهاز المركزى للتعليم والادارة قامت باختيار المتشحين لشغل وظائف مساعدى النيابة الادارية وبلغ عدد هؤلاء اربعةائة ، وقد رتبب اللجنة من اجتازوا الاختبار — ومن بينهم المدعى — وفقا للدرجات التى حصلوا عليها فى ليسانس الحقوق ، واعتمدت نتيجة الاختبار فى ١٩٦٥/٦/٢٣ من لجنة شئون الاعضاء الفنين بالنيلبة الادارية المنصوص عليها فى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيلبة الادارية والمحاكمات القابيلية ، ثم طلبت اللجنة تحريك جهات الأمن عن هؤلاء الناجحين ، وبجلسة ١٩٦٥/١١/٢٢ استعرضت اللجنة البيانات التى وردت من جهات الأمن ، واستنادا الى هذه البيانات استبعدت ستة من الترشيح للتعين فى وظائف مساعدى نيلبة ادارية ومن بينهم المدعى ، هذا وقد جاء فى تقرير معاون الباحث المؤرخ فى ١٩٦٥/١٠/١٩ أن المدعى كان يقيم مع والده الذى يعمل فى وظيفة مساعد بمكتب التسليف الزراعى والشعولى بمنفوط منذ أكثر من

عشر سنوات ، وانه يعمل حاليا في وظيفة موقت بالشهر العقاري ببركر
البدارى ويلتحه الأصلية انفا مركز سوهاج - وان المدعى حسن السيرة
ويتمتع بسمعة طيبة ، وان والده يتمتع بسمعة طيبة في منفلوط وباقى أسرته
تقيم في انفا .

وحيث أن يخلص مما تقدم ان المدعى قد استبعد اسمه من المرشحين
للتعيين بسبب مركز والده الاجتماعى رغم ما يتمتع به هو ووالده من
سمعة طيبة ، ومن ثم يكون القرار المطعون فيه قد جاء مفتقرا الى سبب
قانونى سليم لاذ تخطى المدعى في التعيين في وظيفة مساعد نيابة رغم انه قد
توافرت فيه جميع الشروط التى يتطلبها القانون وبرغم نجاحه في الاختبار
وحصوله على درجات في شهادة الليسانس تفوق درجات بعض من شملهم
القرار بالتعيين ، اما التمثل بالمركز الاجتماعى فلا يقوم في ذاته سببا
صحيحا لتخطى المدعى لأن التعيين في مثل الوظيفة التى رشح لها المدعى
يجب أن تتساوى فيه الفرص امام المرشحين ، ولا يسوغ أن يخضع لمثل
الاعتبارات التى سلفتها النيابة الادارية بعد اذ تبين أن سلوكه وسيرته
لا تشوبها شائبة ، اما ظروف البيئة واحكام التقاليد فانها لا تتعارض مع
طبيعة الوظيفة التى رشح لها ، وبالتالي فان تخطيه في التعيين من شأنه
أن يشكل اخلالا بالاحكم الدستورى الذى يقضى بالمساواة في الحقوق العامة
ومن بينها حق تولى الوظائف العامة .

(طعن رقم ٥٨٣ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٧٦) .

ثانيا - اقصية عضوية النيابة الادارية :

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ :

المادة ٢٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة
الادارية اطلت فيما يتعلق بشروط التعيين الى القواعد الخاصة بتعين

اعضاء النيابة العامة — القواعد التي تحكم ترتيب اقدمية المعينين بالنيابة الادارية هي ذات القواعد التي تحكم تحديد اقدمية المعينين بالنيابة العامة بقانون السلطة القضائية اعمالا للحالة الواردة في المادة ٢٣ المشار اليها — اساس ذلك ان تحديد الاقدمية في الدرجة ذاتها او بالنسبة للمعين واقر انه الذين يعينون فيها هو فرع من التعيين ومن ثم فانه يتمتع الرجوع في هذا الشأن لاحكام قانون السلطة القضائية المنظمة لتحديد اقدمية من يعينون في وظائف النيابة العامة — خلو قانون النيابة الادارية من نص صريح ينظم كيفية تحديد الاقدمية لا يجيز الرجوع الى احكام قوانين العاملين المعنئين بالدولة في هذا الشأن بل يتمتع الرجوع الى احكام قانون السلطة القضائية اعمالا للحالة الواردة بالمادة ٢٣ المشار اليها — عدم جواز اعمال قواعد ضم مدد للخدمة السابقة المنصوص عليها بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن من يعين بالنيابة الادارية .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الطعن يقوم على تخطئه الحكم المطعون فيه فيما قضى به من ارجاع اقدمية المطعون ضده الى التاريخ الوارد به ، لان اقدميته في وظيفة مساعد احدى درجات للتعيين في النيابة الادارية تكون من تاريخ القرار الصادر بها وردھا الى تاريخ تعيينه في وظيفة مماثلة جوازي لجهة التعيين طبقا للمادة ٥٣ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٥ المحال اليها في المادة ١٣ منه وهي تطبق على النيابة الادارية ولا يطبق في هذا الخصوص احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ على الخدمة السابقة لانها لا تسرى في هذه الحالة .

ومن حيث ان المطعون ضده عين في النيابة الادارية تعيينا جديدا بالقرار رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٨ الصادر في ١٩٦٩/١/٢٥ في وظيفة مساعد نيابة بناء على الطلب المقدم منه في هذا الشأن في ١٩٦٨/٥/٢٨ وبهذا

القرار حددت أقدميته بين شاغلي هذه الوظيفة فيها وبين المعينين معه بمقتضى القرار ذاته على أساس اعتبارها من تاريخ العمل به وهو تاريخ صدوره وترتيبه بين إقرانه على أساس وضعه فيما بينهم وفق الترتيب الواردة بهذا القرار أى بعد السيد/..... وقبل السيد/..... وهو بهذا الرابع والعشرون من بين المعينين به ٥٤ مساعداً وهم جميعاً نالون لمن عيونا قبلهم بقرارات سابقة أو هذا مما يصبح عملاً بالمادة ٣٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ -بإعادة تنظيم النيابة الإدارية التى تنص على أن يكون شأن أعضاء النيابة الإدارية فيما يتعلق بشروط التعيين شأن أعضاء النيابة العامة وتكفلها المادة ٣٤ منه التى تنص على أنه يجوز أن يعين فى وظائف النيابة الإدارية رجال القضاء والنيابة وأعضاء مجلس الدولة والموظفون الفنيون بإدارة قضايا الحكومة والمشتغلون بالتدريس فى كليات الحقوق أو تدريس للقانون فى الكليات الأخرى ويكون تعيين هؤلاء فى وظائف النيابة الإدارية المماثلة لوظائفهم أو التى تلى مباشرة درجات وظائفهم فى جهاتهم الأصلية ويجرى تحديد الأقدمية فى درجة التعيين بمقتضى الإحالة الواردة فى النص الأول الى ما ورد بقانون السلطة القضائية فى شأن أعضاء النيابة العامة إذ تحديد الأقدمية فى الدرجة ذاتها أو فيما بين إقران المعين فيها هو قرع من التعيين والقرار به ينشئ المركز القانونى به من نواح عدة منها لى جانب اسناد الوظيفة تحديد تاريخه وترتيب الأسبقية فى الأقدمية فيها بين المعينين بمقتضاه وهو ما يقتضى الرجوع فى الخصوص إلى المادة ٥٧ من قانون السلطة القضائية الصادر به القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ المعمول به لهذه إذ تحيل اليه المادة ١٠١ منه وعلى أساسه تحدد أقدمية أعضاء النيابة من تاريخ التعيين أو من تاريخ التعيين فى الوظيفة المماثلة فى جهة قضائية أخرى اذا ما رأت جهة التعيين ذلك ويصبح تصرفها فى هذا الشأن ما استهدف المصلحة العامة ويرى ومن سوء استعمال السلطة ، وليس فى الأوراق ما يفيدان فيها شمل تصرف الإدارة فى استعمال السلطة هذه عند إصدار

القرار المطعون فيه فلا هي أخرت المطعون ضده من الترتيب الذي يستحقه بين من عينوا بالقرار من دفعته أو من زملائه في جهة عمله السابقة وكلهم حدينئو عهد بالتفرض والترتيب فيما بينهم جرى وفقا لقواعد لم يجادل المطعون ضده في أنها لا تتقدم به عن موضوعه في القرار من حيث الترتيب بينهم وليس له والأمر كذلك أن يتوصل الى تعدد هذا الترتيب ليسبقهم جميعا بحجة أن مدة عمله في ادارة قضليا للحكومة التي سبقت النيابة الادارية بتعيينه فيها بالشهر تضم الى مدة خدمته . طبقا لقواعد حساب مدد العمل السابقة في تحديد درجة الموظف عند اعادة تعيينه فيها طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ الصادر بمقتضى سلطة التعميرية المقررة في المادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والى السارى بمدد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذى حل محله حتى توضع لوائح التنفيذية اذ ان حساب مدة الخدمة السابقة طبقا لذلك القرار والمادتين المشار اليهما ، وانما هو بقصد تحديد الدرجة التى يعاد التعيين عليها والتاريخ الذى ترد اليه اتمدية العين وذلك يكون عند التعيين على درجة من درجات ذلك القانون وليس عند التعيين فى وظيفة من وظائف الجهات القضائية التى تنظم التعيين فيها قوانين خاصة اذ لا يسرى احكام قانون نظام العاملين المدنيين على ما نظمته هذه القوانين من مسائل بنصوص خاصة ومنها ما يتعلق بالتعيين من مختلف نواحيه ومنها تحديد الوظيفة والاتمدية فيها ويكون مدة عمل المطعون ضده فى الجهة السابقة محسوبة ضمن عموم مدة خدمته فى الحكومة قبل او بمدد تعيينه بالنيابة الادارية له اثره فى مسائل اخرى كالمعاش ولكن لا شأن له بتحديد اتمدية فى النيابة التى عينت بمقتضى قرار تعيينه فيها من تاريخه وفى الترتيب للوارد فيه بمقتضى النص المتعلق بها فى قانونها ومن ثم تكون دعواه فى غير محلها ، حقيقة بالرفض .

الفرع الثاني

إعادة تعيين عضو النيابة الإدارية

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ :

القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات القضائية — نص المادة ٤٨ منه على إعادة تعيين أعضاء النيابة الإدارية بقرار جمهوري يصدر خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بالقانون والاحتفاظ إن لم يشملهم القرار المذكور بدرجاتهم ومرتباتهم بصفة شخصية لمدة ستة شهور يصدر خلالها قرار من رئيس الجمهورية بتعيينهم في وظائف مماثلة لوظائفهم لا تقل من حيث التدرج عن درجات ووظائفهم الحالية — لا إلزام على للجهة الإدارية إزاء من لم يشملهم قرار إعادة التعيين في النيابة الإدارية بتعيينهم في الوظائف العامة — انقطاع صلتهم بوظائفهم الأصلية في النيابة الإدارية بصدر القرار للجمهوري رقم ١١٢٨ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تعيين أعضاء النيابة الإدارية وشغل وظائفهم بغيرهم — مهلة الستة الأشهر هي أجل للجهة الإدارية لها فيها سلطة تقديرية في تعيينهم دون إلزام عليها فإذا انتهت المهلة تلكد انقطاع صلتهم بالحكومة .

ملخص الحكم :

تنص المادة ٤٨ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ على أن « يصدر خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القانون قرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأى مدير عام النيابة الإدارية بإعادة تعيين أعضاء النيابة الإدارية طبقا للنظام الجديد . » ويجوز أن يتم تعيين هؤلاء دون تعيد بأحكام المادة ٣٣ من هذا القانون ، لما الذين لا يشملهم القرار المشار

اليه في الفقرة السابقة فيحتفظون بدرجاتهم ومرتباتهم الحالية بصفة شخصية لمدة اقصاها ستة اشهر يصدر خلالها قرار من رئيس الجمهورية بتعيينهم في وظائف عامة مماثلة لوظائفهم سواء اكانت ادارية ام فنية لا تقل من حيث الدرجة عن درجات ووظائفهم الحالية وذلك بعد الاتفاق مع الجهة المختصة .

فاذا كان الثابت من الأوراق أن المطعون عليه لم يكن من بين من اعيد تعيينهم اعضاء النيابة الادارية ولا من بين من عينوا في الوزارات والمصالح الحكومية المختلفة وذلك بالتطبيق للمادة ٤٨ المشار اليها .

ولما كانت صلة المطعون عليه بوظيفته الأصلية كعضو نيابة ادارية قد انقطعت بصدور القرار الجمهوري رقم ١١٢٨ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تعيين اعضاء النيابة الادارية وشغل وظيفته بغيره . والقانون اذ نص على أن تحتفظ من لم يشملهم التعيين بدرجاتهم ومرتباتهم بصفة شخصية لمدة اقصاها ستة اشهر يصدر خلالها قرار من رئيس الجمهورية بتعيينهم في وظائف عامة مماثلة لوظائفهم ... بعد الاتفاق مع الجهات المختصة فان مفاد ذلك أن القانون قد ضرب اجلا للجهة الادارية لتستعيد فيه سلطتها التقديرية في تعيين من لم يشملهم اعادة التعيين في النيابة الادارية في وظائف مماثلة اى أن الأمر في هذا التعيين لا يزال المرده فيه الى تقدير السلطة الادارية ، فاذا انقضى هذا الأجل ولم يصدر قرار بالتعيين قبلت القرينة القانونية القاطعة على أن جهة الادارة لم ترد تعيينه او نقله الى جهة حكومية أخرى وهذا يعد بمثابة قرار ضمنى بعدم التعيين مفروض فيه قيا به على سببه الصحيح قانونا الى أن يثبت العكس والقانون اذا احتفظ للموظف الذى لم يشمل اعادة التعيين في النيابة بدرجته ومرتبه بصفة شخصية أبان الفترة التى حسدها لى تعمل الجهة الادارية سلطتها في التفسير من حيث التعيين او عجمه ... فذلك لأن الموظف في هذه الفترة يكون تحت تصرف السلطة العامة وكان من الجائز أن تصدر قرار خلالها.

بتعيينه في وظيفة أخرى مماثلة وبالتالي فقد احتفظ له بدرجة ومقره
ابتها فإذا انتهى أجل المضروب فقد زالت كل صفة لهذا الموظف ولنقصت
الرابطة القانونية التي كانت بينه وبين الحكومة بمقتضى القانون وليس
بالقرار الإداري الصادر بإحالة إلى المعاش الذي لا يعدو أن يكون قراراً
منفذاً لحكم القانون المشار إليه ، فلا نصوص القانون ولا منكرته
التفسيرية يمكن أن تسليح ما ذهب إليه الحكم المعلن فيه من أن تعيين . ن
لم يشملهم قرار إعادة التعيين من أعضاء النيابة الإدارية في وظائف أخرى
مماثلة إنما هو أمر وجوبى على جهة الإدارة لجراؤه إبان المدة المحددة
أو بعدها — ذلك أن النص قد خلا من الوجوه وكلمة « يصدر » لا تفيد
هذا الوجوب ومما يوضح الأمر أن التعيين لا يكون إلا بعد الاتفاق مع
الجهات الإدارية التي كان سيلحق بها الموظف ومن الجائز أن هذا الاتفاق
قد يتم أولاً وبذلك تنتفى صفة الوجوب عن الحكم الوارد في الفقرة الثانية
من المادة ٤٨ المذكورة .

(طعن رقم ١٣٧٩ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٥/١١) .

قاعدة رقم (٢٥٤)

المبدأ :

المادة ٤٨ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة
الإدارية — نصها على احتفاظ من لم يشملهم قرار رئيس الجمهورية بإعادة
تعيين أعضاء النيابة الإدارية بدرجاتهم ومرتباتهم الحالية بصفة شخصية
لدة اقضاءها ستة أشهر يصدر خلالها قرار من رئيس الجمهورية بتعيينهم
في وظائف عامة مماثلة لوظائفهم — مفادة وجود التزام الإدارة بوجوب
عليها تعيين المذكورين في تلك الوظائف .

ملخص الحكم :

ان غوات المهلة المذكورة المنصوص عليها في المادة ٤٨ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية دون ان يصدر قرار بتعيين من غاته حظ التعيين في التشكيل الجديد لجهاز النيابة الادارية في وظيفة عالية اخرى مماثلة لوظيفته على الوجه الذى بينه القانون ، انما يكشف عن نية الادارة واتجاه لرادتها الى رفض اجراء هذا للتعيين ، ويعتبر هذا التصرف من جانبها بمثابة قرار لادارى بالامتناع عن تعيين من لم يشمل قرار اعادة التشكيل الجديد في لية وظيفه اخرى وذلك تاسيسا على انه متى اوجب القانون على الادارة اتخاذ قرار خلال مهلة حددها سلفا مانه بانتهاء هذه المهلة دون ان تصدر هذا للقرار الذى اوجب القانون عليها اتخاذه خلالها تقوم القرينة القانونية القاطعة على انها لا تريد اصدار هذا القرار، ويتحدد بهذا الموقف للسلبى المقيد بميعاد آخر عن صاحب الشأن على الوجه آنف الذكر ، ومن ثم يتعين على صاحب الشأن بعد ان اتكشف الوضع وتحدد موقف الادارة حياله بانتهاء المهلة التى حددها القانون لاصدار قرارها دون ان يصدر فعلا واستبانت من ثم نية الادارة على وجه قاطع لا يحتل الشك ان يبادر الى اتخاذ طريقه الى الطعن فى هذا التصرف او السكوت عليه والتسليم به ، فان هو اختار سبيل الطعن فان ذلك ينبغى ان يتم لزاما فى ميعاده المقرر وطبقا للاجراءات التى رسمها القانون فان هو لم يفعل فان تصرف الادارة يصبح حصينا من الالغاء .

(طعن رقم ٥٤٨ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٢٥) .

قاعدة رقم (٢٥٥)

المبدأ :

مخير عام النيابة الادارية ليس هو صاحب الاختصاص فى اعادة تعيين اعضاء النيابة الادارية بالقرار الجمهورى رقم ١١٢٨ لسنة ١٩٥٨ —

رئيس الجمهورية طبقا للأحكام الدستورية هو المسئول عما يصدر عنه من أقوال وأفعال .

ملخص الحكم :

لا صحة في القول بأن مدير علم النيابة الادارية هو صاحب الاختصاص الفعلي والحقيقي في اعادة تعيين اعضاء النيابة الادارية بالقرار الجمهوري رقم ١١٢٨ لسنة ١٩٥٨ وأن تدخل رئيس الجمهورية طبقا للأوضاع الدستورية ليس الا لجراء شكليا وذلك ان النظام الدستوري في دستور سنة ١٩٥٦ وفي الدستور المؤقت الصادر سنة ١٩٥٨ أخذ بالنظام الرئاسي فيما يتعلق بوضع رئيس الدولة واختصاصاته فلم يرد بأى من الدستورين المشار اليهما نصوص على غرار ما تضمنه دستور سنة ١٩٢٣ مؤداها أن رئيس الدولة يسود ولا يحكم وأنه يباشر اختصاصاته بواسطة وزرائه ، وأن أوامره شفوية كتبت أو كتابية يسأل عنها الوزراء ، وأن توقيعات الملك في شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون ، لم يرد شيء من ذلك في الدستور المعلنه بعد ثورة ٢٣ من يولية سنة ١٩٥٢ حيث يجلس فيها رئيس الجمهورية على قمة الجهاز الادارى بأمره بصفته صاحب السلطة فعلا وقانونا ويضع — طبقا لنص المادة ٦٤ من دستور سنة ١٩٥٦ وتقبلها المادة ٤٤ من الدستور المؤقت الصادر سنة ١٩٥٨ — بالاشتراك مع وزرائه الذين يعينهم السياسة المسلمة للحكومة ويقوم كل منهم في وزارته بتنفيذ تلك السياسة تحت اشراف رئيس الجمهورية ويسألون أمره عنها ، كما يكون هو طبقا لبقية الأحكام الدستورية مسئولا عما يصدر عنه من أقوال وأفعال مسئولة مباشرة تشيا مع القاعدة الأصلية التى تقضى بأنه « حيث تكون السلطة تكون المسئولية » .

مقدمة رقم (٢٥٦)

المبدأ :

القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن إعادة العاملين المنعنين بالدولة
المفصولين بغير الطريق التأديبي الى وظائفهم — المشرع استبعد العاملين
الذين تنظم شؤونهم الوظيفية قوانين خاصة من مجال تطبيقه دون انتظار
فيما اذا كانت هذه القوانين قد تضمنت تنظيميا خاصا لاحكام الفصل
بغير الطريق التأديبي بالنسبة اليهم — طلب عضو النيابة الادارية الاعادة
من احكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ غير صحيح .
ملخص الحكم :

ومن حيث انه لا وجه كذلك لما ذهب اليه الطاعن من احقيقته في
اعادة تسوية معاشه طبقا لاحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن
اعادة العاملين المنعنين بالدولة المفصولين بغير الطريق التأديبي الى
وظائفهم ، بمقبولته وان كانت المادة الأولى من القانون المذكور بنذ
فصرت الاعادة من احكامه على العاملين الذين لا تنظم شؤونهم الوظيفية
قوانين خاصة ، الا أن أعضاء النيابة الادارية لا يعتبرون من عداد هؤلاء
العاملين في مجال فحص مشروعية لقرارات الصادرة بفصلهم بغير الطريق
التأديبي طالما ان قانون النيابة الادارية لم تنظم اجراءات الفصل بغير الطريق
التأديبي بالنسبة اليهم ، وطالما أن هذه القرارات تصدر في شأنهم
اعمالا للاحكام العامة في قوانين العاملين المنعنين بالدولة الذين تسرى في
شأنهم احكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ سالفة الذكر .

لا وجه لهذا القول ، ذلك لأنه ليس في احكام القانون رقم ٢٨
لسنة ١٩٧٤ المشار اليه بالسادة ولأن المستفاد اطلاق عبارة النص وعموماً .
ان الشارع مقيد استبعاد العاملين الذين تنظم شؤونهم الوظيفية بقوانين

خاصة من مجال تطبيقه دون نظر لما اذا كانت هذه القوانين قد تضمنت تنظيمها خاصت لأحكام الفصل بغير الطريق التاديبي بالنسبة عليهم او انها سبب عن ذلك القضاء بالأحكام العامة الواردة في قوانين العاملين المدنيين بالدولة .

ومنى كان ذلك فان طلب المدمى الافادة من أحكام القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٤ سالف الذكر يكون في غير محله حقيقيا بالرمض .

(طعن ٤٦٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٤/٥/١٩) .

الفرع الثالث

مرتب عضو النيابة الادارية وبذلاته

اولا — سريان القواعد الخاصة برجال النيابة العامة فيما يتعلق بالمرتبت والمعاملات على اعضاء النيابة الادارية :

قاعدة رقم (٢٥٧)

المبدأ :

اعضاء النيابة الادارية — سريان جميع القواعد الخاصة برجال النيابة العامة فيما يتعلق بالمرتبات والمعاملات عليهم — تماثل وظيفة مساعد نيابة ادارية مع وظيفة معاون نيابة ومساعد نيابة المعروفتين في نطاق قانون السلطة القضائية — بقاء التماثل قائم حتى بعد صدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية وتقريره ربطا ماليا مستقلا لكل من الوظيفتين — حصول مساعد النيابة الادارية عند تعيينه على المرتب الثابت المقرر لوظيفة معاون نيابة عامة (٢٦٤ جنيها سنويا) — عدم حصوله على بداية ربط وظيفة مساعد نيابة عامة (٣٣٠ — ٦٠٠ جنيه سنويا) الا بعد انتهاء فترة الاختبار .

ملخص الفتوى :

انه منذ طبق على اعضاء النيابة الادارية « كادر رجال القضاء » بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية والتطابق يكاد يكون تليا بين وظائف النيابة الادارية ووظائف النيابة العامة سواء من حيث شروط التعيين أو تبديل التعيين في هذه الوظائف او من حيث المرتبات التي حددت بالجدول الخاص بكل من النيابة الادارية والنيابة العامة . وقد اورد المشرع في نهاية جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه قاعدة ردها بمد ذلك

بمناسبة تناول هذا الجدول بالتعديل في القانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ والقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦٤ وتقضى بأن تسرى فيما يتعلق بالمرتبات والمعاشات جميع القواعد الخاصة برجال النيابة العامة .

وقد كانت وظيفة مساعد نيابة إدارية تماثل دائما ومنذ العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه وظيفتي معاون نيابة ومساعد نيابة المعروفتين في نطاق قانون السلطة القضائية اللتين كان مقررا لهما رطب مالى واحد وظل هذا التماثل قائما حتى بعد صدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية وإن كان هذا القانون الأخير جعل لكل من وظيفة معاون نيابة ومساعد نيابة رطباً مالياً مستقلاً ذلك أن الدرجة المالية لوظيفة مساعد نيابة — بعد تطبيق قانون السلطة القضائية الجديد — ٢٤٦ — ٦٠٠ ج سنوياً لا تزال تدخل في حدود الدرجتين المائتين لوظيفتي معاون نيابة عامة ومرتبها الثابت ٢٦٤ ج سنوياً ومساعد نيابة عامة ذات المرتب المتغير ٢٣٠ — ٦٠٠ ج سنوياً بعد فصلها في هذا القانون .

ولما كانت المادة ١٢١ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية تنص على أن يكون تعيين معاونين بالنيابة على سبيل الاختبار لمدة سنة على الأقل وستتقن على الأكثر فإن تعيين مساعد النيابة الإدارية — يكون شأنه شأن تعيين معاون النيابة العامة — على سبيل الاختبار لمدة سنة على الأقل أو سنتين على الأكثر ابتداء بمرتب قدره ٢٤٦ ج سنوياً وهو المرتب المقرر لوظيفة معاون نيابة عامة حتى إذا انقضت فترة الاختبار وثبتت صلاحية مساعد النيابة الإدارية وتوفرت في حقه الشروط الأولى اللازمة لترقية معاون النيابة العامة إلى وظيفة مساعد نيابة زيد مرتبه إلى ٣٣٠ جنيه سنوياً وهو المرتب المقرر لوظيفة مساعد نيابة عامة والذي يتدرج بالاعلاوات الدورية حتى تصل إلى ٦٠٠ جنيه سنوياً وبذلك

لا يحصل مساعد النيابة الادارية على المرتب المقرر لوظيفة مساعد نيابة عامة الا اذا توفرت في حقه الشروط المقررة في قانون السلطة القضائية لترقية معاون النيابة العامة الى وظيفة مساعد نيابة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان المرتب الذى يمنح ابتداء لمن يعين في وظيفة مساعد نيابة ادارية هو ٢٦٤ جنيها سنويا وهو المرتب الثابت المقرر لوظيفة معاون نيابة عامة — ويكون تعيين مساعد النيابة الادارية بهذا المرتب تحت الاختبار لمدة سنة على الأقل او سنتين على الأكثر حتى اذا انقضت فترة الاختبار بنجاح يزاد مرتبه الى ٣٣٠ جنيها سنويا وهو المرتب المقرر لوظيفة مساعد نيابة عامة ويتدرج بمعد ذلك بالمعلاوات في حدود الربط المالى لهذه الدرجة .

(ملف ١٨٠/١/٨٦ — جلسة ١٩٦٥/١١/٢) .

ثانياً — مرتب مساعد النيابة الادارية :

قاعدة رقم (٢٥٨)

المبدأ :

خلو القواعد التى تحكم التعيين في وظيفة مساعد نيابة ادارية من نص يحدد كيفية انتقال من يعين بها من المربوط الثابت الى المربوط المتحرك — اللجوء الى القواعد الواردة بنظم العاملين المدنيين بالدولة — اثر ذلك — تقسيم مرتب مساعد نيابة ادارية الى مربوط متحرك يتم في ضوء قضاء فترة اختبار .

ملخص الفتوى :

ان جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٣ ببعض الأحكام الخاصة بأعضاء النيابة الادارية المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة

١٩٨٠ بدأ وظائف النيابة الادارية بوظيفة مساعد نيابة ادارية وحدد لها ربطا ثابتا قدره ٣٩٦ جنيه سنويا يعقبه ربط متحرك ذو بداية قدرها ٤٦٨ جنيه ونهاية قدرها ٦٦٠ جنيه سنويا وسكت عن بيان القواعد التي يتم بناء عليها انتقال مساعد النيابة الى الربط المتحرك ذى البداية والنهاية اكتفاء بالحكم العام الوارد بالمادة ٢٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية التي تنص على « أن يكون شأن أعضاء النيابة الادارية الذين يعينون بقسم التحقيق فيما يتعلق بشرط التعيين شأن أعضاء النيابة العامة » .

ولما كان قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وجدول الوظائف والمرتبات والبدلات الملحق به المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٠ قد ابقى على وظيفة معاون نيابة عامة ذات الربط الثابت المعادل للربط الثابت المحدد لمساعد النيابة الادارية واعقبها بوظيفة مساعد نيابة ذات الربط المتحرك وأخضع الترقية من وظيفة معاون نيابة عامة الى وظيفة مساعد نيابة عامة للشروط العامة في الترقية المنصوص عليها في هذا القانون التي من أهمها توافر الكفاءة التي تتم عنها تقارير ادارة التفويض على اعمال أعضاء النيابة وفقا لنص المادة ١٢٢ من القانون والدرجة المسالية الخالية ولم يحدد مدة معينة يتعين بمدها ترقية معاون الى مساعد كما لم يشترط لاجراء تلك الترقية قضاء فترة اختبار محددة حسبما كان يقضى قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فإنه لا يمكن الاستناد الى احكام قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ لتحديد تاريخ انتقال مساعد النيابة الادارية من المربوط الثابت الى المربوط المتحرك لأن هذا الانتقال لا يعد ترقية اذ هو لا يتضمن شغل وظيفة أعلى من وظائف النيابة الادارية ومن ثم فإنه لا مناص من الرجوع في هذا الصدد الى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة باعتباره

الشريعة العامة في التوظيف التي يتعين اعمالها عند تخلف النص في الكادرات الخاصة .

ولما كلفت المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه تنص على أن « يوضع المعينون لأول مرة تحت الاختبار لمدة ستة اشهر من تاريخ تسلمهم العمل . . . » وكان خضوع المعين لأول مرة لفترة اختبار يعتبر اصلا من الأصول التي يقوم عليها نظام التوظيف فانه يتعين الالتزام به حتى ولو سكنت المشرع عن النص عليه في قوانين التوظيف الخاصة بما لم تكشف نصوص هذه القوانين عن استبداله بنظام آخر يحل محله ويحقق الغرض منه . واذا خلت القواعد التي تحكم التعمين في وظيفة مساعد نيابة ادارية من نص يحدد كيفية انتقال من يعين بها من المربوط الثابت الى المربوط المتحرك المحددين لها وكان من غير الممكن أن يكون لتقسيم مرتب مساعد النيابة الادارية الى مربوط ثابت ومربوط متحرك أى معنى الا في ضوء قضاء فترة اختبار فلان انتقال مساعد النيابة الادارية من المربوط الثابت الى المربوط المتحرك يتم بقرار من مدير عام النيابة الادارية بعد قضائه فترة الاختبار المنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة بنجاح ومدة ستة اشهر من تاريخ تسلمه العمل وتبعا لذلك لا يجوز ترقيته الى وظيفة وكيل نيابة ادارية الا بعد حصوله على الربط المتحرك المرتبط بقضاء فترة الاختبار بنجاح .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق مساعد النيابة الادارية للربط ذى البداية والنهاية بعد قضائه فترة اختبار مدتها ستة اشهر وثبوت صلاحيته للبقاء في الوظيفة ، وأنه لا يجوز ترقيته الى وظيفة وكيل نيابة ادارية الا بعد حصوله على هذا الربط المتحرك .

قاعدة رقم (٢٥٩)

المبشدا :

مساعد النيابة الإدارية يستحق الربط ذا البداية والنهاية بمعد قضائه فترة لختبار مئتها ستة اشهر وثبوت صلاحيته للبقاء في الوظيفة — لا يجوز ترقية مساعد النيابة المذكور الى وكيل نيابة ادارية الا بمعد حصوله على هذا الربط المتحرك .

ولخص القسوى :

لما كان جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٣ ببعض الأحكام الخاصة بأعضاء النيابة الادارية المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٠ بدأ وظائف النيابة الادارية بوظيفة مساعد نيابة ادارية وحدد لها ربطا ثابتا قدره ٣٩٦ جنيها سنويا يعقبه ربط متحرك ذو بداية قدرها ٤٦٨ ج ونهائية قدرها ٦٦٠ ج سنويا وسكت عن بيان القواعد التي يتم بناء عليها انتقال مساعد النيابة الى الربط المتحرك ذي البداية والنهاية لكتفاء بالحكم العام الوارد بالمادة ٢٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية التي تنص على (ان يكون أعضاء النيابة الادارية الذين يعينون بقسم التحقيق فيها يتعلق بشرط التعيين شأن أعضاء النيابة العامة ..) .

ولما كان قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وجدول الوظائف والمرتبات والبدلات الملحق به المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٠ ابقى على وظيفة معاون نيابة عامة ذات الربط الثابت المعادل للربط الثابت المجدد لمساعد النيابة الادارية والأعضاء بوظيفة مساعد نيابة ذات الربط المتحرك وأخضع الترقية من وظيفة معاون نيابة عامة الى وظيفة مساعد نيابة عامة للشروط العامة في الترقية المنصوص عليها في هذا

القانون التى من أهمها تولف الكفاءة التى تتم عنها تقارير إدارة انتفتش على أعمال أعضاء النيابة وفقا للمادة ١٢٢ من هذا القانون والدرجة المالية للخالية ولم يحدد مدة معينة يتعين بعدها ترقية المعاون الى مساعد نيابة إدارية كما لم يشترط لإجراء تلك الترقية قضاء فترة اختبار محددة حسبها كان يقضى قانون السلطة القضائية رقم ١٩٦٥ فإنه لا يمكن الاستناد الى احكام قانون السلطة القضائية رقم ٦ لسنة ١٩٧٢ لتحديد تاريخ انتقال مساعد النيابة الإدارية من المربوط الثابت الى المربوط المتحرك لأن هذا الانتقال لا يعد ترقية اذ هو لا يتضمن شغل وظيفة أعلى من وظائف النيابة الإدارية ومن ثم فإنه لا مناص من الرجوع فى هذا الصدد الى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة باعتباره الشريعة العامة فى التوظيف التى يتعين أعمالها عند تخلف النص فى الكدرات الخاصة .

ولما كانت المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه تنص على أن (يوضع المعينون لأول مرة تحت الاختبار لمدة ستة أشهر من تاريخ تسلم العمل) وكان خضوع المعين لأول مرة لفترة اختبار يعتبر أصلا من الأصول التى يقوم عليها نظام التوظيف فإنه يتعين الالتزام به حتى ولو سكت المشرع عن النص عليه فى قوانين التوظيف الخاصة بما لم تكشف نصوص هذه القوانين عن استبداله بنظام آخر يحل محله ويحقق الغرض منه .

واذ خلت القواعد التى تحكم التعيين فى وظيفة مساعد نيابة إدارية من نص يحدد كيفية انتقال من يعين بها من المربوط الثابت الى المربوط المتحرك المصدين لها وكان من غير الممكن أن يكون لتنظيم مرتب مساعد النيابة الإدارية الى مربوط ثابت ومربوط متحرك أى معنى الا فى ضوء قضاء فترة اختبار فإن انتقال مساعد النيابة الإدارية من المربوط الثابت الى المربوط

المتحرك يتم بقرار من مدير علم النيابة الادارية بعد قضائه فترة الاختبار المنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٧ بنظام العاملين المدنيين بالدولة بنجاح ومدتها ستة اشهر من تاريخ تسلمه العمل وتبعاً لذلك لا يجوز ترقيته الى وظيفة وكيل نيابة ادارية الا بعد حصوله على الربط المتحرك المرتبط بقضاء فترة الاختبار بنجاح .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق مساعد النيابة الادارية للربط ذي البداية والنهاية بعد قضائه فترة اختبار مدتها ستة اشهر وثبوت صلاحيته للبقاء في الوظيفة . وانه لا يجوز ترقيته الى وظيفة وكيل نيابة ادارية الا بعد حصوله على هذا الربط المتحرك .
(ملف ٥٥١/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨١/٣/١٨) .

ثالثاً — مرتب من يعين من خارج النيابة الادارية وبدلاته :

قاعدة رقم (٢٦٠)

المبدأ :

عدم جواز ان يقل مرتب وبدلات من يعين من خارج النيابة الادارية في احدى وظائفها عن مرتب وبدلات من يليه في اقدمية الوظيفة التي عين فيها .

ملخص الفتوى :

ان نص المادة ١٠ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ صريح في تقرير عدم جواز ان يقل مرتب وبدلات من يعين من غير اعضاء للنيابة الادارية من الخارج في احدى وظائف النيابة الادارية عن مرتب وبدلات من يليه

في الأقدمية في الوظيفة التي عين فيها ، أما عضو النيابة الإدارية الأسبق في الأقدمية الذي يقل مرتبه عن مرتب من هو أحدث منه غير مخاطب بأحكام هذه المادة كان السبب الذي أدى إلى أن يكون مرتبه أقل من مرتب من هو أحدث منه ، وذلك لصراحة النص ، ولأنه لا يجوز القياس في المسائل المالية .

ومن حيث أنه فضلا عما سبق ، فإن زيادة مرتب الأحدث على الأقدم في الحالة المفروضة كتقت تطبيقا سليما لأحكام القانون ، وذلك أنه إذا كانت مرتبات بعض أعضاء النيابة الإدارية الأحداث قد زادت نتيجة لاستحقاقهم اعانة غلاء معيشة أو اعانة اجتماعية أكبر من زملائهم الأقدم منهم ، فإن هذه الزيادة تمت وفقا لأحكام القواعد القانونية ، وبالتالي لا تثريب عليها ولو أدت إلى امتياز الحديث على القديم فالمرجع قدر الأوضاع الاجتماعية لكل منهما ، ورأى أن الحديث بظروفه الماثلة يستحق اعانة أكبر من زميله الأقدم منه ، وعليه لا يحق للأقدم بعد ذلك الاحتجاج بنصوص القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ للخروج على قصد المشرع من تقرير مزايأ أكبر للبعض بسبب الأعباء الاجتماعية . . أما من زيادة مرتب الأحدث على الأقدم بسبب تخطي الأقدم في الترقية ، فإن هذا السبب يرجع إلى نقص في كفايته وهو سبب ليس لارادته دخل فيه ، وبالتالي لا يحق له للشكوى من نقص مرتبه لهذا السبب ولا يجوز له المطالبة باللاحاق بمن سبقه في الترقية ، والا فيينا أثر تخطيه في الترقية واعتبرناه كأن لم يخط وهو أمر يخالف الواقع .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى عدم احقية السادة أعضاء النيابة الإدارية المفروضة حالتهم في زيادة مرتباتهم بتقدير الزيادة في مرتبات زملائهم الأحدث منهم في ترقية الأقدمية .
(ملف ٨٦ / ٤ / ٨١٤ — جلسة ١٩٧٦ / ٥ / ٢) .

رابعاً — بدل طبيعة العمل لعضو النيابة الادارية :

قاعدة رقم (٢٦١)

المبدأ :

بدل طبيعة عمل — قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢
يمنح بدل طبيعة عمل لرجال القضاء ومن في حكمهم — نصه على منح راتب
طبيعة عمل (للأعضاء الفنيين) بالنيابة الادارية — المقصود (بالأعضاء
الفنيين) في مفهوم هذا القرار — هم أعضاء قسم التحقيق بهذه النيابة
دون أعضاء قسم الرقابة بها .

ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٠ من
شهر يوليو سنة ١٩٦٢ ، قضى في ملحقه الأولى بأن :

« يمنح راتب طبيعة عمل لرجال القضاء وأعضاء النيابة العامة والموظفين
الذين يشغلون وظائف قضائية بديوان وزارة العدل او بمحكمة النقض
او النيابة العامة وللأعضاء الفنيين بمجلس الدولة وادارة قضايا الحكومة
والنيابة الادارية وذلك بالفئات الآتية :

- ١٤ ج شهريا للمستشارين ومن في درجتهم وما يطوها وما يماثلها .
- ٩ ج شهريا لرؤساء المحاكم والنيابات والقضاة ومن في حكمهم .
- ٦ ج شهريا لوكلاء النيابة ومساعدى ومعاونى النيابة ومن في حكمهم .

وباستقراء هذا النص يبين أن من يفيد من قرار رئيس الجمهورية
سالف الذكر فيستحق بدل طبيعة عمل من أعضاء النيابة الادارية هم

الأعضاء الفنيون الذين يعتبرون في درجة المستشارين أو في حكم رؤساء المحاكم والنيابات والقضاة وكلاء النيابة ومساعدى ومعاونى النيابة . وإن لم يكن كل عضو من أعضاء النيابة الادارية يفيد من هذا القرار ، بل لابد ان يكون ممن هم في حكم رجال القضاء وأعضاء النيابة العامة . وأعضاء النيابة الادارية — من هذا القبيل — هم أعضاء قسم التحقيق الذين قضت المادة ٣٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المعدلة بالقانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ بأن — يكون شأنهم فيما يتعلق بشروط التعيين شأن أعضاء النيابة العامة وتحدد مرتبتهم وفقا للجدول حرف « ا » المرافق لهذا القانون . كما جاء في ذيل هذا الجدول أنه تسرى فيما يتعلق بالمرتبات والمعاشات جميع القواعد الخاصة برجال النيابة . وبطبيعة الجدول حرف « ا » الخاص بقسم التحقيق يبين أنه يمثل تمثيلها جدول مراتب رجال النيابة العامة .

(وكيل عام (بدرجة محام عام) — رئيس نيابة — وكيل نيابة من الفئة الممتازة — وكيل نيابة — مساعد نيابة) .

وأعضاء قسم التحقيق هم الذين يجوز تعيينهم في الوظائف الفنية بالقضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة وادارة قضايا الحكومة ، كما أنه يجوز تعيين رجال القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة وادارة قضايا الحكومة أعضاء في قسم التحقيق — وهذا هو المقرر بموجب نص المادة ٣٤ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ الخاص بالنيابة الادارية .

ولأعضاء قسم التحقيق اقدمية خاصة بهم ، أما أعضاء قسم الرقابة فيحكمهم جدول المرتبات حرف « ب » الذى يسر في فلك آخر مغاير تماما للجدول حرف « ا » كما تحكمهم اقدمية مستقلة عن اقدمية قسم التحقيق . وتختلف اللجنة التى تقوم بالنظر في تعيينهم وترقياتهم ونقلهم — في تشكيلها

عن اللجنة التي تقوم بالنظر في شئون أعضاء قسم الرقابة . كما ان أعضاء قسم التحقيق يجوز الحاقهم بقسم الرقابة ولا عكس .

وفي ضوء ما تقدم يبين ان أعضاء قسم التحقيق — دون أعضاء قسم الرقابة — هم المشبهون وحدهم بأعضاء النيابة العامة من حيث شروط التعيين والمرتبات والمعاملات ، وهم الذين تتفق طبيعة عملهم مع طبيعة عمل أعضاء النيابة العامة ، ومن ثم فهم الذين يعتبرون أعضاء غنيين في مفهوم القرار الجمهوري رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ ، وبذلك فهم وحدهم الذين يستحقون بدل طبيعة العمل المقرر بموجب هذا القرار .

هذا وان مما يؤيد هذا الفهم ما نصت عليه المادة ٣٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ معدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٩ (وقبل تعديلها بالقانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠) من أنه :

« يكون شأن أعضاء النيابة الادارية الفنيين الذين يعينون في قسم التحقيق فيما يتعلق بشروط التعيين شأن أعضاء النيابة العامة وتحدد مرتباتهم وفقا للجدول المرافق لهذا القانون » .

وكذلك ما نصت عليه المادة الأولى من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ معدلة بالقانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ من أنه :

« تكون النيابة الادارية هيئة مستقلة تلحق برئاسة الجمهورية وتشكل الهيئة من مدير يكون رئيسا لها ومن عدد كلف من الوكلاء العاملين ومن رؤساء النيابة ووكلائها ومساعدتها » .

فهذه النصوص جميعا ، والمراحل التي مر فيها تنظيم النيابة الادارية ، كلها تفيد ان المشرع انما يخاطب أعضاء قسم التحقيق على انهم هم الأعضاء

الفنيون . أما أعضاء قسم الرقابة ، وإن كانوا من أعضاء النيابة الإدارية ، إلا أنهم ليسوا من الأعضاء الفنيين في مفهوم قانون تنظيم النيابة الإدارية ، في مراحلها المختلفة ، أو في مفهوم قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ بمنح بدل طبيعة عمل لرجال القضاء ومن في حكمهم ، ومن أجل هذا لم يخصص بند طبيعة عمل في ميزانية النيابة الإدارية لأعضاء قسم الرقابة ، على خلاف ما تم بالنسبة إلى أعضاء قسم التحقيق .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية للقسم الاستشاري إلى أن أعضاء قسم الرقابة بالنيابة الإدارية لا يستحقون بدل طبيعة العمل المقرر بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ .

(فتوى رقم ٢١٦ في ١٦/٣/١٩٦٤) .

الفرع الرابع

تقدير مرتبة كفالية عضو النيابة الادارية

قاعدة رقم (٢٦٢)

المبدأ :

تقواعد تقدير كفالية اعضاء النيابة الادارية — ورودها في الفصل السادس من اللائحة الداخلية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٥٨ — لم تشترط أن يشتمل التقرير على فحص اعمال العضو فترة معينة او ان يكون عن اعمال سنة كاملة وان يعرض على لجنة شئون الاعضاء الفنين للنسبة الادارية لاعتماده .

ملخص الحكم :

ان القواعد الخاصة بتقدير كفالية اعضاء النيابة الادارية وردت في الفصل السادس من اللائحة الداخلية للنسبة الادارية والمحاكم التاديبية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٥٨ ، فقد نصت المادة ٣٠ من اللائحة على ما يأتي :

« يتقدم المفتشون الفنيون ورؤساء الادارات الى الوكلاء العاملين المختصين بتقديراتهم عن درجة كفالية الاعضاء في حدود اختصاصاتهم . ويقدم هؤلاء الوكلاء تقريراً برأيهم في هذه التقديرات وتقدم هذه التقارير الى المدير العام للنسبة الادارية في الأسبوع الأول من شهرى يناير ويولية وفي أى موعد آخر يحدده المدير العام . . وتنص المادة ٣١ على ما يأتي :

« تقدر درجة كفالية عضو النيابة الادارية بأحد التقديرات الآتية :
كفء — فوق الوسط — وسط — دون الوسط ، مع مراعاة حالاته من حيث

استقامته وسلوكه الشخصى وقدر كفايته فى العمل وعنايته به وبلغ استعداده لتحمل المسؤولية ، ومدى قدرته على الابتكار وغير ذلك من عناصر التقدير ، . ومفاد هذه النصوص أن القاتون نظم كيفية أعداد تقارير درجة كفاية أعضاء النيابة الإدارية ، ورسم المراحل والجراءات التى تمر بها حتى تصبح نهائية ، فأوجب أن يحررها المفتشون الفنيون أو رؤساء الإدارات على أن تقدم إلى الوكلاء العاملين المختصين ليقدموا تقريراً برأيهم فيها ورد من تقديرات لدرجة الكفاية ، ثم ترفع إلى المدير العام للنيابة الإدارية ليضع تقدير درجة الكفاية مع مراعاة العناصر التى أوردتها المادة ٣١ المشار إليها ، فإذا ما انتهى تقدير درجة كفاية العضو على النحو المتقدم أصبح التقدير نهائياً ، ولم يشترط المشرع أن يشتمل التقرير على فحص أعمال العضو لفترة معينة أو أن يكون عن أعمال سنة كاملة أو أن يعرض على لجنة ثلثون الأعضاء الفنيين للنيابة الإدارية لاعتباره ، كما هو الشأن بالنسبة إلى العاملين الذين كان ينطبق عليهم قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أو قانون العاملين المدنيين باندولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ولذلك فلا يمكن النعمى بالبطلان على تقرير مقدم عن أحد أعضاء النيابة الإدارية بدعوى أنه لم يقدم عن أعمال سنة كاملة أو لم يمر بالمراحل التى اعتبرتها قوانين التوظيف الخاصة بطوائف أخرى من العاملين ، من المراحل الجوهرية التى يترتب على تخلفها بطلان التقرير ، بل أن المناط فى هذا الشأن هو أحكام قانون النيابة الإدارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ واللوائح التى صدرت تنفيذاً لأحكامه ، وهى لم تستوجب اتباع تلك المراحل والجراءات ولذلك فلا يترتب على تخلفها أى بطلان .

(طعن رقم ٥٧٩ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٣ .

قاعدة رقم (٢٦٢)

المبدأ :

اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٥ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ — هي اقدر الجهات على تقدير مراتب كفاية أعضاء النيابة الادارية ومدى صلاحيتهم .

ملخص الحكم :

ان المادة ٢٥ المشار اليها تنص في الفقرة الثالثة منها على أن (يكون تعيين سائر اعضاء النيابة الادارية وترقياتهم ونقلهم بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة لجنة تشكل من المدير والوكلاء العاملين بحيث لا يقل عدد اعضاء اللجنة عن أربعة مان قل عن ذلك اكمل من رؤساء النيابة حسب الأهمية وذلك عند النظر في شئون أعضاء قسم التحقيق / ولقد وضعت هذه اللجنة الأسس والضوابط التي يتم على مقتضاها نقل اعضاء النيابة الادارية الى وظائف اخرى وفقا لأحكام القانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ — وغنى عن البيان أن هذه اللجنة بحكم تشكيلها وبما يتجمع لديها من التقارير المقدمة عن كفاية هؤلاء الأعضاء ومن بيانات عنهم من شتى المصادر فضلا عن معلومات أعضائها الشخصية هي اقدر الجهات على تقدير مراتب كفايتهم ومدى صلاحية كل منهم للاضطلاع بالمهام الخطيرة الملقاة على عاتق النيابة الادارية .

(طعن رقم ١٦٠٥ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٩) .

الفرع الخامس

نقل عضو النيابة الإدارية الى وظيفة عامة أخرى

قاعدة رقم (٢٦٤)

المبدأ :

نقل أعضاء النيابة الإدارية الى وظائف الكادر العالي بمقتضى القانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ - رخصة متروكة لتقدير جهة الإدارة المختصة تمارسها خلال فترة زمنية محددة وفقا لمقتضيات المصلحة العامة .

ملخص الحكم :

ان ما تفياه المشرع من اجازة نقل اعضاء النيابة الادارية الى وظائف فى الكادر العالى بمقتضى القانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ - هو حسبما سبق البيان - تدعيم هذا الجهاز المنوط به القيام بمهمة بالغة الخطورة باعتباره أداة رقابة واشراف عن طريق استبدال أعضاء جدد ظاهرى الكفاية ببعض أعضائه الذين ينقلون منه - ونقل هؤلاء الأعضاء وفقا لأحكام القانون المشار اليه انما هو رخصة تركت لتقدير الجهة الادارية المختصة تمارسها خلال فترة زمنية محددة وفقا لمقتضيات المصلحة العامة بلا معقب عليها من القضاء متى تم النقل وفقا لأحكام القانون وخلا من اساءة استعمال السلطة .

(طعن رقم ١٦٠٥ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٩) .

قاعدة رقم (٢٦٥)

المبدأ :

جواز نقل عضو النيابة الإدارية بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ الى وظيفة

في الكادر العالي يدخل في حدود مربوطها لما مرتبه عند النقل ولما اول مربوط الوظيفة التي يشغلها في النيابة الادارية — يجوز في للحالة الأخيرة ان يكون النقل الى وظيفة يقل نهية مربوطها عن مرتبه المنقول به او تقل علاواتها عن علاوات الوظيفة المنقول منها .

ملخص الحكم :

ان المادة الثانية من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ قد نصت على انه (يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح مدير النيابة الادارية وبعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٣٥ من هذا القانون بتقرير مسبب نقل اعضاء النيابة الادارية الى وظائف عامة في الكادر العالي في درجة مالية تدخل مرتبتهم عند النقل في حدود مربوطها او اول مربوط الوظيفة التي يشغلونها ويمنح من ينظون طبقا للفترة السابقة درجات شخصية في الجهة التي ينقلون اليها تسوى على اول درجة اصلية تخلو في تلك الجهة) — ومفهوم هذا النص ومدلوله انه يجوز نقل عضو النيابة الادارية الى وظيفة عامة في الكادر العالي يدخل في حدود مربوطها — اما مرتبه عند النقل — ولما كان المدعى عند نقله يشغل وظيفة رئيس نيابة ادارية مربوطها ١٣٠٠/٩٠٠ جنبه وقد نقل الى وظيفة من المرتبة الاولى بالهيئة العامة السكة الحديد مربوطها ١٢٠٠/٩٦٠ جنبه وهي وظيفة يقل عن حدود مربوطها اول مربوط الوظيفة التي كان يشغلها عند نقله — فيكون نقله قد تم سليما ومطابقا لاحكام القانون — ولا يتعدى في سلامة هذا النقل ان مرتبه في النيابة الادارية كان يجاوز نهية مربوط الوظيفة التي نقل اليها ذلك أن القانون وان اجاز يكون نقله الى وظيفة يدخل هذا المرتب في حدود مربوطها الا انه لم يوجب أن يتم النقل على هذا الوجه دائما

— بل إجاز أيضا أن يكون الى وظيفة يقل مربوطها عن هذا المرتب بشرط أن يدخل في هذا المربوط أول مربوط للوظيفة التي كان يشغلها — والقول بغير ذلك ويطرؤ أن يدخل المرتب الفعلى لعضو النيابة الادارية المنقول في حدود مربوط الوظيفة التي ينقل إليها أو أن يدخل في القليل متوسط هذا المربوط في تلك الحدود من شأنه اهدار هذه الخيرة في التزام أحد المعيارين المحددين للذين إجاز القانون الاعتداد بأيهما عند النقل كمثل معيار أو مربوط الوظيفة التي كان يشغلها — المدعى قبل النقل — وغنى عن البيان انه لا يتدحج في سلامة هذا النقل أن تزيد علاوة وظيفة رئيس نيابة ادارية على علاوة المرتبة الأولى بهيئة السكة الحديد أو يكون في هذا النقل حرمان للمدعى من مزايا كادر النيابة الادارية ما دام قرار نقله قد ألزم الحدود التي رسمها القانون ولم يجد عنها .

(طعن رقم ١١٢٠ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٤) .

قاعدة رقم (٢٦٦)

المبدأ :

أعضاء النيابة الادارية — نظهم الى الوظائف العامة الأخرى إنما يتم بالحالة التي يكون عليها العضو من حيث الدرجة والأقدمية والمرتب — جهة الادارة لا تملك أية سلطة تقديرية تخولها التصديق في هذا المركز أو في آثاره المستمدة مباشرة من القانون — الفئة المالية ذات المربوط المالي ١٤٠٠ — ١٨٠٠ جنيه سنويا هي الفئة التي تعادل درجة وكيل النيابة الادارية .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم النيابة الادارية ينص في المادة (٤٧ مكرر) على أنه : يجوز بقرار من رئيس الجمهورية

بناء على اقتراح من رئيس المجلس التنفيذي نقل أعضاء النيابة الإدارية إلى وظائف عامة في الكادر العالي بميزانية الدولة أو إلى وظائف عامة في المؤسسات أو الهيئات العامة ويتم النقل بالحالة التي يكون عليها عضو النيابة الإدارية من حيث الدرجة والأقدمية والمرتب ويمنح من ينقلون طبقاً للفقرة السابقة درجات شخصية في الجهة التي ينقلون إليها تسوى على أول درجة أصلية تظل بترك الجهة .

ومفاد هذا النص أنه متى نقل عضو النيابة الإدارية إلى إحدى الوظائف العامة سواء في الكادر العالي بميزانية الدولة أو في عضو النيابة الإدارية من حيث الدرجة والأقدمية والمرتب فلا تملك جهة الإدارة حيال هذا المركز القانوني أية سلطة تقديرية تخولها التعديل في هذا المركز أو في آثاره المستتدة مباشرة من القانون .

ومن حيث أن الحاق السيد المذكور للعمل مديراً عاماً للشئون القانونية بالمؤسسة المصرية العامة للتشييد والبناء من الفئة الأولى بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٢ لسنة ١٩٦٦ لا يمسدو أن يكون من قبيل النقل من جهة إلى أخرى في خدمة الدولة بغية الاستفادة من تبادل الخبرات ، ومن ثم يخضع هذا النقل لأحكام المادة (٤٧ مكرر) من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

ومن حيث أن النائب أن القرار الجمهوري رقم ٤٨٢ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر قد تضمن مسامناً بالمركز القانوني الذي تحقق للسيد المذكور إبان خدمته بالنيابة الإدارية إذ قضى بوضعه في الفئة الأولى ذات الربط المالي ١٦٠ - ١٨٠٠ جنيه سنوياً بعلاوة قدرها ٧٢ جنيه في السنة في حين أن هذه الفئة تعتبر أدنى من درجة وظيفته بالنيابة الإدارية المقتر لها الربط المالي ١٤٠٠ - ١٨٠٠ جنيه سنوياً بعلاوة قدرها ٧٥ جنيه

في السنة وبهذه المثبة تحقق عيب مخالفة القانون في القرار الجمهوري
سلف الذكر وهو الأمر الذي دعا المؤسسة الى استصدار القرار الجمهوري
رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠ بنية تصحيح ما شاب القرار الأول من بطلان .

ومن حيث أن البادى من مطالعة المذكرة الايضاحية المرافقة للقرار
الجمهوري الأخير أن الغرض من استصداره هو تصحيح الوضع الناشئ
من صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٢ لسنة ١٩٦٦ وجاءت صياغة
المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ١١١٧ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه
مؤكدة لهذا المعنى فنصت على أن « يعتبر كل من السادة ... معيناً في
وظيفة مدير عام للشئون القانونية بالجهة وبالغرفة أو الدرجة المبينة قرين
اسمه وذلك بصفة شخصية ومن ثم فقد تقرر اعتبار السيد المذكور بالغرفة
المالية ذات الربط المالي ١٤٠٠ — ١٨٠٠ جنيه سنوياً بعلاوة مقداره
٧٥ جنيهاً سنوياً وهذه الفئة هي التي تعادل درجة وكيل عام النيابة الادارية
التي كان يشغلها قبل النقل .

ومن حيث أنه ترفيهاً على ما تقدم قلناه لا يسوغ اعتبار قرار رئيس
الجمهورية رقم ١١١٧ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه قرار تصحيح مبتدأ في الفئة
المالية لمخالفة ذلك لما تقتضيه التسوية الوجوبية التي تتم في شأن من
ينقل من النيابة الادارية الى إحدى الوظائف العامة في الحكومة او الهيئات
والمؤسسات وفقاً للأوضاع المنصوص عليها في المادة (٢٧) مكرر) من
القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فضلاً عن أن قرار رئيس
الجمهورية رقم ١١١٧ لسنة ١٩٧٠ المتقدم فكره — والذي أشار في ديباجته
الى قانون النيابة الادارية — واضح الدلالة على الغرض في التسوية وليس
التصحيح المبتدأ غير أن هذه التسوية التي تضمنها قرار رئيس الجمهورية
رقم ١١١٧ لسنة ١٩٧٠ انما تنتج آثارها القانونية من التاريخ الذي يكون
فيه تنفيذها جاز وممكن قانوناً وهذا يتحقق من التاريخ الذي تم فيه

انشاء الفئة العالية بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦
بلائحة نظام العاملين بالقطاع العام لما قبل تاريخ العمل بهذه اللائحة فلم
تكن فئة عالية في جداول المرتبات المرافقة للائحة الشركات القائمة
للؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .
ومن ثم فان مقتضى تسوية حالة السيد المذكور اعتباره بالفئة العالية بصفة
شخصية من تاريخ العمل بلائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة
بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ مع ما يقترب على ذلك من
تدرج راتبه بالمعالمات الدورية واستحقاقه الفروق المالية المترتبة على
هذه التسوية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى استقرار تسوية حالة
السيد/... بصفة شخصية على الفئة العالية (١٤٠٠ - ١٨٠٠) اعتبارا
من تاريخ سريان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه
وتدرج راتبه بالمعالمات الدورية حتى يصل الى نهاية رتب هذه الفئة مع
ما يقترب على ذلك من فروق مالية .

الفرع السادس تأديب عضو النيابة الإدارية

قاعدة رقم (٢٦٧)

المبدأ :

المقصود بالشوائب أن يعلق بمسلك عضو النيابة الإدارية ما يمس سمعته أو كرامته وظيفته — يكفي وجود دلائل أو شبهات قوية تلقى ظلا من الشك على مسلكه أو تمس سمعته .

ملخص الحكم :

إن المقصود بالشوائب أن يعلق بمسلك عضو النيابة الإدارية ما يمس سمعته أو كرامته وظيفته فلا يحتاج الأمر في التبريل على قيسام ذلك الشوائب الى وجود دليل قاطع على توافرها وإنما يكفي في هذا المقام وجود دلائل أو شبهات قوية تلقى ظلا من الشك على مسلكه أو تمس سمعته — لا شبهة في أن وظائف النيابة الإدارية هي من الوظائف ذات المسؤولية الخطيرة التي تتطلب من شاغليها اتشد الحرص على اجتناب كل ما من شأنه أن يزرى السلوك أو يمس السمعة وذلك سواء في نطاق أعمال الوظيفة أو خارج هذا النطاق .

(طعن رقم ١٦٠٥ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٩) .

الفرع السابع انتهاء خدمة عضو النيابة الادارية

قاعدة رقم (٢٦٨) ..

المبدأ :

القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية عدم تضمنه الأحوال التي تنتهى فيها خدمة أعضاء النيابة الادارية - الرجوع في هذا الشأن الى احكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة - انتهاء خدمة عضو النيابة الادارية في ظل سريان احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة - نص المادة ٧٧ من هذا القانون على سلطة رئيس الجمهورية في فصل العامل بغير الطريق التأديبي - اعتبار ذلك من الملاحظات المفروكة لتفسير جهة الادارة بلا معقب عليها ما دام قد خلا من عيب لساءة استعمال السلطة ولم تستهين به سوى الصالح العام .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه يبين من استقراء احكام قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية والقوانين المعدلة له الى تاريخ صدور القرار الملغى فيه انه انرد الباب الرابع منه لتنظيم أعضاء النيابة الادارية وموظفيها وتناول في مواده شروط تعيين أعضاء النيابة الادارية وقواعد ترقيةاتهم وتدريبهم واعارتهم الى الخارج ثم نص في المادة ٣٩ منه على العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على أعضاء النيابة الادارية كما نص هذا القانون في المادة ٤٧ مكرر على أنه يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح رئيس

المجلس التنفيذي نقس أعضاء النيابة الادارية بقسميها الى وظائف علمية في الكادر العالي ببيزانية الدولة أو وظائف علمية في المؤسسات والهيئات العلمية ويتم النقل بالحالة التي يكون عليها عضو للنيابة الادارية من حيث الدرجة والأقدمية والرتب . ولقد اقتصر القانون على هذه الأحكام ولم يتطرق الى تنظيم الأحكام الوظيفية الأخرى للخاصة بأعضاء النيابة الادارية وبهذه المثابة فانهم يخضعون للقواعد العامة الواردة في قانون العاملين المدنيين بالدولة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في قانون النيابة الادارية المذكورة باعتبار ان قانون العاملين المدنيين بالدولة هو القانون العام الذي يسرى على سائر العاملين المدنيين بالدولة . ولما كان الأمر كذلك وكان قانون النيابة الادارية لم ينص على الأحوال التي تنتهي فيها خدمة أعضاء النيابة الادارية لذلك يتمين الرجوع في هذا الشأن الى احكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذي تم انتهاء خدمة المدعية في ظل سريان احكامه .

ومن حيث ان المادة ٧٧ من قانون نظام العاملين بالدولة المذكور قد خولت في فقرتها السادسة رئيس الجمهورية سلطة فصل الصالح بغير الطريق التأديبي ويرد هذا الحق الى أصل عام هو وجوب هيمنة الادارة على تسيير المرافق العامة على وجه يحقق الصالح العام باعتبار ان العاملين هم عمال هذه المرافق وهي التي تقسوم باختيار من ترى فيهم الصلاحية لهذا الغرض وفصل من تراه منهم أصبح غير صالح لذلك . هذا من الملاحظات المتروكة لتقديرها بلا معقب عليها ما دلم خلا من عيب اساءة استعمال السلطة فلم تستهدف به سوى الصالح العام ويتمين من ثم الالتزام بهذا الأصل ومراقبة القرار المطعون فيه للنظر في طلب التعويض الذي طرحته المدعية على المحكمة في ضوء احكام هذه المادة أخذاً في الاعتبار ان المدعية لا تنفيد من احكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن اعسادة

العاملين المدنين بالدولة الذين فصلوا بغير الطريق التأديبي الى وظائفهم لأن هذا القانون لا يسرى وفقا لحكم المادة الأولى منه على العاملين الذين تنظم شئونهم الوظيفة قوانين خاصة ، شأن اعضاء النيابة الادارية الذين لم يصدر في شأنهم قانون مماثل .

ومن حيث أن للثابت في الأوراق أنه صدر في ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٧ قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٤٠٤ لسنة ١٩٦٧ بحالة بعض السادة اعضاء النيابة الادارية الموضحة أسماؤهم به أنى المعاش مع منح كل منهم المعاش الاستثنائى الموضح قرين كل اسم وتضمن هذا القرار اسم السيدة/ رئيسة للنيابة الادارية ومقدار المعاش الاستثنائى المقرر لها ومقداره ٦٢٣٥٠ جنيها . وارفق بهذا القرار مذكرة السيد مدير النيابة الادارية الذى ورد بها ان تقرير جهاز النيابة الادارية ليواجه المسئوليات الملغاة على عاتقه فى الوقت الحاضر يتطلب ضرورة اختيار العناصر الصالحة لشغل الوظائف الرئاسية وإبعاد من عداهم وأن استمرار وجود من تبين ضعف مستواهم الفنى مما كان سببا فى تخطيهم فى الترقية الى وظائف وكلاء عاملين أو رؤساء نيابة سيؤدى الى ايجاد عناصر معوقة للعمل فى الجهاز ، ومن ثم فإن الحاجة تدعو الى اعادة النظر فى وضع اعضاء النيابة الذين تبين عدم صلاحيتهم ، لما تسبب ضعف المستوى الفنى او لأسباب أخرى وذلك بإبعاد بعض العناصر التى ثبت عدم صلاحيتها لضعف المستوى الفنى ، وقد لوحظ أنه يوجد بين اعضاء النيابة من جاوز سنهم السن المناسب لشغل الوظائف التى يشغلونها بعد أن تخطوا فى الترقية أكثر من مرة . وقد رأى اقتراح احالة السادة رؤساء وكلاء النيابة الممتازة المبينة أسماؤهم فى مشروع القرار الى المعاش مع منح كل منهم معاشا استثنائيا بإضافة سنتين لمدة الخدمة او المدة الباقية لسن التقاعد أيهما أقل ومنحه العلاوات المقررة خلال هذه المدة على الا يتجاوز المعاش نهلية مربوط الوظائف التى يشغلونها وازادت

المذكورة انه قد روعى في ذلك صالح العمل في جهاز النيابة مع مراعاة الاعتبارات الخاصة لمن شملهم القرار اذ انهم جميعا قد بلغوا سنا يقرب من الخامسة والخمسين عاما او يزيد ولهم مدد خدمة طويلة وان اضافة سنتين الى مدة خدمة كل منهم يحقق لهم معاشا مناسباً — وقد اخطرت المدعية بقرار احالتها الى المعاش في ٧ من يناير سنة ١٩٦٨ فتظلمت منه في ٢٦ من فبراير سنة ١٩٦٨ واعدت الامانة الفنية للجنة التظلمات بوزارة العدل تقريرا في شأن تظلمات استعرضت فيه حالتها الوظيفية ذكرت فيه ان كفايتها قد حدرت في الاول من ابريل سنة ١٩٦١ بدرجة « قارب فوق الوسط » كما قد حدرت كفايتها في نوفمبر من العام ذاته بدرجة « بين الوسط وفوق الوسط » وقد حدرت كفايتها بتاريخ مارس سنة ١٩٦٣ بدرجة « تزيد عن الوسط » ورقبت الى وظيفة رئيس نيابة ادارية بالقرار الجمهوري رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٦٤ ورات الامانة الفنية قبول التظلم شكلا لانه لم ينسب الى المتظلمة ما يبرر فصلها واوصت بقبول تظلمها وقد عرض هذا الرأي على لجنة التظلمات برئاسة السيد وزير العدل التي رأت عدم ملاعبة التظلم للنظر . هذا كما اعد السيد مدير التفتيش الفني بالنيابة الادارية في ١٣ من ابريل سنة ١٩٦٩ مذكرا في شأن تظلم المدعية استعرض فيها حالتها الوظيفية وذكر ان كفايتها قد حدرت عن عملها في المدة من الاول من يناير سنة ١٩٦٠ حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ بدرجة « تقرب من فوق المتوسط » واخذ عليها عدة مأخذ في عملها من بينها القصور في التحقيق ومخالفة قواعده واثنى عليها من حيث انجاز العمل والانتهاء الى نتائج صحيحة في الغالب ، كما قد حدرت كفايتها عن عملها في المدة من الاول من يناير سنة ١٩٦١ حتى ٣١ من اكتوبر سنة ١٩٦١ بدرجة « بين الوسط وفوق الوسط » واخذ للتقرير عليها عدة مأخذ من بينها القصور في التحقيق وعلق مدير التفتيش الفني للنيابة الادارية على التقرير بأن المأخذ الواردة فيه لا يقدح معظمها في قدرتها او يقلل من كفايتها

فيما عدا ما شاب تحقيقاتها من قصور وخروج على إجراءات التحقيق بتوجيه أسئلة لا يقتضيها المقام ، كما اتنى على شخصيتها التي يظلب عليها الهدوء والاتزان . كما قدرت كفايتها عن عملها بالمكتب الفني في المدة في الأول من يناير سنة ١٩٦٢ حتى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٢ بدرجة « يزيد عن الوسط » بعد أن اخذ عليها بعض مآخذ في العمل . و اضاف أن المسادة ٢٨ من القرار الجمهوري رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٥٨ باللائحة الداخلية للنيابة الادارية تنص على أن الترقية الى وظيفة رئيس نيابة ادارية ووكيل عام تكون بحسب درجة الكفاية وانه وضع من مطالعة محضر لجنة شئون الأعضاء الفنيين بالنيابة الادارية في جلستى ٢٣ و ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ أن اللجنة اتجهت بمناسبة ترقية بعض وكلاء النيابة من الفئة المترازة الى رؤساء نيابة ، الى الاعتداد بقدم التخرج ومدة الخبرة واعتبارهما محال اعتبار عند الترقية وقصرت هذا المبدأ على من استقرت كفايته في التقارير الثلاثة الأخيرة على درجة « وسط » على الأقل .

ومن حيث أن ما استند اليه قرار انتهاء خدمة المدعية من انها كانت قد قاربت الخامسة والخمسين من عمرها وجاوزت بذلك السن المناسبة لوظيفة رئيس نيابة ادارية التي كانت ما زالت تشغلها ، ومن أن استبرارها في الخدمة في هذه الوظيفة الرئاسية مع ضعف مستواها من الامور التي تعوق عمل جهاز النيابة الادارية وتشل قدرته على مواجهة المسؤوليات الملقاة على عاتقه ، يستتبع ابعادها هي وامثالها عن العمل حتى يتيسر اختيار العناصر الصالحة لشغل هذه الوظائف الرئاسية ، ان ما استند اليه القرار المذكور في هذا الشأن لانتهاء خدمة المدعية يتفق ومخرج القواعد القانونية التي صدر في ظلها هذا القرار . ولا مجال للقول المرسل في هذا الصدد بأن وظيفة رئيس نيابة ادارية ليست من المناصب بحيث يصيح من غير المناسب أن يقوم بأعبائها من قارب السن الخامسة والخمسين — شأن المدعية — ذلك أن تقرير ذلك من الملامات التي تستقل

بها جهة الادارة ، ما لم يشبه ثمة انحراف بالسلطة ، فهي التي تستطيع بحكم معيشتها لظروف العمل وملابساته أن تقدر الآثار النفسية والسلوكية التي تنعكس على المدعية وعلى علاقاتها برؤسائها الذين يصفرونها سنا ويتفوقون عليها علما وخبرة ، وتزن مدى اثر ذلك على حسن أداء العمل وانتظامه . وطالما أنه لم يتم دليل من الأوراق على أن النيبلة الادارية لم تقضى من وراء هذا المصلحة العامة فلا يكون ثمة وجه للنعمى عليها في هذا الشأن . هذا كما أنه لا مثار للمقول بأن الأوراق لا تفيد أن المدعية غير منتجة بقوله ان كفايتها لم تقدر منذ مارس سنة ١٩٦٣ لا مثار لذلك لأن عدم تقدير كفاية المدعية الفنية منذ هذا التاريخ الى تاريخ صدور قرار انتهاء خدمتها في ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٧ لا يفيد بذاته أنها كانت على كفاية تؤهلها للبقاء في الخدمة والواقع ان تقارير كفاية المدعية عن الفترة من الأول من يناير سنة ١٩٦٠ الى مارس سنة ١٩٦٣ لا تتجاف مع ما سجلته النيابة الادارية في مذكرة طلب انتهاء خدمة المدعية من ان مستواها الفني كان ضعيفا بل توحى به ، فتقدير كفاية المدعية بدرجة يزيد عن الوسط في المدة من يناير سنة ١٩٦٢ الى ٣٠ من يونيه سنة ١٩٦٢ وبنفس هذه الدرجة في مارس سنة ١٩٦٣ ومن قبل ذلك بدرجة بين الوسط وفوق الوسط في حين أن درجة كفايتها في الفترة من يناير سنة ١٩٦٠ حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ وفي أبريل سنة ١٩٦١ تقارب فوق الوسط ، ان تقدير درجات كفاية المدعية على هذا النحو تنبئ بوضوح عن أن كفاية المدعية كانت في انهيار مضطرد ببالا يسوغ معه نحض ما خلصت اليه النيابة الادارية في مذكرتها سالفة الذكر من أن مستوى المدعية الفني كان ضعيفا وذلك بحسبان أن مثل هذا التقدير من الملاحظات التي تنفرد بها جهة الادارة ما لم يشب تقديرها الانحراف وهو ما لم يتم عليه ثمة دليل بل وينفيه فضلا عن أن الانهيار في مستوى كفاية المدعية على النحو المتقدم ذكره منذ يناير سنة ١٩٦٠ كان مستمرا ومضطردا وأنه لا يوجد ثمة تفاوت صارخ بين تقدير كفايتها بدرجة يزيد على الوسط

في مارس سنة ١٩٦٣ والدرجة الأدنى مباشرة لدرجة الوسط وهي درجة دون الوسط المعتبرة أدنى درجات الكفائية في حكم المادة ٣١ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر والتي يتسم صاحبها ولا ريب بضعف المستوى الفني . ولا يغني المدعية بعد ذلك كله الاستناد الى ترقيتها في سنة ١٩٦٤ الى وظيفة رئيس نيابة خاصة وان النيابة الادارية كانت قد نزلت بدرجة الكفائية اللازمة للترقية الى هذه الوظيفة الى درجة وسط على الأقل في التقارير الثلاثة الأخيرة ، مع ان تقديرات الكفائية ونفا للمادة ٣١ سالف الذكر هي كفاء . وفوق الوسط ووسط ودون الوسط وان وظيفة رئيس نيابة من الوظائف الرئاسية التي قضت المادة ٢٨ من القرار الجمهوري سالف الذكر بأن تكون للترقية اليها بحسب درجة الكفائية ، وفي هذا ما يكشف بجلاء عن صدق ما ذهبت اليه بحسب درجة الكفائية ، وفي هذا ما يكشف بجلاء عن صدق ما ذهبت اليه مذكرا النيابة الادارية التي صدر على اساسها قرار انتهاء خدمة المدعية من ضعف مستوى شاغلي الوظائف الرئاسية وان حاجة العمل كانت تتطلب ابعاد العناصر غير الصالحة والمعوقة منهم وتعزيز النسيابة الادارية بعناصر قادرة على التفرغ بمسؤوليات العمل بها .

ومن حيث انه لما كان الامر كذلك فان القرار المطعون فيه يكون قد صدر بالنسبة للمدعية على اسباب صحيحة تبرره في الواقع والقانون بما لا مطن عليه ، ومن ثم ينهار ركن الخطا الموجب للتعويض وينهار تبعاً له الأساس الذي أقامت عليه المدعية طلب التعويض وتكون دعواها بهذه المثابة حقة بالرفض .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى غير ذلك فمن ثم يتمم الحكم بقبول الطعنين شكلاً وفي موضوعها بالافاء، الحكم المطعون فيه مع التزام المدعية بالمصروفات .

قاعدة رقم (٢٦٩)

المبدأ :

متى تحصن القرار الإداري فإنه يصبح حجة على ذوى الشأن فيما
إنشأه أو رتبته من مراكز أو آثار قانونية — لا تقبل أية دعوى يكون القصد
فيها تجريده من قوته التنفيذية في مواجهتهم .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه ليس صحيحا ما ذهب اليه الطاعن من أنه وإن كان
القرار الجمهوري رقم ٢٤٠٤ لسنة ١٩٦٧ بإحلاله لى المعاش بغير الطريق
التأديبي قد تحصن بفوات مواعيد الطعن بالإلغاء إلا أن ذلك لا يحول دون
الإقرار ببطالانه وترتيب آثار هذا البطلان من ناحية إعادة تسوية معاشه
على أساس بقائه في الخدمة حتى سن الستين مع صرف الفروق المترتبة على
هذه التسوية . لا صحة في هذا القول لأنه متى تحصن القرار الإداري
فإنه تحيل على الصحة حجة على ذوى الشأن فيما أنشأه أو رتبته من
مراكز أو آثار قانونية بحيث لا تقبل أية دعوى يكون القصد منها تجريده
من قوته التنفيذية في مواجهتهم ، إلا انطوى الأمر على الغاء ضمنى للقرار
واخلال بالاستقرار الذى استهدفه القانون للمراكز والآثار القانونية المشار
إليها بعد إذا انقضت مواعيد الطعن فيها بالإلغاء .

(طعن ٤٦٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٤/٥/١٩) .

قاعدة رقم (٢٧٠)

المبدأ :

المادة ٣٥ من قانون النيابة الإدارية تنظم العلاقة الوظيفية لأعضاء
النيابة الإدارية من حيث التعيين والنقل والترقية ويؤخذ في شأنها رأى لجنة
الموكلاء العاملين قبل إصدار القرارات المتعلقة بها — المادة ٧٧ من القانون

رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ هي الواجبة التطبيق في شأن فصل أعضاء النيابة الإدارية بغير الطريق التأديبي ومن ثم لا تتطلب أية إجراءات شكلية في القرار الذى يصدر من رئيس الجمهورية وفقاً لأحكامها أساس ذلك : نظام الفصل بغير الطريق التأديبي يستهدف التيسير على جهة الإدارة في إنهاء خدمة الموظف بغير الطريق التأديبي المعتاد مما يقتضى ترك الأمر في شأنه لرئيس الجمهورية دون قيد في حين أن التعيين والنقل والترقية تتعلق بتنظيم العلاقة الوظيفية ومن ثم رأى أن يؤخذ بشأنها رأى لجنة الوكلاء العاملين قبل إصدارها لا وجه للتحدى بقاعدة من يملك التعيين يملك الفصل توصلنا لاستلزام ذلك الإجراء بأخذ رأى لجنة الوكلاء — الأثر المترتب على ذلك : قرار رئيس الجمهورية الصادر في ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بفصل عضو النيابة الادلوية دون سابقة العرض على لجنة الوكلاء صحيح .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه لا وجه كذلك لما ذهب اليه الطاعن من أن القرار المطعون فيه صدر معدوما لعدم أخذ رأى لجنة الوكلاء العاملين بالنيابة الادلوية قبل إصداره مما يفتوى على غشيب الاختصاص هذه اللجنة وتقويت لأجراء شكلى جوهري يدين ضمانته جهورية لأعضاء النيابة الادلوية ، وذلك بمقبولة أنه لما كانت القاعسة أن من يملك التعيين يملك الفصل ، وكانت المادة ٣٥ من قانون النيابة الادلوية قد نصت على أن يكون تعيين أعضاء النيابة الادلوية وترقيتهم وتطعيمهم بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض مدير النيابة الادلوية بعد أخذ رأى اللجنة الوكلاء فان فصل أعضاء النيابة الادلوية بغير الطريق التأديبي بالتطبيق بنص الفقرة ٦ من المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن ذلك العاملين المدنيين بالدولة الذى صدر القرار الجمهورى المطعون فيه يناقيا

لأحكامه كان يلزم — ومن باب أولى — أن تتم أيضا بناء على عرض مدير النيابة الادارية بعد اخذ رأى لجنة الوكلاء المشار اليها مباشرة على حالات التعمين والترقية والفصل . لا وجه لما ذهب عليه الطاعن في هذا الخصوص ، ذلك لأن المادة ١٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الواجبة التطبيق في شأن اعضاء النيابة الادارية على ما ذهب الحكم المطعون فيه ويحق ، لم تتطلب استيفاء اية اجراءات شكلية في القرار الذي يصدر من رئيس الجمهورية وفقا لأحكامها ، ولا وجه للاجتهاد مع مراعاة النص ووضوحه ، فضلا عن أن نظام الفصل بغير الطريق التأديبي انها يستهدف التيسير على وجهة الادارة في انتهاء خدمة الموظف بغير الطريق التأديبي المعتاد ، مما يقتضى ترك الأمر في شأنه لاختصاص رئيس الجمهورية دون شبهة قيد آخر ، في حين أن حالات التعمين والنقل والترقية المنصوص عليها في المادة ٣٥ من قانون النيابة الادارية تتعلق بتنظيم العلاقة الوظيفية لأعضاء النيابة الادارية ولا تثور في شأنها مقتضيات التيسير سالفة الذكر ، ومن ثم نؤى أن يؤخذ في شأنها رأى لجنة الوكلاء العاملين قبل اصدار القرارات المتعلقة بها ، مما يتضح منه أن اختلاف اجراءات اصدار القرار في كلتا الحالتين اختلاف مقصود لذاته ، الأمر الذي تنفي معه علة القياس بينهما ، ولا يكون شبهة وجه بالتالى للتحدى في هذا المجال بقاعدة أن من تلك التعمين يملك الفصل توصيلا الى استلزام ذات الاجراءات في كلتا الحالتين .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم وكان القرار المطعون فيه قد تحسن بعد اذ تراخى المدعى في رفع الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض طلب المدعى تسوية معاشته على أساس استمرار بقاءه في الخدمة حتى سن الستين مع صرف الفروق المالية المترتبة على ذلك يكون قد اصاب الحق ولا مطعن عليه من هذه الناحية .

قاعدة رقم (٢٧١)

المبدأ :

المادة ٢٨ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٥٨ باللائحة الداخلية للنيابة الادارية والمحاكمات القضائية — متى ثبتت كفاية عضو النيابة لشغل الوظيفة القضائية التي تتم الترقية إليها بحسب درجة الكفاية فإن القرار الجمهوري بإحالة المعاش بغير الطريق القضائي يكون مخالفا للقانون لافتقاده ركن السبب المبرر لاصداره — انظر المقترب على ذلك الحكم بالتعويض عن الأضرار المادية والأدبية تعويضا شاملا .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن طلب التعويض ، فإن الثابت من مطالعة المذكرة التي أعدها النيابة الادارية ردا على الدعوى ان القرار الجمهوري رقم ٢٤٠٤ لسنة ١٩٦٧ قد بنى أساسا ما جاء بمذكرة مدير النيابة الادارية التي جاء بها أنه « لما كان تعزيز جهاز النيابة الادارية لمواجهة المسؤوليات الملقاة على عاتقه في الوقت الحاضر يتطلب ضرورة اختيار العناصر الصالحة لشغل الوظائف الرئاسية وابعاد من عداهم ، ولما كان استمرار وجود من تبين ضعف مستواهم الفني مساكنا سببا في تخطيهم في الترقية الى وظائف وكلاء علمين أو رؤساء نيابة سيؤدي الى إيجاد عناصر معوقة للعمل في الجهاز ، ومن ثم فإن الحاجة تدعو الى النظر في وضع أعضاء النيابة الادارية الذين تبين عدم صلاحيتهم إما لسبب ضعف المستوى الفني أو لأسباب أخرى وذلك بإبعاد بعض العناصر التي ثبت عدم صلاحيتهم لضعف المستوى الفني » .

كما لوحظ أنه يوجد بين أعضاء النيابة الادارية من جاوز السن المناسب يشغل للوظائف التي يشغلونها بعد أن تخطوا في الترقية أكثر من مرة .

وقد رأى اقتراح احالته لسادة رؤساء ووكلاء النيابة الممثلة
للجنة اسماؤهم في مشروع القرار الى المعاش مع منح كل منهم معاشا
استثنائيا باضافة سنتين لمدة الخدمة ومنح العلاوات المقررة خلال
هذه المدة .

وقد روعى في ذلك صالح العمل في النيابة مع مراعاة الاعتبارات
الخاصة لمن شملهم القرار ، وان المحالين الى المعاش بالقرار الجمهوري
المشار اليه قد بلغوا سنا يقرب من الخامسة والخمسين عاما او تزيد
ولهم مدة خدمة طويلة وان في اضافة سنتين الى مدة خدمة كل منهم
ما يحقق لهم معاشا مناسباً .

ومن حيث ان المأخذ التي اشارت اليها مذكرة مدير النيابة الادارية
سائلة الذكر جاءت في عبارات عامة مرسلة بالنسبة الى جميع اعضاء
النيابة الادارية الذين تضمن القرار الجمهوري رقم ٢٤٠٤ لسنة ١٩٦٧
المشار اليه احوالهم الى المعاش ، دون ان تتضمن هذه المذكرة تخصيصا
لكل من هؤلاء الاعضاء يكشف عن مدى انطباق هذه المأخذ عليه .

وان الاستفادة من هذه المذكرة على اية حل ان اعضاء النيابة الادارية
المعينين بها هم من تبين ضعف مستواهم الفني مما وكان سببا في تخطيهم
في الترقية الى وظائف وكلاء علمين او وظائف رؤساء نيابة ادارية او من
جاوزوا السن المناسب لشغل الوظائف التي يشغلونها بغير ان تحلو في
الترقية لأكثر من مرة .

والمدعى ليس واحدا من هؤلاء حيث خلت الأوراق مما يفيد سبق
تخطيه في الترقية الى وظيفة رئيس نيابة ادارية او غيرها من الوظائف ؛
كما يكشف الأوراق عن انه قد قام به سبب آخر يصلح سنداً لاحتالته
الى المعاش بغير الطريق التأديبي ، وإن ما اثير اليه من ضعف المستوى

الفنى لمن شملهم القرار الجمهورى سالف الفكر امر لا تظايره الأوراق بالنسبة الى المدعى ، لأن الثابت انه قد أعيد تعيينه في وظائف النيابة الادارية بعد اعادة تنظيمها بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ .

ولو صح ما قيل من ضعف مستواه الفنى لشمله الفصل الى احدى وظائف الكادر العام خارج النيابة الادارية مع من اتخذ معهم هذا الاجراء من اعضاء النيابة الادارية طبقا لاحكام المادة ٤٨ من القانون المشار اليه : فضلا عن ان المدعى رقى الى وظيفة رئيس نيابة ادارية في ظل العمل بهذا القانون اعتبارا من ٣٠ من أبريل سنة ١٩٥٩ ، وهى من الوظائف الرئاسية في هذا الجهاز على ما عبر عنه مدير النيابة الادارية نفسه في مذكرته سالفة الفكر ، الأمر الذى يكشف بذاته عن كفاية المدعى لشغل هذه الوظيفة القيادية التى تتم الترقية اليها بحسب درجة الكفاية طبقا لنص المادة ٢٨ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٥٨ باللائحة الداخلية للنيابة الادارية والمحاكم التأديبية .

ومتى كان ما تقدم فان القرار الجمهورى رقم ٢٤٠٤ لسنة ١٩٦٧ باحالة المدعى الى المعاش بغير الطريق التأديبى قد انتقد السبب الجبر لاصداره ومن ثم يكون مخالفا للقانون .

ومن حيث انه قد ترتب على صدور القرار الجمهورى سالف الذكر في حق المدعى حرمانه من الفرق بين المرتب والمعاش طوال المدة التالية لبلوغه السن القانونية للاحالة الى المعاش ، فضلا عما انطوى عليه هذا القرار من الاساءة الى المدعى والتقليل من شأنه بين اقاربه وذويه . وهى اضرار مادية وادبية ترى المحكمة تعويضه عنها تعويضا شاملا يبلغ الفين من الجنيهات بمراعاة من المدعى احيل الى المعاش في نحو الخامسة والخمسين

— ٥٢٠ —

من عمره وأنه منح معاشا استثنائيا بضم مدة سنتين الى مدة خدمته
المحسوبة في المعاش .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم فقد تعين الحكم بقبول الطعن شكلا
وفي موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه وبإلزام الجهة الادارية بأن تؤدي
الى المدعى تعويضا قدره الفين من الجنيهات وبرفض ما عدا ذلك من
الطلبات .

(طعن ٤٦٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٤/٥/١٩) .

الفصل الثاني

تنظيم النيابة الادارية ودورها في الدعوى التأديبية

الفرع الاول

تنظيم النيابة الادارية

قاعدة رقم (٢٧٢)

المبدأ :

مراحل تنظيم النيابة الادارية — القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٤ — القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ — القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠

ملخص الحكم :

انه يتقضى مراحل انشاء النيابة الادارية واعادة تنظيمها يبين انها قد انشئت بمقتضى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٤ وقد اُنصحت بمكرته الايضاحية عما استهدفه المشرع من وراء انشائها وهو ان تكون اداة رقابة واشراف تشارك في دعم الجهاز الحكومى وتنظيم الاشراف على اعضائه تنظيميا بكل حسن تادية الخدمة للجمهور مع نزاهة القصد ورفع مستوى الكمية وان تقوم بالنسبة الى الموظفين بمثل ما تقوم به النيابة العامة بالنسبة الى المواطنين وبذلك تنوب عن اداة الحكم في تتبع الجرائم وتنص الاخطاء وضروب التقصير والاعتراف التى تستوجب المسائلة والعقاب — وتحققا لهذه الاهداف كل لها القانون الاستقلال عن الوزارات والمصالح كي تحقق لأعضائها الحيدة والبعيد عن تأثير كبار الموظفين — ونص القانون على تأليف لجنة تقوم باختيار الموظفين الفنيين الذين يملكون بالنيابة الادارية من بين موظفى الادارات العامة للشئون القانونية

والتحقيقات — وعندما اعيد تنظيم النيابة الادارية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ كانت الغاية التي استهدفها حسبما اوضحت عن ذلك مذكرته الايضاحية هي اصلاح أداة الحكم والقضاء على ما يعيبها من جراء فرطات الموظفين وأخطائهم ولذلك وسع في اختصاص النيابة الادارية في مجال التحقيق ووفر لأعضائها الضمانات الأساسية التي تهيأت لرجال القضاء وحقق المساواة بينهم وبين أعضاء النيابة العامة ورجال القضاء والأعضاء الفنيين بإدارة قضايا الحكومة وأعضاء مجلس الدولة واسلخه للقانون بكليات الجامعات المصرية — بأن اجاز تبادل التعيين في هذه الوظائف — واقتضت اعادة تنظيم النيابة الادارية تشكيلها على وجه يمكنها من الاضطلاع بأعبائها الجديدة ولذلك نصت المادة ٨ من القانون على أن (يصدر خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القانون قرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأى مدير عام النيابة الادارية باعادة تعيين أعضاء النيابة الادارية طبقا للنظام الجديد .. أما الذين لا يشملهم القرار المشار اليه في الفقرة السابقة فيحتفظون بدرجاتهم ومرتباتهم الحالية لمدة اقصاها ستة اشهر يصدر خلالها قرار من رئيس الجمهورية بتعيينهم في وظائف عامة مماثلة لوظائفهم ..) — وبذلك ترك المشرع للجهة الادارية المختصة حرية اختيار أعضاء النيابة الادارية باعتبارها طبيعية لاعادة تنظيمها بعد أن اتسع اختصاصها وزادت أهمية المهمة التي نيظت بها وخطورتها ونظرا الى ان اعادة تشكيل النيابة الادارية عقب صدور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ (لم يحقق ما استهدفه المشرع منها فقد رأى تكمين الجهة الادارية المختصة من استبعاد الأعضاء الذين اقتضى الصالح العام نظهم من النيابة الادارية فصدر القانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ الذى عمل به في ١٣ من يونيو سنة ١٩٦٠ متضمنا النص في مادته الثانية على انه (يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح مدير النيابة الادارية وبعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٣٥ من هذا القانون بتقرير مسبب نقل أعضاء النيابة الادارية الى وظائف عامة في الكادر العالى في درجة مالية

تدخل ممتلكاتهم عند النقل في حدود مربوطها أو أول مربوط الوظيفة التي يشغلونها) كما نص في المادة الثالثة على أن يعمل بهذا الحكم لمدة سنة من تاريخ العمل بهذا القانون يجوز تجديدها بقرار من رئيس الجمهورية — وقد جددت هذه المدة سنة أخرى بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١٢ لسنة ١٩٦١ . .

(طعن رقم ١٦٠٥ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٩) .

قاعدة رقم (٢٧٣)

المبدأ :

مراحل انشاء النيابة الادارية وتنظيمها — تنظيم القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ — التصرف في التحقيق الذي تتولاه النيابة الادارية .

ملخص الحكم :

ان النيابة الادارية هيئة مستقلة انشئت بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٤ وقد افسح هذا القانون ومذكرته الايضاحية عما استهدفه المشرع من انشائها وهو أن تسهم باعتبارها أداة رقابية واشراف في تدعيم الادارة الحكومية وتنظيم الاشراف على اعضائها تنظيمها يكمل السرعة في اداء الخدمات للجمهور مع نزاهة للقصد والكفاءة . وان تقوم بالنسبة الى الموظفين بمثل ما تقوم به النيابة العامة لكافة المواطنين فتتوب بذلك من أداة الحكم مجتمعة في تتبع الجرائم والأخطاء وأنواع التقصير التي تستوجب العقاب والمأخذة — وتحقيقا لهذه الأهداف كل لها القانون الاستقلال عن الوزارات والمصالح حتى تتحقق حيده اعضائها ويعتبرهم عن تأثير كبار الموظفين — وعندما اعيد تنظيم النيابة الادارية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ كان الهدف من هذا التصديل اصلاح أداة الحكم والقضاء على ما يعيبها من اخطاء الموظفين فوسع القانون من اختصاص النيابة الادارية

بالتحقيق اذ بعد ان كان مقصورا على التحقيق فيما يحل اليها وما تتلقاه من شكاوى قوى الشأن يشمل ايضا المخالفات التى يكشف عنها اجراء الرقابة ولم تحلها اليها الجهة الادارية وشكاوى الأفراد والهيئات العامة ولو لم يكن الشاكى صاحب شأن متى اثبت الفحص جديتها — كما نظم القانون اجراءات التصرف فى التحقيق ووزع الاختصاص فى شأنه بين النيابة الادارية والجهة التى يتبعها الموظف على وجه يمنع افتتات الجهات الادارية على اختصاص النيابة الادارية — فاذا رأت النيابة الادارية أن المخالفة تستوجب جزاء يجاوز الخصم من المرتب لمدة تزيد على خمسة عشر يوما أحالت الأوراق الى المحكمة التأديبية المختصة مع اخطار للجهة التى يتبعها الموظف بالاحالة (مادة ١٤ من القانون) — واذا رأت حفظ الأوراق أو ان المخالفة لا تستوجب جزاء اشد من الخصم من المرتب لمدة لا تجاوز خمسة عشر يوما أحالت الأوراق الى الرئيس المختص لاصدار قراره بالحفظ أو بتوقيع الجزاء مع اخطارها بهذا القرار — فاذا رأت الجهة الادارية تقديم الموظف الى المحاكمة التأديبية أعادت الأوراق الى النيابة الادارية لمباشرة الدعوى أمام المحكمة التأديبية المختصة (مادة ١٢) واذا كانت المخالفة مالية وجب اخطار ديوان المحاسبة بقرار الجهة الادارية فى شأنها وله أن يطلب من النيابة الادارية اقامة الدعوى التأديبية (مادة ١٣) .

الفرع الثاني

اختصاص النيابة الادارية

قاعدة رقم (٢٧٤)

المبدأ :

اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق مع العاملين بشركات الاستثمار
ثمّنى تساهم فيها للحكومة او الهيئت العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من
راسمالها .

ملخص الفتوى :

من حيث ان المادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن
سريان احكام القسّاتون النيابة الادارية والمحكمة التأديبية على موظفى
المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة تنمى
على انه (مع عدم الاخلال بحق الجهة التى يتبعها الموظف فى الرقابة
وفحص الشكاوى والتحقيق تسرى احكام المواد من ٣ الى ١١ و ١٤ و ١٧
من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه .

موظفى الشركات التى تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات والهيئات
العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من راسمالها أو تضمن لها حد ادنى
من الأرباح) .

ومناد ذلك ان المشرع مد نطق اختصاصات النيابة الادارية بالتحقيق
والرقابة والفحص والاحالة الى المحاكمة التأديبية والاحالة الى النيابة العامة
اذا اسفر التحقيق عن وجود جريمة جنائية المنصوص عليها بالمواد من
٣ الى ١٣ و ١٤ و ١٧ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم
النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية الى طائفتين من العاملين لولاها طائفة

العاملين بشركات القطاع العام الذين تثبت لهم هذه الصفة وفقا لأحكام قانون شركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ وثانيهما طائفة العاملين بالشركات التى تساهم فيها الحكومة أو الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها ، ومن ثم فإن ممارسة النيابة الادارية لاختصاصاتها سالفة الذكر بالنسبة للطائفة الثانية لا يشترط لها أن تكون الشركة من شركات القطاع العام ، وتبعا لذلك يكون للنيابة الادارية أن تمارس تلك الاختصاصات بالنسبة لأية شركة لا تقل مساهمة الحكومة أو الهيئات الادارية فى رأس مالها عن ٢٥٪ .

وبناء على ما تقدم تخضع النيابة الادارية بالتحقيق مع العاملين ببنك التنمية والاسكان الذى تساهم فيه هيئة تنمية المدن الجديدة وحيثه الاوقات المصرية بنسبة تزيد على ٢٥٪ من رأسمالها رغم ان انشاء البنك قد تم طبقا لأحكام قانون نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ الذى قضى فى مادته التاسعة باعتبار الشركات المنتفعة بأحكامه من شركات القطاع الخاص أيا كانت للطبيعة القانونية للأموال الوطنية المساهمة فيها ، ولم يستثن الشركات الخاضعة لأحكامه من الخضوع لأحكام القانونين رقمى ١١٧ لسنة ١٩٥٨ و ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليهما .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع الى اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق مع العاملين بشركات الاستثمار المنشأة ومقما لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ التى تساهم فيها الحكومة أو الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها .

قاعدة رقم (٢٧٥)

المبدأ :

القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن البنك المركزى المصرى والبنك الأهلى وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣٧ لسنة ١٩٦٠ بالنظام الاساسى للبنك الأهلى — القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ وإن كان قد أجاز لرئيس مجلس الادارة إصدار القرارات واللوائح الداخلية المتعلقة بالشئون المالية والادارية ونظام موظفى البنك وإن يضع النظم الأخرى اللازمة لأعمال البنك إلا أن هذا لا يفيد بذاته استثناء البنك من أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ طالما أن البنك لم يضع نظاما يقرر فيه صراحة الاستثناء من هذه الأحكام أو الخروج عليها .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عما ذهب اليه الطاعن من اختصاص رئيس مجلس ادارة البنك بإصدار قرار فصل المطمون ضدها تأسيسا على أن القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ قد أجاز الاستثناء من الأحكام الواردة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيلة الادارية والمحاکمات التأديبية وقد صدر القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن البنك المركزى المصرى والبنك الأهلى ، وكذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣٧ لسنة ١٩٦٠ بالنظام الاساسى للبنك الأهلى ، وقرر كل منهما هذا الاستثناء بالنسبة للعاملين بالبنك .

فيالرجوع الى القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه يبين أنه ولئن كان قد أجاز فى المادة ١٧ منه لمجلس الادارة إصدار القرارات واللوائح الداخلية المتعلقة بالشئون المالية والادارية ونظام موظفى البنك وإن يضع النظم الأخرى اللازمة لأعمال البنك ، إلا أن هذا لا يفيد بذاته استثناء البنك من أحكام رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ طالما وأن مجلس ادارة البنك لم يضع نظاما يقرر فيه صراحة الاستثناء من هذه الأحكام والخروج عليها :

ولا يجد في ذلك ما استند اليه البنك في عريضة طعنه من ان ثمة عرفا جرى عليه العمل في المنشآت المصرفية يجيز لرئيس مجلس الادارة توقيع الجزاءات التأديبية ومنها جزاء الفصل ، حيث لا يستقيم الاستناد الى عرف يخالف ما ورد بالقانون من احكام ، وان صح القول بقيام هذا العرف في تاريخ سابق على صدور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، فقد أضحى ولا محل للقول باستمراره بعد العمل بهذا القانون الذي تضمن احكاما مغايرة وقضى باتطابقها على العاملين بالبنك باعتباره مؤسسة عامة في ذلك الوقت . كذلك بالرجوع الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٣٧ لسنة ١٩٦٠ يبين انه ولئن كان قد نص في المادة ١٤ منه على ان يتبع البنك اساليب الادارة وفقا لما يجرى عليه العمل في المنشآت المصرفية العادية دون التقيد بالنظم والقواعد الادارية والمالية المعمول بها في مصالح الحكومة . والمؤسسات العامة الا ان هذا النص قد جاء خاصا بتحديد اساليب الادارة لا يفيد شيئا في تقرير الاستثناء من احكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ اذ يتعين لذلك النص على تقرير هذا الاستثناء اما صراحة او ضمنا بالأداء احكام مغايرة .

(طعن ٩٥٢ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٨٤/١/٣١) .

قاعدة رقم (٢٧٦)

المبدأ :

عدم ولاية النيابة الادارية في التحقيق مع العاملين بالمؤسسات
للصحفية القومية .

ملخص الفتوى :

من حيث المادة ٤٦ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة تنص على انه ، فضلا عن الاختصاصات المقررة للمجلس الأعلى

للصحافة في هذا القانون ومع عدم الإخلال بحق لائحة اندعوى المدنية أو الجنائية أو السياسية يكون للمجلس في حالة مخالفة الصحفي للواجبات المنصوص عليها في هذا القانون أو قلقون نقابة الصحفيين أو ميثاق الشرف الصحفي أن يشكل لجنة للتحقيق يتكون من ثلاثة من أعضائه من بينهم أحد الصحفيين والعضوين القانونيين وتكون رئاسة للجنة لأقدم العضوين القانونيين . ويتمتع على لجنة التحقيق أن تخطر مجلس النقابة أو مجلس النقابة الفرعية قبل الشروع في التحقيق مع الصحفي بوقت مناسب ولهما أن ينيا أحد أعضائهما لحضور التحقيق . وفي حالة توافر الدلائل الكافية على ثبوت الواقعة المنسوبة للصحفي يكون لرئيس لجنة التحقيق تحريك الدعوى التأديبية أمام الهيئة المنصوص عليها في المادة ٨١ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ في شأن نقابة الصحفيين ويتولى رأس لجنة التحقيق توجيه الاتهام أمام الهيئة التأديبية لرئيس تلك اللجنة وللصحفي الحق في الطعن في قرار هيئة التأديب أمام الهيئة الاستئنافية المنصوص عليها في المادة ٨٢ من القانون سالف الذكر . وتنص المادة ٥٢ على أن « الصحفيون الذين يعملون بصحيفة أو وكالة صحفية أو إحدى وسائل الإعلام غير الصحفية عليهم أن يتقدموا بطلب للمجلس الأعلى للصحافة خلال شهر من تاريخ العمل بهذا القانون للأن لزم بالعمل . فإذا لم يتقدموا بطلب الآن خلال الفترة المذكورة تتخذ معهم الإجراءات التأديبية وفقا لهذا القانون » .

ومن حيث أن القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٨١ بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة نص في المادة الأولى منه على أن « يستقبل بنص المادتين ١ ، ٢ من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ للنصان الآتيان : مادة ١ — مع عدم الإخلال بحق الجهة التي تتبعها العادل في

الرقابة وفحص الشكاوى والتحقيق تسرى احكام المواد من ٣ الى ١٢ ،
١٤ ، ١٧ من للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه على :

- ١ — العاملين بالهيئات العامة .
- ٢ — العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التى يصدر بتحديددها
قرار من رئيس الجمهورية .
- ٣ — العاملين فى شركات القطاع العام أو الشركات التى تشترك
بها الحكومة أو الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها
أو تضمن لها حداً ائنى من الأرباح .
- ٤ —
- ٥ —

ومن حيث أن مفاد ما تقدم جميعه ، انحصار اختصاص النيابة الادارية
عن الصحف القومية والمؤسسات الصحفية القومية الواردة فى قانون
سلطة الصحافة وفقاً لأحكام القانون للنيابة الادارية المشار اليها . واذ
نص المشرع على خضوع جميع العاملين بالمؤسسات الصحفية القومية من
صحفيين واداريين وعمال لعقد العمل الفردى فإن مؤدى ذلك هو مخاطبتهم
بنظام التأديب والتحقيق والجزاءات الواردة بقانون العمل الصادر به
القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ومن بعده القانون الجديد رقم ١٣٧ لسنة
١٩٨١ الذى حل محله ، وأستبعاد قانون النيابة الادارية وفى هذا الشأن
فضلا عن تخويل المجلس الأعلى للصحافة اختصاصات معينة فى التحقيق
مع الصحفيين وتحريك الدعوى التأديبية ضدهم وفقاً لقانون نقابة
الصحفيين رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ سالف الذكر مما يعنى عدم امتداد ولاية
النيابة الادارية اليهم .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى عدم اختصاص النيابة الادارية
بالتحقيق مع جميع العاملين بالمؤسسات الصحفية القومية .
(ملف ١٧٥/٢/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/١٢/١) .

الفرع الثالث

دور النيابة الادارية في الدعوى التأديبية

اولا — النيابة الادارية ليست خصما في الدعوى التأديبية :

قاعدة رقم (١٧٧)

المبدأ :

النيابة الادارية — ليست خصما في الدعوى التأديبية — اثر ذلك عدم الزامها بمصاريف الدعوى او الطعن في الحكم الصادر فيها .

ملخص الفتوى :

ومن حيث أن مباشرة النيابة الادارية التحقيق في بعض ما يحال الى المحكمة التأديبية من دعاوى واختصاصها وحدها بالادعاء امام المحكمة التأديبية لا يجعل منها اى النيابة الادارية خصما في الدعوى التأديبية اذ هي تقوم بدور النيابة عن الادارة وهي الامينة على مصلحتها وعلى حرمت الوظائف العامة فتتلاقى مع النيابة العامة في امانتها على مصلحة المجتمع ونيابتها عنه اذ هي تنسوب عن جهات الادارة امام القضاء التأديبي وهو ما يبين من تسميتها بالنيابة الادارية وما اشارت اليه المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء النيابة الادارية بقولها « وقد رأى ان تسمى هذه الهيئة بالنيابة الادارية لأنها تقوم بالنسبة الى العاملين ببث ما تقوم به النيابة العامة بالنسبة الى كافة المواطنين فهي تنسوب عن أداة للحكم مجتمعة في تتبع الجرائم والأخطاء وأنواع التقصير التي تستوجب العقاب » .

وحين اعاد القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ تنظيم النيابة الادارية واستكمل مقوماتها واختصاصاتها اللازمة لأداء دورها في الإصلاح الإداري

لم يغير من طبيعة هذه الهيئة ولم يخل بحق الجهة الادارية الأصلية في الرقابة وفحص الشكاوى والتحقيق .

وعلى هذا لا يجوز بأى حال من الأحوال إلزامها بمصروفات الدعاوى التى ترفعها او للطعون التى ترفع من العاملين طعنا فى احكام المحاكم التأديبية اذا خسرت الحكومة الدعوى أو الطعن .

ومن حيث أن ما نسب الى السيدين/..... ، هو اخلال بواجبات وظائفهما حال كونهما عاملين بوزارة الصحة ومن ثم تكون هذه الوزارة الأخيرة هى التى ينصرف إليها قضاء المحكمة الادارية العليا فيما تضمنه من إلزام الحكومة بمصروفات الطعنين المشار ليهما .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى إلزام وزارة الصحة بمصروفات الطعنين رقم ١٣٤٤ لسنة ١٣ و ١٢٤٩ لسنة ١٤ المرفوعين امام المحكمة الادارية العليا من السيدين/..... .

(ملف ٢٣٨/٢/٣٢ — جلسة ١١/٣/١٩٧٠) .

قاعدة رقم (٢٧٨)

المبسدا :

أن طرفي الخصومة فى الدعوى التأديبية هما العامل والجهة التى يعمل بها وهما طرفا الطعن ضد الحكم الصادر من المحكمة للتأديبية فى هذه الدعوى .

ملخص الفتوى :

ومن حيث أن الدعوى التأديبية هى دعوى تقام ضد عامل اخل بواجبات وظيفته أو أتى عملا من الأعمال المحرمة عليه والآخر الضار

لجريمة التأديبية ينصرف الى الجهة الادارية التى يعمل بها العامل ومن ثم يكون طرفا الخصومة فى الدعوى التأديبية هما العامل والجهة التى يعمل بها وهما ايضا طرفا الطعن ضد الحكم الصادر من المحكمة التأديبية فى هذه الدعوى .

(فتوى رقم ٣٤٥ فى ٢٣/٣/١٩٧٠) .

ثانياً — دور النيابة الادارية بصدد الدعوى التأديبية يكاد يتطابق مع النيابة العامة فى الدعوى العمومية :

قاعدة رقم (٢٧٩)

المبدأ :

دور النيابة الادارية بصدد دعاوى التأديب يكاد يتطابق مع دور النيابة العامة فى الدعوى العمومية — المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية قضت بأنه اذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فالحكمة ان تؤيد الحكم او تلغيه او تعدله سواء ضد المتهم او لمصلحته — حرص المشرع على النص على ما تقدم فى قانون الإجراءات الجنائية خروجاً على قاعدة ان لا يضر الطاعن بطعنه — الأخذ بالحكم الوارد فى المادة ٤١٧ المشار اليها فى حالة الطعن الذى تقيمه النيابة الادارية — العامل المتهم لا يفيد فحسب من طعن النيابة الادارية فى الحكم التأديبى وانما يفيد ايضا من طعن السلطات الادارية التى عينها قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فى المادة ٢٢ منه .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان دور النيابة الادارية بصدد دعاوى التأديب يكاد يتطابق مع دور النيابة العامة فى الدعوى العمومية ، كل منهما قوام على مصلحة (م ٢٨ — ج ٢٤)

الدعوى التى نيطت به امينا عليها من قبل المجتمع كل فى نطاقه ، واذا كانت المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية قد قضت بأنه اذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة ان تؤيد الحكم او تلغيه او تعدله سواء ضد المتهم او لمصلحته ، وهذا الحكم ما هو الا تأكيد للمبدأ الأساسى الذى يجعل من النيابة العامة امينة على الدعوى العمومية هو فى الأساس صالح المجتمع الانسانى ، واذا كان هذا هو شأن النيابة العامة وكان الاثر المترتب عليه هو اطلاق حرية القاضى عند نظر الاستئناف المتقدم منها الى الفاء الحكم او تصديله سواء ضد المتهم او لمصلحته ، وهذا الأمر الذى حرص المشرع على النص عليه فى قانون الاجراءات الجنائية خروجاً على قاعدة أن لا يضر الطاعن بطعنه انما مرد حكمه تقديره تعود الى طبيعة دور النيابة العامة فى المجتمع ، وفى اطار هذا المفهوم واستهداء بدور النيابة الادارية بحضور الدعوى التأديبية وتطابقه كما سلف ببيانه مع دور النيابة العامة بصدد الدعوى الجنائية ، فان الأمر يقتضى انسجاماً مع روح التشريع واتساقاً للمفهوم القانونى لدور كل من النيابة العامة والنيابة الادارية الأخذ بالحكم الذى قرره المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية سالف الفكر ليسرى فى شأن حالة الطعن الذى تقيد النيابة الادارية ، فان من شأن هذا الطعن ان يطرح أمام قاضى الطعن الحكم الصادر فى المنازعة لتبسط سلطان القاضى على الحكم ليلغيه او يعدله سواء ضد المتهم او لمصلحته ، وغنى عن البيان ان العامل المتهم لا يقيد محسب من طعن النيابة الادارية فى الحكم التأديبى ، وانما يقيد أيضاً من طعن السلطات الادارية التى عينها قانون مجلس الدولة المشار اليه فى المادة ٢٢ منه لأن هذه السلطات وقد حولها المشرع الاختصاص بالطعن فى الأحكام التأديبية بجانب النيابة الادارية لا يملك المزاي أو الحقوق أكثر مما تملكه النيابة الادارية التى ناط بها القانون أساساً مباشرة الدعوى التأديبية فمن بدء التحقيق فيها الى الطعن فى الأحكام الصادرة فيها من المحاكم التأديبية .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم كان الحكم المطعون فيه اذ قضى
بنصل المطعون ضده يكون قد خالف القانون ويتعين الحكم بالفائه
وببراءة المطعون ضده مما نسب اليه .

(طعن رقم ٨١٣ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨١/٦/٢٠) .

ثالثا — ضرورة اقامة الدعوى التأديبية بمعرفة النيابة الادارية :

قاعدة رقم (٢٨٠)

المبدأ :

اختصاص المحكمة التأديبية بتوقيع جزاء الفصل من الخدمة على
العامل الذى يشغل المستوى الثانى — اختصاص تأديبى مبتدا — لا يحول
دونه أن تكون المحكمة التأديبية قد تصدت من قبل لبحث مشروعية اقرار
الصادر من الجهة الرئاسية بفصل العامل على اساس نظام العاملين بالقطاع
العام الصادر بقرار رئيس للجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ — ضرورة
اقامة الدعوى التأديبية بواسطة النيابة الادارية — لا تملك المحكمة الادارية
العليا مباشرة هذا الاختصاص — التزام المحكمة التأديبية بقبول الدعوى
اذا احيلت اليها من النيابة الادارية .

ملخص الحكم :

لأن المدعى أصبح من شاغلى الوظائف من المستوى الثانى بالتطبيق
لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه لذ أنه كان عند فصله
يشغل الفئة السادسة بمرتب شهرى قدره ٢٥ جنيها واذ جمل هذا
القانون الاختصاص منعقدا للمحاكم التأديبية فى توقيع جزاء الفصل من
الخدمة على العاملين بالقطاع العام شاغلى هذا المستوى . وانه وإن

كانت المحكمة التأديبية قد تصدقت في حكمها المطعون فيه لموضوع هذه المنازعة إلا أن تناولها له لم يكن على أساس من السلطة التقديرية المبتدأة التي أولاهها إياها القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار إليه الأمر الذي لا تكون معه تلك المحكمة قد استنفدت ولايتها وافرغتها في شأنه بعد في نطاقها الجديد وسماتها التي تختلف كل الاختلاف عن سمات صلاحياتها الأولى التي حددتها لنفسها في المدة التي حددتها لنفسها في المرة الأولى .

وأوضح ذلك الخلاف هو ما يتصل بأسلوب اتصال المنازعة في نطاق السلطة الجديدة للمحكمة . فمدخول المنازعة في حوزتها باعتبارها تمارس سلطة تأديبية مبتدأة يتطلب إجراء لا بد من أن تبشره جهة أخرى هي النيابة الإدارية صاحبة الولاية في تقديم كل هذه المنازعات إلى المحكمة التأديبية ولهذا ولعدم سبق مباشرة النيابة الإدارية لهذا الإجراء في خصوصية هذه المنازعة وعلى الرغم من إصدار السلطة الرئاسية لقرار فصل العامل المطعون ضده يعنى مطالبتها النيابة الإدارية لمباشرة سلطة الاتهام وتقديم العامل بعد أن ألقى قرار فصله إلى المحكمة التي انعمت لها ولاية فصله . على الرغم من ذلك فإن المحكمة الإدارية العليا لا تملك حق مباشرة هذا الاختصاص وبالتالي فهي لا تملك إحالة إلى المحكمة التأديبية وتكتفى في هذا الشأن بالتقوية بأن من حق النيابة الإدارية إذا ما طلبت إليها الجهة الإدارية ذلك أن تبشر هذا الحق وأنه يكون لزاماً على المحكمة التأديبية آنذاك أن تقبل الدعوى بصورتها الجديدة لتبشر في شأنها سلطة تقديرية مبتدأة منبئة الصلة بتلك التي باشرت في خصوصها من قبل .

قاعدة رقم (٢٨١) .

المبدأ :

إذا كان الثابت أن المحكمة المدنية قد قضت بعدم الاختصاص الولائي في دعوى رفعت أمامها طعنا في قرار صادر بانتهاء خدمة أحد العاملين بالقطاع العام بسبب انقطاعه عن العمل وأحيلت الدعوى بحالتها إلى المحكمة التأديبية عملا بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات فإنه إما كان الرأي في سلامة الأسباب التي قام عليها هذا الحكم فقد كان يتعين على المحكمة التأديبية أن تفصل في موضوع الدعوى في حدود طلبات المدعى — المحكمة التأديبية ما كان يجوز لها قانونا وهي تنظر الدعوى في هذا النطاق أن تجنح إلى التصدي لمحاكمة المدعى تأديبيا — أساس ذلك أن المشرع حدد طريق اتصال الدعوى التأديبية بالبداة بالمحكمة التأديبية ونطاق بالنيابة الإدارية الاختصاص بإقامة الدعوى التأديبية أمامها كما أن المشرع لم يخول المحكمة التأديبية من تلقاء نفسها وهي بصدد الفصل في طعن مقام من أحد العاملين في قرار صدر في شأنه من السلطة الرئاسية أن تحرك الدعوى التأديبية ضده وتفصل فيها — مجاوزة المحكمة التأديبية حدود ولايتها في هذا الشأن يترتب عليه أن حكمها يكون مخالفا للقانون متعين الإلغاء .

ملخص الحكم :

أن نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ يقضى في المادة ٤٩ رابعا منه بأن الأحكام التي تصدر من المحاكم التأديبية بتوقيع جزاء الفصل من الخدمة على العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثاني وما يعلوه ، يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا . وإذا كان المستفاد من الأوراق أن المدعى كان يشغل وظيفة من الفئة الرابعة وهي من وظائف المستوى الأول طبقا لحكم المادة ٧٩ من النظام سالف الذكر ، لذلك

يكون من الجائز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بتوقيع جزاء الفصل من الخدمة عليه ، والذي صدر أثناء العمل بالمادة ٤٩ المذكورة .

ومن حيث أن المدعى أقام دعواه طعنا في القرار الصادر من الشركة المدعى عليها بإنهاء خدمته وقضت المحكمة المدنية فيها بعدم الاختصاص الولائي وبإحالتها إلى المحكمة التأديبية عملا بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات ، فإنه إما كان الرأي في سلامة الأسباب التي قام عليها هذا الحكم ، فقد كان يتعين على المحكمة التأديبية أن تفصل في موضوع الدعوى في حدود طلبات المدعى ، وما كان يجوز لها تقبولا وهي تنظر الدعوى في هذا النطاق أن تنجح إلى التصدي لحاكمته تأديبيا ، ذلك أن المشرع قد حدد طريق اتصال الدعوى التأديبية بالبداة بالمحكمة التأديبية ، وناط بالنيابة الإدارية الاختصاص بإقامة الدعوى التأديبية أمامها ، ولم يخول المحكمة التأديبية من تلقاء نفسها ، وهي بصدد الفصل في طعن مقام من أحد العاملين في قرار صدر في شأنه من السلطة الرئاسية ، أن تحرك الدعوى التأديبية ضده وتفصل فيها . ولذلك فإن المحكمة التأديبية إذا ما تجاوزت حدود ولايتها في هذا الشأن فإن حكمها يكون مخالفا للقانون متعين الإلغاء .

ومن حيث أنه كان يتعين على المحكمة التأديبية أن تلتزم بالحكم الصادر من المحكمة المدنية بعدم الاختصاص بنظر الدعوى وبإحالتها بحالتها إليها لفصل فيها عملا بحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات ومن مقتضى ذلك أن تنظر الدعوى حسب التكييف القانوني الصحيح لوقائعها ولو تبين لها من ذلك أن موضوع المنازعة مما يخرج عن اختصاصها المحدد في القانون .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على الأوراق المودعة حافظة مستندات الشركة المدعى عليها والمقدمة أمام المحكمة التأديبية (رقم ٢ دوسيه) أن

المدعى حبس حبسا احتياطيا مطلقا اعتبارا من ٢٣ من مايو سنة ١٩٧٠ على ذمة التحقيق في الجناية رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٠ كلى (١٠٢ سنة ١٩٧٠ أموال عامة عليا) ثم أفرج عنه في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٠ ولم يعد الى عمله بعد الافراج عنه فوجهت اليه الشركة كتابا مؤرخا ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٧٠ نبهته فيه الى انه منقطع عن العمل منذ تاريخ الافراج المشار اليه ، مما يقضى انذاره بانتهاء خدمته طبقا لحكم المادة ٧/٧٥ من لائحة العاملين بالقطاع للعام . ولذا لم يستجب المدعى الى هذا التنبيه ولم يعد الى عمله دون ابداء عذر لانقطاعه فقد أصدر رئيس مجلس ادارة الشركة القرار رقم ٦ لسنة ١٩٧٠ في ٥ من ديسمبر ١٩٧٠ بانتهاء خدمة المدعى لانقطاعه عن العمل اكثر من عشرة ايام متصلة اعتبارا من ٩ نوفمبر سنة ١٩٧٠ دون سبب مشروع .

ومن حيث ان لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والمعدلة بالقرار رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ — وهى اللائحة السارية وقت صدور القرار المطعون فيه — تحدد في المادة ٧٥ منها اسباب انتهاء خدمة العامل ومن ذلك ما تنص عليه الفقرة السابعة منها وهى : « الانقطاع عن العمل دون سبب مشروع اكثر من عشرين يوما خلال السنة الواحدة » ، او اكثر من عشرة ايام متصلة ، على ان يسبق انتهاء الخدمة بسبب ذلك انذار كتابى يوجه للعامل بعد غيابه عشرة ايام فى الحالة الاولى ، وانقطاعه خمسة ايام فى الحالة الثانية وذلك ما لم يتقدم العامل ما يثبت ان انقطاعه كان بعذر قهرى . ولما كان الثابت فيما تقدم ان الشركة المدعى عليها قد اصدرت قرارها المطعون فيه بانتهاء خدمة المدعى طبقا لحكم المادة ٧/٧٥ وبعد اتباع الاجراءات التى نصت عليها ، لذلك يكون القرار المذكور قد صدر صحيحا قانونا وليس عليه مطعن يبرر طلب الحكم بالفائه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب الى غير ما تقدم ، فاته
بتعين الحكم بالغائه ويرفض لدعوى .

(طعن رقم ١٣٥٢ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/٦) .

رابعا — اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق :

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

المادة ١/٤ من القانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ بالتشاقها — اختصاصها
باجراء التحقيقات مع الموظفين — ينمقد باحالة المخالفة الادارية اليها من
الجهة الادارية او بتقديم شكوى اليها من ذى الشأن .

ملخص الفتوى :

ان المستفاد من نص المادة الرابعة فقرة اولى من القانون رقم ٤٨٠
لسنة ١٩٥٤ بإنشاء النيابة الادارية ، ان ولاية النيابة الادارية في تحقيق
مخالفة معينة انما يتقرر باحالة هذه المخالفة اليها من الجهة الادارية
المختصة ، فاذا ما رأت هذه الجهة عدم احالة المخالفة الادارية فلا
يتقرر لهذه النيابة اختصاص ما في التحقيق مع الموظف المنسوب اليه
المخالفة الا اذا تقدم لها في صدها شكوى من ذى الشأن . وللجهة
الادارية المختصة مطلق التقدير فيما ترى احالته من المخالفات الادارية
على النيابة الادارية لمباشرة التحقيق فيها ، كما ان لها ان تتولى مباشرة
التحقيق على الوجه المبين في المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة
١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، والمادة ٤٩ من الرسوم الخاص
باللائحة التنفيذية للقانون المذكور .

(فتوى رقم ٢٧٩ في ١٩٥٥/٧/٢١) .

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

القانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ في شأنها — تفويض مدير النيابة الادارية بالحقاق اعضاء النيابة الادارية بالاقسام أو نديهم — قرار المدير باعتبار قسم اننيابة المختصة بالتحقيق في احدى الوزارات منتدبا للتحقيق مع الموظفين التابعين لوزارة اخرى اذا ما كشف التحقيق عن احتمال نسبة مخالفة ادارية لهم — لا وجه للقول بعدم اختصاص هذا القسم بالتحقيق مع هؤلاء الموظفين .

ملخص الفتوى :

ان الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ بلقضاء النيابة الادارية تنص على ان « يعين عدد الأقسام ودائرة اختصاص كل منها ، وعدد اعضائها بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح المدير العام » . كما تنص المادة الثالثة من هذا القانون في فقرتيهما الثالثة والرابعة على ما يأتي : « ويكون الحقاق رؤساء الأقسام والموظفين للفنيين والاداريين والكتليين بالادارة العامة والأقسام أو نديهم اليها بقرار من المدير العام » .

« وللمدير العام الاشراف الفنى على أعمال النيابة الادارية واقسامها وموظفيها واصدار القرارات اللازمة لتنظيم العمل بها . . . الخ » . وقد صدر قرار من رئيس مجلس الوزراء في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ بناء على المادة الثانية من القانون المشار اليه متضمنا تقسيم النيابة الادارية الى اثنين وعشرين قسما ، عهد الى كل منها باختصاص محدد . وقد ألغى هذا القرار وحل محله قرار آخر صادر من رئيس الجمهورية وعمل به ابتداء من اول مارس سنة ١٩٥٧ ، كما اصغر المدير العام القرارات التي فوضتها الفقرتان الثالثة والرابعة من المادة الثالثة من القانون المشار اليه في اصدارها ومن بينها : قرار اذيع بالكتاب الدورى رقم ٨ لسنة

١٩٥٦ الصادر في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ وقد جاء به أنه « يبين في بعض الأحوال أن التحقيق الذي يقوم به أحد أقسام النيابة الإدارية ، قد يكشف عن احتمال نسبة مخالفة إدارية لموظف في جهة غير التي يختص القسم أصلا بشؤونها .

وقد جرى بعض الأقسام على متابعة التحقيق مع هذا الموظف مع خروجه عن اختصاصه ، كما جرى البعض الآخر على إحالة الأوراق الى القسم المختص قبل تحديد مسئولية الموظفين التابعين له ... الخ . لهذا نرى توحيدا للعمل وتغلبا من تشعب الإجراءات أن يستمر القسم في التحقيق الذي بدأه من جميع وجوهه — كلما أمكن ذلك — ويعتبر منتدبا لأجرائه ، بالنسبة الى الموظفين الذين لا يتبعون الجهة الإدارية الخاصة به على أن ترسل صورة من المذكرة التي يرغمها بنتيجة التحقيق الى قسم النيابة المختص أصلا للتصرف ، بالنسبة للموظف التابع له .

هذا مع مراعاة مقتضى الفقرة الرابعة من المادة ٢٦ من التعليمات العامة ، من ضرورة الرجوع الى الإدارة العامة لاستطلاع رأيها قبل إحالة الأوراق الى الجهة الإدارية » .

وبين مما تقدم أن قسم النيابة المختص بإحدى الوزارات يعتبر منتدبا للتحقيق مع الموظفين التابعين لوزارات أخرى ، اذا ما كشف التحقيق عن احتمال نسبة مخالفة إدارية لهم ، وذلك تحقيقا للأغراض سالفة الذكر التي يقتضيها حسن سير العمل ، ومن ثم يتعين أن يستمر هذا القسم في التحقيق الذي بدأه على أن يرسل صورة من المذكرة التي يرغمها نتيجة التحقيق الى قسم النيابة المختص للتصرف بالنسبة للموظف التابع له .

خامسا — الطعن في احكام المحاكم التأديبية يكون بنسأء على طلب مدير النيابة الادارية :

قاعدة رقم (٢٨٤)

المبدأ :

تلتزم ادارة قضايا الحكومة بالطعن وجوبيا بناء على طلب مدير النيابة الادارية في الاحكام الصادرة من المحاكم التأديبية بمجلس الدولة امام المحكمة الادارية العليا .
ملخص الفتوى :

من حيث أن المادة ٦ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة تنص على أن « تنوب هذه الادارة عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التي — خولها القانون اختصاصا قضائيا . . . » وتنص المادة ٧ من ذات القانون على أنه « اذا أبعت ادارة القضايا رأيها بعدم رفع الدعوى أو الطعن فلا يجوز للجهة الادارية صاحبة الشأن مخالفة الرأي الا بقرار مسبب من الوزير المختص » . كما أن المادة ٣٢ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكم التأديبية تنص على أن « احكام المحاكم التأديبية نهائية ولا يجوز الطعن فيها الا امام المحكمة الادارية العليا . . . » ويعتبر من ذوى الشأن في حكم المادة المذكورة رئيس ديوان المحاسبة ومدير النيابة الادارية والموظف الصادر ضده الحكم ، كان القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية يعتبر النيابة الادارية احدى هذه الهيئات القضائية ، وإن مديرها عضو بالمجلس الأعلى لهذه الهيئات كما أن المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أن « احكام المحاكم التأديبية نهائية ويكون الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا ويعتبر من ذوى الشأن في الطعن الوزير المختص ورئيس

الجهات المركزي للمحاسبات ومدير النيابة الادارية « ، وتنص المادة ٤٤ على أن « ميعاد رفع الطعن الى المحكمة الادارية العليا ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ويقدم للطعن من ذوى الشأن بتقرير يودع تلم كتاب المحكمة موقع عليه من محام من المقبولين لملها » .

ومن حيث ان مفاد ما تقدم — بالنسبة للواقعة المعروضة — ان النيابة الادارية ليست جهة ادارية حتى تحتاج بالمادة ٧ من قانون تنظيم ادارة قضايا الحكومة سلفة الذكر ، بل هي هيئة قضائية وفقا للقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه ، ومن ثم فانه بحسبها كذلك ، وباعتبار مديرها من ذوى الشأن وفقا لكل من المادة ٣٢ من قانون النيابة الادارية ، والمادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة ، فمن ثم تلتزم ادارة قضايا الحكومة ، بناء على طلب مدير النيابة الادارية ، بالطعن وجوبا فى الاحكام الصادرة من المحاكم التأديبية امام المحكمة الادارية العليا بمجلس الدولة دون ان يتوقف هذا الطلب على قرار مسبب من الوزير المختص (وزير العدل) .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ، الى التزام ادارة قضايا الحكومة بناء على طلب مدير النيابة الادارية بالطعن وجوبا فى الاحكام الصادرة من المحاكم التأديبية بمجلس الدولة ، امام المحكمة الادارية العليا .

الفصل الثالث

الرقابة الإدارية

قاعدة رقم (٢٨٥)

المبدأ :

الضباط المنقولون إلى الرقابة الإدارية من القوات المسلحة بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٧٩ — أقدميتهم ترتب في وضع تال قرانهم في التخرج مع الاعتداد في هذا الصدد بالقرين الأصح إذا لم يوجد قرين التخرج أو كان وضع الأحداث الوظيفي أفضل من قرين التخرج أو كان وضع الأحداث الوظيفي أفضل من قرين التخرج .

ملخص الفتوى :

وضع المشرع بمقتضى المادة ١٤٩ من القانون رقم ٦٣٢ لسنة ١٩٥٩ أصلا عاما بمقتضاه يوضع الضباط المنقول إلى جهة مدنية في الوظيفة المعادلة لرتبته العسكرية وتحسب أقدميته فيها من تاريخ حصوله على الرتبة العسكرية فإذا كانت الوظيفة المدنية تعادل أكثر من رتبة عسكرية اعتبرت أقدميته من تاريخ حصوله على أعلى الرتب العسكرية المعادلة ، وحتى لا يلحق بالضابط ضرر بسبب نقله اشترط المشرع ألا تقل أقدميته عن أقدمية قرينه في المؤهل وتاريخ التخرج وتوقف عند هذا فام بزد عليه . لذلك لا يجوز الاستناد إلى هذا الشرط الذي قصد به رفع الضرر عن الضابط المنقول لتمييزه عن قرنته بالجبهة المنقول إليها وتفضيله عليهم في الأقدمية ، إذ ليس من مقتضى هذا الشرط إعادة ترتيب أقدميات قرناء الضابط في المؤهل وتاريخ التخرج باعتبار أن دلالة توجب عدم المساس بأقدميات هؤلاء القراء ، ومن ثم فإن أعماله يتحقق بوضع الضابط المنقول في ترتيب تال لهم ، وترتيباً على ذلك فإنه إذا كان المشرع

قد خرج على الأصل العام المشار اليه والذي يتعين بمقتضاه وضع الضابط المنقول في الوظيفة المعنية المعادلة لرتبته العسكرية من تاريخ حصوله على تلك الرتبة فلو يجب وضع للضابط المنقول في الوظيفة التالية لرتبته العسكرية اذا كان قرينه في المؤهل وتاريخ التخرج قد رقى اليها مع تصديق أقدمية الضابط من تاريخ ترقية القرين الى تلك الوظيفة لذا فانه يتعين التقيد عند ترتيب الأقدمية في هذه الحالة بذات الشرط وبذات المفهوم فلا يجوز ان يسبق الضابط قرينه في هذه الحالة من باب أولى وانما يتعين وضعه في 'أقدمية تالية لأقدمية قرينه في المؤهل وتاريخ التخرج مع اعتبار بكالوريوس العلوم العسكرية معادلا للدرجة الجامعية الأولى ولما كان المشرع قد اعتد عند تحديد أقدمية الضابط المنقول بقرينه في تاريخ التخرج فانه يتعين الاعتداد في هذا الصدد أيضا بمن كان أحدث تخرجا من الضابط اذا كان في وضع وظيفي أفضل من قرين التخرج وكذلك اذا لم يوجد هذا القرين أصلا .

وتطبيقا لما تقدم فانه يتعين وضع الضابط و (المذكورين في اولا) والمتخرجين في ١٩٦٨/٩/١ والحاصلين على رتبة رائد المعادلة للفئة (د) بالرقابة الإدارية في الفئة (ج) المعادلة لارتبة التالية لرتبتهم العسكرية لكون قرنائهم في التخرج قد رفقوا الى تلك الفئة الاعلى مع ترتيب أقدمياتهم بحيث يكونوا تالين لآخر أقرانهم في التخرج بكشف الأقدمية أى بعد السيد/..... المتخرج في ١٩٦٨/١٢/١٠ وذلك من تاريخ ترقيته الى الفئة (ج) أى من ١٩٧٩/٨/٣٠ ، واذا كان بعض المتخرجين في سنة ١٩٦٨ يسبقون بكشف الأقدمية هذا القرين فان ذلك لا يقضى وضع هؤلاء الضباط بعدهم لأن اجراء الترتيب سيؤدى الى وضعهم في ترتيب سابق الأقدمية احد أقرانهم في التخرج وهو ما لم يجزه المشرع .

ونفيا يقطع بالضبط المذكورين في ثانيا وهم و
و و المتخرجين عام ١٩٧١ والحاصلين على رتبة رائد
المعالية نفثة (د) بالرقابة في ١٩٧٩/٧/١ فانهم يوضعون على تلك الفئة
(د) اعتبارا من التاريخ الذي حصل فيه قرنتهم في التخرج عليها على ان
ترتب اقدمياتهم بحيث يكونوا تالين لآخر من حصل على تلك الفئة في
التاريخ المذكور ، ومن ثم فانهم يوضعون بعد السيدين/ و
المتخرجين في ١٩٧١/٨/٣ واللذين حصلوا على الفئة (د) في ١٩٧٧/٣/١٧ .

اما الضابط المذكور في ثالثا والمتخرج في ١٩٦٢/١٠/٢١
والحاصل على رتبة مقدم المعادلة للفئة (ج) في ١٩٧٥/١/١ فانه ينتقل
الى الفئة (ب) التي حصل عليها قرنته الأحدث منه تخرجا وهما
و المتخرجين في ١٩٧٣/٧/١٦ ويوضع في ترتيب تال لهما بكشف
الأقدمية وتحسب اقدميته في الفئة (ب) من ١٩٧٨/١/١٦ تاريخ ترقبتهما
اليها ، ولا يجوز وضعه في كشف الأقدمية بعد لكونه سابقا
عليه في تاريخ التخرج ، وبالنسبة للضباط المذكورين في رابعا وهم
و المتخرجين في ١٩٧٣/٧/١٦ ويوضع في ترتيب تال لهما بكشف
١٩٦٩ ومبرابر سنة ١٩٧٠ والحاصلين على رتبة رائد المعادلة للفئة (د)
من يوليو سنة ١٩٧٧ وينابر سنة ١٩٧٨ فانهم يوضعون في الفئة (د)
اعتبارا من تاريخ الأحدث تخرجا من العاملين بالرقابة عليها اي من
١٩٧٧/٣/١٧ ويكون ترتيب اقدمياتهم تالبا للسيد/ المتخرج في
١٩٧٠/٨/١ والأحدث منهم مباشرة في تاريخ التخرج .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفسوى والتشريع الى ان
اقدميات الضباط المقولين الى الرقابة الادارية المشار اليهم ترتب في وضع
تال لأترانهم في التخرج مع الاعتداد في هذا الصدد بالقرين الأحدث اذا
لم يوجد قرين التخرج أو كان وضع الأحدث الوظيفي أفضل من قرين

التخرج وترتيب اقدمية للضباط المنقولين الى الرقابة الادارية بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٧٩ على النحو السالف بيانه .

(ملف ٦١٤/٣/٨٦ — جلسة ١٦/٢/١٩٨٣) .

قاعدة رقم (٢٨٦)

المبدأ :

القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ باعادة تنظيم الرقابة الادارية بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٩ — المشرع نظم طريقة التعيين بهيئة الرقابة الادارية — التعيين بمجموعة الوظائف الرقابية يكون عن طريقين هما النقل او الترقية — التعيين بمجموعة الوظائف الفنية والمكتبية يكون عن طريق من الطرق المنصوص عليها بقانون العاملين المدنيين بالدولة مع جواز الاستثناء من بعض القواعد المنصوص عليها فيه بقرار من رئيس الجمهورية — مغايرة قواعد التعيين تنصح عن اهمية العمل الرقابى وخطورة وظائف الرقابة التى تقتضى تخصيصها باحكام تختلف عن الاحكام العامة التى تسرى على سائر موظفى هيئة الرقابة — لا يجوز تعيين ضباط القوات المسلحة بمجموعة الوظائف الرقابية بهيئة للرقابة الادارية تعيينا جديدا بعد انتهاء خدمتهم من القوات المسلحة .

ملخص الفتوى :

ان هيئة الرقابة الادارية فى سبيل تدبير احتياجاتها من الأعضاء بعد اعادة تشكيلها اتجهت الى اعارة بعض ضباط القوات المسلحة للعمل بها تهييدا لتعيينهم بالهيئة ولاستيفاء اجراءات التعيين بالهيئة تصدق على حالتهم الى التقاعد بالقوات المسلحة لعدم اللياقة الصحية واعدت الهيئة مشروعات قرارات لتعيينهم بها اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ حالتهم الى التقاعد مع الاحتفاظ لهم بالأجور والبدلات التى كانوا يتقاضونها بالقوات

المسلحة وقد ثار بشأن تعيين أو إعادة تعيين السادة المشار اليهم في الوظائف الرقابية بهيئة الرقابة الادارية ومدى جواز احتفاظهم بصفة شخصية بالأجور والبدلات التي كانوا يتقاضونها في وظائفهم بالقوات المسلحة اتجاهان .

الاتجاه الأول — يجيز تعيينهم بهيئة الرقابة الادارية في اليوم الثاني لتاريخ احوالهم الى التقاعد بالقوات المسلحة مع احتفاظهم بصفة شخصية بالأجور والبدلات التي كانت تصرف لهم بالقوات المسلحة وذلك استنادا الى فتوى الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع الصادرة بجلسة ١٦/٢/١٩٨٣ والتي رأت انه يلزم الرجوع الى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة فيما لم يرد به نص في قانون إعادة تنظيم الرقابة الادارية باعتباره الشريعة العامة في التوظيف وبذلك تطبق في شأن السادة المشار اليهم احكام نظام العاملين المدنيين بالدولة بخصوص التعيين أو إعادة التعيين وما ورد بالمادة ٢٦ منه بخصوص الاحتفاظ بالأجر والبدلات التي كانت مقررة في الوظيفة السابقة بصفة شخصية .

الاتجاه الثاني — يرى انه لا يجوز تعيين السادة المشار اليهم بهيئة الرقابة الادارية والاحتفاظ لهم بالأجور والبدلات التي كانوا يتقاضونها بالقوات المسلحة وذلك اعمالا لفتوى ادارة الفتوى لرئاسة الجمهورية المبلغة لهيئة الرقابة الادارية في ٢٠/١٢/١٩٨٣ والتي اقرت فيها عدم جواز تعيين العاملين بالقوات المسلحة أو الشرطة بالوظائف الرقابية في اليوم التالي لانتهاء خدمتهم بها سواء كان انتهاء الخدمة لعدم اللياقة الطبية أو بالاحالة الى التقاعد وانما يكون شغل تلك الوظائف عن طريق الترقية أو النقل فقط دون إعادة التعيين .

عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع فاستقرضت القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بإعادة تنظيم الرقابة الادارية

المعدل بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٩ والتي تنص المادة ١١ منه على انه
« يكون التعيين في وظائف الرقابة بطريق الترقية من الوظائف التي تسبقها
مباشرة ويجوز التعيين عن طريق النقل من أى جهة حكومية مدنية او عسكرية
او هيئة عامة او مؤسسة علمية » .

كما نصت المادة المذكورة بالقانون على ان يكون تعيين العاملين
في مجموعتى الوظائف الفنية والمكتبية بالرقابة الادارية طبقا للقواعد والشروط
الخاصة بتعيين العاملين المدنيين بالدولة ويجوز الاستثناء من هذه القواعد
والشروط طبقا للأوضاع التى يصدر بها قرار رئيس الجمهورية » .

ومناد ما تقدم أن المشرع نظم طريقة التعيين بهيئة الرقابة الادارية
وغير بين قواعد تعيين العاملين بها حيث فرق في الأحكام الواجبة الاتباع
تند لتعيين بمجموعة الوظائف الرقابية وبين مجموعتى الوظائف الفنية
والمكتبية فجعل التعيين بمجموعة الوظائف الرقابية عن طريقين لا ثالث لهما
وهما الترقية والنقل فقط في حين جعل التعيين بمجموعتى الوظائف الفنية
والمكتبية بأى طريق من الطرق المنصوص عليها بقانون العاملين المدنيين
بالدولة مع جواز الاستثناء من بعض القواعد والشروط الخاصة المنصوص
عليها فيه بقرار من رئيس الجمهورية ، هذه المغايرة تفصح عن ارادة
المشرع الواضحة في تحديد طريقة محددة لتعيين العاملين بمجموعة
وظائف الرقابة وذلك انطلاقا من أهمية العمل الرقابى وخطورة وظائف الرقابة
التي تقتضى تخصيصها بأحكام تختلف عن الأحكام العامة التى تسرى على
سائر موظفى هيئة الرقابة .

ومن حيث انه لا وجه للاحتجاج في هذا الصدد بفتوى الجمعية
المصرية لقسمى الفتوى والتشريع الصادرة بجلسته ١٦/٢/١٩٨٣ (ملف
رقم ٨٦/٢/٦١٤) لأنها تتعلق بوقائع تختلف عن الوقائع المعروضة فهى تخسر

بعض أعضاء هيئة الرقابة الادارية ذاتها الذين احيلوا الى المعاش عقب
الفناء الهيئة بقرار جمهوري ثم رؤى اعادتهم بها مرة اخرى بعد اعادة
تشكيلها بهدف اعادة الحالة الى ما كانت عليه .

ومن حيث أنه لما تقدم لا يجوز تعيين الضباط المعروضة حالاتهم
بهيئة الرقابة الادارية تعيينا جديدا بعد انتهاء خدمتهم من القوات
المسلحة ولا سبيل لهم الا وسيلة النقل .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم
جواز تعيين السادة الضباط المعروضة حالاتهم والوظائف الرقابية بهيئة
الرقابة الادارية :

هيئة الوصاية المؤقتة

قاعدة رقم (٢٨٧)

المبدأ :

تتولى هيئة الوصاية المؤقتة بعد حلف اليمين أمام مجلس الوزراء سلطة الملك الى ان تتولاها هيئة الوصاية الدائمة .

ملخص الفتوى :

إذا تقصينا الأسباب التي تزول بها ولاية الملك . وجدناها تنحصر في أسباب ثلاثة : وفاة الملك . واصابته بمرض عقلى . ونزوله عن العرش أو تنحيته عنه .

وقد عرض الدستور للسبب الأول . وهو وفاة الملك . فنص في المادة ٢ ، على انه ، اثر وفاة الملك يجتمع المجلسان بحكم القانون في مدى عشرة ايام من تاريخ اعلان الوفاة .

فاذا كان مجلس النواب منحلا وكان الميعاد المعين في امر الحل للاجتماع ، تجاوز اليوم العاشر . فان المجلس القديم يعود للعمل حتى يجتمع المجلس الذى يخلفه ، وعرض الأمر الملكى الصادر في ١٣ ابريل سنة ١٩٢٢ للسبب الثانى وهو اصابة الملك بمرض عقلى . فنص في المادة ١٢ على انه ، اذا تعذر الحكم على من له ولاية الملك بسبب مرض عقلى ، فعلى مجلس الوزراء بعد للتثبت من ذلك ان يدعو البرلمان في الحال الى الاجتماع

• فإذا أثبت قيام ذلك المرض بطريقة قاطعة قرر البرلمان انتهاء ولاية ملك منتقل الى صاحب الحق فيها من بعده بحسب احكام امرنا هذا • ولم يرد اى نص لا فى الدستور ولا فى الأمر الملكى الصادر فى ١٣ من أبريل سنة ١٩٢٢ من السبب الثالث وهو نزول الملك عن العرش •

ولا يمكن القول بأن السكوت عن هذا السبب الأخير إنما هو سكوت عن النادر اكفاء بذكر الغالب فإن الدستور لم يسكت عن حالة خلو العرش بل نص عليها فى المادتين ٥٣ ، ٥٤ وهى حالة أكثر ندرة من حالة النزول عن العرش • ولا يمكن القول كذلك بأن هذا السكوت كان من كياسة ولياقه فإن الأمر الملكى الصادر فى ١٣ من أبريل سنة ١٩٢٢ لم يسكت من حالة لصابة الملك بمرض عقلى وكان السكوت عنها أكثر كياسة ولباقة فالسكوت عن حالة النزول عن العرش لم يكن إذن مراعاة لأحد الاعتبارين السالفى الذكر • بل يرجع السكوت فيما يظهر الى أن الدستور لم ير أن يعرض لنزول الملك عن العرش لأن هذا النزول يقع عادة اثر ثورة او انقلاب وليس من الحكمة تنظيم الثورة او الانقلاب فكل منهما ملائسات خاصة هى التى تسيطر عليه وتفظه •

فإذا ما تقرر أن حالة النزول عن العرش مسكوت عنها ولم يواجهها الدستور كما واجه حالة الوفاة بقى البحث فيما اذا كان يجوز القياس والأخذ فى حالة النزول عن العرش بالأحكام التى أوردها الدستور فى حالة الوفاة • بالرغم من أن لكل من هاتين الحالتين ملائساتها اذ النزول عن العرش امر استثنائى يخرج عن الأوضاع المألوفة أما وفاة الملك فامر طبيعى مألوف •

ان الأحكام التى أوردها الدستور فى حالة وفاة الملك فيها يتعلق باتعداد البرلمان قسمان قسم يتفق مع أصول الدستور وقسم يعتبر استثناء من هذه الأصول :

مقد أوجبت المادة ٥٢ من الدستور ان يجتمع المجلسان بحكم القانون على اثر وفاة الملك فى مدى عشرة ايام من تاريخ اعلان الوفاة . وهذا الحكم يتفق مع اصل من اصول الدستور هو وجوب اجتماع البرلمان متى كان . موجودا عند وقوع حدث خطير ، ومن ثم فلا مانع من قياس حالة النزول عن العرش على حالة الوفاة فيها هو اصل من اصول الدستور والقول بان البرلمان متى كان موجودا بمجلسيه يجب ان يجتمع فى مدى عشرة ايام من تاريخ اعلان النزول عن العرش .

ولكن المادة ٥٢ لم تقتصر على هذا الحكم بل تضمنت حكما آخر لا شك فى انه حكم استثنائى محض اذ أوجبت لاجتماع البرلمان فى نفس الميعاد حتى لو كان مجلس النواب منحلًا متى كان الميعاد المعين فى امر الحل للاجتماع يتجاوز اليوم العاشر . فيعود المجلس المنحل للعمل حتى يجتمع المجلس الذى يخلفه . وعودة مجلس منحل الى الوجود يتعارض مع طبائع الأشياء ويخل بقاعدة عامة معروفة هى القاعدة التى تقضى بأن الساقط لا يعود — هذا الى ان اصول الدستور المصرى صريحة فى ان مجلس النواب لا يعود الى العمل اذا انحل واذا عاد فان عودته انما تكون فى حالات استثنائية محضة . ويكفى للتثبت من ذلك مقارنة المادة ١١٤ من الدستور بالمادة ٩٨ ، اذ تنص المادة ١١٤ على ان « تجرى الانتخابات العامة لتجديد مجلس النواب فى خلال الستين يوما السابقة لانتهاؤ مدة قيافته وفى

حالة عدم امكن اجراء الانتخابات في الميعاد المذكور فان مدة نيابة المجلس القديم تمتد الى حين الانتخابات المذكورة ، وتنص المادة ٩٨ على أن « الأمر الصادر بحل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة الناخبين لاجراء انتخابات جديدة في ميعاد لا يتجاوز شهرين وعلى تصديق ميعاد لاجتماع المجلس الجديد في عشرة الأيام التالية لتبلم الانتخاب » .

ويوضح من المقارنة بين هذين النصين ان حالة تجديد مجلس النواب تختلف عن حالة حله فيها إذا لم يمكن اجراء الانتخابات الجديدة في الميعاد انذى نص عليه الدستور ففي حالة التجديد تمتد نيابة المجلس القديم الى حين انتخاب المجلس الجديد . اما في حالة حله فلم ينص الدستور على ان المجلس المنحل يعود الى العمل . ومن ثم وجب القول بأن الاصل في الدستور المصرى ان مجلس النواب اذا انحل فلا يجوز ان يبعث من جديد . ما لم يوجد نص خاص يقضى بعودته الى العمل في حالة بذاتها فعند ذلك يعود المجلس المنحل في هذه الحالة المنصوص عليها بالذات دون غيرها من الحالات . وقد نص الدستور نملا في حالتين اثنتين على ان مجلس النواب المنحل يعود الى العمل ما حالة وفاة المك في المادة ٥٢ وحالة خلو العرش في المادة ٥٤ . فيجب قصر هذا الحكم الاستثنائى المحض في هاتين الحالتين . ولا يجوز ان في حالة تعذر الحكم على من له ولاية الملك بسبب مرض عقلى أن يدعى مجلس النواب المنحل الى الاجتماع لأن المادة ١٢ من الأمر الملكى الصادر في ١٢ من ابريل سنة ١٩٢٢ لم تورد نصا يقضى بعودة المجلس المنحل الى العمل . ويترتب على ذلك أيضا في حالة نزول الملك عن العرش انه ما دام الدستور لم ينص على عودة المجلس المنحل الى العمل بل ما دام لم يعرض لهذه الحالة أصلا فلا يجوز أن يعود مجلس النواب اذا كان منحلا الى العمل والقول بغير ذلك وبجواز عودة

المجلس المنحل الى العمل في حالة النزول عن العرش قياسا على حالتى الوفاة وخلو العرش تسول غير جائز اذ القياس انها يكون على حكم استثنائى محض كما تقدم القول والاستثناء لا يقاس عليه . بل أن القياس على استثناء هنا انها هو اضافة استثناء آخر والاضافة على الدستور تنقيح غيبسه ولا يجوز تنقيح الدستور الا بالطريق الذى نص عليه الدستور .

اما تعيين الهيئة التى تمارس سلطات الملك الدستورية عقب نزول الملك عن العرش فلم يرد نص دستورى اذ ان المادة ٥٥ من الدستور التى تولى مجلس الوزراء هذه السلطات الى ان يتولاها الخلف او اوصياء العرش مقصورة على حالة الوفاة ولكن هذا النص ليس الا تطبيقا لنظرية الضرورة . فالضرورة تحتم عقب وفاة الملك أن توجد هيئة تمارس سلطات الملك الدستورية الى أن يتمكن من انتقلت اليه ولاية الملك او اوصياؤه اذا كان قاصرا من استيفاء الشروط الدستورية الواجبة لممارسة هذه السلطات . وليس يوجد اصلح من مجلس الوزراء لاذى يتولى الملك سلطته بواسطته كما تقضى المادة ٤٨ من الدستور هيئة تمارس هذه السلطات . ومن ثم نصت المادة ٥٥ من الدستور على هذا الحكم كتطبيق لنظرية الضرورة كما تقدم للقول ، فاذا عرضت صورة أخرى من صور الضرورة هي صورة نزول الملك عن العرش أمكن تطبيق النظرية على النحو الذى طبقت به في الصورة الأولى . ومن ثم تكون ممارسة مجلس الوزراء لسلطات الملك الدستورية عقب نزول الملك عن العرش انها هو تطبيق مباشر لنظرية الضرورة على النحو الذى طبقت به في المادة ٥٥ من الدستور .

لم يبق اذن - بعد أن تبين انه لا يجوز دعوة مجلس النواب المنحل الى الاجتماع في حالة النزول عن العرش - الا المبادرة الى اجراء الانتخابات

العملية بمجرد التمكن من إجراء هذه الانتخابات حتى يوجد مجلس نواب جديد في الميعاد الدستوري فيفسر لاذ ذاك دعوة البرلمان الى الاجتماع للنظر في تعيين اوصياء العرش أو الموافقة على تعيينهم .

فاذا رأت الحكومة أن الضرورة تقضى بمضى وقت غير قصير قبل أن تتمكن من إجراء هذه الانتخابات وأرادت أن تتخفف من السلطات الاستثنائية التى تمارسها فى الوقت الحاضر فلا يبقى مجلس الوزراء يمارس سلطات الملك الدستورية الا أقصر وقت ممكن حصرا للضرورة فى أضيق حدودها فانه لا يوجد مانع قانونى من ايجاد نظام لوصاية مؤقتة تنتقل اليها من مجلس الوزراء ممارسة سلطة الملك للدستورية الى أن تتولى هيئة الوصايا الدائمة هذه السلطات .

والسبيل الى ذلك هو سن هذا النظام المؤقت عن طريق التشريع بمقتضى المادة ٤١ من الدستور والحق هذا النظام بنظام الوصاية الدائمة الوارد فى الأمر الملكى الصادر فى ١٣ من أبريل سنة ١٩٢٢ . ولا يعتبر هذا التشريع تعديلا فى الدستور لأنه إنما يستكمل احكام الوصاية الدائمة . والدستور بمقتضى المادة ٣٣ لم يلحق بنصوصه من احكام الأمر الملكى الصادر فى ١٢ من أبريل سنة ١٩٢٢ الا الأحكام الخاصة بوراثه العرش اى انتقال ولاية الملك من سلف الى خلف ولا يمكن اعتبار احكام الوصاية الدائمة ولا احكام الوصاية المؤقتة داخله فى هذا النطاق . فهى اذن احكام قابلة للاستكمال وللإضافة عن طريق التشريع العادى .

ويمكن أن يتقرر نظام الوصاية المؤقتة باستصدار تشريع يضيف الى نصوص الأمر الملكى الصادر فى ١٣ من أبريل سنة ١٩٢٢ نصا جديدا يكون هو المادة ١١ مكررا ويجرى على الوجه الآتى :

« في حالة نزول الملك عن العرش وانتقال ولاية الملك خلف قاصر يجوز لمجلس الوزراء اذا كان مجلس النواب منجلا أن يؤلف هيئة وصاية مؤقتة للعرش من ثلاثة يختارهم من بين الطبقات المنصوص عليها في المادة ١٠ تتوفر فيهم الشروط المبينة فيها .

وتتولى هيئة الوصاية المؤقتة بعد حلف اليمين أمام مجلس الوزراء سلطة الملك الى أن تتولاها هيئة الوصاية الدائمة وفقا لأحكام المواد الثلاث السابقة ولأحكام المادة ٥١ من الدستور .

(غتوى رقم ٤٣١ في ١٩٥٢/٧/٣١) .

هيئة عامة

الفصل الأول

احكام عامة

قاعدة رقم (٢٨٨)

المبدأ :

عبارة الهيئات العامة الواردة بالمادة ١٨ من الدستور — تحديد مدلولها من تقصى السوابق الدستورية — تناولها على هذا الوجه للوحدات المحلية ، والمؤسسات العامة المحلية ، والهيئات التي تمارس نشاطا خاصا ، أو مهنيا ، واعتبرت من اشخاص القانون العام .

ملخص الفتوى :

يبين من تقصى السوابق الدستورية أن مدلول عبارة « الهيئات العامة الأخرى » الواردة بنص المادة ١٠٦ من الدستور تعنى :

أولا — الوحدات الادارية المحلية التي تمثل نظام اللامركزية المحلية ، بينما تمثل المؤسسات العامة نظام اللامركزية المصلحية . وقد قرر الدستور القواعد الأساسية التي تنظم الادارة المحلية في الفرع الثالث من الفصل الثالث من ائيب الرابع ، فنص في المادة ١٥٧ على أن تقسم الجمهورية المصرية الى وحدات ادارية ويجوز أن يكون لكل منها او لبعضها الشخصية الاعتبارية وفقا للقانون . كما نص في المادة ١٥٨ على أن يمثل الوحدة الادارية ذات الشخصية الاعتبارية مجلس يختار اعضاءه بطريق الانتخاب . ومع ذلك يجوز أن يشترك في عضويته اعضاء معينون على الوجه المبين في القانون ، وحددت المادة ١٥٩ اختصاصات هذه المجالس ، فنصت

على أنها تختص بكل ما يهم الوحدات التي تمثلها ، ولها أن تنشئ المرافق والأعمال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية بدائلتها ، وذلك على الوجه المبين في القانون .

وقد اجتزأ الدستور في شأن هذه للوحدات برقابة مجالسها المثلة لها على شئونها المالية وميزانياتها ، اذ رأى في رقابة هذه المجالس التي يختار أعضاؤها أصلا بطريق الانتخاب ما يغنى عن رقابة مجلس الأمة .

ثانيا — المؤسسات العامة المحلية التي تنشئها الوحدات الادارية المحلية ، وتخضع لرقابة المجالس المثلة لهذه الوحدات ، مثل ادارة النقل المشترك لمنطقة الاسكندرية التي تخضع لرقابة المجلس الاداري لمدينة الاسكندرية .

ثالثا — بعض أنواع أخرى من الهيئات التي تمارس نشاطا خاصا أو مهنيا ، والتي استقر الرأي في الفقه الاداري الحديث على اعتبارها مؤسسات عامة ، مثال ذلك الغرف التجارية ونقابات المهن الحرة كنقابات المحامين والأطباء والمهندسين . ويلاحظ أن هذه المؤسسات لا تعد جزءا أصيلا من الجهاز الاداري للدولة مثل المؤسسات العامة ذات الميزانيات المستقلة والملحقة المثلر اليها بالمادة ١٠٥ من الدستور ، وقد أضفى عليها وصف المؤسسات العامة لمجرد أن الققون قد خولها بعض حقوق وسلطات من نوع ما تختص به الهيئات العامة مثل سلطة القاديب ، وسلطة فرض الرسوم ، تكيئا لها من ممارسة نشاطها على الوجه المطلوب .

قاعدة رقم (٢٨٩)

المبدأ :

القانونان رقما ٦٠ لسنة ١٩٦٢ باصدار قانون المؤسسات العامة ،
٦١ لسنة ١٩٦٢ باصدار قانون الهيئات العامة عدم سريان احكامها ،
فيما عدا المؤسسات ذات الطابع الاقتصادى ، على المؤسسات العامة او
الهيئات العامة القائمة وقت صدورهما الا بعد صدور القرارات
الجمهورية التى تحدد ما يعتبر منها مؤسسة عامة او هيئة عامة — استمرار
العمل بنظم المؤسسات والهيئات القائمة الى حين صدور هذه القرارات
— اساس ذلك — مثال : بالنسبة مؤسسة صاحبة المعادى .

ملخص الفتوى :

نصت المادة ٣٤ من قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم
٦٠ لسنة ١٩٦٢ على ان تعتبر مؤسسات عامة فى تطبيق احكام هذا
القانون المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى القائمة وقت صدوره .
وتنص المادة ٣٥ من نفس القانون على ان « يحدد رئيس الجمهورية
بقرار منه ما يعتبر مؤسسة عامة بالنسبة الى الهيئات العامة او المؤسسات
العامة القائمة » ، وتنص المادة ١٨ من قانون الهيئات العامة الصادر
بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ على ان « يحدد رئيس الجمهورية بقرار
منه ما يعتبر هيئات عامة فى تطبيق احكام هذا القانون » .

وفاد هذه النصوص انه بالنسبة الى المؤسسات والهيئات العامة
القائمة وقت صدور القانون المذكورين لا يخضع منها لاحكام قانون المؤسسات
العامة الا المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى والمؤسسات والهيئات
العامة التى يصدر قرار من رئيس الجمهورية باخضاعها لهذا القانون .
كما لا يخضع منها لقانون الهيئات العامة الا تلك التى يصدر قرار من
رئيس الجمهورية بتطبيق احكام هذا القانون عليها ، وبغير صدور هذا

القرار في الحالتين يمتنع تطبيق أحد القانونين على المؤسسات العامة طالما أنها ليست ذات طابع اقتصادي .

وبما أن مؤسسة ضاحية المعادى وإن كانت مؤسسة عامة إلا أنها ليست ذات طابع اقتصادي على ما انتهى اليه رأى الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ ، ومن ثم فإنها لا تعتبر مؤسسة عامة في تطبيق قانون المؤسسات العامة المشار اليه عملاً بالمادة ٣٤ منه .

وما دام لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية باعتبار هذه المؤسسة مؤسسة عامة أو هيئة عامة تخضع لأحد القانونين المذكورين طبقاً لنص المادتين ٣٥ من قانون المؤسسات العامة و ١٨ من قانون الهيئات العامة ، ومن ثم لا تسرى في شأنها أحكام أى من القانونين ويمتنع تطبيقها عليها .

والقول بوجوب تطبيق الأحكام المشتركة في القانونين — من تاريخ العمل بهما — على مؤسسة ضاحية المعادى ، استناداً إلى أن مصرها في النهاية الخضوع لأيهما طبقاً كما يصدر به قرار رئيس الجمهورية بشأنها ، هذا القول يغفل أن هذا التطبيق يعنى عملاً لأحكام أحد القانونين على المؤسسة وهو ما لا يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بصريح نص المادتين ٣٥ ، ١٨ من القانون على ما سلف .

وزاء امتناع تطبيق أحد القانونين على تلك المؤسسة ، فإنها تظل بحكومة بنظمها الحالية التي تسر وفقاً لها باعتبارها قواعد مؤقتة تحكمها إلى أن يبت في أمرها بقرار من رئيس الجمهورية .

لذلك انتهى الرأى إلى أنه لا يجوز تطبيق أحكام قانوني المؤسسات الهيئات العامة المشار اليهما على مؤسسة ضاحية المعادى ، وإلى أن

يصدر قرار من رئيس الجمهورية باخضاعها لأحدهما نظل محكمة بنظمها الحالية التي تسر وفقا لها .

(فتوى رقم ١١٨٠ في ٣٠/١٠/١٩٦٣) .

قاعدة رقم (٢٩٠)

المبدأ :

الهيئات والمؤسسات العامة والشركات العامة — القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦١ في شأن عدم جواز تعيين أى شخص في هذه الجهات بمكافأة سنوية أو بمرتب سنوى قدره ١٥٠٠ جم فأكثر إلا بقرار من رئيس الجمهورية — سريانه على العاملين ممن يتقاضون مرتب ١٥٠٠ جم فأكثر وقت صدوره — وجوب استصدار القرارات الجمهورية اللازمة لهم وفق احكام هذا القانون — عدم جواز تخفيض مرتباتهم أو تعديلها لحين صدور هذه القرارات — أساس ذلك — عدم وجود نص في القانون يجيز ذلك ، كما انه لا يجوز المساس بالحقوق المكتسبة .

ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦١ في شأن عدم جواز تعيين أى شخص في الهيئات والمؤسسات العامة أو للشركات التي تساهم فيها الدولة بمكافأة سنوية أو بمرتب سنوى قدره ١٥٠٠ ج فأكثر إلا بقرار من رئيس الجمهورية .

ويقع بطلان كل تعيين يتم على خلاف ذلك ويلزم المخالف بان يؤدي المكافآت أو المرتبات التي حصل عليها الى خزانة الدولة .

وتنص المادة الثانية من هذا القانون معدلة بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٢ على أنه : « على الجهات المشار اليها في المادة الأولى ان

تطلب إصدار القرارات الجمهورية اللازمة لتطبيق أحكام المادة السابقة على الموظفين الحاليين ومن يبلغون المرتب المنصوص عليه في المادة الأولى ، .

وتنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٢ على أنه :
« تقدم طلبات إصدار القرارات الجمهورية المشار إليها في المادة السابقة خلال خمسة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون » .

وتنص المادة الأولى من القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٢ على أنه :
« تمد المهلة المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٣ .

وبخلاف من أحكام النصوص المتقدمة أنه فيما يتعلق بالعاملين في الشركات المساهمة التي تساهم فيها الدولة ممن تبلغ أجورهم السنوية ١٥٠٠ ج فأكثر ، تلتزم الجهات التي يعملون بها بطلب إصدار قرارات جمهورية لهم خلال المهلة المحددة قانونا ، وإلى هنا ينتهي أثر القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ والقوانين المعدلة له بالنسبة إلى هؤلاء العاملين ، وبالتالي لا يجوز خفض أجورهم أو تعديلها انتظارا لصدور القرارات الجمهورية الخاصة بهم ، ذلك لأن مثل هذا الإجراء فضلا عن عدم استناده إلى نص قانون يبرره أو يجزه ، فإنه يتضمن مساسا بالمرآة الذاتية لهؤلاء العاملين وتعرضا لحقوقهم في مرتباتهم مما لم يرد به نص في القانون .

وتردبا على ما تقدم يستمر العاملون المشار إليهم في تقاضي مرتباتهم بدون أي خفض ، ولا يجوز انقاصها أو وقف صرفا جانب مما يستحقونه منها حتى ولو لم تصدر القرارات الجمهورية الخاصة بهم طبقا للقانون المذكور ، وإنما يتعين محاسب على الجهات التي يعملون بها أن يطلبوا اصدا.

القرارات للجمهورية اللازمة لهم مع مراعاة المواعيد المقررة قانونا في هذا الشأن .

(غتوى رقم ١٣٧٩ في ٨/١٢/١٩٦٣) .

قاعدة رقم (٢٩١)

المبدأ :

القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٢ في شأن عدم جواز تعيين أى شخص في الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات التى تساهم فيها الدولة بمكافأة سنوية أو بمرتب سنوى قدره ١٥٠٠ جنيه فأكثر الا بقرار من رئيس الجمهورية — تقديم طلبات استصدار قرار جمهورى خلال المدة المحددة بالنسبة للموظفين الذين يتقاضون حاليا هذا المرتب — هو لبر واجب على هذه الجهات دون ترخص من جانبها في ذلك — التجاء هذه الجهات الى تخفيض المرتب الى اقل من ١٥٠٠ جنيه سنويا لا يعنى من هذا الالتزام فضلا عن مخالفته للقانون .

ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ تنص على انه « لا يجوز تعيين أى شخص في الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات المساهمة التى تساهم فيها الدولة بمكافأة سنوية أو بمرتب سنوى قدره ١٥٠٠ جنيه فأكثر الا بقرار من رئيس الجمهورية . »

ويقع باطلا كل تعيين يتم على خلاف ذلك ويلزم المخالف بان يؤدي المكلفات أو المرتبات التى حصل عليها الى خزانة الدولة . »

وتنص المادة الثانية من هذا القانون معدلة بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٢ على انه « على الجهات المشار اليها في المادة الأولى أن تطلب

اصدار القرارات الجمهورية اللازمة لتطبيق احكام المادة السابقة على الموظفين الحاليين ومن يبلغون الرتب المنصوص عليه في المادة الأولى .

وتنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٢ على أن « تقدم طلبات اصدار القرارات الجمهورية المشار اليها في المادة السابقة خلال خمسة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون او عند بلوغ الرتب الى الحد الوارد في المادة الأولى بالنسبة لمن يبقون بعد هذا التاريخ .

وتنص المادة الأولى من القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٣ على أن « تمد المهلة المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٣ » .

ويخلص من احكام النصوص المتقدمة انه فيما يتعلق بالعاملين في الشركات المساهمة التي تساهم فيها الدولة الذين تبلغ مرتباتهم ١٥٠٠ جنيه فأكثر عند تاريخ العمل بقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ او بعد هذا التاريخ ، يتعين على الجهات التي يعملون بها أن يقدموا طلبات استصدار قرارات جمهورية لهم تطبيقا للقانون المذكور خلال المهلة التي حددها ومحت بمقتضى قوانين تالية ، ولا تترخص هذه الجهات في تقديم تلك الطلبات لأن واجب تقديمها عبر عنه بصيغة الأمر في القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٢ بقول المشرع « على الجهات المشار اليها في المادة الأولى أن تطلب » وهو تعبير يدل على صيغة الأمر بظاهر سياقه ومدلوله ، الأمر الذي يستفاد منه أن المشرع لم يترك لهذه الجهات خيارا بين تقديم هذه الطلبات أو عدم تقديمها . وبؤد ذلك أن هدف القانون المذكور هو تخويل رئيس الجمهورية سلطة الرقابة على من يعملون في هذه الجهات بالمرتب المشار اليه ، وفي ترخص تلك الجهات في تقديم تلك الطلبات مباشرة منها لسلطة هذه الرقابة بينما وكلها القانون لرئيس الجمهورية .

ولا يحل محل التزام الجهات المشار إليها بطلب استصدار القرارات الجمهورية اللازمة للعاملين فيها أن يخفضوا مرتباتهم إلى أقل من ١٥٠٠ ج سنويا ، ذلك لأنه فضلا عما في هذا الإجراء من مساس بالمراكز الذاتية لهؤلاء العاملين وتعرض لحقوقهم في مرتباتهم التي وصلت ١٥٠٠ ج سنويا أو أكثر ، فانه إجراء لا يقتصر على عدم وجود سند له في القانون بل يتمدى ذلك إلى مخالفة التشريع الذي فرض إجراء واحدا لهؤلاء العاملين هو أن تتقدم الجهات التي يعملون بها بطلب استصدار قرارات جمهورية لهم ، ومن ثم لا يقضى عن ذلك أى إجراء آخر .

وعلى هدى ذلك يكون على خلاف للقانون الإجراء الذى اتبع في المسألة المعروضة من خفض مرتبات العاملين الذى يسرى عليهم القانون المذكور إلى أقل من ١٥٠٠ ج سنويا ويتعين استمرار تقاضيتهم مرتباتهم دون خفض ، على أن تتقدم جهات عملهم بطلب استصدار القرارات الجمهورية اللازمة لهم خلال الميعاد المحدد قانونا بصرف النظر عن صدور هذه القرارات فعلا أو عدم صدورها لأن القانون لم يتطلب بالنسبة إلى هؤلاء العاملين إلا تقديم ذلك الطلب لذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى ما يلي :

أولا : يتعين على الجهات المشار إليها في المادة الأولى من القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ أن تتقدم بطلب استصدار قرارات جمهورية لمبلغ مرتبه من العاملين فيها ١٥٠٠ ج سنويا فأكثر خلال المهلة المشار إليها في هذا القانون والقوانين المعدلة له ، ولا تترخص هذه الجهات في اتخاذ ذلك الإجراء .

ثانيا : لاجوز خفض مرتبات هؤلاء العاملين إلى أقل من ١٥٠٠ - سنويا ، وإنما يستمرون في العمل بنفس مرتباتهم دون خفض ، والجهات التى يعملون بها اتخاذ الإجراء المشار إليه في البند السابق .
أفتوى رقم ١٧٨ في ١٩٦٣/١٢/٨ .

قاعدة رقم (٢٩٢)

المبدأ :

خروج الأراضي المملوكة لاحدى الهيئات العامة من نطاق الأراضي المملوكة للدولة .وحدات الحكم المحلى .

ملخص الفتوى :

من حيث أنه قد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٧٧ بتحديد رأس مال هيئة البريد بمبلغ ٥٨١٤٠٠٠ جنيه بنشاء على ما انتهت اليه لجنة اعادة تقييم أصول الهيئة فى ١٧/٢/١٩٧٦ وقد اتمحت مذكرته الايضاحية عن أنه يمثل رأس مال الهيئة فى ٣٠/٦/١٩٦٨ وأن هذا المبلغ تدخل فيه قيمة الأراضي التى تشغلها الهيئة ، ومن ثم فانه بصودر القرار المشار اليه تكون الأراضي التى تشغلها الهيئة ومنها الأرض المقام عليها مبنى بريد بور سعيد موضوع النزاع المناقل من أصول الهيئة وتدخل فى ملكها شأنها فى ذلك شأن باقى الأصول الأخرى وتخرج بذلك من نطاق اهلاك الدولة الخاصة .

ومن حيث أنه لا وجه لما تدعيه محافظة بور سعيد من أن الأرض المقام عليها مبنى بريد بور سعيد المشار اليه سلمت الى هيئة البريد على سبيل الاجبار بالتطبيق لأحكام قرار رئيس للجمهورية رقم ٨٦٣ لسنة ١٩٥٨ بتقييم أصول هيئة البريد وأن البناى المقامة على تلك الأرض قد أزيلت بفعل العمليات الحربية وتبعاً لذلك فإن تخصيصها للمنفعة العامة لهيئة البريد يكون قد انتهى بالفعل بهلاك المين ، وبالتالي تعود الأرض الى ما كانت عليه وتصبح المحافظة هى الجهة المختصة بالتصرف فى تلك الأرض بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن الحكم المحلى المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ .

ولا وجه لذلك لأن المادة ٢٨ من قانون الحكم المحلى المشار اليه —
والتي تستند اليها المحافظة — تنص على انه « يجوز للمحافظ بعد موافقة
المجلس الشعبى المحلى وفى حدود القواعد العامة التى يضعها مجلس
الوزراء أن يقرر قواعد التصرف فى الأراضى المعدة للبناء المملوكة للدولة
وحدات الحكم المحلى فى نطاق المحافظة » ومن البديهي أن حكم
هذه المادة يقتصر على الأراضى المملوكة للدولة ووحدات الحكم المحلى
التي لا تدخل فى ملكية احدى الهيئات العامة ، متى كانت الأرض المشار
اليها دخلت ضمن أصول هيئة البريد بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٠٥
لسنة ١٩٧٧ سالف الذكر فمن ثم لا يوجد مسوغ قانونى يخول المحافظة
المذكورة التصرف فى تلك الأرض .

ومن حيث أن الثابت أن محافظة بور سعيد قد قامت بالاستيلاء على
الأرض المشار اليها لتحويلها الى حديقة مؤقتة وموقف للسيارات وقامت
بهدم المباني القائمة عليها وبيع الأتقاض لصالحها فانها تكون بذلك قد
اعتدت على ممتلكات هيئة البريد وتلتزم بالتالى بإزالة هذا التعدى بأن
نقوم برد هذه الأرض الى الهيئة المذكورة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام
محافظته بورسعيد برد الأرض موضوع النزاع الى هيئة البريد .

(ملف ٨٨٤/٢/٣٢ — جلسة ١٥/١٢/١٩٨٢) .

قاعدة رقم (٢٩٣)

المبدأ :

سلطات الهيئات العامة فى وضع لوائح خاصة ، ومنها لوائح المناقصات
والمزايدات أمر مقرر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية .

ملخص الفتوى :

ان المشرع قد منح الهيئات العلمية سلطة وضع لوائح خاصة لا تتقيد فيها بالنظم الحكومية . ومن ثم فان القاعدة التي أوردها وزير المالية في اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨١ بشأن المناقصات والمزايدات من تطبيق هذه اللائحة على الهيئات العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص لا يمدو ان تكون استصحابا للأصل المتقدم وتطبيقا لقاعدة النص الخاص يقيد النص العام . ومن ثم فان النص الوارد بهذه اللائحة التنفيذية في تحديد سلطات اعتماد المناقصات والمزايدات لا يعمل به طالما وجد نص مقابل في اللوائح المعتمد للهيئة .

(ملف ٢٤٩/١/٥٤ — جلسة ١٩٨٤/١/١٨) .

قاعدة رقم (٢٩٤)

المبدأ :

تحديد طبيعة القرار التأديبي تكون بوقت صدوره اذا ثبت ان قرار الفصل صدر ابان عمل المظنون بالشركة فان مخاصمة هذا القرار تكون في مواجهة الشركة — لا يغير من ذلك حلول هيئة عامة محل الشركة بعد صدور القرار — أساس ذلك : الشركة هي المخرمة بتنفيذ الحكم في الفترة السابقة على حلول الهيئة — اختصاص الهيئة ليكون الحكم في مواجهتهما وحتى لا تحتج عليه عند التنفيذ لديها بل انه لم يكن من العاملين بها .

ملخص الحكم :

المعبرة في تحديد طبيعة القرار المظنون فيه تكون وقت صدوره . وما دام الثابت ان قرار الفصل صدر من الشركة ابان عمل المظنون ضده فيها فان مخاصمة هذا القرار تكون في مواجهة الشركة ولا يغير من ذلك حلول هيئة عامة محل الشركة بعد صدور القرار فتبقى الشركة هي

الخصم المزم بتنفيد الحكم في الفترة السابقة على حلول الهيئة ، اما الفترة اللاحقة على هذا الحلو فقد لخصم المطعون ضده هذه الهيئة (الهيئة العامة للتعمير والتنمية الزراعية) ليكون الحكم في مواجهتها وحتى لا تحتج عليه عند التنفيذ لديها بأنه لم يكن من العاملين بها .

(طعن ٦٦٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/٢١) .

الفصل الثاني قطاع الزراعة

الفرع الأول الهيئة العامة للإصلاح الزراعى

قاعدة رقم (٢٩٥)

المبدأ :

لا يجوز نخب العاملين بالهيئات العامة الى الجمعية التعاونية — تطبيق
هذا الحكم على الهيئة العامة للإصلاح الزراعى .

ملخص الفتوى :

أن قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ينص
المادة ١٣ منه على ان « تسرى على موظفى وعمال الهيئات العامة أحكام
القوانين المتعلقة بالوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى القرار
الصادر بإنشاء الهيئة أو اللوائح التى يضمها مجلس الإدارة » وينص نظام
العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فى المادة
٣٣ منه على انه « يجوز نخب العامل للقيام مؤقتا بعمل وظيفية اخرى فى نفس
مستواها أو فى درجة واحدة أعلى منها سواء فى نفس الوزارة أو المصلحة
أو المحافظة أو فى وزارة أو محافظة أو مصلحة أو تسمح بذلك »
ومن ثم فانه طبقا لهذا النص الأخير لا يجوز نخب العامل الا للجهات
المحددة فى هذا النص ، وهى جهات حددت على سبيل الحصر ، ولا
يندرج فى عدادها الجمعيات التعاونية ، — لا يسوغ معه قانونا نخب
العامل اليها ، وتفسير نص المادة ٣٣ من نظام العاملين المدنيين بالدولة
على هذا النحو يأتى — فضلا عن عباراته الواضحة — من مقارنته بنص

المادة ٤٠ من النظام ذاته حيث ينص على أنه « تجوز اعارة العاملين الى :

١ — الأشخاص المعنوية العامة والخاصة في الداخل » فحين يجيز المشرع بهذا النص اعارة للعاملين الى الأشخاص المعنوية الخاصة ، فانه يحظر ندبهم اليها بما تضمنه نص المادة ٤٣ من اخراج لهذه الأشخاص من عداد الجهات التي يجوز النذب اليها .

وان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم للهيئة العامة للإصلاح الزراعي ينص في المادة ١٤ منه على أن « تسرى على العاملين بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي أحكام التشريعات واللوائح المنظمة للوظائف العامة فيما لم يرد في شأنه نص خاص في اللوائح الداخلية التي يضمها مجلس الإدارة » ، كما تنص اللائحة الداخلية للهيئة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠ في المادة ٢٠ منها على أن « تسرى على موظفي وعمال الهيئة العامة للإصلاح الزراعي فيما لم يرد بشأنه نص خاص في اللائحة التي تصدر بقرار من رئيس الجمهورية — أحكام التشريعات واللوائح المنظمة للوظائف العامة » .

والواضح من هذين النصين أنها يتضمنان القاعدة المنصوص عليها في المادة ١٣ من قانون الهيئات العامة سالف الذكر ، ولم يرد في التشريعات الخاصة بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي نص خاص يجيز ندب العاملين بها الى الأشخاص المعنوية الخاصة على خلاف حكم المادة ٤٣ من نظام العاملين المدنيين بالدولة ، ومن ثم فان هذا الحكم يسرى على العاملين بهذه الهيئة ، ويحظر — تبعا لذلك — ندبهم الى الجمعيات التعاونية والشركات التابعة للهيئة المذكورة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

أولا — أنه بناء على القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه تسرى

فتسوى الجمعية العمومية الصادرة بجلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٩ بالنسبة الى الهيئات العامة .

ثانيا — لا يجوز نذب أعضاء الادارة العامة للشئون القانونية بالهيئة العامة للإصلاح الزراعى للعمل بالجمعيات التعاونية والشركات التابعة لها .

(ملف ١١/١/٨٨ — جلسة ١٠/٧/١٩٧٠) .

قاعدة رقم (٢٩٦)

المبدأ :

الهيئة العامة للإصلاح الزراعى — نظام الروابط المالية الواردة فى اللائحة الداخلية للهيئة — قرار رئيس للجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ اعترف ببقاء نظام الروابط المالية بعد الفاء اللائحة القديمة — ذلك لا يعنى ان الهيئة كانت ملزمة قانونا بوضع من الحقتهم بخدمتها بمكافاة شاملة او باليومية حتى ١٩٦٢/٧/١ على هذه الروابط — استمرار العمل بنظام الروابط المالية بعد الفاء اللائحة الداخلية للهيئة لا يمس وضع العاملين الذين لم تضعهم الهيئة على نظام الروابط المالية سواء قبل او بعد الفاء اللائحة المذكورة .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠ باللائحة الداخلية للهيئة العامة للإصلاح الزراعى تنص على ان " تنفى اللائحة الداخلية للهيئة العامة للإصلاح الزراعى المؤرخة ١١/١١/١٩٥٤ وكل قرار يخالف احكام اللائحة المرافقة " . وتقضى المادة ٢٠ من هذا القرار على انه " تسرى على موظفى وعمال الهيئة العامة للإصلاح الزراعى

فيما لم يرد به نص خاص في اللائحة التي تصدر بقرار من رئيس الجمهورية احكام التشريعات واللوائح المنظمة للوظائف العامة » .

اما المسادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ بفتح اعتماد اضافي بميزانية الهيئة العامة للإصلاح الزراعي للسنة المالية ١٩٦٣/٦٢ وتسوية حالات موظفي وعمل الهيئة المذكورة ، فقد نصت على ان « تسوى حالات موظفي الهيئة العامة للإصلاح الزراعي الموجودين في الخدمة في ١/٧/١٩٦٢ على الدرجات والاعتمادات الموزعة بموجب هذا القرار وفقا للقواعد الآتية :

١ - يكون نقل الموظفين على اساس معادلة لدرجات اكادر المسابقة للمهنية بمثيلاتها في الكادر الحكومي مع اجراء التقارب الذي تقتضيه الضرورة ، على ان ينقل كل موظف الى الدرجة المعادلة لدرجته مع اعتبار اقدميته فيها من تاريخ حصوله على درجته الحالية وذلك وفقا للجدول الآتي كما تنص المسادة الخامسة على ان « يتخذ اول يناير سنة ١٩٦٢ اساسا لسريان التسويات المنصوص عليها في المادتين السابقتين مع عدم صرف فروق عن الماضي » .

ومن حيث ان المستفاد من نصوص قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر ان نظام الروابط المالية الذي كان معمولا به قبل الغاء اللائحة القديمة سنة ١٩٦٠ كان ساريا خلال الفترة من تاريخ الغاء اللائحة المذكورة وصحور قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ، ويبين هذا من النص الذي يقضى بتسوية حالات موظفي الهيئة العامة للإصلاح الزراعي الموجودين بالخدمة في ١/٧/١٩٦٢ على الدرجات والاعتمادات الموزعة بموجب هذا القرار والذي بين كيفية اجراء تعادل بين كادر الإصلاح الزراعي والكادر الحكومي ، ويترتب على ذلك ان تسوى حالات

الذين عينوا في الهيئة على روابط مالية سواء في ظل لائحة الهيئة أو بعد الغائها ما دام التعيين قد تم حتى ١٩٦٢/٧/١ مما يقطع بأن القرار الجمهوري سالف الذكر قد اعترف ببقاء نظام الروابط المالية بعد إلغاء اللائحة القديمة .

الا أنه إذا كان نظام الروابط المالية كمن لا يزال مستمرا بحيث كان يجوز للهيئة العامة للإصلاح الزراعي أن يعين على مقتضاه بعد إلغاء اللائحة القديمة ، ألا أن ذلك لا يعني أن الهيئة كانت ملزمة قانونا بوضع من احقهم بخدمتها بمكافأة شاملة أو باليومية حتى ١٩٦٢/٧/١ على هذه الروابط ، حتى يمكنهم الاستفادة من القرار الجمهوري رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ، وعلى ذلك فإن استمرار العمل بنظام الروابط المالية بعد إلغاء اللائحة الداخلية للهيئة لا يمس وضع العاملين الذين لم تضعهم الهيئة على نظام الروابط المالية سواء قبل أو بعد إلغاء اللائحة المذكورة .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن إلغاء اللائحة الداخلية للهيئة العامة للإصلاح الزراعي بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠ لا يعني إلغاء العمل بنظام الروابط المالية ، إلا أن ذلك لا يمس وضع العاملين الذين عينوا على مكافآت شاملة أو باليومية قبل أو بعد إلغاء هذه اللائحة ، وعلى تسوية حالاتهم طبقا لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ وكتاب دوري وزارة الخزانة رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٥ .

قاعدة رقم (٢٩٧)

المبدأ :

تنص المادة ٢٠ من اللائحة الداخلية للهيئة العامة للإصلاح الزراعي الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠ على أن تسرى على موظفي وعمال الهيئة ، فيما لم يرد بشأنه نص خاص في اللائحة التي تصدر بقرار من رئيس الجمهورية ، احكام التشريعات واللوائح المنظمة للوظائف العامة — صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ بالقواعد التنظيمية لحالات موظفي الهيئة الموجودين بالخدمة في ١/٧/١٩٦٢ ويقضى بمعادلة درجاتهم بدرجات الكادر الحكومي — اعتبارا من هذا التاريخ تستكمل الاحكام التي انتظمها بالتشريعات واللوائح المنظمة للوظائف العامة ومنها احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد الخدمة السابقة — نتيجة ذلك ان يصبح من حق موظفي الهيئة الموجودين في الخدمة في ١/٧/١٩٦٢ الاستفادة من احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه .

ملخص الحكم :

ان المادة ٢٠ من اللائحة الداخلية للهيئة العامة للإصلاح الزراعي الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠ قد نصت على أن تسرى على موظفي الهيئة العامة للإصلاح الزراعي فيما لم يرد بشأنه نص خاص في اللائحة التي تصدر بقرار من رئيس الجمهورية احكام التشريعات واللوائح المنظمة للوظائف العامة . هذا وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ في ٩ يناير سنة ١٩٦٢ منظمها في المادة ٣ منه قواعد تسوية حالة موظفي الهيئة العامة للإصلاح الزراعي الموجودين في الخدمة في ١/٧/١٩٦٢ . فمضى في المادة المذكورة على أن تسوى حالة هؤلاء الموظفين على الدرجات والاعتمادات الموزعة بموجب

هذا القرار وفقا للقواعد التى أوردتها والتي من مقتضاها أن يكون نقل الموظفين على أساس معادلة درجات الكادر السابق للهيئة بمثيلاتها في الكادر الحكومى مع إجراء التقارب الذى تقتضيه الضرورة على أن ينقل كل موظف الى الدرجة المعادلة لدرجته مع اعتبار أقدميته فيها من تاريخ حصوله على درجته الحالية وذلك وفقا للجدول الموضح بالمادة سالفة الفكر الذى تضمن معادلة درجة مهندس في الرطب ٣٠٠/١٨٠ بالدرجة السادسة بالكادر الحكومى ، وعلى مقتضى ما تقدم واذا كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدة الخدمة السابقة في تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة انها صدر استنادا الى المادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وبالتالي فهو يدخل في عداد اللوائح المنظمة للوظائف العامة في ملول المادة ٢٠ من اللائحة العامة للإصلاح الزراعى الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠ ، فمن ثم واعبالا لنص المادة المذكورة فانه وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ بالقواعد التنظيمية لحالات موظفى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى الموجودين بالخدمة في ١/٧/١٩٦٢ وقضى بمعادلة درجاتهم بدرجات الكادر الحكومى فانه اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القرار تستكمل الأحكام التى انتظمها بالتشريعات واللوائح المنظمة للوظائف العامة ومنها أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد الخدمة السابقة ، فيصبح إذن من حق موظفى الهيئة الموجودين في الخدمة في ١/٧/١٩٦٢ الاستفادة من أحكامه بأن تضم لهم مدد خدمتهم السابقة في أدنى درجات التعيين بأن يحدد على هذا الأساس تاريخ تعيينهم الافتراضى ثم تدرج مرتبتهم تبعا لذلك .

وحيث أن المدعى كان عند العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ يشغل درجة الرطب المالى ٢٥/١٥ منذ تعيينه بالهيئة المدعى عليها في ٤/٤/١٩٦٢ ، وتنفيذا لأحكام القرار المذكور عولت درجته بالدرجة

السادسة وصدر بهذا التعادل القرار رقم ١٨ بتاريخ ١٩٦٣/٢/٧ هذا وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن ضم مدة الخدمة السابقة لمطبقاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ أنها يكون في أدنى درجات التعمين إذا توافرت سائر الشروط التي أوردتها القرار المذكور ومنها أن يقدم طلب ضم مدة الخدمة السابقة في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣ من القرار المشار إليه ، وفي خصوص الحالة الماثلة فإن ميعاد الثلاثة أشهر المنصوص عليه في المادة المذكورة أنها يبدأ في حق المدعي من تاريخ القرار الصادر في ١٩٦٣/٢/٧ بنقله إلى الدرجة السادسة عملاً بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ الذي قضى بمعاملة درجات موظفي الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بدرجات الكادر الحكومي ، فأنشأ لهؤلاء الموظفين الحق في الإفادة من أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ على نحو ما سبق إيضاحه ، هذا والثابت أن المدعي قدم الاستقالة ١٠٣ ع.ح ضمن مسوغات التعمين في تاريخ لا يجاوز ١٩٦٢/١٢/٢٧ حسبما سلف البيان ، وعلى ذلك لا يكون ثمة محل للقول بسقوط حق المدعي في ضم مدة خدمته السابقة ، ولا سيما إذا ما لوحظ أن ضم مدة الخدمة السابقة للعاملين بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي كانت محل بحث إلى أن صدرت في ثلثها فتوى الجمعية العمومية القسم الاستشاري للفتوى والتشريع بتاريخ ١٩٦٧/١٢/١٧ : (فتوى الجمعية رقم ١٣٣٦ بجلسة ١٩٦٧/١٢/١٣) وأن ما يتطلبه قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بالنسبة إلى من يعين أو يعاد تعيينه بعد صدورده أن يبين مدة خدمته السابقة في الاستقالة الخاصة بذلك عند تقديمه مسوغات تعيينه ، هذا وقد عدت المادة ١ من القرار المشار إليه الجهات التي تحسب مدد الخدمة التي تقضي فيها في تقدير الدرجة والمرتبة واقتدبة الدرجة ومن بينها الأعمال الحرة الصادر بتنظيمه الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة ، وقد قسم المدعي شهادة صادرة من نقابة المهن الزراعية الصادر بثلثائها القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ ثبت بها أن المدعي

كان يباشر ويدير اطيان المرحوم في المدة من ١٩٥٧/٧/٣ الى ١٩٦٢/٤/٣ وان الأعمال التي كان يقوم بها خلال هذه المدة تعتبر من الأعمال الزراعية المهنية التي تنظمها المادة ٧٢ من قانون انشاء النقابة المذكورة ، وقد جاء في البند ٤ من المادة ٢ من قرار رئيس الجمهورية ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ السالف الفكر للنص على أن مدد العمل السابقة التي تقضى في غير الحكومة والأشخاص الادارية العامة سواء كانت متصلة أو منفصلة تحسب ثلاثة ارباعها بشرط الا تقل المدة عن سنتين وأن تكون طبيعة العمل فيها متفقة مع طبيعة العمل بالحكومة ويرجع في ذلك الى لجنة شئون الموظفين المختصة ، هذا والثابت من المدة التي يطالب المدعى بضمها تزيد على سنتين وكان خلالها يؤدي عملا زراعيا صادر بتنظيم الاشتغال به قانون ويتحدد في طبيعته مع طبيعة عمل المدعى في الهيئة المدعى عليها ، ومن ثم تكون شروط ضم مدة الخدمة السابقة قد توافرت في المدة المطالب بضمها ، وبالتالي يحق للمدعى حساب ثلاثة ارباع هذه المدة في اقدبية الدرجة التي عين عليها مع تدرج راتبه بالمعلاوات على هذا الأساس .

(طعن رقم ٢٥١ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٦/٥/٩) .

قاعدة رقم (٢٩٨)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم الهيئة العامة للإصلاح الزراعي قضى في المادة ١٤ بسريان احكام التشريعات واللوائح المنظمة للوظائف العامة على العاملين بالهيئة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في اللوائح الداخلية التي يضعها مجلس الإدارة — عدم قيام مجلس الإدارة بوضع أية لوائح تتعلق بشئون العاملين بها يترتب عليه خضوعهم لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ومن بعده القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ كما تطبق في شلتهم القواعد المتعلقة باعانة غلاء المعيشة والتي تطبق

على العاملين المدنيين بالدولة — أثر ذلك — عديم إستحقاق العامل الذي لم يفض على تعيينه بالهيئة مدة سنة قبل ١٩٦٤/٧/١ (تاريخ إلغاء هذه الاعاقه) لاعاقه الغلاء .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن في ١٢/٨/١٩٦٢ صدر القرار الجمهوري رقم ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٢ بتنظيم الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ونص في المادة ١٤ على « أن تسرى على العاملين بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي احكام التشريعات واللوائح المنظمة للوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في اللوائح الداخلية التي يضعها مجلس الإدارة » . ونص في المادة ٢٢ على أن « يلغى كل نص يخالف احكام هذا القرار » .

ومن حيث أن مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لم يضع أية لوائح تتعلق بشئون العاملين بها ومن ثم خضع العاملون بالهيئة لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة باعتباره الشريعة العامة لنظام العاملين المدنيين بالدولة كما تسرى في شأنها القرارات والقواعد المتعلقة بإعاقه غلاء المعيشة المطبقة على العاملين المدنيين بالدولة ، ولما كان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قد ألغى وحل محله اعتباراً من ١٩٦٤/٧/١ للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار نظم العاملين المدنيين بالدولة ومن ثم فانه اعتباراً من التاريخ المذكور خضع العاملون بالهيئة لأحكام هذا القانون :

ومن حيث أن المادة ٩٤ من قانون نظم العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ نصت على أن « يستمر العاملون في تناقض مرتبتهم الحالية بما فيها إعاقه غلاء المعيشة والإعاقه الاجتماعية وتضم إعاقه غلاء المعيشة والإعاقه الاجتماعية الى مرتبتهم الأصلية اعتباراً (٤١ م — ح ٢٤)

من أول يوليو سنة ١٩٦٤ وتلغى من هذا التاريخ جميع القواعد والقرارات المتعلقة بهما بالنسبة الى الخاضعين لأحكام هذا القانون . وقد أصدرت اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين المدنيين قرار التفسير التشريعي رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ ونص في المادة ٥ على أن تسرى الأحكام المتعلقة بالغاء غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية وضمها الى المرتب على العاملين بالوظائف التي تنظمها القوانين وكادرات خاصة متى كانت هذه القوانين خالية من النص على تنظيم خاص بشأن الغاء هاتين الاعانتين وضمهما الى المرتب .

ومن حيث أنه تبين مما تقدم أن المشرع قصد اتجه الى تعميم الغاء القرارات والقواعد المتعلقة باعانة غلاء المعيشة الاجتماعية ، وذلك ليرسخ في المعاملة بين جميع العاملين بالدولة سواء كانوا خاضعين لأحكام للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أو كانوا خاضعين لوظائف تنظمها قوانين وكادرات خاصة ، ولما كان الموظفون والعمال المدنيين بصفة مؤقتة على اعتبارات مؤقتة بالميزانية يتدرجون في اعداد الموظفين العموميين العاملين بالجهاز الاداري للدولة ويخضعون لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة فيما خلت منه قواعد استخدامهم ومن ثم تسرى في حلهم الأحكام المتعلقة بالغاء القرارات والقواعد المتعلقة بالغاء اعانة غلاء المعيشة والتي استهدف تصنيفها بالنسبة لجميع العاملين بالجهاز الاداري للدولة ، ولما كان لم يسجد تنظيم خاص بشأن الغاء اعانة غلاء المعيشة للمعنيين بصفة مؤقتة فسلحظهم الأحكام الواردة في المادة ٩٤ من نظام العاملين المدنيين بالدولة المتعلقة بالغاء تلك الاعانة المقررة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/١٠/٢٩ وذلك اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أنه تأسسنا على ما تقدم فإن العاملين بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي — وقد خضعوا لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ طبقا لنص المادة ١٤ من القرار الجمهوري

رقم ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٣ وتسرى في شأنهم الأحكام المتعلقة بإلغاء اعانة غلاء المعيشة سواء من كان منهم مطبقا بصفة دائمة أو مؤقتة ، ولا وجه للقول بأن الهيئة العامة للإصلاح الزراعى لا تعتبر من الجهاز الادارى للدولة وبالتالي لا تخضع العاملون بها لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وبالتالى تلغى القرارات والقواعد المتعلقة بإعانة غلاء المعيشة اعتبارا من ١٩٦٥/٧/١ في شأنهم في ذلك شأن العاملين بالهيئة العامة لشئون السكك الحديدية ؛ لا وجه لذلك لأن خضوع العاملين بالهيئة العامة للإصلاح الزراعى لا يستمد من نصوص القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باعتبارها الجهاز الادارى للدولة ، وانما تستمد من نص المادة ١٤ من القرار الجمهورى رقم ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم تلك الهيئة باعتباره الشريعة العامة لنظام العاملين بالدولة لعدم وضعه نظم خاصة بالعاملين بها ؛ أما العاملون بالهيئة العامة لشئون السكك الحديدية فقد انحلت صلتهم بقانون نظام موظفى الدولة اعتبارا من ١٩٦٥/٧/١ حيث خضعوا لنظام وتلغى خاص صدر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ ، وقد ألغى اعانة غلاء المعيشة بالنسبة لهم وضعت الى مرتباتهم اعتبارا من ١٩٦٥/٧/١ طبقا لنص المادة ٧ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٧٦ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين ببيئات سكك حديد مصر والبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية .

ومن حيث المدعى عين بالهيئة العامة للإصلاح الزراعى في ١٩٦٤/٢/١ بصفة مؤقتة ولم تكتمل له المركز القانونى لاستحقاق اعانة غلاء المعيشة قبل ١٩٦٤/٧/١ فلا يكون له أصل حق في المطالبة بها لامتداد السبب القانونى الموجب للاستحقاق واذا أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر يكون قد صادف صحيح حكم القانون ويكون الطعن غير قائم على أساس سليم من القانون متعيينا وبغضه .

قاعدة رقم (٢٩٩)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ يفتح اعتماد اضافي بميزانية الهيئة العامة للإصلاح الزراعي للسنة المالية ١٩٦٣/٦٢ وتسوية حالات موظفي وعمل الهيئة المذكورة — منط الإفادة من التسويات المثابر اليها هو وجود الموظف او العامل بالهيئة قبل ١٩٦٢/٧/١ وان يستمر بها حتى اول يناير سنة ١٩٦٣ التاريخ المحدد لسريان تلك التسويات — تخلف احد هذين الشرطين يترتب عليه عدم الافادة من الأحكام الخاصة بهذه التسويات .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ يفتح اعتماد اضافي بميزانية الهيئة العامة للإصلاح الزراعي للسنة المالية ١٩٦٣/٦٢ ، وتسوية حالات موظفي وعمل الهيئة المذكورة صدر في ٦ من يناير سنة ١٩٦٣ ناصا في المادة (١) منه على أن يفتح في ميزانية مشروع الإصلاح الزراعي للسنة المالية ١٩٦٣/٦٢ للهيئة العامة للإصلاح الزراعي أجور اعتماد اضافي قدره ٢٥٠.٠٠٠ جنيه ويؤخذ هذا الاعتماد من زيادة الموارد بميزانية مشروع الإصلاح الزراعي للسنة المالية المذكورة ، ونص في المادة ٢ على أن يوزع اعتماد بند ٣ (المينون بمكافآت شاملة) بانساب الأول (١) أجور ميزانية الهيئة العامة للإصلاح الزراعي للسنة المالية ١٩٦٣/٦٢ وقدره ٢٣٥٩٨١٦ جنيه بمقد اضافة الاعتماد الفتحوج بموجب المادة السابقة . على الوجه المبين تفصيلا في هذه المادة والذي يشمل ١٦٤٩٦٢٢ جنيه تكاليف الموظفين وفقا للجسدول رقم (١) المرافق لهذا القرار — ونص القرار في المادة ٣ على أن تسوى حالات موظفي

للهيئة العامة للإصلاح الزراعي الموجودين بالضخمة في ١٩٦٢/٧/١ على الدرجات والاعتمادات الموزعة بموجب هذا القرار وفقا للقواعد الآتية :

١ — يكون نقل الموظفين على أساس معادلة درجات الكادر السابق للهيئة بمبيلاتهما في الكادر الحكومي — مع اجراء التقارب الذي تقتضيه الضرورة على أن ينقل كل موظف الى الدرجة المعادلة لدرجته مع اعتبار اقدميته فيها من تاريخ حصوله على درجته الحالية وذلك وفقا للجدول الآتي :

كادر الحكومة	كادر الإصلاح الزراعي
الدرجة	الدرجة
.....
الرابعة (٥٤٠/٤٢٠)	مدير قسم (٥٤٠/٤٢٠)

ونص القرار على أن « يتخذ أول يناير سنة ١٩٦٣ أساسا لسريان التسويات المنصوص عليها في المادتين السابقتين مع عدم صرف فروق عن الماضي » كما نص في المادة ٦ على أنه « لا يجوز استخدام الدرجات المنشأة بموجب هذا القرار الا لتسوية حالات الموظفين والعمال الموجودين بضخمة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي في ١٩٦٢/٧/١ فيما عدا وظائف الدرجة السادسة بالكادر العالي » .

ومن حيث ان الواضح مما تقدم أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه قد صدر لتسوية حالات موظفي الهيئة العامة للإصلاح الزراعي المعينين على الروابط المالية المعبول بها في الهيئة المذكورة ، والموجودين في خدمتها في ١٩٦٢/٧/١ وذلك بنقلهم درجات كادر الحكومة على أساس المعادلة التي نص عليها مع اجراء التقارب الذي تقتضيه الضرورة ، وقضى القرار بأن يتخذ أول يناير سنة ١٩٦٣ أساسا لسريان التسويات المنصوص عليها وهذا من مقتضاه أن التسويات التي

تضمنها القرار لا تسرى الا على موظفي الهيئة العاملة للاصلاح الزراعي الموجودين في الخدمة في ١/٧/١٩٦٢ ، والذين ما زالوا حتى تاريخ بدء سريان التسويات في اول يناير سنة ١٩٦٣ في خدمتها وبحيث لا يجوز ان يعامل باحكام القرار سلفا للبيان من عين في خدمة الهيئة العاملة للاصلاح الزراعي في تاريخ لاحق له ١/٧/١٩٦٢ ولا من ترك خدمة الهيئة لأي سبب قبل تاريخ بدء سريان التسوية لانتقطاع صلته بالهيئة قبل صدور القرار الجمهوري سلفا الفكر لأنه لا يكون بذلك من المخطئين باحكامه ، واذا كان القرار الجمهوري المشار اليه وقد نص على اتخاذ اول يناير سنة ١٩٦٣ أساسا لسريان التسويات مع عدم صرف فروق عن الماضي فإنه يكون قد واجه التقديرات المالية اللازمة لتطبيق القرار على من يسرى عليهم وقضى بعدم صرف فروق مالية سابقة على التاريخ المشار اليه ومن ثم فإنه لا يتصور بعد ذلك أنه انخل في حسابه مواجهة حالات من ترك خدمة الهيئة قبل هذا التاريخ وهي حالات لم يدخلها في اعتباره عند مواجهته هذه التقديرات .

ومن حيث أن الثابت من أوراق الطعن أن المظنون ضده قد حصل على بكالوريوس التجارة عام ١٩٥٢ وعين بخدمة الهيئة العاملة للاصلاح الزراعي في ١/٣/١٩٥٥ وشغل بها درجة مدير قسم (٢٢٠ / ٥٤٠) ثم صدر قرار وزير الاقتصاد رقم ١٦٨ بتاريخ ٨/٢/١٩٦٢ بتعيينه في وظيفة من الدرجة السادسة الفنية العالية بوزارة الاقتصاد وانتهت خدمته بالهيئة المذكورة بالقرار الصادر في ٢٧/٨/١٩٦٢ بقبول استقالته منها اعتبارا من ١/٨/١٩٦٢ ، ومن ثم فإنه وان كان موجودا بخدمة الهيئة في ١/٧/١٩٦٢ ، الا أن صلته بها قد انقطعت نهائيا قبل اول يناير سنة ١٩٦٣ تاريخ بدء سريان التسويات المنصوص عليها في القرار الجمهوري رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ، ومن ثم فقد تخلف في حقه اجدد شروط تطبيق هذا القرار .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد طبق في حق المظعون ضده القرار الجمهوري رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ في غير مجال أعماله فإنه يكون قد أخطأ في تفسير القانون وتاويله وتعين الحكم بالفسخ وبرفض الدعوى وبالزام المظعون ضد المصروفات .

(طعن رقم ٥٤١ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢١) .

قاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ :

القرار الجمهوري رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ بفتح اعتماد اضافي بميزانية الهيئة العامة للإصلاح الزراعي للسنة المالية ١٩٦٣/٦٢ وتسوية حالات موظفي وعمال الهيئة بنقلهم الى درجات الكادر الحكومي لنص في مادته الثالثة على أن يتخذ أول يناير ١٩٦٣ . لسلسا لسريان التسويات المنصوص عليها في المادتين الأولى والثانية مع عدم صرف فروق عن الماضي — ليس من شأن هذا القرار أن يحول دون الطعن في القرارات الإدارية النهائية الصادرة قبل تاريخ العمل به — تصحيح المراكز القانونية لموظفي الهيئة عن طريق الطعن في تلك القرارات بطلب لأصحابها للحق في تقاضي الفروق المالية الناشئة عن ذلك على أن تصاد تسوية حالاتهم وفقا لأحكام القرار الجمهوري المشار اليه على أساس مراكزهم القانونية المصلحة اعتبارا من ١/١/١٩٦٣ . دون صرف للفروق المالية المترتبة على هذه التسوية قبل هذا التاريخ .

ملخص الحكم :

عن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ بفتح اعتماد اضافي بميزانية الهيئة العامة للإصلاح الزراعي للسنة المالية ١٩٦٣/٦٢

ونسوية حالات موظفي وعمل الهيئة بنظمهم الى درجات الكادر الحكومي قد نص في المادة ٢ على أن « صموى حالات موظفي الهيئة العسكرية للإصلاح الزراعي الموجودين بالخدمة في ١٩٦٢/٧/١ على الدرجات والاعتمادات الموزعة بموجب هذا القرار وفقا للتواعد الآتية : (١) يكون نقل الموظفين على أساس معادلة درجات الكادر السابق للهيئة بمثلاتها في الكادر الحكومي مع إمتداد التقرير الذي تقتضيه الضرورة على أن تنقل كل موظف الى الدرجة المتعادلة لدرجته مع اعتبار أقدميته منها من تاريخ حصوله على درجته المالية وذلك مرفقا للجداول الآتي ... (٢) ... (٣) ... (٤) تتخذ أول يناير سنة ١٩٦٣ أساسا لسريان التسويات المنصوص عليها في المادتين السابقتين مع عدم صرف غرق عن المسلفي » .

ومن حيث أن مفاد هذا القرار هو نقل موظفي الهيئة العامة للإصلاح الزراعي الموجودين في الخدمة في ١٩٦٢/٧/١ الى درجات الكادر الحكومي المتعادلة لدرجاتهم بكادر الإصلاح الزراعي على أن يتم هذا النقل من ١/١/١٩٦٣ مع عدم صرف غرق مالية من المسلفي نتيجة هذه التسوية . ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ ليس من شأنه أن يضع الطعن في القرارات الإدارية النهائية الصادرة قبل تاريخ العمل به وفقا للإجراءات المقررة . ومن ثم فإن تعديل المراكز القانونية لموظفي الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بناء على الطعن في تلك القرارات يوجب لأصحابها الحق في الفروق المالية الناشئة عن ذلك على أن يعاد تسوية حالانهم وفقا لأحكام القرار الجمهوري رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ ونقله الى الدرجة الحكومية المتعادلة لدرجاتهم على أساس مزاكهم القانونية المتعادلة وذلك اعتبارا من ١/١/١٩٦٣ دون صرف الفروق المالية المترتبة على هذه التسوية قبل هذا التاريخ .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم ولما كان الغاية من الحكمي قد رعى الى الدرجة الرابعة في ٢٧/١٠/١٩٦٤ وقد مستقر القرار رقم ١٠٢٧

بتاريخ ١٩٦٤/٨/٩ بتعديل تصنيفته في هذه الدرجة ولرجاعها الى ١٩٦١/٨/٢٠. وذلك بناء على الطلب المقدم منه بالظعن في قرار الترقية الذى صدر فى هذا التاريخ فيما تضمنه من تخليه فى الترقية ومن ثم يستحق للفروق المسالية المترتبة على ارجاع تصنيفته فى الدرجة الرابعة ، ولا وجه لما ذهبت اليه الجهة الادارية فى طعنها فى عدم استحقاقه هذه الفروق المسالية بناء على نص البند ٤ من المادة ٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ الذى يقضى بمسدم صرف اية فروق مالية سابقة على ١٩٦٣/١/١ ، لا وجه لذلك لأن الفروق المسالية المستحقة للمدعى قد ترتب على بناء تعديل مركزه القانونى وفقا للقواعد الوظيفية السارية قبل العمل بالقرار الجمهورى المشار اليه ومن ثم لا يشملها الحظر المورد فى البند ٤ من ملحقه للرابعة الذى ينصرف الى الفروق المسالية المترتبة على التسوية التى تتم وفقا لأحكامه بالنقل الى الكادر الحكومى .

(طعن رقم ٤٣٩ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٩/١/١٤) .

قاعدة رقم (٢٠١)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ بتسوية حالات موظفى وعمال الهيئة العامة للإصلاح الزراعى — للهدف من إصداره تسوية حالات العمال والموظفين الموجودين فى خدمة الهيئة من ١٩٦٢/٧/١ سواء المعينين منهم على درجات او على ربط ثابت او بمكافأة شاملة لا وجه للقول بقصر تطبيق هذه التسويات على المعينين على درجات بكادر الهيئة الصادر عام ١٩٥٤ .

ملخص الحكم :

نظمت المادة ٣ من القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ بفتح اعتماد اضافى بميزانية الهيئة العامة للإصلاح الزراعى للسنة المالية ١٩٦٣/٦٢ كيفية

تسوية حالات موظفي الهيئة على الدرجات الموزعة بموجب هذا القرار ونصت المادة ٤ على أن تسوى حالات عمال اليومية التي أنشئت لهم درجات بالجدول رقم ٢ المرافق لهذا القرار بمنحهم أجورهم الحالية أو أول مربوط الدرجة المقررة للوظيفة لهما كبر دون تدرج في الأجر ومنحهم أعانة غلاء المعيشة على أساس أول مربوط الدرجة المقررة لكل منهم دون اثر رجعى ، ونصت المادة ٥ على أن يتخذ أول يناير سنة ١٩٦٣ لمرئى للتسويات المنصوص عليها فى السابقين مع عدم صرف مروق عن الماضى . وقد تضمن الجدول رقم ٢ المرافق لهذا القرار القواعد التى يتم بمقتضاها تسوية حالات عمال الهيئة بنظمهم الى درجات كادر العمال المعادلة لمهنتهم فى الهيئة ومن حيث أنه ظاهر من نص المادة ٤ والجدول رقم ٢ المشار اليهما أن المشرع قد قصد الى تسوية حالات العمال الموجودين فى ختمة الهيئة من ١٩٦٢/٧/١ سواء المعينين منهم على درجات أو على ربط ثابت أو بمكافأة شاملة وذلك بنظمهم على درجات وظائف كادر عمال حكومة المقابلة لمهنتهم بالهيئة ولا يرد على هذه التسوية أى قيد سوى أن تكون مهنة العامل ضمن المهن التى عودلت بدرجات كادر العمال وفقا للجدول رقم ٢ المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ ، ولا وجه للقول بأن التسوية إنما تقتصر على العمال المعينين على درجات بكادر الهيئة الصادر سنة ١٩٥٤ حيث أن نص المادة ٤ من القرار الجمهورى سالف الذكر قد ورد مطلقا بغير مخصص بحيث يشمل جميع عمال الهيئة دون تفرقة بين المعين منهم على درجة أو مربوط ثابت طالما عودلت مهنته بدرجات كادر العمال وفقا للجدول رقم ٢ المرافق لهذا القرار وتأسيسا على ما تقدم لما كان الثابت من الأوراق أن المدعى التحق بخدمة وزارة الأوقاف ثم نقل الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى سنة ١٩٥٨ فى وظيفة اسطى ماكينة بأجر مقداره ٣٠٠ خصما على بند المكافآت الشاملة وظل كذلك حتى تاريخ صدور القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ ، ولم يتسوى حالته طبقا لأحكام هذا القرار ، ثم وضع على الدرجة التاسعة من ١٩٦٥/٧/١ .

واذ كان المدعى موجودا في خدمة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي في
١٩٦٢/٧/١ بهيئة أسطى ملكينة وهي من المهن الواردة في الجدول، رقم ٢
الموافق للقرار الجمهوري رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ بالدرجة ٥٠٠/٣٠٠ ملزم
ومن ثم يتمين تسوية حالته على هذه الدرجة اعتبارا من ١/١/١٩٦٣
بالتطبيق لأحكام القرار الجمهوري رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه .

(طعن رقم ٩٣٩ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٧٩) .

الفرع الثاني

الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

الاعانات التي تصرف للموظفين أو العمال حال الوفاة بالهيئة العامة الدائمة لاستصلاح الأراضي طبقا لحكم المادة ١٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧٠ لسنة ١٩٦٠ باللائحة الداخلية لهذه الهيئة — مدير عام الهيئة ان يتولى الاذن بصرف اعانات للموظفين أو العمال أو الى أسرهم في حالة وفاتهم وذلك في حدود مرتب شهرين أو خمسين جنيها ايهما أكثر — يتم الصرف في هذه الحالة الى من كان يعولهم الموظف فعلا فهم وحدهم الذين يستحقون الاعانة المقررة بمقتضى القرار الجمهوري سالف الذكر .

ملخص الفتوى :

انه من مدى احقية ورثة الموظف في صرف الاعانة المنصوص عليها في المادة ١٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧٠ لسنة ١٩٦٠ باللائحة الداخلية للهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي ، فان المادة المذكورة تنص على ان « يتولى مدير الهيئة ادارتها وتصريف امورها ويختص بها يأتي : . . . (١١) الاذن بصرف اعانات الى الموظفين أو العمال أو الى أسرهم في حالة وفاتهم وذلك في حدود مرتب شهرين أو خمسين جنيها ايهما أكثر » .

ومقتضى هذا النص ان مدير عام المؤسسة هو الذى يقرر — تبعا لتقديره — مدى احقية ورثة الموظف في الاعانة المشار اليها ، فله ان يأذن في صرف هذه الاعانة — كما عبرت المادة ١٣ سالف الذكر — وفي هذه الحالة يتم الصرف الى الأشخاص الذين كان يعولهم الموظف المتوفى فعلا ،

مؤلاء هم الذين يعتبرون من أسرة الموظف وهم الذين يمكن صرف هذه الاعانة اليهم . ولا يصح القول بأن وريثة الموظف المتوفى يستحقون هذه الاعانة بحسبتهم من أسرة الموظف — ذلك أن هذا التفسير الواسع للأسرة يدخل أشخاصا قد يكونون موسرين ، ولا شك أن المشرع لم يقصد عند النص على سلطة المدير في الاذن بصرف هذه الاعانة أن تمنح للشخص موسر .

جـ .

لهذا انتهى الرأي الى أن مدير عام المؤسسة هو الذي يقر — تبعا لتقديره — مدى أحقية مؤلاء الورثة في صرف الاعانة المنصوص عليها في المادة ١٣ من القرار الجمهوري رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٦٠ باللائحة الداخلية للهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي ، على أن يتم صرف هذه الاعانة — في حالة الاذن بها — الى الأشخاص الذين كان يعولهم الموظف المتوفى عملا دون غيرهم من الورثة .

(فتوى رقم ٢٦٥ في ١٩٦٣/٢/١) .

قاعدة رقم (٣٠٣)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٦٠ باللائحة الداخلية للهيئة المذكورة — نصه على اختصاص مدير عام الهيئة بتأديب الموظفين غير شاغلي الوظائف الرئيسية — مباشرة هذا الاختصاص — لا تتوقف على صدور لوائح التوقف من الجهة المختصة .

ملخص الحكم :

أن مفساد نصوص قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٦٠ باللائحة الداخلية للهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي أن مدير عام الهيئة

يختص بمباشرة الاختصاصات المنصوص عليها في المادة ١٣ من اللائحة الداخلية ومن ضمنها تأديب الموظفين من غير شأغلي الوظائف الرئيسية .

وانه لا وجه لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن مباشرة اختصاصات تأديب الموظفين منوط بصدر لوائح التوظيف من الجهة المختصة بذلك ، وأنه لما كانت تلك القواعد لم تصدر بعد فلا يجوز للمدير العام مباشرة ذلك الاختصاص — لا وجه لذلك لأنه وفقا لنص المادة ١٣ من قانون المؤسسات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ لا تصرى على موظفي المؤسسات العامة أحكام قانون الوظائف العامة إلا فيما لم يرد به نص خاص في قرار إنشاء المؤسسات أو اللوائح التي يضعها مجلس الإدارة فلذا وجسد للنص كان واجب الأعمال بغض النظر عما ينص عليه قانون التوظيف ، أما إذا لم يوجد النص فيرجع إلى الأحكام التي تضمنها ذلك القانون . وإذا نصت اللائحة الداخلية المشار إليها في المادة ١٣ فقرة سادسا منها على اختصاص مدير عام الهيئة بتأديب الموظفين من غير شأغلي الوظائف الرئيسية فإن هذا النص يكون للحدوث وينعقد اختصاص التأديب بموجبه لمدير عام الهيئة حتى ولو لم يصدر مجلس الإدارة لوائح التوظيف الخاصة بموظفي المؤسسة إذ يرجع في شأنها إلى أحكام قانون الوظائف العامة وفقا لنص المادة ١٣ من قانون المؤسسات العامة .

(طعن رقم ١٩ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٥) .

قاعدة رقم (٢٠٤)

المبدأ :

النص صراحة في اللائحة الداخلية للهيئة العامة لاستصلاح الأراضي الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧٠ لسنة ١٩٦٠ على إلغاء اللائحة الداخلية الصادرة في ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ مقصود به إزالة

شبهة قيامها في الماضي — لموظفيها الحق في ان يعاملوا باحكام قانون نظام
موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في حالة وجود فراغ تشريعى في
الهيئات والمؤسسات العامة .

ملخص الحكم :

لم يكن من الجائز اعمال لائحة ٢٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٥ في حق
المدعى بشأن التقرير السنوى عن اعماله سنة ١٩٥٩ لأن هذه اللائحة
لم يمد لها وجود قانونى ولا يصح افتراض احيائها باثر رجعى من مجرد
النص على الغائها بقرار لاحق والصحيح في منطق التفسير السليم ان
المشرع وقد تكشف له خطأ استمرار العمل بهذه اللائحة بعد الغاء
القانون الذى صدرت تنفيذا له وبعد ان أصبح من اللازم صدورها بقرار
من رئيس الجمهورية وليس بقرار من مجلس الوزراء رأى النص صراحة على
غائها لازالة شبهة قيامها في الماضي يؤكد ذلك ويقطع به ان قرار رئاس
الجمهورية لا يملك ان يمسح على الماضي بما يمس المراكز القانونية التى
اكتسبها العاملون بالهيئة خلال الفترة السابقة على العمل بالقرار رقم ٢٢٧٠
لسنة ١٩٦٠ حيث أصبح من حقهم ان يعاملوا باحكام قانون نظام موظفي
الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بوصفه القانون العام الذى يتعين تطبيق
احكامه في حالة وجود فراغ تشريعى في الهيئات والمؤسسات العامة .

الفرع الثالث

هيئة مديرية التحرير وللؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضي

قاعدة رقم (٢٠٥)

المبدأ :

هيئة مديرية التحرير — لعانة غلاء المعيشة المستحقة لرئيس مجلس إدارة ونائب المدير العام وبقي موظفيها — هي الاعانة المقررة بالنسبة لموظفي الدولة — تطبيق الأحكام المتعلقة بها وبخاصة التخفيض للنسبي والتثبيت ، وخصم فرق الكادرين ، سواء في المدة السابقة أو اللاحقة لصدور القرار الجمهوري رقم ٢٣١٨ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء الهيئة ، وذلك حتى فترة العمل باللائحة نظام موظفي وعمل المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بصدور القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ والعمل به من ١٩٦٣/٥/٩ — مريان لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وذلك اعتباراً من هذا التاريخ بما تضمنته من إلغاء القواعد والنظم الخاصة بهذه الاعانة وتقرير الاحتفاظ بها بصفة شخصية .

ملخص التقوى :

يبين من تقصى المراحل التي مرت بها هيئة مديرية التحرير — اعتباراً من صدور القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء مؤسسة مديرية التحرير ثم ادماجها في الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي بموجب القرار الجمهوري رقم ١٠٤٣ لسنة ١٩٥٧ ، ثم تبعيةها للمؤسسة المصرية العامة لتعمير الأرض وفقاً لأحكام القرار الجمهوري رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة ، إلى أن صدر القرار الجمهوري رقم

٣٣١٨ لسنة ١٩٦٢ بشأن هيئة مديرية التحرير — يبين من تقصى تلك المراحل انه لم يرد نص خاص في التشريعات التي حكمت الهيئة المذكورة ، ينظم قواعد خاصة باعانة غلاء المعيشة لموظفيها ، ومن ثم — وفقا لما سبق — فان القواعد الحكومية المنظمة لاعانة غلاء المعيشة ، والمقررة بالنسبة الى موظفى الدولة ، تسرى فى شأن موظفى هذه الهيئة ، وذلك سواء بالنسبة الى الفترة السابقة على تاريخ العمل باحكام لائحة نظام موظفى وعمسال المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٦١ — طبقا لنص المادة ١٣ من قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ — او بالنسبة الى الفترة التالية لتاريخ العمل باحكام اللائحة المشار اليها — طبقا لنص المادة الاولى والمادة ١٥ من هذه اللائحة التى قضت المادة ١٩ من القرار الجمهورى رقم ٣٣١٨ لسنة ١٩٦٢ بشأن هيئة مديرية التحرير بسرياتها فى شأن موظفى وعمال الهيئة ، باعتبار هذه الهيئة مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادى وفقا لنص المادة الاولى من قرار انشائها الأخير .

وعلى ذلك فليس للتغيرات التى طرأت على وضع الهيئة المذكورة — من خضوعها لقانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ، ثم للقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى ، ولائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ — ليس لتلك التغيرات من اثر فيما يتعلق بسريان القواعد الحكومية المنظمة لاعانة غلاء المعيشة ، على موظفى الهيئة المذكورة ، شأنهم فى ذلك شأن سائر موظفى الدولة والمؤسسات العامة الأخرى . ومقتضى ذلك هو سريان القواعد الخاصة بالتخفيض النسبى من اعانة غلاء المعيشة وتثبيتها والخصم منها بما يبادل فرق الكادريين ، على موظفى هيئة مديرية التحرير وذلك سواء فى الفترة السابقة على صدور القرار الجمهورى رقم ٣٣١٨ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

في الفترة التالية لصدور هذا القرار ، وسواء قبل العمل بلائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات سابقة الذكر ، أو بعد العمل بهذه اللائحة . ولا وجه للاحتجاج بأن الهيئة لم تكن تطبق أى نظام للمرتبات ، ولم يكن لها كادر معين ، حتى تاريخ صدور القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ بشأن تسوية حالات موظفيها وعملها ، وأن هذا القانون قد تضمن قواعد خاصة لتسوية حالات هؤلاء حتى يتم وضعهم على الدرجات التي وردت في ميزانية الهيئة للسنة المالية ١٩٦٣/٦٢ ، ولم يتضمن أحكاما خاصة باعانة غلاء المعيشة ، ولذلك تحسب هذه الاعانة على اساس وضع الموظف بعد التسوية ولا يجري في شأنها التخفيض النسبي أو التثبيت أو خصم فرق الكادرين — ولا وجه لهذا الاحتجاج ، ذلك أن القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ، لم يغير من أمر خضوع موظفي هيئة مديرية التحرير لأحكام لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة الصادر بها القرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ، وهي اللائحة التي تسرى على موظفي وعمال الهيئة طبقا لنص المادة ١٩ من القرار الجمهوري رقم ٣٣١٨ لسنة ١٩٦٢ بتبنيها ، وإنما كل ما فعله هذا القانون انه نظم شروط وأوضاع نقل موظفي وعمال الهيئة الى درجات الجدول الملحق باللائحة سابقة الذكر ، ولهذا فان أحكام هذه اللائحة تسرى على هؤلاء الموظفين والعمال فيما لم ينظمه هذا القانون ، ومنها الأحكام الخاصة بتقرير سريان قواعد اعانة غلاء المعيشة المقررة بالنسبة الى موظفي الدولة . وهذا ما اشارت اليه المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور ، حين نصت على انه « وغنى عن البيان انه فيما عدا الأحكام الخاصة التي تضمنها هذا المشروع ، فيسرى على الموظفين والعمال للوارد ذكرهم في هذا المشروع ، جميع الأحكام والقواعد المعمول بها بالنسبة الى موظفي وعمال المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي » . وعلى ذلك فانه عند تسوية حالات موظفي هيئة مديرية التحرير — طبقا للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ — بوضعهم في درجات من درجات الجدول المرافق لهذا

القانون ، والمائل لجدول الدرجات الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ولجدول الدرجات الملحق بلائحة نظام موظفي وعمل المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٢٥٨ لسنة ١٩٦١ يتعين أن يجري حساب اعانة غلاء المعيشة المستحقة لهم ، بمرأعة القواعد الحكومية المنظمة لمنع هذه الاعانة ، والتي تسرى عليهم طبقاً لأحكام القرار الجمهوري رقم ٣٣١٨ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء الهيئة ، ولأحكام نظام موظفي وعمل المؤسسات العامة سالفه الذكر .

ولا يسوغ القول بأن القرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بإصدار لائحة نظام موظفي وعمل المؤسسات العامة ، قد ألغى بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بسريان أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين بالمؤسسات العامة ، وأن القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن المؤسسات العامة لم يتضمن نصاً مماثلاً لنص المادة ١٣ من قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ . الذي كان يقضى بالرجوع الى القواعد العامة للتوظيف فيما لم يرد به نص خاص ، وأنه بذلك ينتفى أساس تطبيق قواعد اعانة غلاء المعيشة المقررة بالنسبة إلى موظفي الدولة على موظفي المؤسسات العامة — وذلك أن القول غير منتج في خصوص المسألة محل البحث ، إذ أنه يتعلق بالوضع الحاصل بعد ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ وبالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ المشار إليها في حين أن البحث يتعلق بالفترة السابقة على ذلك التاريخ ، والتي كان ينطبق خلالها على موظفي الهيئة أحكام قانون نظام موظفي الدولة ، ثم أحكام لائحة نظام موظفي وعمل المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ . ومن المقرر أنه في هذه الفترة تسرى على موظفي الهيئة الأحكام المنظمة لمنع اعانة غلاء المعيشة وفئاتها ، وقواعد التخفيض النسبي والتثبيت وخصم فرق الكادريين . أما اعتباراً من ٩ من مايو سنة

١٩٦٣ تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ الذى قضى فى مادته الأولى بسريان احكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين فى المؤسسات العامة فان القواعد الخاصة باعانة غلاء المعيشة لا تسرى — بصفة مطلقة — على العاملين فى المؤسسات العامة — ومن بينهم العاملون بالهيئة المذكورة — وذلك طبقا لنص المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ، على أن يحتفظ هؤلاء العاملون بقيمة اعانة غلاء المعيشة التى كانوا يتقاضونها قبل ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ وذلك بصفة شخصية ، الى أن تتم تسوية حالاتهم طبقا للتعاقد المنصوص عليه فى المادة ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات المشار اليها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن احكام اعانة غلاء المعيشة المقررة بالنسبة الى موظفى للدولة — وبخاصة قواعد التخفيض النسبى والتثبيت وخضم فرق الكادريين — تسرى على اعانة غلاء المعيشة المستحقة للسيد رئيس مجلس ادارة هيئة مديرية التحرير والسيد نائب المدير العام وباقى موظفى الهيئة المذكورة سواء فى المدة السابقة او اللاحقة لصدور القرار الجمهورى رقم ٣٣١٨ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء الهيئة ، وحتى نهاية فترة نفاذ احكام لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسة العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بصدور القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ والعمل به اعتبارا من ٩ مايو سنة ١٩٦٣ . على أن تسرى فى شأن هذه الاعانة — اعتبارا من هذا التاريخ — احكام لائحة نظام العاملين بالشركات المشار اليها ، بما تضمنته من الغاء للقواعد والنظم الخاصة باعانة غلاء المعيشة وتقرير احتفاظ العاملين بهذه الاعانة بصفة شخصية .

قاعدة رقم (٢٠٦)

البدا :

هيئة مديرية التحرير — المادة ١٠ من القرار الجمهورى رقم ٢٣١٨ لسنة ١٩٦٢ بشأن الهيئة يخول رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضى حق الاعتراض على قرارات مجلس ادارة المديرية — انساق هذا الحكم فى احكام قانون للمؤسسات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ — عدم انساقه مع حكم المادة ٢٤ من قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ الذى يخول الوزير المختص حق اعتماد قرارات مجلس ادارة مديرية التحرير — اثر ذلك : سقوط حق رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضى فى الاعتراض على قرارات مجلس ادارة المديرية منذ العمل بالقانون ٦٠ لسنة ١٩٦٢ — بقاء تبعية المديرية للمؤسسة فيما عدا حق الاعتراض المذكور .

ملخص الفتوى :

ان المادة العاشرة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣١٨ لسنة ١٩٦٢ بشأن هيئة مديرية التحرير تنص على أن « يبلغ رئيس مجلس الادارة قرارات المجلس الى رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضى خلال ثلاثة ايام من تاريخ صدورها . ورئيس مجلس ادارة المؤسسة حق الاعتراض على هذه للقرارات خلال اسبوع من تاريخ ابلاغها اليه والا كانت نافذة . ويترتب على اعتراض رئيس مجلس ادارة المؤسسة وقف تنفيذ القرار وعرضه على مجلس ادارة الهيئة فى اول اجتماع تال ولا يكون القرار نافذا بعد ذلك الا اذا وافق عليه المجلس بأغلبية ثلثى عدد الأعضاء على الأقل » .

ورئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضى وأن كان يملك — طبقا للنص المذكور — أن يعترض بمفرده مباشرة على ما يبلغ

به من قرارات مجلس ادارة الهيئة ، الا انه ليس ثمة مانع من ان يرجع في هذا الشأن الى مجلس ادارة المؤسسة للاستئناس برأيه في القرارات المذكورة ، اذ في هذا تحقيق لضمان أوسع ، وتمكين من دراسة هذه القرارات وتمحيصها على وجه أشمل . وفي هذه الحالة يكون الاعتراض على القرار اذا ما اعتنقه رئيس مجلس ادارة المؤسسة اعتراضا سليما ومنتجا لأناره كما رتبها نص المادة العاشرة آنفة الذكر .

ونص المادة المشار اليها كان يتفق مع احكام قانون المؤسسات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ ، حيث ان هذا القانون لم يكن يتضمن تعيينا للجهة الادارية التى تتبعها هيئة مديرة التحرير ولم يكن ثمة مانع من تخويل رئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة لتعمير الأراضى حق الاعتراض على قرارات مجلس ادارة الهيئة .

وان القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ قد ألغى بقانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ الذى يسرى بمقتضى المادة ٣٤ منه على المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى ومنها هيئة مديرة التحرير . كما ان المادة ١١ من هذا القانون الأخير تنص على أن « يبلغ رئيس مجلس ادارة المؤسسة قرارات المجلس الى الوزير المختص لاعتمادها ... » .

وأن مديرية التحرير وأن كانت تتبع المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضى بصريح نص المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣١٦ لسنة ١٩٦٢ ، فإن مظهر هذه التبعية المتمثل في حق الاعتراض الذى كانت تنص المادة ١٠ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣١٨ لسنة ١٩٦٢ على اسناده لرئيس مجلس ادارة هذه المؤسسة بالنسبة الى قرارات مجلس ادارة المديرية ، فتمسقط في التطبيق بالحكم للوارد في المادة ١١ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ المتقدم ذكره . حيث أصبح حق رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضى في الاعتراض على

هذه القرارات غير متفق مع ما تضمنته المادة المذكورة من حق الوزير المختص في اعتماد قرارات مجلس ادارة المديرية . دون ان يؤثر هذا في بقاء ما قد يقرره القانون من تبعية المديرية للمؤسسة في نواح أخرى .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يلى :

أولا — في ظل سريان أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ يكون اعتراض رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضى على قرارات مجلس ادارة مديرية التحرير سليما سواء انفرد به رئيس المجلس او رجع فيه الى مجلس ادارة المؤسسة .

ثانيا — اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ تظل تبعية مؤسسة مديرية التحرير للمؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضى قائمة ، فيما خلا حق الاعتراض الذى كان مقررا في المادة العاشرة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣١٨ لسنة ١٩٦٢ ، والذى سقط في مجال التطبيق بصدور القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ .

(ملف ٢٢/٢/٢١ — جلسة ١٩٦٥/٩/٢٢) .

قاعدة رقم (٢٠٧)

المبدأ :

المرحلة التى مرت بها التشريعات التى تحكم شئونهم — انشاء الهيئة بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٤ — باللائحة المالية ولائحة التوظيف للمؤسسة مديرية التحرير الصادرة بقرار مجلس الوزراء في ٢ من مارس سنة ١٩٥٥ — ادماجها في الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضى مع إلغاء قانون انشائها ولائحته التنفيذية وذلك اعتبارا من ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٧ — أثر ذلك ان يسرى عليها كافة الأحكام واللوائح التى تنظم الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضى .

ملخص الحكم :

ان تقصى المراحل التى مرت بها التشريعات التى تحكم شئون العاملين بمؤسسة مديرية التحرير تكشف عن أنه فى ٢٠ من مارس سنة ١٩٥٤ صدر القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء مؤسسة مديرية التحرير ونصت المادة الرابعة منه على أن يقوم مجلس إدارة المؤسسة بجميع التصرفات اللازمة لتحقيق غرض المؤسسة دون التقيد بالنظم أو الرقابة المالية والإدارية المتبعة فى المصالح الحكومية وذلك فى حدود اللائحة المالية ولائحة التوظيف اللتين يضعهما المجلس ويصدر بهما مرسوم وفى ٢ من مارس سنة ١٩٥٥ أصدر مجلس الوزراء قرارا باللائحة المالية ولائحة التوظيف لمؤسسة مديرية التحرير .

وفى ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ صدر قرار رئيس الجمهورية بإدماج مؤسسة التحرير فى الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضى ونصت المادة الثانية منه على إلغاء القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء مؤسسة مديرية التحرير ويعمل بذلك من ١٩٥٧/١١/٣ وواضح من ذلك أن المشرع قد ألغى القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٤ ولا شك أن هذا الإلغاء يتناول لائحته المالية والخاصة بالتوظيف وذلك ابتداء من ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ ذلك أن مؤسسة مديرية التحرير قد انضمت من هذا التاريخ فى الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضى فيسرى عليها كافة الأحكام واللوائح التى تضم الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضى .

(طعن رقم ٨٣٤ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠) .

قاعدة رقم (٢٠٨)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تسوية حالات موظفى وعمال المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضى وهيئة مديرية التحرير قضت مادته الأولى بتسوية حالات هؤلاء العاملين الموجودين بالخدمة

في ١٩٦٢/٧/١ وفقا للقواعد الواردة به ، كما قضت المادة الخامسة منه بأنه اذا أسفرت التسوية عن ترقية الموظف أو العامل الى وظيفة أعلى من الوظيفة التالية لتلك التي يشغلها فيوضع على الوظيفة التالية مباشرة لوظيفته الحالية — منح العامل الوظيفة الأعلى وفقا لأحكام ذلك القانون يعتبر من قبيل التسوية لا من قبيل الترقية التي تتقيد بالشروط المنصوص عليها بكادر عمال الحكومة — قرار مجلس إدارة المؤسسة المذكورة الصادر في ١٩٦٢/٥/٢٩ بشأن قواعد التسوية فرقت في المعاملة بين الصناع المعيّنين بمرتب شهري وبين عمال اليومية — المقصود بعمال اليومية في هذا الخصوص هم عمال اليومية الذين أشار كادر العمال الى وظائفهم في الكشف الثلاثة الأولى وهم الذين لم يقرر لهم في هذا الكادر أية تسويات تقضى بترقيات افتراضية — عدم جواز اعتبار الصناع ضمن عمال اليومية في مفهوم هذا القانون سواء أكان للصانع من يتقاضون مرتبا شهريا أو اجرا يوميا .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن القرار للجمهورى بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن تسوية حالات موظفى وعمال المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضى وهىئة مديرية التحرير قد نص في مادته الأولى على أن « تسوى حالات موظفى وعمال كل من المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضى وهىئة مديرية التحرير الموجودين في الخدمة في ١٩٦٢/٧/١ على الدرجات والاعتمادات الموزعة وفقا للجدولين رقمى (١) و (٢) المرافقين لهذا القانون وطبقا للأحكام الواردة فيه » . ونصت المادة الخامسة على أنه « اذا أسفرت التسوية عن ترقية الموظف أو العامل الى وظيفة أعلى من الوظيفة التالية لتلك التي يشغلها فيوضع على الوظيفة التالية مباشرة لوظيفته الحالية مع منحه نهاية مربوطها وترتب أقدميته فيها من التاريخ الافتراضى لترقيته اليها » . وجرت عبارة المادة الثامنة بأن « يبدأ سريان التسويات المنصوص عليها

في هذا القانون اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٣ ولا تصرف أية فروق مالية عن المدة السابقة على هذا التاريخ ونصت المادة الثالثة عشرة على أن ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٣ . ولما كان المدعى وقت صدور القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ يعمل بمهنة خراط بهيئة مديرية التحرير فمن ثم يكون من طائفة العمال الذين يطبق في شأنهم أحكام القانون سالف الذكر .

ومن حيث أن الطعن المعروض يثير مسألتين : الأولى هي ما إذا كان أعمال الحكم الوارد في المادة الخامسة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن العمال الذين يوضعون في الوظيفة التالية للوظيفة التي يشغلونها إذا ما أسفرت تسوياتهم عن ترقية لهم إلى وظيفة أعلى من الوظيفة التالية لتلك التي يشغلونها هو من قبيل الترقية إلى الوظيفة التالية ومن ثم يضمن التزام الشروط والقيود الواردة بكادر عمال الحكومة في شأن الترقيات . ومن حيث الكمية والخبرة والمصرف المالي والالتزام بالنسب المقررة لكل فئة وغير ذلك من الشروط والقيود الواردة بكادر العمال أم أن مجال أعمال حكم المادة سالفة الذكر هو مجال تسوية لحالات هؤلاء العمال ، عن الماضي على أساس افتراضية دون التقيد بالشروط والقيود المشار إليها . والمسألة الثانية ، وهي ما إذا كان حكم المادة الخامسة المذكورة انما يطبق في شأن العاملين الصناع الذين يتقاضون أجورهم بالشهرية دون عمال اليومية أم أن حكم تلك المادة يسرى في شأن للطائفتين على حد سواء .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد لستقر على أن كادر عمال اليومية تضمن ضريبتين من الأحكام أحكاماً وقتية تعالج باثر رجعي ينسحب الى الماضي وعلى أساس افتراضية ميسرة تسوية حالة العمال الموجودين في الخدمة فعلاً وقت تنفيذ هذا الكادر ثم ينتهى مفعولها بمجرد أعمالها واستنفاد غرضها ، فيقف اثرها بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ بحيث لا تتناول أية حالة جديدة لم تكن لتتطبق عليها في ذلك التاريخ ، وأحكامها أخرى

دائمة تنظم الأوضاع الخاصة بالعمال على أسس واقعية منضبطة وقواعد ثابتة بالنسبة إلى المستقبل ومن ثم فإن تطبيق هذه الأحكام وتلك ينصرف إلى طائفتين متميزتين من عمال اليومية لكل منهما وضع متباين عن الأخرى أما الطائفة الأولى فهي طائفة العمال الموجودين في الخدمة بالفعل وقت تنفيذ كادر العمال وأقامت بهم شروطه وهؤلاء يطبق عليهم باثر رجعى . ومتقضى هذا الأثر أن تجرى تسوية حالاتهم عن الماضى على أسس افتراضية محضة دون توقف على وجود درجات خالية أو ارتباط باعتمادات مالية ممتدة أو تقيد بنسب معينة فيما يتعلق بكل فئة من فئات الصناعات والعمال إذ أن الفروق المالية والتكاليف المترتبة على إجراء هذه التسويات ووجهت في جعلتها باعتمادات خاصة وأما الطائفة الثانية فهي طائفة العمال الذين ينطبق عليهم الكادر مستقبلا ولو كان تعيينهم قبل أول مايو سنة ١٩٤٥ إذا كانت شروطه لا تتوافر فيهم إلا بعد ذلك التاريخ ، وهؤلاء يخضعون في تحديد أوضاعهم ودرجاتهم وترقياتهم وعلاواتهم للتنظيم الذى استحدثه لهم هذا الكادر بكل ما اشتمل عليه من شروط وتقيود .

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ السالف الذكر قد نصت على أن تسوية حالة عمال كل من المؤسسة المصرية العلمية لتعمير الأراضى وهيئة مديرية التحرير الموجودين في الخدمة في أول يولييه سنة ١٩٦٢ وفقا للجدولين المرافقين لهذا القانون وطبقا للأحكام الواردة فيه فمن ثم يكون وضع العمال في الوظيفة التالية للوظيفة التى يشغلها إذا ما أسفرت تسويته عن ترقيقه إلى وظيفة أعلى من الوظيفة التالية لتلك التى يشغلها ، هو من قبيل التسوية لا من قبيل الترقية التى تتقيد بوجوب توافر كفاية العمال المرشح للترقية لشغل الوظيفة الأعلى والتحقق من وجود المحرف المالى وغير ذلك من الشروط والتقيود الواردة بكادر عمال الحكومة وهى تسوية تدل عليها ضمنا المادة الخامسة من القانون سالف الذكر التى افترضت إمكان استعمال التسوية على ترقية العامل .

ومن حيث أنه لا يغير من هذا النظر ما اشتملت عليه القواعد التي صدر بها قرار مجلس إدارة المؤسسة بجلسته المنعقدة في ٢٩ من مايو سنة ١٩٦٣ في شأن تسوية حالات عمال المؤسسة وهيئة مديرية التحرير ، ذلك أن هذه القواعد اذ عالجت الصانع المعينين ابتداء بالمرتب الشهري علجب حالات الصانع الذين يتقاضون لجورهم بالشهر وليس باليومية كما هو الحال في كادر العمال غازالت ما يمكن أن يثور من شك في تطبيق قواعد كادر عمال اليومية في شأن التسويات التي تتضمن ترقية وتقررت حقهم في الإبقاء على الترقية ولا يستفاد منها أنها قصحت التفرقة في المعاملة بين الصانع الذي يتقاضى أجره مشاهرة وبين زميله الذي يتقاضى أجره باليومية ويساويه في مرتبه الكفلية والخبرة وفي الأجرة وتبعاً لذلك يتعين فهم عمال اليومية الذين جاء ذكرهم في قرار مجلس الإدارة سالف الذكر على أنهم عمال اليومية الذين أشار كادر العمال الى وظائفهم في الكشف الثلاثة الأولى وذين لم يتقرر لهم في هذا الكادر أى تسويات تقضى بترقيات افتراضية .:

الفرع الرابع الهيئة المصرية الأمريكية لاصلاح الريف

قاعدة رقم (٢٠٩)

المبدأ :

الهيئة المصرية الأمريكية لاصلاح الريف — لائحة نظام موظفيها للصدارة تنفيذاً لأحكام القانون رقم ٤٠٨ لسنة ١٩٥٣ في شأنها — تخويلها مدير عام الهيئة سلطة إصدار قرار بمنح علاوات استثنائية ورفع المرتبات في حدود ربط الدرجة — ترخصه في إصدار هذه القرارات ، ولا وجه للتعقيب عليها ما دامت لا تخالف اللائحة ، وما دام الباعث على إصدارها المصلحة العامة — الاحتجاج بعدم تضمن اللائحة قاعدة تنظيمية في غير هذا الشأن في غير محله ذلك .

ملخص الفتوى :

صدر القانون رقم ٤٠٨ لسنة ١٩٥٣ ، بالموافقة على الاتفاق الخاص ببرنامج التعاون الفنى لتنفيذ وتعمير مديرتى البحيرة والفيوم المعقود بين الحكومة المصرية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية والموقع بالقاهرة فى ١٩ من مارس سنة ١٩٥٣ . ويتضح من استقراء مواد الاتفاق المذكور ان المادة الخامسة منه قضت بأن تتكون بمقتضى الاتفاق هيئة مصرية أمريكية مشتركة للتنمية الريفية وتكون الهيئة ادارة تابعة للحكومة المصرية ويكون رئيس مجلس الانتاج والمدير الأمريكى مديرين متعاونين للهيئة كما قضت المادة الثامنة — فى خصوص تحديد اختصاصات المديرين المتعاونين — بأن يقوموا فيما بينهما بتحديد السياسة العامة للإدارة والإجراءات الإدارية التى تسرى على برنامج التعاون وتنفيذ المشروعات وأعمال اللجنة مثل صرف المبالغ ومسك الحسابات والوفاء بالتقدمات الهيئة وشراء واستعمال وجرد ومراقبة التصرف فى الممتلكات وتعيين وفصل موظفى الهيئة وغيرهم من مستخدميها وشروط استخدامهم وجميع المسائل الإدارية الأخرى . وأعمالاً لهذا النص اصدر المديران المتعاونان لائحة بنظام موظفى الهيئة تناولت تحديد اختصاصات ومدير عام الهيئة واختصاصات المدير المساعد واختصاصات مراقب المناطق ورؤساء الأقسام والكلام عن التعيين فى الوظائف والمرتبات والمكافآت — والأجازات ومصاريف الانتقال وبذل السفر والعلاج

الطبي ، وواجبات الموظفين والأعمال الموزعة عليهم والمكافآت والمعوقات التأديبية وانتهاء الخدمة .

ولما كانت المادة الثانية من لائحة نظام موظفي الهيئة المشار إليها قد خولت مدير عام الهيئة فيها خولته من اختصاصات سلطة تقرير صرف مكافآت تشجيعية وأجور إضافية للموظفين والعمال وكذلك علاوات استثنائية ورفع المرتبات في حدود ربط الدرجة وصرف مكافآت ترك الخدمة . ويستفاد من ذلك أن اللائحة قد خولت مدير عام للهيئة سلطة إصدار قرارات بمنح علاوات استثنائية وبيع المرتبات وذلك في حدود ربط الدرجة .

ومن حيث أنه فيما عدّ ذلك الذي أورده اللائحة على سلطة المدير العام في منح العلاوات الاستثنائية أو رفع المرتبات — فإن المدير العام يترخص في تفسير ملامحة إصدار قرار منح العلاوة الاستثنائية أو رفع المرتب بمراعاة الظروف ووزن المالبسات المحيطة به ، ولا يكون ثبت وجه للتعقيب على القرار الذي يتخذه ما دام لم يخالف اللائحة وما دام الباعث على إصدار القرار ابتغاء المصلحة العامة ، ومن ثم لا يجوز الاحتجاج في هذا الصدد بأن اللائحة لم تتضمن قاعدة تنظيمية لمنح العلاوات الاستثنائية أو رفع المرتبات ، ذلك أن النص على التزام حدود معينة لاستعمال هذه السلطة يعتبر بذاته قاعدة تنظيمية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن القرارات التي أصدرها مدير عام الهيئة المصرية الأمريكية برفع مرتبات بعض موظفي الهيئة طبقاً للسلطة المخولة له بمقتضى لائحة نظام موظفي الهيئة تعتبر صحيحة ما دام رفع المرتب قد تم في حدود ربط الدرجة المعين عليها الموظف .

الفصل الثالث

قطاع الطاقة والصناعة

الفرع الأول

هيئة كهرباء مصر

قاعدة رقم (٢١٠)

المبدأ :

تحويل المؤسسة المصرية العامة للكهرباء الى هيئة عامة بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ لا يعفيها من اداء الرسوم والايجراءات المستحقة عن التراخيص التى تمنح لها — أساس ذلك — ما قصت به المادة الخامسة من ذات القانون التى تنص على ان للهيئة موازنة خاصة يتم اعدادها دون التقيد بالقوانين واللوائح للأنظمة لاعداد الموازنة العامة للدولة كما ان لها حساب خاص تودع فيه مواردها ويرحل الفائض من موازنتها من سنة الى اخرى .

ملخص الفتوى :

تحويل مؤسسة الكهرباء الى هيئة عامة بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ الذى قرر فى المادة ٢٩ طول الهيئة محل المؤسسة فيها لها من حقوق وما عليها من التزامات ، ذلك ان تحويلها الى هيئة عامة لا يعفيها من اداء الرسوم والايجراءات المستحقة عن التراخيص التى منحت أو تمنح لها لأنه اذا كانت الحكمة فى عدم خضوع الهيئات العامة للضرائب والرسوم هو ان ميزانيتها تلحق بميزانية الدولة وتجرى عليها احكامها وتتحمل الدولة بعجزها ويؤول اليها ما تحققه من ارباح فان هذه الحكمة لا تتوانر فى

شأن تلك الهيئة لأن المادة الخامسة من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة كهرباء مصر تنص على أن « للهيئة موازنة خاصة يتم اعدادها طبقا للقواعد التي تحددها اللائحة الداخلية وذلك دون التقيد بانقوانين واللوائح المنظمة لاعداد الموازنة العامة للدولة كما يكون للهيئة حساب خاص تودع فيه مواردها ويرحل الفائض من موازنة الهيئة من سنة الى سنة اخرى » . وهذا ما أدى بالمشرع الى أن ينص في المادة ٩ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ على اعفاء الهيئة من بعض الضرائب والرسوم وليس من بينها الرسوم محل البحث .

ومن حيث أن المستفاد من الأوراق أن المؤسسة المصرية العامة للكهرباء سبق أن سددت مبلغ ٣٤٠٠ جنيها لوزارة الري منها مبلغ ٢١٠٠ جنيها تأيينات مؤقتة لمواجهة الرسوم والايجارات المشار اليها بكتاب وزارة الري والباقي وقدره ١٣٠٠ جنيها عبارة عن تأمين دائم غير قابل للرد طبقا لقرارات وزارة الري .

ومن حيث أنه طبقا لكتاب وزارة الري المشار اليه فان مبلغ التأيينات المؤقتة الذي قدره ٢١٠٠ جنيها يخصم منه مبلغ ١٨٧٨ جنيها ، ٢٥٠ مليون قنية الرسوم والايجارات المستحقة قبل هيئة كهرباء مصر وبذلك لا يبقى للهيئة سوى مبلغ ٧٥٠ مليون و ٢٢١ جنية طالما أن هذه الوقائع ليست محل الخلاف بين الهيئة ووزارة الري .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع المؤسسة المصرية العامة للكهرباء وهيئة كهرباء مصر للرسوم والالتزام باداء الايجارات المنصوص عليها في قرارات وزير الري الصادرة تطبيقا لحكم المادة ٢٠ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الري والصرف .

قاعدة رقم (٢١١)

المبدأ :

عدم نقيذ هيئة الكهراء عند التصرف في مواردها من النقذ الأجنبي
بالأحكام الواردة بقانون التعامل بالنقذ الأجنبي ولائحته التنفيذية .

ملخص الفتوى :

ان المشرع في قانون إنشاء هيئة الكهراء اراد أن يحقق للهيئة استقلالا
في ادارة المرقق القائمة عليها ، فاطلقها من قيود وردت في تشريعات أخرى
واخضعها لتنظيم خاص يكفل لها تحقيق أغرضها التي انشئت من أجلها .
ومن ثم كان للهيئة الحق في التصرف في النقذ الأجنبي عن طريق مجلس ادارتها
بمعد موافقة وزير الكهراء وعلبقا للقواعد التي تصددها اللائحة الداخلية
للهيئة . وبذلك تخرج الهيئة بهذا للتنظيم من أحكام القوانين واللوائح
المنظمة للتعامل بالنقذ الأجنبي .

(ملف ٤٣/٢/١٦ — جلسة ١٩٨٤/١/٤) .

الفرع الثاني الهيئة العامة لبناء السد العالي

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

رسم الدفعة المستحق على عقود نقل الأشخاص — يقع عبؤه على مالك التذكرة المتعاقد مع الناقل بغض النظر عن شخصية المستفيد أو اسم الركاب — نص المادة ١٢ من القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥١ على أنه في كل تعامل بين الحكومة والغير يتحمل هؤلاء دائماً رسم الدفعة — الهيئة العامة لبناء السد العالي — اعتبارها من الهيئات التي تقوم على خدمة عامة أو تحقيق منفعة عامة — اعتبارها من المصالح العامة في مفهوم المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٥ من لائحة نظام العاملين بالهيئة العامة لبناء السد العالي الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٦ تنص في فقرتها الثانية على منح تذاكر سفر مجانية للعاملين وان يعولونهم من الزوجة والأبناء وتابع واحد في كل دفعة من المقيمين معهم بصفة دائمة في مقر العمل طبقاً للقواعد المقررة للعاملين المدنيين بالدولة وذلك فيما عدا اهالى محافظة سوهاج وقتنا واسولن فتحدد تذاكر السفر المجتية لهم طبقاً للقواعد التي يقررها رئيس مجلس الادارة ، وطبقاً لهذا النص تلتزم هيئة السد العالي بمنح العاملين بها تذاكر سفر مجانية بالطائرات وتحمل تكاليف الحصول على هذه التذاكر باعتبارها الجهة المتعاقدة مع شركة الطيران .

ومن حيث ان البندين ٦ و ١٢ من الجدول رقم ٤ الخاص برسوم الدفعة على عقود النقل الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم

دمغة ينصان على أن « يحصل رسم دمغة على تذاكر السفر على الطائرات تسدده مائة مليم يزداد الى اربعمائة مليم بالنسبة لتذاكر السفر للخارج ، وان « يقع عبء الرسم المستحق على عقود النقل على الأشخاص الآتى ذكرهم : تذاكر السفر على السفن والطائرات — الرسم على صاحب التذكرة اى مالكاها وهو المتعاقد مع شركة الطيران بفض النظر عن شخصية المستفيد من التذكرة او اسم الراكب .

ومن حيث أن المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة معجلة بالقانون رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٥٥ تنص على أنه « فى كل تعامل بين الحكومة والغير يتحمل هؤلاء دائما رسم الدمغة ، ومع ذلك تعفى من كل الرسوم الأوراق الخاصة بحركة النقود المملوكة للحكومة ، وفى تطبيق هذه المادة يقصد بالحكومة الحكومة المركزية ومجالها والمجالس البلدية ومجالس المديرية » .

ومن حيث أن الهيئة العامة للسد العالى أنشئت بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٤٠ لسنة ١٩٦١ بتنظيم وزارة السد العالى ، ولئن كان لم يسدر قرار من رئيس الجمهورية باعتبارها هيئة عامة فى تطبيق القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة عملا بحكم المادة ١٨ منه التى تقضى بأن « يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه ما يعتبر هيئات عامة فى تطبيق احكام هذا القانون ، الا أن رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى كان مستقرا قبل صدور القانون المذكور على أن الأصل فى الخضوع لقوانين الضرائب والرسوم هو المساواة بين الأفراد والهيئات العامة اذا كانت تمارس نشاطا تجاريا أو صناعيا أو اقتصاديا من نوع نشاط ما يمارسه الأفراد ما لم يوجد نص صريح يقضى بالاعفاء أما اذا كانت هذه الهيئات العامة تقوم بنشاط عام يرمى الى التقييم بخدمة عامة أو تحقيق منفعة عامة فانها لا تخضع للضرائب والرسوم دون حاجة الى نص خاص بالاعفاء منها

ويكون شأن هذه الهيئات العامة شأن أى مصلحة حكومية أخرى ، وهذا ما استقر عليه الفقه والقضاء والتشريع في فرنسا واتجه إليه الفقه والقضاء المصري ، وتؤكد هذا الاتجاه تشريعا بالفتوة التي أتى بها قانونا المؤسسات العامة والهيئات العامة رقما ٦٠ و ٦١ لسنة ١٩٦٣ ، ولم يتغير هذا الاتجاه بصدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ، وبناء على ذلك فإن الهيئة العامة لبناء السد العالي ، وهي بنص المادة الثامنة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٤٠ لسنة ١٩٦١ المشار اليه تتولى للقيام « بمشروع السد العالي والأعمال المتصلة به اتصالا مباشرا ويشمل ذلك إقامة السد العالي ومحطة توليد القوى الكهربائية المائية المتصلة به وبا يلزمها من خطوط لنقل القوى الكهربائية ومحطات المحولات » تعتبر من الهيئات العامة التي تقوم على خدمة عامة أو تحقيق منفعة عامة ، ومن ثم تعتبر من المصالح الحكومية في تطبيق المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة ، وغنى عن البيان أن ذلك يقتضى إعفاءها من رسم الدفعة في تعاملها مع الحكومة ، أما في تعاملها مع الغير فإن عبء الرسم يقع دائما على هذا الغير .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الهيئة العامة لبناء السد العالي تعتبر من المصالح الحكومية في مفهوم المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة .

(ملف ١٦٦/٢/٣٧ — جلسة ١٩٧١/١/٢٠) .

قاعدة رقم (٣١٣)

المبدأ :

اختصاص المحكمة التأديبية بتأديب العاملين بالهيئة العامة لبناء السد العالي يكون كجهة تعقيب ، فيظمن إلمامها في القرار الذي يصدره مجلس التأديب المختص بتلك الهيئة .

ملخص الحكم :

نص القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن بعض الأحكام الخاصة بالهيئة العامة لبناء السد العالي على تحويل مجلس إدارة الهيئة وضع اللوائح الخاصة بالموظفين والعمال التي تنظم قواعد تعيينهم وترقياتهم ونقلهم وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافآتهم وتاديبهم وسائر شئونهم الاجتماعية والإدارية دون التقيد بالقوانين واللوائح المعمول بها في الحكومة والمؤسسات العامة والهيئات العامة وقد صدر قرار وزير الكهرباء والسد العالي رقم ١٠ لسنة ١٩٦٨ بإصدار لائحة التحقيق والتاديب والجزاءات للعاملين بالهيئة العامة لبناء السد العالي فنص في المادة ١٤ منه على أن تتولى المحكمة التأديبية المختصة محاكمة العاملين من الدرجة الثانية فما فوقها أما العاملون من الدرجة الثالثة فما دونها فتكون محاكمتهم أمام مجلس التاديب — وإذا كان نظام التاديب قد صدر بناء على قانون خاص بالهيئة العامة لبناء السد العالي فيبقى نافذ المفعول حتى يصدر صدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة لأن الأصل المقرر هو أن القانون العام لا يلغى القانون الخاص كما لم يشر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ إلى إلغاء صريح لنظم التاديب المقررة بقوانين خاصة فبقى سارية نافذة حتى بعد العمل بهذا القانون — ويترتب على ذلك أن الاختصاص في تاديب العاملين بهيئة بناء السد العالي من الدرجة الثالثة فما دونها يظل منوطاً بمجلس التاديب المشكل في هذا الشأن ولا ينمقد الاختصاص في شأنهم للمحكمة التأديبية ابتداءً — على أن اختصاصها ينمقد بنظر الطعن في القرار الإداري النهائي الذي ينتهي إليه مجلس التاديب وكجهة التنظيم والتعقيب الإدارية ليس من شأنه ذلك أن يجعل لها الاختصاص المبتدأ في نظرس تأديبهم وإنما هو يظل من شأن مجلس التاديب الذي يمثل الخطوة الأولى أساساً ضمن سلسلة إجراءات تاديب هؤلاء العاملين .

الفرع الثالث

هيئة تنفيذ مشروع منخفض القطارة

قاعدة رقم (٣١٤)

المبدأ :

القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة تنفيذ مشروع منخفض القطارة — اعفاء الهيئة من الضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم عما تستورده من الأدوات والأجهزة والمواد اللازمة لمشروعاتها بشرط أن تقر الهيئة بلزومها تنفيذ مشروعاتها دخول السيارات وقطع الفيار في عموم الفاظ أدوات والأجهزة والمواد — بصدر القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الإعفاءات الجبركية اعفى الهيئة المذكورة من الضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب — والرسوم لما تستورده من قطع الفيار اللازمة بشرط المعايينة وأرسي مبدأ عاما في المادة ١١ منه على أن اعفاء سيارات الركوب يكون بالنص الصريح على خلاف ما كان ساقدا في للتشريعات السابقة والفي في المادة ١٣ منه الإعفاءات المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة مشروع منخفض القطارة فيما يخالف ما ورد به من أحكام — الأثر المترتب على ذلك : اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ في ١٩٨٣/٧/٢٩ نظل قطع الفيار اللازمة التي تستوردها معفاة من الضرائب والرسوم الملحقة بها بشرط المعايينة — أما سيارات — الركوب فلا تندرج في عداد الأشياء المعفاة التي تستوردها وبالتالي تخضع للضرائب الجبركية وملحقاتها .

ملخص الفتوى :

استعرضت للجمعية العمومية القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الإعفاءات الجبركية والتي تنص المادة الثانية منسبه على أن : تعفى من

الضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقة بها ويشترط المعاينة ما يأتى :

ما تستورده الجهات المبينة فيما بمد من آلات ومعدات وادوات اجهزة فنية ووسائل نقل لازمة لتنفيذ وتشغيل مشروعاتها بما فى ذلك قطع الغيار اللازمة .

هيئة تنفيذ مشروع منخفض القطار .

وتنص المادة ١١ من ذات القانون على انه « مع الاخلال بما نص عليه هذا القانون من احكام خاصة تخضع الاعفاءات الجبركية للاحكام الآتية :

لا تشمل عبارة وسائل النقل الواردة فى هذا القانون او غيره من القوانين واللوائح المطلقة بالاعفاءات الجبركية سيارات الركوب ولا تعفى من الضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم الا اذا نص عليها صراحة .

وتنص المادة ١٢ من القانون المذكور على انه مع عدم الاخلال بالاعفاءات الجبركية المقررة بموجب اتفاقات مبرمة بين الحكومة المصرية والدول والمنظمات الدولية والاقليمية والجهات الأجنبية يعمل بالأحكام المنظمة للاعفاءات الجبركية الواردة بهذا القانون ويلغى كل ما يخالف ذلك من اعفاءات جبركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقه بها المنصوص عليها فى القوانين والقرارات الآتية :

القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة تنفيذ مشروع منخفض القطار وتنص المادة ١٥ من القانون المشار اليه على انه « ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره ، — وقد نشر بالبند رقم ٢٠ فى ٢٨/٧/١٩٨٢ .

ومن حيث أن مفاد نص المادة السابقة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٦ أن المشرع اعفى الأدوات والأجهزة والمواد التي تستوردها هيئة تنفيذ مشروع منخفض القطارة من الضرائب الجمركية بشرط أن تقر الهيئة بلزومها لتنفيذ مشروعاتها وكلفت السيارات وقطع الغيار تدخل في عموم الفاظ الأدوات والأجهزة والمواد فاعتفى من الرسوم الجمركية متى أقرت الهيئة بلزومها لتنفيذ مشروعاتها وإذا كان المشرع قد وضع نصا خاصا باعفاء ما تستورده الجهات المتعاقدة مع الهيئة لتنفيذ مشروعاتها من آلات ومعدات وأدوات وسيارات ومهمات وأية منقولات فإنه يقصد بذلك ألا يترك مجالا لمفاوض يكون من شأنه استبعاد أى شيء تستورده تلك الجهات من نطاق الإعفاء على اعتبار أن الهيئة ليست هي المستورد المباشر في تلك الحالة ومن ثم لا يمكن الاستدلال بهذا الحكم التفصيلي للقول بعدم إعفاء قطع الغيار والسيارات التي تستوردها الهيئة مباشرة .

ومن حيث أنه في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ الخاص بتنظيم الإعفاءات الجمركية فإن المادة ٢ فقرة أولى من هذا القانون قد نصت صراحة على إعفاء قطع الغيار اللازمة التي تستوردها الهيئة المذكورة من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها بشرط المعاينة .

ولذلك فإن قطع الغيار التي تستوردها الهيئة بالشروط سالفه الذكر تظل معفاة من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها في ظل العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر أما بالنسبة لسيارات الركوب فإن المشرع أرسى مبدأ عاما أساسيا في المادة ١٦ منه بالنص على أن إعفاء سيارات الركوب يكون بالنص الصريح على خلاف ما كان سائدا في التشريعات السابقة عليه من ذكر عبارة آلات ومهمات لازمة للمشروعات « على نحو كان يفتح باب التفسير للقول لسيارات الركوب » .

والقى في المادة ١٢ منه الاعفاءات المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة مشروع منخفض القطارة فيما ما يخالف ما ورد به من احكام ومن ثم فانه اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ لا تعفى سيارات الركوب التي تستوردها الهيئة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يلى :

١ — اعفاء ما تستورده هيئة تنفيذ مشروع منخفض القطارة من سيارات وقطع غيار من الضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها في ظل العمل بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٦ سالف الذكر .

٢ — اعتباراً من ١٩٨٣/٧/٢٩ تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه تظل قطع الغيار اللازمة التي تستوردها الهيئة معفاة من الضرائب الجبركية والرسوم الملحقة بها بشرط المعينة ، اما سيارات الركوب فانها لا تندرج في عداد الأشياء المعفاة التي تستوردها هيئة تنفيذ منخفض القطارة وبالتالي تخضع للضرائب الجبركية .

(ملف ٣٦١/٢/٢٧ — جلسة ١٩٨٤/٢/١) .

الفرع الرابع الهيئة العامة للبترول

قاعدة رقم (٢١٥)

المبدأ :

عمال الهيئة العامة للبترول — بدء تاريخ استحقاق العلاوات الدورية بعد وضعهم على درجات بميزانية السنة المالية ١٩٥٨/١٩٥٩ — منحها من اول مايو سنة ١٩٥٩ التالي لصدور هذه الميزانية بالنسبة لمن قضى سنتين في الخدمة قبل هذا التاريخ .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٤٠ من لائحة موظفي وعمال الهيئة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٦ لسنة ١٩٦٠ تقضى بأن يمنح الموظف علاوة اعتيادية طبقا للنظام المقرر بجدول المرتبات بصفة دورية بحيث لا يجاوز المرتب نهاية مربوط الدرجة . كما تقضى المادة ٤١ من اللائحة المذكورة بأن تستحق العلاوات الاعتيادية في اول شهر مايو وتصرف طبقا للفئات المبينة بجدول المرتبات .

ولما كانت المادة ١٢ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة تقضى بأن تسرى على موظفي المؤسسات العامة احكام قانون الوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القرار الصادر بإنشاء المؤسسة أو اللوائح التي يضعها مجلس الادارة . وكانت الهيئة العامة للبترول — طبقا لقانون انشائها والقوانين المعدلة له — مؤسسة عامة ، أى شخصا من أشخاص القانون العام فان مقتضى ذلك اعتبار موظفيها موظفين عموميين ، تسرى عليهم الأحكام العامة في شأن التوظيف

والتي تسرى على موظفي الحكومة ، فيما لم يرد فيه نص خاص في قانون انشائها أو لوائحها الداخلية .

ولما كان جدول المرتبات — الخاص بموظفي الهيئة المذكورة لما يصدر بعد ، أعمالا لحكم الفقرة الثانية من المادة ١٤ من لائحة للهيئة ، ومن ثم فإنه لا يمكن التعويل — في هذا الصدد — على نص المادتين ٤٠ و ٤١ من اللائحة سالفتي الذكر — واللتين تحيلان في شأن تحديد فئات ومواعيد العلاوات الدورية إلى هذا الجدول ، ومقتضى ذلك اعتبار النصوص الواردة في لائحة للهيئة المذكورة بتحديد فئات ومواعيد العلاوات الدورية معطلة غير قابلة للتنفيذ بعد .

وتطبيقا لحكم المادة ١٣ من قانون المؤسسات العامة رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ — يكون قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هو الواجب التطبيق في هذا الخصوص ، وذلك بالتقدير الذي تسمح به الأوضاع الخاصة بالهيئة ونظم وظائفها والدرجات المالية المعتدة لهذه الوظائف ، ويتعين على مجلس إدارة الهيئة — باعتباره السلطة المهنية على شئونها وتصريف أمورها ووضع السياسة العامة التي تسير عليها . دون التقيد بالنظم الإدارية والمالية المتبعة في المصالح الحكومية ، طبقا لنص المادة الخبسية من القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ — أن يطبق الأحكام الواردة في قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وجداول المرتبات المرافق له ، وذلك بأن يستعير من تلك الأحكام فئات وفترات ومواعيد منح العلاوات الدورية ، بعد تقريب ترتيب الوظائف في الهيئة إلى ما يماثلها في جدول الوظائف العامة المرافق لقانون نظام موظفي الدولة المذكور .

ولما كانت ميزانية الهيئة حتى السنة المالية ١٩٥٨/٥٧ تصدر متضمنة وظائف ذات ربط ثابت ، ومن ثم فإنه لم يكن تحت مجال لمنح موظفي الهيئة علاوات دورية باعتبار أن أوضاع الميزانية لم تكن تسمح

في ذلك الوقت بمنح علاوات . ثم صدرت ميزانية الهيئة للسنة المالية ١٩٥٩/٥٨ اعتبارا من اول يوليه سنة ١٩٥٨ متضمنة درجات مالية ذات بدلية ونهائية ، اى أن الميزانية خالفت اوضاعها السابقة ، وهدفت الى تدرج مرتبات الموظفين من بدلية الدرجات المالية الى نهايتها ، ولا يتسنى ذلك الا بمنح علاوات دورية ، اى أن مبدا منح العلاوات الدورية لم يتقرر — في الهيئة — الا في السنة المالية ١٩٥٩/٥٨ ، وذلك يقتضى منح الموظفين علاوات في حدود نهائية ربط كل درجة اعتبارا من شهر مايو التالى لصحور الميزانية المشار اليها ، اى اعتبارا من اول مايو ١٩٥٩ بالنسبة الى من قضى سنتين في خدمة الهيئة قبل ذلك التاريخ ، ثم تستحق العلاوة التالية في ١/٥/١٩٦١ .

(انتهى رقم ٦٣٠ في ١٩٦١/٩/٧) .

قاعدة رقم (٣١٦)

المبدأ :

الهيئة العامة للبتترول — تعتبر مؤسسة عامة بنص المادة الاولى

من القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ بإنشائها .

ملخص الحكم :

ان الهيئة العامة للبتترول تعتبر مؤسسة عامة طبقا لنص المادة الاولى من القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ بإنشائها اذ تنص على أن تنشأ في الجمهورية العربية المتحدة هيئة تسمى الهيئة العامة لشئون البترول تعتبر مؤسسة عامة طبقا لنص المادة الاولى من القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ بإنشائها اذ تنص على أن تنشأ في الجمهورية العربية المتحدة هيئة تسمى الهيئة العامة لشئون البترول وتكون لها الشخصية الاعتبارية المستقلة وتعتبر من المؤسسات العامة .

(طعن رقم ١٤٧٢ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/١٨) .

الفرع الخامس

الهيئة العامة لتنفيذ مجمع الحديد والصلب

قاعدة رقم (٢١٧)

المبدأ :

صدر قرار وزير الصناعة بصفته رئيسا لمجلس ادارة الهيئة العامة لتنفيذ مجمع الحديد والصلب - بتعديل مواصفات احدى وظائف الهيئة دون الرجوع الى مجلس الإدارة - القرار ينطوى على غصب سلطة مجلس الإدارة مما يعدمه قانونا .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه على الوجه الثانى من الطعنين الخاص بالموضوع ، فانه بالنسبة الى المطعون فى ترقية الاول السيد/.... الذى رقى الى وظيفة مدير عام المراجعة الداخلية من الفئة المالية فانه يبين من الاطلاع على جدول توصيف وظائف الهيئة المدعى عليها أن الاشتراطات المطلوبة لشغل الوظيفة المذكورة هى مؤهل تجارى على ، ولن السيد وزير الصناعة بصفته رئيسا لمجلس ادارة الهيئة العامة لتنفيذ مجمع الحديد والصلب - قد عدل بتاريخ ١٧/٧/١٩٧٣ أى قبل صدور القرار المطعون فيه فى ٢٠/١٠/١٩٧٣ - الاشتراطات المذكورة بأجازة حصول المرشح للوظيفة المطعون فيها على مؤهل متوسط مناسب . ولما كانت المادة ٣٢ من لائحة شئون العاملين بالهيئة المذكورة تنص على ان " يكون للجهاز التنفيذى جدول توصيف للوظائف والمرتبات ويتضمن وصف كل وظيفة وتحدد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها فيمن يشغلها وترتيبها فى احدى فئات الجدول الملحق بهذا النظام ويعتمد هذا الجدول من مجلس الإدارة " . فان مؤدى هذا النص ان مجلس ادارة

الهيئة هو السلطة المختصة باعتماد جدول توصيف وظائف الهيئة والاشتراطات الواجب توافرها فحين يشغلها ، وان اى تعديل فى هذه المواصفات أو للشروط يتعين لاجرائه صدور قرار من هذا المجلس . واذ كان الثابت من الأوراق أن التعديل فى مواصفات وظيفة مدير عام المراجعة الداخلية من الفئة العالية المطعون فيها قد تم فى ١٧/٧/١٩٧٣ بقرار من رئيس مجلس ادارة الهيئة ثم صدر القرار الجمهورى المطعون فيه فى ٢٠/١٠/١٩٧٣ اى فى تاريخ لاحق ومعاصر لهذا التعديل ، فان رئيس مجلس الادارة اذ عدل اشتراطات الوظيفة المذكورة بقرار منه يكون قد اغتصب سلطة مجلس الادارة فى هذا الشأن مما يبطل هذا القرار وينحدر به الى مجرد الفعل المسمى المدوم الأثر قتلونا . ولما كان القرار الجمهورى المطعون فيه قد صدر بترقية السيد/.... الى وظيفة مدير عام المراجعة الداخلية بالرغم من عدم حصوله على مؤهل تجارى على استنادا الى التعديل المشوب بعيب غصب السلطة الذى ادخله السيد وزير الصناعة على اشتراطات هذه الوظيفة ، فان القرار الجمهورى المذكور يكون قد خالف القانون فى هذا للشق منه مخالفة جسيمة تنحدر به الى درجة الانعدام مما يتعين معه القضاء بالغاءه الفاء مجردا .

(طعن رقمى ٢٩٤ ، ٣٧٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١/٥/١٩٧٧) .

الفرع السادس

صندوق دعم الغزل والمنسوجات القطنية

قاعدة رقم (٢١٨)

المبدأ :

صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية المنشأة بالقانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ — اعتبره هيئة عامة في مفهوم المادة الأولى من الفصل الخامس من الجداول الثاني الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من الفصل الخامس من الجداول الثاني الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة على أنه « يحصل رسم دفعة على كل مبلغ تصرفه الحكومة والهيئات العامة مباشرة أو بطريق الانابة على النحو الآتي : ... » واصطلاح (الهيئة العامة) الوارد في هذا النص يتناول فيها يتناوله المؤسسات العامة وهي المرافق العامة التي أسبغ عليها المشرع شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الدولة تكفل لها استقلالاً في إدارتها وميزانياتها كما خولها نصيباً من السلطة العامة تكفيها لها من تادية رسالتها على أكمل وجه .

ولتحديد التكيف القانوني الصحيح لصندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية يتعين الرجوع الى القانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ الصادر بإنشاء هذا الصندوق . ويستفاد من نصوص هذا القانون أن صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية يقوم على مرفق عام يستهدف أغراضاً ذات نفع عام وهي تشجيع تصريف الغزل والمنسوجات القطنية في الأسواق الداخلية والخارجية ودعم هذه الصناعة .

وقد أسبغ عليه المشرع شخصية اعتبارية مستقلة كما خوله نصيبا من السلطة العامة يتمثل في تمويله عن طريق فرض رسم تؤديه مصانع غزل القطن على النحو المبين في المادة الثانية من القانون كما تتمثل في تحمله بطريق الحجز الإداري . وعهد بإدارته الى لجنة دائمة يشترك في عضويتها خمسة من كبار موظفي الدولة بحكم وظائفهم التي تتصل اتصالا وثيقا باغراض الصندوق — ويخلص من ذلك أن الصندوق المذكور يجمع بين كائنة عناصر المؤسسات العامة التي تقدم فكرها ، ومن ثم فهو يدخل في نطاق الهيئات العامة المشار اليها في المادة الأولى من الفصل الخامس من الجدول الثاني الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ سنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة وذلك يستتبع خضوع المبالغ التي يصرفها هذا الصندوق سواء مباشرة أو بطريق الانابة لرسم الدمغة المقررة بهذه المادة .

(لغتوى رقم ٣٠٠ — في ١٢/٤/١٩٦٠) .

القرع السابع
الهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية

قاعدة رقم (٢١٩)

المبدأ :

يجوز للهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية تأجير أرض المعارض بالجزيرة التي آلت إليها الجهات التي تهدف الى اقامة معارض .

ملخص الفتوى :

ان أرض المعارض بالجزيرة قد آلت والمباني المقامة عليها الى املاك الدولة الخاصة ، مع الترخيص للهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية بالانتفاع بما تشغله من أرض ومبان دون مقابل لحين اخلائها .

ويخول حق الانتفاع للهيئة المذكورة بالاضافة الى مكتة استعمال الأرض والمباني حق تأجيرها للجهات التي تهدف الى اقامة المعارض باعتبار أن هذه الأرض والمباني معدة للانفاة منها في اقامة المعارض .

(ملف ٩٧٢/٢/٢٢ — جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٠) .

الفرع الثامن الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية — اختصاصها بنشر القوانين والقرارات والتشرات المختلفة بالجريدة الرسمية وملاحقتها — التزام الجهة طالبة النشر بنفقاته — نص القرار الجمهوري رقم ٥٨ الصادر في ١٢/٣/١٩٥٨ على وجوب نشر القوانين والقرارات وغيرها — لا يعنى إلا التزام جهة الإصدار بطلب للنشر وهيئة المطابع بتنفيذه دون التزامها بنفقاته .

ملخص الفتوى :

إن الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية — المنشأة بالقانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٦ — ذات شخصية اعتبارية ، ولها رأس مال مستقل وميزانية سنوية مستقلة توضع طبقاً للقواعد المطبوعة في المشروعات للصناعية ، وتقوم هذه الهيئة على شئون الجريدة وملاحقتها المنظم إصدارها بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨ الصادر في ١٢ من مارس سنة ١٩٥٨ .

وأنه لما كانت عملية نشر القرارات المختلفة بالجريدة الرسمية وملاحقتها يكلف الهيئة القائمة عليها نفقة ، وكان للهيئة ذمة مالية مستقلة على ما سبق ، فإن ذلك يستدعى وجوب حصول الهيئة على نفقات النشر دون أن تتحمل بها نهائياً في ذمتها ، لتعارض ذلك مع استقلالها بميزانياتها . وعدم اتفاقه مع وجود وضع هذه الميزانية طبقاً لما أتبع في المشروعات الصناعية ، فإذ تبذل الهيئة تكلفة النشر فإنه يتعين أن تؤدي لها نفقاته .

وأنه وإن كانت عملية النشر تدخل في اختصاص الهيئة إلا أن ذلك لا يعنى عدم تقاضيتها مقابلًا عنه ، حيث لا تلازم بين طبيعة اختصاص الهيئة وبين التحمل بنفقات العمل الداخلى في اختصاصها ، وكون الهيئة تقوم على مرفق معين ونشاط بالذات لا يعنى القيام بأعمال المرفق وبذل نشاطه بغير مقابل ، لأن الاختصاص شئ ونفقات مباشرته شئ آخر ، اذ يتعلق الأول بالتنظيم الادارى بين أجهزة للدولة بينما يرتبط تحمل النفقة بالأوضاع المالية وما ينتجه استغلال النعم من آثار .

وأنه وإن كانت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية الصادر فى ١٣ من مارس سنة ١٩٥٨ المشار اليه توجب أن تنشر القوانين فى الجريدة الرسمية ، وإن تنشر فى ملاحظتها قرارات السلطات الاقليمية والاعلانات الحكومية والقضائية ، إلا أن وجوب النشر ليس من شأنه إلا أن يلزم جهة الاصدار بطلب النشر وهيئة المطابع بتنفيذه ، ولكنه لا يعنى التزام الهيئة نهائيا بنفقات النشر لأن هذا ليس نتيجة لازمة لوجوبه ، وإنما الأمر فى ذلك يرتبط بوضع الهيئة كجهة عامة ذات ميزانية مستقلة بمواردها ونفقاتها ، وما يترتب على ذلك من عدم جواز استبعاد ما يقابل نفقات النشر من أموال للهيئة وتخصيصه لمواجهة تلك النفقات دون مقسبل .

وينبغى على ما تقدم أن الهيئة العامة لشئون المطابع تستحق نفقات ما تتولى نشره فى الجريدة الرسمية وملاحقتها من قوانين وقرارات ونشرات .

وقد سبق للجمعية العمومية أن قررت بجلستها المنعقدة فى ٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ أن الأصل أن تتحمل نفقات للنشر الجهة الطالبة لها .

لهذا انتهى للراى الى انه يتعين أن يؤدى للهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية نفقات نشر القرار رقم ٤٦١ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه فى الوقائع المصرية ، وتلتزم الجهة طالبة نشر هذا القرار باداء تلك النفقات للهيئة .
(فتوى رقم ١٦٤ فى ١٩٦٤/٢/٢٧) .

الفصل الرابع قطاع النقل والمواصلات

هيئة سكك حديد مصر

أولاً — التعيين :

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ١٢/٤/١٩٢٦ — انطوائه على قواعد تنظيمية عامة في شأن تعيين المستخدمين والخدمة المسائرة وعمال اليومية في درجات معينة — مغايرة هذه القواعد لتلك المعمول بها في الوظائف الأخرى .

ملخص الحكم :

سن مجلس الوزراء بقراره الصادر في ١٢ من أبريل سنة ١٩٢٦ ، فيما يتعلق بمصلحة السكك الحديدية والتلفونات والتليفونات ، قواعد تنظيمية عامة تتبع في شأن تعيين المستخدمين الخارجين عن هيئة العمال والخدمة المسائرة وعمال اليومية في كل من الدرجات الثامنة والسابعة والسادسة الفنية بالمصلحة المذكورة ، وهي قواعد تغاير تلك المعمول بها في الوظائف الأخرى : إذ تطوى على كثير من التمييز الذي يتلاءم مع ظروف العمل الخاصة بهذه المصلحة ونوع المؤهلات المطلوبة والعملية المطلوبة لهذا العمل ، وتتضمن بيان الشروط الواجب توافرها لامكان التعيين في إحدى الدرجات المحددة فيها ، كما تنص على الأسس التي يقوم عليها التعيين بين أفراد الفئات التي أوردت ذكرها ، فغنياً يخصص بالمستخدمين

الذين يشغلون وظائف تتطلب مؤهلات خلاف الشهادات الدراسية المقررة يستعاض من هذه الشهادات بالخبرة العملية التي يكتسبها هؤلاء المستخدمون بالمران الفعلى على نوع الأعمال التي يطلب اليهم ادائها . وقد عدد قرار مجلس الوزراء المشار اليه طوائف معينة من الموظفين الذين ينطبق عليهم هذا الحكم وخول وزارة المالية ان تضيف اليهم من المستخدمين الذين يشغلون وظائف فنية من ترى اعتباره في حكم هذه الطوائف ، واشترط لصلاحية المرشح لأن يوضع في اى من الدرجتين السابعة الفنية أو السادسة الفنية شروطا تتحدد في بعض أسسها من حيث المران العلمى في إحدى البعثات ونوع الوظيفة التي يشغلها ، وتبين من حيث حيث مقدار الراتب أو الأجر الشهري الذى يتقاضاه ومدة خدمته في المصلحة ، وذلك تبعا للدرجة المرشح للتعيين فيها .

(طعن رقم ٧٤٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١/١٢) .

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ١٩٢٦/٤/١٢ — خلوه من اى نص يرتب حقا ذاتيا مباشرا في درجة معينة لمن توافرت فيه الشروط المنصوص عليها به بمجرد قيام أسبابها به .

ملخص الحكم :

ان ما تضمنه قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٢٦/٤/١٢ لا يمدو ان يكون ترتيبا لقواعد عامة تنظم تعيين المستخدمين والعمال الذين يسرى عليهم حكمها وتبين الشروط الواجب توافرها في كل مرشح لوظيفة من الوظائف التي حددت درجاتها ، وآية فلك انها وصفت الطالب بأنه مرشح . اذ تحدثت عن طلب . خبرة عملية يحصل عليها المرشح بتدوين عمل . . . بيد ان هذه القواعد قد خلت من اى نص يرتب حقا ذاتيا مباشرا

في درجة معينة لمن توافرت فيه هذه الشروط بمجرد قيام أنسبها به أو ينشئ له مركزا قانونيا حتما وبقوة القانون في درجة يجب على الإدارة منحه إياها لزاما متى تحققت له مسوغات التعيين فيها .

(طعن رقم ٧٤٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٢/١/١٩٥٧) .

قاعدة رقم (٢٢٣)

المبدأ :

ان يؤدى حكم المادة ١٩ من لائحة العاملين بالهيئة القومية لسكك حديد مصر الصادرة بقرار وزير النقل رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ انه يشترط لجواز تعيين العامل على الوظيفة التخصصية بالمؤهل العالى الذى حصل عليه أثناء الخدمة باقدمية ترجع الى تاريخ حصوله على الوظيفة الفنية بالكادر المتوسط ان تكون خبرته بالأعمال السابقة التى شغلها تتناسب مع المؤهل ومع متطلبات شغل الوظيفة التى ينقل اليها بعد حصوله على المؤهل العالى . وتفسير توافر هذا التناسب منوط بجهة الإدارة بما تترخص به من سلطة تقديرية في هذا الشأن .

ملخص الفتوى :

من حيث ان لائحة العاملين بالهيئة القومية لسكك حديد مصر الصادرة بقرار وزير النقل والمواصلات والنقل البحرى رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ تنص في المادة ١٩ منها على انه : في حالة حصول العامل أثناء الخدمة على مؤهل علمى اعلى يتناسب مع أعمال الهيئة واحتياجاتها يجوز نقله الى وظيفة تتناسب مع مؤهله الجديد بشرط توافر متطلبات شغله لهذه الوظيفة . وتحدد اقدميته من تاريخ حصوله على المؤهل او الدرجة المحددة للمؤهل ايها اقرب وبالمرتبة المحدد للوظيفة او مرتبه الذى يتقاضاه ايها اكبر .

ومع ذلك وإذا كانت خبرته بالأعمال السابقة التي شغلها تتناسب مع المؤهل ومع متطلبات شغل الوظيفة التي يلزم الحصول على المؤهل لشغلها في بدء التعيين بها ، جاز تعيينه عليها في درجة معادلة لدرجته بأقدميته فيها وبذات مرتبه .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم ، أنه يشترط لأعمال حكم الفقرة الأخيرة من المادة ١٩ سالفه الذكر — وهو جواز تعيين العامل على الوظيفة الجديدة (للتخصمية) بالمؤهل العالي بأقدمية فيها ترجع الى تاريخ حصوله على الوظيفة السابقة (الفنية) بالكادر المتوسط — ضرورة أن تكون خبراته بالأعمال السابقة التي شغلها تتناسب مع المؤهل ومع متطلبات شغل الوظيفة التي ينقل إليها بعد حصوله على المؤهل العالي ، على أن يناط بالجهات الفنية بالهيئة تقدير توافر هذا التناسب بما تترخص به من ساطة تقديرية في هذا الشأن ، وذلك من واقع الحالات المعروضة كل على حدة .

ومن حيث أن الثابت — بالنسبة للعامل المعروضة حالته وطبقا لما افادت به الهيئة — أن هناك صلة وثيقة بين وظيفة « معاون محطة » والتي كان يشغلها المذكور من ١٩٧١/٩/١ وبين وظيفة مفتش نقل ، والتي شغلها اعتبارا من ١٩٨٢/١٠/٢٤ بعد حصوله على المؤهل العالي في مايو سنة ١٩٨٠ مما مؤداه جواز تعيين هذا العامل في الدرجة الثامنة العالية (للتخصمية) بأقدمية فيها ترجع الى ١٩٧١/٩/١ — تاريخ حصوله على الدرجة الثالثة الفنية بالكادر المتوسط .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز تعيين العامل المشار اليه في الدرجة الثالثة للتخصمية ، ورد أقدميته فيها الى ١٩٧١/٩/١ تاريخ حصوله على الدرجة الثالثة الفنية المتوسطة .
مضى قدردت السلطة المختصة أن خبرته بالأعمال السابقة التي شغلها

تناسب مع مؤهله ، ومع متطلبات شغل هذه الوظيفة الجديدة ونفسا
للمادة ١٩ من لائحة الهيئة القومية لسكك حديد مصر المنوه عنها .

(ملف ٦٢٦/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٣/٤/٢٠) .

ثانيا — الأقدمية :

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

المستفاد من حكم المادتين ١٢ ، ٢٩ من القرار الجمهورى رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين بهيئة سكك حديد مصر والمادة ٣٦ من اللائحة التنفيذية الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٦٤٠ لسنة ١٩٦٠ ان الأقدمية فى الوظيفة تتحدد بالنسبة لمن يعين لأول مرة من تاريخ التعيين ، وان الأقدمية فى الوظيفة للفئات التى حددها المشرع فى المادة ٣٦ من اللائحة التنفيذية — ومنها الكسارية — تحدد على اساس التشغيل الفعلى اعتبارا من تاريخ تسلم العمل فى الوظيفة المذكورة — اقتصر ارجاع الأقدمية الى تاريخ التشغيل الفعلى على حالة الترقية الى وظيفة اعلى دون ان تمتد الى حالة التعيين المبتدا الذى تحدد الأقدمية بالنسبة له اعتبارا من تاريخ صدور قرار التعيين .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه بالرجوع الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين بهيئة سكك حديد مصر يبين ان المادة ١٣٦ منه تنص على أن « تعتبر الأقدمية فى الوظائف من تاريخ التعيين فيها او الترقية اليها » . وتنص المادة ٢٩ على أن يصدر قبل الترقية الى وظائف نظار ومعاونى المحطات وغيرها من الوظائف التى تحددها اللائحة التنفيذية

قرار تشغيل في الوظيفة التي يرشح للترقية إليها وتحدد للموظف المرشح للترقية مهلة لتنفيذها هذا القرار نافذ لم ينفذه خلال تلك المهلة ترك في الترقية وذلك مع عدم الاخلال بالمسألة التأديبية . وتقضى المادة ٣٦ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٤٠ لسنة ١٩٦٠ باللائحة التنفيذية القرار الجمهوري رقم ٢١٦٠ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه بأن يصدر قبل الترقية الى وظائف الكسارية قرار تشغيل في الوظيفة المرشح للترقية اليها وتعتبر الأقدمية فيها من تاريخ تسلم العمل نافذ لمتنع المرشح للترقية عن التنفيذ دون مبرر ترك في الترقية مع اتخاذ الاجراءات التأديبية ضده . كما تنص المادة ٣٥ من هذه اللائحة على انه « يشترط للترقية الى الوظائف التي تحدد بقرار من وزير المواصلات بعد موافقة مجلس الادارة اجتياز امتحانات خاصة ويصدر مدير السكك الحديدية القرارات اللازمة لتنظيم امتحانات وشروطه . وتنفيذا لهذا النص صدر قرار وزير المواصلات رقم ١/٤٨٢ — ٦١/٥١ (سكة حديد) بتاريخ ٦١/٥/٢٠ بعد موافقة مجلس ادارة الهيئة واشترط لاجتياز امتحانات لترقية الى جميع المراتب بالكادرين العالي والمتوسط . وقد صدرت قواعد تنظيم امتحانات الترقية تطبيقا لقراري مجلس ادارة الهيئة في ١٩٦١/٥/٢٠ . ١٨/٧/١٩٦٢ ونصت الفقرة « ز » من البند « ثالثا » من هذه القواعد على انه « في الوظائف التي يسبق للترقية اليها صدور قرار تشغيل تعتبر هذه القرارات غير نافذة المفعول الا بعد انقضاء فترة اختبار تحدد بخمسة عشر يوما من تاريخ التنفيذ الوارد بالقرار تثبت صلاحية الموظف في نهايتها ، وتعتبر فترة الاختبار بمثابة امتحان عملي بجانب الامتحان التحريري والشفهي وفي حالة الرسوب في هذه الامتحانات يعتبر قرار التشغيل مسحوا تلقائيا » . ويبين من النصوص سالفة البيان أولا : ان الأقدمية في الوظيفة تتحدد بالنسبة لمن يمين لأول مرة من تاريخ التعيين . وثانيا : ان المشرع رسم نظاما خاصا للترقية الى بعض وظائف الهيئة العامة للسكة الحديد — ومن بينها وظائف الكسارية — يتفق وطبيعة العمل في هذا

المرنق ، فاشتراط في المرشحين للترقية الى هذه الوظائف للتشغيل الفعلي المسبق وهو نظام اختبار يجب على المرشح للترقية اجتيازه بنجاح وفي هذه الحالة تتحدد الأقدمية عند الترقية الى الوظيفة الأعلى على أساس اقدمية التشغيل الفعلي (المسبق وهو نظام اختبار يجب على المرشح للترقية اجتيازه بنجاح ، وفي هذه الحالة تتحدد الأقدمية عند الترقية الى الوظيفة الأعلى على أساس اقدمية التشغيل الفعلي) - اعتبارا من تاريخ تسلم العمل في الوظيفة المذكورة ، ومن ثم فلا وجه للاعتداد بأقدمية التشغيل الفعلي في غير حالة الترقية .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان المدعى غير حاصل على مؤهلات دراسية وقد عين في ١٩٦٣/٢/٢٠ بوظيفة مساعد كمسارى بصفة مؤقتة بدل مجند صرفا على درجة عمالية هي الدرجة ٣٠٠/١٤٠ ملزم اول مربوطها ، ثم صدر القرار رقم ٥٢٣ بتاريخ ١٩٦٤/٩/٢٠ بتعيينه في وظيفة مساعد كمسارى بالدرجة الحادية عشرة من درجات القاتون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام موظفي الدولة ، واذا اعتبرت الهيئة المدعى عليها هذا التعيين تعيينا جديدا ، فان تاريخ تعيين المدعى بصفة دائمة في وظيفة مساعد كمسارى هو الذي يحدد اقدميته فيها أعمالا لحكم المادة ١٣ من القرار الجمهوري رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين بهيئة سكك حديد مصر السابق الاشارة اليها ، ومن ثم فان الهيئة المذكورة تكون قد طبقت صحيح القانون في شأن المدعى اذ لا سند لقانونا لما يطالب به من ارجاع اقدميته في وظيفة مساعد كمسارى الى تاريخ تشغيله الفعلي في هذه الوظيفة في ١٩٦٣/٣/٢٠ لأن قواعد التشغيل الفعلي لا تنطبق على حالته وإنما تطبق عند الترقية الى وظيفة أعلى على ما سبق بيانه .

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فتعد أخطا في تاويل القانون وتطبيقه ويتعين من ثم القضاء بالتماته وبرفض الدعوى مع إلزام المدعى بالمصروفات .

(طعن رقم ٣٦٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١٢) .

ثالثا - المرتب :

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

عدم التزام الهيئة القومية لسكك حديد مصر بجدول المرتبات الملحق بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

ملخص الفتوى :

ولما كان المشرع قد قيد مجلس إدارة الهيئة المشار إليها بموجب قانون انشائها رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٠ في تحديد رواتب وبدلات ومكافآت العاملين بها بضرورة مراعاة ربط الأجر بنوع العمل وطبيعته ومعدلات أدائه وبعدم تجاوز قيمة بدل السفر ومصاريف الانتقال والتكاليف الفعلية وذلك أعمالا لحكم المادة ١٢٢ من الدستور التي أسندت إلى القانون وحده تحديد قواعد منح تلك المستحقات المالية واذ لم يقيد المشرع الهيئة بنظم العاملين بالحكومة فاته يكون لها أن تصدر مرتبات للعاملين بها بمرعاة القواعد التي تضمنها قانون الهيئة دون أن تتقيد في ذلك بجدول المرتبات الملحق بقانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

(ملف ٣١٧/١/٨٦ — جلسة ١٨/١١/١٩٨١) .

رابعا - العلاوة :

قاعدة رقم (٢٢٦)

المبدأ :

العلاوة الأولى لموظفي المرتبة الرابعة للمالية طبقا لجدول المرتبات الملحق بنظم موظفي الهيئة الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ وفتتها خمسة جنيهات — تكييفها — الصحيح — هي علاوة تسرى عليها أحكام العلاوات تماما رغم اختلافها في المقدار عن العلاوات

التالية لها — وجوب منحها في موعدها بغض النظر عما اذا كان راتب الموظف واقفا عند بداية مربوط المرتبة الرابعة العالية ١٥ جنيه شهريا ام زاد عليه بسبب احتفاظه بذات مرتب سابق له في الكادر المتوسط .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٣١ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ بنظم الموظفين بهيئة سكك حديد مصر — الذى عمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٠ — على أنه : « تستحق العلاوات الدورية في أول مايو التالى لمضى الفترة المقررة من تاريخ التعيين أو منح العلاوة السابقة وتصرف العلاوات طبقا للفئات المبينة في الجداول المرافقة » .

ويخلص من هذا النص أن العلاوات تمنح لموظفى الهيئة بفئاتها المبينة في الجداول المرافقة للنظام المذكور في أول مايو التالى لمضى الفترة المقررة من تاريخ التعيين أو منح العلاوة السابقة .
(فتوى رقم ١٤٢١ في ١٥/١٢/١٩٦٣) .

قاعدة رقم (٣٢٧)

المبدأ :

المدة التى حسبت وفقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٩٤ لسنة ١٩٦٠ تؤخذ في الاعتبار عند حساب المدد الزمنية المقررة لمنح العلاوة المنصوص عليها في القرار رقم ٦٠٢ لسنة ١٩٦٤ .

ملخص الحكم :

أن موظفى الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية كانوا يخضعون لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة الذى حوى احكاما تتعلق بقدمى الموظفين ضمنها نص المادة {٠ مكررا منه نقضى

بترقية الموظف الى الدرجة التالية وبصفة شخصية اعتبارا من اليوم التالى لانقضاء المسد الواردة فى تلك المادة ، وقد ظل قانون نظام موظفى الدولة ساريا على موظفى الهيئة حتى اول يوليه سنة ١٩٦٠ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ بنظم موظفى الهيئة ، وقد خلا هذا لنظام من اية احكام تتعلق بقدامى الموظفين ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٦٤ لسنة ١٩٦٠ ناسا على اعتبار المسد التى قضيت فى الدرجة الثالثة خارج الهيئة (٦٠/٤٠) كانها قضيت فى الدرجة التاسعة وذلك فى تطبيق المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بالنسبة للطوائف الفنية بالهيئة وقد صدر هذا القرار — للاعتبارات التى دعت الى اصدااره — مقصورا تطبيق حكمه على المادة ٤٠ مكررا سالفة الذكر حيث لم يكن نظام موظفى الهيئة الذى كان ساريا وقت صدوره يتضمن احكاما خاصة بقدامى الموظفين : ولذلك وتحقيقا للمساواة بين قدامى موظفى الهيئة وبين اقرانهم من موظفى الدولة الذين تطبق فى شأنهم المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣ سنة ١٩٦٢ باضافة مادة جديدة الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ برقم ٣٢ مكرر ونص على ان يعمل بها من اول يوليه سنة ١٩٦٠ وتقضى هذه المادة بمنح موظفى الهيئة علاوة استثنائية لتصل بمرتبتهم الى الحد الذى تصل اليه وفقا لاحكام المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ويتضح من ذلك ان المشرع قد استبدل بترقية لموظف بصفة شخصية منحه علاوة استثنائية — وهو فى ذات درجته — ليصل بها مرتبه الى الحد المقرر لأول مربوط الدرجة الأعلى او علاوة من علاواتهم أيهما اكبر بعد انقضاء المدد الواردة فى المادة ٤٠ مكررا سالفة الذكر ، واذا احوالت المادة ٣٢ مكرر المضافة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢ فى شان حساب هذه المدد الى المادة ٤٠ مكرر فينبغى اعمال هذه المادة فى مجال تطبيق المادة ٣٢ مكرر من نظام موظفى الهيئة بالنسبة للطوائف الفنية بها مكملة باحكام قرار رئيس

الجمهورية رقم ١٦٩٤ لسنة ١٩٦٠ غنصتبر الحد الذى قضيت فى الدرجة الثالثة خارج الهيئة (٦٠/٤٢) كانتها قضيت فى الدرجة التاسعة ، ويصدق هذا للحكم أيضا عند تطبيق المادة ٣٢ مكرراً من نظام الهيئة بصد تعديلها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٢ لسنة ١٩٦٤ ولا وجه للقول بأن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٩٤ لسنة ١٩٦٠ وقد اقتصر تطبيق حكمه على المادة ٤٠ مكرراً من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فلا محل لأعمال حكمه عند تطبيق قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٢ لسنة ١٩٦٤ وذلك لأن القرار رقم ١٦٩٤ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه صدر فى وقت لم يكن نظام موظفى الهيئة تسد ضمن أحكامها خاصة بقدمى الموظفين كما أنه بامعان النظر فى نص المادة ٣٢ مكرراً المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٢ لسنة ١٩٦٤ يتضح أنه لم يضع نظاماً جديداً لعلاج مشكلة قدامى الموظفين بالهيئة مثبت الصلة بالنظام الذى تضمنه نص المادة المذكورة قبل تعديلها بل جاء ترديداً له مع تقرير مزلياً جديدة تكمل النظام ولا تمس جوهره وذلك بإطلاق العلوات الدورية بحيث تصل الى الحد الأقصى الوارد بالجدول المرافق للقرار رقم ٦٠٢ لسنة ١٩٦٤ وقد كانت وفقاً للنص الملغى تقف عند الحد المقرر لأول مربوط الدرجة ، وقد جاءت المعد الواردة فى هذا الجدول والتى تقضى فى الدرجات المالية التى تبدأ بالدرجة التاسعة مطبقاً تماماً للمعد الواردة فى المادة ٤٠ مكرراً كما أن الحد الأدنى والحد الأقصى للذين تصل اليها المرتبات بالعلوات وفئاتها تماثل تماماً أول ونهاية مربوط الدرجات وفئات العلوات المنصوص عليها فى المادة سالفة الذكر ، وذلك لتحقيق للرعية لقدامى موظفى الهيئة والا يغوت عليهم المزايا التى كانوا يترقبونها فى ظل نظام موظفى للدولة .

خامسا - مكافأة الإنتاج :

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

القواعد المنظمة لمكافأة الإنتاج بهيئة السكك الحديدية الموافق عليها من مجلس ادارتها بتاريخ ٢٦/٨/١٩٥٢ والصادرة بقرار وزير المواصلات رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٢ - هذه القواعد صدرت لتحديد ما يستحقه العامل الدائم المعتبر من العمال الأصليين الداخلين في قوة الورش وما يصرفون على ربطها من أجر وتوابعه - المصرف المالى لهذه المكافأة - اعتماداً مخصص في الميزانية لصرفها بقدر نسبة إنتاج كل ورشة على اساس العمال الدائمين فقط دون غيرهم من عمال القناة والمؤقتين .

ملخص الحكم :

انه يستخلص من مجموع القواعد المنظمة لمكافأة الإنتاج بهيئة السكك الحديدية الصادرة بقرار وزير المواصلات رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٢ أنها صدرت لتحديد ما يستحقه العامل الدائم المعتبر من العمال الأصليين الداخلين في قوة الورش وما يصرفون على ربطها من أجر وتوابعه لكونها بنيت على اساس متوسط انتاج السنوات السابقة من جهة ولكون الاعتمادات المرصودة لتنفيذها في ميزانية المصلحة من جهة اخرى قد صدرت على اساس نسبة معينة من اعتمادات الأجور وهى لا تشمل على اجور غير هذه الفئة من العمال ومن ثم فلان من عدا المذكورين لا تشمله هذه القواعد بل يجرى تحديد ما يستحقه من أجر وفقاً للقرار الصادر بتعيينه وفي حدود الاعتمادات المالية المدرجة بالميزانية لذلك وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن عمال القناة الحقبوا بالوزارات والمصالح الحكومية على عجل دون مراعاة حاجة للعمل بهذه المصالح وأن القواعد التى اصطلح على تسميتها بكادر عمال القناة قد صدرت لهم اجورا

تطابق في مجموعها درجات كادر عمال الحكومة ولكنها لا تعطيهم الحق في صرف اية علاوة اعتبارا من اول مايو سنة ١٩٥٤ ذلك لأن ميزانية الدولة عن السنة المالية ١٩٥٤/١٩٥٥ قد روعى في ربط الاعتمادات الواردة بها والخاصة بأجور عمال القناة الا تصرف لهم لية علاوات اعتبارا من اول مايو سنة ١٩٥٤ .

وان الثابت من أوراق الدعوى وبخاصة من كتاب ادرة قضايا السكة الحديد رقم ٤٥٧٦ المؤرخ ٣ من مايو سنة ١٩٦٦ أن المصرف المالى الذى تصرف منه مكافأة الانتاج هو اعتماد مخصص فى الميزانية لصرفها بقدر نسبة انتاج كل ورشة على اساس العمال الدائمين فقط دون غيرهم من عمال القناة والمؤقتين اذ انهم خارج الربط اللازم للتشغيل بالوروش فضلا عن أن عمال القناة لا يصرفون أجورهم من اعتمادات الهيئة بل من اعتمادات وزارة الشؤون الاجتماعية (بند ٢٥) .

(طعن رقم ١٥٦٩ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢) .

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

منح مكافأة الانتاج طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢ من يونيو سنة ١٩٥١ والصادر تنفيذا له القرار الوزارى رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٢ — منوط بأن يكون العامل من يعملون داخل جدران الورش وان يساهم بعمله فى انتاجها — تحديد طوائف العمال الذين يتوفر فيهم هذان الشرطان من اختصاص الهيئة — للهيئة سلطة تقديرية فى هذا الشأن لا معقب عليها طالما انها تستهدف الصالح العام وتبقى تحقيق المساواة بين عمال المرفق على اساس ما يقومون به من اعمال .

ملخص الحكم :

ان منح مكافأة الانتاج طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من يونيه سنة ١٩٥١ والصادر تنفيذا له القرار الوزاري رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٢ منوط بتوافر شرطين أولهما ان يكون العامل ممن يعملون داخل جدران الورش القائمة بعمرة الوحدات المتحركة من القاطرات والعربات وكذا صيانتها وتجهيزها ، وإن يساهم بعمله هذا في انتاج هذه الورش ، وغنى عن البيان أن تحديد طوائف العمال الذين يتوفر فيهم هذان الشرطان ويستحقون هذه المكافأة بمساهمتهم فعلا في الانتاج هو من اختصاص الجهة الادارية القائمة على ادارة مرفق النقل بالسكك الحديدية اذ تملك وحدها — بحكم مالها من خبرة ودراية فنية واشراف مباشر على العمل والمأم بطبيعته — تقدير ما اذا كان العامل يساهم في زيادة الانتاج داخل هذه الورش أم لا، ولها في وزن هذه الملامة سلطة تقديرية مطلقة تتفرد بها بغیر معقب طالما أنها تستهدف الصالح العام وتبغى تحقيق المساواة بين عمال المرفق الواحد على أساس ما يقومون به من اعمال ويساهمون به في الانتاج ، متجردة عن التحيز وعن اساءة استعمال السلطة .
(ظعن رقم ٨٧ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٥) .

ساسسا — اعانة غلاء المعيشة :

قاعدة رقم (٢٣٠)

المبدأ :

المادة ١ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ عرفت الجهاز الادارى للدولة في مفهوم هذا القانون — طبقا لهذا التعريف لا تدخل الهيئات العامة ومن بينها الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية في دائرة الجهاز الادارى للدولة ولا تسرى عليها تبعا لذلك احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — يترتب على ذلك عدم احقية احد العاملين

بالبهينة العامة لشئون السكك الحديدية في الإفادة من حكم المادة ٩٤ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه التي قصت بضم اعلقة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية الى مرتبات العاملين اعتباراً من أول يوليه سنة ١٩٦٤ .
— قواعد اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية تظل سارية بالنسبة للعاملين بالبهينة العامة لشئون السكك الحديدية ولا تضم هذه الاعانة الى المرتب الا اعتباراً من أول يوليه سنة ١٩٦٥ وهو التاريخ الذي حدده قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٧٦ لسنة ١٩٦٦ بنظام موظفي البهينة .

ملخص الحكم :

انه بالرجوع للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة يبين أن المادة ١ منه تنص على أن « يعمل في المسائل المتعلقة بنظام العاملين المدنيين بالدولة بالأحكام المرافقة لهذا القانون وتسرى أحكامه على وزارات الحكومة ومصالحها وغيرها من الوحدات التي يتألف منها الجهاز الإداري للدولة كما تنظم شئون العاملين بهسا سواء منها من كان ينطبق عليه قانون موظفي الدولة أو كادر العمال ، ولا تسرى هذه الأحكام على :

١ — وظائف القوات المسلحة والشرطة .

٢ — الوظائف التي تنظمها قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين ، ويتضح من صريح هذه المادة أن المشرع حدد مجال سريان هذا القانون بوظائف الجهاز الإداري للدولة واستثنى من داخل هذا المجال القوات المسلحة والشرطة وتلك التي تنظمها قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين ، ومن ثم فإن الوظائف التي لا تتبع الجهاز الإداري للدولة لا يسرى عليها هذا القانون وفقا لقواعد إصداره .

ومن حيث ان المادة ١ من نظام العللين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه قد عرفت الجهاز الإداري للدولة في مفهوم هذا القانون فنصت على أن « يتألف الجهاز الإداري للدولة من الوحدات الآتية :

(١) وزارات الحكومة ومصالحها .

(ب) وحدات الإدارة المحلية وتتكون الوزارة من إدارات أو مصالح أو منها معا ويشرف عليها وزير أو من يمارس سلطات الوزير المنصوص عليها في القوانين واللوائح . ويكون إنشاء الوزارات والمصالح والإدارات وتنظيمها بقرار من رئيس للجمهورية يقضن تعريف مهمة الوزارة أو المصلحة أو الإدارة وتحسين الاختصاصات وتوزيعها بينها » .

وطبقا لهذا التعريف لا تدخل الهيئات العامة ومن بينها الهيئة العامة لشؤون السكك الحديدية في دائرة الجهاز الإداري للدولة ولا تسرى عليها تبعا لذلك أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ . بالإضافة الى ما سلف فإن هذه الهيئة لها قانونها ونظمها الخاصة على النحو السالف بيانه فمن ثم فإن ما يطالب به المدعى من الاستفادة من أحكام القانون المذكور لا يتفق وصحيح حكم القانون ، وقرئنا على ذلك فإن ما يطالب به المدعى بفسادة أصلية من منحه مرتبا مسدده ١٢٤٢ جنيه والعلوة الإضافية يكون على غير أساس قانوني سليم متعينا رفضه ، واذا قضى الحكم المطعون فيه في هذا الشق بما يتفق والنظر المتقدم فانه يكون قد أصاب الحق في قضاائه للأسباب التي ساقته هذه المحكمة ، ويكون ظعن المدعى غير قائم على أساس متعينا رفضه . أما بالنسبة لما قضى به الحكم المطعون فيه من إحتة المدعى في ضم اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية الى مرتبه الأسر . اعتبارا من أول يولييه سنة ١٩٦٤ فانه لا يتفق وصحيح حكم القانون ذلك لأن المدعى لا يستفيد من أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه

على ما سبق بيانه ومن ثم لا يسرى عليه حكم المادة ١٤ من هذا القانون التى قضت بضم اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية الى مرتبات العاملين الأصلية اعتباراً من أول يوليه سنة ١٩٦٤ ، ترقياً على ما تقدم تظل قواعد اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية سارية بالنسبة للعاملين بالهيئة العامة لشئون السكك الحديدية ولا تضم هذه الاعانة الى المرتب الا اعتباراً من أول يوليه سنة ١٩٦٥ وهو التاريخ الذى حددته قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٧١ لسنة ١٩٦٦ .

ومن حيث انه لا وجه لما استند اليه الحكم المطعون فيه الى المادة ٥ من التفسير التشريعى رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ التى تنص على ان « تسرى الاحكام المتعلقة بإلغاء اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية وضمها الى المرتب على العاملين بالوظائف التى تنظمها قوانين وكادرات خاصة متى كانت هذه القوانين خالية من النص على تنظيم خاص بشأن إلغاء هاتين الاعانتين وضمهما الى المرتب » . ذلك لأنه يتعين تفسير هذا النص فى نطاق الحكم الأصلى السابق بيانه وهو عدم سريان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه على الهيئات العامة ، باعتبارها تخرج عن مداول الجهاز الإدارى للدولة ومن ثم لا يسرى على الهيئة العامة لسكك حديد مصر — الحكم الوارد فى المادة المذكورة بضم اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية اعتباراً من أول يوليه سنة ١٩٦٤ ، هذا فضلاً عن أن مناط أعمال حكم التفسير التشريعى المشار اليه هو عدم وجود تنظيم خاص بشأن ضم الاعانتين المذكورتين الى المرتب الأصلى ، واذ نص القرار الجمهورى رقم ٣٥٧١ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بهيئات سكك حديد مصر والبريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية فى المادة ٧ منه على أن ضم اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية انما تم اعتباراً من أول يوليه سنة ١٩٦٥ ، فمن ثم فإن هذا الحكم للخاص هو الواجب التطبيق على المدعى

وقد قامت الجهة الادارية المدعى عليها بتنفيذه ، واذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فانه يكون قد اخطأ في هذا الشق منه في تأويل القانون وتطبيقه ويتعين من ثم للقضاء بإلغائه .

(طعن رقم ٤٣٢ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٥/٦/١٩٧٥) .

سابعا — البعثات التدريبية :

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

وضع العمال الذين اوفسوا في بعثات تدريبية في الخارج على الدرجة السابقة الفنية كالحاصلين على دبلوم الفنون والصناعات لا يعنى حصولهم على هذا المؤهل .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر بجلسة ١٤/٢/١٩٤٥ بمساواة بعض فئات العمال من غير الحاصلين على مؤهلات دراسية وكتاتوا قد اوفسوا في بعثات تدريبية الى الخارج بمن حصلوا على دبلوم الفنون والصناعات ووضعهم في الدرجة السابعة الفنية لا يعنى البتة حصولهم على تلك الدبلوم او ان التمرين الذى اجتازوه بالخارج يعادل هذا الدبلوم ويحل محله .
ويرتّب على ذلك عدم سريان احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية عليهم ، كما لا ينطبق عليهم احكام الجداول الثلثى من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(طعن ٩٨٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ٢٦/٢/١٩٨٤) .

ثامنا — تقدير الكفاية :

قاعدة رقم (٣٣٢)

المبدأ :

التقارير السنوية الخاصة بموظفى الهيئة العامة للسكك الحديدية قبل اول يوليو سنة ١٩٦٠ — اعتماد هذه التقارير من المصلحة طبقا لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — صفة رئيس مصلحة في الهيئة العامة للسكك الحديدية — تتعد لمدير عام هذه الهيئة وحده دون مديري الادارات العامة بها حتى لو كانوا في درجة مدير عام وذلك بالنسبة للتقارير المقدمة في الفترة السابقة على اول يولييه سنة ١٩٦٠ — صدورها خلافا من توقيع رئيس المصلحة المختص — اعتبارها مخالفة للقانون وجواز تصحيحها على مقتضى القواعد القانونية الواجبة للتطبيق فيما بعد — عدم التقيد في هذا ببيعد معين لأن الميعاد المنصوص عليه بالنسبة للتقارير لا يعد ان يكون ميعادا توجيها لتتظيم العمل .

ملخص للفتوى :

يبين من الاطلاع على القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة انه ينص في المادة ٣٠ منه على ان « يخضع لنظام التقارير السرية جميع الموظفين لدرجة الدرجة الثالثة وتعد هذه التقارير في شهر فبراير من كل عام او في أى شهر آخر يصدر بتحديد قرار من الوزير المختص بعد اخذ رأى ديوان الموظفين ويكون ذلك على اساس تقدير كفاية الموظف بمرتبة ممتاز او جيد او مرضى او ضعيف » .

وتكتب هذه التقارير على النماذج وبحسب الأوضاع التى يقرها وزير المالية والاقتصاد بقرار يصدر منه بعد اخذ رأى ديوان الموظفين :

ونصت المادة ٣١ على أن « يقدم التقرير للمرى عن الموظف من رئيسه المباشر ثم يعرض على المدير المحلى للإدارة ورئيس المصلحة لإبداء ملاحظتهما ثم يعرض بعد ذلك على لجنة شئون الموظفين لتقدير درجة انكفاية التى تراها ويعلن الموظف الذى يقدم عنه تقرير بدرجة ضعيف بصورة منه .

ويترتب على تقديم تقرير بدرجة ضعيف حرمان الموظف من اوز علاوة دورية مع تخطيه فى الترقية فى السنة التى قدم فيها هذا التقرير » .

كذلك أبانت المادة ٢٧ من هذا القانون عن تشكيل لجنة شئون الموظفين فقضت « بأن تنشأ فى كل وزارة لجنة تسمى لجنة شئون الموظفين وتشكل من وكيل الوزارة المختص رئيسا ومن ثلاثة الى خمسة من كبار الموظفين أعضاء ، ويجوز ان تنشأ لجنة ماثلة فى كل مصلحة وتشكل اللجنة فى هذه الحالة من مدير المصلحة رئيسا ومن اثنين الى أربعة من كبار موظفيه أعضاء » .

ويبين من هذه النصوص ان رئيس المصلحة يسهم فى تقدير كفاية موظفى المصلحة التى يرأسها ، مرة بوصفه رئيسا للمصلحة واخرى بوصفه عضوا فى لجنة شئون الموظفين التى خولها القانون الاختصاص النهائى بتقدير درجة كفاية الموظف ممارسة فى هذا الصدد اختصاصها عن طريق الرقابة والتعقيب على تقدير الرئيس المباشر وعلى ملاحظات المدير المحلى ورئيس المصلحة مما يدل على ان ثمة تلازما بين وجود لجنة شئون الموظفين بأية وحدة ادارية وبين وجود من يصدق عليه وصف رئيس المصلحة بهذه الوحدة ، وعلى مقتضى ذلك فان مناط ثبوت الصفة لرؤساء انسام هيئة السلك الحديدية فى ابداء ملاحظتهم عن التقارير السرية بوصف كل منهم رئيس مصلحة فى تطبيق المادة ٣١ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١

المشار اليه ، مناط ذلك أن يكون القسم الذى يراسه كل منهم يمثل وحدة من الوحدات الادارية التى يجوز أن ينشأ فيها لجنة شئون الموظفين .

ونص المادة ٢٧ من القانون المشار اليه صريح فى ان هذه اللجان لا تنشأ الا فى الوزارات والمصالح وهذه يشترط فيها أن تكون ذات كيان مستقل وميزانية خاصة .

ولما كانت أقسام السكك الحديدية وإن استقل كل منها بخدمات غلبت لها ميزانيات خاصة متميزة لأنها لا تعدو وإن تكون ادارات وغروعا لمصلحة واحدة هى مصلحة السكك الحديدية ، ومن ثم فلا تنشأ فيها لجان لشئون الموظفين وتبعاً لذلك ينتفى عن رؤسائها وصف رؤساء المصالح ، مما يبنى عليه انه ليس من رئيس مصلحة فى مصلحة السكك الحديدية الا مدير عام المصلحة فهو وحده الذى يصدق على هذا الوصف وتثبت له الصفة القانونية فى ابداء ملاحظاته على التقارير السرية التى تعد من الموظفين بوصفه رئيساً للمصلحة والاشتراك بهذه الصفة فى التعقيب على التقارير باعتباره عضواً فى لجنة شئون الموظفين .

هذا وغنى عن البيان أن هذا الراى لا وجه لأعماله بعد صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ الخاص بنظام موظفى الهيئة ولائحته التنفيذية الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٤٠ لسنة ١٩٦٠ ، والمنفذين اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٦٠ اذ تضمنت أحكام هذين القرارين تنظيمها خاصاً للأوضاع التى يتم على مقتضاها وضع التقارير السرية .

ويخلص مما تقدم أن كافة التقارير للسرية التى وضعت عن موظفى المصلحة قبل أول يولييه سنة ١٩٦٠ تاريخ العمل بنظام موظفى الهيئة الجديدة سواء ما وضع منها قبل العمل بالقانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بإنشاء هيئة عامة لشئون سكك حديد مصر أو بعد العمل بأحكام هذا القانون وللتى تضمنت النص على أن تسرى فى شأن موظفى الهيئة

القوانين واللوائح والقواعد التنظيمية المطبقة حاليا وذلك حتى يتم اصدار غيرها — هذه التقارير وقد صدرت خلوا من توقيع مدير عام السكك الحديدية بوصفه الرئيس للوحيد المصلحة ، تكون قد صدرت على غير مقتضى الأوضاع التي رسمتها المادة ٣١ من القانون ٣١٠ لسنة ١٩٥١ والتي تستهدف اعمال الروية والتدبير في تقدير درجة كفاية الموظف حتى ياتى التقدير مطبقا للحقيقة والواقع . ومن ثم يتعين تصحيح هذه التقارير وتدارك ما فاتها من اوضاع قانونية وذلك باصدار قرارات جديدة مستوفية للشكل والاجراءات المنصوص عليها في القانون وبخاصة غلبت ثمة ما يحول دون اعادة وضع التقارير في الوقت الحاضر عن السنوات السابقة لأن مجاوزة الميعاد المحدد في القانون — لاعداد هذه التقارير لا يترتب عليه بطلان العمل في ذاته ، لأن هذا الميعاد لا يعدو ان يكون مجرد توجيه من المشرع لتنظيم العمل في تلك المواعيد وحثه على مراعاتها بقدر الامكان .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان المختص باعتماد التقارير السرية الخاصة بموظفى السكك الحديدية في السنوات السابقة على اول يوليه سنة ١٩٦٠ تاريخ العمل بالنظام الجديد لموظفى الهيئة بوصفه رئيسا للمصلحة ، هو مدير عام السكك الحديدية . وان التقارير التي لم توقع من مدير عام المصلحة عن السنوات المشار اليها يتعين تصحيحها باصدار قرارات جديدة توقع من مدير عام الهيئة .
(فتوى رقم ٩٢٦ فى ١٢/٧ / ١٩٦١) .

قاعدة رقم (٣٢٣)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ بشأن نظام موظفى الهيئة العامة لشئون سكك حديد مصر قد وضع طريقا خلاصا للتنظيم من تقارير الكفاية المقدمة عنهم .

ملخص الحكم :

ان المشرع قد رسم لموظفى الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية طريقا خاصا للتظلم من تقارير الكفالية المقدمة عنهم ، وانه جعل القرار الذى صدر فى هذا التظلم من لجنة شئون الموظفين باتا ونهائيا ، فانه من ثم يتعين التزام هذا للوضع الخاص ، دون الرجوع الى أى قرار آخر يتضمن تنظيها عاما للتظلمات التى يتقدم بها العاملون بالحكومة ومصالحها ، ذلك أن لجنة شئون الموظفين المختصة بالهيئة العامة لشئون السكك الحديدية اذا ما رفضت التظلم من قرار تقدير الكفالية بدرجة مرضى او ضعيف تكون قد استنفدت كل سلطاتها حيال هذا القرار ، بحيث لا تملك بعدئذ المساس به تصديلا أو إلغاء ، ويخرج الأمر بذلك من يد السلطة الادارية الى يد السلطة القضائية اذا ما اثير النزاع امامها ، ويكون كل تظلم بعد ذلك الى جهة الإدارة غير مجد ولا اثر له فى مد الميعاد ، او وجوب انتظار البت فى التظلم ، ويلزم — والحالة هذه — التقيد بالمواعيد المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة عند رفع الأمر الى المحكمة .

(طعن رقم ١٤ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٩) .

قاعدة رقم (٣٣٤)

المبدأ :

لجنة شئون الموظفين العليا تقدير درجة الكفالية « لجنة شئون الموظفين العليا تملك تخفيض تقدير درجة الكفالية دون ان تثبت بالتقرير اسباب ذلك » .

ملخص الحكم :

وانه ولئن كانت لجنة شئون الموظفين العليا قد خففت تقديره المدعى الى درجة مرضى دون ان تثبت فى التقرير الأسباب التى دعته الى هذا الخفض ، الا أن ذلك لا يصم تقريرها بالبطلان ، ذلك انه لا جناح

عليها في اجراء هذا الخفض وان لم تصح صراحة عن اسبابه طالما كان قرارها في هذا الخصوص محبولا على اسباب لها اصل ثابت في التقرير او في ملف خدمة المدعى لذ في هذه الحالة تغدو الاسباب الصريحة التي تثبت في التقرير مجرد اجراء شكلى تغنى عنه مطالعة التقرير ذاته او ملف الخدمة وما يكشف عنه هذا او ذاك من استجلاء حقيقة الاسباب الداعية الى خفض التقدير .

(طعن رقم ١٤ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٩) .

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ بشأن نظام موظفي الهيئة العامة لشئون سكك حديد مصر ولائحته التنفيذية قد وضعها طريقا خاصا للتظلم من التقارير السرية السنوية للخاصة بهم .
ملخص الحكم :

طالما قد نظم تشريع خاص — وهو القرار الجمهورى رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ ولائحته التنفيذية طريقة التظلم من التقارير السرية السنوية الخاصة بموظفى سكك حديد مصر ، وجعل القرار الصادر فى التظلم من هذا التقرير باتا ونهائيا فان الجهة الادارية تكون قد استنفدت كل سلطاتها ، ولا تمك حيال هذا القرار بعد ذلك أية سلطة تتبع لها المساس به تعديلا او الغاء ، ومن ثم تصبح التقارير السنوية نهائية وقطعية لا يجوز الرجوع فيها او سحبها ، لا من جانب لجنة شئون الموظفين ذاتها ولا من جانب أية جهة رئاسية اخرى والقول بغير ذلك من شأنه ان يفتح الباب امام تظلمات متعددة لاطايل منها ويقضى الى اطالة الاجراءات دون مقتضى كما ينطوى على تعليق للمراكز القانونية التى يحرص المشرع دائما على استقرارها فى اقرب وقت ممكن : فضلا عن ان سلوك التظلم الخاص امام لجنة شئون موظفى الهيئة يحقق الغاية ذاتها التى يستهدفها المشرع

من نظام التظلم الوجوبى المنصوص عليه فى قانون مجلس الدولة ولا يغنى عنه ، والأصل ان الخاص يقيد للعام ولا عكس ومتى كان الأمر كذلك فانه لا مناط — والحالة هذه — من التقيد بهذا النظام للخاص بدون الرجوع الى اى قانون آخر ، لذ ان الأمر فى الحقيقة يخرج من يد السلطة الادارية الى يد السلطة للقضائية ، اذا ما أثر النزاع أمليها ، ويكون التظلم بعد ذلك لجهة الادارة من هذا القرار غير مجد ، وليس له اثر فى قطع مواعيد رفع دعوى الالفاء او فى وجوب انتظار البيت فيه .

(طعن رقم ٥٩٣ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٩) .

تاسعا — القلايب :

قاعدة رقم (٣٣٦)

المبدأ :

الجزاءات التى يجوز توقيعها على العاملين فى هيئات السكك الحديدية والبريد والمواصلات اللاسلكية — خفض المرتب او التنزيل لى درجة ادنى — عدم جواز توقيعها بعد العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٧٦ لسنة ١٩٦٦ رغم ورود قرار لوائح الجزاءات الخاصة بهذه الهيئات اعتبارا ما ورد فى النظم الخاصة بهذه الهيئات متعارضا مع احكام قانون نظام العاملين المدنيين منسوخا اعتبارا من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٧٦ لسنة ١٩٦٦ .

ملخص الحكم :

لما كتبت المادة ٦١ من قانون نظام العاملين بالدولة المشار اليه قد تضمنت احكاما خاصة بالجزاءات التى يجوز ايقاعها بالعاملين متعارضا مع احكام المادة الاولى من لائحة جزاءات موظفى هيئة سكك حديد مصر فقد أغفلت هذه المادة ادراج جزاءات خفض المرتب والتنزيل الى درجة

اثنى او هما معا ضمن للجزاءات التى يجوز فى ايقاعها بالعاملين المدنيين بالدولة فمن ثم فان المادة الأولى من لائحة جزاءات موظفى هيئة سكك حديد مصر تعتبر منسوخة فى الحدود التى يتحقق فيها رفع التعارض بين حكمها وبين حكم المادة ٦١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه وتكون عقوبات خفض المرتب والتزليل الى مرتبة اثنى او هما معا قد ألغيت اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٧٦ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين فى هيئات سكك حديد مصر والبريد والمواصلات السلعية واللاسلكية ، ويتربط على ذلك أنه اعتبارا من هذا التاريخ لا يجوز ايقاع تلك العقوبات بالعاملين بالهيئة وانما يجب توقيع عقوبة تتناسب مع جسامة المخالفة من ضمن العقوبات المنصوص عليها فى المادة ٦١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

(طعن رقم ١٧٦ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢٥) .

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

للجزاءات التأديبية لموظفى الهيئة الصادرة بالقرار رقم ١٠٨ لسنة ١٩٦٠ — عرض الأمر على اللجنة الفنية لشئون عمال اليومية — عدم العرض يترتب عليه عدم استيفاء القرار لأوضاعه الشككية — للحكم الصادر بالغاء هذا القرار لا يحول دون اتخاذ الإجراءات التى يقضى بها القانون — عدم تقيد الجهة الادارية عند اصدار القرار الأخير بمواعيد سحب القرارات الادارية .

ملخص الحكم :

ان الحكم بالغاء القرار الصادر بفصل المدعى استنادا الى ان هذا القرار لم يستوف أوضاعه الشككية لعدم عرض الأمر على اللجنة الفنية لشئون العمال قبل صدوره ما كان ليحول دون اتخاذ الإجراءات التأديبية .

ضد المدعى من تلك المخالفة المنسوبة اليه وتوقيع الجزاء المناسب عليه متى كانت ثابتة في حقه بقرار آخر يصدر بعد اتباع الاجراءات التى يقضى بها القاتون — ولا تتقيد الجهة الادارية عند اصدار هذا القرار بمواعيد سحب القرارات الادارية . اذ ان القرار الذى صدر ببجازاة المدعى لا يتضمن سحباً لاي قرار آخر ومن ثم لا يكون هناك وجه للنعى عليه بأنه كان يتعين صدوره خلال ستين يوماً من تاريخ اعادته الى عمله تنفيذا للحكم الصادر في الدعوى سلفة الذكر .

(طعن رقم ٣٥٩ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٢٧) .

عاشرا — عدم اللياقة الطبية :

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ١٣/١/١٩٤٣ بشأن تعيين بعض من تثبت عدم لياقتهم الطبية في وظائف اخف عملاً بماهياتهم الأصلية — الرجوع في تحديد هذه الوظائف الى الحصر الوارد بقرار مجلس ادارة مصلحة السكك الحديدية في ١٦/٣/١٩٣٨ .

ملخص الحكم :

ولفق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٢ من يناير سنة ١٩٤٣ على الطلب الذى تضمنه مذكرة مدير عام مصلحة السكك الحديدية رقم ٢٨ في شأن تعيين سائقى ووقادى الوابورات وبعض عمال الحركة عندما تتضح عدم لياقتهم الطبية لوظائفهم في وظائف اخرى اخف عملاً بماهياتهم الأصلية . ولتحديد نطاق تطبيق قرار مجلس الوزراء سالف الذكر وقصد الشترار منه يتعين الرجوع الى قرار مجلس ادارة مصلحة السكك الحديدية في ١٦ من مارس سنة ١٩٣٨ وذلك لتعرف مدى انطباق احكامه بالنسبة الى

الأشخاص ، وما إذا كان هؤلاء الأشخاص قد ذكروا فيه على وجه التحديد والحصر دون من شابههم ، أم على سبيل المثال .

(طعن رقم ٦٤٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١/١٩) .

قاعدة رقم (٣٣٩)

المبدأ :

نقل عمال السكك الحديدية لعدم اللياقة الطبية الى وظائف الكادر الفني المتوسط وفقا لأحكام القانون رقم ٤٦٨ لسنة ١٩٥٤ — منوط بتوافر شروطه ، ومنها وجود وظائف خالية في هذا الكادر معادلة لوظائفهم في الدرجة ، وتناسب معها في طبيعة العمل ، وهي الواردة في الجدول المرافق لهذا القانون — امتناع القياس على احدى هذه الوظائف — تعيين أعمال من حديد في وظيفة أخرى لا يعطيه حقا في أجره السابق .

ملخص الحكم :

ان المادة الأولى من القانون رقم ٤٦٨ لسنة ١٩٥٤ بشأن نقل موظفي مصلحة السكك الحديدية الذين يرهبون في الكشف الطبى الى وظائف الكادر الفني المتوسط تقضى بسريان أحكامه على الموظفين الشاغلين للوظائف الموضحة بالجدول المرافق وتقضى الفقرة الأولى من المادة الثانية بأنه اذا اتضحت عدم اللياقة أثناء الخدمة لأحد من الشاغلين للوظائف المبرزة في الجدول المرافق ، وكانت هناك في مصلحة السكك الحديدية وظائف أخرى خالية في الكادر الفني المتوسط معادلة لتوظيفته في الدرجة وفقا لنهاية مربوطها وتناسب معها في طبيعة العمل يجب نقله اليها اذا ثبتت لبقائه في الطبيعة لشغلها .

وقد حصر الجدول المرافق لهذا القانون التى يخضع شاغلوها

لأحكامه وهى فى هندسة للسكة والأشغال التى كان يتبعها المطعون ضده مفتش دريسة واسطى دريسة فقط .

فإذا كان الثابت أن المطعون ضده عرض على المجلس الطبى فقرر عدم لياقته الطبية للوظيفة التى كان يشغلها ولم تكن هناك درجة خالية تعادلها وأنه فصل فعلا من الخدمة والفصل ينهى الرابطة الوظيفية طبقا لما استقرت عليه أحكام هذه المحكمة ، ومن ثم فانه لا يفيد من أحكام القانون رقم ٤٦٨ لسنة ١٩٥٤ أنف الذكر ، فضلا عن ذلك ، فإن وظيفته لم تات بين الوظائف الخاضعة لأحكامه ، ولا يمكن القياس على احدى الوظائف الواردة به اذ يمتنع القياس اذا ما قصد للقانون بمبارته الصريحة ووظائف معينة بالذات دون غيرها ، وذلك لأنه من طرق للتفسير التى لا يلجأ إليها الا اذا كان فى النص ابهام او غموض يحتاج الى سلوك طرق التفسير وأعمال قواعده . فإذا كان ذلك وكان الثابت أن المطعون ضده قد فصل ثم عين تعيينا جديدا من كل الوجوه ، ومن ثم لا يكون له الا الأجر الذى حدد فى قرار تعيينه دون الأجر السابق الذى حصل عليه قبل الفصل . (طعن رقم ١٥٨٠ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٣/٥/٢٦) .

قاعدة رقم (٢٤٠)

المبدأ :

شرط وجود الوظائف الخالية المنصوص عليه فى القانون رقم ٤٦٨ لسنة ١٩٥٤ — المبرة هى بتوافره بعد العمل بهذا القانون لا قبل ذلك .

ملخص الحكم :

أن المبرة فيما يتعلق بشرط وجود الوظائف الخالية الوارد بالقانون رقم ٤٦٨ لسنة ١٩٥٤ بشأن نقل موظفى مصلحة السكك الحديدية الذين يرسبون فى الكشف الطبى الى وظائف الكادر الفنى المتوسط بها ، هى بتوافر هذا الشرط بعد العمل بهذا القانون لا قبل ذلك .

(طعن رقم ٢٥٨٠ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢٣) .

قاعدة رقم (٢٤١)

المبدأ :

القانون رقم ٤٦٨ لسنة ١٩٥٤ — حظره تطبيق الموظف غير اللائق صحيا وظيفه أدنى عند عدم خلو وظيفه معاملة بغير قبوله — لا عبرة بالقبول السابق على نفاذ القانون المشار اليه .
ملخص الحكم :

حيث أنه لا حجة فيها ذهب اليه الطاعن من أن الملمعون ضده قد قبل طائعا مختارا وظيفه كاتب بوسطة التي هي وظيفه أدنى من وظيفته السابقة اذ تقدم بمعدة طلبات يطلب فيها اعادة تعيينه في اية وظيفه خالية دون قيد ، لأن المفهوم أن طلباته السابقة هذه التي تستخلص منها جهة الادارة قبوله للوظيفة الأدنى كانت قبل تعيينه في وظيفه كاتب بوسطة في ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٤ أى قبل العمل بالقانون رقم ٤٦٨ لسنة ١٩٥٤ الذي نهى عن تطبيق الموظف غير اللائق صحيا وظيفه أدنى — عند عدم خلو وظيفه معاملة — بغير قبوله ، فلا اعتداد بقبول الموظف للوظيفة الأدنى قبل أن يقرر الشارع هذا الحكم ويجعل الأمر في نقله أو تطبيقه للوظيفة الأدنى هنا بقبوله .

(طعن رقم ٢٥٨٠ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢٣) .

حادى عشر — السن المقررة لانتهاء الخدمة :

قاعدة رقم (٢٤٢)

المبدأ :

عمال هيئة السكك الحديدية — انتهاء خدمتهم ببلوغ سن الستين عند نقلهم الى سلك الموظفين الدائمين قبل ١٩٦٣/٧/١ .

ملخص الحكم :

القاعدة العامة هي انتهاء الخدمة ببلوغ سن الستين ، والاستثناء من القاعدة ورد بالمادة ١٣ من قانون المعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣

(م ٤٦ — ج ٢٤)

بالنسبة للمستخدمين الخارجين عن الهيئة والعمال ، تنتهى خدمتهم ببلوغهم سن الخامسة والستين وعند نقل العامل من كادر عمال اليومية الى سنك الموظفين الدائمين قبل ١٩٦٣/٧/١ فانه من تاريخ النقل يعتبر موظفا دائما تنتهى خدمته ببلوغ سن الستين سواء بالنسبة لأحكام قوانين المعاشات او قوانين العاملين المدنيين بالدولة . ولا يغير مما سبق تسمية الوظيفة المنقول اليها العامل مؤقته لأن المصروف المالى لا يغير من طبيعة الوظيفة الدائمة ، ولا يؤثر في وصف العامل بأنه دائم طالما لم يخضع لأى من الاستثناءات المقررة في المادة ١٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ .

ومن ثم فانه في حالة تعيين عامل يومية بهيئة السنك الحديدية طبقا لأحكام كادر العمال ثم نقله الى وظيفة مستخدم بالدرجة التاسعة المقرر لها الراتب المالى ٧٢/٣٦ اعتبارا من سنة ١٩٥١ يكون السن القانونية المقررة لانتهاء خدمته هي سن الستين .

(طعن ١٢٤٩ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٤/٦/١٢) .

نقلى عشر — المعاش :

قاعدة رقم (٣٤٣)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء بجلسته المتعقدة في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ بالتجاوز عن استرداد نصف الفرق بين المكافأة بحسب لائحة السنك الحديدية والمكافأة بحسب قانون المعاشات وقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٤/١٢/١٧ واستبعاد الجزء المتجاوز عنه من متجدد احتياطي المعاش على ان تتحمل مصلحة السنك الحديدية النصف المتجاوز عنه بالخصم على ميزانيتها — اداء المصلحة نصف الفرق بين المكافأتين الى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات لحساب الموظف يترتب عليه براءة ذمة المصلحة نهائيا

بما لا محل معه لآزام الهيئة بلية فوائد عنه — أساس ذلك واثره — متجهد لاحتياطي المعاش الذى يستبعد منه نصف الفرق بين المكافأتين بالنسبة الى موظفى السكك الحديدية الذين انتفعوا بالقانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٦ هو متجهد الاشتراكات المستحقة عن مسد الخدمة السابقة على التثبيت بالمعاش مضافا اليه الفوائد المقررة قانونا عدنا من صدرت لهم احكام نهائية بخلاف ذلك .

ملخص الفتوى :

ان ما قرره مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ من الموافقة على ما اُرتائه اللجنة المالية بمذكرتها رقم ٦٠٠/٣ مواصلات ف ٢٣٤ — ١٣٧/١ المرفوعة الى مجلس الوزراء من التجاوز عن استرداد نصف الفرق بين المكافأة بحسب لائحة السكك الحديدية والمكافأة بحسب قانون المعاشات وقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ ، واستبعاد هذا الجزء المتجاوز عنه من متجهد الاحتياطي بحيث تخفف عبء اقساطه عن كاهل هؤلاء الموظفين على ان تتحمل مصلحة السكك الحديدية النصف المتجاوز عنه بالخصم على ميزانيتها ، ان ما قرره مجلس الوزراء بهذا القرار هو التزام تتحمل به السكة الحديد خصما على ميزانيتها ويحدد مقدارها على اساس نصف الفرق بين المكافأة بحسب لائحة مكافآت السكة الحديد والمكافأة بحسب قانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ وقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧/١٢/١٩٤٤ ويؤدى هذا الالتزام الى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات لحساب الموظف كى يستبعد من متجهد الاشتراكات المستحقة عن حساب مدد خدمته السابقة فى المعاش فلا يعدو ان يكون مجرد مقاصة بين دينين احدهما مستحق على الموظف قبل الهيئة العامة للتأمين والمعاشات ويتبطل فى متجهد الاشتراكات المستحقة عن مدة خدمته السابقة والثانى مستحق للموظف قبل الهيئة المذكورة ويمثل فيها توديه الهيئة العامة للسكة الحديد

اليه اعمالا للقواعد العامة في صرف مكافآت نهلية الخدمة ، ولكن رأى عن كامله أن يبقى هذه المبالغ في خزائنها حتى تنتهي خدمة الموظف فتصرف لأن الأصل في هذه المبالغ التي تؤديها الهيئة لحساب الموظف بها تخفيفا عليه براءة الذمة منه نهائيا بما لا محل معه لالتزام الهيئة بأية فوائد عنه ، لحساب بقدر نصف الفرق بين المكافأتين ، وأداء هذا الالتزام الأخير يترتب المشرع التعجيل بسداده قبل موعده المقرر أصلا بدلا من بقاءه معلى لحساب الموظف لدى المصلحة لحين بلوغه السن المقرره لترك الخدمة ، فلا يسوغ قانونا مع تعجيل الهيئة بأداء نصف الفرق بين المكافأتين المشار اليهما قبل الموعد المقرر له أصلا إلزامها بفوائد تأخرية عن هذا القدر ، إذ ليس ثمة تأخير من جانب للهيئة في سداد القدر المتجاوز عنه ما دام أنها قامت بأدائه خلال فترة الاختيار المقررة لتحديد رغبة الموظف في كيفية سداد قيمة الاشتراكات المستحقة عن مدة خدمته السابقة ذلك أن حق الموظف في استبعاد القدر المتجاوز عنه من متجدد الاشتراكات السابقة . لا يحل نفاذه ولا يستحق أدائه إلا منذ تاريخ التثبيت بالمعاش أما قبيل ذلك فلا يكون للموظف أى حق في هذا القدر ولا تكون الهيئة ملزمة بأدائه اليه . ومن حيث أن هذا النظر السابق لا يخل بحقوق من صدرت لهم أحكام نهائية لأن هذه الأحكام لها حجية الأمر المقضى فيه فهي عنوان الحقيقة فيما قضت به .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع الى أن المقصود بمتجدد احتياطي المعاش الذي يستبعد منه نصف الفرق بين المكافأتين طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ بالنسبة الى موظفى السكك الحديدية الذين انتفعوا بأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ هو متجدد الاشتراكات المستحقة عن مدد الخدمة السابقة على التثبيت بالمعاش مضافا اليه الفوائد المقررة قانونا بواقع ٢٥٪ سنويا حتى ٣٠ من يونيه سنة ١٩٥٨ ، وذلك عدا من صدرت لهم أحكام نهائية بخلاف هذا فان هذه الأحكام يتعين تنفيذها .

ثالث عشر — إعادة الفصول الى الخدمة :

قاعدة رقم (٣٤٤)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ١٩٤٢/٥/٣ بتحويل مدير مصلحة السكك الحديدية سلطة إعادة بعض الموظفين المفصولين بشروط ومزايا معينة — اعتبار المدة التي قضاها الموظف خارج الخدمة وكأنها مدة غياب بدون ماهية فتحسب في مقدار المكافأة على هذا الاعتبار — القرار لم يقصد ان يغير من الأحكام الأخرى الخاصة ، المنظمة ، للمعاشات والمكافآت حسبما هي مقررة بالقوانين واللوائح — سريان القاعدة التي تخص الموظف عند عودته للخدمة بين رد المكافأة التي سبق ان قبضها (فتحسب له مدة خدمته السابقة عند تسوية المكافأة الجديدة) وبين عدم الرد (فلا تحسب له الا مدة خدمته التالية) .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من مايو سنة ١٩٤٢ قد خول المدير العام لمصلحة السكك الحديدية « شغل جميع الوظائف الخالية غير المستثناة من قيود التعيين المباشر وذلك بإعادة المفصولين من الخدمة الذين تثبت برأتهم أو عدم جسامه مخالفاتهم بحالة يكتفى فيها بعقوبة غير عقوبة الفصل من الخدمة ، كما خول سلطة حساب مدد الانتقطاع مهما طال أمدها في الخدمة كغيباب مريض فيه بدون ماهية حتى لا يضيع على الموظفين ما اكتسبوه من حقوق مالية كقترات العلاوات والترقيات وحساب المكافآت ، مع عدم التمسك بإعادة الكشف الطبى الا على من يثبت ان حالتهم الصحية اعتورها ضعف من شأنه ان يعوق حسن قيامهم بأعمال وظائفهم خصوصا وظائف الحركة » ، فاذا ثبت ان المسمى فصل في سنة ١٩٤١ ومنح المكافأة المستحقة له ثم أعيد الى الخدمة في سنة ١٩٤٢ بالتطبيق لقرار مجلس

الوزراء سالف الذكر ، فليس من شك في أن خدمته كانت قد انتهت بقرار فصله الذي أنشأ في حقه مركزا قانونيا انتهت به خدمته وتقذلك ولا يزال اثره كونه قد أعيد الى الخدمة بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء ، إذ أن اعادته الى الخدمة بمقتضى قرار مجلس الوزراء المشار اليه من شأنها أن تجعل قرار فصله الأول كأنه لم يكن ، بل هي — من حيث الواقع والفتون — اعادة الى الخدمة كحقيقة قانونية ، وغاية الأمر أنها تقتزن بالزايا التي نص عليها قرار مجلس الوزراء المذكور في خصوص حساب العلاوات أو الترقيات أو المكافآت . وفي خصوص هذه المنازعة تعتبر المدة التي قضاها خارج الخدمة بافتراض قانوني وكأنها مدة غياب بدون ماهية فتحسب في مقدار المكافأة على هذا الاعتبار (أي بإضافتها لحساب المدة التالية التي يستحق عنها المكافأة) ، وبغير هذه المزية التي أنشأها قرار مجلس الوزراء ما كانت تلك المدة لتحسب له في المكافأة ، ولم يقصد هذا القرار — لا في لفظه ولا في فحواه — أن يغير في هذا الشأن من القوانين واللوائح ، كالحكم المنصوص عليه في المادة ٥٤ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالمعاشات الملكية وهو الحكم الذي رددته المادة السابعة من لائحة المكافآت الخاصة بالمستخدمين الخارجيين عن هيئة العمال بمصلحة السكك الحديدية الذي مفاده تخيير الموظف عند عودته الى الخدمة بين امرين : إما رد المكافأة التي كان قبضها ، (وعندئذ تحسب له مدة خدمته السابقة مع اللاحقة وكأنها مدة واحدة عند تسوية المكافأة) وغنى عن البيان أن هذا شرط استحقاق لتسوية المكافأة على أي من الوجهين طبقا للقانون . وما دام المدعى لم يرد المكافأة التي كان قبضها وذلك في الميعاد القانوني ، فلا يكون له — والحالة هذه — حق الا في حساب المكافأة عن مدة خدمته التالية فقط مضافا اليها المدة التي كان قضاها خارج الخدمة معتبرة كغياب بدون ماهية ، وذلك طبقا لقرار مجلس الوزراء سالف الذكر .

رابع عشر — مسائل متنوعة :

(١) السكك الحديدية مرفق قومي :

قاعدة رقم (٢٤٥)

المبدأ :

هيئة سكك حديد مصر مرفق قومي يخرج عن اشراف ورقابة وحدات

الحكم المحلى .

ملخص الفتوى :

ان مفاد احكام قانون الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ ان وحدات الحكم المحلى واشخاصه لا تملك ثمة اختصاص بالنسبة للمرافق القومية والمرافق ذات الطبيعة الخاصة التى يصدر بتحديددها قرار من رئيس الجمهورية ، وان حقها فى الاشراف والرقابة يقتصر على المرافق ذات الطابع المحلى ، وبميا يتعلق باهلاك الدولة الخاصة منها والعملة فانها تلتزم بالمحافظة عليها وحمايتها من التصديات واذا كانت اللائحة التنفيذية قد خولتها ادارة وتنظيم استغلالها فان هذا الحق يجد نطقه فى الاملاك غير المخصصة للمرافق القومية التى تخرج برمتها وبما تحوزه وما هو مخصص لها من مجال اشراف الوحدات المحلية .

ولما كان قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ قد سارا على ذات النوال وكانت هيئة سكك حديد مصر تعد من المرافق القومية فانه ليس لآى وحدة من وحدات الحكم المحلى ان تدعى اى حق على الاراضى المخصصة لها ومن ثم فان الاعتداء على معدات الهيئة ومبانيها الواقعة فى دائرة الوحدة المحلية يعد تعديا على املاك مخصصة للغير لا يكسبها حقا عليها ومن ثم يتعين ازلها برد الأرض المذكورة الى الهيئة وتمويضها عن قيمة المنشآت التى ازيلت .

(ملف ٧٢٦/٢/٢٢ — جلسة ١٩٨٠/٣/٥) .

(ب) لائحة موظفى الهيئة :

قاعدة رقم (٢٤٦)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٦٠ لسنة ١٩٥٩ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٤٠ لسنة ١٩٦٠ يكمل احدهما الآخر — لا يسوغ القول أن احدهما صدر نتيجة تفويض من الآخر .

ملخص الحكم :

أن رئيس الجمهورية رأى وهو يصدر قراره رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٩ أن يترك بعض الأمور للتفصيلية لقرار آخر يصدره هو القرار رقم ١٦٤٠ لسنة ١٩٦٠ ، القراران يكمل احدهما الآخر ، وقد صدر بإداة واحدة ، فلا يسوغ القول بأن احدهما صدر نتيجة تفويض من الآخر أو أن احدهما اثنى مرتبة من الآخر ، وليس صحيحا كذلك أن رئيس الجمهورية نوض من المشرع بمقتضى المادة ٢ من القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء الهيئة ، بإصدار لائحة نظام موظفى الهيئة ، ذلك أن ما تضمنه القانون المشار اليه فى هذا الشأن لا يعدو أن يكون تقريرا لحق مخول لرئيس الجمهورية بمقتضى الدستور فى مباشرة اختصاصه بهذه المصالح مما يدخل فى مجال هذا التنظيم .

(طعن رقم ١٢٧٦ لسنة ١٣ ق — جلسة ١١/٢٢/١٩٧٠) .

(ج) خدمة القطارات :

قاعدة رقم (٢٤٧)

المبدأ :

خدمة قطارات هيئة سكك حديد مصر — التشريعات المنظمة لشئونهم قبل صدور القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وبعد العمل بهذا القانون .

ملخص الفتوى :

يبين من استقصاء التشريعات للمنظمة لشئون خدمة القاطرات أن نظام ترقية أفراد هذه الطائفة كان يقضى بتقسيم الدرجة المسالية الواحدة الى درجتين أحدهما كاملة والأخرى فرعية ، وكان المستخدم في ظل هذا النظام يمنح علاوة ترقية عندما يرقى من للدرجة الفرعية داخل الدرجة المسالية الى ذات الدرجة الكاملة ويمنح علاوة ترقية أخرى عند ترقيته من الدرجة المسالية الكاملة الى الدرجة الفرعية الداخلة في الدرجة المسالية التالية ، وكانت الأقدمية تحسب لهذه الطائفة على أساس التشغيل الفعلى ، وكان هذا النظام يستند الى التقسيم الفعلى للدرجات بالميزانية ولكنه فقد الأساس الذى يستند اليه منذ صدور القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، ولما كانت حاجة العمل ونظام التشغيل وتدرج الوظائف وتقسيم العمل حسب المسئولية يقتضى استمرار النظام المشار اليه ، فقد سارعت مصلحة للسكك الحديدية على اثر صدور القانون رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٥٣ الذى أجاز إنشاء الدرجات الفرعية في بعض الوزارات والمصالح التى تقتضى طبيعة عملها ذلك الى إعادة العمل بنظام التشغيل والترقية في ملك خدمة القاطرات ، فاستصدرت القانون ٤٧٨ لسنة ١٩٥٤ الذى نص في المادة الرابعة على أن يعمل به من أول يوليو سنة ١٩٥٢ وقد نظمت المادة الأولى منه الأحكام الخاصة بترقيات وعلاوات خدمة القاطرات وهم الوقادون والسائقون ومفتشو القاطرات فنصت الفقرة (أ) على منحهم عند الترقية من الدرجة الفرعية الى ذات الدرجة الكاملة علاوة قانونية من علاوات الدرجة أو أول مربوطها طبقا للتقاعد المقررة في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وبينت الفقرة (ب) الدرجات الفرعية والدرجات الكاملة ، وأحالت الى ملفات العلاوات (المبينة في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وتضمنت الفقرة (ج) حكيم أحدها خاص بشروط التعمين في أدنى درجات الوظائف الواردة في البند (ب) وهى وظيفة وقاد ، ويقضى بأن يكون المعينون من بين الباشعشجية والوقادين

باليومية بشرط قضاء سبع سنوات على الأقل في أعمال فنية تماثل عمل
وظيفة الوقاد بعد اختيارهم بمعرفة لجنة فنية يصدر بتشكيلها قرار من
مفتش عام القسم الميكانيكي بمصلحة السكك الحديدية ، والحكم الآخر
يقضى بأن يتخذ تاريخ التعيين في وظيفة الوقاد أساسا للأقدمية والعلو
العادية ، وقد لوحظ بعد صدور هذا القانون أنه وإن كان قد
قصد منه إحياء نظام ترقية خدمة القاطرات على النحو السابق بيانه
إلا أن نصوصه لم تحقق الغرض المطلوب ، إذ لم تتضمن النص للقضى
بجواز الترقية من الدرجة الكاملة إلى الدرجة الفرعية في الدرجة التالية
لها قبل انقضاء المدة المقررة للترقية ، على أن يراعى في هذه الحالة
خضم علو الترقية السابق منحها للمستخدم عند ترقيته من الدرجة الفرعية
السابقة إلى ذات الدرجة الكاملة ، ولذلك صدر القانون رقم ٦٢٥ لسنة
١٩٥٥ ، وقضى بأن يستبدل بنص المادة الأولى من القانون رقم ٤٧٨ لسنة
١٩٥٤ نص جديد استهل بالإشارة إلى أنه « مع مراعاة القواعد المقررة
للترقية ومنح العلوات في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، تكون درجات
خدمة القاطرات كما يأتي . . » ، ثم حدد النص الدرجات الأصلية
والفرعية وانتهى إلى أن الترقية إلى الدرجة التالية تكون وفقا لهذا التقسيم
وبعد انقضاء ثلاث سنوات في كل درجة منها ومع ذلك تجوز الترقية من
الدرجة الكاملة إلى الدرجة الفرعية التالية لها قبل انقضاء هذه المدة ،
وفي هذه الحالة يخضم من علو الترقية العلوة السابق منحها للمستخدم
عند ترقيته من الدرجة الفرعية إلى نفس الدرجة الكاملة ، ولا يجوز أن
يتعدى الخضم أول مربوط الدرجة .

وبين من ذلك أن ثبت نظاما خاصا بتشغيل خدمة القاطرات كان
معمولا به قبل صدور القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ثم فقد أساسه
القانون بعد هذا القانون ، فاستلزم الأمر صدور قانون بهذه الأحكام
الخاصة وهو القانون رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٥٤ الذي نصت الفقرة (ج) من
المادة الأولى منه على أن يكون التعيين في أدنى درجات خدمة القاطرات

وهى درجة وظيفة الوقاد من بين الباشمطشجية والوقادين باليومية بشرط قضاء سبع سنوات على الأقل في أعمال فنية تماثل عمل وظيفة الوقاد ، وتختارهم لجنة فنية معينة ويتخذ تاريخ التعيين في هذه الوظيفة أساسا للأقدمية والعلاوة العادية ، ولكن هذه الفقرة لم ترد في المادة الأولى بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٥ .

وأخيرا صدر قرار رئيس للجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ بنظم الموظفين بهيئة سكك حديد مصر تنفيذا للمادة الرابعة من القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء هيئة سكك حديد مصر وقد نظم هذا القرار شئون التوظيف بهذه الهيئة تنظيميا جديدا مستقلا روعيت فيه طبيعة العمل فيها وقد ألحق به جدول مرتبات خاص بموظفيها مغاير لجدول المرتبات المرافق لقانون نظام موظفي الدولة في كثير من قواعده ودرجاته ونظمه ، وقد أجازت المادة الحادية عشرة من القرار المشار اليه شغل الوظائف الفنية المتوسطة من المرتبتين الثالثة والرابعة ومربوط الأولى ٤٢٠/١٤٤ جنيها والثانية ٢٢٨/١٠٨ جنيها سنويا بطريق الترقية اليها من بين شاغلي الدرجات الخصوصية ممن أمضوا خمس سنوات على الأقل في أعمال مماثلة لأعمال الوظيفة المراد شغلها ، على أن تحدد اللائحة التنفيذية الوظائف التي تشغل بطريق الترقية والوظائف التي تشغل بطريق التعيين وقواعد شغل الوظائف في الحالتين ، وقد أعد مشروع اللائحة التنفيذية المشار اليها أعدادا نهائيا ، وجاء بالمادة الخامسة عشرة منه على أن التعيين في وظائف وقادى للقطارات بالمرتبة الرابعة من الوظائف المتوسطة الفنية يكون من بين الباشمطشجية المعينين باليومية بحسب ترتيب أقدمياتهم بشرط قضاء خمس سنوات على الأقل في أعمال فنية مماثلة لعمل الوقاد وبعد نجاحهم في اختبار تجربته لجنة فنية يصدر بتشكيلها قرار من مدير الهيئة .

أما تاريخ منح العلاوات العادية لمن يعين من أفراد هذه الطائفة في

أحدى الوظائف المتوسطة على النحو السابق فقد حددته المادة الثانية عشرة من القرار الجمهوري رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ للتقدم ذكره اذ نصت على ان يحتفظ بموعد علاواتهم السابقة .

سيحل هذا التنظيم الجديد لموضوع التعيين في وظائف وقادى القاطرات محل التنظيم السابق فلم تعد ثمة حاجة الى استصدار قانون بتعديل المادة الأولى من القانون رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٥٤ بشأن خدمة القاطرات بمصلحة السكك الحديدية معدلة بالقانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٥ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى انه لم تعد ثمة حاجة الى استصدار قانون بتعديل المادة الأولى من القانون رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٥٤ المعدلة بالقانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٥ على النحو الذى يقترحه للديوان .

(غتوى رقم ٦٧٢ فى ١٥/٨/١٩٦٠) .

(د) وظائف واردة على سبيل الحصر :

قاعدة رقم (٢٤٨)

النبدا :

قرار مجلس الوزراء فى ١٢/٤/١٩٢٦ — الوظائف الواردة بصدد البند الثالث منه والتي يصدق حكمه على شاغليها — ورودها على سبيل الحصر .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٢ من ابريل سنة ١٩٢٦ ، وأن كان قد ذكر فى صدر البند الثالث منه على سبيل التمثيل الوظائف التى يصدق حكمه على شاغليها ، الا انه تيدها حصرا بما انتهى اليه فى ختام

الفقرة الأولى من هذا البند من تفويض وزارة المالية في أن نقرر اعتبار من نشاء من المستخدمين الشاغلين لوظائف فنية في حكم من تقدم ذكرهم ، وهو تفويض ما كان له مقتضى لو أن للعدد الذي الذي اوردته جاء على سبيل المثال .

(طعن رقم ٧٤٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١/١٢) .

(هـ) معايير ترتيب الوظائف :

قاعدة رقم (٢٤٩)

المبدأ :

التزام الهيئة القومية لسكك حديد مصر بطلب رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة في هيكلها التنظيمى وبتقسيم جدول الوظائف وبطاقات وصفها ولوائح العاملين اليه لاعتمادها .

ملخص الفتوى :

من حيث أن تلك الهيئة تدخل في عداد الهيئات العامة ذات الشخصية الاعتبارية والميزانية المستقلة وأن المشرع خولها اعداد ميزانيتها دون التقيد بقوانين ولوائح وانظمة اعداد ميزانية الدولة ، كما خولها وضع هيكلها التنظيمى ولوائح ونظم العاملين بها دون التقيد بالنظم واللوائح الحكومية .

ولما كان المشرع قد خول الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بمقتضى قانون انشائه رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ ابداء الرأى في نظم العاملين بالهيئات العامة ، واقتراح سياسة المرتبات والبدلات والعلاوات والمكافآت والتعويضات ووضع النظم الخاصة بتنفيذ نظم ترتيب الوظائف وتسجيل أوصافها ودراسة مشروعات موازنات الهيئات فيما يتعلق باعتمادات أجور العاملين وعدد الوظائف ومستوياتها وتحديد درجاتها وابداء ما يكون له

من ملاحظات عليها والاشراف على تنفيذ نظم العاملين ، ومراجعة اعتمادات الأجور بهيئات الهيئات ، فان للهيئة القومية لسكك حديد مصر تلتزم بطلب رأى الجهاز في هيكلها التنظيمى وجدول وظائفها وبمعرض لوائح واعتمادات أجور العاملين عليه لمراجعتها وابداء ما يعن من ملاحظات بشأنها باعتبار أن ممارسة الجهاز لتلك الاختصاصات ليس من شأنه المساس باستقلال الهيئة الذى كله قانون انشائها رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٠ ، بيد انها تلتزم بما يبيده الجهاز من مقترحات في شأن هذه المسائل والحكم بينها وبين الجهاز هو مجلس الشعب حينما يناقش موازنة الهيئة بما تتضمنه من اعتمادات للأجور .

ولما كان المشرع قد قيد مجلس ادارة الهيئة في ضوء تحديد راتب وبدلات ومكافآت العاملين بها بضرورة مراعاة ربط الأجر بنوع العمل وطبيعته ومعدلات أدائه وبعدم تجاوز قيمة بدل السفر ومصاريف الانتقال التكاليف الفعلية وذلك أعمالا لحكم المادة ١٢٢ من الدستور التى اسندت الى القانون وحده تحديد قواعد منح تلك المستحقات المالية وإذا لم يقيد المشرع الهيئة بنظم العاملين بالحكومة فاته يكون لها ان تحدد مرتبات العاملين بها بمراعاة القواعد التى تضمنها قانون الهيئة دون أن تنقيد في ذلك بجدول المرتبات الملحق بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى التزام الهيئة المذكورة بطلب رأى الجهاز في هيكلها التنظيمى ولوائح واعتمادات أجور العاملين وجدول وظائفهم وعدم تقيدها بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

(و) ميدالية فضية :

قاعدة رقم (٢٥٠)

المبدأ :

ميداليات فضية — استحقاق بعض الموظفين أو الأشخاص لهذه
الميداليات بهيئة السكك الحديدية — منوط بتولى الموظف لأعمال وظيفته
بحيث أو انقطع عنها بوجه دائم أو مؤقت لا يستحق الميدالية .

ملخص الفتوى :

١ المادة الثالثة من لائحة الميداليات المصدق عليها بقرار مجلس
الوزراء الصادر في ٨ من يولييه سنة ١٩٤٣ والمعلقة بقرارى مجلس الوزراء
في ٥ من مايو سنة ١٩٤٦ و ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ تنص على أن : —
الميدالية الفضية تصرف للمذكورين بعد اثناء توليهم وظائفهم : —

١ — مستشار الدولة « قسم الراى لمصلحة السكك الحديدية » .

٢ — مستشار الدولة « قسم الراى لوزارة المواصلات » .

٣ — كبار موظفى وزارة المواصلات والمصالح التابعة لها من درجة
مدير عام ولمن ترك الخدمة من المذكورين سواء بالاستقالة أو بالاحالة
الى المعاش أو النقل لأية جهة أخرى ، ألحق فى تصريح مرور مجانى درجة
أولى على جميع الخطوط مدى الحياة لشخصه فقط بشرط أن يكون قد
قضى ١٥ سنة فى خدمة الحكومة منها ١٠ سنوات فى وزارة المواصلات
أو المصالح التابعة لها أو قسم قضايها .

لما عائلته فتمتتع بالسفر بجميع حقوق عائلة الموظف كما لو كان
فى الخدمة » .

وإن المادة الحادية عشرة من لائحة الميداليات الجديدة المعمول بها اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٠ وللصادرة بقرار وزير المواصلات رقم ٥٩/٣٤/٢/٣٥/٧٠ سكك حديد باعتماد لائحة الميداليات تنص على أن : —
تصرف الميداليات الفضية الى : —

١ — وكيل مدير عام السكك الحديدية ومساعد المدير العام ومديري الإدارات العاملة بها .

٢ — وكيل وزارة المواصلات ووكلاتها المساعدين والسكرتير العام .

٣ — مستشار الدولة « إدارة الفتوى والتشريع لهيئة السكك الحديدية » .

٤ — المستشار الجمهورى لهيئة السكك الحديدية .

٥ — مديري الهيئات والمصالح التابعة لوزارة المواصلات .

وذلك أثناء تولى وظائفهم هذه فقط » .

وقد رددت المادة الثاقية عشرة نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من اللائحة القديمة الخاصة بحق من يترك الخدمة من الموظفين المشا-
ليهم فى مقرتها الأولى فى تصريح المرور المجانى .

كما نصت المادة الثالثة عشرة من اللائحة الجديدة على أن : —

« تبقى الميداليات التى صرفت طبقاً للوائح السابقة مع حاملها ويتمتعون بالحقوق المقررة فى هذه اللائحة ابتداء من تاريخ العمل بها » .

ويستفاد من مجموع هذه النصوص أن استحقاق الميدالية الفضية سواء فى ظل اللائحة القديمة او اللائحة الجديدة منوط بتسولى وظائف

معينة على سبيل الحصر والقيام بأعبائها فعلا وهى وظائف متصلة اتصالا وثيقا بأعمال السكك الحديدية بحيث يستحقها ما دام مقتظدا لصدى هذه الوظائف قائبا بأعبائها ويستقط حقها فى الميدالية متى ترك الخدمة فى الوظائف المشار إليها ، وسواء أكان هذا الترك دائئا بسبب الاستقالة أو الاحالة الى المعاش أو النقل الى جهة أخرى لم كان موقوتا بسبب ندب أو اعارة .

فإذا كان الموظف يشغل منصب السكرتير العام لوزارة المواصلات بدرجة مدير عام فاستحق بذلك الميدالية الفضية تطبيقا للمادة الثالثة من اللائحة القديمة ، ثم أعير للعمل بالملكة العربية السعودية فسقط حقه فى المدالية لتركة العمل فى وظيفته المشار إليها ، فلما انتهت مدة الاعارة استرد حقه فيها ، وفى عام سنة ١٩٥٩ ندب عضوا بمجلس ادارة الاتحاد الاقتصادى بوزارة التخطيط بالاقليم الشمالى ، ثم اختير ممثلا لوزارة المواصلات المركزية فى مجلس ادارة مؤسسة لنشاء الخطوط الحديدية بسوريا مما اقتضى ترك العمل بوظيفته الأصلية ، للقيام بالمهام الجديدة التى عهد اليه النهوض بها ، ولما كان القيام بأعباء وظيفته تلك هو مناط استحقاق الميدالية على نحو ما تقدم فإن تخلف هذا الشرط يستتبع سقوط الحق فى الميدالية دون تفرقة بين الصور المختلفة لترك الوظيفة وسواء أكان دائئا أو موقوتا ، وسواء أكان الترك الموقوت لندب أم لاعارة .

لهذا انتهى الرأى الى أن هذا الموظف لا يستحق الميدالية الفضية منذ تاريخ ندبه للعمل فى الاقليم السورى ، وانما يستحق تصريح مرور مجانى بالدرجة الأولى على جميع الخطوط مدى حياته متى توافرت فى شأنه شروط استحقاق هذا التصريح .

(فتوى رقم ٢٨٦ فى ١٩٦١/٥/٦) .

(ز) الأراضى التى تتسلمها الهيئة :

قاعدة رقم (٢٥١)

المبدأ :

الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية — القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء هيئة عامة لشئون السكك الحديدية — المادة التاسعة من هذا القانون — نصها على أن يحدد رأس مال الهيئة بمجموع قيمة الأصول التى تعتمد لهذا الغرض بقرار من رئيس للجمهورية — قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٥٨ بشأن تقييم أصول السكك الحديدية والمذكرة المرافقة له والتى وافق عليها رئيس الجمهورية بالنيابة فى ١٠ مايو سنة ١٩٥٨ — مفاد هذه المذكرة أن الدولة هى المالكة لكل ما تشغله الهيئة من أراضى بعد صدور القرار الجمهورى سالف الذكر — اثر ذلك أن الهيئة لا تتحمل بثمن الأراضى التى تتسلمها من الدولة لإقامة مشروعات عامة عليها — بقاء هذه الأراضى داخلية فى ملك الدولة وتقييم الهيئة بشغلها بالإيجار الاسمى المقدر بجنيه واحد سنويا .

ملخص الفتوى :

انه ولئن كان القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء هيئة عامة لشئون السكك الحديدية قد نص فى مادته الأولى على أن لهذه الهيئة شخصية اعتبارية مستقلة ، ونص فى المادة التاسعة منه على أن توضع للهيئة ميزانية سنوية مستقلة تلحق بميزانية الدولة . الا أن هذه المادة نصت على أن يحدد رأس مال الهيئة بمجموع قيمة الأصول التى تعتمد لهذا الغرض بقرار من رئيس الجمهورية .

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٥٨ بشأن تقييم أصول السكك الحديدية ، وحدد صافي الأصول بعد استبعاد قيمة الأراضى التى تشغلها الهيئة وجاء بالمذكرة المرافقة له « لاحظت اللجنة

(لجنة تقييم اصول الهيئة) أن تشريعات اعادة تنظيم المرفق لم تخرج به عن كونه ملكا للدولة ولهذا الاعتبار فضلا عن اعتبارات أخرى ضمنيتها تقريرها ، رأت أن تقيد الأراضى التى تشغلها الهيئة بسجلات مصلحة الأملاك الأميرية ، وأن يتم استلام الهيئة لها بمحضر تسليم وتسلم بمعرفة لجنة تشكل من مندوبين يمثلون الهيئة والمصلحة المذكورة وأن يكون استقلال الهيئة للأراضى عن طريق إيجار اسمى قدره جنيه واحد سنويا لمدة ٩٩ سنة قابلة للتجديد وأن يطبق ذلك على ما يستجد من اضافات مستقبلا . وبذلك تظل الأراضى التى تشغلها الهيئة ملكا للدولة .

وقد وافق السيد رئيس الجمهورية بالنيلبة على هذه المذكرة فى ١٠ مايو سنة ١٩٥٨ .

ومن حيث أن مفاد هذه المذكرة أن الدولة هى المصلحة لكل ما تشغله الهيئة من أراضى بعد صدور القرار الجمهورى سالف الذكر فانها لا تتحمل بثمن الأراضى المشار اليها الى تتسليمها من الدولة لاقامة مشروعات عامة عليها طالما أنها لن تملكها وانما ستبقى داخله فى ملك الدولة بعدد أن تقيد بسجلات مصلحة الأملاك الأميرية على أن يكون قيام الهيئة بشغلها بالاجار الاسمى المقدر بجنيه واحد سنويا طبقا لما جاء بالمذكرة التى وافق عليها رئيس الجمهورية بالنيلبة والمشار اليها .

(فتوى رقم ٩٧٦ فى ٨/١١/١٩٦٩) .

(ح) البونيفيات الملحقة بمحطات السكك الحديدية :

قاعدة رقم (٣٥٢)

المبدأ :

البونيفيات الملحقة بمحطات السكك الحديدية تعتبر محلات عامة — خضوعها لأحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بالقدر الذى لا يتعارض

مع طبيعتها — استحقاق رسوم التفتيش عليها عملا بالمادة ١٤ — عدم
خضوعها لأحكام المادة ٢٤ .

ملخص الفتوى :

ان البوفيهات الملحقة بمحطات للسكك الحديدية تعتبر بطبيعتها محالا
عامة ، من النوع الأول المنصوص عليها في المادة الأولى من قانون المحال
العمومية رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ ، ومن ثم تخضع لأحكام ذلك القانون باستثناء
ما يتعارض منها مع وجود تلك البوفيهات في امكة عامة هي محطات السكك
الحديدية . ومن ثم تكون هذه البوفيهات خاضعة لاشراف الجهة الادارية
المختصة ، وتستحق عليها رسوم التفتيش المنصوص عليها في المادة ١٤
من القانون . وعلى العكس فانها لا تخضع للقيود المنصوص عليها بالمادة
٢٤ من ذلك القانون التي تخول المحافظ او المدير سلطة تخصيص احياء
معينة يصرح فيها وحدها بفتح المحال العامة من النوع الأول ، ذلك ان
المقصود بهذا التخصيص هو المحافظة على الهدوء والامن في بعض
الاحياء توفيراً لراحة السكان مما لا يتوافر بداهة بالنسبة الى محطات
السكك الحديدية ، وترتبط على ذلك يكون الترخيص بفتح هذا النوع
من البوفيهات غير معلق على صدور قرار من المحافظ او المدير بجواز
فتحها في المحطات .

الفرع الثاني

هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ :

القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ نصهما على أن يكون الفصل بغير الطريق التاديبى بقرار من رئيس الجمهورية — صدور القرار من مدير عام هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية — يكون منسوبا بعيب عدم الاختصاص .

ملخص الحكم :

انه وفقا لأحكام المادة ٥٦ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ يتعين أن يصدر بالفصل بغير الطريق التاديبى قرار من رئيس الجمهورية وهو ذات ما تقضى به المادة ٧٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ . لذلك يكون القرار — بفصل المدعى بغير الطريق التاديبى — من مدير عام هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية مشوبا بعيب عدم الاختصاص .

(طعن رقم ١٥٥٢ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٢) .

قاعدة رقم (٢٥٤)

المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ هو الذى ينظم أوضاع عمال الهيئة — عدم سريان احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ عليهم بعد الفاء كادر العمال — سريان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ من اول يولييه سنة ١٩٦٦ بناء على القرار الجمهورى رقم ٢٥٧٦ لسنة ١٩٦٦ .

ملخص الحكم :

أن الحكم المطعون فيه قد جائب الصواب فيما قضى به — من أنه بالناء كادر العمال يتعين أعمال احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الخاصة بتحديد السلطات القاديبية المختصة بتوقيع الجزاء على المطعون ضده . . ذلك لأنه ، باعتباره من العاملين بهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية ، إنما يخضع لأحكام القرار الجمهورى رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين بهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية — وهو بوصفه تنظيميا خاصا فى شأن طائفة معينة من العاملين لا يقوم للعارض بينه وبين القوانين العامة للتوظيف والسارية المفعول بالنسبة الى سائر العاملين بالدولة اذ يحفظ هذا القرار الجمهورى بقوته فى تنظيم شئون هذه الطائفة . . وقد جرت قوانين التوظيف — ومن بينها القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — على النص أن احكامها لا تسرى على طوائف العاملين التى تنظم شئونهم قوانين خاصة فيما تضمنته هذه القوانين . . وعلى ذلك فإن القرار الجمهورى رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ هو الواجب التطبيق بالنسبة لتحديد السلطات القاديبية المختصة بتوقيع الجزاء على المطعون ضده ، دون احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، يؤيد ذلك كما قالت للحكومة — وبحق — أن المشرع عندما اراد أن يخضع العاملين بالهيئة المنوه عنها لأحكام القانون المذكور لجأ الى ذلك صراحة فصدر القرار الجمهورى رقم ٢٥٧٦ لسنة ١٩٦٦ — الذى عمل به اعتبارا من أول يولييه سنة ١٩٦٦ — ناصا على سريان احكام القانون المذكور على هؤلاء العاملين اعتبارا من التاريخ المنوه عنه .

(طعن رقم ٤٤٨ لسنة ١٣ ق — جلسة ١١/٢٣/١٩٦٨) .

قاعدة رقم (٢٥٥)

المبدأ :

نظام التظلم من التقارير السنوية وفقا لأحكام القرار الجمهورى رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن نظام موظفى هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية

— هذا للنظام لم يبلغ أو يعطل العمل بالقواعد الواردة في قانون مجلس الدولة في شأن النظام الوجوبى — لا تقرب على الصائل أن لجأ مباشرة إلى نظام النظام الذى اوجبه قانون مجلس الدولة بيان ذلك .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ٢٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن نظام موظفى هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية قد نصت على أن « يعلن الموظف الذى يقدم عنه تقرير بدرجة مرضى أو ضعيف بصورة منه وله أن يتظلم منه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانه الى لجنة شئون الموظفين وتنظم اللائحة التنفيذية طريقة الاعلان وتقديم التظلم وطريقة الفصل فيه » .

ونصت اللائحة التنفيذية الصادر بها القرار الجمهورى رقم ١٦٤٣ لسنة ١٩٦٠ فى المادة ٣٠ منها على أن « تعرض التظلمات على اللجنة خلال شهر من تاريخ تقديمها » .

ونصت المادة ٣١ منها على أن « تتولى لجنة شئون الموظفين المختصة بنفسها أو بمن تنديه لذلك من أعضائها تحقيق ما ترى تحقيقه من المسائل التى يضمنها الموظفون تظلماتهم من التقارير المشار إليها فى المادة السابقة ويكون قرار اللجنة الصادر فى التظلم نهائيا » .

ومن حيث انه يتضح من مقارنة نظام التظلم المنصوص عليه فى القرار الجمهورى رقم ٢١٠٢ لسنة ١٩٥٩ ولائحته التنفيذية الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٤٣ لسنة ١٩٦٠ بنظام التظلم الذى اوجبه قانون مجلس الدولة أن الأول جوازى للموظف أن شاء قدمه واتبع أحكامه كما أن له أن يلجأ مباشرة الى التظلم الوجوبى المنصوص عليه فى قانون مجلس الدولة . اذ أن النصوص الواردة فى شأن التظلم من التقارير السنوية فى نظام

هيئة المواصلات السككية واللاسلكية ولائحته التنفيذية لم تلغ او تعطل العمل بالقواعد الواردة في قانون مجلس الدولة في شأن التنظيم الوجوبى .

ومن حيث أن مورث المظنون ضدهم حينما ابلغ بتقرير كفايته عن سنة ١٩٦٤ بدرجة ضعيف في ١٩٦٥/٤/٢٤ فتظلم منه في ١٩٦٥/٦/١٩ الى بمعد ثولت الميعاد المقرر بالقرار الجمهورى رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ الا انه التزم بالمواعيد المقررة في قانون مجلس الدولة ومن ثم تكون الدعوى مقبولة شكلا .

(طعن رقم ٢٥٩ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٤) .

قاعدة رقم (٢٥٦)

المبدأ :

اعتبار الهيئة القومية للاتصالات السككية هيئة عامة بما يترتب على ذلك من آثار .

ملخص الفتوى :

من حيث أن القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء الهيئة القومية للاتصالات السككية واللاسلكية قضى في المادة الأولى بمنحها للشخصية الاعتبارية وخولها في المادة الثالثة مباشرة جميع التصرفات والأعمال اللازمة لتحقيق اغراضها دون التقيد باللوائح والقواعد الحكومية وأدخل من مواردها في المادة السادسة المبالغ التى تخصصها لها الدولة فى الموازنة العامة ، واعتبر فى المادة السابعة أموالها أموالا عامة واندر لها — فى المادة الثامنة موازنة خاصة يتم اعدادها طبقا للقواعد التى تحددتها اللوائح الداخلية دون التقيد بالقوانين واللوائح المنظمة لاعداد موازنة الدولة ، وعهد الى مجلس ادارتها فى المادة الثامنة عشر بوضع هيكلها التنظيمى ولوائحها المتعلقة بالشئون الفنية والمالية والإدارية

والمشتريات والمخازن وغير ذلك من اللوائح التنظيمية العامة وبمقتراح القواعد المتعلقة بتعيين العاملين وترقيتهم وتحديد رواتبهم وبدلاتهم ومكافئاتهم وسائر شئونهم الوظيفية ولقرار مشروع الموازنة السنوية للهيئة ومشروع حسابها الختامي وأُسند في المادة السادسة والعشرين الى وزير المواصلات اصدار تلك اللوائح دون التقيد بالنظم واللوائح الحكومية مع مراعاة ربط الأجر بنوع العمل وطبيعته ومعدلات ادائه وعده تجاوز نسبة: بدل السفر ومصاريف الانتقال التكاليف الفعلية ، واتباع قواعد النظام المحاسبي الموحد .

وحاصل ما تقدم ان تلك الهيئة تدخل في عداد الهيئات العامة ذات الشخصية الاعتبارية والميزانية المستقلة والتي تعد اموالها اموالا عامة ، وأن المشرع خولها اعداد ميزانيتها دون التقيد بقوانين ولوائح وانظمة اعداد موازنة الدولة ، كما خولها وضع لوائحها المتعلقة بشئونها المالية وشئون المشتريات والمخازن وشئون العاملين وتحديد رواتبهم دون التقيد بالنظم واللوائح الحكومية ، واذ خول الهيئة سلطة اعداد موازنتها دون التقيد بقوانين ولوائح وانظمة اعداد موازنة الدولة فان هذا الاستثناء يقف عند مرحلة اعداد الموازنة ولا يمتد الى باقى المراحل التى يقتضيها اعتماد الموازنة او تنفيذها او مراقبتها ، وتبعاً لذلك تلتزم وزارة المالية بتقديم الموازنة التى تعدها الهيئة الى مجلس الشعب مشفوعة بما يترامى لها من ملاحظات ، حتى يكون مجلس الشعب حكماً بين الجهة التى خولها المشرع سلطة اعداد الموازنة وبين وزارة المالية التى تعتبر مهينة على النشاط المالى للدولة ، وهذا الاستثناء الذى خول الى الهيئة لا يمتد الى القوانين التى تحدد كيفية تنفيذ الموازنة او تحقيق الرقابة عليها ، لذلك لا يجوز للهيئة اصدار اللوائح المتعلقة بتنفيذ موازنتها الا بعد موافقة وزارة المالية التى يتيمها مراقبو حسابات الهيئة تطبيقاً لأحكام المواد ١ ، ٣ ، ٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن القواعد الواجب اتباعها في الميزانيات المستقلة - وطبقاً للمادتين ٣ ، ١٥ من القانون

رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩ ، كما يلتزم الجهاز المركزى للمحاسبات بمراجعة ميزانيتها وحسابها الختامى اعمالا لأحكام المادة ٣ والبلب الرابع من القانون ٥٣ لسنة ١٩٧٣ وكذلك بمراقبة حساباتها والقرارات المتعلقة بمستحقات أعمالها المالية وبفحص لوائحها الادارية والمالية والمحاسبية بالتطبيق لأحكام المواد ٢ ، ٣ ، ٦ من القانون الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ .

ولما كانت التاثيرات العامة الملحقه بموازنة الدولة ، تنطوى على قواعد تنفيذية ، فان الهيئة تلزم باستطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة فى توزيع الاعتمادات الاجتماعية للأجور وبالحصول على موافقة وزارة المالية عليها بالتطبيق للمادة السابعة من التاثيرات العامة لموازنة الدولة للسنة المالية ١٩٨١/١٩٨٢ .

واذا كان مجلس ادارة الهيئة مستقل بوضع هيكلها التنظيمى ونظم العاملين بها بما فى ذلك تحديد رواتبهم وبدلاتهم ومكافاتهم فانها تلزم باستطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة فى تلك المسائل قبل اقرارها ، كما يلتزم الجهاز بالاشراف على تنفيذها ودراسة اعتمادات أجور العاملين بها اعمالا لأحكام المواد ٤ ، ٥ ، ٦ من قانون الجهاز المركزى للتنظيم والادارة رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ ، وليس معنى ذلك أن الهيئة تكون وحدها صاحبة الكلمة الأخيرة فى كل ما يتعلق بأجور العاملين بها ، وانما يكون مجلس الشعب حكما بين للهيئة والجهاز المركزى عند نظره موازنة الهيئة وما تضمنه من اعتمادات الأجور .

ولما كان المشرع قد قيد مجلس ادارة الهيئة فى صدد تحديد رواتبهم وبدلاتهم ومكافاتهم العاملين بها بضرورة مراعاة ربط الأجر بنوع العمل وطبيعته ومعدلات أدائه . وبعدم تجاوزه قيمة بدل السفر ومصاريف الانتقال والتكاليف الفعلية ، وذلك اعمالا لحكم المادة ١٢٢ من

الدستور التي اسندت الى القانون وحده تحديد قواعد منح تلك المستحقات المالية ، واذ لم يقيد المشرع الهيئة بنظم العاملين بالحكومة فانه يكون لها أن تحدد مرتبات العاملين بها بمراعاة القواعد التي تضمنها قانون الهيئة بغير أن تقتيد في ذلك بجدول المرتبات الملحق بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع الهيئة لرقابة الجهاز المركزى للحسابات ولرقابة وزارة المالية بالتطبيق لأحكام القوانين ارقام ٩٠ لسنة ١٩٥٨ و ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ و ٥٢ لسنة ١٩٧٣ ، والتزامها بطلب رأى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١٨ سنة ١٩٦٤ ، وعدم تقيدها بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

الفرع الثالث

هيئة النقل العام

قاعدة رقم (٢٥٧)

المبدأ :

هيئة النقل العام — مكافأة نهائية الخدمة — طائفة المفتشين ونظار المحطات بهيئة النقل العام يتعين معاملتهم على أساس أنهم من العاملين بالشهرية عند حسب مكافأة نهائية خدمتهم .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على كادر عمال النقل المشترك بمدينة الاسكندرية والذي طبق على عمال النقل المشترك بمدينة القاهرة — انه حدد للمفتش الفئة ١١ — ٢٦ جنيتها شهريا بملاوة ١ جم ، ثم ١ جنيه و ٥٠٠ مليما كل سنتين ، وحدد للنظار الفئة ٩ جنيه و ٥٠٠ مليم ٢١ جنيه و ٥٠٠ مليم شهريا بملاوة ١ جنيه كل سنتين حتى نهاية ربط الدرجة ، ولقد نص في هذا الكادر على ان تسوى حالة المفتشين على اساس منحهم ١ جنيه شهريا او بدلية الدرجة ليهما اكبر على ان يصرفوا الفرق بين مرتباتهم الحالية وبعد التسوية في ١٤/٢/١٩٥١ ، كما تسوى حالة نظار المحطات على اساس منحهم ١ جنيه شهريا او بدلية الدرجة ليهما اكبر ويصرف لهم الفرق بين مرتباتهم الحالية وبعد التسوية في ١٤/٢/١٩٥١ . ويبين مما تقدم ان هذا الكادر جعل الاجر المقرر للمفتشين ولنظار شهريا وذلك على خلاف الكمسارية والسائقين اذ جعل أجورهم باليومية ، ولقد تقررت هذه التفرقة عند تسوية حالتهم على درجات الكادر اعتبارا من عام ١٩٥١ .

ومن حيث انه يبين كذلك من الاطلاع على كتاب السيد مدير ادارة النقل المشترك بالاسكندرية المؤرخ ١٢/١/١٩٥٥ انه تضمن القواعد التي وافق

عليها مجلس الادارة بجلسته المنعقدة في ١٣/١١/١٩٥٤ بشأن تدرج اجور المفتشين والنظر على اساس المهنة التي يشغلها كل منهم ، ولقد اتخذ تاريخ تثبيتهم بالشهرية اساسا لمنحهم اول مربوط الدرجات المقررة لمهنتهم ومنحهم العلاوات الدورية وتثبيت اعانة غلاء المعيشة المقررة لهم .

ومن حيث ان الواضح مما تقدم ان طائفة المفتشين ونظار المحطات المشار اليهم هم من عمال الشهرية ومن ثم يتعين معاملتهم على هذا الاساس عند تطبيق نصوص القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥١ او القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ولا يغير من ذلك ان اجور افراد هذه الطائفة لم تكن تصرف شهريا حسبما جاء بالفتوى الصادرة من هيئة النقل العام ، ذلك ان الحرف واقعة ملابية لاحقة على تكييف العلاقة القانونية التي تربط العامل بالمرفق وليس من شأن هذه الواقعة ان تخلق قاعدة عرفية مخالفة للنص التشريعي المكتوب .:

من اجل ذلك انتهى راي الجمعية العمومية الى انه يتعين معاملة طائفة المفتشين ونظار المحطات بهيئة النقل العام على اساس انهم من الصالحين بالشهرية وذلك عند حساب مكافأة نهاية خدمتهم .

(ملف ٨٦/٤/٥٤٣ — جلسة ١/٢٤/١٩٧٣) .

الفرع الرابع

الهيئة العامة للطيران المدني

قاعدة رقم (٢٥٨)

المبدأ :

الهيئة المصرية العامة للطيران العاملون المدينون بالهيئة المذكورة بمكافأة شاملة — تحديد الراتب الذى تحسب على اساسه اقتسط المعاش والأجور الإضافية بالنسبة اليهم — هو المكافأة الشاملة بأكملها — اساس ذلك من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٩٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء الهيئة وقرار مجلس ادارتها الصادر فى ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ بتطبيق القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والقوانين المكملة له على العاملين بالهيئة .

ملخص الفسوى :

لما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٩٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء الهيئة المصرية العامة للطيران قد نص فى مادته الأولى على أن « تعتبر المؤسسة المصرية العامة للطيران هيئة عامة وفقا لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه وتسمى الهيئة المصرية العامة للطيران يكون مركزها مدينية القاهرة وتلحق بالقوات المسلحة » .

كما نص فى مادته الخامسة على أن « ينقل الى هذه الهيئة العاملون بالمؤسسة المصرية العامة للطيران بحالتهم وتظل للنظم واللوائح والأوضاع المعمول بها حاليا بهذه المؤسسة سارية ومعمولا بها فى هذه الهيئة لحين قيام مجلس ادارتها بوضع النظم واللوائح الخاصة بالهيئة والعاملين بها » .

ولما كان مجلس ادارة الهيئة المصرية العامة للطيران قد أصدر فى ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ قرارا بتطبيق القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والقوانين والقرارات المكملة له على العاملين بالهيئة .

ولما كانت المادة ٩٤ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار
تانون نظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على أن « يستمر العاملون في تقاضي
مرتباتهم الحالية بما فيها اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية وتضم هذه
الاعانة الى مرتباتهم الأصلية اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٦٤ وتلغى من هذا
التاريخ جميع القواعد والقرارات المتعلقة بها بالنسبة للخاضعين لأحكام
هذا القانون .

وتستهلك العلاوة المضمومة من العلاوات السنوية بواقع نصف العلاوة
حتى يتم الاستهلاك أو يرقى العامل الى وظيفة أعلى .

ولما كان القرار الصادر من مجلس ادارة الهيئة المصرية العامة
للطيران في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٤ بناء على التفويض المخول له بالقرار
الجمهورى رقم ٢٢٩٥ لسنة ١٩٦٤ بتطبيق أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة
١٩٦٤ يقتضى تطبيقه على العاملين المعينين بربط ثابت أو بكفاة شاملة
في هذه الهيئة ممن نقلوا اليها بحالتهم من المؤسسة المصرية العامة للطيران
بناء على القرار الجمهورى سالف الذكر — أن تسوى حالتهم أو تعيينهم
على درجات .

ولما كان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قد ضم اعانة غلاء المعيشة
والاعانة الاجتماعية الى المرتبات الأصلية للعاملين اعتبارا من اول يوليو
سنة ١٩٦٤ والذى اعتبارا من هذا التاريخ جميع القواعد والقرارات
المتعلقة بها بالنسبة للخاضعين لأحكام هذا القانون وذلك بمقتضى الفقرة
الاولى من المادة ٩٤ منه .

ولما كان هؤلاء العمال ممن ينطبق عليهم قرار مجلس الادارة الصادرة
في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ . وأنه ولئن كان القرار الجمهورى رقم ٢٢٦٤
لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين الى الدرجات
المعادلة لدرجاتهم الحالية قد قضى بأن يستمر العاملون المعينون بربط

ثابت أو مكافآت بوضعهم الحالي الى أن يتم تسوية حالاتهم أو يعينوا على درجات - فان ذلك لا يغير من وجوب اعتبار المكافأة الشاملة بأكملها راتباً يجرى عليه حكم الاستقطاع وتحسب على أساسه الأجور الإضافية اذ أن القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع أحكام وقتية للعاملين المدنيين بالدولة ، الذى أوقف العمل ببعض أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لم يعطل من المادة ٩٤ الا حكم الفقرة الثانية منها دون الفقرة الأولى التى تقضى بضم اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية الى للراتب .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى اعتبار المكافأة الشاملة بأكملها راتباً يجرى عليه حكم الاستقطاع وتحسب على أساسه الأجور الإضافية .

(فتوى رقم ١٢٣٩ بتاريخ ١١/٢٣ / ١٩٦٦) .

قاعدة رقم (٣٥٩)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن منح الموظفين الفنيين فى صيانة الأجهزة اللاسلكية بمصلحة الطيران المدنى مكافآت شهرية - شروط منحها - اشتراط المشرع صراحة مباشرة صيانة الأجهزة بعبارات واضحة ولم يكتف بالعمل فى مجال صيانة الأجهزة - مؤدى ذلك : قصر مكافأة الصيانة الشهرية على العاملين الذين يباشرونها بالفعل .

ملخص الفتوى :

لن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن منح الموظفين الفنيين فى صيانة الأجهزة اللاسلكية بمصلحة الطيران المدنى مكافآت شهرية تنص على أن « يمنح موظفو مصلحة الطيران المدنى

الفنيون الذين يباشرون صيانة الأجهزة اللاسلكية ويجتازون بنجاح مدد التدريب أ ، ب ، س مكافآت مالية على النحو التالي :

١ — مكافأة شهرية مقدارها ٢٥٪ من المرتب الأعلى لمن يجتاز بنجاح مدة التدريب أ (.....) .

ويبين من هذا النص أنه يشترط لمنح المكافأة الشهرية المقررة به ثلاثة شروط أولها أن يكون العامل فنيا وثانيا أن يبلّث صيانة الأجهزة اللاسلكية: وثالثها أن يجتاز احدهم مدد التدريب المبينة بالنص ، ولما كانت مباشرة الصيانة انهما تنصرف الى الممارسة الفعلية لهـا فانه يخرج من نطاقهما مجرد الاشراف الذي تمارسه السلطات الرئاسية على العاملين بالصيانة ولما كانت الوظيفة التي رقى اليها المذكور لا تقتضي منه ممارسة صيانة الأجهزة اللاسلكية بالفعل وانما تجعله مختصا فقط بالاشراف على العاملين في صيانة تلك الأجهزة فانه لا يستحق المكافأة المقررة للعاملين بالصيانة ، ولا وجه للقول بأنه لا يلزم ممارسة الصيانة فعلا لاستحقاق المكافأة المشار اليها والاكتفاء في هذا الصدد باتصال العمل النوط بالعامل بعملية الصيانة على أى وجه من الوجوه . فلك لأن المشرع اشترط صراحة مباشرة صيانة الأجهزة بعبارات واضحة ولم يكتف بالعمل في مجال صيانة الأجهزة ومن ثم يتعين النزول على صريح عبارة النص وأعمال مقتضاها بقصر مكافأة الصيانة الشهرية على العاملين الذين يباشرونها بالفعل .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى عدم استحقاق السيد/..... للمكافأة المقررة للعاملين الفنيين الذين يباشرون صيانة الأجهزة اللاسلكية .

(ملف ٥٤٢/٤/٨٦ — جلسة ١٦/٤/١٩٨٠) .

الفرع الخامس الهيئة العامة لشئون النقل البحري

قاعدة رقم (٣٦٠)

المبدأ :

المادة الخامسة من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء هيئة عامة لشئون النقل البحري — نصها على التزام الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة بصدم الارتباط أو التعامل في أية عملية من عمليات النقل البحري — سواء تعلق الأمر بتصدير أو استيراد أو نقل أشخاص إلا عن طريق الهيئة أو بموافقتها — شمول النص عقود النقل البحري سواء كانت مستقلة أو تبعا لمقد آخر — نص المادة ١٥ من القانون المذكور على التزام الجهات التي تتركها المادة الخامسة بداء ٥٪ من قيمة القبول كمصاريف إدارية نظير قيام الهيئة بالأعمال التنفيذية للنقل كإعمال التخليص والتأجير والتشحن — تعاقده هذه الهيئات على أساس (فوب) لا يعفيها من أداء هذه المصاريف — التزامها بإدائها للهيئة مع حقها في الرجوع عن الناقل بها حسبما يكون عليه عقد النقل البحري — أساس ذلك — مثال : تعاقده إدارة القوى الكهربائية على استيراد بضائع من الخارج بشرط التسليم على ظهر السفينة (فوب) .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٥ من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء هيئة عامة لشئون النقل البحري على أنه « على جميع الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة ألا ترتبط أو تتعامل في أية عملية من عمليات النقل البحري الخاصة بها من غير طريق الهيئة أو بغير إذن منها سواء تعلق الأمر بتصدير أو استيراد أو غيره أو سواء تعلق بسلع أو بأشخاص وسواء نصت هذه

العمليات بمقتضى عقود مستقلة أو تبعاً لعقود أخرى ، ، ومفاد هذا النص ان ثمة التزام يقع على عاتق للوزارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة بعدم الارتباط أو التعامل في أية عملية من عمليات النقل البحرى بأية صورة كانت ، وقد شمل النص عمليات التصدير والاستيراد وغيره ونقل الأشخاص ونقل السلع كما شمل حالات الارتباط أو التعامل في عملية من عمليات النقل البحرى سواء تم هذا الارتباط في صورة عقد مستقل أو في صورة تبعية لعقد آخر . ومن ثم تدخل في نطاقه جميع صور البيوع البحرية ، سواء أكانت ببوفا عند الوصول أو عند القيام ، ومساواة كان تسليم المبيع على ظهر السفينة (نوب) حيث يلتزم المشتري ببرنامج عقد النقل ومنع أجرة النقل ويكون عقد النقل في هذه الحالة عقداً مستقلاً أو كان تسليم المبيع في ميناء الشحن (سيف) حيث يلتزم البائع بشحن البضاعة والتأمين عليها ويكون عقد النقل في هذه الحالة عقداً تبعياً لعقد البيع .

كما نصت المادة ١٥ من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه وهى بصدد تعداد موارد الهيئة العامة لشئون النقل البحرى على أن من بين هذه الموارد : مصاريف إدارية بواقع ٥٪ من أجرة النقل تستحق على الوزارات والمصالح والهيئات والشركات المشار إليها في المادة الخامسة نظير قيام الهيئة بالأعمال التنفيذية اللازمة للنقل كإعمال التخليس والتأجير والشحن وما إلى ذلك ، ومفاد ذلك ان ثمة التزام آخر يقع على عاتق الهيئات المشار إليها وهو أداء مصاريف إدارية بواقع ٥٪ من أجرة النقل إلى الهيئة العامة لشئون النقل البحرى نظير قيامها بالأعمال التنفيذية اللازمة للنقل كإعمال التخليس والتأجير والشحن وما إلى ذلك .

ولما كانت إدارة القوى الكهربائية المسئبة بوزارة الأشغال وقد تعاقدت على استيراد بضائع من الخارج عن طريق وكلاء محليين ، فاتها ملتزم وفقاً للمادتين ٥ و ١٥ من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه

بعدم الارتباط من عملية نقل هذه البضائع إلا عن طريق الهيئة المختصة
لشنون النقل البحري. كما يلتزم بإداء مصاريف إدارية إلى تلك الهيئة بواقع
٥٪ من أجهزة نقل هذه البضائع، ولا محل لها بتبديدها لدائرة القوى الكهربائية
المالية من أنها قد تعلقست، على استيراد هذه للبضائع على أساس
التسليم على ظهر السفينة (نسوب) ومن ثم يلتزم بمسئلة هذه المصاريف
الإدارية المودعون الذين يقومون بسداد اللؤلؤ للبحري، ذلك أن تعلقدها
على استيراد هذه البضائع على أساس (نسوب) لا يعينها من الالتزام
بإداء المصاريف الإدارية لها. إذ يشمل نص المادة ٥ من القانون رقم ٨٨
لسنة ١٩٥٩ المشار إليه كما تحمّل جميع صور التعلقست. كما وإن
الالتزام بإداء المصاريف الإدارية يقع على عاتق الهيئة المختارة إليها في
المادة ٥. وهي الهيئة التي تلتزم بالتعلقست عن طريق الهيئة العامة للنقل
البحري لا الهيئة التي تتعاقد معها، خاصة وإن هذه المصاريف تعتبر
مقبلاً للخدمات التي تؤديها الهيئة العامة لشنون النقل البحري للهيئة
المشار إليها في المادة ٥ من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ وهي القيام
بالأعمال التنفيذية للنقل كإعمال التخزين والتأجير والشحن وما إلى ذلك،
ومن ثم يلتزم هذه الهيئة بإدائها ولها أن توجب بها على من تعاقد
معهما إذا اجتازت شرط العقد ذلك.

(فتوى رقم ٢١٦ في ١٠/١/١٩٦٢).

قاعدة رقم (٣٦١).

المبدأ :

الهيئة العامة لشنون النقل البحري — مؤسسة عامة تمارس نشاطها
تجارياً — خضوعها للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية، ما دام أن
قانون إنشائها جاء خلواً من نص بالإعفاء — خضوعها للضريبة على فوائد
العملاء — خضوعها لرسم الدمغة وعدم استفادتها من الإعفاءات المقررة
بالقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠.

ملخص البتوى :

ان الهيئة العامة لشئون النقل البحري كانت مؤسسة عامة تمارس نشاطا تجاريا ، ولم يتضمن قانون انشائها نصا باعتبار أموالها أموالا عامة ، كما كانت تتمتع باستقلال مالى عن الجهة الادارية التى تشرف عليها ، ونية مالية مستقلة عن الدولة ، حيث كان ماقض ليراداتها يرحل الى ميزانية السنة التالية دون أن يؤول الى الخزنة العامة للدولة ، لذلك فان نشاطها يخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية على مقتضى قانون فرضها ، ما دام قانون انشاء الهيئة قد جاء خلوا من النص على اعفائها وطالما لا تفيد بما كن يقرره القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ من اوجه الاعفاء الضريبى للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى ، حيث لا تعتبر الهيئة كذلك فى مفهوم هذا القانون .

وبالنسبة للضريبة على فوائد الودائع ، فان شأن الهيئة بالنسبة اليها كشأنها بالنسبة الى ضريبة الأرباح التجارية ، وتخضع بحسب الأصل لذلك الضريبة دون أن تفيد من الاعفاء المقرر بالمادة ١٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، ذلك لانه يشترط للاعفاء من الضريبة على فوائد الودائع طبقا لتلك المادة أن تكون الودائع متصلة بمباشرة المهنة ، أى أن يكون من أصل عمل الممول تقديم ودائع أو أن تقتضى مهنته ذلك بحيث لا يستطيع مباشرتها دون ايداع — ولا يفصح من الأوراق ان من اصل عمل الهيئة تقديم ودائع ولا ان نشاطها يقتضى لزومه — ومن ثم لا تفيد من ذلك الاعفاء لتخلف شرط قيامه بالنسبة اليها .

وبالنسبة الى رسم الدفعة ، فان هذا الرسم ضريبة عينية تستحق عن جميع الوقائع المنشئة لها المنصوص عليها فى قانون فرضها رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، ولا اعفاء من هذه الضريبة بغير نص ، فضلا عن أن ذلك هو الأصل فى استحقاق الضريبة والاعفاء منها ، الا انه اظهر فى رسم الدفعة ، الذى لم يعف قانون فرضه منه - حتى نشاط الحكومة ، بل فرض

الرسم عليه ، وانما حمل به المتعامل مع الحكومة ، طبقا للمادة ١٢ من القانون المذكور ، التى قضت بأنه فى كل تعامل بين الحكومة والغير يخضع هؤلاء دائما لرسم الدمغة ، وفى تطبيق هذه المادة يقصد بالحكومة المركزية ومسالحتها والمجالس البلدية ومجالس المديرية ، ويبدو من ذلك أن قانون فرض رسم الدمغة لم يعف منه أى تعامل خاضع له ، حتى ما تبأشره ، مع اعطاء لفظ « الحكومة » معنى محسدا لا تدخل فيه المؤسسات والهيئات العامة ومن ثم فان للرسم يستحق على نشاطها الخاضع له ، وتحمل به فى ذمتها المالية دون انتقال عينة الى غيرها ، وعلى ذلك تخضع الهيئة العامة للنقل البحرى لرسم الدمغة ، مع مراعاة أنها لا تفيد مما كان يقرره القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ من اعفاء المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى من هذا الرسم ، لأن للهيئة المذكورة لم تكن من قبيل تلك المؤسسات — كما سبق .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد فتاها السابقة الصادرة بجلستها المعقودة فى ٩ من اكتوبر سنة ١٩٦٣ ، ومن ثم فان الهيئة العامة لشئون النقل البحرى (الملفاة) تخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على فوائد الودائع ورسم الدمغة .

الفرع السادس هيئة قناة السويس

قاعدة رقم (٣٦٢)

المبدأ :

العاملون بالهيئات العامة لا يخضعون في تأديبهم لقانون العاملين المدنيين بالدولة الا فيما ينص عليه في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة او في القرار الصادر بإنشاء الهيئة او اللوائح التي يضعها مجلس ادارتها — تطبيق — تأديب العاملين بهيئة قناة السويس يتم وفقا لقرار مجلس ادارتها رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٢ بالصدار لائحة عمال هذه الهيئة .

ملخص الحكم :

انه طبقا لنص المادة ١٣ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بالصدار قانون الهيئات العامة لا تسرى على موظفي وعمال الهيئات العامة احكام القوانين المتعلقة بالوظائف العامة الا فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القرار الصادر بإنشاء الهيئة او اللوائح التي يضعها مجلس الادارة ، كما ان القوانين العامة للتوظيف ، ومن بينها القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذي جرت محاكمة المطعون ضده في ظله ، قد درجت على النص بعدم سريان احكامها على الوظائف التي تنظم احكامها قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين .

واذ كان يبين من مطالعته احكام قرار مجلس ادارة هيئة قناة السويس رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٢ بالصدار لائحة عمال هذه الهيئة ، ان اللائحة المذكورة ، وهي بمسدد تنظيم احكام التأديب للعاملين المذكورين ، قد حددت في المادة ٧١ منها العقوبات التي يجوز توقيعها عليهم بانها الانتذار والخصم من المرتب وتأجيل موعد استحقاق العالوة لمدة سنة والحربان منها وتخفيض الأجر او الدرجة او كليهما والفصل من الخدمة ، ولم ترد عقوبة للوقف عن العمل ضمن هذه العقوبات . فان الحكم المطعون فيه يكون مخالفا للقانون فيما قضى به من مجازاة المطعون ضده بهذه العقوبة .
(ملعن رقم ٦٤٧ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٦/١١/٢٠) .

الفصل الخامس

قطاع الصحة

الفرع الأول

الهيئة العليا للأدوية

قاعدة رقم (٣٦٣)

المبدأ :

الهيئة العليا للأدوية — مجلس إدارتها — تشكيله والقرارات التي يتخذها — نص القرار الجمهوري رقم ٢٩١ لسنة ١٩٦٠ في شأن إعادة تنظيم الهيئة العليا على أن تكون رئاسة مجلس الإدارة لوزير الصحة وفي حالة غيابه لأقدم وكلاء الوزارات من الأعضاء — اجتماع مجلس الإدارة برئاسة وزير القومون يعتبر اجتماعا باطلا — أثر ذلك — مقر المجلس للصناد في هذا الاجتماع بتحويل مدير الهيئة بعض السلطات يكون باطلا وقابلا للإلغاء لميب شكلي لا ينحصر به إلى درجة الانعدام — قرارات الترقية الصادرة من مدير عام الهيئة مستندة إلى السلطات المخولة له بناء على القرار سلف الذكر ، تكون باطلا بدورها قابلة للمسحب أو الإلغاء في الميعاد القانوني .

ملخص التفسير :

لما كانت المادة الثالثة من القرار الجمهوري رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن إعادة تنظيم الهيئة المذكورة ، قد قضت بأن تكون رئاسة مجلس إدارة هذه الهيئة لوزير الصحة المركزي ، وفي حالة غيابه يرأس المجلس

اتخدم وكلاء للوزارات من الأعضاء ، وكان الثابت ان السيد وزير التكوين عند تولي رئاسة مجلس ادارة الهيئة في الاجماع في ٢ من سبتمبر سنة ١٩٦٠. سلف الذكر دون سند من القانون ، ومن ثم يكون القرار الذي اصدره مجلس ادارة الهيئة في الاجتماع المشار اليه ، بالموظفة على تخويل مدير الهيئة سلطة تعيين الموظفين والمستخدمين والعمال وترقيتهم ونقلهم ونديهم ... وجميع ما يتعلق بشئونهم الوظيفية ، هذا القرار يكون قد شابه عيب في الشكل يجعله باطلا وقابلا للالغاء ، الا ان هذا العيب لا ينحدر بقرار مجلس ادارة الهيئة للمشار اليه الى درجة الانعدام ، ذلك ان العيب الذي يشوب القرار الاداري في شكله انما يكون مصدرا للبطلان لا للانعدام ، الذي تنحصر حالاته في ركن الاختصاص حيث ينحدر القرار الى درجة اغتصاب السلطة .

ولما كانت قرارات الترقية التي اصدرها السيد مدير علم الهيئة العليا للادوية — والمشار اليها — قد استندت الى القرار الصالح من مجلس ادارة الهيئة المذكورة بتخويله سلطة اصدارها وكان هذا القرار باطلا لما شابه من عيب في شكله ، ومن ثم فان قرارات الترقية المذكورة تكون بدورها باطلة ، لذ القاعدة ان ما بنى على الباطل فهو باطل . وبالتالي فانها تكون قابلة للالغاء او السحب ، انما يتقيد الفاؤها او سحبها بالبعد القانوني المقرر لذلك ، بحيث يترتب على القضاء هذا الميعاد ضرورتها حصينة ضد الالغاء او السحب ، وتعتبر بمثابة القرارات السليمة .

(فتوى رقم ١٤٢٣ في ١٥/١٢/١٩٦٣) .

قاعدة رقم (٣٦٤)

المبدأ :

الهيئة العليا للادوية — لجنة شئون الموظفين — اجراؤها بعض الترتيبات حال كونها مشكلة تشكيلا غير صحيح — يجعل قراراتها باطلة

لا منصفة فتخضع لقاعدة تحصن القرارات الإدارية الباطلة — اساس ذلك : ان عدم صحة تشكيل لجنة شئون الموظفين عيب شكلى لا ينحدر بالقرار الى درجة الانعدام ، وان هذه القرارات صادرة من مختص وهو المدير العام للهيئة .

ملخص النقوى :

انه يفرض التسليم بعدم صحة تشكيل لجنة شئون الموظفين بالهيئة العليا للدوية ، فان الأمر لا يعدو أن يعيب قرارات الترقية الصادرة منها بعيب فى شكلها ، ولا يتعلق للعب — فى هذه الحالة — بالاختصاص ، اذ ان سلطة اصدار قرارات الترقية منوطة بالمدير العام للهيئة فهو المختص باصدارها ، وان كانت لجنة الموظفين تختص بالنظر فيها قبل لصدارها . ومن ثم فان قرارات الترقية — بفرض عدم صحة تشكيل لجنة شئون الموظفين — انها تكون باطلة فحسب ولا ينحدر العيب الى درجة الانعدام وبالتالي تخضع لقاعدة تحصن القرارات الادارية الباطلة لعدم سحبها أو الطعن فيها بالانفاء خلال الميعاد القانونى المقرر لذلك .

(نقوى رقم ١٤٢٣ فى ١٥/١٢/١٩٦٣) .

قاعدة رقم (٣٦٥)

المبدأ :

الهيئة العليا للدوية — تعيين الموظفين والعمال للالتزمين لها وترقيتهم — تخويلها حق التعيين دون التقيد بالأحكام الخاصة بموظفى الدولة وعمالها او بلحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ فى شأن التعيين فى وظائف الشركات المساهمة والمؤسسات العامة ، وذلك بمقتضى المادة ١٦ من القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تنظيم تجارة الادوية والكيماويات والمستلزمات الطبية — المقصودة بهذا الحكم — القول بعدم صحة القرارات الصادرة

من مدير عام الهيئة في غير حالات التعمين وانها تعتبر باطلة غير صحيح —
اساس ذلك — ان هذا الحكم الاستثنائي لا يمس اختصاصات مجلس ادارة
الهيئة العليا للأدوية المتصوص عليها في المادة ٥ من القرار الجمهوري
رقم ٢٩١ لسنة ١٩٦٠ فيما يتعلق باقتراح لوائح التوظيف بالهيئة دون التقيد
بالنظم والقوانين الخاصة بموظفي الحكومة — اثر هذا قرار مجلس ادارة
الهيئة بتحويل المدير العام سلطة التعمين والترقية — قرار صحيح ، لا يجاوز
حدود اختصاصه المتصوص عليه في المادة ٥ سالفه الذكر — قرارات
المدير العام بالترقية بناء على السلطة المخولة المشار اليها — هي قرارات
صادرة في حدود اختصاصه تطبيقا لنص المادة ١٤ من القرار الجمهوري
سالف الذكر .

ملخص الفتوى :

لاوجه للاستناد الى ما ارتآه ديوان الموظفين من ان القرارات الصادرة
من السيد مدير عام الهيئة العليا للأدوية في غير حالات التعمين تعتبر باطلة
تاسيسا على ان قرار مجلس ادارة الهيئة الصادرة في ٢٠ من سبتمبر سنة
١٩٦٠ بتحويل مدير الهيئة سلطة التعمين والترقية .. وجميع ما يتعلق
بشئونهم الوظيفية قد صدر متجاوزا حدود الاستثناء الواردة بالمادة
١٦ من القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ الذي ينحصر في التعمين فحسب .

ان المادة ١٦ من القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم تجارة
الأدوية والكيمولويات والمستلزمات الطبية قد خولت الهيئة العليا للأدوية
حق تعيين الموظفين والعمال اللازمين لها دون تقيد بالأحكام الخاصة
بموظفي الدولة وعمالها وبأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن
التعمين في وظائف الشركات المساهمة والمؤسسات العامة ، وهذه الأحكام
التي اشارت اليها المادة ١٦ المذكورة هي التي تتعلق بعدم جواز التعمين
الا بعد اجراء امتحان مسابقة عامة ، ومن ثم فان المادة ١٦ قد أوردت

استثناء من أحكام قانون موظفي الدولة والقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه مقتضاه اجازة التعيين (خلال سنة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠) دون اتخاذ لجراءات امتحان المسابقة العامة . وعلى ذلك فان ما ورد بنص المادة ١٦ من القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ لا يمس اختصاصات مجلس ادارة الهيئة العليا للأدوية التي نصت عليها المادة الخامسة من القرار الجمهوري رقم ٢٩١ لسنة ١٩٦٠ غيا . يتعلق بالقتراح للوائح المتعلقة بموظفي الهيئة ومستخدميها وعمالها وترقيتهم وتاديبهم . . . وغير ذلك من شئونهم الوظيفية ، دون التقيد بالنظم والقوانين الخاصة بموظفي الحكومة ومستخدميها وعمالها . ومن ثم فان مجلس ادلة الهيئة — لذ قرر تحويل مدير علم الهيئة سلطة تعيين الموظفين والمستخدمين والعمال وترقيتهم . . . الخ ، لا يكون قد جاوز حدود اختصاصه الذي نصت عليه المادة الخامسة من القرار الجمهوري رقم ٢٩١ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه باعتباره للسلطة العليا المهينة على شئون الهيئة وتصريف امورها وما له من حق اتخاذ القرارات التي يراها لازمة لتحقيق الغرض الذي من اجله قامت الهيئة طبقا لنص المادة الرابعة من القرار الجمهوري المذكور . وبالتالي لا يكون مدير علم الهيئة قد جاوز حدود اختصاصه اذ اصدر قرارات الترقية سلفة الذكر استفادا الى ما خضوله اياه قرار مجلس ادارة الهيئة الصادرة في ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٠ سالف الذكر ، وذلك تطبيقا لنص المادة ١٤ من القرار الجمهوري رقم ٢٩١ لسنة ١٩٦٠ المذكور ، الذي جمل لمدير الهيئة حق مباشر ما تفعله اياه قرارات مجلس الادارة .

الفرع الثاني

المؤسسات العلاجية

قاعدة رقم (٣٦٦)

المبدأ :

نص المادة السابعة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم المؤسسات العلاجية على وجوب استمرار القيمين بالعمل في المستشفيات المستولى عليها طبقاً لأحكامه في أداء أعمالهم حتى يتم تعيين من يتم اختياره من الموظفين بواسطة لجنة تشكل لهذا الغرض — الوضوح القانوني للموظفين الذين صدور قرار اللجنة — اعتبارهم شغلين لوظائف عامة عن طريق التكليف — أساس ذلك أن المؤسسات العلاجية هيئات عامة ذات شخصية اعتبارية — خضوع هؤلاء الموظفين لأحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن حظر الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعاش .

ملخص الفتوى :

أن المادة السابعة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم المؤسسات العلاجية تنص على أنه : يجب على القائمين بالعمل في المستشفيات المستولى عليها طبقاً لأحكام هذا القانون الاستمرار في أداء أعمالهم وعدم الامتناع بأية حجة كانت عن العمل ما لم يصدر قرار سابق من وزير الصحة أو من ينيبه بالاغفاء عن العمل .

وعليهم أن يحافظوا على ما تحت يدهم من أشياء لحين تنفيذ الاستيلاء وإخلاء طرفهم وتكون مسئوليتهم عن ذلك مسئولية المودع لديه .

وتنص المادة العاشرة من هذا القانون على أن : « ينقل العمال الذين يعملون في المستشفيات المستولى عليها في النشاط المتعلق بالعلاج

الى المؤسسات العلاجية بحالتهم عند العمل بهذا القانون ولهذه المؤسسات أن تعيد توزيعهم على الوحدات التابعة لها .

واستثناء من أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه يعين في المؤسسات العلاجية ووحداتها الموظفون القائمون بالعمل في النشاط المذكور الذين يتم اختيارهم وتحدد مرتباتهم بواسطة لجنة تشكل بقرار من وزير الصحة وذلك خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون ، .

وتنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن إنشاء مؤسسات علاجية في المحافظات على انه : « تنشأ بالمحافظات التي يصدر بتحديدتها قرار من رئيس الجمهورية هيئات عامة تسمى « مؤسسات علاجية » يكون لها الشخصية الاعتبارية ويكون مركزها عاصمة المحافظة » .

ومن حيث انه يبدو من احكام المادة السابعة سالفه الذكر ، ان المشرع اوجب على القائمين بالعمل في المستشفيات المستولى عليها الاستثمار في عملهم ، ووكل الى اللجنة المشار اليها في المادة العاشرة اختيار وتحديد مرتبات من يعين في المؤسسات العلاجية من موظفيها . ومن ثم فان الوضع القانوني لموظفي المستشفيات المذكورة — الى ان يتخذ قرار في شأنهم بمعرفة اللجنة المشار اليها — هو انهم شاغلون لوظائف عامة عن طريق التكليف ، باعتبار أن المؤسسات العلاجية هيئات عامة ذات شخصية اعتبارية تعتبر وظائفها وظلّف عامة ، واستنادا الى ان بقاء هؤلاء الموظفين في العمل يتم عن طريق الازلام بنص القانون .

ومن حيث أن القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن عدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعاش المستحق قبل التعمين فيها ، يسرى طبقا لنص مبحثه الأولى على من يعمل في إحدى الهيئات او المؤسسات

العمالة ذات الميزات المستتقة او الملحقة ، ومن ثم يطبق هذا القانون على الموظفين في المؤسسات العلاجية المشار اليها ، فلا يجوز لهم الجمع بين مرتبتهم فيها وبين المعاشات المستحقة لهم الا بالشروط والأوضاع المنصوص عليها في هذا القانون .

(مئوى رقم ٢٠٧ في ١٦/٣/١٩٦٥) .

قاعدة رقم (٣٦٧)

المبدأ :

المؤسسات العلاجية — هي هيئات عامة وفقا للقرار الجمهورى ١٢١٠ لسنة ١٩٦٤ — سريان احكام قانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ —
حقها في وضع لوائح خاصة تنظم علاقتها بموظفيها دون تقيد باحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — وجوب تحملها رغم ذلك بما نص عليه في قرار انشاء هذه المؤسسات وما تقتضيه القواعد القانونية الاعلى التى تنظم بصفة عامة ومجردة اوضاع خدمة الدولة — مثال بالنسبة للقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦١ .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٠ لسنة ١٩٦٤ قد اعتبرت المؤسسات العلاجية هيئات عامة ، ومن ثم تسرى في شأنها احكام قانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ الذى ينص في مادته السابعة على ان « مجلس ادارة الهيئة هو السلطة المهيمنة على شئونها وتصريف امورها ... وله ان يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذى قامت من اجله وفقا لاحكام هذا القانون وفي الحدود التى بينها قرار رئيس الجمهورية بانشاء الهيئة وله على الأخص :

١ - أصدر .. القرارات المتعلقة بالشؤون المالية والإدارية والفنية للهيئة دون التقيد بالقواعد الحكومية .

٢ - وضع اللوائح المتعلقة بتعيين موظفي الهيئة، وعيالها وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافآتهم ومعاشهم وفقاً لأحكام هذا القانون وفي حدود قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء الهيئة .

وتنص المادة ١٣ - من قانون الهيئات العامة - على أن : « تسرى على موظفي وعمل الهيئات العامة أحكام القوانين المتعلقة بالوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القرار الصادر بإنشاء الهيئة أو اللوائح التي يضعها مجلس الإدارة » .

ويخلص من أحكام النصين المتقدمين أن من حق المؤسسات العلاجية - وهي هيئات عامة - وضع لوائح خاصة تنظم علاقتها بموظفيها دون التقيد بأحكام القوانين المتعلقة بالوظائف العامة ، وعيحتها الآن للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، وليس من قيد على المؤسسات العلاجية في هذا الشأن إلا ما نص عليه قرار إنشائها ، وكذلك القواعد القانونية الأعلى التي تنظم أوضاع خدمة الدولة بصفة مجردة وعامة كالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز تعيين أى شخص في الهيئات أو المؤسسات العامة أو شركات المساهمة التي تساهم فيها الدولة بمكافأة سنوية أو بمرتب سنوي قدره ١٥٠٠ جنيه فأكثر إلا بقرار من رئيس الجمهورية .

(غتوى رقم ٣٠٧ في ١٦/٣/١٩٦٥) .

الفرع الثالث

الهيئة العامة للتأمين الصحي

قاعدة رقم (٣٦٨)

المبدأ :

قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين الصحي بعزل أحد العاملين من الدرجة التاسعة بالهيئة — عدم جواز التمتع بتعداد هذا القرار بمقولة صدره من رئيس مجلس إدارة الهيئة غصبا لسلطة المحكمة التاديبية صاحبة الاختصاص الاصيل في هذا الشأن — اساس ذلك ان الواضح من نصوص قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ان العاملين بالهيئات العامة انما يخضعون كاملا علم في شئون التوظيف الى الاحكام المتصوص عليها سواء في قرار انشاء الهيئة او اللوائح التي يضعها مجلس الادارة والثابت من استقراء لائحة نظام العاملين بالهيئة العامة للتأمين الصحي الصادرة بالقرار الجمهوري ٢٠ لسنة ١٩٦٨ ان الهيئة قد استنتجت من احكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان احكام قانون التغطية الادارية والمحكمة التديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة ان نصت للائحة على ان لرئيس مجلس الادارة توقيع عقوبة الفصل على العاملين شاغلي لدرجتي التغطية حتى الدرجة الثامنة ومن ثم تكون اللائحة سابقة الذكر فيما تناولته من احكام في مجال التاديب مطبقة للقانون ولو انطوت على مغايرة لاحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان احكام قانون التغطية الادارية والمحكمة التاديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة قد سن احكام النظام التاديبي

الذى يسرى على العاملين بهذه الجهات وبين جميع مقوماته من حيث اجراء التحقيق وكيفية التصرف فيه والسلطات المختصة بتوقيع الجزاءات التأديبية ، ولئن كان الأصل طبقا لأحكام هذا القانون أن تختص المحاكم التأديبية المنشأة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بمحاكمة العاملين الذين تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيا شهريا وذلك لما رُوى أن المخالفة أو المخالفات التي وقعت منهم تستأهل توقيع جزاء أشد من الخصم من المرتب مدة تجاوز خمسة عشر يوما ، إلا أن المادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه قد أجازت لرئيس الجمهورية الاستثناء من هذا الحكم ، فنصت على أنه « مع عدم الإخلال بحق الجهة التي يتبعها الموظف في الرقابة ونحو الشكاوى والتحقيق تسمى أحكام المواد من ٣ إلى ١١ و ١٤ و ١٧ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه على :

١ - موظفي المؤسسات والهيئات العامة ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية استثناء بعض المؤسسات والهيئات العامة المشار إليها من تطبيق أحكام القانون . . » وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بأنه طبقا لهذا النص يجوز لرئيس الجمهورية أن يستثنى بعض المؤسسات والهيئات العامة من تطبيق كل أو بعض أحكام هذا القانون لاعتبارات يتبناها ، وإن القرار الصادر بالاستثناء يجوز أن يكون صريحا أو ضمنيا لأن القانون لم يتطلب فيه شكلا معينا ، وإنما يجب في حالة الاستثناء الضمني أن يحصل القرار الدليل القاطع على وجوده كما لو صدر بمعد العمل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ وعهد ببعض الاختصاصات المخولة في القانون للمحاكم التأديبية إلى جهة أخرى .

ومن حيث أن قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ قد نص في مادته الأولى على أن « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية إنشاء هيئة عامة ، لإدارة مرفق مما يقوم على مصلحة أو خدمة عامة وتكون لها الشخصية الاعتبارية كما نص في مادته السادسة على أن

« يتولى إدارة الهيئة العلمية مجلس ادارتها . . » ، وبين في المادة السابعة اختصاصات مجلس الادارة فنص على أن مجلس ادارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف امورها واقتراح السياسة العامة التي تسير عليها وله أن يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذي قامت من أجله وفقا لأحكام هذا القانون وفي الحدود التي يبينها قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء الهيئة وله على الأخص :

١ — إصدار القرارات واللوائح الداخلية والقرارات المتعلقة بالشؤون المالية والإدارية والفنية للهيئة دون للتقيد بالقواعد الحكومية .

٢ — وضع اللوائح المتعلقة بتعيين موظفي الهيئة وعملها وترقيتهم ونظم وفصلهم وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافآتهم ومعاشاتهم وفقا لأحكام هذا القانون وفي حدود قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء الهيئة . . » ونص في المادة ١٣ منه على أن « تسرى على موظفي ومجالس الهيئات العامة أحكام القوانين المتعلقة بالوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القرار الصادر بإنشاء الهيئة أو اللوائح التي يضعها مجلس الإدارة » والواضح بجلاء من النصوص المتقدمة أن العاملين بالهيئات العامة إنما يخضعون كمثل علم في شئون التوظيف إلى الأحكام المنصوص عليها سواء في قرار إنشاء الهيئة أو اللوائح التي يضعها مجلس الإدارة ، ومن ثم لا تسرى أحكام القوانين المتعلقة بالوظائف العامة إلا فيما لم يرد به نص خاص في ذلك القرار أو تلك اللوائح .

ومن حيث أنه بتاريخ ٢٤ من مارس سنة ١٩٦٤ أصدر السيد رئيس الجمهورية القرار رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن إنشاء الهيئة العامة للتأمين الصحي وفروعها للعاملين في الحكومة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة ناصا في مادته الرابعة بأن « مجلس إدارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف امورها

واقتراح السلسلة العامة التي تسير عليها وله ان يتخفّض ما يراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذي انشئت من اجله وذلك في حدود السياسة العامة (هـ) وضع مشروعات اللوائح المتعلقة بتعيين العاملين في الهيئة وفروعها وترقياتهم وتنقلاتهم وفصلهم وتحديد مرتبتهم واجورهم ومكافاتهم التي يضعها المجلس الأعلى للتأمين الصحي وله على الاخص ما يأتي : .. ومعاييرهم واجازاتهم ويصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .. ولستنادا لهذا النص الآخر اصدر السيد رئيس الجمهورية القرار رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٨ بلسدار لائحة نظام العاملين بالهيئة العامة للتأمين الصحي وباستعراض لحكم هذه اللائحة تبين انها قد تناولت كل ما يتعلق بالشئون المتقدمة قد انتظمت القواعد والاحكام الخاصة بتأديب العاملين بالهيئة العامة للتأمين الصحي في كل مناسبة بدءا من التحقيق الى بيان الجزاءات التي يجوز توقيعها على هؤلاء العاملين ثم تحديد السلطات المختصة بتوقيع هذه الجزاءات ، فان مؤدى ذلك ان الهيئة العامة للتأمين الصحي قد استغنت من احكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، ومن ثم تكون اللائحة سالفة الذكر فيما تناولته من احكام في مجال التأديب مطابقة للقانون ولو انحلت على مغايرة لاحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه .

ومن حيث ان لائحة نظام العاملين بالهيئة العامة للتأمين الصحي الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٨ آتت الفكر قد بينت في المادة ٤٦ منها الجزاءات التي يجوز توقيعها على العاملين بالهيئة متدرجة من الانذار الى العزل من الوظيفة مع حفظ الحق في المعاش او المكافاة او الحرمان من المعاش او المكافاة في حدود للربع ثم اعقبت ذلك بتحديد السلطات المختصة بتوقيع هذه الجزاءات فمنعت في ذات المادة على ان « لرئيس مجلس الادارة او من يفوضه سلطة توقيع الجزاءات المشار اليها على العاملين شاغلي احدى الدرجات حتى الدرجة الثالثة ، كما يكون له توقيع الجزاءات المشار اليها في الفقرات من ١ الى ٤ على العاملين شاغلي

الدرجات الأعلى أما باقى الجزاءات فلا يجوز توقيعها الا بحكم من المحكمة التأديبية المختصة ، وفى الحالات التى يرى فيها رئيس مجلس الادارة توقيع عقوبة الفصل يتمين عرض الأمر قبل إصدار القرار على لجنة تشكل بقرار من مجلس الادارة على أن يكون من بين اعضائها مندوب عن اللجنة التنفيذية بالهيئة ، وغوضت تلك اللائحة فى المادة ٤٧ منها رئيس مجلس الادارة فى إصدار لائحة تتضمن انواع المخالفات والجزاءات المقررة لها وتحديد الرؤساء الذين يجوز تفويضهم فى توقيع هذه الجزاءات وكذا اجراءات التحقيق .

ومن حيث أن التثبت من عيوبه الأورلى أن القرار رقم ٤١٧ لسنة ١٩٦٩ القاضى بمنزل المدعى (المطعون ضده) من الوظيفة مع حفظ حقته فى الملقى أو المكافأة لما تلافى من مخالفات على الوجه المتقدم قد صدر من السيد رئيس مجلس ادارة الهيئة المشار اليها بعد العرض على اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٤٦ من لائحة نظام العاملين بالهيئة آنفة الفكر ، وأذ كان المطعون ضده عند صدور هذا القرار يشغل وظيفة من الدرجة التاسعة المكتبية ، فمن ثم يكون ذلك القرار قد صدر من مختص بإصداره وفقاً للقانون ، وبالتالي فإن النعى عليه بالانعدام لصدوره من رئيس مجلس الادارة غصباً لسلطة المحكمة التأديبية صاحبة الاختصاص الأميل فى هذا الشأن على نحو ما ذهب اليه الحكم للطمين — هذا النعى يفترق الى سند من صحيح القانون .

الفصل السادس

قطاعات مختلفة

الفرع الأول

الهيئة العامة للمجارى والمصرف الصحى

قاعدة رقم (٢٦٩)

المبدأ :

انشاء الهيئة العامة للمجارى والمصرف الصحى بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٢٧ لسنة ١٩٦٨ والنص فى هذا القرار على حلول هذه الهيئة محل اللجنة الدائمة لرفق مجارى القاهرة والجيزة فى مسئوليتها وحقوقها والتزامها - مقصده ان يكون للهيئة سلفة الفكر صفة فى المطالبة بحقوق اللجنة المشار اليها قبل جهات اخرى .

ملخص الفسوى :

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٢٧ لسنة ١٩٦٨ بانشاء الهيئة العامة للمجارى والمصرف الصحى وبلغاء القرار رقم ٥٤١ لسنة ١٩٦٥ بانشاء اللجنة الدائمة لرفق مجارى القاهرة والجيزة والقرارات المكملة والمنفذة له تنص على ان « تنشأ هيئة عامة تسمى (الهيئة العامة للمجارى والمصرف الصحى) مقرها مدينة القاهرة وتكون لها الشخصية الاعتبارية وتتبع وزير الاسكان والمرافق (الاسكان والتشييد) وتسرى فى شأنها احكام قانون الهيئات العامة . وتكون هذه الهيئة هى الجهة المسؤولة عن اعمال المجارى العامة والمصرف الصحى على مستوى الجمهورية » . وتنص المادة ١٧ من هذا القرار على ان « يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤١ لسنة ١٩٦٥ بانشاء اللجنة الدائمة لرفق

مجارى القاهرة والجيزة والقرارات المكملة والمنفذة له ، وتحت الهيئة العامة للمجارى والصرف الصحى محل اللجنة فى مسئولياتها وحقوقها والتزاماتها ، كما تؤول اليها أموالها . كما يلغى كل نص يتعارض مع أحكام هذا القرار .

وبناء على ما تقدم من نصوص يكون للهيئة العامة للصرف الصحى حقا ثابتا فى المطالبة بحقوق اللجنة المشار اليها قبل مجلس مدينة المنيا ، وبالتالي لماتها تصد طرفا فى النزاع المعروض ويكون لها صفة فى هذه المطالبة .

(متموى رقم ٤١٩ فى ١٩٧٣/٥/٩) .

الفرع الثاني
الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية

قاعدة رقم (٢٧٠)

المبدأ :

القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ بصدد قانون الهيئات العامة — مجلس إدارة الهيئة هو السلطة المختصة على شئونها وتصريف أمورها ومنها وضع اللوائح المتعلقة بشئون العاملين بالهيئة — سريان أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة فيما تنص عليه اللوائح الخاصة بهم — قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية والنص به على أن مجلس الإدارة هو السلطة العليا لشئونها ومن اختصاصه وضع اللوائح المتعلقة بتعيين موظفي الهيئة وعملها وترقيتهم ونظم وفصلهم — الأثر المترتب على ذلك : يجوز للهيئة أن تضع ما تراه لازما لتحقيق أغراضها وتنظيم أمور موظفيها تنظيما خاصا مغايرا لما هو مقرر بالنسبة للعاملين المدنيين بالدولة بدءا من التعيين حتى انتهاء الخدمة دون التقيد باللوائح الحكومية العادية — أساس ذلك : توفير قدر من المرونة والانضباط لحسن سير المرافق العامة بما يكفل سيرها بانتظام واضطراد — تطبيق : يجوز تضمين لائحة نظام العاملين بهيئة تنمية الثروة السمكية نصا يجيز لرئيس مجلس إدارة الهيئة فصل العاملين حتى الدرجة الثالثة .

ملخص الفتوى :

نص قانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ في المادة السابعة منه على أن « مجلس إدارة الهيئة هو السلطة المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها وله على الأخص :

١ — إصدار القرارات واللوائح الداخلية والقرارات المنظمة للشئون المالية والإدارية والفنية للهيئة دون التقيد بالقواعد الحكومية .

٢ — وضع اللوائح المتعلقة بتعيين موظفي الهيئة وعملها وترقيتهم ومنصلهم وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافاتهم ومعاشهم وفقا لأحكام هذا القانون وفي حدود قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشائها

واستعرضت الجمعية قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بالأحكام الولودة بهذا القانون وتسرى أحكامه على :

١ — للعاملين بوزارات الحكومة ومصلحتها والأجهزة التي لها موازنة خاصة بها ووحدات الحكم المحلي .

٢ — العاملين بالهيئات العامة فيما لم تنص عليه اللوائح الخاصة بهم .

ولا تسرى هذه الأحكام على العاملين الذين تنظم شئونهم توظيفهم قوانين أو قرارات خاصة فيما تنص عليه هذه القوانين والقرارات كما استعرضت الجمعية العمومية قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية والذي ينص في المادة الثالثة منه على أن « مجلس إدارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها واقتراح السياسة العامة التي تسر عليها ، ويباشر المجلس اختصاصاته على الوجه المبين في هذا القرار وله أن يتخذ ما يراه لازما من قرارات لتحقيق أغراض الهيئة وعلى الأخص :

١ —

٢ — بإصدار النظم واللوائح الداخلية والقرارات المنظمة بالشئون المالية والإدارية والفنية دون التقيد بالقواعد الحكومية .

٢ — وضع اللوائح المتعلقة بتعيين موظفي الهيئة وعملها وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم وبدلاتهم والحوافز التي تصرف لهم وذلك بما لا يجاوز الحدود القصوى المقررة في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة .

ومن حيث أن مغاد ما تقدم أنه يجوز للهيئات العامة أن تضع ما تراه لازما لتحقيق أغراضها وما يتفق وطبيعتها من لوائح وقرارات تنظم شئون العاملين بها تنظيميا خاصا مغايرا لما هو مقرر بالنسبة لباقي العاملين المعنيين بالدولة بدءا من التعيين حتى انتهاء الخدمة دون التقيد بالقواعد الحكومية العامة . وذلك كله بهدف توفير قدر من المرونة والالتصايف التي تضمن حسب سير المرافق العامة التي تقوم عليها هذه الهيئات العامة وكذلك سيرها بتنظيم وإطراد بما يكفل أداء مهامها وخدماتها المتوخاة دون أن يصطدم ذلك بقيود أو محومات كذلك التي قد تترتب على تطبيق النظم والقواعد الإدارية العامة المطبقة في الجهاز الإداري للدولة خاصة فيما يتعلق بشئون العاملين الذين يجب أن تكفل النظم الخاصة بهم لتتفاد أفضل العناصر وإثابة المجددين منهم وترقيتهم ومجازاة السنيين والمتحرفين ممن يرتكبون مخالفات تأديبية ضلنا لحسن سير المرافق التي تقوم عليها هذه الهيئات .

ومن حيث أنه بالبناء على ذلك ، فقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة المذكورة — طبقا لقانون الهيئات العامة ولم يقيد اختصاص مجلس الإدارة وضع اللوائح المنظمة لشئون العاملين بها في تعيينهم ونقلهم وترقيتهم وتحديد مرتباتهم وبدلاتهم وحوافزهم وفصلهم إلا بقيود واحد هو مراعاة عدم تجاوز الحدود القصوى المقررة في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة لمرتبات وبدلات وحوافز العاملين فحسب ، ومن ثم فلا يوجد ما يحول قانونا دون تنظيم قواعد الفصل التأديبي للعاملين بالهيئة على نحو يغير أو يخالف ما هو مقرر في هذا الشأن في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة .

ومن حيث أنه لا يغير مما تقدم للقول بأن للنص في اللوائح الخاصة
بنظم العاملين بالهيئات العامة على سلطة رئيس مجلس الإدارة في توقيع
جزاء الفصل التأديبي للعاملين حتى درجة معينة قد يخشى معه إساءة
استعمال رئيس مجلس الإدارة لهذه السلطة ، لوجه لمثل هذا القول
لأن هذه اللوائح الخاصة لا تنتم على مجرد منح هذه السلطة لرئيس
مجلس الإدارة وإنما تحيط استعمالها بضمانات كافية من وجوب إجراء
التحقيق مع العامل وسماع أقواله وتحقيق دفاعه ، كما تنظم طريقة التظلم
الإداري من قرار الفصل ، فضلا عما هو مقرر للعامل من حق اللجوء
إلى القضاء التأديبي طاعنا في هذا القرار .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى ولتنشر في الجواز
تضمن لائحة نظام العاملين بالهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية لرئيس
مجلس الإدارة فصل العاملين حتى للدرجة الثالثة من الخدمة .

(ملف ١٨٤/٢/٨٦ — جلسة ١٩٨٤/٦/٦) .

الفرع الثالث

اتحاد الإذاعة والتلفزيون

قاعدة رقم (٢٧١)

المادة ٩ :

اعتبار اتحاد الإذاعة والتلفزيون هيئة عامة ، بما يترتب على ذلك من تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٢ على العاملين به .

ملخص الفسوى :

من حيث أن القانون رقم ١ لسنة ١٩٧١ بقضاء اقتصاد الإذاعة والتلفزيون المصوب به حتى ١٩ من مارس ١٩٧٩ قاريخ نشر القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٩ . بشأن اتحاد الإذاعة والتلفزيون ، تص في المادة الأولى على أن تنشأ هيئة تسمى اتحاد الإذاعة والتلفزيون تتولى شئون الإذاعة المسموعة في الجمهورية العربية المتحدة ، وتكون لها الشخصية الاعتبارية وتتبع وزير الاعلام ويكون مركزها بخينة القاهرة .

ونص في المادة ١٩ على أن (يخضع الاتحاد في أنظمة ، وشئون العاملين فيه وإدارة أمواله وحساباته وسائر شئونه للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون ولوائحه والقرارات التي يصدرها مجلس المديرية بعد عرضها على المجلس الأعلى وذلك دون التقيد بالأنظم والقواعد المقررة في الحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة) ونص في المادة ٢١ على أن توضع للاتحاد ميزانية مستقلة .

وتنص المادة ٢٩ على أن (تؤول الى الاتحاد أموال وممتلكات وحقوق المؤسسة المصرية العامة للهندسة الإذاعية والشركات التابعة لها ويحل الاتحاد محل هذه الجهات فيما عليه من التزامات .

وينقل الى الاتحاد جميع العاملين في تلك الجهات بأوضاعهم ومرتباتهم والمميزات الأخرى المقررة لهم حاليا وتظل النظم والقواعد المطبقة حاليا في الجهات المذكورة سارية بصفة مؤقتة فيما لا يتعارض مع احكام هذا القانون الى أن تصدر لوائح الاتحاد .

وحاصل تلك النصوص أن المشرع أنشأ الاتحاد سالف الذكر بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٧١ كهيئة ومنحة الشخصية الاعتبارية وتبعية لوزير الاعلام ليحل محل الجهات التي كانت تتولى شئون الاذاعة المسوعة والرئية ، ونقل اليه العاملين بتلك الجهات وبأوضاعهم مع بقائهم خاضعين للنظم المطبقة عليهم لحين صدور لوائح الاتحاد ولتي يستقل بوضعها دون التقييد بالنظم والقواعد المقررة في الحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة .

وذلك يقطع بأن المشرع أنشأ جهازا اداريا توغرت له مقومات الهيئة العامة لقيامه على مرفق عام ، وتمتعه بشخصية اعتبارية وميزانية مستقلة واقر له بهذه المثابة بحق وضع لوائح خاصة للعاملين به ، مع بقائهم خاضعين لنظمهم السابقة لحين وضع اللوائح .

ولسا كان القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ بتسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية في مدينته الأولى والقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بعلاج اثاره المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ في مادته الثانية يقضيان بسريان احكامهما على العاملين بالجهاز الاداري للدولة والهيئات العامة الموجودين بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ فمن ثم فان العاملين بالاتحاد في هذا التاريخ يخضعون لأحكام هذين القانونين .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سريان احكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه على العاملين باتحاد الاذاعة والتليفزيون في ظل العمل بلحكام قانون انشائه رقم ١ لسنة ١٩٧١ .
(ملف ٢٥٠/٦/٨٦ — جلسة ١٩٨١/١٠/٢١) .

الفرع الرابع

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

قاعدة رقم (٢٧٢)

المبدأ :

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء لا يعتبر هيئة عامة — ليس لأعضاء الإدارة القانونية به القيد بنقابة المحامين على نفقته ، ولا احقية لهم في بدل التفرغ المتصوص عليه في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ في شأن الإدارات القانونية .

ملخص الفتوى :

من حيث أن الهيئات العامة وفقا لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ هي اشخاص اعتبارية عامة ذات ميزانيات مستقلة تقوم على مرافق عامة بقصد تحقيق مصالح أو خدمات عامة . وبناء على ذلك فإن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء يخرج من عداد الهيئات العامة ولا يعدو أن يكون وحدة إدارية مستقلة تتبع رئاسة للجمهورية ، لأن القرار الصادر بشأنه لم يصف عليه الشخصية الاعتبارية ولم يخصص له ميزانية مستقلة .

ولما كانت المادة الأولى من مواد إصدار قانون الإدارات القانونية رقم ٧ لسنة ١٩٧٣ تنص على أن (تسرى أحكام القانون المرافق على مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها) . فإن تطبيق أحكام هذا القانون يقتصر على أعضاء الإدارات القانونية بالجهات التي وردت على سبيل الحصر ومن بينها الهيئات العامة ولا يمتد إلى أعضاء الإدارات القانونية بوحدات الجهاز الإداري للدولة ،

ولما كان الجهاز المركزى للتعينة العامة والاحصاء لا يعد هيئة عامة على النحو السابق بيانه ، فان أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ لا تنطبق على اعضاء الادارة القانونية به — وتبعاً لذلك لا يلتزم الجهاز بقيد هؤلاء الاعضاء بنقابة المحامين ، كما انهم لا يتمتعون ببديل التفرغ المنصوص عليه في هذا القانون .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان الجهاز المركزى للتعينة العامة والاحصاء لا يعد هيئة عامة فى تطبيق أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .

(ملف ١٩٨٠/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/٤/٣٠) .

هيئة قضائية

الفصل الأول : المعاملة المالية

الفرع الأول : المرتب

الفرع الثانى : العلاوة الدورية

الفرع الثالث : البدلات

أولا : بدل طبيعة العمل

ثانيا : بدل تمثيل والانتقال

الفرع الرابع : حوافز مالية

الفرع الخامس : المعاش

الفرع السادس : اعانة غلاء المعيشة

الفصل الثانى : اوضاع وظيفية أخرى

الفرع الأول : فترة الاختبار لمعاونى النيابة

الفرع الثانى : الأقدمية

الفرع الثالث : الاعارة

الفرع الرابع : معادلة الوظائف القضائية بدرجات الكادر العام

الفرع الخامس : تنقل الى وظائف خارج الهيئة القضائية

الفرع السادس : الاستقالة لئترشيح لعضوية مجلس الشعب

الفرع السابع : اعادة تعيين الفاضى بعد استقالته

الفرع الثامن : وظائف رئيس ومستشارى محكمة النقض

أولا : رئيس محكمة النقض

ثانيا : مستشارو محكمة النقض

الفرع التاسع : التأديب

الفرع العاشر : طبيعة العمل القضائى

الفرع الحادى عشر : الطلبات التى يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة

الفرع الثانى عشر : مساكن للقضاة

الفصل الثالث : موظفو المحاكم

الفرع الاول : تنظيم تعيين موظفى المحاكم وترقيتهم وتأديبهم فى نظام القضاء

الفرع الثانى : الأقدمية

الفرع الثالث : الترقية

الفرع الرابع : لائحة النساخين بالمحاكم المختلطة

الفرع الخامس : موظفو محكمة النقض

الفرع السادس : التسايب

هيئة قضائية

الفصل الأول

المعاملة المالية

الفرع الأول

المرتب

قاعدة رقم (٢٧٣)

المبدأ :

المواد ١١ و ٢٢ و ٧٨ و ٧٩ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ فى تسان استقلال القضاء - تحديدها مرتبات رجال القضاء والنيابة عند تعيينهم فى مناصبهم أو اعادة تعيينهم فى هذه المناصب - المادة ١١ - حظرها تقدير مرتبات بصفة شخصية أو مرتبات اضافية لاحد من القضاة - عدم ترديد المادة ٧٨ الخاصة بتحديد مرتبات رجال النيابة هذا الحظر - لا يفيد اقتصار هذا الحظر على رجال القضاء الجالس وان يتحلل منه رجال النيابة - السماح باصطفاء احد رجال النيابة بالنقل الى وظيفة أعلى أو مرتب أكبر خارج السلك القضائى ، ثم عودته بعد ذلك الى منصبه القضائى بالدرجة الاعلى أو الراتب الاكبر - اخلال ذلك بالحكمة التى يقوم عليها الحظر - حرص الشارع فى حالة العودة الى المنصب القضائى على احترام الاقدميات السابقة التى كانت تحفظ الموازنة بين القاضى وعضو النيابة يؤكد منحاه عدم اتخاذ النقل الى خارج السلك القضائى سبيلا لتحسين وضع القاضى أو عضو النيابة أو زيادة مرتبه على زملائه .

ملخص الحكم :

عالج الرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن استقلال القضاء اوضاع رجال القضاء والنيابة من ناحية تحديد مرتباتهم عند تعيينهم فى مناصبهم او اعادة تعيينهم فى هذه المناصب ، فنصت المادة الحادية عشرة على ما يأتى : « حددت مرتبات القضاة بجميع درجاتهم وفقا للجدول الملحق بهذا القانون ، ولا يصح أن يقرر لاحد منهم مرتب بصفة شخصية ولا مرتب اضافى من أى نوع كان . أو أن يعامل معاملة استثنائية بآية سورة » . كما نصت المادة ٧٨ من الرسوم بقانون سالف الذكر على أنه قد « حددت مرتبات رجال النيابة بجميع درجاتهم وفقا للجدول الملحق بهذا القانون » ، ثم نصت الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢ من ذات الرسوم بقانون على أن « تعتبر أقدمية القضاة الذين يعادون الى مناصبهم من تاريخ الرسوم الصادر بتعيينهم أول مرة » . وقد تقرر هذا المبدأ بالنسبة الى أعضاء النيابة العامة . فنصت المادة ٧٩ من الرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن استقلال القضاء على أنه « تقرر اقدمية أعضاء النيابة بالطريقة المقررة لأقدمية رجال القضاء وفقا للمادة ٢٢ من هذا القانون . ولئن كانت المادة ٧٨ من الرسوم بقانون سالف الذكر لم تردد الحظر المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ١١ ، الا انه ليس المقصود من ذلك هو اقتصار هذا الحظر على القضاء الجالس وأن ، تحلل منه رجال النيابة وهم القضاء الواقف ، بل أن الروح المستفادة من هذه النصوص والحكمة التى تفيهاها المشرع فى قانون استقلال القضاء سالف الذكر تقطع بأنه حرص على ألا يظفر القاضى جالسا أو واقفا بميزة فى مرتبه من أى نوع يختص بها دون زملائه ، بل لا ينال من ذلك الا ما تسمح به قواعد جدول المرتبات الملحق بقانون استقلال القضاء والميزات التى قد يخفيها عليه هذا القانون . وانه وإن كان هذا الحكم قد ورد فى الفصل الثالث من الباب الاول الخاص بمرتبات القضاة ، الا أن اقتران القضاء بمرتبات رجال النيابة فى الجدول الملحق بقانون استقلال القضاء ، وترباط وظائف هاتين الفئتين وجواز التبادل بينهما - كل ذلك يؤكد بأن هذا الحظر ، وقد رتب ضمانا أصيلة تطميننا للمواطنين . دفعا لآية مظنة . حقيق بأن يجرى على رجال النيابة بحكم

الضرورة ، بل ان هذه الضمانة الزم وأدعى فى حقهم ، وهم اكثر اتصالا
بالسلطة التنفيذية : اذ ان السماح باصطفاء أحد رجال النيابة بالنقل
الى وظيفة أعلى او مرتب اكبر خارج السلك القضائى ثم عودته بعد ذلك
الى منصبه القضائى بالدرجة الاعلى او الراتب الاكبر يخل اساسا بالحكمة
التي يقوم عليها الحظر المذكور ، لانه يغرى رجال النيابة بالانتقال الى
خارج سلكهم كى يظفروا بمثل تلك المعاملة الاستثنائية فى درجاتهم
أو رواتبهم ، كما يغرى رجال القضاء بالانتقال الى وظائف النيابة كى
يظفروا بمثل تلك المعاملة ، وفى هذا اخلال بالضمانات الاساسية التي
يقوم عليها استقلال القضاء . ولا شك ان حرص الشارع من
ناحية أخرى ، فى حالة العودة الى المنصب القضائى - على احترام
الاقدميات السابقة التي كانت تحفظ الموازنة بين القضاة أو عضو
النيابة وبين اقاربه طبقا للمادتين ٢٢ و ٧٩ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨
لسنة ١٩٥٢ يؤكد منحاها واتجاهه الى عدم اتخاذه النقل الى خارج
السلك القضائى سبيلا لتحسين وضع القضاة وعضو النيابة أو زيادة
راتبه بالنسبة الى زملائه على النحو الذي حظرته المادة الحادية عشرة
من قانون استقلال القضاء .

(طعن رقم ١٣٢٠ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/١١/١) .

قاعدة رقم (٣٧٤)

المبدأ :

راتب المستشار فى المحاكم المدنية وأحكام تدرجه وعلاواته ومواعيدها -
راتب المستشار فى مجلس الدولة وأحكام تدرجه وعلاواته طبقا لأحكام
القوانين رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ و ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ و ٥٥ لسنة ١٩٥٩ -
بمطابق الوضع فى النظامين - ميعاد العلاوة الدورية المستحقة فى درجة
المستشار بعد ان كانت ذات مربوط ثابت - يكون من تاريخ التعيين فى هذه
الوظيفة .

ملخص الفتوى :

سبق أن بحثت محكمة النقض (الهيئة العامة - رجال القضاء) في حكمها الصادر بجلسة ٢٨ من يونية سنة ١٩٦٠ (في الطلب المقيد بجدول المحكمة برقم ٣٠ لسنة ٢٩ القضائية - رجال القضاء) موضوع استحقاق المستشارين العلاوة الدورية بعد تعيينهم في وظائفهم وتاريخ هذا الاستحقاق، وانتهت في هذا الحكم الى أنهم يستحقون هذه العلاوة بعد سنتين من تاريخ التعيين في وظيفة مستشار ، وقد بنت حكمها على أسباب حاصلها أن مرتب المستشار بمحكمة النقض وبمحكمة الاستئناف وفقا لاحكام القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ كان ثابتا ومحددا بمبلغ ١٣٠٠ جنيها في السنة ثم رفعه المشرع بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ وجعله ذا مبدأ ونهاية من ١٣٠٠ جنيه الى ١٥٠٠ جنيه في السنة بعلاوة قدرها ١٠٠ جنيه كل سنتين واستحدث نظام التدرج في العلاوات بالنسبة الى وظائف المستشارين ولكنه حرص على تحديد مبدأ سريان استحقاق هذه العلاوة وجعلها من تاريخ التعيين في وظيفة مستشار وذلك باضافة فترة جديدة الى البند الثالث من القواعد الملحقه بهذا القانون نص فيها على أن « لا يسرى هذا الجدول على المستشارين الحاليين ومن في درجاتهم اذا كانوا قد استوفوا المدة المقررة محسوبة من تاريخ تعيينهم في درجاتهم الحالية » وبذلك يكون المشرع قد افصح بهذا النص عن قصده في وضع قاعدة ثابتة للتسوية بين طائفة المستشارين ورغبة في معاملتهم معاملة واحدة سواء منهم من يشغل وظيفة مستشار قبل صدور هذا القانون أو من عين بعد نفاذه واعتبار تاريخ التعيين في وظيفة مستشار هو الضابط في تحديد مبدأ سريان تلك العلاوة بالنسبة الى المستشارين ومن في درجاتهم دون اعتداد او اعتبار لتاريخ آخر علاوة كانت قد منحت لهم قبل تعيينهم في وظيفة مستشار . وما زالت هذه القاعدة قائمة في ظل قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ الذي رفع مربوط الدرجة المالية للمستشارين ومن في حكمهم وجعلها تبدأ من ١٣٠٠ جنيه الى ١٧٠٠ جنيه بدلا من ١٣٠٠ جنيه الى ١٥٠٠ جنيه في السنة وبعلاوة قدرها

١٠٠ جنيه كل سنتين ، وانه وان كان هذا التنازل الأخير قد نص في
الفقرة الثانية من القواعد الملحقه به على أن « تمنح العلاوات المقررة بحسب
القانون » بدلا من تعبيره السابق في القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٥
في شأن تلك العلاوات واعتبارها محسوبة من تاريخ التعيين في درجاتهم
الحالية ، الا انه لم يستحدث جديدا في خصوص تحديد مبدأ سريان
علاوات المستشارين . ولم يغير من الوضع السابق شيئا لان المشرع لم ير
حاجة الى تكرار النص على القاعدة السابق تقربها وعى النى توخى بها
تحقيق العدالة والمساواة بين أبناء الطائفة الواحدة والموازنة بين الاقدميات
والحفاظة على ترميمها والحرص على استقرارها وعدم الاخلال
بها بين اصحابها .

ولما كانت النصوص التى استندت اليها محكمة النقض فى حكمها
المشار اليه مطابقة للنصوص الواردة فى هذا الخصوص فى قوانين مجلس
الدولة . ذلك لان مرتب المستشار وفقا لاحكام القانون رقم ٩ لسنة
١٩١٩ كان ذا مربوط ثابت وهو ١٢٠٠ جنيه فى السنة ثم رفع هذا
المرتب بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ وأصبح ذا مبدأ ونهاية من ١٢٠٠
جنيه الى ١٥٠٠ جنيه فى السنة بعلاوة قدرها ١٠٠ جنيه كل سنتين .
ونصت القوانين الملحقه بجدول المرتبات على أن يطبق هذا الجدول على
المستشارين والمستشارين المساعدين الحاليين اذا كانوا قد استوفوا المدة
المقررة محسوبة من تاريخ تعيينهم فى وظائفهم الحالية . وقد رفع هذا
المرتب بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة فى
الجمهورية العربية المتحدة فأصبحت بدايته ١٣٠٠ جنيه ونهايته ١٧٠٠
جنيه سنويا بعلاوة قدرها ١٠٠ جنيه كل سنتين . ونص فى البند - ١ -
من القواعد الواردة فى جدول المرتبات على أن تسرى فيما يتعلق بتحديد
الوظائف وتعيين المرتبات والمعاشات وكذلك بنظمها جميع الاحكام
والقواعد المقررة او التى تقرر فى شأن رجال القضاء .

ولما تقدم انتبى رأى الجمعية الى أن السند الاستاذ . . .

المستشار بمجلس الدولة يستحق علاوته الدورية بعد سنتين من تاريخ تعيينه في وظيفة مستشار .

(فتوى رقم ٤٩٨ في أول يولية سنة ١٩٦١ - جلسة ١٩٦١/٧/٤)

قاعدة رقم (٣٧٥)

المبدأ :

تقضى التطور التشريعى لوظيفتى معاون نيابة ومساعد نيابة - تحديد المرتبات المقررة لهما في ظل العمل بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية - هي ١٥ جنيها شهريا لمعاون النيابة تزداد الى ٢٠ جنيها بعد سنتين بعلاوة قدرها جنيهان كل سنتين ، فاذا عين مساعدا قبل سنتين منح عشرين جنيها شهريا بعلاوة قدرها جنيهان ونصف جنييه شهريا محسوبة منذ تاريخ تعيينه في وظيفة المساعد وهو عشرون جنيها شهريا منح احدى علاوات هذه الوظيفة وهي جنيهان ونصف جنييه شهريا - اساس ذلك في ضوء احكام قانون السلطة القضائية سالف الذكر ونص المادة ١٣٥ من قانون موظفى الدولة الملغى .

ملخص الفتوى :

يبين من تقضى التطور التشريعى لوظيفتى معاون نيابة ومساعد نيابة . ان الوظيفة الاولى وردت بجدول المرتبات الملحق بقانون استقلال القضاء (الملغى) الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ ذات مربوط ثابت هو ١٤٤ ج سنويا ، بينما وردت وظيفة مساعد النيابة بمربوط له بداية ونهاية هو ١٨٠ الى ٢٤٠ ج بعلاوة ١٨ ج كل سنتين .

وبمقتضى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٠ عدل جدول المرتبات المشار اليه فرفع مرتب معاون النيابة الى ١٨٠ ج سنويا مربوطا ثابتا : كما عدل مرتب وظيفة مساعد النيابة فأصبح من ٢٤٠ الى ٣٠٠ ج بعلاوة ٢٤ ج كل سنتين .

وحين صدر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة نص في جدول المرتبات الملحق به على أن مرتب الدرجة السادسة وعلى أدنى درجات الكادرين الفني والعالي والإداري ١٨٠ الى ٣٠٠ ج بمسلاوة ٢٤ ج كل سنتين ، وتداركا لاختلاف وضع هذه الدرجة على ذلك النحو عن وضع وظيفة معاون النيابة - نص ذلك القانون في الفقرة الثانية من المادة ١٣٥ على أنه « استثناء من حكم الفقرة (٤) من المادة ١٣١) وعلى النى تنص على عدم سريان احكام هذا القانون على الموظفين الذين تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة فيها نصت عليه هذه القوانين) يعين معاون النيابة بمرتب مقداره ١٥ ج شهريا ويمنح علاوة الدرجة الى ان يعين وكيلاً للنيابة من الدرجة الثالثة » .

وقد جاء بتقرير اللجنة المالية عن مشروع قانون نظام موظفي الدولة أمام مجلس الشيوخ : « ... أن جدول المرتبات يبدف . ما أمكن . نحو ازالة الفوارق بين طوائف الموظفين ، ولذلك نص في المادة / ١٣٣ من مشروع الحكومة على ان معاون النيابة يعين بمرتب قدره ١٥ جنبها . ويمنح عكوة الدرجة الى ان يعين وكيلاً للنيابة من الدرجة الثالثة . ومفهوم من هذا النص انه حوى تعديلا لجدول المرتبات الملحق بقانون استقلال القضاء بالنسبة لمعاون ومساعد النيابة » .

ثم صدر القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء ملغيا القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ وفي جدول المرتبات الملحق به وردت وظيفتا معاون ومساعد النيابة بنفس رطبتهما في القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٠ . الا انه نص في البند الخامس من القواعد الملحق بالجدول المشار اليه على أنه « يراعى فيما يختص بمعاون النيابة نص الفقرة الثانية من المادة ١٣٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة » .

وبمقتضى القانون رقم ٣٢١ لسنة ١٩٥٥ عدل جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ ونال وظيفتى معاون ومساعد النيابة من هذا التعديل النص التالى :

معاونو ومساعدو النيابة

١٨٠ فى السنة تزداد الى ٢٤٠ ج بعد سنتين
ثم يمنحون علاوة قدرها ٣٠ ج كل سنتين
الى ان يصل المرتب ٣٦٠ ج سنويا .

وجاء فى عجز جدول المرتبات المعدل بالنص التالى : « يعمل بالقواعد
الملحقة بجدول مرتبات رجال القضاء والنيابة المعدل بهذا القانون ... »
وهذه القواعد هى التى سلف ذكر بندها الخامس .

ثم صدر القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية
وحدد مرتبات رجال القضاء والنيابة وفقا لجدول الحق به ، وجاء فى
البندين (٨) . (٩) من هذا الجدول :

« (٨) مساعدو نيابة ٢٤٠ - ٣٦٠ ج بعلاوة ٣٠ ج كل سنتين .

(٩) معاونو نيابة ١٨٠ ج تزداد الى ٢٤٠ ج بعد سنتين وتلقى وظيفة
معاون نيابة اعتبارا من اول اكتوبر سنة ١٩٦١ ... »

وقد بد الميعاد الوارد بهذه الفقرة الاخيرة حتى ١٥ من اكتوبر سنة
١٩٦٥ وذلك بمقتضى القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦١

هذا وقد نص البند (خامسا) من القواعد الملحقة بجدول المرتبات
على انه :

« يراعى فيما يخص بمعاون النيابة نص الفقرة الثانية من المادة ١٣٥
من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظم موظفى الدولة » .

كما نص فى البند (سادسا) من تلك القواعد على انه « يمسرى هذا
الجدول على رجال القضاء والنيابة العاملين وقت صدور هذا القانون
دون حاجة الى اجراء آخر » .

ومن حيث انه يبدو من العرض السابق امران :

الأول - أن الفقرة الثانية من المادة / ١٣٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قد أنشأت عند العمل بهذا القانون ، حكما مقتضاه ادماج وظيفتى معاون ومساعد النيابة فى خصوص استحقاق العلاوات . بحيث تصبح وظيفة المعاون من الوظائف التى يمنح شاغلها علاوات دورية بعدد أن كانت ذات مربوط ثابت فى تاريخ العمل بذلك القانون . مما يشكل تعديلا فى جدول رجال القضاء والنيابة الذى كان قائما فى ذلك التاريخ .

الثانى - أن الفقرة المذكورة لم يتم إلغاؤها لا صراحة ولا ضمنا بمقتضى أى تشريع لاحق بل على العكس من ذلك حرصت جميع القوانين الصادرة فى شأن مرتبات رجال القضاء والنيابة . بعد القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وحتى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية . على النص صراحة على اعمال حكم هذه الفقرة وتطبيقه فى شأن معاونى النيابة . وهو ما يبدو بوضوح من النصوص الآنف ذكرها .

وكل ما فى الأمر أن من التشريعات الصادرة بعد القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ما تضمن أحكاما يؤدى تطبيقها الى ترقب أحكام فى شأن مرتبات معاونى ومساعدى النيابة لا تتفق مع ما ترقبه تلك الفقرة من أحكام سواء فيما يتعلق بلاماچ وظيفتى المعاون والمساعد فى شأن استحقاق العلاوات الدورية ومقدار هذه العلاوات . الأمر الذى يتطلب . عند التفسير . محاولة التوفيق بين النصوص جميعا . طالما أنها غامضة دون إلغاء وإلجاء الاعمال بغير اعمال .

ومن حيث أنه عند تناول هذا الوضع بالدراسة فى ضوء أحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ يلاحظ أن وظيفة معاون النيابة وردت فى جدول هذا القانون بحيث يكون راتبها ١٨٠ ج فى السنة تزداد الى ٢٤٠ ج بعد سنتين . ومن شأن هذا الحكم أن يخالف النص الوارد بالفقرة الثانية من المادة / ١٣٥ الآنف ذكرها لأن مقتضى هذه الفقرة أن يكون راتب المعاون

١٨٠ ج فى السنة تزداد بمقدار علاوة الدرجة السادسة فى الكادر العام اى ٢٤ ج بعد سنتين مما يصبح معه راتب المعاون بعد السنتين ٢٠٤ ج سنويا بينما الجدول يحدد هذا الراتب بمقدار ٢٤٠ ج . وازاء ذلك يتعين استبعاد تطبيق حكم تلك الفقرة فى هذا الخصوص ازاء صراحة النص الوارد بالجدول ليطبق النص دون الفقرة التى لا يسوغ تطبيقها فيما ورد به صراحة نص الجدول مع تطبيقها فيما يجاوز ذلك بمعنى ان يكون راتب المعاون هو ١٨٠ ج تزداد الى ٢٤٠ ج بعد سنتين ثم يمنح علاوة الدرجة السادسة طبقا لحكم الفقرة طالما لم يعين المعاون مساعدا ليسرى عليه صريح حكم جدول المرتبات فى شأن مساعدى النيابة .

ومن حيث انه ، بالمثل . وفيما يتعلق بوظيفة مساعد النيابة فانه لا يمكن تطبيق حكم الفقرة على هذه الوظيفة لا ابتداء ولا انتهاء . ابتداء لان مقتضى اعمال الحكم الغاء الدرجة المالية للمساعد - خلافا لما صرح به جدول المرتبات الذى قرر للمساعد فى نص خاص وصريح ٢٠ ج شهريا بعلاوة ٢٥ ج كل سنتين ، بينما الفقرة تفرض غير ذلك اذ لا تقرر للمساعد هذا المرتب وانما تجعله يستمر على العلاوة التى حددتها له وهو معاون : وهذه العلاوة ٢٤ ج سنويا كل سنتين (علاوة الدرجة السادسة بالكادر العام) ، فى حين ان علاوة المساعد فى الجدول ٣٠ ج سنويا كل سنتين - ولا يمكن تطبيق حكم الفقرة على المساعد انتفاء لانها تستوجب استمراره فى تقاضى علاوة الدرجة الى ان يعين فى وظيفة وكيل نيابة من الدرجة الثالثة (وكان مرتبها عند وجودها ٢٥ ج شهريا) بينما هذه الوظيفة الغيت ولم ترد بجدول مرتبات القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ الذى جعل الوظيفة التالية للمساعد هى وظيفة وكيل نيابة بمرتب ٣٠ ج شهريا (وقد اصبح ٣٥ ج اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٦٤) - ومن ذلك يبين استحالة تطبيق حكم الفقرة فى شأن مرتب مساعد النيابة وذلك فى ضوء الاحكام الصريحة الواردة بجدول المرتبات - ولا مندوحة ازاء ذلك من قصر اعمال الفقرة على ادماج وظيفتى المعاون والمساعد فى شأن تحديد ميعاد العلاوات

الدورية دون تحديد مرتب الموظفين او مقدار علاواتها فيما ورد به نص صريح فى جدول المرتبات .

ومن حيث انه يخلص مما تقدم ان معاون النيابة يعين بمرتب مقداره ١٥ ج شهريا يزداد الى ٢٠ ج بعد سنتين ثم يمنح علاوة مقداره ٢ ج كل سنتين . وذلك تطبيقا لجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ولحكم الفقرة الثانية من المادة / ١٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ (ويلاحظ انه لى) . أما المعاون الذى يعين مساعدا للنسابة وما زال مرتبه ١٥ ج شهريا لى لم تمنح عليه سنتان فى وظيفة المعاون فانه يمنح منذ تعيينه مساعدا مرتبا مقداره ٢٠ ج شهريا وتكون علاوته ٢٥ ج شهريا . وتحسب مدة استحقاقها منذ التعيين فى وظيفة معاون ، الى ان يصل مرتبه الى آخر مربوط وظيفته المساعد - وذلك طبقا لجدول المرتبات مع استبعاد تطبيق حكم الفقرة سالفة الذكر فى شأن ما ينتج من تحديد المرتبات او مقدار العلاوات والاقتصار على اثر هذا الحكم فى ادماج موظفى المعاون والمساعد عند حساب مواعيد استحقاق العلاوات . على انه اذا عين المعاون مساعدا بعد ان يكون مرتبه قد وصل او جاوز ٢٠ ج شهريا (اول مربوط وظيفته المساعد) فانه يمنح عند تعيينه مساعدا احدى علاوات المساعد وهى ٢٥ ج شهريا . وذلك طبقا للفترة الدائمية من البد (نائيا) من القواعد الملحقه بالجدول .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه فى ظل العمل بقانون السلالة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ يكون مرتب مساعدى النيابة ٢٤٠ ج فى السنة . ويستحق معاون النيابة الذى يعين مساعدا هذا المرتب من تاريخ تعيينه . وذلك طبقا للتفصيل السابق .

(ملف رقم ١٤٩/١/٨٦ - جلسة ١٠/١٢/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٢٧٦)

المبدأ :

يحدد مرتب من يعين من خارج مجلس الدولة فى احدى الوظائف القضائية به بمراعاة الا يقل عن مرتب الاحدث منه .

ملخص الفتوى :

سن المشرع فى الفقرة الرابعة من البند التاسع من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطات القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - حكما مطلقيا عادلا من مقتضاه الا يقل مرتب الاقدم الذى يعين من الخارج عن مرتب من هو احدث منه ، فان المعين من الخارج يكتسب مركزا قانونيا مستمرا يشتمل على هذا الحكم . ومن ثم لا يسوغ القول بقصر المساواة فى المرتب على لحظة التعيين فقط وترك مرتب الاقدم بعدها للقواعد العامة لى منح العلاوات . الامر الذى يؤدى حتما الى زيادة مرتب الاحدث فيها بعد عن مرتبه لتأجيل العلاوة الدورية بالنسبة له الى يناير التالى لمرور عام على تعيينه .

ومن حيث انه بالبناء على ما تقدم فانه يتعين زيادة مرتب المعروضة حالقبها بمقدار العلاوة الدورية التى تمنح لمن يليها فى ترتيب الاقدمية فى ١/١/١٩٧٧ ليقساويا معه فى المرتب على الا يؤثر ذلك فى ميعاد استحقاقها للعلاوة الدورية .

(ملف رقم ٨٦/٤/٨٠٩ - جلسة ١٤/٦/١٩٧٨)

قاعده رقم (٢٧٧)

المبــدا :

الحكم الوارد بالفقرة ثامنا من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٣ ببعض الاحكام الخاصة باعضاء النيابة الادارية معدلا بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بعدم جواز ان يقل مرتب وبدلات من يعين من غير اعضاء النيابة الادارية فى احدى وظائف النيابة الادارية عن مرتب وبدلات من يليه فى الاقدمية فى الوظيفة التى عين فيها - مقتضى هذا الحكم الا يقل مرتب المعين من الخارج عن مرتب من هو احدث منه - هذا الحكم لا يسرى على الموجودين داخل الهيئة القضائية - زيادة

مرتب الاحدث عن الاقدم لا ملحق عليها طالما تمت هذه الزيادة وفقصا
لاحكام القواعد القانونية السارية .

ملخص الفتوى :

ان هناك سببين لزيادة مرتب عضو النيابة الادارية الاحدث على
مرتب زميله الاقدم ، اول هذه الاسباب ان ضم اعانة غلاء المعيشة
والاعانة الاجتماعية الى المرتبات فى ١٩٦٤/٧/١ . ادى الى زيادة مرتبات
بعض الاعضاء الاحدث نظرا لتقاضيم اعانة غلاء معيشة واعانة اجتماعية
اكبر من بعض زملائهم الاقدم منهم . وثانى هذه الاسباب ان احد هؤلاء
الاعضاء قد تخطى فى الترقية . وبالتالي سبقه زميله الاحدث منه . ومرتبه
على ذلك زيادة مرتبه الاخير على مرتبه .

ومن حيث ان المادة العاشرة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦
بتعديل بعض احكام قوانين البيئات القضائية تنص على ان " يستبدل
نص البند ثامنا " من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم
٨٨ لسنة ١٩٧٣ ببعض الاحكام الخاصة باعضاء النيابة الادارية النص
الآتى :

ثامنا - لا يجوز ان يقل درجته وبدلات من معين من غير اعضاء النيابة
الادارية فى احدى الوظائف المبينة بالجدول عن مرتبه وبدلات من بلده
فى الاقدمية فى الوظيفة التى عين فيها . ولما كان النص محرما فى تقرير
عدم جواز ان يقل مرتبه وبدلات من معين من غير اعضاء النيابة الادارية
- اى من الخارج - فى احدى وظائف النيابة الادارية عن مرتبه وبدلات
من يليه فى الاقدمية فى الوظيفة التى عين فيها فان عضو النيابة الادارية
الاقدم الذى يقل مرتبه عن مرتبه من هو احدث منه غير مخاطب بنحوا .
هذه المادة ايا كان السبب الذى ادى الى ان يكون مرتبه اقل من مرتبه من
هو احدث منه . وذلك لمراعاة النصوص . ولاتى لا يجوز التمسك فى
المسائل المالية .

ولقد أيدت الجمعية العمومية فى جلستها المنعقدة فى ١٤/٦/١٩٧٨ التفسير السابق حين تعرضت للفقرة الرابعة من البند التاسع من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ والتي نصت على أنه « لا يجوز أن يقل مرتب وبدلات من يعين من غير رجال القضاء والنيابة العامة فى إحدى الوظائف القضائية عن مرتب وبدلات من يليه فى الأقدمية فى الوظيفة التى عين فيها فلقد انتهت الجمعية العمومية فى صدد تفسير الفقرة السابقة الى أن المشرع سن بذلك حكما منطقيًا عادلًا من مقتضاه ألا يقل مرتب الأقدم الذى يعين من الخارج عن مرتب من هو أحسن منه . ففتوى الجمعية العمومية سالفه الذكر تقيدت بحدود النص وقصرت حكمه على المعين من الخارج ، ولم تمتد حكمه الى الأقدم فى داخل الهيئة القضائية .

ومن حيث أنه فضلا عما سبق فإن زيادة مرتب الأقدم فى الحالات التى تعرض لها لكتاب السيد المستشار مدير النيابة الإدارية كانت تطبيقًا سليماً لأحكام القانون ، ذلك أنه إذا كانت مرتبات بعض أعضاء النيابة الإدارية الأحدث قد زادت نتيجة لاستحقاقهم إعانة غلاء معيشة أو إعانة اجتماعية أكبر من زملائهم الأقدم منهم ، فإن هذه الزيادة تمت وفقاً لأحكام القواعد القانونية . وبالتالي لا ملعن عليها ولو أدت الى امتياز الحديث على القديم فالمشرع قدر الأوضاع الاجتماعية لكل منهما ، ورأى أن الحديث بظروفه العائلية يستحق إعانات أكبر من زميله الأقدم منه وعليه لا يحق للأقدم بعد ذلك الاحتجاج ، بنصوص القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ للخروج على قصد المشرع من تقرير مزايا أكبر للبعض بسبب الأعباء الاجتماعية - إما عن نقص مرتب الأقدم فى وظيفة رئيس نيابة (ب) عن مرتب من كان أقدم منه فى الوظيفة السابقة وأصبح بعد تخليه عند الترقية لوظيفة رئيس نيابة (ب) وترقيته إليها فى تاريخ لاحق أحدث فإن زيادة مرتب الأخير عن الأول ترجع الى زيادة إعانة الغلاء التى أضيفت الى مرتبه وإلى استحقاقه وفقاً لحكم القانون مرتباً

يفوق عند ترقيته لمرتب زميله الذى أصبح أحدث منه ومن ثم لا يسوغ
للاول أن يطالب بمساواته بالثاني لكونه قد استحق عند ترقيته مرتباً
يقل وفقاً لحكم القانون عن مرتب الثاني .

من أجل ذلك

انتهى رأى الجمعية الى عدم احقية السادة اعضاء النيابة الادارية
المروضة حالتهم فى زيادة مرتباتهم بمقدار الزيادة الموجودة فى مرتبات
زملائهم الاحدث منهم فى ترتيب الاقدمية .

(ملف رقم ٨٦/٤/٨١٤ - جلسة ١٩٧٩/٥/٢)

الفرع الثاني

الملاوة الدورية

قاعدة رقم (٢٧٨)

المبدأ :

صيرورة وظيفة معاون نيابة ذات مربوط متغير منذ تاريخ الممثل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٢ بشأن نظام موظفي الدولة بعد أن كانت ذات مربوط ثابت - استحداث المادة ١٢٥ من هذا القانون نظام العلاوات الدورية لشاغلي تلك الوظيفة - استحقاقهم لها إذا كان قد مضت على شغلهم أياها سنتان حتى تاريخ العمل بالقانون المشار إليه أو استكملوها في ظل أحكامه - عدم اعتبار ذلك رجمية في تطبيق حكم المادة ١٢٥ المذكورة - اعتبار المادة التي تستحق بعد انقضائها الملاوة شرطا ذا طابع زمني لا يدخل في تكوين الحق - وجوب الاعتماد في استحقاق الملاوة بما انقضى من هذه المادة قبل تاريخ العمل بالقانون وترتيب أثرها وإن بدأت قبل هذا التاريخ .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة انه ينص في الفقرة الثانية من المادة ١٢٥ منه على أنه « واستثناء من حكم الفقرة ٤ من المادة ١٣١ يعين معاون النيابة بمرتب قدره ١٥ جنبا ويمنح علاوة الدرجة الى ان يعين وكلا للنيابة من الدرجة الثالثة » .

ومن هذا النص يتضح أن نظام تدرج العلاوات بالنسبة الى وظيفة معاون نيابة ، قد استحدث بمقتضى أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بعد أن كانت هذه الوظيفة من الوظائف ذات المربوط الثابت ، ومقتضى لأحكام القانون المعمول به وقتئذ وهو القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٠ .

فى شأن تعديل مرتبات رجال القضاء والذى كان يحدد لهذه الوظيفة مربوطاً ثابتاً قدره ١٨٠ جنيها سنوياً . وهكذا أصبحت وظيفة معاون النيابة من الوظائف ذات الربوط المتغير اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٥٢ تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه بما استحدثه هذا القانون من تقرير أحقية معاون النيابة فى علاوة الدرجة التى يشغلها وهذا ما سبق أن انتقلت اليه الجمعية العمومية بجلستها المنعقدتين بتاريخ ٢٤ من ابريل و ٨ من مايو سنة ١٩٥٧

ولا تعدو هذه العلاوة أن تكون علاوة اعتيادية ، ومن ثم فإنها تخضع فى تنظيم استحقاقها وتحديد موعد هذا الاستحقاق بالنسبة لمعاونى النيابة الموجودين بالخدمة وقت العمل بأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، للأوضاع والشروط المنصوص عليها فى هذا القانون ، لاستحقاق العلاوات الدورية . وفى هذ الصدد تنص المادة ٤٣ من القانون المشار اليه على أنه « تستحق العلاوات الاعتيادية فى أول مايو التالى لمضى الفترة المقررة من تاريخ التعيين أو منح العلاوة السابقة وتصرف العلاوات طبقاً للفئات المبينة فى جدول الدرجات الملحق بهذا القانون ولا تغير الترقية مورد العلاوة الاعتيادية » .

ومن ثم فإنه وقد كانت وظيفة معاون النيابة من الوظائف ذات الربوط الثابت الى تاريخ نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . ولم تستحق لشاغلى هذه الوظيفة - أية علاوة اعتيادية قبل العمل بأحكام هذا القانون . فان مؤدى ذلك وتطبيقاً لنص المادة ٤٣ سالف الذكر - لا تستحق العلاوة الاعتيادية المستحدثة بالمادة ١٣٥ من القانون المشار اليه . لنسأغلى هذه الوظيفة ، الا لمن كان منهم قد مضى عليه سنتان (الفترة المقررة لاستحقاق العلاوة) وفى وظيفته فى تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أو استكمل هذه الفترة فى ظل العمل بأحكام هذا القانون .

ولا يغير بما تقدم هذه النتيجة . وتعتبر اعمالاً لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى غير نطاقها الزمنى ورجوعاً الى تطبيق هذه الاحكام

الى الفترة السابقة على العمل بهذا القانون . ذلك ان الرجعية في تطبيق نص الفقرة الثانية من المادة ١٣٥ من هذا القانون ، تتمثل في القول باستحقاق العلاوة التي استحدثتها هذه الفترة اعتبارا من تاريخ مضي سنتين في وظيفة معاون نيابة ، ولو كان هذا التاريخ يسبق تاريخ نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، اما وهذه العلاوة طبقا لما سلف بيانه لا تستحق الا لمن استوفى الفترة المقررة لاستحقاقها في تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، فان مؤدى ذلك ان يمتنع استحقاق هذه العلاوة في الفترة السابقة على تاريخ العمل بأحكام القانون المذكور ، وان كان في حساب فترة استحقاق هذه العلاوة يتعين الاعتداد بما انقضى منها قبل التاريخ المشار اليه ، ولانها لا تعدو ان تكون شرطا ذا طابع زمني لاستحقاق العلاوة ، وهي بهذه المثابة ، لا تدخل في تكوين الحق في العلاوة ، مما يبني عليه وجوب ترتيب الاثر المترتب عليها ، ولو كانت قد بدأت في وجودها قبل العمل بأحكام القانون سالف الذكر .

وعلى مقتضى ما تقدم فاذا كان الثابت ان الموظف قد عين في وظيفة معاون نيابة في ٣١ من اكتوبر سنة ١٩٥١ ، ومن ثم فان العلاوة الاعتيادية الاولى تستحق له في ٣١ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ وهو التاريخ الذى تكون فيه الفترة المقررة لمنح العلاوة قد اكتملت في حقه ، وفي ظل القاعدة القانونية المنشئة للحق في هذه العلاوة .

(فتوى رقم ٥٢ من ١٨/١/١٩٦٢ - جلسة ١٠/١/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٢٧٩)

المبسطة :

يمعاد استحقاق اول علاوة دورية لمعاوني ومساعدى النيابة العامة الذين قضوا في الخدمة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ مدة سنتين او استكملوها بعد هذا التاريخ - هو اول يولية سنة ١٩٥٢ او التاريخ التالى لانقضاء هذه المدة بعد ذلك - اساس ذلك في ضوء اعمال الاثر المباشر والاثر الرجعى لنص المادة ١٣٥ من هذا القانون .

ملخص الفتوى :

ان وظيفة معاون النيابة وردت بجدول المرتبات الملحق بقانون استقلال القضاء (الملحق) الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ ذات مربوط ثابت هو ١٤٤ ج سنويا . بينما وردت وظيفة مساعد النيابة بمربوط له بداية ونهاية هو ١٨٠ - ٢٤٠ ج سنويا بعلاوة ١٨ ج كل سنتين .

وبمقتضى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٠ عدل جدول المرتبات المشار اليه فرفع مرتب معاون النيابة الى ١٨٠ ج سنويا مربوطا ثابتا . كما عدل مرتب وظيفة مساعد النيابة بحيث اصبح ٢٤٠ - ٣٠٠ ج سنويا بعلاوة ٢٤ ج كل سنتين .

وحين صدر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنسأن نظام موظفى الدولة نص فى جدول المرتبات الملحق به على ان مرتب الدرجة السادسة (وهى ادنى درجات الكادرين الفنى العالى والادارى) ١٨٠ - ٣٠٠ ج سنويا بعلاوة ٢٤ ج كل سنتين . وتداركا لاختلاف وضع هذه الدرجة على ذلك النحو عن وضع وظيفة معاون النيابة نص ذلك القانون فى الفقرة الثانية من المادة ١٣٥ على أنه « استثناء من حكم الفقرة (١) من المادة ١٣١ وهى التى تنص على عدم سريان احكام هذا القانون على الموظفين الذين تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين » يعين معاون النيابة بمرتب مقداره ١٥ ج شهريا ويمنح علاوة الدرجة الى ان يعين وكيلا للنيابة من الدرجة الثالثة » .

وقد جاء بقرار اللجنة المالية عن مشروع قانون موظفى الدولة أمام مجلس الشيوخ : « أن جدول الدرجات يهدف . ما أمكن . نحو ازالة الفوارق بين طوائف الموظفين ، ولذلك نص فى المادة ١٢٣ من مشروع الحكومة على ان معاون النيابة يعين بمرتب قدره ١٥ ج شهريا . ويمنح علاوة الدرجة الى ان يعين وكيلا للنيابة من الدرجة الثالثة ومفهوم من هذا النص أنه حوى تعديلا لجدول الدرجات الملحق بقانون استقلال القضاء بالنسبة لمعاون ومساعد النيابة .

ومن حيث انه يبدو ما تقدم أن نظام التدرج بالعلاول بالنسبة الى وظيفة معاون نيابة قد تقرر اعتبارا من أول يوليه سنة ١٩٥٢ تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بما استحدثه هذا القانون من تقرير احقية معاون النيابة في علاوة الدرجة .

ومن حيث أن هذه العلاوة ، لا تعدو أن تكون علاوة اعتيادية ، ومن ثم فإنها تخضع في تنظيم استحقاقها وتحديد موعد هذا الاستحقاق للأوضاع والشروط المنصوص عليها في هذا القانون لاستحقاق العلوات الدورية ، وفي هذا الصدد تنص المادة ٤٣ من القانون المشار اليه على انه « تستحق العلوات الاعتيادية في أول مايو التالي لمضى الفترة المقررة من تاريخ التعيين أو منح العلاوة السابقة ... ولا تغير الترقية موعد العلاوة الاعتيادية » .

ومن حيث انه وقد كانت وظيفة معاون النيابة من الوظائف ذات الربوط الثابت الى تاريخ نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ولم تكن تستحق لشاغلي هذه الوظيفة اية علاوة اعتيادية قبل العمل بهذا القانون ، فان مؤدى ذلك وتطبيقا للمادة ٤٣ سالفه الذكر ، تستحق العلاوة الاعتيادية المستحدثة بالمادة ١٣٥ من القانون المشار اليه لشاغلي هذه الوظيفة الذين مضت عليهم سنتان في وظائفهم عند تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أو لمن استكمل هذه الفترة في ظل العمل بأحكام هذا القانون .

ومن حيث انه لا يفيد من ذلك القول بأن النتيجة ، تعتبر اعمالا لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في غير نطاقها الزمني ، ورجوعا في تطبيق هذه الاحكام الى الفترة السابقة على العمل بهذا القانون ، ذلك ان الرجعية في تطبيق نص الفقرة الثانية من المادة ١٣٥ من القانون المذكور تتمثل في القول باستحقاق العلاوة التي استحدثتها هذه الفقرة اعتبارا من تاريخ مضي سنتين في وظيفة معاون نيابة ، ولو كان هذا التاريخ يسبق تاريخ نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - أما وهذه العلاوة ،

ملبقا لما سلف بيانه ، لا نستحق الا لمن استوفى الفترة المقررة لاستحقاقها في تاريخ العمل بهذا القانون ، فان مؤدى ذلك أن يتمتع استحقاق العلاوة في الفترة السابقة على هذا التاريخ ، وان كان في حساب فترة استحقاق هذه العلاوة يتمين الاعتداد بما انقضى منها قبل التاريخ المشار اليه . لانها لا تعدو أن تكون شرطا ذا طابع زمني لاستحقاق العلاوة ، وعلى بهذه المثابة لا تدخل في تكوين الحق في العلاوة . مما ينبني عليه وجوب ترتيب الاثر المترتب عليها ، ولو كانت قد بدأت في وجودها قبل العمل بأحكام القانون سالف الذكر - وبهذا أخذت الجمعية العمومية في فتاها رقم ٥٢ بتاريخ ١٨ من يناير سنة ١٩٦٢ .

ومن حيث أن الفترة الثانية من المادة ١٣٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قد أدمجت وظيفتي معاون ومساعد النسيابة معا في مجال تنظيم استحقاق العلاوات وبالتالي في تحديد ميعاد استحقاقها . فلا تقوم أية تفرقة بين معاون والمساعد في مجالى هذا التنظيم والنحديد ليصدق على كل منهما ما يصدق على الآخر ويصح عليه ما يصح عليه ، فقيما قبل العمل بالقانون المذكور لم تكن الفترة السابقة على التعيين في وظيفة مساعد نيابة ترقب أى اثر في شأن استحقاق العلاوات الدورية الى أن جاء هذا القانون ليسبغ على هذه الفترة حكما تنتج معه أثرا قانونيا في شأن استحقاق العلاوة باعتبارها فترة عمل في وظيفة معاون نيابة يمنح شاغلها علاوة بالنص المستحدث في القانون . وبعبارة أخرى أصبح من عين معاوننا للنيابة يستحق علاوة يحدد ميعادها على مقتضى ما تقدم أى بعد مضي سنتين على التعيين في تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أو بعد استكمال هذه المدة في ظل العمل بأحكام هذا القانون . يستوى بعد ذلك ان يكون عضو النيابة ما زال معاون للنيابة أو يكون قد عين مساعدا : طالما أن المادة ٢/١٣٥ المذكورة قد أدمجت - بالظاهر من صريح منطوقها - وظيفتي معاون والمساعد معا في مجال استحقاق العلاوات الدورية .

ومن حيث أن القول بأن من كان مساعدا للنيابة في أول توليه سنة

١٩٥٢ (تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١) تحسب علاوة الدورية من تاريخ تعيينه مساعدا : هذا القول يعنى تطبيق جدول مرتبات رجال القضاء والنيابة الذى اوردته القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٠ وهو لا يعمل فى مجال استحقاق العلاوات الدورية على فترة شغل وظيفة معاون نيابة ، وفى نفس الوقت يستبعد هذا القول اعمال حكم المادة ٢/١٣٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذى اُصبح يعتد بتلك الفترة ، وينظم وظيفتى المعاون والمساعد معا فى شأن استحقاق العلاوات الدورية وفى تصوير آخر فانه عندما يصاحب نفاذ القانون المذكور وجود مساعد نيابة لا يعنى استبعاده من المعاملة طبقا لحكم تلك المادة التى جعلت مدة البقاء فى وظيفتى المعاون والمساعد وحدة واحدة فى مجال استحقاق العلاوات لا يؤثر فيها تعيين المعاون مساعدا .

ومن حيث انه ترتب على ذلك فانه اذا كان عضو النيابة العامة قد مضى فى عمله حتى اول يولييه سنة ١٩٥٢ مدة سنتين او استكمل هذه المدة بعد ذلك التاريخ فانه يستحق بانتقضائها علاوة دورية سواء كان فى تاريخ هذا الاستحقاق معاوناً للنيابة او مساعدا ، لان القول بغير ذلك يهدر المدة التى امضاها المساعد فى وظيفة معاون نيابة بينما المادة ١٣٥ المشار اليها قد اوجبت ، بالاثـر المباشر لتطبيق حكمها ، الاعتداد بهذه المدة باعتبارها شرطا لاستحقاق العلاوة ، وسوت بين الوظيفتين فى هذا الشأن .

ومن حيث انه بتطبيق ذلك على الحالة المعروضة يبين ان اول علاوة دورية للسادة الذين عينوا معاونين للنيابة فى ١٠ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ تستحق فى ١٠ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ ، دون ان يؤثر فى ذلك مسابقة تعيينهم مساعدين للنيابة فى ١٠ اكتوبر سنة ١٩٥١ ، لان القول بغير ذلك اى استحقاقهم العلاوة فى ١٠ من اكتوبر سنة ١٩٥٣ (بعد مضي سنتين على تعيينهم مساعدين للنيابة) يعنى استبعاد تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة ١٣٥ المذكورة عليهم دون سند لذلك من القانون .

لذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن العلاوة الدورية الاولى للسادة
المشار اليهم تستحق فى ١٠ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ . وما يترتب على ذلك
من آثار .

(ملف ١٨٦/٣/٨٦ - جلسة ١٤/١٠/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٢٨٠)

المبدأ :

رجل القضاء والنيابة - علاوة دورية - المادة ١٢٥ فقرة ثانية من
القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - استحداثها تقرير علاوة دورية لشاغل
وظيفة معاون النيابة بعد ان كانت ذات مربوط ثابت واستمرار العلاوة
الى ان يعين وكيلًا للنيابة من الدرجة الثالثة - مؤدى ذلك استحقاق اول
علاوة لمن مضى عليهم سنتان فى وظائفهم فى اول يوليه سنة ١٩٥٢ اى لمن
استكمل مدة سنتين فى ظل العمل بهذا القانون - انطباق هذا الحكم سواء
كان العضو معاونًا او مساعدا للنيابة فى تاريخ الاستحقاق - خروج من
كانوا يشغلون وظائف وكلاء نيابة فى اول يولية سنة ١٩٥٢ من مجال
اعمال هذا النص - عدم احقيتهم تبعًا لذلك فى تعديل موعد علاوتهم
الدورية بادخال فترة عملهم معاونين للنيابة .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة كان
ينص فى الفقرة الثانية من المادة ١٣٥ منه على انه " ... استثناء من حكم
الفقرة (٤) من المادة ١٣١ (وهى التى تنص على عدم سريان احكام هذا
القانون على الموظفين الذين تنظم قواعدهم توظيفهم قوانين خاصة فيما نصت
عليه هذه القوانين) يعين معاون النيابة بمرتب مقدار ١٥ جنبها شهرًا
ومنح علاوة الدرجة الى ان يعين وكيلًا للنيابة من الدرجة الثالثة " .

ومن حيث ان الجمعية العمومية سبق ان رأت - بجلستها المنعقدة
فى ١٤ من اكتوبر سنة ١٩٦٤ - ان وظيفة معاون النيابة كانت من الوظائف

ذات الربوط الثابت الى تاريخ نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ولم تكن تستحق لشاغل هذه الوظيفة اية علاوة اعتيادية قبل العمل بهذا القانون ، وتأسيسا على ذلك اعتبرت المصلاوة الاعتيادية المستحدثة بالمادة ١٣٥ منه مستحقة لشاغلي وظيفة معاون النيابة ، الذين مضت عليهم سنتان في وظائفهم عند تاريخ العمل به ، أو لمن استكمل هذه الفترة في ظل العمل بأحكامه ، وأن الفقرة الثانية من المادة ١٣٥ آنفسة الذكر قد ادمجت - بحسب الظاهر من عبارتها - وظيفتي معاون ومساعد النيابة معا في مجال تنظيم استحقاق العلاوات الدورية ، وبالتالي في تحديد ميعاد استحقاقها ، وأنه ترتبنا على ذلك اذا كان عضو النيابة العامة قد أمضى في عمله حتى أول يوليو سنة ١٩٥٢ مدة سنتين ، أو استكمل هذه المدة بعد ذلك التاريخ ، فإنه يستحق بانقضائها علاوة دورية ، سواء كان في تاريخ هذا الاستحقاق معاوناً للنيابة أو مساعداً لها ، إذ القول بغير ذلك يهدر المدة التي قضاها المساعد في وظيفة معاون نيابة ، بينما المادة ١٣٥ المشار اليها قد أوجبت - بالآثر المباشر لتطبيق حكمها - الاعداد بهذه المدة ، باعتبارها شرطاً لاستحقاق العلاوة وسوت بين الوظيفتين في هذا الشأن .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن فتوى الجمعية سالفة الذكر قد سوت - في مجال تحديد ميعاد استحقاق العلاوة الدورية - بين وظيفتي معاون النيابة ومساعد النيابة استناداً الى أن الفقرة الثانية من المادة ١٣٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، قد جعلت مرتب معاون النيابة - الذي كان ثابتاً من قبل - ذا بداية ونهاية ، مستحدثة بذلك نظام التدرج بالعلاوات الدورية بالنسبة الى هذه الفئة من أعضاء النيابة ، بحيث ينتهي استحقاق هذه العلاوات بالتعيين في وظيفة وكيل نيابة من الدرجة الثالثة ، وهي وظيفة أعلى في التدرج الهرمي من وظيفة مساعد النيابة . ومن ثم يكون المشرع قد أقصع بهذا النص عن قصده في التسوية بين وظيفتي معاون النيابة ومساعد النيابة ، ومعاملتها معاملة واحدة في مجال استحقاق العلاوة الدورية ، سواء من كان يشغل وظيفة مساعد نيابة قبل أول يوليو

سنة ١٩٥٢ ، او من عين فيها بعد هذا التاريخ ، اذ يعتد بتاريخ تعيينه في وظيفة معاون نيابة ، باعتباره تاريخ بدء سريان المدة التي يستحق بمضيها العلاوة .

ولذا كان نص الفقرة الثانية من المادة ١٣٥ من القانون المذكور ، هو اساس استحقاق العلاوة الدورية لمن امضى من معاونى النيابة ومساعديه مدة سنتين حتى اول يوليو سنة ١٩٥٢ او من استكمل منهم هذه المدة بعد ذلك التاريخ ، فانه يتمتع الاستعداد الى هذا الاساس - فيما يتعلق بتحديد ميعاد استحقاق العلاوات الدورية - بالنسبة الى اعضاء النيابة الذين كانوا يشغلون في تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في اول يوليو سنة ١٩٥٢ ، وظائف وكلاء نيابة ، وذلك لخروجهم من مجال اعمال نص الفقرة الثانية من المادة ١٣٥ المذكورة ، الذى جعل التعيين فى وظيفة وكيل النيابة من الدرجة الثالثة حدا لنهاية اعماله . ومن ثم فلا يعتد - فى حساب المدة التى يستحقون بمضيها العلاوة الدورية - بتاريخ تعيينهم فى وظائف معاونى النيابة ، بخلاف الحال بالنسبة الى من كان يشغل فى تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى اول يوليو سنة ١٩٥٢ وظائف معاونى او مساعدى نيابة ، ومن ينطبق فى شأنهم نص الفقرة الثانية من المادة ١٣٥ من القانون المشار اليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احقية السادة القضاة واطباء النيابة الذين كانوا يشغلون فى اول يوليو سنة ١٩٥٢ وظائف وكلاء نيابة ، فى تعديل موعد علاواتهم الدورية - بالاستعداد الى ما انتهى اليه رأى الجمعية بجلستها المنعقدة فى ١٤ من اكتوبر سنة ١٩٦١ فى خصوص من كانوا يشغلون وظائف معاونين ومساعدين للنيابة .

(ملف ١٨٦/٢/٨٦ - جلسة ١٥/١٢/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٢٨١)

المبــــــــــــد :

القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية اعاد تنظيم

مواعيد استحقاق العلاوات الدورية المقررة لأعضاء الهيئات القضائية نظميًا مغايرًا للتنظيم الذي كان قائمًا وقت صدوره - مقتضى التنظيم الحالي أن العلاوة الدورية تستحق (كقاعدة عامة) من تاريخ مرور سنة على استحقاق العلاوة السابقة ولا يستثنى من هذه القاعدة إلا حالة التعيين فتستحق العلاوة في هذه الحالة في أول يناير التالي لمرور سنة على التعيين - سقوط القاعدة التي اشتمل عليها التنظيم السابق والتي من مقتضاها استمرار العلاوة الدورية دون تأجيل - لا وجه للقول بأن الترقية نوع من التعيين ومن ثم يسرى في شأنها الحكم الاستثنائي المقرر لحالة التعيين - أساس ذلك أن لكل من التعيين والترقية مدلول متبعض ولا يصح الخلط بينهما - قاعدة توحيد مواعيد العلاوات الدورية لجميع أعضاء الهيئات القضائية محددة بأول يناير من كل عام والمقصود عليها في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ لا يعمل بها إلا اعتبارًا من أول يناير التالي لتاريخ العمل بالقانون وهو أول يناير سنة ١٩٧٣ العلاوات الدورية التي تستحق خلال سنة ١٩٧٢ تظل مستحقة في مواعيدها ولو كان ذلك في ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ .

ملخص الفتوى :

يبين من تسمى القواعد المنظمة لمواعيد العلاوات الدورية أنه قبل العمل بالعمل رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه ، كانت مواعيد العلاوات الدورية لأعضاء الهيئات القضائية خاضعة لأحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ معدلاً بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٠ الذي نص في مادته الثانية على أنه « استثناء من أحكام جميع النظم والكادرات الخاصة ، تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين المعاملين بتلك النظم والكادرات أول علاوة دورية تستحق بعد الالتحاق بالخدمة أو بعد الحصول على أية ترقية وذلك بعد انقضاء سنة من التاريخ الذي كان محددًا لاستحقاقها طبقاً لأحكام تلك النظم والكادرات » ثم صدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه ونص في البندين (سادساً) و (سابعاً) من قواعد تطبيق جدول المراتب الملحق به على أنه :

(سادسا) تستحق العلاوة الدورية السنوية في أول يناير التالي لتاريخ مرور عام على التعيين في إحدى وظائف الجدول أو من تاريخ مرور سنة على استحقاق العلاوة الدورية السابقة . بمراعاة ما نص عليه في البند سابعا .

(سابعا) بالنسبة للعلاوة الدورية التي تستحق في يناير سنة ١٩٧٢ تصرف وفقا للقواعد الآتية :

(١) يحدد موعد آخر علاوة دورية هرقت لكل من ساءلي وظائف الجدول خلال سنة ١٩٧٢ .

(ب) تحسب عدد الشهور من تاريخ العلاوة المشار إليها في البند السابق حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٧٢ وتعتبر كسور الشهور شهرا كاملا .

(ج) تمنح العلاوة بنسبة عدد الشهور المحددة في البند السابق مقسومة على ١٢ .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه قد أعاد تنظيم مواعيد استحقاق العلاوات الدورية المقررة لأعضاء الهيئات القضائية نظليما مغايرا للتنظيم الذي كان قائما وقت صدوره ، فقد كان مقتضى التنظيم السابق تأجيل ميعاد العلاوة الدورية - في حالتى التعيين والترقية - مدة سنة من التاريخ الذى كان محددًا لاستحقاقها . أما التنظيم الحالى فمقتضاه أن العلاوة الدورية تستحق - كقاعدة عامة - من تاريخ مرور سنة على استحقاق العلاوة السابقة ، ولا يستثنى من هذه القاعدة إلا حالة التعيين . فتستحق العلاوة في هذه الحالة في أول يناير التالى لمرور سنة على التعيين . ومن ثم يكون قد اسقط القاعدة التى اشتمل عليها التنظيم السابق والتي من مقتضاها تأجيل العلاوة في حالة الترقية ، والحق هذه الحالة بالقاعدة العامة التى مقتضاها استمرار العلاوة الدورية دون تأجيل . ولا وجه للقول بأن الترقية

نوع من التعمين ، ومن ثم يسرى فى شأنها الحكم الاستثنائى المقرر لحالة التعمين ، ذلك انه لكل من التعمين والترقية مدلول متميز ، فالتعمين هو اللاحاق بالخدمة ، أما الترقية فهى اسناد وظيفة أعلى لمن سبق الحاقه بالخدمة فى وظيفة أدنى ، وهذا ما اكده المشرع فى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ذاته حيث ميز بين الاصطلاحين وفقا للمدلول المتقدم بيانه ، ومن ثم فلا يصح الخلط بينهما ، أو القول بسريان الحكم الخاص باحدى الحالتين على الأخرى .

ان القاعدة - وفقا لما استقر عليه رأى هذه الجمعية العمومية - أن القانون واجب التطبيق على العلاوة الدورية هو القانون المعمول به فى تاريخ استحقاقها دون القانون الذى كان قائما عند التعمين أو عند الترقية ومن ثم فإن العلاوات التى يحل موعد استحقاقها بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه تخضع لاحكام هذا القانون وحده دون احكام القوانين السابقة .

ومن حيث انه ولئن كان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه قد وحد مواعيد العلاوات الدورية لجميع اعضاء الهيئات القضائية محددة بأول يناير من كل عام خلافا لما كان عليه الحال فى ظل القوانين السابقة حيث كان لكل عضو تاريخ محدد لاستحقاق العلاوة الدورية يختلف باختلاف تاريخ تعيينه ، الا أن الواضح من احكام هذا القانون ان القاعدة المشار اليها لا يعمل بها الا اعتبارا من أول يناير التالى لتاريخ العمل بالقانون وهو أول يناير سنة ١٩٧٣ ، أما العلاوات التى تستحق خلال سنة ١٩٧٢ فتظل مستحقة فى مواعيدها ولو كان ذلك فى ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، يدل على ذلك ان هذا القانون وضع حكما وقتيا ينظم العلاوة المستحقة فى أول يناير سنة ١٩٧٣ فيقضى باستحقاق نسبة عنها تختلف تبعا لاختلاف ميعاد العلاوة المستحقة خلال سنة ١٩٧٢ مستهدفا بذلك تحقيق المساواة بين جميع الخاضعين للقانون فلا يفيد بعضهم نتيجة تقديم موعد علاوته ، بينما يضار البعض الآخر

نتيجة تأخير هذا الموعد ، وقد تكون ثمة حالات تستحق فيها العلاوة في الفترة من تاريخ العمل بالقانون ، وهو (٥) من أكتوبر سنة ١٩٧٢ حتى أول يناير سنة ١٩٧٣ ، وليس ثمة مسوغ لتأجيل هذه العلاوات حتى أول يناير سنة ١٩٧٣ والا اضير مستحقوها واخل ذلك بالمساواة التي تحسد القانون تحقيقها ، ومن ثم فإن هذه العلاوات تستحق في مواعيدها كاملة ، على أن يستحق جزء من العلاوة في أول يناير سنة ١٩٧٣ وفقا للحكم الذي نص عليه البند (سابعاً) من القواعد المشار إليها .

من أجل ذلك .. انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه في ظلل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، لا يترتب على الترقية ارجاء ميعاد استحقاق العلاوة الدورية ، وتستحق العلاوات الدورية في الحالات التي عرضتها وزارة العدل وادارة القضايا الحكومية وفتوا للتفصيل المتقدم .

(ملف ٢١٢/٢/٨٦ و ملف ٢١٢/٣/٨٦ - جلسة ١٩٧٣/٥/١٦)

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

حكم الفقرة الرابعة من البند التاسع من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية معدلاً بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بعدم جواز أن يقل مرتب وبدلات من يعين من رجال القضاء والنيابة العامة في احدى الوظائف القضائية عن مرتب وبدلات من يليه في الاقسية في الوظيفة التي عين فيها - مقتضى هذا الحكم ألا يقل مرتب المعين من الخارج عن مرتب من هو احدث منه - المعين من الخارج يكتسب مركزاً قانونياً مستمراً يشتمل على هذا الحكم - اثر ذلك - لا تقتصر المساواة في المرتب على لحظة التعيين فقط بل يتعين زيادة مرتبه بمقدار العلاوة الدورية التي تمنح أن يليه دون تأثير على موعد استحقاقه للعلاوة الدورية .

ملخص الفتوى :

ان الفقرة الرابعة من البند التاسع من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٧

لسنة ١٩٧٦ تنص على أنه « ولا يجوز أن يقل مرتب وبدلات من يهين من غير رجال القضاء والنيابة العامة في إحدى الوظائف القضائية عن مرتب وبدلات من يليه في الأقدمية في الوظيفة التي عين فيها ... » .

ومن حيث أن المشرع سن بذلك حكما منطبقا عادلا من مقتضاه ألا يقل مرتب الاقدم الذي يمين من الخارج عن مرتب من هو أحدث منه ، فإن المعين من الخارج يكتسب مركزا قانونيا مستمرا يشتمل على هذا الحكم ، ومن ثم لا يسوغ القول بقصر المساواة في المرتب على لحظة التعيين فقط وترك مرتب الاقدم بعدها للقواعد العامة في منح العلاوات الامر الذي يؤدي حتما الى زيادة مرتب الاحدج فيما يعد عن مرتبه لتأجيل العلاوة الدورية بالنسبة له الى يناير التالي لمرور عام على تعيينه .

ومن حيث أنه بناء على ذلك يتعين زيادة مرتب كل من السيدين في الحالة الماثلة بمقدار العلاوة الدورية التي تمنح لمن يليهما في ترتيب الأقدمية في ١٩٧٧/١/١ ليتساويا معه في المرتب على الا يؤثر ذلك في ميعاد استحقاقها للعلاوة الدورية .

من أجل ذلك .. انتهى رأى الجمعية العمومية لقسى الفتسوى والتشريع الى أنه يتعين زيادة مرتب الاسستازين / ... ، ... في ١٩٧٧/١/١ بقيمة العلاوة الدورية التي منحت لمن يليهما في ترتيب الادبية .

الفرع الثالث

البـدلات

أولا : بدل طبيعة العمل :

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبـدأ :

موظف - مرتب - قضاة - مرتب طبيعة العمل المقرر لرجال القضاء
ومن في حكمهم - شروط استحقاقه والحكمة من تقريره - اعارة أحد
أعضاء مجلس الدولة للشئون القانونية بإحدى المؤسسات العامة تمنع من
استحقاق هذا البديل طوال مدة اعارتهم .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢
تنص على أن :

« يمنح راتب طبيعة عمل لرجال القضاء وأعضاء النيابة العامة
والموظفين الذين يشغلون وظائف قضائية بديوان وزارة العدل أو بمحكمة
النتقى أو بالنيابة العامة وللأعضاء الفنيين بمجلس الدولة وإدارة قضايا
الحكومة وذلك بالفئات الآتية :

جنيه

- ١٤ شهريا للمستشارين ومن في درجتهم وما يعطوها وما يمانئها .
- ٩ شهريا لرؤساء المحاكم والنيابات والقضاة ومن في حكمهم .
- ٦ شهريا لوكلاء النيابة ومساعدو النيابة ومن في حكمهم .

ويبين من ذلك أن المشرع قد قرر منح راتب لرجال القضاء وغيرهم من
ورد بيانهم في نص المادة الاولى من القرار وأطلق عليه اسم « راتب طبيعة

عمل « ويستفاد من هذه التسمية الحكمة التي تقرر من أجلها منح هذا الراتب الا وهى طبيعة العمل الذى تستلزمه وظائف معينة حددها الشارع فى نص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ ومن ثم فانه متى تقرر ان الشارع قد قرر هذا المرتب فى واقع الامر لظروف العمل الذى تفرضه الوظائف المشار اليها فالمفروض ان يكون القيام بعمل هذه الوظائف نصرا من عناصر استحقاق هذا المرتب .

وعلى هذا يكون مناط استحقاق مرتب طبيعة العمل
بتوافر شرطين :

الأول : ان يكون الموظف شاغلا لوظيفة من الوظائف التى حددها نص المادة الاولى المشار اليه .
الثانى : ان يكون الموظف قائما بعمل هذه الوظيفة .

على ان هذا الشرط الثانى ليس مطلقا ، ذلك انه اذا جاز لجهة الادارة ان تغير من طبيعة عمل الموظف عن طريق نديه مثلا طبقا للمادة ٤٨ من قانون موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فان هذا النذب - وهو نظام مؤقت بطبيعته - لا يؤثر على استحقاق الموظف المنتخب لمرتب طبيعة العمل لان جهة الادارة لا تملك بفعالها وارادتها وحدها ان تحرم - الموظف من مرتب طبيعة العمل المقررة بقرار من رئيس الجمهورية ، الامر الذى يختلف عن الاعارة التى لا تتم الا بموافقة الموظف ، فارادته فى تغيير نوع العمل الذى يستحق عنه المرتب ، حرة على خلاف الامر بالنسبة للانداب ، ولهذا فان الشرط الثانى من شرطى استحقاق مرتب طبيعة العمل المشار اليهما مقيد بالاعتبار المنتقسم بيانه وهو الا يكون عدم قيام الموظف بالعمل الذى تفرضه الوظيفة راجعا الى ارادة جهة الادارة وحدها .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على المادتين ٥١ : ٥٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن نظام موظفى الدولة بقواعد الاعارة ، والمادة ٦٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة ، ان للاعارة اثرين قانونيين :

الاول : انقسام علاقة الموظف بالوظيفة العامة مدة الاعارة ويتمثل ذلك فى خلو الوظيفة ويترتب على هذا الخلو عدم اضطلاع الموظف باعباء الوظيفة العامة كما يترتب عليه عدم تقاضى الموظف مرتب وظيفته ويجوز تسفل الوظيفة بصفة مؤقتة مدة الاعارة .

الثانى : اتصال علاقة الموظف بالوظيفة العامة مدة الاعارة من وجوه هى ان تدخل مدة - الاعارة فى حساب المعاش أو المكافأة كما تدخل فى استحقاق العلاوة والترقية .

ومن ثم فان الاثر الاول للاعارة هو تخلى الموظف المعار عن اعباء وظيفته ، فهو لا يشغلها مدة الاعارة من حيث انها مصدر مالى اى درجة ومن حيث مقتضيات ما ترتبه من عمل والمعنى العام لا يشغل الموظف المعار وظيفته طوال مدة الاعارة .

ولما كان من المتعين لاستحقاق مرتب طبيعة العمل ان يكون الموظف شاغلا لوظيفة من الوظائف التى حددها نخب المادة الاولى من القرار الجمهورى سالف الذكر فينبغى على هذا عدم استحقاق عضو مجلس الدولة المعار لمرتب طبيعة العمل اثناء مدة اعارته .

ولا يسوغ الاحتجاج بأن نص المادة الاولى من القرار الجمهورى المذكور قد ورد عاملا شاملا وأن حكمة هذا البديل متوافرة فى حالة الاعارة للشئون القانونية بالمؤسسة اذ أن ارتباطهم بمجلس الدولة ما زال قائما وتعريف مرتباتهم من الجهة المعارين اليها على أساس مرتباتهم فى الجهة الاصلية . ذلك أن الحكمة من تقرير هذا المرتب تكمن فى طبيعة العمل الذى يقوم به الموظف المعنى بالنص فقد قدر الشارع أن عمل القاضى أو عضو مجلس الدولة الخ . . . ذو طبيعة خاصة استدعت فى تقديره هذا الراتب فالراتب اذا غير مقرر للوظيفة فقط وانما هو مقرر اصلا لما تفرسه هذه الوظيفة من اعباء مفروض أن يكون شاغلا قائما بها تطبيقا لقاعدة عامة اوردها المادة ٧٣ من قانون موظفى الدولة وتقضى بأن على الموظف ان يقوم بنفسه بالعمل المنوط به وأن يؤديه بدقة وأمانة وعليه ان يخصص وقت العمل الرسمى لاداء واجبات وظيفته .

كما لا يسوغ الاستناد الى ارتباط اعضاء المجلس به اثناء مدة الاعارة وان مرتباتهم تصرف من الجهة المعارين اليها على اساس مرتباتهم في الجهة الاصلية وان طبيعة الاعارة كنظام قانوني لا يقترب عليه انفصام الصلة بين الموظف المعار ووظيفته الاصلية انفصاما تاما والا كان الاجراء تقلا لا اعارة . ذلك ان هذه الصلة تكون اثناء الاعارة متراخية الى ان تنتهي الاعارة فتعود .

واذا كانت المؤسسة تصرف للسادة المعارين اليها من اعضاء مجلس الدولة رواتبهم على الاساس الذى يعاملون به فى مجلس الدولة ، فان نص المادة ٦٢ لا يشترط فى خصوص المرتب سوى الا تقل الدرجة المالية للوظيفة المعار اليها عن درجة الوظيفة التى تشغلها : فليس هناك اذن مانع من ان يعار العضو الى وظيفة درجتها المالية اعلى من درجة العضو .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى عدم استحقاق السادة المعارين الى المؤسسة من الاعضاء الفنيين بمجلس الدولة لجلد طبيعة العمل المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٢٨ لسنة ١٩٦٢ طوال مدة اعارتهم .

(فتوى رقم ٧٧٩ فى ٢٠/١١/١٩٦٢ - جلسة ٢٤/١٠/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٢٨٤)

المبسّط :

رجال القضاء والنيابة العامة - مرتب - راتب طبيعة عمل - ضرائب - راتب طبيعة العمل المقرر لرجال القضاء مقرر لمواجهة مسا تستلزمه الوظائف القضائية من مطالب لا تدعو اليها الحاجة فى الوظائف الحكومية الاخرى وهو مخصص لجباية التكاليف المتعلقة بإداء هذه الوظائف شأنه فى ذلك شأن بدل التمثيل المقرر لبعض الوظائف الاخرى - اثر ذلك - لا يعد عنصرا من عناصر كسب العمل فلا يدخل فى وعاء الضريبة على كسب العمل - عدم خضوعه للضريبة على المرتبات وما فى حكمها

وبالتالى لا تخضع للضريبة الاضافية للدفاع والضريبة الاضافية للامن
القومى .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١٨٢ لسنة ١٩٦٢
يمنح رجال القضاء راتب طبيعى عمل تنص على ان « يمنح راتب طبيعى
عمل لرجال القضاء وأعضاء النيابة العامة والموظفين الذين يشغلون وظائف
تضائية بديوان وزارة العدل او بمحكمة النقض او النيابة العامة
وللاعضاء الفنيين بمجلس الدولة وادارة قضايا الحكومة والنيابة
الادارية بالفئات الاتية .. » وتنص المادة (٢) على أنه « لا يجوز الجمع بين
هذا الراتب وراتب التمثيل المقرر لبعض الوظائف القضائية » .

ومن حيث ان القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فى شأن الضريبة على
ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح الصناعية والتجارية وعلى
كسب العمل ينص فى المادة (٦١) على أن « تسرى ضريبة المرتبات وما فى
حكمها والماهيمات والمكافآت والمعاشات على :

١ - كل المرتبات وما فى حكمها والماهيمات والمكافآت والاجـور
والمعاشات والايرادات المرتبة لدى الحياة التى تدفعها الحكومة والمصالح
العامة ومجالس المديریات والمجالس البلدية والمحلية الى اى شخص سواء
اكان مقيما فى مصر ام فى الخارج مع مراعاة ما قضت به الاتفاقات من
استثناء لهذا الحكم .

٢ -

كما تنص المادة (٦٢) معدلة بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ على أن :
« تربط الضريبة على مجبوع ما يستولى عليه صاحب الشأن بمن
مرتبات وماهيات ومكافآت واجور ومعاشات وايرادات مرتبه مدى الحياة
يضاف الى ذلك ما قد يكون ممنوحا له من الزايات نقدا أو عينا وكذلك بدل
التمثيل وبدل الاستقبال وبدل الحضور » .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أنه عند تحديد وعاء الضريبة على المرتبات والاجور تجب التفرقة بين ما يؤدي لصاحب الشأن من مرتبات واجور ومكافآت للمصرف منها على شئونه الخاصة ، وبين تلك التي تؤدي اليه للمصرف منها على شئون وظيفته ، فالاولى هي التي تدخل في وعاء الضريبة على المرتبات وما في حكمها اما الثانية فهي خارجه عن هذا الوعاء ، واساس هذه التفرقة يستمد من طبيعة هذه الضريبة في ذاتها ، فهذه الضريبة لا تفرض في الحقيقة الا على ما يعود على صاحب الشأن من كسب نتيجة عمله ، ولهذا وردت هذه الضريبة في الكتاب الخاص بضرائب كسب العمل ، وكسب العمل هو ما يحققه صاحب الشأن من مزايا خاصة به في مقابل ما يؤديه من خدمات للجهة التي يعمل لديها او لحسابها وتفيد منه . فيكون حقا خالصا له حصل عليه ثمنا لخدماته ، الا انه بجانب ذلك فقد يحصل صاحب الشأن على مزايا أخرى ليست في حقيقتها ثمنا لما يؤديه من اعمال . وانما هي تعويض له عما يتكبده من نفقات بسبب ما تتطلبه الوظيفة التي يشغلها من مطالب خاصة ، فيكون هذا التعويض في صورة مزية عينية او نقدية تخصص في الاصل لمواجهة متطلبات الوظيفة ، دون ان يكون الغرض منها الصرف على الشئون الخاصة لشاغل الوظيفة وبالتالي لا تعد عنصرا من عناصر كسب العمل فلا تدخل في وعاء الضريبة على كسب العمل ، مثال بدلات التمثيل المقررة لبعض الوظائف فالاصل انها لا تدخل اساسا في وعاء الضريبة على المرتبات وما في حكمها لعدم انطباق وصف كسب العمل عليها . وهذا ما كان يجري عليه العمل فعلا قبل صدور القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ بتعديل المادة (٦٢) من القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٣٩ المشار اليه . فلم يكن بدل التمثيل خاضعا لضريبة المرتبات الى ان صدر القانون رقم (١٩٩) لسنة ١٩٦٠ المشار اليه مقرررا صراحة خضوع هذا البديل لهذه الضريبة ، ولم يكن في الامكان اخضاع هذا البديل لهذه الضريبة طبقا لنص المادة (٦٢) سالفة الذكر على اساس انه من المرتبات ، لم يكن ذلك ممكنا الا بتشريع يقرر خضوعها صراحة لهذه الضريبة وهو ما حدث بالفعل بعد صدور القانون رقم (١٩٩) لسنة ١٩٦٠ وقد عدل المشرع عن هذا الاتجاه حيث قرر عدم خضوع هذا البديل

للضرائب ، وبذلك يكون قد رد الأمور الى نصابها وعاد الى ما كان عليه الامر قبل التعديل المشار اليه . متفقا بذلك مع التفسير القانونى السليم .

ومن حيث انه متى كان الامر كذلك فان راتب طبيعة العمل المقرر لرجال القضاء لا يخرج عن كونه مزية تمنح لطائفة معينة من العاملين بالدولة بسبب ما تتطلبه اعباء وظائفهم من التزامات غير قائمة بالنسبة الى بعض الوظائف الاخرى . فهو مقرر لمواجهة ما تستلزمه الوظائف القضائية من مطالب ومقتضيات لا تدعو اليها الحاجة فى الوظائف الحكومية الاخرى وهو مخصص لمواجهة التكاليف المتعلقة بأداء هذه الوظائف شنه فى ذلك شأن بدل التمثيل المقرر لبعض الوظائف الاخرى ، لذلك حرص القرار الجمهورى رقم ٧١٨٢ لسنة ١٩٦٢ على النص فى المادة الثانية منه على عدم جواز الجمع بين هذا الراتب وبين راتب التمثيل المقرر لبعض الوظائف القضائية ، وما ذلك الا لان المشرع رأى بحق ان كلا البديلين من طبيعة واحدة . وان مقتضى منحها واحد ، لانه لو كان غير ذلك لما حظر الجمع بينهما كما هو الشأن بالنسبة الى البدلات الاخرى التى يختلف مناط منح كل منها عن الآخر ، فمثلا يجوز الجمع بين راتب طبيعة العمل المقرر لرجال القضاء وبين راتب الاغتراب المقرر لمن يعمل منهم فى بعض الاماكن النائية لاختلاف سبب منح كل منهما عن الآخر . واذا كان بدل التمثيل لا يخضع للضرائب فان راتب طبيعة العمل المقرر لرجال القضاء لا يخضع ايضا للضرائب لاتحاد العلة فى كل منهما .

ومن حيث انه لا يغير من ذلك عدم خضوع بدل التمثيل المقرر بنص صريح فى قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الامر غير المتحقق بالنسبة الى راتب طبيعة العمل محل البحث . ذلك انه لم يكن من الممكن اخراج بدل التمثيل من وعاء الضريبة على المرتبات والعودة به الى سابقة عهدت الا بتسريع وذلك لان خضوعه للضريبة المشار اليها كان بتسريع ايضا فلا يلغيه الا تشريع مماثل لنفس القوة اما بدل طبيعة العمل فليس ثمة تشريع يخضعه صراحة للضريبة فلا يحتاج الامر الى تشريع مماثل لذلك اخرج بدل التمثيل من وعاء الضرائب .

ومن حيث انه مما يؤيد هذا النظر ويقطع بصحته ما جاء فى المذكرة التى رفعت الى رئيس الجمهورية فى شأن تقرير راتب طبعة العمل لرجال القضاء من ان « عمل رجل القضاء يتميز بقفره طول الوقت وان طبعة هذه الوظيفة ونصوص قانون السلطة القضائية يرتب على رجال القضاء التزامات لا ترتبها الوظائف الاخرى وتوجب عليهم انجاز ما يعهد اليهم من عمل دون تقيد بمواعيد العمل الرسمية فضلا عما يقتضيه عملهم من توفر على مراجع البحث المختلفة مما يكبدهم نفقات اضافية وهذا الوضع قائم ايضا بالنسبة الى زملائهم فى مجلس الدولة وادارة قضايا الحكومة والنيابة الادارية ... ولهذه الاعتبارات طلبت الوزارة تقرير راتب عمل لرجال القضاء .. » وليس من شك ان ما تضمنته المذكرة المشار اليها يدل دلالة واضحة على التصد الذى من اجله تقرر هذا الراتب وهو - كما سبق ايضاحه - مقرر لمواجهة ما تستلزمه الوظيفة القضائية من مطالب ومقتضيات وليس لمواجهة النفقات الشخصية لشاغل الوظيفة .

ومن حيث انه تاسيسا على ما تقدم فان الاستاذ / ... المستشار المساعد بمجلس الدولة يكون محقا فيما يطالب به من عدم اخضاع راتب طبعة العمل الذى يتقاضاه طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١٨٢ لسنة ١٩٦٢ للضريبة على المرتبات وما فى حكمها ، وبالتالى لا يخضع للضريبة الاضافية للدفاع والضريبة الاضافية للامن القومى ، ومن ثم فان قيام مجلس الدولة باستقطاع الذرائب المذكورة من هذا البدل يكون تد تم بالمخالفة لاحكام القانون .

ومن حيث انه بالنسبة الى الفروق المالية المستحقة لسيادته عن المدة السابقة على تاريخ تقديم الطلب فان المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ المشار اليه معدلة بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩ تنص فى فقرتها الثانية على سقوط حق الممول فى المطالبة برد الضرائب التى دفعت بشير حق بعض خمس سنوات ، كما تنص المادة (٩٧) مكررا فى فقرتها الاخيرة على ان « تبدأ المدة النصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة (٩٧) من تاريخ اخطار الممول بربط الضريبة - ويدهى ان العلم بربط الضريبة على

بدل طبيعة العمل محل البحث يتحقق شهرا بشهر عند تقاضى البـدـل
مخسوما منه قيمة الضرائب ومن ثم فان الاستاذ لا يحق له المطالبة
بها استقطع من بدل طبيعة العمل المقرر لسيادته بصفة ضرائب لمدة تزيد
على خمس سنوات سابقة على تقديم طلبه المشار اليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم خضوع راتب طبيعة العمل
المقرر لرجال القضاء لضريبة المرتبات وما فى حكمها او لضريبتى الدفاع
او الامن القومى : ومن ثم يحق للاستاذ / استرداد ما استقطع من
مرتبه بغير حق بصفة ضرائب على بدل طبيعة العمل لمدة الخمس السنوات
السابقة على تاريخ تقديم طلبه .

(ملف ١٨٥/٢/٢٧ - جلسة ١٩٧٢/٥/٣)

ثانيا : بدل تمثيل والانتقال :

قاعدة رقم (٢٨٥)

المبدأ :

تطبيق حكم الخفض المنصوص عليه فى القانون رقم ٣٠ لسنة
١٩٦٧ على بدل التمثيل والانتقال اللذين اشترط المشرع الا يجاوز
بمجموعها بدل التمثيل المقرر لوظائف الهيئات القضائية ذات الربط الثابت
او المرتب الاساسى للعضو ايها اقل - اجراء الخفض المنصوص عليه فى
القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ على كل من البديلين سالفى الذكر على حدة -
قبل تحديد المقدار المستحق للعضو .

ملخص القسوى :

من حيث أن جدول الوظائف والمرتبات والبدلات الملحق بقانون مجلس
الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ والقانون
رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ والقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦٦ . حدد فئات بدل

التمثيل واخضاعها فى القاعدة الرابعة من قواعد تطبيقه للخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ .

ومن حيث أن القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ فى شأن خفض البدلات والرواتب الاضافية والتعويضات التى تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ ، والمعمول به حتى أول يوليو سنة ١٩٨١ تاريخ الفائه بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ ، نص فى مادته الاولى على أنه ، فيما عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية وبدل الغذاء واعانة غلاء المعيشة تخفض بنسبة ٢٥٪ جميع البدلات والرواتب الاضافية والتعويضات وما فى حكمها التى تمنح لاي سبب كان ، علاوة على الاجسر الاعلى .

ومن حيث أن مفاد ذلك أن المشرع عندما قرر منح بدل انتقال ثابت لاعضاء الهيئات القضائية ابتداء من ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٧٥ اتجه الى عدم الجمع بينه وبين بدل التمثيل ، واعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٧٩ عدل المشرع عن هذا المسلك فسمح بالجمع بين البدلين بشرط الا يجاوز مجموعها بدل التمثيل المقرر للوظائف ذات الربط الثابت أو المرتب الاساسى للعضو ايها اقل ، مع اخضاع بدل الانتقال لحكم خفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ الذى يخضع له اصلا بدل التمثيل ، ومن ثم وضع المشرع بذلك قاعدة تحدد مقدار ما يصرف فعلا للعضو من البدلين ، الامر الذى يقتضى الاعتداد بالمبالغ المستحقة منها فعلا عند تحديد مقدار مجموعها .

ولما كان حكم خفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ يسرى على كل بدل على حدة فلا يستحق بالفعل منه سوى ثلاثة ارباعه ، فان مجموع البدلين الذى يستحقه العضو انما يتحدد بمقدار كل منهما بعد اجراء خفضه بحيث لا يزيد على بدل التمثيل المقرر للوظائف ذات الربط الثابت بعد خفضه أو مرتبه الاساسى ايها اقل .

لذلك انبثت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اجراء الخفض المنصوص عليه بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ على كل من البدلين سالفى الذكر على حدة قبل تحديد المقدار الذى يستحق للعضو منها .

الفرع الرابع حوافز مالية

قاعدة رقم (٢٨٦)

المبدأ :

قرار المجلس الاعلى للهيئات القضائية فى ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٧٨ بمنح حوافز مالية لاعضاء الهيئات القضائية - نص القرار المذكور على حرمان المنتدبين بعض الوقت من تلك الحوافز - جواز ذلك قانونا - اساس ذلك : اختصاص المجلس بتقرير قواعد منح تلك الحوافز وشروطها وموانعها فى حدود ما رصد لها من اعتمادات فى ميزانيته - وبما له من تقرير الموافقة على النذب فى غير اوقات العمل الرسمية او عدم الموافقة .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الدعوى ، بحسب حقيقتها وسببها واسانيده التى اوردها المدعى هى مطالبة بمرتب ، مبناها تحقق مقتضى لحرفه الى المدعى لعدم سلامة ما تضمنه القرار بتقريره من عدم استحقاق المنتدب بعض الوقت له اذا ما تقاضى من جهة ندبه مكافأة وهى تتمخض عن مطالبة بمبالغ مالية . فى فترة نفاذ ذلك القرار . والى حين تعديلها حيث بالقرار رقم ٢٤٦ الصادر فى ٢٠ من يناير ١٩٨٣ الذى اجاز ذلك الجمع وهى على هذا الوجه . لا تقييد بالميعاد المقرر للطعن بالالغاء فى القرارات الادارية واستوفت اوضاعها الشكلية مقبولة شكلا . وهى تتعلق بخاسة شأن المدعى من حيث احقته فى صرف ذلك الرتب وهو ذو مصلحة والصفة والحكم فيها ليس حجة على غيره من تماثل احوالهم حالة اولهم . وتدخل اى منهم فى الدعوى ، للحكم له بمثل طلباته : ولا يعتبر فى الحقيقة ووقع الامر تدخلا بالمعنى المستفاد من المادة ١٢٦ مراقعات . وانما هى دعوى اصلية بطلب كل منهم لنفسه الحكم له بما لم يصرف له من تلك الحوافز . وسبيله الى ذلك

اقامة دعوى مستقلة بالحق الذى يدعيه لنفسه ، بالاجراءات المعتادة لرفعها .
وليس ثم رابطة تبرر اصلا اقامة اكثر من دعوى ممثلة فى صحيفة دعوى
واحدة ، ومن باب اولى التدخل فى هذه الدعوى وجوبيسا ، اذ لا معنى
لشمولها بغير طرفيها ولا يجوز اتخاذ التدخل سبيلا الى خلق دعوى
جديدة غير معروضة على المحكمة اذ لم تتصل بها على الوجه المقرر . اما
التدخل انضماميا لتأييد طلب المدعى الحكم له بتلك المبالغ ، فلا مورد له ،
لان لكل من المدعى وطالبى التدخل شأنه يعنيه . وكل يجادل عن نفسه .
وليس ثم من فائدة تعود على المتدخل منه مباشرة ، ولا يكفى المصلحة
المحتملة غير المباشرة ، فى الافادة مما يقرر اذا الحكم للمدعى فى دعوته
هذه المختصة به فى المبتدأ القانوني الذى يتأسس ذلك عليه ، فالحكم تقدم
حجيته نسبية .

ومن حيث انه عن الموضوع ، فانه ما نص عليه قرار المجلس الاعلى
للبيئات القضائية المشار اليها من تقرير استحقاق أعضاء الهيئات القضائية
لنك الرقيات مع عدم جوز الجمع بينها وبين المكافاة التى يقتاضها من يكون
منهم منتدبا بعض الوقت ، صحيح فيما يختص المجلس بتقريره تبعا
لما له من تقرير قواعد منح تلك الحوافز وشروطها وموانعها فى حدود
ما رصد لها من اعتمادات فى ميزانيتها ، وبما له من تقرير الموافقة على النذب
فى غير اوقات العمل الرسمية للقيام بأعمال قانونية للوزارات والمصالح
والهيئات والمؤسسات العامة او عدها طبقا لما نصت عليه المادة ٨٨ من
قانون مجلس الدولة وحالة نبضهما وتبعا من تحديد المكافاة التى يستحقها
المنتدب عن تلك (تقابلها المادة ٦٢ من قانون السلطة القضائية مما يخوله
حق تقرير احوال عدم الجمع بين تلك المكافآت وبين الحوافز ، وهو نى
الخصوص قد قام على ما سببه الجبر له صدقا وعدلا . وقصد به تقييد منح
الحوافز بما ارتاه المجلس من الشروط محققا للمصلحة العامة ، وليس فى
ذلك اخلال بالمساواة بين أعضاء الهيئات القضائية او تمييز لفريق منهم
على آخر ، بل ان فيه منعا للتمييز بينهم فيما يقتاضونه من مرتبات
والاصل منع كل ما يشعر بأن لعضو امتيازاً على زميله فيها وباعتبار أن

عمل الوظيفة لا يقتصر على وقتها الرسمى : بل يتجاوزه بطبيعتها الى كل وقت شاغلها . ولا معنى لما ورد بصحيفة الدعوى من أن تقرير عدم جواز الجمع بينهما وبين المكافأة عن الندى فى ما يقربها الى معنى الاعانة او المنحة اذ المعبرة بها وصفها القرار مصدقا لما ورد قرين الاعتماد المخصص لها فى الميزانية : ثم انه لا جدوى منه ، فهى لانها : ان كان كما ذكره فهى عندئذ منحة عامة يملك المجلس . فى ضوء ما سبق تقريرها من حيث أساسها ومقدارها وشروط استحقاقها وتقييد منحها . وشم ذلك منه بقواعد عامة صحيحة ومجردة : بناء على سببها المقتضى لها او المانع منه .

وبوسع ذى الشأن ان يتخير بين تلك الحوافز وبين المكافأة وهو لا يختار هذه الا لكونها افضل له ، وليس له من حق فى أن يجمع بينهما طبقا للقاعدة سالفة البيان ، والى حين فعلها بالقرار رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٨٣ الذى اجاز ذلك .

(طعن رقم ١٨٥٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١)

الفرع الخامس

المعاش

قاعدة رقم (٢٨٧)

المبدأ :

المستفاد من الاعمال التحضيرية للقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ ،
ان الحكمة من نص المادة الاولى من القانون ، هي تشجيع المحامين على
الالتحاق بوظائف القضاء او ما يعادلها وعلى ذلك لا تحسب مدة الحماية
في معاش من يعين في ظل احكام هذا القانون - الا اذا كان التعيين مباشرة
من مهنة الحماية في احدى الوظائف المنصوص عليها في المادة الاولى سالف
الاشارة اليها .

ان نص المادة الاولى لا يشترك في حكمته مع نص المادة الثانية من
القانون ، الخاصة بالموظفين المعيّنين قبل صدوره والتي تنطبق على كل
من يشغل عند صدوره ، وظيفة من الوظائف المشار اليها بالمادة الاولى
وبغض النظر عما اذا كان قد عين في درجة اقل منها قبل ذلك .

لم يقصد المشرع بدهاء عند الكلام على النظراء ، ان يجعل للنظير
حقوقا تزيد على حقوق الاصيل ، ومن ثم يجب تفسير النص من باب أولى
على اساس اشتراط ان يكون التعيين في وظائف النظراء من الحماية مباشرة
الى وظيفة تعادل وكيل نيابة فما فوقها .

اذا نقل الموظف من احدى الوظائف المذكورة في المادة الاولى الى
وظيفة اخرى غير مذكورة في هذه المادة فلا تحسب له من فترة المسماة
في المعاش الا المدة المساوية للمدة التي قضيت في المدة الاولى .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتبعاً بجلسته المنعقدة فى ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ تفسير القانون ١١٤ لسنة ١٩٥٠ الخاص بحساب مدة الاشتغال بالحماية فى معاش الموظف الفنى وتبين أن الرأى مطلوب فى أمور ثلاثة .

الاول - هل يشترط لحساب مدة الاشتغال بالحماية أن يكون التعيين فى احدى الوظائف المنصوص عليها فى المادة الاولى من هذا القانون من الحماية مباشرة .

الثانى - هل يشترط لحساب تلك المدة بالنسبة الى النظراء أن يكون تعيينهم قد تم مباشرة فى وظيفة معادلة لوظيفة وكيل نيابة درجة ثالثة أو ما فوقها .

الثالث - مقدار المدة التى تحسب فى المعاش فى حالة النقل الى وظيفة غير الوظائف المنصوص عليها فى المادة الاولى .

وقد انتهى القسم من بحثه الى ما يأتى :

يجب التفرقة بين طائفتين من الموظفين .

١ - المعينين فى ظل احكام هذا القانون اى الذين عينوا أو يعينون بعد ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٠ تاريخ العمل بهذا القانون .

ب - طائفة المعينين قبل صدور هذا القانون .

فالموظفين من الطائفة الاولى تسرى عليهم احكام المادة الاولى من هذا القانون وهى تنص على أن تحسب فى المعاش مدة الاشتغال فى الحماية لكل من سبق له الاشتغال بهذه المهنة اذا عين فى احدى الوظائف المبيّنة فى تلك المادة .

ولفظ « عين » الوارد فى تلك المادة يحتمل معنيين :

١ - دخول الخدمة ابتداء .

٢ - الترقية أو النقل من وظيفة الى أخرى .

بالرجوع الى الاعمال التحضيرية لهذا القانون لمعرفة أى المعنيين هو المقصود يتبين أن الغرض من التشريع هو تشجيع المحسامين على الالتحاق بوظائف القضاء وما يماثلها وهذه الحكمة لا تتوافر الا اذا كان التعيين من المحاماة مباشرة فى احدى الوظائف السابقة ومن ثم لا تحسب مدة المحاماة لمن يعين « فى ظل هذا القانون » فى وظيفة اقل من وكيل نيابة درجة الثالثة أو ما يماثلها فى الجهات الاخرى المنصوص عليها فى المادة الاولى ثم يرقى الى هذه الوظيفة بعد ذلك كما لا تحسب لمن يرقى الى هذه الوظيفة بعد ذلك . كما لا تحسب لمن يعين فى هذه الوظيفة من غير المحاماة مباشرة كما اذا كان موظفا فى وظيفة ادارية او غيرها .

اما الموظفون من الطائفة الثانية أى المعينون قبل صدور هذا القانون فلا تنطبق عليهم المادة الاولى بل تنطبق عليهم المادة الثانية وهى تنص على أن :

« يسرى حكم المادة السابقة على كل من يشغل الان وظيفة من الوظائف سالفه الذكر او كان شاغلا لها من الموظفين الحاليين اذا طلب ذلك فى ظرف ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون » .

وواضح أن هذا النص لا يشترك فى حكمته مع نص المادة الاولى لان الموظفين الذين ينطبق عليهم قد عينوا وانتهى الامر .

فهذا الحكم ينطبق « بصريح نصه » على كل من يشغل الان وظيفة وكيل نيابة من الدرجة الثالثة وما يماثلها فى الجهات الاخرى أو ما يعولوا هذه الوظيفة . فالقاضي من الدرجة الاولى مثلا عند صدور هذا القانون ينطبق عليه هذا النص بلا مراء ولو كان قد عين أصلا فى وظيفة او رقى من وظيفة وكيل نيابة درجة الثالثة ثم رقى قيما بعد .

وزيادة على ذلك تأيد هذا التفسير الواضح من الاعمال التحضيرية ذاتها ذلك لانه عند نظر المادة الثانية من هذا القانون بمجلس النواب (جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٥٠) قال أحد حضرات النواب :

« أريد أن استفسر من حضرة المقرر هل تحسب فترة الاشتغال بالمحاماة لمن عين في وظيفة أقل من وكيل نيابة قبل صدور هذا التشريع ثم رقى الى درجة وكيل نيابة الآن ، فرد حضرة المقرر قائلا « نعم ينطبق عليه هذا التشريع » .

بالنسبة الى الامر الثاني :

لاحظ القسم ان القانون قد قيد الاستفادة من احكام المادة الاولى باشتراط ان يكون التعيين في القضاء او النيابة في وظيفة من درجة وكيل نيابة فما فوقها وفي مجلس الدولة في وظيفة مندوب من الدرجة الثالثة فما فوقها وفي ادارة قضايا الحكومة في وظيفة محام من الدرجة الثالثة فما فوقها (وهذه الوظائف الثلاث متماثلة) غير انه عند الكلام على النظراء لم يذكر هذا الشرط . غير انه لا يمكن بداهة ان يقصد المشرع ان يجعل للنظير حقوقا تزيد على حقوق الاصيل فتضم مدة المحاماة للنظير الذي يعين في وظيفة تعادل معاون نيابة مثلا ولا تضم هذه المدة لمن يعين في وظيفة معاون النيابة .

ومن ثم يجب تفسير النص من باب اولى على اساس اشتراط ان يكون التعيين في وظائف النظراء من المحاماة مباشرة الى وظيفة تعادل وظيفة وكيل نيابة فما فوقها .

بالنسبة الى الامر الثالث :

بعد ان بينت المادة الاولى من القانون الوظائف التي تحسب لمن عينوا او يعينون فيها مدة الاشتغال بالمحاماة في المعاش نحت على ما يأتي :

« وذلك على أن تكون المدة المحتسبة في المعاش مساوية لمدة خدمته في الوظيفة وبشرط ألا تتجاوز عشر سنوات الا في حالة الوفاة أو التقاعد بسبب العجز عن العمل فتحسب في المعاش مدة اشتغاله في المحاماة على ألا تتجاوز عشر سنوات » .

وواضح أن المقصود بالوظيفة هنا إحدى الوظائف المذكورة في المادة الأولى إذ القانون لم يتحدث إلا عنها ولا يمكن أن يقصد غيرها . فإذا نقل الموظف من إحدى هذه الوظائف إلى وظيفة أخرى غير مذكورة فلا تحسب له من مدة المحاماة في المعاش إلا المدة المساوية للمدة التي قضيت في الوظيفة الأولى .

(فتوى رقم ٦٢٥ في ١١/٢٥ / ١٩٥١)

قاعدة رقم (٢٨٨)

المبدأ :

معاش - رجال القضاء والنيابة العامة - حساب مدة اشتغالهم بالمحاماة في المعاش - جوازه وفقا لاحكام القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ لتوافر شروطه فيهم .

ملخص الفتوى :

يبين من استقضاء التشريعات المنظمة لموضوع مدد الخدمة التي تحسب في المعاش ان قوانين المعاشات المتعاقبة رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ ورقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ورقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٦ ورقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ قصد استقرت على أصل عام يقتضى بالآ تحسب في المعاش سوى مدد الخدمة التي تقضى في الحكومة او في الاشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقه او المستقلة ، فلا تدخل في حساب المعاش مدد الخدمة التي تقضى في غير هذه الجهات . ثم صدر القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ بشأن وجوب احتساب مدة الاشتغال بالمحاماة في معاش الموظف الفنى - استثناء

من هذا الاصل الذى كانت تقررده وقتئذ المادتان ١٣ و ٤٤ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية وقصد سرى هذا القانون على رجال القضاء والنيابة فيمن يسرى عليهم من الموظفين الفئتين من رجال القانون ، فحولهم الحق فى حساب مدة اشتغالهم بالحماية فى المعاش بالشروط الواردة فى المادة الاولى منه التى تقضى ، بأن تحسب فى المعاش مدة الاشتغال بالحماية لكل من سبق له الاشتغال بهذه المهنة اذا عين فى احدى وظائف القضاء او النيابة العامة من درجة وكيل نيابة فما فوقها ، ما يماثلها من وظائف مجلس الدولة وادارة قضائيا الحكومة والوظائف القضائية بديوان وزارة العدل ووظائف القضاء الشرعى ووظائف النظراء ، على ان تكون المدة المحسوبة فى المعاش مساوية لمدة خدمته فى الوظيفة وبشرط الا تجاوز عشر سنوات الا فى حالة الوفاة او التقاعد بسبب العجز عن العمل ، فتحسب فى المعاش مدة اشتغاله بالحماية على الا تجاوز عشر سنوات .

وفى ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٧ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتبة واقدمية الدرجة بالنسبة الى الموظفين الذين يسرى عليهم القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة . ونص فى البند السادس من المادة الاولى منه على حساب مدد العمل التى قضيت فى الاممال الحرة المصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة فى تقدير الدرجة والمرتبة واقدمية الدرجة .

ثم صدر القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية ونص فى المادة ٢٥ منه على انه « استثناء من احكام قوانين المعاشات وقانون موظفى الدولة تحسب فى المعاش نصف مدة الاشتغال بالحماية لكل من سبق له الاشتغال بهذه المهنة اذا عين فى وظائف القضاء او النيابة من درجة وكيل نيابة فما فوقها وذلك بشرط الا تتجاوز مدة خدمته فى الوظيفة والى تجاوز عشر سنوات الا فى حالة الوفاة او التقاعد بسبب العجز عن العمل فتحسب مدة اشتغاله بالحماية على الا تتجاوز عشر سنوات .. »

وأخيرا صدر القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٦ بحساب مدد العمل السابقة فى المعاش ، ونص فى المادة الاولى منه على أن :

« تحسب فى المعاش بالنسبة الى الموظفين الذين تسرى عليهم أحكام القوانين أرقام ٥ لسنة ١٩٠٩ ، ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليها ، مدد العمل السابقة التى قضيت فى غير الحكومة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة والتى يقرر ضمها فى تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة طبقا لقرار رئيس الجمهورية الصادر بتاريخ ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ المشار اليه أو طبقا لاية قوانين أو قرارات أخرى ، ولا تحسب مدد العمل السابقة قبل سن الثامنة عشرة . ويشترط لحساب المدد المشار اليها فى المعاش أن يطلب الموظف ذلك من الجهة التابع لها خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون أو من تاريخ تحاقه بالخدمة » .

وظاهر من هذا النص أنه ينظم موضوع حساب مدد الخدمة السابقة فى المعاش تنظيميا جديدا ينطوى على توسيع نطاق هذه الميزة وتيسير الافادة منها ، وأنه يشترط لسريانها شروطا منها ما يتعلق بالموظفين ومنها ما يتعلق بالجهات التى قضيت فيها مدة العمل السابقة ومنها ما هو خاص بهذه المدد ذاتها ، فمن حيث الموظفون يشترط المشرع فى شأنهم أن يكونوا من تسرى عليهم أحكام القوانين رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ ، ٢٧ لسنة ١٩٢٩ ، ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ، ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المعمول به الآن وهى القوانين المنظمة لموضوع المعاشات منذ بدأ تنظيمها تشريعا . ومن حيث الجهات التى قضيت فيها مدد العمل السابق فانه يشترط أن تكون جهات أخرى غير الحكومة أو الهيئات العامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة ، ومن حيث مدد العمل ذاتها فانه يشترط أن بتقرر ضمها فى تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ الصادر فى ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة أو طبقا لاية قوانين أو قرارات أخرى .

وبتعيين استقضاء النظام القانونى لوظائف القضاء والنيابة فى ضوء

هذه الشروط لمعرفة ان كانت متوافرة في شأنهم فيسرى عليهم القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر أم انها كلها أو بعضها متخلفة في حقهم فلا يسرى عليهم هذا القانون ولا يفقدون منه .

وبالنسبة الى الشرط الاول فان شأن رجال القضاء والنيابة شأن موظفي الحكومة كافة في خصوص سريان قوانين المعاشات عليهم وان تضمنت التشريعات المنظمة لوظائفهم استثناءهم عن بعض أحكام قوانين المعاشات على نحو ما جاء بالمادتين ٧٤ ، ٧٥ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فان هذا الاستثناء في ذاته يؤيد الأصل المقرر في شأنهم وهو سريان هذه القوانين عليهم أسوة بغيرهم من موظفي الدولة .

أما عن الشرط الثاني الخامس بالجبة التي تقتضى فيها مدة العمل السابق فلا جدال في أن المحاماة ليست جهة حكومية ولا هيئة عامة ذات ميزانية مستقلة مما يعنيها النص - وقد استقر الامر في التشريع على اقرار مبدأ حساب مدد العمل بها في المعاش على خلاف في تقدير ما يحسب منها وذلك باعتبارها مهنة ينظم الاستغفال بها قانون .

أما بالنسبة الى الشرط الثالث فان المشرع لم يجتزئ بأن يكون تقرير خدم مدة الخدمة السابقة تطبيقاً للقرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ وهو التشريع العام المنظم لهذا الموضوع . وانما اجاز أن يكون تقرير هذا الضم بأي قانون أو قرار آخر .

وانه وان كان القرار الجمهوري المشار اليه لا يسرى على رجال القضاء والنيابة كما يبين من مجموع نصوصه ومن الإشارة في ديباجته الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة الذي لا يسرى عليهم الا استثناء فيها له تنظيم قوانينهم الخاصة . الا أن هذه القوانين وأخرها القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية المعمول به تعتد بهذه الدة عند تعيين المحامي في وظائف القضاء والنيابة (المواد ٥٢ ، ٥٤ و ٥٤ فقرة ج و ٥٦ فقرة ج و ١٢٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة

١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية ، وكذلك عند تحديد وضعه بين زملائه (المادة ٦٢ من القانون المشار اليه) اعتدادا يتفق اثره وضم هذه المدة الى مدة الخدمة ، ذلك لانه يشترط لتعيين المحامى فى هذه الوظائف أن يكون قد قضى مدة فى الاشتغال بالحماية كحد أدنى يختلف باختلاف هــسـذه الوظائف ، كما يحدد أقدمياتهم فى الدرجات التى يعينون بها على أساس هذه المدة - ومقتضى ذلك أن المشرع فى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه يقصد بهذه المدة فى تقدير الدرجة والترتب واقدمية الدرجة على النحو المقصود المشار اليه فى المادة لاولى من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ .

ويخلص مما تقدم أن الشروط التى شرطها القانون المشار اليه لحساب مدة الاشتغال بالحماية فى المعاش متوافرة جميعها فى شأن رجال القضاء وأعضاء النيابة ، ومن ثم فانه يسرى عليهم : شأنهم فى ذلك شأن كافة موظفى الدولة الخاضعين لاحكام قوانين المعاشات المتقدم نكرها .

هذا والقول بـسريان القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية دون القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ فى خصوص حساب مدة الاشتغال بالحماية فى معاش القضاء وأعضاء النيابة استنادا الى أنه قانون خاص ، يفضل فى هذا المجال لقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ باعتباره قانونا عاما ، هذا القول مردود بأن القواعد الواردة فى هذين التشريعين وفى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ تنظم جميعها موضوعا واحدا هو موضوع حساب مدد العمل السابقة فى غير الحكومة والهيئات العمامة فى معاش الموظفين - فليس المجال مجال مفاضلة بين قانون عام وقانون خاص وانما الامر فى حقيقته امر احكام متعاقبة على درجة ، سواء تنظم موضوعا واحدا فينسخ اللاحق منها السابق - ولما كان القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ المعمول به الآن هو آخر تـسـرـع منظم لهذا الموضوع فانه يتعين اعمال احكامه فى هذا الصدد دون سواها من الاحكام السابقة .

ويؤيد هذا النظر أن مبدأ حساب مدة الاشتغال بالحماية فى المعاش قد استحدث لأول مرة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ ترغيبا للمحامين

فى وظائف القضاء والنيابة وما يماثلها : فليس معتقولا ان يتخلفوا فى مجال الافادة من هذا المبدأ عن سواهم : وقد تقرر أول ما تقرر من اجلهم تحقيقا للهدف المشار اليه الذى استهدفه المشرع بتقرير هذا المبدأ .
(فتوى رقم ٢١٥ - فى ١٩٦٠/٤/٢٠ - جلسة ١٩٦٠/٣/٢٢)

قاعدة رقم (٢٨٩)

المبدأ :

رجال القضاء والنيابة العامة - حساب مدة اشتغالهم بالمحاماة فى المعاش كاملة - وجوب تقديم طلب بالضم وفقا لاحكام القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ .

ملخص الفتوى :

ان مدة الاشتغال بالمحاماة التى تحسب فى معاش رجال القضاء والنيابة تطبيقا للقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ هى طبقا للمادة الاولى من هذا القانون المدة التى يتقرر ضمها فى تقدير الدرجة والمرتبة والقدمية الدرجة طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ او طبقا لاي قانون او قرار آخر - ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه لا يسرى على رجال القضاء والنيابة كما يبين مما تقدم . وانما يسرى عليهم فى هذا الصدد القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ رضى شأن السلطة القضائية فانه يتعين الرجوع الى هذا القانون الاخير لتحديد مدة الاشتغال بالمحاماة التى تحسب فى معاشهم .

ويستفاد من نصوص هذا القانون التى تقدم ذكرها انه وان كان يعند بعد أدنى من مدة الاشتغال بالمحاماة وذلك عند التعيين فى وظائف القضاء والنيابة أو عند تحديد الدرجة والراتب الا انه يعقد بهذه المدة كاملة عند تحديد اقدميتهم (م ٦٢ من القانون) . نادداً بمقتضى ما تضمنه هذه المدة الى مدة خدمتهم المحسوبة فى المعاش ، وعلى مقتضى ما تقدم فان هذه المدة تحسب كاملة فى معاش رجال القضاء والنيابة .

أما بالنسبة الى من سبق لهم ضم جزء من مدد اشتغالهم بالحاماة تطبيقا لاحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ أو المادة ٢٥ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية فان هؤلاء يفيدون من مزايا القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ شأنهم في ذلك شأن باقى زملائهم ممن لم تحسب لهم أية فترة من هذه المدد فى معاشهم فيضاف الى المدد المحسوبة لهم فى المعاش طبقا للقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ أو المادة ٢٥ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ المشار اليها باقى مدة عملهم فى الحاماة وذلك دون تقيد بمدة خدمتهم أو بمدة العشر السنوات المشار اليها فى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ ودون تقيد كذلك بمدة خدمتهم فى الوظيفة أو مدة العشر السنوات المشار اليها فى المادة ٢٥ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ .

وغنى عن البيان انه يشترط لحساب كامل مدة الاشتغال سالفة الذكر بالحاماة فى معاش رجال القضاء وأعضاء النيابة العامة طبقا لاحكام القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ ان يكون القاضى أو عضو النيابة العامة قد تقدم بطلب نمبها خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون سواء فى ذلك من سبق حساب جزء من هذه المدد فى معاشهم طبقا للقانون ١١٤ لسنة ١٩٥٠ أو للمادة ٢٥ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ أو من لم تحسب له أية فترة منها .

(فتوى رقم ٣١٥ فى ١٩٦٠/٤/٢٠ - جلسة ١٩٦٠/٢/٢٣)

قاعدة رقم (٣٩٠)

المبدأ :

القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ بشأن وجوب احتساب مدة الاشتغال بالحاماة فى معاش الموظف الفنى - احالته فى شأن احتساب قيمة استقطاع المعاش عن هذه المدة وطريقة دفعها الى احكام المرسوم بقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩ الخاص بوضع قواعد لدفع احتياطي المعاش المتأخر -

طبقا لاحكام هذا المرسوم بقانون والجدول الحق به يختلف المبلغ الذى يستحق على الموظف فى حالة اختياره الاداء بطريقة الاقساط التى تدفع مدى الحياة عن المبلغ الذى يدفع عندما يختار الدفع دفعة واحدة فورا - حكمة ذلك - وقف الاقساط عند وفاة الموظف وعدم استقطاع اى مبلغ من المعاش أو المكافأة المستحقة - نظام الدفع بالاقساط يتضمن قدرا من المخاطرة من جانب الطرفين - كما تكون الحكومة عرضة لوفاة الموظف فى الشهر التالى لاختياره الدفع تقسيطا فان الموظف يتحمل مخاطرة اداء الاقساط المطلوبة مدى حياته - عدم توقف الاقساط اذا بلغ ما دفعه الموظف المبلغ الذى كان يستحق عليه لو انه اختار الدفع دفعة واحدة فورا - القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ فى شأن المدد التى تحسب فى المعاش - استحداثه وضع حد اقصى توقف عنده الاقساط المستحقة بالنسبة ان اختار الدفع على اقساط مدى الحياة - مدد المعاش التى تضم طبقا لاحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ لا تدخل ضمن المدد المحددة على سبيل الحصر بالمادة الثانية من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ المشار اليه - عدم استفادة العاملين بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ من هذا الحكم المستحدث .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ بشأن وجوب احتساب مدة الاشتغال بالحماية فى معاش الموظف الفنى نص فى مادته الاولى على انه " استثناء من حكم المادتين ١٣ و ٤٤ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية تحسب فى المعاش مدة الاشتغال بالحماية لكل من سبق له الاشتغال بهذه المهنة اذا عين فى احدى الوظائف الآتية :

(١) وظائف القضاء أو النيابة من درجة وكيل نيابة فما فوقها .

(ب) وظائف مجلس الدولة من درجة مندوب من الدرجة الثالثة فما

فوقها .

" ويكون احتساب قنية استقطاع المعاش عن هذه المدد وطريقته دفعها طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٢٩ الخاص بوضع

قواعد لدفع احتياطي المعاش المتأخر على الموظفين الذين رخص لهم
بحساب مدد خدمتهم المؤقتة في المعاش وذلك على أساس أول مرتب عين
به في الوظيفة » .

ومن حيث أن المرسوم بقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩ سالف الذكر نص
في مادته الثالثة على أن « مدد الخدمة السابق ذكرها تدخل في
حساب المعاش اذا تعهد الموظف صاحب الشأن ان يدفع الى الخزانة طبقا
للشروط المحددة في المادة الخامسة الآتية متأخر الاحتياطي عن الماهيات
الفعلية التي استولى عليها اثناء تلك المدد » كما نص هذا المرسوم بقانون
من مادته الخامسة على أن « تحول قيمة الاحتياطي المتأخر المقررة طبقا
لاحكام المادة الثالثة السابقة الى اقساط سنوية تدفع مدى الحياة وفقا
للجدول المرفق وتدفق هذه الاقساط السنوية الى الخزانة بمقتضى
استقطاعات شهرية من ماهية أو معاش الموظف أو المستخدم المدين .

« ويوقف دفع الاقساط عند وفاة المولف أو المستخدم أو صاحب
المعاش المدين ولا يستقطع أى مبلغ من معاش أو مكافأة المستحقين عنه » .

ونصت المادة السادسة منه على أنه « يجوز لكل موظف أو مستخدم
في أى وقت كان ان يسدد كل الاقساط المستحقة عليه للخزانة عن متأخر
الاحتياط أو بعضا منه وعند سداد بعض الاقساط يخفض مقدار القسط
السنوى الواجب دفعه بعد ذلك بنسبة ما دفع على أساس الجدول المرفق .

كما نصت المادة السابعة منه على أنه « اذا ترك الموظف أو المستخدم
الخدمة قبل ان يكون له حق في معاش يحول القسط السنوى الذى كان
مدينا به الى رأس مال طبقا للجدول الملحق بهذا القانون ويخصم المبلغ
الذى يحدد بهذه الطريقة من اصل المكافأة المستحقة له » .

ومن حيث انه بين من النصوص المذكورة ومن الجدول الملحق
بالرسوم بقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩ ان المبلغ الذى يستحق على

الموظف في حالة اختياره الاداء - بطريقة الاقتساط التي تدفع مدى الحياة يختلف عن المبلغ الذي يستحق عندما يختار الدفع دفعة واحدة فوراً ، والحكمة التشريعية من هذا الاختلاف واضحة . فقد راعى المشرع عند وضعه الجدول المشار اليه حكم الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة التي تقرر أن « يوقف دفع الاقتساط عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش المدين ولا يستقطع أى مبلغ من معاش أو مكافأة المستحقين عنه » ولم يغيب عن ذهن المشرع أن من يختار الدفع على أقساط شهيرة لمسدى الحياة قد يدفع أكثر ممن يختار تعجيل المبلغ بدفعه مرة واحدة فوراً . كما أنه قد يدفع أقل حسبما يقدر الله له أجله . طالما أن حصيلته من هذا الدفع تتوقف على أمر ليس في الامكان تحديده وقت اختيار طريقة الدفع على أقساط مدى الحياة وهو عمر الموظف : ففي احوال الدفوع على اقساط يكون هناك قدر من المخاطرة من جانب الطرفين الحكومة والموظف على السواء ، فكما تكون الحكومة عرضة لوفاة الموظف في الشهر التالي لبدا الدفع ومن ثم لتوقفه : فان الموظف يكون عرضة كذلك لتحمس محل مخاطرة مماثلة اذا اطال الله عمره فيظل يدفع القسط المطلوب منه مدى حياته . والقول بغير ذلك مفاده أن تتحمل الخزانة العامة المخاطر في جميع الاحوال الامر الذي لا يجد سند له من النصوص ولا نقره قواعد العدالة التي تقضى بأن الفرع بالغنم .

ويخلص مما تقدم انه لا يجوز وقف خصم الاقتساط المستحق على السيد المستشار اذا بلغت الاقتساط التي دفعها سيادته المبلغ الذي كان يستحق عليه لو انه اختار الدفع بدفعه واحدة فوراً .

ومن حيث ان القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ في شأن المدد التسيب تحتسب في المعاش نص في مادته الاولى على أن « تعتبر في حكم السحب القرارات التي صدرت من مجلس الوزراء في المدة من ١ بزيادة سنة ١٩٢٩ الى تاريخ العمل بهذا القانون المبينة بالكشف المرافق لهذا القانون » .

كما نصت المادة الثانية من هذا القانون على أن « كل مستخدم أو موظف أو صاحب معاش عين في سلك المستخدمين الدائمين قبل العمل

بهذا القانون وطلب احتساب مدد خدمته المؤقتة فى المعاش بمقتضى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ أو المرسوم بقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩ أو أحد قرارات مجلس الوزراء المشار إليها فى المادة السابقة مقابل سداد متأخر الاحتياطى عنها يعامل فيما يتعلق بعدد الاقساط الباقية فى نمته للخرانة وفقا للجدول المرفق رقم (هـ) اذا كان ممن اختاروا سداد قيمة الاحتياطى على اقساط مدى الحياة طبقا للجدول المرافق للقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ أو المرسوم بقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩ ووفقا للجدول الملحق رقم (و) اذا كان ممن اختاروا السداد على اقساط لمدة عشر سنوات . وعلى ذلك فان كانت الاقساط التى دفعها المستخدم أو الموظف أو صاحب المعاش عند العمل بهذا القانون تعادل عدد الاقساط المحددة بأحد الجدولين (هـ) و (و) حسب الاحوال أو يزيد عليها وجب وقف تحصيل الاقساط من أول الشهر التالى والا استمر سداد هذه الاقساط الى حين انتهاء مدة التقسيط المحددة بهما الجدولين ، ولا يجوز بأى حال أن يترقب على تطبيق الجدولين الجديدين رد أى فرق عن الماضى .

ومن حيث أن المدة التى حسبت للسيد المستشار فى المعاش هى مدة محاسبة نسبت له طبقا لاحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ . وواضح ان هذه المدة ليست ضمن المدد المنصوص عليها على سبيل الحصر فى المادة الثانية من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ المشار اليه .

ومن ثم تخرج حاله سيادته عن نطاق تطبيق احكام القانون المذكور فيما استحدثته من وضع حد أقصى توقف عنده الاقساط المستحقة بالنسبة لمن اختار الدفع على اقساط مدى الحياة .

لهذا انتبى رأى الجمعية العمومية الى أنه لا يجوز وقف خصم اقساط احتدادى المعاش المستحقة على السيد المستشار وأنه لا يفيد من حكم المادة الثانية من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ .

(ملف ٥٠٢/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٠/١٢/٩)

قاعدة رقم (٢٩١)

المبسّطة :

صدر القانونين ٨٥ لسنة ١٩٧١ ، ٤٢ لسنة ١٩٧٢ ووضع القواعد التي ارتأى المشرع أن من شأنها تصحيح كافة الاوضاع التي تترتب على تطبيق القرار سالف الذكر وحظر صرف أية فروق عن الماضي ايا كان نوعها أو أساسها - وجوب التمسك بهذه القواعد وعدم الخروج عليها - عدم جواز المطالبة بأية تعويضات أخرى أدبية أو مادية .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن دلالة ما تقدم أن المشرع حدد الحقوق والتعويضات التي رآها مناسبة لأعضاء الهيئات القضائية الذين اعتبروا محالين إلى المعاش بالنظر في أحكام القرار بقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ تحديدا عاما ومانعا معا ، طبقا لقواعد خاصة بون ثمة التزام بالقواعد العامة في المسؤولية ومدى توافر أركانها في كل حالة على حدة . ويتجلى ذلك فيما قضى به المشرع من إعادة أعضاء الهيئات القضائية إلى وظائفهم الأصلية . وعدم صرف أية فروق عن الماضي ، والاعفاء كذلك مما يكون مستحقا على العنصر من اشتراكات التأخير والمعاشات عن المدة من تاريخ إحالته إلى المعاش . وأن حدد المشرع على هذا النحو ما يحق للاعضاء وما لا يحق لهم . فأنه يكون بذلك قد قدر ما لهؤلاء الاعضاء من حقوق وتعويضات يتمتع معيها المطالبة أو الحكم بها سواها . بمراعاة أنه وقد امتنع صرف أية فروق عن الماضي بوضعها كذلك فإنه يتمتع بالضرورة الحكم بها في صورة تعويض ، وذلك لاتحاد العلة في الحاليين . وإذا كان الأمر كذلك وكان المشرع قد أقر بأن حالة هؤلاء الاعضاء إلى المعاش كانت ظلما وحيفا وأنه تدخل لرد اعتبارهم إليهم على النحو السالف البيان فإن في هذا ما يندلج في ذاته على خير تعويض أدبي يرد إليهم اعتبارهم بين الناس وبمسح عنهم ما أساب نفوسهم من آلام . نتيجة إحالتهم إلى المعاش . ونيس ادل على أن المشرع قد استند من القواعد التي تنهها القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٢ أن تجبر

كل الاضرار المادية والادبية وتستوعب كل التعويضات التي قد تستحق للاعضاء المذكورين ، ما تضمنه تقرير اللجنة التشريعية بمجلس الشعب وما قرره وزير العدل امام هذا المجلس من أن مشروع هذا القانون قد قام بتصحيح كافة الاوضاع المترتبة على صدور القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ المذكور ، وما انتهى اليه المجلس من رفض الاقتراح الذي كان قد ابداه أحد أعضائه بأن تصرف للمعادين الفروق المالية عن الماضي .

ومن حيث ان الاصل ان القواعد العامة فى المسؤولية — ادارية كانت او مدنية — تجبها النصوص الواردة فى القواعد الخاصة ، وهو الامر الذى رددته القانون المدنى فى المادة ٢٢١ منه بالنص على ان يقدر القاضى التعويض اذا لم يكن مقدرا فى العقد أو بنص فى القانون . ومن ثم فان المشرع اذا ما تدخل وقدر التعويضات المستحقة عن نوع خاص من الضرر — ايا كان هذا التعويض عينا أو نقداً — فانه يتعين على القاضى أى يتقيد به ولا يخرج عليه حتى ولو لم يكن من شأنه جبر كافة الاضرار التى لحقت بالضرور . واذ تدخل المشرع بمقتضى القانونين ٨٥ لسنة ١٩٧١ ، ٤٣ لسنة ١٩٧٣ على ما سلف بيانه ووضع القواعد التى ارتأى أن من شأنها تصحيح كافة الاوضاع التى ترتبت على تطبيق القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ وحظر صرف اية فروق عن المائى . ايا كان نوعها أو اساسها ، على ما يستفاد عن اطلاق هذه العبارة دون ثمة تخصيص . وكان هذا الحظر لاعتبارات تتصل بالمصالح العام ممتثلا فى توزيع اعباء التسوية بين اصحاب الشأن وبين الدولة ، فان المشرع يكون بذلك قد قدر التعويضات الناجبة عن الاضرار التى ترتبت على تطبيق القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ السـسـالـف الذكر ، ومن ثم فلا محيص عن التقيد بها وعدم الخروج عليها . وبالبناء على ذلك فانه لا يحق المطالبة بأية تعويضات اخرى ادبية كانت او مادية .

ومن حيث ان الحكومة قد اعادت الطاعن الى الخدمة بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ ولم ينازع فى صواب تطبيقه عليه ، فبان الطاعن بذلك يكون قد حصل على التعويض الذى قدره القانون ، بما

٤٩ لسنة ١٩٧٣ - ينص في المادة ٦٩ على أنه (استثناء من أحكام قوانين المعاشات لا يجوز أن يبقى في وظيفة القضاء أو يعين فيها من جاوز عمره ستين سنة ميلادية .

ومع ذلك اذا كان بلوغ القاضي سن التقاعد في الفترة من اول أكتوبر الى اول يوليو فانه يبقى في الخدمة حتى هذا التاريخ دون ان تحسب هذه المدة في تقدير المعاش أو المكافأة) .

ومن حيث أن المشرع قصد من وراء حكم الفقرة الثانية من تلك المادة تحقيق حسن سير القضاء ومراعاة صالح العمل وعدم اضطرابه خلال العام القضائي اذا ما ترك القضاء الخدمة أثناء الامر الذي يؤدي الى تأخير الفصل في القضايا الحالية اليهم أو المنظورة بالدوائر التي يعملون بها فانه يتعين أن يقدر نص الفقرة الثانية من المادة ٦٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بقدره في ضوء الحكمة التي تفيهاها المشرع منه ، ومن ثم لا يسوغ أن يكون سببا في ان يصبح القاضي الذي يبلغ سن التقاعد خلال العام القضائي في وضع مالي أفضل من زميله الذي لم يبلغ هذه السن .

ومن حيث أن آية ذلك ان المشرع عندما اصدر القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية - الذي تناول جداول المرتبات المرافقة لهذه القوانين بالتعديل - نص في الفقرة الثانية من المادة ١٣ منه (على ان تطبيق أحكام الجدول المرفق بكل من قانون السلطة القضائية وقانون مجلس الدولة المشار اليهما على الباقيين في الخدمة ممن بلغوا سن التقاعد اعتبارا من اول أكتوبر سنة ١٩٧٥ - وتسرى معاشاتهم على أساس المرتبات الواردة بهذين الجدولين) وبذلك يكون المشرع قد وضع في المادة ١٣ من قانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه حدا أقصى لما يقتضاه القاضي الذي يبلغ سن التقاعد خلال العام القضائي يتمثل في مرتب وبدلات الدرجة التي يشغلها عند بلوغه سن التقاعد مثله في ذلك مثل زميله الذي لم يبلغ هذه السن وعليه فانه لا يجوز الخروج عن هذا الحد بالقول باعفاء ما يساوي معاشا من الضرائب استنادا الى افتراض

يخالف الواقع حاصله انه يتقاضى معاشا مضافا اليه فرقا بينه وبين المرتب وذلك توصلا لحساب الضريبة على باقى مستحقاته كمكافأة التحكيم التى يتقاضاها بعد بلوغه سن الستين على هذا الاساس لان هذا القول وما يصاحبه من افتراض يتعارضان مع النص الصريح للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ ويؤيدان الى تجاوزه للحد الاقصى الذى عينه المشرع لما يجوز لسه ان يتقاضاه وفقا لنص المادة ١٣ من هذا القانون .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى معاملة السادة المستشارين الذين يستقون فى الخدمة بعد سن الستين بالنسبة للضرائب المقررة على مكافأة التحكيم المستحقة لهم معاملة اقرانهم الذين لم يبلغوا هذه السن .

(ملف ٢١٠/٢/٣٧ - جلسة ١٩٧٨/٢/٨) .

قاعدة رقم (٢٩٣)

المبدأ :

نص المادة ٧٢ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ على استثنائين من قوانين المعاشات اولهما انه لا يترتب على استقالة القاضى سقوط حقه فى المعاش او المكافأة وثانيهما ان معاش او مكافأة القاضى تسوى فى جميع احوال انتهاء الخدمة على اساس آخر مرتب كان يتقاضاه - الجمع بين الاستثنائين فى مادة واحدة لا يبرر قصر حكم الاستثناء الثانى على حالة انتهاء الخدمة التى تناولها الاستثناء الاول - اثر ذلك تسوية معاش او مكافأة القاضى على اساس آخر مرتب كان يتقاضاه فى جميع حالات انتهاء الخدمة وليس فقط عند استقالته - اساس ذلك - تطبيق .

- « اعادة تسوية المعاش » . نص المادة ١٦٨ من قانون التامين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على اعادة تسوية المعاش للاستفادة من الحد الاقصى المنصوص عليه - جواز اعادة تسوية المعاش على اساس

الاجر الذى تحدده القوانين والقرارات وليس الاجر الذى يسوى عليه المعاش خطأ على خلاف حكم القانون .

- « منازعة فى المعاش » - تقاسم - نص المادة ٦٤ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والمعاشات على انه لا يجوز لكل من الهيئة العامة للتأمين والمعاشات وصاحب الشأن المنازعة فى قيمة مبلغ التأمين والمعاش او المكافاة بعد مضى سنتين من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية او من تاريخ صرف المكافاة او مبلغ التأمين وذلك فيما عدا حالات اعادة تسوية التأمين او المعاش او المكافاة بالزيادة نتيجة حكم قضائى نهائى وكذلك الاخطاء المادية التى تقع فى الحساب عند التسوية معناها التمسك بالميعاد المنصوص عليه بالنص المشار اليه ان تكون المنازعة ترمى الى تعديل مقدار المعاش الذى تم ربطه على الاساس المحدد بمقتضى القوانين واللوائح المعمول بها وقت الربط - اثر ذلك : لا تعتبر مطالبة صاحب الشأن لاحق جديد استحدثه الشارع فى تاريخ لاحق لاحالته الى المعاش ومطالبته باعادة تسوية المعاش طبقا له منازعة فى المعاش الذى ربط .

ملخص الفتوى :

ان قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ معدلا بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ينص فى المادة ١٦٨ منه على انه « يجوز لاصحاب المعاشات الذين انتهت خدمتهم قبل العمل بهذا القانون او المستحقين عنهم بحسب الاحوال طلب الانتفاع بما يأتى :

اولا : اعادة تسوية المعاشات دون صرف فروق مالية عن الماضى وذلك بمراعاة الاحكام الاتية :

١ - الفترة الاخيرة من المادة ١٩ لمن انتقلت خدمتهم من الذين كانوا معاملين بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية فى الفترة من ١٢/١/١٩٧٤ الى ١٩/١/١٩٧٥ .

٢ - الحد الأقصى للمعاش المنصوص عليه في المادة (٢٠) .

٣ -

٤ -

٥ -

ثانيا : طلب صرف تعويض الدفعة الواحدة المنصوص عليه بالسادس (٢٦) ويجب تقديم طلب الانتفاع بالاحكام السابقة خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون . واذا طلب اعادة تسوية المعاش بعد هذا الميعاد تصرف الفروق المستحقة اعتقارا من اول الشهر التالي لتاريخ تقديم الطلب

وللهيئة المختصة ان تعد تسوية المعاش وصرف تعويض الدفعة الواحدة خلال هذه الفترة دون حاجة الى تقديم طلب .

ويراعى في التسوية ما يأتى :

(١) الاجر الذى سبق تسوية المعاش على اساسه .

(ب) عدم تعديل اعانة غلاء المعيشة التى كانت تصرف لمصاحب المعاش أو المستحق .

(ج) يخس من الزيادة المستحقة نتيجة الانتفاع بأحكام هذه المادة ما يكون قد منح من معاشات بصفة استثنائية .

وتنص المادة (٢٠) من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ معدلا بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ على انه - يسوى المعاش بواقع جزء واحد من خمسة وأربعين جزءا من الاجر المنصوص عليه في المادة السابقة عن كل سنة من سنوات مدة الاشتراك فى التأمين . وذلك بحسب اقصى مقداره ٨٠٪ من هذا الاجر ، على انه بالنسبة للمعاشات التى لا تتجاوز قيمتها ثلاثين جنيها شهريا فيكون حددا الاقصى ١٠٠٪ من الاجر المشار اليه بالفترة السابقة او ثلاثين جنيها شهريا ايهما اقل .

وفى الحالات التى تقتضى فيها القوانين والقرارات المبادرة بتنفيذها لها بتسوية المعاش على غير الاجر المنصوص عليه بهذا القانون بنسب الحد الاقصى الى الاجر الذى سوى على اساسه المعاش مع مراعاة عدم تجاوز تمية المعاش الاجر الذى ادى عنه الاشتراك الاخير وتحمل الخزانة العامة بالفرق بين هذا الحد والحدود القصوى المشتمل اليها فى الفقرتين السابقتين .

وفى جميع الاحوال يضمن الا يزيد الحد الاقصى للمعاش الشهرى على (١٦٦) جنيها و (٦٧٠) مليما (مائة وستون جنيها وستائة وسبعون مليما) .

وقنص القاعدة رقم (١) الملحقة بجدول المرتبات المرافق بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن مجلس الدولة على ان « تسرى فيما يقطع بتحديد الوظائف وتعيين المرتبات والمعاشات وكذلك بنظامهما جميع الاحكام والقواعد المقررة او التى تقرر فى شأن رجال القضاء » .

وكانت المادة (٧٥) من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ تنص على انه « استثناء من احكام قانون موظفى الدولة وقانون المعاشات (التقاعد) لا يترتب على استقالة القاضى سقوط حقه فى المعاش (التقاعد) او فى المكافاة (التعويض) » .

ويسوى معاش او مكافاة القاضى فى هذه الحالة على اساس آخر مرتب كان يتقاضاه » .

كما كانت المادة (٧٢) من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ تنص على انه « استثناء من احكام قانون نظام الماملين المدنيين بالدولة وقوانين المعاشات لا يترتب على استقالة القاضى سقوط حقه فى المعاش او المكافاة » .

وتعتبر استقالة القاضى مقبولة من تاريخ تقديمها لوزير العدل اذا كانت غير مقترنة بتقيد او معلقة على شرط .

وفى جميع الاحوال يسوى معاش او مكافاة القاضى على اساس آخر مرتب كان يتقاضاه ووفقا للقواعد المقررة بالنسبة للموظفين المفسولين بسبب الغاء الوظيفة او الوفر » .

ومن حيث انه يستفاد من حكم المادة (١٦٨) من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ انه اجاز لجميع اصحاب المعاشات الذين انتهت خدمتهم قبل العمل باحكام قانون التأمين الاجتماعى او المستحقين عنهم طلب اعادة تسوية معاشاتهم دون صرف فروق عن الماضى ، وذلك فى الحالات التى نصت عليها الفقرة (اولا) ومنها طلب اعادة تسوية المعاش للاستفادة من الحد الاقصى للمعاش المنصوص عليه فى المادة (٢٠) وذلك بمراجعة الاجر الذى سبق تسوية المعاش على اساسه .

ومن حيث ان الواضح من نص المادة (٢٠) من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أنه أورد قاعدة عامة لتسوية المعاشات وهى تقدير المعاش بواقع جزء واحد من خمسة واربعين جزءا من الاجر المنصوص عليه فى المادة (١٩) التى تقرر تسوية المعاش على أساس المتوسط الشهري للاجر الذى اديت على اساسه الاشتراكات خلال السنتين الاخيرتين من مدة الاشتراك - واستثناء من هذه القاعدة قرر المشرع انه فى الحالات التى تنضى فيها القوانين والقرارات الصادرة تنفيذا لها بتسوية المعاش على غير الاجر المنصوص عليه بالمادة (١٩) فان الحد الاقصى للمعاش ينسب الى الاجر الذى سوى المعاش على اساسه .

ومن حيث ان نص المادة ٧٢ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ قد أورد استثنائين على قوانين المعاشات : اولهما : انه لا يترتب على استقالة القاضى سقوط حقه فى المعاش ، او المكافاة ، وثانيهما : ان معاش او مكافاة القاضى تسوى فى جميع احوال انتهائه ، الخدمة على اساس آخر مرتب كان يتقاضاه وبالرغم من ان القانون قد جمع

بين الاستثنائيين في مادة واحدة فإنه ليس هناك ما يبرر قصر حكم الاستثناء الثاني على حالة انتهاء الخدمة التي تناولها الاستثناء الأول ذلك لأنه تناول حالة واحدة من حالات انتهاء الخدمة بينما تناول الثاني جميع حالات انتهائها وعبر عن ذلك صراحة فقرر أن حكمه ينصرف إلى جميع الأحوال وهي عبارة تدل بحسب وضعها اللغوي على شمولها واستغراقها لكل الأفراد أو الحالات ، ولما كانت القاعدة في تفسير النص العام هو أنه يجري على عومه إلا إذا قام دليل على تخصيصه ، وكان لا يوجد ما يدل على تخصيص وقصر حكم الفقرة الأخيرة على حالة استقالة القاضي ، فيجب القول بأن تسوية معاش أو مكافأة القاضي على أساس آخر مرتب كان يتقاضاه على القاعدة العامة في تسوية معاشات القضاة في جميع حالات انتهاء الخدمة وليس فقط عند استقالتهم .

ومن حيث أنه مما يؤيد ذلك أن المشرع لو أراد قصر حكم الفقرة الأخيرة من المادة (٧٢) من قانون السلطة القضائية على حالة استقالة القاضي لنص على ذلك صراحة كما فعل في المادة (٧٥) من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ وقبلها المادة ١٣ من قانون استقلال القضاة رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ فلقد استخدم المشرع فيها عبارة (وفي هذه الحالة) ولم يستخدم عبارة (وفي جميع الأحوال) ومن ثم فإن الأجر الذي يجب تسوية معاش القاضي على أساسه وفقا لحكم القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ هو آخر أجر كان يتقاضاه أي كان سبب انتهاء الخدمة . وبذلك يكون مجلس الدولة وقد قام بتسوية معاش السيد / الاستاذ المستشار على أساس مرتبه في السنتين الأخيرتين قد جانب الصواب حيث كان من المعين تسوية معاشه على أساس آخر مرتب كان يتقاضاه .

ومن حيث أن المشرع قد أجاز للمؤمن عليه إعادة تسوية معاشه بالتطبيق لنص المادة (١٦٨) من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ للاستفادة من الحد الأقصى المنصوص عليه بالمادة (٢٠) منه وذلك بمراجعة الأجر الذي سبق تسوية المعاش على أساسه .

ومن حيث أن المادة (٢٠) من هذا القانون قد أجازت تسوية المعاش على غير الأجر المنصوص عليه في المادة (١٩) إذا كانت القوانين والقرارات التي سوى المعاش أصلا على أساسها تقتضي بتسويته بطريقة أخرى فإن الجمع بين حكم المادتين يوجب إعادة تسوية المعاش على أساس الأجر الذي تحدده تلك القوانين والقرارات وليس الأجر الذي سوى عليه المعاش خطأ على خلاف حكم القانون .

ومن حيث أنه إذا كان ذلك كذلك وكان معاشي القاضي يسوى - استثناء من القاعدة العامة - على أساس آخر مرتب كان يتقاضاه ، فإنه يتعين عند إعادة التسوية نسبة الحد الأقصى الى آخر مرتب كان يتقاضاه القاضي أعمالا لصريح نص المادة ٢٠ المشار إليها ، ومن ثم يحق للسيد الأستاذ المستشار / أن يطالب بإعادة تسوية معاشه على أساس الأجر الأخير الذي كان يتقاضاه قبل تقاعده .

ومن حيث أنه لا يجوز الحجاج في هذا العدد بنس المادة (٦٦) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات الذي أحيل الطالب للمعاش في ظل العمل بأحكامه والتي تقتضي بأنه ، لا يجوز لكل من الهيئة العامة للتأمين والمعاشات وصاحب الشأن المنازعة في قيمة مبلغ التأمين أو المعاش أو المكافأة بعد مضي سنتين من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ صرف المكافأة أو مبلغ التأمين وذلك فيما عدا حالات إعادة تسوية التأمين أو المعاش أو المكافأة بالزيادة نتيجة حكم قضائي نهائي وكذلك الأخطاء المادية التي تقع في الحساب التسوية . . ذلك أن مناط التمسك بالإيعاد المنصوص عليه بالنص المشار إليه هو أن تكون المنازعة ترمى الى تعديل مقدار المعاش الذي تم ربطه على الأساس المحدد وبمقتضى القوانين واللوائح المعمول بها وقت الربط . ولكن إذا نشأ لصاحب المعاش - كما هو الحال في الحالة المعروضة - حق جديد استحدثه الشارع في تاريخ لاحق لحالته الى المعاش فلا تعتبر مطالبته به وما يقرب عليها من إعادة تسوية معاشه منازعة في المعاش

الذى ربط اذ هو لا ينازع فى صحة ما ربط له من معاش ، وانما يطالب بحق جديد قرره له الشارع بعد احواله الى المعاش .

من اجل ذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمي الفتوى والتشريع الى وجوب اعادة تسوية معاش السيد الاستاذ / المستشار نائب رئيس مجلس الدولة الاسبق وفقا لنص المادة (١٦٨) من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على اساس الاجر الاخير الذى كان يتقاضاه قبل تقاعده .

(فتوى رقم ٤١١ بتاريخ ٢٦/٤/١٩٧٨ - ملف رقم ٨٦/٤/٧٩٤ - جلسة ٢٢/٣/١٩٧٨) .

قاعدة رقم (٣٩٤)

المبدأ :

حساب المعاش المستحق للقاضى الذى يبقى فى الخدمة بعد بلوغه سن الستين وحتى نهاية العام القضائى - يستحق الفرق بين معاشه وبين صافى ما كان يتقاضاه من مرتب وبدلات على سبيل المكافاة - ولا تحسب المدة بعد سن الستين فى المعاش .

ملخص الفتوى :

لما كانت القاعدة احالة القاضى الى التقاعد ببلوغ سن الستين هى طبقا لصريح عبارة نص المادة (٦٩) آتفة الذكر قاعدة لا استثناء عليها فان استبقائه بعدها لا يخل بكون مركزه المساعدى قد تحدد ببلوغ ذلك السن ، بحيث يكون التاريخ الاخير هو الاساس فى حساب مستحقاته فى المعاش باعتباره محالا فيه الى التقاعد بالرغم من استمراره فى ممارسة اعمال وظيفته بقوة القانون حتى نهاية العام القضائى ، فذلك وضوح

لا يعتبر استمرارا لمدة الخدمة بعد سن الستين اذ يظل العضو في درجته المالية التي كانت يشغلها في ذلك التاريخ فلا يرقى أو يمنح عـلـاوات وتصبح الدرجة شاغرة يجوز الترقية عليها . ومن ثم فان القاضي الذي يبلغ سن الستين خلال العام القضائي يعتبر محالا الى المعاش في هذا التاريخ ويستحق فيه معاشا يضاف اليه مكافأة تساوي الفرق بين المعاش المقرر له وبين ما كان يتقاضاه من مرتب وبدلات وبالتالي فان المعاش المستحق له لا يفقد طبيعته ولا يصبح مرتبا وعليه لا يجوز اخضاعه للضريبة على المرتبات والاجور وملحقاتها وانما يتعين اعنائه من هذه الضريبة اعمالا لحكم المادة ٦٢ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ سالفـة الذكر .

ولما كان قصد المشرع قد انصرف على الإبقاء على المركز المالي للقاضي خلال الفترة ما بين بلوغه سن الستين وحتى نهاية العام القضائي فان مكافأته التي تضاف الى المعاش يتعين ان يساوى صافيها الفرق بين معاشه المعفى من الضرائب طبقا لنص المادة (٦٢) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ - المقابل لنص المادة ١٣٦ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون ٢٥ لسنة ٧٧ وبين صافي ما كان يتقاضاه من مرتب بعد استقطاع الضرائب مضافا اليه البدلات المعفاة من الضرائب . بحيث لا يقل ما يتقاضاه عما كان يحصل عليه قبل بلوغه سن الستين .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان القاضي الذي يبلغ سن التقاعد خلال العام القضائي ويستمر في الخدمة حتى نهايته يستحق مكافأة يساوى صافيها بعد استقطاع الضرائب الفرق بين المعاش المقرر له وهو غير خاضع للضرائب وصافي ما كان يتقاضاه من مرتب وبدلات عند الاحالة الى المعاش .

الفرع السادس اعانة غلاء المعيشة

قاعدة رقم (٢٩٥)

المبدأ :

سرد القواعد المقررة فى شأن اعانة غلاء المعيشة - الماهية التى تثبت عليها اعانة غلاء المعيشة بالنسبة الى المستشارين والقضاة الذين عينوا فى وظائفهم من الخارج راسا بعد ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ - هى الماهية المقررة للمؤهل فى هذا التاريخ وقررها خمسة عشر جنبها .

ملخص الفتوى :

يبين من استعراض القواعد الاساسية المقررة فى شأن اعانة غلاء المعيشة انه بتاريخ اول ديسمبر سنة ١٩٤١ صدر قرار من مجلس الوزراء بمنح اعانة غلاء المعيشة للموظفين والمستخدمين والعمال .

وبتاريخ ٦ من اغسطس سنة ١٩٤٤ صدر كتاب دورى من وزارة المالية تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من يولية سنة ١٩٤٤ قضى بتثبيت الاعانة على الماهية التى تستحق للموظف فى التسايرى المذكور مجردة مما يكون قد ناله من زيادة نتيجة لنحه علاوة او ترقية استثنائية على خلاف قواعد الكادر العام ، ومما يكون قد ناله نتيجة لتحسين حاله كالزيادة للمرتب على تطبيق قواعد الانصاف . كذلك تضمن هذا الكتاب فيما تضمنه من احكام أن الموظفين الجدد الذين رفعت مآهاتهم الابتدائية المقررة لمؤهلاتهم طبقا لقواعد الانصاف تثبت لهم الاعانة على اساس الماهيات التى كانت تمنح لمؤهلاتهم قبل الانصاف أو التحسين حتى لا يمتاز جديد على قديم .

وبتاريخ ٢٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ صدر قرار مجلس الوزراء برفع قيد التثبيت فأصبحت الاعانة تمنح على اساس الماهية التي يقتاضها الموظف .

وبتاريخ ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ صدر قرار من مجلس الوزراء بتثبيت اعانة غلاء المعيشة على المرتبات والاجور المستحقة للموظفين والعمال في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ وقضى كتاب المالية الدورى الصادر فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ تنفيذا لهذا القرار بان كل زيادة يحصل عليها الموظف او المستخدم او العامل فى ماهيته بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ لا يترقب عليها زيادة فى اعانة الفسلاء .

وبتاريخ ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ صدر قرار من مجلس الوزراء بالوافقة على معاملة الموظفين الذين تثبت لهم اعانة غلاء المعيشة على ماهياتهم فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثم حصلوا على شهادات دراسية الى بعد هذا التاريخ ، وعينوا بالدرجات المقررة لمؤهلاتهم الجديدة على اساس منحهم اعانة غلاء على الماهية الجديدة من تاريخ الحصول عليها حتى لا يمتاز جديد على قديم .

ويستفاد من هذه القرارات ان ثمة قاعدة اساسية تهيمن على التنظيم القانونى لقرارات اعانة غلاء المعيشة ، هى عدم امتياز الموظف الجديد على الموظف القديم وقد ابرز هذه القاعدة كل من قرارى مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١١ من يولية سنة ١٩٤٤ و ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ المشار اليهما . ومن ثم فانه لما كانت اعانة غلاء المعيشة قد نبتت على الماهيات المستحقة فى آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ . فان مقتضى الاسل المشار اليه هو ان تثبت هذه الاعانة لمن عين من الموظفين بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ تاريخ تثبيت الاعانة . على اساس المرتبات المقررة لئلا يمتاز هذا التاريخ . وذلك حتى لا يمتاز جديد على قديم .

كذلك يتضح من النصوص المشار إليها أن قاعدة المثل هذه لها معنى خاص فى مفهوم قرارات مجلس الوزراء الخاصة باعانة الغلاء ، اذ هى تتحدد بالماهية المقررة لمؤهل الموظف فى التاريخ المتخذ أساسا لتثبيت الاعانة ، وهذا المعنى ظاهر بوضوح فى كتاب المالية الدورى الصادر تنفيذا لقرار مجلس الوزراء المؤرخ فى ١١ من يولييه سنة ١٩٤٧ اذ تضمن هذا الكتاب النص صراحة على تثبيت الاعانة بالنسبة الى من يعين بعد هذا التاريخ بالماهية المقررة لمؤهله بمقتضى قواعد الانصاف على أساس الماهية المقررة لمؤهله قبل العمل بالقواعد المذكورة . كذلك تردت هذه القاعدة فى مذكرة وزارة المالية التى صدر بالموافقة عليها قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ ، فجاء فى أكثر من موضع من هذه المذكرة ان المقصود بالماهية التى تثبت عليها الاعانة بالنسبة لمن عين بعد تاريخ قيد التثبيت ، هى الماهية المقررة لمؤهل الموظف فى تاريخ اعمال قاعدة تثبيت الاعانة .

ويخلص مما سبق ان القاعدة الواجبة التطبيق قانونا فى تثبيت اعانة غلاء المعيشة بالنسبة الى من يعين بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ هى تثبيت هذه الاعانة على أساس الماهية المقررة للمؤهل فى التاريخ المذكور . سواء عين الموظف فى احدى درجات الكادر أو فى درجة أعلى ، وسواء اكان تعيينه فى نطاق الكادر العام أو احدى الكادرات الخاصة .

فاذا كان تعيينه باحدى الشركات الاخيرة ثبت له الاعانة على الماهية المقررة لمؤهله فى التاريخ المتخذ أساسا لاعمال قاعدة التثبيت ، أى على اول مربوط احدى درجات الكادر الذى عين فيه ، وبذلك تكون قاعدة المثل قد اعلمت بمضمونها - كما حددته قرارات اعانة غلاء المعيشة وبلا تفرقة بين كادر عام وكادر خاص ، فتثبيت الاعانة بالنسبة الى جميع موظفى الكادرات المختلفة على أساس موحدة وعلى مقتضى قواعد متماثلة ما دام المصدر التشريعى فيما يتعلق بتطبيق القاعدة فى حق الجميع هو مصدر واحد .

على مقتضى ذلك فإن من عين من الخارج فى وظيفة قاض او مستشار مباشرة بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، تثبت له الاعانة على ماهية قدرها ١٥ جنيها وهى اول مربوط ادنى وظائف كادر القضاء فى التاريخ المشار اليه .

والقول بأن مؤدى هذا الرأى هو ايجاد تفرقة بين المذكورين وبين من كانوا يشغلون الوظائف التى عينوا فيها فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ مما يتعين معه تثبيت الاعانة لهم على اساس المرتبات المقررة لوظائفهم فى التاريخ المشار اليه - هذا القول مردود بها سلف بيانه وهو القساعده طبقا لقرارات مجلس الوزراء الخاصة باعانة غلاء المعيشة وهى ان تثبيت الاعانة بالنسبة الى من عين بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ على اساس المرتب المقرر لمؤهل الموظف فى هذا التاريخ لا على اساس المرتب المقرر لمثل الوظيفة التى عين بها .

وقضلا عن ذلك ، فان مؤدى هذا القول - هو تمييز الموظف الجديد على الموظف لقديم وهو امر حرصت قرارات اعانة الغلاء على تلافيه طبقا لما اشرنا اليه آنفا . وبيان ذلك انه لو عين قاضيان مثلا فى اول يناير سنة ١٩٦٠ احدهما من الخارج والاخر بطريق الترقية لتثبت الاعانة للاول على ماهية قدرها ١٥ جنيها . ولكانت اعانة الغلاء الثانى مثبتة على ماهية قدرها ١٥ جنيها وذلك بالرغم من تماثل مركزيهما بالنظر الى تاريخ التعيين فى وظيفة قاض ولا خلاف بينهما سوى أن احدهما شغل الوظيفة بطريق الترقية من وظيفة ادنى . بينما شغلها الاخر بطريق التعيين المباشر ، وهو اختلاف ان جدر امتياز الاول على الثانى بالنظر الى مدة خدمته فى الوظائف السابقة على وظيفة قاض . لا يبرر بابه حال من الاحوال تمييز الثانى على الاول .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان اعانة غلاء المعيشة بالنسبة الى من عين فى وظائف المستشارين والقضاة من الخارج بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، تثبت على ماهية قدرها خمسة عشر جنيها وهى الماهية المقررة للمؤهل فى هذا التاريخ .

(فتوى رقم ١٢٥ فى ١٧/٢/١٩٦٢ - جلسة ٧/٢/١٩٦٢)

الفصل الثاني اوضاع وظيفية اخرى

الفرع الأول فترة الاختبار لمعاونى النيابة

قاعدة رقم (٢٩٦)

المبـدا :

معاونو النيابة العالمة ومساعدوهم - فترة الاختبار - كيفية حسابها بالنسبة للمجندين منهم - من تاريخ تسلم اعمال الوظيفة وممارستها فصلا بعد انتهاء فترة التجنيد - لا اعتداد بتاريخ صدور قرار التعيين فيها .

ملخص الفـسـوى :

كانت المادة ٦٨ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ فى شان استقلال القضاء تنص على ان « يكون تعيين معاونين بالنيابة على سبيل الاختبار لمدة سنة على الاقل وستين على الاكثر » وقد ردمت المادة ١٢١ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ هذا النص واضافت اليه فترة تقضى بسريانه ، بالنسبة الى المساعدين بالنيابة اعتبارا من اول اكتوبر سنة ١٩٦١ « ويستفاد من هذا النص ان المشرع يشترط للتعين فى وظيفة اعلى من وظيفة معاون النيابة قضاء فترة الاختبار ، ذلك انه قصر شرط الاختبار على معاونى النيابة دون غيرهم من شساغلى الوظائف الاخرى ووضع حدا ادنى لفترة الاختبار وهو سنة على الاقل وتنتهى هذه الفترة بالترقية الى وظيفة اعلى ولو قبل انتضاء عامين او بانقضاء الستين ولو لم يعين معاون النيابة فى وظيفة اعلى : يؤيد هذا النظر ان المشرع حين نص

فى قانون السلطة القضائية على أن « تلغى وظيفة معاون نيابة اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٦١ » . أورد حكما جديدا أضافه للحكم الخاص بفترة الاختبار فنص على سريانه على مساعدى النيابة اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٦١ ، ولو لم يكن المشرع يعنى قصر فترة الاختبار على معاونى النيابة لما كان فى حاجة الى اضافة هذا الحكم الجديد .

وقد سبق أن أفتت هذه الجمعية فى موضوع مماثل ، وهى بصدد تطبيق المادة ١٩ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن نظام موظفى الدولة المقابلة للمادة ١٢١ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ « أن اختبار الموظف على هذا النحو للتحقق من صلاحيته لشغل الوظيفة يقتضى أن يمارس أعمال الوظيفة فعلا طيلة فترة الاختبار » ورمبت على ذلك أن الموظف الذى يعين أثناء فترة تجنيده لا يمارس أعمال وظيفته أثناء تلك الفترة ، فلا يتاح لجبهة الادارة تقدير درجة كفايته . ولا مدى صلاحيته للقيام بأعباء الوظيفة التى أسندت اليه . ومن ثم فلا يجوز حساب فتره الاختبار من تاريخ صدور قرار التعيين أثناء تلبية واجب الخدمة الوطنية وانما تحسب هذه الفترة ابتداء من تاريخ ممارسة أعمال الوظيفة فعلا بعد انقضاء مدة التجنيد . اما ما نص عليه المشرع فى المادة ٥٩ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية من اعتبار المجند الذى يعين أثناء تجنيده فى حكم المعارفانه لا يعنى مستوى تحديد وضع الموظف فى هذه الحالة بعد تخويله حق التعيين فى الوظائف أثناء فترة التجنيد ولا اثر لهذا النص فى خصوص ما تضمنه قانون نظام موظفى الدولة من تخليص الاختبار تهييدا للتعين على النحو المبين فى المادة ١٩ منه . وانتهت الجمعية العمومية من ذلك الى أن « فترة الاختبار المنصوص عليها فى المادة ٢/١٩ من قانون نظام موظفى الدولة تبدأ بالنسبة لمن يعينون أثناء تجنيدهم من تاريخ تسلم أعمال الوظيفة فعلا لا من تاريخ صدور قرار التعيين » .

وهذا الراى يتلحق كذلك على معاونى النيابة ومساعديها بعد الفاء وظيفة معاون النيابة شأنهم فى ذلك شأن سائر موظفى الدولة لتماثل نص المادة ٢/١٩ من قانون نظام موظفى الدولة الذى نص على أن « يكون التعيين

فى الوظائف المشار اليها (اى احدى الدرجات) تحت الاختبار لمدة سنة على الاقل وستتقن على الاكثر ، ونص المادة ١٢١ من قانون السلطة القضائية المشار اليه ، ولا يغير من الامر ما تنقضى به المادة ٦٧ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الخدمة العسكرية والوطنية من الاحتفاظ للموظف او المستخدم او العامل اثناء وجوده فى الخدمة العسكرية او الوطنية بما يستحقه من ترقية وعلاوات كما لو كان يؤدى عمله فعلا وضم مدة خدمته فيها لمدة عمله وحسابها فى المكافآت او المعاش . ذلك ان الاحتفاظ بالترقية فى هذا المقام مشروط ابتداء بقوافر الشروط اللازمة لاستحقاق هذه الترقية ، والموظف الذى لم يقض فترة الاختبار لا يتوافر فيه شرط من شروط الترقية فلا يستحقها اصلا : ومن ثم فلا يجوز الاحتفاظ له بها .

لهذا انتهى الرأى الى ان فترة الاختبار تبدأ بالنسبة الى معاونى النيابة - وبالنسبة الى مساعدى النيابة بعد الفاء وظيفة معاون النيابة - من تاريخ تسلم اعمال الوظيفة وممارستها فعلا بعد انتهاء فترة التجنيد لا من تاريخ صدور قرار التعيين ، ومن ثم لا يدخل فى حساب تلك الفترة المدة التى تقضى فى الخدمة الوطنية وانه لا يجوز تعيين معاون النيابة فى وظيفة أعلى الا بعد قضاء فترة الاختبار المنصوص عليها فى المادة ١٢١ من قانون السلطة القضائية .

(فتوى رقم ١١٨ فى ١٩٦٠/٢/٩ - جلسة ١٩٦٠/١/٢٧)

الفرع الثاني

الأقدمية

قاعدة رقم (٢٩٧)

المبدأ :

المحامون الذين يعينون في وظائف رجال القضاء والنيابة العامة وإدارة قضايا الحكومة - القواعد المنظمة لتحديد أقدميتهم - هذه الأقدمية تحدد أصلا بحسب تاريخ القرار الصادر بالتعيين - إجازة المشرع في المادة ٦٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية تحديد أقدمية خاصة للمحامي بشرط أن ينص عليها في قرار التعيين ، وإن يراعى وضع المحامي بين أغلبية زملائه - تحديد معنى الزميل في هذا الشأن - يعتبر زميلا للمحامي من عين في الوظيفة المراد التعيين فيها في تاريخ استيفاء المحامي لشروط الصلاحية للتعيين فيها - وجوب مراعاة شرطين : الأول وضع المحامي بين أغلبية زملائه في التخرج ممن عينوا عقب تخريجهم وساروا في ترقيلهم سيرا عاديا حتى بلغوا الوظيفة المراد التعيين فيها ، الثاني : أن يكون المحامي قد سار في عمله القانوني في المحاماة أو في غيرها من الأعمال القانونية النظرية وفي القيد بالجدول سيرا عاديا لم يتراخ فيه عن الحدود الدنيا ولم يستبعد من الجدول - لا يعتبر زميلا للمحامي في هذا الخصوص من عين في الوظيفة القضائية في تاريخ سابق على تاريخ صلاحية المحامي للتعيين فيها بغض النظر عن تاريخ تخرج كل منها .

ملخص الفتوى :

يبين من استقضاء المراحل التدرجية للقواعد المنظمة لأقدمية المحامين الذين يعينون في وظائف القضاء والنيابة وإدارة قضايا الحكومة أن هذا الموضوع بدأ تنظيجه عن طريق التشريع بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣

فى شأن استقلال القضاء فنصت المادة ٢٤ منه على ان يكون تصديق
أقدمية المحامى عند تعيينه فى الوظائف القضائية حسب تاريخ القيد
بالجدول العام . وقد كانت حكمة تحديد الأقدمية على هذا النحو
تحقيق المساواة بين المحامى المعين من الخارج وبين زميله فى التفرج الذى
سبقه الى التعيين فى الوظائف القضائية أثر تخرجه وسار فى مدارجها
سيرا عاديا . الا ان تجربة تطبيق هذا النص لم تحقق المساواة التى
استهدفها المشرع بين هؤلاء الزملاء سواء منهم من أثر العمل فى المحاماة
ومن النحق بالوظائف القضائية أثر تخرجه اذ سبق المحامون الذين عينوا
فى هذه الوظائف زملاءهم ممن سبقهم الى التعيين فى الوظائف القضائية
وساروا فى مدارجها سيرا عاديا .

ولهذا تدارك المشرع هذا الامر فى القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ فى
شأن استقلال القضاء الذى حل محل القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٢
المقدم ذكره فعدل عن قاعدة تحديد أقدمية المحامى على اساس تاريخ
القيد بالجدول العام الى قاعدة اخرى تقضى بأن يكون تحديد أقدمية
المحامين الذين يعينون فى وظائف القضاء بين أغلبية زملائهم من داخل
الكادر القضائى ، تضمنت هذه القاعدة المادة ٢٢ من القانون كما ردها
المشرع بنصها فى المادة ٦٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن
السلطة القضائية وذلك حتى لا يسبق المحامى زميله فى التفرج من رجال
القضاء الذى سبقه الى التعيين فى هذه الوظيفة ، وسار سيرا عاديا فى
مدارج الترقية فى هذه الوظائف . وقد اثار تطبيق هذا النص الاخير خلافا
حول تحديد مدلول عبارة (بين أغلبية زملائه) فمن قائل انها تعنى
الزمالة فى التفرج ومن قائل أن المقصود هو فكرة الزمالة فى المحاماة
اى ان المقارنة تنعقد بين المحامى المرشح للتعيين فى الوظيفة القضائية
وبين زملائه من المحامين ممن سبقوه الى التعيين فيها ومن قائل بأن
المشرع يعنى بهذا النص الزمالة فى الصلاحية لتولى الوظيفة فتجرى
المقارنة طبقا لهذا الرأى بين المحامى المرشح للتعيين وبين جميع زملائه
الذين سبقوه الى التعيين فى الوظيفة القضائية محامين كانوا أو غير
محامين ، ومن قائل أخيرا بفكرة الزمالة فى مدة العمل القانونى .

وبيين من استمراض هذه المعايير أو الضوابط جميعها ، ان التزام
معيار واحد منها دون سواه يؤدي في التطبيق الى نتائج شاذة لا تحتق
هدف المشرع ولا تتفق وروح التشريع ، مما يقتضى اعمال اكثر من معيار
واحد منها تحقيقا لهدف المشرع واستجابة لروح التشريع .

ولما كانت اقدمية الموظفين عنصر جوهري متمم للتعيين في الوظيفة
فلا يستقر وضعه القانوني بين زملائه ولا يستكمل مركزه القانوني
الا بتحديد لها ، ومن ثم وجب الاعتداد بادىء ذي بدء بشرط الصلاحية
للتعيين - كعنصر جوهري في تحديد الاقدمية وذلك على أساس المقارنة
بين المحامي المرشح للتعين وبين من سبقه الى التعيين في ذات الوظيفة
في تاريخ استيفاء المحامي لشروط الصلاحية للتعين فيها ، مع اعمـال
معيار التخرج على الوجه المبين فيما بعد .

وتاريخ الصلاحية بالنسبة الى الأشخاص الموجودين في الوظيفة
يتحدد بتاريخ ترقية اليها أو تعيينهم فيها اما تاريخ صلاحية المحامي المرشح
للتعيين فانه يتحدد بالتاريخ الذي يستكمل به في الحاماة المدة التي تؤهله
قانونا لشغل الوظيفة المرشح لها فضلا عن استيفاء كافة الشروط
الاخرى المقررة قانونا . فاذا استوفى المحامي هذه الشروط في تاريخ
لاحق لتاريخ تعيين سائر الموجودين في الوظيفة أو ترقية اليها
وجب ان يكون تاليا لهم في الاقدمية ولو كان سابقا عليهم في تاريخ التخرج
لانه في هذه الحالة لا يعتبر زميلا لهم في مفهوم المادة ٢٢ من قانون السلطة
القضائية المشار اليها .

والامر على نقيض ذلك اذا كان المحامي المرشح للتعين قد استوفى
شروط الصلاحية سالف الذكر في تاريخ مسابق على تاريخ تعيين زملائه
من رجال القضاء في الوظيفة ذاتها أو ترقية اليها ان يوسع في هذه
الحالة في كشف اقدمية هذه الوظيفة سابقا عليهم وذلك بشرط الا يسبق
اغلبية زملائه في التخرج من شاغلي هذه الوظيفة الذين التحقوا بالوظائف
القضائية اثر تخرجهم وساروا في مدارجها سيرا عاديا والمتصود بالزملاء

فى هذا الصدد هم أولا الذين تخرجوا فى ذات السنة التى تخرج فيها المحامى المرشح للتعين وبشرط أن يكون قد سار بدوره فى المحاماة او فى غيرها من الاعمال القانونية النظرية وفى القيد بجداولها سيرا عاديا وذلك بالتزام الضوابط والقواعد التى نص عليها قانون المحاماة ومسار سيرا عاديا فى مدارجها دون تجاوز للحدود المحددة قانونا للقيد بجداول المحامين فى مراحلها المختلفة فان لم يفعل وجب عدم الاعتداد بالمدة التى يتراخى خلالها عن القيد وتأخير تاريخ تخرجه بمقدارها عند المقارنة بينه وبين زملاءه من داخل الكادر وكذلك الشأن فى مدد الاستبعاد وما شابهها . وحكمة ذلك أن رجل القضاء يخضع سواء فى تعينه او فى ترقيته فى الوظائف القضائية لضوابط وقيود من حيث كفايته وملاهيته ومن ثم وجب بالمقابلة ، أن يتقيد المحامى المرشح للتعين فى هذه الوظائف بالقيود والضوابط التى فرضها قانون المحاماة .

والاعتداد بتاريخ التخرج فى هذا الصدد يكفل تحقيق العدالة والمساواة بين الزملاء المتخرجين فى عام واحد سواء فى ذلك من سلك منهم طريق الوظائف القضائية او من اتخذوا المحاماة مهنة لهم على أن يمسير كلا الفريقين فى طريقه مسيرا عاديا على النحو المتقدم ذكره فلا يضار رجال القضاء بتحديد اقدمية زملائهم من المحامين من تاريخ ملاهيتهم لشغل الوظائف التى يرشحون لها ومقارنتهم بزملائهم ممن عينوا فى هذه الوظائف فعلا فى التاريخ المشار اليه فقد تتوافر فيهم صلاحية التعيين فى هذه الوظائف من تاريخ سابق على ذلك التاريخ ولكن بحول دون تعيينهم باعتبار مردها الى عدم خلو الوظائف او اسباب مالية او الى غير ذلك من الاعتبارات الخارجة عن ارادتهم .

وعلى مقتضى ما تقدم يكون تحديد اقدمية المحامى الذى يعين فى احدى وظائف النيابة او القضاء او ادارة قضايا الحكومة بوضعه بين اغلبية زملائه بالقيود والضوابط المتقدم ذكرها بحيث يكون ترتيبه فى الاقدمية تاليا لهم ذلك أن لفظ « بين » يعنى المعية ووضع المحامى تاليا لزملائه لا ينهى اعتباره معهم وبالتالي بينهم ، وهذا الوضع يتفق والاصل العام

الذي يقضى بتحديد اقدمية الموظف عند تعيينه فى الوظيفة العامة تالياً لزملائه ممن سبقوه الى التعيين فيها .

ويتعين التنبية اخيراً الى ان النصوص المسار اليها وعلى الخصوص نص المادة ٦٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية قاطعة فى الدلالة على ان تحديد اقدمية المحامى الذى يعين فى وظائف القضاء والنيابة العامة او ادارة قضائيا الحكومة يكون اصلاً حسب تاريخ القرار الصادر بالتعيين فيوضع تالياً لزملائه فى الوظيفة التى يعين فيها ، بغض النظر عن تاريخ التخرج أو تاريخ المصاحية لشغل الوظيفة على ان المشرع رخص للادارة فى العدول عن هذا الاصل ان اجاز لها تحديد اقدمية خاصة بشرط ان ينص عليها فى قرار التعيين وان تراعى وضع المحامى بين اغلبيه زملائه وقتا للمعايير والضوابط التى سلف ذكرها بحيث لا يجوز لها التحلل أو التراخى فى هذه الضوابط والمعايير متى دلت عن الاصل العام الى قاعدة تحديد الاقدمية الخاصة .

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية الى ما يأتى :

اولاً - ان تحديد الاقدمية يكون اصلاً بحسب تاريخ القرار الصادر بالتعيين أو الترقية على انه يجوز لجهة الادارة ان تحدد للمحامى المرشح للتعيين اقدمية خاصة وعليها فى هذه الحالة ان تراعى الضوابط المنصوص عليها فى القانون وهى وضع المحامى بين اغلبيه زملائه داخل الكادر .

ثانياً - فى تحديد هذه الاقدمية يعتبر زميلاً للمحامى من عين فى الوظيفة المراد التعيين فيها فى تاريخ استيفاء المحامى لشرط المصاحية للتعين فيها . وذلك بالشروطين الاتيين :

(١) ان يوضع المحامى بين اغلبيه زملائه فى التخرج الذين عينوا عقب تخرجهم وساروا فى ترقياتهم سيراً عادياً حتى بلغوا الوظيفة المراد تعيينه فيها .

(ب) أن يكون المحامى قد سار فى عمله القانونى فى الحاماة وفى غيرها من الاعمال القانونية النظرية وفى القيد بالجدول سيرا عاديا لم يتراخ فيه عن الحدود الدنيا ولم يستبعد من الجدول .

ثالثا - لا يعتبر زميلا للمحامى فى هذا الخصوص من عين فى الوظيفة القضائية فى تاريخ سابق على تاريخ صلاحية المحامى للتعيين فيها وذلك بنقض النظر عن تاريخ تخرج كل منهم .

(فتوى رقم ١٩٦٩ فى ١٩٦٢/١/٩ - جلسة ١٩٦٢/١/٦)

قاعدة رقم (٣٩٨)

المبدأ :

القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية - تفرقه فى شأن اقدمية من يعاد تعيينه بين القضاة وبين وكيل الوزارة - تحديد اقدمية القاضى الذى يعاد الى منصبه من تاريخ تعيينه اول مرة - تحديد اقدمية وكيل الوزارة الذى يعاد تعيينه فى المناصب القضائية يكون بين زملائه حسب الاقدمية التى كانت له بينهم يوم تعيينه وكيل للوزارة - اثر ذلك وجوب الاعتداد بالتزقيات التى حصل عليها زملاؤه خلال فترة شغله وظيفه وكيل الوزارة - اختلاف الحكم فى حالة استفادته ماليا بمقتضى احكام الكادر العام بحيث يجاوز الوضع المالى لزملائه - وجوب رد الامر الى نصابه عند اعادته الى الوظيفة القضائية - وجوب استبعاد الزيادة ومنحه الراتب السابق لتعيينه وكيل للوزارة ثم زيادة مرتبه بالمعلاوات الدورية التى كان يستحقها على فرض استمراره فى وظيفته القضائية .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٦٢ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية تنص على أن تقتصر اقدمية القضاء بحسب تاريخ

القرار الجمهورى الصادر بتعيينهم واذا عين أو رقى قاضيان أو أكثر فى قرار واحد كانت الاقدمية بينهم بحسب ترتيبهم فى القرار .

على انه اذا عين مستشارا رئيس محكمة القاهرة الابتدائية أو رئيس محكمة الاسكندرية الابتدائية أو ... أو أحد المحامين العاملين كانت اقدميته بين المستشارين من تاريخ تعيينه فى وظيفته .

وتعتبر اقدمية القضاة الذين يعادون الى مناصبهم من تاريخ القرار الصادر بتعيينهم اول مرة .

وتعتبر اقدمية اعضاء النيابة والموظفين القضائيين بديوان وزارة العدل عند تعيينهم فى وظائف القضاء الماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم فى هذه الدرجات واذا عين وكيل وزارة العدل رئيسا لمحكمة استئناف فتحدد اقدميته بين زملائه حسب الاقدمية التى كانت له منذ كانوا بمحاكم الاستئناف .

وتحدد اقدمية مستشارى محاكم الاستئناف وقضاة المحاكم الابتدائية المعينين من خارج السلك القضائى فى قرار التعيين بموافقة مجلس القضاء الاعلى .

وان المادة ٧٣ من القانون السالف الذكر تنص على انه :
حددت مرتبات القضاة بجميع درجاتهم وفقا للجدول الملحق بهذا القانون .

ولا يصح ان يقرر لاحد منهم مرتب بصفة شخصية أو ان يعامل معاملة استثنائية بأية صورة .

ويستفاد مما تقدم ان المشرع فرق بالنسبة لقدمية رجال القضاء الذين يعادون الى مناصبهم داخل السلك القضائى بين فريقيين :

١ - القضاة : وهؤلاء تعتبر اقدميتهم من تاريخ القرار الصادر بتعيينهم

اول مرة فى وظيفة قاضى فاذا استقال او ترك السلك القضائى ثم طلب العودة الى وظيفة اعتبرت اقدميته فى هذا التاريخ .

٢ - وكيل وزارة العدل وتتحدد اقدميته بين زملائه بحسب الاقدمية التى كانت له يوم تعيينه وكىلا للوزارة .

والمغايرة فى هذا الشأن يفهم منها ان الشارع قد اتجهت نيته الى التفرقة بين وضعين فبينما يعود القاضى الى الخدمة فى ذات وظيفته السابقة من تاريخ تعيينه اول مرة الامر الذى قد يترتب عليه سبق زملائه اياه اذا ما نالوا ترقية فى وظيفة أعلى قبل عودته الى سلك القضاء - فان وكيل الوزارة تتحدد اقدميته بين زملائه بحسب الاقدمية التى كانت له عند تعيينه فى هذه الوظيفة فاذا كانوا قد رقوا خلال فترة شغله هذه الوظيفة اعتبر على سبيل الافتراض مرقا بينهم اذا ما كان ترتيب اقدميته يعطيه هذا الحق فيما لو استمر فى وظيفته القضائية - وعلى ذلك فان وكيل الوزارة يستحق ان يتقاضى مرتبا معادلا لمرتب المستشار الذى كان يليه فى الاقدمية عند تعيينه وكىلا للوزارة متى عين او رقى الى وظيفة نائب رئيس محكمة النقض او رئيس احدى محاكم الاستئناف او رئيسا بها من المستشارين وهذه التفرقة لها ما يبررها ذلك ان الشارع قد راعى ان وظيفة وكيل وزارة العدل انما هى استمرار للخدمة بالسلك القضائى فقد قدر أن وكيل الوزارة لم يترك خدمة القضاء ولذلك حدد اقدميته بين زملائه بحيث يوضع بينهم بحسب الاقدمية التى كانت له عند تعيينه وكىلا للوزارة عند اعادته الى الوظيفة القضائية فاذا كانوا قد رقوا الى وظيفة أعلى أخذت هذه الترقية فى الاعتبار عند الاعادة - اما القاضى الذى يترك وظيفته بالاستقالة او الى خارج السلك القضائى فان وضعه يختلف عن حالة وكيل الوزارة ولذلك فقد قرر الشارع حكما مغايرا فى حالة اعادته الى وظيفته القضائية .

ويترتب على هذا الفهم ان وكيل وزارة العدل اذا ما أعيد الى الوظائف

القضائية يكون على حق في تقاضيه مرتبه الذى بلغه خلال قتله منصب وكيل الوزارة وذلك بشرط الا يسبق زملاءه أى الا يجاوز الوضع المالى الذى بلغوه فى السلك القضائى وهذا الفرض يتوافر فى حالة ما اذا عمل وكيل الوزارة بمقتضى نص المادة ٦٢ المذكورة .

أما اذا لم تقتض ظروف الحال معاملة وكيل وزارة العدل بمقتضى احكام هذه المادة كما اذا لم يعين او يرق المستشار التالى له فى الإقدمية الى احدى الوظائف التى وردت فى النص وانما استمرت معاملته بمقتضى احكام الكادر العام الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن نظام موظفى الدولة او القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة وترتب على هذه المعاملة استفادته ماليا بحيث جاوز الوضع المالى لزملائه بمسقة شخصية فانه يتعين رد الامر الى نصابه الصحيح عند اعادته الى الوظيفة القضائية واستبعاد هذه الزيادة ومنحه راتبه الذى كان يتقاضاه قبل تعيينه فى وظيفة وكيل وزارة العدل ثم يزداد راتبه بالعلاوات الدورية التى كان يستحقها فيما لو فرض استمراره فى وظيفته القضائية .

وليس من مقتضى عدم مجاوزة الوضع المالى للزملاء ان يكون مرتب وكيل وزارة العدل المعاد الى السلك القضائى مساويا لمرتب زملائه - فقد يكون مرتبه قبل تعيينه وكيلًا للوزارة متفوقا بقدر ما طبقا للسير الطبيعى فى منحه العلاوات الدورية أو علاوات الترقية أو منحه علاوة من علاوات درجة المستشار عند الترقية اليها بدلا من منحه أول مربوطها أو لاستحقاقه اعانة غلاء المعيشة بمقدار أكبر بحسب الحالة الاجتماعية طبقا لما هو مقرر قانونا للعاملين بكادر القضاء وفى هذه الحالة يتعين تقرير احقية وكيل وزارة العدل المعاد الى السلك القضائى فى هذا القدر من المرتب بالاضافة الى العلاوات الدورية اذ ليس فى ذلك مجاوزة للموضع المالى لزملائه .

لذلك انتهى الرأى الى احقية السيد الاستاذ المستشار فى مرتبه الذى

- ٨٧٤ -

كان يقاضاه قبل تقلده منصب وكيل وزارة العدل مضافا اليه العسلاوات الدورية التي كانت تستحق له على فرض بقائه في وظيفة مستشار - مع ضم اعانة الفلاء والعلاوة الاضافية المقررة بقانون السلطة القضائية رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٥ الى هذا المرتب .

اما تحديد العلاوة اعمالا لتعديل قانون السلطة القضائية بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٤ فترى الجمعية العمومية عدم ملائمة لابداء الراى فى شأنه لمعرضه على جهة قضائية مختصة .

(ملف ١٨٦/١/٨٦ - جلسة ١٩٦٦/٥/٤)

الفروع الثالث

الاعساره

قاعده رقم (٣٩٩)

المبسدا :

حرمان من نيعار من اعضاء مجلس الدوله لشغل وتليفه خارج المجلس من تقاضى بدل طبيعه العمل - اذا كانت اعارة عضو مجلس الدوله ثبت الى غير وظيفه معينه او درجة ماليه وارده فى ميزانيه الجبهه المعار اليها ولم يكن يحصل الا على مكافاة شاملة يدخل فى تكوينها مرتبه الاصلى بمجلس الدوله وراتب طبيعه العمل لرجال القضاء - اثر ذلك - استحقاق هذا المرتب الاخير بوصفه عنصر من عناصر المكافاة الشاملة يتجرد من طبيعته الاصلية .

ملخص الفتسوى :

يبين من تقصى وقائع الموضوع ان السيد المستشار نذب للعمل بالهيئة العامة للمصانع الحربية اعتبارا من ١٥ من اغسطس سنة ١٩٥٧ الى ان اعير اليها فى ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٨ واستمر كذلك الى ان نذب للعمل بالمؤسسة المصرية العامة للمصانع الحربية اعتبارا من ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٦٣- حيث ظل بها الى ان اعير للعمل مستشارا قانونيا لوزارة الانتاج الحربى اعتبارا من اول يوليه سنة ١٩٦٧ ونذب بعد ذلك اعتبارا من اول يوليه سنة ١٩٦٩ مستشارا قانونيا للمؤسسة المصرية العامة للمصانع الحربية ، وان الجهاز المركزى للحسابات اعترض على صرف بدل طبيعه عمل رجال القضاء لسيادته خلال فترات نذبه للعمل بالمؤسسة المذكورة وفترة اعارته لوزارة الانتاج الحربى .

. ومن حيث ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ بمنح منح رجال القضاء راتب طبيعه عمل ينص فى مادته الاولى على ان : « يمنح

راتب طبيعة عمل لرجال القضاء واعضاء النيابة العامة والموظفين الذين يشغلون وظائف قضائية بديوان وزارة العدل او بمحكمة النقض او النيابة العامة والاعضاء الفنيين بجلس الدولة وادارة تضايا الحكومة والنيابة الادارية وذلك بالفئات الاتية :

جنه

- ١٤ شهرها للمستشارين ومن فى درجتهم وما يعلوها وما يماثلها .
- ٩ شهرها لرؤساء المحاكم والنيابات والقضاة ومن فى حكمهم .
- ٦ شهرها لوكلاء النيابة ومساعدو النيابة ومن فى حكمهم .

ومن حيث انه يبين من نص هذا القرار أن المشرع قد قرر منح راتب اضافى لرجال القضاء وغيرهم ممن ورد بيانهم فى نص المادة الاولى من هذا القرار واطلق عليه اسم « راتب طبيعة عمل » ويستفاد من هذه التسمية الحكمة التى تقرر من اجلها منح هذا الراتب الا وهى طبيعته العمل الذى تستلزمه وظائف معينة حددها الشارع فى نص القرار ، ومن ثم فانه متى تقرر أن الشارع قد قرر هذا المرتب فى واقع الامر لظروف العمل الذى تفرضه الوظائف المشار اليها فالمفروض أن يكون القيام بعمل هذه الوظائف عنصرا من عناصر استحقاق هذا المرتب وعلى هذا يكون منطابق مرتب طبيعة العمل توفر شرطين :

الاول : أن يكون الموظف شاغلا لوظيفة من الوظائف التى حددها نص المادة الاولى المشار اليها .

الثانى : أن يكون الموظف قائما بعمل هذه الوظيفة .

ومن حيث أن الشرط الثانى لاستحقاق بدل طبيعة العمل قد اكده بعد ذلك قانون نظام العاملين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بأن نص فى المادة ٤٠ على انه « لا يجوز صرف البدلات المقررة الا لشاغلى الوظيفة المقررة لها البديل » .

ومن حيث انه اذا جاز لجهة الادارة بموجب سلطتها التقديرية فى النذب وبغير موافقة الموظف ان تغير من طبيعة عمل الموظف عن طريق نذبه للقيام بعمل وظيفة أخرى فان هذا النذب - وهو نظام مؤقت بطبيعته - لا يؤثر على استحقاق الموظف المنتدب لمرتب طبيعة العمل لان جهة الادارة لا تملك بفعلها وارادتها وحدها ان تحصر الموظف من مرتب طبيعة العمل المقرر بقرار رئيس الجمهورية المشار اليه ، ولهذا فان الشرط الثانى من شرطى استحقاق راتب طبيعة العمل المشار اليه هو الا يكون عدم قيام الموظف بالعمل الذى تفرضه الوظيفة راجعا الى الادارة وحدها .

ومن حيث انه بالنسبة الى الاعارة فانه يبين من نصوص قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المنظمة لقواعد الاعارة والمادة ٦٢ من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ان الاعارة لا تتم الا بموافقة الموظف فارادته فى تغيير نوع العمل الذى يستحق عنه المرتب حرة كما ان للاعارة اثرين قانونيين .

الاول : انفصام علاقة الموظف بالوظيفة العامة مدة الاعارة ويتمثل ذلك فى خلو الوظيفة ويترتب على هذا الخلو عدم اضطلاع الموظف بأعباء الوظيفة الاصلية بصفة مؤقتة مدة الاعارة .

الثانى : اتصال علاقة الموظف بالوظيفة العامة مدة الاعارة من وجوده الى ان تدخل مدة الاعارة فى حساب المعاش أو المكافأة كما تدخل فى استحقاق العلاوة والترقية ومن ثم فان الاثر الاول للاعارة هو تخلى الموظف المعار عن اعباء وظيفته فهو لا يشغلها مدة الاعارة من حيث انها مصدر مالى الى درجة ومن حيث مقتضيات ما ترتبه من عمل .

ولما كان من المتعين لاستحقاق مرتب طبيعة العمل ان يكون الموظف شاغلا لوظيفة من الوظائف التى حددها نص المادة الاولى من القرار الجمهورى سالف الذكر فينبى على هذا عدم استحقاق عضو مجلس الدولة المعار لمرتب طبيعة العمل اثناء مدة اعارته .

ولا يسوغ الاحتجاج بأن نص المادة الاولى من القرار الجمهوري المذكور قد ورد عاما شاملا وأن حكمة هذا البديل متوافرة في حالة الاعارة للشئون القانونية باية وزارة أو مصلحة أو هيئة أو مؤسسة اذ ان ارتباطهم بمجلس الدولة ما زال قائما وتصرف مرتباتهم من الجهة المعارين اليها على أساس مرتباتهم في الجهة الاصلية ذلك أن الحكمة من تقرير هذا البديل تكمن في طبيعة العمل الذي يقوم به الموظف المعنى بالنص فقد قدر الشارع ان عمل القاضي أو عضو مجلس الدولة الخ . هو عمل ذو طبيعة خاصة تقرر أصلا لما تفرضه هذه الوظيفة من أعباء مقروض أن يكون شاعلا قائما بها تطبيقا لقاعدة عامة أوردها المادة (٧٣) من قانون نظام العاملين المدنيين وتقضى بأن على الموظف ان يقسم بنفسه بالعمل المنوط به وأن يؤديه بدقة وامانة وعليه ان يخصص وقت العمل الرسمي لاداء واجبات وظيفته ، كما لا يسوغ الاستناد الى ارتباط أعضاء المجلس اثناء مدة الاعارة وان مرتباتهم تصرف من الجهة المعارين اليها على أساس مرتباتهم في الجهة الاصلية وأن طبيعة الاعارة كنظام قانوني لا يترتب عليه انفصام الصلة بين الموظف المعار ووظيفته الاصلية انفصاما تاما والا كان هذا الاجراء نقلا لا اعارة ذلك ان هذه الصلة تكون اثناء الاعارة متراخية الى ان تنتهي الاعارة فتعود .

ومن حيث ان مدى هذا انه لا يجوز صرف البديل المقرر للوظيفة الا ان يشغلها فعلا ومن ثم فان من كان يشغل وظيفة مقرر لها بدل ثم أعير لشغل غيرها لا يجوز أن يستمر في تقاضي البديل المقرر لوظيفته الاصلية ، ولهذا لا يجوز صرف البديل المقرر لوظائف مجلس الدولة الفنية الا لمن يشغلها فعلا من أعضاء المجلس الفنيين ويتعين حرمان من يعار منهم لشغل وظيفة خارج المجلس من تقاضي هذا البديل .

ومن حيث ان هذا القول يعقد فقط على الحالات التي يعار فيها عضو مجلس الدولة الى وظيفة أخرى . اذ باعارته الى هذه الوظيفة يستحق راتبها والبدلات المقررة لها فلا يجوز له ان يجع بين هذا الراتب والبدلات وبين ما كان يستحقه في وظيفته الاصلية بمجلس الدولة

من راتب أصلى أو راتب طبيعة عمل ؛ أما اذا كانت اعارة عضو مجلس الدولة تمت الى غير وظيفة معينة أو درجة مالية واردة فى ميزانية الجهة المعار اليها ولم يكن يستحق عضو مجلس الدولة خلال فترة الاعارة الا مكافأة شاملة يدخل فى تكوينها مرتبه الاصلى بمجلس الدولة وراتب طبيعة العمل لرجال القضاء فان هذا الراتب الاخير يتجرد من طبيعته الاصلية ولا يتتيد بلشروطين السابقين لاستحقاقه بل يكون حصول الموظف عليه كجزء من المكافأة الشاملة التى تقررت له وكعميلار تعددت بمقتضاء تلك المكافأة .

ومن حيث أن الثابت من كتاب المؤسسة المصرية العامة للمصانع الحربية وصناعات الطيران الوجه اليها والمؤرخ فى ٧ يونيه سنة ١٩٧٠ أن المؤسسة كانت تعرف الى السيد المستشار / جميع مستحقاته الاصلية بوظيفته الاصلية بمجلس الدولة كمكافأة شاملة وكل لا يتجزأ مقابل عمله وخدماته بها حيث لم يكن يشغل وظيفة معينة أو درجة مالية واردة بميزانيتهما أو بميزانية وزارة الانتاج الحربى وأن من ضمن هذه المستحقات راتب طبيعة العمل الذى قررت المؤسسة أنه لم يكن يصرف اليه باعتباره كذلك وانما باعتباره عنصر من عناصر المكافأة الشاملة التى يتقاضاها لقاء اعماله التى كان يؤديها للمؤسسة . ومن ثم فان السيد المستشار / يستحق راتب طبيعة العمل باعتباره جزءا من المكافأة الشاملة التى تقررت له خلال فترة عمله بالمؤسسة المصرية العامة للمصانع الحربية أو وزارة الانتاج الحربى . وهو ما سبق أن انتهت اليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والنشر بجلستها المنعقدة فى ١١ من مارس سنة ١٩٧٠ .

من اجل ذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والنشر الى سلامة ما قامت بصرفه المؤسسة المصرية العامة للمصانع الحربية

أو وزارة الانتاج الحبرى للسيد المستشار /
من مكافأة شاملة لراتب طبيعة العمل المقرر لرجال القضاء كعنصر من
عناصر المكافأة الشاملة سواء عن الفترة التي انتدب أو أعير فيها للعمل
بالمؤسسة المصرية العامة للصناعات الحربية أو وزارة الانتاج
الحبرى .

(ملف ٤٧٧/٤/٨٦ - جلسة ١٧/٦/١٩٧٠)

قاعدة رقم (٤٠٠)

المبدأ :

عدم تضمن قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ تنظيمًا
للمعاملة المالية للمعاري من رجال القضاء - الرجوع في هذا الشأن الى
القواعد العامة التي تضمنها القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - نص المادة ٤٥
من هذا القانون على جواز منح العامل المعار للعمل بحكومة أو هيئة اجنبية
مرتبا من حكومة الجمهورية العربية المتحدة بالشروط والاوزاع التي يقرها
رئيس الجمهورية - عدم صدور قرار من رئيس الجمهورية في هذا الشأن -
استصحاب تطبيق القواعد التي كانت سارية في ظل العمل بأحكام القانون
رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة
١٩٦٤ - أساس ذلك - هذه القواعد تضمنها قرار مجلس الوزراء الصادر
في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٥ - منح المرتب في الداخل للمعار بموجب أحكام
هذا القرار هو رخصة اعطاهما الشارع للجهة الادارية التي يتبعها العامل -
صدور قرارات اعارة بعض رجال القضاء الى ليبيا متضمنة النص على منحهم
مرتباتهم في الداخل ونشوء الحق لهم في تقاضى هذه المرتبات - قرار اللجنة
التنفيذية للعلاقات الثقافية والتعاون الفنى بجلسته ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٧
بالغاء صرف مرتبات المعاري الى ليبيا وموافقة لجنة الشؤون الخارجية والامن
القومي بمجلس الوزراء على هذا القرار - هذا القرار يورد قيما على حرية
الادارة في تقدير منح العامل المعار مرتبه في الداخل وليس من شأنه الغاء
القواعد التنظيمية التي تجيز صرف المرتب الى المعار - لا تأثير لهذا القرار
على سلامة القرارات التي صدرت بمنح المعاري مرتباتهم سواء اكانت صريحة
أو ضمنية مستفادة من قيام الوزارات بصرف هذه المرتبات - ليس من شأن
كتاب صادر من وزير الدولة متضمنا انه تم الاتفاق على ان تتحمل الحكومة
الليبية كافة نفقات الاعارة المساس بالمراكز القانونية القائمة للمعاري -
استمرار تقاضيهم مرتباتهم في الداخل الى ان تنتهى مدة اعارتهم المحددة في
قرارات الاعارة .

ملخص الفتوى

ان قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ أجاز فى المادة ٦٨ منه اعارة القضاة للقيام بأعمال قضائية أو قانونية بوزارات الحكومة أو مصالحها أو الهيئات العامة أو الى الصكوكات الاجنبية والهيئات الدولية ، ولكنه لم يتضمن تنظيما للمعاملة المالية للمعارين ، ومن ثم يتعين الرجوع فى هذا الشأن الى القواعد العامة التى تضمنها نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، وينص هذا النظام فى المادة ٤٥ منه على أن « يكون مرتب العامل المعار بأكمله على حساب الحكومة أو الهيئة المستعيرة ، ويجوز منح العامل مرتبا من حكومة الجمهورية العربية المتحدة بالشروط والاوضاع التى يقررها رئيس الجمهورية » . ونظرا الى أنه لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد شروط واطلاع منح المعار مرتبه فى الداخل ، فيكون مرد الحكم الى القواعد التى كانت سارية فى ظل العمل بقانون موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وذلك تطبيقا لما نص عليه القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فى المادة الثانية منه من أنه الى أن يتم وضع اللوائح والقرارات التنفيذية لهذا القانون تستمر اللوائح والقرارات المعمول بها فى شئون الموظفين قبل العمل بهذا القانون سارية فيما لا يتعارض مع أحكامه . وتنظيم المعاملة المالية للمعارين كان محكوما قبل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٤ من اغسطس سنة ١٩٥٥ .

ومن حيث أنه طبقا لاحكام قرار مجلس الوزراء سالف الذكر تمنح حكومة الجمهورية العربية المتحدة لمن يعار الى ليبيا من الدرجة الثالثة فما فوقها مرتبه الاصلى فى الداخل دون اضافات أخرى ، ولمن يعار من الدرجة الرابعة فأقل ٤٠٪ من مرتبه الاصلى بعد أدنى مقداره خمسة جنيهاً ويحد أقصى مقداره عشرة جنيهاً ، ومنح المرتب على هذا النحو هو رخصة اعطاها المشرع للجهة الادارية التى يتبعها العامل المعار ، فيكون لها وفقا لتقديرها أن تقرر منحه مرتبه فى الداخل أو عدم منحه

أياه حسبما تراه ، فلا يستعد العامل المعار حقا فى المرتب فى الداخل من
نصوص قرار مجلس الوزراء المذكور ، وإنما الامر متروك فى ذلك لتقدير
جهة الادارة ، فإذا ما قررت منح العامل مرتبه الاصلى فى الداخل نشأ له
حق فى هذا المرتب من وقت تقرير جهة الادارة ذلك .

ومن حيث انه بالنسبة الى رجال القضاء وأعضاء النيابة العامة
الذين اعيروا الى ليبيا ، فان قرارات اعارتهم صدر بعضها متضمنا النص
على منح المعار مرتبه فى الداخل ، وبعضها اغفل هذه الناحية ولكن
الوزارة قامت فعلا بصرف هذه المرتبات ، ومن ثم نشأ لهم حق فى تقاضى
هذه المرتبات .

ومن حيث ان اللجنة التنفيذية للعلاقات الثقافية والتعاون الفنى
قررت بجلستها المنعقدة فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦٧ الغاء صرف مرتبات
المعارين الى الجمهورية الليبية ، ووافقت على هذا القرار لجنة الشؤون
الخارجية والامن القومى بمجلس الوزراء (ولم تخطر الوزارة بهذا
القرار حسبما يبين من الاوراق) كما صدر كتاب السيد وزير الدولة
المؤرخ ١٨ من اكتوبر سنة ١٩٦٩ متضمنا أنه بمناسبة طلب الحكومة
الليبية الاستعانة ببعض الخبراء المدنيين من الجمهورية العربية المتحدة ،
فقد تم الاتفاق على أن تكون الاستعانة بهؤلاء الخبراء عن طريق الاعارة
بحكومة الجمهورية الليبية وأن تتحمل الجهة المعار اليها بكافة نفقات
الاعارة .

ومن حيث، أن قرار لجنة الشؤون الخارجية والامن القومى سالف
الذكر وان كان قد أورد قيда على حرية جهة الادارة فى تقدير منح العامل
المعار مرتبه فى الداخل بأن ألغى صرف المرتبات الى المعارين الى ليبيا ،
فانه ليس من شأن هذا القرار ان يلغى القواعد التنظيمية التى تجيز
صرف المرتب الى المعار الغاء كلياً ومطلقاً بأثر حال يسرى على جميع
قرارات الاعارة القائمة والمستقبله ، فالغاء القرار التنظيمى لا يكون الا
بقرار فى مثل مرتبته أو أعلى منه ، ولما كان منح المعار مرتبه فى الداخل

رخصة مقررّة في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٥ ، فإن الغاء هذا القرار يقتضى صدور قرار بذلك من الجهة المختصة (رئيس الجمهورية) ولا يكفى لذلك صدور قرار من إحدى اللجان التابعة لمجلس الوزراء ، ومن ثم يكون قرار لجنة الشؤون الخارجية والامن القومى غير كاف لترتيب آثار قانونية تخالف تلك التى ترتبت على قرار مجلس الوزراء المشار اليه ، ومن ثم لا يكفى للتأثير فى سلامة القرارات التى صدرت بمنح المعارين مرتباتهم فى الداخل سواء كانت قرارات صريحة ، او كانت قرارات ضمنية مستفادّة من قياس الوزارة بصرف هذه المرتبات فعلا .

ومن حيث انه بالنسبة الى كتاب السيد وزير الدولة وما تضمنه من انه تم الاتفاق على أن تتحمل الحكومة الليبية كافة نفقات الاعارة ، فإن هذا الكتاب يعتبر ترديدا وتاكيدا لقرار لجنة الشؤون الخارجية والامن القومى ، ولكنه لا يترتب عليه امكان المساس بالمراكز القانونية القائمة للمعارين ، اذ يقتقر بدوره الى الاداة القانونية التى يمكن أن تكسبه القوة القانونية المطلوبة لتعديل الوضع التنظيمى القائم .

ويخلص مما تقدم ان القضاة واعضاء النيابة العامة الذين اعيروا الى ليبيا قبل صدور كتاب السيد وزير الدولة المشار اليه ومنحوا مرتباتهم فى الداخل قد اكتسبوا حقا فى هذه المرتبات الى أن تنتهى مدة اعارتهم المحددة فى القرارات الصادرة بها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن القضاة واعضاء النيابة الذين صدرت قرارات باعارتهم الى حكومة ليبيا قبل صدور كتاب وزير الدولة المؤرخ ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٩ يستحقون مرتباتهم فى الداخل سواء نص فى قرار الاعارة على ذلك او كانت الوزارة قد جرت على صرفه اليهم فعلا وذلك الى أن تنتهى مدة اعارتهم المحددة فى هذه القرارات .

قاعدة رقم ٤٠١

المبدأ :

وجوب عرض اعادة اعضاء الهيئات القضائية بعد انتهاء اعادة سابقة على رئيس الجمهورية لتقدير اعتبارات المصلحة القومية فى الاعارة - لا يثور هذا الوجوب الا بشأن تجديد اعادة جاوزت المدة المحددة فى القانون .

ملخص الفتوى :

من حيث ان المشرع بموجب المادتين ٨٨ ، ٨٩ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وضع اصلا عاما اجاز بمقتضاه اعارة اعضاء مجلس الدولة للخارج بقرار يصدر من رئيس الجمهورية بشرط موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية وحدد للاعادة مدة لا تتجاوز اربع سنوات متصلة ومنع اعارة العضو للخارج بعدها الا بعد انقضاء خمس سنوات على اعارته السابقة . واستثناء من هذا الاصل العام اجاز المشرع زيادة مدة الاعارة على اربع سنوات بشرط ان تقتضى ذلك مصلحة قومية وخول رئيس الجمهورية سلطة تقدير تلك المصلحة القومية ومن ثم فان اعمال هذا الاستثناء يكون منوطا بتوافر شرطين : اولهما ان يكمل أحد الاعضاء فى اعارة قائمة مدة اربع سنوات متصلة . والثانى ان تقتضى المصلحة القومية عرض الامر على رئيس الجمهورية للنظر فى تقدير تلك المصلحة وفى تجديد ذات الاعارة لمدة تزيد على هذا القدر ، وعليه لا يجد هذا الاستثناء مجالا لتطبيقه الا بالنسبة للاعادة القائمة بالفعل والتى تستمر لذات الجهة المستعيرة وبعد العرض على المجلس الاعلى فليس لرئيس الجمهورية ان يتصدى لتقدير المصلحة القومية فى اعارة قائمة من تلقاء نفسه بل لابد ان يتم العرض عليه عن طريق المجلس الاعلى للهيئات القضائية والا ترتب على ذلك سلب اختصاص المجلس الاعلى بنظر اعارات اعضاء مجلس الدولة ولا يجوز مد نطاق هذا الاستثناء الى الاعارات الجديدة التى تطلبها جهة

أخرى غير تلك التى كان العضو معاراً إليها خلال مدة الأربع سنوات عن طريق القياس ، إذ أن الاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوسع فى تفسيره ، كما لا يجوز عرض الاعارة فى مثل تلك الحالة مباشرة على رئيس الجمهورية لتقدير المصلحة القومية فيها ، فليس من المقبول أن يختص المجلس الأعلى بنظر الاعارة التى تتم لأول مرة أو التى تتم بعد انقضاء خمس سنوات على اعارة سابقة والنظر فى تحديدها وتجاوز مدتها ثم يقال بعدم اختصاصه بذلك عند الخروج على القواعد التى سنّها المشرع لاعارة أعضاء مجلس الدولة ، فضلاً عن ذلك فإن المشرع اشترط للاعارة الجديدة مرور خمس سنوات على الاعارة السابقة ولم يقصر تلك المدة بسبب المصلحة القومية أو لاي سبب آخر وعليه فإنه يكون للمجلس الأعلى للهيئات القضائية أن يبت فى الاعارة الجديدة التى لم يفصل بينها وبين الاعارة المنقضية مدة خمس سنوات فيتعين عليه رفضها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان السلطة الاستثنائية المخولة لرئيس الجمهورية فى تقدير المصلحة القومية لا تثور الا بشأن تجديد اعارة قائمة تجاوزت المدة المحددة فى القانون ، وذلك بعد ان يبدى المجلس الأعلى للهيئات القضائية رايه .

(ملف ٢٣٤/٦/٨٦ - جلسة ١٨/٤/١٩٧٩) .

الفروع الرابع

معادلة الوظائف القضائية بدرجات الكادر العام

قاعدة رقم (٤٠٢)

المبدأ :

وظيفة وكيل نيابة من الفئة الممتازة - تعادلها مع الفئة الثانية
بالكادر العام - نص قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ على
معادلتها بالفئة الثالثة - مخالفة القانون ووجوب استبعاده في هذا
الشق .

ملخص الحكم :

ان الثابت من الاوراق ان المدعى كان يشغل وظيفة وكيل نيابة
من الفئة الممتازة ذات الربط المالي (٧٢٠ - ١٢٠٠) اعتبارا من
١٩٦٧/٨/٢٠ ، وفي ١٩٦٩/٨/٣١ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم
١٦٠٥ لسنة ١٩٦٩ بتعيين بعض العاملين من الهيئات القضائية في
وظائف أخرى ونص في المادة ٣١ منه على أن يعين من المادة الواردة
اسماؤهم في الكشف المرافقة في الجهات المبينة قرين اسم كل منهم في
وظائف تعادل درجات وظائفهم الحالية . وقد تضمنت هذه الكشف اسم
المدعى وأنه عين بالجهاز المركزي للمحاسبات ، وقد حدد هذا الجهاز درجة
المدعى بالدرجة الثالثة مجموعة الوظائف التخصصية وبأقدمية من
١٩٦٧/٨/٣٠ تاريخ تعيينه في وظيفة وكيل نيابة من الفئة الممتازة
وبمرتب ٦٧ ج شهريا وهو مرتبه الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة .

ومن حيث أنه بالرجوع الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٧ لسنة
١٩٦٧ في شأن معادلة درجات الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العام
تبين أنه ينص في المادة (١) منه على أنه « تعادل درجات الكادرات

الخاصة بأعضاء هيئة التدريس بالجامعات ... ووظائف السلطة القضائية ... بدرجات الكادر العام الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه وذلك على الوجه المبين بالجداول المرافقة . » وتقتضى المادة (٢) بانه « فى حالة النقل من أحد الكادرات الخاصة الى الكادر العام يوضع المنقول فى الدرجة المعادلة للدرجة المنقول منها طبقاً للجداول المرافقة » . وقد نص الجدول الخاص برجال السلطة القضائية الملحق بالقرار الجمهورى المشار اليه على ان وظيفة وكيل نيابة من الفئة الممتازة تعادل الدرجة الثالثة ، وتعادل الدرجة الثانية اعتباراً من تاريخ بلوغ المرتب ٨٧٦ ج سنوياً .

ومن حيث أنه يبين من الجدول الملحق بنظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ان الربط المالى للدرجة الثالثة هو ٦٨٤ - ١٢٠٠ ج سنوياً بعلاوة قدرها ٤٨ ج سنوياً ، وان الربط المالى للدرجة الثانية هو ٨٧٦ - ١٤٤٠ ج سنوياً ، بعلاوة قدرها ٦٠ ج سنوياً ، بينما يبين من جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية ان الربط المالى لوظيفة وكيل نيابة من الفئة الممتازة هو ٧٢٠ - ١٢٠٠ ج سنوياً بعلاوة قدرها ٦٠ ج سنوياً وان الوظيفة التالية التى يرقى اليها وكيل النيابة من الفئة الممتازة هى وظيفة رئيس نيابة وهى تعادل الفئة الاولى فى القرار الجمهورى رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه .

ومن حيث ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ فى شأن معادلة درجات الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العام انما اجرى التعادل بين درجات وظائف الهيئات القضائية بدرجات الكادر العام فى ضوء ما كشف عنه قضاء هذه المحكمة من وجوب ان يراعى عند تعادل وظائف هذه الهيئات ان لا يقتصر على المعايير المالية وحدها . بل يجب مراعاة المزايا الوظيفية الاخرى والضمانات التى يتميز بها رجال الهيئات القضائية ، وأن يراعى فى ذلك ما يقضى به القانون من حظر نقل العامل من وظيفة الى أخرى درجتها اقل . واذ يتضح من اجراء المقارنة بين

وظيفة وكيل النيابة الفئة الممتازة وبين الدرجة الثالثة الكادر العام ان الوظيفة الاولى تتميز عن الدرجة الثالثة من حيث بداية الربط المالى ومتوسط الربط وقيمة العلاوة الدورية وأن الوظيفة التالية لوظيفة وكيل النيابة من الفئة الممتازة فى مجال الترقى هى وظيفة رئيس نيابة وهى تعادل الفئة الاولى ، فاذا اضيفت الى ذلك المزايا الوظيفية الاخرى والضمانات التى يتميز بها رجال القضاء والنيابة طبقا لقانون السلطة القضائية فانه لا يمكن القول بان وظيفة وكيل النيابة من الفئة الممتازة تعادل الدرجة الثالثة بالكادر العام ، بل هى بلا مرأى أعلى منها ، ومن ثم فان وضع المدعى على الدرجة الثالثة بالجهاز المركزى للمحاسبات هو تنزيل حتما لدرجته يخالف القانون الذى يحظر نقل العامل من وظيفته الى أخرى درجتها أقل ، ويكون القرار الجمهورى رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه فيما قضى به من معادلة وظيفة وكيل النيابة من الفئة الممتازة الذى يقل مرتبه عن ٨٧٦ ج سنويا بالفئة الثالثة قد خالف القانون ، ويتعين لذلك استبعاده فى هذا الشق منه من دائرة التطبيق لعدم مشروعيته .

(طعن رقم ١٢٨٨ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٧٦) .

قاعدة رقم (٤٠٣)

المبدأ :

عدم صدور قرار تنظيمى بمعادلة درجات الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العام فى ظل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ لا يحول دون استمرار العمل بأحكام القرار الجمهورى رقم ٢٣٨٧ لسنة ٦٧ استنادا الى حكم المادة الثالثة من قانون الاصدار وذلك بجانب الاعتداد بالمبادئ والقواعد التى جرى عليها القضاء الادارى فى مجال تحقيق هذا التعادل والتى اعتمد عليها المشرع عند اصدار القرار الجمهورى المشار اليه والتى تقوم اساسا على تحقيق التعادل من خلال ميزان متوسط الربط المالى مع عدم الاضرار بالعامل المنقول من الكادرات الخاصة الى الكادر العام ولا

اعتداد في هذا المجال بالمرتبات والبدلات الإضافية المقررة لوظائف الكادرات الخاصة - تطبيق - معادلة وظيفة قاض (أ) ذات الربط المالي ١٤٤٠/٩٦٠ بعلاوة ٦٠ جنيها سنويا ومتوسط ربطها المالي ١٢٠٠ جنيها بالدرجة الثانية من درجات القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ذات الربط المالي ١٤٤٠/٨٧٦٠ بعلاوة ٦٠ جنيها سنويا ومتوسط ربطها المالي ١١٥٨ جنيها سنويا .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن القرار الجمهوري رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ في شأن معادلة درجات الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العام والصادر في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن السلطة القضائية يقضى بمعادلة وظيفة قاض بالمحاكم الابتدائية ووكيل نيابة من الفئة الممتازة بالربط المالي ٧٢٠ / ١٢٠٠ بالدرجة الثالثة بالربط المالي ٦٨٤ / ١٢٠٠ ومعادلة وظيفة قاض بالمحاكم الابتدائية ووكيل نيابة من الفئة الممتازة من تاريخ بلوغ المرتب ٨٧٦٨ جنيها سنويا بالدرجة الثانية بالربط المالي ٨٧٦ / ١٤٤٠ ومعادلة وظيفة رئيس محكمة ابتدائية ورئيس نيابة بالربط المالي ١٠٨٠ / ١٥٠٠ بالدرجة الأولى بالربط المالي ١٢٠٠ / ١٥٠٠ ، ومعادلة وظيفة مستشار بالربط المالي ١٤٠٠ / ١٨٠٠ بوظيفة وكيل وزارة بالربط المالي ١٤٠٠ / ١٨٠٠ ثم صدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلسلة القضائية وقم وظيفة القاضي الى قاض (ب) بالربط المالي ٧٢٠ / ١٢٠٠ بعلاوة ٦٠ جنيها سنويا وقاض (أ) بالربط المالي ٩٦٠ / ١٤٤٠ بعلاوة ٦٠ جنيها سنويا . كما عمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة اعتبارا من ١٠/١٠/١٩٧١ وجعل الدرجة الثالثة بالفئة ١٤٤٠/٦٨٤ بعلاوة ٤٨ جنيها سنويا ، والدرجة الثانية بالفئة ٨٧٦ / ١٤٤٠ بعلاوة ٦٠ جنيها ودرجة مدير عام بالفئة ١٢٠٠ / ١٨٠٠ جنيها بعلاوة ٧٢ جنيها سنويا . ولم يصدر في ظل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ قرار تنظيمي عام بمعادلة درجات الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العام على

قرار القرار الجمهورى رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ الصادر فى ظل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الامر الذى يتعين معه الاستمرار فى تطبيق احكام القرار الجمهورى رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ فى ظل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ طبقا لحكم المادة الثالثة من قانون اصدار القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ التى تقضى باستمرار العمل باللوائح والقواعد والقرارات المعدل بها فى شئون العاملين الخاضعين لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ فيما لا يتعارض مع احكامه فى مجال معادلة وظائف القضاء بدرجات نظام العاملين المدنيين بالدولة ، كما يتعين أيضا الاعتداد بالمبادئ والقواعد التى جرى عليها القضاء الادارى فى مجال تحقيق هذا التعادل التى بنى عليها المشرع احكام التعادل الواردة بالقرار الجمهورى رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ وخلاصة هذه المبادئ والقواعد تقوم على أساس تحقيق التعادل بين الدرجات والوظائف من خلال وزنها بميزان متوسط الربط المالى مع عدم الاضرار بالعامل المنقول من الكادرات الخاصة الى الكادر العام للعاملين فى الدولة والثابت أن المدعى نقل من وظيفة قاض (١) بمرتبة ١٣٦٢ جنيها سنويا الى وظيفة معادلة لوظيفته القضائية بوزارة الثقافة بموجب القرار الجمهورى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٧٤ الصادر فى ١٢/٣/١٩٧٤ ثم صدر القرار الادارى رقم ٣١١ فى ٩/٦/١٩٧٤ بوضعه فى الفئة ١٤٤٠/٨٧٦ (الدرجة الثانية) مع احتفاظه بمرتبه والثابت أن وظيفة قاض (١) مقرر لها الربط المالى ١٤٤٠/٩٦٠ بعلاوة ٦٠ جنيها سنويا ومتوسط ربطها المالى ١٢٠٠ جنيها والدرجة الثانية من درجات القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ مقرر لها الربط المالى ١٤٤٠/٨٧٦ بعلاوة ٦٠ جنيها سنويا ومتوسط ربطها المالى ١١٥٨ جنيها سنويا ، وان درجة مدير عام مقرر لها الربط المالى ١٨٠٠/١٢٠٠ بعلاوة ٧٢ جنيها سنويا ومتوسط ربطها المالى ١٥٠٠ جنيها سنويا - وعلى ذلك يكون متوسط الربط المالى لوظيفة قاض (١) (١٢٠٠ جنيها) اقرب الى متوسط الربط المالى للدرجة الثانية (١١٥٨ جنيها) منه الى متوسط الربط المالى لدرجة مدير عام (١٥٠٠ جنيها) كما أن العلاوة الدورية لوظيفة قاض (١) هى بعينها

العلاوة الدورية للدرجة الثانية ومقدار كل منهما ٦٠ جنيها سنويا ، وأخيرا
فإن آخر الربط المالى لوظيفة قاض (١) ١٤٤٠ جنيها هو بعينه آخر مربوط
الدرجة الثانية ١٤٤٠ جنيها - بينما آخر الربط المالى لدرجة مدير عام
١٨٠٠ ج وعلاوتها الدورية ٧٢ جنيها سنويا - وعلى ذلك تكون وظيفة
قاض (١) معادلة للدرجة الثانية من درجات نظام العاملين المدنيين
بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ولا يترتب على نقل القاض
فئة (١) الى الدرجة الثانية من درجات القانون المذكور أى ضرر . مادام
آخر الربط المالى لوظيفة قاض (١) والعلاوة الدورية المقررة لها يعادلان
آخر الربط المالى للدرجة الثانية والعلاوة الدورية المقررة لتلك الدرجة .
أما البدلات والمزايا المالية المقررة لوظائف القضاة فلا تدخل فى حساب
التعادل لأن هذه المزايا المقررة للوظيفة يستحقها القضاة ماداموا
يشغلون وظائف القضاء ولأن القاعدة الأصلية فى حساب التعادل توجب
الاعتداد بالمرتب الأساسى فى وزن وظائف الكادرات الخاصة بميزان درجات
الكادر العام لنظم العاملين فى الدولة ولا اعتداد فى هذا المقام بالمرتبات
والبدلات الإضافية المقررة لوظائف الكادرات الخاصة ولا غرابه فى معادلة
وظيفة قاض (١) بالدرجة الثانية من درجات القانون العام ذلك أن القرار
الجمهورى رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ يعادل وظيفة قاض بالمحاكم الابتدائية
بالدرجة الثالثة إذا لم يصل المرتب الى ٨٧٦ جنيها سنويا ويعادلها
بالدرجة الثانية ٨٧٦/١٤٤٠ من تاريخ بلوغ المرتب ٨٧٦ جنيها سنويا .
أما ما يدعى المدعى من معادلة وظيفة قاض (١) بدرجة مدير عام من
تاريخ بلوغ مرتبه ١٢٠٠ جنيها فهو ادعاء لا أساس له من أحكام القانون
ويخلط فى مجال التعادل بين وظيفة قاض (١) ووظيفة رئيس محكمة
ابتدائية ورئيس نيابة المقرر معادلتها بدرجة مدير عام دائما وفى كل
الأحوال ولا مجال للاعتداد فى قياس التعادل بين وظائف القضاء ودرجات
الكادر العام بأول مربوط درجات الكادر العام مع مقارنتها بمرتبات
القضاة المنقلين الى درجات الكادر العام الا حيث يتدخل المشرع وينص
على ذلك صراحة كما هو الشأن فى جدول وظيفة وكيل نيابة معادلة
للدرجة الرابعة (١٩٦٠/٥٤٠) من تاريخ بلوغ المرتب ٥٤٠ جنيها وصل

وظيفة القاضى معادلة للدرجة الثانية (١٤٤٠/٨٧٦) من تاريخ بلوغ المرتب ٨٧٦ جنيها ، لأن التوسع غى قياس المرتب الفعلى للقاضى المنقول الى درجات الكادر العام بأول مربوط درجات الكادر العام للعاملين يؤدى فى حالة اعمانه بلا خابط من النص التشريعى الصريح الى التخليط وعدم العدل وتداخل الوظائف اذ يمكن ان يترتب عليه فى حالة الأخذ به - الى معادلة درجة قاض (أ) وصل مرتبه الى ١٤٠٠ جنيه أو رئيس بالمحاكم الابتدائية وصل مرتبه الى ذلك المرتب بدرجة وكيل وزارة (١٤٠٠/١٨٠٠) ، المقرر معادلة وظيفة المستشار بها وهو ما لم يستهدفه المشرع الذى عادل وظيفة مستشار بدرجة وكيل وزارة كما عادل وظيفة الرئيس بالمحكمة الابتدائية بدرجة مدير عام ووظيفة القاضى (أ) بالدرجة الثانية اذا كان مرتبه ٨٧٦ جنيها سنويا أو أكثر وتحسب أتمديته فى الدرجة الثانية من ذلك التاريخ فقط ومتى كان الثابت ان الادارة قررت تسوية حالة المدعى بعد نقله من وظيفة قاض (أ) الى وزارة الثقافة - وكان مرتبه عند النقل ١٢٦٢ جنيها سنويا بوضعه على الدرجة الثانية ١٤٤٠/٨٧٦ - فانها - اى الادارة - تكون قد اعملت أحكام القانون فى حق المدعى عمالا صحيحا ، ومتى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى القضاء برفض الدعوى لعدم قيام طلب المدعى وضعه فى درجة مدير عام (١٣٠٠/١٨٠٠) من تاريخ بلوغ مرتبه ١٢٠٠ جنيه على أساس سليم من القانون فانه - اى الحكم المضعون فيه - يكون قد جاء مطابقا للقانون ، جديرا بالتأييد ، ويكون الطعن فيه فى غير محله بما يتعين رفضه - والحكم بقبول الطعن شكلا ، وبرفضه موضوعا ، والزام الطاعن (المدعى) بالمصروفات .

الفرع الخامس

النقل الى وظائف خارج الهيئة القضائية

قاعدة رقم (٤٠٤)

المبدأ :

موظف - مرتب - النقل من كادر القضاء والنيابة العامة الى مؤسسة عامة في الدرجة المعادلة - استحقاق اول مربوط الدرجة المنقول اليها اذا كان اكبر من مرتب الدرجة المنقول منها -

ملخص الفتوى :

الأصل أن يحتفظ الموظف المنقول بمرتبته السابق فلا يتفاضى مرتباً يزيد عليه في الدرجة المنقول اليها ، الا ان نشاط اعمال هذا الأصل - وفقاً لما تبين من استقراء أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ان يكون المرتب السابق في حدود مربوط الدرجة المنقول اليها . اما اذا كانت الدرجة المنقول اليها باعتبارها الدرجة المعادلة للدرجة المنقول منها - تزيد في اول مربوطها عن مرتب الموظف المنقول فانـه يتقاضى اول مربوط نزولاً على الأصل العام المقرر في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من انه لا يجوز أن يشغل موظف وظيفة من درجة معينة ثم يتقاضى مرتباً يقل عن بداية مربوطها (المادة ٢١ من القانون والجدول الملحق به) . ومن ثم فإن نقل عضو النيابة العامة الى مؤسسة لطاقة الذرية بالدرجة الثانية العالية باعتبارها الدرجة المعادلة لدرجة وكيل النائب العام من الفئة الممتازة المنقول منها يعطيه الحق في اول مربوط الدرجة المنقول اليها وهو ٦٥ جنبها شهرياً .

(فتوى رقم ٩٥٣ في ١٩٦٣/٨/٢١ - جلسة ١٩٦٣/٨/١٤)

قاعدة رقم (٤٠٥)

المبدأ :

القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ باعادة تشكيل الهيئات القضائية والقرار الجمهورى رقم ١٦٠٥ لسنة ١٩٦٩ بتعيين بعض العاملين فى الهيئات القضائية فى وظائف أخرى - تعيين اعضاء الهيئات القضائية بموجب احكامها فى وظائف أخرى هو تعيين بمعنى الكلمة وليس نقلا - عدم خضوعهم لقاعدة عدم جواز ترقية الموظف المنقول الا بعد مضى سنة من تاريخ نقله .

ملخص الفتوى :

ان الواضح من نصوص القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠٥ لسنة ١٩٦٩ المشار اليهما أن تعيين أعضاء الهيئات القضائية هو تعيين بالمعنى المفهوم من هذه الكلمة ، وليس نقلا من وظيفة الى أخرى فبذلك عبر المشرع فى المادة الرابعة من القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ حين أجاز لرئيس الجمهورية تعيين أعضاء الهيئات القضائية المذكورين فى وظائف أخرى ، وبذلك صدر القرار الجمهورى رقم ١٦٠٥ لسنة ١٩٦٩ بتعيينهم فى هذه الوظائف ، وباعتبارهم معينين فى وظائفهم الجديدة وليسوا منقولين اليها ، فانهم لا يخضعون لنص المادة ٢٣ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والذي ينص على أنه .. لا يجوز ترقية العامل المنقول الا بعد مضى سنة على الاقل .. « فهذا النص - كما هو واضح - يسرى على العامل المنقول ، ولا صلة له بالعامل الذى يعين أو يعاد تعيينه فى وظيفة أخرى » .

(فتوى رقم ١٥١ فى ٢٢/٢/١٩٧١)

قاعدة رقم (٤٠٦)

المبدأ :

أعضاء الهيئات القضائية الذين يعاد تعيينهم فى وظائف أخرى طبقا لأحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ والقرار الجمهورى رقم ١٦٠٥ لسنة

١٩٦٩ - يستصبحون مراكزهم فى وظائفهم السابقة بما فى ذلك الاقدمية
وموعد استحقاق العلاوات .

ملخص الفتوى :

ان تعيين أعضاء الهيئات القضائية المذكورين فى وظائف أخرى لم
يتم طبقا للقواعد العامة المقررة للتعيين فى نظام العاملين المدنيين
بالدولة المشار اليه أو فى نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار
رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ، وانما صدر هذا التعيين
بناء على قانون خاص رخص لرئيس الجمهورية فى اجرائه ، وهو القانون
رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ ، وقد افصح هذا القانون عن رغبة المشرع فى
الا يضار أعضاء الهيئات القضائية بتعيينهم فى وظائف أخرى ، وعن
قصده أن يستصبحوا مراكزهم القانونية السابقة عند تعيينهم الجديد ،
فحرص على النص على أن يكون تعيين أى منهم فى وظيفة معادلة لدرجة
وظيفته القضائية ، ولو اراد المشرع ان يكون هذا التعيين فاتحة علاقة
قانونية جديدة بين المعين والدولة منبئة الصلة بالعلاقة السابقة ، لكان
قد ترك أمر تنظيم هذه العلاقة للقواعد العامة ولقرار التعيين الذى كان
يتعين عندئذ أن يلتزم حكم هذه القواعد العامة .

ومن حيث ان تعيين عضو الهيئة القضائية فى وظيفة معادلة
لوظيفته القضائية ، هو استصحاب بحكم القانون لمركزه فى وظيفته
السابقة ، مما يتعين معه القول بانه يحتفظ بأقدميته فى تلك الوظيفة
وبموعد علاوته الدورية فيها ، مع مراعاة تاريخ منح العلاوة الدورية الذى
يقرره نظام العاملين المدنيين بالدولة ونظام العاملين بالقطاع العام .

انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن تعيين أعضاء الهيئات القضائية
فى وظائف أخرى بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠٥ لسنة ١٩٦٩ هو
تعيين صدر بناء على قانون خاص يستصحب معه المعين أقدميته وميعاد
علاوته الدورية فى وظيفته السابقة ولا يتقيد عند ترقبته بقيد مضى السنة
المنصوص عليها فى المادة ٢٣ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر
بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

(ملف ٢٦٨/٣/٨٦ - جملة ١٩٧١/٢/٣)

الفرع السادس

الاستقالة للترشيح لعضوية مجلس الشعب

قاعدة رقم (٤٠٧)

المبني على :

استحقاق اصحاب المعاشات التي تمت تسويتها وفقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ في شان المعاملة المالية لاعضاء الهيئات القضائية الذين يعتزلون الخدمة للترشيح لعضوية مجلس الشعب نلاعانة الاضافية المقررة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ وذلك عن المعاش فقط دون الفرق بين المرتب والمعاش - وجوب ان تخصم قيمة هذه الاعانة من الفرق المستحق لهم بين المرتب والمعاش .

ملخص الفتوى :

ان المادة السادسة من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض احكام قوانين الهيئات القضائية تنص على انه « يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ في شان المعاملة المالية لاعضاء الهيئات القضائية الذين يعتزلون الخدمة للترشيح لعضوية مجلس الشعب وذلك مع عدم الاخلال بالمعاشات التي استحققت طبقا لاحكام هذا القرار » . ومن حيث انه بناء على هذا النص فان الغاء القرار رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ لم يثر على المعاشات التي استحققت طبقا لاحكامه خلال المجال الزمني لتطبيقه فيظل اصحابها محتفظين بها ويحاسبون عنها وفقا للتواعد المنصوص عليها في هذا القرار .

ومن حيث ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ قد صدر في ١٩٥٧/٥/٢٣ بالموافقة على مذكرة وزارة العدل التي تضمنت قواعد تسوية حالات اعضاء الهيئات القضائية الذين يعتزلون الخدمة للترشيح لعضوية مجلس الشعب والتي نصت على انه « ترى الوزارة انه

ثميرا على رجال القضاء والنيابة وأعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة الذين يرغبون فى اعتزال الخدمة لترشيح أنفسهم لعضوية مجلس الأمة أن تسوى حالة من يقرر السيد الوزير أو الرئيس المختص قبول استقالته على الوجه الآتى :

أولا :

المستشار ومن فى درجته ثم من علت درجته تضم الى مدة خدمته المحسوبة فى المعاش المدة الباقية له على بلوغه سن الستين مضافا اليها ما يقابلها من مدة المحاماة اذا لم يكن قد استكمل حدها الاقصى بعد وقدره عشر سنوات التى يقضى بها القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ وذلك بشرط ألا يتجاوز مجموع المديتين ثلاث سنوات وفى جميع الأحوال يسوى المعاش بحيث لا يقل طبقا لهذه القاعدة عن المعاش الذى يسوى على أساس المرتب الفعلى لاي ممن هم فى الوظيفة التالية لوظيفته على الوجه المبين فى البند ثانيا وذلك بشرط ألا تقل مدة الخدمة المحسوبة فى المعاش لأولهما عن مدة خدمة الثانى ويجرى هذا الحكم ولو لم يترك أحد التالين له الخدمة بسبب التسريح .

ويصرف لمن اعتزل الخدمة من هؤلاء الفرق بين المرتب والمعاش بما فى ذلك اعانة الغلاء عن مدة الخدمة الباقية لبلوغه سن التقاعد اذا أخفق فى الانتخابات ولا يصرف له هذا الفرق فى حالة فوزه فيها لعدم الجمع بين المرتب والمكافأة .

ثانيا :

ومن دون أولئك من رجال القضاء والنيابة وأعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة يسوى معاشه على أساس ثلاثة أرباع مرتبه الأخير قبل الاستقالة اذا كانت مدة خدمته المحسوبة فى المعاش بما فيها مدة اشتغاله بالمحاماة لا تقل عن اثنتى عشرة سنة كاملة فإذا كانت المدة دون

ذلك فتسوى مكافاته القانونية على أساس مدة خدمته حتى تاريخ الاستقالة وتصرف اليه .

ويصرف كذلك لمن اعتزل الخدمة من هؤلاء المرتب الحالي مضافا اليه اعانة الغلاء المستحقة شهرا فشهر حتى تاريخ اعلان نتيجة الانتخابات ويستمر الصرف اليه لمدة كاملة لثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ قبول استقالته وذلك فى حالة عدم نجاحه فى الانتخابات « .

ومن حيث أن المشرع قصد باصدار هذا القرار تشجيع رجال القضاء على الترشيح لمجلس الأمة والمشاركة فى الحياة السياسية فقرر لهم تيسيرات خاصة وذلك بتسوية معاشاتهم ومكافاتهم بطريقة معينة تعوضهم عن مدة الخدمة الباقية لهم ، والتي كان من الممكن أن يستفيدوا منها فى معاشاتهم لولا استقالتهم لدخول الانتخابات ، وزاد المشرع على ذلك بتأمينهم اذا ما اخفقوا فى الانتخابات فقرر منح المستشارين ومن هم أعلى درجة منهم الفرق بين المرتب والمعاش بما فى ذلك اعانة غلاء المعيشة طوال المدة الباقية لبلوغهم سن التقاعد .

وقرر منح شاغلى الوظائف الأدنى المرتب الذى كانوا يتقاضونه قبل الاستقالة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ قبولها .

ومن حيث انه لما كان المشرع قد هدف من وراء منح المستشار المستقيل الفرق بين المرتب والمعاش الى تأمينه بالابقاء على حالته المالية كما كانت قبل الاستقالة ولحين بلوغه سن التقاعد ، فان مجموع ما يتقاضاه خلال هذه الفترة من معاش وفرق انما يمثل فى حقيقته الحد الأقصى لما يمكن أن يحصل عليه بعد الاستقالة ، ومن ثم فان الفرق بين المرتب والمعاش يظل على طبيعته الثابتة كجزء من المرتب يحتفظ به المستشار المستقيل بنص خاص على سبيل الاستثناء ولا يندمج فى المعاش ذاته ، وبالتالي لا يسرى عليه ما يسرى على المعاش من أحكام كما أنه يتأثر بزيادة المعاش فينقص مقداره ، ولا وجه للقول بان هذا الفرق يعد من قبيل المعاشات الاستثنائية لأنه لا يحمل اية سمة من سماتها فهو يستحق حتى بلوغ سن التقاعد ولا

ينتفع به صاحب المعاش حتى الوفاة ولا تنتفع به أسرته من بعده ومناطق استحقاقه هو اخفاق المستقبل فى الانتخابات • وعليه فلا يسوغ اعتباره نوعا من المعاش باى حال من الاحوال •

ومن حيث أن القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ بتقرير اعانة اضافية لأصحاب المعاشات قد نص فى مادته الأولى على أنه « تضاف اعانة بمقدار ١٠٪ الى المعاشات المستحقة والتي تستحق وفقا لأحكام التشريعات الآتية ... » •

ومن حيث أنه ولئن كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ لم يرد له ذكر ضمن التشريعات التي عدتها المادة الأولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ المشار إليها فإن ذلك لا يحول دون استحقاق أصحاب المعاشات التي تم تسويتها وفقا لأحكام القرار رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ للاعانة التي قررها هذا القانون لتوافر العلة فى منحها وهى مساعدة ارباب المعاشات فى مواجهة الارتفاع المستمر فى مستوى المعيشة ولأن المعاش المستحق وفقا لأحكام القرار رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ وان كان يخضع فى تسويته لقواعد خاصة تضمنها القرار المذكور فإنه يخضع كذلك فيما لم يرد فيه نص بالقرار لأحكام قوانين المعاشات العامة الواردة بالمادة الأولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ ومن ثم يدخل فى نطاق المعاشات التي عنتها المادة الأولى من هذا القانون •

ومن حيث أنه لما كان أصحاب المعاشات التي تمت تسويتها وفقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ يستحقون الاعانة الإضافية المقررة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه فإن قيمة هذه الاعانة المضافة الى المعاش يجب ان تخضع من الفرق المستحق لهم بين المرتب والمعاش لاعتبارين أساسيين أولهما النزول على ارادة المشرع الذى وضع حدا اقصى لما يتقاضونه يتمثل فى مجموع المعاش وهذا الفرق ما يساوى مرتب كل منهم قبل الاستقالة - وثانيهما : الا يكونوا فى وضع أفضل ممن سوى معاشه وفقا لأحكام العامة للمعاشات •

ومن حيث أنه اذا كانت المادة (٤) من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ بتقرير الاعانة الاضافية لأصحاب المعاشات تنص على أنه « تعتبر الاعانة الاضافية جزءا من المعاش فى تحديد الحقوق الآتية :

١ - الجزء الذى يصرف من المعاش فى حالة حصول صاحب المعاش على دخل .

٢ - منحة وفاة صاحب المعاش .

٣ - مصاريف جنازة صاحب المعاش .

٤ - منحة زواج البنت أو الأخت .

٥ - معاش المستحق أو الجزء منه الذى يرد على باقى المستحقين ، فان ذلك لا يعنى أن الاعانة لا تعتبر جزءا من المعاش عند حساب الفرق بين المرتب والمعاش لأن المشرع قصد بهذا النص التاكيد على أن الاعانة تعد جزءا مندمجا فى المعاش عند تسوية حقوق أصحاب الشأن فى الحالات التى عددها بالنص قطعا لدابر كل شك قد يثار فى هذا الصدد ولم يقصد الى عدم اعتبارها جزءا منه فى غير تلك الحالات فضلا عن ذلك فان الحقوق التى عددها النص انما تتحدد طبقا لأحكام القانون المقرر لها بنسب معينة من المعاش ومن ثم فهى تختلف فى طبيعتها عن الفرق بين المرتب والمعاش مما يبرر عدم الجمع بينهما فى الحكم .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق أصحاب المعاشات التى تمت تسويتها وفقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه للاعانة الاضافية المقررة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ وذلك عن المعاش فقط - دون الفرق بين المرتب والمعاش - وأن قيمة هذه الاعانة تخصم من هذا الفرق .

(ملف ١٧/٢/٦٦ - جلسة ١٤/١٢/١٩٧٧)

قاعدة (٤٠٨)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المعاملة المالية لاعضاء الهيئات القضائية الذين يعتزلون الخدمة للترشيح لعضوية مجلس الشعب - تنظيمه للمعاشات المستحقة لرجال القضاء المستقيلين للترشيح لعضوية المجلس النيابى - تقريره معاشات استثنائية خاصة لهم - احقيتهم فى حال الاخفاق فى الانتخابات فى صرف الفرق بين المرتب الذى كانوا يتقاضونه والمعاش لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ الاستقالة - لا وجه للقول باحقيتهم فى صرف المرتب كاملا مضافا الى المعاش أساس ذلك : أن المرتب حق مقابل للوظيفة العامة والمعاش حق مقرر للمتقاعد عنها متى توافرت استحقاقه - لا وجه للخلط بين المرتب والمعاش او الجمع بينهما - القاعدة العامة فى قوانين المعاشات على تعاقبها هى حظر الجمع بين المرتب والمعاش ولا يستثنى منها الا ما يقضى به نص صريح قطع - المشرع فى القرار رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ لم يكن بمعزل عن قاعدة عدم الجمع اذ قضى بحظر صرف الفرق حال الفوز فى الانتخابات « لعدم الجمع بين المرتب والمكافاة » - كما ان القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ بالغاء القرار الجمهورى رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ واستحدثه نصوص بديلة فى شأن تسوية معاش رجال القضاء المستقيلين للترشيح لعضوية مجلس الشعب قد ردد ذات القاعدة مسويا بين رجال القضاء جميعا حل عدم الفوز فى الانتخابات فى صرف الفرق بين المرتب الاصلى وبين المعاش .

ملخص الحكم :

من حيث أن الثابت من الأوراق . ان المدعى استقال من وظيفته كمستشار مساعد من الفئة (١) بمجلس الدولة ذلك فى ٩ من يونيو سنة ١٩٧٥ لترشيح نفسه لعضوية مجلس الشعب حيث خاض عملية الانتخاب فى الدائرة السادسة مركز شرطة فوه بمحافظة كفر الشيخ التى اجرى الانتخاب فيها يوم ١٣ من يوليو سنة ١٩٧٥ ولم يوفق فى الانتخاب لحصوله على ٣١ صوتا ، وقد صدر قرار وزير الداخلية باعلان نتيجة

الانتخاب بتلك الدائرة فى ٢٢ يوليو سنة ١٩٧٥ على ما هو ثابت بكتاب مدير عام ادارة الانتخابات العامة الموجه الى هيئة مفوضى الدولة فى ٢٩ من يونية سنة ١٩٧٨ - ومقتضى ذلك أن حقوق المدعى فى المرتب أو المعاش تتحدد وفق أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ الصادر فى ٢٣ من مايو سنة ١٩٥٧ فى شأن المعاملة المالية لأعضاء الهيئات القضائية الذين يعتزلون الخدمة للترشيح لعضوية مجلس الشعب ، كتشريع خاص صادر فى هذا الشأن ظل قائما نافذ الاثر الى حين نفاذ القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية ، والمعمول به اعتبارا من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية فى ١٤ من اغسطس سنة ١٩٧٦ والذى ينص فى مادته السادسة على أن « يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المعاملة المالية لأعضاء الهيئات القضائية الذين يعتزلون الخدمة للترشيح لعضوية مجلس الشعب وذلك مع عدم الاخلال بالمعاشات التى استحققت طبقا لأحكام هذا القرار » .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه صدر بالموافقة على المذكرة التى أعدتها وزارة العدل للعرض على رئيس الجمهورية والمتضمنة أنه « ترى الوزارة أنه تيسيرا على رجال القضاء والنيابة وأعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة الذين يرغبون فى اعتزال الخدمة لترشيح أنفسهم لعضوية مجلس الأمة أن تسوى حالة من يقرر السيد الوزير أو الرئيس المختص قبول استقالته على الوجه الآتى :

اولا :

المستشار ومن فى درجته ثم علت درجته تضم الى مدة خدمته المحسوبة فى المعاش المدة الباقية له على بلوغه سن الستين مضافا اليها ما يقابلها من مدة المصاحاة . اذا لم يكن قد استكمل حدها الاقصى بعد وقدره عشر سنوات التى يقضى بها القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠

وذلك بشرط الا يجاوز مجموع المدين ثلاث سنوات وفى جميع الأحوال يسوى المعاش بحيث لا يقل طبقا لهذه القاعدة عن المعاش الذى يسوى على أساس المرتب الفعلى لائى ممن هم فى الوظيفة التالية لوظيفته على الوجه المبين فى البند ثانيا وذلك بشرط الا تقل مدة الخدمة المحسوبة فى المعاش لأولهما عن مدة خدمة الثانى ويجرى هذا الحكم ولو لم يترك أحد من التالين له الخدمة بسبب التسريح .

ويعصرف لمن اعتزل الخدمة من هؤلاء الفرق بين المرتب والمعاش بما فى ذلك اعانة الغلاء عن مدة الخدمة الباقية لبلوغه سن التقاعد اذا أخفق فى الانتخابات ولا يصرف له هذا الفرق فى حالة فوزه فيها لعدم الجمع بين المرتب والمكافاة .

ثانيا :

ومن دون أولئك من رجال القضاء والنيابة وأعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة يسوى معاشه على أساس ثلاثة أرباع مرتبه الأخير قبل الاستقالة اذا كانت مدة خدمته المحسوبة فى المعاش بما فيها مدة اشتغاله بالمحاماه لا تقل عن ائتنى عشرة سنة كاملة فاذا كانت المدة دون ذلك فتسوى مكافاته القانونية على أساس مدة خدمته حتى تاريخ الاستقالة وتصرف اليه .

ويعصرف كذلك لمن اعتزل من هؤلاء المرتب الحالى مضافا اليه اعانة الغلاء المستحقة شهرا فشهرًا حتى تاريخ اعلان نتيجة الانتخابات ويستمر التصرف اليه لمدة مكمله لثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ قبول الاستقالة وذلك فى حالة عدم نجاحه فى الانتخابات .

؟

ومن حيث أن الأصل قانونا ان المرتب حق مقابل للوظيفة العامة لقاء حمل أمانتها والنهوض بمقتضياتها يتوافر استحقاقه مادامت العلاقة الوظيفية قائمة ، فاذا ما انقضت الرابطة الوظيفية بانتهاء الخدمة انقطع المرتب وانقضى سند استحقاقه وثبت الحق فى المعاش متى استكملت شرائطه

قانسونا ذلك انه لئن كان المرتب حق مقابل للوظيفة العامة فان المعاش المتوافر على شروط استحقاقه حق مقرر للمتقاعد عنها - ومن ثم فلا وجه الى الخلط بين المرتب والمعاش أو الجمع بينهما فكل منهما سنده وموجبه كما وان فيه غناء عن الآخر وأمان صاحبه الى وسيلة عيشه فى الحياة ، ومن هنا كانت القاعدة العامة فى قوانين المعاشات على تعاقبها هى حظر الجمع بين المرتب والمعاش فلا يستثنى منها الا ان بظاهر الاستثناء ويقضى به نص صريح قاطع على مثل ما أجاز للموظف المعاد الى الخدمة فى ان بجمع استثناء فى حدود معينة بين المعاش ومرتب الوظيفة المعاد اليها لعل قدرها المشرع فى عدم جرمان صاحب المعاش من الجمع بين معاشه وبين ثمار عمله فى وظيفته الجديدة . بيد أن هذا الاستثناء والذي لا يشتم ضمنا وانما يتعين أن يقضى به نص صريح ، لا يغير من الأصل المتقدم فضلا عن أنه مقيد فى مداه ودائرته بمن يعاد الى الخدمة من الموظفين المتقاعدين .

ومن حيث ان القرار الجمهورى رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه محض تنظيم للمعاشات المستحقة لرجال القضاء المستقيلين للترشيح لعضوية المجلس النيابى ، لا ينقض الأصل المتقدم أو ينتقص منه ، وانما يؤيد لرجال القضاء معاشات استثنائية خاصة على سبيل التيسير حثا على انخراطهم فى الحياة السياسية اثرأ لها بخبرة القاضى وقدرته وتخصصه الرفيع - وفى ذلك يقضى القرار بالنسبة الى المستشار ومن فى درجته ثم من علت درجته بضم المدة الباقية على بلوغه سن الستين مضافا اليها ما يقابلها من مدة المحاماة اذا لم يكن قد استكمل حدها الاقصى الى مدة خدمته المحسوبة فى المعاش بشرط الا يجاوز مجموع المدين ثلاث سنوات ، وكذا بأن يسوى المعاش بالنسبة الى من دون أولئك من رجال القضاء على أساس ثلاثة أرباع المرتب الأخير قبل الاستقالة اذا كانت مدة الخدمة المحسوبة فى المعاش بما فيها مدة الاشتغال بالمحاماة لا تقل عن اثنتى عشرة سنة كاملة ، كما يقضى القرار بالنسبة الى الفئة الأولى بصرف الفرق بين المرتب والمعاش بما فى ذلك اعانة الغلاء عن مدة

الخدمة الباقية لبلوغ سن التقاعد حال الاخفاق فى الانتخابات ولا يصرف هذا الفرق عند الفوز لعدم الجمع بين المرتب والمكافأة ، وهو ذات ما تقرر . . وان اختلفت الصياغة - فى شأن الفئة الثانية ، غاية الامر قيد استمرار الصرف لها بثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ الاستقالة بمراعاة أن المدة الباقية لبلوغ سن التقاعد تطول بحكم المعتاد فى هذه الفئة عن نظيرتها فيما يختص بالفئة الاولى - وفيما خلا المدة التى يستطيل اليها الصرف ، فان الفئتين معا فئة المستشارين ومن يعلوهم ، وفئة من دونهم من رجال القضاء ، يستحق لهما على السواء الفرق بين المرتب والمعاش حال الاخفاق فى الانتخابات دون حالة الفوز فيها ، تؤكد من ذلك عبارة النص فى شأن الفئة الثانية ، ويصرف كذلك لمن اعتزل الخدمة من هؤلاء » . بمعنى أن هذه الفئة كذلك شأنها فى هذا الصرف شأن الفئة الاولى ، كما وأنه لا يستقيم الظن بأن المشرع عنى أن يفرد الفئة الثانية دون الاولى بمرتب كامل لمدة ثلاث سنوات بجمع بينه وبين المعاش الاستثنائى المقرر ، ذلك أنه فضلا عن عدم استقامة التفرقة بين الفئتين فى هذا المنحى ، فان المرتب بحكم الأصل ينقطع استحقاقه بانقضاء الرابطة الوظيفية ولا يجمع بينه وبين المعاش الا بنص استثنائى قاطع الامر الذى لا يقوم عليه دليل ، بل أنه وعلى نقيض ذلك فان المشرع فى القرار رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ لم يكن بمعزل عن قاعدة عدم الجمع اذ قضى بحظر صرف الفرق حال الفوز فى الانتخابات « لعدم الجمع بين المرتب والمكافأة ، يعزز ما تقدم جميعا ان القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه والصادر بالغاء القرار الجمهورى رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ واستحداث نصوص بديلة فى شأن تسوية معاش رجال القضاء المستقيلين للترشيح لعضوية مجلس الشعب ردد ذات القاعدة مسويا بين رجال القضاء جميعا - حال عدم الفوز فى الانتخابات - فى صرف الفرق بين المرتب الاصلى وبين المعاش وذلك لمدة ثلاث سنوات من تاريخ الاستقالة أو بلوغ سن الاحالة الى المعاش أو الوفاة ايهما اقرب ، وان قيد هذا الاستحقاق بحصول العضو المستقيل على عشر عدد الاصوات الصحيحة التى اعطيت على الأقل .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم جميعا أن المدعى اذ تقدم باستقالته من وظيفته كمستشار مساعد من الفئة (١) بمجلس الدولة في ٩ من يونيو سنة ١٩٧٥ للترشيح لعضوية مجلس الشعب ولم يصادفه الفوز بها ، محق في طلبه صرف الفرق بين المرتب الذى كان يتقاضاه وبين المعاش لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ الاستقالة وهو ما يقتضى الحكم له به ، وغير محق في طلب صرف المرتب كاملا طوال تلك المدة جمعا بينه وبين المعاش وهو ما يقتضى الحكم برفضه .

(طعن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٧)

قاعدة رقم (٤٠٩)

المبدأ :

أحقية أصحاب المعاشات التى تمت تسويتها وفقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ بشأن المعاملة المالية لأعضاء الهيئات القضائية الذين يعتزلون الخدمة للترشيح لعضوية مجلس الشعب فى الاعانة الإضافية المقررة طبقا للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ لتقرير اعانة اضافية بمقدار ١٠٪ الى المعاشات لتوافر العلة فى منحها - حساب هذه الاعانة على أساس قيمة المعاش بمفرده - الاعتداد بالمعاش الجديد بما شمله من اعانة اضافية مندمجة فيه عند حساب الفرق بينه وبين مرتب المستشار المستقيل - خصم الاعانة من هذا الفرق .

ملخص الحكم :

من حيث ان الثابت من الأوراق ان الطاعن كان مستشارا بمجلس الدولة وانه استقال من وظيفته للترشيح فى انتخابات مجلس الشعب فى ظل احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ بشأن المعاملة المالية لأعضاء الهيئات القضائية الذين يعتزلون الخدمة للترشيح لعضوية مجلس الشعب ، وقد نظم هذا القرار فى البند (أولا) من القواعد الواردة فيه ، كيفية حساب المعاش للمستشار ومن فى درجته ثم نص فى نهاية هذا

البند على أن « ٠٠٠ يصرف لمن اعتزل الخدمة من هؤلاء الفرق بين المرتب والمعاش بما في ذلك اعانة الغلاء عن مدة الخدمة الباقية لبلوغه سن التقاعد اذا اخفق في الانتخابات ولا يصرف له هذا الفرق في حالة فوزه فيها لعدم الجمع بين المرتب والمكافاة » وقد صدر القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم جديد لمعاشات أعضاء الهيئات القضائية الذين يعتزلون الخدمة للترشيح لعضوية مجلس الشعب ، ونصت المادة السادسة منه على الغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ولكن « ٠٠٠ مع عدم الاخلال بالمعاشات التي استحققت طبقا لأحكام هذا القرار » ثم صدر القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ بتقرير اعانة اضافية بمقدار ١٠٪ الى المعاشات التي اشارت المادة الاولى منه الى التشريعات الخاصة بها ولم يرد ذكر لقرار اشارت المادة الاولى منه الى التشريعات الخاصة بها ولم يرد ذكر لقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ ضمن هذه التشريعات ، الا أن ذلك لا يحول دون منح الاعانة الاضافية المذكورة لأصحاب المعاشات التي تمت تسويتها وفقا لأحكام القرار رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ لتوافر العلة في منح هذه الاعانة وهي مساعدة ارباب المعاشات في مواجهة الارتفاع المستمر في مستوى المعيشة وتكاليف اعباء الحياة .

ومن حيث ان المنازعة الماثلة تدور حول تحديد الاساس الذي تحسب منه نسبة الاعانة الاضافية المذكورة وما اذا كان هذا الاساس يشمل مجموع ما يصرف للمستشار المستقيل من معاش وفرق بين الراتب والمعاش ، أم أنه يقتصر فقط على مقدار المعاش دون ضم هذا الفرق اليه وبعد ذلك يدور البحث عما اذا كانت الاعانة الاضافية - بعد تحديد كيفية حسابها - تصرف الى جانب الفرق بين المرتب والمعاش أم يتعين خصمها من الفرق المذكور .

ومن حيث ان الفرق المشار اليه لا يعتبر معاشا عاديا أو استثنائيا ، لأنه يستحق حتى بلوغ سن التقاعد فقط ، ولا تنتفع به أسرة صاحبه من بعده ، ولأن مناط استحقاقه هو اخفاق المستقبل في الانتخابات وعلى ذلك فلا يدخل هذا الفرق ضمن المبلغ الذي تحسب منه نسبة العشرة في

المائة الخاصة بالاعانة الاضافية انما تحسب هذه الاعانة على أساس قيمة المعاش بمفرده ، ومن ناحية أخرى فان هذه الاعانة بعد اضافتها للمعاش انما تندمج فيه وتصبح جزءا منه فى مفهوم كافة التشريعات المنظمة للمعاشات ومن بينها القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ الذى تقررت هذه الاعانة الاضافية فى معاش الطاعن على مقتضى أحكامه ويؤدى ذلك ان يعتمد بالمعاش الجديد بما يشمل من اعانة اضافية مندمجة فيه وذلك عند حساب الفرق بينه وبين مرتب المستشار المستقيل وهذا يعنى خصم الاعانة من هذا الفرق ، ولا يحتج فى هذا الصدد بأن مجموع ما يصرف للمستقيل سيظل على حالته دون تغيير رغم منح الاعانة الاضافية ، لان هدف المشرع منذ البداية انما يرمى الى ابقاء المستقيل على حالته المالية كما كانت قبل الاستقالة ولحين بلوغه سن التقاعد عن طريق منحه الفرق بين المرتب والمعاش ، ومن ثم فلا يسوغ تجاوز هذا الهدف الاستثنائى بعدم خصم الاعانة من الفرق طوال تلك الفترة اما عند بلوغ سن التقاعد وزوال الاحقية فى الفرق المذكور فيظهر أثر الاعانة الاضافية فى مقدار المعاش وبذلك يتراخى أثرها الملموس فى تحديد ما يصرف للمستشار المستقيل الى التاريخ الذى يبلغ فيه سن الاحالة الى المعاش .

ومن حيث انه يخلص مما تقدم جميعه ان الطعن المائل يكون قائما على غير أساس سليم من القانون ومن ثم يتعين رفضه .

(طعن رقم ٢٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢٣)

الفرع السابع

اعادة تعيين القاضى بعد استقالته

قاعدة رقم (٤١٠)

المبدأ :

قاض - استقالته - اعادة تعيينه - اعتباره تعيينا جديدا من مقتضاه
ان يمنح اول مربوط الدرجة دون نظر الى مرتبه قبل استقالته .

ملخص الفتوى :

يبين من استظهار القواعد المنظمة لمرتبات رجال القضاء التى وردت
فى ذيل جدول المرتبات الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢
فى شأن استقلال القضاء ان البند (ثانيا) منها ينص على ان « كل من
يعين فى وظيفة من الوظائف المرتبة فى درجات ذات مبداء ونهاية يمنح
اول مربوط الدرجة من تاريخ التعيين على أنه يمنح العلاوات المقررة بحسب
القانون » .

وعلاوة الموظف بالحكومة هى علاقة تنظيمية تحكمها القوانين
واللوائح المنظمة لقواعد التوظيف - ومن هذه القواعد ان استقالة الموظف
من الحكومة تنهى رابطة التوظيف التى تربطه بها فتنتفى بذلك الحقوق
التي كانت تكفلها له هذه الوظيفة الا ما يمتد بعد ذلك طبقا للقانون ، فاذا
التحق الموظف بخدمة الحكومة مرة اخرى فان ذلك يعد تعيينا جديدا
يخضع للأحكام العامة للتعيين فى الوظائف ويكتسب الموظف بمقتضاه
مركزا قانونيا جديدا مغايرا للمركز الذى كان يشغله من قبل والذي انتهى
بانتهاى رابطة التوظيف ، ومن ثم فلا يجوز أن تنسحب آثاره على المركز
القانونى الجديد .

وبتطبيق القواعد المتقدمة على حالة السيد الأستاذ أنور عبد الفتاح أبو سحلى يبين أنه كان يشغل وظيفة قاضى بالحاكم الوطنية وبلغ راتبه ٦٣ جنيتها شهريا ، ثم استقال منها وقبلت استقالته اعتبارا من ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٥٦ ، وبذلك تكون رابطة التوظيف التى كانت بينه وبين الحكومة قد انتهت وانقضت بذلك الحقوق التى كانت تكفلها له هذه الوظيفة ، ثم صدر القرار الجمهورى فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٩ بتعيينه نائبا بمحكمة الاسكندرية وهو تعيين جديد يكسب بمقتضاه مركزا قانونيا غير ذلك المركز الذى كان يشغله من قبل .

ولما كان القرار الجمهورى المشار اليه لم يحدد له مرتبا معيناً ، وكانت وظيفته مرتبة فى درجة ذات بداية ونهاية ، وليس ثمة قاعدة تنظيمية تلزم الادارة باعادة تعيين من سبقت استقالته من خدمة الحكومة بذات المرتب الذى كان يتقاضاه قبل الاستقالة ، فانه يتعين تطبيقا للنصوص المتقدمة منحه اول مربوط الدرجة من تاريخ تعيينه الأخير .

ولا يغير من هذا النظر ما تضمنه القرار الجمهورى الصادر باعادة التعيين من الاحتفاظ له بأقدميته السابقة بين أقرانه تطبيقا للفقرة الثالثة من المادة ٢٢ من القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن استقلال القضاء التى تنص على أن « تعتبر أقدمية القضاة الذين يعادون الى مناصبهم من تاريخ المرسوم الصادر بتعيينهم أول مرة » وهذا النص استثناء من أحكام التقديمية ، وما ورد على سبيل الاستثناء لا يقاس عليه ، ومن ثم يتعين قصره على الأقدمية دون المرتبات والعلاوات .

(فتوى رقم ٦٢٥ فى ١٧/٩/١٩٥٩)

الفرع الثامن

وظائف رئيس ومستشارى محكمة النقض

اولا : رئيس محكمة النقض

قاعدة رقم (٤١١)

المبدأ :

رئيس محكمة النقض - يعتبر فى درجة وزير - خضوعه للحظر المقرر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٩ بعدم جواز الترخيص له بالعمل بدولة اجنبية .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ باصدار قانون السلطة القضائية ينص فى البند ١ من جدول المرتبات المرفق بالقانون على ان :

» رئيس محكمة النقض ٢٥٠٠ جنيه ويعامل معاملة الوزير من حيث المعاش « .

وينص قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٩ بتنظيم العمل لدى جهات اجنبية بالنسبة الى وظائف معينة فى المادة الاولى على انه - لا يجوز للوزراء ونواب الوزراء ومن فى درجتهم ان يعملوا لدى الحكومات او المؤسسات الاجنبية باسكالها المختلفة او لدى الاجانب او ان يقوموا باى عمل لحساب تلك الجهات خلال الخمس سنوات التالية لتترك مناصبهم ، ولا يسرى هذا الحظر على من يعملون لدى الهيئات الدولية .

ومن حيث انه يبين من هذه النصوص ان المشرع حظر على الوزراء او نواب الوزراء او من فى درجتهم ان يعملوا لدى الحكومات او المؤسسات

الاجنبية أو الافراد الاجانب خلال الخمس مسنونات التالية لتركهم مناصبهم ، ومن ثم واذ يعتبر رئيس محكمة النقض فى درجة وزير ذلك انه يتقاضى مرتبا مماثلا لمرتب الوزير كما يعامل معاملته من حيث المعاش بالاضافة الى انه يتقاضى بدل التمثيل المقرر للوزراء وذلك بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٣٦ لسنة ١٩٦٧ ، ومن ثم ، فانه يخضع للحظر المقرر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه فلا يجوز الترخيص له بالعمل بدولة الامارات العربية .

على انه مما تجدر الاشارة اليه انه عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بذات الجلسة المشار اليها مشروع قانون محال من قسم التشريع اعدته وزارة الداخلية نصه الآتى : « يتجاوز عن شرط المدة المنصوص عليها فى المادة الاولى من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه بالنسبة للسيد / ٠٠٠ الرئيس السابق لمحكمة النقض » - وقد رأت الجمعية العمومية عدم الموافقة على مشروع القانون المشار اليه لانه لا يتضمن قاعدة عامة مجردة ، وأوصت بتعديله على نحو يحقق له العمومية والتجريد ، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق استثناء من يعملون لدى الدول العربية من الحظر المقرر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٩ شأنهم فى ذلك شأن العاملين لدى الهيئات الدولية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

أولا - ان الحظر المقرر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه ينطبق على السيد / ٠٠٠ رئيس محكمة النقض السابق .

ثانيا - التوصية بتعديل المشروع المقترح من وزارة الداخلية على النحو السابق بيانه .

(جلسة ١٩٧٢/٧/٢٦ - ملف ٢٠٢/٦/٨٦)

ثانيا : مستشارو محكمة النقض

قاعدة رقم (٤١٢)

المبدأ :

لا يجوز معادلة راتب المستشار بمحكمة النقض براتب من يليه فى الأقدمية قبل تعيينه بمحكمة النقض اذا عين فى وظيفة محام عام أول - لا يغير من ذلك أن يكون راتب من يعين محاميا عاما معادلا لراتب نائب رئيس محكمة الاستئناف - أساس ذلك : عدم النص على معادلة راتب المستشار بمحكمة النقض براتب من يليه فى الأقدمية قبل تعيينه بمحكمة النقض اذا عين فى وظيفة النائب العام - لكل من وظيفة النائب العام ووظيفة محام عام أول طبيعة خاصة ويقوم التعيين فيهما على عناصر تقوم على الاختيار وقد لا تراعى فيه الأقدمية المطلقة - اذا أعيد المحامى العام الأول الى القضاء فتحدد أقدميته بين زملائه حسب الأقدمية التى كانت له يوم تعيينه محاميا عاما أول .

ملخص الفتوى :

أما بالنسبة لوظيفة محام عام أول فان الفقرة الخامسة من المادة ٥٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية تقضى بأنه اذا أعيد المحامى العام الأول الى القضاء أو طلب العودة اليه فتحدد أقدميته بين زملائه حسب الأقدمية التى كانت له يوم تعيينه محاميا عاما أول .

ومؤدى ذلك أن التعيين فى هذه الوظيفة لا يكسب صاحبها أقدمية يسبق بها زملاءه ممن كان تاليا لهم فى الأقدمية .

وعلى ذلك فان المستشار بمحكمة النقض الذى كان سابقا لمن يختار للتعين فى وظيفة محام عام أول ممن كانوا يلونه فى الأقدمية عند تعيينه

مستشارا فى محكمة النقض يستمر سابقا له فى الأقدمية ولا يغير من هذا الوضع شيئا ان يكون راتب من يعين محاميا عاما أول معادلا لراتب نائب رئيس الاستئناف .

وليس ثمة مفارقة فى معادلة راتب المستشار بمحكمة النقض براتب من يعين نائبا لرئيس محكمة الاستئناف ممن كان يليه فى الأقدمية قبل تعيينه فى محكمة النقض دون من يعين فى وظيفة المحامى العام الاول اذ أن المشرع نفسه حين نص فى قوانين السلطة القضائية المتعاقبة على معادلة راتب مستشار محكمة النقض براتب من يعين رئيسا لمحكمة الاستئناف ممن كان يليه فى الأقدمية قبل تعيينه فى محكمة النقض لم ينص فى أى من هذه القوانين على معادلة راتبه براتب من يعين فى وظيفة النائب العام اذا عين فيها من كان يليه فى الأقدمية قبل تعيينه فى محكمة النقض ذلك ان وظيفة النائب العام وكذلك الشأن بالنسبة لوظيفة المحامى العام الاول ذات طبيعة خاصة يراعى فى اختيار المرشح لها عناصر تقوم على الاختيار وينفسح فى التعيين فيها مجال التقدير وقد لا يراعى الأقدمية المطلقة بين المستشارين وهذا مستفاد مما نصت عليه المادة ١٣٤ من قانون السلطة القضائية التى نصت على أن النائب العام والمحامى العام الاول يعينان من بين مستشارى محكمة النقض أو مستشارى محكمة الاستئناف أو من فى درجتهم من رجال القضاء والنيابة كما يستفاد مما نصت عليه المادة ٥٢ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الذى انشا وظيفة المحامى العام الاول حين نص على أنه اذا اعيد المحامى العام الاول الى القضاء أو طلب العودة اليه فتحدد إقدميته بين زملائه حسب الأقدمية التى كانت له يوم تعيينه محاميا عاما أول . ومع خلو قانون السلطة القضائية من مثل هذا النص بالنسبة لوظيفة النائب العام فان المشرع لم يعادل راتب المستشار بمحكمة النقض براتب من يعين فيها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان راتب المستشار بمحكمة النقض يعادل مرتب من يعين نائبا لرئيس احدى محاكم الاستئناف ممن كان يليه فى الأقدمية قبل تعيينه فى محكمة النقض دون من يعين محاميا

عاما اول وعلى ذلك فان السيد ... المستشار بمحكمة النقض لا يستحق راتبا يعادل راتب السيد المحامى العام الاول ... الذى كان يليه فى الاقدمية قبل تعيينه فى محكمة النقض .

(الفتوى رقم ١٣٢٩ بتاريخ ١٧/١١/١٩٦٦ - جلسة ١٦/١١/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٤١٣)

المبدأ :

مستشارو محكمة النقض - وظيفة نائب رئيس محكمة الاستئناف - القوانين المتعاقبة المنظمة للسلطة القضائية نصت على معادلة راتب من يعين مستشارا بمحكمة النقض براتب من كان يليه فى الاقدمية من مستشارى محكمة الاستئناف ، قبل تعيينه فى محكمة النقض ، اذا ما عين فى وظيفة تعلق فى الملك القضائى وظيفه المستشار - القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ لم يقصد الى تغيير هذه القاعدة حين اقتصر فى الجدول المرافق له على معادلة راتب مستشار محكمة النقض براتب من يعين رئيسا لاحدى محاكم الاستئناف ممن كانوا يلونه فى الاقدمية قبل تعيينه فى محكمة النقض - اغفال هذا القانون ذكر وظيفة نائب رئيس محكمة الاستئناف التى استحدثها ليس مقصودا - اساس ذلك من تدرج وظائف الكادر القضائى ونظام التوظيف فى الترقية .

ملخص الفتوى :

يبين من استقراء القوانين المتعاقبة المنظمة للسلطة القضائية ان المشرع هدف الى ان يستبقى فى محكمة النقض من يعين مستشارا فيها فوضع فى جدول المرتبات الملحق بهذه القوانين قواعد من شأنها ان لا يتطلع من يعين مستشارا بمحكمة النقض الى الوظائف التى تعلق وظيفته المستشار فى محاكم الاستئناف اذا ما خولته اقدميته سابقة فيها لمثل هذه الترقية فنص فى مادته الاولى على انه « استثناء من احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٥ فى الاقدمية من مستشارى محكمة الاستئناف قبل تعيينه فى محكمة النقض اذا ما عين فى وظيفة تعلق فى السلط القضائى وظيفته

المستشار فنص في القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ على معادلة راتب
مستشار محكمة النقض براتب من يرقى الى وظيفة وكيل أو رئيس لاحدى
محاكم الاستئناف من المستشارين الذين كانوا يلونه فى الأقدمية قبل
تعيينه فى محكمة النقض .

ولما أدمجت وظائف وكلاء محاكم الاستئناف فى درجات رؤساء
محاكم الاستئناف بناء على القواعد الواردة فى الجدول المرافق للقانون
رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ عودل راتب المستشار بمحكمة النقض براتب من يعين
رئيسا لاحدى محاكم الاستئناف من المستشارين الذين كانوا يلونه فى
الأقدمية قبل تعيينه فى محكمة النقض .

ولا يستشف من أحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٥ أنه قصد الى
تغيير القاعدة المتقدمة حين اقتصر على النص فى الجدول المرافق له على
معادلة راتب مستشار محكمة النقض براتب من يعين رئيسا لاحدى محاكم
الاستئناف ممن كانوا يلونه فى الأقدمية قبل تعيينه فى محكمة النقض
حين أغفل ذكر وظيفة نائب رئيس محكمة الاستئناف التى استحدثها فى
هذا القانون والتى تملو فى مدارج الكادر القضائى وظيفة المستشار
وتسبق وظيفة رئيس محكمة الاستئناف .

وليس من شك فى ان هذا الاغفال غير مقصود ، اذ ليس من الطبيعى
معادلة راتب المستشار بمحكمة النقض براتب من يعين رئيسا لاحدى
محاكم الاستئناف ممن كان يليه فى الأقدمية قبل تعيينه مستشارا فى
محكمة النقض دون راتب من يعين فى وظيفة تسبق وظيفة رئيس محكمة
الاستئناف .

والقول بغير ذلك يؤدى الى رفع راتب مستشار محكمة النقض الى
ما يعادل راتب رئيس محكمة الاستئناف اذا ما عين فيها من كان يليه فى
الأقدمية دون ما تدرج فى الوظائف السالفة وهى نتيجة تخالف نظم
التوظف التى تقضى بأن تكون الترقية الى درجة من تلك التى تسبقها
مباشرة .

(فتوى رقم ١٢٢٩ فى ١٧/١١/١٩٦٦ - جلسة ١٦/١١/١٩٦٦)

الفرع التاسع

التأديب

قاعدة رقم (٤١٤)

المبدأ :

قرار مجلس التأديب بعزل أحد القضاة - لا يترتب على إصداره إنهاء خدمة القاضي كموظف وان زالت عنه ولاية القضاء فيظل مستحقا لراتبه حتى ينشر القرار الجمهوري الذي يصدر بأحالة الى المعاش طبقا لأحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية أن المادة ١٠١ منه تنص على أن : « يبلغ رئيس محكمة النقض في الاقليم المصرى أو أقدم نائب فى محكمة النقض ممن يعملون فى الاقليم السورى وزير العدل القرارات الصادرة بالأحالة الى المعاش خلال الثمانى والأربعين ساعة من وقت صدورها ليستصدر قرارا جمهوريا بذلك » ، وتنص المادة ١٠٢ على أن « يتولى وزير العدل تنفيذ القرارات الصادرة بالأحالة الى المعاش » ويعتبر تاريخ الاحالة الى المعاش من يوم نشر القرار الجمهورى بالجريدة الرسمية ، ونزول ولاية القاضى من يوم صدور قرار المجلس بالأحالة الى المعاش . وتنص المادة ١١٩ على أن « تتبع أحكام المادتين ١٠١ و ١٠٢ بالنسبة الى الأحكام الصادرة من مجلس التأديب ويصدر قرار جمهورى بتنفيذ عقوبة العزل ... »

ومفاد هذه النصوص أن الحكم على القاضى بالعزل وإن كان يستتبع زوال ولاية القضاء عنه إلا أن خدمته بوصفه موظفا عاما لا تنتهى الا من تاريخ نشر القرار الجمهورى الصادر بتنفيذ هذه العقوبة فى الجريدة الرسمية ، ومن ثم لا ينتهى استحقاق راتبه الا من هذا التاريخ ولا وجه

لأعمال الحكم المنصوص عليه في قانون الموظفين الاساسى الذى يقضى بحرمان الموظف من راتب وظيفته اذا لم يكن مكلفا بها على وجه قانونى وقائما بها بصورة فعلية (المادة ٩٥) ذلك لأن هذا القانون لا يسرى على القضاة الا فيما لم يرد فيه نص صريح فى التشريعات المنظمة لشئونهم ، وقد نظم تشريعهم الخاص وهو قانون السلطة القضائية ، هذا الموضوع حيث قضى بنص صريح فى المادة ١٠٢ منه باعتبار يوم نشر القرار الجمهورى بالجريدة الرسمية تاريخا لاحالة القاضى الى المعاش وقد غاير بين هذا التاريخ وبين تاريخ زوال ولاية القضاء عنه وهو تاريخ صدور قرار مجلس التأديب بالاحالة الى المعاش .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى ان القاضى المحكوم عليه بالعزل يستحق راتبه حتى تاريخ نشر القرار الجمهورى الصادر بتنفيذ عقوبة العزل فى الجريدة الرسمية .

(فتوى رقم ٢٨٠ فى ١٩٦١/٣/٢٧ - جلسة ١٩٦١/٣/٧)

الفرع العاشر

طبيعة العمل القضائي

قاعدة رقم (٤١٥)

المبدأ :

- لا يؤثر في الطبيعة القضائية للمحكمة أن يكون من أعضائها مهندس .

ملخص الحكم :

لا يؤثر في طبيعة المحكمة الابتدائية كهيئة قضائية انضمام أحد المهندسين إليها عند نثر "الضعف" في قرارات اللجان الخاصة بالمنشآت التابعة للبقوط طالما لم يكن للعضو المهندس صوت محدود في المداولة .
(طعن ٥٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٦)

الفرع الحادى عشر
الطلبات التى يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة

قاعدة رقم (٢١٦)

المبدأ :

اختصاص دائرة المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها
بالفصل فى الطلبات التى يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة - شرط هذا
الاختصاص - أن يكون الطلب متعلقا بشأن قاض ولو زالت عنه هذه الصفة
وقت تقديم طلبه وان يكون متعلقا بالحقوق الأصلية لرجال القضاء -
الدعوى التى تتعلق بعمل ليس من شئون القضاء يظل الاختصاص بها
معقودا للقضاء الادارى .

ملخص الحكم :

ان المشرع وان لم يشترط لاختصاص دائرة المواد المدنية والتجارية
بمحكمة النقض أن يكون الطالب وقت تقديم طلبه من رجال القضاء
العاملين وانما يكفى أن يكون الطلب متعلقا بشأن قاض ولو زالت عنه هذه
الصفة وقت تقديم طلبه الا أن المشرع قصد أن يكون الطلب متعلقا بالحقوق
الأصلية لرجال القضاء ، ولفظ « المكافآت » الوارد فى النص انما يعنى
مكافأة نهاية الخدمة فى حالة ما اذا لم يكن القاضى مستحقا لمعاش كما
أن عبارة « التعويض » ليست مطلقة وانما هى مخصصة بأنها « الناشئة
عن كل ما تقدم » أى الناشئة عن القرارات الادارية المعيبة المتعلقة بالحقوق
الأصلية لرجال القضاء ولما كانت الدعوى الراهنة تتعلق بمكافأة المدعى
او تعويضه عن عمله فى اللجان المشكلة لتعديل القانون التجارى البحرى
وليس هذا العمل من شئون القضاء ، وبالتالي لا يعتبر العوض عنه من
حقوقهم الأصلية ، فان الفصل فيها لا يدخل فى اختصاص دائرة المواد
المدنية والتجارية بمحكمة النقض بل يظل معقودا للقضاء الادارى .

(طعن رقم ١٢٣٤ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١)

الفرع الثانى عشر

مساكن للقضاة

قاعدة رقم (٤١٧)

المبدأ :

المساكن الملحقة بمجمعات المحاكم المخصصة لسكنى رجال القضاء - تكييفها القانونى - اعتبارها مالا عاما مخصصا لنفع عام هو سكنى رجال القضاء - ايلولة حصيلة ايجار هذه المساكن لوزارة العدل دون مجالس المدن - عدم سريان حكم المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الادارة المحلية - اقتصراره على تحديد ما يدخل فى مواد هذه المجالس من حصيلة املاك الدولة الخاصة دون العامة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٤٤ من قانون نظم الادارة المحلية على ان « تشمل ايرادات المجلس (مجلس المدينة) ...

ج - حصيلة الحكومة فى دائرة اختصاصه من ايجار المباني وأرض البناء الفضاء الداخلة فى املاكها الخاصة ونصف صافى المبلغ الذى يحصل من بيع الاراضى والمباني المذكورة » - ويبين من هذا النص ان المناط فى اعتبار ما تحصله الحكومة من ايجار المباني وأراضى البناء الفضاء ، ضمن الموارد المالية لمجالس المدن ، هو كون تلك المباني والاراضى داخلة فى املاك الحكومة الخاصة ، ومن ثم فاذا كانت المباني والاراضى المشار اليها من الاموال العامة فانها تخرج عن نطاق سريان حكم الفقرة ج من المادة ٤٤ سالفة الذكر ، وبالتالي لا تدخل حصيلة الحكومة من ايجارها ضمن الموارد المالية لمجالس المدن الواقعة فى دائرة اختصاصها .

وقد اختص المشرع مساكن المرافق الحكومية المخصصة لبعض موظفى الحكومة وعمالها باحكام خاصة ، وذلك بمقتضى القانون رقم ٥٦٤ لسنة ١٩٥٥ بعدمه سريان احكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على مساكن المرافق

الحكومية المخصصة لبعض موظفي الحكومة وعمالها ، فقد نصت المادة الاولى منه على أنه لا تسرى أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن 'إيجارات الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين على المساكن الملحقه بالمرافق والمنشآت الحكومية المخصصة لسكنى موظفي وعمال هذه المرافق (وقضت المادة الثالثة من هذا القانون على أنه يجوز اخراج المنتفع من السكن بالطريق الإداري ، ولو كان شغله له سابقا على العمل بهذا القانون ، وذلك اذا زال الغرض الذى من أجله اعطى السكن « فافراد المساكن المشار لها بأحكام خاصة ، هو اضافة نوع من الحماية القانونية على هذه الأموال ، مراعاة من المشرع لطبيعتها باعتبارها مخصصة لخدمة مرفق عام على وجه معين ، أى مخصصة للمنفعة العامة .

كما ان المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٩ قد جاء بها ما يفيد صراحة أن تخصيص مساكن حكومية للموظفين بحكم عملهم يعد تخصيصا للنفع العام ، اذا جاء بها أنه قد صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٥٧ بتعديل المادة ٩٧٠ من القانون المدنى ونص على أنه لا يجوز تملك الأموال الخاصة 'المشاركة للدولة او للأشخاص الاعتبارية العامة او كدب حق عينى عليه بالتقادم ، ونظرا لأنه قد ثبت فى حالات كثيرة أن هذا التعديل له بمنع من التعدى على 'أراضى الحكومة والاندعاء بملكيته عن طريق وضع اليد عليها ، حتى فى الأراض المخصصة للمشروعات العامة... كمنادى الاستبدال العقارى للمعاشات ومنازل الحكومة المخصصة للموظفين بحكم عملهم ...

كما تنص المادة ٨٧ من القانون المدنى على أن تعتبر أموالا عامة ، العقارات والمنقولات التى للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة والتى تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم ... من ثم فإن مساكن المرافق الحكومية المخصصة لسكنى موظفي وعمال الحكومة بحدك عملهم ، تعتبر من الأموال العامة ، باعتبارها مخصصة لخدمة عامة .

ويقضى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٤ بتحصيل رسم اضافى على
صحف الدعاوى والاوراق القضائية فى المحاكم ، وتخصيص حصيلة هذا
الرسم لانتاء دور المحاكم المذكورة و'صلاحها' وتشيدتها ، وقد اتفقت تلك
الدور مساكن للسادة رجال القضاء ليشغلوها بحكم عملهم ، وذلك مقابل
تحصيل نسبة معينة من مرتباتهم الشهرية ، ومن ثم فان المساكن المأثمة
اليها تكون مخصصة لخدمة مرفق القضاء - لئلا ان تهين السكنا المأثمة
للقاضى قريبا من محل عمله ، كغالة لامنقرار واضمئانه ، الامر الذى
يقتضيه حسن سير مرفق القضاء ، كما وانه تعتبر تنفيذ لقانون السلطة
القضائية الذى يوجب على رجال القضاء الاقامة فى مفاار اعمالهم تحقيقا
لهذا الغرض - وبالتالي تكون المساكن المذكورة مخصصة لمنفعة عامة بحكم
انشائها ، وتعتبر بذلك من الاموال العامة طبقا لنص المادة ٨٧ من القانون
المدنى . وعلى ذلك فانها تخرج عن نطاق سريان الفقرة ج من المادة ٤٤
من قانون نظام الادارة المحلية ، ولا تدخل حصيلة ايجارها ضمن المداير
المالية لمجالس المدن الواقعة فى دائرة اختصاصها .

(فتوى رقم ٦٠٨ فى ١٠/٤/١٩٦٣ - جلسة ٢٤/٤/١٩٦٣ - ١٦ ،
١٧/٢٢٤/٦٩٨)

الفصل الثالث

موظفو المحاكم

الفرع الأول

تنظيم تعيين موظفى المحاكم وترقيتهم وتاديبهم فى نظام القضاء

قاعدة رقم (٤١٨)

المبدأ :

موظفو المحاكم - تنظيم احكام تعيينهم وترقيتهم ونقلهم وتاديبهم
فى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ فى شأن نظام القضاء - صدور القانون
رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بقانون السلطة القضائية وعدم مساسه بهذه الاحكام -
استقرار العمل على تطبيق هذه الاحكام فى ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة
١٩٥١ استنادا للمادة ١٣١ منه - صدور القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤
وترديده نفس حكم المادة ١٣١ المشار اليها - وجوب استمرار تطبيق
الاحكام المشار اليها فى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ فى ظل العمل
بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - عدم اختلاف الوضع بالنسبة للمستخدمين
الخارجين عن الهيئة بالمحاكم الذين كانوا خاضعين للاحكام الواردة فى
المادة ٨٤ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بالاضافة الى احكام الباب
الثانى من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ثم لاحكام كادر العمال طبقا
للقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ - اساس ذلك احتفاظ القانون رقم ٤٦
لسنة ١٩٦٤ بالتقسيم النوعى للوظائف وتخصصاتها تبعا للبيانات الواردة
بشانها فى الميزانية واحتفاظ المعاملين بكادر العمال بطبيعة الوظائف
التى كانوا يشغلونها .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ فى شأن نظام القضاء نظم فى المواد من ٤٨ الى ٨٧ كيفية تعيين موظفى المحاكم وترقيتهم ونقلهم وتدريبهم ولما صدر قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ استهل مادته الاولى بعدم المساس باحكام تلك المواد .

وقد استقر الرأى لدى مجلس الدولة بقسميه القضائى والاستشارى على تطبيق احكام المواد المذكورة فى ظل العمل بقانون موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الملغى ، بوصفها من الاحكام الخاصة التى تنظم بعض المسائل الوظيفية المتعلقة بطائفة معينة من الموظفين وذلك استنادا الى الفقرة الرابعة من المادة ١٣١ من القانون المذكور ، التى كانت تقضى بعدم سريان احكامه على طوائف الموظفين الذين تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين .

ومن حيث أن المشرع فى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ردد فى المادة الاولى من قانون الاصدار نفس حكم الفقرة الرابعة من المادة ١٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، حيث نصت تلك المادة الاولى على انه : يعمل فى المسائل المتعلقة بنظام العاملين المدنيين بالدولة بالاحكام المرافقة لهذا القانون ... ولا تسرى هذه الاحكام على :

١ - وظائف القوات المسلحة والشرطة .

٢ - الوظائف التى تنظمها قوانين خاصة فيما نددت عليه هذه القوانين .

ومن حيث أنه ترتيبا على ذلك يمتد تطبيق الاحكام المشار اليها فى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ فى ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ حتماً بان متبعاً بيان سريان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١

لوجود النص المماثل فى كل منهما الذى يسوغ تطبيق تلك الاحكام ويوجب اعمالها .

ومن حيث أن هذا الوضع بالنسبة الى العاملين بالمحاكم بصفة عامة ، يصدق على الخاضعين منهم للاحكام الواردة فى المادة ٨٤ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ التى تنص على أن : « يكون تعيين المستخدمين الخارجين عن الهيئة وترقيتهم وتاديبتهم من اختصاص النائب العام والمحامين العامين ورؤساء المحاكم ورؤساء النيابة كل فيما يخصه ، وكذلك نفلهم وندبتهم كل فى دائرة اختصاصه » .

ومن حيث أنه يلاحظ فى هذا الشأن أن المستخدمين الخارجين عن الهيئة فى المحاكم والنيابات كانوا يخضعون الى جانب ما قرره القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ فى شأنهم من قواعد خاصة ، لاحكام الباب الثانى من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ثم لاحكام كادر العمال طبقاً للقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ .

وإذا كان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قد شمل بالتنظيم من كان خاضعاً لقانون موظفى الدولة ولكادر العمال على السواء ، الا أن المشرع لم يتماثلن تدويب كل دوائف العاملين فى سلم الدرجات الذى وضعه القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بحيث تزول الفواصل التى كانت بينهم تماثلاً ، بل حرص على إبقاء كيان كل طائفة مستقلاً بذاته وبالأوضاع المناسبة له فى ذلك السلم ، مع الاحتفاظ بالتقسيم النوعى للوظائف ونخصائصها تبعاً لبيانات الواردة فى شئنها بالميزانية ، ووجب استمرار العاملين بكادر العمال شاغلين لوظائفهم التى كانوا عليها وقت نفاذ القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، وذلك على النحو المبين فى مادتيه الرابعة والخامسة عشرة ، وفى المادتين الثالثة (فقرة ج) والتاسعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٦٤ لسنة ١٩٦٤ الصادر تطبيقاً للقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع احكام وقتية للعاملين المدنيين .

ومن حيث أنه يبدو من ذلك أن طبيعة الوظائف التى كان يشغلها

طائفة العاملين بكادر العمال لم تتغير قبل وبعد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، وبالتالي فإذا كان من بين هذه الطائفة من يعمل بالمحاكم والنيابات ، وكان المشرع قد أخضعهم لنظام خاص فيما يتعلق بتعيينهم ونقلهم وترقيتهم وتاديبهم على النحو المبين في المادة ٨٤ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ التي جعلت الاختصاص في ذلك للسادة النواب العام والخاصين العميين ورؤساء المحاكم والنيابات بحسب الأحوال ، فإن هذا الوضع يستمر قائما ومعمولا به في ظل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تبعا لبقاء الحكمة من وضع نص المادة ٨٤ المذكور ، وتطبيقا للمادة الأولى من قانون الاصدار الانفصلي ، ولعدم تغير ظروفه من ضمنه المادة ٨٤ فضلا عن استمرار نصها قائما دون نسخ أو إلغاء شأنها شأن المواد الاخرى المنظمة لسئون موظفي المحاكم والنيابات .

لذلك انتهى رأي الجمعية الى ان المادة ٨٤ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ تظل قائمة ومعمولا بها في ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

(ملف ٩٩/٦/٨٦ - جلسة ١٠/٢/١٩٦٥)

الفرع الثانى

الأقدمية

قاعدة رقم (٤١٩)

المبدأ :

أقدمية موظفى المحاكم الذين يرقون إلى الدرجة التالية لدرجة التعيين - تكون وفقا لترتيب النجاح فى امتحان الترقية وليست طبقا لاحكام المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٥٠ من قانون نظام القضاء الصادر بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ على أنه « يشترط فيمن كاتباً الشروط الواجب توافرها وفقاً للاحكام العامة للتوظيف فى الحكومة عدا شرط امتحان المسابقة المقرر لسفل الوظيفة » وأن المادة ٥٣ تنص على أنه « لا يجوز ترقية من عين كاتباً فى الدرجة التى عين فيها للدرجة التى تليها الا اذا حسنت الشهادة فى حقه ونجح فى امتحان يختبر فيه كتابة وشفاها ، ويعفى حملة الشهادات العليا من شرط الامتحان » ، وأن المادة ٥٧ تنص على انه « يرتب الناجحون حسب درجات نجاحهم وتكون الترقية على أساس هذا الترتيب » .

وباستفاد من هذه النصوص وعلى الخصوص من نص المادة ٥٧ من قانون نظام القضاء المشار اليه ان المشرع يشترط لترقية من عين كاتباً من الدرجة التى عين فيها إلى الدرجة التالية اجتياز امتحان يختبر فيه كتابة وشفاها وأنه يعتبر نتيجة هذا الامتحان لا فى الترقية فحسب بل فى تحديد الاقدمية عند الترقية ، وقد خرج بهذا الحكم الذى ورد به نص

صريح على القاعدة العامة فى تحديد الاقدمية بين من يرقون فى قرار واحد تلك القاعدة التى تضمنتها المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة التى تنص على أن « تعتبر الاقدمية فى الدرجة من تاريخ التعيين فيها ، فاذا اشتمل مرسوم أو امر جمهورى أو قرار على تعيين أكثر من موظف فى درجة واحدة اعتبرت الاقدمية كما يلى :

(١) اذا كان التعيين متضمنا ترقية اعتبرت الاقدمية على اساس
الاقدمية فى الدرجة السابقة .

(ب) (.....)

ومن حيث ان القول بتحديد الاقدمية فى هذه الحالة وفقا لحكم المادة ٦٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن نظام موظفى الدولة لا وفقا لحكم المادة ٥٧ من قانون نظام القضاء ، هذا القول فضلا عن اهداره للمزية التى قررها القانون للاسبق فى ترتيب النجاح ، فان من شأنه ان يغير مركز الموظف فيما لو رقى بعض الناجحين فى الامتحان او كلهم بقرار واحد منه فيما لو رقى كل منهم بحسب ترتيب نجاحه فى قرار منفصل عن الاخر ، اذ تتحدد الاقدمية فى الحالة الاولى وفقسا للاقدمية فى الدرجة السابقة دون اعتداد بترتيب النجاح ، وفى ذلك اخلال بالمساواة بين الموظفين .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان اقدمية الكاتب عند ترقيته للدرجة التالية لدرجة التعيين تحدد وفقا لترتيب نجاحه فى الامتحان المنصوص عليه فى المادة ٥٢ من قانون نظام القضاء .

(فتوى رقم ٩٢٠ فى ١٢/٣ - ١٩٦١ - جلسة ١١/١٥ / ١٩٦١)

الفرع الثالث

الترقية

قاعدة رقم (٤٢٠)

المبدأ :

كتبه المحاكم الذين لا يحملون شهادات عليا منهم ، وعينوا في احد اقسام المحاكم لأول مرة او نقلا من جهة حكومية أخرى - ترقيتهم رهينة بتأدية امتحان بنجاح وفقا لاحكام قانون نظام القضاء وعلى اساس ترتيب درجات النجاح - تمام الترقية بدون أداء الامتحان يجعل الترقية مخالفة للقانون ، قابلة للإبطال ، جائزة السحب خلال الميعاد المقرر .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٥٣ الواردة في الفصل الثاني من الباب الثاني من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء على أنه « لا يجوز ترقية من عين كاتباً من الدرجة التي عين فيها الى الدرجة التي تليها الا اذا سلمت الشهادة في حقّه ، ونجح في امتحان يختبر فيه كتابة وشفاها ويعفى حملة الشهادات العليا من تأدية هذا الامتحان .

وتنص المادة ٥٥ على ان « يكون الامتحان تحريريا وشفويا في المواد الآتية : -

(أ) بالنسبة لكتاب القسم المدني ..

(ب) بالنسبة لكتاب النيابة العامة .. « .

وتنص المادة ٥٧ على أن « يقدر لكل مادة من مواد الامتحان التحريري والشفوي ٣٠ درجة ٠٠٠ ويرتب الناجحون حسب درجات نجاحهم ، وتكون الترقية على أساس هذا الترتيب » .

ويستفاد من هذه النصوص على نحو ما رأت المحكمة الادارية العليا في القضية رقم ١٧٤٤ لسنة ٢ القضائية ، ان الشارع قد تطلب تاهيلا معينا في كتاب المحاكم وهو المامهم بما يتعلق بعملهم من القوانين والمنشورات وتحقيقا لهذا الغرض نظم الشارع ترقية من لا يحملون شهادات عليا من هؤلاء الكتبة تنظيما خاصا بان جعل ترقية من يعين منهم من الدرجة التي عين فيها الى الدرجة التي تليها رهينة بتادية الكاتب امتحانا في المواد التي تتعلق بعمله ، وبنجاحه في هذا الامتحان ، وجعل الترقية على اساس ترتيب درجات النجاح ، هذا فضلا عن ان تادية الامتحان والنجاح فيه كشرط للترقية لا يتقيد بان يكون الكاتب قد عين في احد اقسام المحاكم لاول مرة ولو كان هذا التعيين قد تم نقلا من جهة حكومية اخرى لان النقل في هذه الحالة نوعي ولا يعدو ان يكون تعيينا ابتداء بالمحاكم ، ومن ثم يجب ان يؤدي هذا الامتحان بنجاح كي تثبت صلاحيته للترقية ، وتحقق بذلك الحكمة التي تغيهاها الشارع .

ويرترب على ذلك ان الموظفين الذين يعينون لاول مرة في المحاكم سواء اكان تعيينا مبتدا ام كان نقلا من احدى الجهات الحكومية الاخرى وسواء اكانت الدرجة التي شغلوها هي احدى درجات الكادر الكتابي ام كانت درجة تعلوها ، هؤلاء الموظفون يتعين لترقيتهم الى الدرجة التي تلي الدرجة التي عينوا فيها ان يؤدوا الامتحان المنصوص عليه في القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ .

فأذا كان الثابت ان بعض كتبة المحاكم قد نمت ترقينهم من الدرجة التي عينوا فيها الى الدرجات التي تليها بدون ان يؤدوا الامتحان المذكور ، فمن ثم نكون هذه الترقيات قد تمت بالمخالفة لحكم القانون .

وسن حيث أنه وان كان عيب مخالفة القانون الذى شاب هذه القرارات يجعلها قابلة للإبطال وجائزا سحبها خلال المدة المقررة قانونا إلا أنه لا يبلغ من الجسامة حد اعدامها بحيث يجوز سحبها فى أى وقت دون تقييد ببيعاد السحب أو الالغاء .

نهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن القرارات الصادرة بترقية بعض كتبة المحاكم بالمخالفة لحكم المادة ٥٣ من قانون نظام القضاء يجوز سحبها فى الميعاد المحدد قانونا لذلك ، ومتى انقضى هذا الميعاد يمنع سحبها أو الغاؤها .

(فتوى رقم ٤٠٤ فى ١٨/٥/١٩٦٠ - جلسة ٤/٥/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٤٢١)

المبدأ :

القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بشأن نظام القضاء - نصه على وجوب عقد امتحان لترقية الكتبة يرتب فيه الناجحون حسب درجات نجاحهم ويتبع هذا الترتيب عند الترقية - مؤدى ذلك عدم جواز اغفال احد ممن يرشحهم دورهم للترقية عند الدعوة للامتحان - عقد امتحان خاص لمن اغفلت دعوته فى الامتحان تصحيحا للوضع يوجب الاعتداد بنتيجة هذا الامتحان الخاص فى ترتيب اولوية الترقية بين من اداه بين زملائه ممن اشتركوا فى الامتحان العام - ارجاع تاريخ الترقية فى هذه الحالة باثر رجعى الى تاريخ ترقية هؤلاء الزملاء اذا كان قرار ترقيتهم لم يتحصن اما اذا كان قد تحصن فيرقى الكاتب بحسب ترتيب الاولوية ترقية عادية بدون اثر رجعى .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٥٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بشأن نظام القضاء تنص على أنه « لا يجوز ترقية من عين كاتبا من الدرجة التى عين فيها

للدرجة التي تليها الا اذا حسنت الشهادات في حقه ونجح في امتحان يختبر فيه كتابة وشفاها ويعفى حملة الشهادات العليا عن شرط الامتحان » كما تنص المادة ٥٧ من القانون ذاته على أن يرتب الناجحون حسب درجات نجاحهم وتكون الترقية على أساس هذا الترتيب .

ونص المادة ٥٣ المشار اليها لا يدع للادارة أية سلطة تقديرية في اختيار من يشترك من الكتبة في الامتحان المقرر للترقية الى الدرجة التالية بل يتعين عليها أن تخطر كل من يرشحه دوره للترقية للتقدم لهذا الامتحان فإذا أغفلت دعوة بعض المعينين بالنص الى الاشتراك في الامتحان انطوى الامتحان على اخلال بمبدأ تكافؤ الفرص الذي يقوم عليه نظام امتحان الترقية بصفة عامة ومن ثم يكون عقد امتحان فردي في نارمخ لاحق لمن أغفل اخطاره مقصودا به تصحيح اوضاع لم تتم على الوجه القانوني السليم ولا يتحقق هذا التصحيح الا باعمال اذراء بالاعتداء بالوقت الذي تم فيه الامتحان الاول اى بافتراض ان الكاتب الذي تخلف عن هذا الامتحان اشترك فيه وأن نتيجته في الامتحان الخاص الذي عقد له هي بمثابة نتيجته في الامتحان العام الذي لم يتح له الاشتراك فيه دون دخل لارادته في ذلك . ومقتضى هذا اذا ما اجتاز الموظف الامتحان الخاص بنجاح أن يعتد بنتيجة هذا الامتحان في ترتيب اولوية الترقية به وببين زملائه الذين اشتركوا في الامتحان العام على اساس الدرجات الحاصلة عليها كل منهم واياه فاذا كان قد سبق أن رقى بعض زملائه ممن سبقه في ترتيب الاولوية على الوجه المتقدم حق على الوزارة بدون توقف على طلب أو تظلم منه سحب قرار الترقية فيما تضمنه من تخط له أو ترقيته باثر رجعى يرد الى تاريخ ترقية زملائه ما دام القرار المراد سحبه لم يصبح حصينا من السحب أو الالغاء . أما اذا تحسن فلا مناص من ترقية الكاتب بحسب ترتيب الاولوية ترقية عادية لا بصحبها اى اثر رجعى .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه اذا عقد امتحان فردي لمن أغفلت دعوته للاشتراك في امتحان الترقية لمخصوص عنه في المادة ٥٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٩ بشأن نظام القضاء فإن الترقية تكون

- ٩٣٤ -

على أساس ترتيب الناجحين فى الامتحانين معا بعد ادماج نتيجتهما . فاذا كان قد صدر قرار بالترقية على خلاف ذلك فان على الادارة من تلقاء ذاتها سحب هذا القرار فيما تضمنه من ترقية اللاحق فى ترتيب النجاح اذا كان قد تخطى الاسبق فى الترتيب بعد ادماج النتيجتين أو ترقية هذا الاخير بأثر رجعى يرتد الى تاريخ ترقية الاول ما لم يكن قرار الترقية قد تحصن .

(ملف ١٩٥/٣/٨٦ - جلسة ١٩٦٥/١١/١٧)

الفرع الرابع

لائحة النسخين بالمحاكم المختلطة

قاعدة رقم (٤٢٢)

المبدأ :

لائحة النسخين بالمحاكم المختلطة الصادر بها قرار مجلس الوزراء فى ١٥ من اغسطس سنة ١٩٢٢ - علاقة أمثال المدعى من النسخين بالمحاكم المختلطة بالحكومة - علاقة تنظيمية لائحية وليست تعاقدية - تقاضى المدعى أجره على أساس عدد الروايات التى يقرم بنسخها - لا يؤثر على طبيعة العلاقة التنظيمية ويحولها الى رابطة عقدية - اثر ذلك الاعتداد بالمدة التى قضاها المطعون ضده ناسخا بالمحاكم المختلطة فى اعمال احكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ اغسطس ، ١٥ اكتوبر سنة ١٩٥٠ وفى الافادة من احكام قانون المعادلات والمادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

ملخص الحكم :

يبين من الرجوع الى لائحة النسخين بالمحاكم المختلطة الصادر بها قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٥ اغسطس سنة ١٩٢٢ وهى التى تحكم علاقة أمثال المدعى من النسخين بالمحاكم المختلطة بالحكومة ان هذه العلاقة هى علاقة تنظيمية لائحية وليست تعاقدية وأنه ولئن كان المدعى بتقاضى أجره على أساس عدد الروايات التى يقدم بنسخها فان تحديد الاجر واختلاف مقداره على هذا الوضع لا يؤثر على طبيعة العلاقة التنظيمية التى تربط الموظف بجهة الادارة ويحولها الى رابطة عقدية وقد كان المدعى خلال المدة التى يطالب بضمها يخضع لاحكام لائحة النسخين سالفه تذكر فيمنح الاجازات وفقا لما ورد فيها من قواعد كما هو ثابت بملف خدمته .

وتأسيسا على ما تقدم مآلانه لا نزاع فى أن المدعى يستفيد من أحكام
قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر
سنة ١٩٥٠ اذ أن شروطها متوافرة فى حالته .

ومتى تقرر أن أقدمية المدعى فى الدرجة الثامنة ترجع الى ١٩٣٢/١/٢
فانه يستحق الترقية الى الدرجة السابعة بعد مضى ست سنوات أى اعتبارا
من ١٩٣٨/١/٢ بالتطبيق لقانون المعادلات الدراسية .

كما انه تطبيقا لنص المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة
١٩٥١ المعدل بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٣ فان المدعى يكون محقا فى طلب
الترقية الى الدرجة السادسة لقضائه أكثر من ١٥ سنة بالدرجة السابعة
ومن ثم يتعين القضاء له بأحقية فى الترقية الى الدرجة السادسة مادامت
شروط تطبيق المادة ٤٠ مكررا قد توافرت فى حقه وذلك اعتبارا من
١٩٥٣/٣/٧ تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٣ مع ما يترتب
على ذلك من فروق مالية .

(طعن رقم ٢٧٠ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٢٧)

قاعدة رقم (٤٢٣)

المبدأ :

نسخ بالرول بالمحاكم المختلطة - علاقته بالحكومة - علاقة تنظيمية
تدخل فى نطاق روابط القانون الادارى .

ملخص الحكم :

ان المطعون ضده قام بالعمل فى الفترة من ١٩٢٦/٦/١٥ الى
١٩٢٩/١٢/٣١ فى وظيفة ناخ بالرول بالمحاكم المختلطة وكانت علاقته
بالحكومة علاقة تنظيمية تدخل فى نطاق روابط القانون الادارى وتحكمها
لوائح تنظيمية عامة حسبما استخلص ذلك بحق الحكم المطعون فيه من

نصوص لائحة نساخى المحاكم المختلطة الصادر بها قرار مجلس الوزراء فى ١٥/٨/١٩٢٢ وعلى ذلك لا تعتبر رابطته بالجهة الادارية علاقة تعاقدية ين أجير وصاحب عمل أساسها عقد مدنى بحت ، ولا يحول دون ذلك كون النساخين فى وضع وظيفى يجيز لجهة الادارة فصلهم عند قلة العمل لان تأقيت وضع القائم بالعمل لا ينزع عن العمل صفة الدائمة .

(طعن رقم ١١٥٨ لسنة ٧ ق - جلسة ١٣/٣/١٩٦٦)

الفرع الخامس

موظفو محكمة النقض

قاعدة رقم (٤٢٤)

المبدأ :

استقلال محكمة النقض بموظفيها ودرجاتها وأقدمياتهم عن سائر المحاكم - احكام قانون نظام القضاء فى ذلك : المادة ٥١ - اعتبار المحكمة « مصلحة » فى خصوص تطبيق حكم المادة ٤١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

ملخص الحكم :

ان قانون نظام القضاء اذ خص محكمة النقض فى المادة ٥١ منه بلجنة تشكل فيها من رئيسها او من يقوم مقامه ومن مسنشرين تختارهما جمعيتها العمومية كل سنة ومن كبير كتابها وتختص باقتراح كل ما يتعلق بشئون كتابها من تعيين ونقل وترقية ومنح علاوات وجعل اقتراحات هذه اللجنة فى كل ما يتعلق بهذه الشؤون يعرض مباشرة على وزير العدل ليصدر قراره فيها - يكون قد فصل كل ما يتعلق بهذه الشؤون عن سائر المحاكم فصلا من مقتضاه استقلال محكمة النقض بوظائف كتابية ودرجاتهم واقدمياتهم مما يحتم اعتبارها بحكم قانون نظام القضاء فيما يتعلق بهؤلاء الكتاب وحدة قائمة بذاتها ومنفصلة عن سائر المحاكم ومن شئ تندرج بهذه المثابة فى مفهوم المصلحة بالتطبيق لحكم المادة ٤١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

(طعون أرقام ١٢٧٢ ، ١٢٩١ ، ١٤٨٠ لسنة ١٠ ق - جلسة

١٩٦٦/٦/٢٦) .

الفرع السادس

التاديب

قاعدة رقم (٤٢٥)

المبـسـد :

ان حكم المادة ٨٢ من قانون نظام القضاء الخاص بتشكيل المجلس المخصوص المختص بنظر التظلمات من قرارات مجالس تاديب موظفي المحاكم يظل ساريا بالنسبة اليهم ويطبق في شأنهم دون الحكم المقابل الوارد في قانون نظام الموظفين .

ملخص الفتوى :

ان الباب الثانى من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء يتضمن قواعد خاصة بتعيين وترقية ونقل وتاديب موظفى المحاكم من كتبة ومحضرين ومترجمين فبالنسبة الى التاديب تنص المادة ٧٨ على ما يأتى :

« لا توقع العقوبات الا بحكم من مجلس التاديب » .

ومع ذلك فالانتذار او قطع المرتب لمدة غايبتها خمسة عشر يوما يجوز ان يكون بقرار رؤساء المحاكم بالنسبة الى الخـذ و المحضرين والمترجمين ومن النائب العام ومن رؤساء النيابة بالنسبة الى كتاب النيابة .

ويجرى نص المادة ٧٩ كالتالى .

يشكل مجلس التاديب فى محكمة النقض وفى كل محكمة من محاكم الاستئناف من مستشار تنتخبه الجمعية العمومية ومن المحامى العام وكبير كتاب المحكمة . وفى المحاكم الابتدائية والنيابات من رئيس المحكمة

ورئيس النيابة أو من يقوم مقامهما وكبير الكتاب ويستبدل به كبير المحضرين عند محاكمة أحد المحضرين ورئيس القلم الجنائي عند محاكمة أحد كتاب النيابة .

وقى حالة محاكمة كبير الكتاب أو كبير المحضرين ، ورئيس القلم الجنائي يندب وزير العدل من يحل محله فى مجلس التأديب ممن يكونون فى درجته على الأقل .

وبمقتضى نص المادة ٨٢ يختص بنظر التظلم من أحكام مجالس التأديب مجلس مخصوص ينعقد بوزارة العدل يشكل من وكيل الوزارة الدائم والنائب العام ومستشار محكمة استئناف القاهرة تنتخبه الجمعية العمومية .

ويتبين مما تقدم أن قانون نظام القضاء قد اتجه الى تنظيم ادارة العدل فى مجموعها تنظيميا خاصا بعيدا عن التنظيم العام لكافة الموظفين يستوى فى ذلك رجال القضاء والنيابة ومن يعاونهم من باقى الموظفين .

وقد اقتضى ذلك اخضاع موظفى المحاكم والنيابات من الناحية التأديبية لرؤساء تلك المحاكم والنيابات فى الحدود المخولة لرؤساء المصالح وهى الانذار والخصم من الماهية لغاية خمسة عشر يوما . ولمجالس تاديب محلية تشكل فى كل محكمة بالنسبة الى ما يجاوز ذلك من جزاءات . وابقاء على هذه الاوضاع وما يماثلها نصت المادة ١٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام الموظفين (معدلة بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٥٢) على عدم سريان احكامه على طوائف الموظفين الذين تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين - وهذا الحكم من العموم والاطلاق بحيث يندرج تحته كل قانون منظم لشئون طائفة معينة من الموظفين فلا سند لما ذهب اليه وزارة العدل من ان هذا الاستثناء لا ينصرف لغير رجال القضاء والنيابة إذ فى هذا القول تخصيص الحكم عام بلا مخصص .

وبناء على ذلك تظل القواعد الخاصة بتدبير موظفي المحاكم الواردة في نظام القضاء بما فيها النص الخاص بتشكيل المجلس المخصوص قائمة وواجبة التطبيق في شأن هؤلاء الموظفين دون القواعد الواردة في القانون العام الذي يمتنع الرجوع اليه في هذا الخصوص إلا فيما لم ينص عليه في قانون نظام القضاء .

لذلك انتهى قسم الرأي مجتمعاً الى أن حكم المادة ٨٢ من قانون نظام القضاء الخاص بتشكيل المجلس المخصوص المختص بنظر التظلمات من قرارات مجالس تأديب موظفي المحاكم يظل سارياً بالنسبة اليهم ويطبق في شأنهم دون الحكم المقابل النوارى فى قانون نظام الموظفين .
(فتوى رقم ١٢٠ فى ١٩٥٣/٤/٨)

فاعدة رقم (٤٢٦)

المبدأ :

المادة ٣١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية -
نصها على تخويل المحامى العام لدى محكمة الاستئناف جميع حقوق واختصاصات النائب العام المنصوص عليها فى القانون - شمول هذا النص كل ما يختص به النائب العام لى شأن كتبه النيابة فى دائرة المحكمة الاستئنافية لوروده عاماً مطلقاً - لا وجه لتقييده وقصره على الشئون القضائية وحدها دون التأديب .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٣١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية على أن " يكون لدى كل محكمة استئناف محام له تحت اشراف النائب العام جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عليها فى القوانين " .

ومفاد هذا النص أن المشرع قد خول المحامى العام اختصاصاً من نوع الاختصاص المخول للنائب العام مباشرة تحت اشرافه ، وقد ورد النص

على هذا الاختصاص عاما مطلقا ومن ثم يتناول كل ما يختص به النائب العام فى شأن كتبة النيابة .

وقد استهدف المشرع بذلك سرعة البت فى الامور والتخفيف من اعباء النائب العام فى الامور المتعلقة بالكتبة سالف الذكر ، ولذلك فان كل ما يختص به النائب العام فى شأنهم يختص به تبعا لذلك المحامى العام وان كان يباشر هذا الاختصاص تحت اشراف النائب العام .

ولا وجه للقول بقصر اختصاص المحامى العام على الشئون القضائية وحدها دون شئون التأديب ، استنادا الى ما ورد فى المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر من أن المقصود بالمادة ٣٠ من هذا القانون الحقوق والاختصاصات القضائية التى للنائب العام ، لا وجه لهذا القول لان النص على تحويل المحامى العام اختصاص النائب العام قد ورد عاما مطلقا - على نحو ما ورد ببيانه ، ولا يجوز تخصيص عمومه او تقييد اطلاقه بعبارات وردت فى المذكرة الايضاحية التى لا ترقى الى مرتبة النص التشريعى .

ولا يغير من هذا النظر ما ورد بالمادة ٧٨ من القانون المشار اليه من النص على اختصاص النائب العام بمجازاة كتبة النيابة بالانذار او قطع الراتب لمدة غايبتها خمسة عشر يوما ، وكذلك ما ورد بالمادة ٨٠ من ذات القانون على اختصاص النائب العام باقامة الدعوى التأديبية ضدهم ، لا يغير ذلك من النظر المشار اليه لان هذين النصين وان خصصا للنائب العام السلطات المشار اليها الا انه لم يرد فيهما ما يفيد عدم اختصاص المحامى العام بمباشرتها ومن ثم فانه يختص ايضا بالسلطات الواردة فى هذين النصين استنادا الى عموم اختصاصه بما يختص به النائب العام طبقا للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ على نحو ما سبق بيانه .

وغنى عن البيان ان ممارسة المحامى العام اختصاص النائب العام على النحو سالف الذكر مقصور على دائرة المحكمة الاستئنافية المعين لديها المحامى العام وان مباشرة هذا الاختصاص يكون تحت اشراف النائب العام .

(فتوى رقم ٤٩٩ فى ١٩٦٣/٤/٢٥ - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٧) .

قاعدة رقم (٤٢٧)

المبدأ :

المادة ٧١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية -
نصها على قيام الاقدم فالأقدم من نواب واعضاء المحكمة فى مباشرة
اختصاصات الرئيس فى حالة خلو وظيفة رئيس المحكمة او غيابه او قيام
مانع لديه - اعتبار ذلك حلولا فى ممارسة الاختصاص لا تفويضا فيه -
شمول هذا الحكم للاختصاصات الولائية والاختصاصات التأديبية المخولة
لرئيس المحكمة بمقتضى المادة ٧٨ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧
لسنة ١٩٤٩ .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٧١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة
القضائية على انه « فى حالة خلو وظيفة رئيس المحكمة او غيابه او قيام
مانع لديه يقوم بمباشرة اختصاصه الأقدم فالأقدم من النواب او الاعضاء » .

ويجرى المشرع فى توزيع الاختصاص بين عمال الادارة العامة مراعىا
اعتبارات مختلفة يستقل بتقديرها ، مردحا جميعا الى حسن سير الجهاز
الحكومى والرغبة فى تهيئة السبيل امام المرافق العامة حتى تواجه
احتياجات الافراد وتحقق تغيب الغنى التى انت من اجلها ، وذلك بوضع
كل موظف فى المركز الذى يلائمه وتخويله من الاختصاصات ما يتناسب
مع هذا المركز . وغالبا ما يوجب المشرع فى نص قانونى حالة تغيب صاحب
الاختصاص فيخول غيره حق ممارسته اما على سبيل الحلول او
التفويض .

ويتم التفويض فى الاختصاص بان يعهد صاحب الاختصاص بجانب
منه فى امر او امور معينة الى شخص اخر . اى انه عمل ادارى صريح
يصدر عن صاحب الاختصاص . ينفصه يتخلى الى موظف اخر عن
جزء من هذا الاختصاص . اما الحلول فهو انتقال جميع اختصاصات
الموظف الاصيل - فى حالة قيده منع يحول دون ممارسته للاختصاصاته

- الى موظف آخر بقوة القانون - ويبدو من ذلك ان التفويض لا يكون الا جزئيا ولا يتصور أن يفوض الموظف موظفا آخر فى كل اختصاصاته والا تعدى تفويض الاختصاصات الى تفويض السلطة ذاتها وهو ما لا يجوز قانونا ، أما الحلول فالأصل فيه ان يكون كليا شاملا لجميع اختصاصات الاصيل ويتم تلقائيا بقوة القانون متى تحقق سببه وليس من المقصود ازاء هذه التلقائية التى يتم بها الحلول ان يبعض اختصاص الاصيل فيتحقق الحلول فى جانب منه دون الجانب الآخر ، والا واجهنا جزءا من الاختصاصات لا يملك ان يمارسها أحد مما يؤدي الى عطل فى أوجه النشاط التى تتعلق بها هذه الاختصاصات الأمر الذى يتعارض مع وجوب سير المرافق العامة بانتظام واطراد . وفى هذا يختلف الحلول عن التفويض حيث ينزل المفوض عن جانب من اختصاصاته الى شخص آخر يظهر بجانبه فلا يختفى الاصيل بل يظل يمارس الاختصاصات التى لم يفوض فيها غيره .

وترتب المادة ٧١ المشار اليها صورة من صور الحلول حيث تقرر انه فى حالة غياب رئيس المحكمة يحل محله فى مباشرة اختصاصاته أقدم الاعضاء بالمحكمة الذى يحل عندئذ محل رئيس المحكمة فى مباشرة جميع ما رتب له القانون من اختصاصات .

وقد نصت المادة ٧٨ من قانون نظام القضاء الصادر بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ على أنه « لا توقع العقوبات الا بحكم من مجلس التأديب ومع ذلك فالانذار أو قطع الراتب لمدة غايبتها خمسة عشر يوما يجوز ان يكون بقرار من رؤساء المحاكم بالنسبة الى الكتاب والمحضرين والمترجمين ومن النائب العام ومن رؤساء النيابة بالنسبة الى كتاب النيابة » .

ولا محل بعدئذ للقول بان المقصود من النص المتقدم الذكر هو الاختصاص الولائى لرؤساء المحاكم وانه لا شأن له بالسلطة الاستثنائية

المخولة لرؤساء في توقيع بعض الجزاءات على موظفي المحاكم ومن ثم فلا يجوز الحل محل رؤساء المحاكم في مباشرة السلطة التأديبية المخولة لهم منها كان سبب الحل - لا محل لذلك لأن المستقر عليه أن القرار التأديبي ليس حكما قضائيا وليس قرارا من هيئة ذات اختصاص قضائي - بل هو قرار إداري يصدر من جهة إدارية بناء على سلطتها العامة ، وفضلا عن ذلك فقد ورد النص على الاختصاص في حالة خلو وظيفة رئيس المحكمة أو غيابه عنها يتناول بعنونه جميع الاختصاصات المخولة أصلا لهذا الرئيس بما في ذلك الاختصاص التأديبي ، ولا يجوز تخصيص هذا العموم إلا بدليل يدل عليه .

(فتوى رقم ٥١٠ في ١٩٦٣/٤/٢٩ - جلسة ١٩٦٣/٤/١٠)

قاعدة رقم (٤٢٨)

المبدأ :

كتبة النيابة - تأديبهم - اختصاصات النائب العام بما في ذلك تأديب كتبة النيابة - جواز مباشرة المحامي العام إياهما في دائرة المحكمة الاستئنافية المعين لديها ، وذلك تحت إشراف النائب العام - أساس ذلك في ضوء نصوص القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية على أن : " يكون لدى كل محكمة استئناف محام عام له تحت إشراف النائب العام جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عليها في القوانين " - ومنه هذا " ننص أن مشروع فد خول المحامي العام

اختصاصا من نوع الاختصاص المخول للنائب العام يباشره تحت اشرافه ، وقد ورد النص على هذا الاختصاص عاما مطلقا . ومن ثم يتناول كل ما يختص به النائب العام فى شأن كتابة النيابة . وقد استهدف المشرع بذلك سرعة البت والتخفيف من أعباء النائب العام فى الامور المتعلقة بالكتابة سالفى انذكر ولذلك فان كل ما يختص به النائب العام فى شأنهم يختص به تبعا لذلك المحامى العام ، وان كان يباشر هذا الاختصاص تحت اشراف النائب العام .

ولا يغير من هذا النظر ما ورد بالمادة ٧٨ من قانون نظام القضاء من النص على اختصاص النائب العام بمجازاة كتابة النيابة بالانذار أو قطع الراتب لمدة غايبتها خمسة عشر يوما ، وكذلك ما ورد بالمادة ٨٠ من ذات القانون على اختصاص النائب العام باقامة الدعوى التأديبية ضدهم ، لا يغير ذلك من النظر المشار اليه ، لأن هذين النصين وان خصصا للنائب العام السلطات المشار اليها ، الا أنه لم يرد فيهما ما يفيد عدم اختصاص المحامى العام بمباشرتها ، ومن ثم فانه يختص أيضا بالسلطات الواردة فى هذين النصين ، استنادا الى عموم اختصاصه بما يختص به النائب العام طبقا للمادة ٣٠ من قانون السلطة القضائية على أن يقتصر اختصاص على دائرة المحكمة الاستئنافية المعين لديها وأن تكون مباشرة هذا الاختصاص تحت اشراف النائب العام - تطبيقها لنص المادة ٣٠ سالف الذكر .

ولا محل للقول بان تفسير نص المادة ٣٠ على النحو سالف الذكر لم يتعرض لدلالة موضع هذا النص وسياق عبارة النصوص التى اشتملته ، ذلك أن هذا التفسير مستمد مباشرة من عبارة النصوص ومقصود كذلك عن السياق سواء كان ذلك اصاله أو تبعا ، اذ أنه وان كان نص المادة المشار اليه قد ورد فى الباب الاول المعنون « المحاكم » ضمن نصوص الفصل الخاص بالنيابة العامة الا أن هذا لا يبرر القول بانصراف هذه النصوص الى الدعوى الجنائية وما يتصل بها فحسب ،

وانما الصحيح هو انصرافها الى كل ما تباشره النيابة العامة من اختصاصات وحقوق منحتها لها القوانين . ولا أدل على هذا من النص في ذات الفصل (الذى ورد به النص محل البحث) على اختصاص النيابة العامة بالاشراف على السجون والنص فى المادة ٢٦ من ذات الفصل على أن « تمارس النيابة العامة الاختصاصات الممنوحة لها قانونا ونها دون غيرها التى فى رفع الدعوى الجنائية ومباشرتها ما لم يوجد نص فى القانون على خلاف ذلك » والنص فى المادة ٣٣ من ذات الباب على حق النيابة العامة فى الاشراف على الاعمال المتعلقة بنقود المحاكم . والنص فى المادة التالية لها على اشراف النيابة العامة على تحصيل وحفظ وصرف متحصلات الغرامات وسائر أنواع الرسوم والامانات والودائع .

ولا يغير من هذا ان الشارع شى قانون نظام القضاء انما استعمل عبارة « لاختصاصات المنصوص عليها فى القوانين » ولم يستعمل عبارة مخصوص عليها فى هذا القانون وفى لقوانين اخرى . ذلك ان من المسمات فى تفسير التشريع ان من صيغ العموم - الجمع المحلى بالكلام، وهو ما اورده الشارع فى نص المادة المشار اليها وهو يفيد العموم وليس من مخصص له فيبقى على عمومته ولا من مقيد له فيبقى على اطلاقه وبالتالي فلا يكون ثمة انس للقول بانصراف هذه العبارة الى « قانون لاجراءات الجنائية وغيره ٠٠٠ » دون قانون نظام القضاء .

ولا محل للاستدراك بمصنفه مذكورة الايضاحية لقانون نظام القضاء لتخصيص النص محل البحث ، لان ذلك مردود بما سبق ذكره وبن المذكرة الايضاحية للقانون لا تملك تخصيص عامة ولا تنفيذ مطلقة وانه اذا اريد الاحتجاج بالمذكرة الايضاحية فذلك لا يجوز الا حيث تكون بحدود تفسير نص معيب وليس بصدد تفسير نص سليم .

اما المغايرة فى العبارة التى استعملها لشارع فى المادة ٢٨ من قانون السلطة القضائية بشأن تحديد اختصاص المحامى نفعه لأول عن العبارة الواردة بالمادة ٣٠ محل البحث فلا تغيير من الاستخلاص السابق الاشارة

اليه ، ذلك أنه متى استعمل الشارع صيغة من صيغ العموم فلا يحتاج الامر بعد ذلك الى اضافة ما يعتبر تزييدا فى تأكيد معنى ثابت قبل ذلك على نحو لا يحتمل أى تاويل .

أما فيما يتعلق بحكم محكمة النقض الصادر فى ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ ، فهو مجموعه وفى جزئياته يؤكد استخلاص القائل باختصاص المحامى العام بكل ما خولته القوانين - ومنها قانون نظام القضاء (السلطة القضائية) - للنائب العام . ولا يسوغ الاستناد الى هذا الحكم للقول بأن نص المادة ٣٠ من قانون السلطة القضائية مقصود على اختصاصات النائب العام القضائية دون غيرها ، ذلك أنه ولو ان الحكم قد عرض لهذه الاختصاصات بذاتها ، فانما كان ذلك لخصوص ما صدر بشأنه ، هو مباشرة المحامى العام اختصاصا قضائيا ، ولا يعنى ذلك ان محكمة النقض قد قصرت اختصاصات النائب العام التى يجوز للمحامى العام ان يباشرها ، على الاختصاصات القضائية دون غيرها من الاختصاصات الاخرى ، ومنها الاختصاص بتاديب كتبة النيابة . ومن ثم فيكون الاستناد الى الحكم المشار اليه فى مقام الاستشهاد على عدم اختصاص المحامى العام بتاديب كتبة النيابة ، فى غير محله .

ولا وجه للاعتراض على ان ممارسة المحامى العام لاختصاص تاديب كتبة النيابة انما يكون تحت اشراف النائب العام ، ذلك ان اخضاع المحامى العام لاشراف النائب العام فى ممارسته الاختصاص المشار اليه ، انما هو مستمد مباشرة من صريح نص المادة ٣٠ من قانون السلطة القضائية (المادة ٣٦ من قانون نظام القضاء) ولا يعتبر ذلك خلفا لسلطة تعقيب النائب العام لم يرد المشرع تخويلها لغير الوزير ، اذ ان اشراف النائب العام ، فى هذا الخصوص - لا يعدو ان يكون توجيهها سابقا ، او تبيننا لا حقا ، لا يرقى الى مرتبة التعقيب بالالغاء او التعديل . وهذا يتفق مع قضاء محكمة النقض - فى الحكم سالف الذكر .

لهذا انتهى رى الجمعية العمومية الى تأييد رأيها السابق ابداءه

بجلسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٦٣ ، من أنه يجوز للمحامى العام مباشرة كافة اختصاصات النائب العام - بما فى ذلك تأديب كتيبة النيابة - وذلك فى دائرة المحكمة الاستئنافية المعين لديها المحامى العام ، وتحت اشراف النائب العام ، تطبيقا لنص المدة ٣٠ من قانون السلطة القضائية .
(فتوى رقم ٢٠٢٠ فى ١١/٤ - ١٩٦٣ - جلسة ١٩٦٣/٩/٢٥)

قاعدة رقم (٤٢٩)

المبدأ :

قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ وقانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ - اختصاص رئيس المحكمة الابتدائية فى توقيع عقوبتى الانذار والخصم من المرتب لمدة غايبتها خمسة عشر يوما بالنسبة الى الكتاب والمحضرين والمترجمين - ايلولة هذا الاختصاص بقوة القانون للاقدم من اعضاء المحكمة الذى يحل محل رئيسها فى حالة خلو وظيفته او غيابه او قيام مانع لديه - لا يغير من هذا الحكم ترخيص وزير العدل فى ندب مستشار من محكمة الاستئناف لرئاسة احدى المحاكم الابتدائية اعمالا لنص المادة ٦٧ او نص المادة ٤٩ من قانون التوظيف بأنه فى حالة غياب احد الموظفين المعينين بمرسوم يقوم وكيله باعباء الوظيفة نيابة عنه ، او ما استقر عليه قضاء المحكمة الادارية العليا من ان القرار التاديبى هو قضاء عقابى فى خصوص الذنب الادارى ، او ان اختصاص رئيس المحكمة سالف الذكر هو اختصاص ذاتى له فلا يحل فيه محله احد .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٧١ من قانون السلطة القضائية الصادر به القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٣ على انه " فى حالة خلو وظيفة رئيس المحكمة ، غيابه او قيام مانع لديه - يتولى بمبادرة اختصاصه الاقدم فالأقدم من النواب او الاعضاء " . وقد استطلعت وزارة العدل رأى الجمعية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بمجلس الدولة .

فيما اذا كان من مقتضى هذا النص أن يكون لمن يحل محل رئيس المحكمة الابتدائية من الاعضاء . سلطة توقيع عقوبتي الانذار والخصم من المرتب لمدة غايتها خمسة عشر يوما ، وهما العقوبتان اللتان نصت المادة ٧٨ من قانون نظام القضاء الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٩ على أن يكون توقيعهما بقرار من رؤساء المحاكم بالنسبة الى الكتاب والمحضرين والمترجمين . وعن ذلك أجابت الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع في فتواها رقم ٨٤/٢/٨٦ (٥١٠) تاريخ ١٩٦٣/٤/٢٩ بأنه « في حالة خلو وظيفة رئيس المحكمة أو غيابه أو قيام مانع لديه ، فإن الاختصاص المقرر له في توقيع العقوبات التأديبية على موظفي المحاكم طبقا للمادة ٧٨ من نظام القضاء ، ينعقد للأقدم من الاعضاء والذي يحل محل رئيسها ، عملا بالمادة ٧١ من قانون السلطة القضائية » . وفي بيان أسباب ذلك جاء في الفتوى ان « المادة ٧١ المشار اليها ترتب صورة من صور الحلول ، حيث تقرر انه في حالة غياب رئيس المحكمة يحل محله في مباشرة اختصاصه أقدم الاعضاء بالمحكمة الذي يحل عندئذ محل رئيس المحكمة في مباشرة جميع ما رتبته له القانون من اختصاصات ... وعلى مقتضى أحكام الحلول المشار اليها ، فإن الاختصاص التأديبي المقرر لرؤساء المحاكم في هذا النص (المادة ٧٨ من قانون نظام القضاء) ينقل بقوة القانون في حالة غياب رئيس المحكمة الى الأقدم من الاعضاء بالمحكمة رد ذلك في عداد جميع اختصاصات رئيس المحكمة التي تنتقل الى من حل محله ، عملا بأحكام المادة ٧١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ . ولا محل بعدئذ للقول بأن المقصود من النص المتقدم الذكر (المادة ٧١ من قانون السلطة القضائية) ، هو الاختصاص الولائي لرؤساء المحاكم ، وأنه لا شأن له بالسلطة الاستثنائية المخولة للرؤساء في توقيع بعض الجزاءات على موظفي المحاكم ، ومن ثم فلا يجوز الحلول محل رؤساء المحاكم في مباشرة السلطة التأديبية المخولة لهم مهما كان سبب الحلول . لا محل لذلك لان المستقر عليه ان القرار التأديبي ليس حكما قضائية ، وليس قرار من هيئة ذات اختصاص قضائي ، بل هو قرار إداري

يصدر من جهة ادارية بناء على سلطتها العامة وفضلا عن ذلك ، فقد ورد النص على الاختصاص فى حالة خلو وظيفة رئيس المحكمة او غيابه عاما يتناول ، بعمومه جميع الاختصاصات المخولة اصلا لهذا الرئيس بما فى ذلك الاختصاص التأديبى ، ولا يجوز تخصيص هذا العموم الا بدليل يدل عليه . وبمناسبة تظلم مقدم من أحد موظفى محكمة أروان الابتدائية من قرارا بمجازاته ، صدر من اقدم القضاة بهذه المحكمة ، بعد اذ حل محل رئيسها لندبه رئيسا لمحكمة اسبوط - رأى السيد مفوض الدولة الذى احيل اليه التظلم لفحصه وبيان الراى فيه ، ان يتجه وجهة مخالفة لما انتهت اليه الجمعية العمومية ، فى شأن اختصاص من بحل محل رئيس المحكمة من القضاة بتوقيع الجزاءات التأديبية ، لأسباب تجعل فى ان : (ا) ان الجمعية له تعرض ، لما نصت عليه المادة ٦٧ من قانون السلطة القضائية من انه يجوز لوزير العدل عند الضرورة ندب أحد مستشارى محاكم الاستئناف لرئاسة احدى المحاكم الابتدائية ، وذلك بموافقة مجلس القضاء . (ب) ان المادة ٤٩ من قانون نظام موظفى الدولة يقضى بأنه فى حالة غياب أحد الموظفين المعيّنين بمرسوم يقيم وكله باعباء الوظيفة نيابة عنه ، ولذلك فلا يجوز حلول اقدم القضاة فى المحكمة الابتدائية محل رئيسها عند غيابه ، لان ايا منهم ليس مستشارا ، لانه ليس ثمة وكيل لرئيس المحكمة بدرجة مماثلة . (ج) ان القرار التأديبى هو فى الواقع من الامر ، على ما جاء فى بعض اسباب حكم المحكمة الادارية العليا الصادر فى ١٩٥٩/٣/٢١ فى الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٤ ق ، قضاء عقابى فى خصوص الذنب الادارى ، وانه قرار ذو صفة قضائية لا يفصل فى موضوع مما يخص به القضاء اصلا . (د) ان الاختصاص المقرر لرئيس المحكمة الابتدائية فى توقيع العقوبات التأديبية فى الحدود المقررة فى المادة ٧١ من قانون نظام القضاء هو اختصاص ذاتى لرئيس المحكمة ، فلا يحل فيه محله احد . والحلول الذى تقرره المادة ٧١ من قانون السلطة القضائية . مقدم . على الاختصاص الولائى .

وعند عرض التظلم على السيد وزير العدل ثبت فيه ، رآى سيادته

أن يستطلع رأى الجمعية العمومية فيما انتهى اليه المفوض . وفى ذلك تستطلعون الرأى .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ ، فاستبان لها أن ما انتهت اليه الجمعية من قبل . فى هذا الشأن ، هو الرأى الصحيح ، للأسباب التى بنى عليها ، والتى جاء بيانها تفصيلا فى فتاوها المبلغة الى وزارة العدل بتاريخ ٩ من ابريل سنة ١٩٦٣ . وليس فيما جاء برأى مفوض الدولة لوزارة العدل ، ما ينال من سلامة هذا الرأى ، ذلك لما يأتى :

أولا - ان ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٦٧ من قانون السلطة القضائية من أنه يجوز لوزير العدل عند الضرورة ندب احد مستشارى محاكم الاستئناف لرئاسة أحد المحاكم الابتدائية وذلك بموافقة مجلس القضاء بل اغفلته كلية - ليس من شأنه أن يغير من النظر الذى ذهبت اليه الجمعية العمومية ، اذ من الواضح البين أن هذا النص ، لا يعطل نص المادة ٧١ من قانون السلطة القضائية . فكل من النصين قائم وله مجال اعماله . وليس ثمة تعارض بين ما يقتضيه كل من النصين ، وما يقرره من حكم . فنص المادة ٦٧ فقرة ثانية من قانون السلطة القضائية يجوز عند الضرورة ، ندب مستشار من محاكم الاستئناف لرئاسة محكمة ابتدائية - وذلك يكون بداهة فى حالة خلو وظيفة رئيس المحكمة التى يندب ، المستشار لرئاستها ، أو فى حالة غيابه . وهذه الحالة ذاتها ، هى التى يوجهها نص المادة ٧١ من قانون السلطة أيضا فيقرر أنه فى هذه الحالة بذاتها ، اذا لم يندب رئيس المحكمة عن مستشارى محاكم الاستئناف فيتولى رئاستها فى حالة غياب شاغلها . فان التفت من القضاء يقوم بمباشرة اختصاص رئيس المحكمة ومن ثم ، فان الحلول الذى تقرره هذه المادة ، يكون حيث لا يندب لرئاسة المحكمة احد ممن يجوز ندبهم لذلك .

وعلى مقتضى ذلك ، يكون واضحاً ، انه لم يكن ثمة مقتضى لان تشير الجمعية العمومية فى فتواها سالفه الذكر ، الى نص المادة ٦٧ ب هذه ، اذ لم يكن ثمت محل للاشارة الى هذا النص ، فى موضع ، لا مجال لتطبيقه ، ولا للاستشهاد به ، اذ لو اعمل هذا النص وندب رئيس المحكمة بدلا من رئيسها الاصلى الذى ندب لرئاسة محكمة اخرى فان الاقدم من القضاء لا يباشر اختصاصات رئيس المحكمة ، لان ثمة رئيس لها . وهو لا يباشر هذه الاختصاصات ، الا حيث تكون وظيفة رئيس المحكمة خالية فعلا ، او حكما بغياب شاغلها او تباين المانع لديه وعدم ندب غيره للقيام بعمله مؤقتا .

ثانيا - ان الاشارة الى نص المادة ٤٩ من قانون نظام موظفى الدولة الذى يقضى بانه فى حالة غياب احد الموظفين المعينين بمرسوم يقوم وكيله باعباء الوظيفة نيابة عنه والاستدلال بذلك على عدم جواز حلول اقدم النواب أو القضاة فى المحكمة الابتدائية محل رئيسها عند غيابه بحجة ان ايا منهم ليس مستشارا وانه ليس ثمة وكيل لرئيس المحكمة بدرجة مماثلة - غير منتج شيئا فى هذا الموضوع ، فالرجوع الى المادة ٤٩ هذه لا محل له مادام قانون السلطة القضائية قد بين بنص خاص فيه ، ما يتبع فى حالة غياب رئيس المحكمة . والاستدلال بها على عدم حلول اقدم القضاة محل رئيس المحكمة عند غيابه ، بحجة انه ادنى منه درجة ، فى مقام تدرج وظائف رجال القضاء - لا معنى له ، اذ الشارع هو الذى اجاز ذلك بنص المادة ٧١ من قانون السلطة القضائية .

ثالثا - والاستدلال بما ورد فى حكم المحكمة الادارية العليا المشار اليه فيما سلف من ان 'قرار لتأديبى هو فى الواقع من الامر قضاء عقابى فى خصوص الذنب الادارى . وانه قرار ذو صفة قضائية اذ يفصل فى موضوع مما يختص به القضاء 'لا - هو استدلال ، لا يبين له وجه اذ انه مع التسليم بذلك ، وهو امر لم يكن مثار جدل فان كون القرار التأديبى كذلك لا يقضى ان يقال بانه يمنع عنى 'القدم فالقدم من القضاة

فى المحكمة الابتدائية عند حلوله محل رئيس المحكمة مباشرة اختصاصاته عند خلو وظيفة هذا الأخير ، أو غيابه أو قيام المانع لديه ، طبقا للمادة ٧١ من قانون السلطة - مباشرة اختصاص رئيس المحكمة فى توقيع عقوبة الانذار ، وعقوبة الخصم من المرتب لمدة لا تجاوز خمسة عشر يوما - على موظفى هذه المحكمة ، اذ مادامت المادة ٧١ من قانون السلطة القضائية تقرر فى مثل هذه الحالة ، أن من يحل بمقتضاها محل رئيس المحكمة يباشر اختصاصاته جميعا ، فان الاستدلال بعد ذلك بأن اختصاصا منها ، يتعلق بإصدار قرارات لها صفة قضائية ، يؤدى الى القول بأن هذا الاختصاص يخرج من عداد الاختصاصات التى يباشرها فى غياب رئيس المحكمة ، مادام النص قد جاء عاما ، بحيث يتناول كل الاختصاصات المقررة لهذا الرئيس .

وغنى عن البيان أن الحكم المشار اليه - لم يقصد بالعبارات التى وردت فيه نفى ما استقر عليه القضاء الإدارى ، من أن القرار التاديبى الصادر من رؤساء المصالح بتوقيع عقوبة ، ما يقرر القانون لهم جواز توقيعها - هو قرار إدارى وإنما أورد ذلك ، فى مقام التذليل على أنه فى المحاكمات التاديبية التى تتولاها مجالس تاديب ، يجب أن تلتزم هذه المجالس فى المحاكمات ، المبادئ فى القوانين الخاصة بالاجراءات ومنها تمكين المتهم من الدفاع عن نفسه ، وتحقيق دفاعه ، وحيدة المحكمة التى تتولى محاكمته ونسبب القرار الصادر بالجزاء ومن المعلوم أن قرارات هذه المجالس ، هى أيضا قرارات إدارية ، لا قضائية .

رابعا - ان القول بأن الاختصاص المقرر لرئيس المحكمة الابتدائية فى توقيع العقوبات التاديبية ، فى الحدود المقررة فى المادة ٧٨ من قانون نظام القضاء ، على موظفى المحكمة ، هو اختصاص ذاتى أضفاه الشارع على رئيس المحكمة ، وأنه لذلك لا يحل أحد فى ذلك محله ، مادام لم تثبت له صفة رئيس المحكمة عند توقيع الجزاء ، والقول كذلك بأن الاختصاص المشار اليه لا ينتقل الى الأقدم فلاقدم من القضاء عند حلوله محل رئيس المحكمة فى مباشرة اختصاصه فى حالة غيابه ، طبقا للمادة

٧١ من قانون السلطة القضائية . إذ أن الاختصاص الذي يباشره من محل محل رئيس المحكمة في مباشرة اختصاصه في حالة غيابه ، طبقاً للمادة ٧١ من قانون السلطة القضائية لا يعدو أن يكون ترديد لما جاء من قبل في كتاب سابق لوزارة العدل عند عرض 'الموضوع' أول مرة على الجمعية العمومية . وقد ردت عليه الجمعية في فتاها ، بما يفنده ، فلا لزوم لاعادته .

ويخلص من كل ما سبق أن رأى الجمعية العمومية في الموضوع محل البحث صحيح لأسبابه وأن القول بخلافه هو قول لا حجة له ولهذا انتهى الرأى الى تأييد فتاها السابقة فى الموضوع .
(فتوى رقم ١٣٢٩ فى ١٣/٧ - ١٩٦٣ - جلسة ١١/٢٠ - ١٩٦٣)

قاعدة رقم (٤٣٠)

المبدأ :

تأديب نساخو المحاكم - تحديد طبيعة وظيفة نساخ فى ضوء احكام قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ (المواد من ٤٨ الى ٨٤) ، وقانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، والقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - السلطة المختصة بتأديب هؤلاء النساخين ومداها - مثال : القرار الصادر من رئيس المحكمة المختصة بفصل النساخ ، المعين على اعتماد مؤقت (بند طوارئ) طبقاً للمادة ٤٨ من قانون نظام القضاء - قرار صحيح صادر من السلطة المختصة باصداره قانوناً .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٤٨ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ على أن :

« يعين لمحكمة النقض ولكل محكمة استئناف وكل محكمة ابتدائية كبير كتاب وعدد كاف ... الخ .

يلحق بكل محكمة عدد كاف من النساخين والفرازين والطباعين والحجاب والسعاة والقراشين والرامين وغيرهم من المستخدمين الخارجين عن الهيئة .

كما تنص المادة ٤٩ من القانون المذكور على أنه : « فيما عدا ما نص عليه في هذا القانون تسرى على موظفي المحاكم ومستخدميها الخارجين عن الهيئة الاحكام العامة للتوظيف بالحكومة » .

وتنص المادة ٨٤ من القانون ذاته على أن : « يكون تعيين المستخدمين الخارجين عن الهيئة وترقيتهم وتأديبهم من اختصاص النائب العام والمحامين العامين ورؤساء المحاكم ورؤساء النيابة كل فيما يخصه ، وكذلك نقلهم وندبهم كل في دائرة اختصاصه » .

وتقضى المادة الاولى من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ : في شأن السلطة القضائية بأنه :

« مع عدم المساس بأحكام المواد من ٤٨ الى ٨٤ الخاصة بموظني المحاكم الواردة في نظام القضاء الصادر به القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ يلغى من قانون نظام القضاء ومن قانون استقلال القضاء ومن قانون السلطة القضائية المشار اليها ما يخالف أحكام القانون المرافق ويستعاض عنها بالنصوص المرافقة ويلغى كل نص آخر يخالف أحكامه » .

ويستخلص من مجموع هذه النصوص أن النساخين المنصوص عليهم في المادة ٤٨ من قانون نظام القضاء يعتبرون - في مفهوم هذا القانون - من قبيل المستخدمين الخارجين عن الهيئة ، وهم بذلك يختلفون عن النساخين الذين يعينون على الدرجة التاسعة الموصوفة في ميزانيات محاكم الاستئناف بأنها درجة مؤقتة ، وكذلك يختلفون عن النساخين الذين يعينون على الدرجتين الثامنة والسابعة داخل الهيئة .

فالنوع الاول من النساخين يعتبر من قبيل العدال المؤقتين والسلطة التى تملك تعيينهم تملك فصلهم متى قام لديها أى سبب تأديبى كاف للفصل .

اما النوع الثانى من النساخين الذين يعينون على الدرجة التاسعة الموصوفة فى الميزانية بانها مؤقتة فأحكام توظيفهم وتاديبهم وفصلهم صدر بها قرار من مجلس الوزراء (تنفيذاً لحكم المادة ٢٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن نظام موظفى الدولة) . وقد تضمن قرار مجلس الوزراء المشار اليه والصادر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٣ الاحكام التى اقترحها ديوان الموظفين بالنسبة الى توظيف وتاديب وفصل هؤلاء الموظفين الذين يعينون على وظائف مؤقتة (أى على درجات مؤقتة) او لأعمال مؤقتة (أى على اعتماد مؤقت) - فى صورة نموذج عقد استخدام خاص بتعيين موظف مؤقت ، وجاء فى البند الخامس من نموذج العقد المذكور ان : لوكليل الوزارة او رئيس المصلحة سلطة توقيع العقوبات التأديبية ويكون قراره نهائيا فيما عدا عقوبة الفصل فتكون من سلطة الوزير » .

اما النوع الثالث من النساخين الذين يعينون على درجات دائمة بالميزانية (السابعة والثامنة) فهؤلاء نرى عنهم - من حيث التاديب - احكام الفصل السادس من الباب الثانى من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ ، وهو الفصل الحادى بتدبير موظفى المحاكم ، مع مراعاة ما سبق ان افقت به الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٢ من مايو سنة ١٩٥٦ من ان : كافة التعديلات والقيود التى اوردها الشارع على المادة ٨٥ من قانون نظام موظفى الدولة - ومن بينها التعديل الذى جاء به القانون رقم ٦٢٠ لسنة ١٩٥٥ تسرى فى شأن تطبيق المادة ٧٨ من قانون القضاء ، باعتبار ان حكم هذه المادة جاء ترديدا للقواعد العامة التى تحكم تاديب موظفى الدولة ، وانه ما لم ينص عليه بحكم خاص يسرى فى شأنه الحكم العام .

ويطبق القواعد المتقدمة على حالة السيد/... يبين أنه عين نساخا في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ على بند الطوارئ (اعتماد مؤقت) بقرار من رئيس محكمة استئناف المنصورة بمرتب شهرى خمس جنيهاً زيدت الى ست جنيهاً اعتباراً من أول نوفمبر سنة ١٩٦١ ، ولم يعين المذكور بعد على إحدى الدرجات المدمجة فى ميزانية الوزارة لعام ١٩٦٣/١٩٦٢ ، ثم فصل من الخدمة فى ٥ من يناير سنة ١٩٦٣ بسبب تأديبى بقرار من السيد رئيس محكمة استئناف المنصورة .

ولما كان السيد المذكور قد عين - والحالة هذه - كعامل على اعتماد مؤقت (بند طوارئ) فانه يكون من العمال المؤقتين فتختص السلطة التى قامت بتعيينه - بفصله متى قام لديها أى سبب تأديبى كاف لذلك الفصل باعتباره عاملاً مؤقتاً ، ومن ثم فان قرار السيد رئيس محكمة استئناف المنصورة الصادر بتاريخ ٩ من يناير سنة ١٩٦٣ بفصل العامل المؤقت المعين للنسخ على بند طوارئ ، يكون قد صدر من سلطة مختصة باصداره قانوناً .

لهذا انتهى رأى الجمعية :عمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى أن فصل النساخين المعينين طبقاً للمادة ٤٨ من قانون نظام القضاء والقوانين المعدلة له - على اعتماد مؤقت بقرار من رئيس المحكمة المختصة يكون صادراً من السلطة المختصة باصداره قانوناً .

(فتوى رقم ٥٣٠ فى ١٤/٦/١٩٦٤ - جلسة ٣/٦/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٤٣١)

المبدأ :

المادة ٧٧ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ - المناط فى اختصاص مجالس التأديب المنصوص عليها فيها بمحاكمة موظفى المحاكم - ان تكون المخالفة قد وقعت من الموظف اثناء قيامه بوظيفته واخلاقاً منه بواجباته - لا تنبسط ولاية هذه المجالس على المخالفات التى ارتكبها موظفو المحاكم فى جهات اخرى قبل التحاقهم بالمحاكم .

ملخص الحكم :

من الرجوع الى الاحكام الخاصة بموظفى المحاكم فى قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ يبين انه تناول فى الفصل الخامس من الباب الثانى واجبات موظفى المحاكم والاعمال المحرمة عليهم وعالج احكام تاديبهم فى الفصل الخامس الذى نصت فيه المادة ٧٧ على ان « من يخل من موظفى المحاكم بواجبات وظيفته أو يأتى ما من شأنه أن يقلل من الثقة اللازم توافرها فى الاعمال القضائية أو يقلل من اعتبار الطبقة التى ينتمى اليها سواء كان ذلك داخل دور القضاء أو خارجها تتخذ ضد الاجراءات التأديبية » والمستفاد من هذا النص ان المناط فى اختصاص مجالس التاديب التى نص عليها قانون نظام القضاء بمحاكمة موظفى المحاكم ليس مجرد تبعية موظف عند المحاكمة للمحاكم فحسب وانما يلزم ان تكون المخالفة المسندة اليه قد فرطت منه اثناء قيامه بوظيفته بالمحاكم واخلالا منه بواجباته ، فلا تنبسط ولاية هذه المجالس على المخالفات المسلكية التى ارتكبها موظفو المحاكم فى جهات اخرى قبل التحاقهم بالمحاكم .

(طعن رقم ٩٧٥ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٣)

قاعدة رقم (٤٣٢)

المبدأ :

ناط المشرع فى المادة ١٧٧ من قانون السلطة القضائية العادر بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٥ تاديب العاملين بالمحاكم لمجلس مخصوص ينعقد بوزارة العدل - الاختصاص بالفصل فى التظلم من احكام مجالس تاديب العاملين فى محكمة النقض ومحاكم الاستئناف والمحاكم التأديبية والنيابات - مفاد احكام هذا القانون ان قرارات المجلس المخصوص نهائية لا تخضع لادنى تعقيب من السلطة الادارية وتعتبر بمثابة الاحكام التى كان يجوز الطعن فيها مباشرة امام المحكمة الادارية العليا - قانون السلطة

القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ والذي عمل به من تاريخ نشره فى ٥ من اكتوبر سنة ١٩٧٢ أعساد تنظيم احكام تاديب العاملين بالمحاكم على نحو جعل بمقتضاه تأديبهم امام مجالس التاديب على درجة واحدة ولم تخول بذلك لذوى الشأن استئناف قراراتها امام مجلس تاديب اعلى كما كان الشأن فى القانون السابق - يظل المجلس المخصوص بوزارة العدل مختصا بالفصل فيما يقدم اليه من تظلمات طعنا فى قرارات مجلس التاديب الصادرة قبل تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر - احالة التظلمات الى المحكمة الادارية العليا للاختصاص بالفصل فيها من مدير عام ادارة المحاكم بوزارة العدل - عدم جواز احالة هذه التظلمات الى المحكمة الادارية العليا - اساس ذلك - تطبيق .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه يبين من استعراض الوقائع على النحو سالف البيان ان السيد وكيل وزارة العدل اقام تظلمه فى قرار مجلس التاديب المتظلم منه امام المجلس المخصوص بوزارة العدل فى ظل العمل باحكام قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ووفقا لنظام تاديب العاملين بالمحاكم المنصوص عليه فى الفصل السادس من الباب الخامس من هذا القانون ، والذي ناط فى المادة ١٧٧ منه بمجلس مخصص ينعقد بوزارة العدل الاختصاص بالفصل فى التظلم من احكام مجالس تاديب العاملين فى محكمة النقض ومحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية والنيابات . ومفاد احكام هذا القانون ان قرارات المجلس المخصوص نهائية لا تخضع لادنى تعقيب من السلطة الادارية وتعتبر من ثم بمثابة الاحكام التى كان يجوز الطعن فيها مباشرة امام المحكمة الادارية العليا وفقا للاجراءات المنصوص عليها فى المادة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، وفى المادة ٤٤ المقابلة لها فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

ومن حيث ان قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ الذى عمل به من تاريخ نشره فى ٥ من اكتوبر سنة ١٩٧٢ قد اعد تنظيم احكامه تديب العاملين بالمحكمة على نحو جعل بمقتضاه تاديب هؤلاء العاملين امام مجالس التاديب على درجة واحدة ولم يخول بذلك لذوى الشأن استئناف قراراته امام مجلس تاديب اعلى كما كان الشأن فى القانون السابق . وقد اقتصر القانون على ذلك ولم يتضمن ثمة احكاما انتقالية تنظم امر الفدول فى التظلمات التى كانت معروضة على المجلس المخصوص والتي لم يتم الفصل فيها قبل تاريخ العمل بالقانون الجديد - شن التظلم المثل - ولم يقض لقانون بحالة هذه التظلمات الى جهة اختصاص اخرى وبالتالى لم يحدد السلطة المختصة بهذه الاحالة وترك الامر بذلك للقواعد العامة فى الاجراءات واصل المحاكمات التى نفذتها الفقرة الثالثة من المادة الاولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية فيما نص عليه من سريان قوانين المرافعات على ما لم يكن فصل فيه من دعاوى ويستثنى من ذلك الفودين المنظمة لطرق الطعن بالنسبة لما صدر من الاحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت هذه القوانين منغية لطريس من نكس الضرق . وهذا لاصل هو الذى نرسمه القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التديبية حين نص فى المادة منه وهو بصدد نساء محاكم التديبية وجعل تاديب العاملين امامها على درجة واحدة على ان تحال جميع الدعاوى التديبية لمطوارة امام مجالس التاديب والتي أصبحت يقتضى هذا قانون من اختصاص المحاكم التديبية بالتحلة نتي هى عليها الى محكمة التديبية المختصة وان يظل مجلس تاديب نعتى محيد. ينفصل فى القضايا التى استؤنفت قبل عمل بهذا القانون . ولقد كان من مقتضى ذلك ان يظل المجلس المخصوص بوزارة العدل مختصا بالفصل فيما يقدم اليه من تظلمات طعنا فى قرارات مجلس التاديب الصادرة قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢

نف الذكر .

ومن حيث أنه لما كان الامر كما تقدم وكان القانون لم يعهد الى السيد مدير عام ادارة المحاكم بوزارة العدل أدنى اختصاص فى احالة التظلمات المشار اليها الى المحكمة الادارية العليا للاختصاص بالفصل فيها ، ولا سلطان له فى هذا الشأن على ما سلف البيان ، فمن ثم فان أقدامه على احالة التظلم المائل الى المحكمة الادارية العليا يكون قد تم بالمخالفة لاحكام القانون ، ويتعين بهذه المثابة القضاء بعدم جواز هذه الاحالة .

(طعن رقم ١١ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٥/٣/١٩٨٠)

قاعدة رقم (٤٣٣)

المبدأ :

العيب فى تشكيل مجلس تاديب العاملين بالمحاكم يترتب عليه
البطلان .

ملخص الحكم :

الاصل هو امتناع من سبق أن ابدى رايًا فى شأن الامر المحال بسببه العامل الى التاديب من الاشتراك فى نظر الدعوى والحكم فيها والقرار الذى يصدر على خلاف هذا الاصل معيبا بعيب جوهرى ينحدر به الى البطلان . ولا وجه للاستناد الى نص الفقرة الاخيرة من المادة ٩٨ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ التى تقضى بأنه لا يمنع من الجلوس فى هيئة مجلس التاديب سبق الاشتراك فى طلب الاحالة الى المعاش أو رفع الدعوى التديبية اذ أن هذا النص ورد فى مجال مسائلة القضاة تاديبيا المنصوص عليها فى الفصل التاسع من الباب الثانى من القانون المذكور بينما انتظمت المواد من ١٦٤ حتى ١٦٩ منه تاديب العاملين بالمحاكم وقد خلت هذه القواعد من نص مماثل لنص المادة ٩٨ سالف الذكر أو من نص يحيل اليها وهذا النص الاخير نص استثنائى لا يجوز القياس عليه أو التمسك به فى غير النطاق الذى ورد فى شأنه ويتعين الالتجاء الى الاصل العام .

(ضعن رقم ٧٠٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢٨/٣/١٩٨١)

هيئة قطاع عام

قاعدة رقم (٤٣٤)

المبدأ :

تخضع هيئات القطاع العام لاحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩ فيما يتعلق بوجوب عرض ميزانيتها على مجلس الشعب للاعتماد مع تمتعها بالمرورنة الواجبة عند اعدادها وتحررها من الروتين الحكومي .

ملخص الفتوى :

طلب الدكتور وزير شؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الإدارية من الاستاذ المستشار رئيس مجلس الدولة الراي القانوني في تحديد السلطة المختصة بعقدت وافرار موازنة هيئات القطاع العام ومعنى اذا كان يلزم عرضها على مجلس الشعب للموافقة عليها ام يكفي باقرارها من مجلس ادارة الهيئة . اعمالا لنص المادتين ٧ ، ١٤ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ في شان هيئات القطاع العام وشركاته في ضوء طبيعة ونشاط هيئات القطاع العام والسوابب عملها والمرورنة اللازمة لها في اداء مهنتها . استند في روح القانون من وضعه في اعطاء مرورنة كافية للهيئات العامة حتى يمكنها تحقيق الانشطة المطلوب للقطاع العام لشغل وحدانه على اساس اقتصادي .

وقد عرض الموضوع على لجنة لعمومية لدعى الفتوى والسريع فاستعرضت مواد الدستور ومنه المادة (١٥) ننتي ننص على انه (يجب عرض مشروع الميزانية على مجلس الشعب قبل شورين على لافل من بدء السنة المالية وذا نعتبر نافذة ٦ بموافقتة عليه ٠٠٠ ويحدد القانون طريقة اعداد الموازنت كما يحدد السنة المالية وتنص المادة ١١٧ منه على انه « يحدد القانون احكام موازنت المؤسسات والهيئات العامة وحساباتها » .

كما استعرضت الجمعية القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٦ بشأن الموازنة العامة للدولة والتي تنص المادة الثالثة منه على انه (تشمل الموازنة العامة للدولة جميع الاستخدامات والموارد لاجه نشاط الدولة التى يقوم بها كل من الجهاز الادارى ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة وصناديق التمويل .

ولا تشمل الموازنة العامة للدولة موازنة الهيئات العامة الاقتصادية وصناديق التمويل ذات الطابع الاقتصادى التى يصدر بتحديددها قرار من رئيس مجلس الوزراء وتعد بشأنها موازنات مستقلة تقدم من وزير المالية الى مجلس الوزراء لاحالتها الى مجلس الشعب لاعتمادها وتقتصر العلاقة بين هذه الموازنات المستقلة والموازنة العامة للدولة على الفائض الذى يؤول وما يقرر لهذه الموازنات من قروض ومساهمات .

واستعرضت الجمعية كذلك القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ فى شان هيئات القطاع العام وشركاته حيث تنص المادة الثانية منه على أن « تنشأ هيئة القطاع العام بقرار من رئيس الجمهورية وتكون لها الشخصية الاعتبارية وتعتبر من أشخاص القانون العام ... كما تنص المادة (٧) من ذات القانون على انه « يختص مجلس ادارة هيئة القطاع العام بالنسبة الى الهيئة بما يأتى :

١ - الموافقة على الموازنة التخطيطية للهيئة .

٢ - الموافقة على ميزانية الهيئة والحسابات والقوائم الختامية .

٣ - وضع اللوائح الداخلية الخاصة بالهيئة واصدار القرارات المتعلقة بشؤونها المالية والادارية والفنية وذلك دون التقيد باللوائح والنظم الحكومية » .

وتنص المادة ١١ من ذات القانون على انه (يبلغ رئيس مجلس الادارة قرارات المجلس خلال سبعة ايام الى الوزير المختص لاعتمادها ، وعلى الوزير ان يصدر قرارا بشأنها ويبلغه الى الهيئة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وصول الاوراق اليه والا اعتبرت هذه القرارات نافذة وذلك دون اخلال بما قد تتطلبه القوانين من اعتماد أو موافقة سلطات أعلى) .

وتنص المادة ١٤ من القانون سالف الذكر على ان « تبدأ السنة المالية للهيئة مع بداية السنة المالية للدولة وتنتهى بانتهائها ويكون للهيئة موازنة تخطيطية مستقلة وتعد على نمط الموازنات التجارية » . وتعتبر أموال الهيئة من الاموال المملوكة للدولة ملكية خاصة ما لم ينص على خلاف ذلك فى القرار الصادر بإنشائها » . وتقوم الهيئة بفتح حساب مصرفى فى البنك المركزى أو أحد بنوك القطاع العام تودع فيه مواردها » .

وقد تبينت الجمعية من الاستعراض المتقدم ان هيئات القطاع العام تعتبر - وبصريح نص المادة الثانية من القانون (٩٧) لسنة ١٩٨٣ - من اشخاص القانون العام، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية، وانها تبشر ذات النشاط التى كانت تبشره المؤسسات العامة التى ألغيت بمقتضى نص المادة (٢) من قانون اصدار القانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ .

وهى لذلك تعد من المرافق العامة ذات الشخصية المعنوية التى تدبر لها مقومات الهيئة العامة وان لم تكن تخضع لحكم القانون ٦١ لسنة ١٩٦٣ .

ومن حيث ان الدستور فى المادة ١١٧ منه قضى بن تحديد القانون احكام موازنات المؤسسات والهيئات العامة وحساباتها ، وانه طبقا لهذا النص الدستورى صدر القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ . بشأن الموازنة العامة للدولة وقد تضمنت المادة الثالثة منه المعدلة القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩ اصلا عاما مقتضاه ان تدخل جميع استخدامات وموارد الهيئات العامة فى الميزانية العامة للدولة ما لم يقرر مجلس الوزراء اعتبار الهيئة من قبيل الهيئات العامة الاقتصادية وفى هذه الحنة يكون لها ميزانية مستقلة تعتمد من مجلس الشعب .

وحيث قطع المشرع فى تحديد طبيعة ميزانية هيئات القطاع العام المنشأة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ فى ان يكون لها موازنة تخطيطية مستقلة تعد على نمط الموازنات التجارية وعليه فان موازنة تلك الهيئات تعتبر من الموازنات المستقلة بنص القانون وبذلك لا تدخل استخداماتها ومواردها فى موارد واستخدامات الميزانية العامة للدولة وذلك دون حاجة الى صدور قرار من مجلس الوزراء باعتبارها هيئات عامة اقتصادية ، لكنها وبنص المادة الثالثة من القانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٣ سالف الذكر واجبة الاعتماد من مجلس الشعب . هذا ولم تجد الجمعية العمومية فى نصوص القانون رقم (٩٧) لسنة ١٩٨٣ ما يوجب الخروج على الاصل الدستورى المتقدم سواء ما ورد فى نص المادة (٧) منه باختصاص مجلس ادارة الهيئة العامة بالموافقة على موازنتها التخطيطية أو فى نص المادة (١١) والذى يقضى باعتماد الوزير المختص لقرارات الادارة اذ أنه فضلا عن أن هناك فرقا بين لفظ الموافقة الواردة بالمادة ٧ لفظ الاعتصاد الوارد بالمادة (١١) فان اختصاص جهة ما بالاولى لا يعنى اختصاصها بالثانية ، وانه لو أراد المشرع ان يمتثل مجلس ادارة هيئة القطاع العام باعتماد ميزانيتها لاستخدم عبارة اعتماد بدلا من عبارة موافقة ، فضلا عن ان نص المادة (١١) قد ذيل بعبارة « دون اخلال بما قد تتطلبه القوانين من اعتماد أو موافقة سلطات أعلى » .

ولما كان الدستور قد أوجب عرض الميزانية العامة بما فيها ميزانية الهيئات العامة على مجلس الشعب للاعتماد فانه يتعين الالتزام بذلك وعرض ميزانية هيئة القطاع العام على مجلس الشعب للاعتماد خاصة اذ لوحظ ان موارد هيئات القطاع العام لا تقتصر على ما يخصص لتلك الهيئات من صافي ارباح الشركات التى تشغى لاشرافها وانما يدخل فى ذلك المورد ما تخصصه الدولة لهذه الهيئات من أموال الامر الذى يستوجب ان تنظر تلك الهيئات باعتماد موازنتها بل يتعين انضاج تلك الموازنات لترقابة الشعبية وفقا لاحكام القانون .

وغنى عن البيان ان اعتماد مجلس الشعب للميزانيات التخطيطية لهيئات القطاع العام لا يحول دون تمتع هذه الميزانيات بالمرونة الواجبة عند اعدادها وتحررها من الروتين الحكومي بأن للهيئة موازنة تخطيطية مستقلة تعد على نمط الموازنات التجارية وبذلك تعد تلك الميزانية مما يتفق مع طبيعتها دون التقيد بالميزانية الخاصة بالوزارات والمصالح (ابواب) .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان هيئات القطاع العام تخضع لاحكام بائقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ المعدل بائقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩ فيما يتعلق بوجوب عرض ميزانيتها على مجلس الشعب للاعتماد مع تمتعها بالمرونة الواجبة عند اعدادها وتحررها من الروتين الحكومي على الوجه المفصل بنسب هذه الفتوى .

: ملف ١/٨٨ - ٣٥ - جلسة ١٢/٨/١٩٨٤ (

قاعدة رقم (٤٣٥)

المبسدا :

مبلغ المكافاة التى يحصل عليها رئيس مجلس ادارة هيئة القطاع العام طبقا للفقرة الثانية من قرار مجلس الوزراء رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٨٤ بتحديد مرتب وبدل التمثيل والبدلات التى يتقاضاها رؤساء مجالس ادارة هيئات القطاع العام يقتصر عناصرها على المبالغ التى يتقاضاها اى من رؤساء مجالس ادارة الشركات التابعة باعتبارهم رؤساء مجالس ادارة شركاتهم ، اى الناشئة عن اداء صميم اعمال وظائفهم فى رئاسة شركاتهم مباشرة ، مع مراعاة الانجازات وصدر قرار من الوزير بعد اجراء المقارنة الاجمالية على اساس سنوى .

ملخص الفتوى :

حاصل التوصل ان بتاريخ ٢ من ابريل سنة ١٩٨٥ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٨٤ بتحديد مرتب وبدل التمثيل والبدلات

التي يتقاضاها رؤساء مجالس ادارة هيئات القطاع العام ونص في مادته الاولى على أن يتقاضى رئيس مجلس ادارة هيئة القطاع العام المرتب وبدل التمثيل والبدلات المقررة لأعلى مستوى لرؤساء مجالس ادارة الشركات التي تشرف عليها الهيئة التي يرأسها . وقد ثار التساؤل عن التفسير السليم لهذا النص فذهب رأى الى أحقية رئيس مجلس ادارة هيئة القطاع العام فى تقاضى المرتب وبدل التمثيل والبدلات والمبالغ المستحقة لأعلى مستوى لرؤساء مجالس ادارة الشركات التابعة للهيئة أيا كان مسماهها سواء كانت بدلات أو مكافآت أو حوافز وكذلك مكافآت العضوية وبدلات الحضور وغيرها من المبالغ التي تصرف لرئيس مجلس ادارة الشركة لتمثيله شركته فى شركات أو هيئات أو جهات أخرى أو لاشتراكه فى لجان بجهات خارجية أيا كانت هذه الجهات . وذهب رأى آخر الى قصر أحقية رئيس مجلس ادارة هيئة القطاع العام على المرتب وبدل التمثيل والبدلات المقررة لأعلى مستوى لرؤساء الشركات التي تتبع الهيئة دون ان يكون له الحق فى تقاضى ما قد يصرف لرؤساء مجالس ادارة الشركات نظير تمثيلهم شركاتهم فى شركات أو هيئات أخرى أو اشتراكهم فى مجالس ادارات أو لجان خارجية وقد عرض الموضوع على اللجنة الاولى لقسم الفتوى فرأت بجلستها المنعقدة بتاريخ ٩ من اكتوبر سنة ١٩٨٤ إحالته الى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لأهميته وعموميته .

ونفيد أن الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فامتظهرت حكم المادة ٥ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون فى شأن هيئات القطاع العام وشركاته من أن يعين رئيس مجلس ادارة الهيئة بقرار من رئيس الجمهورية ، وحكم المادة ١٦ منه بأن يبرى على العاملين بهيئة القطاع العام قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، وهو ما يفيد أن أداة التعيين هى قرار رئيس الجمهورية وتتحدد الدرجة والمرتب فى حدود الجدول المرفق بسنكون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

واستعرضت الجمعية نص المادة الاولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٨٤ من أن « بتقاضى رئيس مجلس ادارة هيئة

القطاع العام المرتب وبدل التمثيل والبدلات المقررة لأعلى مستوى لرؤساء مجالس إدارة الشركات التي تشرف عليها الهيئة التي يرأسها .

ويمنح كل منهم مكافأة يقررها الوزير المختص في ضوء الانجازات المحققة بحيث لا يقل بها مجموع ما يتقاضاه من مرتبات وبدلات ومكافآت عن مجموع ما يحصل عليه أى من رؤساء الشركات التي تشرف عليها الهيئة التي يرأسها » .

واستظهرت الجمعية أن هذا القرار وضع معيار لتحديد المرتب وبدل التمثيل والبدلات التي يتقاضاها رئيس هيئة القطاع العام بالربط بينها وبين مثائلها المقررة لأعلى مستوى لرؤساء مجالس إدارة الشركات التي تشرف عليها الهيئة . وبهذا يكون قد تم تحديد الدرجة التي يعين عليها رئيس مجلس إدارة هيئة القطاع العام وما يستحقه من مرتب وبدل تمثيل وبدلات أخرى . ثم أضاف القرار عنصرا آخر يتمثل في مكافآت يمنحها الوزير المختص رئيس مجلس إدارة الهيئة في ضوء الانجازات المحققة بحيث لا يقل بها مجموع ما يتقاضاه رئيس مجلس إدارة الهيئة من مرتب وبدلات ثم هذه المكافأة عن مجموع ما يحصل عليه أى من رؤساء مجالس إدارة الشركات التابعة للهيئة . فبعد تحديد المرتب وبدل التمثيل والبدلات على الوجه المقرر في الفقرة الأولى ولا خلاف في أمرها ، على الوجه المحدد لأعلى مستوى لرؤساء مجالس إدارة الشركات يمنح مكافأة تقوم على العناصر المحددة في النص وهي ما يحصل عليه أى من رؤساء الشركات التي تشرف عليها الهيئة بالإضافة الى المرتب والبدلات المقررة في الفقرة الأولى . فيتعين نشر لائحة يتقاضاه رؤساء الشركات التابعة للهيئة من المرتب وبدل التمثيل والبدلات المقررة في الفقرة الأولى ، من مكافآت ، فيتخذ أعلى مبلغ يتقاضاه من مجموع هذه المبالغ بالإضافة الى مرتبه وبدل تمثيله وبدلاته ويكون الفرق بين هذا المبلغ وبين مرتب وبدل تمثيل وبدلات رئيس مجلس إدارة الهيئة المقررة بالفقرة الأولى هو

قدر المكافأة التى يستحق أن يمنحها إياه الوزير فى ضوء الانجازات المحققة ، حتى لا يقل مجموع ما يتقاضاه من مرتب وبدل تمثيل وبدلات ثم هذه المكافأة ، عن أعلى مجموع كلى يتقاضاه أى من رؤساء الشركات التابعة . فيتحدد مقدارها بالفرق بين ما يستحقه من مرتب وبدل تمثيل وبدلات مقررة لأعلى مستوى من رؤساء مجالس إدارة الشركات وبين أعلى ما يتقاضاه أيهم من مرتب وبدل تمثيل وبدلات ومكافآت .

على أنه فى تحديد المقصود بالمكافآت التى يتقاضاها رؤساء مجالس إدارة الشركات وتدخل عنصرا فى تحديد المكافأة التى يستحق رئيس مجلس إدارة الهيئة منحها فى ضوء الانجازات ، فالمقصود بالمكافآت التى تم حصول رؤساء مجالس إدارة الشركات عليها نتيجة مباشرة أى منهم أعمال رئاسة مجلس إدارة شركته . ولا تشمل المقابل الذى يحصل عليه أى منهم نتيجة أدائه أعمال أخرى لحساب جهة أخرى كعضوية مجالس إدارة هيئات أو شركات أو لجان أيا كانت ، لأن أساس استحقاقها ليس ممارسة أعمال وظيفة رئاسة مجلس إدارة الشركة بل أداء عمل الغير بمنح الغير عنه مقابلا أما بدل حضور وأما مكافأة أو غير ذلك . والأمر كذلك حتى لو كان رئيس الشركة فى ممارسته بعض الأنشطة لحساب الغير يقوم بتمثيل شركته فى شركة أخرى ممثلا أو كانت صفة رئاسته لشركته ملحوظة فى اختياره عضوا بمجلس إدارة جهة خارجية أو لجهة من اللجان ، فإن العضوية فى الحالة الأخيرة ليست امتدادا حتميا لرئاسة الشركة بحيث تكبر من أعمالها . أما فى الحالة الأولى فإنه طبقا لأحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ لا يرتبط تمثيل الشركة فى جهة أخرى برئاسة مجلس إدارتها إنما يجوز بل ويجب فى بعض الأحوال أن يكون الممثل ليس رئيس الشركة منعاً من التعدد ، وهو ما يقطع بأن تمثيل الشركة فى جهة أخرى ليس حتما من صميم أعمال وظيفة رئاسة مجلس إدارة الشركة الناشئة عنها والمترتبة ولا تنفص عنها . فأساس استحقاق المكافأة عن عمل فى جهة خارجية فى كل هذه الأحوال إنما هو ممارسة هذا العمل الآخر وليس ممارسة أعمال وظيفة رئيس مجلس إدارة الشركة . فكل ما يحصل عليه

رئيس الشركة من أية جهة من تلك الجهات سواء مقابل حضور أو مكافأة عضوية أو حوافز أو ... الخ ، لا يصل بممارسة لأعمال وظيفته فى رئاسة شركته . وبذلك فإن كل هذه المبالغ تخرج عن مجال تحديد المكافأة التى يستحق رئيس مجلس إدارة الهيئة منحها طبقاً للفقرة الثانية من قرار رئيس مجلس الوزراء المشار إليه ، وبذلك فإنه عند تحديد هذه المكافأة ينظر الى أعلى ما يتقاضاه رؤساء الشركات التابعة للهيئة من منافع ناشئة مباشرة عن ممارسته أعمال وظيفته رئاسة الشركة لصفته بها تدخل فى صميم أعمالها ولا يمكن أن يقوم بها غير رئيس مجلس إدارة الشركة الا بتفويض خاص منه فى ضوء أحكام القوانين التى تجيز له تفويض غيره فى ممارسة اختصاصاته .

ويلاحظ أن هذه المكافأة لا تستحق الا فى ضوء الانجازات المحققة وبصدور قرار من الوزير المختص بمنحها . ولما كان أساسها هو اجراء مقارنة بين ما يستحقه رئيس مجلس إدارة الهيئة طبقاً للفقرة الاولى من مرتب وبدل تمثيل وبدلات وبين أعلى ما يتقاضاه أى من رؤساء الشركات التابعة من مبلغ اجمالى يشمل تلك المبالغ بالإضافة الى المكافآت وغيرها الناشئة مباشرة عن ممارسة أعمال وظيفته فى رئاسة الشركة ، ولما كان كثير من المبالغ الزائدة عن المرتب وبدل التمثيل والبدلات انما يجرى حساب استحقاقها على أساس مذبذبة ، فمن شأنه فان الاستحقاق لا يتقرر الا بصدور قرار المنح فى نهاية كل سنة عندما تتحدد هذه المبالغ التى يتقاضاها رئيس مجلس إدارة الهيئة وما يتقاضاه رؤساء مجالس إدارة الشركات فيصدر القرار بمنح مكافأة تعادل الفرق بين ما يتقاضاه وأعلى ما تقاضاه أى من رؤساء الشركات على الوجه المبين آنفاً .

وإذا حدد القرار أن المنح فى ضوء الانجازات فلا يمكن القول بأن قدر هذه المكافأة الذى حدده والذي استندت به الا يقل مجموع ما يتقاضاه رئيس مجلس إدارة الهيئة من تلك المبالغ عما يتقاضاه أى من رؤساء مجالس إدارة الشركات التابعة من مبلغ على الوجه المحدد آنفاً ،

فلا يمكن القول بان هذا الفرق هو حد أدنى تجوز مجاوزته ، وانما هو تحديد للاستحقاق لا تجوز مجاوزته لالتحاقه بعناصر تحديد مستحقات رئيس مجلس ادارة الهيئة . كما أن المقارنة انما تجرى بالمجموع الاجمالى وليس بالعناصر الداخلة : بمعنى أنه لا ينظر الى كل نوع من أنواع المبالغ التى يتقاضاها رئيس مجلس ادارة كل شركة فيستحق رئيس مجلس ادارة الهيئة أعلى مبلغ من أى نوع بالنسبة الى كل منهم وانما ينظر الى المجموع الاجمالى لاستحقاقه واستحقاقهم وتجرى المقارنة بين الاجماليين . وواضح ان تحديد المكافآت يتولاه من جعل له القانون ذلك وهو الوزير المختص ، وبذلك فهو وحده الذى يطلب العناصر اللازمة لاصدار قراره . ويجرى المقارنة اللازمة فى ضوء هذه العناصر حتى يصدر قراره .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة الى ان مبلغ المكافاة التى يحصل عليها رئيس مجلس ادارة هيئة القطاع العام طبقا للفقرة الثانية من قرار رئيس مجلس الوزراء المشار اليه تقتصر عناصرها على المبالغ التى يتقاضاها أى من رؤساء مجالس ادارة الشركات التابعة باعتبارهم رؤساء مجالس ادارة شركاتهم أى ناشئة عن اداء صميم اعمال وظائفهم فى رئاسة شركاتهم مباشرة ، مع مراعاة ما تضمنه الاسباب من مراعاة الانجازات ومردود قرار من الوزير بعد اجراء المقارنة الاجمالية على أساس سنوى .

وحدة بين مصر وسوريا

قاعدة رقم (٤٣٦)

المبدأ :

مدى تمتع السوريين بالجنسية المصرية بعد انفصال سوريا - المولود
لاب سورى حتى ولو كان لام مصرية او مولودا على ارض مصرية لا يعتبر
مصريا .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية العربية
المتحدة ظل قائما بعد انفصال سوريا عن مصر فى ١٩٦١/٩/٢٨ ، ولا
يعتبر رعايا الجمهورية العربية المتحدة من السوريين من المتمتعين
بجنسية جمهورية مصر العربية بعد الانفصال فى ١٩٦١/٩/٢٨ حتى
صدور القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ . وقد وردت فى قانون الجنسية الاخير
رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ النص على اعتبار من ولد فى مصر من ام مصرية واب
مجنول الجنسية او لا جنسية له مصرية بحكم القانون .

وقد تواتر النص على هذا التحكم فى قوانين الجنسية
المصرية المتعديبة منذ القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ . ويسرى هذا الحكم
ولو كان الميلاد قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ .

وعلى ذلك فتمتدى كمن المولود فى مصر . و لام مصرية معروف الاب
وكان للابجنسية غير الجنسية المصرية ، كالجنسية السورية ، لا يمكن
اعتبار المولود مصرية الجنسية ، وذلك بالتطبيق نلاحدم سالف الاشارة
اليها .

(طعن ١٢٨٣٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٦)

وحدة مجمعة

قاعدة رقم (٤٣٧)

المبدأ :

ميزانيتها فى السنة المالية ١٩٥٩ / ١٩٦٠ - انتظمت طائفتين من الموظفين تكون كل منهما وحدة قائمة بذاتها وتستقل باقدمات الذين ينتمون اليها - اثر ذلك - اذا خلت درجة فى احدى هاتين الوحدتين فلا يحق ترقية موظف اليها ممن تنتظمهم الوحدة الاخرى .

ملخص الحكم :

ان ميزانية الوحدات المجمعة بحسب اوضاعها التى صدرت بها فى السنة المالية ١٩٥٩ - ١٩٦٠ قد انتظمت طائفتين من الموظفين تكون كل منهما وحدة قائمة بذاتها مستقلة ومنفصلة عن الاخرى :

اولاهما : وحدة موظفى الادارة العامة للوحدات المجمعة .

والثانية : وحدة موظفى المجالس الاقليمية والوحدات المجمعة .

ومقتضى هذا التقسيم استقلال كل من الوحدتين المشار اليهما بوظائفه ودرجاته عن الاخرى ، يؤيد هذا النظر ان هذا التقسيم يقتضيه اختلاف نوع العمل وطبيعته بكل من الوحدتين فبينما يتولى موظفو وحدة « فصل (١) » الأعمال التخطيطية والادارية العامة للوحدات المجمعة، اذ بموظفى وحدة « فصل (٢) » يختصون بالاعمال التنفيذية اللازمة لتحقيق رسالة تلك الوحدات المجمعة من حيث النورس بالقطاع الريفى فى مرافقه المتنوعة واقاليمة المختلفة وفقا للسياسة العامة المرسومة فى هذا الشأن - ومتى كان الامر كذلك فان كل وحدة من وحدتى الميزانية سلفتى الذكر

تستقل باقدمات الموظفين الذين ينتمون اليها وتنفرد عند اجراء حركة الترقية بدرجاتها ووظائفها بحيث لا يزاخم افراد الوحدة الاخرى موظفيها في الترقية الى الدرجات الشاغرة بها . فاذا خلت درجة في احدى هاتين الوحدتين فليس لموظفي الوحدة الاخرى اى حق في الترقية اليها او المزاحمة فيها ، اذ يقتصر حقهم المشروع على الترقية الى الدرجات التى تخلو بالوحدة التى يتبعونها فلا امتزاج ولا ادماج بين درجات الوحدتين عند الترقية . وغنى عن البيان ان هذا هو ما تفرضه الاصول المالية التى تقضى بانه متى كان ترتيب الدرجات فى وزارة او مصلحة مفسما فى الميزانية الى اقسام منفصلة وقتمة بذاتها ، فلا يجوز استعمال وظيفة فى قسم ما لتعيين مرشح فيها يشغل وظيفة فى قسم آخر ، او لترقية موظف اليها ينتمى الى قسم آخر .

(طعن رقم ٦١٨ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٨/١١/٣)

وزن وكييل وقياس

قاعدة رقم (٤٣٨)

المبدا :

القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ فى شان الوزن والقياس والكيل اناط بمصلحة دمع المصوغات والموازين معايرة اجهزة والآت وادوات الوزن والقياس والكيل ودمغ الصحيح منها ومن بين هذه الاجهزة عدادات قياس الغاز وحظر بيعها أو عرضها أو حيازتها أو استعمالها الا اذا كانت قانونية ومدموغة وصحيحة وفقا لاحكامه - اثر ذلك أن عدادات حساب استهلاك الغاز التى تقوم شركة الغازات البترولية بتركيبها لدى المشتركين تخضع لاحكام القانون المذكور .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الرابعة من القانون سالف الذكر على ان « يحظر بيع اجهزة والآت وادوات الوزن والقياس والكيل أو عرضها للبيع أو حيازتها أو استعمالها الا اذا كانت قانونية ومدموغة وصحيحة وفقا لاحكام هذا القانون » وتقضى المادة الخامسة بأن « تقدم الى مصلحة دمع المصوغات والموازين ، اجهزة والآت وادوات الوزن والقياس والكيل لمعايرتها ودمغ الصحيح منها فى الحدود المقررة فى الجدول رقم ٣ الملحق بهذا القانون وذلك مقابل سداد الرسوم المقررة بالجدول رقم ٤ الملحق به » وينص الجدول رقم ٣ المشار اليه على أنه « ثانيا فى الآت كيل الغاز يسمح بالتفاوت بنسب قدرها ٥٪ بالزيادة أو بالعجز عند التفتيش وعند الدمغ لعدادات الغاز » وحدد بالجدول رقم ٤ الخاص برسوم المعايرة ، رسم لمسايرة عدادات الغاز بـ ٣٠٠ مليم ، زيدت الى ٦٠٠ مليم بالقرار الوزارى رقم ٤١٠ لسنة ١٩٨٠ اعتبارا من ١٢/١/١٩٨١ ، كما استعرضت القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٨٠ فى شان الغاز الطبيعى وتنص المادة الاولى

منه على أن « تتولى الهيئة المصرية العامة للبترول احدى شركات القطاع العام للبترول امداد وتوصيل وتسويق الغاز الطبيعى للمناطق السكنية والمصانع ومسطحات القوى التى يصدر بتحديدها قرار من وزير البترول » ، وتقضى المادة الاولى من اللائحة التنفيذية لهذا القانون بأن تتولى شركة الغازات البترولية امداد وتوصيل وتسويق الغاز الطبيعى للمناطق السكنية بمحافظات القاهرة والجيزة والاسكندرية » .

ومن حيث ان مفاد ذلك ان المشرع بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ فى شأن الوزن والقياس والكيل ، سالف البيان ، اناط بمصلحة دمج المصوغات والموازين معايرة اجهزة والآت وادوات الوزن والقياس والكيل ودمغ الصحيح منها ، ومن بين هذه الاجهزة عدادات قياس الغاز ، وحظر بيعها أو عرضها أو حيازتها أو استعمالها الا اذا كانت قانونية ومدموغة وصحيحة وفقا لاحكامه ، ولما كانت شركة الغازات البترولية تقوم بامدادات وتوصيل وتسويق الغاز الطبيعى للمناطق السكنية وتركيب عدادات لحساب كمية استهلاك الغاز ، ومن ثم فان هذه العدادات تدخل ضمن الاجهزة المنصوص عليها فى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ أنف الذكر ، وتخضع للاحكام الواردة به ، ويتعين معايرتها ودمغ الصحيح منها بمعرفة مصلحة دمج المصوغات والموازين قبل تركيبها .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع عدادات الغاز الطبيعى لاحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ فى شأن الوزن والقياس والكيل ، المشار اليه .

(ملف ٢٤٥/٣٧ - جلسة ١٩/١/١٩٨٣)

قاعدة رقم (٤٣٩)

المبدأ :

القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ فى شأن الوزن والقياس والكيل
اجاز فى المادة الاولى منه لوزير التجارة ان يضيف الى الجدول رقم ٢

(م ٦٢ - ج ٢٤)

الملحق بالقانون بعض وحدات القياس - هذه الاجازة لم تحدد او تقيّد بوحدات قياس بعينها - اثر ذلك مشروعية قرار وزير التجارة الذي اضاف وحدة الكيلووات ساعة استنادا الى هذه الاجازة - يؤيد ذلك ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ على ان « الوحدات القانونية للوزن والقياس والكيل هي :

(١) الوحدات الاساسية وهى الكيلو جرام والمتر والثانية والامبير والدرجة كلفن والقنديلة والول .

(ب) وحدات الوزن وقياس الاطوال والكيل ومقاييس المسطحات المحددة فى الجدول رقم ١ الملحق بهذا القانون .

(ج) اجزاء ومضاعفات وحدات الوزن وقياس الاطوال والكيل المبينة بالجدول رقم ٢ الملحق بهذا القانون .

ويجوز بقرار من وزير التجارة تعديل الجدول رقم ٢ المشار اليه باضافة او بحذف بعض الوحدات « . كما استعرضت الجمعية العمومية المادة ١٧ من اللائحة التجارية لهيئة كهرباء مصر الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤١٦ لسنة ١٩٧٧ والتي تنص على أن « يتم تحديد كمية التيار الكهربائى المورد للمنتفعين بعدادات مملوكة للهيئة تقوم بتركيبها لديهم مقابل مصاريف التركيب المقررة .

.....

ويشترط فى جميع الاحوال معايرة العدادات وختمها بمعرفة الهيئة ولا يجوز اجراء أى تعديل بهذه العدادات أو فى أختامها أو نقلها من مكانها الا بمعرفة الهيئة « .

ومن حيث ان نص الفقرة الاخيرة من المادة ١ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ قد أجاز صراحة لوزير التجارة أن يضيف الى الجدول رقم ٢ الملحق بهذا القانون بعض وحدات القياس ولم تحدد هذه الاجازة او تقيد بوحدات قياس بعينها ، مما يضىء المشروعية على قرار وزير التجارة الذى اضاف وحدة الكيلووات ساعة استنادا الى هذه الاجازة . ومما يؤكد ان الاجازة المشار اليها انما قصد بها اساسا السماح لوزير التجارة باضافة وحدات قياس التيار الكهربائى الأخرى ومنها الكيلووات ساعة ، ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون السالف الذكر من انه « مما استحدثه مشروع القانون ، وحدات قياس الامبير وتندرج تحتها اجهزة قياس التيار الكهربائى ، وانه رؤى الا ترد الاجهزة والالات التى تنطوى عليها الوحدات سالف الذكر فى الجداول الملحقة بالقانون وذلك حتى يتم وضع المواصفات والشروط الخاصة ثم يصدر لها قرار من وزير التجارة » .

ومن حيث انه لا محل للقول بان اللائحة التجارية لهيئة كهرباء مصر قد حددت فى المادة ١٧ سالف الذكر الجهة التى تختص بمعايرة وختم العدادات الكهربائية وحى هيئة كهرباء مصر ، هذا القول مردود بان اللائحة المذكورة انما هدفت بهذا النص الى عدم استخدام المنتفعين لعدادات لا تخضع لاشراف ورقابة الهيئة سواء قامت هى بختم هذه العدادات او تم ختمها بمعرفتها لدى جهة أخرى وهى وزارة التجارة ممثلة فى وزير التجارة طبقا لما جاء بالمادتين ٣ ، ٧ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى مشروعية قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٤٢ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .

(ملف ٢٣٥/٢/٣٧ - جلة ١٩٨٣/٥/٤)

قاعدة رقم (٤٤٠)

المبدأ :

كانت سواحل الحبوب بالاسكندرية تشمل الدائرة الجمركية وفقا

للقرارات السابقة على صدور القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجملة ، وبعد العمل بهذا القانون ، وقرار وزير التموين رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ الصادر تنفيذا لأحكامه ، وتفويض وزير التموين المحافظين بالقرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٢ بتحديد أماكن التعامل فى الأصناف الواردة بالجداول الملحقه بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ أضيفت الدائرة الجمركية الى سوق الحبوب المحدد بقرار وزير التموين رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣ وليس الى سواحل الحكومة . ولما كانت شئون البنوك وحدها هى التى تعد جزءا من هذا السوق دون شئون الشركات ، فإنه لا يجوز لغير وزانى ادارة سواحل الحبوب بمحافظة الاسكندرية المعينين من قبل الحكومة ممارسة وزن أنواع الحبوب التى تضمنها جدول القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ داخل تلك الدائرة ، أما شئون الشركات فتخرج عن دائرة نشاط وزانى تلك الادارة . وجدير بالذكر أيضا أن نشير الى أن ممارسة مهنة الوزن كما تكون لمن بحوز ترخيصا بمزاومتها تكون أيضا لمن يعين من قبل الحكومة لهذا الغرض .

ملخص الفتوى :

من حيث أن قرار وزير المالية رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٣ بشأن خدمة نقبائين أو الشبائين والكيالين العموميين فى السواحل يقضى فى المادة الأولى منه بعدم جواز اجراء عمليات الوزن فى السواحل التى يمرى عليها هذا القرار ، وفى الشئون التابعة لتلك السواحل الا اذا قام بها قبائليون حائزون لرخصة رسمية . كما أن القرار رقم ٥٠ لسنة ٢٣ باعادة تنظيم تلك المهنة بالقانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ ، والقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ الذى نظم بعض جوانب ممارسة تلك المهنة حظرا ممارستها بغير ترخيص من مصلحة دمج المصوغات والموازين .

ومن حيث أن القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ - بتنظيم تجارة الجملة الذى قضى فى المادة الأولى منه بان لا يجوز انشاء واستغلال حوانيت أو نساوق أو حلقات أو غير ذلك للتعامل بالجملة فى الاصناف المبينة بالجداول

الملحقة بهذا القانون فى غير الاماكن التى يعينها وزير التجارة والصناعة لهذا الغرض بقرار يصدره بعد أخذ رأى وزارتى الداخلية والصحة العمومية ، وقد آل الاختصاص المقرر فى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه الى وزير التموين الذى أصدر القرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقرارات ارقام ٨ لسنة ١٩٦٤ ، ٨٤ لسنة ١٩٦٦ ، ٨٨ لسنة ١٩٦٨ وبين حدود سوق الحبوب الاسكندرية فى المادة ٢ وأضاف اليه جميع المضارب والمطاحن والمخابز وشون البنوك ونص هذا القرار فى المادة ٢٣ منه على انه « يحظر على غير الوزائين المعينين من قبل مصلحة التسويق الداخلية مباشرة اى عملية وزن لاصناف الحبوب الواردة بالتجدول الملحق بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه سواء بقصد البيع او الشراء او التخزين او غير ذلك داخل حدود الاسواق المذكورة وماحاطتها وسواحل الحكومة وتكون عمليات الوزن بواسطة موازين الحكومة .

ويحظر على شاغلي الاماكن حيازة موازين الحكومة الا بترخيص من مصلحة التسويق الداخلية » .

ومن حيث أن القرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٢ الذى نؤرخ بموجبه وزير التموين المحافظين فى تعيين الاماكن التى يسمح فيها بانشاء او استغلال حوانيت وسواقى او خلفات او غير ذلك ، شاعل بجملة فى الاصناف المبيحة بالجداول الملحقة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ ، على ان يتم انشاء اسواق وسواحل تجارة الحبوب بجملة وفقا للجهة التى تتبعها الوزارة ، ولما فوضهم فى تحديد الاصناف التى يسرى عليها احكام هذا القانون داخل المحافظة . ونظرا قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٢١ لسنة ١٩٧٣ بتصفية الشركة المصرية العامة لاسواق الجملة ، وبموجب المادة ٣ منه تولت كل محافظة ادارة الاسواق والسواحل التابعة للشركة فى دائرة اختصاصها ، وبذلك آل الاشراف على ادارة ساحل وسوق الحبوب فى الاسكندرية والذي يضم الوزائين المعينين من قبل الحكومة بالتطبيق لحكم المادة ٩ من القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ الى المحافظة كما ان قرار محافظ الاسكندرية رقم ٧٧

لسنة ١٩٨٠ نص فى المادة الاولى منه على اضافة الدائرة الجمركية والملاحق الخارجية لها الى سوق الحبوب بالاسكندرية .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن ممارسة مهنة الوزن كما تكون لمن يحوز ترخيصا بمزاولتها تكون أيضا لمن يعين من قبل الحكومة لهذا الغرض ، وأن سواحل الحبوب بالاسكندرية تشمل - وفقا للقرارات السابقة على صدور القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجملة - الدائرة الجمركية ، بيد أنه بعد العمل بهذا القانون وقرار وزير التموين رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣ الصادر تنفيذا لأحكامه وتفويض وزير التموين المحافظين بالقرار رقم ٦٣ لسنة ٦٢ بتحديد أماكن التعامل فى الاصناف الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ أضيفت الدائرة الجمركية الى سوق الحبوب المحدد بقرار وزير التموين رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه وليس الى سواحل الحكومة ، ومن ثم فإنها تعد جزء من هذا السوق المحدد وفقا لأحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ وقرار وزير التموين رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣ المنوه عنهما .

ومن حيث أن قرار وزير التموين رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه والمعدل بالقرارات أرقام ٨ لسنة ٦٤ ، ٨٤ لسنة ٦٦ ، ٨٨ لسنة ١٩٦٨ قد حدد سوق الحبوب بالاسكندرية وأضاف اليه شون البنوك ، فإن تلك الشون وحدها هى التى تعد جزءا من هذا السوق دون شون الشركات ، ولا يجوز القول بأن عبارة شون البنوك ، تشمل الشون المملوكة للشركات ونحن بصدد تفسير نصوص تتعلق بقيود على ممارسة مهنة الوزن . وبناء على ذلك فإنه طبقا لنص المادة ٢٣ من قرار وزير التموين رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر ، وبعد أن ضمت الدائرة الجمركية الى سوق الاسكندرية بموجب قرار المحافظ رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٠ لا يجوز لغير وزانى ادارة ساحل وسوق الحبوب بالمحافظة المعينين من قبل الحكومة ممارسة وزن انواع الحبوب التى تضمنها جدول القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ داخل تلك الدائرة .

ومن حيث أن قرار وزير التموين لم يضم لإدارة سوق الحبوب
بإسكندرية بقراره رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه سوى شون البنوك
فإن شون الشركات تخرج من دائرة نشاط وزانى تلك الادارة الذين يتعين
عليهم فى جنيح الاحوال قصر نشاطهم على اصناف الحبوب التى نضمنا
الجدول رقم ٧ الملحق بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ ، المشار اليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع الى عدم
جواز ممارسة القبانة داخل الدائرة الجمركية وفى شئون البنوك لغير
"وزنيين المعنيين من قبل الجهات الادارية .

(ملف ٢٧٩/٢/٣٢ - جلسة ١٩٨٣/٦/٢١)

قاعدة رقم (٤٤١)

المبدأ :

وجوب تحرير محاضر ضبط بالنسبة لاجهزة وآلات وادوات الوزن
والقياس والكيل الغير مدموغة ولو كانت صحيحة وقانونية - عدم
خضوع المساطر المدرسية لقواعد الدمغ والمعايرة الواردة فى القانون رقم ٦٩
لسنة ١٩٧٦ فى شأن الوزن والقياس والكيل .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٩٨٤/٢/١٢ استطلعت مصلحة دفع المصوغات والموازين
رأى ادارة الفتوى لوزارات المالية والتجارة والتموين والتأمينات حول
تفسير المادتين ٥ و ٣١ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ فى شأن الوزن
والقياس والكيل . والمادة ١ من قرار وزير التموين والتجارة الداخلية
رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٧٧ فى أن معايرة اجهزة وآلات وادوات الوزن والقياس
والكيل واجراءاتها . فانتهت ادارة الفتوى الى وجوب تحرير محاضر جنح
عن "الاجهزة والآلات والادوات التى يتم ضبطها غير مدموغة وقانونية
وصحية طبقا للمفردة الذاتية من المادة ٢١ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ .

وعدم جواز تحصيل رسوم معايرة على المساطر المدرسية المخصصة للأغراض العلمية حيث لا يجب عرضها على مصلحة دمع المصوغات والموازين . الا أن مصلحة دمع المصوغات والموازين ترى رأيا مخالفا لما انتهت اليه ادارة الفتوى فى هذا الشأن . ولما كانت المسائل التى ثار حولها الجدل تتصل باجراءات جوهرية من الناحية الجنائية والمالية يتعين بيان حكم القانون بشأنها حسما لما شجر من خلاف فقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع فاستبانت أن القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٦ فى شان الوزن والقياس والكيل يحظر فى المادة ٤ منه بيع أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل أو عرضها للبيع أو حيازتها أو استعمالها الا اذا كانت قانونية ومدموغة وصحيحة ثم حدد المشرع العقوبات عن بعض أنواع مخالفات أحكامه . ثم قضت المادة ٢١ منه بعقوبة غيرها من مخالفات أحكامه أو القرارات المنفذة له بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن جنيهين ولا تجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ، وفى جميع الاحوال تضبط أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها . ومع ذلك ففى حالة ضبط الأجهزة والآلات والأدوات غير المدموغة لدى شخص من غير المشتغلين بتجاريتها أو صناعتها أو صلاحها أو الوزانين أو أمناء الشئون والمخازن ويتضح أنها صحيحة وقانونية تقوم المصلحة بدمغها . ويلتزم من ضبطت فى حيازته بدفع رسم يعادل ثلاثة أمثال الرسوم المقررة للمعايرة ، فالمشرع قرر عقوبة الحبس والغرامة لمخالفة أحكام هذا القانون عدا العقوبات الأولى التى حددها عن بعض المخالفات مع ضبط الأجهزة والآلات والأدوات محل الجريمة والحكم بمصادرتها . واستثناء من ذلك اكتفى المشرع بالنسبة لطائفة غير المشتغلين بتجارة الأجهزة المشار إليها أو صناعتها أو صلاحها أو الوزانين أو أمناء المخازن فى حالة ضبط الأجهزة المذكورة لديهم وكانت صحيحة وقانونية ولكنها غير مدموغة بتوقيع عقوبة أخرى غير الحبس والغرامة والمصادرة تتمثل فى التزام من ضبطت فى حيازته بدفع رسم يعادل ثلاثة أمثال الرسم

المقرر للمعايرة ١ وهذا الالتزام هو فى حقيقته عقوبة على فعل مخالفة للقانون وان كان أخف وطأة من الحبس أو الغرامة أو المصادرة الا أنه لا ينفى عن الفعل مخالفته للقانون ودخوله فى دائرة التجريم وفقا لما ورد فى المادة ٤ من القانون المشار اليه من حظر بيع هذه الاجهزة أو عرضها للبيع أو حيازتها أو استعمالها الا اذا كانت قانونية ومدموعة وصحيحة . مما يتعين معه تحرير محاضر ضبط بشأنها تمهيدا لتوقيع العقوبة المقررة وهى دفع ثلاثة أمثال الرسوم المقررة للمعايرة .

كما استبانت الجمعية العمومية ان نص المادتين ٥ و ٦ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه يقضى بان « تقدم الى مصلحة دمج المصوغات والموازين أجهزة واللات وأدوات الوزن والقياس والكيل لمعايرتها ودمغ الصحيح منها ، وتعاد معايرتها ودمغها دوريا فى المواعيد ووفقا للإجراءات التى يصدر بها قرار من وزير التجارة . وقد صدر فى هذا الشأن قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٧٧ ونص فى المادة ١ منه على استثناء ما يستخدم فى الأغراض العلمية من الأجهزة واللات المشار اليها من الخضوع لقواعد الدمغ والمعايرة . ولما كانت المساطر المدرسية هى وسائل وأدوات تعليمية بطبيعتها فمن ثم لا تخضع لقواعد الدمغ والمعايرة الواردة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى

أولا : وجوب تحرير محاضر ضبط بالنسبة لأجهزة واللات وأدوات الوزن والقياس والكيل الغير مدموعة ولو كانت صحيحة وقانونية .

ثانيا : عدم خضوع المساطر المدرسية لقواعد الدمغ والمعايرة الواردة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

وزير

قاعدة رقم (٤٤٢)

المبدأ :

مقتضى النظام الادارى المصرى اختصاص كل وزير بشئون وزارته
واعداد مشروعات القوانين المتعلقة بها .

ملخص الفتوى :

ان الاساس الذى يقوم عليه النظام الادارى المصرى هو اختصاص كل وزير بشئون وزارة معينة يضطلع باعبائها ، وبذلك يتوفر له عنصر التخصص الذى يمكنه من أن يكون أقدر من غيره على تقدير ملائمة الشئون المتعلقة بوزارته .

من ثم فانه من الملائم اذا ما بدا لاحد الوزراء اعداد مشروع اقتراح بقانون يتعلق بوزارة أخرى أن يبلغ منه الوزير المختص حتى يتمكن من ابداء ملاحظاته ، على الا يتقيد الوزير الذى اعد المشروع بهذه الملاحظات ، اذ ان صاحب الولاية فى اقتراح مشروعات القوانين فى النهاية هو رئيس الجمهورية .

لهذا انتهى الراى :

(اولا) الى ان حتى اقتراح القوانين من اختصاص رئيس الجمهورية وحده ، وله ان يكلف أى وزير اعداد التشريع ولو لم يكن متعلقا بوزارته ، وليس فى ذلك مخالفة دستورية .

(ثانيا) أنه ليس لمجلس الدولة اختصاص بالبحث فى ملائمة مشروعات القوانين التى تعرض عليه لصيغتها .

(فتوى رقم ٢٤٨ فى ٢٠/٦/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٤٤٣)

المبدأ :

توصية اللجنة العليا للتخطيط بتاريخ ١٩٧٧/٨/٢٩ بمنح الوزير المختص فى حالة رئاسته للجمعية العمومية بدل حضور جلسات الجمعية العمومية بواقع عشرة جنيهات عن كل جلسة - عدم كفاية هـذـه التوصية لتقرير بدل حضور جلسات الجمعيات العمومية لشركات القطاع العام .

ملخص الفتوى :

من حيث أن قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون ١١١ لسنة ١٩٧٥ ينص فى المادة ٥٥ مكرر منه على أن « يكون للشركة جمعية عمومية » بينما تنص المادة ٥٥ مكرر على أن تتكون الجمعية العمومية للشركة التى يملك كل راسمالها شخص سم على النحو الاتى :

- ١ - الوزير المختص أو من ينيبه رئيسا .
- ٢ - ممثل لكل من وزارة المالية ووزارة التخطيط يختاره الوزير المختص .
- ٣ - خمسة من أعضاء المجلس الأعلى للقطاع يختارهم المجلس
- ٤ - أربعة من العاملين فى الشركة تختار اللجنة النقابية اثنى من بين أعضائها ويختار الاخران من بين العاملين بالشركة غير أعضاء مجلس الإدارة ويصدر باختيارها أو تحديد طريقة الاختيار قرار من الوزير المختص .
- ٥ - ثلاثة من ذوى الكفاية والخبرة الفنية فى مجال نشاط الشركة أو فى الشؤون الاقتصادية أو المالية أو الادارية أو القانونية يصدر باختيارهم أو تحديد طريقة اختيارهم قرار من رئيس مجلس الوزراء .

« »

ومن حيث أن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٤ لسنة ١٩٧٦ فى شأن مكافأة العضوية للاعضاء غير المتفرغين ذوى الكفاية والخبرة الفنية بمجالس ادارة شركات القطاع العام وجمعياتها العمومية والمجالس العليا للقطاعات ينص فى المادة الثانية منه على أن « تحدد مكافأة الاعضاء المختارين من ذوى الكفاية والخبرة الفنية بالجمعيات بشركات القطاع العام وبالمجالس العليا للقطاعات بمبلغ خمسة وعشرون جنيها للعضو عن كل جلسة » وقد عدل هذا القرار بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٢ لسنة ١٩٧٦ حيث نص فى مادته الاولى على أن « يعدل نص المادة الثانية من قرار رئيس مجلس الوزراء على النحو التالى » تمنح مكافأة قدرها خمسة وعشرون جنيها عن كل جلسة لكل من :

(١)

(ب) الاعضاء المعينين بالجمعيات العمومية لشركات القطاع العام من ذوى الكفاية والخبرة الفنية .

(ج) الاعضاء الذين يختارهم المجلس الاعلى للقطاع لحضور الجمعية العمومية لشركات القطاع العام من بين اعضائه ذوى الكفاية والخبرة الفنية وبتاريخ ١٩٧٧/٨/٢٩ اصدرت اللجنة العليا للتخطيط توصية تضمنت صرف مكافأة بدل حضور قدرها عشرة جنيها لجميع أعضاء كل من المجلس الاعلى للقطاع والجمعية العمومية للشركة من غير الاعضاء المتفرغين ذوى الكفاية والخبرة الفنية .

ومن حيث ان مفاد ما تقدم أن أعضاء الجمعيات العمومية لشركات القطاع العام حسب التحديد الوارد فى المادة ٥٥ مكرر - ١ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ينقسمون فى خصوصية استحقاق مكافأة حضور الجمعيات العمومية قسمين :

الاول - ويضم أعضاء الجمعية العمومية من ذوى الكفاية والخبرة الفنية وهؤلاء يستحقون مكافأة الحضور المنصوص عليها فى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٤ لسنة ١٩٧٦ .

أما القسم الثانى فيضم باقى أعضاء الجمعية العمومية من غير ذوى الكفاية والخبرة بما فيهم الوزير المختص فى حالة رئاسته للجمعية العمومية ، وهؤلاء صدرت بشأنهم توصية اللجنة العليا للتخطيط بتاريخ ١٩٧٧/٨/٢٩ بأن يمنحوا مكافأة بدل حضور جلسات الجمعية العمومية بواقع عشرة جنيهات عن كل جلسة .

وحيث ان ما أصدرته اللجنة العليا للتخطيط بتاريخ ١٩٧٧/٨/٢٩ برئاسة السيد/رئيس مجلس الوزراء لا يعدو ان يكون مجرد توصية او توجيه يتعين أن تصدر بها الاداة القانونية اللازمة ، وهى قرار من رئيس مجلس الوزراء بهذه الصفة وحدها ، واذا لم يصدر هذا القرار ، فان هذه التوصية لا تكفى بذاتها لمنح مكافأة بدل حضور جلسات الجمعيات العمومية لشركات القطاع العام .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم كفاية توصية اللجنة العليا للتخطيط بتاريخ ١٩٧٧/٨/٢٩ المشار اليها لتقرير بدل حضور جلسات الجمعيات العمومية لشركات القطاع العام .

(ملف ٨٨١/٤/٨٦ - جلسة ١٠/٢٠/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٤٤٤)

المبــــدا :

الحالات التى يكون فيها المحافظ هو صاحب الصفة فى الدعوى وليس الوزير يكون حضور محامى الحكومة عن المحافظ .

ملخص الحكم :

لا تثريب على حضور ادارة قضايا الحكومة فى الدعوى دون ان يبدى الحاضر عنها أنه يمثل وزير التربية والتعليم الذى لا صفة له فى هذه الدعوى فى حين أن الصفة تثبت لمحافظة القاهرة فى مخاصمة القرار المطعون عليه ، ذلك أن الادارة المذكورة انما تمثل الخصم الصحيح ذى الصفة الذى انعقدت الخصومة ضده .

(طعن ١٥٢٣/٢٨ ق - جلسة ١٠/١١/١٩٨٤)

قاعدة رقم (٤٤٥)

المبدأ :

اعطاء المحافظات التى تم التصرف فيها حتى تزول العقبة التى كانت تقف أمام المتصرف اليهم من عدم ملكية المحافظات لهذه الاراضى لعدم صدور القرارات اللازمة بنقل الاراضى البور المملوكة للدولة ملكية خاصة من الوزير المختص .

ملخص الحكم :

ان مفاد نص المادة الاولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٤ بنقل ملكية بعض الاراضى الواقعة فى املاك الدولة الخاصة الى المحافظات وصندوق اراضى الاستصلاح والدوافع الى اصدار هذا القانون تتمثل فى أن بعض المحافظات تجاوزت حدود اختصاصها ، وتصرفت فى بعض املاك الدولة الخاصة التى تدخل فى اختصاص جهات أخرى . ومن ثم هدف هذا القانون الى تصحيح الاوضاع وازفاء الشرعية على التصرفات التى تمت حتى ٩/١٠/١٩٨٢ وذلك باعطاء المحافظات الحق فى ملكية الاراضى التى تم التصرف فيها حتى تزول العقبة التى كانت تقف أمام المتصرف اليهم من عدم ملكية المحافظات لهذه الاراضى . وترتيباً على ذلك فان الارض التى تم التصرف فيها تعتبر مملوكة لمحافظة الجيزة فى

تاريخ التصرف ، وتصبح اعتبارا من هذا التاريخ من الاراضى الداخلة فى نطاق اختصاص محافظة التى يتولى المحافظ بالنسبة لها السلطات والاختصاصات المقررة للوزراء طبقا لنص المادة ٢٧ من قانون نظام الحكم المحلى ، ويكون للمحافظ على الاخص السلطة المقررة لوزير الاصلاح الزراعى بالمادة ٥١ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ .

(طعن ١٣٠٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢)

قاعدة رقم (٤٤٦)

المبدأ :

اذ تغيا وزير التموين من اصداره قرار الاستيلاء هدفا غير ما شرع له هذا الاستيلاء كان القرار معيبا بعيب مخالفة القانون - لا يؤثر فى صحة هذا القرار ان يكون الحصول على موافقة لجنة التموين العليا عليه لاحقا على صدوره .

ملخص الحكم :

بمقتضى القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بشأن التموين معدلا بالقانون رقم ٣٨٠ سنة ١٩٥٦ يجوز لوزير التموين لضمان تموين البلاد ولتحقيق اعداء فى التوزيع ان يخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا بعض التدابير ومنها الاستيلاء . وتعتبر موافقة لجنة التموين العليا على قرار الاستيلاء شرطا شكليا فى القرار لابد من استيفائه . ولم يشترط القانون للحصول على موافقة اللجنة المذكورة موعدا معين . ومن تم يستوى ان يكون صدور هذه الموافقة سابقا او لاحقا على صدور قرار وزير التموين بالاستيلاء . وعلى ذلك فان صدور موافقة لجنة التموين على قرار الاستيلاء فى تاريخ لاحق لتاريخ صدوره لا يعيب هذا القرار من ناحية الشكل .

وسلطة وزير التموين فى اصدار قرار بالاستيلاء هى سلطة تقديرية تجددها الطبيعى فى استهداف الاغراض التى من أجلها شرع اصدار مثل هذا القرار والتى حددها المشرع فى المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فاذا تجاوزت سلطة الوزير فى اصدار قرار الاستيلاء حدود الاهداف التى تغيها المشرع ابتغاء تحقيق هدف آخر لا يتعلق بضمان تموين البلاد وعدالة التوزيع كان قراره معيبا بعيب مخالفة القانون .

(الطعنان ٩١١ و ٩١٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/١)

قاعدة رقم (٤٤٧)

المبدأ :

وزير الاسكان والتعمير هو الوزير المختص فى تطبيق المادة ٦٦ من قانون التعاون الاستهلاكى - صدور قرار من المحافظ بحل مجلس ادارة جمعية تعاونية للاسكان باطل لصدوره ممن ليست له ولاية فى اصداره .

ملخص الحكم :

يجوز بقرار من رئيس الجمهورية تحديد الوزير المختص والجهة الادارية المختصة ببعض أوجه النشاط التعاونى الاستهلاكى . والوزير المختص فى تطبيق احكام الفقرة الثانية من المادة ٦٦ هو وزير الاسكان والتعمير ، والجهة المختصة بالنسبة الى نشاط الاسكان التعاونى هو الهيئة العامة لتعاونيات البناء والاسكان .

ومن ثم فان الاختصاص بحل مجالس ادارة الجمعيات التعاونية للاسكان وتعيين مجالس ادارة مؤقتة لادارتها منوط بوزير الاسكان والهيئة العامة لتعاونيات البناء والاسكان . وتطبيقا لذلك فان صدور قرار من المحافظ بحل مجلس ادارة الجمعية التعاونية للاسكان باطل لصدوره من جهة لا ولاية لها قانونا فى اصداره .

(طعن ١٢٨٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/١)

وصية

قاعدة رقم (٤٤٨)

المبدأ :

القانون الواجب التطبيق على المصريين كافة مسلمين وغير مسلمين هو القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالوصية ثم أرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة فيما لم يرد بشأنه نص فى القانون - خلو القانون من حكم وصية المرتد يوجب الرجوع الى رأى أبى حنيفة باعتباره أرجح الأقوال فى المذهب - عدم صحة الوصية طبقا لرأى أبى حنيفة خلافا لما ذهب اليه صاحبان ابو يوسف ومحمد - بطلان الوصية طبقا لذلك يمنع من تسجيلها .

ملخص الفتوى :

ان القانون المدنى القديم ، الذى صدر فى وقت نفاذه القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ باحكام الوصية ، كان يعرض للوصية فى المادة ٥٥ منه التى كانت تنص على انه " وكذلك تراعى فى اهلية الموصى لعمل الوصية ، وفى صيغتها الاحكام المقررة لذلك فى الاحوال الشخصية الخاصة بالملة التابع لها الموصى " . وهى بذلك كانت تحيل فيما يتعلق باهلية الموصى وصيغة الوصية ، لقانون الاحوال الشخصية .

وقد اختلف النظر فى تحديد قانون الاحوال الشخصية الذى تحيل اليه هذه المادة ولكن محكمة النقض قضت على كل خلاف فى هذا الشأن ، بما قرره فى حكمها الصادر فى اول ابريل سنة ١٩٤٣ من ان المواريث عموما طبيعية كانت ام ايصائية تكون وحدة غير قابلة للتجزئة ، وتسرى الاحكام المتعلقة بها على جميع المصريين مسلمين كانوا او غير مسلمين وفق قواعد الشريعة الاسلامية باعتبارها الشريعة العامة .

وقد اكد هذا المبدأ وردده القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٤ الذى نص على أن قوانين الميراث والوصية وأحكام الشريعة الاسلامية فيهما هي قانون البلد فيما يتعلق بالمواريث والوصايا بالنسبة الى المصريين كافة مسلمين وغير مسلمين .

وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ فلم يغير من الوضع السابق ، بل أكدته والى ذلك أشارت مذكرته الايضاحية فقالت : « من الواضح أن العمل فى المنازعات المتعلقة بالوصية سيكون طبقا لاحكام هذا القانون وفى الاحوال التى لا يوجد لها حكم فيها تطبق المحاكم الارجح من مذهب أبى حنيفة طبقا للمادة ١٨٠ من لائحة المحاكم الشرعية الصادر بها القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ » وهذه المادة تنص على أن « تصدر الاحكام طبقا للمدون فى هذه اللائحة ، ولارجح الاقوال من مذهب أبى حنيفة »

وجاء القانون المدنى الجديد الصادر بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ ، ويورد فى هذا الخصوص نص المادة ٩١٥ منه الذى يقضى بأن « تسرى على الوصية أحكام الشريعة الاسلامية والقوانين الصادرة فى شأنها » وقصد بذلك على ما تقول مذكرته الايضاحية (الاعمال التحضيرية جزء ٦ ص ٢١٢ وما بعدها) أن تصبح الشريعة الاسلامية هى التى تنطبق على وصايا المصريين مسلمين كانوا أو غير مسلمين . وهذا على ما سلف تأكيد للوضع السابق . ومن ثم فإن القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ هو القانون الاساسى الواجب التطبيق فى هذا الشأن ، فتطبق أحكامه فيما نصت عليه . اما فيما لم ينص عليه فيه ، فيرجع فى هذا الشأن الى الشريعة الاسلامية ، والى مذهب معين فيها هو المذهب الحنفى ، والى الراى الراجح فى هذا المذهب بالذات وقد كان تحديد هذا المذهب بالذات باعتبار أنه المذهب المعمول به فى البلاد واضحا وعند وضع القانون المدنى واثناء مناقشته مواده فى مجلس الشيوخ والنواب فقد رد على اعتراض فى شأن ما يترتب على الاحالة الى قواعد الشريعة الاسلامية بوجه عام من تضارب فى

الاحكام نظرا لتعدد المذاهب فيها - رد على ذلك (الاعمال التحضيرية ٦ ص ٢٩٥) بأن هناك نصا فى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية يحيل القاضى الى الاحكام الراجعة من مذهب أبى حنيفة .

ولما صدر القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بالغاء المحاكم الشرعية لم يغير عن الوضع السابق بل زاده تأكيداً ، فقد نص فى المادة ٦ منه على أن « تصدر الاحكام فى المنازعات المتعلقة بالاحوال الشخصية والوقف والتي كانت أصلا من اختصاص المحاكم الشرعية طبقا لما هو مقرر فى المادة ٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم المذكورة » وغنى عن البيان أن مسائل الوصية هى من صميم الاحوال الشخصية .

ومن حيث انه يتضح مما تقدم انه فى مسائل المواريث والوصية ، وهما مصدران من مصادر كسب الملكية ، تنطبق الشريعة الاسلامية ، على جميع المصريين ، مسلمين وغير مسلمين ، بصريح نصوص القانون المدنى ، والقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، وانه فى كل ما لم ينص عليه فى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالوصية يكون ارجح الاقوال من مذعب أبى حنيفة ، هو القانون الواجب تطبيقه .

ومن حيث انه متى استبان ما سبق ، فانه يتعين الرجوع الى القانون المشار اليه ، والنظر فيما اذا كان قد تضمن حكما خاصا بوصية المرتد ، « انه لم يرد به نص فى هذا الخصوص » .

ومن حيث انه من المسلم انه قبل العمل بكل من القانونين رقم ١٧ لسنة ١٩٤٣ بشأن المواريث ورقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ بشأن الوصية ، كانت القاعدة المعمول بها فى شأن ميراث المرتد ووصيته هى ما هو مقرر فى ارجح الاقوال من مذهب أبى حنيفة .

وعندما قدم مشروع القانون الاول الى البرلمان لنظره ، كانت المادة ٦ منه تنص فيما تنص عليه انه « اما المرتد فلا يرث من غيره » ويرث المسلم ما تملكه قبل الردة ، ويكون للخزانة العامة ما تملكه بعد ردّة » .

وهذا النص ، يصادق قول الامام أبى حنيفة ، الا فيما تضمنه من اعتبار ما يملكه المرتد بعد الردة للخزانة العامة ، حتى بالنسبة للمرتدة لان الامام يستثنى من القاعدة المرتدة ، ويرى أن ما تكسبه الانثى المرتدة ، يكون لورثتها سواء كان قبل الردة أو بعدها .

ورأت لجنة الشؤون التشريعية فى مجلس النواب ، حذف هذه الفقرة الخاصة بآرث المرتد على أن « تتولى القوانين التى تحدد المعنى المقصود بهذه الكلمة بيان أحكام المرتد كاملة » وايدتها فى ذلك لجنة العدل بمجلس الشيوخ فقالت فى تقريرها « ولم تر اللجنة ضرورة للنص على الحكم فى ميراث المرتد ، اكتفاء بما ادلى به معالى وزير العدل امام مجلس النواب من عناية الحكومة باعداد مشروع خاص بأحكامه ستقدمه الى البرلمان ولانه لا ضرر من ترك النص على أحكامه فى هذا المشروع ، وكل ما لم ينص على حكمه سيبقى خاضعا لحكم المادة ٢٨٠ من لائحة المحاكم الشرعية ، ويتبع فيه ارجح الاقوال من مذهب أبى حنيفة .

وقد صدر القانون المذكور ، دون أن يتضمن النص المشار اليه .

وواضح من ذلك ، أن قانون الميراث فى صيغته النهائية لم يتعرض لحكم المرتد لا سلبا ولا ايجابا . واذا كان ذلك كذلك ، فانه يرجع فيه الى مذهب أبى حنيفة واذا لم يذكر الفقهاء ترجيحاً لاحد الرايين (رأى الامام ، ورأى صاحبيه) فان الراجح ما دام لا نص على الترجيح هو رأى أبى حنيفة ، كما هو مقرر فى المذهب الحنفى والترجيح فيه .

وعند نظر القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ بشأن الوصية تكرر الوضع المتقدم فقد كان مشروع هذا القانون يعرض لحكم وصية المرتد فى نصين : أول - نص المادة ٥ وكان يتضمن فقرة تنص على أن « تصح وصية المرتد » وجاء فى المذكرة الايضاحية للمشروع أن صحة وصية المرتد ونفاذها لا تمت على رده مذهب صاحبين . . « والثانى نص المادة ١٦ وكان يقضى بأن « لا تبطل الوصية بردة الموصى » ، وجاء فى المذكرة الايضاحية أن هذا هو قول صاحبين فى الردة .

ورأت لجنة العدل بمجلس الشيوخ ، عند نظر المشروع حذف النصين المتقدمين وقالت فى تقريرها " وكانت المادة ٥ تقول بصحة الوصية ، فرأت اللجنة حذف هذا النص لان هناك اتجاه لبحث موضوع المرتدين ووراثتهم وتحرفاتهم فى تشريع خاص " وقد سبق ان حذف حكمهم من قانون المواريث لهذا السبب " كما حذفت اللجنة العبارة التى لا تبطل الوصية بردة الموصى لما سبق ايراده فى سنن المادة الخامسة " .

وعلى هذا النحو صدر القانون ، فلم يعرض لحكم وصية المرتد وازاء ذلك فانه يرجع فى شأنها الى القول الارجح من مذهب ابي حنيفة . طبعا لتفوائد السائل الاشارة اليها ، ولما اشير اليه فى المذكرة الايضاحية للقانون .

وغنى عن البيان انه لو كان فى سائر نصوص القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ ما يبين حكم وصية المرتد ويصححها ابتداء ، ولا يبطلها بـردة ، لما كان ثمة حاجة الى النص على حكم ذلك فى النصين المحذوفين .

ومن حيث ان الاستناد الى ان القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ عرض لحكم وصية المرتد ضمنا فى المادة التى تنص على ان " يشترط فى الموصى ان يكون اهلا للتبرع قانونا ، عنى انه اذا كان محجوزا عليه لسفه او غفلة او بلغ من العمر ثمانى عشر سنة شمسة جازت وصيته باذن المجلس الحسبى ، وان ذلك يفيد جواز وصية المرتد ونفاذها - هذا الاستناد مردود بنه لو كانت هذه المادة تصحح وصية المرتد ضمنا ، لما كان من وجه لان يضاف اليها فى مشروعها فقرة خاصة بحكم وصية المرتد على ما سلف لبيان اذ يكون فيها غناء عن ذلك . هذا من جهة ومن جهة اخرى ، فى لذى يبين من مراجعة المذكرة الايضاحية للقانون ان كل ما اريد من نص هو وجوب توافر اهلية التبرع طبقا للقانون (هاتون مجلساتى الحسبية وقتئذ) فلا تصح الا اذا كان بالغاً من العمر احدى وعشرين سنة . وذلك عدو عما هو مقرر فى مذهب الحنفية من ان اهلية التبرع

يكفى فيها أن يكون الموصى بالغاً والعلامات الطبيعية أو بالغاً بالسن خمس عشرة سنة . وفيما عدا ذلك فإنه لم ينصرف الفهم الى اعتبار أن هذه المادة تجمع كل ما يتطلب فى الموصى من شروط أو بعبارة أصح كل ما يتطلب لصحة الوصية من شروط . ولذلك نص الشارع فى مواضع أخرى على شروط تتعلق بصحة الوصية وتدور حول أوصاف تلحق بالموصى ، ومن شأنها أن تختص وصيته بأحكام خاصة . ومن ذلك وصف « غير المسلم » الذى عرض القانون فى المادة ٧ لحكم متعلق بوصيته . فنص على أنه إذا كان الموصى غير مسلم صحت الوصية إلا إذا كانت محرمة فى شريعته وفى الشريعة الإسلامية كما أنه فى المادة ٩ عرض لآثار اختلاف الدين والملة ، فصحح الوصية مع اختلاف الدين والملة ، كما عرض لآثار اختلاف الدارين ، فصحح الوصية بالشروط المبينة فى تلك المادة .

وواضح من ذلك أن حكم المادة ٥ لا يفيد إلا ما سبق له ، وما تدل عليه عبارته ، أما ما عدا ذلك فلا يتناول نص هذه المادة . وانما يرجع فى شأنه الى مواد القانون الأخرى ، فان عرضت له ، كما هو الشأن بالنسبة لوصية غير المسلم الذى أشارت اليه المادتان السالفتان طبق حكمه . أما أن سكت القانون عن التعرض له ، كما هو الشأن بالنسبة لوصية المرتد وجب الرجوع الى أرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة ولذلك فإن توافر شرط الأهلية فى الموصى ، لا يكفى لتصحيح وصيته إذا كان قد لحق به وصف من شأنه أن يستتبع تطبيق أحكام خاصة تؤدى الى اعتبار وصية من تتحقق فيه هذا الوصف باطلة ويؤكد هذا ما سبق من أنه كان مفهوماً عند إقرار البرلمان لهذه المادة بحالتها أنها لا تتناول حكم وصية (المرتد) الذى حذفت الفقرة المتعلقة به منها وأصبح الأمر نتيجة لذلك باقياً على ما كان عليه ، محكوماً بأرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أن وصية المرتد مسكوت عن حكمها فى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ ، الأمر الذى يتعين معه الرجوع الى القول إنراجح من مذهب أبى حنيفة بالنسبة الى هذه الوصية ، وتطبيقه فى شأنها .

ومن حيث أنه يبين من الرجوع الى النصوص الواردة فى كتب فقهاء المذهب الحنفى (المبسوط لشمس الدين السرخسى جزء ١٠ و ص ١٠٤ و ١٠٥ - البداية ، شرح بداية المبتدى ، شيخ الاسلام برهان الدين المرغينانى جزء ٢ ص ١٢٤ - فتح القدير للامام كمال الدين محمد عبد الواحد المعروف بالهامم جزء ٤ ، ٣٦٦ - مجمع الانهر ، شرح ملتقى الابحر للامام عبد الرحمن بن شيخ زادة ، جزء أول ص ٦٩٠ - رد المحتار على الدور المختار للعلامة محمد أمين المعروف بابن عابدين ، جزء ٣ ص ٤٦٥ و ٤٦٦ بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع للامام علاء الدين كاسانى) جزء ٧ شرح كنز الدقائق للامام زين الدين الشهير بابن نجيم ، جزء ٥ ص ١٣٣ - تبين الحقائق شرح كنز الحقائق ، للامام فخر الدين الزيلعى جزء ٢ ص ٢٨٧) - يبين أن هذه الكتب جميعا قد عرضت صراحة لبيان حكم « وصية المرتد » فى مذهب أبى حنيفة ، وأنه قد جاء فيها أن فى هذا المذهب خلافا بين الامام وصاحبيه فى شأن حكم وصية المرتد اذ يرى الاماء أبى حنيفة أن هذه الوصية موقوفة ، فان عاد المرتد الى الاسلام ، نفذت وان مات على رده بطلت . أما الصحابان أبو يوسف ومحمد فانهما يقولان بان وصية المرتد صحيحة نافذة ولو مات على رده ثم هما يختلفان فيما بينهما فيرى أبو يوسف أنها تنفذ وصية الصحيح ، ويرى محمد أنها تلغ كما تصح وصية المريض مرض الموت . ولم ترجح هذه الكتب فى حملتها ايا من الرايين نسا اللهم الا ما جاء فى كتاب فتح القدير السالف الإشارة اليه . مما يفيد انحياز مؤلفه الى رأى الامام وكذا ما جاء فى شرح العناية هذا الى ما قرره مؤلف كتاب مجمع الانهر صراحة من أن وصية الامام هو الصحيح . وازاء ذلك فانه لا مناص من اعتبار ان الاراء قد ذكرت فى الكتب ، دون ترجيح الامر الذى يستوجب تطبيق القواعد العامة للترجيح فى شأنها ، لتحديد القول الراجح منها .

ومن حيث أن قواعد الترجيح فى المذهب الحنفى تقضى بأنه متى كان للاماء أبى حنيفة رأى فى المسألة كان رايه هو الراجح فى المذهب ، سواء كان معه فيه أحد صاحبيه ، أم كان الصحابان معاً على خلاف رايه

- (مجموعة رسائل ابن عابدين ، الرسالة الثانية ص ٢٦ وما بعدها) .
- وأساس ذلك أن الامام هو صاحب المذهب ولذلك كان قوله هو المعتبر .

ومن حيث أنه بتطبيق قواعد الترجيح السالف بيانها في المسألة محل البحث يبين أن أرجح الاقوال في المذهب الحنفي ، هو رأى الامام أبى حنيفة . وعلى ذلك يكون حكم وصية المرتد ، طبقا لهذا القول الراجح ، هو أنه متى مات الموصى على رده ، بطلت وصيته . ومن ثم فإن وصية المذكور ، تكون باطلة ، اعمالا لحكم القانون الواجب تطبيقه فى شأنها . ولهذا تكون مصلحة الشهر العقارى (ادارة البحوث الفنية) وادارة الفتوى لوزارة العدل - على حق فيما انتهيا اليه من أن وصية المذكور باطلة قانونا ولذلك لا يجوز شهرها .

ومن حيث أنه متى تقرر ما تقدم ، وبأن حكم القانون فى شأن الوصية محل البحث أخذا بأرجح الاقوال من مذهب أبى حنيفة فإنه لا يصح قانونا ، القول بغير ذلك استنادا الى رأى مرجوح فى المذهب . ولا يغير من ذلك ، ما سبق ، تاييدا بهذا القول من ادلة لانها كلها مردودة بما يأتى :

اولا : ان القول بأن العرف يسير نحو تجاهل أحكام الردة لا يعدو تكرارا لقول قيل فى بعض القضايا ، ومؤداه أنه وقد بطل تطبيق حكم الشريعة الاسلامية الخاص بقتل المرتد ، فإنه بذلك لا يكون من محصل لتطبيق ما ترتب على هذا الحكم من أحكام خاصة بالمرتد ومعاملاته ولكن هذا القول فى غير محله ، ذلك بأن الاحتجاج بالعرف فى خصوصية المسألة محل البحث ، لا وجه له لأن حكم هذه المسألة ، مقرر بقانون هو بالنسبة لها أرجح الاقوال فى مذهب أبى حنيفة . واليه أحال القانون على ما سلف بيانه . وإذا كان ذلك هو حكم القانون بنصه ، فلا جدوى من التعلل بأن العرف يجرى على خلافه لأنه فضلا عن أن هذا القول على إطلاقه غير صحيح ، فإن من المسلم أن العرف لا يقوى على مخالفة قانون معمول به أو تعطيل أحكامه . والواقع من الامر أن المحاكم ، على مختلف درجاتها ما زالت، تنزل أحكام الردة فى الشريعة الاسلامية على

كل من يرتد عن الاسلام ، فيما يعرض عليها من قضايا متعلقة بزواج المرتد وبطلاقه ، وبارثه ، فهى تبطل زواجه ، وتمنعه من الارث من غيره وتجعل الارث منه مقصورا على ما يكون له من مال قبل رדתه ، وعلى ان يكون ذلك محصورا بين ورثته المسلمين وحده . وقد سبق لمحكمة القضاء الادارى ايضا فى حكمها الصادر فى ١٩٥٣/٥/٢٦ فى القضية رقم ١٩٥ لسنة ١ القضاية ان قررت ان احكام الردة واجبة التطبيق جملة وتفصيلا ، بأصولها وفروعها ، وانه لا يغير من هذا النظر كون قانون العقوبات الحالى لا ينصر على اعداء المرتد . وغنى عن البيان ، ان احالة القانون الى الشريعة الاسلامية فى مسائل الموارث والنوصية الاحوال الشخصية تستوجب تطبيق احكامها ، بغض النظر عن اخذ القانون فى غير هذه المسائل باحكام خاصة .

ثانيا : ان الاستناد لترجيح مذهب الصحابين فى المسألة محل البحث الى ان الاحكام تدير فى الميراث على مذهب الصحابين ، اذ لا فرق فى قانون الميراث بين مال اكتسبه فى الردة ومال اكتسبه بعدها - هذا الاستدلال مردود بان " قانون الميراث " يطبق فى هذه المسألة راي الامام دون راي لصاحبين لانه الراجح . يدل على ذلك ما ورد فى حكم المحكمة الشرعية العليا من ان المرتد عن الاسلام اذا مات ورث كسب اسلامه وارثه مسلم . واما كسب رדתه فالذى عليه المتون انه لبيت المال واما غير مسلمه . فلا ارث له فى كسب الاسلام ولا فى كسب الردة (المجموعة لترسيته - الجدول العشرى الخامس ص ٢٦٣ ، وجاء ايضا فى حكم محكمة التمييز الابتدائية الشرعية (المرجع السابق ص ٣٦٤) ما نصه (من توفى وهو مرتد وبنقه مسيحية لا ترثه بنقه ، لان المرتد عن الاسلام مات على رדתه . ورث كسبه فى عهد اسلامه قريبه المسلم اما ذلك . فى حال رדתه فيوفى فى بيت المال على الراجح من مذهب الحنفية .

ثالثا : لما الاستدلال بان العمل جاء على مذهب الصحابين فى شأن ملكية المرتد وبيعه وشراؤه واجارته ورهنه وهبانه اذ كلها فى حكم القانون جائزة . فان الاستدلال لا حجة فيه . ذلك ان هذه المسائل كتبت . بن فيها الهمة معتبرة من الاحوال العينية . ومقررها احكامها فى القانون المدنى .

أما الوصية ، فهي من الاحوال الشخصية ، وتحكمها الشريعة الاسلامية والارجح من مذهب أبى حنيفة بالذات عند عدم النص فى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ على حكم فى شأن أى مسألة من مسائلها ، وقد سلف تقرير ذلك آنفاً وأنه من المقرر فى احكام محكمة النقض أن النزاع القائم حول صحة التصرف واعتباره وصية هو من مسائل الاحوال الشخصية (مجموعة النقض الخمسة والعشرين عاما الاولى ، مدنى ، بند ٢٤ ص ١٣٧) وأن الفصل فى المنازعة فى صحة الوصية من اختصاص جهة قضاء الاحوال الشخصية (المجموعة السابقة ص ١٣٨ بنسب ٢٥) .

وغنى عن البيان أنه ثمة الزام فى الحالة محل البحث بانتباع أرجح الاراء فى المذهب الحنفى ، وهو الزام قرره القانون المعمول به ، فلا وجه اذن للاستدلال بأن الراى المرجوح فى المذهب ، متبع فى احوال أخرى .
تحكمها نصوص قانونية لا تحيل الى الراجح من مذهب أبى حنيفة .

رابعاً : أن الاستدلال بالقول بأن التنسيق الفني والتشوية بين الوصية والهبة باعتبارهما مثلين ، ورعاية مصلحة الدولة التي تضع إذا لجا المرتد الى أن يهب ماله بدلاً من أن يوصى به - كل ذلك موجب لصحة وصية المرتد .

ان هذا الاستدلال ، فى أوجهه جميعا ، غير صائب ، لأن القول الذى بنى عليه فى غير محله ، ذلك أن تطبيق أرجح الأقوال فى مذهب الامام أبى حنيفة ، على المسألة محل البحث ، انما يتم باعتبار أن هذا القول هو على ما سلف الذكر فى غير موضع - نص قانونى - أوجب الشارع تطبيقه ، والزم بذلك . ومتى كان كذلك ، فانه لا يجوز اغفال حكم هذا النص ، أو تطبيق ما يخالفه ، بدعى أن فى تطبيقه ما يؤدى الى الشذوذ المقول به ذلك أن الشارع حين ألزم بتطبيق هذا الرأى ، كان على علمه بان الأمر قد يؤدى الى المغايرة بين الوصية وغيرها من العقود فى الاحكام . وليس للقاضى ولا المفتى ، وهو يطبق أحكام الشارع أن ينكر حكما منه ، بدعى

ان التنسيق موجب لذلك اذ ان ذلك يقتضى تعديل النصوص المعمول بها
وهو امر لا يملكه الا الشارع .

وغنى عن البيان ان ما جاء فى كتب الحنفية تسببها لراى الامام فى
هذه المسألة هو بمثابة المذكرة الايضاحية للراى باعتباره قانونا . وايا ما
كانت النظرة الى هذه الاسباب فهى على أية حال لا يمكن ان تكون اساسا
يبنى عليه قول بتطبيق راى مخالف لراى الامام فى المسألة لان المعول عليه
فى التطبيق هو النص ولا حاجة بعد ذلك الى بيان الفرق بين الوصية
والهبة فى الحكم ، اذ قد سبقت الاشارة الى ذلك . اما ان فى ابطال
الوصية مع كون الهبة من المرتد صحيحة ما يضيع على الدولة رسوم
الذيلولة المفروضة على الوصايا فان ذلك ايضا لا حجة فيه لان مدار البحث
ليس حول ما يعود على الدولة من مصلحة مالية حتى يجرى السعى
الىها .

ومن حيث انه لكل ما تقدم ، تكون الوصية المطلوبة شهرها باطلة
طبقا لاحكام القانون المعمول به ، وتكون مصلحة الشهر العقارى على حق
فيما قررته من عدم جواز شهرها .
(فتوى رقم ٨٠٤ فى ١٢/٢ - ١٩٦٢ - جلسة ١٠/٢٤ / ١٩٦٢)

وظيفة عسامة

الفصل الاول :

تعريف الموظف العام وتطبيقاته

الفصل الثاني :

الوظيفة الدائمة والوظيفة المؤقتة .

الفصل الثالث :

علاقة الموظف بالحكومة علاقة تنظيمية .

الفصل الرابع :

تقييم الوظائف وتصنيفها وترتيبها والتسكين عليها .

الفرع الاول :

يلزم للتسكين على وظيفة ان تكون مموله في الميزانية .

الفرع الثاني :

الموظف قبل اجراء التسكين وبعده .

أولا :

اجراء التعيين والترقية والتدب لا يجوز الا وفقا لجدول ترتيب الوظائف بعد اتمامه .

ثانيا :

يجوز اجراء الترقيات على الدرجات المالية الخالية لحين اعتماد حداول ترتيب وتقييم وتصنيف الوظائف .

ثالثا :

مدى اعتبار التسكين بمثابة التعيين .

رابعا :

اقتراحات الاعمال التي يمكن ان تكون .

الفرع السادس :

- الوضع الوظيفي للموظف المنقول من جهة ملغاة .

الفرع السابع :

- وظائف مختلفة .

اولا :

- ملاحظ صحي .

ثانيا :

- وظائف تباشر صيانة الاجهزة اللاسلكية .

ثالثا :

- وظيفة مدير عام الادارة القانونية بالهيئات العامة .

رابعا :

- الوظائف بالمناطق النائية .

الفرع الثامن :

- معادلة الوظائف .

الفرع التاسع :

- صفة الموظف العام مناط الاختصاص القضائي لمجلس الدولة .

الفصل الاول

تعريف الموظف العام وتطبيقاته

قاعدة رقم (٤٤٩)

المبدأ

موظف - يشترط لاعتبار الشخص موظفا عاما ان يقوم بعمل دائم ،
فى خدمة مرفق عام ، يدار بطريق الاستغلال المباشر .

مناخس الحكم :

لكى يعتبر لشخص موظفا عاما ، خاضعا لاحكام الوظيفة العامة ،
الذى مرددا الى لثلاثين ونفوتح ، يجب ان تكون علاقته بالحكومة لها
صفة لاستقرار ولجوء فى خدمة مرفق عام تديره الدولة بالطريق المباشر
و بالخصوص : - ويثبت علاقة عارضة تعتبر فى حقيقتها عقد
عمل يندرج فى مجالات القانون الخاص . فالموقف العام هو الذى يعهد
اليه بعمل دائم ، فى خدمة مرفق عام ، تديره الدولة او احد اشخاص
لقدنون لعمه الاسرى عن طريق شغله منصبا يدخل فى التنظيم الادارى
لذلك المرفق . ومن ثم يشترط لاعتبار الشخص موظفا عاما توافر
شروطين : ان يكون قائما بعمل دائم ، وان يكون هذا العمل فى خدمة
مرفق عام : - منسب عامة . ونقابل تدوع المرافق العامة من حيث
طبيعية ، نوع من حيث طرق الادارة ، ولطريقة الادارة اثرها فى التعرف
على المركز القانونى لعمال المرافق العامة ، ولكى يكتب عمال المرافق
لعمامة حصة الموظف العنصرى يجب ان يدار المرفق العام عن طريق الاستغلال
المباشر .

(ظعن رقم ٦٤٨ لسنة ٢ ق - جلسة ١١/٩ ١٩٥٧)

قاعدة رقم (٤٥٠)

المبدأ

وظيفة عامة - اصطلاحا الوظائف الحكومية والوظائف العامة -
المقصود بهما .

ملخص الفتوى :

ان اصطلاح الوظائف الحكومية - فى مفاهيم القانون الادارى - وار, كان غالبا ما يطلق على وظائف اجهزة الحكومة المركزية دون وظائف اجهزة اللامركزية المصلحية من مؤسسات وهيئات عامة , حيث يجرى الاصطلاح على اطلاق تسمية الوظائف العامة على هذه الوظائف الاخيرة . الا انه يحدث ان يقصد بتعبير الوظائف الحكومية نوعا الوظائف المشار اليها جميعا حسبما يستبين من ارادة هذا التعبير وتبعاً لما يستشف من امارات تصاحبه تكشف عن ان المعنى المقصود به يتسع لوظائف الحكومة المركزية والاشخاص العامة للامركزية معا , وفى هذا المعنى اتجهت احكام القضاء الادارى الى ان المقصود بعبارة « موظفى الحكومة » الواردة فى قانون انشاء مجلس الدولة هو موظفو الدولة العموميون بالمعنى الواسع فيدخل فيهم موظفو السلطة التنفيذية المركزية والسلطات اللامركزية والمصلحية والسلطة القضائية والمؤسسات والهيئات العامة , ولقد صاحب كثرة الالتجاء فى ادارة المرافق العامة - بما فيها الادارية - الى طريق المؤسسات والهيئات العامة , فى مجتمعنا الادارى - خلال السنوات العشرة الماضية , تطورا ملحوظا زاد معه عدد العاملين فى المرافق التى تدار بهذا الطريق , على حساب ضمير فى مجال الوظائف الحكومية بالمعنى الضيق (وظائف الحكومة المركزية) لا يتناسب مع حجم تلك الزيادة , حتى اصبحت الفواصل تكاد تكون نظرية بين مدلولى الوظائف الحكومية والوظائف العامة بالمعنى الضيق لكل منها الى الحد الذى كثيرا ما يختلط معه المدلولان ليعبر كل منهما عن الآخر تعبيراً يمكن استخلاصه والركون اليه فى اقرب الاشارات وبسطها .

(فتوى رقم ٢٠٧١ فى ١٧/١١/١٩٦٣ - جلسة ٢٣/١٠/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٤٥١)

المبدأ

موظف عام - تعريفه - هو من يساهم فى العمل , فى مرفق عام , تديره الدولة , عن طريق الاستغلال المباشر .

ملخص الفتوى :

ان الموظف العام - حسبما استقر القضاء الادارى - هو من يساهم
فى العمل فى مرفق عام تديره الدولة عن طريق الاستغلال المباشر .
(فتوى رقم ٢٥٢ فى ١٩٦٥/٣/٣١)

قاعدة رقم (٤٥٢)

المبدأ

يشترط فى الموظف العام ثلاثة شروط .

ملخص الفتوى :

من المسلم فقها وقضاء ان الموظف العام هو من يقوم بعمل دائم
فى خدمة مرفق عام تديره وتشرف عليه الدولة او احد اشخاص القانون
العام - ويستفاد من هذا التعريف انه يشترط فى الموظف العام ثلاثة
شروط ، أولا - ان يقوم بعمل دائم على وجه مستقر ومطرد ، وثانيا -
ان يؤدى هذا العمل فى خدمة مرفق عام تديره وتشرف عليه الدولة او
احد اشخاص القانون العام ، وثالثا - ان يشغل منصبا يدخل فى التنظيم
الادارى للمرفق .

(فتوى رقم ٦٣٦ - فى ١٩٥٩/٩/١٩)

قاعدة رقم (٤٥٣)

المبدأ

نظرية الموظف الفعلى - احوال تطبيقها .

ملخص الحكم :

ان نظرية الموظف الفعلى كما جرى بذلك قضاء هذه المحكمة لا
تقوه الا فى الاحوال الاستثنائية البحتة تحت الحاج الحاجة الى

الاستعانة بمن ينهضون بتسيير دولاب العمل فى بعض الوظائف ضمانا لانتظام المرافق العامة وحرصا على تادية خدماتها للمنتفعين بها باطراد ودون توقف وتحتم الظروف الغير العادية أن تعهد جهة الادارة الى هؤلاء الموظفين بالخدمة العامة اذ لا يتسع أمامها الوقت لاتباع أحكام الوظيفة فى شأنهم ونتيجة لذلك لا يحق لهم طلب تطبيق أحكام الوظيفة العامة كما لا يحق لهم الإفادة من مزاياها لانهم لم يخضعوا لأحكامها ولم يعينوا وفقا لأصول التعيين فيها ، وبالتالي فإن المدة التى يجدر ضمها من المدة التى طالب المدعى بضمها هى فقط المدة من ١٩٥٦/٢/٩ الى ١٩٥٧/٩/٨ وهى التى تتوافر فيها شروط القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ لانها قضيت فى الحكومة فضلا عن تعادل الدرجة فى المديتين وأنه كان يعمل عملا واحدا لم يتغير وهو وظيفة التدريس .

(طعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٢٩)

قاعدة رقم (٤٥٤)

المبدأ

المجنّد لا يعتبر موظفا عاما - اساس ذلك - ليس حتما ان يعتبر موظفا عاما كل من يؤدى خدمة .

ملخص الحكم :

سبق لهذه المحكمة ان قررت انه لى يعتبر الشخص موظفا عاما خاضعا لأحكام الوظيفة العامة التى مردها الى القوانين واللوائح ، يجب ان تكون علاقته بالحكومة لها صفة الاستقرار والدوام فى خدمة مرفق عام تديره الدولة بالطريق المباشر أو بالخضوع لاشرفائها . فالموظف العام هو الذى يعهد اليه بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد اشخاص القانون العام الاخرى عن طريق شغله منصبا يدخل فى التنظيم الإدارى لذلك المرفق ، ومن ثم يشترط لاعتبار الشخص موظفا عاما

نزافر شرطين : ان يكون قائما بعمل دائم ، وان يكون هذا العمل فى خدمة مرفق عام أو مصلحة عامة .

ويبين من استقراء الاحكام الواردة سواء فى الدستور المؤقت أو فى قانون التجنيد العام ان الخدمة الالزامية فى الجيش لا تعدو ان تكون عملا موقوتا لا دائما ، وانها تكليف عام واجب على كل مواطن بخلاف الوظيفة التى لا تقسم بهذا الوصف ، ولئن كان بدهيا ان كل موظف يقوم بخدمة عامة ، وان المجند يقوم هو الآخر بخدمة من هذا النوع ، الا ان كل من يؤدى خدمة عامة لا يدخل دواما فى عداد الموظفين الخاضعين لاحكام الوظيفة العامة حسبما تنظمه القوانين واللوائح ، ومتى كان الامر كذلك ، فان المطعون لصالحه لا يصح وصفه بالموظف العام اثناء ادائه خدمة العلم الالزامية ، وبالتالي فان النزاع القائم بينه وبين الحكومة بصدد المكافآت عن تلك الخدمة يخرج عن اختصاص قضاء مجلس الدولة بمقتضى احكام المادة ٨ من قانون هذا المجلس .

(طعن رقم ٤٦٥ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩/١٢/١٩٥٩)

قاعدة رقم (٤٥٥)

المبدأ

بواب منزل تابع لوقف اهللى تقوم عليه وزارة الاوقاف ويخصم بماهيته على حساب مصروفات الاوقاف الاهلية - عدم اعتباره موظفا عاما - مطالبته بالافادة من قواعد الانصاف - عدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر المنازعة .

ملخص الحكم :

لكى يعتبر الشخص موظفا عاما خاضعا لاحكام الوظيفة العامة يجب ان يعين بصفة مستقرة غير عارضة للمساهمة بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة بالطريق المباشر . فاذا كان الثابت ان المطعون

عليه يعمل بوابا فى منزل تابع لوقف اهلى تقوم عليه وزارة الاوقاف وأنه يخضع بماهيته على حساب مصروفات المباني بالأوقاف المشتركة (الاهلية) ، فهو بهذه المثابة من الاجراء لحساب وقف خاص لا يعدو ان يكون نشاط الوزارة بالنسبة اليه فى علاقتها مع الغير كنشاط الافراد فى مجالات القانون الخاص ، وليس بسلطة عامة مما يدخل فى نطاق القانون العام ، ومن ثم لا يعتبر المطعون عليه من الموظفين العامين الذين يحق لهم الافادة من قواعد الانصاف حتى يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى فى المنازعات الخاصة بذلك ، وبذلك يكون الحكم المطعون فيه - اذ قضى بتطبيق قواعد الانصاف على المطعون عليه بوصفه موظفا - قد جاء مخالفا للقانون ، ويتعين من أجل ذلك الغاؤه والقضاء بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر المنازعة .

(طعن رقم ١٠٩ لسنة ٢ ق - جلسة ١٦/٦/١٩٥٦)

قاعدة رقم (٤٥٦)

المبدأ

خفير محصولات تستخدمه وزارة الاوقاف بصفتها ناظرة على بعض التفاتيش - علاقتها به ليست لاثنية بل تعاقدية - عدم اعتباره موظفا عاما - عدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر ظلمه الافادة من احكام قرار مجلس الوزراء الخاص باعانة غلاء المعيشة .

ملخص الحكم :

ان حفة الموظف العام لا تقوم بالشخص ولا تجرى عليه بالتالى احكام الوظيفة العامة وبقيده من عزايها الا اذا كان معيناً بصفة مستقرة غير عارضة للمساهمة فى عمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة بالخطريق المباشر . ومن ثم اذا كان الثابت من الاوراق ان المطعون عليه يعمل خفير محصولات ويلحق بالعمل بتكليف من رئيس التفاتيش المحلى شأنه فى ذلك أى اجير تستخدمه وزارة الاوقاف بصفتها ناظرة على

الاقواف التابعة لها هذا التفتيش ، فهو بهذه المثابة من الاجراء لا يعدو ان يكون نشاط الوزارة بالنسبة اليه فى علاقتها مع الغير كنشاط الافراد فى مجالات القانون الخاص ، وليس بسلطة عامة مما يدخل فى نطاق القانون العام ، ذلك ان علاقة المطعون عليه بوزارة الاوقاف ليست علاقة لائحية بين موظف عمومى وجهة حكومية تدخل فى نطاق روابط القانون العام وتحكمها القواعد التنظيمية العامة الصادرة فى هذا الشأن ، بل هى علاقة تعاقدية بين أجير وصاحب عمل أساسها عقد مدنى بحت تعهد المطعون عليه بمقتضاه بأن يقوم بخدمة معينة (حراسة محصولات) لقاء أجر معلوم تحدد مقداره ضوابط مرسومة تساهم كل من الوزارة ومستأجرو اطيائها فى دفعه مناصفة بينهما ، وبالتالي لا يعتبر من الموظفين العامين الذين يحق لهم الافادة من أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٩ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ بشأن اعانة غلاء المعيشة حتى يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر المنازعات الخاصة بذلك .

١ طعن رقم ١٥١٠ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٤/٦)

قاعدة رقم (٤٥٧)

المبسدا

موظفو كلية فيكتوريا يعتبرون موظفين عموميين بحكم تبعيتهم لمؤسسة عامة تقوم على مرفق عام من مرافق الدولة - سريان الاحكام والانظمة المفردة بالنسبة لموظفى الادارة الحكومية عليهم فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى العقود المبرمة معهم - الاختصاص فى نظر الطعن المقدم فى قرار فصل موظف فى كلية فيكتوريا ينعقد لمجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى دون غيره .

ملخص الحكم :

ان كلية فيكتوريا منذ صدور القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٧ والعقد المرافق له قد أصبحت شخصا من اشخاص القانون العام يقوم بالاسهام

فى شئون مرفق عام من مرافق الدولة هو مرفق التعليم ، ومن ثم فان موظفى كلية فيكتوريا يعتبرون موظفين عموميين بحكم تبعيتهم لمؤسسة عامة تقوم على مرفق عام من مرافق الدولة ، وتسرى عليهم تبعا لذلك الاحكام والانظمة المقررة بالنسبة لموظفى الادارة الحكومية فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى العقود المبreme مع هؤلاء الموظفين ، وبهذه المثابة فان الاختصاص بنظر المنازعة المتعلقة بالطعن فى قرار فصل المدعى الصادر فى ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٧ من خدمة كلية فيكتوريا بالاسكندرية ينعقد لمجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى دون غيره ، وذلك بناء على نص البند (رابعا) من المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة ، وهى التى تقضى بأن « يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى دون غيره بالفصل فى المسائل الآتية ويكون له فيها ولاية القضاء كاملة ٠٠٠ رابعا - الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية » .

(طعن رقم ١ لسنة ٤ ق - جلسة ١١/٢٢/١٩٥٨)

قاعدة رقم (٤٥٨)

المبـسـد ١ :

خفير لحراسة المزروعات بوزارة الاوقاف وعلاقته بها عقدية - عدم خضوعه للقواعد التنظيمية فى شأن الموظفين والمستخدمين - عدم سريان قواعد الانصاف عليه - خروج دعواه فى هذا الصدد عن اختصاص القضاء الادارى .

ملخص الحكم :

ان صفة الموظف العام لا تقوم بالشخص ولا تجرى عليه بالتالى احكام الوظيفة العامة فيخضع لنظمها ويفيد من مزاياها الا اذا كان معيناً بصفة مستقرة غير عارضة للمساهمة فى عمل دائم فى خدمة مرفق عـام تديره الدولة او السلطات الادارية بالطريق المباشر . فاذا كان لثابت ان

العلاقة بين وزارة الاوقاف وبين المطعون عليه (الذى يعمل كخفير لحراسة المزروعات ليست علاقة لاثحية بين وظف عام وجهة حكومية تدخل فى نطاق روابط القانون العام وتحكمها القواعد التنظيمية العامة الصادرة فى هذا الشأن بل هى علاقة تعاقدية بين أجير وصاحب عمل ، اساسها عقد مدنى بحث تعهد المطعون عليه بمقتضاه بان يقوم بخدمة معينة غير متفرغ لها ، لقاء أجر معلوم تحدد مقداره ضوابط مرسومة ، وتساهم كل من الوزارة ومستأجرى اطيائها فى دفعه عنائفة بينهما ، ويؤخذ من حصيله هذا الايراد فحسب دون ما عداها وبقدر ما تسمح به ، بعد ان كان يتحمل به كله من قبل هؤلاء المستأجرون وحدهم ، فانه يعتبر بهذه المثابة من الاجراء لحساب وقف خاص ومن ماله ، ولا يعدو ان يكون نشاط الوزارة بالنسبة اليه فى علاقتها كنشاط الافراد فى مجالات القانون الخاص ، وليس بسلطة عامة مما يدخل فى نطاق القانون العام ، من ثمة فان القواعد التنظيمية الصادرة فى شأن الموظفين والمستخدمين لا تنرى فى حقه ولا يخضع لها تحديد اجره . ولما كانت قواعد الانصاف الصادرة فى سنة ١٩٤٤ انما شرعت ليفيد منها الموظفون العموميون ، وكان اختصاص اللجان القضائية والقضاء الادارى عامة فى منازعات 'تنوية مقصورا' على ما تعلق منها بالموظفين العموميين او ورثتهم دون من عداهم ، وكان المطعون عليه من غير طائفة هؤلاء الموظفين فانه بتعبن الحكم بعده اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الدعوى .

(طعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٤/٦)

قاعدة رقم (٤٥٩)

المبدأ :

الامر العسكرى رقم ٧٢/٧٢ عام ١٩٥٢ بالاستيلاء على مرفق الانارة بمدينة الاسماعيلية الذى كانت تديره شركة توريد الكهرباء والتلج وضم موظفيه الى بلدية الاسماعيلية - اعتبار هؤلاء موظفين عامين - الانظمة الواجبة التطبيق على حالتهم - اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر المنازعات المتعلقة بمرتباتهم .

ملخص الحكم :

. ان هذه المحكمة سبق أن قضت بأن الموظف العام هو الذى يعهد اليه بعمل دائم فى خدمة مرفق عام ، تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام الاخرى عن طريق شغله منصبا يدخل فى التنظيم الادارى لذلك المرفق ، ومن ثم يشترط لاعتبار الشخص موظفا عاما شرطان : ان يكون قائما بعمل دائم ، وأن يكون هذا العمل فى خدمة مرفق عام أو مصلحة عامة ، ولكى يكتسب عمال المرافق العامة صفة الموظف العمومى يجب ان يدار المرفق العام عن طريق الاستغلال المباشر . وغنى عن القول أن مرفق الانارة بمدينة الاسماعيلية وقد ضم الى بلدية الاسماعيلية بموجب الامر العسكرى رقم ٧٣/٧٢ لعام ١٩٥٣ وضم موظفو هذا المرفق الى البلدية فقد اصبح موظفو هذا المرفق موظفين عموميين بحكم تبعيتهم لمجلس بلدى الاسماعيلية وتسمى عليهم تبعا لذلك الاحكام والانظمة المقررة بالنسبة لموظفى الادارة الحكومية فيما لم يرد به نص خاص فى الامر العسكرى رقم ٧٣/٧٢ لعام ١٩٥٣ ، وبهذه المثابة فان الاختصاص بنظر المنازعة المتعلقة بمرتب المدعى ينعقد للمحكمة الادارية لوزارة الشؤون البلدية والقروية دون غيرها وذلك بناء على نص الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القرار بقانسون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة .

(طعن رقم ٤٠١ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩/١١/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٤٦٠)

المبدأ :

قرار وزير الحربية رقم ١٦٤٥ فى ١٤/١١/١٩٥٦ ، بناء على السلطة المخولة له بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٦ بالاستيلاء على مصانع ومنشآت الشركة ، التى أذن له فى شراء جميع أسهمها بالقانون رقم ٢٤٣ مكررا لسنة ١٩٥٦ ، وانتهاء شخصيتها ، والحقاقها بمصنع

الطائرات ، وتضمن هذا القرار تكليف العاملين بها الذين تحددهم ادارة هذا المصنع بالاستمرار فى العمل بها للمدد التى تحددها تحت اشرافه - اعتبار هؤلاء العاملين موظفين عموميين تربطهم بالادارة المذكورة علاقة لائحية لا تعاقدية - اساس ذلك واثره : نصل العامل بعد انتهاء المدة المحددة لخدمته .

ملخص الحكم :

صدر الامر رقم ١٦٤٥ فى ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ من وزير الحربية بناء على السلطة المخولة له بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٦ وهو ينص فى مادته الاولى على أن « يستولى فوراً على مصانع ومنشآت ومتعلقات شركة القذائف النفائية ذات الطيران السريع (سيرفا) كاملة بتجهيزاتها » وفى المادة الثالثة على أن « تغرق ادارة مصانع الطائرات بوزارة الحربية باستلام مصانع ومنشآت ومتعلقات الشركة المشار اليها فى المادة الاولى من هذا الامر لاستخدامها فى الاغراض المطلوبة » . وفى المادة الثالثة على أن « يكلف افراد الشركة المذكورة الذين تحددهم ادارة مصانع الطائرات بالاستمرار فى العمل للمدد التى تحددها وتحت اشرافها » .

ان الموظف العام هو الذى يعهد اليه بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة او أحد اشخاص القانون العام الاخرى ، ولما كان الموظفون والعمال الذين كانت شركة سيرفا تستخدمهم اصلاً قد كلفوا - بمقتضى الامر سالف الذكر الذى صدر امر الانحلال - بصرونابه - بالاستمرار فى العمل بالمصنع المستولى عليه قسراً ، ادارة ... مصانع الطائرات بوزارة الحربية والحقوا بموجب هذه الاداء الاستثنائية الخاصة بخدمة تلك الادارة وأصبحوا تابعين لها ، فانهم بحكم كونهم ادائها فى تسيير ذلك المرفق العام الذى تقوم عليه ، يعدون موظفين عموميين وتسرى عليهم تبعاً لذلك الانظمة المقررة - لنسبة موظفى الحكومة وعمالها فيما لم يرد به نص خاص فى امر التكليف الصادر اليهم وفى القانون

الذى ينظم اصداره ، فعلاقتهم بالادارة المذكورة علاقة لائحية أو تنظيمية لا تعاقدية كما ذهب الى ذلك الحكم المطعون فيه - وقد بدأت وقامت على امر التكليف الصادر اليهم من وزير الحربية بارادته المنفردة دون دخل لارادتهم أو تعليق على رضائهم الذى لا قيام لتعاقد مع انتفائه .

ومن حيث أن امر التكليف المشار اليه ، والذى تخضع الرابطة بين العمال المكلفين والحكومة للأحكام الخاصة الواردة به ، قد نص على أن يكون عملهم بادارة مصانع الطائرات للمدد التى تحددها هذه الادارة ، ومن ثم كان الامر فى تحديد الوقت الذى تنتهى عنده خدمة كل منهم مرده اليها تترخص فيه على هدى متطلبات انتظام العمل بالمنصع وحسن سيره ، وقرارها فى هذا الشأن لا تعقيب عليه ما برىء من الانحراف واساءة استعمال السلطة ، واذا كانت جهة الادارة فى الدعوى المطروحة قد انتهت بالقرار المطعون فيه خدمة المدعى فى الوقت الذى حددته فان قرارها هذا يجد سنده القانونى فيما خول لها صراحة فى امر التكليف على نحو ما تقدم مما لا محل معه للنعى على القرار بمخالفة القانون .

(طعن رقم ١٤١ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٥)

قاعدة رقم (٤٦١)

المبدأ :

اتحادا طلاب الجامعات - التكليف القانونى لوضع العاملين بهذه الاتحادات من غير الموظفين أصلا بالجامعات - هم فئتان : الاولى تشمل من يسند اليهم القيام بعمل دائم فى الاتحاد عن طريق التعيين والثانية تشمل من يسند اليهم العمل بصفة مؤقتة أو بطريق التعاقد - خضوع افراد الفئة الاولى ، باعتبارهم موظفين عموميين ، للقواعد العامة فى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وخضوع افراد الفئة الثانية للقواعد العامة فى القانون المدنى فى شأن عقد العمل ما لم تتضمن عقودهم الاحالة الى اللائحة الادارية والمالية للاتحادات .

ملخص الفتوى :

ان التكليف المتقدم لوضع اتحادات الأسلاك من نحر اعتبارها ضمن وحدات الجامعات واحد أجزأتها ، يعتبر أساسا لاستظهار التكليف القانوني لعلاقة العاملين بهذه الاتحادات وبيان أثر ذلك في تحديد الاحكام التى تنظم أوضاعهم الوظيفية ، على أن يستبعد من نطاق هذا البحث العاملون فى الاتحادات بحكم وظائفهم الأصلية بالجامعات كموظفى مراقبة رعاية الشباب بالجامعات والمراقبين الماليين لاتحادات الطلاب بالكلية فهؤلاء باعتبارهم موظفين بالجامعات من غير أعضاء هيئة التدريس ، كانوا يخضعون لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وذلك طبقا للفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون تنظيم الجامعات ، ومن ثم فانهم يخضعون حاليا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين فى الدولة الذى حل محل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

وبما ان قضاء المحكمة الادارية العليا قد استقر على ان الموظف العام هو الذى يعهد اليه بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة او احد اشخاص القانون العام الاخرى عن طريق سلك منسب يدخل فى التنظيم الادارى لذلك المرفق ، ومن ثم يشترط لاعتبار الشخص موظفا عاما توافر شرطين : ان يكون قائما بعمل دائم ، وان يكون هذا العمل فى خدمة مرفق عام او مصلحة عامة .

ويتطابق هذا التعريف على العاملين بالاتحادات الأسلاك من غير الموظفين اصلا بالجامعات ، فانه مادامت هذه الاتحادات تعتبر من وحدات الجامعات التى تساهم فى اغراض مرفق التعليم الجامعى الذى تقوم عليه الجامعات ، ولما كانت لجامعات من شخص القانون العام بحكم كونها هيئات عامة لكل منها شخصية اعتبارية فان العاملين بهذه الاتحادات يعتبرون عاملين فى خدمة مرفق عام تديره عدد اشخاص

القانون العام ، وبذلك يتوافر في شأنهم أحد شرطى اكتساب صفة الموظف العام اما فيما يتعلق بالشرط الثانى هو اتسام العمل بطابع الدوام ، فمرد توافر هذا الشرط الى طبيعة العمل ذاته المسند الى العامل ، فاذا كان هذا العمل يتطلب نشاط الاتحاد على وجه الاستقرار والاستمرار ، فان العامل عندئذ يعتبر موظفا عاما بالمداول القانونى العام لهذا الاصطلاح ، دون ان يؤثر فى ذلك انه غير معين على درجة أو أنه يتقاضى أجره محسوبا على أساس الساعة أو اليوم أو أنه يتقاضى هذا الاجر من ميزانية الاتحاد ، اما اذا كان العمل المسند الى العامل عارضا يتطلبه نشاط الاتحاد لفترة مؤقتة ثم ينتهى ، فان العامل فى هذه الحالة لا يعتبر موظفا عاما ولو تجدد هذا العمل فى مناسبات متعددة كلما لزمته الحاجة اليه ، وتكون علاقة العامل فى هذه الحالة علاقة عقد عمل تخضع لأحكام القانون الخاص . كذلك لا يعتبر موظفا عاما من قضاة اللائحة المالية والادارية للاتحادات بالحقاقهم بالعمل عن طريق التعاقد وهم طائفة الخبراء والمدرسين المتفرغين المنصوص عليهم فى البند (٢) من المادة ٢١ من هذه اللائحة التى يبدو أنها قصدت فعلا من اصطلاح « التعاقد » معناه القانونى بأن تكون علاقة تلك الطائفة بالجامعة علاقة تعاقدية لا لائحية ، بدليل ان بعض الطوائف الاخرى نضت اللائحة بتعيينهم بقرار يصدر من وكيل الجامعة ، وهم المدربون الفنيون المشار اليهم فى البند (٣) من المادة المذكورة .

وبناء على ما تقدم يمكن تقسيم العاملين بالاتحادات قسمين :

الاول : ويضم العاملين الذين يسند اليهم القيام بعمل دائم فى الاتحاد عن طريق التعيين وليس بطريق التعاقد ، وهؤلاء يعتبرون موظفين عموميين . ويترتب على ذلك أنهم يخضعون - فيما يتعلق بمراكزهم الوظيفية - للقواعد العامة فى أحكام التوظيف الواردة فى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، وذلك الى جانب القواعد الخاصة المنظمة لكيفية حساب اجورهم والواردة فى اللائحة الادارية والمالية للاتحادات مع مراعاة أنهم - يخضعون لهذا القانون بحكم انصرافه اليهم مباشرة ولكن بحكم ان ما يتضمنه من اصول عامة يعتبر الشريعة العامة فى

شئون التوظيف ومن ثم فانهم يخضعون لما يعتبر عن احكام هذا القانون بمثابة القاعدة العامة ك شروط التعيين ونظام الاجازات وواجبات الموظفين والاعمال المحرمة عليهم .

الثانى : العاملون الذين تسند اليهم اعمل عرضية مؤقتة ، او الذين يلحقون بالعمل عن طريق التعاقد ، وهؤلاء تعتبر علاقتهم بالجامعة علاقة عقدية تخضع لاحكام القانون الخاص . على ان القانون الخاص فى هذا الشأن ليس قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لان هذا القانون لا يسرى - طبقا للمادة ١/٤ منه - على عمال الحكومة والمؤسسات العامة والوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة الا فيما يصدر به قرار من رئيس الجمهورية . ومن ثم تخضع العلاقة العقدية لهذه الطائفة للقواعد العامة الواردة بالقانون المدنى فى شان عقد العمل (المواد من ٦٧٤ الى ٦٩٨) .

ومؤدى هذا النظر ان المرجع فى تحديد اوضاع هذه الطائفة من العاملين هو اولا العقود المبرمة معهم ، فاذا كانت هذه العقود نحيل الى اللائحة الادارية والمالية للاتحادات او الى المادة / ٢٨ منها (والتي تقضى بتطبيق القوانين المعمول بها فى الحكومة فيما لم يرد بشأنه نص فى اللائحة) ، فانه تطبق على العامل عندئذ القواعد الوظيفية العامة بالقدر الذى تطبق به على افراد القسم الاول . وباعتبار هذه القواعد عندئذ بمثابة الشروط التعاقدية التى يتعين النزول على مقتضاها نتيجة لاحالة العقد المبرم مع العامل الى تلك القواعد ، وليس باعتباره موظفا عاما ، اما اذا لم يحل العقد الى اللائحة المذكورة ، فان علاقة العامل تخضع فى هذه الحالة لما قد يتضمنه العقد من احكام وللمواد من ٦٧٤ الى ٦٩٨ من القانون المدنى فضلا عن احكام تحديد الاجر الوارد بالمادة / ٢١ من اللائحة المشار اليها .

(فتوى رقم ١١٧٥ فى ١٢/٢٦ - ١٩٦٤ - جنة ١٦ ١٢/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٤٦٢)

المبدأ :

اختلاف وضع ممثلى الحكومة فى الشركات المساهمة قبل انشاء المؤسسة الاقتصادية ، عن وضع ممثلى المؤسسة الاقتصادية فى مجالس ادارة الشركات التابعة لها - قبل انشاء المؤسسة الاقتصادية كان ممثلو الحكومة فى مجالس ادارة الشركات المساهمة لا يعتبرون موظفين فى الحكومة شأنهم شأن باقى أعضاء مجالس الادارة الذين ينتخبهم المساهمون ، فهؤلاء وأولئك يعتبرون وكلاء عن اصحاب راس المال العام والخاص طبقا لاحكام قانون التجارة - بعد انشاء المؤسسة الاقتصادية كان ممثلو هذه المؤسسة فى مجالس ادارة الشركات التابعة لها يعتبرون أما موظفين فى المؤسسة الاقتصادية أو وكلاء عنها حسب طبيعة علاقتهم بها .

ملخص الفتوى :

بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢ مايو سنة ١٩٥٦ عين عن الحكومة السيد ٠٠٠٠٠ رئيسا وعضوا منتدبا لمجلس ادارة شركة السكر والتقطير المصرية - وبمناسبة صدور القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المؤسسة الاقتصادية أصدر مجلس ادارة المؤسسة بجلسته المنعقدة فى ١٦ من مارس سنة ١٩٥٧ قرارا باعتماد أعضاء مجالس الادارة الذين يمثلون الحكومة فى الشركات قبل صدور القانون المذكور كممثلين للمؤسسة فى مجلس الادارة - وكان من بين ممثلى الحكومة المشار اليهم السيد الاستاذ ٠٠٠٠٠ الذى ظل يشغل وظيفة رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب بشركة السكر والتقطير المصرية حتى ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦١ (تاريخ انشاء المؤسسات العامة النوعية) وبذلك أصبح ممثلا للمؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية التى حلت محل المؤسسة الاقتصادية فى الاشراف على شركة السكر والتقطير المصرية - وقد عين سيادته أخيرا رئيسا لمجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للصناعات

الغذائية وتقدم اليها بطلب لحساب مدة خدمته السابقة في شركة السكر والتقطير المصرية الى مدة خدمته المحسوبة بالمعاش فأرسلت وزارة الخزانة (مراقبة المعاشات) كتابها رقم ٥٠٠ - ٣٦/١٤ تطالب لجنة التصفية بسداد الحصة المتأخرة لحصة سيادته على اساس انه كان موظفا بالمؤسسة الاقتصادية .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق ان الادارة العامة للمعاشات ترى أنه كان ممثلا للمؤسسة الاقتصادية بمقتضى احكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ فى مجلس ادارة شركة السكر اعتبارا من تاريخ صدوره فى ٢٢ مارس سنة ١٩٥٧ وأنه يعتبر موظفا عموميا وذلك لان عمله فى المؤسسة وهى مرفق عام تديره وتشرف عليه الدولة ، كان بصفة دائمة ويدخل فى التنظيم الادارى لها ويخضع لاشرفها وتبعيتها مما يتعين معه القول بانه موظف عمومى تتوافر فيه كافة شروط الموظف العمومى وان له الحق فى حساب مدة خدمته السابقة بالمؤسسة الاقتصادية فى المعاش طبقا لاحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ (كتاب وكبيل وزارة الخزانة للمعاشات رقم ٩٣٦/١٩/٥٠٠ المؤرخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٨ المرسل لادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخزانة ١ .

ويرى رئيس لجنة التصفية للمؤسسة الاقتصادية ان رؤساء مجالس ادارة الشركات واعضاء من ممثلون المؤسسات العامة لا يعتبرون من الموظفين العموميين وان القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ ينص على انهم ممثلون للمؤسسة وان الالفاظ المستعملة فى مواده تحدد طبيعة العلاقة بينهم وبين المؤسسة على انها وكالة ونسبه لا بغير من طبيعة العقد انهم يحصلون على مكافآت من المؤسسة لانها وكالة باجر وانهم كانوا قبل اول ابريل سنة ١٩٥٧ يصرفون مرتباتهم من الشركات مباشرة رغم أن الحكومة هى التى كانت تعينه ون قوانين المعاشات لا تنطبق عليهم (كتاب المؤسسة الاقتصادية رقم ٣٢١٥٠ المؤرخ ٢٥ يناير سنة ١٩٦٨ المشار اليه) .

ومن حيث أن المادة السابعة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المؤسسة الاقتصادية تنص على ان " يكرن

للمؤسسة الاقتصادية ممثلون فى مجالس ادارات الشركات التى يكون لها نصيب فى رأس مالها . ويحدد عدد ممثلى المؤسسة فى مجلس الادارة بنسبة لا تقل عن نسبة حصتها فى رأس المال ويشترط فى جميع الحالات ان يكون للمؤسسة ممثل واحد على الأقل فى مجلس ادارة الشركات التى لا يقل نصيبها فيها عن ٥٪ من رأس مالها » .

ويكون لممثلى المؤسسة فى مجلس الادارة ما لسائر اعضاء المجلس من سلطات وحقوق ولهم أن يقدموا الى كل من مجلس الادارة والجمعية العمومية المقترحات والتوجيهات المتعلقة بادارة شؤون الشركة .

وتنص المادة العاشرة من هذا القانون على أن لا يشترك ممثلو المؤسسة الاقتصادية فى الجمعية العمومية فى انتخاب اعضاء مجلس الادارة الذين يمثلون رأس المال الخاص .

وتنص المادة (١١) من هذا القانون على ان لا يلزم مندوبو المؤسسة الاقتصادية فى مجالس ادارة الشركات بتقديم أسهم ضمان عن عضويتهم .

وتنص المادة (١٢) من هذا القانون على ان تؤول الى المؤسسة الاقتصادية المبالغ التى تستحق لمندوبيها فى مجالس ادارة الشركات بآية صورة كانت .

وللمؤسسة أن تحدد المرتبات او المكافآت التى تصرف من خزائنها الى هؤلاء المندوبين .

وتنص المادة (١٧) من القانون المذكور على ان لمجلس الادارة جميع السلطات اللازمة لادارة أعمال المؤسسة وله على الاخص ما يأتى:

أ -

ب -

ج - اختيار معثلى المؤسسة فى مجالس ادارة الشركات التى تساهم فى رأس مالها ودراسة التقارير المقدمة منهم واصدار لتوجيهات اللازمة اليهم .

د - تعيين موظفى المؤسسة وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم .

ومن حيث أن مؤدى هذه النصوص جميعها طبقا لما انتهت اليه الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بجلستها المنعقدة فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٢ أن أعضاء مجلس ادارة الشركات انما يمثلون رأس المال الخاص والعام فالاعضاء الذين يمثلون رأس المال الخاص تختارهم الجمعية العمومية للمساهمين دون أن يشاركهم فى ذلك مندوبو المؤسسة الاقتصادية وبهذا الوصف يعتبرون وكلاء عن هؤلاء المساهمين والاعضاء الذين يمثلون رأس المال العام والذين ينوبون عن المؤسسة الاقتصادية فى مجلس ادارة الشركة يعتبرون اما موظفين فى المؤسسة الاقتصادية أو وكلاء عنها حسب طبيعة علاقتهم بها يتقاضون مرتباتهم أو مكافآتهم من خزانة وتؤول اليها المبالغ التى تستحق لهم فى مجالس ادارة الشركات بآيه صورة كانت .

ومن حيث أن المادة الاولى من القانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٦ بتصفية الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية وشركة التقطير المصرية وانشاء شركة جديدة تنص على أن تعتبر مصفاة بحكم القانون الشركة العامة لمصانع السكر وانتكرير المصرية وشركة التقطير المصرية .

وتنص المادة الثالثة من هذا القانون على أن " تنشأ شركة مساهمة مصرية باسم شركة السكر والتقطير المصرية " .

وتنص المادة السابعة من هذا القانون على أنه " لا يجوز أن يقل نصيب الحكومة فى أى حبال عن ٥١٪ من اسهم الشركة فإذا كان ما يؤول الى الحكومة من أسهم طبقا لاحكام المادة السابقة " .

ومن حيث أن المادة الثامنة من هذا القانون تنص على أن « تمثل الحكومة في مجلس الادارة بنسبة لا تقل عن حصتها في رأس المال ويكون رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب للادارة من بين ممثلى الحكومة في المجلس » .

ويعين الاعضاء الممثلون للحكومة في مجلس الادارة بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير التجارة والصناعة » .

ومن حيث ان وضع ممثلى الحكومة فى الشركات المساهمة قبل انشاء المؤسسة الاقتصادية يختلف عن وضع ممثلى المؤسسة الاقتصادية فى مجالس ادارة الشركات التابعة لها ذلك انه وان كانت الحكومة قبل انشاء المؤسسة الاقتصادية هى التى تعين ممثليها فى مجالس الادارة فانهم لا يعتبرون موظفين فى الحكومة وشأنهم شأن باقى أعضاء مجالس الادارة الذين ينتخبهم المساهمون فهؤلاء وأولئك يتناولون مكافآتهم من الشركة ذاتها التى يباشرون عضويتهم لمجلس ادارتها ويعتبرون طبقا لاحكام المادة ٣٤ من قانون التجارة وكلاء عن أصحاب رأس المال إلعام والخاص ، اما بعد انشاء المؤسسة الاقتصادية فان الامر جد مختلف ذلك ان المؤسسة الاقتصادية هى التى كان يصرف لها كل ما يستحقه أعضاء مجلس الادارة الذين يمثلونها مما يستفاد منه ان الشخص الاعتبارى نفسه هو عضو مجلس الادارة واذ كان لا يستطيع مباشرة مهام العضوية الا بأشخاص طبيعيين ينوبون عنه فقد وجب أن يندب عنها ممثلون يباشرون العمل نيابة عن الشخص الاعتبارى واذ كانت المؤسسة هى التى تؤدى رواتب هؤلاء الممثلين أو مكافآتهم فان علاقتهم تكون بالمؤسسة لا بالشركة التى يؤدون مهام عملهم فى مجلس ادارتها .

ويختلف التكييف القانونى لهذه العلاقة بين المؤسسة الاقتصادية وبين هؤلاء الممثلين بحسب طبيعة هذه العلاقة فمنهم من يعتبر موظفًا فى المؤسسة الاقتصادية ومنهم من يعتبر وكيلًا عنها حسب الاحوال مما لا معدى معه عن بحث كل حالة على حدة اذ لا يمكن وضع قاعدة عامة ننطبق فى جميع الحالات على ممثلى المؤسسة كافة .

ومن حيث أنه بالنسبة للحالة المعروضة الخاصة بالسيد الاستاذ ...
الذى كان ممثلا للمؤسسة الاقتصادية فى شركة السكر رئيسا لمجلس
ادارتها والعضو المنتدب به فان الثابت من الاوراق انه فى ٢ مايو سنة
١٩٥٦ اصدر مجلس الوزراء قرارا بتعيين السيد رئيسا وعضوا
منتدبا لمجلس ادارة شركة السكر والتقطير المصرية .

وفى ١٦ من مارس سنة ١٩٥٧ قرر مجلس ادارة المؤسسة الاقتصادية
اعتماد اعضاء مجالس الادارة الذين يمثلون الحكومة فى الشركات قبل
صدور قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ بانشاء
المؤسسة كممثلين للمؤسسة فى مجلس الادارة .

ومن حيث ان الثابت ايضا ان المؤسسة الاقتصادية كانت تصرف
المكافآت التى تقررها من حصيلة ايراداتها ومنها ما كان يؤول الى
خزانتها طبقا للمادة ١٢ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه .

ومن حيث ان الثابت من صحيفة خدمة السيد المذكور المرفقة بملف
خدمته بالمؤسسة الاقتصادية ان الشركات التى كان يمثل المؤسسة فى
مجلس ادارتها هى شركة السكر والتقطير المصرية وان تاريخ تعيينه هو
١٩٥٧/٤/١ .

ومن حيث انه لكى يعتبر الشخص موظفا عاما خاضعا لاحكام
الوظيفة العامة التى مردها الى القوانين واللوائح يجب ان تكون علاقته
بالمرفق العام لها صفة الاستقرار والدوام وليست علاقة عارضة تعتبر فى
حقيقتها عقد عمل يندرج فى مجالات القانون الخاص .

ومن حيث عن السيد بوصفه رئيسا وعضوا منتدبا لمجلس
ادارة شركة السكر والتقطير المصرية فى الفترة من ٢ مايو سنة ١٩٥٦
الى ١٥ من مارس سنة ١٩٥٧ وهى الفترة السابقة على انشاء المؤسسة
الاقتصادية والتى كان خلالها ممثلا للحكومة فى الشركة لا يعتبر موظفا

بالحكومة ولا فى الشركة المذكورة وانما يعتبر وكىلا عن حملة الاسهم
يخضع لاحكام الوكالة ويتقاضى مكافآته من ميزانية شركة السكر والتقطير
المصرية .

اما خلال الفترة من ١٦ من مارس سنة ١٩٥٧ الى ٢٧ من ديسمبر
سنة ١٩٦١ التاريخ السابق على العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩
لسنة ١٩٦١ باانشاء المجلس الاعلى للمؤسسات العامة والتي تضمن
الحاق شركة السكر والتقطير المصرية بالمؤسسة المصرية العامة للصناعات
الغذائية فاذا كان سيادته قد عين فى المؤسسة الاقتصادية ممثلا لها فى
مجلس ادارة شركة السكر والتقطير المصرية كعضو منتدب ورئيسا
للمجلس وكان عمله هذا متصفا بالاستقرار والدوام ولا يقوم به بصفة
عارضة وكانت المؤسسة تصرف له مكافآته من خزائنها فانه يعتبر موظفا
فى المؤسسة .

ومن حيث ان المادة الثانية من قانون التأمين والمعاشات لموظفى
الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصادر به قرار رئيس الجمهورية
العربية المتحدة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « موظفو
الهيئات والمؤسسات العامة المشار اليها فى البندين ب ، ج من المادة
السابقة الذين كانوا قبل تعيينهم معاملين بالمرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة
١٩٢٩ المشار اليه او بلائحة التقاعد للعلماء المدرسين والعلماء الموظفين
بالازهر المشار اليها او باحد قوانين المعاشات العسكرية يعاملون
اثناء مدة خدمتهم بالمؤسسة بالمرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ المشار
اليه وتسرى فى شأنهم احكام المادتين ٧١ و ٧٢ على أن تؤدى اعباء
المعاشات سواء عن المدد الحالية او السابقة الى الخزانة العامة » .

ومن حيث أن السيد قد عين اعتبارا من ١٢/٢٨/١٩٦٦
بالقرار الجمهورى رقم ٤٨٦٩ لسنة ١٩٦٦ رئيسا لمجلس ادارة المؤسسة
المصرية العامة للصناعات الغذائية واذ كان الثابت من كتاب وكيل وزارة
الخزانة لشئون المعاشات رقم ٣٦/١٤/٥٠٠ المؤرخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٨

والمرسل لإدارة الفتوى وتشريع للخزانة أن المؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية تطبق أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ فإنه يخضع لأحكام هذا القانون ويحق له حساب مدة خدمته السابقة بالمؤسسة الاقتصادية بالشروط والأوضاع الواردة به .

لهذا انتهى رأي الجمعية لعمومية للقسم الاستشاري الى أنه في خلال المدة من ٣ مايو سنة ١٩٥٦ الى ١٥ مارس سنة ١٩٥٧ يعتبر السيد الاستاذ رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب بشركة السكر والتقطير المصرية وكيلًا عن حملة الاسهم .

وخلال المدة التالية لذلك وحتى ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٦١ التاريخ السابق على نحتق شركة السكر والتقطير المصرية بالمؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية بالقرار الجمهوري رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ والتي كان خلالها مثلاً للمؤسسة الاقتصادية يعتبر موظفاً في المؤسسة الاقتصادية .

وعلى ذلك يحق له طلب ضم هذه المدة في المعاش بالشروط والأوضاع الواردة في القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ .

(مف ٢٠٨/١/٨٦ - جلة ٢٠/١١/١٩٦٨) .

الفصل الثانى

الوظيفة الدائمة والوظيفة المؤقتة

قاعدة رقم (٤٦٣)

المبدأ :

التفرقة بين الوظيفة الدائمة والوظيفة المؤقتة - معياره هو الوصف الوارد فى الميزانية - وظائف رؤساء أقسام الواردة بميزانية الهيئة العامة للبتترول عن السنة المالية ١٩٥٦ - ١٩٥٧ - هى وظائف دائمة .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٤ من يناير سنة ١٩٦١ تقدم السيد الموظف بالمؤسسة المصرية العامة للبتترول بتظلم الى السيد الدكتور وزير الصناعة ضمنه أنه كان ضابطا بالقوات المسلحة وأحيل الى المعاش فى ٣ من مايو سنة ١٩٥٦ ثم عين بمعمل تكرير البتترول الحكومى بالسويس فى ٤ من مايو سنة ١٩٥٦ بماهية مقطوعة شاملة لاعانة غلاء المعيشة وجميع البدلات والمكافآت الاضافية الاخرى مقدارها ٧٨ جنيها و ٣٧٠ مليما ، ثم صدر قرار عضو مجلس الادارة المنتدب بالهيئة العامة للبتترول رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٦ بتحديد وظائف واقدمية الموظفين متضمنا وضعه فى درجة رئيس أقسام بالربط الثابت المقرر لها بميزانية ١٩٥٨/٥٧ ومقداره ٨٢ جنيها ، وفى ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٨ صدر قرار الهيئة رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٨ بوضع موظفيها فى الدرجات المبينة قرين أسمائهم ومنحهم بداية المربوط المقرر لها اعتبارا من أول يوليه سنة ١٩٥٨ تنفيذا لميزانية الهيئة عن السنة المالية ١٩٥٩/٥٨ ، ولم يشمل هذا القرار لان مرتبه كان يجاوز بداية درجة رئيس أقسام المقرر لها ٨٠ - ١٢٠ جنيها ، ويضيف المتظلم أنه رغما عن أنه منذ صدور ميزانية ١٩٥٩/٥٨ قد اصبحت وظائف الهيئة العامة ذات بداية ونهاية وأن القرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٦ سالف الذكر قضى صراحة بتعيينه فى وظيفة رئيس أقسام

بها ، الا أن الهيئة قد حجبت عنه علاوة المعيشة والعلاوات الدورية ولم تستقطع منه احتياطي المعاش بحجة أنه موظف مؤقت يتقاضى مكافأة شاملة ، ثم ينهى تظلمه طالبا صرف غلاء المعيشة المستحق له فى درجة رئيس اقسام اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٥٨ ، والعلاوة الدورية المستحقة له فى اول مايو سنة ١٩٦٠ مع خصم احتياطي المعاش من مرتبه من تاريخ تعيينه بالهيئة العامة للبتترول وعن مدة خدمته بها .

وقد ردت الهيئة العامة للبتترول على ذلك بان المتظلم كان ضابطا بالقوات المسلحة برتبة بكباشى واحيل الى المعاش فى ٤ من مايو سنة ١٩٥٦ وربط له معاش شهرى مقداره ٥٢ جنيها ، ثم صدر أمر ادارى بتعيينه بمعمل تكرير البترول الحكومى بالسويس اعتبارا من التاريخ المذكور بماهية مقطوعة شاملة لاعانة غلاء المعيشة وجميع البدلات الاضافية الاخرى قدرها ٧٨ جنيها و ٢٧٥ مليما ، ثم صدر القرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٦ متضمنا تعديل تلك الماهية .

وقد قررت الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بمناسبة ابداء الراى فى هذا الموضوع ، المبادئ الاتية :

١ - ان معيار التفرقة بين الوظيفة الدائمة والوظيفة المؤقتة هو الوصف الوارد فى الميزانية وذلك وفقا لما تقضى به المادة ٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة التى تنص على ان الوظائف الداخلة فى الهيئة اما دائمة او مؤقتة حسب وصفها الوارد فى الميزانية .

وبالرجوع الى ميزانية الهيئة العامة للبتترول عن السنة المالية ١٩٥٧/٥٦ التى صدر القرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٦ بوضعه على احدى وظائف رئيس اقسام الواردة بها ، يبين انه ورد فى هذه الميزانية فى الباب الاول - (المرتبات) سبعة وظائف رئيس اقسام (مهندس) ، ومن ثم

تكون درجة رئيس أقسام الواردة فى ميزانية الهيئة العامة للبتترول على النحو سالف الذكر من الوظائف الدائمة ومن ثم فان شاغلها يكون موظفا دائما .

وبذلك يكون السيد شاغلا لوظيفة دائمة فى ميزانية الهيئة عن السنة المالية ١٩٥٧/٥٦ .

ولا يسوغ الاحتجاج بأن الهيئة لم تقصد تعيين المذكور فى وظيفة رئيس أقسام فيها ، وإنما لو عنت ذلك لوقوف صرف معاشه عن مدة خدمته السابقة ، ذلك ان وقف صرف المعاش اجراء يتعين اتخاذه سواء جرى التعيين على درجة دائمة أو درجة مؤقتة ، اذ أن أحكام قوانين المعاشات المختلفة تقضى بوقف صرف المعاش اذا ما اعيد صاحب معاش الى الخدمة سواء كان ذلك بصفة نهائية أو وقتية أو بصفة مستخدم خارج عن الهيئة العمال ، هذا فضلا عن أن الثابت من الاوراق أن السيد قد رخص له بعد ذلك فى الجمع بين المعاش والمرتب وذلك بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٩٩ لسنة ١٩٦٠ .

(فتوى رقم ٦٩١ فى ٢٣/١٠/١٩٦٢ - جلسة ٢٦/٩/١٩٦٢) .

قاعدة رقم (٤٦٤)

المبدأ :

الموظف الدائم والموظف المؤقت - مناط التفرقة بينهما فى قانون التوظيف .

ملخص الحكم :

ان قانون الموظفين قد جعل مناط التفرقة بين الموظف الدائم الذى يسرى فى شأنه حكم المادة ١٩ المشار اليها والموظف المؤقت هو دائمية الوظيفة أو عدم دائمتها بحسب وصفها الادارى فى الميزانية ، وقد أكد

ذلك فيما أورده فى المادة ٢٦ من جعل المعينين فى وظائف مؤقتة خاضعين فى توظيفهم وتاديبهم وفصلهم للاحكام التى يصدر بها قرار من مجلس الوزراء .

(طعن رقم ٩٦٧ لسنة ٨ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٦٣) .

قاعدة رقم (٤٦٥)

المبدأ :

معيار التمييز بين الوظائف الدائمة والمؤقتة طبقا لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ هو طبيعة العمل - سريان احكام هذا القانون كاصل عام على العاملين المعينين فى الوظائف الدائمة والمؤقتة على السواء ما لم ينص صراحة على تقييد العمومية والشمول أو قصرها على نسوع من الوظائف دون سواها - الفصل التاسع من القانون المذكور الخاص بالتحقيق مع العاملين وتاديبهم يسرى على المعينين على وظائف مؤقتة - اثر ذلك - اختصاص المحاكم التأديبية بالنظر فى القضايا التأديبية المقامة ضد العاملين بلا استثناء - اعتبار ذلك تعديلا للمادة ١٨ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ - النص فى المادة السادسة من قرار رئيس الجمهورية بقواعد وشروط واطواع نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية على استمرار العاملين المعينين بربط ثابت أو مكافآت بوضعهم الحالى الى أن تتم تسوية حالاتهم أو يوضعون على درجات - لا اثر له على مركزهم القانونى المستمد من احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والذى من شأنه اخضاعهم لاختصاص المحاكم التأديبية .

ملخص الحكم :

استحدث القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بالنسبة للوظائف الدائمة او المؤقتة تنظيما جديدا مغايرا لما كان يقضى به القانون الملغى رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر فاخذ بمعيار طبيعة العمل فى تعريف كل مسن

الوظائف الدائمة والمؤقتة فعرف في المادة الثالثة منه الوظائف الدائمة بأنها تلك التي تقتضى القيام بعمل غير محدد بزمان معين أما الوظيفة المؤقتة فهي التي تقتضى القيام بعمل مؤقت ينتهى فى زمن محدد أو تكون لغرض مؤقت وإدراج هذين النوعين من الوظائف فى جدول الدرجات المرافق للقانون دون تفرقة بينهما فنص فى المادة الرابعة على أن « تنقسم الوظائف العامة الدائمة والمؤقتة الى اثنتى عشرة درجة كما هو مبين بالجدول المرافق وذلك فيما عدا وظائف وكلاء الوزارات والوظائف الممتازة ، وأخضع القانون فى المادة الثانية منه شاغلى الوظائف الدائمة والمؤقتة جميعهم لاحكامه دون ما استثناء على غير ما كان يذهب اليه القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المذكور فنصت على أن « يعتبر عاملا فى تطبيق أحكام هذا القانون كل من يعين فى احدى الوظائف الدائمة أو المؤقتة بقرار من السلطة المختصة » وباستقراء نصوص القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ يبين أنه جرى فى معظمها على إيراد لفظ عامل ووظيفة مطلقاً دون تخصيص وفى باقى النصوص يجرى على تخصيصه كما هو الشأن فى المادة ٧٣ التى تنص على جواز احوالة العامل المعين على وظيفة دائمة الى الاستيداع والفقرة الثامنة من المادة ٧٣ التى تقرر انتهاء خدمة العامل بسبب الغاء الوظيفة المؤقتة دلالة ذلك أن أحكام هذا القانون تسرى كاصل عام على العاملين المعينين فى الوظائف الدائمة والمؤقتة على السواء وذلك ما لم ينص صراحة على تقييد عموميتها وشمولها أو قصرها على نوع من الوظائف دون الآخر .

ويبين من استعراض نصوص الفصل التاسع من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالتحقيق مع العاملين وتاديبهم أن المشرع أطلق فيه لفظ العاملين والوظائف دون تخصيص ومن ثم يتعين أن يفسر على عموميتها دون تفرقة بين عامل معين على وظيفة دائمة أو مؤقتة ، وقد حددت المادة ٦٣ من القانون السالف الذكر السلطات المختصة بتوقيع الجزاءات على العاملين دون تفرقة بين من يشغل منهم وظيفة دائمة أو مؤقتة وقصرت توقيع بعض الجزاءات على المحكمة التأديبية ، ومن

مقتضى ذلك أن المحكمة التأديبية أصبحت مختصة بالنظر فى الدعاوى التأديبية العامة ضد العاملين بلا استثناء وما ينطوى على ذلك من تعديل لحكم المادة ١٨ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بسحب اختصاص المحكمة التأديبية فى توقيع الجزاء على العاملين الذين يشغلون وظائف مؤقتة أسوة بمن شغل منهم وظيفة دائمة ولا ينال من ذلك ما تقضى به المادة السادسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بقواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية من أن « يستمر العاملون المعينون بربط ثابت أو مكافآت بوضعهم الحالى الى أن يتم تسوية حالاتهم أو يضعون على درجات » ذلك أن ارجاء تسوية حالة العامل المعين بمكافأة شاملة والشاغل لوظيفة مؤقتة شأن المطعون ضده لا أثر له على مركزه القانونى المعتمد من احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والذي من شأنه ان يخضعه لاختصاص المحكمة التأديبية .

(طعن رقم ١١٦ لسنة ١١ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٦٨) .

قاعدة رقم (٤٦٦)

المبدأ :

مناط دائمية الوظيفة أو عدم دائمتها فى ظل العمل باحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هو وصف الوظيفة فى الميزانية - الدرجات الناتجة عن تقسيم اعتماد مؤقت تأخذ حكمه وتتصف بالتأقيت - الموظفون المعينون على وظائف مؤقتة لاعمال مؤقتة يخضعون فى تأديبهم لاحكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ تنفيذا لنص المادة ٢٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - اختصاص رئيس المصلحة او وكيل الوزارة بتوقيع العقوبات عليهم - المادة ١٨ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية جاءت متسقة مع هذا الوضع - عدم اختصاص المحاكم التأديبية بمحاكمتهم .

ملخص الحكم :

ان المادة الرابعة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة تنص على أن « الوظائف الداخلة فى الهيئة اما دائمة أو مؤقتة حسب وصفها الوارد فى الميزانية » وبهذه المثابة كان وصف الوظيفة فى الميزانية هو مناط دائمية الوظيفة او عدم دائمتها . ولما كان الثابت ان المطعون ضده شغل درجة سادسة بميزانية الباب الثالث فى السنة المالية ١٩٥٨/١٩٥٩ وكانت اعتمادات هذا الباب من ميزانية الوزارات موقوتا تطبيقها بالغرض الذى ادرجت من اجله وهو تنفيذ بعض الاعمال الجديدة ، فاذا ما قسم جزء من احد هذه الاعتمادات الى درجات لتعيين بعض العاملين اللازمين لتنفيذ هذه الاعمال ، فان هذه الدرجات تاخذ بدورها حكم الاعتماد ذاته وتتصف بانتاقيت ، وعلى هذا تكون الدرجة السادسة التى شغلها المطعون ضده مؤقتة ، ويكون المطعون ضده وقد شغل هذه الدرجة بطريق التكاليف لمدة سنتين قابلتين للامتداد بمثابة موظف مؤقت شاغل لوظيفة مؤقتة .

كما ان المادة ٢٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة الذى فى ظله صدر امر تكليف المطعون ضده واحيل الى المحاكمة التأديبية كانت تنص على أن « تسرى على الموظفين المؤقتين الشاغلين وظائف دائمة جميع الاحكام الواردة فى هذا القانون اما الموظفون المعينون على وظائف مؤقتة او لاعمال مؤقتة باحكام توظيفهم وتاديبهم وفصلهم يصدر بها قرار من مجلس الوزراء . . . » وقد أصدر مجلس الوزراء فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ هذا القرار ونص فى الفقرة الثانية من عقد تعيين الموظف المؤقت على تخويل وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة سلطة توقيع العقوبات التأديبية ويكون قراره نهائيا فيما عدا عقوبة الفصل فتكون من سلطة الوزير وجاءت المادة ١٨ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية متسقة مع هذا المنطق فقضت بأن « تختص بمحاكمة الموظفين المعينين على

وظائف دائمة عن المخالفات المالية والادارية محاكم تاديبية تشكل على الوجه الاتى . . . » وقد كان من معتضى هذه الاحكام ان يخضع المطعون ضده باعتباره موظفًا مؤقتًا شاغلًا لوظيفة مؤقتة لاحكام قسرار مجلس الوزراء المشار اليه فى شأن تأديبه ولا تختص المحاكم التاديبية بمحاكمته .
(طعن رقم ١١٦ لسنة ١١ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٦٨) .

قاعدة رقم (٤٦٧)

المبدأ :

المعينون على وظائف مؤقتة أو أعمال مؤقتة - علاقتهم بالحكومة قانونية ، لا عقدية ، تنظمها القوانين واللوائح - خضوعهم فى توظيفهم وتاديبيهم وفصلهم للاحكام المتضمنة قرارات مجلس الوزراء فى هذا الشأن - تنظيم هذه القرارات لصيغة عقد الاستخدام الذى يوقعه الموظف .

ملخص الحكم :

ان علاقة الحكومة بالموظفين المعيّنين على وظائف مؤقتة او لأعمال مؤقتة ليست علاقة عقدية ، بل هى علاقة قانونية تنظمها القوانين واللوائح ، وغاية الامر انهم يخضعون فى توظيفهم وتاديبيهم وفصلهم للاحكام التى صدرت او تصدر بها قرارات من مجلس الوزراء ، وقد نظم هذا المجلس بقرارات منه صيغة عقد الاستخدام الذى يوقعه من يعين من هؤلاء فى خدمة الحكومة .

(طعن رقم ٨٥٣ لسنة ٣ ق - جلسة ٢١/٦/١٩٥٨) .

قاعدة رقم (٤٦٨)

المبدأ :

المعينون على وظائف مؤقتة او لأعمال مؤقتة - علاقتهم بالحكومة على مقتضى عقد الاستخدام - علاقة مؤقتة لفترة محددة ، انتهائها بالادوات القانونية الثلاث الواردة بالمواد ١ و ٦ و ٨ .

ملخص الحكم :

ان علاقة الحكومة بالموظفين المعيّنين على وظائف مؤقتة أو لأعمال مؤقتة - على مقتضى صيغة عقد الاستخدام الصادر به قرار مجلس الوزراء - هي علاقة مؤقتة لمدة محدودة تنتهى بالادوات القانونية الثلاث التى نصت عليها المواد ١ و ٦ و ٨ من العقد . ومفاد الاولى انتهاء العقد بانتهاء مدته وامتداده من تلقاء نفسه لمدة أخرى وبالشروط عينها اذا لم يعلن أحد الطرفين الآخر قبل انقضاء المدة بشهر برغبته فى انهاء العقد . ومفاد الثانية أنه يجوز للحكومة فى أى وقت - فى حالة سوء السلوك الشديد - عزل المستخدم بدون اعلان سابق وبأمر من الوزير ، ويكون هذا الامر نهائيا بالنسبة اليه ولا يمكن المعارضة فيه . ومفاد الثالثة أنه يجوز لكل من الطرفين انهاء العقد فى أى وقت كان خلال جريان مدته بمقتضى اعلان يرسل كتابة قبل ذلك بمدة شهر .

(طعن رقم ٨٥٣ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/٢١) .

قاعدة رقم (٤٦٩)

المبدأ :

المعيّنون على وظائف مؤقتة أو لأعمال مؤقتة - حق الحكومة فى انهاء علاقتها بهم لسوء السلوك الشديد من جانب الموظف - استعمالها لهذا الحق متى قام موجبه - بحسب تقديرها - عدم تطلبه اعلانا سابقا .

ملخص الحكم :

ان انهاء علاقة الموظف المؤقت المعين على وظيفة مؤقتة بالحكومة بسبب سوء السلوك الشديد من جانب الموظف هو حق للحكومة وحدها ، ولا يتطلب اعلانا أو ميعادا سابقا ، وللحكومة أن تستعمله متى قام موجبه بالموظف بحسب تقديرها .

(طعن رقم ٨٥٣ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/٢١) .

قاعدة رقم (٤٧٠)

المبدأ :

قرار فصل موظف - صدوره من الوزير باعتباره من الموظفين الموضوعين تحت الاختبار لا من الموظفين المؤقتين - صحته ما دامت السلطة التي تملك الفصل في الحالتين واحدة - وقام الفصل على سبب عدم الصلاحية للبقاء في الوظيفة .

ملخص الحكم :

إذا كان مركز المطعون ضده في الوظيفة هو مركز لائحي فإنه يطبق في شأنه ما يطبق على الموظفين المؤقتين ، ولا يغير العقد المبرم بينه وبين الحكومة من طبيعة هذه العلاقة ، فإذا كان الوزير قد أنهى خدمة المطعون ضده بوصفه من الموظفين الموضوعين تحت الاختبار بالتطبيق للمادة ١٩ من قانون التوظيف وليس من الموظفين المؤقتين الخاضعين لحكم المادة ٣٦ من هذا القانون ، فإن الامر لا يختلف في الحاليين إذ السلطة التي تملك الفصل في كليهما واحدة ، وكذلك الاسباب التي قام عليها وهي عدم الصلاحية للبقاء في الوظيفة .

(طعن رقم ٩٦٧ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/١٦) .

قاعدة رقم (٤٧١)

المبدأ :

هيئة البريد - وظائف الدرجة التاسعة بميزانياتها في السنة المالية ١٩٥٨/١٩٥٧ مؤقتة - السلطة المختصة بفصل المعينين عليها - هي المنصوص عليها في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/١٢/٣١ او من يفوض بعد ذلك قانونا .

ملخص الحكم :

بالاطلاع على الميزانية العامة ١٩٥٨/١٩٥٧ يتبين أن وظائف الدرجة التاسعة بهيئة البريد هي وظائف مؤقتة ، وما دام قرار تعيين المطعون ضده كان على إحدى هذه الدرجات المؤقتة ومن ثم فهو موظف مؤقت يخضع لحكم المادة ٢٦ من قانون التوظيف رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سالفه الذكر ، وبالتالي يكون من سلطة الجهة الادارية انهاء خدمته أو فصله من وظيفته بالاداة التى نص عليها قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٢/١٢/٣١ أو لمن فوض بعد ذلك قانونا .

(طعن رقم ٩٦٧ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/١٦) .

قاعدة رقم (٤٧٢)

المبدأ :

الموظف المعين على بند المكافآت - انتهاء الاعتماد المالى المدرج لذلك بالميزانية .

ملخص الحكم :

متى كان المدعى قد عين على بند المكافآت فانه بهذه المثابة يعتبر من قبيل الموظفين المؤقتين الذين تظل صلتهم بالحكومة قائمة ما بقى الاعتماد المالى المدرج بالميزانية والمخصص لهذا الغرض قائما ، وبانتهاء الاعتماد المالى المخصص لصرف هذه المكافآت تنتهى تبعا لذلك وبحكم اللزوم خدمة كل من كان معينا عليه .

(طعن رقم ١٣١٤ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٥) .

الفصل الثالث

علاقة الموظف بالحكومة علاقة تنظيمية

قاعدة رقم (٤٧٣)

المبدأ :

علاقة الموظف بالحكومة علاقة تنظيمية - خضوع نظامه الخاص للتعديل وفق مقتضيات المصلحة العامة - سريان التنظيم الجديد عليه بأثر حال من تاريخ العمل به - عدم سريانه بأثر رجعي يمس المراكز القانونية الذاتية إلا بنص خاص في قانون وليس في أداة أدنى - تضمن التنظيم الجديد لمزايا ترتب أعباء مالية على الخزنة العامة - عدم سريانه على الماضي - إلا إذا تبين قصده من ذلك بوضوح - عند الشك يكون التفسير لصالح الخزنة - أساس ذلك - مثال بالنسبة لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠/٢١/١٩٥٣ .

ملخص الحكم :

ان علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية مدتها الف - رايبر واللوائح - فمركز الموظف من هذه المصلحة هو مركز قانوني عام يجوز تغييره في أي وقت ، وليس له ان يحتج بان له حقاً مكتسباً في ان يعامل بمقتضى النظام القديم الذي عين في ذلك . ومرة ذلك في ان الموظف ان هم عمال المرافق العامة ، وبهذه المثابة يجب ان يخضع نظامهم القانوني للتعديل والتغيير وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة . ويتدرج عن ذلك ان ان النظام الجديد يسرى على الموظف بأثر حال مباشر من تاريخ العمل به ، ولكنه لا يسرى بأثر رجعي يمس من سنده اعداد المراكز القانونية الذاتية التي تكون قد تحققت لصالح الموظف في ظل النظام القديم . قانونا كان او لائحة ، إلا بنص خاص في قانون . وليس في أداة أدنى من هذا كلائحة . واذا تضمن النظام الجديد ، قانونا كان او لائحة ، مزايا جديدة

للوظيفة ترتب اعباء مالية على الخزانة ، فالاصل الا يسرى النظام الجديد ، فى هذا الخصوص ، الا من تاريخ العمل العمل به ، الا اذا كان واضحا منه أنه قصد أن يكون نفاذه من تاريخ سابق . هذا وعند الغموض أو الشك يجب أن يكون التفسير لصالح الخزانة اعمالا لمبدأ ترجيح المصلحة العامة على المصلحة الخاصة فى الروابط التى تقوم بين الحكومة والافراد فى مجالات القانون العام .

ما دام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ قد استحدث بالنسبة الى العمال الذين كانوا قد بلغوا درجة صـانـع دقيق عند تنفيذ قرار ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ وما كانوا يفيدون من مزاياه ، قد استحدث لهم مركزا قانونيا جديدا يرتب اعباء مالية على الخزانة العامة ، وجاء ذلك القرار خلوا من أى نص يدل بوضوح على أنه قصد الى أن تكون افادتهم منه من تاريخ سابق فى الماضى ، فانهم ، والحالة هذه ، لا يفيدون من هذا التنظيم الجديد الا من التاريخ المعين لنفاذه . وعلى مقتضى ذلك ، يكون الحكم المطعون فيه ، اذ قضى للمطعون عليه بفروق عن المدة من ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٥١ لغاية ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ ، قد خالف القانون ، ومن ثم يتعين انفاؤه والحكم برفض الدعوى .

(طعن رقم ٦ لسنة ١ ق - جلسة ١٢/١١/١٩٥٥)

قاعدة رقم (٤٧٤)

المبدأ :

جواز تعديل مركز الموظف القانونى وفق المصلحة العامة - عدم سريان التنظيم الجديد باثر رجعى يهدر المراكز القانونية الذاتية الا بنص خاص فى قانون وليس فى أداة أدنى .

ملخص الحكم :

ان علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح ، ومركز الموظف هو مركز قانونى عام يجوز تعديله وتغييره وفقا لمقتضيات المصلحة العامة بتنظيم جديد يسرى عليه باثر حال مباشر من تاريخ العمل به ، ولكنه لا يسرى باثر رجعى بما من شأنه اهدار المراكز القانونية الذاتية التى تكون قد تحققت لصالح الموظف فى ظل النظام القديم الا بنص خاص فى قانون وليس فى أداة أدنى منه .

(طعن رقم ٢٨٧ لسنة ١ ق - جلسة ١١/٢٦ / ١٩٥٥)

قاعدة رقم (٤٧٥)

المبدأ :

علاقة الموظف بالحكومة علاقة تنظيمية - عدم سريان التنظيم الجديد عليه باثر رجعى يمس المراكز القانونية الذاتية الا بنص خاص فى قانون وليس فى أداة أدنى .

ملخص الحكم :

ان علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح ، ومركز الموظف من هذه الناحية هو مركز قانونى عام يجوز تغييره فى أى وقت وليس له أن يحتج بأن له حقا مكتسبا فى أن يعامل بمقتضى النظام القديم الذى عين فى ظله . ومرد ذلك الى ان الموظفين هم عمال المرافق العامة ، وبهذه المثابة يخضع نظامهم القانونى للتعديل والتغيير وفقا لمقتضيات المصلحة العامة . ويتفرع عن ذلك ان النظام الجديد يسرى على الموظف باثر حال مباشر من تاريخ العمل به ، ولكنه لا يسرى باثر رجعى بما من شأنه اهدار المراكز القانونية الذاتية التى تكون قد تحققت لصالح الموظف فى ظل النظام القديم ، قانونا كسان

أو لائحة ، إلا بنص خاص فى قانون وليس فى أداة أدنى منه . فإذا كان
الثابت فى شأن المدعى أنه قد اكتسب فى ظل قواعد الانصاف حقاً
فى علاوة مدرسة المحصلين والصارفة وقدرها ٥٠٠ م بحكم كونه من
حملة هذا المؤهل ، فلا يجوز المساس بحقه فى هذه العلاوة إلا بنص خاص
فى قانون .

(طعن رقم ٣٠٤ لسنة ١ ق - جلسة ١١/٢٦/١٩٥٥) .

قاعدة رقم (٤٧٦)

المبدأ :

خضوع النظام القانونى للموظف للتعديل وفق مقتضيات المصلحة
العامة - سريان التنظيم الجديد عليه بأثر حال من تاريخ العمل به - عدم
سريانه بأثر رجعى يمس المراكز القانونية الذاتية إلا بنص خاص فى قانون
وليس فى أداة أدنى - تضمن التنظيم الجديد لمزايا ترتب إعباء مالية على
الخزانة - عدم سريانه على الماضى إلا إذا تبين قصده من ذلك - بوضوح .

ملخص الحكم :

إن علاقة الموظف بالحكومة هى علاقة تنظيمية تحكمها القوانين
واللوائح ، فمركز الموظف من هذه الناحية هو مركز قانونى عام يجوز
تعديله فى أى وقت ، وليس له أن يحتج بأنه له حقاً مكتسباً فى أن يعامل
بمقتضى النظام القديم الذى عين فى ظله . ومرد ذلك إلى أن الموظفين
هم عمال المرافق العامة ، وبهذه المثابة يجب أن يخضع نظامهم القانونى
للتعديل والتغيير وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة . ويتفرع عن ذلك أن
النظام الجديد يسرى على الموظف بأثر حال مباشر من تاريخ العمل به ،
ولكنه لا يسرى بأثر رجعى بما من شأنه إهدار المراكز القانونية الذاتية
التي تكون قد تحققت لصالح الموظف فى ظل النظام القديم ، قانوناً كان
أو لائحة ، إلا بنص خاص فى قانون وليس فى أداة أدنى منه كلائحة .

واذا تضمن النظام الجديد ، قانوناً كان أو لائحة ، مزايا جديدة للوظيفة ترتب أعباء مالية على الخزنة ، فلاصل الا يسرى النظام الجديد فى هذا الخصوص الا من تاريخ العمل به ، الا اذا كن واضحاً منه انه قصد ان يكون نفاذه من تاريخ سابق .

(طعن رقم ٢٩٨ لسنة ١ ق - جلسة ١٢/٣ / ١٩٥٥)

قاعدة رقم (٤٧٧)

المبدأ :

علاقة الموظف بالحكومة علاقة تنظيمية - خضوع نظامه القانونى للتعديل وفق مقتضيات المصلحة العامة - سريان التنظيم الجديد عليه باثر حال من تاريخ العمل به - تضمن التنظيم الجديد لمزايا ترتب أعباء مالية على الخزنة - عدم سريانه على الماضى الا اذا نص على ذلك .

ملخص الحكم :

ان علاقة الموظف بالحكومة هى علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح ، ومركز الموظف هو مركز قانونى عام يجوز تعديله وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة بقرار تنظيمى جديد يسرى باثر حال مباشر من تاريخ العمل به ، واذا تضمن التنظيم الجديد مزايا جديدة لتوظيفه ترتب أعباء مالية على الخزنة العامة فلاصل انها تسرى من تاريخ نفاذه الا اذا نص على الافادة منها من تاريخ اسبق .

(طعن رقم ٣٢٢ لسنة ١ ق - جلسة ١٢/١٠ / ١٩٥٥)

قاعدة رقم (٤٧٨)

المبدأ :

علاقة الموظف بالحكومة علاقة تنظيمية - النص على شروط واجراءات يجب اتخاذها في مواعيد معينة للافادة من بعض المزايا للوظيفة

والا سقط الحق فيها - افادته من هذه المزايا يكون منوطا باستيفاء تلك الشروط فى مواعيدها - أساس ذلك - مثال بالنسبة لراتب بدل السفر .

ملخص الحكم :

ان علاقة الموظف بالحكومة هى علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح التى تصدر فى هذا الشأن ، ومركز الموظف مركز قانونى عام يخضع فى تنظيمه لما تقرره هذه القوانين واللوائح من أحكام . ويتفرع عن ذلك انه اذا تضمنت نظم التوظيف مزايا للوظيفة وشرطت للافادة منها شرط وأجراءات يجب أن تتخذ فى مواعيد معينة والا سقط الحق فيها فان حق الموظف فى الافادة منها يكون منوطا بتوافر تلك الشروط واستيفاء هذه الاجراءات فى مواعيدها المقررة ، ذلك أن الشارع انما يستهدف بفرض هذه القيود وجه المصلحة العامة استقرارا للاوضاع الادارية واحكاما للرقابة على التصرفات التى ترتب اعباء مالية على الخزانة ، وراتب بدل السفر هو مزية من مزايا الوظيفة العامة يخضع فى احكامه وشروط استحقاقه لما تقرره القوانين واللوائح فى هذا الخصوص .

(طعن رقم ١١ لسنة ١ ق - جلسة ١٢/٣١/١٩٥٥)

قاعدة رقم (٤٧٩)

المبدأ :

علاقة الموظف بالحكومة علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح - أثر ذلك : قابلية مركزه القانونى للتغيير أو التعديل فى أى وقت ، ليس للموظف أى حق مكتسب محصن من هذا التغيير أو التعديل .

ملخص الحكم :

من المقرر أن علاقة الموظف بالحكومة هى علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح ومن ثم فهو مركز قانونى عام قابل للتغيير فى أى وقت

وشغل الوظيفة لا يرتب للموظف حقا مكتسبا فيها محصنا ضد كل تغيير أو تعديل وإنما يجوز دائما للمشرع أن يعدل في هذا المركز وأن يفوض جهة الإدارة في ذلك ما دام لا يستهدف من ذلك، إلا الصالح العام .

(طعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢١)

قاعدة رقم (٤٨٠)

المبدأ :

موظف - مركز تنظيمي عام - انشاؤه وتعديله والغاؤه يتم على اساس من القانون ووفقا لاحكامه - الاستفادة من مركز قانوني معين لا يتطلب اللجوء الى القضاء في كل حالة - استقرار هذا المركز باحكام حازت قوة الشيء المقضى فيه في حالات مماثلة وصيرورتها مبدءا ثابتا - مجرى على سنته المحاكم مما يؤيد هذا الراى .

ملخص الفتوى :

ان قواعد القانون الادارى تهدف اساسا الى معالجة مراكز تنظيمية عامة ، وان انشاء هذه المراكز او تعديلها او الغاؤها يجب ان يتم على اساس من القانون ووفقا لاحكامه . ولا يتطلب الامر لاستفادة الموظف من مركز قانوني معين توافرت فيه شروطه ان بلجا الى القضاء في كل حالة ليستصدر حكما باحقيقته في الاستفادة من هذا المركز ، سيما وقد استقر هذا المركز باحكام حازت قوة الشيء المقضى فيه حالات مماثلة واصبحت مبدءا ثابتا تجرى على سنته المحاكم .

(فتوى رقم ٧٢٦ فى ١١/٥ - ١٩٦٢ - جلسة ١٩٦٢/٩/٢٦)

قاعدة رقم (٤٨١)

المبدأ :

مدى احقية العاملين الذين كانوا وقت دخولهم الخدمة لاول مرة خاضعين لاحد الانظمة الوظيفية التي تقضى بانتهاء الخدمة فى سن الخامسة والستين. ثم تغير وضعهم بعد ذلك بخضوعهم لنظام يخرجهم من الخدمة ببلوغهم سن الستين فى البقاء فى الخدمة حتى سن الخامسة والستين .

ملخص الحكم :

تحديد من الاحالة الى المعاش هو جزء من النظام الوظيفى الذى يخضع له الموظف عند دخوله الخدمة ، وهذا النظام قابل للتعديل فى أى وقت حسبما يقضى الصالح العام ، باعتبار ان علاقة الموظف بالوظيفة هى علاقة تنظيمية تحكمها قوانين ولوائح ، وليست علاقة تعاقدية . وليس للموظف حق ذاتى بالنسبة لتحديد من احالته الى المعاش ، وانما يترك نظام التوظيف تحديده كيفما يتفق والمصلحة العامة ، وذلك فيما عدا الاستثناءات التى تقررها التشريعات ، على أنه يتعين عدم التوسع فى تفسير هذه الاستثناءات والقياس عليها ، وانما يجب أن تقدر بقدرها ومن ثم فإن الاستثناء الوارد فى المادة ١٩ من قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ لا يجوز التوسع فى تفسيره بمده الى ما كان وقت دخوله الخدمة لاول مرة خاضعا لاحد الانظمة الوظيفية التى تقضى بانتهاء الخدمة فى سن الخامسة والستين ثم تغير وضعه بعد ذلك بخضوعه لنظام يخرجهم من الخدمة ببلوغه سن الستين .

وبناء على ذلك فان تطبيق القانونين رقمى ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، و ٣٧ لسنة ١٩٦٠ على 'المعرضة حالتهم انما يتبع من واقع مراكزهم القانونية' التى لهم وقت العمل بهما ولا تتم بالنظر الى ما كان لهم من مراكز 'التوظيف' فى اوقات سابقة كوقت دخولهم الخدمة .

(ملف ٧٣٨/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٩/٢/٧)

قاعدة رقم (٤٨٢)

المبدأ :

علاقة الموظف بالوظيفة العامة علاقة تنظيمية عامة - القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وقرار لجنة الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٨٠ وضعا نظاما متكاملا لبعض شئون الوظيفة يتعين تطبيقه على كل من افتتح علاقته الوظيفية بعد العمل بالقانون المذكور .

ملخص الفتوى :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وقرار لجنة الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٨٠ وضعا نظاما متكاملا في شأن حساب مدة الخبرة العلمية وما يقابلها من اقدمية افتراضية وعلاوات اضافية الامر الذي يتعين معه تطبيق هذا النظام على كل من افتتح علاقته الوظيفية بعد العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وتبعا لذلك فان العاملين المعروضة حالتينهما وقد عينا في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ و ٣١ من يناير سنة ١٩٨٠ يخضعان لاحكام هذا النظام .

ولا يغير مما تقدم أن قرار لجنة الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ قد نص في المادة الرابعة على العمل به من ١٠ ابريل سنة ١٩٨٠ تاريخ نشره اذ أن هذا التاريخ انما يحدد نطاق المخاطبين باحكام مدد الخبرة المكتسبة علميا بحيث يشملون من كان موجودا بالخدمة في هذا التاريخ ومن، يعين بعده ومن ثم فان من عين قبل هذا التاريخ يفيد من احكامه باعتبار أن علاقة الموظف بالادارة علاقة تنظيمية عامة وبهذه المثابة يخضع للقوانين والقرارات التنظيمية باثر مباشر طالما أنها لا تؤثر على الحقوق التي اكتسبها في ظل العمل بالقوانين والقرارات السابقة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تطبيق

المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وقرار لجنة الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٨٠ على الحالتين المعروضتين .

(ملف ٥٦٦/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٢/٤/٢١)

قاعدة رقم (٤٨٣)

المبدأ :

مدى أحقية الموظف فى مستقبل حياته الوظيفية للنظام القانونى الذى عين فى ظلّه - أحقية العاملين المدنيين المنقولين الى شركات القطاع العام فى البقاء بالخدمة حتى سن الخامسة والستين .

ملخص الفتوى :

من حيث أن المشرع فى المادة ١٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ قد قرر أصلا عاما - يسرى على المنتفعين بأحكام القانون المشار اليه ، مؤداه انتهاء خدمتهم عند بلوغهم سن الستين ، الا أنه خروجا على هذا الاصل واستثناء منه - أنشأ للعاملين الذين كانوا بالخدمة وقت العمل بهذا القانون فى أول يونية سنة ١٩٦٣ مركزا ذاتيا يخولهم البقاء فى الخدمة حتى يبلغوا السن المقررة فى لوائح توظيفهم ، ويفيد من هذا الاستثناء المستخدمين والعمال الموجودون بالخدمة فى تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر الذين تقضى لوائح توظيفهم بانتهاء خدمتهم عند بلوغهم من الخامسة والستين .

ومن حيث أن القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ نص فى المادة ١٦٤ المعدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ على استمرار العمل بالبنسود أرقام (١ ، ٢ ، ٤) من المادة ١٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، وكان القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يطبق على العاملين بالقطاع العام ، ومن ثم فإن العاملين الذين طبق فى شأنهم القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ثم نقلوا الى شركات القطاع العام واستمروا فى الخدمة حتى سريان القانون رقم ٧٩

لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ، يحق لهم استصحاب ميزة البقاء فى الخدمة الى
من الخامسة والمستين فى ظل هذا القانون الاخير وذلك اعمالا لنص المادة
١٦٤ منه .

ومن حيث أنه قد تأكد ذلك بما نصت عليه قوانين العاملين بالقطاع
العام المتعاقبة والتي كان آخرها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فى المادة
٩٦ منه ، سابق الاشارة اليها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
احقية العاملين المدنيين المنقولين الى شركات القطاع العام المشار اليهم فى
البقاء فى الخدمة حتى من الخامسة والمستين .

(ملف ٥٩٩/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٣/١/٥)

الفصل الرابع

تقييم الوظائف وتوصيفها وترتيبها

والتسكين عليها

الفرع الاول

يلزم للتسكين على وظيفة أن تكون

ممولة في الميزانية

قاعدة رقم (٤٨٤)

المبدأ :

إذا لم يتوفى التمويل للوظيفة الاعلى المسكن عليها العامل كان التسكين غير منتج لاثاره القانونية .

ملخص الحكم :

إذا ترتب على تطبيق أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بمریان لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٣ على العاملين بالمؤسسات العامة ، وتسوية حالة العامل بالمؤسسة وفقا لحكم المادتين ٦٣ ر ٦٤ من تلك اللائحة وفواعد التسويات التي اعتمدها اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة وذلك بوضعه على الوظيفة التي استوفى شروط شغلها وفقا لجداول تقييم وترتيب الوظائف المعتمدة للمؤسسة - إذا ترتب على تسوية حالة العامل استحقاقه احدى الفئات المالية الاعلى من الفئة التي كان يشغلها ، فانه لا يجوز منحه هذه الفئة الا اذا كانت الوظيفة التي استوفى شروط شغلها قد تم تمويلها ماليا بمعرفة السلطة التشريعية

فاذا لم يتم تمويل هذه الوظيفة على هذا النحو ترتب عليه نقل العامل الى الفئة المالية المعادلة للدرجة التى كان يشغلها قبل تسوية حالته وفقا لقواعد النقل الحكمى التى طبقت فى شان المؤسسات العامة خلافا لما اتبع بالنسبة للشركات التابعة لها . وأساس ذلك ان قرار التسوية اذا ما كان من شأنه ترتيب اعباء مالية جديدة على عاتق الخزنة العامة فلا يتولد اثره حالا ومباشرة الا اذا كان ذلك ممكنا وجائزا قانونا ، وهو يصبح كذلك بوجود الاعتماد المالى اللازم لتنفيذه ، فاذا لم يوجد هذا الاعتماد اصلا كان تحقق هذا الاثر غير ممكن قانونا .

(طعن ٧٨٤ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/١٨)

قاعدة رقم (٤٨٥)

المبدأ :

يلزم لاستكمال تطبيق جداول توصيف وتقييم الوظائف ان تتضمن الميزانية تمويلا لفئات الوظائف الجديدة او المعدلة التى يقتضيها تطبيق تلك الجداول - لا يكفى اعتماد السلطة التنفيذية للقرارات التنظيمية العامة فى شان الموظفين لانتاج اثارها الا اذا كان ذلك ممكنا وجائزا قانونا - ترتيب اعباء مالية على الخزنة العامة يستلزم اعتماد المال اللازم لذلك من الجهة المختصة بحسب الاوضاع الدستورية .

ملخص الحكم :

ان المؤسسة العامة للابحاث الجيولوجية انشأت بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٢٤ لسنة ١٩٦٥ الصادر فى ١٩/١٠/١٩٦٥ الذى حلها على ما نص عليه فى المادة الاولى منه محل مصلحة الابحاث الجيولوجية والتعدينية والمؤسسة العامة للتعدين ومصلحة المناجم والوقود فيما يتعلق باجراء الدراسات الجيولوجية والتعدينية وبمراقبة استغلال مواطن الثروة المعدنية طبقا للقوانين واللوائح ونص على ان يسرى عليها القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن المؤسسات العامة وقضى فى المادة الثالثة

منه بأن ينقل العاملون بمصلحة الابحاث الجيولوجية والتعدينية والمؤسسة العامة للتعدين ومصلحة المناجم والوقود بدرجاتهم الى وزارة الصناعة والثروة المعدنية والكهرباء أو المؤسسات والهيئات الملحقة بها بقرار من نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهرباء ومقتضى هذا ان يستصحب كل من هؤلاء حالته الوظيفية عند النقل من حيث الدرجة والمرتب وفق ما تستوجبه القوانين واللوائح السارية فى الجهة المنقول منها وهى بالنسبة الى من كانوا بالمؤسسة العامة للتعدين احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بنظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة السارى بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ على العاملين بالمؤسسات العامة وقد تحدد وضع كل من هؤلاء ومنهم المطعون ضدها فى قرار نقلهم الى المؤسسة المنشأة بالقرار الصادر فى ١٩٦٥/١١/٨ فاعتبر على ما كان عليه قبلها من حالة وظيفية ووفقا لهذا جاء ان ميزانيات المؤسسة منذ انشائها متضمنة تحديد وظائفها وفئاتها على اساس اوضاع المنقولين اليها وما اقتضاه الامر من استحداث درجات جديدة وزيادات حتمية فى باب المرتبات ، ولم تقم بوضع هيكل جديد لوظائفها يتضمن توصيفها وتحديد فئاتها ومرتباتها وشروط شغلها وفق ما تطلبه انشاؤها وما انطوى عليه من ادماج مصلحتين - ومؤسسة عامة فيها الا فى ١٩٦٨/١٢/٣١ مما يحكمه نص المادتين الاولى والثالثة من اللائحة المعمول بها فى هذا التاريخ والصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وهو ما يقتضى الا يسرى عليه ما يشتمل عليه التقييم الجديد لوظائف المؤسسة الا اعتبارا من اول السنة المالية التالية حسبما هو وارد فى المادتين الاولى والثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ فى شان اعادة تقييم وظائف المؤسسات العامة والشركات الامر الذى يربط نفاذه بشرط ورود الميزانية الجديدة متضمنة تمويل هذه الوظائف بتقرير الفئات المالية اللازمة لها على مقتضى التعديل بزيادتها عددا ونوعا عما كانت عليه قبله ليكن اجراء المعادلة بين الوظائف بحالتها القائمة قبله بما طرا عليها طبقا له من تغيير ويجرى

بعدئذ النظر فى تسوية اوضاع الموظفين تبعا لذلك ووفق القواعد العامة التى تحكم نظام شغلها وقواعد النقل أو الترقية بها .

ومن حيث أنه لما كانت ميزانية المؤسسة لم تتضمن تمويلا لفئات الوظائف الجديدة أو المعدلة التى يقتضيها تطبيق جدول توصيف وتقييم وظائفها المعتمد فى ١٩٦٨/١٢/٣١ لا فى السنة المالية التالية ولا فيما بعدها حتى ألغيت بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٧٠ الذى قضى بأن تحل محلها هيئة عامة تحمل الاسم ذاته كما لم يجر من بعد ذلك إعادة تقييم لوظائفها وفئاتها أو اعتماد فى ميزانيتها لمواجهة فان التنظيم الوظيفى المستند الى قرار مجلس ادارة المؤسسة باعتماد جدول توصيف وتقييم وظائفها المعتمد من اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة فى ١٩٦٨/١٢/٣١ ما كان قد استكمل المراحل التالية اللازمة قانونا حتى يكون نافذا ومنتجا اثره ، اذ لم يتم اعتماد المال اللازم لمواجهة تنفيذه من الجهة المختصة باعتماد الميزانية بحسب الاوضاع الدستورية والتى تستوجب اشتراك الهيئة النيابية فى هذا التنظيم باعتماد المال اللازم لمواجهة تكاليف تنفيذه لمقابلة الفرق بين المقررات المالية للموظائف على مقتضاه وبين مقرراتها قبله اذ لا يكفى اعتماد السلطة التنفيذية للقرارات التنظيمية العامة فى شأن الموظفين لانتاج اثارها على الوجه الذى تقتضيه الا اذا كان ذلك ممكنا وجائزا قانونا او متى اصبح كذلك ، فاذا كان من شأنها أن ترتب اعباء مالية على الخزانة العامة وجب لى تصبح جائزة وممكنة أن يعتمد المال اللازم لذلك من الجهة المختصة بحسب الاوضاع الدستورية ومن ثم فانه يفرض أن تلك الجداول تودى الى اعتبار وظيفة المطعون ضدها معادلة لاحدى الوظائفيتين اللتين تطلب تسوية حالتها عليها وتعيينها لها دون سواها وبفرض جواز تسوية حالتها عليها ترفيعا لها لاكثر من درجة فانه على هذا لا يصح تسوية حالتها عليها ما دام انه لم يجر تمويل الوظيفة على النحو المذكور فى ميزانية السنة المالية التالية وما بعدها بل بقيت على حالتها قبله ومن اجل ذلك تكون دعواها فى غير محلها متعينا رفضها .

قاعدة رقم (٤٨٦)

المبدأ :

يلزم للتسكين على الوظائف أن تكون الوظائف ممولة فى الميزانية -
لا يكفى انشاء وظائف فى جداول التقييم بالتوصيف المراد بها ولكن يتعين
ان تجد هذه الوظائف صداها فى الميزانية بوصفها الوسيلة الوحيدة لامكان
اعتبار شغلها جائزا وممكنا قانونا .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد استقر واضطرد على انه يلزم للتسكين
على الوظائف أن تكون الوظائف ممولة فى الميزانية فلا يكفى انشاء
وظائف فى جداول التقييم بالتوصيف المراد بها ولكن يتعين أن تجد
هذه الوظائف صداها فى الميزانية بوصفها الوسيلة الوحيدة لامكان اعتبار
شغلها جائزا وممكنا قانونا .

ومن حيث انه بالرجوع الى ميزانية المؤسسة فى تاريخ التسكين
الحكمى لا نجد لوظائفها صدى من تعديل أو تمويل لا نجد صدى كذلك
لتقييم المقول به كما أفادت الجهة الادارية بأن الميزانية لم يلحقها أى
تمويل بعد اعتماد جداول وظائفها وعلى ذلك فان المدعى لا يستحق
الوظيفة التى يدعيها ولا الفئة المالية التى يطالب بها لانه فى كلا الحالين
فان ايضاح الادارة بالشكل الذى يتطلبه القانون بما لها من سلطة بمقتضى
القواعد واللوائح بقصد احداث اثر قانونى يتعين أن يكون هذا الافصاح
منها ممكنا وجائزا قانونا ولن يتأتى ذلك عند ترتيب أعباء مالية جديدة
على عاتق الخزانة الا بوجود الاعتماد المالى المخصص لمواجهة هذه الاعباء
فان لم يوجد يكون تحقيق هذا الاثر قد استحال قانونا .

قاعدة رقم (٤٨٧)

المبدأ :

عدم وجود التمويل للوظيفة المقيمة والموصوفة بجدول ترتيب الوظائف في الميزانية يجعل تسكين الموظف عليها غير جائز .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه لما كانت ميزانية المؤسسة لم تتضمن تمويلا لفئات الوظائف الجديدة أو المعدلة التي يقتضيها تطبيق جداول توصيف وتقويم وظائفها المعتمد في ١٩٦٨/١٢/٣١ لا تبي السنة المالية التالية ولا فيما بعدها حتى ألغيت بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٧٠ الذي قضى بأن تحل محلها هيئة عامة تحمل الاسم ذاته ، كما لم يجر من بعد ذلك إعادة تقويم لوظائفها وفتاتها وفق القانون الذي يسرى عليها تبعا أو أدرج اعتمادات مالية في ميزانياتها لمواجهة فائده التنظيمية الوظيفي المستند الى قرار مجلس إدارة المؤسسة باعتماد جداول توصيف وتقويم وظائفها المعتمد من اللجنة الوزارية للتنظيم والإدارة في ١٩٦٨/١٢/٣١ ما كان قد استكمل المراحل التالية اللازمة قانونا في الخصوص حتى يكون نافذا أو مننجا اثره إذ لم يتم اعتماد المال اللازم لمواجهة من الجهة المختصة باعتماد الميزانية بحسب الاوضاع الدستورية ومن ثم فانه بفرض ان تلك الجداول تؤدي الى اعتبار وظيفة المطلعون ضده معادلة لاحدى الموظفين الذين يطلب تسوية حالة على ايهمسا وتعيينها له دون سواه ، وبغرض جواز تسوية حالته عليه ترفيعها له لدرجتين أو واحدة على ما طلبه كنتيجة لذلك - فانه لا يصح تسوية حالته عليها وفقا لطلباته ما دام انه لم يجد تمويل الوظيفة على النحو المطلوب في ميزانية السنة التالية أو بعدها ، بل بقيت على حالتها قبله فنقل اليها المدعى تبعا لوضعه عندئذ ورقى بعدها للفئة المالية الثالثة

وفقا للقواعد العامة . ومن ثم تكون دعواه فى غير محلها متعيـنا
رفضاً .

(طعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٣٠)

قاعدة رقم (٤٨٨)

المبدأ :

يلزم للتسكين أن تكون الوظائف التى يتم التسكين فيها ممولة فى الميزانية ، فلا يكفى انشاء وظائف فى جداول التقييم بالتوصيف المراد لها ولكن يتعين أن يكون لهذه الوظائف صداها فى الميزانية بوصفها الوسيلة الوحيدة لامكان اعتبار شغلها جائزا وممكنا قانونا - اذا ترتب على تسوية حالة العامل استحقاقه احدى الفئات المالية الاعلى من الفئة التى كان يشغلها فانه لا يجوز منحه هذه الفئة الا اذا كانت الوظيفة التى استوفى شروط شغلها قد تم تمويلها - قواعد النقل الحكمى التى طبقت فى شأن المؤسسات العامة اذا كان من شأنه ترتيب اعباء مالية جديدة على عاتق الخزانة العامة فلا يتولد اثره الا بوجود الاعتماد اللازم لتنفيذه فان لم يوجد أصلا كان تحقيق هذا الاثر غير ممكن قانونا .

ملخص الحكم :

يلزم للتسكين أن تكون الوظائف التى تتم التسكين فيها ممولة فى الميزانية ، فلا يكفى انشاء وظائف فى جداول التقييم بالتوصيف المراد بها . ولكن يتعين أن يكون لهذه الوظائف صداها فى الميزانية بوصفها الوسيلة الوحيدة لامكان اعتبار شغلها جائزا وممكنا قانونا ، فكما أنه لا يجدى وجود مصرف فى الميزانية دون تخصيص ، فمن جهة أخرى لا قيام لتخصيص دون مخصص فى الميزانية فكل يجرى فى نطاقه . وتبعا لذلك اذا ترتب على تسوية حالة العامل استحقاقه احدى الفئات المالية الاعلى من الفئة التى كان يشغلها فانه لا يجوز منحه هذه الفئة الا اذا

كانت الوظيفة التى استوفى شروط شغلها قد تم تمويلها . فاذا تم نقسل العامل الى الفئة المالية المعادلة للدرجة التى كان يشغلها قبل تمسوية حالته وفقا لقواعد النقل الحكى التى طبقت فى شان المؤسسات العامة خلافا لما اتبع بالنسبة للشركات التابعة لها ، فان النقل اذا كان من شانه ترتيب اعباء مالية جديدة على عاتق الخزانة العامة فلا يتولد اثره حالا ومباشرة الا اذا كان ذلك جائزا وممكنا قانونا ، وهو يصبح كذلك بوجود الاعتماد اللازم لتنفيذه ، فان لم يوجد أصلا كان تحقيق هذا الاثر غير ممكن قانونا .

وفى خصوص ميزانية المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز فلا يوجد لوظائفها صدا من تعديل او تمويل للتقييم المقول به . « حكم المحكمة الادارية العليا الصادر بجلسة ١٩٨٢/٦/٦ فى الطعن رقم ١٠٧١ لسنة ٢٦ ق » .

ومن حيث أن المدعين يهدفون من دعواهم الى تسوية حالة مورثهم « نمر تادرس المصرى » بوظيفة مدير مطحن من الفئة الثالثة اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ وما يترتب على ذلك من اثار . فى حين ان مثل هذه الوظيفة لم تكن ممولة ، فمن ثم يستحيل قانونا اجابتهم الى هذا الطلب لعدم وجود الاعتماد المالى المخصص لمواجهة مثل هذه الاعباء .

(طعن ٦٣٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٧/٣/١٩٨٥)

الفروع الثانية

الموظف قبل اجراء التسكين وبعده

اولا : اجراء التعيين والترقية لا يجوز الا وفقا لجدول

ترتيب الوظائف بعده اتمامه

قاعدة رقم (٤٨٩)

المبدأ :

شغل الوظائف فى الجهات المخاطبة بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة سواء كان عن طريق التعيين أو الترقية أو النذب يجب أن يتم وفقا لاحكام جدول ترتيب الوظائف وتقييمها اعتبارا من تاريخ اعتماد هذا الجدول .

ملخص الفتوى :

تخلص وقائع الموضوع فى أنه بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٣ صدر قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة رقم ٧٤ لسنة ١٩٨١ باعتماد مشروع ترتيب وظائف العاملين بمديرية اسكان الجيزة ، وقامت المديرية المذكورة بإجراء حركة ترقية للعاملين بها قبل نقلهم على الوظائف المعتمدة . وقد اعتمد السيد / المحافظ محضر لجنة شئون العاملين بتاريخ ١٩٨١/٤/١٣ ثم قامت المديرية بنقل العاملين بها على الوظائف الواردة بجدول الترتيب المعتمدة بجلسة لجنة شئون العاملين فى ١٩٨١/٤/١٣ رعدر قرارها رقم ٧١ فى ١٩٨١/٤/٢٠ بنقل العاملين على الوظائف المعتمدة . تقدم المهندس / عبد الباسط الغازولى بشكوى الى السيد / مدير مديرية التنظيم والادارة من قيام المديرية المذكورة بإجراء حركة انتقيات المشار اليها قبل نقل العاملين على الوظائف المعتمدة وذلك

بالمخالفة لكتاب دورى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٠ والذي قضى بأن عدم انجاز بعض الوحدات لاجراءات نقل العاملين على الوظائف المعتمدة يحول دون ترقية العاملين بها طبقاً لحكم المادة (٣٦) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ . ردت على ذلك المديرية المذكورة بأن حركة الترقيات المشار اليها قد تمت على درجات خالية وممولة فى موازنة ١٩٨١/٨٠ من بين شاغلى الفئة الثالثة والثانية وأن المركز الوظيفى للشاغل لم يتاثر بالترقيات المشار اليها حيث أنه يشغل الفئة الاولى . الا أن الجهاز المركزى للتنظيم والادارة قد رأى أن الترقيات المشار اليها قد تمت بالمخالفة للمادة (٣٦) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وهى بذلك تعتبر ترقيات منعقدة ولا تلحقها حصانة ويتعين سحبها واعتبارها كأن لم تكن . ونظرا لاهمية الموضوع واختلاف وجهات النظر فقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية نقضى الفتوى والتشريع فاستعرضت نصوص قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ حيث تنص المادة (٨) منه على أن « تضع كل وحدة جدولاً للوظائف مرفقاً به بطاقات كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازمة لتوافرها فيمن يشغلها وتصنيفها وترتيبها فى إحدى المجموعات النوعية » وتنص المادة (٩) على أن « يصدر رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة القرارات المتضمنة للمعايير اللازمة لترتيب الوظائف والاحكام التى يقتضيها تنفيذه ... » . وتنفيذاً لذلك صدر قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة رقم (١٣٤) لسنة ١٩٧٨ بشأن المعايير اللازمة لترتيب الوظائف للعاملين المدنيين بالدولة والاحكام التى يقتضيها تنفيذه . كما تنص المادة (٣٦) من القانون المشار اليه على انه « مع مراعاة استيفاء العامل لاشتراطات شغل الوظيفة المرقى اليها من الوظيفة التى تسبقها مباشرة فى الدرجة والمجموعة النوعية التى ينتمى اليها » بينما تنص المادة الاولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٩) لسنة ١٩٧٨ فى شأن شغل الفئات الخالية بالموازنة العامة للدولة على انه « لا يجوز شغل الفئات الخالية بموازنات الجهات

أنتى تطبق أحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادرة بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ فيما عدا أدنى فئات التعيين الا وفقا لجداول توصيف وترتيب وتقييم الوظائف المعتمدة » .

ومفاد ما تقدم أن شغل الوظائف فى الجهات المخاطبة بأحكام القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨ المشار اليه سواء عن طريق التعيين أو الترقية أو الندب يتم وفقا لأحكام جدول ترتيب الوظائف وتقييمها اعتبارا من تاريخ اعتماد هذا الجدول .

وحيث أن الثابت أن رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة قد أصدر القرار رقم (٧٤) بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٣ باعتماد مشروع ترتيب وظائف مديرية الاسكان بمحافظة الجيزة فان الامر كان يستلزم نقل العاملين بالمديرية المذكورة لهذه الوظائف طبقا لقواعد النقل الواردة بالفصل الخامس من قرار رئيس الجهاز رقم (١٣٤) لسنة ١٩٧٨ سابق الاشارة اليه ، ثم ينظر بعد ذلك فى الترقية لمن يستوفون اشتراطات شغل وظائف ذات الدرجات الاعلى عملا بحكم المادة (٣٦) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ السابق ذكرها . وعلى مقتضى ذلك فان الترقيات التى أجرتها مديرية الاسكان بمحافظة الجيزة فى ١٩٨١/٤/١٢ قبل اجراء نقل العاملين بها للوظائف الواردة - بجدول ترتيب وظائف المديرية المعتمدة من رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة لم تصادف محسلا وبالتالي تغدو هذه الترقيات منعدمة فلا تلحقها الحصانة ويتعين سحبها واعتبارها كأن لم تكن .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعتبار الترقيات التى أجرتها مديرية الاسكان بمحافظة الجيزة ١٩٨٢/٤/١٢ منعدمة لا تلحقها أية حصانة .

قاعدة رقم (٤٩٠)

المبدأ :

جواز تطبيق الاحكام القانونية المختلفة المنصوص عليها فى
قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قبل اعتماد جداول
تقييم وتوصيف الوظائف •

ملخص الفتوى :

ان الربط بين الوظائف والدرجات المالية وفقا لاحكام قانون العاملين
المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فيما يتعلق بالتعيين والترقية والنقل
والندب وغير ذلك لا يتحقق الا بالانتهاء من جداول ترتيب الوظائف
وتقييمها • والى ذلك الحين تظل الدرجات المالية المحددة بجدول
المرتبات الملحق بالقانون وحدها اساسا لتطبيق احكامه ، ذلك ان المشرع
لم يقرر تجميد اوضاع العاملين لحين الانتهاء من تقييم الوظائف
ونوصيها •

(فتوى رقم ٤٢٣ فى ١٩٨٣/٤/٧ - ملف ٩٣٧/٤/٨٦)

قاعدة رقم (٤٩١)

المبدأ :

ترتيب الوظائف لا يتم الا باعتماد الجهاز المركزى للتنظيم والادارة
لجداول الوظائف بالجهة الادارية - قبل ذلك يجوز عدم اتباع احكام
الترتيب والتوصيف عند اجراء التعيين والترقية والندب فى الدرجات
والوظائف •

ملخص الفتوى :

ان المشرع قد اعتنق بموجب احكام المواد ٨ و ١١ و ١٢ من قانون

نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ نظام ترتيب الوظائف والربط بينها وبين الدرجات المالية ، وترك لكل وحدة أن تضع هيكلها التنظيمي وجداول وظائفها واعتمادها . على أن الربط بين الوظائف والدرجات المالية وفقا لاحكام هذا القانون فيما يتعلق بالتعيين والترقية والنقل والندب وغير ذلك لا يتحقق الا بالانتهاء من جداول ترتيب الوظائف وتقييمها وهو الامر الذى يتم بصور قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة باعتماد جداول الترتيب والتوصيف بالنسبة لكل جهة على حدة .

(فتوى رقم ٢٢٢ فى ١٩٨٤/٣/٥ - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢١)

ثانيا : يجوز اجراء الترقيات على الدرجات المالية الخالية لحين اعتماد جداول ترتيب وتقييم وتوصيف الوظائف .

قاعدة رقم (٤٩٢)

المبدأ :

عدم اكتمال الهياكل التنظيمية بوحدات الجهاز الادارى واعداد جداول الوظائف بها - اثره - تظل الدرجات المالية المحددة بجدول المرتبات الملحق بالقانون وحدها أساسا لتطبيق أحكامه - يجوز اجراء حركة الترقيات على الدرجات المالية الخالية لحين اعتماد جدول ترتيب وتقييم وتوصيف الوظائف .

ملخص الفتوى :

ان المشرع اعتنق فى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المعمول به اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ مبدأ الربط بين الدرجات المالية ووظائف الجهاز الادارى ومن لذلك قواعد ترتيب الوظائف وتقييمها بيد أنه مراعاة منه لا يستلزمه اعداد جداول تقييم وتوصيف الوظائف من جهة وما تستتفرقه من زمن فانه استبعد تطبيق تلك القواعد بالقانون

رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ حتى لا يكون اعتناقه لمبدأ الربط بين الوظائف والدرجات المالية سببا في عرقلة سير الادارة نتيجة لتجميد الاوضاع الوظيفية للعاملين بحرمانهم من فرص الترقى الامر الذى يترتب عليه خنق قدراتهم وعدم توافر الحافز على العمل لديهم وذلك بدلا من ان يكون هذا المبدأ سببا في ترشيد الادارة وانتظام سيرها ولقد استمر المشرع فى اعتناق هذا المبدأ فى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المعمول به اعتبارا من ١/١٠/١٩٧١ فلم يتخل عنه ولكنه استبعد تطبيقه بنص صريح فى القانون لحين الانتهاء من وضع جداول تقييم وتوصيف الوظائف لذات الاسباب السالف بيانها ، وعندما استشعر المشرع ان الوقت قد حان وان الطريق أصبح ممهدا لاعمال نظام تقييم وتوصيف الوظائف عمد الى حث الجهاز الادارى على الانتهاء من وضع جداول الوظائف وترتيبها فنص فى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على وجوب العمل بهذا النظام فى موعد غايته ١٢/٣١/١٩٧٦ الا انه لم يرتب على تجاوز هذا الميعاد اية آثار تتعلق بالعاملين فلم يقر تجميد اوضاعهم لحين الانتهاء من تقييم وتوصيف الوظائف وفى اعقاب ذلك سارع جانب كبير من وحدات الجهاز الادارى الى اكمال جداول ترتيب وتقييم الوظائف بها الامر الذى اقتضى تحديد ميعاد لتطبيق تلك الجداول بالوحدات التى اتمت تقييم وظائفها لذلك اصدر رئيس الوزراء القرار رقم ١٠٩٤ لسنة ١٩٧٦ الذى حدد اول يناير سنة ١٩٧٧ موعدا لنفاذ احكام ترتيب الوظائف بالوحدات المشار اليها ، وحتى لا تخالف الوحدات التى تم ترتيب وتقييم وظائفها جداول الوظائف عاد رئيس الوزراء فاصدر القرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٨ بمنعيا من شغل الوظائف الا وفقا لجداول ترتيب وتقييم وتوصيف الوظائف المعتمدة ، ولا يجوز باى حال من الاحوال ان ينصرف هذا الحظر الى الوحدات الادارية التى لم تستكمل جداول ترتيب وتقييم وظائفها لما فى ذلك من اضرار بالعاملين بها بحرمانهم من فرص الترقى نسبى يرجع لتراخى الوحسدة التى لم تتم جداول ترتيب وظائفها وبالتالي فانه لا يسرى من باب اولى على تلك الجهات فى ظل العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

وإذا كان المشرع قد سلك ذات المسلك فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فاعتنق فى أحكامه نظام ترتيب الوظائف وربط بينهما وبين الدرجات المالية فإنه ترك لكل وحدة أن تضع هيكلها التنظيمى وجدول وظائفها ومنحها مهلة مدتها ستة شهور لإصدار القرارات اللازمة لذلك وعليه فإن الربط بين الوظائف والدرجات المالية وفقاً لأحكام هذا القانون فيما يتعلق بالتعيين والترقية والنقل والندب وغير ذلك لا يتحقق إلا بالانتهاء من جداول ترتيب الوظائف وتقييمها وإلى هذا الحين تظل الدرجات المالية المحددة بجداول المرتبات الملحق بالقانون وحددها أساساً لتطبيق أحكامه خاصة فيما يتعلق بإجراء الترقىات بـوحدات الجهاز الإدارى للدولة ومن بينها وزارة التجارة وليس من شك فى أن القول بغير ذلك من شأنه أن يرد على المشرع قصده فلا يتحقق له الهدف من ترتيب الوظائف فقط وإنما ينحدر بمستوى الأداء بالجهاز الإدارى نتيجة لافتقار العاملين للدافع إلى العمل وعليه فإن حظر إجراء الترقىات لحين اعتماد جداول ترتيب الوظائف لا يمكن أن يستنبط من نصوص القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وإنما يتعين لأعماله أن يرد به نص صريح يصدر بأداة مساوية للقانون من حيث التدرج التشريعى .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى جواز نفل الدرجات المالية الحالية بوزارة التجارة لحين اعتماد جـداول ترتيب وتقييم الوظائف بها .

(فتوى رقم ٣١٨ بتاريخ ١٩٨١/٤/٥ ملف ٥٤٣/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨١/٣/١٨)

ثالثاً : مدى اعتبار التـسكين بمثابة التعيين .

قاعدة رقم (٤٩٣)

المبدأ :

مدى اعتبار التـسكين بمثابة تعيين فى تطبيق حكم الفقرة (هـ) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين

المدنيين بالدولة والقطاع العام - التسكين يكشف عن الفئة التى يستحقها العامل فى تاريخ التسكين ويعتد بهذه الفئة عند تطبيق الجدول الثالث من جداول القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ويخصم من المدة الكلية المدة المشترطة للترقية من فئة بداية التعيين الى الفئة التى سكن عليها العامل - عدم جواز تعديل المركز القانونى للعامل بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ الا انه فى جميع الاحوال تجرى تسوية صحيحة للعامل للاعتداد بها عند الترقية فى المستقبل .

ملخص الفتوى :

حاصل الوقائع - ان ادارة الفتوى لوزارة المالية انتهت فى فتاها رقم ١٦/١٦٢٤ الى احقية السيد نسيم قلدر بخيت السائق بشركة النيل العامة للمجمعات الاستهلاكية للترقية للفئة الخامسة اعتبارا من ١٩٧٤/٧/١ طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . وتتلخص حالته فى انه عين فى ١٩٦٣/٩/٩ طبقا لاحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بعقد عمل فى وظيفة سائق عمومى بالشركة المذكورة دون ان تحدد له فئة مالية ، وبتاريخ ١٩٦٤/٦/٣٠ سكن بوظيفة سائق عمومى (١) بالفئة السابعة والتى يشترط لشغلها الحصول على رخصة قيادة جميع انواع السيارات مع خبرة لا تقل عن خمس عشرة سنة وقد حسبت مدة خبرته طبقا لقواعد التسكن المعمول بها بالشركة على اساس ان المدة من ١٩٦٣/٩/٩ حتى ١٩٦٤/٦/٣٠ مدة خبرة فعلية فضلا عن مدة خمسة عشرة سنة كمدة خبرة اعتبارية عقب بلوغه سن الثامنة عشرة . ولما كان المذكور لم يستفد من احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فقد رقى ترقية عادية بتاريخ ١٩٧٥/٦/٣٠ الى الفئة السادسة التى يشترط لشغلها رخصة قيادة جميع انواع السيارات وخبرة لا تقل عن سبع عشرة سنة . وقد روعيت مدة خبرته التى حسبت عند التسكين مضافا اليها مدة الخبرة الفعلية اللاحقة على ذلك ، وبتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٧ اجريت حركة ترقيات بالشركة ولم يرق فيها الى الفئة الخامسة لعدم استكمال مدة الخبرة

الكلية الفعلية وقدرها عشرون سنة حيث قررت الشركة عدم الاعتماد بمدد الخبرة الاعتبارية التى حسبت عند التسكين وقدرها خمس عشرة سنة ، كما لم تشمله حركة الترقيات الى الدرجة الثانية بعد العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لعدم استيفاء مدة الخبرة الفعلية الكلية اللازمة للترقية لهذه الدرجة وقدرها ثلاث وعشرون سنة محسوبة من تاريخ التعيين فى ١٩٦٣/٩/٩ . وقد استندت ادارة الفتوى للقول بأحقية المذكور فى الترقية الى الفئة الخامسة طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الى أنه نظرا لتسكينه فى ١٩٦٤/٦/٣٠ على وظيفة سائق بالفئة لسابعة وكانت المدة المشترطة للترقية الى هذه الفئة طبقا للمجدول الثالث المرفق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ هى ثمانى وعشرون سنة فانه يتعين أن يخصم من هذه المدة مدة ثمانى عشرة سنة وبذلك تكون المدة الكلية المشترطة للترقية الى الفئة الخامسة هى عشر سنوات ومن ثم يستحق الترقية الى الفئة المذكورة من ١٩٧٤/٧/١ ، أول الشهر التالى لاستيفاء هذه المدة .

واذ رأى السيد رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة أن الاخذ بهذا الافشاء يؤدى الى اعتبار التسكين محددًا للدرجة التى يعتبر العامل معينا بها ابتداء وبهذه المثابة تحدد مدة الخبرة التى سبق أن اعتد بها عند انتسكين سواء أكانت أصلية أو اعتبارية وهو ما يتعارض مع الكتاب الدورى للجهاز المركزى للتنظيم والادارة رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والذي تضمن عدم جواز المساس بالمدد التى روعيت عند التسكين أو التعيين السابق على تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ما لم يترتب على هذا التطبيق تحقيق ميزة أكبر للعاملين ، لذلك فقد طلب رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة الرأى فى المسالتين الاتيتين :

١ - مدى جواز اعتبار التسكين بمثابة تعيين فى تطبيق حكم المادة ٢١ فقرة (د) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

٢ - وفى حالة الاعتماد بمدة الخدمة المحسوبة عند التسكين ضمن

المدة الكلية سواء اكننت تلك المدة فعلية او اعتبارية تزيد او تقل عن المدة اللازمة لشغل الوظيفة التي يتم التسكين عليها هل يكون هناك وجه تطبيق الفقرة (د) المشار اليها ام تطبق على العامل مدد الجداول الثالث كاملة دون انقاص . وتطبيق ذلك على حالة العامل المعروضة حالته .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فتبين لها أن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ينص في المادة ١٥ منه على أن « يعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة إحدى المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة مرقى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة ٠٠٠٠ » وتنص المادة ١٨ على أن « يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرفقة المدد التي لم يسبق حسابها في الاقدمية من المدد الآتية . . . » وتنص المادة ٢١ على أن « تحسب المدد الكلية المتعلقة بالعاملين المعينين في الوظائف المهنية او الفنية او الكتابية غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والمحددة بالجدولين الثالث والخامس المرفقين مع مراعاة القواعد الآتية :

.

(د) خصم المدة المشترطة في الجداول المرفقة للترقية من أول فئة مقرررة لتعين العامل فيها الى الفئات التالية لها بالنسبة لمن عين من انعاملين لأول مرة في مجموعة الوظائف المهنية او الفنية في الفئة (١٦٢ / ٣٦٠) أو الفئة (١٨٠ / ٣٦٠) أو الفئة (٢٤٠ / ٧٨٠) او ما يعادلها « .

مفاد هذه النصوص أنه عند تطبيق الجدول الثالث من الجداول المحقة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والخاص بالعاملين الفنيين او المهنيين

يرقى العامل ترقية وجوبية الى الفئة المقررة لمدة الخدمة الكلية التى قضاها من بداية الفئة المقررة لهذا الجدول وهى الفئة (٣٦٠/١٤٤) ، أما بالنسبة للعامل الذى عين لأول مرة فى مجموعة الوظائف المهنية أو الفئة فى فئة تعلو فئة بداية الجدول كان يكون قد عين فى الفئة (التاسعة ٣٦٠/١٦٢) أو الفئة الثامنة (٣٦٠/١٨٠) أو الفئة السابعة (٢٤٠ / ٣٦٠) أو ما يعادل هذه الفئات فان ترقيته تكون على أساس خصم المدة الكلية المشترطة للترقية من أول فئة مقررة لتعيين العامل فى الجدول الثالث وهى الفئة (٣٦٠/١٤٤) الى الفئة التى عين عليها . فالعامل المخاطب بأحكام هذا الجدول اذا عين ابتداء بالفئة السابعة (٧٨٠/٢٤٠) عند تطبيق الجدول الثالث فى شأنه يخصم من المدة الكلية لهذا الجدول مدة ١٨ سنة وهى المدة المشترطة للترقية من بداية فئة التعيين فى هذا الجدول الى الفئة التى عين عليها العامل وهى السابعة .

ولما كان العامل المعروضة حالته قد سكن فى ١٩٦٤/٦/٣٠ بالفئة السابعة على أساس مدة خدمة فعلية واعتبارية فان هذا التسكين يكشف عن الفئة التى كان يشغلها فى التاريخ المذكور وهى الفئة التى يجب الاعتداد بها عند تطبيق الجدول الثالث من جداول القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على حالته دون نظر الى المدد التى روعيت عند التسكين أو طبيعة هذه المدة ، وعلى هذا الأساس يخصم من المدة الكلية للجدول المذكور وفقا لحكم الفقرة (د) من المواد ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مدة ١٨ سنة وهى المدة المشترطة للترقية من الفئة (٣٦٠/١٤٤) فئة بداية التعيين الى الفئة السابعة التى كشف التسكين عند شغل العامل المذكور لها فى ١٩٦٤/٦/٣٠ .

وانه لترقية العامل المذكور للفئة الخامسة طبقا لمدد الجدول الثالث الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فانه يتعين خصم مدة الترقية الى هذه الفئة وقدرها ١٨ سنة المدة ٢٨ سنة المقررة بالجدول الثالث ، ومن ثم ترقى

الى هذه الفئة فى أول الشهر القالى لاكمال عشر سنوات
فى ١٩٧٤/٧/١ .

واذ كان الامر كذلك الا انه لا يجوز تعديل المركز القانونى للعامل
بما يتفق مع صحيح حكم القانون وبما يتفق مع ما كشف عند هذا الافتاء
بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ ، ذلك أن القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ عندما نص
فى مادته الحادية عشرة مكررا على أن يكون ميعاد رفع الدعوى الى
المحكمة المختصة سنة واحدة من تاريخ نشر هذا القانون وذلك فيما يتعلق
بالمطالبة بالحقوق التى نشأت بمقتضى احكام هذا القانون او بمقتضى
احكام القوانين ارقام ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ، ١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ٢٢
لسنة ١٩٧٨ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٤ وقرارات
وزير الخزانة ارقام ٣٥١ لسنة ١٩٧١ ، أردف بأنه لا يجوز بعد هذا
الميعاد - الذى مد حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٣ تعديل
المركز القانونى للعامل استنادا الى احكام التشريعات المذكورة على اى
وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى وغنى عن
البيان أن هذا الحظر ينصرف الى جهة الادارة والعامل فى نفس الوقت
بمعنى أن العامل الذى لم يرفع الدعوى مطالبا بحقه الذى نشأ عن القوانين
والقرارات سالفة البيان حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ يمتنع وجوبا على المحكمة
قبول دعواه لتعلق هذا الميعاد بالنظام العام ، كما يمتنع ايضا على الجهة
الادارية لذات السبب النظر فى طلب اجابته الى طلبه ، ومن ثم تكون
التسوية الموجودة بملف خدمة هذا العامل هى القائمة ولا يجوز تعديلها
على اى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى .

اما عن الحقوق الناشئة عن القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ بشأن تسوية
حالات بعض العاملين فانه وفقا لحكم المادة الحادية عشرة من هذا القانون
كان لا يجوز تعديل المركز القانونى للعامل على اى وجه من الوجوه
بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ ، الا أن المشرع تدخل بالقانون رقم ١٣٨ لسنة
١٩٨٤ ونص على مد هذا الميعاد حتى ١٩٨٥/٦/٣٠ بالنسبة للحقوق

الناشئة عن القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ فقط واعمالا لحكم المادة الثامنة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ فانه يلزم فى جميع الاحوال اجراء تسوية قانونية صحيحة للعامل وفقا لاحكام القوانين المعمول بها عند اجرائها بفرض حديد الدرجة والاقدمية القانونية التى يستحقها العامل وذلك للاعتداد بهما عند اجراء ترقية العامل مستقبلا للدرجة التالية ، وذلك مع عدم الاخلال بالاحكام القضائية النهائية أو القرارات النهائية الصادرة بالترقية .

ولما كان حكم المادة ٢١ فقرة (د) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يخرج عن نسيج القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ فانه لا يجوز بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ تعديل المركز القانونى للعامل الذى يتقرر الاستفادة من احكامها على الوجه السابق تفصيله على أن تجرى له تسوية قانونية صحيحة وفقا لهذه الاحكام لتحديد الدرجة والاقدمية القانونية التى يعتد بها مستقبلا عند ترقيته الى الدرجات التالية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى أن :

١ - التسكين يكشف عن الفئة التى يستحقها العامل فى تاريخ التسكين ويعتد بهذه الفئة عند تطبيق الجدول الثالث من جداول القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ويخصم من المدة الكلية المدة المشترطة للترقية من فئة بداية التعيين الى الفئة التى سكن عليها العامل .

٢ - أحقية العامل نميم قلدس بخيت فى الترقية الى الفئة الخامسة فى ١٩٧٤/٧/١ طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

٣ - عدم جواز تعديل المركز القانونى بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ ، الا أنه فى جميع الاحوال تجرى تسوية صحيحة للعامل للاعتداد بها عند الترقية فى المستقبل ، على النحو الوارد تفصيله .

(ملف ٦٢٨/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٤/١١/١٤)

رابعاً : أقدميات العاملين الذين تم تسكينهم

قاعدة رقم (٤٩٤)

المبدأ :

عاملون بالقطاع العام - تقييم الوظائف - تسوية حالة - أقدمية -
اتمام إجراءات توصيف وتقييم وظائف الهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة
الكبرى (شركة مياه القاهرة الكبرى سابقاً) فى ظل العمل بأحكام نظام
العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة
١٩٦٦ - أقدميات العاملين بالهيئة المذكورة (شركة مياه القاهرة الكبرى
سابقاً) فى الفئات التى سويت عليها حالاتهم - تحديد هذه الاقدميات
اعتباراً من السنة المالية التالية لاعتماد مجلس الوزراء بالنسبة الى الفئة
الثانية وما يعلوها والجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بالنسبة الى الفئات
الادنى من الثانية .

ملخص الفتوى :

ومن حيث ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤١٧ لسنة ١٩٦٥
بتحويل ادارة مرفق مياه القاهرة الى شركة مساهمة تتبع المؤسسة
المصرية العامة لاعمال المرافق قد صدر فى ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ اى
فى ظل العمل بأحكام لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بقرار
رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ومن ثم فقد خضعت هذه الشركة
منذ تاريخ انشائها لأحكام هذه اللائحة .

ومن حيث ان المادة ٦٣ من اللائحة المشار اليها تنص على ان
« يضع مجلس ادارة كل شركة جدولاً بالوظائف والمرتبات الخاصة
بالشركة فى حدود الجدول المرافق ويتضمن الجدول وصف كل وظيفة
وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها فيمن
يشغلها وتقييمها وتصنيفها فى فئات ويعتمد هذا الجدول بقرار من

مجلس ادارة المؤسسة المختصة « . وتنص المادة ٦٤ على أن « تعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة فى الجدول المشار اليه بالمادة السابقة خلال مدة لا تتجاوز ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القرار . . . ويصدر بهذا التعادل قرار من مجلس ادارة المؤسسة المختصة بناء على اقتراح مجلس ادارة الشركة . ولا يسرى هذا القرار الا بعد التصديق عليه من المجلس التنفيذى . ويمنح العاملون المرتبات التى يحددها القرار الصادر بتسوية حالتهم طبقا للتعادل المنصوص عليه اعتبارا من أول السنة المالية التالية » .

ومن حيث أن ميعاد الستة شهور المنصوص عليه فى المادة ٦٤ من اللائحة سالفة الذكر هو ميعاد تنظيمى لا يترتب على عدم التقيد به أى جزاء فلا يسقط بانقضائه حق الشركات فى اجراء هذا التعادل كما لا يترتب للعاملين بالشركات أى حق فى أن تحدد أقدمياتهم فى الفئات الملحقه بالجدول المشار اليه بموعد غايته نهاية مدة الستة أشهر المشار اليها . وآية ذلك أن المادة ٦٤ المذكورة آنفا لم تعدد بمدة الستة أشهر فى مجال تحديد موعد العمل بالقرار الصادر باجراء التعادل أو فى تحديد موعد منح العاملين المرتبات التى يحددها القرار الصادر بتسوية حالتهم . فبالنسبة الى تحديد موعد العمل بقرار التعادل فإنه لا يسرى الا بعد التصديق عليه من المجلس التنفيذى ، وبالنسبة الى تحديد موعد منح العاملين المرتبات التى يحددها قرار التسوية فإنه يكون اعتبارا من أول السنة المالية التالية لتصديق مجلس الوزراء على القرار الصادر باجراء التعادل .

وجلى أن المشرع لو كان يستهدف من موعد الستة شهور المشار اليها أن تحدد أقدميات العاملين فى الفئات التى سويت عليها حالتهم بموعد غايته نهاية الستة شهور لكان قد نص على العمل بالقرار الصادر باجراء التعادل بأثر رجعى يرتد الى نهاية هذه الشهور الستة الامر الذى لم يحدث .

ومن حيث أنه - تاسيما على ما تقدم - فإنه ولئن كان على شركة مياه القاهرة الكبرى أن تبادر فور انشائها بتوصيف وتقييم وظائفها واجراء التعادل بينها وبين الجدول الملحق بلائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ عملا بأحكام المادتين ٦٣ ، ٦٤ منها ، - ما أنه لم يكن عندك ما يلزمها بالانتهاء من هذا العمل خلال مدة الستة أشهر التالية لتاريخ انشائها كما لم يكن هناك ما يلزمها قانونا بان نحدد تقديمات العاملين فيها بتاريخ غايته نهاية السنة اشهر التالية لتاريخ انشائها أى فى ٢٨ من مايو سنة ١٩٦٦ أو بأول السنة المالية التالية لهذه لتاريخ فى أول يونيه سنة ١٩٦٦ .

ومن حيث أن شركة مياه القاهرة الكبرى قد قامت بعد انشائها باتخاذ الاجراءات اللازمة لتوصيف وتقييم وظائفها وفقا لما كانت تقضى به احكام المادتين ٦٣ ، ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ التى كان معه ولا يبا فى ذلك الوقت ، غير انه من الثابت ان هذه الاجراءات لم تتم الا بعد ان الغيت هذه اللائحة وعمل بنظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس لجمهورية رقم ٣٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ اذ ان تلك الاجراءات قد تمت بتاريخ ١٠/١٠/١٩٦٧ بتصديق السيد نائب رئيس الجمهورية رئيس لجنة الخطة بعد ان وافقت اللجنة الوزارية للشئون التشريعية والتنظيم والادارة على جداول توصيف وتقييم وظائف هذه الشركة .

ومن حيث ان اجراءات توصيف وتقييم وظائف الهيئه المذكورة (الشركة) قد تمت فى سن عمل واحد من ضمن العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ فإنه يتعين الرجوع الى هذه الاحكام دون غيرها فى خصوص تحديد اثار تمام هذه الاجراءات ومن بينها تحديد تقديمات العاملين فى الفئة المالية التى قيمت بها وظائفهم وسويت عليها حالاتهم .

ومن حيث أن اجراءات التقييم والتوصيف المشار اليها قد تمت فى ظل العمل بأحكام المادة الثالثة من نظام العاملين بالقطاع العام قبل تعديلها اعتبارا من ١٩/١٢/١٩٦٨ بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٦٣ لسنة ١٩٦٨ والتي كانت تنص على أنه « يكون لكل مؤسسة أو وحدة اقتصادية جدول توصيف للوظائف والمرتبات يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها فيمن يشغلها وترتيبها فى احدى فئات الجدول الملحق بهذا النظام مع مراعاة أحكام القرار الجمهورى رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه » .

ومن حيث أن مؤدى هذا النص أن المشرع قد استعار أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ فى شأن تقييم مستوى الشركات واعادة تقييم وظائف المؤسسات العامة والشركات وأوجب اتباعها فى مجال توصيف وتقييم ومعادلة وظائف الشركات والمؤسسات العامة فى ظل العمل بنظام العاملين بالقطاع العام وقد نصت المادة الثانية من القرار الجمهورى المشار اليه على أنه « يجوز اعادة تقييم الوظائف العسامة بالمؤسسات أو الشركات أو استحداث وظائف جديدة وفقا لاحكام المادة ٦٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وذلك بعد مراجعة الجهاز المركزى للتنظيم والادارة وعلى أن يعتمد الوظائف من الفئة الثانية فما فوق من مجلس الوزراء وفى كلتا الحالتين لا يسرى التعديل الا اعتبارا من أول السنة المالية التالية » . ومؤدى ذلك أن تقييم وظائف الشركات فى ظل العمل بأحكام نظام العاملين بالقطاع العام لا يسرى ولا ينفذ الا اعتبارا من أول السنة المالية التالية لاعتماده من الجهة المختصة .

ومن حيث أن المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه قد اوجبت اعتماد تقييم وظائف المؤسسات العامة والشركات بالفئة الثانية فما فوق من مجلس الوزراء فى حين اكتفت فى شأن اعتماد تقييم وظائف تلك الجهات بالفئة الثالثة فأقل بمجرد موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والادارة على ذلك ، فان ما تضمنته

جداول توصيف وتقييم ومعادلة وظائف الهيئة المذكورة (الشركة) من تقييم لبعض وظائفها بالفئة الثانية فما فوق لم تنفذ الا اعتبارا من أول السنة المالية التالية لاعتمادها من مجلس الوزراء . أما ما تضمنته فى شأن تقييم وظائف هذه الهيئة بالفئات المالية الأدنى من الثانية فانه لم ينفذ الا اعتبارا من موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والادارة .

ومن حيث أن الفئات المالية التى تضمنها الجدول الملحق بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة العاملين بالشركات ومن بعده تلك التى تضمنها الجدول المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ليست سوى مصارف مالية للوظائف بعد توصيفها وتقييمها واجراء التعادل بينها وبين وظائف كل مؤسسة أو وحدة اقتصادية ، وانه لذلك لا يجوز شغل الفئة بالتعيين فيها أو النقل اليها قبل تمام التوصيف والتقييم والتعادل اذ انها قبل تمام ذلك تكون ذات كيان ناقص لم يكتمل ولا تستوى كيانا مكتملا الا بعد تمام التقييم والتوصيف والتعادل ، وتأسيسا على ما تقدم فانه يتعين تحديد أقدميات العاملين فى الهيئة المذكورة (الشركة سابقا) فى الفئات التى تقررت للوظائف التى يشغلونها اعتبارا من تاريخ سريان ونفاذ تقييم هذه الوظائف أى اعتبارا من أول السنة المالية التالية لاعتماد هذا التقييم من السلطة المختصة بذلك . ومن ثم فانه لا يجوز رد تاريخ أقدمية العاملين فى هذه الهيئة الى ١٩٦٦/٦/٣٠ ، اذ ان اتخاذ هذا التاريخ موعدا لتحديد أقدمياتهم لا يستند الى أساس من حكم القانون .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن أقدميات العاملين بالهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة الكبرى (شركة مياه القاهرة الكبرى سابقا) فى الفئات التى سويت عليها حالاتهم تتحدد اعتبارا من أول السنة المالية التالية لاعتماد مجلس الوزراء بالنسبة الى الفئة الثانية وما يعلوها ، والجهاز المركزى للتنظيم والادارة بالنسبة الى الفئات الأدنى من الثانية .

خامسا : النقل الى جهة لم يتم ترتيب الوظائف بها

قاعدة رقم (٤٩٥)

المبدأ :

نقل العامل الذي حصل على مؤهل عال أثناء الخدمة غير جائز من جهة تم فيها ترتيب الوظائف الى جهة لم تعتمد فيها جداول الترتيب والتوصيف بعد .

ملخص الفتوى :

اعتنق المشرع بموجب أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ نظام ترتيب الوظائف وربط بينها وبين الدرجات المالية . وهذا الربط لا يتحقق الا بالانتهاء من جداول ترتيب الوظائف وتقييمها ، وعلى ذلك فان العامل الذي يحصل على مؤهل عال أثناء الخدمة بعد اعتماد جداول الترتيب والتوصيف من الجهة المختصة لا يجوز نقله نقلا نوعيا الى جهة أخرى لم يتم فيها اعتماد نظام الترتيب والتوصيف تطبيقا لاحكام المادة الرابعة فقرة (٣) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على ان هذا النظر لا ينسحب على النقل العادي .

(ملف ٢٢٢/٦/٨٦ - جلسة ١٥/٢/١٩٨٤) .

سادسا : اعادة تقييم الوظيفة

قاعدة رقم (٤٩٦)

المبدأ :

اختصاص مجلس ادارة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية بتوصيف وتقييم الوظائف على أساس واجبات ومسؤوليات الوظيفة - لمجلس الادارة اعادة تقييم الوظائف واستحداث وظائف جديدة بشرط أن يعتمد الوزير هذا

التقييم - يجب توافر الشروط المقررة لشغل الوظيفة فى العامل وصدر قرار من السلطة المختصة بالتعيين بتعيينه فيها - اعادة تقييم الوظيفة برفع فئتها المالية - مجرد توافر شروط شغل الوظيفة الجديدة فى العامل لا يؤدى بذاته الى شغله لها - يجب صدور قرار من السلطة المختصة بالتعيين بتعيينه فيها - اساس ذلك - انه يلزم توافر شروط شغل الوظيفة فى العامل وصدر قرار من السلطة المختصة بالتعيين وفقا للفئة المالية المحددة لهذه الوظيفة وقد لا تكون سلطة التعيين هى السلطة المختصة باجراء التقييم والتوصيف .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام تنص على أن « يضع مجلس ادارة المؤسسة او الوحدة الاقتصادية هيكلًا تنظيميًا لها يعتمد من الوزير المختص » .

وتنص المادة الثانية من هذا القانون على أن (يكون لكل مؤسسة أو وحدة اقتصادية جدول توصيف للوظائف والمرتبات يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها واشتراطات اللازم توافرها فيمن يشغلها وترتيبها فى داخل احدى مستويات الجدول الملحق بهذا النظام .

ويجوز اعادة تقييم الوظائف بالمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها أو استحداث وظائف جديدة بعد موافقة مجلس الادارة على أن يعتمد من الوزير المختص ، وذلك بشرط الالتزام بالنسبة المقررة للاجور الى رقم الانتاج أو رقم الاعمال) .

وتنص المادة الخامسة على انه (فيما عدا رئيس مجلس الادارة واعضاء مجلس الادارة الذين يعينون بقرار من رئيس الجمهورية يكون التعيين فى وظائف الادارة العليا بقرار من الوزير المختص ، ويكون

التعيين فى وظائف المستوى الاول بقرار من رئيس مجلس الادارة بناء على ترشيح المجلس ويكون التعيين فى باقى المستويات بقرار من رئيس مجلس الادارة) .

ومن حيث انه طبقا لهذه النصوص فان المشرع ميز بين توصيف وتقييم الوظائف وبين التعيين فيها وذلك بأن حدد لكل منهما أدواته والسلطة المختصة بإجرائه ، فحول مجلس الادارة الاختصاص بإجراء التوصيف والتقييم على أركان قوامها واجبات الوظيفة ومسئولياتها ، فى حين ربط التعيين فى الوظيفة بالفئة المحددة لها ففيمما عدا رئيس وأعضاء مجلس الادارة الذين يعينون بقرار من رئيس الجمهورية يختص الوزير بالتعيين فى وظائف الادارة العليا ويختص رئيس مجلس الادارة بالتعيين فى وظائف المستوى الاول بترشيح من المجلس ويستقل بالتعيين فى باقى المستويات .

ومن حيث انه بناء على ذلك فان أعمال احدى السلطتين لاختصاصها لا يؤدى بمفرده الى تقلد العامل للوظيفة بل لابد من اجتماعهما معا ، ومن ثم فان مجرد توافر شروط شغل الوظيفة وموصافاتها فى العامل لا يؤهله لتقلدها طالما أنه لا يشغل الفئة المالية المحددة لها بالاداة الصحيحة الصادرة من سلطة التعيين .

ومن حيث انه لما كانت علاقة العامل بالوظيفة تقوم على توافر شروطها وموصافاتها فى شأنه وعلى شغله لفئة مالية معينة فان رفع الفئة المالية للوظيفة التى يقوم العامل بأعبائها الى فئة أعلى من تلك التى يشغلها العامل يجعله غير شاغل للوظيفة او للفئة الجديدة التى قُدرت لها ويتعين لاعتباره كذلك صدور قرار من سلطة التعيين بوضعه على الفئة الجديدة وليس من شك فى أن القول بغير ذلك سيؤدى الى مصادرة اختصاص سلطة التعيين والى شغل العامل للفئة المالية وللوظيفة بناء على قرار صادر من السلطة المختصة بالتوصيف والتقييم الامر الذى يتعارض مع صريح نصوص القانون .

ومن حيث أنه تطبيقا لما تقدم فإن إعادة تقييم وظيفة المدير التجارى لشركة الاسكندرية للمنتجات المعدنية برفع فئتها المالية من الثانية الى الاولى يؤدى الى اعتبار السيد الذى كان بالفئة الثانية غسير شاغل لها ولا يعود لشغلها الا بعد صدور قرار بتعيينه فيها بالفئة الجديدة من الوزير باعتباره السلطة المختصة بالتعيين فى الوظائف المحدد لها
الفئة الاولى .

ومن حيث أنه لا وجه للحجاج فى هذا الصدد بفتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلسة ١٩٧١/٣/٣١ ذلك لانها تناولت حالة من يعين بقرار من السلطة المختصة بالتعيين فى وظيفة لم تكن سلطة التوصيف قد مارست بشأنها اختصاص تحديد شروطها ومواصفاتها وفتتها المالية ، وعند أعمالها لاختصاصها حددت للوظيفة فئة من الفئات التى يتم التعيين عليها بذات القرار الصادر بالتعيين لذلك رأت الجمعية العمومية أنه لا حاجة فى مثل هذه الحالة الى استصدار قرار جديد من سلطة التعيين طالما أن الفئة التى قدرت للوظيفة تدخل فى نطاق اختصاص السلطة التى أقرت التعيين وباعتبار أن التعيين فى الوظيفة يتضمن فى نفس الوقت التعيين فى الفئة المالية المقدرة لها ، وهو الامر الذى يتخلف فى الحالة الماثلة حيث عين العامل أصلا بالوظيفة فى وقت كان مقدرا لها فئة مالية أدنى من الفئة التى أعيد تقييمها عليها ، ومن ثم فلا يصح القياس بين الحالتين لعدم امكان الجمع بينهما فى الحكم .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية السيد فى شغل وظيفة المدير التجارى لشركة الاسكندرية للمنتجات المعدنية التى أعيد تقييمها برفع فئتها المالية من الثانية الى الاولى الا بعد صدور قرار بذلك من الوزير المختص .

قاعدة رقم (٤٩٧)

المبدأ :

الجهة المختصة بشغل الوظائف التى يعيد مجلس ادارة وحـدة القطاع العام تقييمها هو الوزير المختص .

ملخص الفتوى :

إذا كان المشرع قد خول مجلس ادارة الشركة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ سلطة نهائية فى اعداد جداول التوصيف والتقييم ، ولم يعلق تطبيق تلك الجداول على اعتماد سلطة أخرى فى حين أنه كان يعلق تطبيق تلك الجداول فى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الملغى على اعتماد الوزير المختص فان ذلك لا يعنى امكان شغل العامل للوظيفة مجرد صدور قرار من مجلس الادارة بتقييمها وتحديد الدرجة المالية المحددة لها لان المشرع اتخذ فى القانون الجديد رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ذات المسلك الذى سار عليه من القانون القديم وهو التمييز بين الاختصاص بالتقييم وبين الاختصاص بالتعيين ولم يدمجها فى سلطة واحدة ، ومن ثم فان استقلال مجلس ادارة باختصاص التقييم والتوصيف فى القانون الجديد رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لا يمكن ان يؤدى الى ايلولة الاختصاص بالتعيين والترقية اليه ، مع وجود نصوص صريحة تخول هذا الاختصاص لسلطات أخرى .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم اختصاص مجلس ادارة شركة مضارب البحيرة بتسكين العاملين فى الوظائف التى رفعت الدرجات المالية المحددة لها من درجة مدير عام الى الدرجة العالية وانه يلزم لشغل هذه الوظائف التى اعيد تقييمها صدور قرارات بالتعيين فيها من الوزير المختص بصفته رئيسا للجمعية العمومية للشركة .

الفرع الثالث

عدم اكتساب قرارات التسكين الخاطئة

حصانة تعصمها من السحب أو الالفاء

قاعدة رقم (٤٩٨)

المبدأ :

قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ هما المعمول بهما بالنسبة للعاملين بهيئة المسرح بحكم الاحالة الواردة فى القرارات الجمهورية المتعاقبة المنظمة للهيئة - تبعا لذلك لم يكن ثمة محل لاجراء تقييم وتسكين العاملين بهيئة المسرح لان اجراءات التقييم والتسكين هى من المسائل المتعلقة بالقطاع العام التى لم تطبق احكامه على العاملين بالمسرح - يترتب على ذلك عدم مشروعية قرارات هيئة المسرح بتسوية حالات العاملين بها وفقا لللائحة العاملين بالشركات العامة وتسكينهم على الفئات الواردة بهذه اللائحة - عدم اكتساب هذه القرارات حصانة تعصمها من السحب أو الالفاء .

ملخص الفتوى :

يبين من قصى القرارات المنظمة لهيئة المسرح انه بتاريخ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٩٤ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة لفنون المسرح والموسيقى وكان ينطبق على المؤسسة عندئذ قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وذلك بحكم الاحالة الواردة فى القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بأصدار لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة ، وبتاريخ ٥ من فبراير سنة ١٩٦٩ صدر القرار الجمهورى رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم مؤسسة

فنون المسرح والموسيقى ونصت المادة (١٥) منه على أن « يعمل بالقواعد السارية فى هيئة اذاعة الجمهورية العربية المتحدة بالنسبة للشئون المالية والادارية وشئون العاملين بالمؤسسة الى أن تصدر اللوائح الخاصة بالمؤسسة ، وفى ١٩٦٩/٩/٢٢ صدر القرار الجمهورى رقم ١٧٨٢ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء الهيئة العامة للمسرح والموسيقى والفنون الشعبية ليحل محل مؤسسة فنون المسرح والموسيقى ونصت المادة ١٠ من هذا القرار على أن « يظل العاملون بمؤسسة فنون المسرح والموسيقى بحالتهم الوظيفية ويخضعون للنظم والقواعد واللوائح المعمول بها فى المؤسسة الى أن تصدر اللوائح والقواعد الخاصة بالهيئة بعد الاتفاق مع وزارة الخزانة والجهاز المركزى للتنظيم والادارة بحيث تصدر قبل أول يوليو سنة ١٩٧٠ ، كما تظل النظم والقواعد واللوائح الاخرى المعمول بها فى مؤسسة فنون المسرح والموسيقى سارية خلال فترة الانتقال المذكورة حتى تصدر القواعد واللوائح الخاصة بالهيئة » . وأخيرا صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢٧ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة السينما والمسرح والموسيقى ونصت المادة (١٤) منه على أن « تظل القواعد واللوائح والقرارات التى كان معمولا بها فى المؤسسة المصرية العامة للسينما والهيئة العامة للمسرح والموسيقى والفنون الشعبية سارية فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القرار لحين صدور القواعد واللوائح والقرارات الخاصة بالهيئة » .

وحيث أنه يبين مما تقدم أن القرارات المتعاقبة المنظمة لكل من مؤسسة السينما ومؤسسة المسرح والتى انتهت بادماجها فى هيئة واحدة حتى هيئة السينما والمسرح المنشأة بالقرار الجمهورى رقم ٢٨٢٧ لسنة ١٩٧١ - هذه القرارات تضمنت احكاما وقتية أحالت بموجبها فى الشئون المالية والادارية الخاصة بالمؤسستين الى القواعد التى تطبيقها هيئة الاذاعة وذلك الى أن تصدر كل مؤسسة لائحته الداخلية ، ثم قضى القرار الجمهورى رقم ٢٨٢٧ لسنة ١٩٧١ باستمرار العمل بهذه القواعد وذلك الى أن تصدر هيئة السينما والمسرح والموسيقى القواعد الخاصة بها .

ولما كانت هيئة الاذاعة تطبق قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على العاملين بها وذلك اعمالا لنص المادة الاولى من القرار

الجمهورى رقم ١٦٠٦ لسنة ١٩٥٩ التى تنص على ان « تسرى فى شان موظفى الاذاعة ومستخدميها الاحكام المنصوص عليها فى قانون موظفى الدولة والقوانين الاخرى المنظمة لشئون العاملين » وظل هذا القانون مطبقا على العاملين بالاذاعة ومن بعده قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فى ١٣/١١/١٩٧١ حيث صدر قرار رئيس اتحاد الاذاعة والتليفزيون رقم ٢ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين باتحاد الاذاعة والتليفزيون - وبهذه المثابة يعتبر قانون نظام موظفى الدولة وقانون نظام العاملين المدنيين هما المعمول بهما بالنسبة للعاملين بهيئة المسرح بحكم الاحالة الواردة فى القرارات الجمهورية المتعاقبة المنظمة للهيئة والتى انتهت بصدر القرار الجمهورى رقم ٢٨٢٧ لسنة ١٩٧١ بادماج مؤسسة السينما وهيئة المسرح فى هيئة واحدة ، ولقد نص هذا القرار على ان تستمر القواعد المعمول بها بالنسبة لمؤسسة السينما وبالنسبة لهيئة المسرح سارية فيما لا يتعارض مع احكامه الى ان تصدر الهيئة القواعد واللوائح والقرارات الخاصة بها . وتبعا لذلك فلم يكن ثمة محل لاجراء تقييم وتسكين للعاملين بهيئة المسرح لان اجراءات التقييم والتسكين هى من المسائل المتعلقة بالقطاع العام التى لم تطبق احكامه على العاملين بالمسرح وتعتبر قرارات هيئة المسرح بتسوية حالة العاملين بها وفقا للائحة العاملين بالشركات العامة وتسكينهم على الفئات الوزدة بهذه اللائحة غير مشروعة ، وبهذه المثابة لا تكتسب هذه القرارات حصانة تعصمها من السحب او الالغاء .

من اجل ذلك انتهى راي الجمعية العمومية الى عدم مشروعية قرارات هيئة المسرح المشار اليها الصادرة بتسكين وتسوية العاملين بها بالتطبيق لاحكام لائحة نظام العاملين بشركات القطاع العام .
(ملف ٦٧٧/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٦/٤/٢٨) .

الفصل الخامس

مسائل متنوعة

الفرع الاول

اوراق الموظف

قاعدة رقم (٤٩٩)

المبدأ :

الاوراق والبيانات التى تتعلق بالموظف وتثبت أن له حقا - ينبغى كاصل مسلم به أن تكون مودعة بملف خدمته أو فى القليل يتعين أن يشار فى الاوراق الى تقديمها بما لا يدع مجالا للمنازعة فى هذا التقديم .

ملخص الحكم :

من الاصول المسلم بها أن كل ما يتعلق بالموظف من أوراق وبيانات تثبت أن له حقا ينبغى أن تكون مودعة بملف خدمته باعتباره وعاء عمله الطبيعى أو فى القليل يتعين أن يشار فى الاوراق الى تقديمها بما لا يدع مجالا للمنازعة فى هذا التقديم ، ما دام صاحب الشأن يزعم أنها قدمت بالطريق الرسمى الى الجهة الادارية المختصة فى الميعاد المحدد لذلك قانونا .

(طعن رقم ٦٠٩ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/١٩) .

الفرع الثانى

درجة شخصية

قاعدة رقم (٥٠٠)

المبدأ :

درجة شخصية - أوجه التشابه وأوجه المفارقة بينها وبين الدرجة الأصلية .

ملخص الحكم :

إذا ثبت أن المدعى قد رقى إلى الدرجة الثامنة الشخصية بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٢ فإنه يعتبر مرقى الى درجة دائمة ، ولا يفقد فى ذلك أن الدرجة الترقى اليها درجة شخصية وأنه بقى بعد الترقية فى درجته الشخصية ، ذلك أن الدرجة الشخصية والدرجة الأصلية تتساويان فى هذا الخصوص فى كل الميزات والحقوق المترتبة على منحها ، فليس ما يمنع من ترقية صاحب الدرجة الثامنة الشخصية الى الدرجة السابعة ، كما لا تحول درجته الشخصية دون منحها علاوات تلك الدرجة فى مواعيدها وبفئاتها المقررة اسوة بالدرجة الأصلية ، وكل ما هنالك من فارق بين الدرجة الأصلية والدرجة الشخصية أن أوضاع الميزانية عند ترقية موظف الى درجة شخصية لم تكن تسمح بمنحه درجة أصلية ، وهو أمر لا اثر له على مركزه القانونى باعتباره مرقى الى تلك الدرجة ، وهو على كل حال وضع مؤقت يسوى عند وجود خلوات تسمح بوضع صاحب الدرجة الشخصية على درجة أصلية دون أن ينقص ذلك من حقوقه شيئاً .

الفرع الثالث

كادر

قاعدة رقم (٥٠١)

المبدأ :

• اختلاف الكادرين الكتابي المتوسط والفنى المتوسط فى طبيعتهما •

ملخص الحكم :

لا مشاحة فى أن الكادر الكتابي المتوسط والكادر الفنى المتوسط وان جمعهما تقسيم واحد من حيث مربوط الدرجات الا انهما كادران يختلفان فى طبيعتهما اختلافا جوهريا مناطه المغايرة الاساسية بين المؤهل الذى يجيز التعيين فى أيهما وطبيعة الاعمال التى يقوم بها شاغلو الوظائف المدرجة فى كل منهما وآية ذلك ما نصت عليه المادة ١١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفى الدولة من أن المؤهلات العلمية التى يجب أن يكون المرشح حاصلا عليها وهى :

(١)

(٢) شهادة فنية متوسطة تتفق دراستها وطبيعة الوظيفة اذا كان التعيين فى وظيفة من وظائف الكادر الفنى المتوسط •

(٣) شهادة الدراسة الثانوية أو ما يعادلها اذا كان التعيين فى وظيفة كتابية أو شهادة الدراسة الابتدائية أو ما يعادلها اذا كان التعيين فى وظيفة من الدرجة التاسعة •

(طعن رقم ١٠٤٩ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/١٠) •

قاعدة رقم (٥٠٢)

المبدأ :

الدرجة فى الكادر الادنى - لا تتفق اطلاقا مع الدرجة فى الكادر
العالى حتى ولو اتحدت فى التسمية - الخروج على ذلك يستلزم نصا صريحا
من المشرع .

ملخص الحكم :

من المقرر وفقا لقضاء هذه المحكمة اى الدرجة فى الكادر الادنى
لا تتفق اطلاقا مع الدرجة فى الكادر العالى حتى ولو اتحدت فى التسمية
وان الخروج على ذلك يستلزم نصا صريحا من المشرع .
(طعن رقم ١٣٦٥ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٣)

قاعدة رقم (٥٠٣)

المبدأ :

كادر سنة ١٩٣٩ - انشاؤه درجة جديدة هى الدرجة التاسعة -
ادراجها ضمن درجات الكادر العام دون كادر الخدمة الخارجيين عن هيئة
العمال .

ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على كادر سنة ١٩٣٩ انه انشا درجة جديدة هى
الدرجة التاسعة ونص على ان التعيين فيها فى كل الاحوال يكون بصفة
مؤقتة ، وقد الحق بهذا الكادر جداول تضمنت الكادر العام للموظفين

- ١٠٩٠ -

ثم الكادرات الخاصة واخيرا كادر الخادمة الخارجيين عن هيئة العمال ،
وأدرجت الدرجة التاسعة ضمن درجات الكادر العام . وعلى مقتضى ذلك
لا يعتبر المطعون لصالحه ضمن الخدمة الخارجيين عن هيئة العمال
أو الخدمة السائرة ، وان عودلت الدرجة التاسعة المعين عليها في احوال
خاصة بالدرجات الخارجة عن هيئة العمال ، ومن ثم تسرى عليه - طبقا
لما تقدم ولما ورد بالمادة السابعة من عقد استخدامه - جميع اللوائح الخاصة
بالمستخدمين الجارى العمل بها أو التى سيعمل بها مستقبلا .

(طعن رقم ١٩٣ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/٦/٩) .

الفرع الرابع

اثر الاحكام الاجنبية على العلاقة الوظيفية

قاعدة رقم (٥٠٤)

المبدأ :

الاستناد الى حكم نهائى بعقوبة مقيدة للحرية من محكمة اجنبية فى اصدار قرار بانهاء خدمة العامل المحكوم عليه باطل بطلانا مطلقا ولا يترتب اثره فى انتهاء الخدمة على الاطلاق .

ملخص الحكم :

ان القرار الصادر بانهاء خدمة أحد العاملين استنادا الى حكم الفقرة السادسة من المادة ٦٤ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام بسبب الحكم عليه نهائيا بعقوبة مقيدة للحرية من إحدى المحاكم الأجنبية هو قرار انطوى على مخالفة جسيمة تنحدر به الى مرتبة الانعدام الذى لا تلحقه أية حصانة ، ذلك ان الحكم الصادر من المحكمة الأجنبية وان جاز الاستناد اليه كسبب من أسباب تاديب العامل عما بدر منه الا أنه لا يستقيم سببا صحيحا لانتهاء خدمته بالتطبيق للنص المذكور ، شئنا ان سلطة مصدر القرار فى اعمال النص المذكور مقيدة بوجوب أن يكون الحكم الجنائى صادرا من المحاكم الوطنية احتراما لسيادة الدولة .

(طعن رقم ٥٢٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٨١)

الفرع الخامس

بهاء العلاقة الوظيفية واثره على الاجازات

قاعدة رقم (٥٠٥)

المبدأ :

مدى جواز منح اجازة للوضع أو لرعاية الطفل بعد التعيين وقبل استلام العمل - جواز الترخيص للعاملين الجدد بأجازات خلال فترة الاختبار وقبل انتهائها - استحقاق العامل الاجازات يكون عن سنة عمل كاملة أى أن العامل لا يستحق الاجازات الا عن المدة التى يقضيها فى العمل
فعلا .

ملخص الفتوى :

من حيث أنه بالنسبة للمسألة الاولى فان عدم تسلم العامل المعين عمله فى المهلة المناسبة وهى لا تقل عن خمسة عشر يوما ولا تزيد على شهر ، يجعل قرار تعيينه كان لم يكن ، وذلك ما لم يقدم عذرا تقبله السلطة المختصة ، طبقا للمادة ٢٤ من اللائحة التنفيذية للقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وبناء على ذلك لا يجوز النظر فى منح العامل المعين أية اجازات قبل تسلمه العمل ، وانما يجوز له الاحتفاظ بالوظيفة بعد فوات المهلة المشار اليها اذا قدم عذرا تقبله جهة الادارة .

ومن حيث أنه عن المسألة الثانية ، فان قيد عدم الترخيص للعامل باجازة خلال الستة اشهر الاولى من خدمته لم يرد الا فى المادة ١/٦٥ من القانون المشار اليه الخاصة بالاجازة الاعتيادية ، وبالتالي فان الاجازات الاخرى طالما لم تقيد بمثل هذا الحكم يكون من حق العامل الحصول عليها دون انتظار فترة معينة قبل الترخيص بها . كما وان المشرع حينما اوجب الحق فى الاجازة فانه يكون قد رجح عندئذ مصلحة المرفق العام ، كما هو

الحال على سبيل المثال فى اجازة المرافقة الوجوبية وفقا للمادة ٦٩ بند ١ من قانون العاملين ، ومن ثم فليس ما يمنع عن ايقاف فترة الاختبار وقطعها والترخيص للعامل بالاجازة الوجوبية أو الاجازة التى تقتضيها الضرورة مع استكمال فترة الاختبار عند عودته وعده ترقية اذا امتدت فترة الاختبار نتيجة قيامه بالاجازة المرخص له بها طالما ان صلاحيته لم تثبت بعد لشغل أدنى وظائف التعيين .

ومن حيث أنه عن المسألة الثالثة ، فإن المشرع وأن كان قد قرر أن تتخذ السنة الميلادية من أول يناير الى آخر ديسمبر اساسا لحساب الاجازات التى تمنح للعاملين الا ان ذلك لا يعنى ان الاجازة لا تستحق كاملة الا اذا قضى العامل فى عمله المدة المقررة لها هذه الاجازة ، طالما ان الاجازة حق من حقوق العامل لا يجوز منعها عنه او حرمانه منها . ولذلك عندما اراد المشرع ان يخرج على هذا الاصل ، اورد على خلافه حكما خاصا صريحا ضمنه المادة ١/٦٥ سابق الاشارة اليها . وبناء على ذلك فان العامل يستحق اجازته المقررة فى أى وقت من السنة الميلادية دون ربطها بمدة العمل الفعلية منسوبة الى السنة الميلادية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
الآتى :

أولا : عدم جواز الحصول على اجازات قبل استلام العمل ، وللجهة الادارية ان تقبل الاعذار طبقا للمادة ٣٤ من اللائحة التنفيذية للقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليها .

ثانيا : احقية العامل فى الاجازات المنصوص عليها وفقا لاحكامها الوجوبية والاختيارية خلال فترة الاختبار . على ان توقف فترة الاختبار خلال فترة الاجازة ثم تستكمل بعد عودته من لاجازة .

ثالثا : منح الاجازات المنصوص عليها فى لقانون مرجعه سنة الخدمة القانونية وليست سنة العمل الفعلى .

(ملف ٢٥٧/٦/٨٦ - جلسة ١٦/٢/١٩٨٣ . وفى ذات المعنى ملف ٦٣٠/٣/٨٦ - جلسة ١/٦/١٩٨٣)

الفرع السادس

الوضع الوظيفي للموظف المنقول من جهة ادارية ملغاة

قاعدة رقم (٥٠٦)

المبدأ :

الغاء جهة ادارية ونقل العاملين بها الى جهة ادارية أخرى يترتب عليه ان يشغل العاملون المنقولون بالجهة المنقول اليها الدرجات التي كانوا يشغلونها بالجهة الملغاة - اذا كان المنقول كان يشغل بالجهة المنقول منها وظيفة نائب رئيس جامعة فهو يستمر بهذه الوظيفة بالجهة المنقول اليها - ويستحق بالتالى بدل التمثيل المقرر للوظيفة .

ملخص الفتوى :

من حيث ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ فى شأن انشاء اكاديمية السادات للعلوم الادارية ينص فى المادة ١٨ على ان (يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨١ لسنة ١٩٧١ وتحل الاكاديمية محل المعهد النقوى للتنمية الادارية فيما له من حقوق وما عليه من التزامات وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القرار) .

كما ينص هذا القرار فى مادته ٢٠ على ان (ينقل الى الاكاديمية اعضاء الجهاز الفنى بالمعهد القومى للتنمية الادارية وكذلك العاملون به من غير اعضاء الجهاز الفنى بذات اوضاعهم الوظيفية ومراتبهم وبدلاتهم) .

ومفاد ذلك انه بعد ان قضى قرار انشاء الاكاديمية بالغاء المعهد القومى للتنمية الادارية قرر نقل كافة العاملين به الى الاكاديمية واحتفظ لهم باوضاعهم الوظيفية التي كانوا عليها قبل النقل وكذلك بمراتباتهم

وبدلتهم بغير أن يعلق هذا الاحتفاظ على حكم آخر ومن ثم لا يكون هناك مجال لأعمال النصوص المتعلقة بشغل الوظائف أو بتحديد المستحقات المالية بعد تركها على العاملين بالمعهد المنقولين الى الاكاديمية كما لا يجوز اشتراط شغلهم لوظائف بالاكاديمية تعادل تلك التى كانوا يشغلونها بالمعهد قبل النقل .

ولما كان الدكتور/المعروضة حالته قد شغل قبل نقله الى الاكاديمية وظيفة مدير معهد التنمية الادارية وكان يتقاضى بناء على ذلك بدل التمثيل المقرر لوظيفة نائب رئيس جامعة ، فانه يتعين الاحتفاظ له بهذا البدل بعد نقله الى الاكاديمية رغم تعيينه بوظيفة نائب رئيس الاكاديمية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية الدكتور المعروضة حالته فى صرف البدل المقرر له وقت نقله الى الاكاديمية

(ملف ٨٦/٤/١٩١٧ - جلسة ١٩/٥/١٩٨٢) .

الفرع السابع

وظائف مختلفة

اولا : ملاحظ صحي

قاعدة رقم (٥٠٧)

المبدأ :

تطبيق قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ بادمج بعض المهن العمالية فى وظيفة ملاحظ صحى المعدل بقرار رقم ١٧٣٦ لسنة ١٩٦٧ على القائمين بعمل فنى صحى يتعلق بالملاحظة والتنفيذ فى مجالى الوقاية والعلاج بوزارة الصحة .

ملخص الفتوى :

سن المشرع معيارا موضوعيا اعتبر بمقتضاه كل من كان قانما بعمل فنى صحى يتعلق بالملاحظة أو التنفيذ فى مجالى الوقاية والعلاج شاغلا لوظيفة ملاحظ صحى وقد وضع المشرع هذا المعيار بالتعديل الذى ادخله على قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ الذى لم يكن يدخل فى نطاق تلك الوظيفة الا اعمالا معينة على سبيل الحصر . وهو بذلك قد خرج من التخصيص الى التعميم ، الامر الذى يوجب النزول على ادارته واعمال مقتضاها باعتبار جميع القائمين بعمل من تلك الاعمال شاغلين للوظيفة ، ومن ثم يلتزم وزير الصحة باعتباره الجهة الادارية القائمة على تنفيذ ذلك القرار بان يدرج جميع الوظائف التى ينطبق عليها ذلك المعيار فى نطاق وظيفة الملاحظ الصحى ، فاذا اخطأ فى ذلك او اتضح له فى اى وقت ان ثمة وظائف ينطبق عليها المعيار الموضوعى سالف الذكر ولم تشملها القرارات الصادرة منه كان له بل ويتعين عليه أن يبادر الى تصحيح

قراراته بما يجعلها تتسق مع القاعدة التنظيمية العامة التي تضمنها قرار رئيس الجمهورية المشار اليه ولا مجال للقول بأن المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة تحول دون ذلك ، اذ ان حكم هذه المادة يقضى باسقاط حق العامل المستند من قاعدة سابقة على نفاذ القانون المذكور بمضى ثلاث سنوات من تاريخ العمل به ما لم يتقرر هذا الحق قضاء . أما في الحالة المعروضة فانه ولئن كانت القاعدة التنظيمية العامة المقررة للعاملين بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٢٦ لسنة ١٩٦٧ قد وضعت معيارا موضوعيا لمن يعد شاغلا لوظيفة ملاحظ صحى . الا ان هذه القاعدة لا تعتبر قابلة للتطبيق بذاتها وانما يتوقف ذلك على صدور قرار من الوزير المختص بتحديد الوظائف التى ينطبق عليها هذا المعيار ، فاذا اغفل قرار الوزير بعض الوظائف التى كان يتعين ادراجها به فان شاغلها لا يكون لهم ثمة حق نشأ وتكامل قبل العمل بالقانون المذكور يتأثر بمدة السقوط المنصوص عليها فى المادة ٨٧ منه ، وعلى ذلك فان حكم هذه المادة لا يحول بين وزير الصحة وتصحيح قراراته الصادرة بتنفيذ قرار رئيس الجمهورية اذا ما اتضح له اغفالها لبعض الاعمال التى كان يتعين اندماجها فى وظيفة ملاحظ صحى طبقا للمعيار الموضوعى الذى تضمنه القرار المذكور ، وذلك دونما حاجة لاستصدار قانون جديد يعالج الحالة الماثلة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية العاملين القائمين بعمل فنى صحى يتعلق بالملاحظة والتنفيذ فى مجالى الوقاية والعلاج بوزارة الصحة فى الافادة من احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ المعدل بقراره رقم ١٦٣٧ لسنة ١٩٦٧ وذلك بقرار يصدر من وزير الصحة مصححا لقراراته الصادرة فى هذا الشأن .

ثانيا : وظيفة تبأشر صيانة الالسلكية

قاعدة رقم (٥٠٨)

المبدأ :

وظائف الاشراف على القائمين فعلا بصيانة الالسلكية -
لا يستحق شاغلوها المكافاة الشهرية المقررة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠
لسنة ١٩٦٠ للعاملين الفنيين فى صيانة الالسلكية .

ملخص الفتوى :

من حيث انه القرار المشار اليه يشترط لمنح المكافاة الشهرية المقررة
ثلاثة شروط : اولها أن يكون العامل فنيا . وثانيها أن يباشر صيانة الالسلكية
الالسلكية . وثالثها أن يجتاز احدى مدد التدريب المبينة بالنص . ولما كانت
مباشرة الصيانة انما تنصرف الى الممارسة الفعلية لها فانه يخرج من نطاقها
مجرد الاشراف الذى تمارسه السلطات الرئاسية على العاملين بالصيانة ،
ولما كانت الوظيفة التى رقى اليها المعروضة حالته لا تقتضى منه ممارسة
صيانة الالسلكية بالفعل وانما تجعله مختصا فقط بالاشراف على
العاملين فى صيانة تلك الالسلكية ، فانه لا يستحق المكافاة المقررة للعاملين
بالصيانة ، ولا وجه للقول بأنه لا يلزم ممارسة الصيانة فعلا لاستحقاق
المكافاة المشار اليها والاكتفاء فى هذا الصدد باتصال العمل المنوط بالعامل
بعملية الصيانة على أى وجه من الوجوه ، ذلك لان المشرع اشترط صراحة
مباشرة صيانة الالسلكية بعبارات واضحة ولم يكتف بالعمل فى مجال الالسلكية
ومن ثم يتعين النزول على صريح عبارة النص وأعمال مقتضاها بقصر
مكافاة الصيانة الشهرية على العاملين الذين يباشرونها بالفعل .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم
استحقاق المعروضة حالته للمكافاة المقررة للعاملين الفنيين الذين يباشرون
صيانة الالسلكية .

ثالثا : وظيفة مدير عام الادارة القانونية بالهيئات العامة

قاعدة رقم (٥٠٩)

المبدأ :

جواز رفع مستوى وظيفة مدير عام الادارة القانونية ذات الربط المالى (١٢٠٠ - ١٨٠٠) باحدى الهيئات العامة وفقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، الى الدرجة المالية ذات الربط (١٥٠٠ - ٢٠٤٠) .

ملخص الفتوى :

لما كانت الموازنة تصدر بفانون ومن ثم فاذا ما تضمنت موازنة الهيئة تعديل الربط المالى لدرجة مدير عام الادارة القانونية بالهيئة وتقييمها بالدرجة العالية ، المقابلة لمثلتها فى كل من فانون العاملين المدنيين بالدولة وقانون نظام العاملين بالقطاع العام ، فانه يترتب على ذلك جواز تعديل الربط المالى لهذه الوظيفة المقررة بالجدول المرقق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه باعتبار ان قانون الموازنة هو أداة هذا التعديل .

لذلك انتهت الجمعية العمومية فى هذه الجلسة الى جواز تعديل الربط المالى المقرر لمدير عام الادارة القانونية بالهيئة ، وفقا لقانون الموازنة الذى يصدر متضمنا هذا التعديل ، وطبقا للتفصيل السابقة سانه .

(ملف ٥٤٩/٣/٨٦ - جلسة ١٥/٦/١٩٨٣) .

رابعا : الوظائف بالمناطق النائية

قاعدة رقم (٥١٠)

المبدأ :

احقية العامل باحدى المناطق النائية المحررة من سيناء فى بدل الإقامة وبدل طبيعة العمل والمقابل النقدي لاستثمارات السفر المجانية المقرر للعاملين بهذه المناطق أثناء ايفاده فى بعثة داخلية .

ملخص الفتوى :

من حيث ان المشرع منح لمن يعمل بمناطق نائية معينة بدل اقامة بنسبة محددة حسب موطنه الاصلى ، وقرر للعاملين بالمناطق المحررة من سيناء بدل طبيعة عمل بواقع ٧٥٪ من بداية مربوط الفئة التى يشغلها العامل ، كما خول من يعمل بتلك الجهات الحق فى اختيار مقابل نقدى لاستثمارات السفر المجانية عن عدد المرات التى يحق له السفر فيها . وفى ذات الوقت قضى المشرع بمنح عضو البعثة الداخلية كافة مرتباته والبدلات الاضافية التى يستحقها .

ولما كان الموفد فى بعثة يظل شاغلا للوظيفة التى يتقلدها فى الجهة التى يعمل بها ، ذلك أن المشرع عندما نظم البعثات لم يرتب قطع صلة الموظف بوظيفته أثناءها ولم يحرمه من مرتبها أو مزاياها ، ولم يجز شغل وظيفته مدة البعثة ، فمن ثم تعد امتدادا لعمله الاصلى ، ويعتبر قائما بالعمل خلالها ، كما وان ابتعاد الموظف عن مقر عمله اثناء البعثة انما هو امر مؤقت بطبيعته ليس من شأنه أن يؤدى الى اعتباره قد غير من محل اقامته ، بما لا يسوغ معه حرمانه من بدل الإقامة الذى يرتبط بشغل وظيفة فى احدى المناطق النائية ومن المقابل النقدى لاستثمارات السفر المجانية كما تتوافر فى حق من يشغل وظيفة بالمناطق المحررة من سيناء شروط الاستحقاق لبدل طبيعة العمل المقرر للعاملين بتلك المناطق .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية العامل بأحدى المناطق النائية المحررة من سيناء فى بدل الإقامة وبدل طبيعة العمل والمقابل النقدى لاستثمارات السفر المجانية المقرر للعاملين بهذه المناطق أثناء ايفاده فى بعثة داخلية .

الفرع الثامن

معادلة الوظائف

قاعدة رقم (٥١١)

المبدأ :

الاداة اللازمة لاجراء التعادل بين الوظائف هي قرار صادر من رئيس الجمهورية .

ملخص الفتوى :

التعادل يتم بين وظائف محددة بنص القانون ، ومن ثم فان التعادل بينها يعد كشفا لحقيقة واقعة ، فلا يمكن القول بتساوى درجتين غير متساويتين فعلا والمشرع عندما يتدخل لاجراء التعادل لا ينشئ وضعاً جديداً ، وانما يقرر وصفا سابقا ، وان القرار الجمهوري الذي يصدر باجراء التعادل لا ينشئ مراكز قانونية ، وانما يؤدي الى توحيد التطبيق بالجهاز الاداري بالدولة ، وعليه فانه اذا ما تعدى القرار الجمهوري الواقع فانه عند اصدار القرار الفردي المطابق له سترجع المحكمة لنصوص القانون مباشرة وتلتفت عن تطبيق القرار .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه يكفي لتقرير التعادل بين الكادرات طبقا للقوانين المنظمة للوظائف العامة .
صدر قرار من رئيس الجمهورية .

(ملف ٢٨/١/٥٨ - جلسة ١٩٧٩/٥/٣٠)

الفرع التاسع

صفة الموظف العام مناهل الاختصاص القضائى لمجلس الدولة

قاعدة رقم (٥١٢)

المبدأ :

صفة الموظف العام تجعل المنازعة فى أمور الوظيفة العامة من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى .

ملخص الحكم :

ان العبرة فى تحديد الجهة المختصة بنظر الدعوى هى بتحديد وضع المدعى كعامل او موظف عام وقت نشوء الحق الذى يطالب به دون اعتداد بما يطرأ على صفته او مركزه بعد ذلك من تغيير . ومن ثم وقد توافرت نلطان صفة الموظف العام فى التاريخ الذى يطالب فيه بتسوية حالته على اساسه تكون المنازعة من اختصاص محاكم مجلس الدولة .

(طعن ١٥٠١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢٧) .

وفـاة

قاعدة رقم (٥١٣)

المبدأ :

المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - تحديد شخص المختصم هو من البيانات الجوهرية التي يترتب على اغفالها بطلان الطعن - اساس ذلك - اعلان ذوى الشأن بمن رفع الطعن من الخصوم ومن رفع عليه وصفة كل منهم اعلاما كافيا - توجيه الطعن الى خصم متوفى يترتب عليه - بطلان الطعن ولو جهل الطاعن بواقعة الوفاة - اساس ذلك : يتعين على من يريد توجيه طعنه توجيهها صحيحا مراقبة ما يطرأ على خصومه من وفاة او تغيير فى الصفة قبل اختصاصه كى يوجه تقرير الطعن الى من يصح اختصاصه قانونا - لا يقدح فى ذلك ان تكون الوفاة سابقة على صدور الحكم المطعون فيه - اساس ذلك : النظر فى بطلان الحكم المطعون فيه انما يكون بعد قبول الطعن شكلا .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة ٤٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على ان يقدم طعن من ذوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة الادارية العليا موقع عليه من محام من المقبولين امامها ويجب ان يشتمل التقرير علاوة على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم عنى بيان تحكه المطعون فيه وتاريخه وبيان الاسباب التى بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن فاذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم ببطلانه . ولا جدال فى ان تحديد شخص المختصم هو من البيانات الجوهرية التي يترتب على اغفالها بطلان الطعن لان الغرض الذى رعى اليه الشارع مما اورده فى المادة ٤٤ سالفة الذكر من اثبات

البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم فى تقرير الطعن أنما هو أعلام ذوى الشأن بمن رفع الطعن من الخصوم ومن رفع عليه وصفة كل منهم اعلاما كافيا) ، وليس من شك فى أن هذا الغرض لا يتحقق اذا ما وجه الطعن الى خصم متوفى زالت صفته ولم يوجه الى أصحاب الصفة فى الطعن . ولا محاجة بجهل الطاعنين بوفاة المطعون ضدهما ، ذلك أنه يتعين على من يريد توجيه طعن توجيهها صحيحا مراقبة ما يطرأ على خصومة من وفاة أو تغيير فى الصفة قبل اختصاصه كى يوجه تقريراً الطعن الى من يصح اختصاصه قانوناً . ولقد يسر المشرع على الطاعن فى توجيه الطعن فى حالة وفاة المحكوم له اثناء ميعاد الطعن فاجاز بحكم المادة ٢١٧ من قانون المرافعات فى هذه الحالة اعلان الطعن الى ورثة المتوفى جملة دون ذكر اسمائهم وصفاتهم وذلك فى آخر موطن كان لمورثهم . ومتى تم اعلان الطعن على هذا الوجه صح الطعن ، على أن يقوم الطاعن بعد ذلك بإعادة اعلان الطعن لجميع الورثة باسمائهم وصفاتهم لاشخاصهم أو فى موطن كل منهم قبل الجلسة المحددة لنظر الطعن أو فى الميعاد الذى تحدده المحكمة لذلك . وهذا النص يؤكد ضرورة توجيه الطعن الى أصحاب الصفة فيه فى الميعاد الذى حدده القانون وليس من شك فى أن حكم المادة المذكورة ينصرف كذلك الى حالة وفاة المحكوم له قبل بدء ميعاد الطعن .

ولا يقدح فى هذا النظر أن تكون وفاة المطعون ضدهما سابقة على صدور الحكم المطعون فيه ومثار البطلان هذا الحكم فى ذاته - كما هو الحال فى الطعن المائل - ذلك أن النظر فى بطلان الحكم المطعون فيه انما يكون بعد قبول الطعن شكلاً ، وهو غير مقبول بداءة لكونه قد أقيم على خصمين غير موجودين على قيد الحياة فى تاريخ اقامته ، فضلاً عن عدم اختصاص من كان يجب اختصاصه قانوناً من أصحاب الصفة فى الطعن ، وهم ورثة المطعون ضدهما ، الا بعد انقضاء ميعاد الطعن .

وقف

الفصل الاول : الوقف الخيري

الفرع الاول :

- النظر على الاوقاف الخيرية .

الفرع الثانى :

- تغيير المصرف الذى عينه الواقف .

الفرع الثالث :

- اوقاف خيرية متنوعة .

- أولا : وقف المسجد .

- ثانيا : الوقف على التعليم .

- ثالثا : الارض الموقوفة المخصصة للدفن .

الفصل الثانى : الوقف الاهلى

الفرع الاول :

- التفرقة بين الوقف الخيرى والوقف الاهلى .

الفرع الثانى :

- إلغاء نظام الوقف على غير الخيرات .

الفصل الثالث : الاستبدال

الفرع الاول :

- استبدال الاراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر .

الفرع الثانى :

- تسليم الاعيان التى تديرها وزارة الاوقاف الى الهيئة العامة
للاصلاح الزراعى والمجالس المحلية .

الفرع الثالث :

- طلبات البذل والاستبدال فى الوقف .

الفرع الرابع :

- عقد البذل .

الفصل الرابع : اللجان

الفرع الاول :

لجان ادارية

الفرع الثانى :

- لجان ادارية ذات اختصاص قضائى .

الفرع الثالث :

- لجنة شئون الاوقاف .

الفرع الرابع :

- لجنة القسمة .

الفصل الخامس : مسائل متنوعة

الفرع الاول :

من احكام القانون الخاص .

اولا : اشهاد الوقف .

ثانيا : ثبوت الوقف .

ثالثا : تاجير اعيان الوقف .

رابعا : قسمة الوقف وفرز انصبة المستحقين .

الفرع الثانى :

من احكام القانون العام .

اولا : اموال الوقف لا تعتبر من الاموال العامة .

ثانيا : الاعيان الموقوفة لا تعتبر ترحد شاغره .

ثالثا : خضوع الاستحقاق فى الوقف للضريبة العامة على

الايراد .

رابعا : نزع ملكية بعض اعيان الوقف .

خامسا : ائمة المساجد التابعة لقسم الاوقاف الاهلية بوزارة

الاوقاف .

وقف

الفصل الاول

الوقف الخيري

الفرع الاول

النظر على الاوقاف الخيرية

قاعدة رقم (٥١٤)

المبدأ :

القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن النظر على الاوقاف الخيرية وتعديلاته جعل النظر على الاعيان الموقوفة على جهات بر لوزارة الاوقاف مع تخويلها حق التنازل عن النظر للجمعيات او الهيئات بالنسبة للاعيان الموجودة عليها فقط - للوزارة الحق في التنازل للجمعية عن النظر على الحصة الموقوفة عليها - لا يجوز عزل الجمعية عن النظر عن تلك الحصة الا اذا صدر قرار بذلك من مجلس وكلاء وزارة الاوقاف - لا يجوز للوزارة التنازل عن النظر للجمعية بالنسبة للاعيان الموقوفة على جهات أخرى - النظر عليها يكون للوزارة على أن تتولى هيئة الاوقاف المصرية ادارتها - نيابة عنها - لهذه الهيئة أن توكل الجمعية في تحصيل ايراداتها •

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون ٢٩٦ لسنة ١٩٥٤ ينص في مادته الثانية على أنه « اذا كان الوقف على جهة بر ، كان النظر عليه بحكم هذا القانون لوزارة الاوقاف •• فاذا كانت جهة البر جمعية

أو هيئة جاز لوزارة الاوقاف ان تنزل عن النظر الى هذه الجمعية او الهيئة ... » . وان القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الاوقاف ينص في مادته الاولى على ان « تتولى وزارة الاوقاف ادارة الاوقاف الآتية : أولا الاوقاف الخيرية ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه فاذا كانت جهة البر جمعية أو هيئة جاز لوزارة الاوقاف ان توكل هذه الجمعية أو الهيئة في الادارة ... » ، وينص في مادته الثانية على ان تشكل بوزارة الاوقاف لجنة تسمى لجنة شؤون الاوقاف ويقضى في مادته الثانية بان « تختص لجنة شؤون الاوقاف وحدها بالمسائل الآتية : أولا طلبات البدل ، والاستبدال في الوقف ... ثانياً ... ثالثاً ... رابعاً : الموافقة على عزل ناظر الوقف ... » ، كما قرر في مادته السابعة عشر الغاء الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ سالف الذكر . ثم صدر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٠ بتعديل القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ واستبدل نص المادة الثانية منه بالنص الآتي : اذا كان الوقف على جهة بر كان النظر عليه بحكم هذا القانون لوزارة الاوقاف ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه . فاذا كانت جهة البر جمعية أو هيئة جاز لوزارة الاوقاف ان تنزل عن النظر الى هذه الجمعية أو الهيئة ، وللجنة شؤون الاوقاف عزل الجمعية أو الهيئة عن النظر وبعزل ايهما يعود النظر للوزارة ... » .

كما ينص القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة الاوقاف المحمية في مادته الاولى على ان « تنشأ هيئة عامة تسمى هيئة الاوقاف المحمية تكون لها الشخصية الاعتبارية وتتبع وزير الاوقاف ... » وينص في مادته الثانية على ان « تختص وحدها بإدارة و استثمار اموال الاوقاف الآتية : أولا الاوقاف المنصوص عليها في المادة (١) من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ... » ويقضى في مادته الثالثة بان « تنتقل الى مجلس ادارة الهيئة الاختصاصات المخولة للجنة شؤون الاوقاف بالقانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ ... وذلك بالنسبة الى البدل والاستبدال والاستثمار وتؤول الاختصاصات الاخرى المخولة للجنة شؤون الاوقاف الى مجلس وكلاء وزارة الاوقاف منضماً اليه رئيس مجلس ادارة الهيئة ومستشار من مجلس الدولة ويعتد وزير الاوقاف قراراته ... » وينص في مادته

الخامسة على أن تتولى الهيئة نيابة عن وزير الاوقاف بصفته ناظرا على الاوقاف الخيرية ادارة هذه الاوقاف واستثمارها والتصرف فيها على أسس اقتصادية » .

كذلك تنص المادة (١٣) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤١ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم العمل بهيئة الاوقاف المصرية على أن « يجوز للهيئة أن توكل فرد أو وحدة من وحدات الحكم المحلى أو جمعية قانونية أو غيرها فى تحصيل ايراداتها فى نطاق اقليمى معين مقابل عمولة تحصيل وذلك طبقا للشروط والاوزاع التى يحددها مجلس ادارة الهيئة » .

ومفاد ما تقدم ان المشرع بالقانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ معسداً بالقانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٤ جعل النظر على الاعيان الموقوفة على جهات بر لوزارة الاوقاف مع تخويلها حق التنازل عن النظر للجمعيات أو الهيئات بالنسبة للاعيان المرصودة عليها فقط . ثم صدر القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ وقصر ادارة الاوقاف الخيرية على الوزارة وسلك سبيل توكيل الجمعيات فى ادارة الاعيان الموقوفة عليها بدلا من طريق التنازل عن النظر اليها ، وانشأ لجنة شئون الاوقاف خصها بالنظر فى طلبات البدل والاستبدال وبالموافقة على عزل ناظر الوقف . وقد أعاد القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٠ الى وزارة الاوقاف سلطة التنازل عن النظر الى الجمعيات الخيرية أو الهيئات فى حدود الاعيان الموقوفة عليها . ثم أنشأ المشرع هيئة الاوقاف بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ وخولها وحدها اختصاص ادارة واستثمار أموال الاوقاف الخيرية ، ونقل الى مجلس ادارتها الاختصاصات المخولة الى لجنة شئون الاوقاف بالنسبة للبدل والاستبدال والاستثمار ، ونقل الى مجلس وكلاء وزارة الاوقاف بالتشكيل المنصوص عليه اختصاصات اللجنة الاخرى ومن بينها الموافقة على عزل ناظر الوقف ، ولم يجعل من الهيئة ناظرا أصيلا على الاوقاف الخيرية وانما جعلها نائبا عن وزير الاوقاف فى ادارة أموال هذه الاوقاف واستثمارها والتصرف فيها . كما أجاز قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤١ لسنة ١٩٧٢ للهيئة أن توكل غيرها فى تحصيل ايراداتها وفقا للشروط والاوزاع التى يقررها مجلس ادارتها .

ومؤدى ذلك أن تنازل وزارة الاوقاف الى الجمعية الخيرية الاسلامية عن النظر عن اعيان الوقف المرصودة عليها هو تنازل مطابق للقانون ولا يجوز عزل الجمعية المذكورة عن النظر على تلك الاعيان الا بقرار من مجلس وكلاء وزارة الاوقاف متضمنا اليه رئيس مجلس ادارة هيئة الاوقاف ومستشار من مجلس الدولة على أن يعتمد وزير الاوقاف هذا القرار . اما بالنسبة لاعيان الوقف المرصودة على جهات بر اخرى خلاف الجمعية فيتعين أن تظل فى نظر الوزارة وان تتولى هيئة الاوقاف ادارتها نيابة عنها ، ويجوز للهيئة ان توكل الجمعية فى تحصيل ايراداتها فى نطاق قليمى معين مقابل عمولة تحصيل وطبقا للشروط التى يضعها مجلس ادارتها . وفيما يتعلق باستثمار اموال البذل والاستبدال فيختص به مجلس ادارة هيئة الاوقاف وحده .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن من حق وزارة الاوقاف أن تتنازل للجمعية الخيرية الاسلامية عن النظر على الحصة الموقوفة عليها ، ولا يجوز عزل الجمعية عن النظر عن تلك الحصة الا اذا صدر قرار بذلك من مجلس وكلاء وزارة الاوقاف وانه لا يجوز أن تتنازل الوزارة عن النظر للجمعية بالنسبة للاعيان الموقوفة على جهات بر اخرى والتى يجب أن تظل فى نظر الوزارة على أن تديرها هيئة الاوقاف نيابة عنها ، وبجوز لهذه الهيئة ان توكل الجمعية فى تحصيل ايراداتها وفقا لنص المادة (١٣) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤١ لسنة ١٩٧٢ ، اما بالنسبة لاستثمار اموال البذل والاستبدال فهو من اختصاص مجلس ادارة الهيئة وحده .

(ملف ٥٢٨/٢/٣٢ - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٢)

قاعدة رقم (٥١٥)

المبدأ :

القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الاوقاف - عدم تعارض احكامه فيما يتعلق بالنظر على وقف غير المسلمين مع احكام القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالنظر على الاوقاف الخيرية - بقاء ما لم ينص

على الفائه من أحكام القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ - بقاء النظر لوزارة
الاقواق على كل وقف ينشئه غير مسلم ما دام مصرفه اسلاميا - القول
بان هذا الحكم منسوخ ضمنا بأحكام القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ - غير
سليم .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثالثة من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن النظر على
الاقواق الخيرية (معدل بالقانون رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣) تنص على انه
« ... اذا كان الواقف غير مسلم والمصرف جهة غير اسلامية كان النظر
لمن تعينه المحكمة الشرعية ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه » . وتنص
المادة الاولى من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ تنظيم وزارة الاقواق على
انه « تتولى وزارة الاقواق النظر على الاقواق الاتية : أولا : الاقواق
الخيرية ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه .. ثانيا : ... ثالثا : الاقواق
الخيرية التى يشترط فيها النظر لوزير الاقواق اذا كان واقفوها غير
مسلمين . » وتنص المادة ١٨ على « يلغى القانون رقم .. والمواد ...
من القانون رقم ... والفقرات ٢ ، ٣ ، ٤ من المادة الثانية من القانون
رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ والمادة من القانون رقم ... كما يلغى كل
نص يخالف حكم هذا القانون » .

ومن حيث أن النسخ أما صريح أو ضمنى ، ولا محل لبحث نسخ
ضمنى لاحكام قانون سابق بمقتضى قانون لاحق اذا كان القانون الجديد
قد صرح بما يلغى من أحكام القانون القديم اذ يكون النسخ عندئذ فى
حدود التصريح بما لا محل معه لافتراض انصراف ارادة المشرع الى
نسخ ضمنى - ولما كان الثابت ان القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ قس
صرح فى نص ظاهر بما يلغى من أحكام القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣
ولم يورد فى ذلك الى بعض بنود المادة الثانية من هذا القانون دون مادته
الثالثة وبذلك لا تثار شبهة الغاء هذه المادة ضمنا . ومن ناحية اخرى
لا يؤخذ هذا الالغاء من العبارة الواردة بعجز المادة ١٨ من القانون رقم
٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ فى قولها « كما يلغى كل نص يخالف حكم هذا القانون »

لان هذه المادة قد بينت صراحة ما يلغى من احكامه القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ وبذلك لا يدخل نص آخر من نصوص هذا القانون فى عموم تلك العبارة وانما ينصرف مدلولها الى الغاء النصوص الواردة فى غير القوانين التى اشارت اليها المادة ١٨ مما يخالف احكامه القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ .

ومن حيث انه يخلص من ذلك ان لمائة ٣ من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٩ لم يتم نسخها بالقانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ وانما تقسم احكام تلك المادة الى جانب احكام هذا القانون الاخير ، ومؤدى ذلك ان يكون النظر لوزارة الاوقاف على كل وقف ينسئ غير مسلم اذا كان مصرفه اسلاميا ، وتحدد المحكمة المختصة من يتولى النظر على وقف غير المسلم على صرف غير اسلامى الا اذا كان الوقف قد شرط النظر لوزير الاوقاف فيكون النظر لوزارة الاوقاف .

ومن حيث ان مصارف الاوقاف محل البحث مصارف اسلامية - وان كان واقفوها غير مسلمين - ومن ثم يكون النظر عليها لوزارة الاوقاف .
(فتوى رقم ٧١١ فى ١٩٦٣/٧/٤ - جلسة ١١/٥/١٩٦٣) .

الفرع الثانى

تغيير المصرف الذى عينه الواقف

قاعدة رقم (٥١٦)

المبدأ :

وقف خيرى - تغيير مصرفه على جهات البر - القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٢ فى هذا الشأن - اثر قرار وزير الاوقاف بالتغيير ، اذا لم يستوف شرط اجازة المحكمة الشرعية - حتى صدر القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٧ بتعديل القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٢ - تاريخ احداث هذا القرار
أثـره .

ملخص الفتوى :

فان من المسلم ان تغيير مصرف الوقف على جهات البر ، اعمالا لاحكام القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن النظر على الاوقاف الخيرية وتعديل مصارفها على جهات البر ، المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٧ متى تم صحيحا ترتب عليه اثره من وقت حصوله ولا يندب اثره الى الماضى ، وانما يبقى الامر فى شان المصرف ، على ما كان عليه الى ما قبل هذا التغيير ، وتترتب آثار ذلك ، ومنها استحقاق الجهة التى كان الوقف موقوفا عليها ، لربع الوقف ، بالقدر المحدد لها اصلا قبل التغيير طوال المدة السابقة لحصوله ، وترتيباً على ما تقدم فان ربع الوقف فى المدة السابقة على تاريخ نفاذ تغيير مصرفه وهو تاريخ نفاذ القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٧ فى ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٧ ، يكون حقا خالصا للمصرف الاول ، والمقصود بالربع هنا هو الغلة التى حدثت ، وهى فى الحالة المعروضة تشمل المبالغ التى سلمها ناظر الوقف السابق الى وزارة الاوقاف ، فضلا عما يكون لديه من مبالغ أخرى تظهرها

المحاسبة الواجب اجراؤها معه . والجهة المستحقة لهذه المبالغ هي المدرسة المسماة باسم الواقعة ، ويكون ذلك حتى تاريخ نفاذ القرار الصادر بتغيير مصرف الوقف .

اما منذ سريان قرار تغيير مصرف الوقف للاتفاق منه على جهات البر والتعليم ، فان التعليم المقصود هنا هو التعليم الذي عنته السيدة الواقعة ويؤول المستحق عن ذلك الى وزارة التربية والتعليم القائمة على مرفق التعليم ، أما قدر هذا الاستحقاق ، فامر ترى الجمعية العمومية ان على وزارة التربية والتعليم الاتصال في شأنه بوزارة الاوقاف لتحديد النسبة التي تؤول الى الوزارة الاولى .

(فتوى رقم ٦٨٤ فى ١٩٦٤/٨/٤ - جلسة ١٩٦٤/٧/٢٥) .

قاعدة رقم (٥١٧)

المبدأ :

القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن النظر على الاوقاف الخيرية وتعديل مصارفها على جهات البر - اجازته لوزير الاوقاف وبموافقة مجلس الاوقاف الاعلى ان يصرف ربع الوقف على جهة البر التى يعينها ، دون تقيد بشرط الواقف ، بشرط اجازة المحكمة الشرعية - تعديل هذا الحكم بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٧ بعدم اشتراط اجازة المحكمة الشرعية - القرار الصادر فى ٢٧ ابريل سنة ١٩٥٥ بتغيير مصرف الوقف دون اجازته من المحكمة الشرعية - تراخى نفاذه الى حين العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٧ اعتبارا من ١٥ فبراير سنة ١٩٥٧ .

ملخص الفتوى :

ان تغيير المصرف الى ما سمته الواقعة . انما يستند الى ما قضى به القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن النظر على الاوقاف الخيرية

وتعديل مصارفها على جهات البر ، وقد نصت المادة الاولى من هذا القانون على انه « اذا لم يعين الواقف جهة البر الموقوف عليها أو عينها ولم تكن موجودة أو وجدت مع وجود جهة بر أولى منها - جاز لوزير الاوقاف ، بموافقة مجلس الاوقاف الاعلى أن يصرف الربع كله أو بعضه على الجهة التى يعينها دون تقيد بشرط الواقف » ويجوز لوزير الاوقاف طبقا لهذا النص وبموافقة مجلس الاوقاف الاعلى تحويل وجهة الخير ، الا أن ذلك مشروط باجازة المحكمة الشرعية . وبذلك فلا ينتج تغيير مصرف الوقف اثره الا اذا أجازته المحكمة الشرعية - ولكن الشارع عدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٧ من الحكم السابق بأن أجاز لوزير الاوقاف بموافقة مجلس الاوقاف الاعلى أن يغير فى مصارف الاوقاف الخيرية دون حاجة الى اجازة المحكمة الشرعية ، وقد عمل بهذا القانون الاخير فى ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٧ (تاريخ مضى عشرة ايام على تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية) وعلى مقتضى ما تقدم ولما كان الثابت من الواقع أن تغيير مصرف الوقف فى الحالة المعروضة لم يستوف اوضاعه المقررة قانونا ، حيث لم تجزه المحكمة الشرعية المختصة فانه يتراخى تنفيذه الى حين العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ، وترتبطا على ذلك يكون تاريخ تغيير مصرف الوقف هو تاريخ العمل بهذا القانون الاخير أى فى ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٧ .

؛ فتوى رقم ٦٨٤ فى ١٩٦٤/٨/٤ - جلسة ١٩٦٤/٧/٢٥) .

قاعدة رقم (٥١٨)

المبدأ :

سلطة لجنة شئون الاوقاف طبقا للقانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ فى تغيير مصارف الاوقاف الخيرية وشروط ادارتها - قرار التغيير لا يجوز ارجاع اثره الى الماضى الا بقانون - قرار اللجنة بجعل التغيير ينسحب على المتجمد الذى استحق قبل صدوره - هو قرار مشوب بعيب غصب السلطة مما ينحدر به الى حد الانعدام .

ملخص الفتوى :

انه وان كان للجنة شئون الاوقاف عتيف لفقرة اربعة من المادة الثالثة من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ تغيير مصارف الاوقاف الخيرية وشروط ادارتها الا ان قرارها بالتغيير لا يجوز قانونا الا ان يكون من تاريخ صدوره ولا يجوز ارجاع اثره على المضى من ذلك يؤثر على الحقوق المكتسبة لجهات الانحقاق السابقة وهو ما لا يجوز ان يكون الا بقانون وقرار اللجنة بجعل تغيير مصرف هذه الاوقاف ينسحب على المتجمد الذى استحق قبل صدوره يكون قد صدر من غير مختص باصداره فيكون مشوبا بعيب غصب السلطنة مما ينحدر به الى حد الانعدام .

وبناء على ذلك فان مخصصات مدرسة السطة الصناعية للاعدادية الثابتة بحجة الوقف المشار اليه تكون من حق وزارة التربية والتعليم . بعد الانسلاء النهائي على المدرسة سواء اكان ما تستحقه المدرسة المذكورة سابقا على تاريخ الاستيلاء او لاحقا له وذلك حتى تاريخ صدور قرار لجنة شئون الاوقاف بتغيير مصرف الاوقاف الموقوفة على التعليم والعلاج الى مصارف اخرى .

لذلك انتهى رى الجمعية العمومية الى ان وزارة التربية والتعليم تستحق قبل وزارة الاوقاف مخصصات مدرسة السطة الصناعية النابتة بحجة وقف المرحوم ٠٠٠٠٠٠ رقم ٥ لسنة ١٩٠٥ المسجلة بمحكمة مديرية التربية الشرعية وذلك حتى تاريخ صدور قرار لجنة شئون الاوقاف بتغيير مصرف الاوقاف الموقوفة على التعليم والعلاج الى مصارف اخرى ومن بينها ما كان موقوف على هذه المدرسة بالوقف المذكور .

وان قرار لجنة شئون الاوقاف بجعل تغيير مصرف الاوقاف ينسحب على متجمد الربيع السابق على قرارها خارج عن حدود اختصاصها وبسبب عيب غصب سلطنة مما ينحدر به الى حد الانعدام ان مثل هذا القرار لا يكون الا بقانون .

(فتوى رقم ١٠٣٠ بتاريخ ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ - جلسة ٢٠

من سبتمبر سنة ١٩٦٧) .

الفرع الثالث

اوقاف خيرية متنوعة

أولا : وقف المسجد

قاعدة رقم (٥١٩)

المبدأ :

بناء المسجد والاذن بالصلاة واقامتها فيه يصير المسجد أرضا وبناء بصفة مؤيدة ولا يجوز الرجوع أو التغيير فيه وإذا تهدم تظل صفة الوقف عالقة بالأرض التي كان مقاما عليها وبما يحصل من ثمن انقاضه - أساس ذلك أحكام الشريعة الاسلامية ونصوص القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف - أثر ذلك أن المبالغ المتحصلة من بيع انقاض المساجد المتهدمة بوصف انها وقف تضاف الى المبالغ المرصودة للانفاق منها فى بناء وتعمير المساجد ولا تضاف الى الايرادات طبقا لما تنص عليه المادة ٣٣٧ من لائحة المخازن والمشتريات .

ملخص الفتوى :

طبقا لاحكام الشريعة الاسلامية فان للمسجد حكما خاصا مقتضاه انه بمجرد بنائه والاذن بالصلاة واقامتها فيه يصير وقفا أرضا وبناء بصفة مؤيدة ولا يجوز الرجوع والتغيير فيه ، وإذا تهدم تظل صفة الوقف عالقة بالأرض التي كان مقاما عليها وبما يحصل من ثمن انقاضه .

ولقد نصت المادة الخامسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف على أن « وقف المسجد لا يكون الا مؤبدا ويجوز أن يكون الوقف على ما عداه من الخيرات مؤقتا أو مؤبدا » .

ونصت الفقرة الاخيرة من المادة ١١ من هذا القانون على ان « لا يجوز الرجوع ولا التغيير فى وقف المسجد ابتداء ولا فيما وقف عليه ابتداء » .

ومن حيث انه ترقيبا على ما تقدم فان المبالغ المتحصلة من بيع انقراض المساجد المتهدمة بوصف انها وقف تضاف الى المبالغ المرصودة للانفاق منها فى بناء وتعمير المساجد ولا تضاف الى الايرادات طبقا لما تنص عليه المادة ٣٣٧ من لائحة المخازن والمشتريات .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان المبالغ المحصلة من بيع انقراض المساجد تضاف الى المبالغ المرصدة للانفاق منها على بناء وتعمير المساجد ولا يسرى فى شأنها نص المادة ٣٣٧ من لائحة المخازن والمشتريات .

(فتوى رقم ٥١٠ بتاريخ ١٩/٥/١٩٦٨) .

ثانياً : الوقف على التعليم

قاعدة رقم (٥٢٠)

المبدأ :

وقف على التعليم يعتبر وقفا خيريا اذا كان تطوعا وتقربا الى الله تعالى ، بان كان على وجه الصدقة اى مجانيا لاولاد الفقراء من طلبة العلم ، اما اذا كان التعليم بمصروفات بقصد الحصول على ربح يفيد منه الواقف او اقاربه وذووه فانه يكون وقفا اهليا - اشترط الواقف ايلولة صافى ربح المدرسة الموقوفة بعد نفقاتها لزوجته وابن شقيقه وعمه واستعمال كلمة ربح يفصح عن قصده ان يكون المدرسة الموقوفة مشروعا استغلاليا يدر ربحا يوزع على المستحقين الذين عينهم برا بهم .

ملخص الفتوى :

ان الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع انتهت فى جلستها المنعقدة فى ٨ من يناير سنة ١٩٥٨ الى أن مدرسة رقى المعارف بشبرا تعتبر وقفا اهليا غير أنه بمناسبة الاستيلاء على هذه المدرسة وتقرير تعويض عنها ظهر رأى مخالف يقول أن المدرسة المذكورة ليست وقفا اهليا ولكنها وقف مشترك حصه منه للخيرات وحصة منه أهلية ، وقد ورد هذا الرأى فى مذكرة ادارة الشئون القانونية بوزارة التربية والتعليم المرفقة بكتاب السيد وزير التربية والتعليم الى السيد وزير الاوقاف المؤرخ فى ١١/٧/١٩٦٢ وفى مذكرة ادارة الشئون القانونية بوزارة الاوقاف والمؤرخة فى ٢٦/١/١٩٦٣ وفى مذكرة الادارة العامة للاوقاف والمحاسبة والاعمال الشرعية بوزارة الاوقاف المؤرخة فى ٢٥/٧/١٩٦٧ .

ومن حيث ان الوقف على التعليم يعتبر وقفا على جهة بر اذا كان تطوعا وتقربا الى الله تعالى بأن كان على وجه الصدقة أى مجانيا لاولاد الفقراء من طلبة العلم وفى هذه الحالة يكون الوقف خيريا ، أما اذا كان التعليم بمصروفات بقصد الحصول على ربح يفيد منه الواقف أو أقاربه وذويه فلا يعتبر التعليم جهة بر وفى هذه الحالة يكون الوقف اهليا .

ومن حيث ان ما تضمنه اشهاد وقف المرحوم من عبارات خاصة بالتعليم قدمتها بيان نوع استغلال العقار الموقوف وانه التعليم بمصروفات وليس التعليم المجانى ومن ذلك قول الواقف (بحيث تبقى كما هى الان حافظة لكيانها من القيام بمهمة التعليم الابتدائى والثانوى على الوجه الذى تنتهجه الان) ، ومن الثابت ان التعليم بهذه المدرسة لم يكن مجانا بل كانت تمارسه بأجر فى صورة مصروفات يدفعها الطلبة أو فى صورة اعانات لها من الدولة ، والثابت أيضا ان هذه المدرسة لم يكن لها مورد سوى المنزل الموقوف بمصر الجديدة ومال ريعه الذى هذه المدرسة بعد موت زوجة الواقف وقد انتهى هذا المورد بصور القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ وهى على قيد الحياة .

ومن حيث أن الواقف اشترط ايلولة صافى ربح المدرسة بعد نفقاتها
لزوجته وابن شقيقه وعمه ، واستعماله كلمة ربح يفصح عن قصده
أن تكون المدرسة الموقوفة مشروعا استقلاليا يدر ربحا يوزع على
المستحقين الذين عينهم برا بهم ، ومن ثم فإن مصرفى هذا الوقف لم يكن
لجهة بر ابتداء وانما لمن شاء الواقف برهم من اقاربه وذويه - ولا يغير
من ذلك قول الواقف فى صدر اشهاد الوقف (انى قد وقفت وحسبت لله
الاعيان الاتية المملوكة لى ملكا صحيحا والمعروفة لى معرفة تامة وجعلتها
صدقة موقوفة لله تعالى وقفا مؤبدا .. الخ) وذلك ان هذه العبارة وردت
فى صدر اشهاد الوقف وشملت المنزل الذى شرط فيه الواقف الاستحقاق
لزوجته والذى لا خلاف على انه يعتبر وقفا اهليا وهى عبارة درج الشرعيون
على تصدير اشهادات الوقف بها لانها تتفق وطبيعة الوقف من انه مؤبد
لا يورث ولا يرهن وصدقة لله تعالى سواء ابتداء او مالا بعد تحقق الشرط
وانقراض الموقوف عليهم .

(فتوى رقم ٩٦٦ فى ١٠/٢٩ - ١٩٦٩ / ١٠ / ٢٢ جلسة ١٩٦٩) .

قاعدة رقم (٥٢١)

المبدأ :

اشترط الواقف ان يبدأ الصرف على ما تحتاجه المدرسة من نفقات ،
وان صافى الربح بعد ذلك يوزع على المستحقين لا يجعل من هذه المدرسة
جهة استحقاق بذاتها تشارك المستحقين فى ايراداتها .

ملخص الفتوى :

ان الواقف اشترط ان يبدأ الصرف على ما تحتاجه المدرسة من
نفقات وان صافى الربح بعد ذلك يوزع على المستحقين ، ومن المسلم به
أن البدء بالصرف على شئون المدرسة امر يلتزم به ناظر الوقف دون حاجة
لوجود نص بذلك فى اشهاد الوقف وشأن المدرسة فى ذلك شأن غيرها
من الاعيان الموقوفة تكون عمارتها واجبة شرطها الواقف او لم يشترطها

ومن ثم يكون المستحقون فى الوقف هم الذين عينهم الواقف ولا تشاركهم المدرسة فى ذلك الاستحقاق لأن الصرف عليها أمر تقتضيه أعمال اشارتها لتحقيق الربح الذى يوزع على المستحقين دون أن يجعل من هذه المدرسة جهة استحقاق بذاتها تشارك المستحقين فى ايرادتهما ..

ومن حيث أن القول بأن الحصة الأهلية تتحدد اذا وجد ربح فى ١٩٥٢/٩/١٤ واذا كانت المدرسة لم تحقق ربحا فى هذا التاريخ يعتبر الوقف خيريا ، هذا القول مردود بأن الواقف قد حدد الحالات التى تؤول فيها المدرسة الى الخيرات وهى أن يصادفها ما يعوقها ، عن أداء رسالتها أو يصبح استمرارها فى أداء هذه الرسالة غير ميسور أو اذا انقرض المستحقون للربح أو حرم جميع الموقوف عليهم لاتيانهم عملا يسىء الى سمعة المدارس أو غير ذلك مما تضمنه شرط الحرمان الوارد بأشهاد الوقف فاذا حرم أحدهم كان نصيبه وحده هو الخيرى دون أنصبه الباقين ، ومن الثابت ان المدرسة الموقوفة كانت تقوم بأداء رسالتها فى ١٩٥٢/٩/١٤ تاريخ العمل بالقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ولم يصادفها ما يعوقها عن أداء رسالتها أو يجعل قيامها بمهمتها غير ميسور كما أن أحدا من المستحقين لم يحرم من استحقاقه الى أن يتم الاستيلاء النهائى عليها ومن ثم تعتبر المدرسة ملكا للمستحقين كل بقدر نصيبه دون أية معلق ذلك على وجود ربح .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد رأيها السابق فى هذا الموضوع بجلسة ٨ من يناير سنة ١٩٥٨ والصادرة بتاريخ ٢٣ من يناير لسنة ١٩٥٨ .

(ملف ٧٢ - ٦/١ - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٢)

ثالثا - الأرض الموقوفة المخصصة للدفن

قاعدة رقم (٥٢٢)

المبدأ :

الأرض الموقوفة المخصصة للدفن - استيلاء وزارة التربية والتعليم عليها لاستعمالها حقلا للزراعة العملية - اجراء مخالف للقانون ما لم

تستوف الاجراءات المنصوص عليها فى المرسوم التشريعى رقم ٨٥٨ لسنة ١٩٤٦ الخاص بانشاء المقابر والغائها وشروط الدفن فيها .
ملخص الفتوى :

تنص المادة ٨ من المرسوم التشريعى رقم ٨٥٨ لسنة ١٩٤٦ فى انشاء المقابر والغائها وشروط الدفن فيها على انه « اذا غدت احدى المقابر فى حالة غير صالحة للدفن لاسباب صحية او غيرها ، يمنع الدفن فيها بقرار من المحافظ بناء على اقتراح السلطة الصحية وبعد تامين محل آخر للدفن ، ولا يجوز استعمال ارض المقابر التى يمنع الدفن فيها لاي غاية الا بقرار من المحافظ بناء على موافقة السلطة الصحية ، ولا يجوز اعطاء هذا القرار قبل مضى خمس سنوات على الاقل من تاريخ آخر دفن وقع فيها » .

ومفاد هذا النص ان الدفن فى المقابر لا ينتهى الا بقرار من المحافظ وكذلك استعمالها بعد انتهاء الدفن لا يجوز الا بقرار منه ويشترط انقضاء خمس سنوات من تاريخ آخر دفن وقع فيها .

وعلى مقتضى ذلك يكون استعمال المقبرة دون استيفاء هذه الاجراءات مخالفا للقانون .

ولا وجه للاستناد الى المادة ١٥ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن انشاء مؤسسة مستقلة لابنية التعليم فى الاقليم السورى التى تنص على انه « اذا كان بين الاراضى العائدة للدولة او البلدية او القروية التى ستحدث فيها المؤسسة او الاوقاف ما يصلح لابنية التعليم فيخصص لهذه الغاية دون مقابل ٠٠٠ » لا وجه لذلك لان اعمال هذا النص لا يعتبر اغفال الاجراءات التى اوجب المشرع فى المادة الثامنة من المرسوم التشريعى رقم ٨٥٨ لسنة ١٩٤٦ اتباعها رعاية للصحة العامة ومصلحة الجمهور .

لهذا انتهى الراى الى ان استيلاء وزارة التربية والتعليم على الارض الموقوفة التى كانت مخصصة للدفن فى منطقة بزاعة لاستعمالها حقلا للزراعة العملية بالمدرسة الريفية دون استيفاء الاجراءات القانونية المشار اليها اجراء مخالف لاحكام القانون .

(فتوى رقم ٥٢٦ فى ١٩/٧/١٩٦١ - جلسة ٤/٧/١٩٦١)

الفصل الثانى

الوقف الاهلى

الفرع الاول

التفرقة بين الوقف الخيزى والوقف الاهلى

قاعدة رقم (٥٧٣)

المبـسـدا :

احتفاظ المالك لمدى حياته ببيع الاطيان التى يريد وقفها لصالح مستشفى - عدم اعتباره وقفا خيريا وانما هو وقف اهلى حرمه القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥١ - تنازل هذا المالك عن الربح لا يجعل التصرف وقفا ولكنه تبرع بالمساهمة فى مشروع ذى نفع عام - عدم اشتراط الرسمية لانعقاده باعتباره عقدا اداريا .

ملخص الفتوى :

ان التصرف وان سماه المالك وقفا خيريا - الا انه لم تجتمع لهذا التصرف اركان نشوء الوقف الخيزى - طبقا لاحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ذلك ان احتفاظ المالك المذكور لنفسه ببيع الاطيان الموقوفة مدى الحياة ، يسبغ على هذا الموقف طابع الوقف الاهلى الذى حرمه القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥١ . كما وأنه يشترط من ناحية اخرى - لصحة الوقف ان يكون باسناد رسمى ، الامر غير المتوافر فى هذه الحالة .

ولكن امام قرار المالك المذكور بتنازله عن ريع الاطيان المشار اليها - والذى كان قد سبق ان احتفظ به لنفسه مدى الحياة - كما اقر بان تلك الاطيان هى تبرع خالص غير مشروط لصالح مستشفى الجمهورية ، وبانه مستعد لتسليمها فورا - وقد اشر السيد المحافظ على هذا الكتاب بتحويله

الى السكرتير العام للتنفيذ ، وعلى ذلك فان نية المالك المذكور قد اوضحت صريحة واضحة ، فى جعل تصرفه فى الاطيان - سلفة الذكر - تبرعا غير مشروط . وبقبول هذا التبرع من السكرتير العام للتنفيذ - تكون قد توافرت اركان عقد تقديم المعاونة وهو عقد ادارى يتعهد بمقتضاه شخص - برضائه واختياره - بالمساهمة عينا او نقدا فى نفقات مشروع من مشروعات الاشغال العامة او المرافق العامة ، وينعقد بايجاب مقدم المعاونة وقبول الادارة ، دون اشتراط الرسمية التى يتطلبها انعقاد الهبة المدنية .

(فتوى رقم ٦٦٢ فى ١٩٦٣/٦/٢٥)

الفرع الثانى

الغاء نظام الوقف على غير الخيرات

قاعدة رقم. (٥٢٤)

المبدء :

الغاء الوقف على غير الخيرات - القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٣ فى هذا الشأن - الاوقاف التى يخصص بعض ريعها لجهات البر والباقى على غير هذه الجهات - اعتبار الوقف منتهيا فيما عدا حصة شائعة تضمن غلتها الوفاء بما هو مشروط لجهات البر - كيفية فرز حصة الخيرات فى هذه الاوقاف .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الثانية من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الغاء نظام الوقف على غير الخيرات المعدل بمقتضى القانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٣ على ان « يعتبر منتهيا كل وقف لا يكون مصرفه فى الحال خالصة لجهة من جهات البر فاذا كان الواقف قد شرط فى وقفه لجهة بر خيرات او مرتبات دائمة معينة المقدار او قابلة للتعيين مع صرف باقى الربيع الى غير جهات البر اعتبر الوقف منتهيا فيما عدا حصة شائعة تضمن غلتها الوفاء بنفقات تلك الخيرات او المرتبات . ويتبع فى تقدير هذه الحصة وافرازها احكام المادة ٤١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ باحكام الوقف بالنسبة الى غلة الاطيان الزراعية فتكون غلتها هى القيمة الاجارية حسبما هى مقرر بالمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعى » .

وتنص المادة ٤١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ باحكام الوقف على انه « اذا شرط الواقف فى وقفه خيرات او مرتبات دائمة معينة المقدار

أو فى حكم المعينة وطلبت القسمة فرزت المحكمة حصة تضمن غلتها
لـ لارباب هذه المرتبات بعد تقديرها .. الخ » .

ويستفاد من هذين النصين أن المشرع عندما قرر الغاء نظام الوقف
على غير الخيرات بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه حرص على
تنظيم حالة الاوقاف التى يخصص بعض ريعها لجهات بر فى صورة
خيرات أو مرتبات دائمة ويخصص البعض الآخر لغير هذه الجهات
فاعتبر الوقف منتهيا فيما عدا حصة شائعة تضمن غلتها الوفاء بنفقات
الخيرات أو مرتباتها وأحال فى تقدير هذه الحصة وافرازها الى المادة ٤١
من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف فاذا كانت اعيان الوقف
أرضا زراعية قدرت غلتها بالقيم الايجارية المقررة بالرسوم بقانون رقم
١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعى ، وقد جاء نص المادة ٤١
من قانون الوقف المشار اليها قاطعا فى تقدير حصة الخيرات بحيث تغل
الريع أو المرتبات المقررة فى كتاب الوقف كاملة غير منقوصة .

والمقصود بالغلة التى تقدر القيمة الايجارية وفقا لها بواقع سبعة
أمثال الضريبة هو صافى الغلة بعد اخراج ما على العين المغلة من الضرائب
والاجر وما يحتاج اليه فى الصيانة والحفظ والعمارة واخراج ما يحتاج الى
انفاقه للحصول على الغلة وجبايتها من العاملين فى الوقف واشباه ذلك
فى جميع هذه الوجوه يجب اخراجه من الغلة أولا .. فلا يعتبر مقسما
او يدخل فى القسمة الا ما فضل بعد هذا .

ولما كانت وزارة الاوقاف تستحق ١٠٪ من ايجار اراضى الاوقاف
الخيرية التى تتولى ادارتها كرسوم ادارة ، فضلا عن اجر الحراسة وذلك
تطبيقا للمادة ٦٥ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦ بشأن لائحة
اجراءات وزارة الاوقاف والمادة ٥ من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥١ بتنظيم
وزارة الاوقاف الذى حل محله ، ومن ثم يتعين عند فرز حصة الاوقاف
الخيرية فى أرض شائعة أن يكون تقدير هذه الحصة على أساس القيمة
الايجارية بعد خصم ضريبة الاطيان الزراعية ورسوم مجلس المديرية

ونفقات الادارة والحراسة بحيث تكفل الحصة ريعا يعادل المرتبات المشروطة
فى كتاب الوقف وذلك احتراماً لشرط الواقف وحكم القانون .

لهذا انتهى الرأى الى أن فرز حصة الخيرات فى وقف محمد عمر
سلطان يكون على أساس فرز حصة تغل قيمة المرتبات المشروطة فى هذا
الوقف على أساس القيمة الايجارية للأراضى الزراعية مخصصاً منها
الاموال ورسوم مجلس المديرية وأجر الحراسة والادارة .

(فتوى رقم ٢٠٦ فى ٣/٣/١٩٦٠ - جلسة ١/٢٧/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٥٢٥)

المبدأ :

التزام وزارة الاوقاف بتسليم المستحق فى الوقف نصيبه طبقاً لاحكام
المرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ - لا يعوقها عن ذلك أن نصيب المستحق
غير محدد بحكم قضائى مادام يمكن تحديده بمستندات غير مشكوك
فيها ، ومادام غير متنازع عليه من قبل الغير نزاعاً جدياً سابقاً على تاريخ
العمل بقانون الغاء الوقف على غير الخيرات .

ملخص الفتوى :

إذا كان الثابت فى الاوراق ان استحقاق الطالبين فى الوقف غير
موجود من الوزارة بل انه ثابت بأحكام قضائية نهائية . ومع التسليم
بهذا الاستحقاق فان وزارة الاوقاف تلتزم بتسليم كل من الطالبين
نصيب فيه طبقاً لاحكام المرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ولا يعوقها
عن ذلك الا يكون مقدار هذا النصيب ثابتاً بحكم قضائى بل يكفى لقيام
التزامها هذا أن يكون تحديد النصيب ممكناً من مستندات غير مشكوك
فى صحتها وأن يكون غير متنازع عليه من قبل الغير بمقتضى نزاع جدى
سابق على تاريخ العمل بقانون الغاء الوقف على غير الخيرات .

ومن حيث أنه يكفى للتعرف على مقدار نصيب أى مستحق فى وقف
توافر وجود كتاب انشاء الوقف وما طرأ عليه من تغيير ، والمستندات

الرسمية والأوراق ذات الحجية التي تبين خلف المستحقين المحددين بذواتهم في كتاب الوقف وخلفائهم وعقبهم الى الطبقة أو الذرية التي منها من يراد تحديد نصيبه .

(فتوى رقم ٧٤٣ فى ١٥/٧/١٩٦٣ - جلسة ٣/٧/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٥٢٦)

المبدأ :

رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء الوقف على غير الخيرات - نصه على ايلولة ملكية الرقبة الى المستحق فى الوقف اذا ثبت ان الاستحقاق بعوض - استبعاد نصيب المستحق من دائرة الاستيلاء لدى الواقف .

ملخص الحكم :

ان أول قانون وضعه المشرع لتنظيم الوقف وشئونه هو القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ وبالرجوع اليه يبين أنه نص فى المادة ١١ منه على ان " للواقف أن يرجع فى وقفه كله أو بعضه كما يجوز له أن يغير فى مصارفه وشروطه ولو حرم نفسه من ذلك على أن لا ينفذ التغيير الا فى حدود هذا القانون .

ولا يجوز له الرجوع ولا التغيير فيما وقفه قبل العمل بهذا القانون وجعل استحقاقه لغيره اذا كان قد حرم نفسه وذريته من هذا الاستحقاق ومن الشروط العشرة بالنسبة له أو ثبت ان هذا الاستحقاق كان بعوض مالى أو بضمان حقوق ثابتة قبل الواقف ٠٠٠ " وقد ألغى نظام الوقف على غير الخيرات بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الذى نص فى المادة الثانية منه على أن " يعتبر منتهيا كل وقف لا يكون مصرفه فى الحال خالصا لجهة من جهات البر " . ونص فى المادة الثالثة منه على أنه " يصبح ما ينتهى فيه الوقف على الوجه المبين فى المادة السابقة ملكا للواقف ان كان حيا وكان له حق الرجوع فيه ٠٠٠ " ونص فى المادة

الرابعة على أنه استثناء من أحكام المادة السابقة لا تؤول الملكية الى الواقف متى ثبت ان استحقاق من سيخلفه فى الاستحقاق كان بعوض مالى او لضمان حقوق ثابتة قبل الواقف وفقا لأحكام المادة ١١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ السالف الذكر وفى هذه الحالة يؤول ملك الرقبة الى من سيخلف الواقف من المستحقين كل بقدر حصته على الوجه المبين فى المادة السابقة ويكون للواقف حق الانتفاع مدى حياته .

ويعتبر اقرار الواقف بأشهاد رسمى بتلقى العوض أو ثبوت الحقوق قبله حجة على ذوى الشأن جميعا متى صدر خلال الثلاثين يوما التالية للعمل بهذا القانون » ونص فى المادة العاشرة منه على أن « يعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية » وقد تم نشره فى ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ .

ومقتضى ذلك انه اذا كان الواقف حيا وقت العمل بقانون الغاء الوقف تؤول اليه ملكية الوقف الا اذا قرر بأشهاد رسمى فى خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل بالقانون بأنه تلقى عوضا ماليا مقابل الوقف فلا يكون للواقف حينئذ سوى حق الانتفاع مدى حياته ويعتبر هذا الاقرار الثابت بالأشهاد الرسمى حجة على ذوى الشأن جميعا ولما كان القانون أطلق عبارة ذوى الشأن ولم يحدها بأى قيد أو استثناء بل انه أردفها بلفظ جميعا فان هذه الحجة تشمل ولا شك الهيئة العامة للإصلاح الزراعى فتكون مساحة الأرض الزراعية التى انتهى فيها الوقف خارجة عن ملكية الواقف داخله فى ملكية المستحقين الحاليين وقت انتهاء الوقف ويتعين مراعاة ذلك عند اعمال احكام قوانين الإصلاح الزراعى فتخرج المساحات التى انتهى فيها الوقف والتى أقر الواقف أنه تلقى عوضا ماليا مقابلها عن دائرة الاستيلاء لدى هذا الواقف .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق أن المرحوم كان قد أوقف أرضا زراعية مساحتها ٨ س ٩ ط ٥٦ ف بزم نام ناحية الحمر والحبافوة مركز قوص (قنا) وذلك بموجب حجة محررة فى ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ أمام محكمة مصر الابتدائية الشرعية وقد أنشأ الواقف هذا الوقف

على نفسه أيام حياته ينتفع به جميع الانتفاعات الشرعية ... ثم من بعده يكون وفقا مصروفا ريعه على كريمته الأنسة / ٥٥٥٠ ما بقيت على قيد الحياة ٥٥٥٠ « مستند رقم ١ من حافظة مستندات المعارضة وانه فى ٩ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ صدر اشهاد من محكمة القاهرة الابتدائية الشرعية تحت رقم مسلسل ٧٣٠ متتابعة ٣٩١ أقر فيه المرحوم / ٥٥٥٠ انه « وقف وقفه المذكور على كريمته المذكورة من بعده نظير عوض مالى قدره الفان من الجنيهات قبضت منها من أموال ملكتها بطريق التبرع لها من والدتها ٥٥٥٠ ومن جدها لأمها ٥٥٥٠ وأضاف أن هذا اشهاد منه بذلك طبقا للمادة الرابعة من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ - مستند رقم ٢ من حافظة المعارضة وتنفيذا للمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ قدم المرحوم / ٥٥٠ اقراراً بملكيتها الزراعية وأورد فى خانة الملاحظات تحت الملاحظة رقم ٤ اشارة الى انشاء الوقف المذكور والى اشهاده على نفسه بانه تلقى عوضا مالياً والى أنه بذلك تكون ملكية الرقبة قد آلت الى كريمته ٥٥٥٠ - صحيفة ١٥١ من ملف الاصلاح الزراعى رقم ٨٧٦/١٧٨/٢ الخاص بالمالك المذكور وفى ٨ من مارس سنة ١٩٧٢ تلقت الأنسة ٥٥٥٠٠٠٠ أى الطاعنة كتابا برقم ١٧٨٣ من تفتيش المساحة بالا قصر مكتب الاصلاح الزراعى بشأن المساحة موضوع النزاع انتهى فيه الى أن هذه المساحة تعتبر زائدة فى ملك الواقف وكان ملزما بتقديم اقرار جديد خلال شهرين من تاريخ الزيادة وكان واجبا عليه أن يتصرف فى تلك الزيادة الى صغار الزراع وقد تم الاستيلاء الفعلى بالطبيعة وانه اذا كان لديها اعتراض فلتتقدم به الى اللجنة القضائية - مستند رقم ٣ من حافظة المعارضة .

وبانزال حكم المبادئ المتقدمة على واقعة الدعوى ترى المحكمة بأن الواقف المذكور وقد أشهد على نفسه بأشهاد رسى فى الموعد المحدد قانونا لاجرائه أنه كان قد تلقى عوضا مالياً عن هذا الوقف فان ملكية الرقبة تؤول فى الحال الى المستحقة الوحيدة فى الوقف وهى الطاعنة وبذلك تصبح مالكة للمساحة موضوع النزاع منذ ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ تاريخ انتهاء الوقف فيها ولا يسوغ للاصلاح الزراعى ان يعتبر هذه المساحة داخلة

فى ملك الواقف اذ أنه ملزم بالآخذ بالآشهاد وبنسائجه فهو حجة على جميع ذوى الشأن بما فيهم الاصلاح الزراعى كما تقدم . من أجل ذلك كله يتعين اعتبار المساحة المذكورة داخله فى ملكية الطاعنة منذ ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ ولما كانت قد احتفظت بها فى اقرارها المقدم منها تنفيذًا للقانون . بقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ثم فى اقرارها المقدم منها تنفيذًا للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ فانه يتعين اخراجها من دائرة الاستيلاء عليها .
(طعن رقم ١٣٣٨ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٢٥)

قاعدة رقم (٥٢٧)

المبدأ :

القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالغاء الوقف على غير الخيرات - حصص المستحقين فى وقف أهلى به حصة للخيرات لا يتأتى تعيينها على وجه محدد المقدار الا بعد ان يجرى تحديد حصة الخيرات وتقديرها وافرازها واستبعادها - الاجراءات والقانون الواجب التطبيق فى هذا الشأن .

ملخص الحكم :

ان المادة ٢ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالغاء نظام الوقف على غير الخيرات قد قضت بأن يعتبر منتهيا كل وقف لا يكون مصرفه فى الحالة خالصا لجهة من جهات البر . فاذا كان الواقف قد شرط فى وقفه لجهة بر خيرات أو مرتبات دائمة معينة المقدار أو قابلة للتعيين مع صرف باقى الربيع الى جهات غير جهات البر اعتبر الوقف منتهيا فيما عدا حصة شائعة تضمن غلتها الوفاء ، بنفقات تلك الخيرات أو المرتبات ويتبع فى تقدير هذه الحصة وافرازها أحكام المادة ٤١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف ...

ومن حيث انه يستفاد من جميع النصوص السالفة أن حصة المستحقين فى وقف أهلى بحصة الخيرات لا يتأتى تعيينها على وجه محدد المقدار الا بعد ان يجرى تحديد حصة الخيرات وتقديرها وافرازها ، ويعنى هذا

بالضرورة أن حصة الخيرات تقابلها حصة شائعة في أعيان الوقف ولا يكون لأى من المستحقين فى الوقف الأهلى أن يحسب لنفسه ملكا فى هذا الوقف الا بالقدر الذى يتبقى له بعد استئزال حصة الخيرات وبتطبيق ما سبق على واقعة النزاع يبين أنه ما كان فى مكنة المطعون ضدها أن تحدد ما آل اليها من وقف المرحوم / الا بعد ان يستئزل من مساحة ارض الوقف قدر مقابل حصة الخيرات التى اشترطها الواقف وان ذلك رهين باتباع الاجراءات المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ .

ومن حيث ان حكم لجنة القسمة لا يعتبر منشأ الملكية الاراضى الموقوفة بل هو كشف عن حق مقرر من قبل بصور القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالغاء الوقف على غير الخيرات .

ومن حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ تقضى بأنه لا يجوز لأى فرد أن يمتلك من الاراضى الزراعية اكثر من مائة فدان . واذا كانت المطعون ضدها قد اقرت بانها تمتلك مساحة قدرها - س ٧ ط ١١٢ ف وكان يدخل فى تلك المساحة قدر لم يكن قد تحدد وقت تقديم الاقرار تملكه وزارة الاوقاف مقابل حصة خيرات وقف الامر الذى من أجله تحفظت الخاضعة فى اقرارها على الوجه السالف بيانه ، فلا مراء فى أن هذا الجزء لا يدخل ضمن ملكية المطعون ضدها ولا يكون بالتالى خاضعا للاستيلاء لديها بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ .
(طعن رقم ١٢٩٣ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٠/١/١٩٧٨)

قاعدة رقم (٥٢٨)

المبدأ :

مفاد نص المادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالغاء نظام الوقف على غير الخيرات المعدل بالقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٤ ان الاوقاف التى لا يكون مصرفها عند العمل بأحكام القانون جهة بر خالصة يعتبر منتهيسا ويصبح ملكا للواقف او تؤول الملكية الى

المستحقين إما اذا كان الوقف فى ذلك التاريخ جهة بر وغير ذلك ففى هذه الحالة ينتهى الوقف مع فرز حصة تكفى غلتها للوفاء بنفقات البر - اشتراط الواقف صرف ريع الوقف على افراد حددهم ومن بعدهم على اولادهم وذريتهم لحين انقراضهم ثم من بعدهم لجهة بر - وجود بعض المستحقين احياء عند العمل بأحكام القانون المشار اليه يترتب عليه اعتبار الوقف وقفا اهليا .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالغاء نظام الوقف على غير الخيرات المعدل بالقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٤ تنص على ان « يعتبر منتها كل وقف لا يكون مصرفه فى الحال خالصا لجهة من جهات البر - فاذا كان الواقف قد شرط فى وقفه لجهة بر خيرات او مرتبات دائمة معينة المقدار او قابلة للتعيين مع صرف باقى الربيع الى غير جهات البر اعتبر الوقف منتها فيما عدا حصة شائعة تضمن غلتها الوفاء بنفقات تلك الخيرات ... » .

وتنص المادة الثالثة على ان « يصبح ما ينتهى فيه الوقف على الوجه المبين فى المادة السابقة ملكا للواقف ان كان حيا وكان له حق الرجوع فيه ، فان لم يكن آلت الملكية للمستحقين الخاضعين كل بقدر حصته فى الاستحقاق » .

ومفاد ذلك ان الاوقاف التى لا يكون مصرفها عند العمل بأحكام القانون جهة بر خالصة يعتبر منتها ، ويصبح ملكا للواقف أو تؤول الملكية الى المستحقين الحاليين على النحو المبين فى المادة الثالثة من القانون ، أما اذا كان مصرف الوقف فى ذلك التاريخ جهة بر وغير ذلك ، ففى هذه الحالة ينتهى الوقف مع فرز حصة تكفى غلتها للوفاء بنفقات البر ، وقد اشترط الواقف فى الحالة الماثلة صرف ريع الوقف على افراد حددهم ومن بعدهم على اولادهم وذريتهم لحين انقراضهم فان انقضوا يصرف سدس ريع الوقف على خير عند قبر الواقف وخمسة أسداسه على الحرمين

ومسجد ، ولما كان الثابت من الأوراق ان بعض المستحقين المشار اليهم كانوا احياء عند العمل بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالغاء الوقف على غير الخيرات فان الوقف يكون وقفا اهليا ، ومن ثم ينتهى ، طبقا للمادة الثانية من القانون المشار اليه لانه لم يكن ليتحول طبقا لشروط الواقف التى يجب النزول عليها الى وقف خيرى فى أى جزء منه الا بانقراض جميع المستحقين .

واذا كان الواقف قد شرط صرف سدس ريع الوقف على الخير عند قبره فان ذلك لا يعنى تخصيص سدس الوقف لهذا الغرض فور وفاته لأن حجة الوقف لم تشمل على عبارات تفيد ذلك وانما جاءت صريحة فى تخصيص هذا الجزء للبر بعد انقراض جميع المستحقين ، الامر الذى لم يتحقق عند العمل باحكام ذلك القانون ، وهى ذات النتيجة التى انتهت اليها وزارة الاوقاف عند بحثها لحالة هذا الوقف فى سنة ١٩٥٩ واستتبعته تخطى الوزارة عن نظارة الوقف بقرار اصدره وزيرها على النحو السالف ببيانه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعتبار الوقف فى الحالة المعروضة اهليا .

(ملف ٦٢/٢/٩١ - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٨)

قاعدة رقم (٥٢٩)

المبدأ :

صدور امرين عاليين بنزع ملكية عين احد الاوقاف لصالح الدولة وربط مبلغ معين بالروزنامة باسم الوقف يصرف للنظر حتى تطلب جهة الوقف اجراء عقد استبدال - اعتبار مرتب الروزنامة هذا مقابلا ريع الوقف ووجوب استمرار الخزانة فى ادائه لحين تمام الاستبدال .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ٤ صفر سنة ١٢٨٥ صدر الأمر رقم ٧٥ ص ٦٢ هذا نصه
« أمر كريم منطوقه عرض لدينا قرار الخصوصى هذا رقم ٢٠ محرم
ما يلزم نحو ادخالها فى سلك انتظام نواحى ومصالح الحكومة وربط مبلغ
سنة ٨٥ بما رآه المجلس عن ادخال جهة البرلس لجهة الميرى وأجرى ما
يلزم نحو ادخالها فى سلك انتظام نواحى ومصالح الحكومة وربط
ثمنماية كيمس بالروزنامة سنوى الى مستحقين وقف بحيرة تلك الجهة
وورثا مرحوم طبوزاده حسين بك مقابله ما كان يؤول اليهم من الالتزام
والوقف بتلك الجهة مع ثمين ما يكن لهم من العقارات بالجهة المذكورة
ومشترها للميرى بعد ثبوت ملكيتها اليهم ويصرف لهم ثمنها وهكذا
لاخر ما توضح تفصيلاته بهذا القرار قد قورن بالمساعدة من لدنا ووافق
ارادتنا تنفيذ مقتضاه وأصدرنا أمرنا لكم شرحا عليه لاعتماد الأجرى
بموجبه » .

ثم صدر بعد ذلك الأمر رقم ١٢٤ الصادر فى ١٣ محرم سنة ١٢٥٨ هـ
هذا نصه « أمر كريم منطوقه صار منظورنا قرار الخصوصى هذا رقم ٦
محرم سنة ١٢٨٨ نمرة ٩٢ مبلغ الثمنماية كيمس السابق صدور قرار المجلس
بترتيبه سنوى بدل انعامية التزام البرلس ووقف بحيرتها وقد استتب
بالمجلس استمرار قيد ما يخص الوقف سنوى من ذلك بالروزنامة باسم
الوقف بغير اسما المستحقين ويصرف للنظار ويكون له التصرف من
القبض والصرف ويتاثر على كتاب الوقفية من الروزنامة بما يعلم
منه قيد ذلك بها لحين ما تطلب جهة الوقف أجرى عقد الاستبدال
وأما ما يخص بدلية انعام الالتزام يكون قيدها وصرفها على حسب القرار
السابق المحرر عنه للمالية فى ١٥ ذو القعدة سنة ١٢٨٥ بالقرار المرقوم
وحيث وافق ارادتنا تنفيذ فاصدرنا أمرنا لكم شرحا عليه لاعتماد
الأجرى بمقتضاه » .

وحيث أن حكم الوقف هو حبس العين عن أن يملكها أحد من العباد
والتصدق بالمنفعة ولا ينهى الوقف استبداله ، فالاستبدال مؤداه نقل

الوقف من عين الى عين وهو اما ان يكون استبدال عُين الوقف بعين اخرى أو استبدال عين الوقف بمال يشتري به عينا اخرى تكون وقفاً مكانها ، ومال البذل حكمه حكم الوقف لا يجوز صرفه فى مصارف الوقف فلا يسلم للمستحقين ولا يسلم للناظر الا لشراء عين تكون بدلا من العين المستبدلة .

وبما أن مؤدى الأمرين ٧٥ ، ١٢٤ سالفى الذكر نزع ملكية عين الوقف لصالح الدولة وربط مبلغ معين بالروزنامة باسم المستحقين فى الامر الاول ثم باسم الوقف نفسه ويصرف للناظر فى الاول الثانى وذلك حتى تطلب جهة الوقف اجراء عقد الاستبدال والمقصود هنا استبدال عين الوقف بعين اخرى تكون وقفاً مكانها مادام أن الاستبدال لا ينهى الوقف ، ومفهوم ذلك أن مرتب الروزنامة الذى قيد باسم المستحقين فى الامر الاول ثم باسم الوقف فى الامر الثانى والذى كان يصرف للناظر الوقف انما هو مقابل ريع الوقف وثمره ثمنه تستمر الخزانة فى ادائه حتى تطلب جهة الوقف اجزاء استبدال الوقف بشراء عين اخرى تكون وقفاً مكان العين التى نزعت ملكيتها أى ان ثمن عين الوقف المنزوعة ملكيتها لازال فى ذمة الدولة مادام ان جهة الوقف لم تطلب استبدال عين الوقف بعين اخرى .

(فتوى رقم ١٢٩٤ فى ١٢/٦/١٩٦٧ - جلسة ١١/٢٩/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٥٣٠)

المبدأ :

المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بانتهاء الوقف على غير الخيرات - اثر صدوره على اعيان الوقف بما فيها اموال البذل هو تملك المستحقين فى تاريخ نفاذ القانون لها - حقهم فى استثناء ريع اعيان الوقف حتى تتم القسمة عليهم ينصب على مرتب الروزنامة المقرر كمقابل لريع الوقف - استمرار صرف هذا المرتب لهم كل بنسبة استحقاقه فى الوقف حتى يؤدى اليهم مال البذل .

(م ٧٢ - ج ٢٤)

ملخص الفتوى :

بصدور المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإنهاء الوقف على غير الخيرات يترك المستحقون في الوقف في تاريخ نفاذ هذا القانون أعيان الوقف بما فيها أموال البديل كل بنسبة استحقاقه ويكون من حق هؤلاء المستحقين استئداء ريع أعيان الوقف حتى تتم قسمته عليهم .

وإذا كان مرتب الروزنامة إنما هو مقابل ريع الوقف فإنه يكون من حق هؤلاء المستحقين استئدائه من الخزنة كل بنسبة استحقاقه في الوقف حتى يؤدي اليهم مال بدل الوقف الذي نزع ملكيته .

فإنه يترتب على ذلك أن مرتب الروزنامة إنما يصرف للمستحقين كل بنسبة استحقاقه أو لمن يمثل هؤلاء المستحقين قانوناً وكلاً كان أو حارساً نييط به بمقتضى التوكيل الصادر له أو حكم الحراسة الذي عينه صرف هذا المرتب .

(فتوى رقم ١٢٩٤ بتاريخ ١٢/٦/١٩٦٧ - جلسة ٢٩/١١/١٩٦٧)

الفصل الثالث

الاستبدال

الفرع الأول

استبدال الاراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر

قاعدة رقم (٥٣١)

المبدأ ٤

القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم استبدال الاراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر - نصه على أن تتسلم اللجنة العليا للاصلاح الزراعى سنويا الاراضى التى يتقرر استبدالها لتوزيعها وفقا لاحكام قانون الاصلاح الزراعى - تحديد الاراضى التى يجوز استبدالها ومن ثم تسليمها للاصلاح الزراعى طبقا للقانون المذكور - هى الاراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر العامة وما يلحق بها من منشآت لصيقة بها ولازمة لزراعتها - لا يدخل فى نطاقها المباني المخصصة للسكن والتى لا تكون لصيقة بهذه الاراضى ولازمة لاستغلالها فتلك تديرها المجالس المحلية لحساب وزارة الاوقاف طبقا للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم استبدال الاراضى الزراعية الموقوفة على جهات تنص على انه « تستبدل خلال مدة اقصاها ثلاث سنوات الاراضى الموقوفة على جهات البر العامة وذلك على دفعات وبالتدريج وبما يوازى الثلث سنويا وفقا لما يقرره مجلس الاوقاف الاعلى او الهيئات التى تتولى شئون اوقاف غير المسلمين حسب الاحوال » .

كما تنص المادة الثانية من هذا القانون على أنه « تتسلم اللجنة العليا للإصلاح الزراعي سنويا الأراضى التى يتقرر استبدالها وذلك لتوزيعها وفقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .. » .

وتنص المادة الثالثة على أنه « تؤدى اللجنة العليا للإصلاح الزراعي لمن له حق النظر على الأوقاف سندات تساوى قيمة الأراضى الزراعية والمنشآت الثابتة وغير الثابتة والأشجار المستبدلة مقررة وفقا لقانون الإصلاح الزراعي » .

ومن مفاد هذه النصوص يبين أن الاستبدال قاصر على الأراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر العامة دون غيرها وهى تلك التى يجوز توزيعها وفقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ - بالإصلاح الزراعي ويلحق بهذه الأراضى المنشآت التى تكون لصيقة ولازمة لزراعتها، ومن ثم يخرج عن هذا النطاق المبانى المخصصة للسكن ، خاصة إذا كانت خارج نطاق الأراضى المستبدلة ومما يؤيد هذا أنه صدر القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ ونظم تسليم الأعيان التى تديرها وزارة الأوقاف الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي والمجالس المحلية فنصت المادة ٨ من هذا القانون على أن « تسلم الى المجالس المحلية المبانى الاستغلالية والأراضى الزراعية التى تقع داخل نطاق المدن والتابعة للأوقاف الخيرية المشمولة بنظر وزارة الأوقاف والتى تقع فى دائرة اختصاص كل منهما » .

كما نصت المادة ١٧ من هذا القانون على أن تسلم الى المجالس المحلية المبانى والأراضى الفضاء الزراعية التى انتهى فيها الوقف طبقا لأحكام القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٩ والمشمولة بحراسة وزارة الأوقاف . وتتولى المجالس المذكورة نيابة عن وزارة الأوقاف ادارة هذه الأعيان واستغلالها طبقا لأحكام القوانين المشار إليها وهذا القانون .

وخلاصة ما سبق ان الأراضى التى تستبدل هى الأراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر عامة والتى نظم استبدالها القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ وأما المبانى التى لا تكون لصيقة بهذه الأراضى ولازمة لاستغلالها

فانها لا تخضع لأحكام القانون ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه وانما تديرها المجالس المحلية لحساب وزارة الأوقاف طبقا للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

(فتوى رقم ٣٨٧ فى ١٩٦٤/٥/٩ - جلسة ١٩٦٤/٤/١)

قاعدة رقم (٥٣٢)

المبدأ :

القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ - نصه على استبدال الأراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر خلال مدة أقصاها ثلاث سنوات وذلك على دفعات وبالتدريج بما يوازى الثلث سنويا وفقا لما يقرره مجلس الأوقاف الأعلى أو الهيئات التى تتولى شئون أوقاف غير المسلمين حسب الأحوال - هذا الاستبدال يتم بقوة القانون ولا يتوقف على موافقة مجلس الأوقاف الأعلى أو الهيئات التى تتولى شئون أوقاف غير المسلمين - اختصاص هذه الجهات ينحصر فقط فى تعيين الأراضى التى تسلم سنويا وليس الموافقة على استبدالها - أثر ذلك - أنه بمجرد انقضاء كل سنة من السنوات الثلاث تنتقل الى الدولة ملكية ثلث هذه الأراضى وتزول صفة الوقف عنها ويصبح الوقف على ثمنها .

ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ تنص على أن « يستبدل خلال مدة أقصاها ثلاث سنوات الأراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر العامة وذلك على دفعات وبالتدريج بما يوازى الثلث سنويا وفقا لما يقرره مجلس الأوقاف الأعلى أو الهيئات التى تتولى شئون أوقاف غير المسلمين حسب الأحوال ، وتنص المادة الثانية على أن « تتسلم اللجنة العليا للإصلاح الزراعى سنويا الأراضى الزراعية التى يتقرر استبدالها وذلك لتوزيعها وفقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه » .

وتنص المادة الثالثة على ان « تؤدي الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لمن له حق النظر على الاوقاف سُندات تساوى قيمة الارض الزراعية والمنشآت الثابتة وغير الثابتة والأشجار المستبدلة مقدرة وفقا لقانون الإصلاح الزراعي وتؤدي الهيئة العامة للإصلاح الزراعي قيمة ما يستهلك من السندات الى المؤسسة الاقتصادية كما تؤدي فوائد السندات الى من له حق النظر على الوقف بمقدار ٢٪ » ويكون استهلاك تلك السندات خلال ثلاثين سنة على الأكثر » .

وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ فى شأن استبدال الاراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر العامة للأقباط الارثوذكس ونصت المادة الاولى منه على أن « يستثنى من أحكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه الاراضى الموقوفة على بطريرك وبطريركية الأقباط الارثوذكس والمطرانيات والاديرة والكنائس وجهات التعليم القبطية الارثوذكسية وجهات البر الاخرى المتعلقة بهم وذلك فيما لا يجاوز مائتى فدان لكل جهة من الجهات الموقوفة عليها ومائتى فدان من الاراضى البور » .

ونصت المادة الرابعة على ان « تؤدي الهيئة العامة للإصلاح الزراعي المستبدل من الاراضى الزراعية المبينة فى المادة الاولى من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه والمنشآت الثابتة وغير الثابتة القائمة عليها نقدا » .

ويبين مما تقدم أن القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ قد استبدل الاراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر العامة على دفعات وبالتدريج وبما يوازى الثلث سنويا ، وان الاستبدال يتم بقوة القانون وليس موقوفا على موافقة مجلس الاوقاف الأعلى أو الهيئات التى تتولى شئون اوقاف غير المسلمين لأن اختصاص هذه الجهات ينحصر فقط فى تعيين الاراضى التى تسلم سنويا وليس الموافقة على استبدالها . وينبنى على ذلك أنه بمجرد انقضاء كل سنة من السنوات الثلاث تنتقل الى الدولة ملكية ثلث هذه الاراضى وتزول صفة الوقف عنها ويصبح الوقف على ثمنها ولو لم يصدر قرار الجهة المختصة بتعيين القدر المستبدل سنويا .

(فتوى رقم ١٠٥٤ فى ١٩٦٩/١١/٢٣ - جلسة ١٩٦٩/١١/٥)

قاعدة رقم (٥٣٣)

المبدأ :

استبدال الاراضى الزراعية على جهات البر العامة طبقا للقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ - هذا الاستبدال لا يتقيد بأحكام الاستبدال المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف - القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ - نصه على أن تتسلم اللجنة العليا للإصلاح الزراعى سنويا الاراضى الزراعية التى يتقرر استبدالها لتوزيعها وفقا لأحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ - أحقية الهيئة العامة للإصلاح الزراعى فى اقتضاء ريع الاراضى التى لم يتم تسليمها اليها وذلك من التواريخ المحددة قانسونا للاستبدال مع مراعاة أحكام القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ فى شأن استبدال الاراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر العامة للأقباط الارثوذكس .

ملخص الفتوى :

ولا يتقيد هذا الاستبدال بأحكام الاستبدال المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف التى تتطلب صدور اشهاد ممن يملكه لدى المحاكم الشرعية ويجعل الاستبدال فى الوقف من اختصاص المحكمة الشرعية التى آل اختصاصها بالاستبدال الى لجنة شئون الأوقاف بالقانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الأوقاف ولائحة اجراءاتها ، وهو الاختصاص الذى كانت تباشره المحاكم بسلطة مطلقة فلها ان توافق على الاستبدال أو ترفضه من حيث المبدأ كما ان لها ان تجريه بالثمن الذى تراه مناسبا ، لا يتقيد الاستبدال المنصوص عليه فى القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ بهذه الأحكام بعد اذ خرج عليها فلم يعلق الاستبدال على صدور الاذن به أو تمام صيغته فى المحكمة كما حدد بدل الاراضى الزراعية الموقوفة بالثمن الذى قدره ولم يترك لاية جهة تحديده .

ولا أدل على صحة هذا النظر وانه يدخل فى مقصود الشارع بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ من أن سعر فوائد سندات التعويض عند العمل

بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧. كان ٣٪ سنوياً وتستهلك السندات على ثلاثين سنة ، الى أن صدر القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٨ وجعل سعر الفائدة ١٥ ٪ ومدة استهلاك السندات أربعين سنة فتدخل المشرع بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٠ ليستثنى سندات تعويض الأراضي الزراعية المستبدلة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٧ وجعل سعر فائدتها بمقدار ٣٪ سنوياً تستهلك على ٣٠ سنة. ونص القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٠ فى المادة الثانية منه على أن يعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٨ ليكشف هذا الأثر الرجعى بجلاء عن قصد المشرع فى القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ وأن الاستبدال طبقاً لأحكامه يتم بقوة القانون اذ الثابت أنه لم تصدر موافقة المحكمة أو لجنة شئون الأوقاف من بعدها على استبدال الأراضي المشار إليها حتى تاريخ العمل بأحكامه ولو كان الاستبدال لا يتم إلا بموافقة المحكمة أو لجنة شئون الأوقاف لما كان المشرع فى حاجة الى النص على رجعية القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٠ .

ومما يؤيد ذلك أيضاً أن المشرع وهو يعالج موضوع استبدال الأراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر الخاصة المشمولة بنظر وزارة الأوقاف بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ نص فى المادة الثانية من هذا القانون على أن « تستبدل الأراضي الزراعية الواقعة خارج نطاق المدن والموقوفة على جهات البر الخاصة وتعلم هذه الأراضي الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى وذلك لتوزيعها وفقاً للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ » .

ولما كان مجال القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ هو نفس مجال القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ فكلاهما يتعلق باستبدال أراضى زراعية موقوفة استهدف فيها المشرع استبدالها فقد استعمل فى خصوص القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ ذات العبارات التى استعملها القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ ، وأورد فى المادة الرابعة من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ حكماً يفصح عن قصده اجراء الاستبدال بقوة القانون حين ينص على أنه « استثناء من أحكام المادتين السابقتين تستمر لجنة شئون الأوقاف فى نظر مواد استبدال الاطيان التى رسا مزايد استبدالها قبل العمل بهذا القانون فاذا وافقت اللجنة على الاستبدال تولت الهيئة العامة للإصلاح الزراعى تسليم الارض

الى المستبدل اما اذا رفضت اللجنة الاستبدال فيتبع بشأن القدر الراسى به المزداد أحكام المادتين السابقتين وفى حالة موافقة لجنة شئون الاوقاف على الاستبدال تستحق وزارة الاوقاف قيمة الاستبدال نقدا .

على ذلك يحق للهيئة العامة للإصلاح الزراعى اقتضاء ريع الاراضى التى لم يتم تسليمها اليها وذلك من التواريخ المحددة قانونا للاستبدال ومع مراعاة أحكام القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ .
(فتوى ١٠٥٤ فى ٢٣/١١/١٩٦٩ - ج١ ٥/١١/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٥٣٤)

المبدأ :

القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن استبدال الاراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر العامة للأقباط الأرثوذكس - وروده استثناء من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ - تعلق هذا الاستثناء بالاراضى الموقوفة على جهات بر غير اسلامية خاصة بالأقباط الأرثوذكس - النص فى المادة الثانية من القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ على انشاء هيئة اوقاف الأقباط الأرثوذكس - اقتصار اختصاصها على الاوقاف المشار اليها - القول بشمول اختصاصها لكل وقف ينشئه اقباط أرثوذكس سواء تعلق مصرفه بهم او لم يتعلق - غير سليم مادام اختصاصها مناطه صفة المصرف وليس صفة الواقف .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ تنص على انه " يستثنى من أحكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ الاراضى الموقوفة على بطريرك وبطريركية الأقباط الأرثوذكس والمطرانيات والاديرة والكنائس وجهات التعليم القبطية الارثوذكسية وجهات البر الاخرى المتعلقة بهم وذلك فيما لا يجاوز مائتى فدان لكل جهة .. " .

ومفاد هذا النص أن الاستثناء الوارد به ينصرف الى الاراضى الموقوفة على جهات بر غير اسلامية خاصة بالاقباط الارثوذكس ، ومن ثم يكون مناط هذا الاستثناء هو الصفة المتعلقة بمصرف جهة الوقف الذى يجب ان يكون خاصا بالاقباط الارثوذكس دون النظر الى صفة الواقف ، ولذلك ، فاذا كان المصرف اسلاميا لم يعد ثمة وجه لاعمال الاستثناء المشار اليه .

ومن حيث ان مصرف الوقف يكون اسلاميا اذا اعتبر برا فى الاسلام وليس برا فى غيره من الاديان كوقف المسجد والوقف عليه والوقف على الحرمين وعلى قراءة القرآن والتصدق على المسلمين الفقراء وحدهم واحياء شعائر الاسلام والاحتفال بمناسباته الدينية . ويعتبر المصرف اسلاميا كذلك عندما يكون برا فى شريعة الاسلام وغيرها من شرائع السماء حيث ترتضيه هذه الشريعة وتحتسبه مسلكا من مسالك القربى الى الله وترتضيه وتحتسبه ، كذلك ايضا الشرائع غير الاسلامية كالتصدق على الفقراء والمساكين واليتامى وابناء السبيل من أية ملة واى دين وتعليمهم وايوائهم واطعامهم وما شاء الله غير ذلك من البر بهم والاحسان عليهم ، والوقف هنا يكون اسلاميا واذا كان غير اسلامي كذلك فانه ليس ذلك فقط .

ومن حيث ان مصارف الأوقاف محل البحث تعتبر برا اسلاميا كما تعتبر فى الوقت ذاته برا عند الاقباط الارثوذكس وعلى ذلك فانها تعتبر مصارف اسلامية ولا تعتبر متعلقة بالاقباط الارثوذكس فى مفهوم المادة الاولى المشار اليها اذ أن مفهوم سياق هذه المادة أن يكون مصرف الوقف الذى تنطبق عليه متعلقا بالاقباط الارثوذكس فقط ، يؤيد ذلك أن امثلة المصارف التى جاءت بمنطوق المادة خاصة بالاقباط دون غيرهم (بطريرك وبطريركية الاقباط الارثوذكس والمطرانيات والاديرة والكنائس وجهات التعليم القبطية الارثوذكسية) .

ومن حيث أنه لذلك لا يسرى القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر على الاوقاف المشار اليها .

وتنص المادة الثانية من هذا القانون على انه « تنشأ هيئة تسمى (هيئة أوقاف الاقباط الارثوذكس) تكون لها الشخصية الاعتبارية وتتولى اختيار القدر المحدد فى المادة السابقة » ، ويبين من هذا النص ان ثمة ارتباط بين اختصاص هذه الهيئة وبين الأوقاف المشار إليها فى المادة الاولى من هذا القانون أى التى تتعلق مصارفها بالاقباط الارثوذكس ذلك أن القسانون لم يتجه الى ترتيب ولاية للهيئة على غير الاوقاف التى تناولها الاستثناء الوارد فى هذا القانون ، ومن ثم لا تنصرف اختصاصات الهيئة التى حددها لها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٣٣ لسنة ١٩٦٠ الصادر تنفيذا للمادة الثانية المذكورة الا الى تلك الاختصاصات المتعلقة بتلك الولاية وحدها .

واذا كان عنوان هذا القرار هو « فى شأن ادارة أوقاف الاقباط الارثوذكس وكانت مادته الثانية تنص على انه « تختص هيئة أوقاف الاقباط الارثوذكس بما يأتى :

(١) الاشراف على ادارة جميع الاوقاف من اطيان وعقارات ومحاسبة القائمين على ادارتها . . » الا ان ذلك لا يعنى ان للهيئة ولاية على غير الاوقاف التى تناولها هذا الاستثناء ، فعنوان القرار لا يشكل ضابطه تحصيل احكامه الموضوعية ، وعبارة « ادارة جميع الاوقاف » يتحدد معناها فى ضوء الارتباط سالف الذكر بين اختصاصات الهيئة وبين الاوقاف الواردة فى القانون ليكون المقصود بهذه العبارة هو الاوقاف المذكورة لا غيرها . اما القول بأن العبارة تشمل جميع الاوقاف التى انشأها اقباط ارثوذكس سواء تعلقت مصارفها بهم او لم تتعلق فانه فضلا عن افتقاره الى سند يؤيده فانه يتضمن مخالفة لأحكام القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ الذى ترتب مادته الاولى لوزارة الاوقاف ولاية النظر على كل وقف انشاء غير مسلم واشترط فيه النظر لوزير الاوقاف بينما القول المشار اليه فى اطلاقه يذهب فى تفسير القرار الى انعقاد ولاية الهيئة على مثل هذا الوقف .

- ١١٤٨ -

ومن حيث انه يخلص من جميع ما تقدم ان الهيئة المذكورة لا تنعقد لها ولاية على الاوقاف محل البحث لان مصارفها لا تتعلق بالاقباط الارثوذكس طبقا لما سبق ، وذلك فى ضوء أحكام القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٣٣ لسنة ١٩٦٠ .

(فتوى رقم ٧١١ فى ١٩٦٣/٧/٤ .. جلسة ١٩٦٣/٥/١١)

الفرع الثانى

تسليم الاعيان التى تديرها وزارة الاوقاف الى الهيئة العامة

للاصلاح الزراعى والمجالس المحلية

قاعدة رقم (٥٣٥)

المبدأ :

القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ بتسليم الاعيان التى تديرها وزارة الاوقاف الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى والمجالس المحلية - اجازته فى المادة العاشرة تاجير اعيان الوقف بايجار اسمى لانشاء المساجد او المعاهد الدينية او مدارس تحفيظ القرآن وتاجير او استبدال الاراضى الفضاء بنصف اجرة المثل او نصف قيمتها فى حالة استخدامها فى مشروعات خدمات الدولة العامة فى الميادين الاجتماعية والصحية والثقافية والتعليمية والترويحية - استبدال بعض العقارات لتخصيصها لمشروع الاسكان الاقتصادى لا يسرى عليه حكم المادة العاشرة - اساس ذلك ان هذا الحكم ينطوى على تبرع ببعض مال الوقف استثناء من الاصل المقرر ولا يجوز التوسع فى الاستثناء او القياس عليه .

ملخص الفتوى :

ان المادة العاشرة من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ بتسليم الاعيان التى تديرها وزارة الاوقاف الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى والمجالس المحلية تنص على أنه « لا يجوز تاجير اعيان الوقف بايجار اسمى الا لانشاء المساجد او المعاهد الدينية او مدارس تحفيظ القرآن .

على انه يجوز تاجير او استبدال الاراضى الفضاء بنصف اجرة المثل او نصف قيمتها فى حالة استخدامها فى مشروعات خدمات الدولة العامة فى الميادين الاجتماعية والصحية والثقافية والتعليمية والترويحية وعلى

المستاجر أو المستبدل في هذه الحالات أن يلتزم الغرض الذى أجرت له العين أو استبدلت من أجله والا استرد المجلس المحلى المختص العين بالطريق الإدارى .

وقد ورد فى المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور تعليق على هذه المادة ٠٠٠٠ أعدت الوزارة مشروع القانون المرافق نص على ما يأتى :

٨ - أن يقتصر تأجير الأعيان التابعة للأوقاف الخيرية بإيجار اسمى على ما يختص لإنشاء المساجد والمعاهد الدينية ومدارس تحفيظ القرآن الكريم وبإيجار لا يقل عن نصف أجر المثل لمشروعات رعاية الشباب والتربية الرياضية .

ويؤخذ من هذا النص فى ضوء مذكرته الإيضاحية أن تأجير أعيان الوقف بإيجار اسمى إنما يقتصر على ما يخص من هذه الأعيان لإنشاء المساجد والمعاهد الدينية ومدارس تحفيظ القرآن الكريم ، وهى أغراض الوقف أصلا ، أما تأجيرها أو استبدالها بإيجار لا يقل عن نصف أجر المثل أو عن نصف قيمتها فينصرف الى مشروعات خدمات الدولة العامة فى الميادين الاجتماعية والصحية والثقافية والتعليمية والترويحية ، وهى وأن لم تكن ذات أغراض دينية محضة ، إذ أن مجانياتها تدنيها من أهداف الوقف الخيرى فى مجال البر والخير العام مما حدا بالشارع الى إثارتها بهذه المعاملة .

ولما كانت أموال الوقف أموالا خاصة مرصودة لوجوه البر ، لا تدخل فى عداد الأموال المخصصة للمنفعة العامة لاختلاف طبيعتها عن طبيعة الملك العام ، ولا يجوز التبرع بها لغير الأغراض المخصصة فقد لزم أن يفسر مفهوم الحكم الوارد فى المادة العاشرة من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ فى أضيق نطاق باعتباره ينطوى على تبرع ببعض مال الوقف استثناء من الأصل المقرر فى خصوص إدارة هذا المال والتصرف فيه ، ومصدق ذلك أن القانون المشار اليه أوجب فى مادتيه السادسة والتاسعة على وزارة الأوقاف التزام شروط الواقفين فى صرف ما تتسلمه من ريع

السندات التى أدتها اليها الهيئة العامة للإصلاح الزراعى أو من صافى ريع الاعيان التى تسلمتها المجالس المحلية ، تأكيداً لاحترام ارادة الواقفين فيما انصرفت اليه من حيث الأغراض التى تخصص لها الاعيان الموقوفة أو قيمتها .

وحاصل ما تقدم أنه لا يسرّغ قياس مشروعات الاسكان الاقتصادى على مشروعات خدمات الدولة العامة فى الميسادين الاجتماعية والصحية والثقافية والتعليمية والترويحية ، ذلك ان الاسكان الاقتصادى ، وان استهدف الخير العام فى جعلته ، إلا ان الدولة أو الهيئات القائمة به تحصل منه على مقابل عادل للارتفاع بمزاياه ، وبهذه المثابة لا يعد من قبيل المشروعات ذات الطابع الخيرى المجانى التى عنتها المادة العاشرة من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٣ آنف الذكر ، ولا يمثل ضرباً من الخدمات العامة المقصودة بهذه المادة ولاسيما ان كونه مشروعاً عاماً ، وان اتاح بهذا الصفة الحصول على الاراضى اللازمة له عن طريق نزع الملكية للمنفعة العامة ، ما كان ليعفى الجهة القائمة به من اداء تعويض يوازى قيمة هذه الاراضى كاملة لذوى الشأن ، ومن ثم فان استبدال اراضى الوقف فى حالات الاسكان الاقتصادى يلزم ان يتم بقيمتها كاملة .

لذلك انتهى الراى الى ان استبدال العقارين رقمى ٥٧ ، ٥٩ بتسارع القلعة التابعين لوقف قيسون الخورى واللذين قررت محافظة القاهرة تخصيصهما لمشروع الاسكان الاقتصادى انما يكون بقيمتيهما الكاملة ، وان هذا الاستبدال لا يخضع لحكم الفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٣ المتقدم ذكره .

(فتوى رقم ٩٧٢ ملف رقم ٥٦/٢/٧ فى ١٥/٩/١٩٦٦ - جلسة ١٩٦٦/٩/٢ - ٣٩٤/١٣٣/٢)

قاعدة رقم (٥٣٦)

المبدأ :

القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تسليم الاعيان التى تديرها وزارة الاوقاف الى المجالس المحلية والى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى -

عدم سريانه على الاعيان التى تصرفت فيها الوزارة بطريق الاستبدال قبل نفاذه - تمام الاستبدال بمجرد توافر الايجاب والقبول دون استلزام افراغه فى محرر يمنع سريان هذه الاحكام ويلزم الوزارة بتنفيذ الاستبدال .

ملخص الفتوى :

ان الاحكام الواردة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ فى شان تسليم الاعيان التى تديرها وزارة الاوقاف الى المجالس المحلية والى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى - هذه الاحكام انما تنصرف الى الاعيان التى تنصرف فيها الوزارة بمالها من سلطة بعد نفاذ هذا القانون فى ٤ من فبراير سنة ١٩٦٢ ، أما الاعيان التى تكون محلا لتصرف سابق من الوزارة ، قبل هذا التاريخ ، فلا تنسحب اليها هذه الاحكام وذلك ان الوزارة تلتزم قانونا بمقتضى تصرفها ، ان تسلم الاراضى الى من تصرفت اليه ، وبالتالي يمتنع عليها تسليمها الى المجالس المحلية نفاذا لضمان التعرض والاستحقاق ، ومن ثم فان هذه الاعيان لا محل لايولتها الى ادارة المجالس المحلية كما قضى بذلك القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ ، مادامت قد تم التصرف فيها ، من السلطة المختصة بذلك قانونا . هذا وان الاستبدال هو عقد رضائى يتم بمجرد الايجاب والقبول . أى بتبادل ارادتين متطابقتين ، أما افراغه فى محرر انما هو وسيلة للاثبات وليس ركنا أو شرطا لتمام التصرف أو صحته . ومتى كان ذلك ، وكانت لجنة شئون الاوقاف وافقت بجلستها المعقودة فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ على طلب الاستبدال المقدم من هيئتى البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية فى شان العقد موضوع البحث ، وأخطرتها بذلك ، ومن ثم فقد تم العقد ، ولا يقدر فى ذلك عدم تدوينه فى محرر ، فهذا وسيلة لاثباته ، وليس شرطا أو ركنا لصحته أو انعقاده ، هذا فضلا عن أن الطرفين قد نهضا الى تنفيذ آثاره ، فتسلمت الوزارة الثمن ، وسلمت العين المستبدلة وتم ذلك كله قبل صدور القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر ، ويترتب على ذلك خروج العين المستبدلة من نطاق العقارات التى فى ادارة وزارة الاوقاف ، ولا يكون ثمة محل لتسليمها الى المجلس المحلى المختص لادارتها نيابة عن وزارة

الأوقاف اذ ان هذا التسليم أصبح غير ممكن قانونا . وتكون وزارة
الأوقاف ، تبعا لذلك ، ملزمة بالوفاء بالالتزامات التي ترتبت في ذمتها
بمقتضى تصرفها ، فتلتزم في هذه الحالة بالتوقيع على العقد وتقديم
المستندات اللازمة لشهره .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان وزارة الأوقاف هي التي
تختص وحدها - دون مجلس محافظة الجيزة - بالتوقيع على عقد
الاستبدال وتقديم المستندات اللازمة لشهره .

(ملف ١٥٥/٢/٢٢ - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢)

الفرع الثالث

طلبات البديل والاستبدال فى الوقف

قاعدة رقم (٥٣٧)

المبدأ :

طلبات البديل والاستبدال فى الوقف - اختصاص مجلس الاوقاف الاعلى طبقا للقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقانون رقم ٥٠٠ لسنة ١٩٥٣ بنظر هذه الطلبات على الا يكون قراره نهائيا الا بعد موافقة المحكمة المختصة - انتقال هذا الاختصاص للجنة شئون الاوقاف دون غيرها بعد العمل بالقانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الاوقاف - سبق موافقة مجلس الاوقاف الاعلى على طلب الاستبدال دون عرض الامر على المحكمة ، وذلك قبل العمل بالقانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ لا يغنى عن وجوب اعادة عرضه على لجنة شئون الاوقاف للبت فيه .

ملخص الفتوى :

طبعا لاحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦ بشأن لائحة وزارة الاوقاف المعدل بالقانون رقم ٥٠٠ لسنة ١٩٥٣ - يختص مجلس الاوقاف الاعلى بنظر المسائل التى ورد بيانها فى المادة ٦ من القانون ، ومنها ، طلبات البديل والاستبدال بما يزيد قيمته على الفى جنيه . على ان ما يقرره فى هذا الخصوص لا يكون نهائيا ، الا اذا وافقت عليه المحكمة المختصة ، بحكم مالها من ولاية عامة فى مسائل الاوقاف . وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الاوقاف الذى تضمن فى المادة (٢) منه النص على تشكيل لجنة تسمى لجنة شئون الاوقاف . ونص فى المادة (٣) منه على أن تختص هذه اللجنة وحدها ، بمسائل من بينها طلبات البديل والاستبدال فى الوقف . . والبت فى هذه الطلبات بغير الرجوع الى المحكمة .

فاذا كان الثابت ، أن موافقة مجلس الاوقاف الاعلى على استبدال قطعة الارض ، صدرت قبل العمل بالقانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، ولكن لم يعرض أمرها على المحكمة المختصة ، لتقره . وبقي الامر على هذه الحال الى أن عمل بأحكام هذا القانون . وفى ضوء هذه الاحكام كان يجب عرض الموضوع على لجنة شئون الاوقاف المنصوص عليها فى المادة ٢ منه ، لتبت فيه . ولكن ذلك لم يتم أيضا . لما كان ذلك - فانه من ثم لا يكون ثمة قرار نهائى صدر فى شأن هذا الاستبدال ، ومن ثم لا تملك وزارة الاوقاف ، اجراء مقتضاه .

(فتوى رقم ١٤٠٠ فى ١٤/١٢/١٩٦٣)

الفرع الرابع

عقد البديل

قاعدة رقم (٥٣٨)

المبدأ :

عقد البديل هو عقد بيع رضائي يتم بتبادل ارادتين متطابقتين - لا يشترط القانون شكلا معيناً لانعقاده - النص في القانون على أن يكون الاستبدال في الوقف من اختصاص المحكمة الشرعية ثم من اختصاص لجنة شؤون الاوقاف - حكمه ذلك - صدور قرار من لجنة شؤون الاوقاف بالموافقة على ابدال قطعة ارض من تقسيم الجمعية التعاونية لبناء المساكن للمهندسين الى أحد المهندسين وزوجته مناصفة بينهما - مقتضى هذه الموافقة انعقاد عقد البديل تاماً ونهائياً ومنجزاً لصالح المستبدلين معا - عدم جواز نقض العقد أو تعديله بغير رضا المستبدلين أو بغير طريق القضاء اذا قامت اسباب موجبة لذلك .

ملخص الفتوى :

تقدمت الجمعية التعاونية المصرية لبناء المساكن للمهندسين بطلب الى وزارة الاوقاف لتبديل لها بعض قطع من اراضي مدينة الاوقاف ، وفي ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ وافق مجلس الاوقاف الاعلى بقراره رقم ٧٥ على ابدال هذه القطع الى الجمعية ، غير أن المسألة لم تعرض وقتئذ على المحكمة المختصة لقرار هذا البديل . وقد تسلمت المسألة لم تعرض وقتئذ على المحكمة المختصة لقرار هذا البديل . وقد تسلمت الجمعية الاراضى المذكورة بتاريخ ٣١ من يناير سنة ١٩٥٦ وأخذت في توزيعها على أعضائها بموجب اتفاق بينها وبين كل عضو تضمن أن الجمعية هي التي تستبدل من وزارة الاوقاف رأساً وانها تخص للعضو قطعة الارض المتفق عليها بصفته عضواً فيها ووفقاً للائحتها دون تدخل من الوزارة في العلاقة

بين الجمعية وأعضائها ، كما تضمن هذا الاتفاق وجوب عرضه على المحكمة الشرعية لإقراره وفقاً لقانون . وفي ضوء هذه الأحكام تسلم السيد المهندس قطعة الأرض رقم ٣٥١ من تقسيم الجمعية بعد أن وقع الاتفاق المشار اليه وأدى المبالغ التي قررتها الجمعية ، إلا أن هذا الاتفاق لم يعرض على الوزارة أو على المحكمة ، وبتاريخ ١٧ من إبريل سنة ١٩٦٥ قدم السيد المهندس المذكور طاباً إلى الجمعية لتعديل الاتفاق السابق واعداد مشروع عقد البذل عن قطعة الأرض المنصوص له باسمه وباسم زوجته السيدة ٠٠٠٠٠٠ مناصفة بينهما ، وقد استجابت الجمعية لهذا الطلب وعدلت الاتفاق بما يتضمن تخصيص قطعة الأرض له ولزوجته مناصفة بينهما على الشيوع .

ونظراً لأن الجمعية تخلفت عن وفاء بعض التزاماتها قبل الوزارة ، فقد اتفق كلاهما على أن يكون الاستبدال من الوزارة إلى عضو الجمعية مباشرة وعلى أن تكون الجمعية مساهمة بالتزامات العضو قبل الوزارة ، ومن ثم أصدرت لجنة شؤون الاوقاف التي آل إليها الاختصاص في اقرار طلبات الاستبدال بموجب القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ . بتاريخ ٣٠ من مارس سنة ١٩٦٥ قراراً بأن يكون العقد الذي يبرره في هذا الشأن والقابل للشهر ونقل الملكية بين الوزارة والعضو رأساً وأن تكون الجمعية مساهمة بالتزامات العضو قبل الوزارة .

وقد تقدمت الجمعية بطلب إلى الوزارة لإرسال بعض تملك الأرض إلى أعضائها ومن بينها قطعة الأرض رقم ٣٥١ لإبدالها إلى السيد المهندس المذكور وزوجته مناصفة بينهما ، وقد وافقت على هذا الإ بدل لجنة شؤون الاوقاف وأصدرت به قرارها رقم ٢٠١ بتاريخ ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٧ ، غير أنه قبل أن يوقع نموذج العقد القابل للشهر من الوزارة والمستبدلين سبق السيد المذكور زوجته بتاريخ ٢٤ من يوليو سنة ١٩٦٨ ، وتقديم أثر ذلك بطلب إلى الجمعية لفصل زوجته من عضويتها وانفصال رابطة الزوجية ولحرمانها من اختصاصها بنصف قطعة الأرض المشار إليها ، وبتاريخ ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٨ وافقت الجمعية على ذلك ، واختطرت المؤسسة

التعاونية للسكان بقرارها هذا فوافقت عليه ، كما اخطرت به الوزارة وطلبت منها استصدار قرار من لجنة شئون الاوقاف بقصر الاستبدال على السيد المذكور دون زوجته . . وقبل عرض الأمر على لجنة شئون الاوقاف استطلعت الوزارة رأى ادارة الفتوى ، فافتت بأن استبدال قطعة الارض المذكورة اصبح نافذا قانونا من تاريخ موافقة لجنة شئون الاوقاف على الابدال لكل من السيد المذكور وزوجته وانه لا يجوز نقض هذا العقد من جانب الوزارة أو تعديله الا بموافقة المستبدلين معا ، وانه لهذا ليس ثمة جدوى لاعادة عرض الموضوع على لجنة شئون الاوقاف بجلستها المنعقدة . . . طالما ان مطلقة السيد المهندس المذكور لم توافق على هذا التعديل الا ان الوزارة عرضت الموضوع على لجنة شئون الاوقاف بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٤ من مايو سنة ١٩٦٩ حيث قررت عدم الموافقة على طلب السيد المهندس قصر الاستبدال عليه وحده دون مطلقة .

وقد عادت الجمعية وتقدمت بطلب الى الوزارة لاعادة النظر فى الموضوع موضحة ما تستند اليه من أسباب كما تقدم السيد المهندس بمذكرة بوجهة نظره فى هذا الشأن .

ومن حيث ان عقد البذل هو عقد بيع رضائى يتم بتبادل ارادتين متطابقتين أى بمجرد توافر الايجاب والقبول من طرفيه ، فلم يشترط القانون فيه شكلا معيناً يلزم لانعقاده ، وانما يخضع لجميع الاحكام التى تنتظم فيه شكلا معيناً يلزم لانعقاده ، وانما يخضع لجميع الاحكام التى تنتظم العقود الرضائية بصفة عامة ، وطرقا هذا العقد هما المستبدل من ناحية الواقف من ناحية أخرى ، غير ان المشرع لم يشأ ان يخول ناظر الوقف سلطة بيع لاطيانه ، وانما ناط هذه السلطة بجهة يضمن عن طريقها رعاية مصلحة الوقف بما يتوافر فيها من ضمانات خاصة ، فكان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف ينص فى المادة ١٣ على انه « فيما عدا حق الواقف الذى شرطه لنفسه يكون الاستبدال فى الوقف من اختصاص المحكمة الشرعية ، ولها ذلك متى رأت المصلحة فيه » وعلى هذا الاساس فان القبول الذى يتم به عقد البذل كان من اختصاص المحكمة

الشرعية دون سواها فليس لناظر الوقف اختصاص فى اتمام هذا العقد ، وايا كانت الاتفاقات أو التعهدات التى يبرمها ناظر الوقف فانه لا ينعقد بها عقد ولا يتوافر بها القبول اللازم لتمامه ، وانما تعتبر جميعها تمهيدا أو تحضيريا لعرض الامر على المحكمة التى تملك الا توافق على الاستبدال فينعدم كل أثر لى اتفاق أو تعهد سابق ، أو توافق على الاستبدال فيتم العقد بموافقتها هذه ويقوم العقد باتا ومنجزا اعتبارا من هذا الوقت . وهذا الاختصاص الذى وكله القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الى المحكمة الشرعية ظل لها ثم للمحكمة المختصة بعد الغاء المحاكم الشرعية ، الى ان صدر القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الاوقاف ولائحة اجراءاتها ، ثم نص فى مادته الثانية على أن تشكل بوزارة الاوقاف لجنة تسمى لجنة شئون الاوقاف ، ثم نص فى مادته الثالثة على أن « تختص لجنة شئون الاوقاف وحدها بالمسائل الآتية : (أولا) طلبات البديل والاستبدال فى الوقت ... » وبذلك حلت هذه اللجنة محل المحكمة فى هذا الاختصاص ، وأصبح لها وحدها أهلية الموافقة على الاستبدال أو رفضه حسبما تقدر من مواطن مصلحة الوقف ومستحقه ، فاذا وافقت انعقد البديل بقرارها المطابق للايجاب الصادر من المستبدل ، وبهذا القرار وحده يتم العقد باتا ومنجزا .

ومن حيث أن مجلس الاوقاف الاعلى وافق بتاريخ ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ على طلب الجمعية التعاونية لبناء المساكن للمهندسين الذى طلبت فيه استبدال بعض الاراضى ، غير هذا الاستبدال لم يعرض على المحكمة المختصة كما لم يعرض على لجنة شئون الاوقاف من بعد ، ومن ثم ظل هذا الاتفاق مجرد عمل تمهيدى لم ينشأ عنه عقد بديل بالمعنى المفهوم قانونا ، وفضلا عن ذلك فان هذا الاتفاق قد تم تعديله ، فبعد أن كان مقتضاه ان يتم الاستبدال الى الجمعية مباشرة وان تقوم الجمعية بالتعاقد مع أعضائها دون تدخل من وزارة الاوقاف ، أصبح الوضع أن يتم البديل إلى عضو الجمعية رأسا على أن تضمنه الجمعية فى التزاماته قبل الوزارة ، وهذا الاتفاق الاخير هو ما وافقت عليه لجنة شئون الاوقاف بقرارها الصادر بتاريخ ٣٠ من مارس سنة ١٩٦٥ . وتبعاً لذلك فإن القرار

الصادر من مجلس الاوقاف الاعلى بتاريخ ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ ، فضلا على أنه ليس هو التعبير اللازم قانونا عن ارادة الواقف فى اتمام عقد البذل ، فقد تم تعديله باتفاق الوزارة والجمعية بعد ذلك .

ومن حيث ان الثابت من سياق الوقائع السالف ذكرها أن لجنة شئون الاوقاف وافقت بتاريخ ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٧ على ابدال قطعة الارض رقم ٣٥١ من تقسيم الجمعية الى السيد المهندس وزوجته السيدة مناصفة بينهما ، وبهذه الموافقة انعقد عقد البذل تاما ونهائيا ومنجزا لصالح المستبدلين معا ، فقد توافرت بذلك اركان العقد اللازمة لانعقاده جميعها ، ولم يعلق اطرافه انعقاده على شرط ما واقف أو فاسخ ، ومن ثم فهو ملزم نهائيا لاطرافه جميعا ولا يجوز نقضه الا باتفاقهم .

وانه ولئن كان ثمة نموذج لعقد توقعه الوزارة وعضو الجمعية المستبدل كما توقعه الجمعية ، وكان هذا العقد هو الذى يتم شهره لنقل ملكية الارض الى المستبدل ، الا أن عدم توقيع هذا النموذج لا يؤثر فى قيام عقد البذل تاما ومنجزا فهذا المحرر ليس هو عقد البذل ، وليس ثمة ما يوجب جعل هذا المحرر ركنا لانعقاده أو شرطا لصحته ، فهو عقد رضائى كما سلف البيان ولا يعدو ان يكون هذا المحرر وسيلة لاثبات عقد البذل ولشهره ، نعننى عنه عند افتقاده أى وسيلة أخرى ، ولو رفض أحد طرفى العقد توقيع هذا المحرر حق لطرفه الاخر أن يستعيز عنه بحكم بصحة العقد ونفاذه يقوم مقامه ويؤدى مؤداه .

ومن حيث انه لا ينال من قيام عقد البذل ملزما لاطرافه أن طلق السيد المهندس المذكور زوجته ، فهذه الواقعة لا صلة لها بانعقاد العقد صحيحا ، وليست سببا قانونيا يسوغ نقضه أو تعديله ، واستمرار الزوجية أو انفصامها لا يتصل من قريب أو بعيد بمصلحة الوقف وهى الاعتبار الوحيد الذى يهيمن على استبدال اعيانه ويوجه لجنة شئون الاوقاف عند النظر فى طلبات الاستبدال .

كما لا ينال مما تقدم ان الجمعية ملزمة بضمان اعضائها في التزاماتهم قبل الوزارة ، وان السيدة ٠٠٠٠ بعد طلاقها من زوجها فصلت من عضوية الجمعية ، مما لا يتسنى معه ان تقوم الجمعية بضمانها ، وذلك لان عقد الكفالة قد انعقد بمجرد ان تقدمت الجمعية بطلب الى الوزارة تطلب فيه ابدال قطعة الارض الى السيد المذكور وزوجته مناصفة بينهما ، وقد كان طلبها هذا على اساس النظام المتفق عليه والذي اقرته لجنة شئون الاوقاف بتاريخ ٣٠ من مارس سنة ١٩٦٥ والذي يقرر ان يتم البديل الى عضو الجمعية رأسا بضمانها وطبقا لكثف تقدمه الجمعية الى الوزارة متضمنا أسماء اعضائها الذين في الاستبدال ، وقد تمت هذه الاجراءات جميعها ، ولا يقلل من آثارها ان النموذج المتفق على توقيعه لم يوقع بعد .

كذلك فانه لا ينال من النتيجة المتقدمة ان النظام الاساسي للجمعية ينص في المادة ١٥ منه على ان يحرر بين الجمعية والعضو الذي يشمل التوزيع عقد بيع يتضمن بصفة خاصة اشتراط تعليق انتقال الملكية على اداء كامل الثمن ، والزام العضو الذي فصل من الجمعية او زالت صفة عضويته أو فسخ عقد ملكيته بدفع قيمة النسبة التي يحددها مجلس الادارة لاستهلاك المباني عن مدة قيام عقده ٠٠٠ لا ينال ذلك من النتيجة المتقدمة لان هذا النظام الاساسي للجمعية تقرر على اساس ان الجمعية هي التي تستبدل الارض ثم تقوم ببيعها الى اعضائها ، وهذا الوضع تغير بعد ان اتفقت الجمعية والوزارة على ان يتم البديل الى العضو مباشرة بضمان الجمعية على النحو المبين آنفا ، وهذا الوضع الجديد هو الذي تم طبقا له ابدال قطعة الارض رقم ٣٥١ الى السيد المهندس والسيدة ٠٠٠ وفضلا عن ذلك فان وزارة الاوقاف تعتبر من الغير بالنسبة الى هذا النظام الاساسي وغيره من الاتفاقات التي تبرمها الجمعية مع اعضائها ولم يتضمن عقد البديل اشارة الى اعتبار هذه الاتفاقات جزءا منه أو بعضا من احكامه وشروطه ، ومن ثم فلا يمكن الاحتجاج على الوزارة بشيء من ذلك .

ومن ناحية أخرى فان الجمعية وان كانت طرفا في عقد الكفالة مرده الى اتفاقات أخرى بينها وبين الوزارة ، وبينها وبين اعضائها ، وليس لها بهذه الصفة ان تحتج باتفاقاتها هذه المستقلة عن عقد البديل للتاثير في قيامه ونفاذه .

ويخلص مما تقدم ان عقد البديل المبرم عن قطعة الأرض رقم ٣٥١ سائلة الذكر قد انعقد لصالح المهندس والسيدة ٠٠٠٠ مناصفة بينهما ، وهو عقد بات ونافذ ، ولايجوز للجنة شئون الاوقاف ان تنفرد بنقضه أو تعديله بغير رضا المستبدلين معا ، أو بغير طريق القضاء اذا قامت أسباب موجبة لذلك .

ولهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان ابدال نصف قطعة الأرض رقم ٣٥١ من تقسيم الجمعية التعاونية المصرية لبناء المساكن للمهندسين الى السيدة ٠٠٠٠٠ قد تم بعقد بات ونافذ ، ولا يجوز نقضه أو تعديله الا برضاء طرفيه معا ، أو عن طريق القضاء اذا قامت أسباب موجبة لذلك .

(ملف ٦٧/٢/٧ - جلسة ١٩٧١/١٢/١٥)

الفصل الرابع

اللجان

الفرع الاول

لجان ادارية

قاعدة رقم (٥٣٩)

المبدأ :

اللجان التى تشكلها وزارة الاوقاف لانجاز بعض الاعمال التى لا يتسع وقت العمل الرسمى لانجازها مثل لجنة اعداد مشروع الميزانية وتنفيذها واعداد الحسابات الختامية - هى لجان ادارية تنعقد بخصوص وزارة الاوقاف - سريان احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه على المكافآت التى تصرف لأعضاء هذه اللجان .

ملخص الفتوى :

ومن حيث انه لما كان القصد من احكام القرار الجمهورى رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ هو الحيلولة دون التوسع فى عقد لجان دون ضرورة لجرد الحصول على مكافآت عنها فقد وضع هذا القرار تنظيما عاما لاستحقاق هذه المكافآت بان اورد حظرا مؤداه عدم منح مكافآت او بدل حضور الأعضاء المندرجة وظائفهم بالجهة التى تنعقد بخصوصها اللجنة ذلك ان عمل هذه اللجان من صميم عمل واختصاص هذه الجهات وبالتالي فان الأعضاء الذين ينتمون لها سواء لان وظائفهم مدرجة بها او لانهم منتدبون او معارون اليها - يتعين عليهم ان يقوموا بهذه الاعمال المتعلقة باللجان باعتبارها من صميم العمل الاصلى الذى يتولاه أعضاء هذه اللجان سواء كانوا معينين بهذه الجهات او منتدبين او معارين لها .

وترتيباً على ذلك فإنه بالنسبة الى ما شكلته الوزارة من لجان لانجاز بعض أعمالها مثل اعداد مشروع الميزانية وتنفيذها واعداد الحسابات الختامية السنوية وضبط الانواع الحسابية المختلفة وهى أعمال لا يتسع وقت العمل الرسمى لانجازها فهى لجان ادارية تنعقد بخصوص وزارة الاوقاف وتسرى عليها احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم سريان قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن مكافآت عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان على اللجان الادارية ذات الاختصاص القضائى المشكلة طبقاً للقوانين رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ و ٤٤ لسنة ١٩٦٢ و ١٧ لسنة ١٩٦٦ المشار اليها .

والى سريان قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر على اللجان التى تشكلها الوزارة تنظيماً للعمل وحصرها لمسئوليات الانجاز .
(ملف ٧٩/٢/٢٦ - جلسة ١٩٧٠/٥/٦)

الفرع الثانى

لجان ادارية ذات اختصاص قضائى

قاعدة رقم (٥٤٠)

المبدأ :

لجان قسمة الاعيان التى انتهى فيها الوقف ولجان الاعتراضات على القرارات الصادرة من لجان القسمة ، لجنة فحص الطلبات المتعلقة ببيع الاوقاف الاهلية المقيدة بسجلات وزارة الاوقاف باعتبارها اوقافا اهلية لها مستحقون غير معلومين ، اللجنة المختصة بالنظر فى طلبات الاعانات والنفقات من الاوراق وفى حدود ما يسمح به ربيع كل وقف - هى لجان ادارية ذات اختصاص قضائى آل اليها اختصاص المحاكم العادية فى حدود اختصاص كل منها وفقا لقانون انشائها - اثر ذلك - عدم تقيد المعاملة المالية لأعضائها بالقيود الواردة فى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ فى شان مكافاة عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان - خضوع هذه المكافآت لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية .

ملخص الفتوى :

يبين من استعراض احكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ بقسمة الاعيان التى انتهى فيها الوقف انه تختص باجراء قسمة الاعيان التى انتهى فيها الوقف بناء على طلب احد ذوى الشان لجان تؤلف من مستشار مساعد بمجلس الدولة رئيسا يندبه رئيس مجلس الدولة ومن قاض يندبه وزير العدل واثنين من العاملين بوزارة الاوقاف وخبير من ادارة الخبراء ، وتقوم اللجنة بفحص الطلبات المقدمة اليها متبعة فى ذلك احكام قانون المرافعات المدنية والتجارية ومراعية الاحكام المفسرة فى شان القسمة فى القانون المدنى والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ، وهى

المختصة بالفصل فى جميع المنازعات التى هى من اختصاص المحاكم وفقا لاحكام القوانين المتقدمة وما تصدره لجان القسمة بمثابة أحكام مقرررة للقسمة بين أصحاب الشأن وتشهر فى مصلحة الشهر العقارى . وان لجان الاعتراضات تشكل من مستشار بمحكمة استئناف القاهرة تكون له الرئاسة ومستشار مساعد من مجلس الدولة ومن خبير من وزارة العدل واثنين من موظفى الوزارة للنظر فيما يقدمه أصحاب الشأن من أوجه الاعتراض على الحكم الصادر من لجنة القسمة سواء تعلق بتقدير أنصبة المستحقين أو تقويم اعيان الوقف أو غير ذلك كما تختص بالتصديق على الاجراءات اذا كان بين الشركاء غائب أو عديم الاهلية . وان الطعن فى القرارات النهائية الصادرة من لجان القسمة اذا كان القرار مبنيا على مخالفة القانون أو خطأ فى تطبيقه أو فى تاويله أو اذا وقع بطلان فى القرار أو بطلان فى الاجراءات اثر فى القرار يرفع الى محكمة الاستئناف .

• وطبقا لاحكام القانون رقم ٤٤ سنة ١٩٦٢ بتسليم الاعيان التى تديرها وزارة الاوقاف الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى والمجالس المحلية . تتولى فحص الطلبات المقدمة من ذوى الشأن للمطالبة باستحقاقهم فى الاوقاف المقيدة بسجلات الوزارة باعتبارها اوقافا أهلية لها مستحقون غير معلومين لجنة أو أكثر يرأسها قاض تعينه وزارة العدل : وقد صدر بتشكيلها القرار الوزارى رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٣ .

كما يبين من استعراض أحكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الاوقاف ولائحة اجراءاتها أن الطلبات المتعلقة بالنفقات والاعانات من الاوقاف فى حدود ما يسمح به ريع كل وقف قد انعقد الاختصاص بها للجنة تشكل برئاسة مستشار مساعد من مجلس الدولة وعضوية اثنين من موظفى الاوقاف وانه على المحاكم بجميع درجاتها أن تحيل بدون رسوم ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص هذه اللجنة بمقتضى أحكام هذا القانون وذلك بالحالة التى تكون عليها ما لم تكن قد حجزت للحكم فيها .

ومن حيث أن مؤدى استعراض أحكام هذه اللجان وكيفية تشكيلها وما تتبعه من اجراءات وتكييف ما تصدره من قرارات أن هذه اللجان هي لجان ادارية ذات اختصاص قضائى آل اليها اختصاص المحاكم العادية فى حدود اختصاص كل منها وفقا لقانون انشائها وهى تخدم جمهور الناس فى علاقاتهم بعضهم مع بعض ووزارة الاوقاف فلا تنقيد المعاملة المالية لاعضاءها بالقيود والحدود التى تضمنها قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن مكافأة عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان فيما نص عليه فى المادة الثانية من أنه لا تمنح مكافأة عضوية او بدل حضور للاعضاء والمدرجة وظائفهم فى الجهة التى ينعقد بخصوصها المجلس او اللجنة او يكونون منتدبين أو معارين لها وفيما نص عليه فى المادة الثالثة من أنه لا يجوز أن تزيد مكافأة العضوية او بدل الحضور على خمسة جنيهات للعضو عن كل جلسة وبحد أقصى قدره مائة وخمسون جنيها فى السنة بالنسبة الى اللجان التى يصدر بتشكيلها قوانين وقرارات جمهورية وعلى ثلاثة جنيهات عن كل جلسة وبحد أقصى قدره مائة جنيه فى السنة بالنسبة الى جلسات اللجان التى يصدر بتشكيلها قرارات وزارية .

وانما يكون منح اعضاء هذه اللجان مكافاتهم بمراعاة القسواء المنصوص عليها فى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية والقوانين المعدلة له .

(فتوى رقم ٦٢٩ فى ١٩٧٠/٥/٢٠ - جلسة ١٩٧٠/٥/٦)

الفرع الثالث

لجنة شئون الأوقاف

قاعدة رقم (٥٤١)

المبدأ :

لجنة شئون الأوقاف - طبيعتها - القرارات الصادرة منها - قرار ادارى - ان لجنة شئون الأوقاف بحكم تشكيلها لا تعتبر جهة قضاء وانما هى من قبيل اللجان الادارية ذات الاختصاص القضائى وتكون القرارات الصادرة منها هى قرارات ادارية يدخل النظر فى طلب الغائها فى اختصاص القضاء الادارى .

ملخص الحكم :

ان لجنة شئون الأوقاف بحكم تشكيلها . وغلبة العنصر الادارى بين اعضائها وكيفية اصدار قراراتها لا تعتبر جهة قضاء ، وانما هى من قبيل اللجان الادارية ذات الاختصاص القضائى ناط بها القانون سلطة الفصل فى المنازعات المتعلقة بالمسائل الداخلة فى اختصاصها والتي نصت عليها المادة الثالثة من القانون المشار اليه ، وتكون القرارات الصادرة منها هى قرارات ادارية يدخل النظر فى طلب الغائها فى اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى طبقا لنص المادة ١١ من قانون مجلس الدولة .

ولا اعتداد بما أثارته الحكومة من أن القرار الذى أصدرته اللجنة فى شأن طلب المدعين ، يخرج عن اختصاص مجلس الدولة ، لانه بحكم موضوعه يتصل بمسألة من مسائل القانون الخاص التى لا يختص بنظرها مجلس الدولة ، لا اعتداد بذلك لان القرار الذى صدر من اللجنة فى شأن الطلب المقدم من المدعين انما صدر متضمنا رأى الجهة الادارية التى عينها القانون فى شأن مدى توافر الشروط التى تضمنتها القواعد

التنظيمية التي تنطبق على محتكرى اعيان الاوقاف الخيرية فى المدعين ،
وتعطيتهم تبعا لذلك الحق فى شراء اعيان الوقف المحتكرة بطريق الممارسة
دون طرحها بالمزاد ، وبعبارة اخرى فى شأن مدى تمتع المدعين بالمركز
القانونى الذى تخوله تلك القواعد للمحتكرين ، فمساء صدر قرار اللجنة
باجابة الطلب أو برفضه فى حالة توافر الشروط أو عدم توافرها فان
القرار فى الحالتين من شأنه أن يمس المركز القانونى للطالب ، وبهذه
المناسبة تتوافر مقومات القرارات الادارية باعتبارها افصاحا عن ادارة جهة
الادارة الملزمة بما لها من سلطة خولتها اياها القوانين واللوائح فى انشاء
مركز قانونى أو تعديله - ولذلك يدخل النظر فى طلب الغائه فى اختصاص
مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى على النحو السالف بيانه ، ويكون هذا
الوجه من أوجه الطعن على غير اساس حقيقيا بالرفض .

(طعن رقم ٧٧٩ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢)

الفرع الرابع

لجنة القسم

قاعدة رقم (٥٤٢)

المبدأ :

القانون ٤٤ لسنة ١٩٦٢ - نص المادتين ٢٥ ، ٢٦ منه على ما يتبع بشأن الاوقاف التي لها مستحقون غير معلومين - لا محل لمريانها على المستحق المعلوم للإدارة علما قانونيا قاطعا .

ملخص الفتوى :

انه عن قول وزارة الاوقاف انه على الطالبين المستحقين في الوقف الراغبين في تحديد مستحقاتها الالتجاء الى اللجنة التي تشكل طبقا للمادتين ٢٥ ، ٢٦ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ ، فان المادة ٢٥ تنص على انه « تقوم وزارة الاوقاف بحصر الاوقاف المقيدة بسجلاتها باعتبارها اوقافا أهلية لها مستحقون غير معلومين وتعد الوزارة كشوفاً بهذه الاوقاف ... وتنشر ... ويكون لكل ذي شأن أن يطالب باستحقاقه في هذه الاوقاف .. » وتنص المادة ٢٦ على أنه : « تتولى فحص الطلبات المقدمة من ذوي الشأن طبقاً لأحكام المادة السابقة لجنة أو أكثر يرأسها قاض ... » .

والواضح من هذين النصين أن أحكامهما تنصرف الى الاوقاف التي لا يعلم مستحقوها ، بينما الوقف محل البحث تعلم الوزارة أن الطالبين مستحقان فيه علما لا تملك انكاره ، وبالتالي لا تصادف أحكام هاتين المادتين محلاً للأعمال في حالة الطالبين وان كان يمكن أن تصادف محلاً في غيرهما من مستحقى الوقف غير المعلومين للوزارة بوجسه من الوجوه .

(فتوى رقم ٧٤٣ في ١٥/٧/١٩٦٣ - جلسة ٣/٧/١٩٦٧)

المبــدأ :

ملكية أحد الافراد بصفته صاحب مرتب دائم فى وقف ماهتاب قادن لحصة شائعة فى جميع اعيان هذا الوقف تضمن من غلتها الوفاء بنفقات هذا المرتب طبقا للمادة الثانية من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالغاء نظام الوقف على غير الخيرات - يشترط لتقدير هذه الحصة وفرزها اتباع احكام المادة ٤١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ باحكام الوقف بطلب يقدم لذلك - عدم تقدير حصة السيد المذكور الشائعة فى جميع اعيان الوقف طبقا للقانون - تقديرها بصدور قرار لجنة القسمة الثانية بوزارة الاوقاف فى ١٩٧٠/٢/٤ - احقية السيد المذكور فى التصرف فى القدر الزائد على الخمسين فدانا الذى آل اليه بمقتضى حكم لجنة القسمة المشار اليه ، وذلك خلال سنة من تاريخ اخطاره بموافقة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى على احقيته فى التصرف فى هذا القدر .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالغاء نظام الوقف على غير الخيرات (معدلة بالقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢) تقضى بانه « اذا كان الواقف قد شرط فى وقفه لجهة بر خيرات او مرتبات دائمة معينة المقدار او قابلة للتعيين مع صرف باقى الربيع الى جهات غير جهات البر اعتبر الوقف منتهيا فيما عدا حصة شائعة تضمن غلتها الوفاء بنفقات تلك الخيرات او المرتبات وتتبع فى تقدير هذه الحصة واقرازها احكام المادة ٤١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ باحكام الوقف الا بالنسبة الى غلة الاطيان الزراعية فتكون غلتها هى القيمة الاجبارية حسبما هى مقدرة بالمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعى » وتنص المادة ٤١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه على انه « اذا شرط الواقف فى وقفه خيرات او مرتبات دائمة معينة

بالمقدار أو فى حكم المعينة وطلبت القسمة فرزت المحكمة حصة تضمن غلتها لارباب هذه المرتبات بعد تقديرها طبقا للمواد ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ « .

كما أصدر المشرع القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ بتسليم الاطيان التى تديرها وزارة الاوقاف الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى والمجالس المحلية وتنص المادة ١٣ منه على أن « تسلم الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى الاراضى الزراعية التى انتهى فيها الوقف طبقا لاحكام القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه والمشمولة بحراسة وزارة الاوقاف والتى تقع خارج نطاق المدن وذلك نيابة عن وزارة الاوقاف » كما تنص المادة ٢٤ من هذا القانون على أنه « لا يجوز بعد انقضاء شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون تقديم طلبات للجان القسمة المشكلة طبقا لاحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه لقسمة الاعيان التى انتهت فيها الوقف والتى سلمت الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى أو المجالس المحلية طبقا لاحكام هذا القانون وتستمر المحاكم ولجان القسمة فى نظر المواد المنظورة امامها الى أن يصدر فيها حكم نهائى وتتولى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى أو المجالس المحلية بحسب الاحوال تنفيذ ما يصدر من أحكام فى هذا الشأن وتسلم الاعيان التى قضى بقسمتها الى أصحابها وعندئذ توقف صرف المرتب المقرر .

أما الاعيان التى لم ترفع دعوى أو يقدم طلب للجان القسمة بطلب قسمتها فتستمر وزارة الاوقاف فى أداء المرتب الشهري لمستحقيها وخلفائهم من بعدهم سواء كان خلفا خاصا أو عاما .

وتنص المادة الاولى من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ بقسمة الاعيان التى انتهت فيها الوقف على أنه « استثناء من احكام المادة ٨٣٦ من القانون المدنى والمادة ٤١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ تتولى وزارة الاوقاف بناء على طلب أحد ذوى الشأن قسمة الاعيان التى انتهت فيها الوقف طبقا للمرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ كما تتولى الوزارة فى هذه الحالة فرز حصة الخيرات الشائعة فى تلك الاعيان .

وتجرى القسمة فى جميع الانصبه ولو كان الطلب واحدا « كما تنص المادة ١٢ من هذا القانون على أن « تعتبر القرارات النهائية للمجان القسمة بمثابة احكام مقررة للقسمة بين اصحاب الشأن وتشهر فى مصلحة الشهر العقارى والتوثيق بناء على طلب وزارة الاوقاف او أحد ذوى الشأن وتعلن لذوى الشأن طبقا لما هو مبين فى المادة الثالثة » .

والمستفاد من جماع النصوص السابقة ان المشرع عندما قرر الغاء نظام الوقف على غير الخيرات حرص على تنظيم حالة الاوقاف التى يخص بعض ريعها لجهات بر فى صورة خيرات او مرتبات دائمة ، وتخصيص البعض الاخر لغير هذه الجهات ، فاعتبر الوقف منتھيا فيما عدا حصة شائعة تضمن غلتها الوفاء بنفقات الخيرات او مرتباتها ، واحال فى تقرير هذه الحصة وافرازها الى المادة ٤١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ باحكام الوقف ، فاذا كانت اعيان الوقف كلها ارضا زراعية قدرت غلتها بالقيمة الايجارية المقررة بالمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعى . وقد جاء نص المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ باحكام الوقف عند فرز حصة الخيرات او المرتبات بحيث يظل اصحاب المرتبات والخيرات غير معلومة حصصهم فى الوقف الا من وقت اعمال حكم هذه المادة الاخيرة ، وتكون ملكيتهم بذلك فى اعيان الوقف معلقة على اعمال حكم هذه المادة .

ومن حيث أن المادة الاولى من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين حد اقصى للملكية الاسرة والفرد فى الاراضى الزراعية وما فى حكمها تنص على انه « لا يجوز لای فرد أن يمتلك من الاراضى الزراعية وما فى حكمها من الاراضى البور والصحراوية اكثر من خمسين فداناً ، كما لا يجوز أن تزيد على مائة فدان من تلك الاراضى جملة ما تمتلكه الاسرة ... » وتنص المادة السابعة على انه « اذا زادت بعد العمل بهذا القانون ملكية الفرد على خمسين فداناً بسبب الميراث أو الوصية أو غير ذلك من طرق كسب الملكية بغير طريق التعاقد أو منكية الاسرة على المائة فدان بسبب

من تلك الاسباب أو بسبب الزواج أو الطلاق ، وجب تقديم اقرار الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى وفقا للشروط والاضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية . ويجوز للفرد أو الاسرة التصرف فى القدر الزائد بتصرفات ثابتة التاريخ - خلال سنة من تاريخ حدوث الزيادة والا كان للحكومة أن تستولى نظير التعويض المنصوص عليه فى المادة (٩) على مقدار الزيادة اعتبارا من تاريخ انقضاء تلك السنة .. » .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن قانون الإصلاح الزراعى فرض على الخاضع لاحكامه التزامات معينة منها الالتزام بتقديم اقرار بما يملكه من اراض زراعية وما فى حكمها يحدد فيه ما يملكه مفرزا القدر الزائد على النصاب الجائز تملكه والذى يتعلق به حق الحكومة ، والمالك فى هذا مأخوذ باقراره ، وفى ذات الوقت رتب القانون للخاضع حقوقا وريضا منها حق التصرف فى القدر الزائد من ملكه والذى يؤول الى الخاضع بطريق الميراث أو الوصية وحدد لذلك أجلا معلوما ، هو سنة من تاريخ هذه الايلولة الطارئة ، واذا كان الشارع فى خصوصية معينة قد رتب الزاما على الخاضع وخول له فى ذات الوقت رخصة تقابل هذا الالتزام ، فانه يتعين لاعمال كل من الالتزام والرخصة أن يقاس كل منهما بمقياس واحد حتى يتحقق التوازن بينهما بحيث لا يجوز أحدهما على الآخر ويبقى على الخاضع التزام لا تقابله رخصة أو العكس ، وعلى ذلك فان كان القانون قد ألزم المالك أن يقدم اقرارا بما يزيد على النصاب ورتب له فى ذات الوقت رخصة التصرف فى هذا القدر الزائد فان الالتزام لا يترتب فى حق الخاضع الا فى ذات الوقت الذى يكون للخاضع مكنة استعمال الرخصة المقررة أى مكنة التصرف فى القدر الزائد طبقا للقانون .

يبين من ذلك اذن أن استخدام المالك للرخصة التى خولها القانون له فى حالة الزيادة فى الملكية بسبب غير طريق التعاقد تستلزم بداهة أن يتوافر لدى الخاضع سلطات المالك على الشيء فيكون له حق استعماله

واستغلاله والتصرف فيه ، وهذا العنصر الأخير يمثل السلطة الجوهرية لحق المالك فى ملكه . فاذا ما قام حائل يحول دون ممارسة هذا الحق لسبب خارج عن ارادة المالك ، امتنع بالتالى استخدام الرخصة المنصوص عليها فى المادة السابعة المشار اليها ، ومؤدى ذلك أن حق المالك فى التصرف بنقل ملكية المساحة الزائدة خلال الاجل المضروب مشروط بأن يكون للمالك مكنة التصرف فى هذا القدر خلال هذا الاجل : والا بات النص فى غير موضعه .

وتاسيما على ما تقدم يبين انه اذا كان السيد / بصفته صاحب مرتب دائم فى الوقف المشار اليه كان له حصة شائعة فى جميع اعيان هذا الوقف تضمن غلتها الوفاء بنفقات هذا المرتب طبقا للمادة الثانية من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالغاء الوقف على غير الخيرات ، وقد علق القانون تقدير هذه الحصة وفرزها على اتباع احكام المادة ٤١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بطلب يقدم لذلك وقبل هذا التقدير أو الفرز لا يكون ثمة محل للقول بان اطيانا زراعية الت الى السيد المذكور اذ فضلا عن أن غالبا ما تشتمل اعيان الوقف على الاطيان الزراعية وعقارات أخرى فانه لا يعلم مسبقا ما سيؤول الى كل من المستحقين من اعيانه عند الفرز ، ومن ثم فان حصة السيد المذكور الشائعة فى جميع اعيان الوقف لم تقدر طبقا للقانون وانما قدرت هذه الحصة بصدور قرار لجنة القسم الثانية بوزارة الاوقاف بتاريخ ١٩٧٠/٢/٤ .

ومن حيث أن المادة السابعة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ سالف الذكر تجيز للفرد التصرف فى القدر الزائد على الحد الاقصى خلال سنة من تاريخ حدوث الزيادة ، وهى تفترض موافقة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى على هذا التصرف ، فاذا اعترضت عليه وظلت على اعتراضها حتى فات ميعاد التصرف ، فلا يبدأ هذا الميعاد الا من تاريخ موافقة الهيئة على هذا التصرف .

- ١١٧٦ -

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أحقية السيد / فى
التصرف فى القدر الزائد على الخمسين فدانا الذى آل اليه بمقتضى
حكم لجنة القسم الثانية بوزارة الاوقاف بجلستها المعقودة فى ١٩٧٠/٢/٤
وذلك خلال سنة من تاريخ اخطاره بموافقة الهيئة العامة للاصلاح
الزراعى على أحقية المذكور فى التصرف فى هذا القدر .

(ملف ١٥/١/١٠٠ - جلسة ١٩٧١/٥/٢٦)

الفصل الخامس

مسائل متنوعة

الفرع الأول

مدى أحكام القانون الخاص

أولا : اشهاد الوقف

قاعدة رقم (٥٤٤)

المبدأ :

اشهاد الوقف - استيفاءه شرائطه القانونية الموجبة لصحته ولزومه سواء من حيث الشكل أو الموضوع ، ممن يملكه ، وفقا لحجبة الوقف الاصلية - نفاذه ولزومه بالنسبة الى ورثة من صدر عنه هذا الاشهاد .

ملخص الفتوى :

ان اشهاد الوقف الصادر من المرحوم محمد حلمى ابراهيم لصالح المرحوم عبد الهادى مراد قد استوفى الشرائط القانونية الموجبة لصحته ولزومه سواء من حيث الشكل او من حيث الموضوع بصدد الاشهاد فى الشكل الذى تطلبه القانون ، ممن يملكه وفقاً لحجة الواقفة الاصلية . وعلى هذا يبقى هذا الاشهاد نافذا ولازماً بالنسبة الى ورثة من صدر عنه الاشهاد رغم حكم القضاء المختلط بإبطاله للاسباب التى أسلفناها .

وانذا كان لهؤلاء الورثة مطعن عليه فيه . شأنهم امام محاكم الاحوال الشخصية المختصة بنظر النزاع المتصل بأصل توقف وصحته (بعد الغاء المحاكم الشرعية) .

(فتوى رقم ٢٢٩ فى ١٩٦٢/٣/٢٢ - جلسة ١٩٦٢/٢/١)

قاعدة رقم (٥٤٥)

المبدأ :

حكم المحكمة المختلطة بإبطال اشهداد الوقف اضرارا بدائني المتصرف - استفادة الدائن طالب الابطال من هذا الحكم دون سواء وبوجه خاص دون ورثة الواقف الصادر عنه التصرف (اشهداد الوقف) .

ملخص الفتوى :

اذا بان من وقائع النزاع محل الاعتراضين رقمى ٧٦ ، ٨٥ لسنة ١٩٥٨ المشار اليهما أن جوهر الخلاف بين كل من الفريقين المدعين فى الاعتراضين سالفى الذكر - يتركز فى ادعاء ملكية كل فريق منهما لاعيان وقف السيدة / شمس نور شريف البيضاء الكائنة بزمام دنوش - مركز المحلة الكبرى - محافظة الغربية .

ومن حيث أن هذا الموضوع قد عرض على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٩٦٢/٢/٢١ واستبان لها أن الفصل فى هذا النزاع يتطلب التعرض لبحث أسانيد كل من الفريقين المتنازعين فى ادعاء تلك الملكية والمفاضلة بينهما .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بالحكم الصادر من محكمة مصر المختلطة فى الدعوى رقم ٥٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ القضائية المؤيد استئنافيا بالحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٥ من محكمة استئناف الاسكندرية المختلطة - فانه يبين من هذين الحكمين أن القضاء المختلط حينما قضى بإبطال اشهداد الوقف المؤرخ ١٩٢١/٧/٣ الصادر عن المرحوم محمد حلمى ابراهيم لصالح المرحوم عبد الهادى مراد - استند فى ذلك الى نص المادة ٧٦ من القانون المدنى المختلط التى كانت تنص على أنه « لا يجوز لاحد أن يوقف ماله اضرارا بدائنيه ، وان أوقف كان الوقف لاغيا » وقد ذكرت محكمة الاستئناف المختلطة فى حكمها المذكور ،

أن الدائنة (كوربيل) لم تحصل على حكم استئناف نهائى ضد مدينها السيد / محمد حلمى إبراهيم الا فى ٢٢ من فبراير سنة ١٩٢٣ وان اشهاد الوقف محل التقاضى قد صدر فى ٤ من يونيو سنة ١٩٢٣ ورات المحكمة أن مقارنة التاريخين المذكورين تؤكد أن الامر يتعلق بتصرف صدر اضرازا بحقوق الدائنين « وازافت المحكمة الى ذلك أن المادة ٧٦ من القانون المدنى المختلط تنص على البطلان لا على عدم الحجية ومن ثم لا يسع المحكمة الا أن تؤيد الحكم المطعون » .

ومن حيث أن القضاء قد اطرد فى ظل القانون المدنى القديم على أن التصرف الملقى ببطلانه بناء على طلب دائنى المتصرف - يبقى قائما ونافذ الاثر بين أطرافه ولا يستفيد منه إلا الدائنون الذين رفعوا دعوى الابطال فقط (احكام الاستئناف ١٩٠٠/١/٢٣ ، ١٩١٣/١١/٩ ، ١٩١٤/٩/١ - مرجع القضاء - الجزء الاول صفحتى ٤٩٥ ، ٤٩٦ القواعد ١٩١٨٠ ، ١٩٢٢ ، ١٩٢١) (دكتور عبد الرازق السنهورى الوسيط فى شرح القانون المدنى الجزء الثانى - صفحة ١٠٦٢ بند ٦٠٥ - واحكام الاستئناف المشار اليها فى الهامش رقم ٢ من الصفحة ذاتها) .

ويقول الاستاذ الدكتور السنهورى أنه « اذا كان التصرف وقفا خيريا مثلا صدر اضرازا بالدائنين (وقضى بابطاله) بقيت العين موقوفة بعد أن يستوفى منها الدائن حقه فاذا بيعت لوفاء هذا الحق وبقي من ثمنها شيء بعد الوفاء كان الباقي من الثمن وقفا واشترت به عين اخرى تحل محل الاولى عن طريق الاستبدال دون حاجة الى وقفها من جديد . وبقيت الجهة الموقوفة عليها وشروط الوقف ونظارته لا تتغير » .

(المرجع السابق . صفحة ١٠٦٧ واحكام المشار اليها فى الهامش رقم ٦ منها) .

ومن حيث أنه ترتبنا على ما تقدمه فإنه يتعين التنظر الى حكم القضاء المختلط بابطال اشهاد الوقف على أساس أن الذى يفيد منه هو الدائن طالب الابطال الصادر لصالحه ذلك الحكم دون سواه . وبوجه خاص

دون ورثة الواقف المرحوم محمد حلمى ابراهيم الصادر عنه التصرف
(اشهاد الوقف) .

(فتوى رقم ٢٢٩ فى ١٩٦٢/٣/٢٢ - جلسة ١٩٦٢/٢/٢١)

قاعدة رقم (٥٤٦)

المبـدأ :

حكم المحكمة المختلطة بإبطال اشهاد الوقف الصادر اضرازا بدائنى المتصرف - تقاعس الدائن الصادر لصالحه عن تنفيذه مدة تزيد على ١٥ عاما من تاريخ صدور الحكم الاستئنافى - يسقط حقه فى عدم نفاذ التصرف الضار فى حقه وبطلانه .

ملخص الفتوى :

اذا كان الثابت أن الحكم القاضى بإبطال اشهاد الوقف الصادر اضرازا بدائنى المتصرف قد مضى على صدوره أكثر من خمس عشرة سنة دون أن يتخذ الدائن الصادر لصالحه الحكم اجراء ما للتنفيذ بمقتضاه - يكرن قد سقط بمضى المدة . ذلك أن هذا الحكم شأنه فى ذلك شأن سائر الاحكام القضائية بوجه عام - انما يجعل الحق الثابت غير قابل للسقوط الا بعد انقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ صدوره . ومن ثم فان حق الدائن فى عدم نفاذ تصرف مدينه الصادر اضرازا وقد تأيد بالحكم المذكور يتقدم بانقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ صدور ذلك الحكم . ما دام لم يتخذ خلال هذه المدة اجراء ما للتنفيذ بحقه الثابت بالحكم . وذلك بالتطبيق لاحكام المادة ٢٧٢ من القانون المدنى المختلط (وتقابلها المادة ٣٠٨ من القانون المدنى الاهلى القديم) .

فاذا كان من الثابت فى النزاع المعروض أن اشهاد الوقف الصادر فى يوليو سنة ١٩٢٣ - قد قضى بإبطاله وفقا لحكم المادة (٧٦) من القانون المدنى المختلط فى ١٩٣٠/٣/٢٧ (حكم استئناف اسكندرية المختلط فى الدعوى رقم ١٣٠ لسنة ٥٥ القضائية) .

وكان من الثابت ان الدائنة الصادر لصالحها حكم الابطال لم تتخذ
اى اجراء للتنفيذ بقيمة دينها قبل الواقف بالنسبة الى الاعيان الموقوفة
حتى ١٩٥٦ . بدليل ان اعيان الوقف فى حيازة وزارة الاوقاف حتى
هذه السنة . وان الوزارة كانت تصرف ربيع الوقف الى مستحقيه
من ورثة الموقوف عليه المرحوم عبد الهادى مراد حتى سلمت اعيان
الوقف الى ممثلهم فى تلك السنة عملا بالمرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢
بانهاء الوقف على غير الخيرات ، فانه يكون من الواضح ان الحق الثابت
بحكم الابطال المشار اليه وقوامه عدم نفاذ اشهاد الوقف سالف الذكر
ن حق الدائنة وبطلان التصرف بالوقف الصادر اضراراً بها - هذا الحق
قد سقط بانقضاء خمس عشرة سنة على تاريخ صدور الحكم الاستئنافى
المذكور فى ١٩٣٠/٣/٢٢ .

(فتوى رقم ٢٢٩ فى ١٩٦٢/٣/٢٢ - جلسة ١٩٦٢/٢/٢١)

ثانيا : ثبوت الوقف

قاعدة رقم (٥٤٧)

المبدأ :

لا يثبت الوقف الا باشهاد رسمى موثق - تتحدد عناصر الوقف بما هو
وارد باشهاده - اثر ذلك - الاعيان او المنشآت غير المشهرة لا تعتبر وقفا -
اذا ما بان من حجة الوقف المشهرة ان الواقعة اقتصرت على وقف العقار
المكون من دور واحد ثم اقامت الدورين الثانى والثالث من مالها الخاص
ليكونا ملكا لها فان صفة الوقف لا تلحق بهذين الدورين .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٣٧ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ الخاص بالمحاكم
الشرعية منعت سماع دعوى الوقف الا اذا وجد اشهاد ممن يملكه على يد
قاض شرعى ، وأن المادة الاولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٦ باحكام

الوقف نصت على أنه (من وقت العمل بهذا القانون لا يصح الوقف
... الا اذا صدر بذلك اشهاد ممن يملكه لدى احدى المحاكم الشرعية ..)

ومفاد ذلك أن الوقف لا يثبت الا باشهاد رسمى موثق وان ادعاء
وجوده لا يقبل الا اذا وجد مثل هذا الاشهاد . ومن ثم فان عناصر الوقف
تتحدد بما هو وارد باشهاده فاذا اضيفت الى اعيانه منشآت فانها
لا تكتسب صفة الوقف الا اذا ثبت أنها اقيمت من مال الوقف أو من مال
غيره وتم الشهر على أنها ملك للوقف وتبعاً لذلك فانه اذا ثبت أن
الاضافات تمت بغير مال الوقف فانها لا تكون وقفا .

ولما كان الثابت بحجة الوقف فى الحالة الماثلة المشهورة بمحكمة
مصر الابتدائية تحت رقم ١٦ فى ١١/٢/١٩٢٥ أن الواقفة اقتصرت على
وقف العقار وهو مكون من دور واحد . وكان قد ثبت أيضاً أنها أقامت
الدورين الثانى والثالث من مالها الخاص ليكونا ملكا لها حسبما ورد بعقد
الرهن الرسمى الموثق بقلم العقود بمحكمة مصر المختلطة فى
١٧/١١/١٩٣٦ فان صفة الوقف لا تلحق بهذين الدورين . واذا توفيت
الواقفة من غير وارث فان ملكيتهما تؤول الى بيت المال باعتبارهما
جزءاً من تركة الواقفة بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ بشأن
التركات الشاغرة .

وبالتالى يكون لبنك ناصر الذى ضم اليه بيت المال بموجب قرار
رئيس الجمهورية رقم ٢٩٣٧ لسنة ١٩٧١ أن يطالب ببيع هذين الدورين
ويتعين على هيئة الاوقاف أن تؤديه له لقيامها على ادارة العقار .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام
هيئة الاوقاف باداء ريع الدورين فى الحالة المعروضة الى بنك ناصر
الاجتماعى .

قاعدة رقم (٥٤٨)

المبدأ :

يشترط ملكية الواقف للاعيان الموقوفة وقت الوقف - لا يجوز اثبات أصل الوقف القديم بشهادة الشهود - أساس ذلك - تطبيق من حيث أحكام الشريعة والقانون .

ملخص الفتوى :

أنه قد اختلف عند الحنفية فى ولاية القاضى فى الحكم بانشاء الوقف القديم ، أى باصل الوقف ، فقال البعض لا يجوز له ذلك حتى لا يكون اثباتا للمجهول . وقال البعض الآخر يجوز لاثبات أصله حفظا للاوقاف وقال آخرون تقبل فى أصله وفى شرائطه وقد فسر أصل الوقف بأنه كل ما يتعلق بصحته ويتوقف عليه وأن ما لا يتوقف عليه فهو من الشرائط ، وقد رجحت الجمعية العمومية الراى الاول نظرا لما اشترطه الفقهاء من اثبات أن الواقف كان مالكا للموقوف وقت الوقف . وذلك لان المصلحة فى عدم اثبات المجهول مقدمة على المصلحة فى حفظ الاوقاف القديمة اذ أن هذا الحفظ يجب ان يكون مقيدا بان لا يشمل الاوقاف المجهولة . خاصة وأن هذا الراى يتفق مع منحنى القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ الخاص بالمحاكم الشرعية الذى كان يمنع - طبقا للمادة ١٣٧ منه - سماع دعوى الوقف الا اذا وجد اشهاد ممن يملكه على يد حاكم (فاضى) شرعى ، ثم صدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بحكام الوقف فقضى فى المادة الاولى منه بعدم صحة الوقف الا اذا انشئ باشهاد ممن يملكه لدى احدى المحاكم الشرعية .

« اما فى القانون ، فقد بين المرحوم الدكتور السهنورى (الوسيط الجزء ٧ بند ١٩٦٣ وما بعده) ان الاصل ان الشهادة بالتسامع غير مقبولة الا فيما نص عليه القانون ، وفى مصر كان القضاء المختلط بوجه عام لا يقبل الشهادة بالتسامع فى المسائل المدنية ، اما فى المسائل التجارية

وفى الاحوال التى تقبل فيها الاثبات بالنية أو بالقرائن فتقبل الشهادة بالتسامع على سبيل الاستثناس باعتبار أنها مجرد قرينة بسيطة لا يؤخذ بها الا بكثير من الحذر ، وفى الفقه الاسلامى لا تقبل الشهادة بالتسامع الا فى مسائل معينة عد منها أصل الوقف وشرائطه ورأى الاجذ بها فى القانون . ونقل عن البدائع أن التسامع لا يكون الا فى أشياء مخصوصة تعلم مثل الشمس ظهورا وان التسامع عند محمد هو أن يشتهر الامر ويستفيض وتتوافر به الاخبار عنده من غير تواطىء لان الثابت بالتراوى والمحسوس بحس البصر والسمع سواء ، فكانت الشهادة بالتسامع شهادة عن معينة واما الشهادة بالتسمع فى الوقف فلم يذكره فى ظاهر الرواية والحقوه بالموت لان مبنى الوقف على الاستشهاد أيضا كالموت فكان ملحقا به ثم فرق بين التسامع والشهادة بالشهرة العامة فبين أن الاخيرة ليست شهادة بالمعنى الصحيح وانما هى ورقة رسمية مكتوبة امام جهة رسمية تدون فيها وقائع معينة يشهد بها شهود يعرفونها بالشهرة العامة .

(فتوى رقم ٦٧٣ فى ١٣/٧/١٩٧٨ - جلسة ٢٨/٦/١٩٧٨) .

ثالثا : تاجير اعيان الوقف .

قاعدة رقم (٥٤٩)

المبسندا :

اصدار هيئة الاوقاف المصرية قرار بازالة التعدي على شقة باحدى عمارات الاوقاف ، وتنفيذ الازالة بالطريق الادارى ، جواز الطعن فى هذا القرار امام مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى - مثل عقد ايجار الشقة المذكور لا يعتبر عقدا اداريا - يكفى لامتداد عقد الايجار بالنسبة لاقارب المستاجر الاصلى فى السكن الاقامة لمدة سنة حتى الوفاة او الترك الاقامة المعتادة .

ملخص الحكم :

ان عقد الايجار المبرم بين هيئة الاوقاف المصرية باعتبارها هيئة عامة وبين احد الافراد ، وان كان ينطوى على بعض الشروط الاستثنائية غير المألوفة فى عقد الايجار الا انه لا يعتبر عقدا اداريا ، وذلك لانه لا يتصل بنشاط مرفق عام بقصد تسييره أو تنظيمه . ومن ثم يخضع هذا العقد لاحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شان تاجير وبيع الاماكن . ومن المقرر أن القاضى وهو يسلط رقابته على القرار المطعون فيه يرافف صحة السبب الذى قام عليه القرار ، وهذه الرقابة تقتضى التحقق مما اذا كان الطاعن يجد له سنداً من القانون فى الاحتفاظ بالثقة موضوع النزاع وامتداد عقد الايجار لصالحه من عدمه . ويشترط طبقاً للمادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لامتداد عقد الايجار بالنسبة لاقارب المستاجر الاصلى فى السكن الاقامة لمدة سنة حتى الوفاة أو الترك . على ان تصور الاقامة المطلوبة على انها ضرورة التواجد الفعلى للمشاركة فى السكن وقت الوفاة تصور قاصر . فالعبرة فى القانون بالاقامة المعتادة بحيث يكون السكن الذى يشارك فيه القريب هو موطنه وماواه ولا ماوى له سواه .

(طعن ٣٣٩٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩/١١/١٩٨٣)

رابعاً : قسمة الوقف وفرز انصبة المستحقين

قاعدة رقم (٥٥٠)

المبدأ :

فى تطبيق احكام القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بمكافحة الامية ونشر الثقافة الشعبية تعتبر الاعيان الموقوفة كأنها مملوكة لجهة الوقف ، فاذا كانت هذه الجهة مالكة لمائتى فدان فأكثر جاز الزامها بالتكليف المنصوص عليه فى المادة العاشرة من القانون السابق الاشارة

(م ٧٥ - ج ٢٤)

اليه ، ولا عبرة بعدد المستحقين فى الوقف الا اذا قسم الوقف تطبيقا للمواد ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الخاص باحكام الوقف فيكون التفصيل هو النصيب الذى فرز لكل مستحق .

ملخص الفتوى :

استعرض قسم الرأى مجتمعا موضوع تفسير الفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بمكافحة الامية ونشر الثقافة الشعبية فيما يتعلق بتعيين معنى عبارة « أصحاب الاطيان الذين يملكون مائتى فدان فاكثر » فى الحالة التى تكون فيها هذه الاطيان موقوفة بجلسته المنعقدة فى ٢ من يناير سنة ١٩٤٩ ولاحظ أن الفقهاء قد اختلفوا فيمن يكون مالك العين الموقوفة بعد زوال ملك الواقف عنها . فقال بعضهم أن الملك يكون لله حكما وقال آخرون أن العين تبقى على ملك الواقف أو ورثته ، وأن الرأى الراجح فى القضاء المصرى يسيير على اسناد ملك الاعيان الموقوفة الى شخصية اعتبارية هى جهة الوقف (يراجع فى ذلك حكم محكمة النقض والابرام الصادر فى ٢٦ من ابريل سنة ١٩٣٤ فى الطعن رقم ٧٣ سنة ٣ قضائية) .

وقد ايد المشرع هذا الرأى فنص فى الفقرة الثالثة من المادة ٥٢ من القانون المدنى الجديد الصادر به القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ على اعتبار الوقف شخصية اعتبارية .

ولذلك انتهى رأى القسم الى أنه فى تطبيق احكام القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بمكافحة الامية ونشر الثقافة الشعبية تعتبر الاعيان الموقوفة كأنها مملوكة لجهة الوقف فاذا كانت هذه الجهة مالكة لمائتى فدان فاكثر جاز الزامها بالتكليف المنصوص عليه فى المادة العاشرة من القانون السابق الإشارة اليه ، ولا عبرة بعدد المستحقين فى الوقف اذ أن حقهم مقصور على الريع وحده .

على أنه إذا قسم الوقف تطبيقاً للمواد ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ من قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الخاص بأحكام الوقف ، فإن النصيب الذى فرز لكل مستحق هو المعتبر فى موضوع توافر النصاب المنصوص عليه فى قانون مكافحة الامية أو عدم توافره . فإذا كان هذا النصيب مائتى فدان فأكثر جاز الزام المستحق بالتكاليف المنصوص عليها فى هذا القانون والا فلا الزام .

(فتوى رقم ١٤/٣/١/٥٦ - فى ١٩٤٩/١/٦)

الفرع الثانى

من أحكام القانون العام

اولا : اموال الوقف لا تعتبر من الاموال العامة •

قاعدة رقم (٥٥١)

المبدأ :

أموال الوقف لا تعتبر من الاموال العامة - أثر ذلك - عدم استحقاق
رسم الدمغة على الاموال الموقوفة التى تصرفها وزارة الاوقاف •

ملخص الفتوى :

ان للوقف شخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة ، وان أمواله أموال
خاصة ولا تدخل فى عداد الاموال المخصصة للمنفعة العامة لاختلاف
طبيعته عن طبيعة الملك العام من الواجه الآتية :

اولا : ان الاموال الموقوفة يجوز بيعها بطريق الاستبدال كما يجوز
بيعها لدين سابق على انشاء الوقف ، وذلك فى حين أن الاموال العامة
غير قابلة للتصرف أو للحجز •

ثانيا : ان الاوقاف الخيرية ينتفع بها الموقوف عليهم المعينون من
قبل الواقفين ولكن الاموال المخصصة للمنفعة العامة ينتفع بها كافة دون
استثناء •

ثالثا : ان الاوقاف الخيرية يصرف على صيانة الاعيان التابعة لها
من ريعها وليس هذا من شأن الاموال العامة فان الصرف على صيانتها
يكون من الخزنة العامة •

رابعاً : ان الاموال الموقوفة كان يجوز تملكها بالتقادم بمضى ثلاث وثلاثين سنة مما دعا المشرع الى اصدار القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ المعدل بمقتضى القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٩ مدنى ناصا على انه : « لا يجوز تملك الاموال الخاصة المملوكة للدولة أو الاشخاص الاعتبارية العامة وكذلك اموال الاوقاف الخيرية أو كسب أى حق عينى عليها بالتقادم .. »

ولو كانت الاوقاف لخيرية من الاموال العامة لما كانت ثمة حاجة الى ذكرها فى هذا النص اكتفاء بما هو مقرر فى المادة ٨٧ من القانون المدنى ، كما أن النص عليها وعلى الاشخاص الاعتبارية العامة والفصل بينهما بلفظ « وكذلك » على النحو المشار اليه يدل دلالة قاطعة على ان الاوقاف الخيرية لا تعتبر من الاشخاص الاعتبارية العامة . ولا يغير من هذا النظر نص المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦ بشأن لائحة اجراءات وزارة الاوقاف ، ذلك لان النص لا يفيد سوى مجرد الاحالة فى صدد حسابات وزارة الاوقاف الى القوانين واللوائح التى تسرى على اموال الحكومة - فليس من شأنه أن يسبغ على الاموال الموقوفة التى تتولى امرها وزارة الاوقاف صفة الاموال العامة .

ويخلص من كل ما تقدم أن الاوقاف الخيرية لا تعتبر من الاشخاص الاعتبارية العامة وأن الاموال التابعة لها لا تعتبر اموالا عامة مما يحصل رسم دمغة على ما يصرف منها طبقا لاحكام الفصل الخامس من القانون رقم ٦٢٤ لسنة ١٩٥١ الخاص برسم الدمغة ، وذلك لعدم تحقق الواقعة المنشئة للرسم لتخلف أحد شروطها الاساسية وهو كون المال المنصرف مملوكا للحكومة أو إحدى الهيئات العامة ، وإن قيام وزارة الاوقاف بصرف مبالغ بوصفها ناظرة على وقف خيرى أو حارسة على اعيان انتهى الوقف فيها لا يغير من طبيعة هذه الاموال ولا يجعلها اموالا عامة .

ثانيا : الاعيان الموقوفة لا تعتبر تركة شاغرة

قاعدة رقم (٥٥٢)

المبدأ :

الاعيان الموقوفة لا تعد تركة شاغرة فلا تؤول الى بيت المال طالما لم يحكم ببطلان اشهار الوقف من الجهة المختصة - صدور اشهار أمام احدى المحاكم يترتب له حجية الى أن يلغى بالطرق المقررة قانونا .
ملخص الفتوى :

ان الاعيان الموقوفة لا تعد تركة شاغرة فلا تؤول الى بيت المال طالما لم يحكم ببطلان اشهاد الوقف من الجهة المختصة وابلغ هذا الرأى الى بنك ناصر الاجتماعى بالكتاب رقم ١٦٧ المؤرخ ١٦/٢/١٩٧٦ ، وقد طلب بنك ناصر بالكتاب رقم ٤١٤ - المؤرخ ٢٥/٧/١٩٧٦ - اعادة عرض الموضوع على الجمعية العمومية استنادا الى أن اشهاد الوقف كان من اختصاص رئيس المحكمة الشرعية الواقع فى دائرتها العقار الموقوف وكان يتعين أن يضبط ويوثق بدفاتر تلك المحكمة طبقا للمواد ١ و ٢ و ٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف ، ولم يكن لمكاتب التوثيق المنشأة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن توثيق أية صلة بهذا الاجراء ، ولما صدر القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بالغاء المحاكم الشرعية انتقل الاختصاص بتلقى اشهادات الوقف الى دوائر الأحوال الشخصية بالمحاكم الوطنية ثم صدر القانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق وقضى باختصاص مكاتب التوثيق بأشهاد الوقف وتوثيقه وبالغاء المواد من ٣٦٢ الى ٣٧٣ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التى كانت تتضمن الاجراءات الواجب اتباعها لاشهاد الوقف وتوثيقه ومن ثم فانه من ١/١/١٩٥٦ تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه أصبحت مكاتب التوثيق هى المختصة وحدها بتلقى اشهادات الوقف وشهرها .

ولما كان اشهاد الوقف موضوع النزاع قد تم امام محكمة القاهرة للأحوال الشخصية بتاريخ ١٩٥٦/٦/١٦ فإنه يكون قد تم امام جهة غير مختصة قانونا باجرائه ، ومن ثم يكون للبنك الحق فى انكار الوقف الذى تدعيه وزارة الاوقاف والمطالبة بالاعيان موضع النزاع باعتبارها تركة شاغرة .

ونفيد بأن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٩٧٧/٧/١٣ فاستعرضت فتواها الصادرة بجلسة ١٩٧٦/٣/٣ والتي انتهت فيها الى ان اعيان الوقف محل النزاع تعد تركة شاغرة فلا تؤول الى بيت المال طالما لم يحكم ببطلان اشهاد الوقف من الجهة المختصة .

ومن حيث ان هذه الفتوى قد استندت الى انه متى صدر اشهاد امام احدى المحاكم أصبحت له حجية الى ان يلغى بالطرق المقررة قانونا وأنه وقد تم اشهاد الوقف المشار اليه امام محكمة القاهرة للأحوال الشخصية فإنه يكون صحيحا الى أن يقضى ببطلانه من المحكمة المختصة ، ومن ثم لا تعتبر اعيان الوقف تركة شاغرة طالما ظل الاشهاد المشار اليه قائما .

ومن حيث أن مذكرة بنك ناصر الاجتماعى قد تناولت الجهة المختصة باجراء الاشهاد فى الوقف الذى تم فيه الاشهاد المعروض وحصرتها فى مكتب التوثيق وأكدت عدم اختصاص المحكمة الشرعية باجرائه .

ومن حيث أن ما جاء بهذه المذكرة لا يغير من الاساس الذى استندت اليه الفتوى الصادرة بجلسة ١٩٦٧/٣/٣ ذلك انه لم يقضى ببطلان الاشهاد الصادر من محكمة القاهرة للأحوال الشخصية والذي يجب احترام حجتيه الى أن يصدر حكم بإبطاله .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد ما انتهت اليه بجلستها المنعقدة فى ١٩٧٦/٣/٣ .

(ملف ٤٧٣/٢/٢٢ - جلسة ١٩٧٧/٧/١٣)

ثالثا - خضوع الاستحقاق فى الوقف للضريبة العامة على الايراد

قاعدة رقم (٥٥٣)

المبدأ :

ان الاستحقاق فى الوقف سواء كان مرتبا معين المقدار أو حصة غير معينة المقدار يدخل فى الايرادات الخاضعة للضريبة العامة على الايراد المفروضة بمقتضى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ .

ملخص الفتوى :

قد بحث قسم الرأى موضوع مدى خضوع الاستحقاق فى الوقف لاحكام القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بفرض الضريبة العامة على الايراد . بجلسته المنعقدة فى ١٩ من مارس سنة ١٩٥٠ ولاحظ أن الضريبة العامة على الايراد على حسب النظام الذى اختاره المشرع المصرى - هى ضريبة شخصية تفرض على الفرد مع ملاحظة ما هو عليه من درجة الثراء ومن ثم فانها لا تفرض الا على الاشخاص الطبيعيين ولا تخضع لها الاشخاص الاعتبارية ، وقد نص على ذلك صراحة فى المادة الاولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ .

وهذه الضريبة ضريبة فوق الضرائب النوعية ، يتكون وعاءها من مجموع الضرائب النوعية (ضرائب الاطيان والمبانى والضرائب المفروضة بمقتضى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩) فيخضع للضريبة العامة على الايراد ما يخضع للضرائب النوعية ويعفى منها ما يعفى من الضرائب النوعية .

يدل على ذلك ما نص عليه فى المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ من أن الايرادات الخاضعة لهذا القانون تحدد طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بوعاء الضرائب النوعية الخاصة .

كما أن ذلك ورد صراحة في المذكرة الايضاحية للقانون وفي تقرير لجنة الشؤون المالية بمجلس النواب وتقرير لجنة المائبة بمجلس الشيوخ عنه .

وعلى ضوء هذين الاعتبارين بحث القسم الموضوع 'المعروض فتيين له ان الاستحقاق في الوقف اما أن يكون مبلغا معين المقدار يدفع الى المستحق دوريا واما أن يكون مبلغا غير معين المقدار يوزع على المستحقين كل بنسبة حصته تبعا لصافي ريع الوقف .

أما بالنسبة الى الاستحقاق المعين المقدار فقد نصت المادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل على سريان الضريبة على المرتبات وما في حكمها والماهيات والمكافآت والاجور والمعاشات والاياردات المرتبة لدى الحياة .

وكانت هذه المادة في مشروع الحكومة خلوا من عبارة « وما في حكمها » وعند نظرها في لجنة الشؤون المالية بمجلس النواب اثير البحث فيما اذا كان الاستحقاق الثابت في الوقف يخضع لهذه الضريبة باعتباره مرتبا فقرر مندوب الحكومة انه يخضع للضريبة ووافقت اللجنة على هذا التفسير وأبقت النص كما هو .

الا انه عند عرض الموضوع في مجلس الشيوخ تشعبت الاراء فيه فرؤى دفعا للبرس اضافة عبارة « وما في حكمها » الى كلمة المرتبات حتى تشمل الاستحقاق المعين المقدار في الوقف بلا جدال .

وعلى ذلك يخضع الاستحقاق المعين المقدار للضريبة النوعية المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ باعتباره مرتبا .

وقد نصت المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٩ على ان الايراد الخاضع للضريبة يتحدد من وقع ما نتمول من عقارات ورؤوس

أموال منقولة ومن المهن التى يزاولها والمرتببات والاجور والمكافآت والاعتاب والمعاشات والاياردات المرتبه لدى الحياة ، ولم يرد فى المادة عبارة « وما فى حكمها » الواردة فى المادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

غير ان عدم وجود هذه العبارة لا يعنى أن المشرع قصد اخراج الايرادات التى تعتبر فى حكم المرتببات من الايرادات الخاضعة للضريبة بالمغايرة لحكم القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

أولا : لان اضافة عبارة « وما فى حكمها » الى كلمة المرتببات فى المادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لم تكن بقصد انشاء حكم جديد بل كان المقصود من هذه الاضافة ايضاح كلمة (مرتببات) وقد اكتفت لجنة الشؤون المالية فى مجلس النواب - على ما سبق بيانه - بكلمة المرتببات باعتبار أنها تشمل الاستحقاق المعين المقدار فى الوقف دون حاجة الى اية اضافة غير ان مجلس الشيوخ رأى اضافة عبارة وما فى حكمها دفعا لكل لبس .

ثانيا : ان الاستحقاق المعين المقدار فى الوقف يخضع بلا جدال للضريبة النوعية المفروضة بمقتضى المادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، والضريبة العامة يخضع لها كل ايراد خاضع للضرائب النوعية كما سبق البيان .

ثالثا : ويقطع بصحة هذا النظر أن المادة ١٢ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ الواردة تحت عنوان « الاقرار بالاياردات الخاضعة للضريبة » ذكر بين هذه الايرادات « المرتببات وما فى حكمها » وهى نفس العبارة الواردة فى المادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وهذا يدل على ان القانون لم يقصد اخراج ما يعتبر فى حكم المرتببات - وهو خاضع للضريبة النوعية - من الايرادات الخاضعة للضريبة العامة .

رابعا : أن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الحاص بالوقف قد سمي الاستحقاق المعين المقدار (مرتبا) فى المواد ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ .

أما القول بأن المرتب يشترط فيه أن يكون في مقابل عمل فينقضه أن المرتب مبلغ معين يدفع في فترات دورية ولا يشترط فيه أن يكون مقابل عمل ، أما المبلغ الذي يدفع في مقابل العمل فإنه يسمى أجراً أو ماهية وقد ذكر القانون الاجور والماعيات بجانب المرتب مما يدل على اختلافها في المعنى .

أما بالنسبة الى الاستحقاق غير المعين لمقدار فقد نصت المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ على أن الضريبة العامة على الايراد تفرض على المجموع الكلى للايراد السنوى الصافى الذى حصل عليه الممول ويحدد هذا الايراد من واقع ما للممول من عقارات .. الخ .

ونصت المادة الثامنة على أن يحدد الايراد الصافى الكلى من كل الموارد المذكورة بالمادة السادسة من واقع ما نتج منها .

وبمقارنة هذين النصين يتبين أن المترع انتد فصد فى المادة السادسة بيان موارد الايراد الخاضع للضريبة بصرف النظر عن حق الممول المتعلق بهذه الموارد ، فكلما كان مرد الايراد الى احد هذه الموارد خضع للضريبة العامة .

يؤيد ذلك أن موضوع الاستحقاق فى الوقف قد اسر فى مجلس الشيوخ بجلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٤٩ أثناء نظر مشروع قانون الضريبة العامة على الايراد ، فقال احد حضرات الاعضاء يقرر اللجنة المالية عن رأى اللجنة فى استحقاقات الاوقاف واضحة ، فالوقف وثق انه شخص معنوية يعتبر كل مستحق فيه ممثلاً قائماً بذاته وعلى ذلك فاستحقاق شخصى الى وقف يضم الى العناصر المكونة لما قد يحون له من نوع الامداد الاخرى .

رابعا : نزع ملكية بعض اعيان الوقف

قاعدة رقم (٥٥٤)

المبدا :

القانون رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٥٤ بتحويل وزارة الاوقاف حق نزع ملكية بعض العقارات - الاعتراض على تقدير اثمان الاعيان الموقوفة المنزوع ملكيتها على مقتضاه امام لجنة الاعتراضات - استلام المستحقين الثمن وقبوله يترتب عليه انغلاق باب الاعتراض على وجه يمتنع معه قانونا على لجنة الاعتراضات قبول دعواهم فى هذا الشأن .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن القانون رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٥٤ بتحويل وزارة الاوقاف حق نزع ملكية بعض العقارات ، والذي استمر العمل بأحكامه بمقتضى القانونين رقمى ١٠ لسنة ١٩٥٧ و ١٧٩ لسنة ١٩٥٨ ، ينص فى مادته الاولى على انه يجوز لوزارة الاوقاف للنفع العام نزع ملكية العقارات التى كانت موقوفة ومشمولة بنظارتها وانتهت على مستحقين متعددين بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالغاء نظام الوقف على غير الخيرات . ويصدر بتقرير صفة النفع العام ونزع الملكية قرار من وزير الاوقاف بعد موافقة مجلس الاوقاف الاعلى . . . ، بينما تنص المادة الثانية بان تقوم اللجنة العليا للاستبدال بوزارة الاوقاف بتقدير ثمن العقارات المنزوع ملكيتها ويعلن التقدير لاصحاب الشأن بخطابات موصى عليها للحضور خلال ثلاثين يوما لاستلام الاثمان المقدرة لعقاراتهم ، وتنشر تقديرات الاثمان والقرار المنصوص عليه فى المادة الاولى فى الجريدة الرسمية وتلصق فى المحل المعد للاعلانات بالمديرية او المحافظة حسب الاحوال وفى مقر العمدة او مقر البوليس وفى المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها العقار ، فى حين تنص المادة الثالثة على انه اذا لم يحضر ذوو الشأن خلال المدة المنصوص عليها فى المادة السابقة او اعترضوا على تقدير

الثلث أو كان العقار مرهونا أو قام أى سبب يحول دون صرف الثلث أودع الثلث خزانة الوزارة مع ائذار أصحاب الثلث بذلك رسميا وتشكل لجنة للفصل فى اعتراضات ذوى الشأن المشار اليه فى الفقرة السابقة برئاسة ، وتحدد مواعيد واجراءات الطعن امام اللجنة المذكورة بقرار يصدره وزير الاوقاف بعد موافقة المجلس الاعلى للاوقاف . هـ - وقد أصدر وزير الاوقاف ، بناء على موافقة مجلس الاوقاف الاعلى ، قراره فى هذا الشأن فى ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ والذى يقضى فى مادته الاولى بان ترفع الاعتراضات المشار اليها فى الفقرة الاولى من المادة ٣ من القانون رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه فى خلال ثلاثين يوما من تاريخ ائذار ذوى الشأن بايداع الثلث خزانة وزارة الاوقاف .

ومن حيث أن البادى من القانون رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه وصريح ما يقضى به أن الاعتراض على تقدير ائتمان الاعيان الموقوفة - المنزوع ملكيتها على موجه ومقتضاه - امام لجنة الاعتراضات مقصور على المستحقين الذين لم يحضروا لاستلام الاثمان المحددة لعقاراتهم أو الذين اعترضوا على تقدير الثلث أو كان العقار مرهونا أو قام أى سبب حال دونهم وصرف الثلث ، اذ يودع الثلث فى هذه الاحوال خزانه الوزارة مع ائذارهم رسميا بهذا الايداع فينفتح لهم ميعاد الاعتراض امام لجنة الاعتراضات خلال ثلاثين يوما من تاريخ ائذار بالايداع ... - ومقتضى ما تقدم أن المستحقين الذين يحضرون لاستلام الثلث ويقبلونه فى حينه بغير اعتراض ، وبمقتضى اقرارات رسمية صحيحة مؤكدة قبول التقدير والموافقة على الثلث ينغلق دونه باب الاعتراض على وجه يمتنع معه قانونا على لجنة الاعتراضات قبول دعواهم فى هذا الشأن .

ومن حيث أن الثابت فيما تقدم أن المدعى عليهما بدأ كلاهما بمطالبة وزارة الاوقاف بتقدير اعيان وقف ... والاستيلاء على حصته فيها وفق احكام القانون رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٥٤ ، وقد وافقت لجنة الاستبدال بالوزارة على هذا الاستيلاء وقدرت ثمن العقارات موضوعة فى ٤ من مارس

سنة ١٩٥٧ ثم أقر مجلس الاوقاف الاعلى من جانبه هذا الاستيلاء فى ٢٥ من يونيو سنة ١٩٥٧ وصدر به قرار وزير الاوقاف فى ٣١ من يوليى سنة ١٩٥٧ متضمنا العقارات المنزوع ملكيتها وتحديدها والتمن المقدر لها ونشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية فى ٥ من أغسطس سنة ١٩٥٧ ، وأخطر المستحقون فى الوقف للحضور الى الوزارة وقبض التمن حيث حضر كلاهما وتقاضى تمن حصته ووقع بما يفيد الموافقة على التمن المقدر لها كما وقع اقرارا حاصله الموافقة على التمن المقدر من الوزارة لاعيان الوقف المشاعة وأن نصيبه واستحقاقه فى هذه الصفقة وفى ثمنها هو الموضح بالكشف ولا اعتراض له عليه ولا على توزيع التمن طبقا لهذا النصيب المنزوع ملكيته للاوقاف الخيرية بمقتضى القانون رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٥٤ - ومقتضى ما تقدم واذ تقاضى كل من المدعى عليهما التمن المقدر لحصته فى حينه بغير اعتراض ، فان سبيل الاعتراض بعدئذ على هذا التمن يغلط دونه فلا تقبل دعواه فى ذلك أمام لجنة الاعتراضات. اذ يتعين الحكم فيها بعدم القبول ، ولا يجدى فى ذلك التعلل بأن صرف التعويض كان مجهلا أو أنه صرف وليد اكراه أو أن قرار لجنة الاستبدال وقع سابقا على القرار الوزارى بنزع الملكية ذاته ، فتلكم جميعا ذرائع حرية بالرفض ، ذلك أن جهالة التعويض ينقضها باليقين قرار وزير الاوقاف رقم ١٨ لسنة ١٩٥٧ المنشور فى الجريدة الرسمية فى ٥ من أغسطس سنة ١٩٥٧ ببيان الحصص الاهلية فى وقف ٠٠٠ التى تقرر نزعها وقدرها ومواقعها والتمن المقدر لها ، بل وينقضها كذلك واقع الاقرار وبياناته الذى وقع عليه كل من المدعى عليهما لدى قبض حصته من التمن ، وهو اقرار صحيح يعتد به قوامه ارادة حرة لا يعتورها اكراه على نحو ما يدعى وبما لا يستقيم على شواهد ، كذا فان صدور قرار لجنة الاستبدال سابقا على القرار الوزارى بنزع الملكية بنحو الثلاثة الاشهر لا ينال من جوهر الامر وحقيقته المؤكدة فى أن قرارا بنزع الملكية اصاب حصص المستحقين فى وقف ٠٠٠ وأن التمن الذى عرض على المدعى عليهما وتراضيا على قبوله هو ذات التمن الذى قررته لجنة الاستبدال والذى يستغل حال قبوله وقبضه باب الطعن أمام لجنة الاعتراضات ، بما كان لزاما معه على تلك

وتنص المادة (٢) من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين على أن « يكون تقرير المنفعة العامة بقرار من الوزير المختص .. » .

وتنص المادة السادسة من هذا القانون على أن « تعد المصلحة القائمة بإجراءات نزع الملكية كشوفا من واقع عملية الحصر سألقة الذكر يبين فيها العقارات والمنشآت التي تم حصرها ومساحتها ومواقعها وأسماء ملاكها وأصحاب الحقوق فيها ومحال إقامتهم والتعويضات التي تقدرها لهم .. » .

وتنص المادة التاسعة من هذا القانون على أن « يوقع أصحاب الحقوق التي تقدم في شأنها معارضات على نماذج خاصة بنقل ملكيتها للمنفعة العامة .. » .

وفي تطبيق الفقرة الأولى يجوز للأوصياء والقامه التوقيع عن فاقدى الاهلية ومن نظار الوقف عن الوقف .. » .

وتنص المادة ١٦ من القانون المشار اليه على أن « يكون للجهة طالبة نزع الملكية الاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على العقارات التي تقرر لزومها للمنفعة العامة ويكون ذلك بقرار من الوزير المختص ينشر في الجريدة الرسمية ويشمل بيانا اجماليا بالعقار واسم المالك الظاهر مع الاشارة الى القرار الصادر بتقرير المنفعة العامة .. » .

وتنص المادة الأولى من القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الاحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات على أن « يكون تقرير صفة المنفعة العامة أو التصريح للجهة المتملكة عن وجود نفع عام بالنسبة للعقارات المراد نزع ملكيتها للمنفعة العامة بقرار من رئيس الجمهورية .. » .

وينص قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٩ لسنة ١٩٧١ بتشكيل لجنة للإشراف على تنفيذ مقترحات الإصلاح اللازمة بمنطقة حلوان في المادة (٢) على أن « تختص اللجنة المشار إليها بالمادة الأولى عن هذا القرار بالإشراف على تنفيذ مقترحات الإصلاح اللازمة بمنطقة حلوان ولها على الاخص :

(١) ... (ب) ... (ج) ... (د) ... (هـ) إصدار القرارات الخاصة بتقرير صفة المنفعة العامة للمشروعات والعقارات المراد نزع ملكيتها وفي الاستيلاء عليها وذلك بالنسبة للمشروعات الداخلة في منطقة حلوان » .

وبناء على موافقة اللجنة المشكلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه أصدر السيد / المهندس وزير الاسكان بصفته رئيسا لتلك اللجنة القرار رقم ١٥ لسنة ١٩٧٦ ، ولقد نص هذا القرار في المادة الأولى على أن « يعتبر من اعمال المنفعة العامة مشروع اقامة مصنع انطوب الطفلي وماكينات رفع المياه ومخازن المنتجات للشركة المصرية للمواسير والمنتجات الاسمنتية بناحية المعصرة قسم حلوان محافظة القاهرة الموضح حدوده ومعامله على الرسم المرافق لهذا القرار » .

وتنص المادة الثانية من القرار رقم ١٥ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه على أن « يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الارض اللازمة لتنفيذ المشروع المشار اليه في المادة السابقة والبالغ مساحتها ١٠ افدنة و ١٧ قبراطا و ٦ أسهم والمملوكة للملاك الظاهرين المبينة اسمائهم في الكشف المرافق لهذا القرار » .

ومن حيث أنه يبين من استقراء هذه النصوص ان الدستور حرص على حماية الملكية الخاصة واحترام قدسيتها ومنع نزعها الا للمنفعة العامة وفي مقابل تعويض عادل وفقا للاوضاع التي يقرها القانون . ولقد أباح القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ نزع الملكية للمنفعة العامة وخول

الوزير الذى تتبعه الجهة المراد نزع الملكية لصالحها سلطة تقرير النفع العام المبرر لنزع الملكية ثم آلت هذه السلطة لرئيس الجمهورية بمقتضى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ ، ولقد فوض رئيس الجمهورية فى هذا الاختصاص للجنة المشكلة بقراره رقم ٩٤٩ لسنة ١٩٧١ وذلك فيما يتعلق بتقرير النفع العام لمشروعات اصلاح منطقة حلوان التى تقع فى دائرتها الارض الموقوفة على البطيرىكية فى الحالة المعروضة ومن ثم يكون قرار وزير الاسكان رقم ١٥ لسنة ١٩٧٦ الصادر بناء على موافقة تلك اللجنة بتقرير المنفعة العامة لمشروعات الشركة المصرية العامة للمواسير والمنتجات الاسمنتية المزمع اقامتها بمنطقة حلوان قرارا سليما ومطابقا للقانون .

ومن حيث أنه لا وجه للقول بعدم جواز نزع ملكية الارض لكونها موقوفة على البر ذلك لان الوقف مقرر أصلا لتحقيق النفع العام لذلك فهو لا يسمو على اجراءات نزع الملكية التى تهدف الى تحقيق النفع العام وليس هناك نص تشريعى يحول دون نزع ملكية الاراضى الموقوفة بل ان القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه أجاز ذلك عندما خول فى المادة التاسعة نظام الوقف سلطة التوقيع على نماذج نقل الملكية للجهة المنزوع الملكية لصالحها .

ومن حيث انه لا يبطل قرار نزع الملكية وتقرير النفع العام للمشروع المعروض ان تكون الجهة القائمة على تنفيذه شركة من أشخاص القانون الخاص ذلك لان تقرير صفة النفع العام واعتبار مشروع ما من أعمال المنفعة العامة منوط بكون المشروع فى ذاته من المشروعات ذات النفع العام ، لذلك فان قيام احدى الشركات بمشروع من هذا القبيل بتوجيه من الدولة لا ينفى عنه صفة النفع العام الامر الذى يقتضى معاملته على أساس هذا الوصف ، ومن ثم فان عبارة المصالح الواردة بالمادة السادسة من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه وفى باقى مواد القانون تتسع لتشمل جميع الجهات القائمة على تنفيذ مشروعات ذات نفع عام بما فيها شركات القانون الخاص التى تعهد اليها الدولة بتنفيذ مثل هذه

المشروعات تحت اشرافها ورقابتها وتوجيهها تحقيقا للبرامج التي تضعها لتنمية الاقتصاد القومى ، وغنى عن البيان انه لا ضير على ذوى الشأن أن تكون الجهة المنزوع الملكية لصالحها شركة - لان القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ كفل لهم حقهم فى التعويض العادل عما يؤخذ من أملاكهم وإباح لهم المعارضة فى تقدير هذا التعويض أمام القضاء وبالتالي لا تكون لهم مصلحة فى المنازعة حول صفة الجهة المنزوع الملكية لصالحها وما اذا كانت من أشخاص القانون العام أو من أشخاص القانون الخاص الامر يستوى بالنسبة لهم .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع الى صحة وسلامة الاجراءات التى اتخذت لنزع ملكية أرض الوقف فى الحالة المعروضة لتنفيذ مشروعات الشركة المصرية للمواسير والمنتجات الاسمنتية ومن ثم فلا تثريب على الاستمرار فيها .

(ملف ٦١/١٢/٩١ - جلسة ١٧/٥/١٩٧٨) .

خامسا : ائمة المساجد التابعة لقسم الاوقاف الاهلية بوزارة الاوقاف .

قاعدة رقم (٥٥٦)

المبدأ :

سريان أحكام ضم مدد الخدمة السابقة على ائمة المساجد التابعة لقسم الاوقاف الاهلية بوزارة الاوقاف .

ملخص الفتوى :

ان من يعين على الوجه المبين فى القانون فى وظيفة مدرجة فى احدى ميزانيات وزارة الاوقاف يعتبر من موظفى تلك الوزارة سواء كان معينا على ميزانية الادارة العامة أو ميزانية الاوقاف الخيرية أو ميزانية الاوقاف الاهلية ، ويؤيد هذا النظر ان اللائحة الداخلية لوزارة

الاقواق الصادرة بالقرار الوزارى رقم ١٩ لسنة ١٩٤٦ بناء على المادة ٣٢ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦ بشأن لائحة اجراءات وزارة الاوقاف قد اعتبرت قسم المساجد فى اشرافه على المساجد التى تديرها الوزارة سواء اكانت خيرية أو اهلية من بين أقسام وزارة الاوقاف ومن ثم فان قيام الموظفين المعيّنين فى القسم سالف الذكر باداء الشعائر فى المساجد الاهلية التابعة للوزارة لا يخرجهم من عداد موظفى الوزارة وذلك بعكس الحال بالنسبة الى من يعينون فى المساجد المعانة أو المساجد التى فى نظر الغير .

ولما كانت المادة ٣١ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦ سالف الذكر تنص على أن يعتبر موظفو وزارة الاوقاف من موظفى الحكومة فيما يتعلق بجميع الحقوق والمزايا الممنوحة لهم بمقتضى القوانين واللوائح ويعاملون عند النقل الى احدى الجهات الحكومية الاخرى معاملة موظفى الحكومة المنقولين من جهة الى أخرى .

وعلى مقتضى ما تقدم فإن القواعد الخاصة بضم مدد الخدمة السابقة - عند توافر شروطها - تسرى على موظفى وزارة الاوقاف الذين يمارسون عملهم فى المساجد الاهلية التابعة لهذه الوزارة .

(فتوى رقم ٤١٤ فى ١٥/٥/١٩٦١ - جلسة ١٦/٤/١٩٦١)

وكيل وزارة

قاعدة رقم (٥٥٧)

المبدأ :

استحقاق بدل التمثيل المقرر لدرجة وكيل أول وزارة لمن يشغلها
أثناء خلوها بطريق الحلول القانوني .

ملخص الفتوى :

ولما كان المشرع في القانونين رقمي ٥٨ لسنة ٧١ ، ٤٧ لسنة ١٩٧٨
قد قرر استحقاق بدل التمثيل لمن يقوم بأعباء الوظيفة في حالة خلوها بغض
النظر عن وسيلة توليه أعمالها ، فلم يشترط أن يكون شاغلا لها ، كما كان
عليه الحال في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذي تضمن هذا الشرط في
المادة ٤٠ مما كان يستلزم لاستحقاق العامل هذا البديل شغل الوظيفة بأحدى
الطرق المقررة بالإضافة الى القيام بأعبائها ، وكان من شأن ذلك عدم
استحقاقه في حالة الحلول القانوني ، الامر الذي تغير في ظل العمل
بالقانونين رقمي ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المنطبقين على الحالة
الماثلة .

واذ قام السكرتير العام المساعد لمحافظة الاسكندرية بأعباء وظيفة
السكرتير العام المحدد لها درجة وكيل أول وزارة أثناء فترة خلوها بأحالة
شاغلها الاصلى الى المعاش فانه يستحق بدل التمثيل المقرر لتلك الوظيفة
خلال فترة توليه أعمالها بطريق الحلول .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
استحقاق بدل التمثيل في الحالة الماثلة .

(ملف ٩٠٤/٤/٨٦ - جملة ١٩٨١/١١/١٨)

قاعدة رقم (٥٥٨)

المبدأ :

جواز منح من كان يشغل درجة وكيل اول الجهاز المركزى للمحاسبات والمنتدب للعمل بوزارة الاوقاف بدل التمثيل المقرر لوظيفته الاصلية خصما على الاعتماد المدرج بموازنة الوزارة لدرجة نائب وزير .

ملخص الفتوى :

لما كانت الوظيفة التى يشغلها المنتدب المعروضة حالته بالجهاز مقررا لها بدل التمثيل ، وكان قد ندب للعمل بوزارة الاوقاف للقيام باعباء وظيفة غير مدرجة بموازنة الوزارة وغير مقرر لها بدل تمثيل ، فيكون قرار وزير الاوقاف بمنحه البديل المقرر لتلك الوظيفة لم يصادف اعتمادات مالية للصرف منها ، واذا كان السكرتير العام السابق يتقاضى بدل التمثيل المقرر لنائب الوزير باعتباره معينا فى هذه الوظيفة ، وكانت القاعدة العامة تقضى بالا يضر العامل نتيجة لندبه بخفض مستحقاته المالية ، فان القرار الصادر من وزير الاوقاف بمنحه بدل التمثيل المقرر لوظيفة السكرتير العام للمجلس الاعلى للشئون الاسلامية وقد انطوى على عناصر قرار سليم ، يمكن حمله على أنه يقضى بمنحه مكافاة مقابل ندبه تعادل ما كان يتقاضاه بالجهاز المركزى للمحاسبات من بدل التمثيل بالاضافة الى ما منحه القرار من مكافاة أخرى .

وتبعا لذلك فان المنتدب يستحق ما يعادل بدل التمثيل الذى كان يتقاضاه قبل ندبه من الجهاز كمكافاة عن ندبه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية المعروضة حالته فى تقاضى ما يعادل بدل التمثيل الذى كان يمنح له ابان

عمله فى وظيفته بالجهاز المركزى للمحاسبات كجزء من المكافأة الممنوحة له مقابل طول الوقت للعمل بوزارة الاوقاف .

(ملف ١٩٨٠/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٢/٥/١٩)

قاعدة رقم (٥٥٩)

المبدأ :

ارجاع التاريخ الذى يعتد به فى صرف بدل التمثيل وبدل الانتقال لشاغلى الوظائف العليا والذين تخطتهم الادارة فى الترقية وصدرت احكام قضائية بارجاع اقدميتهم فيها الى تاريخ صدور القرارات المطعون فيها .

ملخص الفتوى :

ومن حيث انه ولئن كان - وطبقا لما سبق ان افقت به الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - بدل التمثيل يمنح لشاغلى الوظائف العليا بحسب مستوى كل وظيفة ، وكان مناط استحقاقه هو القيام بانباء الوظيفة المقرر لها باعتباره من المزايا المقررة للوظيفة لا للموظف ، لذا فان استحقاقه منوط بالممارسة الفعلية لاعمال الوظيفة ، لئن كان ذلك ما تقدم ، الا انه - فى مثل الحالتين المعروضتين - طالما صدرت احكام قضائية واجبة النفاذ بارجاع اقدمية السديدين المذكورين الى تواريخ سابقة على اساس احقيتهما فى شغل الوظيفة ذات البديل الاعلى فانه يتعين اعتبارهما شاغلين للوظيفة المشار اليها منذ هذا التاريخ ، بما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية ، تاسيسا على ان جهة الادارة قد اخطأت التطبيق السلم لحكم القانون وذلك عندما تخطت المذكورين فى تترقية الى الوظائف المشار اليهما واضاعت عليهما فرصة فى امر محقق وهو ترقيةتهما فى تاريخ سابق .

ومن حيث أن من آثار الحكم ، احتراماً لحجيته ، والتي لا خلاف عليها وضع العامل المرقى فى الفئة أو الدرجة المرقى إليها ، وفقاً لربطها المالى أو أجرها المحدد ، من التاريخ الذى قضى به الحكم ، واستحقاق ما عساه أن يكون من فروق مالية فى المرتب نتيجة لذلك ، وقد استقر افتاء الجمعية العمومية واطرد على أنه إذا تقرر صرف المرتب الاصلى للعامل فى فترة الوقف عن العمل ، فإنه يستحق كذلك بدل التمثيل المقرر لوظيفته عن هذه المدة كاملاً ، لانه من ملحقات المرتب وتوابعه ويدور مع المرتب الاصلى وجوداً وعدماً ، قياساً على حالة الاجازة أيضاً رغم أنه فى حالة الوقف الممنوع عن أداء عمله بما لا خيار فيه ، وعلى ذلك فإن كلا من السידين المعروض حالتهما يتقاضى فروق بدل التمثيل المستحقة .

ومن حيث أنه بتطبيق ما سبق على المعروضة حالتهما ، فإن الاول يستحق بدل التمثيل المقرر لوظيفة وكيل أول وزارة منذ ١٩٧٧/٩/٨ تاريخ ارجاع اقدميته فى هذه الدرجة ، على أن يخصم منه ما كان قد تقاضاه من بدل التمثيل المقرر لوظيفة وكيل وزارة منذ هذا التاريخ وحتى ١٩٧٨/١١/١ تاريخ شغله لدرجة وكيل أول وزارة بالعمل ، أما الثانى فإنه يستحق بدل التمثيل المقرر لدرجة وكيل وزارة منذ ١٩٧٨/٧/٢٨ تاريخ ارجاع اقدميته فى هذه الدرجة ، على أن يخصم منه ما كان قد تقاضاه من بدل التمثيل المقرر لوظيفة مدير عام مصلحة منذ هذا التاريخ .

ومن حيث أنه عن بدل الانتقال ، فإنه طبقاً لحكم المادة ٣٥ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال سالفة الذكر ، تقرر مقابل مصروفات الانتقال الفعلية لاغراض مصلحة ، بحيث لا يمنح الا للموظفين الذين يشغلون وظائف يستدعى القيام باعمالها المصلحية استعمال احدى وسائل النقل استعمالاً متواصلاً ومتكرراً . وبناء عليه لا يكفى شغل مثل هذه الوظائف حكماً لتقرير هذا البديل ، بل لابد من القيام بأعبائها فعلاً بما يستدعيه من استعمال احدى وسائل النقل استعمالاً متواصلاً ومتكرراً .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
الاتى :

أولا : أحقية كل من الميدين المعروض حالتها فى تقاضى الفرق
المستحق بين بدلى التمثيل المقررين للوظيفة التى تخطى فيها الوظيفة
التي كان يشغلها قبل الترقية .

ثانيا : عدم أحقيتهما فى صرف بدل الانتقال .
(ملف ١٣٦/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٣/٣/١٦)

قاعدة رقم (٥٦٠)

المبدأ :

عدم جواز جمع العامل الشاغل لدرجة وكيل وزارة بين البسـدل
النقدى للسيارة واستخدام احدى سيارات الجهة التى يعمل بها المخصصة
لنقل العاملين بين مقر العمل ومحال اقامتهم مقابل أداء الاشتراك المقرر
لاستخدام السيارة الجماعية .

ملخص الفتوى :

من حيث أن اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة قررت بجلستها
المنعقدة بتاريخ ١٢/٢/٦٦ منح بعض شاغلى الوظائف العليا بدل ثابت
مقابل استخدام السيارة قدره ٢٠ جنيه شهريا ومن بين هذه الوظائف
مديرو الادارات العامة بدرجة وكيل وزارة بالقاهرة والاسكندرية .

ومن حيث أن المادة الاولى من قرار رئيس الوزراء رقم ٢٦٤٢ لسنة
١٩٦٦ بشأن استخدام سيارات الركوب الحكومية والقطاع العام تنص على
انه « فيما عدا السادة الوزراء ونوابهم والمحافظين او من فى حكمهم وفقا
ما تقرره اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة .. واعتبارا من ١/٧/١٩٦٦

يحظر استخدام سيارات الركوب فى انتقال العاملين بالحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها من منازلهم الى مقر أعمالهم وبالعكس وتنص المادة الثانية من ذات القرار على أنه استثناء من المادة السابقة :

(١)

(ب) كما يجوز استخدام سيارات الاتوبيس أو ما فى حكمها فى انتقال مجموعة من العاملين من منازلهم الى مقر أعمالهم وبالعكس نظير سداد بدل نقدى مقداره ثلاثة جنيهات •

ومن حيث أن مفاد ذلك أن البدل النقدى لاستعمال السيارة تقرر لبعض العاملين الذين تقتضى وظائفهم أصلا استخدام سيارات فى تنقلاتهم بشرط عدم توافر سيارات مخصصة لهم ، وأن استخدام السيارات الجماعية لانتقال العاملين من وإلى مقر أعمالهم يتم مقابل اشتراك رمزى وتشارك الجهة الادارية التى يتبعونها فى هذه الحالة بجزء من تكاليف تشغيل هذه السيارات وبذلك يكون المشرع قد خص طائفة من العاملين باستخدام سيارات خاصة وفى حالة عدم توافر سيارة أعطى العامل الحق فى صرف مقابل نقدى لهذا الاستخدام ، وأجاز بالنسبة لطائفة أخرى من العاملين استخدام السيارات الجماعية مقابل اشتراك شهري ومن ثم فليس من الجائز أن يسمح لمن يتقاضى مقابل نقدى باستخدام السيارات الجماعية ولو مقابل تحمله بقيمة الاشتراك المقرر لاستخدام هذه السيارات اذ بذلك سيجمع بين ميزتين لم يسمح المشرع بالجمع بينهما •

ولما كان السيد المعروضة حالته يتقاضى بدل نقدى عوضا عن تخصيص سيارة له فانه لا يجوز له أن يجمع بين هذه الميزة واستخدامه السيارات الجماعية •

قاعدة رقم (٥٦١)

المبدأ :

ان القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٢ أنشأ بكل وزارة وظيفة واحدة لا تقابلها درجة مالية لوكيل الوزارة واستبدل بدرجة وكيل أول وزارة ووكيل وزارة درجتى الممتازة والعالية على التوالى - سريان هذه القواعد على وزارة العدل باعتبارها إحدى وزارات الدولة المخاطبة بقانون العاملين المدنيين شأنها فى ذلك شأن سائر الوزارات سواء تلك المخاطبة بقانون العاملين وحده أو التى تنظم كادرات خاصة شئون بعض العاملين بها - أساس ذلك أن اجراءات نذب المستشارين والمحامين العاملين الى وظائف وزارة العدل يخضع لقانون السلطة القضائية أما احكام تلك الوظائف بمسمياتها وسلطاتها ومرتباتها فيسرى بشأنها احكام قانون العاملين باعتبارها وظائف ادارية لمعاونة الوزير وليست وظائف قضائية .

ملخص الفتوى :

من حيث أن المشرع بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٢ أنشأ بكل وزارة وظيفة واحدة لا تقابلها درجة مالية لوكيل الوزارة ، ليعاون الوزير فى مباشرة اختصاصاته ، واستبدل بدرجة وكيل أول وزارة ، ووكيل وزارة درجتى الممتاز والعالية على التوالى ، ومن ثم فإن هذه القواعد تسرى على وزارة العدل باعتبارها إحدى وزارات الدولة المخاطبة بقانون العاملين المدنيين رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وفقا للمادتين الأولى والثانية ، شأنها فى ذلك شأن سائر الوزارات سواء المخاطبة بقانون العاملين وحده ، أو تنظيم كادرات خاصة لبعض العاملين بها .

ومن حيث أنه لا وجه للقول بأن المادة ٤٦ من قانون السلطة القضائية تشكل حكما خاصا ، ذلك أن هذا الخصوص مقصورا على النذب من بين المستشارين أو المحامين العاملين بقرار جمهورى خلافا للاحكام العامة

الواردة فى قانون العاملين أما هاتان الوظيفتان فليستا مما يتناولهما تنظيم خاص فى قانون السلطة القضائية ، بل ان حكمها فى قوانين التوظيف المتعاقبة دون سواها ، ولذلك طبق نظام وكلاء الوزارات الدائمين الصادر به المرسوم بقانون رقم ١٣٧ لسنة ٥٢ على وزارة العدل ، كما استحدث وظيفة وكيل أول الوزارة بقانون العاملين المدنيين رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، وتولى تنظيم كيفية شغلها القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٤ سابق الاشارة اليه .

ومن حيث ان اجراءات ندب المستشارين والمحامين العاملين الى وظائف وزارة العدل ، تخضع لقانون السلطة القضائية ، اما احكام تلك الوظائف بمسمياتها وسلطاتها ومرتباتها فانه يسرى فى شأنها احكام قانون العاملين . وهى لا شك وظائف ادارية لمعاونة الوزير ، وليست وظائف قضائية ، ولذلك اضافت الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من قانون السلطة القضائية ان يتقاضى المنتدب المرتب والبدلات وفقا للقوانين والقرارات المعمول بها فى وظيفتى وكيل أول وزارة ، ووكيل وزارة ، وهى لا ريب قوانين العاملين المدنيين والقرارات المكملة لها .

ومن حيث انه وقد قضى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٢ المنوه عنه بالغاء وظيفة وكيل أول وزارة وان يحل محلها وظيفة وكيل وزارة التى اصبحت وظيفة واحدة فى كل وزارة ، وبأن يستبدل بدرجة وكيل أول وزارة ، ووكيل وزارة ، الواردة من قانون نظام العاملين المدنيين درجتا الممتازة والعالية على التوالى ، وأن يلغى كل حكم مخالف لذلك فان مؤداه ولازمه أن تحل هذه التسميات الجديدة محل الملغاة ، حيثما وردت القوانين المختلفة ، ومنها قانون السلطة القضائية ، بما يترتب على ذلك من آثار ، وتسرى هذه التعديلات على الوظائف الادارية بوزارة العدل ، لان هذا هو مقتضى الالغاء التشريعى فى هذا الشأن بالتطبيق للمادة الثانية من التفنين المدنى .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
سريان أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه على وكلاء الوزارة
بوزارة العدل .

(ملف ٦١١/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٣/١/٥)

قاعدة رقم (٥٦٢)

المبدأ :

عدم جواز رفع مستوى وظيفة مدير عام الادارة القانونية
(١٢٠٠ - ١٥٠٠) الى درجة وكيل وزارة (١٥٠٠ - ٤٠٢٠) عند اعداد
الهيكل الوظيفي وجداول التوصيف الخاصة بوظائف الادارة القانونية .

ملخص الفتوى :

من حيث أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ عين الوظائف الفنية في
الادارات القانونية الخاضعة لاحكامه على سبيل الحصر وحدد مرتبات هذه
الوظائف ومن بينها وظيفة مدير عام ادارة قانونية بالجدول الملحق به ولم
يجز الرجوع الى احكام قانونى العاملين بالحكومة والقطاع العام الا فى
المسائل التى لم يتناولها بالتنظيم ، ومن ثم فانه وقد حدد الجدول الملحق
بهذا القانون ربطا قدره ١٢٠٠ - ١٨٠٠ لوظيفة مدير عام ادارة قانونية
يجب التقيد بهذا الربط فلا يصح تجاوزه بحجة زيادة مرتبات الوظيفة
الماثلة باى من جدولى الدرجات المحققين بقانونى العاملين بالحكومة
والقطاع العام .

ولا يغير مما تقدم أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ خول لجنة شئون
الادارات القانونية المنصوص عليها فى المادة ٧ منه سلطة وضع قواعد
واجراءات اعداد واعتماد الهياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف
الخاصة بالادارات القانونية وكذا قواعد شغل تلك الوظائف وفقا لحكم
المادة ٢٩ منه أو أنه خول لجنة شئون مديرى واعضاء الادارات القانونية

المنصوص عليها فى المادة ١٧ منه حق ابداء الرأى فى الهياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف ذلك لان تلك الاختصاصات ليس من شأنها أن تعطى أى من اللجنتين سلطة الاضافة الى وظائف الجدول أو تعديل المرتبات المحددة به اذ أن ذلك لا يمكن أن يتم الا بذات الاداة التى حددت تلك الوظائف والمرتبات المقررة بها أى بقانون .

واذا كانت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع قد رأت بجلسة ٢٧/١٠/١٩٧٩ استمرار معاملة مديرى وأعضاء الادارات القانونية وفقا لاحاكم قوانين العاملين بجهاتهم فانها لم تطلق هذا الحكم وانما علقت دوامه على اعتماد الهياكل الوظيفية للادارات القانونية وفقا لحكم المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ كما أن تلك الفتوى لم تجز على أى وجه من الوجوه انشاء وظائف جديدة تعلو الواردة بالجدول الملحق بهذا القانون أو تجاوز المرتبات المقررة لها بهذا الجدول عند اعداد الهياكل الوظيفية وجداول التوصيف ، بيد أنه على الرغم من ذلك فإنه وقد زاد المشرع من مرتبات الوظائف المعادلة بالجدولين الملحقين بقانونى العاملين بالحكومة والقطاع العام رقمى ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فان الامر يقتضى تحقيقا للمساواة بين طوائف العاملين اجراء تعديل تشريعى يتناول المرتبات المحددة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بالزيادة لتتنسق مع الكادرات التى تضمنتها قوانين العاملين الجديدة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز ادراج وظيفة بربط قدره (١٥٠٠ - ٢٠٤٠) (وكيل وزارة الدرجة العالية) بالهياكل الوظيفية أو بجداول توصيف الوظائف الخاصة بالادارات القانونية وكذا عدم جواز زيادة راتب وظيفة مدير عام ادارة قانونية الى هذا القدر عند اعداد الهياكل والجداول المشار اليها ، وان الامر فى هذا الصدد يستلزم تعديل تشريعى يحقق المساواة بين أعضاء الادارات القانونية رقمى ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليهما .

قاعدة رقم (٥٦٣)

المبدأ :

عدم جواز انشاء درجة وكيل وزارة ذات الربط ١٥٠٠ - ٢٠٤٠ على قمة الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها - يقتضى هذا الامر تدخلا تشريعيا لضمان المساواة بين طوائف الموظفين .

ملخص الفتوى :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ عين الوظائف الفنية فى الادارات القانونية الخاضعة لاحكامه على سبيل الحصر وحدد مرتبات هذه الوظائف ومن بينها وظيفة مدير عام ادارة قانونية بالجدول الملحق به ولم يجز الرجوع الى احكام قانونى العاملين بالحكومة والقطاع العام الا فى المسائل التى لم يتناولها بالتنظيم ، ومن ثم فانه وقد حدد الجدول الملحق بهذا القانون ربطا قدره ١٢٠٠ - ١٨٠٠ لوظيفة مدير عام ادارة قانونية يجب التقيد بهذا الربط فلا يصح تجاوزه بحجة زيادة مرتبات الوظيفة المماثلة باى من جدولى الدرجات الملحقين بقانونى العاملين بالحكومة والقطاع العام .

ولا يغير مما تقدم أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ خول لجنة شئون الادارات القانونية المنصوص عليها فى المادة ٧ منه سلطة وضع قواعد واجراءات اعداد واعتماد الهياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف الخاصة بالادارات القانونية وكذا قواعد شغل تلك الوظائف وفقا لحكم المادة ٢٩ منه كما أنه خول لجنة شئون ومديرى واعضاء الادارات القانونية المنصوص عليها فى المادة ١٧ منه حق بدء الرأى فى الهياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف ذلك لان تلك الاختصاصات ليس من شأنها أن

تعطى أى من اللجنتين سلطة الاضافة الى وظائف الجدول أو تعديل المرتبات المحددة به اذ أن ذلك لا يمكن أن يتم الا بذات الاداة التى حددت تلك الوظائف والمرتبات المقررة بها أى بقانون . واذا كانت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع قد رأت بجلسته ١٩٧٩/١٠/٢٧ استمرار معاملة مديرى وأعضاء الادارات القانونية وفقا لاحكام قوانين العاملين بجهاتهم فانها لم تطلق هذا الحكم وانما علقت دوامه على اعتماد الهياكل الوظيفية للادارات القانونية وفقا لحكم المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ كما أن تلك الفتوى لم تجز على أى وجه من الوجوه انشاء وظائف جديدة تعلو تلك الواردة بالجدول الملحق بهذا القانون أو تجاوز المرتبات المقررة لها بهذا الجدول عند اعداد الهياكل الوظيفية وجداول التوصيف ، بيد انه على الرغم من ذلك فانه وقد زاد المشرع من مرتبات الوظائف المعادلة بالجدولين الملحقين بقانونى العاملين بالحكومة والقطاع العام رقمى ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فان الامر يقتضى تحقيقاً للمساواة بين طوائف العاملين اجراء تعديل تشريعى يتناول المرتبات المحدد بالجدول الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بالزيادة لتتسق مع الكادرات التى تضمنتها قوانين العاملين الجديدة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز ادراج وظيفة بربط قدره (١٥٠٠ - ٢٠٤٠) (وكيل وزارة أو الدرجة العالية) بالهياكل الوظيفية أو بجداول توصيف الوظائف الخاصة بالادارات القانونية وكذا عدم جواز زيادة راتب وظيفة مدير عام ادارة قانونية الى هذا القدر عند اعداد الهياكل والجداول المشار اليها ، وان الامر فى هذا الصدد يستلزم اجراء تعديل تشريعى يحقق المساواة بين أعضاء الادارات القانونية وباقى طوائف العاملين الخاضعين لاحكام القانونين رقمى ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليهما .

فهرس تفصلى
(الجزء الرابع والعشرون)

الموضوع	الصفحة
منهج ترتيب الموسوعة	١
نائب وزير	٥
ناد	٧
ندب	١١
الفصل الأول - ماهية الندب واجراؤه	١٢
الفرع الأول - السلطة المختصة بالندب	١٢
الفرع الثانى - نطاق الندب	١٤
الفرع الثالث - توافر شروط شغل الوظيفة فى العامل المنتخب لها	١٦
الفرع الرابع - الندب مهما استطال لا ينقلب نقلا	١٨
الفرع الخامس - اساءة استعمال سلطة الندب	٢٠
الفصل الثانى - الاوضاع المترتبة على الندب	٢٢
الفرع الأول - الجهة المختصة بالتاديب اثناء الندب	٢٢
الفرع الثانى - ترقية المنتخب	٢٤
الفرع الثالث - الاثار المالية المترتبة على الندب	٢٧
أولا - مكافاة أو بدل الندب	٢٧
ثانيا - استحقاق المنتخب لبدل الإقامة فى احدى المحافظات النائية	٣٦

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث - مسائل متنوعة	٣٧
الفرع الأول - المنازعة فى قرار النذب	٣٧
الفرع الثانى - النذب من احدى الاقليمين (مصر وسوريا) للعمل فى الاقليم الآخر	٣٩
نذور	٤٤
نزع الملكية للمنفعة العامة أو التحسين	٤٨
الفصل الأول - مناط نزع الملكية وشروطه	٥١
الفرع الأول - مناط نزع الملكية لزوم العقار المملوك ملكية خاصة للمنفعة العامة	٥١
الفرع الثانى - المنفعة العامة التى يراد تحقيقها من وراء نزع الملكية	٥٦
الفرع الثالث - تحقيق رسالة الاعلام يعتبر من الأعمال المتصلة بالمنفعة العامة	٦١
الفرع الرابع - نطاق نزع الملكية ، عدم جواز نزع ملكية البناء دون الأرض	٦٢
الفرع الخامس - التعويض المستحق عن نزع الملكية أولا - تقدير التعويض المستحق عن العقار المنزوع ملكيته	٦٤
ثانيا - مقابل التحسين يعتبر من العناصر التي تراعى فى التعويض المستحق عن العقار المنزوعة ملكيته	٦٦
ثالثا - الجهة التى يؤول إليها التعويض	٦٩
رابعا - ايداع التعويض بالامانات عند وجود نزاع على ملكية العقار	٧٠
خامسا - التنازل عن التعويض ملزم للمتنازل	٧٣

الصفحة	الموضوع
٧٥	الفصل الثانى - اجراءات نزع الملكية
٧٥	الفرع الاول - نزع الملكية قد يكون بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر
٧٨	الفرع الثانى - نشر قرار المنفعة العامة فى الجريدة الرسمية
٨٠	الفرع الثالث - ايداع النماذج أو القرار الوزارى مكتب الشهر العقارى
٨٢	الفرع الرابع - القرارات الصادرة من لجان الفصل فى معارضات نزع الملكية
٨٥	الفرع الخامس - مدى سقوط مفعول القرار الصادر بتقرير المنفعة العامة
٩٦	الفصل الثالث - الاستيلاء المؤقت على العقارات بالطريق المباشر
١٠٣	الفصل الرابع - مسائل متنوعة
١٠٣	الفرع الاول - نقل ملكية العقارات بين الجهات المدارية يكون بالاتفاق وليس عن طريق نزع الملكية
١٠٧	الفرع الثانى - جواز نزع ملكية الاراضى اللازمة لاقامة مشروعات ذات نفع عام تقــــوم بتنفيذها الشركات تحت اشراف الدولة ورقابتها
١١٠	الفرع الثالث - تخصيص الدولة ما تمتلكه على الشيوع بينها وبين الافراد للمنفعة العامة يتضمن قسمة الاطيان
١١٤	الفرع الرابع - الادارة العامة لاملاك الحكومة

الصفحة	الموضوع
١١٨	الفرع الخامس - مسائل خاصة بالأقليم السوري إبان الوحدة
١٢٠	نفقات الجفارة
١٢٥	نفقات السفر
١٢٧	نفقة
١٣٧	نقابة
١٣٩	الفصل الأول - نقابة المحامين
١٣٩	الفرع الأول - مجلس النقابة المنتخب
١٤١	الفرع الثاني - قرارات لجنة قبول المحامين
١٤٣	الفصل الثاني - نقابة التجاريين
١٤٣	الفرع الأول - القيد بالنقابة
١٤٤	الفرع الثاني - الاسقاط النصفى لعضوية مجلس النقابة
١٤٩	الفصل الثالث - نقابة الأطباء
١٤٩	الفرع الأول - انتخابات النقابة
١٥٣	الفرع الثاني - الترشيح لمنصب النقيب
١٥٥	الفرع الثالث - قرارات مجلس النقابة
١٦٠	الفرع الرابع - تأديب الأطباء
١٦٤	الفرع الخامس - صندوق الاعانات والمعاشات
١٦٦	الفصل الرابع - نقابة الأطباء البيطريين
١٦٦	الفرع الأول - الترشيح لمنصب النقيب وعضوية مجلس النقابة

الموضوع	الصفحة
الفرع الثانى - انتخاب رئيس واعضاء مجلس النقابة	١٦٨
الفصل الخامس - نقابة الصيادلة	١٧١
الفرع الاول - الانتخابات	١٧١
الفرع الثانى - الاشتراكات	١٧٥
الفصل السادس - نقابة المهندسين	١٧٦
الفرع الاول - القيد فى النقابة	١٧٦
الفرع الثانى - قرارات النقابة	١٩١
الفرع الثالث - المعاش	١٩٥
الفرع الرابع - دمغة النقابة	١٩٩
الفرع الخامس - رسم لصالح النقابة	٢٠٣
الفصل السابع - نقابة المهن الزراعية	٢٠٥
الفرع الاول - عضوية النقابة	٢٠٥
الفرع الثانى - انعقاد الجمعية العمومية	٢٠٧
الفرع الثالث - انشاء النقابة لشركة مساهمة	٢١٠
الفصل الثامن - نقابة عمالينة	٢١٢
الفصل التاسع - مسائل عامة ومتنوعة	٢١٧
الفرع الاول - المهن الحرة مرافق عامة	٢١٧
الفرع الثانى - تاديب اعضاء مجالس ادارة التشكيلات النقابية	٢١٨
الفرع الثالث - مدى جواز خصم اشتراكات النقابات من مرتبات العاملين المدنيين بالدولة	٢٢٠

الموضوع	الصفحة
نقد أجنبي	٢٢٦
الفصل الأول - الرقابة على التعامل بالنقد الأجنبي وخطره	٢٢٧
الفرع الأول - الرقابة على التعامل بالنقد الأجنبي	٢٢٧
الفرع الثاني - خطر التعامل بالنقد الأجنبي	٢٣٤
الفرع الثالث - جرائم النقد الأجنبي	٢٣٨
الفصل الثاني - مسائل متنوعة	٢٤٩
الفرع الأول - الترخيص بمزاولة عمليات النقد الأجنبي	٢٤٩
الفرع الثاني - سعر الصرف	٢٥١
الفرع الثالث - شرط الدفع بالتلغراف	٢٥٥
الفرع الرابع - المقصود بالأجنبي غير المقيم	٢٦٠
نقل	٢٦٤
الفصل الأول - أحكام عامة	٢٦٤
الفرع الأول - لا الزام على جهة الادارة بالنقل من سلك الى سلك وعدم اكتساب الموظف حقا في عدم النقل	٢٦٤
الفرع الثاني - ماهية قرار النقل وخصائصه ونطاقه	٢٦٦
الفرع الثالث - اختصاص لجان شئون العاملين بالنظر في النقل	٢٧٠
الفرع الرابع - شرط عدم تفويت النقل للدور في الترقية بالأقدمية	٢٧٨
الفرع الخامس - الآثار المترتبة على النقل	٢٩١

- ٢٩٣ الفرع السادس - تراخى المنقول عن استلام وظيفته
المنقول اليها
- ٢٩٤ الفرع السابع - عدم استحقاق المرتب طوال مدة
امتناع المنقول عن استلام عمله المنقول اليه
- ٢٩٥ الفرع الثامن - التأخر فى تنفيذ النقل لتسليم العهدة
- ٢٩٦ الفرع التاسع - مدى استصحاب المنقول مركزه
القانونى فى الجهة المنقول منها
- ٣٠١ الفرع العاشر - مدى احتفاظ المنقول بالمزايا المالية
للوظيفة المنقول منها
- ٣٠٩ الفرع الحادى عشر - متى يكون قرار النقل معدوما
- ٣١١ الفصل الثانى - النقل من كادر الى كادر
- ٣١١ الفرع الاول - النقل من كادر خاص الى الكادر
العام أو العكس
- ٣١١ أولا : النقل من الكادر العام الى أحد
الكادرات الخاصة أو العكس يعتبر
تعيينا
- ٣١٦ ثانيا : معيار التعادل بين درجة من درجات
الكادر الخاص ودرجة من درجات
الكادر العام
- ٣٢٢ ثالثا : النقل من كادر الشرطة الى الكادر
العام
- ٣٢٥ رابعا : النقل من السلك الدبلوماسى الى
الكادر العام
- ٣٢٦ خامسا : النقل من النيابة الادارية الى الكادر
العام
- ٣٢٩ الفرع الثانى - النقل من كادر أدنى الى كادر أعلى
أو العكس

الصفحة

الموضوع

- أولا : الاصل هو الفصل بين الكادرات والنقل
بينها استثناء ٣٢٩
- ثانيا : نقل الدرجة الى كادر أعلى لا يستتبع
حتمًا نقل شاغلها ٣٣٠
- ثالثا : النقل الى درجات الكادر الاعلى يعتبر
تعيينًا جديدًا أو نقلًا نوعيًا ٣٣٧
- رابعًا : حالات يكون فيها النقل الى درجات
الكادر الاعلى تسوية ٣٤٢
- خامسًا : النقل من الكادر المتوسط الى الكادر
العالي ترقيّة ٣٤٣
- سادسًا : جواز نقل الموظف الى الكادر الاعلى
تبعًا لنقل درجته ٣٤٧
- سابعًا : الاصل عدم استصحاب الموظف المنقول
الى كادر أعلى لأقدميته ٣٥٣
- ثامنًا : مدى استصحاب الموظف المنقول الى
كادر أعلى تبعًا لنقل درجته لأقدميته ٣٥٤
- تاسعًا : مبررات النقل الى الكادر الاعلى تبعًا
لنقل الدرجة ٣٥٩
- عاشرا : أداة النقل من الكادر المتوسط الى
الكادر العالي ٣٦١
- حادى عشر : النقل من الكادر العالي الى
الكادر المتوسط يستلزم موافقة الموظف
المنقـسـول ٣٦٢
- ثانى عشر : أثر النقل من الكادر المتوسط الى
الكادر العالي على اعانة غلاء المعيشة ٣٦٣
- ثالث عشر : النقل من الكادر الكتابى الى
الكادر الادارى أو العكس ٣٦٦

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث : النقل من وظيفة الى أخرى داخل الكادر الواحد (النقل المكانى)	٣٧٣
الفصل الرابع - النقل من وزارة او مصلحة الى وزارة او مصلحة أخرى	٣٨٦
الفصل الخامس - النقل من الحكومة الى المؤسسات العامة او العكس	٣٩٣
الفصل السادس - النقل من شركة قطاع عام الى الحكومة او هيئة عامة أو العكس	٤٠٧
الفصل السابع : النقل من السلك العسكرى الى السلك المدنى	٤٢٠
الفرع الاول : النقل من القوات المسلحة الى الوظائف المدنية	٤٢٠
اولا : التعادل الواجب بالنسبة لمن ينقل من السلك العسكرى الى السلك المدنى	٤٢٠
ثانيا : الاحتفاظ بأقدمية الرتبة العسكرية ومرتباتها وبدلاتها عند النقل	٤٢٥
ثالثا : البدلات المحتفظ بها عند النقل من وظيفة عسكرية الى وظيفة مدنية	٤٣٢
رابعا : النقل من المخابرات العامة الى السلك السياسى	٤٣٤
الفرع الثانى - النقل من الشرطة الى الوظائف المدنية	٤٣٩
الفصل الثامن - نقل الموظف المبعوث	٤٤٧
الفصل التاسع - النقل فى جهات مختلفة	٤٥١
الفرع الاول - وزارة التربية والتعليم	٤٥١

الموضوع	الصفحة
الفرع الثانى - هيئة التدريس بكلية البوليس	٤٥٤
الفرع الثالث - هيئة الاذاعة	٤٥٦
الفرع الرابع - هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية	٤٥٨
الفرع الخامس - المصانع الحربية	٤٦٧
الفرع السادس - مصلحة الجمارك	٤٦٨
الفرع السابع - موظفو المحاكم	٤٧٠
الفرع الثامن - ديوان الاوقاف الخدمية	٤٧٥
الفرع التاسع - مركز التنظيم والتدريب بقلبيوب	٤٧٧
الفرع العاشر - شركة ليبسون	٤٧٩
الفصل العاشر - رقابة القضاء الادارى على قرارات النقل	٤٨٢
الفصل الحادى عشر - مسائل متنوعة	٤٩٢
الفرع الاول - النقل الى الدرجة التاسعة التى استحدثها كادر ١٩٣٩	٤٩٢
الفرع الثانى - النقل من وظائف خارج الهيئة الى الدرجة التاسعة	٤٩٤
الفرع الثالث - النقل من الدرجات الشخصية الى الدرجات الاصلية	٤٩٧
الفرع الرابع - النقل فى الدرجات التى خلت بالتطهير	٤٩٩
الفرع الخامس - النقل من درجة عامل عادى الى درجة مستخدم	٥٠٢
الفرع السادس - النقل من بند المكافآت الى الفئات المالية	٥٠٤

- الفرع السابع - النقل من ادارات الحكومة المركزية
ومصالحها الى المجلس البلدى لمدينة
الاسكندرية ٥٠٦
- الفرع الثامن - النقل بمناسبة تطبيق القانون
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين
المدنيين بالدولة ٥٠٩
- نيابة ادارية ٥٢٦
- الفصل الاول - تشكيل النيابة الادارية ٥٢٦
- الفرع الاول - تعيين عضو النيابة الادارية واقدميته ٥٢٦
- اولا - تعيين عضو النيابة الادارية ٥٢٦
- ثانيا - اقدمية عضو النيابة الادارية ٥٢٣
- الفرع الثانى - اعادة تعيين عضو النيابة الادارية ٥٣٧
- الفرع الثالث - مرتب عضو النيابة الادارية وبدلاته ٥٤٤
- اولا - مريان القواعد الخاصة برجال النيابة
العامة فيما يتعلق بالمرتبات والمعاشات
على أعضاء النيابة الادارية ٥٤٤
- ثانيا - مرتب مساعد النيابة الادارية ٥٤٦
- ثالثا - مرتب من يعين من خارج النيابة
الادارية وبدلاته ٥٥١
- رابعا - بدل طبيعة العمل لعضو النيابة
الادارية ٥٥٣
- الفرع الرابع - تقدير مرتبة كفاية عضو النيابة
الادارية ٥٥٧
- الفرع الخامس - نقل عضو النيابة الادارية الى
وظيفة عامة أخرى ٥٦٠

الصفحة	الموضوع
٥٦٦	الفرع السادس - تأديب عضو النيابة الادارية
٥٦٧	الفرع السابع - انتهاء خدمة عضو النيابة الادارية
٥٨١	الفصل الثانى - تنظيم النيابة الادارية ودورها فى الدعوى التأديبية
٥٨١	الفرع الأول - تنظيم النيابة الادارية
٥٨٥	الفرع الثانى - اختصاص النيابة
٥٩١	الفرع الثالث - دور النيابة الادارية فى الدعوى التأديبية
٥٩١	أولا - النيابة الادارية ليست حسمما فى الدعوى التأديبية
٥٩٣	ثانيا - دور النيابة الادارية بصدد الدعوى التأديبية يكاد يتطابق مع دور النيابة العامة فى الدعوى التأديبية
٥٩٥	ثالثا - ضرورة اقامة الدعوى التأديبية بمعرفة النيابة الادارية
٦٠٠	رابعا - اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق
٦٠٣	خامسا - الطعن فى أحكام المحاكم التأديبية يكون بناء على طلب مدير النيابة الادارية
٦٠٥	الفصل الثالث - الرقابة الادارية
٦١٢	هيئة الوصاية المؤقتة
٦١٩	هيئة عامة
٦١٩	الفصل الأول - أحكام عامة

الموضوع	الصفحة
الفصل الثانى - قطاع الزراعة	٦٣٢
الفرع الاول - الهيئة العامة للاستصلاح الزراعى	٦٣٢
الفرع الثانى - الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى	٦٥٢
الفرع الثالث - هيئة مديريةية التحجير والمؤسسة المصرية العامة لتعمير الاراضى	٦٥٦
الفرع الرابع - الهيئة المصرية الامريكية للاستصلاح الريف	٦٦٩
الفصل الثالث - قطاع الطاقة والصناعة	٦٧١
الفرع الاول - هيئة كهرباء مصر	٦٧١
الفرع الثانى - الهيئة العامة لبناء السد العالى	٦٧٤
الفرع الثالث - هيئة تنفيذ مشروع منخفض القطارة	٦٧٨
الفرع الرابع - الهيئة العامة للبتترول	٦٨٢
الفرع الخامس - الهيئة العامة لتنفيذ مجمع الحديد والصلب	٦٨٥
الفرع السادس - صندوق دعم الغزل والمنسوجات القطنية	٦٨٧
الفرع السابع - الهيئة العامة لشئون المعارض والاسواق الدولية	٦٨٩
الفرع الثامن - الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية	٦٩٠
الفصل الرابع - قطاع النقل والمواصلات	٦٩٢
الفرع الاول - هيئة سكك حديد مصر	٦٩٢
اولا - التعيين	٦٩٢

الموضوع	الصفحة
ثانيا - الأقدمية	٦٩٦
ثالثا - المرتب	٦٩٩
رابعا - العلاوة	٦٩٩
خامسا - مكافأة الانتاج	٧٠٣
سادسا - اعانة غلاء المعيشة	٧٠٥
سابعا - البعثات التدريبية	٧٠٩
ثامنا - تقدير الكفاية	٧١٠
تاسعا - التأديب	٧١٦
عاشرا - عدم اللياقة الطبية	٧١٨
حادى عشر - السن المقررة لانتهاء الخدمة	٧٢١
ثانى عشر - المعاش	٧٢٢
ثالث عشر - اعادة المفضول الى الخدمة	٧٢٥
رابع عشر - مسائل متنوعة	٧٢٧
أ - السكة الحديدية مرفق قومى	٧٢٧
ب - لائحة موظفى الهيئة	٧٢٨
ج - خدمة القطارات	٧٢٨
د - وظائف واردة على سبيل الحصر	٧٣٢
هـ - معايير ترتيب الوظائف	٧٣٣
و - ميدالية فضية	٧٣٥
ز - الاراضى التى تتسلمها الهيئة	٧٣٨
ح - البوفيهات الملحقة بمحطات السكك الحديدية	٧٣٩
الفرع الثانى - هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية	٧٤١

٧٤٨	الفرع الثانى - هيئة النقل العام
٧٥٠	الفرع الرابع - الهيئة العامة للطيران المدنى
٧٥٤	الفرع الخامس - الهيئة العامة لشئون نقل البحري
٧٥٩	الفرع السادس - هيئة قناة السويس
٧٦٠	الفصل الخامس : قطاع الصحة
٧٦٠	الفرع الاول - الهيئة العليا للأدوية
٧٦٥	الفرع الثانى - المؤسسات العلاجية
٧٦٩	الفرع الثالث - الهيئة العامة للتأمين الصحى
٧٧٤	الفصل السادس - قطاعات مختلفة
٧٧٤	الفرع الاول - الهيئة العامة للمجارى والصرف الصحى
٧٧٦	الفرع الثانى - الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية
٧٨٠	الفرع الثالث - اتحاد الاذاعة والتليفزيون
٧٨٢	الفرع الرابع - جهاز المركزى لتعبئة العامة والاحصاء
٧٨٥	هيئة قضائية
٧٨٧	الفصل الاول - المعاملة المالية
٧٨٧	الفرع الاول - المرتب
٨٠٢	الفرع الثانى - "عذوة" الدورية
٨١٧	الفرع الثالث - البدلات
٨١٧	اولا - بدل طبيعة العمل
٨٢٥	ثانيا - بدل تمثيل والانتقال
٨٢٧	الفرع الرابع - حوافز مالية
٨٣٠	الفرع الخامس - المعاش

الموضوع	الصفحة
الفرع السادس - اعانة غلاء المعيشة	٨٥٨
الفصل الثانى - اوضاع وظيفية أخرى	٨٦٢
الفرع الاول - فترة الاختبار لمعاونى النيابة	٨٦٢
الفرع الثانى - الاقدمية	٨٦٥
الفرع الثالث - الاعارة	٨٧٥
الفرع الرابع - معادلة الوظائف القضائية بدرجات الكادر العام	٨٨٦
الفرع الخامس - النقل الى وظائف خارج الهيئة القضائية	٨٩٣
الفرع السادس - الاستقالة للترشيح لعضوية مجلس الشعب	٨٩٦
الفرع السابع - اعادة تعيين القاضى بعد استقالته	٩٠٩
الفرع الثامن - وظائف رئيس ومستشارى محكمة النقض	٩١١
اولا - رئيس محكمة النقض	٩١١
ثانيا - مستشارو محكمة النقض	٩١٣
الفرع التاسع - التسايب	٩١٧
الفرع العاشر - طبيعة العمل القضائى	٩١٩
الفرع الحادى عشر - الطلبات التى يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة	٩٢٠
الفرع الثانى عشر - مساكن للمقضاة	٩٢١
الفصل الثالث - موظفو المحاكم	٩٢٤

الموضوع	الصفحة
الفرع الأول - تنظيم تعيين موظفى المحاكم وترقيتهم وتأديبهم فى نظام القضاء	٩٢٤
الفرع الثانى - الأقدمية	٩٢٨
الفرع الثالث - الترقية	٩٣٠
الفرع الرابع - لائحة النساخين بالمحاكم المختلطة	٩٣٥
الفرع الخامس - موظفو محكمة النقض	٩٣٨
الفرع السادس - التأديب	٩٣٩
هيئة قطاع عام	٩٦٣
وحدة بين مصر وسوريا	٩٧٣
وحدة مجمعة	٩٧٤
وزن وكيل وقياس	٩٧٦
وزير	٩٨٦
وصية	٩٩٣
وظيفة عامة	١٠٠٥
الفصل الاول - تعريف الموظف انعام ونيليقاه	١٠٠٧
الفصل الثانى - الوظيفة الدائمة والوظيفة المؤقتة	١٠٣٠
الفصل الثالث - علاقة الموظف بالحكومة علاقة تنظيمية	١٠٤١
الفصل الرابع - تقييم الوظائف وتوصيفها وترتيبها والتسكين عليها	١٠٥٢
الفرع الاول - يلزم للتسكين على وظيفة ان تكون ممولة فى الميزانية	١٠٥٢

الموضوع	الصفحة
الفرع الثانى - الموظف قبل اجراء التسكين وبعده	١٠٦٠
اولا - اجراء التعيين والترقية لا يجوز الا وفقا لجداول ترتيب الوظائف بعد اتمامه	١٠٦٠
ثانيا - يجوز اجراء الترقيات على الدرجات المالية الحالية لحين اعتماد جداول ترتيب وتقييم الوظائف	١٠٦٤
ثالثا - مدى اعتبار التسكين بمثابة التعيين	١٠٦٦
رابعا - اقدميات العاملين الذين تم تسكينهم	١٠٧٣
خامسا - النقل الى جهة لم يتم ترتيب الوظائف بها	١٠٧٨
سادسا - اعادة تقييم الوظيفة	١٠٧٨
الفرع الثالث - عدم اكتساب قرارات التسكين الخاطئة حصانة تعصمها من السحب او الالغاء	١٠٨٣
الفصل الخامس - مسائل متنوعة	١٠٨٦
الفرع الاول - أوراق الموظف	١٠٨٦
الفرع الثانى - درجة شخصية	١٠٨٧
الفرع الثالث - كادر	١٠٨٨
الفرع الرابع - اثر الاحكام الاجنبية على العلاقة الوظيفية	١٠٩١
الفرع الخامس - بدء العلاقة الوظيفية واثره على الاجازات	١٠٩٢
الفرع السادس - الوضع الوظيفى للموظف المنقول من جهة ملغاة	١٠٩٤

الموضوع	الصفحة
الفرع السابع - وظائف مختلفة	١٠٩٦
أولا - ملاحظ صحي	١٠٩٦
ثانيا - وظائف تبأثر صيانة الاجهزة الاسلكية	١٠٩٨
ثالثا - وظيفة مدير عام الادارة القانونية باليثبات العامة	١٠٩٩
رابعاً - الوظائف بالمناطق النائية	١٠٩٩
الفرع الثامن - معادلة الوظائف	١١٠١
الفرع التاسع - دنة الموظف العام مناط الاختصاص القضائي لمجلس الدولة	١١٠٢
وفاة	١١٠٣
وقف	١١٠٥
الفصل الاول - الوقف الخيري	١١٠٨
الفرع الاول - النظر على الاوقاف الخيرية	١١٠٨
الفرع الثاني - تغيير المصرف الذي عينه الوقف	١١١٤
الفرع الثالث - اوقاف خيرية متنوعه	١١١٨
أولا - وقف المسجد	١١١٨
ثانيا - الوقف على التعليم	١١١٩
ثالثاً - لارض الموقوفة المخحمة للدفن	١١٢٢
الفصل الثاني - توقف الاهلى	١١٢٤
الفرع الاول - المتفرقة بين الوقف الخيري والوقف الاهلى	١١٢٤
الفرع الثاني - الغاء نظام الوقف على غير الخيرات	١١٢٦

الصفحة	الموضوع
١١٣٩	الفصل الثالث - الاستبدال
	الفرع الأول - استبدال الاراضى الزراعية الموقوفة
١١٣٩	على جهات البر
	الفرع الثانى - تسليم الاعيان التى تديرها وزارة
	الاوقاف الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى
١١٤٩	والمجالس المحلية
١١٥٤	الفرع الثالث - طلبات البذل والاستبدال فى الوقف
١١٥٦	الفرع الرابع - عقد البذل
١١٦٣	الفصل الرابع - اللجان
١١٦٣	الفرع الأول - لجان ادارية
١١٦٥	الفرع الثانى - لجان ادارية ذات اختصاص قضائى
١١٦٨	الفرع الثالث - لجنة شئون الاوقاف
١١٧٠	الفرع الرابع - لجنة القسمة
١١٧٧	الفصل الخامس - مسائل متنوعة
١١٧٧	الفرع الأول - من أحكام القانون الخاص
١١٧٧	أولا - اشهاد الوقف
١١٨١	ثانيا - ثبوت الوقف
١١٨٤	ثالثا - تاجير أعيان الوقف
١١٨٥	رابعا - قسمة الوقف وفرز أنصبة المستحقين
١١٨٨	الفرع الثانى - من أحكام القانون العام
١١٨٨	أولا - أموال الوقف لا تعتبر من الاموال العامة

الموضوع	الصفحة
ثانيا - الاعيان الموقوفة لا تعتبر تركة شاغرة	١١٩٠
ثالثا - خضوع المستحقاق فى الوقف للضريبة العامة على الايراد	١١٩٢
رابعا - نزع ملكية بعض اعيان الوقف	١١٩٦
خامسا - ائمة المساجد التابعة لقسم الاوقاف الاهلية بوزارة الاوقاف	١٢٠٣
وكيل وزارة	١٢٠٥

رقم الايداع / ٣٤٨٠ / ٨٨

مؤسسة البستان للطباعة

٦ شارع الشيخ البرماوى - حدائق النخبة - القاهرة

